

٢٧٦ فصل صبا ازاك	١١٨ كتاب الحوالة
٢٨٤ فصل حساب العدد	١٢٠ كتاب الوكالة
٢٥٩ فصل مت اوحين وحدث في محلة	٢٩٢ كتاب الصلح
٣٦٤ فصل العاقلة	٣٠٠ كتاب الحدود
٣٦٧ كتاب الاكراه	٣٠٩ فصل العنف
٣٧٢ كتاب الجحيم	٣١٤ كتاب السرقة
٣٧٥ فصل الابدية	٣٢ كتاب الجهاد
٣٨٣ كتاب الوصايا	٣٣٢ فصل فتح البلاد عوه
٣٩٢ فصل الجوار الملاقى به	٣٤٢ فصل عليك امير الكفار
٣٩٦ فصل الوصية	٣٥ كتاب الحايات
٤٠١ كتاب الحى	٣٥٤ كتاب الدين

٣٥٨ فصل احداث شى في طريق العام ٤٠٤ مسائل شتى

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الملك العالم وعب الصلوة على افضل الانسا عليه الصلوة والسلام وعلى
اله واصحابه البره اكرام يقول عليه صيف من سدام ارباب القنار والعلوم قاصي
راده شريف محمود ابن قاصي عبدالرحيم البخاري اني لما فرغت من طبع جامع المورد
اردت ان اكتب رسالة يحوى على مساق الأئمة الاربعة في العقد التي كانوا امضاء
لاهل السنة والجماعة ومن تبع لهم وبان شتم بعض المعصين للكتب المذكورة فيه سدا سيا
بان احوال مؤلف الشرح المذكور وبان الاصول اللازمة لمراسم قواعد الافاء
لكون من وافى لمخالفة واقفا على اطوارهم ويريد رخصة لاطالعه علا من كتب
التواريخ المتعرة والسير الممتدة وبالله الوفيق ان اول الأئمة الاربعة وافصلهم
واقدمهم كان صاحب المذهب الاعلى وواضع الملة الضال الامام الاجم والعقيد الاعظم
ابو حنيفة رحمه الله عليه اعني به ثمانى ثمانى روطى بصم ازا المحة وفتح
الغناء المهملة وقل كلاهما ما فتح وبعد البعض سنده روطى كان من الكمال وقيل من
نابل وقل من اسار وفصل من زمد وكان من معاني بيني بهم ودكر الخطيب العدادي
في تاريخه ان ابو حنيفة هو الثمانى ثمانى من مرويان من احرار العارس ووالده ثمانى
كان اهدى الى على كرم الله وجهه فالودسا وكان الثالث صغيرا فدعاه بركة
نسبه وفي مصاح السادة ان عدوه ات الثالث تروح ام الامام رحمه الله الامام جعفر الصادق
رضي الله عنه وروى في احسنة في حجره وكان عارفا وعالما فقيهها واعاها وراهدا وريعا صاحب
الكرامات وكثيرا لحشو وعو العمت ودائم الضمر عوله متمايم بلغت الى اربعة آلاف كان

بحم القرآن في الليل في شمع من الصلوة وصلى الحجر يومه المساء مل صلى الصلوة الخمس
اربعين سنة يومه واحد وكان يومه خالسا في الصنف بين الظهر والعصر خطه
وفي النساء في اول الليل ساعه وكان يحيى وسمع حرامه مكانه فخرجوا به وحم لبنت الله
تعالى حسن عا وروى امرأى في المنام كانه من الروصه المظهره لرسول الله صلى الله
عليه وسلم ويجمع عطاه الى صدره وارسل واحدا ليسئل تعمر رؤياه من امي سرى وقال
امي سرى في تعبيره ان صاحب هذا الرؤيا يفر من جمع نعلم لانفسه احد عليه فله
وقال الشافعي رحمه الله ان السلس في تحصيل علم العقده عبال لاني حبيبة رح وورد
في مائة احاديث منها ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان آدم صني
الله تعالى يقتربني وانا اقتصر رحل من امي اسمه نعمان وكسبه ابو حنيفة وهو سراج
امتي وايضا قال صلى الله عليه وسلم ان جميع الانبياء يعفرون في وانا اقتصر ماني حبيبة من
احده فقد احس ومن امه بعد ان عصى كافي شروح درالما اذو كان هذا الاحار من الحجر
الصادق قبل تولده بسين بل على ان ظهور ابي حنيفة محجرة من النبي صلى الله عليه
وسلم وفي اوائ الصا امدركه كثر من الصلوات وهم امي نعمان ووالله ان شاء الملك وصد الله
ان عامر وان حرة فتح الحسم وسكون الراء التمه وعتة ومقداد وان سر نصم الماء
واس اي ملك وعبد الرحمن ومحمد بن السيد ومحمد بن ابي سب واثوامامه وانوطعل
وان عباس وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم ولكن رؤيه لهم وروايته عنهم مختلف فيه
لصعوبة في رتبهم وقد اسع المدهه كثر من الاولاد كآرامهم من ادهم من مصور الذي
كان من اسماء الملوك ورك الحكومه ونس لاس الفقر وسار الى مكة ثم عاد الى الشام وماب
فيه ومثل داود الطائي هو ماب في سنة ١٦٠ ومثل فضل بن عباس هو مات في سنة
١٨٧ ومثل شقيق الطيبي من ابراهيم الزاهد بليداني يوسف وماب شهيدا في سنة
١٩٤ ومثل معروف السكري من معروف كان مسجبات الدعوة ومسني السلس
نعم مات في سنة ٢ ومثل ابي يربد النسطاسي من عيسى الذي مات في سنة ٣٦١
وعمرهم وكلهم احدوا الطريقه من الامام الاعظم ومثله في دراجار وقال الامام احمد
ان حصل في حقه كان ابر حده في العلم والمعرفة والهد والورع واثار الآخرة محل
لا يدركه احد ولم يكشف العلم مثله كشاف وقيل ان الحصر عليه السلام تعلم الاحكام
الشرعية منه وان الامام المهدي رضى الله عنه بعد حروجه لعمل طريفة وان عيسى
عليه السلام يحكم بدمه وقال بعضهم هذا قول اهل الكشف ورد على العار
في شرح المشكوه وقال بعضهم رواه عنه انه قال رأيت ربا هو الله تعالى في المنام
مائة مرة وانه دخل في نسب الله وحتم القرآن رحل واحد قائما والحاصل
ان انا حبيبة اول من صفا في العقده وكان ظهوره محجرة من محرات التي ولدا اشتهر

مدهه في اكرار رفع المسكون حتى اكثر الناس لم يعرف الا مدهه كما في الهد
 والسد وما وراء النهر والهراة والكايل والبلاد العثمانية وكان من رماه الى الان
 لا يعرف مدهه لان الدولة العباسية والصفوية والحسار من والعثمانيين ارباب
 قواهم وقضاةهم في الاعلى كانوا جميعه طال الشعرا في رأيهم في الكشف حناول
 المذاهب الاربعه اولها مذهب الامام الاعظم ثم لالك ثم الشافعي ثم لاحدس حبل
 رضى الله تعالى عنهم وودع طعن البعض على اني حسمه كالحط بواي الحوري لعدم ادراكهم
 علوشان الامام ومقول عن السلف ان الشافعي رحمه الله صلى الصبح عند قبر الامام
 ولم يفت ولم يحضر السجدة لرعاية آداب مدهه وولد الشافعي يوم وفات الامام وقيل كان
 يردى هبته امر العراي من طرف مروان بن محمد آخر ملوك بني امية فاراد ان يصبه
 فاضبا في الكوفة فاني منه فصب عليه فصر به مائه سوط عشرة ايام كل
 يوم عشرة اسواط فاصبر الامام على الامتناع فعلى سارله وبعد اقراض الخلافة
 من بني امية نقل الامام ابو جعفر المنصور الدوانيقي الى بغداد واراد ان يعمل فاضبا
 فيها فلم يقبل فحلب الجعفر عليه باحراى الفعل وحلف الامام على عدمه فحصب
 الحور وحده في السجن وكان يصرب كل يوم عشرة اسواط ويأدى في الاسواق
 ثم صرب صرنا موحدا حتى سال النعم من ظهره ويؤدى عليه وصبه من الماكي فكي ودعا
 في طلب الموت فوقي بعد حصة اوسه انا وفيل صب في حقه في حور لمر
 قدح سم حرا فمجد ومات ساحدا وقيل جعله المنصور قاصا حرا فاسقى
 الامام وترك القضاة بعد يومين وكان ولده بالاكوفة في سنة ٨١٠ وفيل
 في سنة ٧١٠ وقيل في سنة ٦١٠ ووفى في رجب او في شعب سنة ١٥ بعدد
 وصلى عليه الحسين بن عمار واجمع في صلوه حاربه جسود القام من الناس ودفن فيه
 في الثاني من اثنى اربعة الامام مالك رحمه الله عليه وهو ابو عبد الله مالك بن انس
 بن مالك بن ابي عامر بن عمرو الاصمعي المنسوب الى دى اصبح الذي يكون من ملوك اليمن
 وكان مدنيا وقتهما ومحدثا صاحب المذهب امام دار الهجرة ورئيس المقيمين وكان اول
 من صنف في الحديث كما ان اسمه موطا وادار ان يتحدث توفضا وحلس بكم ال رعاية مراسم
 الآداب على فراشه وسرح لحيد ومكن في خلوصه وفار ثم يتحدث واسكره ان يتحدث
 فأنما اوى الطريق او مستحلا وكل لا يرك دانه في المدينة المنورة مع صفة وكبره
 لرعايه فاعظم كون رسول الله افضل صلوه في ذلك البلد وقال الشافعي رحمه الله رأيت
 في باب مالك كثيرا من امراض الحراساء ورجال مصر ما رأيت احسن منها فقلت لملم تركب
 واحدا منها فقال مالك رحمه الله استحي من الله ان اطأ ترابه فيها حتى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يحضر دانه والشافعي رحمه الله طأ في المدينة في سن ثلثة عشر وعلم الحديث

منه وحفظه وطافه من كلامه اذ لم يكن للانسان في نفسه حرم لم يكن للناس فيه حرم وقال
 ليس العلم بكثرة الرواية واعاذه نور نصه الله تعالى في القلب وطلب الهارون منه وروى
 كل يوم الى دار الخلافة بعظيم الحديث للاميين والمأثور علم رص المالكة وقال يا امير
 المؤمنين لا تصع عرسى رعد الله تعالى قال الهارون صدق وسأل منه الهارون انك دار
 فقال المالكة لا داعية بلالة آلاف دسار لسترى دارا فاحدها وطلب الهارون خروج
 من المدسة فلم يسئل وهو باعى وقيل من اساع الابعس وكان يولد في ربيع الاول
 سنة ١٣ بعد مكثه في بض امه ثلاث سنين وقيل اكرمته وهل سدين وقيل تولد
 في سنة ٩٥ وقيل في سنة ٩٣ وقيل في سنة ٩ وتوفي في المدسة المنورة في ربيع الاول
 سنة ١٧٩ وقيل في سنة ١٧٨ ودفن في القمع وقبر مشهور ومدفنه اشهر عالما
 في بلاد العرب والسودان واليمن وبينه من اهل مكة المكرمة والمدسة المنورة والمصر
 وعبرها من المال من الأئمة الامام الشافعي رحمه الله المنسوب الى سابع الذي يكون من احفاده
 وقول العامة سمعوى خطأ وهو محمد بن ادراس بن عيسى بن شافع بن سائب
 عبيد بن عبد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف العرشي المظلي المكي من اتباع
 التابعين وكان اعلم بكاتب الله والحديث وانا ان الحجة اديا ساعرا فصيحا عارفا بالسبح
 والمسوح ويولد في سنة ١٥٠٠ في يوم توفي ابو حنيفة رحمه الله في مدسة غيره من العلمين وقيل
 في سنة ١٥٠٠ في يوم توفي ابو حنيفة رحمه الله في مدسة غيره من العلمين وقيل
 والفرطاس ويكتب ما سئل على العظيم وحفظ القرآن الشريف في سابع سنة وادله
 مسلم بن خالد المعنى مكة بالاحا في صغره ثم ذهب الى مدسة في ثلثة عشر سنة عبد مال
 رحمه الله فلارمه وتعلم منه الحديث فله مالكة رحمه الله واكرمه وحفظه الموطا بالسروقت
 وبعد وفات مالكة رحمه الله ذهب الى اليمن وصار قاصدا فم رحل الى العراق وسعى في
 محصيل العلوم بالعاما لمع ونشر علم الحديث وشاع علمه وعصاه في جميع البلاد وباطر مع
 محمد بن روح واحد عار به كتاب اوسط الامام الاعظم منه وحفظه في يوم وليلة ثم ذهب الى
 مصر في سنة ١٩٩ وصف ١١٣ كتابا في العلوم وساع مدته وفصل الناس من الاقطار
 اليه لاجل العلم عنه حتى يكون كل يوم اجمع في مائة تسعمائة راحله كانت لطلبة العلوم
 وما اربك كبره فط وما كذب ادا ولا يخاف بالصدق والكتب وكان كثير السجاء حتى
 جاء من صغاع عشر الاف دسار في مكة اعطى جميع ذلك المبلغ للفقراء وعمره كان ٥٤ سنة
 وتوفي احرر رحب سنة ٢٠٤ في ليلة الخميس او الجمعة في مصر في وقت المغرب ودفن في قرافة
 مصر ومدفنه معلوم فيه هي كالشرافة اسم مفاخره والاربع من الأئمة ابو عبد الله احمد
 بن حنبل الشيباني رحمه الله المنسوب الى قبلة السنان وهو في الاصل مروزي وتوادي بعداد
 سنة ١٦٤ كان اما ما صاحب المذهب في الفقه ومحمد ما صنف المسند الذي يحوى على
 ستمائة وخمسين الف حديث وكان في حفظه ألف الف حديث وهو نشأ في بعداد

وسمع الحديث من سيوحها ثم رحل الى مكة والكوفة والبصرة واليمن والشام والخراسان
وسمع الحديث من يزيد بن هارون والامام الشافعي وغيرهم وكان كتبه في السرايا
عشر حجلا وكان كله محفوظا في قلبه ولا يدكر في شخصته شي من امر الدنيا حتى اعطى
له حسن بن عبد العزيز ثلاثة آلاف دينار لم يسلمها معه فقال لاحاجته اليها وصرب
الموكل بالله من جهه عدم قبوله مسئلة خلق القرآن ٢٩ سوطا وكان رباط سرواله
من حاشية ثوب فمطع ورل الى عاصه فرمى طرده الى السماء فحرك شفته فدعا الى الله
ودوى ان اشافعي طلب العيص الذي صرب منه من الاعداد عنه فارسله اجد رحمه الله
اليه فاحدث الشافعي وعصيه وشرب مائه وهذا يكون من حلاله قدره وقال ولده صالح ايه
حج جمع ثلاث مائة راحلا وكبير اما ادم بالحل وماب في بغداد في سنة ٢٤١
واجمع جمع كثير حتى امر الموكل عاصحه الموضع الذي صلى صلوه حبرته فبلغ الى الف
وجسمائه الف دراع واسلم يوم وفاه عشرون الف نفوس واكشف قبره فدفن بعض
الاشراف في حسبه بعد سنة ٢٣٠ فونه ووجد حسبه وكفنه صحاح لم يسعروا وكان
عمره ٧٧ سنة ثم لا يخفى ان احل اصحاب اماما الى حبيبة روح يكون الامام ابو يوسف
رحمه الله وهو يكون القاضي يعقوب بن ابراهيم بن حبيب من اولاد سعد بن حبه الانصاري
الصحابي وولد في الكوفة في سنة ١١٣ وكان ولدا معه ابوه من محصل العلوم فهرب
مهما الى حصرة الامام الاعظم وتعلم الفقه والحديث عنده حتى صار عالما بمحدثاته
اماما في المذهب وتعلم منه امام محمد روح علوما كثيرة ثم جاء سعد بن حبيب وصار
فاصا فيه لثلاثة من الخلفاء وهم الهادي والمهدي وهارون وهواول من يتولى قضاء
القضاء وكان كل يوم في مجلس الخلفاء ليعر به لهم ويوقى يوم الخميس وقت الظهيرة
جسمه ربيع الاول سنة ١٨٢ في بغداد وقيل في سنة ١٩٢ ومات كان مصوبا على
العصا* واثنان من اصحاب ابي حنيفة رحمه الله محمد بن حسن بن فرقد الشافعي وهو الامام
الفقيه الحنفي كان ان حاله الفراء للحوي واصله من قرية في دمشق اسمه حرسا ففتح
الحاء المعجمة وسكون السين والياء والالف وحاء ابوه من الشام الى العراق وامام بواسط وتولده
محمد روح وشاء الكوفة وتعلم العلم وطلب الحديث وكان عبداني حنيفة رحمه الله سين ثم تفقه على
ابي يوسف واحدا الحديث من مائات رحمه الله وصف الكتب الكثيرة حتى قيل انه
صف في علم الدين ٩٩٩ كتابا وحرى نفسه وبها شافعي ما طرات كثره وكان
تروح نام الشافعي وقوم كتبه وماله الى الشافعي حتى قال الشافعي ما رأيت عالما سميا
ففيها الا محمد بن حسن رحمه الله وكان جعله الرشيد قاضيا بالرافقة ثم عزله وجاء الى
مداد وكان لم ير محمد الرشيد ومن قصاصه الكتب المسمى بظاهر الرواية المشهور بالاصول
الستة وهي الميسر والزيادات والخامع الصغير والخامع الكبير والسر الصغير والسير الكبير

كما في كشف الطون ووجه سمعها بالطاهر كونه مروي عنه رواه القاه وبعض
 العلماء كبر السند الشريف فليس سره لم يعد السير الصغر منها قد دنا ظاهر الرواية
 حقه ولعصم لم يعد السرى منها قد دنا ربه كما في الطحطاوى فيكون الجامع
 والرياء والانسوطى انطاه به معق عليه والسران محلفه واما النوادر فمن المسائل
 المروية عن محمد بن عيسى ظاهر الرواية كآراءه الى العها بعد قضاءه في الرقة التي يكون انه
 في سواحل العرب والهارويان وهي المسائل التي جمعها محمد بن وقت كونه عنده هارون
 والخراساني وهي مسائل جمعها حين كونه في الخرجان الذي هو بلد من خراسان والكتب
 الامالي وهي كتب روى محمد مسائلها عن ابي يوسف لانه املاء ما واكتسبها الى تلمذه محمد
 عبد العزيز ومروى ان محمد بن روح صف اول الانسوط واملأه على اصحابه وكان نسخ
 المنسوط المرويه عنه عددها شهرها منسوطا في سليمان الخرجاني وشرحه جماعة من العلماء
 العظام كشيخ الاسلام حواهر راده وشمس الأئمة الخواص وصنفوا الشروح لمجلته
 بكلام امام محمد رحمه الله عليه من غير غش واسحق ذلك المنسوط السافى رحمه الله
 عليه وجمعته وبعد ذلك صنف الجامع الصغير مشتملة على ١٥٣٢ مسئلة وجمع فيه
 ما رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله عليه وشرحه لمجلته بكلامه فخر الاسلام
 البردوي وامام فاضل كان هذا الجامع في السر والخصر مع ابي يوسف رحمه الله
 عند تلميذ محمد بن سعيد العصا في زمانه من غير حفظ الجامع الصغير ثم الف محمد رحمه الله
 عليه الجامع الكبير وجمع ما رواه ابلا واسطه عن ابي حنيفة رحمه الله عليه و
 فصار كتابا محسنا حتى كان عيسى بن ابي بكر حاكم السام يطلعي لكل من يحفظ
 الجامع الصغير جسي ديناراً وبعد ذلك صنف ارياءداس وسمها بها لكون مسائلها راده
 على ما رواه ابلا ابو يوسف وبعد هذا نسخ في ذكره فروغ وجمع ذلك وصنف كتابا
 آخر وسمي برىاءداس وسمي ارياءداس وصنف بعده السر الصغير ووقع هذا الاوراعى فقال
 لمن هذا فعل محمد بن ابراهيم فقال ما اهل العراق وهذا الكتاب فاعده من محمد رحمه الله
 عليه فسمع كلامه محمد بن يوسف فصف ثانياً السر الكبير في ٦ دفترًا وارسله الى الخليفة
 واسخسه وعده من معاصر امامه وهو آخر ما الف في الفقه بعد انصرافه من العراق
 ولم يذكره اسم ابي يوسف لكون المحاملة بينهما في ذلك الوقت وان احاح الى غله كان يقول
 هذا مروي عن رجل ثقة وقال شمس الأئمة السر حتى ان سب المحاملة ما يكون
 الاحسد لانه كان ابو يوسف مقر بالخليفة وذهب كل يوم الى دار الخليفة
 فرأى في الطريق جماعة من العلماء وجامعاً من طلبه العلوم فمثل منهم بانها الجماعة
 ان يذهبوا فقالوا ذهب الى محاسن محمد بن روح لاسعاده العلوم فطار من ذلك في قلبه
 حسد حتى جرى في مجلس الخليفة ذكر محمد بن روح فاثب عليه الخليفة فقال ابو يوسف

تتر به فأراد تبيده فتوليه وصاه المصراع وأراد الخليفة دولة حصصه ونحوه حتى دار الخلافة
 فقال أبو يوسف لا يمكن حضوره عند حصصه الخليفة لاسلأته لئلا يسل الأول فقال
 الخليفة في اليوم يكنى فعاء أبو يوسف فعل لمحمد فندعوك الخليفة ولكن الخليفة والسلول
 فلا يعمل الخلفوس طويلا عبده فاشترى اليك ثم من مجلسه وذهب محمد عبد الخليفة
 فاستحسنه لكونه حذلا وتكلم معه في أسا الكلام وحلال المحاوره اشمار أبو يوسف
 الله تعالى من مجلس الخليفة فطع الكلام وخرج من المجلس لرعاية امر الامداد
 فقال الخليفة لولم يكن لمحمد هذا الرض لكان احسن ثم وقف محمد على ما فعل
 أبو يوسف في حقه ذات أبو يوسف ولم يخرج محمد على جواره فصار له ذلك محمد
 مبرا للخليفة حتى خرج مع هارون الرشيد الى الراي فالتقى قريه من الراي اسمها برقوقه
 كالمحمدية في سنة ١٨٩ وكان يوايه في سنة ١٣٥ ويوم وفاته مات امام العلم والعبه
 والقرأه ابو الحسن علي بن حمزة الكسافي (وانتال من اصحاب ابي حنيفة رح
 الامام ومهرجه الله وهو دراي هربل بن قيس بن سلام من نسل محمد بن عثمان
 كان حاضرا بين العلم والمادة وكان في الاول من اصحاب الحديث ثم غلب عليه الراي
 والتمسها فقتل جهاد بن ابي حنيفة رح لم يكن في بين اصحاب ابي حنيفة بعد ابي يوسف
 ومحمد مثله تولد في سنة ١١٠ وتوفي في الصخرة حال كونه فاصيا دجسا في سنة ١٥٨
 فكان في تعاليق الانوار) وبعد هذا اريد ذكر بعض العلماء من التابعين وغيرهم للذكور
 في جامع الزور * ومهم قاضي شريح وهو ابن الحارث بن قيس من كبار التابعين وعلمه
 في عمر بن الخطاب رح رضى الله تعالى عنه قاسما بالكونه فاسر فقبضه ٧٠ سنة وامتنع
 من القضاء في سنة ان ربيعة تميانه من جناح ابن يوسف الضالم وكان عمره ١٠٠
 وقيل ١٢٠ سنة وتوفي في تاريخ سنة ٧٩ * ومهم الزوراي وهو عبد الرحمن بن
 ابي عمر الزوراي امام اهل الشام من كبار التابعين كان معها عارفا ووريعا عاديا وثقة
 حافظا احب ص ٨١١٠ منه سنة من الفقه من حفظه تولد سنة ٨٨ ومات
 في بيروت في سنة ١٥٧ ودعى فيه الزوراي اسم طعن من الذين وقيل من همدان
 وقبل اسم قريه من دمشق * ومهم الزوراي وهو ابو عبد الله الحسن بن احمد الفقيه
 الزوراني الذي رتب الجامع الصغير والاب مذكور الى زعمراية هي قريه
 من همدان ومات في سنة ٢٦٠ * ومهم عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري
 المنسوب الى بخارا هو ولد عظيم من ماوراء النهر وكان تولد في بخارا يوم الجمعة
 بعد الصلوة في ١٣ شوال سنة ١٩٤ وتوفي ابوه في صوره فاشاء نيا في حرامه
 وكان مجتهدا متوسطا اقامه فذهب عياله وكانت امه مستحابة الدعوة فذعت الى الله
 فرأت في المنام ابراهيم عليه السلام فقال لها فردد الله نصرته لك فعاك فقامت
 من النوم وشافت امه مصيرا وقال البخاري الهمت احديث في المكتب ولي كل عشر

سنتين فلما دخلت في سنة ١١ جمعت كتب ابن المبارك وعرفت روافد اصحاب
 الرازي ثم خرجت مع اخي احمد وامي الى مكة فلما جئنا رجع اخي الى بخارا فثابت
 في ذلك البلد واعتكف لسماع الحديث فلما دخلت في سنة ١٨ جمعت كتاب
 فضائل الصحابة والائمة واما اولهم وصفت انارخ الكبير في روضه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في اللالي المصممة وكان سمع الحديث في بخارا من محمد بن حبيب
 السكدي وبي ليخ من قنده ومكي وعمرو من معادس اسد وعنده وفي بيسابور من سمر
 بن حكيم وفي ري من ابراهيم بن عيسى الحافظ وسعد بن محمد بن عيسى وسمره
 من ابي عاصم والكوفي من عبد الله بن موسى وبغدة من عبد الرحمن المقرئ والمدنية
 من عبد العزيز الاويسى وبواسط من عمر بن احمد ومصر من سعد بن ابي مريم
 وصبرهم حتى مال كتب عن الف وثلاث مائة وجمعت مائة الف حديث صحيح
 ومائتي الف غير صحيح ولما رجع الى بخارا انصاه القاب على مرسخ خارج البلد
 واسقاه عامه اهلها ونزل على قدمه دراهم ودنانير وارسل اليه امير البلد خالد
 ابن محمد نائب العاقسة جاءه وبثله ان يابيه بالصحيح ومحدثه في قصره فامتنع
 البخاري منه وقال ان كان الامير ساجد الى فلان مصرى ومعه اوداري فوقع بينهما
 وحشه فامر الامير بخروجه من البلد فدعا على الامير وكان بحاج الدعوة فلم يمض شهر
 جاء الامر من الخليفة بعرضه وصرفه وتشهده بالاسواق وحسد حتى مات في الحبس
 ولما خرج البخاري من البلد ظنه اهل بخارا قد صار اليهم فلما وصل بخارا لم يجد في القاه
 النجعة وسكون الزاوية الماء العويق وسكون النون بعده كافي اسم قرية من سمرقند
 على بعد ستة اميال من البلد سمع وقوع الخافعة بين اهل البلد بسنه وكان له امر بها
 في تلك القرية فدخل عدهم اياما حتى يخلو الامر من حرم من حتى جاء رسول من سمرقند
 بظنه وهما الركوب فقام فلم يجد للركوب مخرج فمضى اليه عبد المظرس سنة ٣٥٦
 وكان عمره ٦٣ سنة ودعى في تلك القرية وبعد دونه فاج من قهره رائحة طيبة فلم
 يرل بأحد الناس تراب قهره بركا وفي اعوام القبط والعلا يستقون الناس على قهره
 فدخل المطر عاجلا وخرج الخائفون عند حياته بعد وفاته الى زيارة قبره لاطهار التوبة
 وصحيحه المسمى البخاري اوصل الصحاح سمعه عنه تسعون الف رجل وسرحه كثير
 من العلماء كإمام ابو حفص وابن حجر والكرمانى ودر كشي وعيسى وفتح الباري والمسلطاني
 وغيرهم * ومهم ابو سليمان وهو موسى بن سليمان الخراساني أحد القضاة عن محمد بن
 وعرض عليه المؤمن القضاء فلم يعل وجع السير الصمير واصل امام محمد بن حجة الله عليه
 المشهور وبنو بعد المائتين كافي المعنى * ومهم الامام ابو حفص الكبير البخاري وهو
 احمد بن الحنفى احبا لفضله عن محمد بن الحسن رحمه الله عليه وابنه عبد الله معروف

باني حفص الصغير وتوفي في سنة ٢١٧ ودفن في محار او مدعه معروف * ومهم الشيخ
 ابو منصور ماري بنى كان اسمه محمد من شيوخ الحنفي في علم الكلام ويدهو بين الامام
 الاعظم كان ثلثة وسابط ويكون ماري بن قرية من الترمذ توفي في سنة ٢٣٢
 ودفن في الترمذ * ومهم ابو الليث الترمذى وهو نصرى من محمد الحنفي وله شرح
 على الجامع الصغير والكبير وتصانيف اخرى توفي سنة ٢٧٣ * ومهم الحاكم الشهيد
 وهو ابو العصل محمد بن احمد المقتول لصاحب المتقى والكافى وجمع بينهما ما كتب محمد
 رحمه الله عليه في الجامعين وترك مكراته فقال محمد رحمه الله عليه في مامه لم فعلت هذا
 فقال لكبالة الفقهاء مصعب عليه في المام فاسى بالترك فقلوه مصلوا على شحرتين
 وقطعوه باليصفي في سنة ٣٣٤ في الكوفة وكان سنة ٤٠٤ (ومهم الرهرى وهو محمد
 ابن مسلم بن عبد الله بن شهاب القرشى كان من فقهاء المدينة وكان ثقة من التابعين
 ومات في سنة ١٢٥ وكان له ٧٣ سنة ومهم ابن ريار هو حسن بن ريار كان
 شيخ الخنيفة ومهم سماعة هو ابو عبد الله محمد بن سماعة بن عبيد بن هلال
 ومن اصحاب ابي يوسف ومحمد رحمه الله وكان حامدا يصلى كل يوم ٢٠ ركعة
 صلوة واحدة ثقة وكان قاصبا للمؤمن سدا دالى ان صار مصره صعيقا فمات وتوفي
 في سنة ٢٤٨ ومها الاصمعي وهو عبد الملك بن قريش بن عبد الملك بن علي بن اصمعي
 من اهل البصرة ثم جاء بعدا في ايام دولة هارون الرشيد وصار مرجعا للامام وله
 مصنفات في اللغة والنحو وغيره وكان تولد في سنة ١٢٣ وتوفي بالبصرة في سنة ٢١٤
 وعاش ٧٨ سنة ومهم ابو بكر بن الفصل الكمارى المنسوب الى قرية من محار او مدعه
 كان يضمن الكافى وكان من احلة الفقهاء اسمه ابو جعفر وكان اصلا من عند وان الملح
 ويقال له ابو حيفة الاصمعي توفي في محار او مدعه في سنة ٣٦٢ كما في تعاليق الاثوار ومهم الشعبي
 بن عمار الشين وهو عامر بن شراحيل كسنة ابو بكر وكان فقيها كوفيا من ثقة التابعين
 مات فجاء ومنهم ابو سليمان وهو موسى بن سليمان الخرحاني اخذ الفقه من محمد بن روح عازاد
 المؤمن رصه قاصبا لم يقتل ورتب السير الصغير واصل محمد رواية عنه وتوفي بعد
 ٢٠٠ من الهجرة ومهم الحصاص وهو ابو بكر بن احمد الشيباني كان محدثا فقيها مقربا
 للمهتدى بالله وبعد قل المهتدى بهب دار الحصاص وكان يأكل من صغته وله مصنفات
 توفي بعدا في سنة ٢٦١ وعمره كان ٨٠ سنة ومهم حليل بن احمد الاردي
 كان هو امام اللغة والنحو والعروض ورواه وتوفي سنة ١٧٨ ومهم الحنفي وهو
 ابو عبد الله الحنفي كان فقيها كاملا تولد قصدا الكوفة من ايام المهدي ثم عرله
 موسى الهادي تولد في سنة ٩٥ وتوفي في سنة ١٢٠ ومهم الامام الطحاوى
 المنسوب الى طحا هو قرية من صعيد مصر وهو ابو جعفر احمد بن محمد بن عبد الملك
 الاردي الطحاوى واشتهر بالرياسة اصحاب ابي حنيفة في مصر وكان فيها محدثا

في سنة ٥٤٤ هـ وبدأت الهداية بعد مراعاة من تصيب الكفاية المهية المرتبة
 على مبادئ محمد وهو معقود الآن في سنة ٥٧٣ هـ وانها في ١٣ سنة وكان
 في مده باليفها صائما ومات في ١٤ ذي الحجة سنة ٥٩٣ هـ وكان اول
 من قرأ الهداية بعد مؤلفها شمس الأئمة الصكر دري وطن اخص
 الشافعية طه له لجهلهم على حاله قدر صاحب الهداية وخرج احاديث الهداية
 كثير من العلماء كشيخ الدين المصري لانه ما به معروفة حديث الهداية وكتبه
 احمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي التوفي في سنة ٨٥٢ هـ وبه هذا ما وقعنا
 على تحريره من مناقب الأئمة وبعض المصنفين للكتب المذكورة في جامع الرموز
 وبعد ذلك التماسا من محاسن الشرح المطبوع المذكور وبيان ما في مصنفه منقول
 هذا كتاب لطيف السمي طاع الرموز وشرح مبين لمختصر الوقاية الذي قد صنعه
 حيد الله ابن مسعود ابن تاج الشريعة من اجل مؤلفات الفقيه الاعظم والامير الاكبر
 ساوي القاني والمعلول جامع المقول والمقول اعني سيدنا وولانا شمس الدين محمد
 الفهستاني وكان تلميذ ارسيد الشيخ الاسلام في بلدة خراسان في زمان سلطنة سلطان
 حسين ميرزا ابن ميرزا الع بك حلهما الله تعالى في روضة الرضوان وكان شريكا
 في الدرس لمولانا عصام الدين رحمة الله عليه وبعد ما توفي السلطان حسين ميرزا فقد
 ظهر رؤساي الشيعة وتهاجروا على اهل السنة والجماعة ورفضوا الوية الشيخ واعلوا
 الرضا لا ما بعد الصحابة الكرام وابعادوا عنه حتى حاسروا علماء شافعي تكفيرهم ولم يحصل
 لمولانا شمس الدين في اسماع رفضهم وهراب منهم واتروا في رواية وصف هذا
 الكتاب ولما خرج الملك الاعظم الشجعان الملك العالم العامل الرائي المختصر حصره الله
 سبحانه في السلطان ابو المكارم حيد الله حان الشك في لاجل تسخير خراسان واستلامه
 من ايدي اصحاب الخلدان وقد طهر عليهم وهرمهم وقلهم واحدا خراسان من ايديهم
 فخرج المصنف من زاوية لاداي حراسم اسماء السلطان وبيع السلطان في تعظيمه
 وعند وجوده فمضوا واصل الى الخراسان الشريف وحمله معاقب ذلك المدة واثم هدد
 الشرح باسم السلطان المذكور وكان عالما بحريه وراعه مناصبها بغال ما في قط
 شيء اطرق لسمعه وتوفي في سنة ثمانمائة وخمسين من تاريخ الهجري التهامي
 بلقاي كور في نيسابور والهرقة وقصص بها قاي وبلديكرمان قمت عوة في ايام حكومة
 معاوية رضي الله تعالى عنه في سنة خمسين من الهجرة وفيها دعا اهل الشام
 الى البيعة لولاه عهدا يريد فابعوه وهذه التغيرات مقولة من تاريخ الخلفاء
 لاسوطي ومن القاموس ومن طلب فهمه فليطلب منهم ثم انتمت

شأن بعض من رسوم اصحاب علم الصوى ليكون من يكون باطرا فيه واقام علم
 الصوى اعلم ان المعنى هو المجهد واما غير المجهد عن محط اقوال المجهد فليس
 بمعنى وجب عليه ذكر قول المجهد كالامام الاعظم على وجه الحكاية وصحة سبيله
 ذلك القول عن المجهد على وجهين اما السند المعلوم عنه وسبيله واحد من كتاب
 معبر مدلول على ان السند ككسب السند الطاهر الرواية امام محمد رحمه الله فكون
 الصواب الموجود في هذا الزمان ليس بصوى بل يكون بحكمة كلام المعنى المسعق كما ورد
 المحار ولا يخفى ان المسائل الفقهية على ثلاث درجات الاولى الاصول وهو
 المسمى بطاهر الرواية اعني بها ما يكون مرويا عن ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد
 ويطبق بهم وهو وحسن من راياد رحمهم الله تعالى عنهم والمشهور ما روي عن الثلاثة
 الاولى والثانية الوارد وهي ما روي عنهم لافي طاهر الرواية بل في كتب غيرها لمحمد
 رح كالكيسانيات والهاروسات والخرجايات والرقاب ولغيره كما حروقه وهو حسن
 من راياد رحمهم الله كالا مال المروية عن ابي يوسف وهو جمع املاء واعني به ما يقوله
 العالم بما فتح الله تعالى في قلبه وحرره على بلاده وهو من عادات السلف وكرواية ان
 سماعه والمعلني من مصور والثالثة الوادعات وهي ما احتجته المجهدون المأخرون مثل
 عصام بن يوسف وابي رستم ومحمد بن سماعة وابي سليمان الحرثاني وابي حمص البخاري
 وابي نصر فاسم بن سلام وغيرهم حين السؤال عنهم ولم يحدوا رواية عنه عن الائمة واحاوا
 المسئلة بالدلائل الموجودة عندهم ووديتق بحالهم للائمة بالدلائل المذكورة واول
 كتاب صف في الواقعات كتاب الوارل للقمية اني لسال السمرقندي ثم كتاب مجموع
 الوارل والواقعات للناطقي والواقعات للصدر السهيد ثم احلظها المأخرون مع الاصول
 والوارد ولا يصححوها كفاصحيحان وصاحب خلاصة المناوي وميرزا يعصم كصاحب
 المحط رضى الدين السرخسي ومن احل كتب الاصول كتاب النكافي والمسقي للحاكم
 الشهيد وشرحه شمس الائمة السرخسي المشهور بمسوط السرخسي وفي فتح القدر
 الصوى على الكتب العربية والمحدثة لا يجوز كالتهم وسرح الكبر وشرح در المحار
 والقبه للرازي ويطبق بعضهم الاشياء والطاير لا تخار عارتهما في السراخه كلام
 حاصله ان المعنى يعني قول الامام الاعظم على الاطلاق سواء كان وحده في جانب
 اول السداد قوله مشرف استغاده من الحكاية واليعين حين عدم الاحتمال
 في العصر والزمان وان لم يكن من اني حبيبه رحمه الله قول معنى قول ابي يوسف
 رحمه الله وان لم يكن معنى قول محمد رحمه الله والاقول وهو وحسن من راياد رحمه الله
 وفي الحاردي القدسي اعترقه ادراك المعنى بحسب صحة الاقول يعني اد ادرك المعنى

بإلحاده فوال عدا خلاف المجتهد فيحكم على تقدم ذلك القول على سائر
سؤال و يعنى به والامحكم على الترتيب السابق المذكور ولهذا ترجح قول بعض
نماه على قول ابي حنيفة كتحصيل ترجيح قول ابي يوسف على انتصار والشهادة
جميع قول محمد في دوى الارحام وترجيح قول ابي حنيفة في الصادات وترجيح
في ١٧ مسألة قصد حلوا المسئلة من علامات الترجيح بان كان كلهم مصرحا
بعدمه والقوى اولا يكون بل يكون على درجة واحدة العمل بما في المون اولى بما في
مروء وبما في الشروح بما في القساوى واما اذا كان ما في المون حالية عن قصر
بعدمه وكان مقابله مصرحا بها فالعمل على مقابله اولى لان صحة المعامل مصرح
بعدمه ما في المون الترامى لكونه ضررا كرا الامام هو الصحيح في المذهب والتحقيق المصرح
بعدمه على الصحيح الا انه احمى واما سوى القولان فان كان احدهما قول ابي حنيفة
بل يقول ابي حنيفة اولى او كان احدهما قياسا والاخر استحسانا فالعمل بالاستحسان
او كان احدهما مطلقا بل دليل والاخر حالي من العليل فالعمل ارجح وكذا
بان احدهما قول الأكثر او من طاهر الرواية او كان اجمع الوقف فالعمل
كثرو طاهر الرواية والاتبع اولى والحاصل أن الافاضة على يوسف لا يحمل الا على
يهد وعند محمد رجح يجوز على من يكون صوابه اكثر من خطائه حتى أن لا علم بالغة
بل لا يسه تركه واما الالهامة الدالة على الاماء فعولهم عليه القوى وبه يعنى وبه
بعدمه واعلم الاعتماد وعليه العمل اليوم وهو الصحيح والاصح والاطهر والاشبه
لاوجهه والاضار وبه جرى العرف وهو المعارف وبه احد علمائنا ولكن بعضها
نح من بعض فالتلفظ الذى فيه حروف القوى اكد من الصحيح والاصح والاشبه
بطريقته وعليه القوى اقوى من القوى عليه لامادة تقديم الممول المحصر
لاول واصل الصيغة اكد من افعال تفصيله والصحيح ادل من الاصح والاحتياط اهم من
خوطها اذا كانت رواية في كتاب معتمد مدلا بالاصح والاول والافق فيهور الاصل بها
عالمتها واداكات مدلا بعليه القوى وبه يعنى ويحوى ليجوز الافا بمخالفتها
بعدمه ان يعرف كصية اطوار من يعنى مقوله ولا يكتفى معرفة اسمه ونسبه بل يلزم
معرفة في الرواية ودرجته في العلم والبرائة وكونه في آية طقة من طقات الفقهاء
ون على بصيرة في تمييز بين العائلين المتحالفين وعلى قدرة كافيته في الترجيح بين
بين المعارضين لان طقات المجتهدين والفتها سعة الاول طقة المجتهدين في الشرع
ثمة الاربعة المذكورة وصى الله عنهم ومن سلك مسلكهم عن اسس القواعد في الاصول
منسطة احكام اعروى من الادلة الاربعة وهم خير مقلدس (الثانية طقة المجتهدين

في المذهب كافي وسع وشهد من المرحبين الاحكام من الادلة اساس النواعد الموضوعه
 من الامام الاعظم (الثالثه طهفة المجهود في المسائل التي لا رواية فيها من صاحب
 المذهب كالطحاوي والخصاف والكرجي والحسواني والمرحسي والبردوي
 وفخر الدين قاصحان وامثالهم وهم لا يبالغون صاحب المذهب لاق الاصول ولا في
 العروع بل يستطون الاحكام في المسائل التي لا نص فيها على موجب القواعد (الرابعة
 طهفة اصحاب المخرج من المذهب كالرازي وهم لا يقدرون على فصل قول مجمل دي وجهين
 لاحاطهم بالاصول وصراطهم بالاحاد يقدرون على فصل قول مجمل دي وجهين
 وحكم منهم بمحمل الامر من معول من صاحب المذهب او اصحابه رايهم او طرهم
 في الاصول او المعاند على امثاله وطار من العروع فاي الهداية من قوله كذا في مخرج
 الكرجي من هذا الفصل (والخامسة طهفة اصحاب الترجيح كافي الحسن القدوري
 وصاحب الهداية وساهم تفصل بعض الروايات عن بعض اخر بعواهم هذا صحيح
 وامثاله) السادسة طهفة المحدثين القادرين على التمييز بين العوي والصحف وظاهر الرواية
 وظاهر المذهب كاصحاب المون المباحرة كصاحب الوقاية والكبر وسادهم انهم لا يبالوا
 في كتبهم الاقوال المردودة (السابعة طهفة المحدثين لا يقدرون على ما ذكر ولكن
 يجهلون اقوالهم كالسارحين لكلامهم فلهذا للفتي ان يعرف هذه المذكورات ويحفظ
 الاصول والعروع من يفتي ويكتب في آخر كلامه والله اعلم هذا عالمه اني تاريخ

صفر ١٢٩ في دار الخلافة استنول في عصر الخلافة العريفة الحاضرة

حادم الحرم الشريف من حلفاء ارجح السلطان اس السلطان

في هذا التاريخ حان ان اني المعاري سلطان

بموجود حان حب مكان حلفاءه تعالى دور

قوله على ملأ الاسلام والامان

(عت)

ع

عز بن وشيق والمخارعة العقباء بونه من الأئمة العربية أنه عز بن عمرو بن عثمان بن
الرجة أي رقة العقب سمي الأعمام ولم يسجل الأول إلا في المعنى المخاري وهو والمعنى الحقيقي
وفهما ما عده من حيث الأملاء وفي التوبة من حيث التكرار فإن شاء فملا من المألفة لفعل وفعل
لما فعل وفعل الحق أن الأول علم اتفاق كالجلا له اتم تسجل صعود ولا مجردا عن اللام إلا إذا كان
مصاها فهي مثل والرحيم صعود ومحور أن يكونا من موضعين أو مصوفاً على المدح
ولما ذكر الحمد بطريق الإشارة أسأله بالصرح مع رعاية راحة الأسماء هلال هلال
(الجد) له اسماء لتعظم فاعل محضار وعرفا ما شعر بتعظيم مع من أشكر وأما
العز بن عمرو جمع العزى لما خلق له كصرف الطر إلى مصوغاته وأما اثر الحمد
عليه لانه شعر باستحقاقه تعالى له ملائمة وهو حل في الإحسان واللام للعهد أي
جده تعالى أو جده بحيد أو الاسعراي أو الحسن إلا أن الأول أولى لما عرفت في الأصول
أن العهد مقدم على الاسعراي وهو متداً حيز (قته) واللام للإحصاء ودل
لثبوت أي الحمد لا يليق إلا به تعالى وأما عدل عن الفعلية ليدل على أن هذا الحمد
ثابته تعالى بالإشادة احتمال الكتب ولا بعد أن يكون اللام للقوية فالجد صعود
للمحالة مقطوعة ومحروزة والمعنى سم الله الحامد أو المحمود وفي الإظهار في مقام
الاصحار ما لا يخفى من العائدين (راجع اعلام السريعة) أي المعنى أو المشرف للعلوم
الشريعة أو المعلومات الشريعة أو علم المفسر والمراء والخبر وأصوله والعنه
وأصوله والنصوف والادب أو العلماء هذه الشريعة وهم للصحة ومن بعدهم فالأصناف
كاللام للعهد أو العلماء الشرائع فهما الاسعراي أو الحسن إلا أن الأول أولى لرفع الإداه
والتشريف بما ذكره الرأب والشريعة موزدة إلى الماء الخاري ثم اسعراي لكل طريقته
موصوفة توصف الهى ثابته من بي من الأبناء أمثال شارع فيها يظهر من الأبناء وروى
عنه الملك السلام ولا يخفى أنها شاملة للأصول والعروض وعندهما إلا أنه كثيراً
ما يقال على الأحكام الحرة وبه شعر ما في الترميز أن كل ما سامه الهى عليه السلام
فهو شريعة وملة وعرف بينهما أن الشريعة تصاف إلى الله وإلى الأئمة والملة
لأنصاف إلى الهى كما في اليسر والعائج والمعدلات وما ملل العاصيل العاراني
أبها بصياف إلى الأئمة لم يوجد والاعلام جمع العلم أما بالكتب كما في شريعة وكثرة
على إرادة الحاصل بالمصدر أو اسم العول أو بالاعمال وأما صحتها في الأصل بمعنى
الحسن والطريق أو إزالته كما في المقائيس أو اللوا كما في الصجياح وهما يكون محاراً
من سبلا أو استخارة مصرية أو يشد الشريعة سلطان له أصحاب قال لهم اللوا
وإزالته وسرى بينهما أن اللوا العلم الكبير يصيب عدداً سلطان وداره ولا يكون

(الواحد) والراية علم مصر لاصحاب الصلح ويكون معدن اللون الاول ابيض والثاني
 اسود لانه عين عد الصار كما ذكره الامام السرخسي فالسلطان الموصوف مكيه
 واشتات الاصلام فحبل وارفع زشح وده تلعب الى قوله تعالى رفع الله الذن آموا
 بكم واذن اتوا العلم درجات (العراء) اي افضل الشرايع والعلوم والعلماء عام اموت الاصر
 اي الاصن والناص افضل الانوان شرعا وصعدا عند العرب وده تلعب الى ما رواه
 شيخ الاسلام في المسوطان احب الادنان الى الله سبحانه لجمعه وشرهها كذلك كما في الحديث
 و يجوز ان يصير بانصافه على الغير (حاملها) اي مصر الشرهه وهو كرايع صفه
 الله فال امر المحص ولون كره يصلح ان يكون وصفا للمعرفه كما في السديد للعلامه
 السفياني ولا بد ان يحصل رافع كؤمن ثم يوصف حامل على انه محذور وصف
 الوصف بالوصف على الصحيح كما في المعنى وان يحصل حامل بدلا من رافع هو صفه
 او بدل و بدل السدل من البدل كما في مواضع من الكشاف والكواشي وعبرها جمع
 من الفاصل الثمار اي ليس كما ينبغي وما قبل ان حاعلا كرايع بدل من الله او صفه له ولم
 يهطع هذ المراد على الاول لما بينهما من كمال الاتصال في كل مها طر اما الاول
 فلا به يحمل ان يكونا صعيما و بدلينا والا اول صفه والثاني بدلا وبالعكس وذا لا يجوز
 لو حوب به ديم الصفه عند اجتماعهما على البدل واما الثاني فلان كمال الاتصال
 السامع من الله مطلق مخصوص بالمثل التي لا يحمل لها من الاعراب كما قرر ولا يحصى
 ما في اصنافه الصغرى من الدلالة على محقق العمليين (شجره) اي كشجره واحد
 الشجر وهو كل سابه ساق وانما احبار الواحده اشاره الى قودها وعظمها فان
 الارض قد وهب بكثرة الانجبار فصعدت اشجارها وحدث اداة التشبيه لليلة
 (اصلها) اي عروق هذه الشجره (ثابت) اي مسير في اعماق الارض ولا يجر كها
 الرمح العاصية (فرعها) اي روس اعصابها واعصابها فان الاصابه لا تسعراى
 (في السهمه) اي ثابت في هذه المظله فثمرها طيبه بافة تلعب عن العو بان وعصب
 العاصيه فالعنى انه يجعل الشرهه بحيث لا يعمل عاقل الى ما لا يمكن من الاطمان وفيه
 اشاره الى ان الشرهه اصولا حادة وفروعا طاهره وهذا ما نسبته الى الاصول لا في نفس
 الامر كما لا ينبغي والى ان ما ذهب اليه القلا سعة من عدم الحرق والالتيام ما طل كما بين
 وجهه في الحك كلام ورمز الى النسب والحسب لانا ان الامام ابي حبيبه عليه الرحه
 على الدوام فان اسم اصله واسه ثابت كما ان اصله وفرعه ثابت ولذا فلما رجع
 عن الحكم تغلبي غيره من الانام وتلعب الى قوله صرب الله مثلا نكته طيبة كشجره
 طيبه اصلها ثابت وفرعها في السماء فلا يجع عن تلعب الى ما هو سنة الحطه

من اراد التمسك بما في الكتف دليله قوله صلى الله عليه وسلم كل خطيئة لس فيها شهيد
فهى كاليد الممددة الى ورد في الحديث رواه ابي موسى الا ان كل كلام
لا بداء فيه بالصلوة على ما هو اقطع معقول من كل ركة (قال والصلوة) بارفع
الاسد على السهور وبحور الحر ما عطف على الاسم اى بالصلوة (على رسوله
والاسد) عبر مانع عن الجمع بينها وبين التسمية والحمد اذا طاهر ان المراد من
الاحاديث الواردة في هذا الباب ان كل امر مشروع لم يذكر فيه هذه الامور الثلاثة
فليس فيه ركة وجبر كثر والصلوة اسم من الصلوة وكلاهما مسعملان بخلاف
الصلوة معى ادلة الاركان فان مصدره لم يستعمل كما ذكره الجوهري وعده واليهما
سدله عن الواو ولم يكتب بها في غير القرآن كما قال ابن مسعود ومعناه التناء
الكامل الا ان ذلك ليس في وسعنا فامرنا ان نذكر ذلك السد تعال كما في شرح
الناو ثلاث وافصل العاراب على ما قاله المرتضى اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
وقل هو العظمى والمعنى عظمته في الدنيا واعلاه ذكره واعاد شريعته وفي الآخرة
صعفه احره وتسمعه في امة كما قال ابن الاثير والمعنى انه العظمى لكونه في السنة
الله تعالى الرحمة وفي السنة الى الملك الاستعمار والى المؤمنين الدعاء والجمهور
على انه حقه في الدعاء وفي غيره محاروقى الاكفاء ايماء الى ان رل السلام الذى هو
اسم من التسليم اى جعل الله اياه سالما عن كل مكروه ليس بمكروه وقد ورد على الواو
ماطه من الكراهة ولواثر الحب على الرسول لكان استلم من الاسد ناك (محمد)
اشرف اسمائه الشريف وهو الف عبد بعضهم وحل ثلثائه وقيل تسعة وتسعون وانما
سمى به لانهما بذلك والمعنى ذاب كثر حصاله المحمود او كثر الحمد في الارض
والسماء او كثر جده تعالى (افصل الرسل والانبياء) صفة لانه محض له لم يوجد
في غيره وليس بمصاف حقيقة فاسم كنه من لاسم المصاف الذى على خلاف الجنس
فان المعنى افصل من المجموع من حيث المجموع من الملائكة وافصل الناس اجمعين
بقوله المقام على ان معنى الاصافة الفصل على كل فرد فرد فانه توهيم خلاف
ما ذكره كل نبي مفصل على كل فرد من الملائكة وان كان من حيث المجموع افصل من كل نبي
سوى نبيا صلى الله تعالى كما قال علماؤنا رحمهم الله تعالى والرسول من تعنه الله تعالى
لسلم الاحكام ملكا كان او آدميا وكذا الى الا انه محض بالاسم على الاشهر فخصصه
لرفع توهيم ان راد بالرسول الملائكة وبحوران يخص الرسول ههنا لا بدى وح
يكون الصفة مضافة معرفة كما هو مذهب سيوفه وهما اما مضافان كما هو الظاهر
من كلامه فالرسول من جاء بشرع متبذرة والنبي من لم يأت به ان امر بالانلاع

كافي شرح التاويل وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا
 يكون كل منهما في غيره محازا او متزادا فان على ما هو العادة في الحطبة وكل متنها
 من امتا للتشريع كافي الشفاء او الرسول احص قدم للجمع فكون موافقا لما بعد وحاصا
 بعد العام فالرسول من اراد عليه كتاب بخلاف التي فانه اعم كافي الكشاف وغيره
 ومعه ان كثيرا من الرسائل بلا كتاب كاو طواسم اعلى ويونس عليهم الصلوة
 والسلام وغيرهم فالاول ان يقال ان الذي احص فانه مأمور بالانلاع بلا ابرال
 كتاب والرسول معصين والسكون جمع رسول فعول مبالغة مرسل معول
 بالجمع بمعنى دي رسالة اسم من الارسال فهي ما يذهب به المحمدي من الكلام
 والفعول من هذا لم تأت الا نادر اوالى من النساء وهو حذر دوفاة عطية يحصل به
 علم او عليه من وحفه ان شعري عن الكتب معول بمعنى فاعل من المهور كما قال
 المحققون منهم سيبويه وهو الحق كما قال الرعشي والرمي وغيرهما لان السوة
 اي الزعمه كما قيل واما جمع على المشد وان كان صحيح اللام يجمع على فعلاء كطراف
 لاله للروم المحمدي صار مثل معول اللام كاصفاء وليس معنى معول كما قال
 الراعي وغيره لان فانه حرق ولانه لا ينبغي ان يجمع الذين لاشتراط عدم استواء المدرك
 والمؤثر فيه ولما علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد ملاذ كر الال حيث نزل صلى الله عليه
 وسلم آية الصلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كافي شرح التاويل
 قال (وعلى آله) اي على اسم من المؤمنين كافي هذا الشرح او الفقهاء العالمين فلا يقال
 الال على المقلدين كافي المفردات والاول مختار المحققين في الاصل اسم جمع لدوي العري
 الفه مدله عن الهرم المدله عن الهاء عند الصربيين وعن الواو عند الكوفيين والاول
 هو الحق كافي صرف المعاصخ الاول ان يضاف الى الظاهر كما يشعر به ما مر من الحديث
 ولانه فلما يضاف الى المعصم كما قال ان مالك وعندهم حصص منهم باند كرمشرين بفصله
 ما لا يؤدي عمل ما حطه من صحة افضل الخلائق فعلا (وعلى اصحابه) اي الذين آمنوا
 مع الصخرة واو حطه كما قال عامه المحدثين واما اوزر على ما ذهب اليه الاصوليون من اشتراط
 ملازمة سيرة اشهر فصاعدا ليشمل كل صاحب والماعل يجمع على افعال
 كما صرح به سبويه ومثل مصاحب واصحاب وار تصاه الرعشي والرمي فالقول بانه
 يجمع يجب ما يكون او اسم جمع او بالكرس مخفف صاحب اما نشاء من عدم تخصيص
 الكتاب (يجوز الاهداء والاهداء) اي كل واحد من الاصحاب مثل الكموم في صلاحية
 الاهداء والاهداء يعني كانه يصح ان يعلم الكموم ثم يعلمها الطريق الحسي وشرع فيه
 كذا لك يصح ان يعلم ما حكم يستطاعها كل احد منهم ثم يعمل بها فالتعم الكواكب مع

الضائع والأصافقة للإسراف في العيد لكمال المبالغة والأعياد الأتيان بمثل فعل العيد لكونه
 فعل العيد ويحور أن يراد به الحرى على طرأهم في أحد الحكم من الكتاب والسنة كما قال
 الإمام السرخسي والأهداء وجدان ما وصل إلى المطلوب وقد تليح إلى ما رواه روى
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم الصحابي كالصوم بينهم
 أودتكم أهدتكم ورد لما ذهب إليه الشافعي من أن قول الأصحاب ليس بجملة ويكون
 الخطأ للقيام الذين في عصرهم على ما أتوا في طابه العدد وأما إلى أن الحر مقتم
 على الأثر وفي تعدد على القيتاسي ردد وإلى الكل أشار الإمام ما أتانا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فعلى الراس والعين وما أتانا من الصحابة فأحد ثاره وترك أخرى
 وما أتانا من التابعين فهم رجال وحسن وأحال فاه من التسعين رأى أنس بن مالك كما
 قال الشيخ الحراري في أسماء الرجال المراء بل من أكارهم كما في كشف الكشاف في سورة
 الرور ولا نصره ما في جامع الأصول أن ذلك مما لاقت فاه قال في آخر كلامه أن الصحابة
 أعلم بحالهم من غيرهم فالرجوع إلى ما سلوه عنه أول من غيرهم أو علم أن الذهب
 أن لا يبعد الصحابة والتابعون إلا أوحى به فاه عيسى عليه الصلوة والسلام حين نزل
 من السماء حكم بعده كما في الأصول الستة ولا فرع من الخطبة التي هي في العرف طائفة
 من المساط يشمله على النحلة والحمدلة والصلوة شرع في الدساحة التي هي مشتملة
 على أسم المصن وكتب المؤلف وعنه على وجه يشتر فلاهتمام إتمام فقال (وقد)
 بالضم أو الزم مع التتوير أو الفتح على تقدير لفظ المضاعف الذي واخضرا بعد الخطبة
 ما ساقى قالوا وللأسف أن أولمطف الانشاء على مثله أو على آخره قوله تعالى
 ويشر الدرس أموا الآية والظرف معلق بالامر المستعاد من العام المعلق بقوله (فان
 الصد) الغاء للعليل وأن التحقيق كما في قولهم اهدرك فاه الصادة حتى أي لا على الله
 فاللام للمهدوه وفي الأصل صفة معي المملوك ثم استعمل استعمال الاستعارة على ما قال سيبويه
 وأنما أتوا على غيره لانه لا اسم للمؤمن أشرف منه فانه معي عن كمال الدليل الذي هو المعصود
 وأما قلنا بالذكور لأن ما في المشهور من الضعف فلا يحنى فان تقدر أما بشرط بل
 يكون ما نسبنا لفايمر أو نهيا ناصا لما قبلها ومفسر له كما في الرضى وأما وهم اما لم يعتبر
 أحد من الكوثرين (الموسى) أي المقرب إلى الله تعالى لا غير مقرر سنة العام (ياقوى الذريعة
 أي الذي هو الأيمان ولا يخفى ما في هذا التخصيص من هضم النفس وقد تليح إلى قوله
 تعالى من يكمر بالطاعت ويؤمن بالله فقد أسمعك بالبروة الوقتي والذريعة النوسية
 فان العبد لا يحصى بجميع الأله وهو ما يقرب إلى شيء من قرابة أوسع أو غيرهما ثم
 تعبير لما توصل به إلى الله من فعل الطاعات وترك المنكرات والالام للاستغراق

العهد فلا يحاذي الى جهة المصاف الى الله لا هو او كونه استقام طاقا على ان اقوى بخور
 ان كون الزيادة لطلعه ومن قال بخور كونه عن القوي فقد عدل عن مذهب الحق ومن لا
 ضروره فانهم مدبره واسان لا يفرق عن كنه من والام والمصاف (عبد الله) صلف
 ان به ذكره كونه ما رثه ورثه سبل على الخلق لم يصح الخبر ولا سب ما في ذكر
 اهد الى كثره من المصنف من الذي اني ما هو الكمال و به صدر اشرفه (ان مسعود
 من باع الشرفه) بخراي صدر اشرفه عبد الله ان تجو من محمد المتحوي روح له
 ان واسمهم سباح معي الذي على ان كون بخار امره لا ويخبر بشده الشرفه
 سلطان ربي فير فهو مكسبه وان سباح به شبل (معد) مع السب وكسر العين
 من السداد خلاف اشء او في محبها من السداد معي اي في كفاي الصداق وشور صم
 السب وكسر العين من السداد معي الاسداد كفاي لربوا وعبره وهو لعله هذل و به
 قواهم مسعود وقيل اذا كان معنى السداد قصده السداد وهذا عرسه لا به لارم
 ح على انهم اذ اعوا في سده البده فمستوبه وسائر المحب من انكروها او ما قوله تعالى واما الذين
 سددوا في الجاهل فمستبين فعدوا وانها طارحه عن العيان والمسعود بخور ان يكون
 مثل امره الله فهو مشهور بكاف استحق وعبره (جده) اما كسر الحظ معي الاجهاد او في محبها
 معي الحما والسداد او اني الاب والام والعتى ان كل اجهاد في تاف هذا الكتاب
 او سببه من لوسعاده او انوا من مسعود او اذا سعادة وعن اي دام ذلك وامساحص
 او انب اذ او الام سذكره واما اخر عن الناسك لانها اول بالناس مع انه يحمل الانعام
 الى ان فيه انما ارا في مقام اصنام المرام ولا في ما في من احسن الاساد الحقيق والمخاري
 والكنى والحصل (واضح) اما مع العمر معي صادر الخيم وطمر بالمطوب او صبهما من تحت
 حاجبه من قصه (جده) باضح او ما كسر (غول) ذلك العدد والجهان (قد الف) من
 الشيف وهو مع الله له ساسه لان السظم فوقه فان في راسي مع الله سة السدة والاحس
 نظم حسي او انهم المعنى بالمحمود (مولي) صفة لحدي بما عده و ما في سدي او ما صرى
 في الامور اربابه او ما كني بسببه اني وقد بلغ الى قول علي رضي الله عنه ااعد
 من علمي حرطاً شاعراً من شاه عشق والي قول باقر احد اسراء له من ااعد من قرأ
 عايد (العالم) من ام الذي هو اذ الثاني منه عند كفاي اراعت (اراني) قل سراني الا
 انه قد بوء من كرمهم وحل مسوب الى ان بان كرم ان وقيل الى الرب الذي هو ان شاء
 اشئ ساءه في الى سماء ولا اتصال مصعبا الاعليه به الى فالاعد وان فيه كفاي
 ان ما للامه مثل المشددة في الاجرى وفي العالم انه اعد وول العبد العلم وقنا
 انظرنا علم زاسخ في ام والذي ودل العالم انه مل العلم فعلى هذا يكون ذكر العالم مع

الرائي للاحضه ما يعرف انه فلما يقترب منه في الذكر والعامل يعلم ما جود من الاناء
 والمرسلين على ما سألني محمد بن بشر في صفه من فان في السوحان كل عامل نامر
 مشروع فان كان من نص عن نسا وعنه من الاناء عليهم الصلوة والسلام فهو محسور
 في سمعهم حلف نسا وحلف كل من هو شرع له وان كانوا ائمة الف و يرى نفسه
 في اماكن على عددهم مع العلم بانه هو لا غيره وان كان من نص عن نسا عليه الصلوة
 والسلام لا غيره هو حلفه لا غير وان كان من اجتهاد مجتهد فان اصاب ووافي الاناء
 او نسا واحدا فحلف حلف ذلك المجتهد وحلف الواقف من التي عليه الصلوة والسلام
 وان اخطأ وللمعطين صف محصور في ذلك الصف والعمل كل فعل يكون من الخوان
 بعصده وهو احص من الفعل لانه قد تبع الى الخانات (اصحابي) منسوب الى الصمداني
 المدعو المسؤول الذي تصد له اي تصد له صلا الخواص وفيه اساره الى انه لا تصد
 في مطاله الا الله تعالى واثبه الزاداني (رهان السمره) اي اوكد ادلتها وهو
 الذي يمتضى صدها اذ اقامه من الترهه وهي الله وحل سان الحجة كما في المرداب
 وهذا مشرالى ان ثوبه رائد واثبه ما في الاساس تعالى اراه فلان اي جاء بالرهان
 وبرهن مولده لكن شالقه الجوهرى وان الاعرابي فالقدره من عله اي امام الحجة
 والرهان صدها هل الران على مركب من صدها صفة ركنها صدها صوره ربه كانت
 او نظره ولا تخفى ما في وصفه من العله من المائده (رهان الحقي) هو هو في الاصل
 الموافقه وتعالى على اعاد اطابق نفس الامر وعلى الموحده تحت ما عصبه الحكمه
 وعلى الموحده كذلك هو الواجب له انه اي الذي لانه عرف وجوده الى غيره كما في المرداب
 والمراد اما احده من التله والله لانه ما ذكر الخص بعد التله ما والشرعه والعرض انما كيد
 واثبه (والذي) اصله الطاعه وتعالى على الشرعه ونصاف الى الساروع وانسى واحاد
 الامه (وارب الاناء والمرسلين) اي الاحده هم علم الدين سوى ما هو المنسوح من ربه
 المعام واللام للاسراع ويدخل فيهم المجتهدون معاونه اسه اربان اساتذته علماء ومختصين
 لوحده تعالى كما ساند بهم كما هو شأن العلماء الناصين فانه ركن الاضافه اليهم واثبه
 الاضافه اليهم (مجرد) سمعوه ائمة الى ان الناس جند والله لكثير فصايله الصوره
 والمه ويده فان الاناء من الله من السماء (اي صدر الشرعه) عند الله من مجرد من محمد
 المحسوبي في الاصل صدر اهل السمره من قوله صدر القوم احلهم واكرمهم في الزم
 و يجوز ان يكون من صدر الانسان كما ذكره ممارسه العلوم الشرعه صار حراة شرعا
 في الشرعه فانه مكسبه وحل وان يكون المعنى شرعه صادر فان الصدرات اسم من الصدر
 بالخبرك وهو رجوع الماهر من معصده (حراء الله) على نالف هذا الكمال

(عن) اي عن دلي (وعن سائر السليين بالهجرة الاصلية بمعنى الساقى او المدة من
 ١٠٠٠ معنى الجمع والاول اشهر على الان معان وان من عند الله واطهر في الاستماع
 كما ذكرنا من اصل العارفي لكن ذكر ابو علي ما كونه من السور بمعنى الله تعالى
 ان الذي الاصل والسار الاكثر فلهذا ذهب الامام ابو بصير الجوالي وعبد من
 الخو بن الى انني كما مال الله الخو بن فلا ردا به مجرد قد وهو ليس من فعله
 ما يردده وانما ان الاسلام على ان كان لانه انصب بانه لان الاسلام في الاعمال
 الطاهرة اكثر استمالا من الاعمال وانما احوال الخراء الله تعالى اشارته الى ان اداء حقوق
 فوائد لله تعالى لا بد من كل شيء ضرورة اساس (حبر الخراء) مصدر (احل - عطى) طرف الف
 مع المعنى وكثيرا وسكون الميم مصدر (احل) ثرا اي حله ثم استعمال في تعالى المطالب
 ثم في كل دليل اعلم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاداء حصول ووقوف
 ابعس على تمام ذلك المعنى فصور فاداء في تحت لو اداء صراحة بعد دهانه يقال له
 حصة (كتاب واداء الزكاة) معار ع الف وحطى ما كمل فعله معنى القول او مصدر
 وهو تصوراته بحروف محسنة وكما يسمى به الحمد عند تسمى المكروباى المملوطة
 وان كان الشيء راد ثم له طم كسب والاصابة لانه ويحتمل ان يكون سائبا والوفاء
 ما كبره والشيخ انه حصة الشيء مما فيه من الزكاة او اهل وعرفا ما فعل من المصلحة العرفة
 سواء كان من اصاب او الخلف وقد يخص ما يصاب اذا دوى بالخلف والكل اذ وقاة
 الزكاة وقد ان جعل معنى المذبول او اهل على الاظهر علم حسن لانه كل شامل لما
 دونه او ملبس به ويجوز مثلا والذات من الضرورة ان له اهدى في المعنى بل المركب
 الى اهل من حاصره فانه باع (في سائر مع مسائل اهدانه) حال من العلم والمسائل
 بالثمة الاصلية جمع لاسمه فانه في وقد حصى له السؤال او المسؤل او مكان السؤال
 وعرفا دونه فسرده في الاماات سوف على تصورات اطرافها وهي مصادها
 الصور والى مصادها فاهب منها حدها وهي مصادها الاصلية وقد يكون
 صوره ويحده الى صوره واما ما لا يحده فاس من السعة في شيء والمراد من السعة
 الخاء اي تشمل ما هو على استقام ساقى لثباته وصوعها وانها بداية اسم كتاب
 وعرف في الاصل معنى الى انه في نفسه وما خرف في الكرماني تعالى هذه الطريق
 واداءه اذا ادهه الى المصداق او صله الى راس الصريف وانما ان الصريف في ماحية
 كذا دونه وانما المصداق بالخو بن الا انه تعالى وهو اي كتابا وانه سان اخرى وانما
 لم يؤتى له مصدر هذا بل كالدرك كما صول انه (كتاب لم يكمل على زمان شايه)
 اي لم يجمع ادهرنا انما ان كان سان ما كذا على ان اي ما ارك كان

الأساس فالله عليه وعلى المعنى لم يترى أول مرة والله لا يصح إزالته وقده
 جدول إلى بحر عه مشهور بالأصرو والمان مع على جمع الدهر وصد كان التمام
 وهو ههنا ترعى وهذه بلا حذوه فانه مسدل وبحور أن بعد شخص دى مصر
 وهو مكسبه وإنا بعد جدل رانه كنه ال ترسخ وعلى هذا الأصناف خاز والأصناف
 في الصور من جهة والاولى ان ال ما في والى في فانه ليس مسدلا مانع الحاصل
 لأصنافه إلى لاول ولا مانع أصنافه من مانع مانع واحد لى باب إلى ان العسر
 كما هب الله سوية (في وجارها طاء) طرف ال في الواحار بالفتح مصدر وجر
 الكلام باسم أى سعة طوله والرواية الحاصل بالصدر لتسهم المعنى عند انما في الطرف
 الذى راساثر على الأثر لى إلى طاء عن انما كمال قدره أثرف والمعد
 مصدر لفظ المنهدى من فم ان عمل في الصور المكلف كعه خصوصه وان صرح
 به لافى الاستعراق ورس "مسار" ولا طاب ولا بدول ولا حذرم اسار إلى
 المعنى بلا حلال فعال (مع صفة مية) أى وقت مصاحبه حار مع المانع طرف لا خلاف
 وسكونه لعد طرف وجر وول حال من ال طوقه انه لا يلزم منه مصاحبه المصططعد
 حذوث الواحاره والمصطط الحظ مع الحرم وينبى ان يكون من المي للغة ولواحدة
 الواحاره والمعنى المقصود عرفا مما دل عليه المصطط في احدى عندها بعد كسر من المعنى
 واعلم ان المقصود من هذا الكلام ان ذلك الكتاب موصوف بوصف ليس به وليس
 له مشاركه ولم يرد أصناف ال طاء والمعنى إلى عنده ولم يلق وحده السنة كما هو وحده
 لم يقول ذلك ال (انى لما وحب) أى أصناف لى طرف رمان عند الا كثر مركب من لم
 وما ال قد عد دس مسعمل استعمال حرف اشترط مصاف إلى التمام والاول
 معمول للتأني (مصورهم) كسر الهمزة وفتح الم جمع هه بكسر الهمزة او فحشا
 في المعنى انصد إلى وجود اس وعدمه ولو حذرت فى أعرف والاس مثال الصدال
 حاره المراسب العاه وله تصور مصدر وصرف عن اشى عجزت عنه ولم اعد (انص
 الشخصان) أى احصى كسر الم من لاس تحمعو' المعنى فاللام بالجمع والتخلص لى فى الماء
 لجمع وفى أعرف جمع العلم معناه والا بعد عن الاختلاف فى ابع الأصناف ان نفسا
 وتصور الهم لى الشخصين عن سعة أى كتاب الوفا (سبب مد) جواب
 لما لاف ولما قرى بها كفى بعض تسبح وانسا فيه احسبه او مدله عن
 يجره على ما هو فيه الموهرى (هذا) ساره إلى المختار أى سبب الشخص او إلى
 مانع الدهن حقه على ما انما لى ان الحبحار كمالها هو الموهرا ووضعه
 بلا اساره ثم بعد اعراع اسار الله السراقى فى شرح الكتاب واء اسبى به دون الشخص

لان الاحتصار فيه حذف طول الكلام وعرفا لدل المساق مع اساء المعاني او حذف
 عرض الكلام كما في الاشارات وهو المراد دون الاول مره مابعد ووطاه كمال الادب
 مع الاساء لانه اشار به الى ان الوفاء - اشار به تحت لاصور الصروف في عبارته وانما
 يصور في اراد بعض مسائله الصروري (مسئله على ما لا بد) حال من المختصره عاربه
 او معدره اي حال كونه لا يتلو في محتاج الى الناس من مسائل مد كوره في الاصل فلان
 يتلو في محتاج الى من علم المراض ودله القاري وصره بمقام يمكن منه والند بالهم القرائ
 وه حبر لا والشمير لما وفي بعض النسخ لامد وجه اي لاسمه - وهي لامر في الذين
 صه (من احب استحصار) اي استحصار (جمع مسائل الهدايه فعليه بحفظ) اي
 فالمرم جمع (الوفاء) - على اسم فعل وان كان في الاصل حرف جر فاعله محصور
 العائبات والاكثر كونه صير المحاط و يكون معوله م صونا ويكثر باده الساء
 وه بدور العمل كما قال الرضي وقد ان الله صله ولست بانه فان المعنى لست
 كما في شرح المعنى فعليه مسائل واللام للهدى لاندل من المصنف الى اي وفاء الرواء
 وتكون حذف حرف العلة - عد الامن من الالسل كمتصور دخول اللام عليه عند
 كونه مصدرا او صفة (ومن اعلمه الوق) اي حله على الحله وهي بحري الشيء
 دل آواه والوقف احص من الزمان ادهو الزمان المميز من الامر كما في المفردات والاسناد
 الد شار وسور يشاء فكلف فعل دل او انه فهو مكه واناب الاعمال بحل
 (والصرف الى) حصه (هذا المختصر) المذكور (و) انما اثر الاظهار باده
 المبرر وام الاساره لانه اكل غير لكمال الساء به (على لسانه) هي القصد
 والبيان ما يصلح لهم امرس وهي مكه تشبه الساء بها واساب العنان بحل
 والصرف ربيع والمحصل ان من صلي وقسه ولا يفي وما به بحفظ الوفاء
 والحد المختصر انه اي لانه تعالى فان لاندل والعل به جواب الامر المحرف وهو
 يستحضره شورا ان يكون سهل عند مسائل كالتسائل واطهار كمال الساء او وفور اساء الحكم
 ما تلام كثره انهم معروفون ورواها آتاه وجهه انك رسول الله وتحرران كون
 الساء في مختصره انص مع اصحاب الانام (ول الهدايه) عوم مولى الامر احدث الهدايه
 اما بعد هذا المعنى اي انه تعالى مولى لان فعل المحصل مجرد جمع المختصر عالسا
 ما عروخ ادهو حار على خلاصه بحيث رده رده رده رده رده رده رده رده رده رده
 وعبرها او من ذلك الكتاب المشهور اي انه تعالى مولى لان محله بحفظه صا والمسال
 الهدايه ومن عاها صير المختصر والمص وما احسن فعله حيث حتم الدبانه على
 الهدايه ثم شرع ان يطهره هي شرط صاوه تقدم عند الله تعالى عبرها من العاداد

فعال (كتاب الطهارة) الأصل تاسكون و عومرك حرك فاكسر اللام او باع
 لام حرك الهاء ويحذف الميم على الحرف ٧ على حسن مطابقة من الالفاظ داله
 على مسائل مخصوصة من حسن واحد يحذف في الغالب اما ابواب داله على الابواب
 منها وفصول على الاصناف ولما عرفت وقد تنبأ على كل من الابواب والفصول
 كان الاخر وقد تنبأ في ما يفصل بين هذه الكتب والكل علم حسن والطهارة
 بانضم اسم لما ظهر به من المانع وتأنى مع مصدر ظهر بتركيب الهاء والفتح اوضح
 السر من الادباس الهاء كالحسن في الحكمة متحارب بين الحجة جمع اشراعه
 واللام للمعهد وما قبل انهاء الحسن او الاسراع فعد انه مقدم على الاسراع وهو
 على الحسن كما عرفت في الاصول والاصناف محار والميم كتاب احكام الطهارة فان
 قلب الموضوع من المكلف دلت ان من كتب الطهارة لم يتأخر في الاحتراز
 على ما عرفت على الاطلاق على انه لا بد ان يبين الطهارة الطهارة وكثيرا ما
 يصح اللام في معنى والعائنه السه على ان الطهارة لا سوف على العلم ثم
 بداه ما وصو لانه اكد احكاما فقال (عرض الوضوء) له المصدر وسرنا ما ذ
 بد اسل قطعي دم باركه اوقاؤه مطلقا لا عدد الا ان اعطى نصا على ما قطع
 الا على اصلا كحكم من يحكم الكتاب ومواتر السه وسمى ما عرض اعطى وانه ال
 له الواحد وعلى ما قطع الاحتمال الذي من دلت ان بعد الوضوء كما ثبت
 باظهار الواض والمسهور وسمى ما اعطى وهو صرحا ما هو محرم في رجم المحشهد
 كبدار المسح وسمى ما عرض اعطى ما هو دون العرض وهو السه كما عرفت
 وسمى ما واحد وقيل عرض حكم من يدل لا سم فده وقده انه لا يدل
 بعضه من اعطى ويدخل بعض من السدب والمناج على رأى الامر الى قوله تعالى
 واقفوا العز وكافوا واسروا وانما اصناف العرض اربعة عده تسبيل اعطى
 والظني مغلاف اسى عرض فاه الارل ان انصغى لا عرفت المراد ما لا بد منه او وضوء
 وهو في المعنى اسم من او وضوء وبالفتح ماؤ وقد عده سدونه من المصار
 وفي السرده نظام محصره والام الاسراع في تسبيل الوضوء العرض
 والمحدب كما نهى اسوم امة ولساد اسه وامة وعرفها كافي فاصحان
 (صل اوجه) اي احرازه على بصره وجه المصطفى وهو رضى الى انه لو لم الوجه
 الا ان السه الما امر كما ولسا الاعضاء الموقوفة عن ان يرسف رجده الله انه
 حار هذا على ما هو عدا الخلق وطاعة اوجهه ما في الصنف فكان في الشاهد
 بسوط الاساه كما في السهم وفان حذف من ابواب ان سال الله عصره او عطر بين ملا ساركة

فقد صار والا فلا تكفى الزجر لافعال فعل هذا لو لم يصبه المصير مثلا مع الحرمان ينبغي
 ان لا يكون محرما ودرجته هو انه احراز لا ما قبل العمل والاحراز في الحق والحق
 على انه قد دفعه على ما أتى من انزال والى انه لو ادهن ثم امر عليه المذبح وان كان
 الدسومة مانعة عن ذوقه كافي الحرام والى انه لو ادهن ثم امر في اعمال الوضوء احراز وان
 كان الادب ان لا يسهل من كافي المحظ والى ان اوجه لو ادهن ثم دسب لم يصبه المذبح لم يحرم
 كافي منه المذهب وهذا كله لان مفهوم المسألة كنهوم الواقعة معبره في الزمان
 ولا خلاف في كونه المص في استحباب لكن في احراز الزهدى انه قد يعرف الحق انه معبر
 الا انه اكثرى له كل كافي حدود الهاء وعبرها وانما جعل العمل على امر من وجه
 العكس انه يصحق ان من عن احد ل المكلف لم يصر اهم احراز وانما هو أدب الفلاسفة والعمل
 بانهم اهتم لادب العمل وفان يصبهم انه ما يصح مصدر عمل والصم اسم من اعتل والسنه
 ساكنة وسور صمها والوجه من المواجده كالدرج من النرج وهولف وشرعا (من السمن)
 يعنى وان يكون اى شعر يلب من الشعر يسمى ناسه فاللام لله يهدى فلا ردا به
 صدق على حاش الله ولا يلزم ان يحصل موضع الصلاه وهو الاصح كافي الخلاصه
 وفي الحديث به اشعار بوجوب احراز الله من فوق كافي الزهدى واعلم ان اراد الواجب
 الاستحسانى لان الزهدى نفسه ذكر في الامه انه سه ودتعدان لوجوب الوضوء
 (الى الادب) يعنى وسكون الدال فاورثه عمل مانده وبين الله لم يحرمه انى وسف
 رسد انه سهط بالتحذير والصوى على الاول كفى السراجه (واسئل) لد من يعنى
 بجميع الذين المراد حذره من الله وقضى ما سده للواحه عبد الاكرس فاسدله
 في الواجهين صرحا على الوجه فلا يعمل كافي حاشه الهداه شيخ الاسلام والدين
 عصام وظاهره ان داخل العين ليس من الوجه فلا يعمل وعن يصبهم اسم او يصب
 شديد الم شر وقل نوره صب داب ومدوح اتصال الله سده كافي الذبح وان الشبه
 داخل فيه مما امة دار ما طهر عبد الانصمام الصغى لا عبر على التخصيص كافي الخلاصه
 واعلم انه يتعدى الوجه على الوجه شديد العقار فلا يجب ذكر الحد الزاع ولا يدخل الحد
 في الحدود كانه هو مدب اى حقه ويحذر جهما الله انه حار ان يصر الى يعنى الادب
 فتولده من السمن حرمه مدب مدب وفى هو صبر الوجه كنهى بالعمل والافعه عمل وعمل به
 اى يدى الوضوء فاعمل الى الزرع او لم يلزمه الاعاده ناسه او الاصح عبد الخلق اى انه يلزمه
 لا كان سه ورتوب عن المص وهذا مسك لان اظهروا لى هو المصود قد حصل
 فلا معنى لاعاده كافي الزجر وعمل وحله اى يدى الوضوء الكلام اشعار به لا يعمل
 ثلث من حاش من الله والرجل نعم اذا طش ومشيها فعملان كالاصح الزانه وابذل

كما في الزاهدي وهمام رؤس الاصابع الى الانطواصل المجد كما في المغرب وقال القرشي
 في شرحه ان الد مشرك منه وبين رؤس الاصابع الى السبع اشتراكا في عطايا الله عظمها
 مع على الدراعين مع المردس فالاولى دراعه وقدمه مع مرقع (مكسر الميم وقبح الهمزة
 والعكس لغة موصل المصدا بالساعد كما في العرب (ومع كسده) اي المربع من من العظم
 عند ماني الساق والقدم فكل رجل كعب واحد كما قال اهل الشرح الا انهم بعدوا العبد
 في بعض الامايط قول اهل العربية وهم قالوا ان لكل قدم كعبين كان حاشية الهداية
 وذكر في مسوط شيخ الاسلام ان الكعب عظم مربع في مرفق من الرجل عند مفلا فله سنان
 والعظمان النيران عند ابي يوسف فعلان واعلم انه قال المطروري قري وارجلكم بالمر
 والصب وظاهر الامة مبروك بالاجاع والسدا واره وتوئته ماني شرح البخاري لاني
 الحمر والبداه لاني الحمرى انه قد توار الا حار في غسل الرجل (ومع مرقع راسه) من
 موضع الاكليل والربع يصم الزوالا وسكودها حرة من اربعة اجزاء من انصاصة والبداه
 والعودس والمسخ لغة امر اري شي كما في المعانس وكذا في التشرية الا ان الامر ارشاد
 للحكمى كما ان الشيء المسدل وهو السد فانه لو سقط حرفه مسدله على الرأس او الحلق
 او صلبه المطر او ادخل في اماء لاجزاء من المسخ كالو حلق التراب في كعب فاصاب دراعه
 كما في البد اولاب قال النص ان المسخ اصحابه البد المسلة فلاح من سن كما في اللوح
 انه المس ساطن الكعب فان قلت طاهر ماد كره بمعنى ان يحرقه اصابه از أس
 شيء عبر سبل قلبه ثم الا ان الطاهر ان المعنى مسخه شيء مسدل من ماء ما حوذا
 للمسخ به من ماء في مسخ الادي فلاح من سلب في الاله بعد مسخ عصو وعسله
 وقد خلاف ولا يلك ما حوذا من عصو كما في الزاهدي وكلامه مشر الى انه لو مسخ على
 الوفا لم يخر وان وصل الله الى الشعر كما قال بعضهم وفي العظم انها ان وصلت قد حار
 عند العامة والى ان اسمه لم يشترط فيه والى ان اي موضع مسخ قد حار لان من السد
 البداه من مدمم الرأس كما في الخلاصة وعن الائمة الثلاثة انه يمسح ثلث راسه كما في انظم
 وذكر في النجدة ان مقدار اربع اصابع او مسخ حار وهو طاهر ازوايه ولعل المراد اصغر
 اصابع اليد كما في السراحة ومصح (كل ما ستر الشرة) اي بشره الواحد من طاهر الخلد فان
 باطه الادمه من جرح اجزاء اللحم فان المرد المعروف اذا وقع مصافا الله فهو لاسعراى
 اجزاء الله بالكسر شعر على اليد من اوسطه وعلى الخد من اعلى الخلف كما في الاسرار
 مصح على ماني الدوس لاصغر على ما روى عن محمد وعلى الحسن لاصغر على ما روى عن ابي
 حنيفة رحمه الله وبه واحد احوال سر كما في صلاة المسعودى والاول اولى من حيث انها على
 الثاني عمارا وعلى ماعله وعلى الحسن على ما روى عن الائمة الثلاثة وهو احسن الادوال

[illegible]

ولا موضع من مثالي صلب والاولهم من خطر الجوارح وموضع شواك صلى الله عليه وسلم من
 اذنه وموضع العلم من اذن الكتف واسوكة الصلابة خلف اذانهم كما حال حكم الترمذي وكان
 يصحهم يصح في طين فامه ولم يحسن بالوصف كما قيل بل سجد على حدة على ما في ظاهر
 الزيادة كما في صلاة المسعودي لكن في الشارع انه يستحب وهو الاصح كما في الاحاديث
 وفي حاشية الهداية انه يستحب في جمع الارباب وبما كذا اسماءه صدق قصد النوصي
 حسن او يستحب عند كل صلوة كما عند غيره وثوبه ما في الشخص انه قال صلى الله عليه
 وسلم لو ان اشي على امي لامرهم بالصلوة بعد كل صلاة وقد صح من غير بل في العا
 ركة ان يسووا افضل من سبع ركعة ولا سواك واه الحنفية باسناد كل رجاء
 بعد فستل حالة المصحة كما في الهامة واصلة من ال سن فان مع سواك الاية
 كما في السامع اومس حشمت الحوج او البوث او اصل السوكة كما في صلاة المسعودي
 وذكر في المصنف ان يكون من محرم في علق الحصر وطول الشر وقيم دلالة
 على انه محصور ان يكون احصر من السر كما صرح به في كتب الشافعي وقال الحاكم
 الترمذي لا يراد به السر والاحاطة طان ركب عليه وفي الكلام اشارة الى اسواء
 الرجل والمرأ فيه الا انهم قالوا ان العلك في حمة قائم مقامه في حقه والى ان الايام
 والمصحة لا عوما ان مقامه كما ذهب اليه الامام او مصور لكسهم فانوا بالقتام عتيد
 القعدان (وصل حقه) ثلاث مرات (بمياه) اي ذلك مرات جميع ماء بالمهر
 المدلة عن الهامة وقد نصرت وقد تستعمل على الاصل (كأنه) اي مثل هذا
 انه ثلاثا بمياه ولعله ان السنة والاحاديث بعضها بعض كنه ثم تنسق ما في
 كما في الطهارة وان بعض نكث ثلثا او فصل بالاصابع الاسماء قد لا في
 المبالغة المسدودة بان تعرض وفصل بكثر الماء حتى يسلا الغم ويستثير وقيل
 يحدث حتى تصعد والاطلاق دل على ان العظم لم يعد باليد اليمنى او اليسرى وقد قال
 شيخ الاسلام ان كلهما باليسرى وهل الاول ما في وان في اليسرى والا كعبه مشعر
 بان لا يدخل اصبعه في ده وانه كما حال بعضهم والاولى ان يدخل كما قال لرد في الشك
 في المصنف وعلم ان الزهدي ذكر انهما سنانا وكذا ما نركه تمام ولو كان الماء كافيا لوصف
 مرة معهما او لا ما يدونهما متوصرا بهما (حلل الحنة) اي اذ حال الاصابع في حل
 ما على اليدين من اسهل تكون طهر الكف الى عمقه بعد ثلث غسل الموح كمال الغسل
 وهو سد عتد بالكل السلام لكن في المصنعات انه صد عتداني بوسعه واما عتداهما فله
 والاحاديث ما يراه فيهما وتسلل الاصابع اي اذ حال الاصابع فيهما من الاصابع
 انما اصابع احدى اليدين الاخرى او تدخل جهره اليسرى مثله من خضرة

إلى السرى كافي حاشية الهداية ورواه عنه عليهما كافي شرح الجامع فاصح ولحق
 أن يحل من أصل ولما قصي الإمام الهمام صلوة عشر من سنة ما انحدر من فوق
 (وكانت أصل) أي يصير غسل الوجه والدور حل مرة ثالثة بل يعمل مرتين أخريين
 بعد العرض فالثانية سنة كافي الزاهد في ذلك الثانية سنة والثالثة اكمل السنة
 وفي الثالثة سنة والثالثة دونها في أصله كافي الاحتياط وعنه أني مكرراً شكاف أن
 الثالث من كافي المية ويكره الزيادة على الثالث كافي الزاهد في العلم لو راد على الثالث
 ويؤتى وسواء آخر جبار والأصل غسل الوضوء فهو آثم وفي الله طوبى صاه مرة لغيره المارة
 وقيل أو البز أو الحجة لا يأنهم والأفام وقيل أو اصدا ذكره والأفلا (ومسح كل الرأس)
 أي أحرأهم أي في حره واحد من أحرأه من الأحرار في أي حقه أنه إذا غسل
 الرأس مرة واحدة مسح من الرأس إذا غسل مرة واحدة مسح من كافي النظم وعنه أنه مسح ثلاثاً كل
 ما يرد عليه وقال شيخ الإسلام أنه بدعه وكيفية أن سل الذم يصح الأصابع سوى الأصم
 والسجدة من كل يده على مقدم راسه وشاق كفيه ويمد يده إلى العذات ثم يضع كفيه على
 على قودنه ويوق حاصبه كما في ثمانية المذبح وعنه وعن شجده أنه ساد من أهلي رأسه فيدها
 إلى مقدم حبه ثم إلى مقدم راسه كذا الإمام الصغار أنه ساد مقدم الراس ويخرجهما إلى
 ومؤسره ثم يمد يدهما إلى مقدمه ولا يكون إلا عاده استعمال المسح لأن الدما دام على
 القصد ولا يصدر منه ليس إلا كافي المحض وفيه اتفاق أنه يضع أصابع يده على مقدم راسه وكيفية
 على قودنه فيدها إلى قده ومسح (الاذنين) أي ما بينهما إلى الساسين وطاهرهما
 مسح إني ومنه والأحكام مصر إلى أن أحال الأصابع في الأصابع ليس سنة والمسح ورواه
 كافي (الذنية) أي (الذنية) بأحواله مسح الراس فلا يؤخذ ما حد كافي المحط لكن
 في احتلاصه أن أحد منس قضع ما في الأصل أنه مسح داخله مع الوضوء وخارجها مع
 الراس (وإنه) أي بالذنية مسح نصف اليد وشترها المقصد إلى الفعل له تعالى وحده
 وأراد به مسح مقصد جواز الصلاة له تعالى وأشير به إلى حوارته بعد ما يوضوء بغير
 شوي لكن في الأذهان أنه لم يحره وفي المحط قال الكرسي أنه إذا لم يوضوء فله احتطاً
 وواسد وقال أكثر المتقدمين أنه لا يثبت بهذا الوضوء ويحلها حل سائر السجدة كافي التمهيد
 ولا أس عند ما قيل غسل الوجه كما تعرض عنه الشافعي رحمه الله وأما أحزاب عامه
 المية ثبت قال في حرأه الفعل ويحصر القدوري والاحتياط ويصيرها أنها كالسنة بعده
 معتبه (وإنه) أي غسل كل من هذه الأصابع في رجليه فدا ما يلبس إليه الرية
 في حرأه ثم الوضوء ثم إلى المرقع ثم الراس والأذن ثم نازحل ثم المحط (والولاء)
 يتركس له المية وشترها متاعه فعل بفعل تحت لم يشفع المصنوع الأول عند اعتداله

الهو ايعلى جمع الوجه والبدن بالعدل قل غسل الى حل لم يترك المولا، متحلا في
 ما في الجملة والاحبار والاصفي من ان لا تسجل من الاموال لغيرها ما على هذا الوجه فلهذا
 واذا مع عنه السماع كما في الزهدي (ومنه) مصدر حكوم موافقا لما قلنا ونحو
 ان يكون صعد والاصحاب كائيد والطوع والتعل ما قبل التي هذه السلام مرة
 وترك اخرى فكون دون الشئ او بالاسباط المواطة منها وانما سمي بها الاحبار للشارع
 اياها على المباح ودعاه السنة وكونه عبر واحب ورأى على الامر انكل في مصدر
 ان يحسرى وقد يطلق على كون الفعل مطلقا بالحرم او غير المحرم فشمع الفرض
 والسنة والذب وعلى كونه غير المحرم فيشمع الاخرى فقط (الياسين) في الاصل
 احداث الجحش كما قال المصنوع والمراد ههنا غسل البدن المني اولا وكذا الرجل
 اما الخدان والاذنان قد دعاهن واما حص لانه عام في ليس انبوب والحب وذو حوى
 المسند والسوء والا كحال وعلف الاطعام وقص السارب ومسط الشعر وسف الانط
 وحلق اراس والحروج من الحلاء والاكل الشرب وعمرها مما ذكر في كتابها ما سمرها
 (ومنه) اي القى بظاهر كنهه كما في السطم السبل ما لا يلد كما في السنة وليس في اصله
 رواه عن المتقدمين فقال بعض السامع انه ادب وهو الضخم كما في الخلاصة وصعد الاكثر
 صد كما في المحط وليس بسنة ولا باب كما في ما وجد وفي الاكسنة اسماء بان سمع الخلق
 ليس ناد وفي الهاء انه بعد والمخرج من كنهه الوضوء مخرج فيما شافه
 ومبال (وباقه) اي يخرج الوضوء عما هو المطلوب منه وان كان اصله ولنا ليع
 الحسم (ماخرج) اي الخارج بعبه او بالاجراح من حيث هو خارج فلا حاجة الى حلق
 الحروج وهو الاصل من الناطق الى الظاهر (من) احد (السلطان) اي اقل والذبح
 سواء كان معادا او غير معاد كالذود والخرج الخارج من مهبل وفي غير المعاد اطلاق
 المسامح كذا قاله الص والمفصل ان الخارج اما من الدر او الامل اما الاول فهو ناقص
 معادا كان او غير معاد معا او محاحوا او جادا واما الثاني فالمعاد منه حدث
 بالاجماع واما غير المعاد فليس يحدث هذه العامة ومن محدثه حدث والله تعالى
 بعض السامع كما في الزهدي وعلف المصوى كما في الهاء فلا بد من السليم كما قلنا
 فيه انه لو اقطر في احاطه دهان عام سقط وضوء بخلاف ما لو احقن كما في ما وجد وفيه
 اسم ارباب اذ اظهر شئ من البول والغائط على رأس السليل بعض الاماكن فانه
 يشارع (و) خارج معناه او بالاجراح من غيره اي من غير ذلك السليل فاحرى الصبر فحري
 اسم الإبراره (ان كان) الخارج من المعبر حسا لا فخرج هذا لانه عن الحاسة وحسب المعوى
 مصدره تحس بوجه وهو تحس الكبير فيمنها يافعل او الصدور اما اوله ثم شئ تحس بوجه

وهو وجيب بالصدر كما في الكشف والاساس ومن يجد رجاء الله لو خرج الرخ
 من الطبيعة لم يذهب كما في الترمذي (سأل) ذلك الخس ما لا يحصل كما في العمل
 ويؤيد ما في المعاني ان تركه حل على حرمان وامضاء (في ما يظهر) من ان يظهر
 او ان يظهر اي موضع خفف في الوضوء او العمل واحترق بقوله لخصا عن نحو الدمع والين
 المبري وبني ان يثنى من عرق الحار ما به نفس فكون مادضا على ما في وقوله
 سأل عالم تجاوز عن موضعه كما اذا شرب الدم ثم حرج ثم شرب ثانيا ثم هول بحال
 الورق لا ينسل في غلب انص او عص شربا او حلا اساه او ادخل اصعد في ايه
 وعري ارا الدم على ثبي منها او اسشر فخرج الدم الهلق من ايه او عر رشوكا او اوره
 فظهر الدم قصار اكثر من رأس الحرج بلا سلا من ميتا منها عر ناقص للوضوء
 كذا في المحيط واما اذا تجاوز ولو بالاحراج لكان ناقصا كما في الخلاصة والكافي وهو
 الصحيح من الرواية وانه بالاصواب كما في بحر المحط وما قبل في الكلام اشار الى انه
 لو اخرج لم ينعق فقايد لانه لم منه ان لو اخرج الرخ او العادق او عرهما من السليم
 لكان عرنا ينعق وبقوله الى ما يظهر عدا اذا فرشت في حبال العين فقال منه الى حبال
 اخرج او بل الدم الى الالف فشد ما لان منه حتى لا يزل منه او يورم رأس الحرج فظهره
 فخرج او عر ولم يتجاوز الورم فانه لا ينقص وعن الحسن ان ماء الدرة عر ناقص حال
 الخلو في فة نو سبعة لم يخرج او حرج او حرج كذا في ارا هدى فلو شربا رباط
 فان بعد اللال الى الحراج تنص كما في شرح الضعفاء وكذا لو خرج من مانت
 لا يسل من رقيق اخر كما في المحيط واعلم ان ما ذكره ينص عدا تقاطر دم كثير مثلا من
 ورم او من اصل من الالف او من العين فانه ناقص ولم يسل الى ما يصهر لهدم ينقص
 لا ينداء بانسة الى ما يظهر فلا يعلق الحار بقوله سال كما طي ولا هو له حرج لخصه
 اسلان ح ولا يهدر بالقوله سال بحق اماره ناقصه حروح الخس ثم لما كان بعض
 انواعه يور بعض الخرجة من عر جماعه فصل خص بالذكر فعل (و) ناقصه (اليه)
 كاشي ووزا مصدر فانه يأكل في اذا الفاء (دعا) معقول فانه وان كان معر فانا بلان فان
 انعمه يجوز عند الخلل والندوة كما ذكره الرمي وحمله حاله الى معنى الاسم خلاف
 بالاصل الاحتياج الى حذف الحروح على ما رعم والمال الى الحار والكلف في عامل الخال
 ولا تنزوة (رقية) اي سالا (ان اخره الرق) لعل العلم بان قلب انتم عدا سواء كان بارلا
 من الراس او صاعدا من المدة ملاعهم لو ادها عده واما عند محمد رجاء الله ان كان صاعدا
 فلا ينعق بعض والا فلا وقول اني يوسف رجاء الله مضطرب كما في المحيط اي عر ناقص عدا
 الى (ان اصغر الرق) بان حبال على الدم واعدا كره مع الاستعانة بماءه انما اياه

لم يولدوا - نفس كائنا في الجملة ولم ينقص في رواية الأصل كائنا - شعبة له في رواية الأول هو
 الاستحسان ومن المتأخرين في أمره ما عناه اوصوه احتشاقا وهو يابى على التوضيح الأول
 كائنا في الجملة وبناه في (ح) أي عرابهم الزهري - سواء كان ماء أو طين أو ما دما من محمد
 أو غيره معروف (الزبد) عمر (الحكم) ما عناه عمر عن الاستحسان في الكلام وقيل من تعطفه
 النعم كائنا في الزهري وقيل لا يعلم إلا طرا في شعبة أو قيل دعوى إلى رأى صاحب الأول هو
 الصحيح وهذا إذا ما مر من ممر المبدأ كرى في ظاهر الرواية وفي التواتر فيه تصحح محمد بن
 أحمد الاستحسان وأبو سعيد المحلى وأبو علي النعماني مطاوعا كائنا في الجملة والأول أصح
 كائنا في التعريف وعن الحسن أن سؤل مطاوعا أو ما مر من ممره من شعبة لم يفسس لأنه ظاهر كج
 في الزهري وفي المسألة - ورواه كثر لم يفسس (لا) أي عرابهم أي (شعبة) وأما في معناه علم
 من دونه حسا أو غيره ما عناه (ح) سواء كان صاعدا أو نازلا ملائمة ولا يفسس من عدائي
 يوسف وجده والد ذهب النعماني حتى قال بكران أو عبد الله بن عمر بن الخطاب في
 معناه ومهم من استوعب الخلاف في الجملة على الناس وقوله على الاستحسان ومهم من استوعب
 في الأصح وهو الصحيح كائنا في الجملة وهذا إذا ما مر من ممره من شعبة دما وطلاعا
 أو يفسس ملائمة أو غيره ما عناه (ح) سواء كان صاعدا أو نازلا ملائمة ولا يفسس من عدائي
 أن يفسس الخارج من غير ما س. معناه لا يفسس حكم الأول دون الثاني حتى يفسس
 (رواه) من سلك الخارج (ح) نفس لعله أساره في أن الحديث قد يفتل على
 النعمان أن كان في الأصل عدم النعمان الحكم (الحكم) ما عناه ولم يفسس الكسر
 وأن كان هو الزهري في غير ما مر من ممره أن يفسس ما عناه لا يفسس ما عناه في العلم
 أي الخاص وهذا إذا ما مر من ممره ما عناه (ح) سواء كان صاعدا أو نازلا ملائمة ولا يفسس من عدائي
 والرواية ما س. حديث أصلا في رواية - والله لا يفسس ما عناه (ح) سواء كان صاعدا أو نازلا ملائمة ولا يفسس من عدائي
 لأن الله لا يفسس ما عناه (ح) سواء كان صاعدا أو نازلا ملائمة ولا يفسس من عدائي
 (إلى ما لا يفسس ما عناه) ذلك الذي وهذه أمثلة عبد الله بن عمر في رواية في جملة
 وعنه أنه في الصحيح إلا أنه لا يفسس إذا أسمر فده على الأرض وأنتم أسرى أصحاب
 الدماغ رطوبيد النعمان في الجملة والأحكام أهم من الاستحسان والأحكام ما عناه على شعبة
 ومحمد بن علي دون إلى ما عناه (ح) سواء كان صاعدا أو نازلا ملائمة ولا يفسس من عدائي
 يعني ما عناه على أن النعمان يتوقف على الجماع في الكلام إشارة إلى أن النعمان في الجملة
 ما عناه ما عناه (ح) سواء كان صاعدا أو نازلا ملائمة ولا يفسس من عدائي
 الزهري أن كان لا يفسس ما عناه (ح) سواء كان صاعدا أو نازلا ملائمة ولا يفسس من عدائي
 ولا يفسس في الزهري وإلى أن يوم التواضع ما عناه على ذكره لم يفسس كائنا في الجملة

أول ما فاعدا فسد الا انه ايده قبل ان يصل الى المرض او بعد الاصابة فلا فصل
الم - قص ياروى عن ابي حمزة رحمه الله وعليه المروي في الخلاصة والى يوم اعد
الوصع الذي على عودته وقد صار شه الملك على الوجه واصحابه على محله
عن تاديس عبد محمد لا يشهدوا التكاثر على العرجلاني يوسف في العمى والى ان يوم
انه اعد المائل الزيل انقعد بانص كل يوم المذهب وكذا يوم اسورة يماي الزهري
والى ان يوم انعام والراكم والساحد مصلعا عن ماض كذا في المحمد ولا نصاء من
الامانة عاينها اصلا والاسلام لا حراج في عدد الكتب الى ان يصلان ومهم ماض (و)
بناقصه (لعمري) مصعب الموي اعلمه الله قد حل ودا مشق ماض والكور يعطل الزهري
الحركة والحاسة اللهف ان يلب من الخرج والوجه اعزوه وكما السكرانه حارة ور
العدل وحده عدد بعض المشايخ وان لا يعرف الرجل من المرأة وهو احسار الصدر الشهد
والصحيح ما يدل على الامام الخ وافي ان يدل في بعض مشد حركه في المصبرات (والجور)
ضاحه من ابواب العمل بخلاف لاجاءه من ابوابه والاد (في دان على ان الغال من كل منها
بافس لانه موي التوم مصطبة يماي الزهري فالأكمة من ههنا اولي (وهم ههنا)
برواه كان يادضا او ياسا حامدا او ياسا مفسلا او غيره وقال بعض المشايخ احسان
اليهم والناسي والعمل عن ماض كذا في المحمد قد ربح قد البطان لا حراج اسام
والدمهم في العتق هو ان يكون له قه كان كرهه الزهري وطاهره مسر بالترادف الخان
اكرهم على انما ما يكون مجموعاه واعره وهو ما يكون مجموعاه فقط فعلى هذا انه سر
بافس وقتا تهمهم ان الصوت المشعوع ماض وان قل كذا في المحمد واسا الى ان اسسم
وهو ان سددوا اسماهم بالتصوب ماض والى انها من الصي عن ناقصة كما قال
الجمه وركذا في حاشة النهاية ولم يكر السعة لاه من المحكم المسركة في (صلاه)
صينة اي فيهمه بالغ واحدة في صلاه مكوبه اوتاه في المصراو غيره ولورا كما
كما لا وما فيه في السادة في المصرا ماض لانه ليس في الصلوة ما حتر ماض وقع
في حله في ركوع وجمود للالاه (مطلعه) اي حقة او غيره قد فخرج بها
صيرة البدر لا سمحه البزوه كالخ (والشيرة العاحسة) في الشيرة عاس احد
اجز من منه الزهر مبردى مع لا يتسار ملا اسماء الخاين من الموسط والمضى
ومهم لم يشرط من المرحي مل العرد والا يشار كافي الخفاق وعض طم زها
ار لم يشر اليه ولا يكون الماشرة بين ارجلها والرأين عدد الا كثر في كافي السنة
وهذا عند البعض واما عند محمد رحمه الله فهو باضة وهو حسن صكها في الطم

وعبره وهو العباس والاول الاستحسان كما في المحط وهو الصحيح كما في الجمع وعص اصحلا
 ادعيا عبرة فاصفة بلا ظهور شيء وهو الصحيح كما في الحسن وفي الاكفنة اشعار بان
 وطى الهمة والسه عبرة فاصف للوصوه بلا ارال فانه لم يلزم صل الذ كر كما في صوم
 النظم والمثيرة في المنة من باسرا حل الرأه اذا اقصى تشربه الى شربها مع
 الملاسة وكذا قال سرفي الاثمة المكي الملاسة العاصية وهي ما دفع من القول والادع
 (لا) اي عبرة فاصف (من) تشربه (الرا) تشربه الى حل او بالعكس سواء كان بحر ما ولا تشبه
 او لا سواء كان اللامس بما او غيرها والمس ادراك لطاهر الشربة كاللمس والراء مؤث
 المراد اي ان حل وهي اسم للناحية كهو (والذكر) اي لاصف الى حل ذكره او ذكر غيره سواء
 كان صغيرا او كبيرا ولو سطر الكف والاولى ان ذكر العرج فان من العرج فاصف عبد الشافعي
 رحمه الله على انه وهم ان سقق من عبره وفي النظم ان من المراته والد كر حركوه المتأخر من
 اصافه الفص الى المد كوزاب ان ليس سنا لوجوب الوصوه كما قبل بل هو اراده الصلاه
 على ما قال الجمهور كذا في انهاء (فرص العسل) بصعين والسكون اسم من العمل
 بالصح كما في الصحيح والعافس او من الاعمال وهو عام عمل الحسن كما في العرب وكان
 الاعمال مطاوع العمل وان لم يعمل الا في اعمال كل الدين كما في حاشية الهداية لكن
 ذكر السهي وازاح صره الاعمال عمل كل الدين على ان الحكم بالاطاوعه
 معصوم بالسمع (عسل حه وانه) بالخص من فانهما عبرة داخل في الدين مع للناحية
 في لطفها فان الناحية فهما سسه وهل واحدة على صر الصائم كما في المنة (و) فانه
 اشعار به او سرب لانه على وجه السسه لم يكن كايه وبانه لا يشترط الصب كما قال بعضهم
 وذكر الناطق انه شرط وهو الاحوط كما في الخلاصة ولو كانت سده نحوفا فتي ٥ طعام
 او كان في اسه دون رطب لم مع خلاف الناس كما في الزاهدي ولكونه اصدد عرض
 مطلق العمل لم يذكر سليل النحة الواحدة في الحاشية (و) عمل طاهر (كل الدين)
 الى رجح اخرائه فلا يعمل العين ولو مكثه بالكل الحسن كما في حاشية الهداية وبما ع
 اطامر الصرام والصناع والحنان والطمان مع وهل لاسمع ولا تحرك الحسم الصق
 على ما روى عن الاثمة انشئه كما في هاصحان وحرك العرط وان لم يكن في الاثر لا يكف
 في الايضال ويدخل الاصبع في السره والماء في القلعة وان رك حار او في البوادر لا شوز
 كما في الزاهدي (و) في العمل اشعار بان السبل فرض كما قال ابو حنيفة ويحمد رجبها
 الله تعالى وعن ابي يوسف ان اصافه بلا اساله اخرا كما في شرح الطحاوي (و) في الاكفنة
 اشاره الى ان ذلك ليس بشرط الا في ارادة من ابي يوسف رحمه الله كما قال في الزاهدي
 (و) لعل الراس والعن والدوال حل باسمه داخلة في الحكم وان كانت خارجة عنه

فان البندوب من المك الى الالية كافي العرب والمعاص وهربها والده اسرع من محمد رحمه الله
 في هذه الامور والذمير (وسه ان يعمل يديه) الى الرشح ثلاثا (ومرجه) اي ثم مرجه
 بان يغمس الماء يده اليمنى عليه فحمله بالنسرى حتى يقيه والعرح قبل الرجل والمرأه
 وقد يطلق على الدر انصا كما قال المعنوي (ورمل) عن كل موضع من يده (الحكاسة)
 اي يحكسه حقة (ان كانت) والجلية امامه مطوقة على الفعلة فيس الارل بعد العرح
 كما هو ظاهر الرواية والكتاب او مرصه فلا تسبل بعرض كافي الخلاق والله اشار العاصي حال
 في شرح الجامع حيث قال ليس فيه بعدم الوضوء فعمل يده ثم غسل فرجه ثم توضا
 على نحو ما دلنا وذكر الخليلي ان ازاله التحاسة عرض (ثم ان توضا اي هم سائر اعمال
 الوضوء من المسح باليمنى والعرايين كما مر في بوى العمل وتسمى ويسمى على الصحيح
 كما هو ظاهر الرواية وعنه انه لا يمسح كافي المحيط وفيه رمل الى ان يسه العمل ستة كافي
 الخليلي الاصل (رجله) الواقعين في المسح لما ساقى وفيه اشعار بأنه لو لم يكن في
 المسح كما اذا كان على لوح او حجر تقدم العمل وقبل بهدمه طائما والاول اصح كافي
 الزاهد في العمل وجهه ان الماء ليس يستعمل فلا حاجة الى العمل ثانيا ثم بعض اي نصب
 الماء من الماء اليه ود في الشرع للوضوء والعمل وهو ثمانية ابطال وقيل عشرة
 وطيل للوضوء والاول اصح والدر ليس يلزم حتى جازاته صان والرماد ولا اسراف
 كما في الصمات وذكر في الجواهر ان الاسراف في الماء الجزى حار لانه غير مصبغ (على يده
 ثلثا) بعده بمكة الامن ثلثا ثم لا يسر ثم الراس وسائر الجسد كذلك وقيل بالامن ثم
 الراس ثم الاسر وقيل بالرس والاول اصح كافي الزاهد وعن ابي حنيفة رحمه الله انه
 يعمل العرج رجل والوجه واليدى رجل كالرجل والراس وسائر الجسد خمسة ابطال
 كما في شرح الصمات واما ان فعل الثلث من عضوا الى عضو وهذا ارسال الماء يحور في العمل
 لافي الوضوء ويحور منه من عضوا اليه في كلهما كافي اخراة (ثم غسل رجله) في مكان
 آخر طاهر لافي المكان (المسح) بالمسح اي المجمع للماء المستعمل وفيما ذكر اشعاره او اعمس
 في الماء الجاري خارج العمل لكنه تركه السنة فلو مكث فيه ساعة فاسع الوضوء
 والعمل لا يمكن السد كما في الزاهد (ويكنى لسان) اي لاسره ذات الشعر (الصفرة) اي
 المسوح وهي في الاصل فعل بمعنى معقول والماء للماء والماء الى النوائس (ار ايل
 راصها) اي بلغ الماء اصول شعرها وعنه انه لا يكتفى كافي المحيط فيعمل الطاهر المستعمل
 وهو الصحيح كافي الزاهد والاول المسار كافي الخلاصة وفيه رمز الى انه لا يكتفى الى
 الصفرة فيه قضيا وقيل يكتفى في العالي الصحيح انه يجب غسلها وكذا لا يكتفى لدا بها
 اذا انقضت كما في الزاهد والى انه لا يكتفى لدى الخفة لعدم الحرج كافي الدخيرة واعلم

انه اذا اخرها صل الزاس ركه وقبل تسبح ولا تنع معها عن روحها كما في المسه
(وموجه) بالكسر اي شرطه وقبل منه وقال الجمهور ان منه ارادة الصلاة الا ان
العسل مستحب فعبت الحايه والا فربما يعص السدن فيأدى به الى النكته كما في الشفاء
(ارال مي) اي حروجه عن العمل كما قال السهبي وانما اثره على الخروح منه كما عايناه
صلى الله عليه وسلم كعبه في المسحوط والي تكسر الوون مشدد البناء وقد
يسكن تحتهما هوماه خلق منه حوان كما في العردات والمحمل وغيرهما وفي النظم
ان الحسل لا يكون الا من المائين في الصبح والنهامة انه ماء الرجل فليس للعسل
كذلكهم انه ماء اصن كسر منه الذكر فليس محصا بالرجال والله ذهب المحققون
من الحكماء والا رال مسر الى ان امرأه لو احلمت فلا حرج الي الى العرج
الخارج لم تحب العسل وهذا ظاهر الرواية وعنه الصوي (دي دهن) اي سلال
سمره كما في العردات وليس محصا بماء الرجل كما طلى قال الله تعالى خلق من ماء دافق
يخرج من بين الصلب والترائب ودي شهرة اي لده وان كانت في الاصل ميل العسل
الي ما ربه والوصف بخار والوصف ملازمان والزيادة الوضوح فادخل سنا او صرت
على ظهره فخرج بلا شهوة لم يسل عبد العامة خلافا لعيسى بن ابل فان عبده جعل
بحروجه على كل حال كما في الموطأ (عد الاصل) عن الطهر والتمه طرف الشهوة
علاو جامع فيساقون العرج او اسمي بكفه او ينظر الى امره بشهوة او احلم فاصول
عن مكانه في هذه الصور فاحد احلمه حتى سكب شهوة ثم حرج الي او اصل
بعد الوطئ فلا قوم ويول او مشي ثم اي تحب العمل وهذا عبدهما خلافا لابي يوسف
كما في ازاهدي وعنه والخالف به باحد كما في السوارل وذكر في النظم انه
لم تحب صد سجد ورفر خلافا للشيخين ولو بال او نام او شى ثم اصل ثم حرج
بعبه الي لم تحب اعما وعينه عام الحسنة من رأس الذكر الى المقطع وهو
صردا حل في معهومها والعبه ما فتح مصدر عاب عن العين اذا اسسرت في حل اودر
ناربع صلب وسكوبين والصل خلاف الد رالدكر والابن واعلى المراد مقدار الحسنة
حتى لو قطعت وعاب اقل من مقدارها لم تحب العمل والكلام مشر الى انه أوعاب قد
اقل منها لم تحب كما في التمس لكن في الحرمان ان نفس الاباح في الذكر موصوب وفي اللال
انه غير موصوب خلافا لهما والى انها الوعاب من الخصى وحب كما في ما صحت والى انها
لوعب سوب او غيره لم تحب كمال الخلالى والى انها أوعاب في السرة ثلاث لم تحب الا ترى
انها لا تنصر بعبه بخروج الولد منها كما صرح به في الخلاصة (على العاقل) الواطئ
طرف موجه فلا ضرره الى الخذف والعقول الموطوء وفي الكلام اشعار باشتراط التكاف

فلو كانا اواحدهما غير مكلف كالصوم والنحو لم يجب كإي الحلال في وكذا المراهق
 والمراهقة والكافر اذا اسلم كإي المحبط ولا رد واطى الهمة لان حكمهما نافي واعلم
 ان الشرط الخفي هو الاراك وعبية الحشفة عموم ممانه لجماعة فوجب العمل بموجب
 البصيرة (وروية المسبقة) وروى اوجه خلاف والاحساس في الوجوب وكذا حكم
 الصبي اذا دعت ما لم يكن كإي المحبط (المثلي) اي شئنا بعض انه متى سواه كان مذكرا
 الاحلام ولا وكل الله او حرم يقول هذا حد اي حصة ويحمد ربه الله تعالى
 واما عدائي يوسف ربه الله فلا عمل عليه اذ لم يذكر الاحلام كذا في شرح الصحاوي
 (او المدي) اي شئنا يشك انه متى او مدي تذكر الاحلام او لا وهذا عدو كذا عدد
 اني يوسف اذا ذكر الاحلام واما اذا لم يذكر فلا عمل وفي العيون وغيره انه واجب
 عليه فعمله رواين كإي الحقاني واما فلما لام الله والهدى المشكوك لا بالا بوجوب
 العمل بالهدى اصلا لي بالي الله قد رقي ما طاله الزمان فالمراد ما يكون صورته صورة
 الهدى المشكوك لا بحجة كإي الخلاصة وغيرها وفي الكلام اشعار انه لو يقين بالهدى
 لم يجب تذكر الاحلام ام لا وهذا عدوهم على ما في المصنف من التحصيل لكن في المحيط
 وعبره انه واجب حبان لا دخل لا خشار الله قبل اليوم وفي النوادر عن محمد بن ابي بشرت
 قوله لا يذكر الاحلام لم ثبت المسئل الا ان يبين انه متى وقال الخواص انه بما لا بد
 من حقه كإي المحبط والهدى وعمرهما على ما قررنا لا صورته بل في القائل به والرواية
 الانصاف والعين عند عمرو بن ابي العرص وكومها على العلم مع حذف احد المعولين
 عمر بن عمرو بن ابي العرص وندخل في المسئلة المسئلة فمما قد مر ان كل حل على ما ذكرنا
 واحتج به قوله روية المسئلة الذي من رواية المصنف والهدى بعد الاعاء والسكر
 فانه عمر بن ابي بكر رؤسهما التي موحدة كإي خلاصة ونقوله المدي والهدى من الودى
 فانه عمر بن ابي بكر وان يذكر الاحلام كإي الحقاني والمدي والودى ما تسكين
 وقلة ما يندد ولازل ما، ثمح عبد الملا عن الثاني بعد الاول كإي المحقق وذكر في المصنف
 وعبره انه لو جامع ثم بان فاعسل ثم حرج منه شئ راج فهو ودي (واقطاع الحصى)
 على انقطاع العاد، او السنة الى السنة وقد بقي من آخر الوقت مقدار الفمك على الاعتقال
 والعمر منه لا يبدون ذلك لم يرد انقطاع وهذا في حق السنة واما في الكفاية فالعبر
 عن الانقطاع كما على انقطاع العشرة في حق الكل كإي منسوط شيخ الاسلام وهذا
 اشار الى انه لو انقطع دم المتدأ دون العشرة فوق اثلاثه وجب العمل ولم يجب ثانيا
 عند العشرة كما قال بعض المشايخ واوحده بعضهم وتوقف آخرون كإي المسئلة وال
 ان الشرط والمذهب كما ذكرنا في السنة على في شهيد الكرماني انه نفس الحصى الا ان العمل

صرمه مدد و احرالى الا سطاغ واسطاغ العلى كالحصى فيما فصلنا وفيه اشعار
 بانه لو ولد له ولم ترد ما لم يحب العسل كما قال ابو يوسف و به ياخذ بعض الشايخ
 لكن . حب عدائى حسنه و به اخذ اكثرهم ووح الوصوه اعلاها كما فى المحظ
 (لا) اى عزمه وحب له (على وجهه) بالمره اى جماعها وان كان فى الاصل ابدوس
 فالاسم والهمه ما لا يطق له كما فى العزوب (ملا ايرال) اى يعبر خروج الى فائنا
 عامل فى الاروال على الاصح ولا تنهيه على غير كما ذكره السراى واليه كالمه
 الا انه لم يذكرها لظهورها (وس) اى دوىوم عايده ملاعب على تركه فيكون من من
 الروايد وحسن ان يكون فى المحضات موافق ما فى فى الجمعه وقد صرح فى الخلق لكبه
 مخالف المحظ (الجمعه) اى يوم الجمعه كما هو الظاهر ويحمل اصله كما قال ابو يوسف لانها
 اصل الصلوات وهو الصحيح كما فى الكافى وعنده انه كما فى سرح الطحاوى والاول
 قول الحسن وروايه عن اصحابه فى اصل الايام وجهه اسعار ما لو غسل بعد الصلوه
 لعل مائه وجهه اخلاف من الحسن وابى يوسف كما فى الجمعه وعندها لكن فى جمعه المحظ
 وقاصه ان اتم له بالاجاع من الخلق عن اصحابه انه او غسل يوم الجمعه او له
 الجمعه لعل له الا حصل دفع الزايمه لقصود (را) (عدي) اى لهدى التومين ووجه
 اخلاف الحسن وابى يوسف كل الجمعه وساقى تمامه فى فصله (والاحرام) فى الاحرام
 وعند اراده و يوم عرفه هكذا اطلق فى المحظ وواكثر الكسب اى فى الشارع انه سنة لعرفان
 و اليه اشار فى المسمى اسم اعلم انه يجب غسل الصبي والمحرور اذا طلع وفاقى كما فى التمهيد وكذا
 غسل الخفامه ولله البراء والقدر وعرفة والكرا اطمى واما الحب فواجب كما فى خرافه
 القمه ثم شرح الماد وهو على وجهه مقالى غير محتاج الى مدحاه لحدار و قد يحتاج الى مدحاه
 التمر والاول روى الحدادى فى ذلك فى الجمعه والجمعه وقال العمه وعنده لا رمل الحقيه
 من البدن والاول هو الصحيح واما ما احبط مانع من غسله فطلق الادب دكان شرح
 الطحاوى وهذا يحمل ما نقله قوله (ر - وسا) (الجمعه) اى طهر اعضاء الوصوه (ماء السماء)
 اى عماء رمل من هذه المطهات والسحب واه كان فى الهواء وسا كاعلى وجهه الارض او حارما
 فلا يوصى بالسلح الا اذا تظلم وعنى اصحابه شوايه والاول هو الصحيح كمال الظاهر
 (بماء الارض) اى ما يكون فى اعلى الارض كما لا يار او على وجهه حارما كما لا يار او سا
 كالحاى فمفعول ما فى بعض اصحابه انه لا موضع نال اراكد ولو كان اكثر من عشرى فمفعول
 كان والمحظ اما خص الوصى مع انه مزيل لطلاق الطهارة وكذا الحث كبر الاحتياج
 وملاحظه العام لا يبنى ان الكل ازل من السماء فلو اكنى به لكنى (وان تفر) اى حال كون
 تفر ذلك الا بين لو اورد محوطهما (بالك) بحر كاستالم الامامه كاد كره اى ما لك رقة اشار

الى انه لو طين العبراء بمحسوم صا به كفاي المضموع فيه اشارة الى ان طين العبراء ملك
 الا انه خلاف اسماء الملق (واحاط به) الطمخ او غيره ظاهر سواء كان من حسن الارض
 او لا وسواء كان مصدبه الطمخ او لا كالزجاج والنمر والصابون وورق الشجر (الا اذا حرقه)
 اى يوصفاً بذلك الماء المحلول به هذا الطاهر في جمع الاوقات الا وقت احراق الطاهر الماء
 (عن طمخ) حسن (الماء) اى من صعد الاصله الى هي الرقة فلا تنوصا بماء السيل او غيره اذا
 كان نجس لونه اشعاراً به اعتبره له من حيث الاحراء كما قال ابو يوسف وفي رواية عن محمد
 وروى عن ابي يوسف واشهر قول محمد ان المعتبر هو الملو والاول هو الصحيح لتفصيل
 الخبر على الوصف في المعتبر كفاي حاشية الهداية لكن في الزايد وعبره ان الطاهر
 ان شاع الماء لو لا كالماء والاصبروا حل وما الزعفران فاعبره له الماء وان توافقت الوان
 وتما وتطعم كما في الشبغ والنمذ والاسد فاعبره له الطمخ وان توافقت الوان وطعمها الكرم
 فاعبره له حرأنا عتار اولاً لا ثم الطمخ ثم الاحراء واد (عبره) طمخاى غرطمخ الطاهر الماء
 لا ليل والشراب واليدوى او غيره (وهو) اى والخال ان ذلك لطاهر (بما لا تصد به الزيادة
 نحو المرق وماء الاول المضموع وفيه اشارة الى ان العملية مائة فيطامخ من هذا الحسن
 سواء كانت بالجرأ او اللون والى الملو طمخ الاس او الصدر او الاشنان في الماء وتغير
 لونه توصا به اذا كان رقيقاً كفاي المحيط ودلالة المضموع ليست وطمخه كفاي والكلام
 مشرباً به لو غير الاوصاف الشبهة بلا احراج او غير مدكور ب كان طهوراً وما
 في الهداية من ذكر احد الاوصاف ليس بتفصيل كفاي الزايد والله اشرف المفسرين
 فلا حاشية بين التي والهداية كفاي (وان احلط به) اى بذلك الماء (الحسن) بالتحقيق
 (ما كان) الله (حارياً) في عرف حسن وقيل هو ما يحصل شأ وان قل وقيل ما ذهب
 بنية وقيل ما لم يتغير حره يعرض به كذا ذكر الزايد وعبره اني يوسف بالاعراف
 والاصح هو الاول كفاي الحققة ومدخل في الخرى ماء الملح اذا جرى على طريقه فمحماسة
 نقيت واحلطت بحيث لا يرى لونه ولا اثرها كفاي الخلاصة وكذا ماء المطر حين يطرأ
 حتى يواصب الثوب به ما وقع على سطح فمعدرات لم ينحس الا اذا غرو كذا ما بالجم
 حتى لو ادخل فيه يد وعلم قدر لم ينحس قل هذا على طاهره للضرورة وقال عامة
 المصنف انه اذا دحل الماء من لا يوتنه والاعراف يدراك لم ينحس وعليه المعنى كذا
 في المحط وتفسير الاعراف المتدارك ان لا يسكن وجه الماء بين العرفين
 كفاي الزايد او كان وجه الماء (في عتبر) اى مصروما فيه فيكون دوره
 اربعين دراعاً وهذا اكثر الا فادل وبه ما خذ كفاي الوارد وعليه المعنى وقيل

طعمه اى طعم ذلك الماء الذى كان حاريا او عشرا فى عشر والطعم مع الطاء ما وده دور
 الشئ من حلاوة او مرارة او غيرهما (اولونه اور نحه) فانه يحسن الا اذا حرج منه
 شئ يورود الماء عليه وقيل حرج مثله وقيل ثلثه امثاله وقيل دخل ملا حروح ومال
 الرجاتى به عني كافي الراهدى والاول اصح يسير المسلمين كافي الخواهر واعلم ان
 ما من الماء عام للعوص والمساء الحارى كان عامه الماء والاب كالمحيط والدحره والخلاصه
 وفاميجان وغيرها فلو سدت جعه ميرا وحرى الماء بحبها وقوهها لم يحسن الا اذا عبر
 اثره وعلمه انصوى كافي المصبرات عن انصاف هدا لكى فى الايصاح احلف الروايات
 من اصحابنا فى تعدد الكثر فالظاهر (عن محمد) انه عشر فى عشر واصحح من اى حصة
 ايه موكل الى عامه الطن فاما كافيى فى وجوب العمل به وسجد رجوع الى قوله ومن
 اى يوسف ان الزاكن كالحارى لا يحسن الا بالعر (وان لم يكن الماء) المحلط بالحنس حاريا
 ولا فى حكمه يحسن ولولم يعر الا اذا دخل فيه ماء طاهر فان فيه احلاف مد كورة
 فى عشر فى عشر كافي الطهيرة ولا تنفى ايه او فوص هذا الحكم الى المعهوم المكان
 احسن احصر واعلم انه اذا راي رجلا يوصا بماء يحسن اجمعوا فى وجوب احضاره عليه
 كافي المسه ولا بأس اى لا كمال شدة عليك وعده دلالة على ان مائه فى به تركه اولى
 لانه انما يعقر الى نعيمها فى مطاها ولد اقل فى لانس باس اى لانس دليل وهذا اكثرى لانه
 قد يستعمل فيما يكون الفعل اولى بل واحد كافي صوم التوبة (عوب ما فى المولد) اى ما يكون
 تولده ومثواه فى الماء فالمرى الذى لا يعيش فى الماء وله دم سائل يحسن اجااسا واهما فى الماء
 او غير الا ان اذا عاش فى الماء وولد فى غيره فم يحسن كالماء والاور والحية كافي شرح الطحاوى
 لكن فى المحيطان موت طير الماءى غير الماء يحسن وكذا فى الماء كبر الاصغر العدم الدم والاطلاق
 مشير الى انه لو مات ذلك المائى فى الماء او مانع آخر عر يحسن وان تقطع وهذا اصح
 كافي المنسوط لكن فى المحيط ان موته فى الماء غير يحسن فى ظاهر الرواى وامامى عر فالمسل
 كذلك اجاا وامامى كالمصعدغ والكلب المائى والسرطان فعده خلاف ولا بأس عوب
 (ما ليس له دم سائل) سواء مات فى الماء او مانع اخر وسواء كان حريا كطير الماء صغرا كافي المحيط
 اوريا كالحراد والنداب والرسور والعرب والقمل والنه عوث والسق سواء
 من الدم اولا لا الاصح فى العاقبة ايه ادامس الدم لحسنه كافي الراهدى وانما قد
 بالنسائل لان المعبر اعلم السائلان لعدم اصله حتى لو وجد حوان له دم حامد غير
 سائل لم يكن موته فى الماء يحسن كافي حاسة الهداية وغيرها لكن فى المنسوط
 ان هذه الحيوانات ليس لها دم اصلان فظاهر منها يبيض بالحنس والدم بسود ولا
 يحسن ان هذه الجنه معيبة من الاولى والعول بان ذكره لمرد التوضيح لا يلقى بهد

الكتب ولما فرغ من الماء المطلق وما سلق به ومن بعض أقسام الماء المذشرع في الساق، ما في حكمه فقال (لا يوصى) عطف على ثبوت (ما عاصر) أي استخرج الماء العاصر أو غيره بان يوردها نائم استخرج منه الماء اودق وطبخ بالدم استخرج والروايد تقصر ما ولعل وحده انه اسبق التوضي (من شخص) أي ساق فساوّل الزأس بحوال ملس وورق الهدباء (أو غيره) فرع ساق فعمل بحوال الورود وسائر الارهاق والاعتصار انعم من الحقيق والمكبي فيدخل فيه ما في الزبيع من ماء الكرم ومن اني يوسف انه يتوصاه ويذبح ان يكون على هذا الخلاف ما لا بد اذ يوقع والطبخ بلا استخراج وجهه سائر ما لا يوصى به عند المروان لم تعد الماء وعده انه يوصاه به وعده انه يجمع بينه وبين النيم ومة احد محمد وعده الزجوع الى التيم ومة احد ابو يوسف كافي البرماني وهو الصحيح كافي حاشية الهداية ولا يوصى بماء اسمعيل في غسل شئ من الاعضاء وان كان مائلا في الشربة اقل فعالة الهنود وتجوها لم يستعمل كما قال كثير من المسايخ الا اذا كان معصلا كافي المحط وهو الاصح كافي الحرزاه وكذا في سائر الجادات كما مدر والاصح والتمسك لا يستعمل واعدا يصير مسعلا عند محمد لقرينة قصداي لطلب واب يحصل من نحو الصلاة وان كان في الاصل مما يقرب به الى الله تعالى وعده مما لا يقر به (او رفع الحذب) أي اسمعيل لعن العربية مما لم يرفع مع حاشية حكمه بمرمة العطف فلا يلزم ان الاستعمال لرفع الحذب لا يكون الا للبرمة فاذا يوصى بمحدث ما ولا يكون مسعلا انما كان اذا يوصى ما يابا او غسل اليدهما ايضا وغيرهما قبل الطعام وبعده واذا غسل الحذب الاعضاء لتبرد يكون مسعلا بعدهما فقط الا انه قال ابو عبد الله الحرزاني ان ازاله الحذب يوجب استعمال الماء بلا خلاف فانزال العينين او العينين لا يصير مسعلا استافا كافي الزاهدني وانما قال لا يوصى ولم يذكره طاهر ام نجس بعالم طاهر الزاوة وروى ابو يوسف ومحمد عن اني حشفة انه طاهر غير مله وروى عنه احد محمد وروى ابو يوسف وعده انه نجاسة جمعة ومة احد الحسن وعده انه عيطنة ومة احد والي هذا الخلاف مال مشايخ بلخ واما مشايخ العراق فقالوا انه طاهر غير مله وروى بالاحلاف بين اصحابنا وهو محار المختفين من مشايخنا انه الاشهر عن اني حشفة وهو الاقرب فلورفع في الماء يوصى به الا اذا غلب ودل لا يوصى وان قل والاول هو الصحيح كافي الجمعة والموسى على قول محمد كافي المحط وعنه وفي التوضي إشارة الى انه يجوز ازاله الحشفة ويكره شربه ولا يجرم ولا ينعى كافي الزاهدني وفي استعمال لعل الماصي دلالة على انه مادام على العوض لسه حكم الاستعمال بلا خلاف كافي البرماني وفي الاطلاق الاستعمال زمر الى انه لو غسل اعضاده لمرة واحدة مرة ماء الاحمر كالاول عدما واما عند بشر فاعند الناب غير مسعول كافي انظم والروضة

وإلى انه لو بوضاء العصى صار مستملا وقل لا يعمل والاول اشد اذا كان سادلا كما في
 المحيط وإلى ان عسالة الحب كالوصى ووجه خلاف كما في الزبد ونشر القند ان الى انه
 نوع من السجدة والحب وهو مما من انس في اعضاء الوصوة ليس يعمل وهو الاصح وكذا
 لو قيل الجذبات كالابواب والعدور والقصاع والثمار كما اشير اليه في الخزانة وفي الاكساء
 انه عاربانة اذا رآه عن العنوصار مستملا وهو الصحيح كما في الهسدان والخزانة
 هذا مذهب المحققين وعاء اكثر المأخرى وذهب اراهم النجاشي الى اشراط الاقرار
 فيمكن وهو احتساب الطعامة وبعض مشايخ بلخ وطهر الدين المرعشي كما في المحيط
 وهو الحصار كما في الخلاصة وذكر النجاشي ان اوساثر عن العنوصة على ثوبه
 لم يأخذ حكم الاستعمال بالاجماع ثم ذكر على حال الاستطراد ما هو مطهر في الجملة
 وان كان اليه يصل تطهير الاحتباس فقال (وكل اهاب) اما كبراي حله عدمه ودفع كما في
 عامه الكتب كائتماره والمغرب والنجاشي وغيرها (دفع) من الدعاة وهي اما جمعة
 بار الله اليسق والرطوبة بالادوية او حكمة ما تتركب من الشمس والامعاء في الرشح
 (طهر) ولا يعمد شخصاً بالاسلال في الحتمى انما وفي الحكي على الاصح كما في المصنوع
 ولهذا لم يعمد لوضع في الماء حله الماء الباقى وكذا لحم حله كما في الخزانة ولو دفع
 مثانه الميتة وجعل فيها اللبن او اللبن حار وكذا الكرش وعن ابن يوسف انه لم يقل
 الاصلاح يثل اللحم كما في الزبد وفي نسكرا الالهاب اشعار بان كل فرد من افراد طهر
 ما يدع الاله وهم ان لا يطهر كل جزء منه فالاولى ما يدع طهر (الاحلد) اي قشر بدن
 (الخرير) فانه لم يطهر ما يدع وقل لم يصل كما في المعانيخ وعن ابن يوسف انه يطهر
 وفي انه كبراء ومضى الى ان الكلب يطهره خلافا لمصاحبه في كونه نجس العين خلافا
 كما في الزهدى والاولى الصحيح كما في المعصية وإلى ان حله الحدة والعدد يطهره ووجه
 خلاف كما في الخزانة (و) حله (الادمي) اي الشخص المنسوب الى آدم بان يكون من اولاده
 عليه السلام واو كافر اياه لا يطهره للاسعمال شرطه وفي الخزانة انه يطهر في الحدة
 الا انه لا يجوز ان يساع به لاجرامه وفي الزهدى انه لا يقبل الدعاة (وما) اي حوان (طهر)
 (جلده) ما يدع طهر ذلك الحوان جلده ولحمه ونحوه ووجه اخرائه كما في شرح
 النجاشي وقل لا يطهر الا جلده والاول الصحيح كما في المعصية وذكر في اسنه ان جلده
 لم يطهر بعد نعصهم اذا كان سورة نجسا (ما سكا) الشرعة الدخ من الال مع تسعة
 ولو دفع نحو سي حار لم يطهر الا ان الصحيح انه يطهر ولو دسه مسلم لم يسم عذالم يطهر
 على الصحيح كما في البنية وطاهرة يدل على شموله الاحياء بين الله واللحم والضرورية
 اي موضع اتفق وبالله لشرك كثر من العنفة ولا يشك طهارة الحيوان مستحق نجسا من احراره

الذوان كانهما في الاصل واحد ولا مدخل للسكينة في طيابه اضلا كالشور والاعظام
 كافي حاشد انه داه فان الفصل ليس من احدا الحيوان والد كاه حيدر لدسيه
 السور واعظام كافي (وكذا) من حيدر في الصلح بالذكا (الجمه) اي طم الحيوان
 واهار كان لعماد لم اسرار الصيرار لم يؤكل منه و قد حصص بعد الامم فان في طم
 السبع حلا فاحي انه في الخلاصه الحار انه حس وهو الصحيح كافي الكافي (ومالا) بهور
 حله المدع (ولا) بغير ذلك الحيوان لم كاهل همار ابلار معهود الله الله وان لم يكن
 معبر في الاصل معه في الزاينه وحيال الموم ع روي في القوم في قوله في كلامهم
 عن رسم وعند الحيوان كافي حدود انتهية وامان الزوايا كافي كافي (وشعرانية)
 مثل العود والريوالتش والمدا مارالروحه الاركة (عصمه) مثل القوس والطح
 والاطاف (وعصمه) مثل النمل على اي والاحسب الطاس المعامل (طاهر) ذلك الشبه
 فاحرى الصير مري اسم اله ساره واه مطلق مستراني اس سررا كلف وعلنه طاهر
 وعند الحس عس وكذا اعظم العمل وعد شمس كافي الزاهدي وفي الاصطلاح اسماء
 بان هذه الاسماء للحي طاهر بانظر في الاولى ومع هذه الوركه المنة لعل اولي والاشبه
 معده بالسوسه بلاد سوسه ولا عصبه كافي طاهره واهه واما كان حكم الاسرار لمجتمه
 الحيوان في الكرامه ما ذكره ال (وكذا) السور والعظم والعصب (للانسان) الميت
 طاهر وعس محمد لم آخر السلاه مع معره اذا كان وانما من قدر اندرهم والعدوى على انه
 طاهر وعلمه طاهر محرم اسرار ما حي لو انظر في دوي لم قبل وعس ان مسائل
 انه يؤكل وفي شخص الانسان انه في ان الشبه للحيوان يحس وفي الانسان الشبه
 طاهر كافي الزاهدي (سورج هم الحس) الصبح كاللول والجر ولو فطره والعدوه وجره
 الدياجه رطبا كان او ناسا فلان كان او كرا الا انه لو كان صلب عو نمر الال والعصم
 في طاهر الزوايه لم يحس ال لعل اسحسا رطبا كان او ناسا صحيحا كان او مكسرا
 على الصحيح وحس بانكره ل هو لم وعس محمد ما يحير ربع الموقل كاه كافي الحس
 والصحيح انه ما لم يكره اناس كافي الكافي واما الزوايه فيحس خلا لال يوصف في الناس
 وذكر المصدر السهد ان الزوايه كالناس لا ضروره في هو الاجم والطلاق الشير بدل
 على ان آثار النمر والامصار والمقواس فم سواء وهو الاصحيح كافي الزاهدي واحتر به
 عما اذا وقع فيها بخلاف او براق فانه لم يحس لكسره كره كافي الزاينه (او ما فيها) اي غيرها
 ثم وقع فيها (حيوان) عر ما في المولد وله دم سائل لسق وبه صرح في المسارح والافاقه
 مشر ال ان معمره وكبره يواد (الصحيح) ان ورم وانصر صه حيوان ووصف اسكه
 (الصحيح) في السعد كاه كره ان ملك (او الصحيح) اي دفع او وسطا شره واعلم بكف

تسمى من جهة وهو الاصح كما في المسوط وفي بعض النسخ دى وصارة فكى رجل واحد
 كما في الزاد وعن ابي حنيفة موصول الى رأى المسلى به وعنه ثمانية دلو وعن ابي يوسف
 يتخذ حميرة مقدارها خمسة ميا كما في الزاد دى ومن ابي حنيفة رجه مخرج عنى السبر
 ويصرها بالاسبارم يصرى العنق والعرص ثم يبرح لكل سبر دلوان كما في الزاد
 وعنه مائة اداو وعنه مائتان وحسون وعنه مائتان او ثمانية ميا المحطة وعنه حميرة
 ثمانية وبنه يعنى كما في النصاب وفي الكلام اشعار بان المادة - ل البرج خمس واحلف
 ان الخمس مارج لا عر او الجمع الا انه يظهر من مارج الخمس كما في البر مائتى وهو
 صلطة ثم حلف مقدار البرج كما في المحطة فلو صبب الدلو الاول بمارج منها عشرون
 في اخرى رح منها عشرون والثى تسعة عشر كما في الخلاصة وقال الكرخى ان الدلو
 الاحمر كالارل كما في المسوط فلو انفصل عن وجه الماء ولم يجرح منها طهر كما قال محمد
 خلافا لابي يوسف كما في المحطة (وفي) موب (عند واحد) الى الماء كالسور والماء لا يغير
 يبرح (اربعون) دلو او طريق الاحاب وفي حرأه اربعة حسون (الى سثن) دلو
 الاسبح باب وفي طهر الزاوية الى حسمى كما في المحطة ومن ابي حنيفة ان ربع
 في الكروسون في الصبر كما في البر مائتى وقل بحسب الترو عن ابي يوسف في السور
 مارج كل الماء كما في الزاد دى المساحة بالفتح والكسر لغة والناس لم يوحده فيه فلكل
 على الذكر انصاوى (محو مصوب) كصوبه وبما امر من والعمارة (نصف الب) اى
 عشرون الى خمس ومن ابي يوسف هكذا الحكم الى الاربع وفي الخمس اربعون
 وفي العشر كذا كما في الزاد دى وهذه المرات اشلاث ظاهرا والزوايه ومن ابي حنيفة
 ان فى نحو الخلفه والعمارة الصغيرة الخمس عشر دلاء وفي نحو الخلفه الشش كما
 في المحطة فالمراتب خمس (دلو او وسطا) ثم اربعين وسمن ويصفه والمراد الدلو
 المعدل المسجل لا تار في اللادول ولو بال الترو عن ابي حنيفة باو تسع دلاء
 كما في المحطة وقال بنو حنيفة اماء وعل دى والدلو الاخرى كما في النسخ الا ادا
 مائة نصف الماء فصاعدا كما في الزاد دى وفيه اشعار بان ما دها حسمى وسل البرج
 واحلفوا ان الخمس مارج لا عر او الجمع الا انه يظهر من مارج الخمس كما في البر مائتى
 (وعر) اى عر الوسطان الدلو المذكور وث (سنبه) دى ممد بك الوسبة تحلف
 فى حياه ما يقص صغر وما زاد كثر فكل كال المية مصعورا ملاءها كدلو او حطيم
 تسع عشر دلو او وسطا مارج مائة لكل كمة فيه قال القديري هو واحلف الى وقال
 رهر والخمس اتم ثمة كما في المحطة (و) خمس الترمى وجب الوقوع) اى وقوع المية بماء
 كما في الشبارع وشرح النجاشي ان علم او طين ذلك الوقت بلا خلاف ولا يعلم وقت

قال ابو حنيفة ما لم يسمع (و) اي مده يصح (يوم وليلة) ومعنى جمع المدة وان اجمع
 (مده) اي مده يصح (ثلاثة ايام) وليسها اربعة (وقال) اي ابو يوسف ويحمد (مده)
 اي اولى ملك المدة زمان (وحد) ومن هذا الوقوع سواء كان الواقع مده او لم يلاق
 مشر الى من حكم ما عصى به عسل وحكم او صوم واعتل سواء في عوى وعوى ركن
 الاثمة صوته فيما سأل بالصلوة وهو لهما فيما سواء وانما قد يستر لاسلوب ثم ينس
 عنهم الا بعد ان وجد ان وعده بعد صلوة يوم وليلة وعنه في الصرى يوم وليلة في ان ليس
 "مده" ايام باليه لانه لو وقع فيها حتى مده "مده" ايام فلا يبرى منى عاب فان استع اعد
 صلوة "مده" ايام بعد اشتد والافضلة يوم وليلة بعد انى حصة ولم بعد سى "مده"
 اي بو حنيفة ان كل في ال هدى (وسور الادعى) ولو صوره او احاد صا او صكا فرا
 وكذا سور سارب الحمر فاما اتى على ساعات ولحق شمس مده ولما به (مده)
 صهر) كما في الحمر لكن في المصنف لو طال شاربه لم يصهر وان سرب بعد
 ساعات وفي ا هدى بكرة المراه سو لرحل واه سورها وهو صه المساء التي ركهها
 ان سرب في الا "والخصوص ثم اسمه ولحقه الطعام وعده كان لعرب (و) سو (المرس)
 طاهر في ربه عده وعده ان او صوم بعده احب وعده ان سورها مكروه وعده انه شكوك
 والاول طاهر في ربه انه وهو الصحيح كان للمصنف (و) سور (كل ما كوله) من الفسور والاعلام
 واسمها يسمى لظرو ما "لا" كل الا لظف مع ان سورها مكروه كما في ال هدى وعده
 ان عده كونه بدون الحرس فكانها عده كونه (طاهر) ديب لاسار وعده "ع" كان
 على خلافه الى الفكهور "ع" (و) سور (ساع) لهما من الاسد واسلب واعل
 وصرفها (س) لم يوصا به وعن ابي يوسف انه كوله ما كوله للعلم وقال الفقه لواءى
 مفع طهارة سور انكس والظف وكما قال مالك لخراف ذكره ابن ماجه في الصحيح "أحد
 من اتع وهو ال هدى حتى نه كل حوان سالب عدله اليه ودمر (و) سو (لهبر) مكروه
 كراهة بتره او حرم كافي حاشه ليعده "والاصح" كراهه بتره عدهما ولم يكره
 بعد ابي يوسف وشبهه عن محمد بن بكر اما اكل اعزاه فشرى منه خمس الذجاج واما
 لو شرب بعد ساعه لم ينجس عده ابي حنيفة كما في ال هدى والمراد من اجهه ان يهره
 الا حله كما هو المشهور في سور الا وحش خمس كافي كسف وانما حصان كرمع انها
 داحية في سوا كل اسود لانه خلاف ان سو هاتين عده (و) سور (الدماسه الملهة)
 لانه ان يهره ان لا ينجس في الفه لعل ما يصل من عدها الى ما شرب ودمها ولو كان
 يشرب من ثم يكره "م" لاشول في عذرات نساء وعدها وعل كفى حشاقى من
 يشرب ليجد عذرات عدها لانه لا يحول في عذرات نساء ولو ترك انما حاشه حتى شرب

[illegible]

لأجل صلاة الجماره لعزول صلاحه من كتاب حقه الله وهذا إذا كان لا يراد راسي
 من الكبريات والأقصوصة كأي المسه وفيه اشعار بأنه لم يتم ولي الصلاة سلقاً ما كان
 أو ما صبراً وإمام الحنفي أو صبره كما أني وهذا في طاهر الرواية لكن الصحيح أنه يتم ثم وقت
 التيم عند حضور الجماره ولو حصر صبره أخرى بعدما تمك من الوضوء أعاد التيم والافتلا
 وعند مجده بعد مكل حال والعوى على أنه لو كان الصبر ولا ينبغي أن تجعل اليد صفة
 لصلاة الجماره أو حال أو العامل معنى المشاهدة على أنه حار أن يجعل هذا المصلان في
 أن هدى وعبره أن ليس للإمام ولا موال ولا موال أن يتم لأجل الصلوات وول للولي التيم
 فلهما (وهو صبره) طس كه داو سطم مع طهرهما ولول أولى فاداصر ما قل
 بهما وأد رثم عصمهما من تيس عد اني يوسف ومرة عد مجر وول الأول مجول على
 كثرة الصافي الرأس والثنى على ولنه كأي المحيط (لمسح وجهه) أي لأجل أن مسح
 وجهه وفيه إشارات مسح العذار شرط كأي أن هدى وأو احبب ول المسح لم بعد
 الصبر على الأصح كأي الصبر (وصبره) أخرى (لديه) أي لمسح به (مع
 مره) وإتمامه ذكر الوضوء مكل الضربه وإن ذكر في الأصل لأنه أصل والاطلاق
 مشير إلى أن يديه لو بليت عليه ما تحاشاه فلا ماء غسل تيمهما ولا وضع حرمة عليهما
 كأي المسح ويطي أن يكون كذلك من نص صبره الماء وفي الأكمة الله أن بل العار
 لو لم يدل بين الأصابع لم يتبع إلى صبره والله تعالى وعن محمد أنه حاش الله كأي المحط
 لكن في جملة الكشف أن الاستدراك بابوا لس شرط بالاجاع والمأد أن يكون
 الصبر هو التيم ولو غم صبره صبراً ما توجده واليى والسرى كأي العمان وإن
 لا تترك المسح فانه مكروه بالاجاع كأي الكشف وإن الاستدراك بالسخ شرط وهو طاهر
 الرواية وهو الصحيح حتى لو ترك ساقاً لالم بحر كأي الجامع للأصابع حال ولو ترك مسح
 شعره لا يخرجه كأي الحرمة وعن الأصحاب إذا لم يمسح الأقل من الأربع محذور وهو طاهر
 الرواية كما قال أبو جعفر وعن أبي حمزة إذا مسح المكبر بحره وسعى أن يحفظه هذه
 الرواية جسد الكثرة الأولى كما حال الخوانى وكعبته أن يمسح ساطن أربع أصابع
 هذه السرى طاهر هذه التي من الأصابع إلى الرقن ثم مسح ساطن كعبه السرى
 باطن ذراع اليمى إلى الرسغ في باطن إبهام هذه السرى على طاهر ثم يمى ثم يمسح
 يده اليسرى كذلك لكن في الخيط والكان أن يضع طس كعبه السرى على ظهر كعبه اليمى
 ويمسح شدة أصابع أصابعها طاهر هذه اليمى إلى الرقن ثم مسح باطنه باليهام
 والمسجدة إلى رؤس الأصابع ثم يمسح يده اليسرى كذلك لكن في الجامع للمعنى أن الركب
 لا يمسح على الصحيح (على كل طهر) نعم لا يمسح عن تسامح والصبره على طاهر كامل

فانه لا تصور النجم ماضٍ صارت بحجة ثم ذهب اثرها وهذا ظاهر الرواية وعن اصحابنا
انه حور كما في المحرر المصادق ان معنى الحار مصره الاحمر الا انه لم يحرر اطلاق الاول
فالاول ان يكون ماضيا فيه فسر الى الحار لو صرف على ظاهر الواجده ثم صرحت
فدله لانه لا حراً لان السمع هو الرب السمع في الواجده والسد كما في الخلاصه
(من حسن الارض) اي مما لا حريق ماضٍ وصبر ما اذا او سطع كمال المصراع فيهم
بما فوق والرحل والرحل لما راجح والمراد اسخ واللال والحجر من الحار كما في
الحرايه وعبره اكن في الزاهدي وعبره تميم بالانه الاحمر والرماس والنحاس صداني
حده ويحمد وفي الخلاصه ميم ماضٍ رس الماء علمه ابقى فيها بدوه واحلف في النجم
بالطس الا اذا بلغ شئ حتى تحف ولا تميم بالماذ بالاجماع وفي المصراع تميم ، سد
اني العاصم الصغار وفي الحرايه انه لا تميم به الا اذا كان من حور كما في بعض بلاد تركه ان فانه
حطهم لكن في الزاهدي تميم بالحد والعصه والذهب والرماس صداني محده ويحمد
لانها من احراء الارض وقال ابو يوسف حوران تميم برماذ على طهر كل ما كول كما عرس
مخلاف الحار وفي المحط فان ابو يوسف لا تصور الا ما يرب او الرمل وعبره آخر انه لا تصور
الا ما يرب وهل لا تصور بالطمع عدالكل وفي الزاهدي عن ابي حنبله فيه رواه اسلم
وفي الجمع في انه حرا حلاف ولا حور بالتحطس على الاصح كمال المصراع ولا حور
باللال كمال الخلاصه وذكر في الحرايه انه لا تميم بالماذ الا اذا كان من حور كمال بعض
بلاد تركستان فان حطهم الحور وفي المصراع فان العاصم الصغار حور بالماذ وبالاول
بأحد ولو احرق الربا اراود في الحور حار وعبره الصوي وفي الطهر به الربا المحلوط
عالمس من حسن الارض الله والعبد (ولو) كان ذلك الظاهر (بلا مع) اي بعبر عار
فصور بالحور المعدول وهذا عدله وعنده في وصف لا حور وعن محمد بن واسم والاول هو
الصحح كما في المحط (و) هو صرعه (عله) اي على النفع الظاهر فلا تميم بعد زاهدي النجم
كمال الحرايه ولو قام في هدم واصاب الحار وجهه ولنه ومسح حار وكذا حرك رأسه
بنيه فاشترط وجود الفعل كمال الزاهدي (مع العدره على الصدد) اي مع وجود
العصه د الطاهر كما قال خلاصه لاني يوسف م رجع الى ان لا تميم على العذر ما لا صحح ولما
كما في المحط والعصه دوجه الارض راما وعبره فلو اصغر ليمس الاسدرك ومع طرف صرعه
كنوله (به اداه الصلا) او حرقها من يحاح الى التميم سواء كان صححها او مريضا
لنجمه عبره كمال المسد وفيه دلالة على انه لو تميم لعراه العران او من النجم لا يصلي
بعد عامه العلم الا عداني بكرى سدد الحلي ولو تميم اصغر فالحاره او سدد الااره
صلى به وفيه دليل على حوار التميم لخدمه فزوه وذكر بعد ذري رحمه الله في سر حرايه

لا يجوز كما في المحط وفي شرح الأصل أنه شورى في السمر لا الحصر لعدم الضرورة وإلزامها
لوعم للأمر، فإن كان محدثاً لا يصلي به وإن كان حياً يصلي لأن الأمر شورى في الأول
مرون التمس تعلافاً الثاني فيه حق فيه الضرورة وفي المحط عن أبي حنيفة أنه يروي
الظهار وفي الكلام إشعار بأنه لا يشترط به الحدث أو الحاء وقال أبو بكر الزاري لا بد
من التمس بعده والتصحیح هو الأول كما في الكرمان وإعلم أن سعة التيمم السعة ثم الاتصال
والإدبار ثم العنق ثم مسح الوجه ثم البدن ثم السرى كما في الزهدي (و تصح) التيمم
(فصل) دخول أصل (الوقت) ومسح (الوقت) المسح (و) تصح قبل (الطلب) أي
طلب الماء أو الأكل (من الزم) أي رجمه الذي معه الماء أو لاله ولن طس الاعطاء كما قال
أبو حنيفة خلافاً لأن يوسف كما في البحر بدود كوفي بحر انج طس طه وحب الطلب والا
فلا وقال الحسن لا يطلب في الحين وعن أبي نصر الصغار إنما وحب الماء لم يكن الماء
عزراً لم يصلي إلا طلب أعاد بعد اعطاء شلال ما لو أني وصلي فاء لا بعد كما في الزهدي
(و) يصلي (واحد) من التيمم (ماء) من الواجب أو أقل أو ماء (و) تصح (و) تصح
أي التيمم بأفصى الوضوء (كما) (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح
لعرص الوقت والعمل وقيل للمرض والسك كما في الزهدي وقد أشار إلى أنه لو رأى
في الصلاة ما في يد رجل فاعطى ثم طلب فاعطى لم يدها كما في الزهدي وقد كوفي الشوط
أنه أو أمهما بعد الرد في اعطاء أعاد أن أعطى إلا الماء وعن محمد بن طس الاعطاء
طلب وإلى أنه لو تم على رأس المال ثم زال إلى الماء وانصقل من الماء فله شعي
أنه يصح تيممه لأنه قدر على الماء حكماً وثباً ما قاله الزهدي قبل باب قضاء
العوائب أن عدم الماء شرط لانداء فكان شرط الماء وإلى أن روى المرض المذبح
للتيمم بأفصى مكان النظم (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح
أن يصلي ما إذا سلم وقد أشار بأنه لو تيمم من بعد الإسلام لم يصل إلا أن يديه عن صحيح خلافاً
لما في يوسف كما في البحر ناشي (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح
(صلاته) التيمم (حر الوقت) أي من آخر الوقت المسح ولا يؤثر أنه صر إلى الوقت المكروه
وأما لمعرب فلا يؤثر من أوله ولمعرب من بعد أكثر المسح إلى الشعي وهذا إذا بعد الماء
وأما إذا كان دون مثل ثلاثين وحاف القوب وفي القصد إشارة إلى أنه بدو الرحاء
لا يؤثر في الأصل لمعرب والأول هو الصحيح كما في المحط وعمره وحديثه دل عليه أن الصلوة
أول الوقت أصلي عندنا أو أي (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح
أوقداً (بأن الترتيب) (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح (و) تصح
قد أمدها من كافي التمر ناشي (أن طه) بالاجزاء وعمره (فرياً) وإنما قدنا الطس لأنه واحد

العمل في العمل ان يحتمل خلاف السلطنة لاني عليه حكم وفاعلا في حاسة الهداية
(وادي كرم) في الماء في الوقت او بعد حال كونه (في الرحل) اي حله (لا يهدى اصلوه)
المؤداه بالجميع ليوصله بغيره فان اوصف بعد وفيل ليوصله غيره فلا عمل لا يهدى
انما قال وكذا ادعاء الادوات في عي الداه وفيل في الخلاف في اوصال وعود من مؤخر
الاكاف وهو راك اومن بعده وهو سياتي لا يهدى وفي العكس بعد كان المحط

فصل في

بلاوس و بحور السوس والاصابه فعلي هذا يكون الصفة مبيداه والجار جيرة
(المسح) فدمر والمراد المسح سله بمرسة الالم (على الجمن) وصر كالخيرة
ولم تذكره حاشا واما ما ان المسح لا يحسور على حفا واحد ولا عذر وهو سرعا
ما يهدى الى الكرم واما في السفر كالمحط او مشي به فربما يهدى وما فوة كالمحط حاشا
بالهداية (حاشا) بان سائر قرعة من الاروار وقالوا على فليس قول اي تو مسح يكمر
حاشا ذلك كالمحط وفي مساوي فاصح من اكره من الصحابة ربه الله عنهم
رتبع قبل موته ارقى الحصة انما بالمالا حاشا وقال اي غير انه ثبت ما توارى رواه اكثر
من الثمان فيهم المتبره وانما قال حاشا لا خير من المسح والعسل كالمكرماني وقد كرر
في الذخيرة ان المسح اولى لاطهار الاعفاد ودفع بهمة البدعة والعمل بقراءه الحر لكن
في المصنوع وغيره ان العمل افضل وهو الصحيح كالمحط كالمحط فان كانت كالمحط يكون
افضل من الاصل ان المسح رخصه استقاط اي رخصه مسقطا بغيره كالمحط
السافر قلت ان رخصه استعاط حال التحصيف للتحصيف ولهذا لو صب الماء في الحف
بدن العمل بدني ان يصير اعمالا لكن اذ ارع الحق بصراحيه مشروعه ان رخصه
بالاخر لزيادة المسعة وانس من رخصه لثرفه في شئ اذ لم ي رخصه بجمع
تحوذ الآخر من رخصه لا عذر وان كان الاصل ان لا تضر كضر المسافر ولو كان بها
لم ان يكون عمل التحصيف افضل من مسحه ولا يحق ما قد هدا ما في العلم من الكلام
الواقعي ليعتق ما في الهداية والكافي قال ان المسح رخصه رخصه عدهما بعدد
كلامه على قدر من فهم كلام الممول كمال على قصر راعه في علم الاصول (للمحدث)
طرف جاز وفيه اشعار بان المسح لا يجوز من مجرد الوصوه الا ان مال لما حصل له
المرءة ذلك صار كانه يحدث حال كونه (دون من عليه العين) من الحيب والخالص
والعباءة قول انه صحت للمحدث وفيه انه لم يهدى الموصول مع بعض الصلة
وقول هذا ان لم يهدى فلا ساحة له من صورته وفيه ان الذي الشرعي لادله من اثباته على

ومصوره ان يمس في لده مكرسا الى كعبه ثم مسح او تعاد فيه واصدر حله مكانا
 رقة لا يصل اليه " ومن ثم الائمة ان لا مسح الحف بل يحرق الماء على طاهره بعد
 ان يدبر فوق الكعبين وهما اشكانه لان صاحب المسوط عليه بان الحاء الزم منه غسل
 جمع اللدن ومع الحف لا ياتي ذلك في كعبه على اشارة الى حوار مسح من اجل الجمعة والعقد
 ونحوه او يدعي ان لا يجوز على ما في المسوط ولا يدان بعمل في حكمه فالاحسن ان يقول
 دون الماء (وقرصه خطوط) حاصلة من لده الاصابع وفيه دلالة على قرصه الخطوط
 كما في طاهر الاصول قال الامام الاسماعيلي في شرحه ان اطهار الخطوط اس
 بشرط في طاهر الرواية وقال الطهوي المسح على الحف من خطوط الاصابع وفي المسح
 انما حاشه الهداية مسحة واشارة الى عدم تكرار المسح وقال عطية بن مسبح
 الا ناكاه غسل كافي الكرماني (قدر ثلث اصابع اليد) اصغر هاء عدي اني تكرار اري
 وفي رواية من اني حبيسة وقدر ثلث اصابع الرجل عدد اكرحى كافي المسح ومن
 الحسن اكثر طاهر الحف ومثله عن ابي يوسف وعنه ربع طاهره كافي الرازي والاول
 ذكره غيره وهو الاصح كافي الاستاذ (وفي غسل من الساق) مشكل فانه مفقود
 اقدم فلو مسح على ما فصل من رأس حقه مقدار ثلث اصابع لم يحرقوا كان مقطوع
 الاصابع او لا كافي التبعة وكذلك او مسح على اسفل القدم او اليد او حواها كافي شرح
 الطحاوي وفيه رمز الى انه لو مسح على ما فوق الكعب لم يحرقوا ان يحرق المسح
 بالظهور لكن المسح بالطن والى انه لو بدأ من عرض الحف او من الساق حاد
 لكن الستة ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم حقه الا عن اليسرى على الاخر
 او يضع الكعب مع الاصابع عليه وعندهما الى الساق وهما يجرد كلاهما حسن وقال
 الطحاوي الخ حسن ان مسح بجميع اليد ولو حاش الماء فاعسل مده حقه حار من المسح
 وكما لو شق في الحشيش فاعسل من المساء والمطر وكذا من الظل على التمسح الكل
 في المسح (ونحوه) المسح (على الحر موهين) لكثيب من الدم ونحوه - واما كافي
 مؤيد من مرقس ا فوق الحف لكن بشرط كونهما على موضع دل الحديث فلو لمسها
 بعد ذلك مسح على الحفين او بعده لم يحرق المسح عليهما وان مسح ثم مر عليهما اعاد
 المسح على الحفين وان نزع احدهما مسح على الآخر وعلى الحف - واما اذا كان
 من الكعبين وشبهه فلا يمسح اذا لمس وحده وكذا اذا لمس فوق الحفين الا اذا كان
 رقة ما بحث يصل الاله الى ما يحه الكل في المسح والحرق فوق ما لمس فوق الحف
 حقه من الضيق او غيره على المشهور لكن في الجمع هذا الحف الصغير (و) يحرق على
 (ما سوا كعب) واعتد من شعر اوله او خلد رقيق او نحوها (ويمكن ما ليس) الشرعي

كما هو السادر ويدل عليه كلام المحط ومخاطبه كلام حاسه الهداية كما مر ويدل
 في عموم ما ما اذا كل من كرنا اوصوف اكل في المحط ان لا تصور السخ عليه كف
 ما كان وفي المتعرب لاختلاف ان الحور اذا لم يكن في المشر السخ عليه (ومتوسط)
 في حوار السخ على الحسن او عرهما (كوزا ملوسين) ن اللس بالضم فان الكسر
 اسم له (على طهر نام) طرف ملوس او السوب المسفاد منه واحمره بحسب ادا السهم
 الحيم او الموصى منه سد امر فانه لا يمتنع اصلا او صاحب العدر مع العدر فانه لم يمتنع
 سارح الوف (وف الحد) اي قبل وده لا وف الناس رلاوت المتصح طرف النام
 او الملووس او السوب فلو اس المحب حقيدهم فاص الما فابل قدماء مع الكه من ثم اكل
 الوصو ثم احب مثل ان تسجي على وجه السحار له ان يمتنع كما في الزاهدي وانما شرط
 ذلك لانه لو كان به صا حل الحد بالعدم بخلاف ما اذا كان كاملا وهذا انه اره احسن
 من قولهم ادا السهم على طهره كما به لان الاسم يدل على الدوام والاستمرار والفعل
 يدل على الحد وب فلام من هوائهم اسرار حدوب المس قبل وقت الحد لا يعاونه
 كما ذكره المص قبل منه نظر لان وقت الحد طرف كامله فالعنى على طهره يكون
 كمالها قبل هذا الوف على ان اطلاق المس على بقاءه بعد الفعل واضح وفيه
 انه لا يدفع ما ذكره من ان حدوب المس على الصفة المذكورة ليس بشرط ولم يعمل
 معنى الصفة الاخرى نعم لا يدل الاسم بالوضع الاعلى السوب والدوام والاستمرار على
 محاربه على استمر محاج الد بل هو مقصر كالحدوب وكفى السوب لما بدعه وفي
 الاكفاء اشعار به لا بشرط السدي مسخ الحف كان المحط بشرط في بعض الروا
 كما في الزاهدي (لا) بشرط الطهر المذكور (في) مسخ (الحر) سواء كان المسخ واحدا
 او حائرا فانه او صرح لهما فان صرح بهما صار ركعة انما فاما وان لم يصر
 غسلها ينبغي ان حب العمل وان صرحا رك المسخ عدده ووجب غسلهما او
 لم يصرا حل فان لم يصر غسل ما صحتها وح العمل انما وان صرحا لم يصر
 معه بدعي ان كون على الخلاف كمال حاسه الهداية والتصح ان مسخ الحرة ليس
 بركن عدده وان لم يصر كمال المحط ود كرى الى اداها مسخ اذا حاف و ناده الركن
 و - ور مسخ ما اراد عما فوق الجراحة اذا صر الحل والغسل والا فمثل ما حوله
 ومسح وان لم يصر الا المسخ مسخ ما عليها وغسل الا في وفي المحط انه مسخ
 ما اراد على الجراحة وكذا في حق المصنف وفي الدرر الاصح انه يرك مسخ المرحه
 الى السعديين والحرة ما ربط من العود وشوه على العصور حال ما كسر وحتوه
 وفي الكلام اساره الى ان الاستعمال شرط والله على ان مسخ الا كره يكره

والى ان السنة لم تسقط ودان خلاف والى انه كى مرة واحدة وهل باثلاث
 الا فى حراجه الرأس والاول هو الصحيح كفى المحرم (ولا بأس) عليك (سقوطها)
 ولا يصح المسح بسقوط الحيرة عن شئ (الا صر) ما لم يحسب عند اهل الجمار والصم
 عند غيره اى بسبب هذه العصور فان السقوط بهذا السبب باق كذا او صح ولم يسقط
 فان كان فى الصلاة ما أتى به هذه المدة على الاصل دل حصول المصود بالسدل
 (ولا مسح ما رعى الرجل الاصل) اى لا تحوز مسح مصو مسور شئ عسر الرجل
 المسور بالحيرة كما مر فلا مسح الرأس والوجه والاذن والاصابع المسورات ما عدا
 والرفع والرفع وهو ما تحذفه الصائد من المبد وعمره واوجع الدواء فى سعال الرجل
 امر الماء عاينه ولم يمسح به عند السقوط عن رء كفى المحرم (ومدته) الاضادة لمعه
 اى مدته مسح الحنف لا الحيرة فان مسحها عن موب ومان فلا بد من الاضادة
 كفى الرجل عدى وعمره (للمعموم ولله) من وقت الحذف حتى المجرى فالمعموم لا يمكن
 الا من اربع صلوات كما اذا لمس الحنف على الطهارة قبل العصر فلما طلع صلاتها ووجد
 قدر الشاهد فاحذف فام ما وصوه فانه لا بد ان يصلى من العدد لاهراض الحذف
 آخر صلاته وقد صلى جساوسا كما اذا احر الظهر الى امر الوقت ثم احدث وصلى بالمسح
 فيه ثم صلى الظهر من العسوق اوله (وليسافر ثلاثه) من الام والمياالى على قياس
 ما ذكرنا (من وقت الحذف) اى من ادم من وقته فانه صعبه ثلاثه ولدهدم الحمر (وباوصه)
 اى نادى مسح الحنف والحيرة (ماقص الوسوء) من الحذف الاصغر والا كذا فادا
 توجسا مسح واربعة غسل (واوصه) اى نادى مسح الحنف (مضى المدة) المعهودة
 الا اذا مضى وهو فى الصلاة بزماء فانه عدى على صلاته فلا يتم على الاصح اذا قطع
 يمينه ولا حله عند كل طقس وعلى مسد صلاته كفى فاصحاح وعمره (و) باوصه (حروج
 اكثر المذهب الى السابق) اى سابق الحنف كما روى عنه وبه قال ابو يوسف وشيخنا ان
 راد اكثر انهم نهوا عن الحرية فان فى صلاة البد اولاب كالسوطى والمخاض وسد هما
 ان سروح انعدم نادى فلا خلاف وما حروج اكثره الاوصفها او كل العود او بعضها
 او قدر ثلاث اصابع من طهر العدم او در ما سواه مما مسح فعه خلاف والصحيح
 هو الاول كما فى النكاح واكثر المشايخ على الآخر وهذا كله اذا بدأه ان يتزع الحنف
 فتركه بنيه واما ان اراد السعة وعمرها فلا بد من الاضادة كفى اليها وسد فاطلاق
 ان مشكل وفى النكاح ان شاء الله لو وصل الماء الى رجل واحد منه لم ينعص وان
 بلغ اركبه كما ذهب اليه ابو بكر الهائى رحمه الله تعالى الا بما صا اكثر المشايخ والله
 عال ابو العجل وهو الاصح كفى الصهره وشيخنا ان يكون فيه روايل فان احتلهم

في العالم مسمى على اختلاف الروايات كما في الجمع ومن المواضع الحرق كما سيأتي (و بعد
 احد هديي) اي المص والخرق كعد الحرق وادفع الماء الى الرجل (بح غسل
 رجله) فقط فلا تحب غسل الوجه والد مسح الرأس خلافا للحنفي رحمه الله وعنه
 لا تحب غسلهما وهذا اذا لم يمنع مانع من الترع والاصح هو الصحيح وان طال
 المدة كما اذا حلف ذهب الرجل من البرد كما في الخلاصة (ومعه) السح الحسائي
 والاسمالي كما في مص الماصوي (حرق) في اسفل الساق من الحلف سواء كان
 في باطنه او ظاهره او طرفه وفي الحرمان من مصهم ان الحرق لا يمنع بدون روال
 اسم الحلف (سدوه) اي يظهر من ذلك الحرق في حاله التي لا التوسع حتى لو اوسع
 حرره نعت بد حصل فيه ثلاث اصابع لكن لا يرى لكونه صليلا لا يمنع كما في المحط (قدر
 ثلاث اصابع الزحل) تكما لها والده مال الخواص وهو الاصح وقيل ثلاث انا مسل
 والده مال المرحضي ومن ابي حنيفة ثلاث اصابع اليد كما في المحط واما اطلق
 الاصابع لان في اعسارها معصومه او مفرجه خلافا وقيل انما قدرها لاصابع اذا كان
 الحرق بخداها واما اذا كان بخدها الغدوم او الهمب فالمعرا كرها وفي الكلام اشعار
 بان ظهور الطمانه لا ظهور الغدوم صرمانع وهو الاصح كما في الزاهدني
 (اصرها) بدل من اصابع فلا يفسد الا بهام وحاربا وقيل
 يفسد وهو الاصح كما في التمه (ويجمع حروق) كل منها سبع مسألة او اكثر
 لا الا شق (من حلف) واحد على الاصح كما في الزاهدني ومن ابي يوسف لا يجمع حروقه
 كما في الحرمان ومثله من ابي علي الزاوي كما في اليد (لا) يجمع حروق (حينئذ) خلافا
 لمر (ويؤمر) الشخص (المقيم) فلحدث او بعده وقيل المسح او بعده (فل
 يوم وليلة) تعبر الا حرق اي السفر فان كان مقيما ثم سافر فمسح ثلاثة ايام ولما سافرا
 من وقت الحدث (و) في (عكسه) اي اقامه المسافر (فل) مضي (يوم وليلة) يعبر
 الاحمر اي الاقامه فمسح وما وليلة (و) في سفر العمر وعكسه (بعدهما) اي بعد يوم
 وليلة (يرج) الحلف به مثل الا ان منع مانع من البرد وغيره فانه سيم حنثا كما في الجمع

فصل في

(الحص) ذكر في رسم الصبح الحنث كما ذكر الحافظ في المعجم مصدر خاص بالاشي
 فهي حائض ومأخوذ اي حرق الدم من قلها ثم اشار الى المعنى الشرعي فافعا لا كمر
 السلف في سماع مفهوم فقال (ثم) اي حرق دم حنثي او حنثي فشمع الطاهر
 المتحتم ولا ردان المال الشرعي معان دون الاعيان والفسه على هذا المعنى قال

(تعبه) أي يسقطه إلى العرج الخارج وإن كان العجز في الأصل يحريك الشيء
لنقطه ما حمله من عيار أو غيره طررل الدم إلى العرج الداخل ليس محض في ظاهر
الرواية ومن ثم تدان به حتى تركها العباس والمول يعنى ولائمت الاستحسانه الأنازل ول
إلى المثارح والمخلاب وهو عمرته بأين التمة والنس والداحل ماعتلة النس - وف
العم كإلى الميسط (رحم) امرأة (ماتة) أي مات الولد ورواؤه في النطن والماتعة
ما يلبس سائر الراس بلزها فيه صدفت وهو منع سين على الاصح كإلى الزاهدى
وإذا أيرأت هذه المرادة دما يكون نصا ما كان منه ما لا جاع كالإسبب سين
لورأه لم يكون حصا بالاسجاع وفي الست والسبع والثان أصله المشايخ كإلى شرح
الططاري وعمره ثم قرأه رحم يشرح لعم - أرح من الألف والمراحات والمخل ما ليس
من الرحم لاسداد به إذا سبكت وكما سبته من دم الاستحسانه سواء كان من الكبره
أو الصغرة لأنه من عرق الماتة أن كإلى استحسانه الثاني وما إليه إلىكم من الرحم
فلم يدره الشارح وكذا يشرح لدم الدماء ليس يمين ويسحب أن يوصل عند
الغلاءه وأن سلك الروح من الإنسان بها كإلى الميسط لكن لا تدع الصلاة والصوم
وقراءة القرآن كإلى السراية والأدعاء كإلى المصيص بالإنسان والمحال ماعة
ليصح حتى حرج الدم من رحمه والمالى من ذكره دأبى حكم الذكر كإلى الطهيرة (لأداء
بها) أي لا يكون مائة علة هي حب للدم والداء عيبه وأوولاه همة واحبره
من العباس لأنه عليه حتى لم يدر تصرفها بها الأسمى أثلت كإلى الكنف والمستصبي
وعمرهما وأر قلب العباس في الأكثر يكون أمرهمدا فلزم أن لا يبعد تصرفها
بعد الطلق في أكثر من أثلت وداحلاف مالى المشايخ كإلى الميسط والخلاصة والعصول وعمرها
أنه لا يبعد في حال الطلق وبعد بعده فلب أن لا يبعد تصرفه من أثلت على التحسار
ما يكون العال منه الموت كإلى الهمة الحجره والعالم جدا بعد سال الولد وبعدده
يكون وجعاً شديداً ولا يتخلو عن إمداد فلعل المراد أن لا يبعد التصرف في هذا الوقت
فهو وإن عدت من نصف في سائر الأوقات أو الرواية محلقة (ولا يأس بها) أي لا يجعلها
الشرح مدطمة الرحاء عن رؤية الدم وفي العرب الأسس المضاج الرحاء وأما اليأس
في مصدر الآيسة من الحيض فهو في الأصل اليأس على أفعال حدثت مع الشهرة التي
هي عين الكلمة مخففاً وحلق في حد الآيسة والتحصار في رما ساعلى مالى الزاهدى
شعرون سنة وفي الخلاصة حسن وحسن وفي العناية سون سنة وعلة الاعتناء
والمال أكثر المشايخ وفي الميسط هو عدل الأقوال فلورأت بعد ذلك دما أحلف
المشايخ قيل لا يكون حضا وقيل هذا إذا حصر أو أصغر وأما إذا جرد أو أسود

فخص والاول محار المن والناصرح به مع ان الرحم محر له وهو الصحيح كان الصواب
 وفي الاكفاء ابعادا ان الفناء لس بشرط في كونها آمنة كافي للمنة (وافله)
 اي اقل الحص او دة افله او اقل المدة من الحص على طريق الاستحدام (ثلاثة ايام)
 بالنصب على الطهر فسد على الاول وارفع على الحيرة على عيبره (وليلها) المدة
 بالثلثين وسعين ساعه على ما اهل النجم فان الساعه عند المشرقة حرة من الزمان
 وان قل فلورأب المبدأ الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع
 حين طلع ربعه كان استحاضه حتى طلع نصفه فيكون حضا والمعاده تحصى مثلا
 حين طلع نصفه وانقطع في الحادي عشر حين طلع ثلثه فازايد على المحصة استحصاضه
 لانه راد على العشرة بقدر السدس وكان او استحق الحاقط يقول هذا في اقل الحص
 واول الطهر واما فيما سواهما فاذا احرب المعنى انها طهرت في الحادي عشر احد
 لها عشر وفي العاشر بسعة وما كان يعرض الساعات وعند العوي كافي حاشه الهداية
 لكن قد اطلق المخطا ان استحصاضا في الساعات هيما سواهما لغير الامر عليها وهذا
 كله ظاهر الرواية وعى اني حصة ان افله ثلثة ايام مع المخل من الثاني وحق اني وسف
 يوما واكثر الثابت (واكثر عشرة) من الايام واثالث المدة بالساعات كما هو ما
 فلو شك انه العاشر او الحادي عشر فان رأيت الدم فهي حائض وان لم تر فكذا ان كان
 لها طهر به كافي للمنة (واول الطهر) العاقل من دمي الحص (حصة عشر يوما) مع
 ليالها (ولا حد لاكثر) اي الطهر خارجا عن مصلى وبصوم وان اسرق عمرها فيه رمر الى
 انه لو استمر بها الدم لم يكن له عاها فلورأب المبدأ الدم عشرة ايام والطهر سبعة
 اسر الدم ثم طلع نصف عدتها بلس سن وثلاث يوما كما قال ابو عصمه لكن العامة
 قالوا بالمعذر فالجائز الشهيد ان الاكثر شهران وعنده العوي لانه اسر كافي النهاية
 والزعماني سبعة وعشرون يوما والدقاق سبعة وجسوس يوما فان الزاهدي هو الاطهر
 (والطهر) الذي هو الدم الحكمي (المخل بين الدمين) اي المخط بينهما حال كونهما
 واحد (في مده) اي الاول والاكثر والى سبهما فالطهر الذي احاط الدم به لم يعصل
 وكان حصا اذا وقع في مده سبوا كان فصلا ولا يوسوا كان الطهر يوما واكثر
 الى ثمان وعصل هذا المخل مع زمانه ان الطهر اذا كان اقل من ثلثة لا يعصل مطلقا
 واذا كان اكثر من اربعة عشر يعصل مطلقا واحلقوا ههنا اذ بلغ ثلثة ولم يبلغ اكثر
 من اربعة عشر على سة احوال احدها ان الطهر لا يعصل اذا كان الدمان المخطان به
 في المدة كن رأب يوما دما وناسه طهرا يوما دما وبه احد العدوري ورواه محمد
 عن اني حصة وانها انه لا يعصل اذ بلغ ثمانا في مده بخمسا او سبعا كن رأب

يوما وثلاثة يوما واربعة يوما وواحد روي ان الماركة عنه كافي المنسوط
 وثالثها انه لا يحصل اذا كان الدم فصلا سواء كان في مده او لا كمن رأت يوما
 وسبعة ويومين وبه احدا من الماركة كروي عنه كافي الشارع وراعيها انه لا يحصل
 اذا كان العاهر اقل من الدمين يوما واليهما كمن رأت ثلاثة واربعة وثلاثة او يوما
 وثلاثة ويومين وهذا في الطهر العبر اي ثلثه ايام فصلا فلو اجمع طهران معبران
 بحيث يتركل منهما دمان لانه الطهران مه اقل يجعل احدا الطهر من المساوي للدمين
 دمان بعدى حكمه الى الآخر عند ان يرد الكثير القسارى وان على الدقاق ولا بعدى
 عدائى سهل كمن رأت يومين وثلاثة ويوما وثلاثة ويوما فالعشره حين عدتها
 واليه المدة عنه والاول اصح عند من يباح وبه احد محمد كروي عنه وعليه
 القوي كافي المنسوط وحاشاها انه لا يحصل مطلقا فيصور حتم الحصى وبدايته
 كلاهما او احدهما باظهر كلاهما في العادة والحم في المنة كمن رأت عدل العادة
 يوم يوما وعشره ويوما ولا يصور ان يكون كلاهما اندم الا اذا كان الطهر مع الدمين
 عشره او اقل وبه احدا يوسف كروي عنه وهذا آخر مر وباه وبه افق صدر
 الاسلام وصدر الشهد كافي المنسوط وسادسها انه يحصل مطلقا وبه احد الحسن كافي
 روي عنه كمن رأت يوما وثلاثة او اكثر وثمة ويوما ثم اذا كان فاصلا فالدمان ان لم يلع
 شئ منهما فصلا كان الكل استخاصة فان بلغ احدهما فهو حيض والاخر استخاصة
 وان بلغ كل منهما فالاول واعلم ان ما ذكرناه من الروايات من حجة صاف امام الانام
 فانه يتكلم باقوال صارت مأخوذة عند العلماء الاعلام قدس الله ارواحهم الى يوم القسام
 وانما يذكر هذه المسئلة في القس فانهما مسويان في الحكم فالطهر المفضل في الاربعين
 لا يحصل مطامعا وعدا عنه وما عدتها فحصل اذا كان حجة عشر فصاعدا
 فلورأت بعد الولاده يوما وثمانية وثلاثين يوما كان الكل نفا ساعده واليوم الاول
 لا عبر عدتها كافي المنسوط (ومارأب من لون) من الالوان للدم ومن يان للوصوف
 وعائنه مفعول محذوف (فيها) اي في مده (سوى الناص) الخائن او العاص
 فانه ليس يحصى انما هذا اذا كان طريا فلو صار اصغر باليس في حكم الايض وانما
 مع الاستثناء من لون وهو مكره في الانساب لخص لانه يعم باصفة على ما في الاصول
 (حصى) حرم الموصوف واما حرم الطهر فمحذوف وفي عموم الموصوف اشاره الى انها
 صار سائضا لكل لون من السنة الحمراء والسواد والصفرة اي صفرة الفراء والثلثين
 او اثنى على الاختلاف بلا خلاف والكدره اي ما هو كالماء المكدر وهو حيض مطلقا
 عدتها وكذا عد اي يوسف ان باخرت عن الحصى والحصره فلجبه الاختلاف

المذكور وصل وان كانت من دواب الافراء فحصى والبريه مع الساء و كثر ازا
 وشديد اناء او جمعها هي من الصغره والكسره وقبل على لون الرمة مسة منها
 وقبل الملعق العرسه مسونه الى التراب فانها على لون حصص على حول العاصم الكحل
 في الخط (و) من حكم الحصى انه (مع الصلاة) اي اداء كل صلاة وقضاءها فاقول
 الواجب والسنة وفيه اساره الى انها يجب عليها الا انها سقطت عنها للبرح كما قال
 بعض المسامح منهم القاضي اورد الا ان الجمهور قالوا ان في اثبات نفس الوجوب بلا
 وجوب الاداء صغرا من الخوف والى ان البداء بترك الصلاة كإرأه وهو قول اصحابنا وبه
 أحد وعشرون في حصة لأمرك الصلاة ما لم يجرها الدم ثلثة ايام وعشرون في يوسف تغسل بعد
 ثلثة ايام ثم تصوم وتصلى سبعة ايام فالتك ولا تغدوها الروح ثم تغسل بعد تمام العشرة
 وبعضى صام الايام السبعة احساظا وكذا المأد بترك الصلاة مادا كان قادرا على الحصى
 حصة قرأ الدم الزوم السادس تؤمر بالاعسال والصلاة عند شئ بلح وقال صدر
 الشهد لا تؤمر الا بالاعسال وقال محمد البدائي لا تؤمر بها كذا في الخط والى انه
 لا يقع السجود والى ان مل يصب ان يصرأ في يوم الصلاة وان جلس في مسجد بها
 وتشغل بها طهرى انه يكسبها ثواب احسن صلاة يصلى على انها لا يروى ح منها
 عادة العادة كذا في المية (والصوم) اي اداء كل صوم فوجب عليها ولدا وحب سنة
 القضاء بخلاف والمتدأ والمأد به كالأصلاة على ما سرنا (وبقضى) الصوم
 وان حاصب بعد الزوال (هرا كد للصوم فلا يصح الطف (لا) تقضى (هى)
 الصلاة وان ظهرت بعد اول الوقت فلو سرعت في صلاة الملبوع او صومه
 ثم حاصب وحب فقه وحبها ادحوها ما مشروع بخلاف التريصه فانها لا يجب
 يا مشروع ولو اوجبت ما عليها في غير ايام الحصى خاصت فدا وحب القضاء بخلاف
 ما اذا اوجبت في ايام الحصى فاه لا يرم مسماشي ولو اعطى الدم على ما دون
 العشرة او الاربعين في ربه عشاء سبعه العمل والتحرمة وحب وصرفها واداء صوم
 العدد ولو لم يسع لم يجب الاداء اعطى على العشرة او الاربعين فاه يجب كذا في شرح
 النجاشي وفي الزهدى ان ظهرت قبل انقضاء يومه قدر العمل والتحرمة والتقص
 انه يرم معها الساب والاصح ان التحرمة لم تصري حتى الصوم (ودحول المسجد)
 او موضع العادة المعهودة فحمل الكعبه دون مسجد الب فلا راداه لاصح مع هذا
 وفيه اساره الى انها لا يدخل طله فاه ولا سطحه كذا في الزهدى وكذا لا يجوز التحلى
 والحوط عليه كذا في اعيان الشهادة والى ان لا يدخله من على يده حاسب والى ان الخائف لا يقع
 من الدحول كما ذكره ابو السر الا ان الجمهور قالوا انها مائة والى ان المحدث يذجله

كافي الجمع والخلاصة وعبرها لكن في الصواب لا يفتى به وفي الهدى يذكره
 وفي الخرائد اذ اقصى في المختار ومعهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه مخرج
 منه وهو الاصح (والعلوي) من خارج المصحف او باحالة للمخرج او العبرة لانه صلاه
 ولا يجوز معه كافي الزهدي (واسماع ماصح الارار) اي اسعاف الروح معها
 مما شمله الارار من السيرة الى الزكاة من جمع الجواب سواء كان بالمجامع او بالتعدد
 او بالنس وهذا عهدا وقال محمد انه لا يجمع الا الاسماع من المرح به يقول كافي شرح
 النوازل وبالأول يعني كافي المصبرات فلو كانت حصص وكذبها الروح حرم وطؤها
 واحليف في كفر السجدة وان وطنها فلا تثنى عليه الا بونه ودل ان كان في اول الحصص
 لم يجب ان يصنف بذكره وفي اخره يصنفه كافي الزهدي (و) الحائض (لا تقرأ)
 ثانيا من الرأى عبدالكرخي انه نامة عبد الطحاوي والاول هو الصحيح كافي المصبرات
 ولذا يهدف المفعول لكن في الخلاصة الصحيح ان مادونها لا يجمع وهذا اذا صدقت القراءة
 والا يجمع في اصح الروايات وينبغي للمعلم ان يقول كلمة او يصف آية على القولين
 كافي المحط (كتب) فانه لا يقرأ وفي رواية يجوز ان يقرأ كافي الخرائد وعن ابي حنيفة انه
 او يخصص ولا بأس به في محم الاثمة البخاري كافي الزهدي لان الحائض يعمل القصص
 فيما وراء الصلاة وفي اختلاف المشايخ كافي الخواهر وفيه اشعار انه يقرأ أسائر الكتب
 السماوية لانهم حروفاها كافي المحط لكنه مكروه كافي المصبرات (و) مثل مساء
 فانها لا تقرأ أو الأولى ان يقول ولا يقرأ كعبه ولا يحب ادلاحكام الثمانية مشتركة بين
 الحيف والعمس كافي الهمامة وحبها (مخلاف المحدث) عبرها فانه يجوز قراءته
 عن طهر القلب وان كان المنع ان يقرأ على العلماره (ولا يمس) مع المم وصحبها
 والصحيح هو الاول كما ذكره الخوهرى اي يمسك ان يمس (هو لا) اي الحائض
 والحب والمساء والمحدث (مصحف) مثل المم والاصل الصم والمعنى ما جمع فيه
 امر ان كافي الخلاصة ولا يمس كل احد ان يكون المسمى ما جمع فيه المصحف كافي الصحاح
 فتناول سائر الكتب السماوية وكسب العلم الشرعي كافي الدخول او وصل به
 قص ان يمسك به لا يمس المصحف كافي المحط وفي روايه يجوز الحب احد المصحف
 ويكره من الكتب الشرعية كما ذكره ابو اليسر وذكر القسالي انه لا يكره كافي الخرائد
 وذكر في الخواهر ان كان في كتب النسخ آيات لا يجوز للمحدث حملها واحداها الا بالثبات
 والمخار عن بعض أهل كان ذا كرا في حال الاحتمال من الآيات فلا يجوز لان الفقه
 وان كان من الرأى لكنه ليس بمرأى وفي الكلام اشاره الى ان يجوز له من كتب العربية
 والاشعار والى انه يكره من الناص كسب السواد وقيل لا يكره من الناص وهذا

اويس والاول اقرت من التعظيم كاي التبعة والى اياه كالايمس باعصه الطهارة لائمس
 نعرها وبما عمل من الاعصه حل اكله وقل محور المسهما والاول صبح كاي الى هدى
 (الانصاف) اى مع علاف (متخاف) اى معصل كالحريطة والخلد عسر الشمر
 فلامس الخلد المصل به وهو النصح كاي التبعة وذكر في المخط الاصح انه لائمس
 (وكره) لهؤلاء الاربعه من المصحف (مالك) والديلم على النصح كاي التهاء
 ولا يكره ذلك عند العامة كاي المخط وفيه اشعار انه لا يكره لهم من الكتب الشرعية
 مالك وبعض السلف كاي الدخيرة (ولائمس) هؤلاء (درهما) اولو حاكب (فيه
 سورة) اوىه فانه كاي المخط وفيه اشعار انه لو كبد مادون الابه لا يكره منه
 (الانصره) نصم الصاد والتشديد اى مع كسه وفيه اشاره الى انه لا يكره النظر
 في المرأ من الحائض او الحب والى اياه لا يكره من ما كتبه ذكر الله تعالى عبر
 المرأ كمال عامة المشايخ والى اياه يكره ان يعطى الصبي المحدث مصفا اولو حاكب
 اء لانه وان لم يكتف الا ان يولد كمالوا فى نفس الحرر وهذا قول بعض المشايخ
 لكن المحاربه لائمس فلك لا يحكم المس احب من النفس على انه حط الدن
 كاي التهاء (وحل) لكن لا يصح لائمس كالحب ما لم يصل كاي المخط (وطي) من
 كاس روجه الواطي او ملوكه فحائضا او مصاة معية او مصاة (قطع دمها) حصة
 او حكمها من حاور دمها (لاكثر منه الحصى) اى بعد ان تصد اكثره كاي الصجاج او صده
 كاي سورة في او وفيه كاي سورة الحمرات او مسعلا كاي سورة الطلاق او قطعها
 محصا ما كثر كاي سورة الاعراف من الكشاف (او) ذكر (العاس) قبل العسل
 حيقعه او حكمها من مصى الوقت الا نقي (دون الوطي) من اسقط دمها اى حل وطؤها قبل
 العسل متجاوزا عن وطى من قطع (لاقل منه) اى من اكثر الحصى او العاس فانه لم يحل
 قبل العسل (الا دامسى وقت) هو احر حره من احر اوقات الصلاة (سبع) ذلك الوقت
 (العسل) اى عسلا واحدا عليها وهذا مذهب بعضه للوقت كما ذكرنا فاللام للمذهب كاي
 قوله (والحرمة) وهى الله عداى حصة والله اكبر عداى يوسف والعوى على الاول
 كاي المصبرات فانه حل وطؤها سواء كانت مسدأة مصى عليها ثلثة ايام او مصاة مطلق
 دمها على العادة او وفيها اودونها بعد ثلثة ايام لكن في صورة الاحرة كره وطؤها
 واعلم ان في هذه الصورة ما حير الاصل الى احر الوقت المتحب وقال ابو حنيفة ما صاحب
 البأحر فيما دون العشرة وما تحله فيما بين العادة كاي المخط (والعاس) مصدر مفت
 المرأ بصم اللون وفحها اى ولدت فهي مصاة وهى نفس من النفس الدم كاي العرب
 والولد معوس كاي الصجاج وسرمد (دم) على نفس الحصى اى خروج دم

حنفى او حكيم ويدخل فيه الظاهر المختل في مده وناس من ولدت ولم ترد ما وهذا
 قول ابي حنيفة وبه اخذ اكثر المسامح وقال ابو يوسف انه لم تصر نساء وبه اخذ بعض
 المشايخ كما في المحيط وذكر الرازي انهما صارت نساء عندهما وفي السراحة هذا عنده
 واما عندهما فمما ذكره وفي المصبرات قال الدقاق ان عليها العسل وبه اخذ (يعني)
 باسم ابي نوح (الولد) اي ولدا خارجا من القبل سواء كان صحيحا او مقطعا فلو خرج
 اقله لم تصر نساء بخلاف ما اذا خرج اكثره وهذا عداى حبيبه وعن الشيخين بعض
 الولد وعن محمد الراس ونصف البدن او الزحلاى واكثر من النصف وعنه جمع البدن كما
 في المحيط واخرج من المرأة لم تصر نساء وان سال منها الدم (ولاحذ لافله) اي اقل
 الفاس كما في المحيط وحده ولكن في السراحة ان اقله ما وجد ولو ساعده وعليه القوى
 وفي الشارح وقيل انه ساعة عند محمد وفي الكرماني ان الذي ذكره المشايخ ان اقله عدد
 ابي حنيفة خمسة وعشرون يوما وعند ابي يوسف احدى عشر فانه هو تقدير اقل
 ما صدق فيه انما اذا كانت معتده فاذا قرت ما نساء عدتها صدق في حسه وناس
 وما عنده فجعل نساءها ستة وعشرين واطهارها خمسة واربعين وحصلها خمسة
 عشر (واكثر) اي اكثر العسل (اربعون يوما وهو) اي اسداء العسل بعد (لام
 التوأمين) مع التأوكون الواو وقع المهره فيه توأم اسم ولد اذا كان معه آخر
 في بطن واحد اي بكرى بينهما اقل من ستة اشهر كما في الرازي وعنه لكن في المحيط
 لو ولد اولاد ناس كل ولد بين اقل من ستة اشهر وبين الاول واشتات اكثر جعل
 بعضهم من بطن واحد منهم ابو علي الدمق (من) التوأم (الاول) فتركت الصلاة
 والصوم مثلا فلو كان بينهما اقل من اربعين فندم العسل ما ولد الاخر حتى ان ما رأت
 من الدم بعد الاخر قبل نصاب الظهر كان استحصاه ولو كان اكثر من الاربعين ثم
 انما ناس به ثم لاد من الظهر فلو طهرت على عادتها وطهرت مسداه عشرى يوما
 رأت نصاب الدم قل ولاه الاخر جعل بعضهم احده مسداه لانه لا يحدد العسل
 ولا ينحبس الحامل ونهضهم حصان في الحامل اما لا ينحبس لانسداد الرحم وقد وجد
 ههنا ما يدل على الانصاح فعلى هذا يجمع الحاض والناس مع الحمل ولو لم يطهرها بعد ولادة
 الاخر ثم رأت الدم جعل بعضهم ناسا آخر لان العسل كالخض ولا ناس سكره عند
 شلل الظهر ونهضهم حيفا لندم طهر صحيح ولا يكون لبض واحد اكثر من ناس
 واحد كذا في شرح النسوط عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة انه لا يكون بينهما اربعون
 وان كان فلا ناس كما في الحقائق وهذا كله عندهما وعليه القوى كما في المصبرات
 (حلا ما لمحمد) وزهر فانه عندهما من الاخر فصلى ونصوم حتى قلدا الاخر (واقضاه)

العدة من الولد الاحمر اجنبا) فتوطلقها بروحها او مات عنها برئت الاول لا تقصى
 عدتها ما لم تلد الاحمر (وسقط) محرکات السن والكسر اكثر وهو ما سقط من الولد
 قل عساه كافي النهاية وعسر من كتب الفقه ملاحة الى قوله (ومن يسن عله)
 اى عساه كالسر والطمر والمصع واوواسته (ولد) ما في الحكم لاني عن الامر
 ما الولد بعد ما مضى اربعة اشهر صح فيه الروح وسده تم حلقه في شهرين (فغيره)
 المرأه (مساه) وشكك بكونها حاملا منسبه اشهر وقال الدوا من اربعة اشهر
 وهو الاصح لانه الميقى كالمس في الولد التام كان السبه (و) مصر (الامه) بخلاف
 الحرة اصلها اموتت الواو العائنه فت لا تغاير الساكنين ثم عوصت الساء (ام ولد)
 ارادنا المولى كافي شرح الطحاوي (وسقط الثلث) اى كل ما علق من الطلاق
 والعاق وغيرهما (فالولد) اى ولده ما قال ان ولدت ثامت طالق او حرة (وسقط
 العدة) اى عده الحامل حرة كانت او امه مفك او موصى فيها روحها (به) اى وحده
 هذه الافعال نصب هذا السقط فهو من فعل المتأخر منه (وما نقص) من الدم
 (من اقل الحصى) اودم ما نقص من الزمان من اقل منه (او ما راد على) اكثر (حصى
 المسدأ) صح الدال هي المرفة التي لم يبلغ صل (وهو) اى حصى المسدأ (عشره)
 اى دم عشره امام وللهام كل شهر ادا سقر دمها كما قال الخثران وامامه فهو لاداء
 الصلاة والصوم ثلثة ايام ولقضاءه والعمران عشره كلى اسظم (او) راد على (فاسمها)
 اى عاس المسدأ وهي الثالثة انى لم يلدقل (وهو) اى عاس المسدأ (اربعون
 يوما) ولله (او) راد على العادة) مسواه كانت اقل واكثر او ما بينهما (فهيما)
 اى في الحصى والعاس (وحاور) عطف على رادى حاور ما راد عليهما (اكثرهما)
 اى اكثر الحصى والعاس وفي الاكفاء اشاره الى انه لو بلغ الاقل او راد عليه ولم يبلغ
 الاكثر او راد على العادة ولم يبلغ الاكثر او بلغه ولم تجاوز كان الكل حصى او عاسا كما
 في شرح الطحاوي وغيره وبعضها لا يجزى تكرار كالا حى واعلم ان الله بصير عاده
 هذا الطرفين عربين لانها مشعة من السود وعده مرة وعليه الصوى كما هو المشهور ايا
 المراهقة اذارأب مرة واحدة معها صارت عاده لها بالاجماع فتورأب عربين او اكثر ثم
 استمرها الدم ردت الى العادة المكرره عدتها والى آخر ما رأب عده ولانثت لها
 عادان عند أكثر المتأخر وفل ثبت لمن اعادت حصة ايام في شهر وسه في شهر كما
 في المبيد (وما رأب) من دم قلل او كثر عطف على الموصول (حامل) اى داب
 حمل اعطى مدكر توصف بالانث وقد سال حامله (استحصاة) حرة هذا الموصول وللأول
 محذوف وهي لغة مصدر استحصت المرأه على المحمول اى استمرها الدم وشربة دم

او خروج دم من موضع مخصوص من عروق من ودها او اواعها على ما ذكره ههنا
 من بحائنه ومما دام الآفة والمرصة والصورة كما مر اشاره ومن حكمها انها
 (لا مع صلاة ولا صوما) فربما ونعلا واشبار بالاكفاء الى انها لا تمنع الرأه ومن
 المنعك ودخول المسجد والطواف اذا امت من الموت كما في الحرامه والا حسن البركة
 لان ما بعد من من ذكرها وبه اهم الصوم لانه لا فائلا بالفصل (ولا وطئا) ولا تمنع
 العبد وعبره من الدواعي (ومن لم يرض عنه) متداخلة وتوصلا الى (وقت) صلاة
 (فرض) احتراز عن صلوة العبد والعصى فانه يحول ان يصلي الطهر وصومها على
 الصحيح كما في المحرم (الا انه حدثه) حال من قد رأى لم يرض ذلك في حال من احواله
 الا في حال دوام حدثه حقيقه او حكمه كما اذا اسلى به بعد الصلاة ودانالا يعاقب
 او بعد الوضوء ودانالا خلاف فلا اعتبار للثلاثة في غير هذا حتى انها لو استبرحت
 ودخل وقت العصر ودعها سائل فاقطع ثم وصأت على الا تقطاع فلا صلب ركة من
 من العصر فربما الشمس فانها تضي على صلاتها وفيه اشاره الى انه لو صمت الدم
 من السلان خرجت من ان يكون صاحبه العبد ذكره في الصبر وفي مو صممه انها
 لا تخرج وتبقى ان اصعب طرح ويرطقل لا للمصاصة واوردك الدم صلب فترأس
 به كما في الله طلكن في الزهدي انه يجب مع السلان راط او حشو او حلو من في الصلوة
 او ائمة فلو لم يخلج مع القدرة عنه وصلى مع السلان لم يخرج واصا فحدث له ههنا
 الحدث الذي اتى به فلو اعترض حدث آخر يتوصله للموت حتى اذا سال من احد
 فخر به دم دوصا ثم احس دمه وسال من المهر الاخر اقص وضوء ولا خروج
 الوقت وكذا لو كان به دما بيل او حدرى منها سائل ومنها عرسائل فوصا سال غير
 السائل انتقض وضوءه ولا خروج الوقت والجدرى قروح كما في المحرم واعلم ان ما ذكره
 له صاحب العذر على ما ذكرنا مشر الى انه يشترط شوهه دوام الحدث ودانالا
 حقيقه لاحكامها من حكم الدماء اسهل من الاثداء فشرط ان لا يجد في وقت صلاة
 كامل ساعة خاله تمكن من الوضوء والصلاة فيها فلو سال الدم وقت صلاة فيوصا
 وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة اخرى تضي الدم اوله الى آخر الصلاة
 فانه حارم تلك الصلاة لو وجد ان الاستصحاب وقت صلاة كاملا بخلاف ما اذا دخله
 على انه مضاع فانه توصا واذا تلك الصلاة دم الاستبرح هذا ما قال الجمهور
 حلا بالاني الى اسم الصغار فانه يشترط ان يجد مرتين او اكثر من الدوام كما
 في المشاهر كانه طرعه (من استحصه) بيان حدثه فهو حال على المشهور واحذر
 مسدا بخذوف (اورطاف) بالضم اي دم خارج من الالف (او نحوهما) من دم خرج

أو انفلت ربح أو اسطلاق نطق أو سلس تول أو رمع عن وما رمد كأي الزاهد
واختلف في الذي كان موضع العصد منه معوضاته في حكم الشخصانية أو لا
العص (سواء) وإن اعتز به الدم مثلاً (لوف كل فرص) فلو استعصفت قد حبل وقب
العصر والدم قطع فوصف وصلت العصر ثم سال الدم في هذا الوقت لم ينعص
وصوهها وبنى أن ينظر آخر الوقت ثم توصاً كأي المحط (ووصل به) أي بذلك
الوصوه (قد) أي في ذلك الوقت (ما شاء فرصاً) أداء وقصاه (وبعلاً) سنة أو دماً
(ويعصه) أي وصوه صاحب العذر (خروج الوقت) أي وقت الصلاة (كطالوع
الشمس) إذا توصاً قبله وفي الأكله اشعار بان دمه مثلاً ليس سافصاً لوصوه فلم يكن
بحسب حكمه فلس عليه غسل دم أصاب ثوبه لأن امره ليس أكد من أمر الدين كما قال
إن له وذهب أن يمال إلى أنه غسل الثوب عند كل صلاة كأي الصبر (لا)
سعه (دحوه) أي الوف (كأروال) أي روال الشمس إذا توصاً قبله وهذا عدهما
حلالاً لأن يوسف ما عده كلاهما ناقص وفي المحط ولو توصاً للطهر في يومه سام
وصاً وصوه آخر للعصر في وقت الصهر ثم دحل وفي العصر اختلف المشايخ
في انقاص طهارة

فصل في

(يطهر الشيء) الممهود وهو جسم يمكن له صفة الطهارة غير المانع مخرج به الشخص
العين والمائع كالماء والندس وغيرهما فان طهارته أماناً حرائه مع صفة طاهره الماخاطه
كأروى عن محمد كأي الممر ناشئ) أماناً لطلع مع الماء كما إذا جعل الدهن في الحاية ثم صبت
فيدياً مثله وحلته ثم ترك حتى أهوا فاحد الدهن أو صب أسهلها حتى يخرج الماء هكذا
فعل ثلاثاً فانه يطهر كأي الزاهد أي أو الندس أو العسل في قدر فصب فيه الماء
وطبخ حتى يعود إلى مقداره الأول هكذا فعل ثلث مرات يطهر كأي أكثر المداوول
الأنهم لم يذكروا مقدار الماء لكن قد وحدثت بعض الثقات من أهل الافتاء
أن المداو كأي المصنوع أسهل لأن في بعض الروايات قدراً من الماء وهذا كله عند
الشحنين وأما عند محمد فلا يطهر أبداً (عن حسن) بالفتح (مرت) أي دى حرم سواء
كان له لون أو لا كأي الصعري وغيره (روال عده) أي يداه وروال الطعم لا بحالة (وإن
أرني) أي ربح ولو كثيراً (نقى رواه) ما يحسح إلى شيء آخر غير الماء كالصاوب
وفي منسوط شيخ الإسلام أن الخساسة إنما كانت بالنس والعين لا اللون لكن في الحرمان كل
محس رول طعمه ورحبه طهر وفي الكلام اشعار بان رواهما كاف ولو بالمسل مرة

وهذا ظاهر الزاوية وهل يعمل بعد مرة وهل مرّين وقبل ثلاثا كما في النكاح فإذا غسل
 اليد والثوب المصروع بصنع محسن حيث غسل منه ماء أبصر فمدها ظهر وهل يعمل بعده
 مرة وهل مرّين وقبل ثلاثا كما في النهاية وعلى هذا الخلاف إذا ادّعى الحائض نجس
 (الماء) الظاهر طرف زوال (وكل مانع) أي سائل كذلك وهذا شامل للماء المسجل أيضا
 ولذا أعد الماء المستعمل من المباحات وهذا حد مجدد ورواه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 العمري وقال أبو يوسف رحمه الله إن النجاسة الباطنة زالت به لكن نجاسة الماء فيه وهل
 إذا غسل النجاسة سول ما يتوكل عليه وكذلك والاصح أنه لا يظهر بالنجس كما في الزهدي
 (مرتل) أي فالحل معصرا معصرا مثل الماء المذهب كما مر وأحضره ٤ لا عصر بالعصر
 كالدهن والماء وغيرهما فإدخاله لا يرول به النجاسة فلا جناح كان الحائض لكن في الزهدي
 عن أبي يوسف إذا ذهب أثر الدم عن الثوب لم يذهب أو أثره لم يذهب لكن لم يذهب في الدين
 (و) يظهر شيء (عالم ر) عن محسن لا حرم له سواء كان له ثوب أو لا كما في العمري
 (يعمله) بالماء وكل مانع مرتل (وعصره) أي دله عقدا فوه العاصر أو كان
 المصروع قويا ولا عقدا فوه ولو بقي فيه ماء بعد العصر فقد طهر بالنس كما في الصلاة
 المسبوبة فلو لم يباح أصابه الثوب لم يجر كما في قاصحان (ثلاثا) مصدر العسل
 والعصر جمعا وهذا في ظاهر الزاوية وأما في غيره فكفي العصر مرة والأول أحوط
 وأما أن أوفق وعن أبي يوسف أنه يظهر ما غسل مرة ثانية وعده أنه نالصب أو العس
 والعصر مرة أظهر وهل لا يشترط العصر على قوله أنه إذا كان النجاسة يابس
 وعن محمد بن العمري أنه الثالث مكفي ويألف في الثالث بحيث لو عصر لا يغسل
 منه الماء فإدخاله لولم يباح حتى سأل منه الماء بالعصر فالد والثوب والماء كلها نجس
 ولو غسل في ثلث أجزائه وعصر في كل مرة فقد طهر الثوب وفي الأحكام الثلاثة
 خلاف والماء نجس وكذا إذا غسل المصروع بعبد هما وأما بعد أن يوجب فلا يظهر
 إلا نالصب إليه عليه وأحلف المشايخ على قوله في اشتراط الصب في غسل الثوب كما في المحط
 وأما أنه يبرص غسل الثوب النجس ثلاث مرات كما في الظن (أو أكثر) العصر وهو أعم
 من الخبي والخبي فإن الثوب إلى الصلابة يقام مقام العصر في الدين فطهارته أن يغسل
 ثلاث مرات منواليات كما في الذخيرة (والا) عكس العصر (يعسل ويترك) من زمان
 القطراب (إلى زمان) (عدم الطرات) بالجمع وذهب البدو لالنس كما في المحط وغيره
 فالأول إلى الجمع بعيد القيد جميعا ثم يغسل ويترك إليه ثم يغسل ويترك والأجصر
 ثلاثا وهل لا يشترط الترك إلا في المرة الأخيرة كما في الزهدي وذكر في المحط أن لم يعصر
 أجزء الماء عليه حتى قال أبو إسحاق الحافط إن غسل من الدين ثلث مرات ميواليات

فعد طهر وقال اولئك ان دخل ماء محض في حشف فغسل فغسل الحشف وفك شامسه
ثم سلاه ثلاثا فعد طهر وفي الكلام اشاره الى ان يشرب الخماسة وده سواء كما قال ابو
يوسف وعليه اله وبني كافي شرح مجمع الفريسي وامام عبد محمد فلا يطهر اذا غفل كسور
لشرب خماسة او آخر او حش حديدات او خضرا او حلد دمعها كافي الحنفية والى انه
لا يشترط روال المرح وفي المية اذا غسل الثوب من الخمر ثلاثا لا روال المرح فعد طهر
وقيل لا يطهر وان شمس الطمع وامره الغسل شيعة حرمة ما لوله ثلاثا طهر (و)
يطهر انش (عن النبي) الخاص كما هو السادس (بسته) اي روال عنه وان بقي اثر
اشق رواله واعمد كرمه مع انه علم بما قل لاحق به ام المصير (او فرك يامه) اي غمره
تده وحكه حتى يمت وده ايماء الى انه لو احلط رسول على رأس الديك كرا او غمدى
لم يطهر به كما قال عامة المشايخ وقال الفه ابو جعفر ان شمس الحنفية مبروه لانه صار
سعا الحنفية والى ان مني الكراه يطهر به كافي الراهدى والى ان غمره الى لا يطهر به وهو الصحيح
كافي الغيبة لكن اطلق الراهدى ان الثوب يطهر من الدم العاطلة بالمرءة وقال ابو يوسف
انه يطهر من العذرة العظيمة فاسا على المني كافي الروال والمصارع يدل على ان خماسة
المصاة لا تعود بالانتال وهو المختار كافي الخلاصة لكن في الحنفية انها تعود في طاهر
الزواية على ما قال المدورى وهو الصحيح كافي فاصحان وقال في شرح الخراج انه انما يعود
عدهما ومن ان حبيقة روايا الاطهر انه يعود وينبى ان ما حد بالاول لانه انما
والى شامل الى كل حيوان فنبى ان يطهر به والاطلاق مختار للثوب والعصا وكما
قال الكرخي ومن ان حبيقة ان العصور لا يطهر الا بالغسل كافي المحيط والطلاق الا على
والاسفل وهو الصحيح كافي الراهدى (و) يطهر (الحف) ويحرق كافي (عن) محسن
(دى حرم) كمنزله (حفه) اي ينس او يجر السمس (باله) اي او تال ذلك بالارض
عد الشيعين وهو الصحيح وقال محمد باعيل لآخر وروى روجه كافي المحيط وينبى
ان يد كرهات الا ترك كافي محصر المدورى واصل الترك للاعتقاد على السابق (ومن غير)
اي غمره دى حرم حرم بان لا يكون له حرم رطبا كان او تاسبا كالخمر والبول او كون
ان كان رطبا (بالغسل) اي يصب الماء والترك الى عديم القطرات ثلاثا فان اللام
للهد وقيل يغسل ثلاثا بدفعة والاول هو الخضر مادا غسل الحف الحراسا الى الذي
خبره موسى بالمرل حتى صار الصبر كله غز لا يجوز الصلوة فيه كافي المحيط (وهذا)
اي انه ولا يحذر رمي الغسل الى ذلك وفي الراهدى ان اصله بول او خمر فنبى
صلى البراءة ولى به او حش شخصه بالارض طهره عد ابي حبيقة ومن انى يوسف
اذا مسح بالبراءة او بالمل مثله طهره وعله العسوى للثوبى (و يطهر السف) عن

بحس كانه دونه والذول والدم وطب اوباس (وصره) عالم يكن خشا كالسكين والمرآة
 والرياح والجره الحصره والخشب الحراطي (ماسح) ابراب او الحرقه الطهره كما
 يظهر باسفل كذا ذكره الكرخي يكن في الترماني ادى طهره يالسخ رواسين
 وفي الاصل انه لا يظهر من نحو اول الاباسل وكذا عن نحو العذرة الرطبه عند محمد
 وان شرب ماء بحس به موه بناء طاهره لثا عند اني يوسف وفيما ذكر اشعار به يظهر
 باسفل طوحل اطناس من قسرا قد صبح طهر كافي الخلاصة (و) يصهر (الشباط) بالكسر
 اي ما يسط الى اوس وما في كاله وانوب الكبر ونحوه (شري) اي رد دهاب
 (الماء عليه) اي على ذلك الشباط الله كافي الخلاصة والحرايه وعبرهما ونحوه ان اراد
 المله مع يومه كافي المسط والكافي ومكذا في ' ا ' - ' خ ' عن عين الاله ملائشا
 واشار الى ان الجده ف اس بشرط ولو حرقى الماء على حصره من يدي مثلما طهر
 ملاجده كافي المسط والى ان ذلك لا يشرط وهذا اذا كان في الخلاصة رطبه والا بشرط
 والخصيص الاحتراز بل للاسناد في السابق فصار الى الصبر الذي من البردي
 لثا ويوصع عليه شيء بل حتى يخرج الماء منه وقبل يصف في كل مرة وقبل
 عند اني يوسف ولو جعل الحصر من انصب يسيل بلا خلاف كافي المسط وذكر
 في العده لو اصببت الحصره البله ولا يكن عصره بعمل لثا ويصف في كل مرة (و)
 يظهر (الارصر) اي التراب وما في حقه في الشعر والحصى والاجر والاش ونحوها مما هي
 بموصوفة فيها بخلاف ما سئلها فانها لا تظهر الا باسفل (وما انصل) ن عرها (به) اي
 الارص من اليناس سواء كان في يده اولا (كاخص) يا سم سره السطح من القصب
 والخشب وان كان في الاجل بنت تعمل معها كافي الهابه (وادكلاء مارعا الدواب
 رطبا كان اوباسا ذكره في العرب وطايره لا يتبع على السحر اذ كل دابة لا تأكل
 كل شجر فها مثلان للشجر وعبره (مايس) بالثمن او غيرها والاحسن بالخلاف
 اي دهاب البدوة فيه الشروط دون ان يبادل عليه عاراب اللهههه (ودهان
 الاثر) اي الریح كامر والخصيص به كاسابق فلو صب على الارص من الماء مقدار
 ما يوصل به رب بحس ثلاث مرات في طهرته كما روى عن محمد وكذا اوصف علاما
 الماء بذلك ونشيف ذلك بصفوف او حرقه وفي المصارع دلالة على ان يجامه الارص
 لا سود بالاسلال وهو الاصم كافي الكرخي والرهدي لكن في الخلاصة المحرار انها تعود
 (بلصلاه) صرف يظهر (لا) يظهر (للجم) اي الاصم كافي الرهدي وهو طاهر الروايه
 كافي النعمه وودد كبر روايه ابن كائس واعلم ان ما يظهر به الجحش عشرة ذكرناها
 صريحاً الا الاخران فانه قد اشار به يوسف صريح في طهره الرماد والالعبر كعبر

صارت حلاماه سد كره في الاسرية (ومعنى) عطف على يظهر وهذا شروع في تقسيم
 الخمس الى الخمس الثالث عطفى والعطف الثالث يقطعى وان كان الاولى مقدمه على
 سان الطهارة (مادون ربع الثوب) كما قال الطرمان واحلف المشايخ انه ربع طرف
 الثوب كالسديل والكم اربع ادى الياب كالسراول اربع جمع الثوب المصنوع
 كما في المحط اربع جمع الثوب والدين والاصح هو الاول كما في الناهدى وعليه قوى
 اكثر المشايخ كما في الكرماني وعن الشيخ ان معنى سد ربع مشروعه اني يوسف
 دراع في دراع وعن محمد قدر العدمين كما في البرمانسى ولا يمدان فقال ان الثوب لمجرد
 الحمل فانه قد عصى مادون ربع العصو والخف وغيرهما على ما سئل في الخلاصة وصرفها
 (من خمس) بالاصح سان ما (حرف) صعدت خمس ولا تظهر اذ في المساها من الاثني
 فيه قطره كما في الكافي الا انه يخالف لما في ماء البر (كول فرس) لم يكف عنه بماءه
 رد الماء انه عطف كما في المسة (و) بول (ماكل لجه) عند الشيخين واما عند محمد
 فظاهر ان والقوى على الاول كما في الصمرايلى لكن في المعايخ ان بول ماكل عطف عنه
 حفيف عند اني يوسف مظاهر عند محمد والقوى في الماء على الاول وفي الثوب على الثاني
 وفي الكندس على الثالث (وحره طبر) اي عايطها ما عسى كما في الصحاح والكسر
 كما في الحفاني والصحاح والهمزة دون الواو كما في المغرب والطرح جمع طائر (لا يؤكل) كالصم
 والبارى والحداء وصرفها عند الشيخين واما عند فمط كما في الكافي لكن في المحط انه
 طاهر عندهما وخمس عنه وهو الاصح كما في الهامه (واما حره طبر يؤكل) لجهما
 (فطاهر) عندهم (الا لدجاج) اي حرته الاماله وانما كرهه كالبط والاوره
 خمس عند اني يوسف كما في الحسايلى لكن في شرح الطحاوى ان حره الدجاج والبط
 ويحرم ذلك من الضرر الكبار التي حرته رابعة حشده خمس بالانعام (فانه) اي حره
 الدجاج عطف (بلا خلاف) (كسائر ما خرج من البحر حيين) اي كما في من البحار
 الاربعة الخارج من الماء والسدر فانه عطف كالمى والمسدى والودى وحره ماكل
 وما لم يؤكل وبوله من غير الطير كالغارة والنهر والصدع البرى ودود القمل وصرفها
 والمحيط بول الغارة حفيف وقل طاهر و بول النهر على الاولين كما في ما يصحان
 وقل بول الصدع البرى حفيف و بول الصرصور لم مع الصلابة كما في الامه وحره
 الغارة لا يمسد الدهن والحطه الملحونه مالم يعرف طعمهما وقال ابوالماتيه ما جث
 كما في المحط والروث والخث و بول الابل والعم عطف عنه حفيف عندهما وفي الخرافه
 ان محمد ارجع بما قال في الاصل واسقط حاشه السرفين اسلانك في النظم لا ما حشده
 واعلم ان مراره كل شئ كونه كما في الاحاد وحره العر كسرفه كما في الخمس

(واندم) اي دم سائل وفيه سارح من جمع انداء الحوائط فان ذلك غليظ قدم
 انك انك انك كدم النبق والسمل والبرعوث والذباب كافي ما يصححان (والحمر)
 عامه غليظه احكاما وامامواها من الاشرية - المحرمه غليظه في طاهر الزاوية - حقه
 على فاس ولها كما تأتي في الاشرية - ان شاء الله تعالى فالاول ترك الحمر واداء عرف التحس
 الغليظ اشترى حكمه فقال (ومعني) اي من الغليظ (ودر الدرهم) الغنة في هذا
 الامام واصافه كجام قصه وهذه اشهر ما به تجمع الحاسه المعرفه - فمحل الحبيبه
 غليظه ادا كانت نصفا او اقل من الغليظه كافي المسه والمصروف الاصابه على المحار
 فلوراء على درهم تحس بعد الاصابه لم ينع كافي العلم وبه يعني ويصم ما تحت القدمين
 وكذا ما على البدن مع ما على الثوب على الاحوط ولا يصم ما على البدن مع ما على الثوب
 كافي المسه ولا ما تحت البدن ولا الزكيتين ولا ما اصل صاحب ثوب من اول من الدرهم
 مع ما بعد الى حاش آخر وصار اكثر منه بخلاف ما اذا كان داطقين كافي شرح الطحاوي
 فلو اصل قدر ما يرى من الحاسه او ما يعمه - وقصا وسراويل مثلامع من الصلاة ادا جمع
 وصار اكثر من قدر الدرهم ولما عسر محمد قدر الدرهم في النواذر بما يكون قدر عرض
 الكف وفي كتاب الصلاة بالتفصيل ووفق العقبة او حرمه ان المراد ما عرض بقدر
 ما لا حرم له وبالتفصيل ما به حرم واحار عامه المشايخ وهو الصحيح كافي المحيط وغيره منهم
 المصنف قال (وهو) اي الدرهم هما غير الدرهم في الركاه فان المراد منه مقدار (مثقال)
 في التحس (الكشف) اي ما به حرم (وقدر عرض) مقرر (الكف) كفاقه المص
 لكن اطلاق في المحيط والتجده وعبرهما من عامه الكف (في) التحس (الرفق)
 اي ما لا حرم له لكن في البيع القاسم من ائمه لوصلي ومعه شعر الحمر بوهو رائد
 على قدر الدرهم وربما عده بعضهم ونسبوا عد آخر لم يصر عددا في يوسف خلافا
 لمحمد وفي داوى الدباري قال الامام حواهر راده الحمر مع الصلاة وان قلت بخلاف
 سائر الحساسات هذا وفي الكرماني الدرهم المقداره اكه ما يكون من البعد الموحود
 في ابدى الساس في كل زمان لان هذا اوسع وانسر فمختلف دراهم الحساسات باختلاف
 اصحاب اهل الزمان (وبول الصحيح) الحاء المهملة او الميمه كافي الصحاح اي ترشش
 (مثل رؤس الار) بالكسر وفتح الداء جمع اراه (ليس شيء) يح عسله الا انه ان وقع
 في الماء يحس على الاصح وهذا اذ لم ير على الثوب والاوجب عسله ادا صار الجميع اكثر
 من قدر الدرهم كذا في الكرماني وهذه اشارة الى ان الحاسه ادا كانت بحيث ترى
 كجمع وان قلت كما في وفي البرماني ان استبان اثره على الثوب بان تدر كفه العين
 او على السابيل يتعرج او يتحرك فلا عسره به وعين الثخين انه معتبر ورؤس

الار شبل للعلل كافي الطلبة ولذا قال المشايخ غير العبيد ان جعفر ان صر
 الرأس كالرأس في انفس شي كافي الهللة وذكر في الخلاصة انه انفس شي في الحفا
 ان كان مانسا (وماء) قليل (ورد على خمس) المصحح ومحذور الكسر في (مخس)
 غلط حكما ولهذا اوصاف ثوبا لا يظهر الا ما غسل ثلاثا كفاية الامام المرحوم
 وعهد له قال الساجي ان الماء طاهر لئلا يسه واساره الى ان الماء منه كفاية الامام
 ابو يوسف كما في محله كفاية محمد في الزه الاول يظهر ثلاث وفي الثانية مانس
 وفي الثالثة غيره وفي الاول مانس وفي الثانية برة وفي الثالثة بمصر والاول اصح
 من المخط وازاهدي (كفكسه) اي خمس ورد على ما قليل فانه خمس انما يكون
 كالندبل على انه (ورما انفس) تكسر الدال وصمها اي الخمس او عده (طاهر)
 عند الطرفين خلافا لابي يوسف وعلى هذا الخلاف موضع الدم من رأس الشاة
 اذا حرق وانسور اذ ارش منه خمس او مسح تحرقه بحصة رطبه كافي الخلاقي وكذا
 الدهن الخمس اذا احدثه الصاوي (كحمار) اذ اصاب في الملاحة (وصار ملحا) كافي
 المخط وفيه اختار واهي على الطهارة كافي الخلاصة وسعي ان يكون المسك
 على هذا الخلاف في فاصحان به خلال ما يصر صاير كرماد البدر (ويصلى على)
 طهارة (لوط طاهر) لا يجوز رماء في كفه الصلاة على العباء ونحوه وهي ان يصلي
 على طهارته فانما على معناه سا على دله كافي الخلاصة وعصرها (بطاها بحصة)
 ولورطه اكثر من قدر الدرهم وهذا عند محمد وهذا ابو يوسف لا يصلي عليه في حوائه
 في محطه غير مصرح وحوار ابي يوسف في مصرع وقال الخلو في ان الصم بالخضاء
 غير ممة عنه فهو كوثوب ومن مصرعدان يوسف فهو كوثوب كافي الله او على هذا
 الخلاف ما ن شهما كالحثب والآخر اذا كان عليه طهارة واسعه في 'ملا' مان
 بالارض فان الصق حار في فواهم كافي الخلاقي وغيره بلاد كرا كراهه وسعي ان يكره
 الصلاة لكراهها على سفيح الاصطال وغيره كافي الحرامه (و) يصلي (على طرف
 الساط) طهر (طرف آخره) لا والافالكر الهامة عبر الاول (فمن تحرك
 احدهما تحركه الآخر اول) وانما أثر الطرف على الموضع اشارة الى ان هذا حكم
 الساط الصغير يصلي على طرف الكبر ما طريق الاولى قال بعض المشايخ وبنا على
 العمدة ابو جعفر وقال بعضهم ان كان الساط كبيرا فيشور والافلا كافي المحط والعرق
 يدهما ان طرفاه ان يحرك رفع العالم اياه ممدار رأسه فصغر والاف كبير كافي العرب
 وفي ذكر الساط اشعار به لا يصلي على طرفه ب تحرك يحركه وفي رواية يصلي
 كافي الزاهدي وذكر الخلاقي انه ان كان حصيرا حادك اذ لم يكن في موضع فاسد

أو نحو ذلك (و) يسمى على الأصح (ق ثوب) ناس (ماهر فيه من محسن) ارضا كان
 أو ثوبا أو غيره (مدونه) يسمى وينسب إليه الوار أي رطوبته ما لبس المحسن منه أو وضع عليه
 (محبته من طهره) أي أوثق (شئ) من الماء (أو غيره) ثوب وعرض أراهم من
 وصف لوانه را سول في الماء فصف من أورش ثوبا لا يصبر وهو ماء حتى يحس
 أنه بول قال الله عز وجل يا أحمد لكي عن محمد بن أحمد لوان فرساق رجله سرقين ومشي
 على الماء فاصاب ثوبا من ماء سواد كان الماء حار ما أورا كذا واما فرساق في الثوب فانه
 اذا وضع الرجل انا من على اليد أو الارض اتكفه الرطبه فظهره السدوه فحس
 الرجل تلاف ما اذا كان الرجل رطبه واما داو لار من ناسه وهو لم يصف عليه فاما
 لم يحس اكل في المحط وفي الكلام اشعار بان ربح أو مر على ثوب محسن فاصاب
 واما أولا لم يحس على ما فاه الله به كما وقى الله به ناسه فلا يصح المبدل كما في
 الخلاص (أو) ثوب (وضع) حال كونه (رطب على ما طين) من حذار أو غير (دوس
 فيه سرقين) شامل لكل ما في الماء من كل شيء وهو كسر النون ما فتح لانه ليس
 في الكلام فاعل كما قال الجوهري وقيل بالفتح وفعله له السرحين نعمه كما في من
 القاف والحم كما قال ابن الجوزي (ومن) ذلك الطين ماء طاهره ولو استعمل انيس
 النحس في الطين فان رطبه فهو محسن ولو سوسه محسن حكم مشاهره ولو اصابه الماء وعلى
 الزوايين كما في المحط وقد اشار الى ان الطين لا يحس بخاصه الماء أو التراب أو غيره
 ودون العبره للماء وقيل للتراب وقيل للهله وعن محمد بن طاهر واوسس كما في الخرافه
 فعلى هذا يكون طين التراب ومواطن الكلاب طهرا لا دار رأى عن النجاسة وهو
 التجميع كما في الماء (أو) ثوب (ليس محل النجاسة) أي نجاسة (فصل طرف منه) فانه
 طاهر على اختيار كل الخلاص وفي الاكراه اشار الى ان النجاسة ليس بشرط كما في حرابه
 المعين وعبرها ليكن قال الاسخاني انه سوسه ولو طهر بعد الصلاه اذ في طرف آخر
 بعد (كحطه) طرف يظهر (ما) اوزاب (عليها حجر) لعمدته والسكون جمع جار
 (نوس) أي يوطى ذلك الحجر واثقه سبل تلك الحطه فلهذا يسمونه (فصل
 بعضها) لا يخرجه صار النجاسة مشكوكا فيه (أو وهب) بعض المار وفيه اسماء
 الى انه لو سوسه اوقسم صارت طاهره كما في ارفاق ارجع لانه لا يظهر الا بعد غسل اكل
 وقال أوجهه انها طاهرة لا دوى وشبهه عن ابوالثنا الخافض وعن الحكيم الرمدي
 عن اصحابه انه لا يصاب الا اذا كان في مدح بأحده العين ويحط به العلم كما في المنع
 (الاستحباب) متناهيه من سوسه وهو مسخ موضع النجوى أي ما ربح من الطين وهو
 في الأصل اعم منه ومن قبله كان انعرف (من كل حديث) أي ما يصح أو يوصو به خارج

من السبلان ملوث لهما نقرحة المقام وفيه اشعار ما له نس على التخاصصه استعمله
 لكل سبلا بلاول وعاط كاني اوارل (عرا اليوم واربح) ونحوهما وهو عوا الحارج
 المذكور لا عساه والشكر والعصد والخارج من قرح السبلين وغيرهما وانما امشي ذلك
 وهو غير متباح اليه للمسانة في التبع عن ذلك فان الاصح منه مدعه (نحو حجر) من المبر
 والبراب والحسب والزاد والعطس والحرقه المدوعه ها طاهره كاني الكرمان لكن في
 العظم ينبغي ان يستحي منه امسدار فان لم يجد فلاحذر وان لم يجد فكيف من العراب
 ولا يستحي مما سوى الله لانه يورث العبر كما قال صلى الله عليه وسلم (حي سمع) اي
 يظهر نحو حجر موضع وهو من قبل اعداوا هو اعراب وقد اشاء الى ان عتد
 الثلاث لس الارم والمقصود هو الله فلو حصل بالواحد كما ولو لم يحصل بالثلاثه راف
 والا ان الخاصه بعد الاسلال لا تعود الا ان الاصح العود والا ان الماء ادا له ام تحس
 وهو الاصح والا انه سهل على وحده يحصل المقصود وليس له كعبه خاصه وهذا عند
 بعضهم وقد كعب في المعنى في النصف لرحل اذ بار الحمر الاول والثالث واثنان اثنان
 وفي اساءه ما عكس وهكذا فعلت المرأ في الزمان كاني المعط وله كعب احمر في العظم
 والظهيره وغيرهما في الذكر ان واحد شماله ومرت على حجر واحد او مدر كاني الزاهد
 (س) مؤكده كاني الهاء (ولا) يستحي وكرة (عظم) اي عظم عظم (ورب)
 اي سر عبي فانه هو عبي العبي واما عبي فهو ما كل دي حافر كافر من الحجر
 فلا يستحي بالمدرة وحجراته حتى عبره الا اذ كان له احرف وحز وفتح وشئ له قيمه
 او حرمة كالخطه والسعر والحزر والكاعد واوصافه كاني العنبر وغيره وذكر
 في المهمات للاموي لا يستحي مما كعب عليه عظم يحرم كالتجو واحذر بالتحريم عن غيره
 كالحكماء مثل الماطي (ومن) لمسرف الا اذا ندر فامسك الحجة منه ولم تحركه
 كاني الزاهد واوشلا سقط الاسماء كاني المعط (م عله) ذهب الماء حتى اطمأ
 القلب او لا او ما اوصفنا او لا ما في الاحليل وحسب في الله كاني الكرمان
 وفيه اشاره الى انه يستحي وهو واجب وكعبه ان يصير الى حل على الارض مع
 الصحاح وله الرحل النبي على البري والله ربه من الصعود الى الهبوط او سام على
 شقه الاسير او غنى ارميه حصوه او ثمنه او اربعه او عشرين على الخلاف
 والصحيح انه اذا اطمأ منه اسمى كاني العنبر والاطلاق معر نحو عسل العدم
 عند شطأ هر كما قال مساح سبزي خلافا لمرافق كاني الضمير (اب) لانه صلى الله
 عليه وسلم كاصحابه رضي الله تعالى عنهم فله مره وركه اخرى كاني الكرمان وقد ائ
 منه كاني الكبي وغيره وقد ان الله لا يهني بدون موافقة صلى الله عليه وسلم

واصحابه فكيف يكون منه وفي الكلام اشارة الى ان العمل بالماله او ليس به وفي المحط
 انه كالسبع سنة بل هو افضل ان امكن بل كشف العورة وفي فاصحان من كتبها
 صار فاصحا كما قالوا وفيه اشعار بان لا يصرفها معها عند بعضهم كما مر (واو حاور)
 الحدث (المخرج) اي يخرج البول وله اطلاق كونه (اكثر من) قدر (درهم
 فواحد) وعرض عسله كما قال محمد وفي رواية من ابي يوسف واماميهما فيجوز
 ان يسي بالاحجار كان المحط وفيه اشعار بان واحد ود اشاره الى ان يحاسبه عبر
 المخرج لوراد على الدرهم فاستجنى بالخبر واداه حار وهو الاصح والى ان المتحاور
 لو كان اقل من قدر الدرهم اومع للمخرج اكثر لم يحسب كما قال وذهب محمد الى الوجوب
 كما في المحط لكن قال الرهدي انه واحد في الدرهم وسه فله دونه وصحبه في ادالم متحاور
 الا حائل واحد في البعر كما في الزمخشري وفيه اشكال وهو ان الاستحباب والادب معي عرفا
 (فيه سهله) اي الحدث اسمي على الدر ثم اصل عسله والاكس عدهما واخوى
 على الاول كما في الرعب والاطلاق مشعر بخوار الاحتياط في حصاص على طريق
 الحليم وفي المبداه لا يستجنى فيها لانها تبنى للشرب لكن بوضا ويعمل فيه (بطون
 الاصابع) من به السرى كما مر فلا يصل بظهورها ولا رؤسها لانه قرب الناسور
 كما في الظهيرة وفيه اشارة الى انها لا تدخل الاصابع المرح احرازها عن بكاح اليد
 وعن محمد انها بدخلها وقال محمدى مه اهل انها بدخلها وهذا ليس بشئ كما في شرح
 النخاوي وذكر في الكرماني انها تستجنى بوسطها ودل رؤسها فانه لا يمكن
 الظهيرة في الخيض والحديث الا بها والى انه يجوز ان يعمل بالاصبع جنبه لكن في النظم
 وعبره ان الرجل يصعد الوسطى قليلا ويصل موضعه ثم يصبره ثم يحصره ثم حسنته
 ويصل حتى يظن وهو الاصح ودل حتى حشش والرأ به دصصها ووسطها والاولى
 يعمل كما اهل وقيل بكمها ان يصل ما وقع من فرجها على راحها كما في الزمخشري وبالغ
 في النساء اكثره هذا اذا كان الماء باردا والا فتجنى به كما في الصفة لكن ثوابه دون ثواب
 من استجنى ببارد كما في المختار (به غسل اليد) في ربيع حال كون العاقل مرحا
 بحرجه عما عدا (اي حتى كل الارحاء حتى يظهر ما بداخله من الفحص الا داصام فانه
 معه دله في رواية ونهذه من ص السعس والقام لا شفه بخره كما في المحط وغيره (ثم يعمل
 اليد) اي اليد وشارف ثم الى انه يستقي وهو ان مسح موضع الاستحباب به يد العراة
 من العمل بحرقة ظاهرة ودل ان يدفع الراحه الكريمة عن احد كما في مقدمه الفقه
 وطاهر الكلام دال على ان غسل اليد قبل الاستحباب بعده واجب كما في النظم ويختل
 ان يكون سنة فيه او بعده على الخلاف والاصح ان يصل مرتين والا كدناء مشر

الى انه لا يفسد التسمية وقيل انها منه فله وقبل بعده والاصح ان يسمى من بين كل
 قاض خصل (وكذا ان قال الله) امرج في الدنيا والعصرى كما ذكره اسم الى القمر
 (و) كذا (ان سارها في الحلاء) المداى موضع النول او النعوط وفيه راند لا ذكره
 وفيه اشارة الى انه حاس على وجه يكون منه حواء له وفي المسعودى وصف اليسر
 ما سري زمان هذا بعد ان حرمه ربه الله وان به لا يدعو في الخلاء ولا يقرأ القرآن
 خلافا لان الفصل الكريماني والى ان الاصل ان لا يدخله قد وفيه من محبت الا اذا
 اضطر ورحموا لأم الاضطرار كما في المسه واعلم ان من محسنات الكلام وعلمه
 ما يلي بالاسم ودواعي النفس في كل كتاب كما ترى ههنا ان اراد اعطى الاسديان
 المأخوذ من الدين ههنا اخر انتهى

في كتاب الصلاة

اورده بعد اصابه رعايته اسرطه وهي اسم لمصدر غير متصل وهو اصله
 في الاصل من اصلاه هو "ممن اندي بعد ليا" او ادعا على الاول من لاصاح المعزة
 المدرسه المعنى بانكاه وعلى "ان" من المعنونه انما المعنى كما في الكرمان وعبر الابه
 يعني ان يكون من المعنونه لا خلاف على ما في الاصول انه ما عطف في غير الاصول له
 لعلاه (وعب الامر) اي وفي صلاة الصبح ما للعرمحر امر مل فانه صوة الصبح
 معنى به الوقت كما قال المصري وفي صرنا اسقط اول يوم الجمعة اسماح ثم الهدا
 ثم الكرم، المعنى "ممن اندي بعد ليا" او ادعا على الاول من لاصاح المعزة
 في العت الأولى ثم المعنى "ممن اندي بعد ليا" او ادعا على الاول من لاصاح المعزة
 اكثر اسماح وقد هو الحساب والحق في ان نوجب كل ما هو به ساجدها وطاها
 وكذا الوجوب اذانه ووجوب اذانه فلا يلحق بالحق والوقوف وله في بعض النظم
 ما له في المعنونه "ممن اندي بعد ليا" او ادعا على الاول من لاصاح المعزة
 الجمع شرعا في "ممن اندي بعد ليا" او ادعا على الاول من لاصاح المعزة
 وجوده في "ممن اندي بعد ليا" او ادعا على الاول من لاصاح المعزة
 (من) ارك (الصبح) بعد من اسماح واساره عدد عشره كما في الجمع وهذا
 اوسع والله مال اكثر العلماء لان الاول احوط كما في الخبر في التمتع بياض يخلق
 الله في الوقت المحسوس اذ واس من ما ر الشمس وله من حاس موه كما في
 المعسر اكبر في قوله تعالى (في الاصلح) والاداس في سرح الناولات (المعسر)
 اي المسر في الاصلح منه وسره وهو المعنى بالفتح الصادق لانه اصله في قوله

من المستعمل المجرور به بعده وهو المسمى بالصحيح الاول لانه الاول يورده ككذب
 الجرحان اذ هو واسمائه ولا في الصورة في اعلاه دون اسمائه وبالصحيح ان كاذب لانه
 يعبر عنه قلده كما في نهاده المذرك لك في وقت في الصفة ان الاول لا يدعي بل يحكي لعله
 الصورة البشدة (الى السلولع) لمستم الى وقت طلوع شئ من حرم الشمس وفي النظم
 الى ان يرى الزمان موضع له وفي آخره خلاف كما في اوله من قال بعدم الخلاف من عدم
 الجمع وعاءه لم يدخل تحت المعاكه الواق وكلامه مشر الى ان كل حرد سب على
 طريق الاول الاداء اصله الاداء وانعصى الرب فانه يعبر عنه عاكسه او على
 النكل والى ان السب ليس الجرح الاول فقط فكون في آخر الوقت قصدا كاذل ولا الجرح
 الآخر فقط في الاول فعل مسدود بل عرض كاذل والسب هراجرة العارن للشرع
 عند الاكثرين وتمام الكشف في الاصول (و) وفي (العصر) مسدا (من الزوال) عرفا
 يعيد له صباي السوم العرقى ويعرف ذلك تحمسا تحدثو الطفل او يارد ياد في بعض
 التلاد او يمل الطفل عن خط نصف النهار في كلاهما ان اسخرج وللحكماء المسلمين طريق
 في شهر هماما ذكره انص من الدائرة المبدية الا انها لا يخرج عن عصر من حيث الاكمة
 والعمل وريادة اليسر وسبح النجم كما في ابي داود صا الى ما قبل العمه من ان
 يصعد على سطح مستوي شمس تقبل الالهة على قوائم ثم يطلب الطفل قادا انص
 فالشمس لا يلع المتصف واداء وقت بعده فمحل علامة على رأس الضل المسمى
 بعد الزوال وقت الضل لاصلى وهذا الوقت يسمى بالزوال ووجهه واداء احدنا ياد وقد
 دخل الضمر واذا اراد الى ان سمع من ان لامة مثلي المعنى او مثله بعد دخل العصر
 واليه اشيار بقوله (الى باوع ظل كل شئ) الى وصوله والضل ما يحصل من الهواء
 المعنى بالمعنى بانها كالشمس او ياد بر كاهن وعلى ساس الصبح يدعي ان يكون اصبا
 يتامس ثمانية تعال ابداء وانما عدل عن الشمس لتعمل مثل الدامة وهي سمعة
 اولهم اوله ونصف مقدمه وبالاول على لامة وشار العالي الى الجمع بان دهر الاول
 من طرف تحت الشاي واشتق من طرف الانه لم كما في الزهرى (مثله) اي مثلين لذلك
 اشئ (سوى في زوال) ان لم يكن الشمس مسامه بالرأس في الصبح بل ماتت
 الى الحبوب او السمال فكون في هذا الوقت ثلاثية ظل في جانب الشمال او الجنوب
 واما ادلم كل مسمتة فلا ظل له (ح) كما في مسكه ومدته في اطول ايام السنة
 واما اطلق لاه يصعد سل الظهر في بلاد ماوراء النهر وحراس وكرمان والى كاشي
 وهو ما يدعي الشمس من الضل وذلك ما تسمى واصافه الى ان زال لادى ملاته حال
 لمرآة على الاشياء في هذا الوقت فمعه بخاران (وفي رواه) عنه وعد هما (مثله)

سوى التي وفيه اشاره الى ان الاولى طاهر الزاوية وعندها اذ اطلع مثله حرج الطهر
 لادخول العصر الى ان يصير مثله وعندهما اذ اصاب اهل من ماء من حرج الطهر بلا دخول
 وهو الاصح كما قال ابو الحسن كذا في المحط الا انها رواه شاذ لا يعمل بها كما في الخلائي
 وفي تقدم عليه اعمار الى انها المعنى بها لكن في العراية ان الوقف المكروه في الطهر
 ان يدخل في حد الاحلاف (و) وفي (العصر منه) اي من نوع الظل منه او مثله
 سوى التي فالخلاف الواقع في آخر الطهر حار به في اول العصر كما في الاهدى
 وذكر في المحط ان اول العصر عد هما اذ اصاب الظل ماء مع زيادة من ان يوسيعا
 لم يصبر الزاوية وفي الهامه الاحساظ ان لا يصل العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه سوى
 في الزوال (الى) وفي (العروب) اي الى وقت غروب الشمس كذا اذ اظهر العروب
 والافاق في وقت اقبال الظل من المشرق كما في الحنفية ودقته الحذب الصحيح اذا اقبل
 الليل من هنا بعد اظطر الصائم وما في الخلاصه انه لا يطر من على رأس المار الا سكدره
 وقدر أي الشمس ويطر من بالاسكدره وقد تأسس عنه وفي الكلام انما الى ان ما قبل
 العروب من وقت اصفرار الشمس من وقت العصر خلافا للحسن وقصر كما في النظم (و)
 وفي (المغرب منه) اي من الغروب (الى عتبة السقي) ما فتح اي عده (وهو) اي السقي
 عندهما (الجزء) وعده الماص المراد الى الاول ذهب الحليل وعده الى الثاني ذهب
 المرد وعبره فكون من المسرك والاصداد وفي الاهدى عن اي تحسه انه الجزء فصح عساه
 العامة الواقعة قبل عده الماص في الصحيح من حرج اصحابنا وفيه اساره ما يرجع الى قولهم
 كما في المسق الا ان الاول احوط كما في الهامه وان شئ اسر والده اسار بقوله (وبه معنى)
 اي بان السقي هو الجزء محاب المسعى لا عبره فقال اسر منه فاماني ككنا والصوي
 هو الخواتم بماسكل من الاحكام كما في المردف وبنى ان يكون هذا حكم ديار باقي
 التحس عن بعض المشايخ في حق دياره انه ينبغي ان تؤخذ في الصف نقولهما لعصر
 المبالي وبعد الماص الى ثلث الليل او نصفه وفي الساء بقوله يقول المبالي وعدم يساه
 الماص الى الثلث وفي المحط والاهدى وعبرهما ان المساء ساعه عن بعض اللاد
 الشماليه كالبحار بما اطلع الفجر فيها قبل عده السقي وما ذكرنا سوط اسر ديار
 الماص الى ثلث الليل او نصفه (و) وفي (المساء) ما كسر (منه) اي من عده السقي
 والد كرماعا معي المص اول كونه مؤثرا عبر حصى (و) وفي (الورد) اي بعد
 العشاء اي بعد ان يصلي الصلاه المخصوصه في اي جزء من الليل (الى) وفي (الجزء)
 لهما) اي المساء والورد ما حروف العشاء والورد واحد لكن اول وقت الورد بعد العشاء
 لانها سدها وهذا عددها واما عده الوقت العشاء الا انه مأمور سدها ومرة الخلف

يكافى الحرمان وعبرها فتجب اذا وثق ان كان السهم بمسألة بعد المعز والاصغر
 يكره التأخير كراهه سرح كذا في المسألة وما حكم الا اذا قضى (و) لتجب (ما شير
 العشاء) فني جمع الاوقات (الى فاعل) يسري كما هو الظاهر الصادر لكن في الهداية
 ومحصن القيد يرى الى ما قبل الفصل والى ان يثبت فيمكن لكه من كور في المحصول وعبر
 وعن القيد يرى الى نصف الليل وفي السهم الى النصف كرو سلامه من هذه مع
 الايم والله اشار في امه حث قال لا يكرهه كراهه محرم وفي الخدمة ان ههنا
 كله في السوا ما في النصف فاعلم الفصل (و) يجب ما حقه (الورى) جمع الاوقات
 (الى) وفي سببها من (آخرة) اي الليل الشرعي (الى سوا الايام) اي ليس احمد على
 ان يقطعها واما اذا لم يبق فاعلم الى فصل كان فاصحاح وفي الكلام ان يثبت
 الاخير ليس لا يتم اصلا (و) يجب (تجمل طهرات) اي اذا وثق في اول الوقت يكافى
 النظم والخدمة والسوا ما ان سداد الرد على السوا ما كان فاصحاح (١) وهذا الكلام عبر
 مسدرك عما قبل من قوله ما حقه الظاهر لان مفهوم المجامعة ليس بكلي واوسم لم لا يجوز
 ان يسوي فيه السجل والتأخير (و) يجب (تجمل) (المغرب) في كل الاوقات وهذه
 استبانة لا يكره التأخير عن اول الوقت وعليه اكثر العلماء يكافى الحرمان لكن في العشاء
 انه رواه الحسن عنه والاصح ما يكره الامس مسدركا لسر او يكون التأخير وللا والى
 اسسك انهم يكره كراهه محرم وفي التأخير بطول القراءه خلاف واعلم ان كلامه
 كعبه دال على ان المرأ كالرجل في هذه الاحكام لكن في المسألة عن الواعى سمع
 مشا شخا نقول الا فصل للمرأ ان يصلي الظهر بطس لانه أقرب الى السجدة في سائر الصلوات
 كلها ان ينظر حتى يرفع الرجال عن الجماعة وعن شرف الاثمة المبكى الا فصل
 في الصلوات كلها ان ينظر حتى يرفعوا عنها (ر) يجب (يوم عجم) اي خمس (و) تجل
 فاعلم يجب لمرأه مرة المصدر او ادب المجتهد اي ان (تجمل) (العصر والعشاء)
 اي تعجلهما بان يصل في اول الوقت لكن في المجتهد ان يثبته ان يثبته في اول الوقت المكره
 من بعد السهم وبعد الثلث او النصف (و) يجب يوم عجم (ان يؤخر عجمها)
 من الظهر والنظم والمغرب محاذ الاداء قبل الوقت وتداولي عنه ما حقه الكل وسبب
 الجمع فعلا اكثر الجمعه من الظهر والعصر ومن المغرب والى ان يكافى الزاهد في وعلى هذا
 لا يحسن الجمع من العشاء والظهر لعدم الاحترار عن القراءه (ولا يجوز صوابه) اي اللبس
 بشي من كثير من الصلوات كالمغرائين الواحات المسألة والمدورات في هذه الاوقات
 الثلاثة فحذروها السواكل مع الكراهه يكافى المسوطة سرح الضحاوي والمجتهدين الكافي
 والخدمة والحدائق والحرمان وعبرها ولا ساق ما في الخلاصة وما حقه ان يثبته

لما سألني انه يعرف انكرهه بعدم الحوار على ان في موضع من الخلاصة انها محرو
 وآله اشرفي نوافس الوصوه من فاصحان وفي ادعاهم انها بكرة صكرهه محرم
 واجتلاف العبارات محروان يكون لاحلاف الروايات وكلمة لا وان كانت لفي المستقل
 الا انها قد يكون لفي الحاصل كما نحن فيه صرح في الفصل والحوار خلاف الحرام
 (ولا) محرو (سجدة تلاوه) اي اللبس بشي من كثير من سجدها بالادلا وفي في هذه
 الاوقات واحدة سبها في غيرها واما لواحدة منها فاجازته فيها الا ان في غيرها اصل
 كما في المحبط لكن في الخلاصة في اختلاف الرواة والمصنفين انها لا يجوز هذه اشارة
 الى حوار سجدة غير التلاوة وفي اذنية لا يكره سجدة سكر بعد صلوة لا يكره في الفعل
 لكن في المحبط لا يجوز سجدة السهو فلو طابق السجدة لكان احسن (وصلوه حارة)
 اي لا يجوز هذه التلخيص شي من كثير من الحسارات وهو ما حصر في غيرها واما ما حصر
 فيها فذكر هذه كما في الكرماني والصفحة ولم يوجد فيها ما ذكره في كتابه وفيه
 اشعار بمحرواها في هذه الاوقات الا انها وحصرت بعد صلوة العرب او الحمد
 قدمت على سبها وفي الحرب وقدمت على خطاء العدد والتماس بعض المتقدم
 على الصلاة كما في المسد وغيرها (عد طئوها) اي طهروا شي من حرم الشمس من الاق
 الى ان يرتفع اقل من ربع اوان طر الى فرضها اوان يحمر او يصفر على الاختلاف كما في
 المحبط (و) بعد (عامها) اي لا يجوز اللبس بشي من تلك الاشياء بعد انصاف النهار
 المرقى كما ذهب اليه المتقدم ما رواه النهر ومحروان يكون المني من انصاف النهار الشرعي
 وهو المصنوع الكبري الى الروايات كما ذهب اليه المتقدم حوارم كما في الامار (و) عند (عروم)
 اي في وقت بغيرها الى ان يصح حرمه (الاعصر يومه) اي يوم المصلي فاما حائز
 بذكر كراهه كما قال صاحبها كما في الاصح ذكر في التمهيد ان الاداء ذكره وجه اشعار بان
 الوقت لو خرج في حلال الوقت لم نفسه وهو الاصح وهو اداء لا قضاء وهو الاصح كما في
 فتحة الزاهدي ويستثنى من ذلك خروج وقت العصر فانه بعد كما مر (وذكره) محروما
 (ما خرج اذ مام) من محله (الخطبة) الى اخراج من الصلاة (ادخل) اي شرب
 في صلاة اتفق وسأني في محله حكم ما اد شرح فيه والخطبة شذذه للصلاة والعيدين
 والسنن والكسوف كما في اذنيهم وفي خلاصه يمكن سألني ان خطبة الكسوف
 ثبت مشروعه هذا بل لا مشير الى رواة عن ائمتنا والاولى ان يقول ويذكره عند الخطبة
 الفيل لبشيل حطبه الكسوف والخطبة اشلت في الموسم فان الاستماع واجب فيها كما في
 الزاهد في الكلام مشير الى ان يخرج الحروج وجب انكرهه وهذا عند كما سألني والى
 ان الذكر انه لا رول بعدم سماع خطبة وفي المسد اذ لم يسمع محروان يصلي السنة وقت

الخطه في داره العريه من السجده حصره والى انه لا يكره عند الاداء من يوم الجمعة
 لكن في النصف انه مكروه (فقط) فلا يكره العواصم ولا الحذرة وسجده التلاوه وهذا
 لا ينافي ما في الجمعه انه يكره الصلاة كما لم ينافي لان المراد الفعل بعد العريه (و) يكره الفعل
 فقط (بعد الصبح) الى المطلع (الاسه) اي سه الصبح فلا يكره شئ من العوائب
 واحوائها كالندور لكن في المظهر ما عدا ما روي في النصفه ان ما وجب ما يجب العبد
 من الندور وقوله بطوح اسد ويحوي ذلك مكروه فيه في مظهر الزاويه وص ان يوسع
 انه غير مكروه والصحيح مظهر الزاويه وفي الاله ص ان يوسع انه يصلي بعد السجده
 بعد الصبح وهذا حكم الفعل المبدأ وما حكم ما اذا سرح منه قبل فساى (و) يكره
 الفعل فقط (بعد اداء العصر الى اداء المغرب) اي بعد الاداء الى التعبد وبعد العروب الى
 الاداء فلا يشمل وقت العصر كما لم ينافي لان السابق قد سده فذكره الفعل في الودين دون
 العوائب وما وجب بحسب الله تعالى كسجده السجود وغيرها واما الواجب ما يجب العبد
 كالسجود فلا يكره كما ان المظهر لكن في النصفه ان ما وجب ما يجب العبد يكره في الاول
 في مظهر الزاويه والفعل وغيره يكره في الثاني لان فيه ما حصر المغرب من وفيه ما روي
 الكلام اشعار به لو ادى العصر في وقت الظهر كما في المخرج كره الفعل بعده كما في صحيح
 العمري وسبغى ان الفعل يكره بعد الظهر اذا جازع منه وبين العصر في حرقه (ومن هو)
 (اهل عرض) اي سبغى اذا وها كما هي اذا بلغ او نحو او المعنى عليه اذا افان
 او الكافر اذا اسلم او الحائض او النساء اذا طهرت (في آخر وقته) اي زمان سبغ
 العصر عنه فقط كما قال المحققون من علمائنا لا اذا طهرت من الحيض او النفاس فانه
 بشرط هذه زمان الفصل ايضا لثلاثه الكادر الحب على الصحيح واحترقه عما طال وهو
 وباعه كالسجود اي انه بشرط بلو حبوب زمان سبغ الواجب كما في المخطط والمظهر
 والطرف معلق باهل (نصفه) اي ذلك العرض (فقط) لا العرض المفسد واحترق
 واما مال الساقبي فارعد اذا وجب العصر وجب الظهر ايضا كالمشائين (لا)
 مفيد بالاجماع (من جامع) او من اوحى ثلا (فيه) اي في آخر وقته كما لو صاحب
 في اول وقته لان الاصرار في السجده آخر الوقت ولما كان من عطف سجده على سجده
 لم يردان السجده على هذه فقط

فصل الاداء

كالكلام اسم من الناس ومطلق على هذه الكلمات الخمس صرة المسجود واسم سبط
 عند ان يوصف رجلا في وقته ورواه عن محمد ورواه الحسن مكرمان عن ابيه كورخ

ثلاث عشرة كلمة كأي الزاهدي فلا راد علمها ولا يمض مهيا كأي الكنف والرب
 بن الكلمات مسجون فلو قدم بعض كالأعادة انفصل كأي التهمة واعلم انه لم يدكر
 العاط الادان لشهرتها فيما بين المسلمين وكان في الاصل ماد كرهه الا انه صلى الله عليه
 وسلم جعل من ادان الصلوات ما كان به مرة بلال من الصلاة خير من الصوم كما هو المشهور
 (سنة) مؤكدة ثالثة بالاسم والاجماع ولذا يعامل الامام اهل بيته ركوا وسداه صلى الله
 عليه وسلم حين اسرى الى المسجد الاقصى وجمع له السجون عليهم السلام صلى الله عليه وسلم
 ملك وامامه والاسهر ان السب رؤا جمع من الصحابة رضى الله عنهم في الله واحد
 واحترق باسمه قال بعض المأخوذ من وجوه وعما روى عن محمد من حرص الكفاية
 ولا يرى الصلاة بدو به عدد من حال ناو حوث كأي الخلال والاول هو الصحيح وعليه
 العامة كأي المحط (للعرائض) اي فرائض الرجال فهي العنسن المشهورة والجمعة فلا تنس
 الصلاة الحسنة والبطوع واللساء وحدها فان ادان كأي المحط (نقط) لما كره
 (في وقتها) اي وقت اداء العرائض فلا تحسب من السنة لو ادان قبله وكذا في الوقت
 بعد الايام فوجه للغير بعد طلوعه ولا يظهر في الشاء بعد زوال الشمس وفي العصف
 بعد ان يرد والمصر ما لم يحف بغير الشمس ولغير بعد عنة الشمس والشاء بعد
 ذهاب السانس وللا كذا قال ابو حنيفة كأي الزاهدي ولعل المراد سان
 الاسمصال والافوق الحوار جمع الوقت (وبعاد) الادان في الوقت (او ادان
 قبله) اي قبل الوقت وانما ذكره مع الاشعاره قبل ما لما في غير طاهر الرواية
 لما روى عن ابي يوسف انه محذور بعد نصف الليل كأي الجمعة وذكر في العيد انه يعاد
 عند ان حبيبة خلاهما وبما وبما وبما وفي الكلام اشعار بوجوب علمه باوقات
 الصلاة ولولم يكن عالما بها لم يستحق ثواب المؤدين كأي المحط (يرسل به) منأ نفة
 والساء لطرفة كادل عليه كلام الاساس وعنه والمعنى سهل في الادان ويفصل بين
 الكلمتين ولا يجمع بينهما فانه سنة كأي شرح الطحاوي ومعنى ان يفصل قللا
 والافعالعادة كأي العبة وذكر في الجمعة ان انوال من كلاته سنة فان ترك فالتة ان يعاد
 وفي الاطلاق اشعار بما يصح الزاء في الله اكبر على الحرمة ويسكن جماعة منهم
 المبرد ثم يعصون للساكنين او سواهم فقه الجهره اله والاول الصواب كأي معنى السب
 واحار الاسارى النمل كأي الصبرات (مفعلا) في غير الخطي فلو ترك الاستعمال كره
 لمسا له الله كأي الهداه لكن في المحط ان الاستعمال صحيح وهذا لا ضرورة
 ودون المسامرا كما حث كل وجهه (واصفاء) اي امامه ولا فلاحه الحرية (في ادسه)
 حذر الداء والجنه من الاحوال المرافقة وفي معنى السبع بلزواو وقد حور الاندلسي وقال

وذكر في العدد وكره الشيء فيها (لكن يحذر) أي يجمع بين تكليفها من الحدو وهو السرعة
 فلترسل حار الإياه ساع السه كان الترح العداوي لكن في الهداية أن الحدو
 مسهب (وراد منها) على تلك الأذان وهذا (قد مات الصلاة من) أي قرب
 إقامه الصلاة على ما روي عن أبي يوسف في كافي المحط وذكر في الأذاهير أن معارضة
 مات الجماعة إلى الصلاة وإظهاره أن الأذان قد مضى وفي الخلائي أن رك لا بد من الإقامة كالم
 (ولا يكلم) مع أثناء (فهم) أي في أثناء الأذان وإقامته فلا يجب جواب عليه السلام
 والمجلس في بعده ولا هذا فراجع على الصحيح كافي المحط ما تكلم به في وجهه لا بد على وكره
 التصحيح فيها كافي الرأهدي وفي وحده العمل إياه إلى أنه ينبغي أن يصحكون المؤذن
 والمقيم واحدا كفي الطهيري وذكره أن يتم عبر المؤذن الإحصاء وبعده كما في المسند
 و يجوز ضم الأذان فشمع المنع المسامع عن الكلام فيها إمامي الإقامة فلا يشاء الأذان
 وإمامي الأذان في عرب المسائل أن الكلام فيه يوجب خشه سلب الأمان وفي العدد
 أنه لا يكلم في العدد والأصول في حال الأذان لكن في الترمذي أن الكلام من غير المؤذن
 غير مكروه ولا بعد أن يكون كتابه عن مع الأثناء البثي - روى إمامهما إماما واحدا
 أنه على من في سجدة للصلاة رول سه - وقيل مسجدة وهل يندم وهل بالناس وأوحى
 كما في الترمذي وهو أن مثل ما قال في الجمع كما في الطهيري - إلا في حديثين فعلى الخلق
 وفي الصلاة حم من يوم صدقه و روي ما كسر كما في الرأهدي وهذا كله
 إذا لم يكن مصليا أو مسجدا أو معلا أو حائضا أو عسفا أو محاربا أو قاصدا
 للحاجه كما في اصطفي واعلم أنه سبحانه تعالى في دعاء الأول من الشهادة الثانية صلى الله
 عليك يا رسول الله وعد سبحانه أنه منها فردد على بك يا رسول الله ثم قال اللهم متعني
 بالسمع والبصر بعد وضع طمير الأنفامين على العينين منه صلى الله عليه وسلم يكون
 قائدا له إلى الجنة كذا في كبر العباد (والنوب) في بعده - ذكر والدعاء وفي الترمذي
 ما يرد كل بلد من الأذنين وفي المحط أنه في رماء صلى الله عليه وسلم للصلاة جبر
 من التوم مرتين في أذان المعداد أو بعد ثم أحدث الثمانون وأهل الكوفة - بله الحمايين
 من من وعده أنه حسن وعده أنه كثر بعد الأذان بعد ما عرأ عشرون آية ثم شوب
 ثم يصلي ركعتي العصر ثم يركب فلا يتم نعم وعن أبي يوسف أنه بعده ساعة وفي الشامخ
 الصدراة بكرة في سائر أصواته وقيل أبو يوسف لا أمر بأن يركب كل من أشعل
 مصالح المسلمين كالمعنى والخاصة بوع اعلم ثم مشاشا اليوم يقولون أنه (حسن
 في كل صلاة) من نحو الصلاة والصلاة أو ما كانت كافي يرد وهو إمام السرخسي
 ومدر القصة كما في الرأهدي (ومجلس) استحسانا في كل صلاة (بهما) أي من

الادان والافامه حكما الوصل كما في الكافي والاول ان حصل غايه او صحت من الصلاة
ومن احس فولا محس وما الى الله وعمل صالحا كما في المحيط وذكر في الزايدى ان مقداره
ركعتين او اربع قراءه على عشر مرات وطهر للناس ونظم للصنف المستعمل لارئيس
المحله (الاي) صلاة (المرب) فلاموب في العرب ولا يحلن لكن يصل عنه بسكه
هي معدارانه طوله وبعده ما هو طوله اب خطوات كما في المحيط وعنه مقدار سوره
الاحلاص كما في الزايدى وعنده نطس معدار ثلاث آيات كما في النظم وعندهما مقدار
حليه النطس والعمل بماعده غير مكروه عدهما خلاف العكس كما في الخلاصه
(وأنودن للعائنه) الواحده (ونعم) ايضا وان اكنى بها سار كما في الخلاصه (وندا)
نودن ونعم (الاولى العوائب) الكثيره (ولكل من) العوائب (الوانى باقى بها) اى
الادان والافامه (اوسها) اى ما لا فائده كما مال محمد وامامه عدهما ما فى هذا النكل كما في
الخلاصه وعنده احس كما مال الامام الصريحى وقال ابو حمزه الاساس ان باقى بهما
الاول وبها اللوائى كما في المحيط وبحور ان يكون هذا اى ما مال محمد حول الكل على
ما مالوا كما في الكافي وقال الخنواي نودن للمصافى السوت دون المساحداده شوش كما في
الزايدى (وكره امامه المحدث) اى في الروايات (لادان) في ظاهر الروايه ويكره في روايه
الحسن كما في النعمه ومن النسخ حوله ما لا كراهه كما في المحيط (ولم يعاد) اى الادان
والافامه ولو قلنا بالكراهه (وكرها لصب) اى في الروايات (ولانعاد) الافامه (هى)
لان تكرارها غير مشروع (بل) يعاد الادان (هو) وهو الاشده عده من المشايخ
واعادها مسجده في روايه كما في المحيط وهو آثم فيها كما في النظم (كادان المرأة) ما يكره
وعنده في روايه الاصل محرمهم كما في الخلاصه (والنحوس) ولو فى حلاله (والسكران)
والمنهى عنه وعنده اساره الى انهم انكرها من منى غير عاقل وهو غير معاد والى ان العاسق
كنكث ولو ما شرطه الاخره كما في المحيط والى ان لو كان مرأها ما عا ولا اخرتهم والى انها
من الكافر غير معدنهم لكن حكمها اسلامه للسهادتين كما في الخلاصه واعلم ان اعاده ادان
الحب والمرأه والنحوس والسكران والصبي والمأحر والراك والماعد والمبى والتخرف
عن العله واحده لانه غير معدنه وهل مسجده ما به معدنه الا انه ناقص وهو الاصح
كما في البرمائى (وكره) وكهها) معا (فى السر) واومعرا وعدا شمار ما لا يكره
احدهما هو ادان المرد واما ادان الجماعة فمعه خلاف كما في النظم (و) كرهه
معا (فى جماعه) الرجال الميعين المصلين (فى المسجد) اى مسجد المحله او طارعه الطريق
كما في النظم ولانه من المعلوم ههما كما طلى لانه ليس بكلى كما مر (لا) يكره وبحور ملازم
وكهها معا (فى بيه فى المنصر) اى فيما يلى بلد من الدار والكرم وغيرهما لان ما فى

مدعه فلو كان رضع قسمه شحاً آخر الصلاة الادا طام على رجل موشوعه
 على طاهر ولو نقل الى وضع محس ثم الى مظهر تعور الادا طام ولو قرص لعنه
 على محس وطام عانه حار ولو نسهما لم يحرق ولو قرص الارض القصة باقول ما لم يان
 ولم يطين حار اسهسا ما في الكلام اعاء الى بلو وضع يده او ركبته على محس حار
 عندهم كما وجد عليه حار عنده الكل في السه والمكان شامل للشرح فلو كان عليه
 مثل الدم فسدت صلاه كافي الواضات لكن في الحرمان اما لا مسد كما وقع ثوبه
 على محس ناس حين مكد (وسر عوره) ولو مالده او روى التهر او العطن كافي المسه
 وليس اسر السله اعصار كافي الى هدى والاطلاق يدل على اشتراط الستر عن مسه
 وعن غيرها الا ان عانه اسهسا لم تحلوا سرها من مسه سرطا كافي الكرماني واعلم
 ان المسوس للرجل ثوبا ازارا وعص وكنى فاستعمل ثابده حده فلو صلى في سراويل
 كره ولزأه شه جارو وعص وسراويل ونسكى (درج صعب ومبعضه والامانة
 كال حل كافي الخلاقي) واسم الاله (عده الجهد وعمره ما نصل الى نحوها من الارض
 الساعه الى السماء الساعه مما عادي الكعبه وهي حلة الاهل المسجد والمسجد لاهل
 مكة ومكة لاهل الحرم والحرم الاطاف على ما طالع نص المشايخ بوسعه على الناس
 كافي المعايخ وقال الزند وسى ان العرب حله لاهل المشرق وما عكس والحبوب لاهل
 الشمال وما عكس فالجهد حله كالعص والجهد يعرف بالدليل كالنهارب العتيبه المصونه
 باجاء الصحنه والناس رصوا ان الله تعالى عليهم اجمعين فانهم جعلوا حلة الراي
 ما من المشرق والعرب وحله حراسل ما من العرب وكان سؤال عن اهل ذلك الموضع
 ولو واحدا فاما ادا طام صدقه وعد فقد هدى الصوم على ما حكى عن ابن البارك
 اما جعل الحدي حلف الادر النقي في استعمال الحله كما ان الكرماني وعده عن ابن طلع واني
 معاد وعبرهم ان فلسا حث عرب كواكب العرب كافي فاصحان ولا مان بالانحراف
 انحرافا لا رول الممانه ما نكله ما نسي شي من سطح الوده من امسا للكمه وهد هده
 هذه الا والجرى كافي وسهم من ساه على بعض العلوم الحكمه الا ان العلامة البخاري
 قال في محب الناس من الكشف ان اسهسا لم يصبره و به بسر كلام فاصحان (والله)
 اي يده الصلاة لا لكمه فان لا شه على الصحيح كافي الخلاصه ثم اشار الى فصل
 ما يحتاج اليه من فعل وعوره (ال حل) من دائرة طلع للدين حرصا مارة بمشها
 على بعض (من شب سره) امهوده من يقطع الله (ال) دائرتين مان بمصها
 على بعض (سركه) اي ركبته فال كره عورة خلاف البيره (و) عوره (المد)
 اي الله ولندره وام الواد والمكاه (هذا) اي من يحب سرها الى محب ركبته (مع)

طهرها ونظفها) وعن محمد بن عمار (و) عورة المرأة (الخبر
 بينهما) حرمان (الا بوجه) وعن عاصم بن رستم (و) عورة المرأة (الخبر
 الصادرة به كأي الزهري) (واكتف) من الزرع الى الاصابع والاطلاق مشعر بان
 الكف كغيره ليس بعورة بل انهم ذكر في الكرماني عمن ان فيه اشارة الى ان طهر
 الكف عورة لان الكف عند الاطلاق الطين لا الضهر (والقدم) من تحت الكف
 الى الاصابع والاطلاق مدخل باطن واهل كافي العظم الكف في الخلاصة احتلف
 الروايات في طين القدم وفي الاكف اشارة الى الساعد عورة لكن في الظاهر ان الاصح
 انه ليس بعورة وفي الزهري عن اشعث ان الدراع لا يمنع حوار الصلاة لكن بكرة كنهه
 ككف القدم واعلم ان ما ذكره ههنا مذكور في كتاب الكرماني فبني ان حمل اليه حدرا
 عن الكرماني (واكتف ربع اصبع) اي عورة من رجل والمرأ (سبع) عورة الصلاة
 عند ههنا وهو الصحيح في رواية يوسف مافوق اصبغ وعنه في اصبغ واصل والطائفة
 والخدمة سواء كان المحرم في احسانا اكتف اسره الى انه واكتف بعنه فسدت صلاته
 في الحال لا خلاف كما في المسألة واذا اكتف فسد من غير مكث من الاجماع بخلاف
 ما اذا ادى ركعتين فسد به مسددا به في ولو لم يؤد سناكة مك فسد ما مكه
 اذ ركعتين ثم ستره فسد عدائي يوسف خلاص محمد ولم يروا به عن ابي حنيفة كما في
 الطائفة واطلاقه مشر الى ان الاكتف المرقوم مجمع كانه كافي الحراة واصل
 في اتشبه اشارة الى قدر المك في كذا راجع كافر وفي الزهري لو دافع المرقوم
 من السعد والتعد والساق رداء من واحد بهما سد وواحد من اسار لجهتي
 الزرع الى ساق الاضحية (والساق) من اسفل الركبة الى على الكف (عصو) نام
 فربما يجمع (كأنه يجمع) فاه عصو ثم يجمع عند بعض المسامح او مع الركبة عند
 بعض وهو الصحيح كما في الكرماني (والدكر اي كاله كرماني) عند بعض المشايخ
 ومع الاثير عند بعض والصحيح هو الاول كما في الكرماني واما ما مرده (و) مثل
 (التي) اي الخفسين وبهما معا عصو واحد على الصحيح فان المسامح اجمعوا ان
 الدوا ليشتر يشاه عصو او عصو واحد وتدى المراهقة تنع للصدر بخلاف الساعه
 وكل اعضاءه وكان الظاهرية والاوجه ان ما يلي الظهر او باطن من الخب تنع له كما في
 المسألة (و) مثل (سور) من رأس المرأة فاه عصو تام على الصحيح ليس في حوار النظر
 الى طرف صدر لاجلها وطرفي ذواتها من العنه مالا يحق وقال الخليلي ان ليس
 بعورة وانما عند الثورول لان ما يراى التبع عورة بالاجماع عصو واما ما لا يراه
 جزأ من الاخرى لا يجوز معه (و) مسافر (عادم) من بل الخمس الحسني عن ثوبه

حقه او حكما بان محمد المرسل لكنه لم يقدّر على ان يملكه لاح كالعطس والعدو (صلى)
 فرضا وصلا (مع) اي الحسن وان كان اكثر من قدر الدرهم (ولم تعد) الصلاة
 وحد المرسل وان بقي الوقت بعد السفر لانه اشراط طهاره ما يسهره العبور
 ولم يملكه كما في النعم وعبر والحقى لاجراحي الحكمي فان صاحبه لم يصل كما في
 في اول النعم (لم يحرك) صلا به حال كونه (عاريا بالاجماع وربع بونه) او اكرمه
 (طاهر) حال مداحله او برده لكن في النعم او كان نعمة بحسب ما يصل طاريا
 (وسى) طهار (اول) من ربع ما يكون سى منه طاهرا (الفصل) ان يصلى (مع)
 اي النوب وخور ان يصلى عاريا فاما ما يوهدها وما يوهدها وما يوهدها وما يوهدها
 مع كما في النكاح (وعاد انثوب) حقه او حكما بان لم حد بواشي منه طاهر او وروى
 سحر كما في (مخور صلا به) اي عادم انثوب عاريا (فانما) ركوع وسجود (ومد
 صلاه العادم) (فاعد) وما وخور ان يصلى مع الحسن فاما ركوع وسجود كما في
 النظم لكن في المحط انه محمد عنهما في ذلك ولم ان يصلى معه وسجود وق راعدي
 يصلى الغراء وحدا ما يساعد من فان صلوا عا حقه وسقطهم الامام ورسول كل واحد
 رحله خو اعلمه ووسع يد من فحده وسمى اداء وان صلى فاما ما يوهدها او فاعدا
 ركوع وسجود حار (فله حائف لاسان) من عدوا ومن او عده (حده قدره)
 صلى الهب (وان عدم من تعلم) انه من العلم والاعلام او انه من تكوي في معاره
 وحده او في حكمها (حري) صلى الى حقه اخرى فاسا من العرائض والاول
 ومن اي يوسف ان الصبح في الطوع للاك في المحط والآخرى الطلب وسرعا طلب
 شيء من العبادات بعلمه ارأى عد قدر الوهوف على حقه واداءه فانه ساء
 لانهم كما قالوا لآخرى دما فاعا والوحى في الاعمال كذا في السوط وفي الاكفاء اشار
 الى انه لو اخرى فامد من سى صلى الى اي هه كاس حار وواحضا فقه وقيل ان لم يقع
 بحره على سى اخر الصلاه وول يصلى الى الخيمه لار مع كما في الظهريه (ولم
 صلاه (محسب) سى اخرى سواء علم حيث او طى اول من طاله عد الصلاة وهدا
 بان ما ادى اليه شره من الخيمه ليس فله حقه في حقه كذا قال بعض اصحابنا
 فقه فولا ان كل محمد مصعب ولا يقول به بل مصعب في ادها سدا ثم در مصعب المطلوب
 وقد محطى وهذا ما يدل على ان حقه ان كل محمد مصعب فان الحق في موضع
 الخلاف واحد كما في السوط (ل) بعد (مصلم سحر) كما اذا اقتبح الشك فلا يحرم
 ثم علم اطق في الصلاة انه اصاب فانه بعد كذلك لو اخطح فلا شك ولا يحرم بعد بعد
 ان الفصل ولا بعد بعد محمد بن الحامد وهو الاصح في الخلاف ما اذا علم او طى اول من بعد

من العصيل معي ما حذف من قوله . صلا ما حذر عند المكان العطف وأما ما ذكره
 فالسجدة ان لا تصح بعد م . فدل عليه على بحر ع . الامام و يرض ان يكون بعدها
 كما قال بعض أئمة بخاري وفيل سوي بعد قول الامام الله قبل قوله اكره قال
 عامة العلماء انه سوي حين وقف الامام . وقف الامام وهذا احوط كما في النظم
 والاول هو الصحيح كما في الاكمامي والا كما مشرالي انه لا يشرط به الامام حتى
 انه لو روي ان لا يؤم فلانا كان له ان يعدي به وقال الكرخي وابو جعفر باسبراطها
 وعن ابني جعفر ان عمر الامام ارام فلا يشرط به الامام بعد صلا ما . وروى في ان هندی
 والي ان حضور القلب في السكرع الاسعاع مسئلة او غيرها في سائر الاركان كافي في النظم
 صلا حتى لا يصح الاعادة . وقال طهر الدين المرعشي لا بعد وفاء الحال لم بعض
 اخر . ادالم يكن معصومه وفي صلا . فامى العشاء المتكامل للزمن في لصاحبه في كل
 جزء وانما للزمن في كل ركن ولا واحد باله . هو لانه معصومه لكن لم يتحقق بها ثوابا
 كما في العشاء و يؤيد الاول . في المنعطف والحراة والسراحة ان قول بعض الزهاد
 من لم يكن فله في الصلا مع الصلا لافيه . لصلاته ليس شيء (ومع المعط الدال
 على العصد (اصل) فله طم وحده لا يشرط فيه لكن في التجمع ان يبه القلب ليس بشرط
 كما في الحراة والمحار اسحاب الكلمة كما في الله (ويكنى له اقرص الواجب) في المس
 عند الله . والنوافل عند الربك (به عطف الصلا) اي قصد الصلا لا يشرط به
 او بعد او عدد فكم بعد صلا في الفعل عند الكل وفي الله عند الجمهور الا ان الاحباط
 ان سوي فمما صلا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الدعاء وغيرها ولو روي عددا
 كثيرا لم يلزمه اكثر من ركعتين على المهور من قول اصحابنا كما في الحلال وفيه اشارة
 الى انه لو روي العرض في كل ركعة كان آتاه كما في الظهر . وفي انه لو روي سيد الطهر
 وصلا النسخ اذراه من به الظهر ولاسل انه قال بواب السجدة كما في الخواهر
 فلا يشرط به الا خمس الصلا (ولهما) اي العرض والواحد كصلاته الحرة والوتر
 (شرط) للصحة (العيس) باز مع اي قصد حتى جاء في نوع الصلا مثل الظهر
 كما في الكافي وقيل لا يجوز . انه هو الال هو الصحيح فلا يجوز به الصلا . لا العرض
 و يجوز من الوفاء للجمعة . للخلاف الا في كافي الحراة والظهره وغيرها وطهر
 بوم ليس مكلي فيحصر الله صارا الكلي في فرد كما طس ولو شك في حرج الوفاء بوي
 صلا عليه ومعنى ان . روي طهر بوم كما في الله اني وانما اكنى . فاشارة الى ان الاداء
 به العشاء وما . كس . روي هو الصحيح كما في الحراة . والي انه لا يشرط في القصه نه
 اول صلا . عليه او آخر صلا . عليه وهو الاصح كما في المية وغيرها (لا) بشرط لهما

(تعدد) أي به عددان كذا قلوبى الدهر حسا وصلى اردا حار كفاي التمه وشقي
ان يكون الله بلعظ الماصي ولو طار ساء له الاعلى الانشأ وبصح بلعظ الحال
وفي المشارع والراهدى وعمرهما ان كعب الله للعرن المهم ان اردا الصلوة ما دعا
لرسوق صلى الله عليه وسلم فسر حال وقها ماسي ولعمرهما المهم ان اردا الظهر
او الصلاة لليت اه الؤز ورا د امدى مائه الامام

فصل في

(فرصها) أي فرص الصلاة اعم من العطش والطي والركن والشرط
فلا يحسن ركعتها وله به على الخلاف السر الله وهذا السبعة احسن
بما صدر حوله صفة الصلاة أي عصاها كقولهم صفة الاعن كذا هي في والاصل
كالوصف مصدر وقرى المكملون من اصحابها بانها صفة الا صوف وانه كلام
الواصف ليس ها لاراده وجه (التحرمة) من التحريم وهو جعل اشئ محرما ثم
جعل الله على فعله فعل الى الكبر الاول فان بها تحريم اشاء المباحة والساه
لله له وهي شرط عدد الاكثر كما في المصطفى ولذا ليس الطهارة شرطا لها حتى
لو كبر المحدث خمس في الماء ثم رفع رأسه وصلى حار كما حار ماء العرس على تحريمه العرس
والعمل وعكسه والقضاء على الله كفاي الكفاية (والعمام) أي فام واحد في كل ركعة
من العرس دون الفل فاللام للعهد وهو له الاصحاب وشرعا استواء الشق الاسفل
والاعلى فالركن اصل التيام لامتداده الا ترى ان الامام لو لم يطول القيام في الشفع
انشأ احرائه لانه لا قرأته فله كفاي جهة المسوود ذكر في الاسرار ان الامتداد انما
يحب لتحصيل القرأته التي هي عمده وبالا مداء بسعة القرأته فلا يجب الامتداد كما ادرك
في الركوع لكن في التمراني احيوا ان يقدم في حق الاحق هل هو مقدر بقدر القرأته
وفي الامن لا بد فيها من مقدار ثلثه الله بالاطلا في طائل على انه امضى قلنا على
اصابع حذاه او عكسه ولا صدر محور وقيل لا محور كفاي العمية (و) عمده (قرأته آية)
من القرآن المبين عليه عليه السلام بلام مؤيد كفاي كتب الاصول والكلام والقرأته
حتى اوقاف في فتح الوعد الثراء التسم مواره وما عداها عبرات توار افلايكمر حاحده
ولو جاء من طريق مؤنث به التحق سائر الاحداث المروية عنه عليه السلام
فلا يقرأ لسواد فيها كفاي انهم الساللي لانه عسده والاصح انه اذ قرأه
باعتني بصحتها ان مسعوداني عباس لا بعد لكن لا بعد من القرأته بخلاف الوراثة والاعتبال
فانه بعده ان كان معاه في امره ولا يجوز الحديث المتقدم كفاي الحرانة والامة لعه

العلامه وسرطا ماكن اوله وآخره نوعا من طائفه من كلامه تعالى بلاسم وح
 في انكلام دلالة على انه لو قرأ ما كانت كتاب او كلمه نحو قول كيف قدر لم يطر حار
 وهذا بلا خلاف وعلى انه لو قرأ ما كانت كلمة او حرفا نحو مدها من وق لم يضر
 وهو الصحيح كما في الطهارة اذا احكمه حاكم فهو ركعة في فصله الحرامه وعلى انه
 لو قرأ نصف آية من آية او كرر كلمة حتى سأل الله لم يضر وعلى انه لو قرأ نحو آية الكرسي
 في ركعة لم يضر وهو الصحيح عند بعض كما في الطهارة وحار على الصحيح كما في
 المصنوع ونسبني هذا لآخر من فانها لم يقطع عنه وكذا في احكامه أما الليل والنهار
 لا قدره على العلم وكذا في لاعتك اداء الحروف بالاجتهاد الدم كعص اهل الهند
 والترك كالخلاف (في كل) اي كل ركعة (من ركعتي العرض) انساني واشلاقي والراعي
 وهذه اشارة الى انها في الاواب والآخرى والموسطين والاولى والآخرى والاولى والثالثة
 والثانية والارابعة ما سواه كما في الخلاصة والمصنوع والطهارة وغيرها من المدا والاب
 وهذا قول بعض المساج والصحيح من ذهب الى انها فرض في الاولين حتى
 لو تركها جميعا وقرأ في الآخرى كان فصلا كما في التجمع (و) فراه آية (في كل) ركعة
 (من الورد والعدل) اي من الواجب والسنن وانطوع والصادر من الكلام ان يقرأ
 فرضا في كل ركعة آية عشر آية قرأ في الاخرى وفي العدة قال نعم الآية لا حور
 ان يقرأ في الثانية من العرض ما في الاول ومن اي يوسف شور وشعب السهو
 وفي التوافل شور بلاسهو ويكره (والكفي بها) اي آية واحدة في ركعة (معنى)
 اي مسمى له قوله لاناسا ولعل له خلافا على الهاء مائل بانكراده والاساء دون
 الكراهه كما في الكيف وعنه (وعدهما) عطف على صدامدر قرأ (آية طوبى)
 اي عرقه من ثلث فصار كما في الكرمان (او ثلث) آيات (فصار) في كل ركعة
 منها والكفي بها مسمى للعطف والفصار ما كبر جمع العصور بلا اضافة اليه لاجل
 على فعل بمعنى معقول (والركوع) الانكسار وشربا انحاء الطهر ولو لم يلا مان
 حر كالحمل فمداخر كما في الخلاصة وهذا ظاهر الرواية وعنه انه ان كان الى الركوع
 امرت شور وان كان الى الله ام امرت لا نحو هار الطهارة لم عرض خلافا لاني يوسف
 ومن محمد ما يدل على ان قوله من قول اي يوسف لكن ذكره المتابع مع ان محمد
 كما في المحمد (والشعور) اي السجدة فان اسم الحسن يدل على العدد عند ائمة
 الحريد الا انه خلاف ما عليه عندنا كما في الاصول وهو له الخضر وشربا وضع
 الطهارة او الالف على الارض وغيرها وازادته الخضر (بالجهد) ما يصح
 صلاها كل الجهد اكرها كما بالهامة لكر في الزايدة ان يكون وضع شي سهلا

(والألف) هو اسم لما صلب فلذلك في موضع ما من الأرض كما في المحط لكن
 في الكشف كما في الخلاصة أن المرص تم بذلك وحاصله أن السجود سادى
 سبعة محرد وضع كل من الجهة والألف وليس معناه أن وضع الألف عدد وضع
 الجهة فرض كمثل (و) أي أن السجود سادى بكل منهما (يعني) كما فهم من
 الوفاة لكن ذكر المص أن القوي على قولهما وهو أن وضع الجهة دسطة وعد
 دالة وفي الخلاصة ذكره الأوصاف إلى أحد هما لا عدد ومقدار الركن منه أدنى ما
 يطلق عليه اسم السجدة وفي الألف أشعار بأنه لو تجدد على الدفن أو الحد لم يجر
 اجساماً كما في الخلاصة وإن وضع الدفن عرض وكذا وضع ركة وهذا احتار
 أكثر المشايخ كما في الحرمة وعليه القوي كما في المحط وكذا وضع رؤس أصابع القدمين
 وده أسلاف المشايخ ويل أنه قد ذكر الهمدي في رواه من الصحيح أن رفع القدمين
 معسدة كما في أصبه (والعدد الآخر) على السهو وروى الطم أنها لا تعرض عدد
 بعضهم بل واحدة كما في السجدة وأوائل الكشف وسهوا الكهنة وكذا ذكر المص
 (قدر السجدة) أي قدر ما يمكن منه ودل مقدار السجدة من قول أدنى ما يطلق عليه
 الاسم كالركوع كما في الحرمة والأول هو الأصح كما في الكافي وغيره (والخروج) عن
 الصلوة والتمريم (نصحه) أي بدله الاحتار في الماني للصلوة كما هي في بحر
 الصلوة وهذا عند ذكره أبو عبد الله في رواية وأما عند طمس عرض وثمة الخلاف
 في المائل الأثني عشرية الآتية لكن قال الكرخي أنه ليس عرض عليهم وعليه المتحرون
 من أصحابنا كما في الهمدي ولا يلزم عنه ذكر الربط بين الحرمة والعدة وإن ذكره
 في الشرح كما طعن في المحصر ليس بخط الصحيح أن آيات الأثرى أنه من عرض الانتقال
 من ركع إلى ركع عدائي حسبه على الصحيح ورفع الرأس من الركوع والسجود عند
 سجدة وفي رواه عنه والموسم المشهور حاله عند على أن قوله فرضها وأعدته الأجرة
 لا يخفى عن إشارة إلى ذلك عند المص (وباحها) أي واجب الصلوة المطلق وهو ما نلت
 بذلك على سبيل الصلوة بتركه ولم يطل (قراه) حصصه من (العائجة) فإياها فرض
 من حيث كونه قراءاً وفي مع الطم ووزر المحط وغيرهما أنه إذا قرأ كل الرأ
 صار المجموع فرضاً وهو أسرار بوجوب كل عائجة وهذا عند وأما عند ما أكثرها
 ولدائه حب الله وستان الباقي كما في الهمدي (وصح) مقدار (سورة) من آية طويلة
 أو ثلاث قصار في الآلام إشارة إلى أنه يجب تأخير السورة عن العائجة وإلى أنه يجب
 أن يقرأ مرة كما في المحيط وإلى أنها أحب ولذا كان ما ركها يؤمر بالعادة كما في أصبه
 وإلى أن نفس السور واجب أصح كما في حارة في الجامع وأنها مستحبة كما في

المبرأ مني والاكفاء بشراني ان تسجد الفاتحة كالسورة غير احده والاولى واحدة على
 الصحيح والثاني عدد بين الاثني والى ان احده السجدة لاجب في اجماع الكسب
 اهم اجمعوا على وجوبه (ورعاية الترتيب) بين اركان كل ركعة فوجب ان يكون
 كل سورة مأخوذة من اخرى والركوع بعد الفاتحة والاعراف والسجود بعد الركوع
 والسجدة الثانية بعد الاولى والاخر مع طه وما التواني فالظاهر انها تختلف
 فيها في سهو المحط واند حرمه والكافي ان يقدم الفراء على الركوع والركوع على
 السجود واحب عدد اصحابنا في الترتيب ان يحلقوا في وجوب الترتيب في السور
 والصحيح ان ركعة مكروه وفي سجدة سرح الصحابي ان يقدم الفراء على الركوع
 فرض وفي سجدة سرح السجود والمحط والظهره وحديث الهامة والكافي
 وغيرها ان يقدم الفراء على الركوع الركوع على السجود فرض وهذا الخلاف مبني
 على اختلاف الرواية في السور سرح لبعض الخواص ان الترتيب بين السجدة تن ليس
 بشرط وامان غيرهما بشرط كما فاولا وفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فانه دفع
 ما طعن من الثاني بين الكلاسي (والله اعلم الاول) قد رايت في الفراء من الواحبات
 والسعي في طاهر الزينة كافي الكافي ان يكون سجد والركعة مكروه كافي في الظهر به
 وذكر في الطم انها لو ركب في الفعل بعد فاسا لا يستحسنا ما وفي المعرف لا بعد
 عدد السجدة خلافا لثمة ورفر (التسديد) اي تشهد في الامدتين عدد عامه المسبح
 كافي السجدة وعلمه المتفقون من اصحابنا وهو الاصح كافي المحط وهو الصحيح كافي
 الزاهدي وقال بعضهم ان في السجدة الاولى سجد كافي الكافي وذكر في الطم انه في السجدة
 الثانية فرض عدد من في الاكفاء سجدان صلواته صلى الله عليه وسلم ليست بواحدة
 وفي حرمان الله من انها واحدة في الاخر (لفظ السلام) اي لفظ هذا السلام الاول
 يعني السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ولا يصح ان يوجزح لفظ آخر من السهو وقبل
 لم يلزم لا به سجد كافي المحط وغيره ولا بعد ان راد لفظ السلام وفي التوارك وغيره انه
 لو اخذ في سجدان يقول الامام السلام قبل ان يقول عليكم لانصردا خلا في صلاته
 وفي التخصه خرج عن الصلوة تسليم عددا في العلم وقيل تسليمين ولا رد سلام
 الحسنة الذي هو سجد كافي الزاهدي فان الكلام في مطلق الصلوة (وقبول الزور)
 اي دعائي الزور من الادعية المأثورة فلا وقت قد كافي الخلاصة ووقت المحط ربما
 عند ركعة سورة لا شأني وفي التخصه ما في مقدار سورة الدوح في رواية نكاهما والاول هو
 الصحيح وله محصوص عن عرفه والا في اكثر من الكتب المعبر ان من لم يعرفه يقول نحو
 يارب ثلاثا (وتكبر) صلاة (القدس) زائدات على ما في بعضها وجه اشعاره لا يجب

لهذا السكون في كثير من الافعال ودون كثير من الركوع فيهما وفي المصنوع وغيرهما واحيانا
وفي الاصناف اشبه ما رآه لا يحب كثير الصواب وهو واجب كما في سبب الزاهد
(وامس) الزكوة (الاولى) من العرص اشمل في والراعي (المراء) اي راء
المرأ والاحسن المرأ في التوازين وقدم الخلاف (وبعدل الاركان) لغة تسوية
وشربا نسكي الخواص في الركوع والسجود والوقوف والحلقه ودر مسجده واطلق
على كل واحد من هذه الاطبيبات فانه صار كاسم الجنس والراد الاطلاق في الاوليين
فانه واجب على ما هو مخرج انكر حتى دون سرح المخرج في قوله على نفسه مكرهه البرك
واما في طين في الامر من نفسه على نحو شهما ما وعصا في يوسف في الكل فرض
والارل طاهر الزوايه انكل في الحقائق من مسوط شيخ الاسلام لكن في الخط والكافي
وعبر شمانه في الاولين واجب عند الضرر وفي غيرهما في انكل فرض عند
وروايه شهاد ما في نفسه ما في صدر الاسلام انه في الكل واجب عند الضرر في
هالرك فهو اسعد بعد انكره اشهد الكراهه وتلزم الاعاده ولم يدل كلام المتصنفات
وشرح المص على انه في انكل واجب كالنفس فانه مله طاهيه وسنة من واضع رل
فيها كثير من الخواص الهام فحصل وتصل كثيرا من العوام (والجهر والاحياء)
اي حرهم واحده في خمسة احوال الا في وقتهم امر دستي (فيما يحجر)
من السواكن الآيه (و) فسا (شقي) من عسرهما والا طلاق مشعر ما بينهما لا يبدان
عما شوره الصلاه على السواكن وهما طاهر الزوايه وروى انه لا يتخذ الا اذا احق
فيما هو المفسد والمذكور بما في الجامع الحن وفيه ايه اذا حهر أو احق آيه سجده
وهي الشفع اكبر الله حقه كما في الزاهد في والراعي والاداسان غير واجب
وهو واجب عند قرأه وكذا ما به الامام واحدة وان وجب فيها لا يحب من الصلاه
كما في المخطوط ذكر في النكاح انه فرض وفي امر ناسي انها شرط في الافعال دون
الادكار (وس) على المشهور احتراز عما ذكر من الفرائض والنواحيات لا ينفذ
يشيء بها كالمثل (عمرهما) امرض والواحب (اوبد) غيرهما لا كمال السنه
وهي للسواحب وهو بشرع ثم شرع في كفة كل من اعدل الصلاه على العسل
فصل (فادا را) المصلي (الشروع) في الصلاه المطله ولا يمسح ما في اسرار
اداعلى غير من المخطوط (كه) اي قال الله اكروا وما نصير شارعا ما كبير في حال الاسم
او فيما هو اقرب الدم الركوع كان الزاهد وما أتي من قوله كل قدم لا يح عن اشارة ما
اليد (ولا يلهي) اي حيرة الخلاء وأكده فيهما مع دون الخلاصه كما في المتصنفات
كفر انما أأهمه على الالف وهي اسم مسند لال الالف مشترك بين هذين (و)

لاملد (الباء) اي ما اكرهه معد كافي طامه الكتب وعن ربي الشيخ انه صرح بمعد
 كافي السه وفي التخصيص اشعار حوار مد اللام والهاء والراء بلا حرم الا ان الشافعي
 حذاً والثالث معد كافي المحظ فالاولى ركن المصاف انه كل المصاف ادعى الا معناه
 بقوله كبر كافي لا محظ والاطلاق دال على انه رفع الحلاله ولا يحرم وكذا اكرهه شعور قد
 الجرم كافي النعرات (ماض) مدر كافي بالنسب حال مراده على وجه (المهام) اي
 بطريقها (محمي ادمه) اي مالان من اسمها لكن في الظن عن اي حصة ان محدها
 الامام اسجد سويه وفي ظاهر الاصول محدها الد ادب وكره الدار عنهما
 كالرفع الى المكس كافي حرايه اءه والس لم يدكر في المداولات الا في قاصصا
 والطهرية والمولاه لبعضه اءه اس سى وءه اشارء الى ان الد رفع اولا
 ثم كبر كافي روى عنه وول رفع مع الله ورسول مع اءه وخطه الله وى كافي اسظم والى انه
 شرح الدمن الكرم معد الكبريه ادب كافي المحظ ودكر في المعد ان ترك الاخراج بعده
 في حق الى حال سء في حق النساء والى انه لا يسر له سرح لا صانع كافي ابوك الطهى
 بل عرج وشرح وجعل الآء الى القله كافي العامه كذا في الظن عليه الاعتماد
 كافي المحظ وعن بعض المسامح الصوت ان يصم اصبع في الامضاء ثم سطر وفي الكبر
 كافي المحظ وهذه احكام سكره من المصايف ما يخص باله دى ان يمدى الكبر
 بكبر امامه فله اءصل عنه وهو قول رفر وعد هما وصل سكر مثل ان يوصل
 اءه الله راء اكره قال لامام السرخسى ان الاء دل على هذا الخلاف واسار سرح الاسلام
 الى ان المحدها فمما اءصل بالاجماع يقال ان قوله ادب واحود وهو لهما اءه واحوط
 وفي عنون المروى ان المحظ رلى عنى في صحفه اشروع قوله وفي الاصله وهما
 واعلم انه لا يدرك فصله الاخر منه عند الاتحادا وعدة الى وفاء الله اكل من الحدائق
 وفيه يدرك الى نصف المائءه وفي الى آخرها كافي لظن دل الى القاعده وهو المحار
 كافي الخلاصه وفيه بالكرم الاول وهو الصحيح كافي الدبر ابول ماسء على دوى
 المكروه لم يدركه وى كرمه كافي الرصد (والمرأى برفع يدها حدها مكهها)
 اي مفاصلها على رواء ان مالى عن اصحابا عن اي حده انه كالرحل وهه اءه من
 المشايخ وفي حده صدره والاول اصح كافي المحظ دل الاءه كالرحل كافي اره دى
 (وحدور) الشروع بها والمضى احسن فاه عطف على كرم (كل ما دل على العظم)
 اي الرفع عن الاساءة لحدائق من الاساءة الحسى وعبرها وقءه اسءه الى ان الاول ان شرع
 بقوله الله اكبر منه من المسامح ما وعلى قوله لا كبر اءه بمساواة وهو الاصح ولم يخر عدائق
 يوسف الا بالله اكبرها مكر اءه الا كرم والكبر او كبر اذا لم يحسد وعنده بكل

ذكر نام نحو الرحمن اكرزوا الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله والى ان لا يشرع بالمهم
 وفيه خلاف المشايخ ولا بالله وعن الحسن انه يشرع به والا اول طاهر الزاوية فانه
 يعبر فيه اللغات مع الوصف كقاي المحط وغيره (ولا نشوب) حال من الشوب وهو
 الحاط (باندعاء) اى طلب الشئ على نحو شاف الفصل بالماء كقاي الاناس وليس بما بعدى
 بالنساء كما يوهى حال معوله محذوف والمعنى لا يجوز شروعه به حال كونه حالصا الدال
 على اعظم الدال على السؤال نحو اللهم اعمرنى او ارقى او اسعمره (ولو) كان
 الدال عليه (بما عارضة) اى يجوز ذلك على قدر كون ذلك الدال بعارضة والعارضة
 يجوز على من ركت ونام سداى ررك فتكون الواو عاطفة على مقدر وليس للحال
 عن فاعل يجوز او دل والارم ان لا يجوز بلطع عرى كما يعمد من تعدد الحال وفيه اشارة
 الى انه لا يجوز بالله البركة والرحمة والخشعة والتقطعة مثلاً والى انه لا يجوز
 سائر اذكار الصلاة وغيرها بما عارضة وقد سار الكل عسده ويمكن الجواب كقاي
 ولا يشترط التحرر عن العرية خلافاً لهما كقاي الطهيري وغيرها ولا خلافاً لثبوت
 الذميمة وثبوت الاحرام بجوار بالعارضة كقاي انهاءه وهى مسوبة الى العارس بكسر
 الزاء كقاي انساب السمعاني وهى بلاد الفرس كما صهسان والرى وهمدان وبها ولد
 وآذر بسان وغيرها لكن فى الاراهيران العارضة لعه حور من بلاد فارس والمراد بالجمعة
 هى اول مالد كرا (لا) يجوز (المرأ بها) اى بعارضة (الا بعدد) وهى ان لا يقدر
 على العرية وهذا عدها وفى رواية عنه كقاي الكشاف فى قوله تعالى (طعام الاثيم) واما
 عده فهو مطلقا لكه مكروه ولا عدد سواء كان على نظم المرأ كقاي معشة صكا
 اى سكا وحرأق جهنم اى مراءى وى دورح اولاً وسواء كان ساء او مصصارة ل
 اذالم يكن على نظم المرأ لا يجوز وقل اذا كان من الفحص بعد صلاته والصحيح هو
 الاول وذكر شيخ الاسلام وعمره اهر حج الى قولهما كقاي المحط وهو الصحيح وعليه
 القول وانما حص العارضة بالنسبة لى غيرها بالطريق الاولى لغيرها بعارضة
 فى الحديث لسان اهل الجنة العرية والعارضة الذميمة بشره الزاء كقاي الكرماني
 وغيره (وبه) اى بعدم الحوار (بغى) فى الحقائق وعليه الاعتماد وفى الكشف ان
 فى كلام العرب خصوصاً فى القرآن من لطائف المعاني ما لا يسفل ماداه لسان (و) اذا ذكر
 (يصع عنه على شمه) كقاي الاصل ثم احلف المشايخ فيه فعل انه يصع باطن كفه
 البهى على ظاهر التمدل ومن على الدراع وقال الا كثرون على الفصل وعدا صاحبين
 نقص الى سبع مالى البهى كقاي المحط لكن فى الخلائق قال يصع وسط الكف على
 از سبع فادصا وقال باطن الاصابع طولا والا اول اولى وقال ابو جعفر نقص بالانها

والخضر والنصر وفي الكرماني استحسن كثير منهم ان يقص بالاولين (تفسيره)
 لانه من سن الرسل وفي الاكفاء اسعار ما من الرأه في ذلك كما راجل يكن في المصمرات
 وعبرها انها تصع على صدرها ولا بعد ان يسار يد كبر الصمر الى محاذ الحكم
 (في كل مقام قد ذكر) شال للعرآن (موسى) مشروع فلا رسل بعد الكبريل
 نصع في الساء والموب وصلاب الحارة وحل عنه رسل في الموب وهو دول اني يوسف
 واحلف مساح ما رآ اله في صلا الحارة وقال محمد ان الوضع سهه مقام قد
 قراءه كاني المحيط وعن اني حده انه رسل الى العراق من العود وحده اذا كبر رسل من
 اصع كاني الطير والصحيح المتكاي المصمرات واعلم ان الاول ان يكون من دس قد
 اربع اصابع في الهام كاني حراء الله من (ورسل) عند الجمهور ودمع عند
 اصحاب الفصلي لاصحابه انكده للسهه (في قومه الزكوع ومن يكبره العدي
 وده مع النظر الى السابق دلالة على ان لس فيما ذكر مسوب كاني رد العدي على
 نفسه ولكن رواه كاني في (من) اي قول سخط المهم وحده الى آخرة
 اي سخط جميع آلائ بالله سبحانه وتعالى وحده واسمك فاوله مطلق المفرد
 على المفرد والجمع وعود ان كون الجمال اي وحده اسمك محمدك فانه روى سبحانه
 محمدك ولا ينبغي ان يقال براده الا واولها ليس سب سب سب سب سب سب سب
 وبه الى حدك اي عاور عظمك من ردك اهما ما ولم يدل في الساهر وحل ساو ولا له
 غير لمعدهما ورفعهما رقع الاول ورفع اساني رابعكس كاني المحيط ووجه الكل طاهر
 على واقع اي وانما آرم لاجل الوصف المهود (ولا وجه) عطف على كراو ثم
 بني فلا وجه فل الكبر ولا دده ولا بعد الساء لاني العرائض ولا في خبرها لكن في
 الظن لا وجه في العرائض في الاصول وعن اني يوسف انه بوجه دد الساء ووجه
 في الواحد بعد الساء بالاعلى بسبب الوجه فل انكبره عد المسأ حرس كاني
 الخائق وهو ان يقول اني وحيث وجهي الى قوله المسلمين واحلف في ان يقول مسلما
 وقوله وانما السبب اصح من قوله ما اول المسلمين لانه كد معه بصلاته عند بعض المشايخ
 كاني المحيط (وسعود) اي يقول - يا هود بالله من الشيطان الرجيم وهو المخاض من لا اعاط
 والمسا درهمه ان بني ميعود وهو الاصح كاني المصمرات (لعرآن) الزكوة الاول لا عرا
 مر سه قوله (لا) نعم (للساء) وهذا عند محمد خلافا لاني يوسف فانه عبيد لسان م
 اشار الى نره الخلاف بقوله (فعوله) اي العود (المسوق) في اول ما باب فيه عند
 محمد ولا بقوله عند اني يوسف وفي رواه عن محمد وفان صدر الاسلام انه اصبح كاني
 في المحيط وعبره والمسوق هو الذي لم يدرك الجماعة اول الصلاة فقط (لا) عوله

(المؤمن) أي المصدى سواء كان مدركاً أدرك الكل بالجمعة أو لاحقاً أدرك الجماعة أول الصلاة مع قرات بعض (وأنجزه) الإمام (عن التكرار العدد) بعد سجدة وبعده علمه عند أبي يوسف وأما ما ذكره الإمام مع محمد بن كز الكافي وغيره لم يرد في المحط لم يوجد - كرهه في شيء من الكتب وفي المطبوعه وسروجهما ابن ليس عنه فيه رواية (وسمي) أي قول الله تعالى الرحمن الرحيم قل الله واحد وهو سبعة فداها في كل ركعة في قول الشيخ أعل قول ادعاني أو قول أبي يوسف وعنه في الركعة الأولى وأول الحوط كان المحط وعنه الصوى كان المصبرات (٧) سمي عبد الكل (بين أمانه والسورة) لكرامته كان السبع وعنه له سمي وص محمد بن سمي الأبي الجهرية كان المبرط وأول قول أبي يوسف كان النظم وهو قول محمد وهو الله كان المصبرات وقد أشار إلى أنها كانت من العساحة وأكثر المباح على أنها آء منه كان الله سط والندم والخاصه والرهدي وغيره وأما لا نشر إليها من أم القرآن أم لال كوها منه من ص تعد المقدمين كان الأصاح والله ط والكف وغيره فان الكرجي لا يعرفها الصريح عن عقدي أصح وأما بالاسماء دليل على أنها من القرآن وفي الرهدي قوله على الصحيح - كرايو كرايا المصحح إنما آء في حرمة المس في جوار الصلاة ولم يوجد ما في حواشي الكشاف والناويع أنها كانت من القرآن في المسهور من ذهب أي حشوه (وسرهم) من الأسرار أي بحسب النساء والعود والنساء فانه - كرهوه فالحق مكره كان المحط وغيره والخلاف دمر وأعلم أن الرهدي كان الجهر باسمه عرسه وبعد أكثر الصحابة وأما بين وحديث أدماء صحیح بالخلاف وقد بلغنا أن الدار فطى فان لم يصح في الجهر حديث كان في شرح النقي في مذهب أحمد بن حنبل (ثم مرأ) على ما مر من الفصل (والمؤمن) المعتمد والإمام كان الحلاني وعنه أن الإمام لم يؤمن والمقي يقول بعد العساحة آمين ما عصر أو المذبح ثم عرف المم أو شددتها فانه وإن كان مع هذا الصلاة عند الطرفين لكن لم يعد عنه أي عند أبي يوسف وعنه الصوى وهو دمر بهمين يعني هميين وهوهم أو همين ما كان المصبرات وذكر في الرصبي التمراني كفاً مني على التبع وحقق بخلاف التهمة ولمع أن هذا أصله المصبر ثم مدونه فاه أول (سرا) أي قولاً أسراراً وإن كان في الأصل المكسوم في الأس وجد أشعار ما آمين ليس من الله سبحانه ولا خلاف فيه كان الكافي لكن في التفسير من جاهداه من العساحة وبان التاميين واحدة - كرهه الجهر كان المحط (كالمؤمن) فانه يؤمن سرا إذا سمع لا الصائين ولوقى الظهير أو العصر عن بعض النسخ أنه لا يؤمن فيها وعنه أن المؤمن يؤمن

كأى المحيطة والصحيح هو الاول كما في الزاهدي (ثم بكر) المصلى للركوع وقد دلالة
على انه لا يصل الكبر للعراء وهذا رخصه والا فصل الوصل فان في الفصل حل
شي من الصلاة من الذكر وقيل ان في حال الخرو وحرفا وكلة فلا بأس كما في الزاهدي
(خاصا) حال فعيد منه هي كون اسداء الكبر بعد اول الخرو واثمائه عند
اسواء الظهر وقال بعض المشايخ انه بكر ما ثما والاول هو الصحيح كما في المصنوعات لحلو
الثاني من الذكر ولو في الطهيرة انه الصحيح (وبعد) اي سكت (بيده) اي يديه (على
ركبته) بان يصنع راحتهما عليها حال كونهن عريصتان كالقوس وما حدتهما
بالاصابع حال كونه (معرا) اي معصا (اصابعه) اي اصابع يديه فان الواحد
والعرج والوصع سنة كما في الحلان وكنا الا سقاية ولنا كره بركتها ونسعى ان يراد
بما فاعصده به ماضعا كعبه مسعلا اصابعه فانه سنة كما في الزاهدي (باصط) طهره
محت بسمر عليه فذبح ماء (عبر رافع) رأسه (ولامكس رأسه) من السكيس بعلب
الشيء على رأسه كما في الصحيح وعده وحاص اول لعطا ومعنى لانه لو حفص رأسه
قليلا كان حلا ما للسنه وهي اسواء الرأس مع العبر كما في المتوسط قتل لواله عرافع رأسه
ولا ياكس لكان والى الرأس داخل في مفهومه وقد انه محرم منه والمحرمون ياكسوا
رؤسهم عذرهم والاكساء مشرأ الى ان المرأ كالحل في هذه الاحكام لكن في الزاهدي
عنه انها لا بعد عليها ولا يفرح الاصابع ولا خافي العصديان يصنع عليها ونصم
واضح ركبتهما (وسخ) اي يقول التسبيح المعبود سبحان ربي العظيم فانه لا بعد
ان يكون الفعل ان يصمى لام العهد كما يصمى لام الحس وفي الكافي ان تسجبت
الركوع والسجود منه وقبل واحد وقال ابو مطيع الطحفي تلذ ان حقه انها فرس
وفي صلاة المسعودي عنه ان اقل من الثلاث مقسدة وقال حلف ان اصله فرض
(سلا) من المرات وعن محمد اذارك اوتى مرة بذكره كما في الدهانة (وهو اداء
اي التسبح المسون من الخمس والسبع والتسع ولا رد اشكال على اصل الفعل
بالسنه الى التسع لانه على العلي ولا على افراد المصاف اليه العرف لاسم الفصل
لكونه مكانه عن اسم الحس والاملاق مشرأ الى ان الامام كعبه ذلك وفي المحسوط
انه يقول ان يعال يمكن العموم من الثلث والى انه لا يطول لادراك الحائى فانه مكروه
وقيل مقسدة وكمر وصل حائرا ان كان قمرافا وقيل ما حور ان اراد العروة
كما في الزاهدي (ثم تسبح) من التسبح اي يقول سبحان الله اي اسمع الله كما في الرضى
وقال ابو مخنف ان محار عن ول واللام بمعنى من وفي المصنوعات ان الصبر وقف
بلا اشباع واعلم ان احماؤه سه كما في المحسوط واعلم تركه لانه من الادكار وسن احماؤها

بكاي الكسف (واعلم رأسه) فكما ان نفس الجمع به كان هو في هذه الحالة سنة
 بكاي الخالي ولد اولئك حتى اسوي قائما لا ياتي به كالمولم بكر حال الانحطاط حتى رجع
 او وجد بكاي المنة لكن في المنسوط والمنحطاطه رفع رأسه من الركوع ثم سجع واعلم
 ان المتكلمة المداولة مسرالى انه اسقى هذا رفع يديه والعين مفرجة لكن
 في سنن المنحط بكر اذ رفع رأسه من الركوع وهذا يدل حديث البخاري وفي شرح
 الامار ان الاوقات المروية لتكبير في كل جمعة ورفع فتواتر العمل من بعده صلى الله
 عليه وسلم الى يومنا هذا لا يكره مكر ولا دفع (ويكفي به) اي بالتسبيح
 (الامام) فلا يجمع منه وبين التمجيد وهذا عنده خلاف لهما ولهذا لم يطعوا
 وتنازع من المسأخرى (و) يكفى (بالحمد) اللهم ربك الحمد اور سائلك
 الحمد اور سائلك الحمد اور سائلك الحمد اولئك الحمد اور سائلك الحمد الاول
 افضل بكاي المنحط والثاني المشهور في كتب الحديث بكاي الكرمانى وهو الصحيح
 بكاي المنة ويقول ذلك بعد تسبيح الامام (المؤمن) فلا يجمع سهما لاجل
 (ويجمع المنفرد بهما) اي بين التسبيح والتحميد عندهما ومن انى يوسف
 بكى بالحمد وهو الصحيح من مذهب على مذهبك شيخ الاسلام واحلف
 مشائخه في قول انى حصة والاصح الجمع بكاي المنحط وشار في الاصل والجامع الصديقه
 لا يجمع ول هو الصحيح وهذه المشايخ لانه لو جمع لوقع التمجيد بعد تمام الانصاف
 ومحل الذكر حاله المنفصل بكاي الكرمانى لكن في شرح الخواص انه جند حاله الاسواء
 في الجواب الظاهر وهو الصحيح وفي حاله الارتفاع وفي حاله الانحطاط كما في المنة
 واعلم ان ما مر عبر المرض والواجب سه وما فى غيرها ادب الا انما مر عبر السلام
 غايه سه بكاي حرمة المعين (ونقوم مسوا) هولاء كد فان مطلق السلام اما يكون
 باسواء الشهيدين كما مر وانما كد لعل لا كرس فيه فليس بمسرك كما مر (ثم بكر)
 شامسا بكاي المنحط والمنة وعبرها وفي الانصاف اذا اطمان قائما كمر وحر احد او هل
 ثم للشمس بالاطمئنان (وبالحمد يصع) على الارض (ركبته) اي ركبته التي
 ثم السرى بكاي وهار الروضة والله لعطف الفصل على المحمل كوله تعالى فمر وبادى
 وحربه فقال يا اباى محمد (الاه ثم) يصع (منه) اي يده التي ثم السرى بحث كون
 انها ما جنداء سنة بكاي الكرمانى وذكر في الفان يصع الايدي حماء المكة من ادب
 وفي المنة بكره وضع الدنم الزكاه الا كما كان داحف بكاي الخائن وفيه دلالة على ان
 هذا المرفع سنة بكاي الخالي (صامنا صامنا) اي صامنا صامنا بحاجب بعض
 فان بعض الاصناف يركب على الدنم في اعداد الركوع والسجدة وبكاي الكفاي وعبره ولو قيل

ما يعلب لكان احسن فان صم الزكمت سه انصا في الخلاق (م) اصع (وجهه)
 ما اصع اعدم وجهه فان الاصل ان يصع او لا مكان ارب الى الارض كما في التفرات
 وعبره لكن في الجمع يصع الخية ثم الالف وقبل يصعها معا (مبدأ) اسد اي طهرها
 (صعد) يصع المنجة وسكورانه اورفها كما ذكره صبح الاسلام هو العصد قبل وسطه
 وباطنه كان العرب يفعله لسائر المعنى بعد اعصده عن حبه وذراع عن الارض لان
 كدهما س كان الخلاق اذ اذا كان المعلى في الصف فانه لا يسي عسده كلا نوسى احدا
 (مخافا) اعدا (لطفه عن فحده وحبها اصنع حله) اي رؤس اصانها ما
 يصع صدر ادم مع بطون الاصانع على الارض وفي بعض النسخ وبيده اي
 رؤس اصا كما ان يصع اراحه على الارض (بحو المسله) فان اشراف
 اصانها عن القله مكروه كما في حرابه المصنوع منها عوماسه كان الخلاق
 (ووجه) اي قول السامع من قبل ربي الاعلى (ولا) وهو ادماء كمانه (ويعور)
 السخود (على كل شيء) الساجد (جمعه) اي سجدته ثبات شي كما في الطلاد
 (ولم يرحمه) يفسر لما له من الخلة اي يكون محب لرواح لا يستعمل
 رأسه ارفع من طوئجه على الخاورس والهلطن وحوهما لم يترخا في ما وخصه
 على خواصه كما في الحراب (و) تحرر على طهره في بعض صلاه (اي صلاه الساجد
 وهذا اذ كان ركبا على الارض والافلاخره رفسل لا تحربه الا دسجد انساني
 على الارض رفا صدره اقصاء حره اركان هجود اسقى على طهر اسباب كما
 جمعه الكفاه (ي) وفي (الرحام) اي مدافعه بعض بعضه في الصق بسب كره
 المصلح بالجماعه وفي الكلام اساره الى ان المذهب هو الآخر حتى يرول الزعم كما
 الخلاق والى ان لا حور على صرا بطهر لكن في الزهدى حور على اعمدس واسكس
 بعدر على المسارو على ايدس والكبين مطلقا والى ان لا حور على طهر غير المصطفى
 كما قال الحسن لكن في الاصل انه سوي في الزحام كما في الله طوق نيم الزهدى حور على
 طهر كل ما كول والى انه لو وجد فرجه ويوجد على طهر رجل لم يثر كما في ما صحيان
 والى انه مشهور ان يكون وصع المنجه ارفع من موضع ادم ما كثر من اصاف ذراع
 في الزحام ولا حور في محره على ما في المناوالت انه لا حور ان يكون موضع ارفع منه
 ما كثر من ادم مصوس وارمله حذرى وهي قد وربع ذراع كما في الله (والرأه)
 حره كاساواه (جمعه) اي نوع الخدم من اليهود وازنص اصانع الله من ولائدى
 انصع وشرش اذراعى (ولنرى) ناله والصادقه (يطهاها بعدد) لانها امرية
 الى السر (و) س رأسه) والصفه فانه يرض ان رفع مقدار ما يسمى دسكاروى

عنه ابو يوسف وعنه مصدر ماخرى فيه الريح وعنه الى ان يصير اقرب من الخلوس
 والاول اصح كما في الحسنى والآخرة اصح كما في الهداية (مكة او شمس) اي يرفع
 الخلوس المجهود من الرجل والمرأة كما يأتي (مطبخا) ذلك الشخص ساكنا وحويا
 والى كفاء مشراني ان ليس فيه ذكر مسجون وعن حسن اي اني مطبخ انه يقول
 سبحان الله وسبحه اسمع الله كما في الظهره وكرسا فصا (والمجد) اي يوضع
 المصود المجهود فصع ركبيه الى ان يسبح ثلاثا وهذه السجدة فرض بالاجاع (مطبخا
 و يكره) هو (يرفع رأسه) اوله على مذهب من حورالواو (ثم يرفع يده ثم ركبه)
 يرفع اولها كان أقرب الى السماء على عكس الخصى (و يقوم) على صدور رده
 (بلا عباد) واستاء الد (على الارض) طاه مكروه الا اذا كان سحسا كبر كما قل على
 رضى الله عنه وقال عامه العلماء لانس به مطلقا كما في الزهدي (ولا يهود) لانه عليه السلام
 قام كانه على الرصف اي الحجارة المحلاة وقال الامام الخلواني او هو دخله حقه عه ولا
 ناس به كما في الهامه (و) الزكوة (الثانية كالاولى) فياد كمن الاعمال (لكن لسان
 فيها) (ولا يهود) فسمى قبل العاخرة (ولا رفع يده) للكبر (فيها) اي في الزكوة الثالثة
 او في الصلاة وشمل ان تكون حلة مفسلة والصحة للصلاة فخره فيكون بها اول
 الشافعي انه رفع اليد عن ذلك كوع وبعد التسليم فان ذلك مكروه عندنا وعنه انه بعد
 كما في المحيط وغيره وهو الاصح كما في الخواهر (واياها) اي الثانية (امرش اي يده
 على الارض) (رحله اليسرى) اي الكعب وما تحته منها (وحلس عليها) اي على ذلك
 الرجل (باصابعها) من الرجل (موجها اصابعه) اي اصابع الرجل اليمنى فان العهد
 مقدم على الاسمراق كما في المسوط وشرح الضحاوي والخلاصة وذكر في الكافي
 والجمع اصابع رحليه فوجه رحله اليسرى الى اليمنى واصابعها (بمحو الله) بعد
 الاستطاعة فان بوحده الحصر لا يخفى عن عصر وهذا في المرض واماني اهل فقهه
 كيف نشأ كالرخص كما في الزهدي (واصابعه) اي كفيهها (على فمعه) اليمنى على
 اليمنى واليسرى على اليسرى كما روى عن محمد بن عيسى رواه الاصول وعنه بنعي
 ان يكون اطراف الاصابع على الارض وفي الطحاوي يصع يده على ركبه كما في الزكوة
 النكل في الزهدي ولا أحد الزكوة على الاصح كما في حراة العين وفي الكلام اشعار
 بان المرأة ترفع اليد على فمها ودان لا خلاف كما في المسعودي (موجها اصابعه) اي
 اصابع يده (بمحو الله ميسوط) عروة وصحة كما في لم العاوي معرفة كما في شرح
 النجاشي (والمرأة) حاس (على الشها) ما يصح لانه كسر كما في الصحاح (اليسرى) مخرجه
 رجاء من الباب الايمن) كما في الكافي لكن في الجمع انه رواه ابو داود على مدركه

ان شجاع ذكر محمد بن اسمعيل رحلما من حاسب وفي الاكفاء اشعارا به لانه لا ينفك
 وهذا ظاهر اصول اصحابنا كما في الرازي وعبد العزى كما في المصنف والموالحي
 والخلاصة وغيرها وعن اصحابنا جماعة من فقهاء اهل البيت ووسطها ملتصقا
 رأسا رأسا وبسر مالاه عند اسناد ان لاله الا الله وعن الخوانساري رفع صد
 لاله ووضعه عند الا الله لكونه كائنا والاسباب وتعد النصر والحصر كما قال
 العقيد ابو جعفر وقال غيره من اصحابنا انه تعد عقد ثلثه وجب كما في الرازي
 فمررت على مقصدي علم العقد اهل الوسطي والنصر والحصر من اصولها للثلاثه
 وتتم السامه ونصم الانهزام مع الكف محاذيا لسايبه الحسن (شاهد)
 اي مرأ التماس لاسمائها على السهاتين (كان مسعود) اي مدل مرأ شاهد عند الله
 ان مسعود اوروا كما في البخاري وهو التماس لله والصلوات والطاعات السلام
 على اهل البيت ورحمة الله وبركاته السلام على عباد الله الصالحين اشهد
 ان لاله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والتماس جمع محمده وهي اصول
 والفعل الذي يحى به العدد مسنده وهذا سائل لاحاسه كالسجود واصحاب العامة
 ووضعه اليد على الصدر والسلام والدعاء ومحورها فان الجمع لله والصلوات جمع
 صلاة وهي من الله تعالى رحمه ومن الملائكة والانس والجن القوام والركوع والسجود
 والدعاء ومحورها ومن الظهور واليهوم السميع والطيب جمع طيبه اي كلمة حسنة
 وفصل الكل في الرازي وحرهما مذكور او مخدوف هو الله او على قوله ماسي
 او على اي الصلوات والطيبات عليك يا رسول الله فهذا من عطف مفعلا وحمله
 فالواو بودن ان كلامها من على حده ولذا فصل على شاهد اي موسى الاشعري
 وهو التماس لله الطيبات والصلوات السلام عليك الى آخره والله اشارة الامام في جواب
 سؤال الاعراب عنه حب قال او اؤام وياوي فقال واوي فقال بارك الله فيك كما بارك
 في لا ولا مسرا الى قوله تعالى شجرة مباركة ريسونته لسرقه ولا عزمه كما في المسبوط
 وقد دلالة على كماله في مقام الولاية (ولا ريد عليه) اي على هذا الشاهد حرقا
 (ولا عصم منه) وهذا في امر من واما في الضوع فمحور الزيادة كما قل شادا في اوله
 سم الله وبالله او بسم الله حمدا لاسمائه وفي آخره ارسله ما هدى ودى الحق الى قوله
 ولو كن المسركور كذا في المسبوط والكلام دال على ان لا يراد الصلاة ولا الدعاء
 والمقال كان عذرا كرهه وسوا من ان حسمه انه لم يجد خلافا لهما كما في الرازي وكره
 في الله انه يصلي في الوابل والاصح ان لا يصلي فيها كما في ابن فاذن عن الشاهد
 قام على صدر قدمه وقال الطحاوي لا أس بالاعتماد واسار في محصره الى انه اول

(ويعرفه فيما بعد) الركعتين (الاوليين) من الركعتين او الركعة (العامة او غيرها)
من القرآن كما في السجدة وذكر في العلم انهما سجد (دعوى) فلا تصم معها السجدة ولو صم
فلا تسجد عليه على المحار كما في المحط ولم يذكر السجدة والائمن من اعتيادها على تسجده
العامة وظاهر الكلام مشرأ الى اها مرقه على وجه القراءة وقد قال علماء ما انها
معها منه اشبه لا اعراه ومن ما تشبه رضى الله عنها امرؤها ولكن على وجه
استدلال في عرب الرواية لو قرأه منه القراءة تصم فيها السجدة كما في الزهدي (وابن سحر)
اي ما سجد الله قدرها كما في السجدة او ثلاث تسجدات كما في التخميد (ابن سبك)
تقدرها كما في السجدة او قدر تسجده كما في النهاية (حار) لكنه مبيح اذا سجد عامدا
كما في الخلاصة واعلم ان السجدة فصل على الصحيح كما في المحط ولعل المذكور من السجدة
والادب والافاضة على روايته الاصل مطلق اليوم كما مر من بعد ذلك الاول من الخاوس
ما راجل على الرجل والمرأه على الاله (بعد ان تشهد على النبي صلى الله عليه واله والصلوة والسلام)
ان لم يصل في السجدة الاولى وهو رب العالمين كما في الزهدي ويدعي ان تصم الى الصلاة
عليه الصلوة والسلام وعلى آله لان كلهما سجد كما في الخلافة ولا بعد ان يقال بالادراج
تحت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في اول الكتاب وصحتها على ما ذكرها
بعض من الناس عن محمد بن علي ما اكتب المهتم صل على محمد وعلى آل محمد كما صلت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جدي محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جدي محمد ولم يذكره في الشهادة والاسلام في وسائل
الاحكام الا ان السجدة الاولى ولعل المهتم صل على محمد صلاة كما في كماله الاطلاق
وقوله وعلى آل محمد من عطف الجملة اي وصل على آله مثل الصلاة على ابراهيم وآله
فلا يمكن وجوب كون المشبه به اقوى كما هو المشهور ولا يدعي ان به لا يناسبه لان
الاحسن فيه زكاة المشبه واعلم ان الصلاة خارج الصلاة لم تكن فرضا عند الحرمان وكانت
فرضا منه في العمر عند الكرخي وهو المحار لان مطلق الامر لا يقتضي اسكرار وكذا
ذكر عند الطحاوي الا ان خلاف الاجماع كما في المنسوط لكن في الحقيقة انه الصحيح
وفي المحط انه يجب كلما ذكر عبد السماء في الزهدي انه يس (ويدعو) له
ولو بالديه وليؤمسين والواو سين (عنا لسأل عن الناس) اي ما لا يستحيل السؤال
منهم عما في القرآن والادعية المأثورة من رواة اعراضا ولا جواب لآيه ورواها الطحاوي
الآية ورواه من تدخل السائر الآية كما في الزهدي ويخو الهم اني اسئلك من الخير
كله ما علمت وما لا اعلم واعوذ بك من ان تتركه ما علمت وما لا اعلم كما في المنسوط
وحسن الدعاء بما ذكره محمد المهتم اصرف عن شئ كل ذي سر المهتم اشهد لي

وطاعة وطاعة رسولك وفي الكلام اشعار بان لا يدعو عما سأل عنهم والافسد
 صلاته نحو المهم ارفعى مالا والمهم روحى فلانه والله اعلم دنى كما في المحظ
 (ثم يقول) الصلى وجهه اولا كما في الحقائق حتى يرى ساقه حده كما في المسوط
 (ثم يسلم) الامام ومن الطن ارجاع الصبر الى الامام والمأموم يسجد ما بعده
 فقول السلام عليكم ورحمة الله بالانف واللام ولا يقول في آخره وركابه
 عند ما كان المحظ وبنى ان يسكن المم في حدث التعنى التسليم حرم كما ذكر
 ابي الاثر وغيره (عن عمه) فان سلم اولا عن ساره يسلم عن يمينه ولا بعد عن يساره
 وان سلم عن يمينه وجهه بعد عن ساره كما روى عنه كذا في المحظ (ثم من) كان
 (ثم) ياتى ملاهه اى في جانب اليمين (من الشرا) المارك له في هذه الصلاة وهذا
 قول كثر الساج وقل منه جمع الرجال والتساءل كما في المسوط وقل لا سوى التساءل
 مسمى رما سا كما في الكلى والشرا الخلق واحده وجهه سواء كما في الدوان (ومن
 الملك) معه اصله ملاك على معلى مصدر بمعنى المدول اى المرسل فمعنى لكره
 الاسعمال كما في الرضى وهو اسم حسن شامل لامين لمكان الحساب والستاب والثناء
 واحد عن امامه بلفظه الخبر واحد وراه يدفع عنه المكروهات وواحد على
 بابه يكسب ويلج الصلوات والسنن او المائنه والسنن الخاصة للؤمنين والمؤمنات
 كما وقع في الاحار عن سيد الكائنات عليه افضل الصلوات والتسليمات كما في المحظ
 وعبره من المداولات (ثم) يقول الامام وجهه كما ذكرنا وسلم (عن ساره كذا انك)
 اى يديه من ثم الشرا ومن الملك وقل يولى بالاولى الخصور وباشايه جمع الانس
 واحد وقل يولى بالتسليم اى واحد وقل لا سوى المساو ولا سوى لان الاشارة
 بالسلام فوق ابيه والاول هو الصحيح كما في الكرماني والراهمدي ومضى طان السه
 ان يكون الثاني اخص من الاول وفي النوادر ان الاول للمروح ووجه الخاضع والثاني
 للخصه فقط فسكاه عاب عنهم رجوع اليهم فسلم عليهم وانما لم يسبح الخواص
 عليهم لانه انما يسبح اذالم يوجد ما تقوم مقامه وقد وجدها وهو التسليم عليه
 من صاحبه كما في الكلى ربه اسكال فانه لم يرد من يسبح الخواص عليهم ان ساروا
 قبله اولم ساروا اصلا ومن المرد سوى جمع الناس بعده من يسبح الخواص على
 النساء من هم عندهم وان قدم الشرا لخواص اشروا وانما افضل من خواص
 الملك واولاهه عند كثر الملك (و) يقول الوجه ثم يسلم (الموم يولى الامام) حال كون المؤمن
 واقع (في حاله) اى جانب من جانبه فبوجه في السلام الاول ان كان في الجانب الاخر
 وفي الثاني في الجانب (و) يولى الامام (وهما) اى في الجانبين عند محمد وفي روايه عنه

وفي بيته فهدى يوسف (ان حاداه) اي الامام (و) كذا (المعرد) سوى في الحديث
 بعد بعض المتأخر (الملك فقط) فلا يوجب الشر في السماع الصريح سوى رجال
 انه الموصوفه قال او الماسم يوجب للصلى ان سوى في السماع جمع اهل الوحيد
 وفي بعض المعرد ما د اشمار بان المؤمن سوى الشر والملك ايضا في احوال واعلم
 ان جمع ما ذكره سوى العرص والواحد سن للصلاه بكرة تركها كما في الحلاني واما
 آدابها فكثره بتمام الامام والقوم بعد الحلين واحراج الكهين من الكهين عند
 السكر والنظر في الامام الى السجدة وفي اثر كوع الى اصابع الرجل وفي السجود الى
 الارض وفي العودة الى الحجر وكلم العمد هذا الساب ودفع العمال عن عهده ومع
 اطره بعد السلام كما في حرابة العمد ورك المعبد وتركه الطر عهده وسيرة وقيل بسويه
 الصوف وقيل بسويه الرجلين وقيل بسويه الرجلين بلانيل الى جانب كافي الطم

فصل في

(تجهر الامام) اي رفع صوته بآمر من اصدقاء تحت الركن فانه تجهر في الصلوات
 اياداه ثم استمع في الطهر والعصر صيانة للقرآن عن لغو الكثرة والامام من يهدي
 به واحدا واكثر صبا او ما وقع دلالة على انه تجهر ولو كان المحدث واحدا
 او اثنين وفي الماعدي لو تجهر فمما يحق وهو يؤتم واحدا لا يسجد لانه ليس بامام مطلق
 لانه لا جماعة معه الا ترى انه لا يندم على ما فهمه ولو كان يؤتم اثنين فعليه خلاف اي
 يوسف وظاهره مظهر من صفة التجهر لان الاحبار من المجتهدين كالاحبار من الشارع
 كما في قراءة الكافي وشروح الهداية واحداه أكد من امره كما في الناصح والكرمان
 وغيرهما الا انه يجوز اعتمادا على ما مر (في الجملة والهدى) لانه احاطتهما بالدية عند
 ضعف المشركين وفي الماعدي لو ساق الامام في العمدى لم يجب السجود لانه تجهر
 فيما وراء العرائض الا ان التجهر افضل (وفي الفهر واواي العشائين) نفع الياء الاولى
 وكسر الاخرى وانته في حكم المعطوف والمعطوف عليه فالعنى في الركعتين الاولى
 من العشاء الاولى والاخرى لانهم مشغولون بالاكل في المغرب وبالسجود في الفجر والعشاء في
 هذا صفة اشمار بان الامام لو حافظ بعض الفاتحة او كلمة او المعرد ثم احدى به رجل
 اعادها تجهر كما في الخلاصة وقيل لم يعد وجهر فيما بقي من بعض الفاتحة او السورة
 كلها او بعضها كما في النية ولا خلاف انه لو تجهر بأكثر الفاتحة تنهاه عنها كما
 از احدى وفي الكلام اشارة الى انه لو ترك القراءة في الاولىين حافظ بها في
 الاخرين لكن في الحلاني انه تجهر بها كما وترك الفاتحة تجهر بها او بالركعة الموردة تجهر بها

وباعثه معا وهو الاصح كما في الكافي (اداء وقضاء) هو د ثلاث لاحقه لاسم
 ان الثلاث الاولى لم تقص بثلث اعاده الخبر (لا عبر) وان كثر وقوعه في كلام
 المصنف من الابه كما في المعنى على ان المفهوم من والمعنى لافراء عبر الجمل ولا يقرأ
 عبر الخبر وخور في الخبر من غير هذه الصلوات بعد ان يخاف في الظهر والمصر
 وكذا النكسوف والاستسقاء هذه وكذا في التراويح والوتر على ما مر في القاعدى
 من ان لا يقرأ في غير الفرائض الى ان الاصح ان يقرأ فيها كما في كثير من البدا والاب
 واما نوافل النهار ذكره الخبر فيها ولا بأس به في نوافل الليل كما في المحط واعلم
 ان ما وضع للاعلام خبره الامام ومالا فلا كما في الخلائق (والمرد خبر) بين الخبر
 والخاتمة (ان ادنى) هذه الصلوات وقده اساره الى ان لها اجتماع معه وهو كما في السهانه
 لكن في سهو المتوسط والكرمانى وغيرهما ان خبر المرد اجتماع معه وفي المحط انه
 لا يسمع عنه كما في عامه الزاين والى ان لا يقرأ في صوره الصلوات والافان كان من عند
 قد اساءه وعن سهو في المحدثه رواه ان كما في المرد (و) (المرد حقا حتما)
 اى احاطا بعد بعض السامع (ان معنى) هذه الصلوات وقال بعضهم انه يقرأ والخبر
 افضل وهو الاصح كما في المحط وهو الاصح كما في الهداه وفي الكلام اشعار بان الامام
 والمرد ان ردها الصوت زائدا على الخاتمة وهذا افضل الاداء احدى عنه او ادى
 عنه كما روى عن ابي حمزة كما في الزاهدى وذكر في كشف الاصول ان الامام اذا جهر
 فوق حاحه المحدث قد اساءه كما اذا جهر المحدث والمرد بالادكار (و ادنى الخبر)
 اى احسن اصوات ما مر ان حوار افي حق الامام فان في حق المحدث اجتماع لئس خبر
 كما مر (اجتماع عبر) لى اجتماع احد سواء كان المحدث معنى المحدث والاداء بالسر في انه
 لا يعرف بالاصافه فلو اسمع احد كل من اعلى الخبر كما في الخاتمة انه لو سمع بعض العوم
 لكن لكان في صلاة المحدث ان جهر الامام اجتماع الصف الاول وفي الخلاصه وان الهدى
 وغيرهما انه اجتماع الكل فلو سمع وحده في السر لم يكن جهر الا ان كلما الى واسن
 لاح عن سى لا يلزم منه ان لو كان العوم كثيرا حيث لم يسمع الكل لكان مخافيه
 (و ادنى الخاتمة) اى الخاتمة فاما لا تقسم على التخصيص الى الادنى والاعلى كالخبر
 واما فجمع امط الادنى لما سلك من الاساره (اجتماع عنه) فقط وهذا ان الحدان قول
 العصى والهدى رانى والسر حصى وبه احدثاه المسامع وقد اعلم بان اعلى الخاتمة
 حصل الحروف فقط اذا قرأه فعل المسامع ودلنا فانه الحروف لا يسمع ادا الاجتماع
 فعل السامع وهذا قول الكرخى وانى مكر الاعشى كما في المحط ومروى عن محمد والهدى
 كما في الزاهدى وعن ابي الحسن الزهوى كما في صلاة المحدث وعن ابي بصير من سلام

كما في العمادى من الطل ان الاولى رللا لادى لاه داد اساره الان قول هؤلاء انهم
 عر س قد من حمر الاضمار اصلا لم صرح بما عليه الصوى صال (هو) اى كون
 المتخاضع اسماع النس (الصحيح) وقال الامام الخلوانى الاصم انه لا يخبر به عالم يسمع
 ادبه وادى من مخره كما في المحيط (وكذا) اى مثل الجهر والمخاضع في الغراء الجهر والمخاضع
 (بى كل ما سلق بالطق) وهو في العارف اصواب معطيه نظرها بالنس ونعها
 الرادان ولا تكاد تعال الا لالاسان (كالطلاق والعاق) فانه لو طلق امرأه او اعق
 عنه بلا اجتماع حسه لم يقع على الاصم (والاسماء) في الطلاق والعاق والتمس
 (وعبرها فلو طلق امرأه او حاكمها فاشى في نفسه لم يصدق في انفساء كما في العمادى
 وعبره كسمه السدعه والاملاء والسع وعبرها وفي المحيط قال القاضي علاه الدس
 الصحيح عدى ان اجتماع النس كاف في بعض الصرقات دون بعض الاراى ان النابع
 لو اجمع نفسه بلا اجتماع للشرى لم يكن كافا (ومنه الغراء) اى مقدار الغراء المسويه اى
 الثامه باسمه في جمع الصلوات للامام والمفرد (في) وقت (السرعيله) قبحى محارم سل
 وعلاقه الملازمه ومصدر حى اى وقت السرعة والاضطرار من الخوف وعبره يكون
 مصدر احدا وفل حال وضع ان المصدر لا يقع حالا بلا اجتماع وانما بدأ من الاحوال الاربعه
 بذلك اعداء محمد في الاصل (الامامه) اى سوره الفاحه فان السوره حره العلم في اسكل
 وحور سبويه ان يكون المصافى اله عملا (مع اى سوره) من انصار كاتب كالكوثر
 والاحلاص واعلم ان هذا الحكم المذكور في الهدايه وعبره ولكن شى ان مره حمله الى
 حكم الضرورة الا انه في الاحصار في حله الصبره والسفر نرا بعد الخال دفعا للفرح
 (و) في السفر (اما) اى وقت الفرار والاطمان (خو) سورة (الروح) على الفصل
 ولاتى فهي مع الفاحه نمرأ في السفر والصبر ودونها في العصر والعاء والعصا
 حذا في العرب كما في المحيط وذكر في سفر المشوه انه نمرأ في السفر والصبر الطارق
 اشمس وفما عداهما نحو الاحلاص (وفي الحصر) الامامه في الاحصار (استحسنوا)
 اى عند المشايخ حسا (طوال الفصل) طاهره الاسعراق والمراد فراءه انفس
 باسم من السور الطويله من هذا القسم من انفسا مع الفاحه ولم يذكره اعصاد اعلى
 الظهور والكلام دال على ان هذه الغراء مسجده وفي المحصر والاحلاص وعبرها انها
 مسويه وهذا على ما ظن ان معنى الاستحسان ما ذكرنا والفعله معصوفه على الاستحسان
 وهو غير مستحسن ومع ذلك يلزم ان يكون الغراء في الصبره ومعنى الاستحسان
 والاحسن ان يضاف في الحصر على ما في السفر والصلوات حلاله فعد سنده الغراء
 والعله معبره او حاده للآ كد فان في هذا الامام اختلاف الروايات كما سذكرها

والله اعلم بما لا يشعرون وهو انهم من غير ان يعرفوا ما لا يشعرون والامر
 حدثهم عن رضى الله عنه انه كتب الى ابي موسى الاشعري على ما ذكره المصنف كما صرح به
 في المسووعه من فهمه خلاف السه فقله لعله عمى الاصول والاعمال والكسر جمع
 طوله كالصاح وصححه والمصل السبع الاحرم الرأى معنى به لكنزه الفصل من
 سورة البقرة (في الفجر والظهر) روايت محله الاولى ما ذكره والى مع التوفيق
 ان العموم ان كانوا من رضى الله عنه في الصلاة فقرأه انه كما في روايه الحسن في كل ركعة
 حين وان كانوا كمالى فقرأه كما في الاصل وان كانوا ما من ذلك فقرأه حين
 كما في الجامع الصغرى وقل انها منه على كثرة استعمال العموم وقيل على طول اللالى
 وقصرها وقيل على جهة النص وتعلها وهى على حسن الصوت وقهه والخاصل
 انه خير مما سعى العموم كلا يؤدى الى تليل الجماعه كما في المحط والخالصه والكافى
 وعبرها (و) منها (اوساطه) اى قراءه سورة بانه من الطوال والعصار من الفصل
 او عشرون آيه (في العصر) وقيل فيه خمسة عشر غير العائنه (و) (في العشاء) وقصاره
 بالكسر جمع قصيره كالعمود من اوست آيات (في المغرب) ثم اسار الى بيان الفصل مع اقسامه
 قوله (ومن المغرب) بمعنى اى مسداً منها كما في الكرمان وعبره لكن في السه قال
 الاكبرون انه من سورة محمد عليه السلام وقيل من وقيل من الهم وقيل من الصبح سورة
 (طوال الى) سورة (الروح) من الروح (اوساطه الى) سورة (الم بكن) وقيل الى
 البلد كما في الكرمان (م) من لم يكن (عصار الى الآخر) اى آخر الرأى وفي النهايه
 من المحررات الى صسم السكور الى اول صهي ثم الم تشرح الى الآخر ولا شلل ان العائنه
 الاخره داخله في العا وبني ان يكون الاولان كذلك لكنهما حارحان كما في الكافى
 وعبره وما ذكره من المدا والمهي في الكل بوافى المحط والظهره والحرايه وعبرها
 فلا على المص تطل العاصري في السبع انه خلاف ما رأى (و) في العصر (في العصر) و
 والاضطرار كحوى حروح الوقت بعه (بدر الحلال) والوقت ولدا اكسى ابو يوسف
 حين ائدى به اوجعه في صقى المغربين من العائنه ثم قال اوجيحه له وهو باصا
 فيها (وكره بعض سور) اى اللارمه على قراءه سورة معنه سوى العائنه (الصلاه)
 مرصا وعبره فلا بأس به في بعض الاوقات وقيل هذا اذا لم يحور غيرها فلو قرأ السه
 او السه فلا بأس به وهه اشاره الى انه لا كره لجمع من السورتن ولو بينهما سورة وقيل
 لا كره ان طالب وهذا في الركعتين واماني ركعة يحكروه والى انه يكره بعد سورة لانه
 افش من الله وهذا حكم الآء في الجمع وهذا كله في المرانص واماني الس فلا كره
 وهذا في حاله الاخير واماني حاله العدر والناس فلا بأس به الكل في المحط والى انه في

لا يكره تكرارها في ركعتين كما في الزاهدي وفي سهوه انه يكره في العزم (و نصت)
 من الانصاب اي سك (المؤم) سواء كان مدركا ولا حيا او مسوفاً وهذه اساره الى انه
 يكره الغراء خلف الامام وعن الضرعي لا بأس به في السريه والاول اصح فانه بعد الصلاة
 بعد عدة من الصلوات كما في الزاهدي والطهريه ومن ان مسعوده في قوله راوا عن الشعبي
 ادرك سبعين مدرسا كلهم على انه لا يقرأ خلف الامام كما في الكرماني (وكذا) يصب
 الحاصر للمصنوع (في) اساءة الخطه وهي ذكر الله لي ورسوله والخلفاء والانبياء
 والمواضع واماماته من ذكر الطلعه فبحار عن الخطه والله اشرف الكشاف
 والاعمال في الصلوات لا بأس بالكلام اذا احبب الامام في مدح الطلعه وفي الخطه ان الساعد
 من الامام اوله عند كثير من العلماء كلاس مع مدح الطلعه والاصح الدوا فصل والخطه
 شاملة خطه السكاج والموسم وعبرها بكمرو في الكلام اشار الى انه يسمع من اول الخطه
 الى آخرها كما قال عامة المسامع وقال الضرعي انه يسمع عند ذكر الله ورسوله والى انه لا يكره
 الكلام وقت الخسبه كما قاله بعض المشايخ ومهم من قال انه مكروه والى انه لا بأس بالاشارة
 باز أس وانه والتعين عند رؤيه المكروه هو اصح كما في الخطه (ان ادا قرأ) في الخطه
 قوله انه (صلى الله عليه وسلم) السامع ح وجوبا (سرا) اي في نفسه بان يسمع
 نفسه او يصحح الحروف فانهم يفسرونه وصلى الله عليه وسلم انه صلى قلنا انما الامر
 الانصاب والصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في الكرماني وفي اسناد الفعل الى السامع
 اشعاره انه لا يصب اذا بعد من الامام ولا رواه في الخطه وقد اختلف فيه والاحوط
 هو السكوت كما في الكافي وانما يركب حكم السلام لان اكثر من يفسرونه بالانصاف ولكن
 في المسوط شيخ الاسلام عن اني يوسف والنخعي انه يفتتح الانصاف الى قوله
 صلوا عليه وسلموا تحية ان يصلي وسلم لكن في المصنف ان الاصح ان يصلي اذا قرأ
 صلوا عليه لانه حاله الصلاة (الجماعة) فرفه ختمون والمراد صلاة الامام مع غيره
 ولو صيا به قل وهو بخار او حقيقه عر فيه (س) ثم من وما في حكمه كالنور والبراهنج
 دون الفعل فانها لا تكون سه فمال كها حارّه مع الكراهه ان صلوا على سبيل
 اسدعي و بدوهم اذا صلوا في ناحية وقال الخواص ان اهدى به ثلثه لا يكره بالانصاف
 وان اهدى به اربعة فالاصح انه يكره كما في الخلاصه (مؤكد) اصح اي في سه
 من الواجب قلوا ان اهل مصر يركونها اولوا عليها واذا ركبوا واحد ضرب وحسن
 كما في الخلاصه ولا يكون واحده لقوله عليه السلام الجماعة من السنن الهدى فيكون سه
 مؤكداً كما في الكرماني فكان يصحح لم يلح ال هدى والال نقل ان الطاهر انهم ارادوا بالاكاد
 الوجوب لاستدلالهم بالاحبار الواردة وعبدى السد بذكر الجماعة وفي الخلاصه ان

به الجماعة آكد من به المعروف المسهل واحدة ثم تركها مرة لاعتد و دل انما نام
 اذا اعداد ركها و دل فرض كفاية و به احد الضحاوي والكرجي وعن عبرا سمعنا
 انها فرض عن والاكتفاء مشعرا الى انهم لم يعدوا للحد ولدا والوا لا يصح ان امامها في اليك
 كما انها في المسجد الا في العصة له على الاصح كافي المسألة (والاول) اي الاخير (بالامامة
 اي بهذا الفعل المخصوص) (الاغم باسمه) اي مباشرة كافي انكرماني وعنه وظهر
 مشعرا بامراط العلم جمع ابواب الفقه بل غيره من العلوم لكن في الخلاصة لا يشترط
 الاغم الصلاة واما قدم الاغم لانه اذا قدر على ما يحذر منه الصلاة من الغناء واحسب
 من الغواحيش الطاهرة كافي الله طوعه ولم يخطر ببال الا للشرط الاول فسبحي ان
 يذكر الثاني (م) اي بعد الاسواء في العلم (الافرا) اي الاغم الغراء وكعبه اداء الحروف
 والوقوف وما يتعلق بها كافي في الكرمانى وعن ابي جعفر ان من قرأ قللا من الامي
 احب الى من اعصى امارتي (م الاورع) اي الاشد اجرا من السهد بخلاف الانبي
 فانه من الخراف ان بعد كافي في الكرمانى وذكر في الراهدى الاورع م الاقرأ وفي الخلاصة
 لو اسبوا في الفقه والصالح واحد هما اقرأ بعد مواعيره لاساؤا ولا تأدوا (م الاس)
 انبى لم يصرعه في الزوجه نكرة امامه المقعد اي الذي يسب الى الحرف وفي حصر
 الكرجي الاس م الاورع وفي السرا حيد الاس م الارضي عدا يوم وفي الخلاصة
 الاس م الاصح وحها والاسب فان اجمع هذه الخصال في روحاني مرقع وحسب
 اليوم فلوا حلقوا ما عذر للاكرجي الاحساس الثاني اولي بالامامة والادان م يده
 وعسيرة وفي المسألة لو دخل في المسجد من هو اولي بالامامة اماما لمحمد اولي (فان لم يند
 سواء كان مع ما وعنه كافي في الخلاصة (او اعراني) يسوب الى الاعراب لا واحد له بل معه
 وانس جعا لعرب كافي في الصحاح لكن في الرضي الطاهر انه جمع له وقال الزايب
 انه في الاصل اولاد اسمعيل حله السلام ثم جمع وصار اسم السكان البادية وفي نهامة
 الحديث اعرب من امام باساده او اللبس والنسب اعراني او اعراني لكن في المعرب
 العرابي واحد العرب اسم جمع وهم الذين اسوطوا المدن والقرى العربية والاعراب
 اهل البدو واحلف في نسبهم والاصح انهم يسوا الى عربته مخصص وهي من نهامة لان
 انهم استعملوا بها والمراد اسدوى الخايل بالنسبة فلا نكرة امامه العالم منه كافي في الخلاصة
 و به اشعار بان لا نكرة امامه البدوي وفي الكرمانى انه نكرة (او فاسق) من العسوق
 وهو لغة الخروج عن الاسماع وسريعه الخروج عن طاعة الله تعالى بارتكاب كبيرة يعنى
 ان راد بلان اول والا فاسق ماسق فكرة امامه انما كافي في الزوجه وامامه المرأى
 والمصح ومن ام باخرة كافي في الخلاصة (او اعني) ان كان من النصاراء فهو افضل منه والادهو

أولى كافي الأكرمان (أو مدح) من ادع الأمر إذا حدثه وسرعه من حاف أهل السه
 أمهات كاشته وحكمه في الدنيا إلهاته بأسه وعصره وفي الآخرة على ما في الكلام
 حكم العاسق وعلى ما في القصة حكم بعضهم حكم الكافر كسكر الزوجة والشيخ على
 الحيين وعبرهما كافي الخلاصة والمراد به مدح لا بعدد شأنا وحب الكفر ولا خور
 إمامه المكرم منهم وبكره إمامه من فصل علما على العبر من رضى الله عنهم (أو ولدنا)
 أي ولد يحصل من وطني حرام له (كره) ذلك كراهه تنزهه لستقوط المرتبة صد
 الأسس والجهل وعدم بوب الحاسه والاستحسان مائة ولو عدم ذلك لا يكره إمامه
 وو الإحسان لو كانوا فصل من صدهم فالحكم باطلد والا كعاد مشر إلى أنه لا يكره
 إمامه السافق لكن في الزهدى أي ما مكروهه وفي وتر الهامة أي ما عثر حائره كإمال
 صدر الإسلام مائة حوط أن لا يصلح حله كافي الخواهر وهذا إذا علم بالاحترار
 من مواضع الخلاف وشك في الاحتراز لم يضر الإفتاء مطلقا كافي الصم فلا بأس به
 إذا لم يشك في إمامه ولم يصب أي لم يصب للشيء ولم يكن صبا ولم موصا مائة مسجل
 أو خمس عدا ومصح ربع الزأس وتوصا مباحرج من غير السليين وطهر من المني وعسل
 الخمس العبر المرقى ثلاثا وكذا الد والتم بعد اكل الصب ومجوه وحفظ التريب بين
 الصلوات ولم يعل هذه الصلاة مرة ولم يكسب الزكوة ولم يحاور العرب في أمه
 ولم يحاد امرأه ولم لمس في القرآن ولم يحكم في بحر الماوى (كجعة النساء)
 جمع نسوة اسم جمع (وحدس) حال أو مصدر كما هو رأى الصرصة أو طرف كراى
 أدركه مائة كافتدائهن بأمر أمه مكروه وقد اشعار بأنه لا يكره جاعه
 في صلالة السارة وكذا اعتدوا من بارحل وهذا إذا لم يكن في الخلوة والافكره وإن كان
 بحر المالكل كذا في الهامة (من فعل) أي أدرك بأمر أمه (صف الإمام) مهين
 (وسطهين) له شرع جاعه كذا في إتهائه والظاهر منه وجوب هذا
 الوقوف لكن في إتهائه المص إتهاء عدم إمامه والوسط ما أخرت اسم مثل مر كر
 الداء طرف مصرف وبالسكون اسم لداخلها غيره صرف وكلاهما محتمل ههنا إلا أن
 الأول أولى لأنه كره ما دالم بعدل طرفا كافي الزهدى وعده (وتكصور الشاه) أي كره
 حضورها تحريم (كل جماعة) أي كل فرد منها نهائه أولله والنساء ما شديدا
 لغة من سبع عشرة إلى ثلث وثمانين وشرعا من خمس عشرة إلى سبع وعشرين
 (و) تكصور (المعور) اسم مؤنث عبر لازم إتهاء كافي الزمى وذكر في العماموس أنه
 لنقل تطوره أوامه رده إتهاء من إحدى وحسين إلى آخر العمر وشرعا من حسين
 (أظهر وأصر) فلا كره حضور الفجر والمه مائة شاه وكذا الجمعة والمه من الصلاة

في رايه عند تكرار السواقة في ناحية في رواه واما عند ههنا فاحصو رايه
 في الكل كان انكسوف والاسماء كما في الحديث وهذا في رايهم واما في رايه
 حضورها كل جماعة وهو الخارج في الاحبار وعنه اساره الى ان حضور
 الواصفه اعني الكهله مكروه في رايه وايضا ان يكون كذلك في رايهم في الحديث
 فانما سمع راي الله عنها لم يسمع من يكون الياس عن عمر رضي الله عنه من
 من الخروح الى المسجد لو علم اني عليه الصلاة والسلام ما علم عمر ما ان ذلك الى الخروح
 (وعندي الموصي) اي تصح اداء من وقع وصو شخصه عنه (بالميم) اي من وقع
 عنه شخصه فلا يهدي من يوصيه على ان الله يهديه من عم على طيب الله بحسب لانه امامه
 محمد بن علي رعيه كان اسمه ولا يهدي بالميم موصي معه ماء وهذا عند الحسن وقال
 مجتباة يهدي به مصليا وقال رعايه لا يهدي به مصليا كما في الهدي ويدخله مصليا
 الحماره ولا يهدي به كما في الخلاصه (و) يهدي (اعسل) لرحل او غيرها (بالميم)
 على الحب او الحبره (واثم ما ياعد) عدهما حلاله لمحمد ومسي منه امرأوخ
 فانها صححه لاحلاف على الصحيح ودل ما يصلح لعمدهما وانه ورد عنه
 والكلام مسر الى انه يهدي الميم والماع والماعده وانه قد نال اكم كما في الحديث
 والا كفاء مسر الى حوار امامه الاحب وارام من فده عن الركوع به احد يامه
 العلماء كما في اسم (والمومي بالمومي) يحمل ما اذا كانا فاعين او فاعين او مسلمه من
 او مصصه او محملين واحلف في المومي فاعدا بالمومي مصصه والاصح الجوار
 كما في انها عنه رايه لو يهدي من ليس يوم من فاعين او فاعين يوم لم يتركها
 في الحديث (والعمل بالمعصيه) فمعه من العمل الفراءه وعرضه العده الموي وعنه
 اساره الى انه لا يكره جماعة اسفل اذا ادى الامام الفريض واهدي اسفل واما المكروه
 ما اذا ادى الكل فلا والى انه لا يهدي الفريض ما اسفل كما في (له) عهدي
 (رحل امرأه) بانه فلا يهدي حتى يشك حتى ولو امرأه لم يحمل كونه رحلا
 كما في الزاهدي (او يضي) اي لا يهدي رجل او امرأه يضي عنه باع في الفريض وانه
 والعمل عند اني يوسف واما عند محمد فصيح في اسفل والاول انحسار كما في الهدايه
 فلا يهدي به في امرأوخ على الصحيح وان كان بالخوار اكثر الحرامه كما في الحديث والكلام
 مسر الى انه لا يهدي في صلاة الحماره كما في جامع الصفة روي انه يهدي النسي ما يضي
 كما في الخلاصه والى انه يهدي باع عنه ملح كما اساره الى في الكل ولا يضي انه مسر
 عما في من انه لا يهدي معصيه عمل (ولا) يهدي (طاهر) صحيح معذور
 صاحب حرج سائل فاصور والمصحف وعدهما يهدي صحيح مخرج ومعذور

عبد دور كافي المحمّد وذكر في الزاهدي انه لا يقضى مستحاضة مستحاضة وصلاة
 نصاله وفي المسألة بقى صحيح عند دور عدنان وسف واحلف المشايخ فيه
 وقارى (ذاكر الماصلي به من القرآن كافي الكرماني (امى) عالم يذكره فان صلاتهم
 فاسد امام السنّة كما قال الطحاوى او من اوان الفراء كما ذهب اليه الكرخي وفيه اشعار
 بانه يقضى احرس او امى كافي المحيط ولا يقضى باطى او امى باحرس كافي الروضة
 والامى في المصل من لم يكن ولا يقرأ كافي العرب او من لا يحسن الخط كافي الكرماني
 مسوي الى الامه فعلى الآء كما يقرر فهو كالعمى اى على عادة العامة وعادة الامّة
 (وليس بهار) فيمضى عار بهار كافي المسألة (وعبروم) اى قائم اوقاعد ركوع وسجود
 (نوم) اى نائم اوقاعد لا سجود وسجود لا يس نهار وصبروم يوم سجود وحر
 والاصل في حسن هذه المسائل ان حال الامام ان كان مثل حال اللهدى او فوقه حار
 صلاه الكل وان كان دونه حار صلاه الامام فقط كافي المحيط (و) لا معترض (و) لو كان
 ذلك العرص من قبل معه كما اذا نزل غسل في جميع الاعمال كما هو المتأثر فيمضى
 من يفعل في بعض الافعال كما اذا استخلف الامام بعد الركوع من جاء ساعد فوجد
 سجدة في ما بها نيل في حق الخليفة فرض في حق اللهدى وكما اذا اقضى المسئل في الشرح
 اذ حرس من العرص فان الفراء فرض في حق اللهدى نيل في حق الامام كما قال بعضهم لكن
 العامة قالوا بان السجدة صارت فرضاً بسبب الخلقة ولمرأة فلا يسبب الاقتداء فان
 هذا اسئل احد حكم العرص ولما عليه اربع ركعات فلا يقضى مفترض غسل لاني جمع
 الاعمال ولا في بعضها ووجه اشعار بانه يقضى المسئل بالمسئل كصلى ركعتي العشاء بالترابح
 وركعتي الظهر بربع قبل الكل في المحط (ولا) يقضى (معترض كصلى العصر
 او ظهر اليوم او الا ربعاً) معترض كما يظهر او صهر الامس او انزل نساء ويحل فيه
 يقضى في نضوج معترض ثم افسد واحد يقضى معترض كما في النصف وكما في اللهدى بعد
 غروب الشمس في العصر عقم شرع فيه في الوقت كافي الزاهدي ووجه اشارة الى انه
 يقضى في العصر بهذا المعنى مقيم بعد الغروب وان كان صلاته فصلاً لان الصلاة
 واحدة كافي الظاهر به والى انه يقضى لاحق لاحق لكنه لا يقضى بالاجماع والى انه يقضى
 مشوق عنقوب لكنه لا يقضى على المشهور وروى الكرخي انه انما لان الافساد في موضع
 الامر اذ بعد ولما عزمه عزمه فان كلام القاعدي لا يخلو عن اشارة اليه (فرضا
 آخر) زياده الانصاح حال اسكره اذا اعيدت ذكره كانت عبر التوكل واعلم ان في نبي
 الافساد في هذه المواضع زمر الى انه يصير شارحاً في صلاة نفسه في بعض وضوء
 فانه مهمة ويجب انصافاً لها بعد بعد ذلك وقال به صهر لا يصير شارحاً

والاصح ان في المسئلة روايته والاصح الثاني كأي المصراع (والامام لا يظليها)
اي لا ينعى له ويكره ان يصل الصلاة بالمرأ. والتسبيح والدعوات ويحمل ان يكون
المصراع المراء. ويدل عليه قوله (ولا) يظلل الامام (مرأ) (الركعة) (الاولى) على
الثاني (الاولى المراء) فان الاطالة فيها سنة بعد نصف الثانية وقبل ثلثها وقبل
تقدر ثلثها من كاتم معارضة من حيث الآتي فيها والافعة الكلمة والحروف ولا بأس
بان يقرأ في الاولى اربع آيات وفي الثانية ثلاثا كما في المخطوط وقال محمد انه يظلل في جمع
الصلوات وعند القوي كأي الراهدى وغيره والكلام مشرأ الى ان المراء يظللها
ودكر التمر باني انه افضل والى ان انا يه لا يظلل على الاولى شي لكن في عامة
المداول ان اطالته آية او آيتين لا يكره بخلاف ما ذهبوا اليه فمكره بالا حجاج
لكن قال سرف الاثمة: المبني وغيره لو قرأ في الاولى المصراع وهي ثلاث آيات وفي
الثانية المراء وهي تسع لم يكره وقال دكن الاثمة الصاعى انه يكره لكثرة الزيادة فان
السبب في القصر ضعف الاصل في خلاف ما اذا قرأ في الاولى الاعلى وهي تسع
عشر وفي الثانية العاشرة وهي ست وعشرون فان في الطوال لا يكره السبع فانها اقل
من النصف كأي السد والى ان المراء يظلل الاولى فان له ان يقرأ ما شاء والى ان
ما ذكره مخصوص بالمرأ فان الاطالة في السب والبطوح لم يكره وعن ابن وسف
انه يكره لا سيما سواء كأي انها (ويعوم المؤتم) (رحلا او صبا) (الواحد) محاذاته
(على سنة) لا فرجة كأي الخلا في وده دلالة على عدم حوار العدم عليه والآخر
عنه والعام حلقه لكن قد يفصل ما هو اول او عدم قدمه على الامام لم يجر صلاته
لترك الغرض والعمدة لا عدم فعل انها حادثة مابى المحاذاة في سب من القدم والاصح
ان العبر ناكته كأي السد ولو اختلف قدمها في المصراع والكبرفانته ناكته على
الاصح وقالوا لو أحر كان مستأعلى الاصح لمخالفة السد وعن محمد بنى ان يكون
اصابعه عند كعب الامام وقبل امامه جده ولو قام حلقه في كراهة واساءته خلاف
والظاهر منه انه حكم عبر المومي والعمدة في المومي الى رأس حتى لو كان رأسه خلف امامه
ورحله ورام رحله صح وعلى انه كس لا تصح كأي الراهدى وغيره واعلم ان ما ذكره
من الخلل كشميل ما اذا قصد امرأه بامرأه فانه مسرك (و) يوم المؤتم (الرائد) على
الواحد ان كان او اكر (حلقه) اى خلف الامام في المسجد في اى موضع شاء وفي الدعاء
فيما ادالم يكن منها فاصله كثير ودرها بعضهم تسعة ادرع وبعضهم ثمانية ادرع
كأي يحقه المبرشدى فان قام الامام على خمسة الصف او عشره او وسطه شئ
كأي المتوسط وعن ابن يوسف بوسط الامام من اثنى كأي الكافي وفيه اشارة الى ان

الواحد سحر من الخيف الى الخيف اذا جاء آخر كفاي الخلف والاحسن ان يقال و سحر
 الزائده فان كرهه ان يصف احدهما بخلافه والآخر بعبه اذا كان الزائده اثنين ولو جاء
 ثلث و دفع من سار الاول والرابع عن الثاني والخامس عن سائر اثلاث هكذا
 واو كان احد الصعيين بادهما الخفي بادهما ولو اسونا فام عن عمه والعرب من الامام
 اوصى كانهما في الصف الاول من الثاني ولو بخلاف الامام كفاي الخبر ما شئ (و نصف
 الرجال) اى يتعمدون على خط مسوون تحت يكون مساوهم مقبالة (ثم) نصف
 (النساء) بالكسر على المسهور والصم لغة (ثم الحسائي) بالصم والكسر
 جمع الحشي بالصم وهو ما به آله الرجال والنساء جمعاً والمراد السكك منه (ثم
 النساء) ثم المسك كفاي الزاهدي ولم يذكره اكداه بذكر النساء بعد الرجال
 وهذه اشارته الى ان المرأة الواحدة طاب خلف الامام وان كان معها بعد
 قام على عمه فان كانا اثنين يقومان خلفه والمرأه جاءهما كفاي الخلفى والى ان
 هذا الذي يوافق ما قدمه الصبي على الرجل في الصف بعد صلاه الا ان الجمهور
 على انه غير مفسد بخلاف ما اذا قام المؤنث امام المؤنث وبهما فرجه فقدر
 استطوا به فانه مفسد عند الجمهور وولى غير مفسد كما ذكره الزاهدي
 والى دليل باحر النساء اشار بقوله (فان حاده) اى اسوت وعدم المرأة شأنا
 من انصاف الرجل فان القدم مأخوذه في مفهومها على ما قبل عن الطرري فاسوا
 غير فدها بهوه غير مفسد ويدخل في الرجل والمرأه الصبي والصبي الشهران
 فلا يفسد بخلافه غير المشبهين ولا تحماء الامرء المراهق للرجل وعن محمد
 انه مفسد كفاي الهالة واشترط في الجرائه صاحبه الوجه والاطلاق مشير الى ان قليل
 الجرائه مفسد كما قال ابو يوسف واما محمد فشرط مقدار ركن والى ان المحرم
 كالام كالاخيه والمصادر ان يكونا في مكان مسوون لا حائل ولا عسدا ان كانت على
 الارض والرجل على دكان فدر فامها وكذا اذا كان بينهما سائط او سيرة او قصه فدر
 دراع او فرجه نه هارجل كفاي الزاهدي وغيره (في صلاه) برصه او واحد او سه
 او تطوع او فرضه في حق الامام يطوع في حق المفسد وفيه اشارته الى ان محاربه
 المرأة لم يفسد في صلاه الخاره وكذا بخلافه المحرمه لان صلاتها ليست بصلاه
 حقه ولهذا لم يفسد بالتحاربه صلاه من لا يهدى في الصحيح كفاي الهاله انكه
 خلاف ما من من الاشاره (مشتركه خبره) بالصباى مشتركه خبرها بان اقدت
 المرأة وحدها ومع الذكر ولو في غير اول صلاه الامام واخرجه عما تخادى المردة
 المبردة فانه وان لم يكن مفسدا الا انه يورث الكراهه او الاساءه كفاي الخبر نثني

قد حل هذه المدرك واللاحق والمسبق ما حرجه بقوله (و) مشتركة (أداء) بان العزم كل
 الصلاة مع الامام سواء اهدب وحدها او معه شخص ولا تنفي انه يخرج بصورة الاعراض
 فلا ساعد الى هذا الخبر عنه ولعلنا ان يقول ما سدر الى الاداء ايضا فان المشتركة على
 ما في السابغ والدره الزاهره ان يهدي الرأه وحدها او معها الرجل من اول صلاة الامام
 (سدت سلاه) لاصلاها لانه المأمور بأحرجها ولم يأمر بقدرته العريض فلو اصاب
 الى ما حرجها ولم يأخر فسدت صلاتها لاصلاها لانها المأمورة بالآخر كما في المحيط عن مشايخ
 العراق وقد اشاروا الى انها لو كبرت مع الامام بمحاذاه له انعقد خبر عنه لان المقسد
 المحاذاه في صلاة مشتركة ومالم ينفذ الخبر عنه لم ينعقد هذه المحاذاه وهو الصحيح
 كما ذكره الخلواني كذا في الحايه (ان توى) الامام (امامها) سواء كانت حاضره
 وفي السه اولاً وسواء كان اليه قبل الشروع او بعده لكن قال عين الاثمه يشترط
 حصرها وقال شرف الاثمه ان وقت السه وقت الشروع لانه كان في السه
 ولعل الخصص مما مشى الى ما في المتن من صحة السه في عهدها بعد الشروع بعدهم
 وقد رمر الى اشراط السه في حجج الصلوات والاصح انها لم يشترط في الجمعه
 والعدي كما في الخلاصه (والا) اي ان لم يوا امامها اي في صورته اقتداء بمحاذاه
 للامام والمسمى (فصلان) فسدت لاصلاها وقد اشاروا الى انها صار
 شارعه في الصلاة كما مر والى انها لو اهدب غير محاذاه صح الافداء بغير السه
 الا مع بني امامه النساء كما في الترمذي وعن الحسن عن ابي حمزه اذا امام جلعده
 ولم يكن صاحب رجل صح بدون السه كما في الزاهدي وعنه فاهول بان الاسرار
 في الاداء مع من السه اس شئ قدر

فصل في

(عصل سعه) اي اعترضه لا يعمل آدمي والسوق في الاصل التقدم في السرم اسعمل
 في مطلق التقدم (حدث) عزمه كالخاء وعبرها كما اذا حدث في ركوعه او سجوده
 فانه لا ينع مسوما فسدت صلاه بل ما حرج مدوام بصرف كما في الزاهدي (بوصا)
 ملائك فان قلل المك مانع وقد اشار بان الاستسقاء عزمه وهذا كما اذا استسقى
 من تحت ثيابه والافكسف العوره مانع كما في المحسوط وكذا حر الدلو المخرج ونزع
 الماء في المساوي انه غير مانع فلو كان الماء بعدا وعنه يترجح ان كان مؤثرا العزم اقل
 والانه الى الماء كما في الزاهدي والصحيح ان العزم مانع كما في المصنوع وكذا ترك الدهر
 الاقرب الى الاعتداله اشغال غلبه كما في التخصي لكن في الماء لو مر على نحو آخر

الم ولو احدث له الوصى لم يسم (وام) ما ساء ما بين من الصلاة مع ركن وقع فيه الحدث
 كان استيائه وانه اشهر ما للرأى كما راجل في انهم وعن ابي يوسف في غير رواه
 الاصول انه لا يلو كما لا يوصى ملاكسب هذه الوصوه ما كان ثوبها ردسا
 فكسبه ثم يتم ووجه جواب عمدة الرأى من وجهه الى وجهه عوده على ان الوجه
 ليس بعوره وكذا الذي راجل في روايه من اني سمعه واما رأى من مع من بحث فصل الفقه
 الى اصول شرعها كذا في المحرر (ولو) كان من الحدث (بعد) مقدار (الشهد) من العدة
 الحيرة فوصفتم تسليم ولا روايه في اعادتها وان اوجع امره انما كان في الحلال وهذا
 عده من الخروح لم يوجب وطال اياه لا يوصى لانه قد خرج الحدث بعد الشهد (والاستناف)
 اي تعديد الهرمه بعد ان طل الا الى عده من لا عمل فانه لو لم يطل فساكن شرع
 في الظاهر لم يوجب كذا في الزهدي (فصل) من الامام للمرد والعبد والامام
 وقل الاتم اصل لها كان لا حصار وعمره (والامام) هذا الحدث بذهب (وغير)
 ما حد ثوب او المشارة (آخر) من يصلح زماه وادرك اول من الاخر ودم المسوق
 فان قدم بسم صلاه بعد انتم صلاه الامام ثم قدم المدرك للسلام (الى مكانه) اي الامام
 وسمع انما صلى الركعة ليرك الزكوع على طهجه للسهود وعلى العم بامره كافي الزهدي
 والاصح على الحديث والسلس لشهد الاله وعلى انقلب للسهود وشهد ما صبح الى
 ركعة وبامره من الى ركعة بين كافي المعمرات وعده اد برضا في كتاب الشهد وشرم
 بطريره مرجع الى مكانه وام حار كان الى واسا من صككلامه ان الخلع
 سوى الامامة وهذا له لا يصير اماما بامره بامره في وجهه ان يرى في الحل
 صار اماما حتى لو تم في مكانه فحدث صلاه هو امامه ان يرى ان يصير اماما تدعم
 فهو على ما يرى وطهره مشر الى انه لا يذهب في صلاه المدرك كمال بعضهم والى
 انه بعد الحدث على امامه اذا اخرج من المسجد أو طاء الخلع بخره أو سمع مقامه
 أو استخف انه يوم عهده ولو خرج بالخلع بعد صلاة المؤمنين على الاصح لم يكن الامام
 كافي الزهدي لكن في الخلاصة انه بعد صلاه انه لكر في اذهابه لا يذهب على الاصح
 او الصحيح والاحسن ان حاله وبعوم آخر مكان الامام فمثل ما ذكرنا (ثم سوفا)
 في الامام وفيه اشهر ما لا شيء الى الوصي الادام الخليفة مقامه (ونتم ثم)
 اي مكان الوصي (او يعود) الى مكان الحدث او يبه او مسجد آخر (كالعرد) فانه
 يخرج من الامام ثم هو احسن من بين اليهود وهو اختيار شيخ الاسلام والامام
 السر حسي كان ايمض وهو اصل كافي الكافي (ان مرجع امامه) اي امام الامام شرط
 سزاؤه ما دل عليه قوله ثم او يعود (والا) مرجع امامه (عاد) الامام الى امامه

لا يتحمله لكنه يسئل اولاً بمصدا ما مان لاه لاحق فعموم ويركع ويسجد بمدار
 الامام ولوراد وبعض لم يصبر كما في الخلاصة وقالوا هذا ادا لم يكن بينه وبين امامه
 ما يمنع الاضداد كخيار او جهر والا فيجوز رك العود وان فرغ امامه كما في المحيط
 (وكذا) اي مثل الامام (القيدي) في استخرا من الاعمال والعودان فرغ امامه
 والاعاد لا يتحمله الا ان لا يكون بينهما ما يمنع الاضداد فيجوز ان لا يعود وما ذكرنا من الخلل
 في الحصار للمردح او في المدي وفي الوادر لعود المدي بعد ما فرغ امامه فيسجد
 صلاته والصحيح الاول كما في المحيط (ولو من) وهو من افعال لم يسئل الا شهوة له وهذا
 شروع فيما لا يتم به الصلاة من الادوار الخمسة فلو صار الصلي محبوا (او انما عليه)
 متناول لما حبس من السكر في الصلاة لشرب فلها (او احلم) اي رأى المصلي في اليوم
 ما وحب الاول مارل والتزك بدل على رؤية سي في اليوم كما في المعاش والاول
 او وحب عليه غسل فمثل ما اذا صاحب او ارل لم يفكر او الصر او غيره كما في الخلاصة
 (او فقهه) باسم او عامد الاله كالكلام وفيه اسعار ما في الصحيح غير ما في البناء
 كما في المحيط (او احب) اي جعل المصلي حذام وحباً للوصي فعدا ولو بعد سبق الحدث
 فلو عطس فسد حذب بي كما في المدة لكن الصحيح انه لا شيء كما في الطهيرة (عمدا)
 مسدرك فاعمل (او اصابه) اي بوبه (ول) اي نخاسة من العبر (كثير) حاور قدر
 الدرهم فانه اذا غسله لا شيء ومن ابي وسفاهه بي وادالم غسل ما واحد آخر ورج
 من ساعه اسراء وان لم يوجد فارادى رك لا يبي بالاجاج وان لم يؤده بي وان طال
 مكثه وان وجد لا يرج ولا اداء ركن لا يبي عند السنتين خلاصاً لمحمد فيحصل وبي
 كماله اصاح حسده كما في المحيط وانما عد البول كما هو المسادر لان المانع من التمسك
 على ما في الطهيرة خاصة العبر لا نخاسة (او سمح) فالفم اي صدع صدوه وشي
 في المعاش الركبت بدل على صدع الشيء فساو ما اذا شق دمل او حراحة او دما
 انسان يتدفقه او سقط حجر من مقهة او دخل شوك في رجله او حبه في السجود فادناه
 (فقال ممد) فانه لا يبي في هذه الصور عدهم خلافاً لابي يوسف وقيل لا يبي
 في سورة الشوك كذا في الخلاصة وفي الكلام دمر الى ان الاساءه لا يبي هذا الكل
 الا ترى انه لو اخرج الدم بالعصر لا يبي لانه متركه الخشب الممد كذا في كثير من المدا والاث
 (او طس) على المجهول اي طس الامام والمدي (انه احدث) فاستخلف (فخرج
 من المسجد) او طس انه احدث فاستخلف (وسارر الصعوف) اي مقدار ما يصبط
 من الخواب الاربع وان كان من يديه ستره او ساءه او غيره وهذا ساءه على ما روى هشام
 عن محمد فانهم قالوا ان كان من يديه حائل لم يعد لاداء حاوره كما في المحيط (خارجة)

اى من خارج المسجد لا في خارجه فانه لا ينصب على الطرفه كما نص عليه سننويه وقد
 اشعار بان الب كالحجره لكن الاصح انه كالمسجد ولذا يجوز الافداء فيه بلا اتصال
 الصعوف كما في المسئلة وفي الكلام اجماع الى ان المرد بعد صلاته في المسجد او الحجره
 بالخروج عن موضع سجوده من الخواب الاربع كما في المحسوط (فظهر طهره) اى علم
 في الصورتين انه لم يحدث (بطلت) الصلاة فمر من الاستساف في هذه الصور الثمانية
 (ولو لم يخرج) الامام او المصدي من المسجد (ولم يحاور) الصعوف خارجه (بى)
 اى اوصل ما بين من الصلاة عاملى واعلم ان هذه المسئلة تسعد من المفهوم فلو امكن به
 لكان احسن (و بعد) مقدار (التشهد) قل السلام (ان عمل) على اللطوم اى عمل المصلى
 (ما سافها) من نحو الهمزة والحديث العمدة والعمل اعم من الحقيقى فعمل ما اذا احس او اعمى
 عليه (بى) الصلاة للخروج الصبح في الكل (و) ان عمله الامام (بعد صلاة السوق
 اى مسوق لم يقدر كعه بالمسجد لانه لم يأت كذا امراده وحدهما لم يقدر كما لم يقدر صلاة
 من قدما ولم يقدر صلاة المدرك لاختلاف وفي صلاة الاحق روايان كما في الحمايق
 (وان وحدهما) اى بعدة دار التسجد قل السلام سواء كان في سجود السهو او بعده قبل
 التسجد او بعده فانها بالنصر والتشديد قدر ادبه الى ما (رؤية البيم الماء) اى وحدها الماء
 (ونحوها) من المسائل الاتى عشره وعصرها كخروج الزحل عن حجب الماسح ومضى
 المدة وسقوط الجنبه عن رء وروال العدر وبل العارى نو ما ودره الموى على الاركان
 ويعلم الاى سورة واستخلاصه العارى وذكر العائنه وحروج وقت العزم والجمعة ودخول
 وقت الظهر عند قصه الفجر وبسر الشمس عند قصه الظهر ووجدان ما يصل
 التماسه الكثيره (فبطلت) اى بطلت اصل الصلاة (عداني حبة) رجسه الله
 اى في رواية ويحور في عيه الحركات الا ان الكسر افسح (امريه) الخروح نصفه
 اى فعل صدر عن المصلى قصد الان الصلاة عاده لها يحرم وتحلل فلا يخرج
 عنها الا بذلك الفعل كالحج ولم يوجد ففسد كما قال بعض اصحابنا الا ان الصحيح الذى
 عليه المتفقون ما ان اصل الصلاة لم يقدر عده لان الخروح بالصبح ليس بمرص
 عنده والافداء الى العزم من نحو الحديث العمدة ولو كان مرصا لاحص بما هو قريب
 كالحج وانما وجه الاعادة عده لان هذه الامور معوه للمر من الى العمل في حلال الصلاة
 فكذلك الاخر كعه الامامه وليست بقاطعه كالكلام بخلاف ما اذا وقعت بعد تسليمه
 فانما عمت لانها لم تقع في الحلال لانقطاع الحرمة كما اشار اليه في السوط وعنده (لا)
 بعد (عدها) لعدم مرصيه

(مبدها) أي سطل الصلاة على ما أن في السبع الساتية له في الكلام في الأصل
شامل لحرف من حروف المساق أو المعاني لا كره بها واشهر في حرف اهل اللغة
في المركب من الحرفين فمساعد وهو المراد في الخلق ان ادنى مانع اسم الصك كلام
عليه المركب من الحرفين وفيه اشياء هو المشهور ان الحرف هو صوت المكلف
لكن في المحسوس ان الصوت والحرف كل منهما سطر الكلام اذ لا يحصل في الايهام
الا بهما كما ان المشهور ودفع الكرخي ومن يمانع مثل سجع الاسلام الى ان الصوت
ليس بشرط في حصول الصك كلام فلو صحح الحروف فلا سماع لم عبدها الا بعد
الكرخي ومانع سد (مطلبا) أي ساها او فاسها الا او كثيرا حاطا او قاصدا
ولولا اصلاح كما يقال فاعده دعاه الامام كما في المعط (والسلام) سواء حاد به
انسانا ولا وهل باعداد اداطه به كما في الهدى اما لم كلف به بالكلام لانه
في حكم الذكر (عرا) حدة او حكي في معنى من السهو وهو ما اذا وقع في اصل
الصلاة كما اذا سلم على الزكوة طابا الله ما يحرمه بعد خلافه هم آخره وهو
ما اذا وقع في وصف الصلاة كما فاسم عليها طابا الله وراثة الظاهر فانه بعد
كما في سهو الله طابو سلم الله وفي مع الامام اذا كرا الماء بعد ولو سلم المصلي فائسا
طابا الله ام صلاه هم علم انه لم يسم لم بعد لكن في الله الهاتعد واطهر ان المصلي
بمجرد السلام لا يعلقكم في الله طابو السلام سهوا هم فلك بعد صلاه
(ورده) أي رد السلام سواء كان بالله طابوا واشارة الرأس طابو كما في مجموع الدوائر
لكن في الله طابوا هم بعد في (الاي ونحوه) كالأوه والأوه فلاب ان يقول
آمانه وكبرائهم والأوه ان يقول او نفعهم وسكون الواو وكبرائهم وقسه
لعاب مهاور من المشرية ونقل كلاهما بعد السكاه والجمع رأده ان يقول
اف نعمهم وكبر العاد المسدده فاسون وبدونه وطابا اكثر من المشرية النكل
في الرعي (بما له صوت) سواء كان مدد حرف او لم يكن فاسم السجود أي ماله حرف
بهمي كاف ومع بعد كما هو رأي الطرفين وكذا غير السجود على ما قل شفع
الاسلام كما في المحيط ودعكر في الرهدى اوساق جارا او اوقعه او اسد فكلسا
اوهر ما بعد الزساقون من مجرد صوت ولا حروف هماء ابعده لكنه مكرره
كما في الخلق (والسكاه) وهو سلاتي اندم من الحرف اذا كان صوتا عتب ونهض
اذ كان الحرف اعلى كما في العربات لكن في اصحاب انه ما يصح حروح الدمع وبالسند

هو مع الصوت وقال السهبي كلاهما حروح الدمع فكانه الحمار حده ولد طائ (نصوب)
 والاحسن محرف فان المصنف ما رفع به صوته وحصل به الحرف كاي الخلاصة
 ووجه اشعاره ان لو طرح الدمع بلا صوت لم يحدوه هذا لا خلاف والكلام مشعر
 الى ان انصرفت عن مقصد وهذا اذا كان بمراسكا تسم وان اسمع مقصد لانه
 كلام كاي اطلاق (اللامر الاخره) اي حشية الله تعالى فان ذلك هو مقصد
 بل يحسن في التكرار انه ان ماؤه محرف من كاه على ورن دح وهو يوسع الفهم فهو
 مقصد وشبه كاهه مقصد واول الامر الاخره في الخلال ان الابين من المرض هو مقصد
 مطلقا عند ان يوسف وكذا عند محمد رحمه الله ان لم يملك نفسه والكاه عند هياض
 مقصد مطاوعا (والنصح ان يقول اح اح) (الانصدور) وهو ان لا يستطيع الامساع
 عند ما يجمع الترافى في حاشه وانما مقصد لانه حصل منه الحروف وقل انه غير مقصد
 لانه ليس بالكلام وقل انه مكروه بمرسف وهو مكروه بسب كشونه في حلقه او الالهلام
 ما في الصلاة كاي الترابي والاصح انه لم يحد انما فلان له للزمان ما لم يكثر وان كثيرا
 فهو افضل الا اذا كان مرسكا ووجه اشعاره ان السعال هو مقصد وهذا لا خلاف كاي
 ان هدى لكن في الحرام ان يظهر الحروف به فلا ضرورة مقصد (وشمت العاطس)
 ان حول المصلي له رخصه انه يلمسه عند ان يعاس وبالمقصد عند اي عند وقفا او
 يوسف رحمه الله انه غير مقصد ووجه اثره الى انه لو كان المسمى او اله طس الحمد لله لم يحد
 كايان يصهم ومن انصفت ان العاطس يحد في نفسه كاي الله طوعه اني يوسف انه
 لا يشك بعد هاهو من محمد انه شئت كاي اظهر به (وحواب الكلام) اي جريسه
 او بعبه او موله (وسوء او صر) (ولو) كان (مذكر) بان حال الحمد لله والاله الا انه
 او اناقه وانا له راحعون ويدخل فيه ما اذا سمع اسم الله اسلام فصلى عليه او سقط
 شيء من سطح فسلم ما اذا دعا له احد او عليه فعال آمن ولا بعد الكل عند ان يوسف
 والصحیح قولهما لان التكرار متى على قصد المسكلم وسئل ما اذا امثل امر غيره ولو
 كان لمصلي تقدم وعدم او دخل فخرج انصف احد قضاة المصلي وسئل مقصد
 صلاته فيجب ان يترك ساعه ثم يقدم رأه اسكل في الزاوي (واضع الايامه) اي
 النصرا مع الايامه في المقصد من قبح على الامام كلمه اذا امام راد عمار ومثله
 في الاساس والمعنى قبح المصلي المراء على غير امامه من فصل صلى صلاته او غيرها
 او غير فصل اذا اضطر في المراء سواء كان قبل ان يمراميا محور به الصلوات او بعده وقل
 والتحول الى آله اخرى او بعده وهذا اشاره الى انه لو بوي اسله و دون العالم لم يحد بالاحد
 والى ان مراده المصوح عليه لم يحد بالاحد والى ان القبح على الامام هو مقصد لا لصلاته

ولا لصلاة الفاعح وقت بعد صلاتها والصحيح انه لا يفسد لكل حال كما في النكاح والى
 انه لا يفسد تكرار الفتح بالفساد وفي الاصل انه يفسد الاول والصحيح كما في التهام
 ولو اُخذ الامام من غير العدى او من العدى بغير العبر بعد صلاتها كما في الزهدي
 وعن ابي يوسف رحمه الله لو طس الامام في الاضرب فصح لاساً ولا يدعى له ان يلجى
 العموم الى الفصح فيركع ان مره اخرى والا يسل الى آت اخرى وفي كراهه الفصح
 عن ابي حنيفة رحمه الله واصل كما في الحرابي (والقرآن من مصحف) فليسلا او كثيراً
 وهذا طاهر الرواية وقيل مقدار اخرى وقيل مقدار الفاحه كما في الكرماني وقال
 انه غير مفسد لكنه مكروه والاطلاق مشرأ الى ان الحائط وعبره سواد وقيل الحلبي
 فمن لم يحفظ ولو حفظ فسدت عدتهم وقبل بالعكس كما في الزهدي والى انه لو نظر الى
 المصحف وفهمه لا يفسد ولا خلاف فيه وكذا لو نظر الى غيره وفهمه منه غير مفسد
 على الصحيح والى انه لا يفسد الحكم بين الامام وغيره كما في السهائي (والسجود) اي
 وضع الوجه والقدمين (على محسن) لا يفسد ما وردوام الطهر في جميع الاركان وهذا
 عندهما واماء عن ابي يوسف فسد السجود لا الصلاة لخوار ان يسجد منه على الظاهر
 كما في التلويح لكن في الخطا وسجد على الدم لا يجدها عند اي حرمه خلافاً لهما فلو وصي
 يده اور كسه لا يفسد انما لكن في النظم او وضع ركبته لا يجوز في طاهر الاصول
 (والدعاء) في كل ركس (عما سأل) اي لا يسجد سوا له (عن الناس) مما لم يحن في المراء
 اولاً بور كما في الظاهر فلو قال اللهم اعمر لاني اولا حتى لم يعد ولو قال لا يفسد لانه
 ليس في امره **وكذا لو قال اللهم ارزقني عظمها وقومها وعدسها بعد ولو قال**
من عظمها وقومها لا يفسد ولو قال اعطني دراهم تفسد واوول ما لا كثيراً لم يفسد
لانه لم يحن في عادهم كما في الامر ناسي او الكلام مشرأ الى ان الدعاء بما لا يسأل هم
مشرع في كل ركس وفي الخلا في حار الدعاء في موضع التسبيح واسأ كما في الزكوة
والقعود لكن في موضع الخطا انه لم يشرع الدعاء في وسطها بل في آخرها واء
آخره وحده ان يديم لكون القول عند اهل واعمل هذا لعل لان تقديم السجود
عليه دأى بالنظر الى ما في الخط (والاكل) ان يوصل الى حوفه ما يأتى فيه اليه
مفسده اولا (واشرب) ان يوصل اليه ما لا يأتى به ذلك كما في الاصحاح وفيه اسعا
ما لا يفسد وسهوه سواء وكذا قلته وكثرت الا اذا اطلع ما بين اسنانه فانه قليل غير مفسد
كذا في شرح النخاوى فالقليل ما دون الحصة وقيل ما دون ملا اثم وفي النكاح
انه غير مفسد لا فصل كما في ما يسخن ولو اطلع دما من اسنانه لا يفسد ما لم يكن ملائله
كما في الخط وكذا اذا اطلع ما بين في وجه بعد الشروع فلو اطلع عماما من السكر فب

شروع ثم السبع حللونه بعد لم يمسد كأي الخلاصة (والعمل الكثير) في بعضه
 لا يشار إلى شيء منه (أي ما يساح) في الواقع (إلى الدس) وإن عمل سد واحد
 وشد الأراد أو تعيم بعد صلته وأوحل أو بعض ما سد لم يمسد إلا إذا كرر وقبل
 صدور العمل فإنه كس الحكم في صورتين وتعميم بعده العمل بأرجاس بالعمل
 لدى فلو حرك رحله بعد سلافي ما لو حرك رحلا لأعلى الدوام وقبل أن حرك
 عليه فثلا لا بعد كذا في الذخيرة وغيرها ولما استاء بهذا العمل لأنه قول أبي يوسف
 إن ما قبل في الخزانة وهو مختار الفصل كأي الخلاصة نكه غير شامل لكثير من
 عمال كالشيء والحك والمص مع خروج المص والفصل وانظر شهوة وعرفها ما شار
 بـ بعد من ما بدأ عما هو شامل للحل وأقرب إلى قول أبي حنيفة رحمه الله أنه
 بقدر في مثله بل فوض إلى رأي المصلي به فقال (أو ما يستكثره المصلي) من العمل ثم
 كرماءه، اللهم عن أصحابنا كأي المحض وهو احتساب عامة المشايخ كأي الخلاصة
 لو احتسب كأي الصغرى وهو الصواب كأي المصمرات فقال (أو نفس) وقبل بدس
 في الزاهدي وذكر في التمهيد بعض (أساطير) بلا ذكر أن عامله (غير مصل) فإن شك
 غير مصل فقال غير مصل إلا أنه يشمل مثل ما إذا قل المصلحة فإنه غير مصل
 إل أو حرم أن كان شهوة بعد كأي الزاهدي وقبل الكثير ما استعمل على عدد
 ثلاث فلو حرك في ركن واحد من قبل لم يمسد كأي لو حرك مرارا بين كل مرتين مرة
 سلافي ما إذا حرك مرارا موابيات كأي المحض وهذا إذا دفع يده في كل مرة والا
 بعد لانه حرك واحد كأي الخلاصة وقبل الكثير ما يكون مقصودا للتعامل بأن
 يله مجلس على حده كما دامس روجه شهوة فإنه مصل ويدخل في الاحتسب
 دامس فإنه مصل ومهم من مال أنه غير مصل فإنه العذر ما لم يمسد برأسه
 تحسبا أو قيل إنه حابه المروءة والحج وعرفها من غير يكون عذابه كأي المحيط وكره
 الصلاة كراهة يحرم أو يبره فإن كلامهم يدل على أن العمل إذا كان واحدا وما في حكمه
 مصل الزاهدي ويحويها فترك كراهة تحريم وإن كان سهرا أو ما في حكمها
 الأدب ويحوي فتره (و) كره (كل هيئة) يكون (فيها ترك الخشوع) أي الواضع
 نميخ واستاوب والتشبيك والسدل وقلب الخصى والتمطى والعت والانداس
 بطنه المم والفرقة والاحتصار فإن التوفى عن كلها أدب ومن الخشوع اسم
 دس كما في الكشف وذكر في الخلاص أن الخشوع المأمور به يتعلق بالذنب والرأس
 بين واليد والرجل فهو حصور العلب وتسكين الحواجز والمحافظة على الأركان
 بل ما ذكره المص بتفصيل المحمل دلت على ذلك إمامه مكان الواو وإمام أن الانداس

المكروه ان يلوى حمة حتى لم يمس وجهه مستند العله كما في الكرماني وفي ما مضى
انه لا يسلط ماء ولاعه الا اذا اهلته الثاوب فحشد فصع به على حة وفي الزاهدي فصع
به النبي في السلام والسري في غيره والعرفة حر الاصابع او مدها حتى تصوت ويكره
سارح الصلاة عند الاكترى والاحصار وصع اليد على الحاصرة او الاكل على
حصا ويدخل فيه الاقواء اي السواد على حمة او جمع الزكوة الى الصدر او هو مع اعتد
اليه على الارض وفي اساد العمل الى كل وما عطف عليه اشعار بان المكروه ينسب هذه
الاخذل لا الصلاة لكن في الخلاق ايجاز كره بسب هذه الاعمال (و) كره (قلب الحصى)
اي نوبه الحصار (لنشهد) اي ليكنه اليهود ولا عبره ما ذكره مطاعا (الامر)
او مربيين كما في المحط (و جمع حمة من التراب) والحس لاس العرق والاطلاق مشعر
بكرهه الصبح مع ابداء التراب وفي الخلاصة انه صبر كره طار لم يؤده فركه حرة (فيها) اي
في حلالها فلا بأس به بعد ما عهد قدر الشهد وص الحس انه لا بأس به مطاعا والصحيح
ظاهر الرواية كفي التعمه وصبرها وماد كرا طهر مائة الطروف والا كفا مشرأ الى انه
لو طهر من ابعه ماؤه شبعه لم يكره وفي المسة ان الصبح اولى من ان ينظر (والسجود
على كور عمامة) بالكسر اي دورها وفي اساره الى ان السجدة مهمه مع الكور
بان وحده حجم الارض فان مع الكور حة لم يحر كافي الصبر والى انه ينبغي ان يصلي
مع العمامة في الخدب الصلاة مع العمامة حرم من سبعين صلاة بعد عمامة كما في المسة
(واقتراس دراعه) اي العاومها على الارض والدرع من الرق الى اطراف الاصابع
(وعصم شعره) اي لف دوائه حول رأسه او حمة على وسط رأسه وسده بالصبح
او غيره او على القفا مع السد عطف او غيره والعصم في الاصل الشدة كما في المحط (وسدل
الثوب) اي ارساله حتى يصب الارض او وجهه على رأسه او كفه وارسل اطرافه
من حوائه فلا حزار عن السدل يدخل اليد في الكف وسد الوسط بالذعة ومن ابي
جعفر لو اشد لاسه كما في الزاهدي وذكر في العاني او شد لكره لانه صبيح اهل الكتاب
وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليد في كم العرجى المحصاره لا يكره وفي المسة كان حم الاثمة
الحكيم رسل الكف لان في الامساك كف اثوب وكان غيره في السامح يسكوه وهو
الاحوط (وكفه) اي ضم الثوب ودوده من بين يديه او من خلفه عند السجود
كما في الكرماني وهل لا بأس به لضمه من العيب كما في الزاهدي (ومحصر من الامام)
اي امراده (مكأن) اما بان يكون مكانه اعلى او اسفل من مكان القوم بعد اذ اجمع به
الامام او قبل بعد اذ الدراع وعده الاعتماد كما في الحاشية واما بان يكون في صفه وهم
في وسط الداء مثلا كما في الجواهر واما بان يعموا في السجدة والامام في طابق يحد في الحراب

في ذكر ما فيهم يحدون طواف في المحارب واعاد ذكره المخصص لانه تشبه باهل
 الكتب كما في بعضهم واحد حال الامام على اليوم كما حال آخرون وعلى الاول ذكره
 الصورة مضافا وانما على الثاني فلا يكره عدم الاشياء والاول اوجه كما في التمهيد
 والكلام مشعر بان في هذه الصورة اذا كان بعض اليوم مع الامام لم يكره على ما حال
 به فيهم كما في المحط (لا) كره (انعام) (انعام في المسجد) (بالفتح) اي في موضع صلاته
 يعني في المحراب (وسجد في الطاق) اي طاف في محراب في المحراب كما اشترطه في الكرماني
 سكن في اياه انه اراد بالمسجد اليهود وانما في المحراب كما ذكره المصنف لكن ما في المحيط
 مشر الى ما في الكرماني حيث قال ان كان المحراب مشكيا وقام الامام في الطاق لم يكره لعدم
 الاشياء وكذا في موضع آخره حيث قال لو قال اقامت بالامام اقامت في المحراب الذي
 هو عند الله اذا هو معتبر في ذلك في باب صلاة النكس من ادحسار حيث قال ان قام
 الامام في النكس وحلق المصنوع حولها حاراد كان له موصوفا لانه كسبه في المحراب
 في غيره من المساجد وقد دلالة على ان المحراب كان طاق من المسجد واعاد اصل مسجدها
 لانه لم يعود الصلاة في الطاق لانه ليس من المسجد كما دعم بعضهم وجاب اما حصة
 في ذلك الامر الصواب فبعد ثبوت هذا المعاب كما في الكرماني والضرورة من بناء فلو
 صدق المسجد على اليوم لم يكره فانه في الطاق كما في الكفاية (وايه انه) اي قيام المزم
 الواحد او اكثر (حلف صفة فرد) من لم يكن فيه فرد لم يكره كما في النكس ذكر
 في اخره انه يكره فلو حر احد من اصف كان اول طاق المحط والاصح انه ينظر
 الى ان ركوع فان جاء رجل والاحد رجل او دخل في اصف قلت السلام وحدث اول
 في زمانا لعله الخليل فان حره بعد صلاته وفي توصف اصف اشعار انه لو وجد
 في الصف الاول مرتبة دون الثاني شرق الثاني لانه حرمة ايه له صبرهم حيث لم يسدوا
 الاول الكل في المسبب والمرتبة تصمم اياه وقسمها حلق من المصلين في الصف كما قال ابن
 الاثير (وصور) اي كره وحرم حمل شكل (حوان) فلا يكره صورة الخيل كالسحر
 وهذه اشعاراته لم يكره صور طائر اس وقد حلف كما في اتحادها كذا في المحط والصورة
 اعم من ذي الروح بخلاف التالفة لا يخصص به كما في العرب فالاحصر ان يقال ويثقال
 (في ثوبه) اي المصلي فلو كان في ثوبه او حاسه فلا بأس به كالوكاس على وساده او ساط
 واسمه وان كره اتحادها كما في الخلاصة (و) في مسجده) سواء كان بوا او غير فهو
 بالقبح موقف الجبهة من الارض مسجد اكان او غيره فكون ميسا على المصارع لعدم
 الاحتصاص بمكان شلاق ما اذا كان ما كبر ما به اسم لما يسمع فيه اليهود بشرط
 ان يكون بيناه على هذه خصوصه (و) في حذر او ثوبه (في جهة) من الجهات الست (غير

خلط (و تحت) فدية فكره امامه و دون رأسه و عنه و يساره و لا يكره خلطه
 و يحسب كفاي انهما لم يكن في الكافي و غيره ان اسدها كراهه ان يكون امام المصلّي ثم يوقد
 ثم عنه ثم يساره ثم خلطه و في الهامة ثم جهه و يكره اخذ السور في السجود كما يكره الدخول
 فيها والزمان و الخلو لا في ذلك و لو تحس الحرام ولا يكره سجود به ولا فعل شهادة
 ياتيه و ياتيه ولا اخر الصور و الاطلاق مشعر به بكره ذلك في اى موضع كان من البيت
 والمسجد و فعل لا يكره صور الحبر و البالي و العيص كفاي التمرائى و انما خص
 الصورة لانه لا يكره في جهه الغير الا انما كان من يديه تحت و صلى صلاة الخامسة في يوم
 نصره عليه كفاي الحارس الصم (ولا يكره) الصم الها و كذا اخذها (ان صمرب)
 الصورة في المواضع المذكورة (حدا) حدث لاسد و لاسطر الا ان يصير ملج
 كفاي الكرمانى اولاً بدوله من بعد كفاي المحيط الكرى الحرامه ان كما في الصورة مقدار
 طر يكره و اكتب اصمرد و قوله حدا بالكسر مصدر اى صراطيعا و ان يحى
 رأسها تحت لاسى لها ترصلا اما ما طلع او نطلا سى عليه او شطاطه عليه
 فلو حيط ما من الرأس و الحسدان يرفع الكراهه كفاي المحيط و في الخلاصة ان نحو الوجه
 كالرأس (و كره الصلاة كفاي باب التله) بالكسر ما تلس في التسوية يذهب بهما
 الى الكراهه من الشك فالاصافه مثل كل الدراهم (حبر رأسه) اى كسفه وهو محمل
 ما ستره (الابدال) و حصر ما به لاسى به مل هو حسن و يكره مكسلا و نهما كفاي المحيط
 و ذكر في الحرامه انه كره مطلقا (و بعد ما عرف) من الاى و التسنج بالا صانع وهذا
 بعد خلافا لهما و دل الخلاف في الكو و دل في الطوع و قال ابو جعفر عن اصحابنا
 انه يكره بهما كفاي المحيط و اما التدى في صلاة التسنج و هى صلاة مباركة بها صانع
 كسره فلم يكره ضروره و اخلف السلف في عدمها خارج الصلاة فنهى من قال يكره
 ذلك كفاي الهامة و قيل بعده كفاي الكافي و دل العاد كذا على ربه كفاي الزاهد
 والا كسفه مسرالى اهل الواو دسم الكراهه لم تحب امامها لكن في التمرائى و صلى
 و في ثوبه صورة و حب الاعاد و قال ابو اليسر هذا هو الحكم في كل صلاة ادب مع كراهه
 التحريم انتهى و قد اشعار بان كراهه التمر به لا يوجب و حوب الاعاده و كذا كراهه التحريم
 عدمه في السير بل الاولى ان به ادعدهم في الصمات ادا دخل فيها فقصان او كراهه
 فالاولى الاعاده و مثله في المحصر و العيه و وادر العاوى و العرب و يؤخذ ما في الكشف
 انه اذا تلى بالمأمور به على وجه الكراهه او الحزمه خرج عن الهدية على قول الاصح
 و كذا ما في المسد انه قال الوبرى ادا لم تتم ركوعه و سجوده يؤمى بالاعادة في الوقت
 لا بعد و قال ابو يوسف الرجاء ان الاعاده اولى في الخاف و رأيت بخط بعض ائمة

ان الكراهه اذ كانت في ركن فاله ماله مسجده وفي سرج الاركان واحدة وهذا حسن
 جدا فان لكم مع دلالة على ذلك كما لا يخفى (وعلى باب المسجد) اي اعلاؤه لانه مشه
 المنع عن الصلاة وهو حرام ولذا كان السلف الصالح مكرهون العقد على المصاحف
 وعلى صدقها وحرانها احرازها عن صورة المنع عن العراء وقال مشايخنا
 على وفي زمانهم العتق على اعله اذ لا يحل وما في ربا انعاده الله فلا بأس بذلك
 بل يجب صيانة لما فيه والحكم بتجديف ياء لا في ارض كذا في الكرماني والديبقي ذلك
 الى انهم اعملة في صر انهم مولاه ما جحد اعظم وقال هذا اذا نهى رب الزمان كما عصر
 والحرب والعشاء واما اذ اساعد في اعداء العشاء والصلوح فيمنع بكافي التماسه والعلق
 بالكون اسم من الاطلاق بكافي الصالح وتعيين معنى العلق واما تعيين معنى ما يعلق
 اليه فليس ما يتصلح لغيره كافي الساس (والاوطى والحدب) كالسول وغيره
 ما سرح من السلس (قوة) اي المسجد واما تعرض له والعرضه والى انواعها
 في حكمه الا ترى انه يصح ادعاءه من على دكان في باب المسجد من قد كافي المنع طعنه
 لا يدفع اسوهم عما سبق من غيره في العادة وفي لصاحبه ومن الى ان المسجد اصله
 الحار والاسس له حكم المسجد وهو الحار الا في حوار الاقده لا اتصال الصغوف
 كافي اليها به وعبرها واسف في مسجد الدار والحار والباطا به مسجد جماعة كافي
 التمر ليس وندعي ان يكون مسجد احوار كذا في الكرماني ان مصلى العيد
 في حكم المسجد على الاصح ولذلك حرج من ملك ما به ويدخل فيه الدابة حشه
 الصباغ والكلاب مشرما لا يكره انصود على سطح المسجد لكن في المعد انه مكروه
 الا اذا صلب وما به يجوز ادخال الدابة فيه بمدر فانه عليه السلام طاف بالبيت على راسه
 لائم اصل رحله كافي الكرماني واعظم اعظم المساح حرمه المسجد الحرام ثم
 مسجد مدييه ثم مسجد بيبانوس ثم الخوامع ثم مساحد الخيال ثم الشوارع كمال المسة
 وهي التي كانت في اصغرى وليس لها امام ومؤذن راسا كافي الخلالى (لا) كره (فوق)
 بيت فيه مسجد) اي لا بأس ماوطى والحدث فوق مسجد البيت اي موضع اعد السن
 والتموا قبل ما يتخذ له محراب وسطف ويطيب كما أمر به صلى الله عليه وسلم فهذا
 من ادب مسالم كافي الكرماني وغيره ولا يخفى ان النوى ههنا مثل ثم فلا يكره
 في العرصة والفناء والسنة وقبل يكره في المسجد والاول الصحيح كافي المرتضى
 قد دخل فيه السلب ويحصر المسبح ولا يكره المحمعة والبول فيه (ولا) يكره (ترس)
 بالخص واساح وما اذهب وعردك وقد اساره الى انه لا يثبت ويكره ان يمحور أسا
 اس كذا في سرحسى وهو كافي المنع وقال في مسجده من اسكنه الجنة الخ

ولم يكن من طيب ما له بلوث منه تعالى كأي الكرمان وقد نصت سليم من عله السلام على
 رأسه فمسجد بيت المقدس كثر ما اجر فعل العربات يصونه من مسافة اثني عشر
 ميلا والى ان القتل والكثري الخراب او غيره مساويان ودل البعض القليل لم تكرر
 ودل انه على الخراب كره كأي المراتشي والى انه يصرف اليه من مال ما وضع وهذا
 اذا كان فاصلا عن العماره والا فاصم اصناف كأي انهماه (ولا صلاه) أي ان يدلي
 وتوجهها (الى طهر من لا يصلي) ولو فاعدا انما او تكلمنا لكن قال بعضهم انه
 كره ادا صلي وعره احدثها الماروي من السبي وما وله انه رفع صورته بحيث محاي
 حلق المصلي ودخل فيه ما ادا صلي الى وجهه من متبعا ثالث ظهره اليه ونخرج
 ما اذا كان مواجها لاه صار كالمعظم له للكل في المراتشي (ولا) (فل الحلة) حية
 رضاء عسى مسونه او صرحه سواء عشي ملونه له وله عله السلام اقلوا لا سودى
 اي العرب والحلة ولا يحكي انه دل على اماه دل الحلة وعرها كأي الكافي وعبره
 وليس فيه مفسده كأي وفعل لا) محل فل الحلة والاول هو الصحيح وقال ابو جعفر
 لا ساج فل الحلة فيها كأي عبرها الا اذا قل حلى طريق السلم وذكر صدر الاسلام
 الصحيح انه يحاط في فلها فانهم يؤدون كثيرا وان لي احدا كره سألني فل حلة كره
 نصف قصره الخ حتى جعلوه بحيث لا يترك رجلاه من سا من شهرم عالجاء نارضا
 الخ فركوه وراى ما به كذا في السهانه وذكر في شرح انما ويلاب انهم اصعب
 من الانس حتى لا يدرون على انلاف احدث من الانس ولا على سلب اموالهم وان
 طعامهم وشرا بهم والا تلاقى دال على ان العمل عزمه وان احاج الى صرمان
 موالده كأي الامام المرحوم وعبره وذهب بعضهم الى انه معصا ان احاج اليه
 كأي الكرمان والاول اطهر وهذا اذا حشى ان يؤدبه والا فكره فلها كأي المراتشي
 (ولا) (فل العرب فيها) أي في الصلاه طرف فل واختلف في العباد كأي
 وأشار بذكرهما الى ان فل عدهما من المودعات اح والى ان لا يلبس فلها والاول
 ان لا يصر من لها فلا الماء بها كأي الخواهر ويأثم) التكلف (بالمرور فانه حرام
 (امام المصلي) أي فصل في موضع سعى الى يصلي فيه حتى اوقال مصلتا وقذاه
 من النصف موضع حال لم يأثم الداحل بالمرور بين يديه لانه اسقط حرمة مبيته
 في العدة (في أي موضع من) (مسجد) طرف المصلي والمرور ويذم ان يدخل
 الدار والب (صغير) هو اقل من السن دراعا ودل من اربعين وهو الخمار كأي
 السه في الخواهر (وما في غيره) أي غير المسجد الصغره من الكسرا او الصغرا
 او الدكان (فما يذهب اليه غيره) أي في المرور امام المصلي في موضع

الذي يهوى الى ذلك الموضع روية المصلى (باطرقى مسجد) المصحح ان صلى في المسجد
 الكبر او الصغراء بقره الآتي وهذا قول ابني جعفر وهو المصحح كما في السوط وهو
 المصحح كما في الخلاصة وول المسجد الكبر كما في الصغرى كما في الكفاي وول في الصغراء انه نام
 في مقدار سبعين او ثلثه وصل ثلثه اذرع وول حصة وول اربعين كما في النهاية وول
 حصة من كما في المحط وول في موضع سجوده وهو المصحح كما في السنة وهو
 المحار صد اكر المشايخ كما في الكرماني (وفيما اذا حادى الاعضاء) اي يسوي
 فيه جمع اعضاء المار (الاعضاء) اي اعضاء المصلى كلها كما قال بعضهم
 او اكثرها كما قال آخرون. كما في الكرماني وحبه اشعار بان له لو حادى اقلها
 او لم يصحها لم يكره وفي ان ادناه بكرة اذا حادى بضعه الاصل ان يصح الا على من المصلى
 كما اذا كان المار على فرس (ان صلى على دكان) اي على موضع مرتفع اقل من قاه
 رجل كالسطح والسرور وعبرها فان لم يجازيا كان على دكان كالعامه لم اثم والدكان
 بالصم واشد يد في الاصل فارسي معرب كما في الصحاح او صرفي من دكبت الماع اذا
 نصبت له صفة فوق بعض كما في المعاصي (ان لم يكن) الصورة الثلاث شرط حراؤه
 ما دل عليه قوله ما ثم (سرة) بالصم هو الاصل ما استتره كاسا ما كان ثم علت على
 ما يصب منه ام الاصل الى اشار قوله (اي حش) مثلا فيدخل فيه ما انصب
 كالنساء ما ثما اوقاعا او دكان مثل عامه او اسطوانه وطاوان حلة الزاكر ان يبدل
 فيمرور آذانه واومر رجلان متضادبان فالأثم لمن الى المصلى كما في النهاية وفيه اشعار
 بان السرة والخصوص والظهر الصغرى لم يكن ستره وهو المصحح كما في الترمذي وكذا
 الكيوان منهما كما طرقي كما في السنة (عمد دراع) طول او في الاعتدال اقل اختلاف
 المشايخ والاختلاف في الاكثر كما في المحيط (وعلط اصبع) متوسط لان مادونه لاسد والماطر
 من به كما في المحط (يعمر) معلوم او مجهول صفة اي ادخل في الارض واثنت
 والمجهول اول لان نصها محور من غيره كما مر وعنه أسساره الى انه ان قدر العر
 لم يوضع الا ان عامه المشايخ قالوا بالموضع لعمري من السنة كما في الكرماني والى انه
 لا يحط كما روى عن محمد بن عيسى انه يحط عن ابني يوسف يوضع طولاً وول عرسا وعنه
 بطرح السوط بين يديه كما في الترمذي (حذاء احد ساحبه) اي الانسرا والابن وهو
 الفصل (قره) اي المصلى ولذا ذكره ان يصلي في صحن المسجد ولا يقرب الى السرة
 كما في المفيد (ويكفي ستره الامام ثم وثم وان كان مدينا (وحار تركها) فالسرة معصية
 كما في المحط (عد عدم) طس (الرو) كما ركع سجدة عمره في طرقي مكة (وعدم
 (بالطريق و يدرؤ) اي يد مع المار لا يصح كما في (او بالاشارة) ناز أس او العين

والخبره صدر ولا تكفر كأي لا تكفر لمك وعلم أي بطرح وتوجه العمل إلى الوصول
 ومكرك أي تحسبك وشهد بانكسر أي حمل لك لا تكفر وتلقى بانكسر بمعنى الحق
 كأي الكرماني وذكر في المغرب أن وتكرك وإن أخرى على ستة العا من شئت
 والزوايا أصلا لكنه مذكور في المصراة و- رانه المعين وعمرهما وأدواتها ثناعشره
 الأمانه سار ركة ما سوى وسعرك ولا تكفر و- ترك والد وشئت عدالك كأي كذا
 البعاد وعمره وأس فيه دعاء موقف غيره وأمن التبعاضه على قرأته والأولى أن راد
 هذا اللهم اهدني هديا وسعيا فإني عاجب وثقيا فإني تولت وبارك لنا فيما أعطاك
 بعدى ولا يصحى ذلك انه لا شئ من والت ولا من عادت تارك ساونعالت عا حول
 الطالمون علوا كرا والكلام مشرأ انه يقف الأمام والمقدي والى انهما لا جهران
 وقال ما يحصل الطهر من الأمام في دار النجم وح لا يقف الممدى عند محمد كنا
 في الكرماني وسه الكلام في الواحبات (هـ) أي في الوتر (اذا) أي في جمع الة
 والاند المده وكذا لم ش ولم يسمع والاند قبل مواد كأي المرداب (دون غيره) أي عبر
 الزوايا دكر هذه الظروف ماله على الشافعي ماله مسحب عنه في المصنف
 الاجبر من رصا وفي النحر اذا (وتقرأ) في كل ركة منه (العاثقة وسوره) ثلاثين
 وفي الكرماني انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الاعلى والكافرون والاحلاص (سبحي)
 المقدي الحسني في القنوب الامام الشافعي (العاثت بعد ركوع الوتر) وكنا نسبح
 الساجد قبل السلام وان يركب في السلام اذا سلم على الركعة بل من صلاه كأي
 في الاكساء ماله وتاسه ماله لا ساعه في السلام اذا سلم على الركعة بل من صلاه كأي
 العسة (لا) ينسج العدى الساعى (القاسات) بعد الركوع (في النحر) بل الأولى
 أن يمدى به كأي اللقطة (بل سك فائنا) على الصحيح كأي الهامة وقل بعد مسطرا
 ليهود الامام اذا ساكت شرك ابدعى وقال الخلواني الامح انه نفضها على وجه
 الاوساد وهو قول اكثر المشايخ لان الصوت في النحر مدقة فكيف ينظر للصد كأي
 الكرماني وهذا كله عدهما وأما عديان يوسف فنهذه في القنوب في النحر وعلى
 هذا الخلاف اذا كرر خامسا في صلاه الخماره والاصح ان يسكت ويسلم مع الامام كما
 في اتم ايدى واصل المتن على ما في النظم ان لا خلاف اذا وقع في موضع ايدى الركس سابع
 الهدي امامه واذا وقع في سابعه وس قبل (فرص) (النحر) سنة وكذا أقوى من
 غيرها حتى لم يتركها في صاغر حقا الناس من المعنى كأي النهاية وقل انها واحدة
 ويصلى بقرب المربعة وحل يمسك في اول الوقت كأي المية وتقرأ الكافرون
 والاحلاص واشراخ والعسل لدفع صرر العدو ومحرب (و) سس (بعد) فرص

(الظهر والعرب) فالأفضل الظهر ثم المغرب كما قال الحنابلة في وذهب الحنابلة إلى أن العكس
 فإنه صلى الله عليه وسلم لم يدع سنة المغرب في سفر ولا حصر ولا يحمل أن يشرب الواء إلى
 أسوائهما أو هو الأصح كما في الترمذي وغيره (و) بعد (العشاء ركعتان) وذكر المكي في إمام
 بعدها أربع تسليمه وحرب العادة على الأول كما في شرح الطحاوي وبأحدها يدل
 على الخطأ عليها إلا أن الحنابلة قالوا بعد إلى بعد الظهر والحنابلة بعد
 إلى أول الظهر ويمكن أن يسر الواء إلى مسأواها الذين قلنا كما في قول والأصح
 أنها دونها كما في الترمذي (و) من (فصل) فرض (الظهر) لا بعد أن يشرب
 إلى إمام دون العشاء كما قال الحنابلة لكن في الترمذي الأصح أنها أقوى
 من غير العشاء فالله عز وجل لا يحصر ولداه في أن الأشغال بها أفضل من العلم
 كما في الحواهر وفصل أنها سنة في حق من يصلي الظهر جماعة كما في الزهري
 (و) قل (الجمعة) أربع لأعر لا خلاف (وبعدتها) أي الجمعة (أربع تسليمه)
 فلو صلى تسليم لم بعد من التسعة وذهب أبو يوسف إلى أن أبي بعد هاتسب كما في
 المشاهير وذكر في الظلم أنها أربع عند وسب بعد الصباحين ولم يذكر في الأصل
 أنه بدأ بالأربع أو ركعتين وفي المحط بعدم الأربع عند كثير من المسايخ وقال الحنابلة
 أنه أفضل ومن الفصل الفصلان فصل مرة أو ثلثا ومرة ساجدة فيها والكلام
 يحمل أن يكون رقبا إلى الأعلى إلى الأدنى قال في أقوى بمأذونه كما قبل وأن يكون مسرا إلى
 أسوائهما كما قبل وذكر بعضهم أن التي وإماما مسار به والتي بعدها أقوى كما في الترمذي
 فكون رقبا من الأدنى إلى الأعلى (وحب) أي واستحب (الأربع) أو الأثنان (فصل العصر)
 لا خلاف إلا أن الأثر لا يحار كما في النهاية وقد اشعار بأن العلم أفضل من الكتب أفضل
 من كتابه العلم كما في الحواهر (و) الأربع لأعر قل (العشاء) وفي الأخبار سائر ما بها الحظر
 مما قبل العصر كما في الحنابلة (و) حسب الأربع (بعد) أي العشاء فيصل بعد العشاء أربع
 وهو أفضل كما في النكاح قبل أربع بعدة وركعتين بعدهما كما في النهاية والاحسن أن يصلي
 سائر ما ثم ركعتين كما في المعراج وذكر في فوات المغلوب يصل أربع ركعتين ثم أربع
 وأما أحدهما أقوى منهما عند بعضهم رقبا من الأدنى إلى الأعلى والصواب
 فيه أن الذي بعد الفرض مطلقا أقوى من التي قبلها كما في الترمذي والاحسن أعلم
 الموصلة بذكر صلاة الصبح أربع ركعات قبل العشاء الكبرى والمصححات بذكر
 أربع من الصلوات أحداها أربع ثم الظهر وأثنائه ست بعد المغرب وتسمى بصلوة
 الأوابين قال عليه السلام من صلى بعد المغرب ست ركعات شمل ينكم بين ثلثي
 عدل له بمائة ثماني عشرة سنة كما في الأحياز والثالثة ثمان ركعات تسليمة أو تسليمة

للمشهد وقيل له ركعتان ستة وقبل فرض كما في المحيط والاربعة ركعة في اواربع وهي افضل
 احيى المسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر والعصر فانه يسبح ويهمل ويصلي على سد
 صلى الله عليه وسلم فانه حشد يؤدى حتى المسجد كما اذا دخل للمكثوبة فانه يمر ما دور
 وما حشد كما في الترمذي (وكره) مع الجوار (مراد الفعل) اي الزيادة ومحمل مصدر
 الاروم واسم المفعول معنى الفعل المراد (على اربع) من الركعات (تسليمه) واحده
 (بها) طرف من يدوس اى حصة لا يكره ان يركعها ما شاء كما في البيهقي (و) كره
 المراد (على ثمان) تسليمه (للا) لان السجدة وردت فصلى ركعة بين اواربع او سنا
 او ثمانا والاصح انه لا يكره ان يركعها لانه وصلاته للعامة وذلك افضل كما في الترمذي
 وغيره وعن ابي حنيفة لا يكره ان يركعها اذا قصد على كل ركعة كما في الخلاقي وسنن
 تعصيل في فقه العلة والثمان محدد البناء فيجعل الاطراف على الاربعة كما في الحديث
 صل ثمان ركعات سبع الاربعة في الركعة لكن في المشكاة وعمر ثمان ركعات بالاء
 وقال المظفرى عن الاصمعي ان الخلف حطه ولا سهل حاله الاحسان والاء والالف
 في كالتسبيح (والاربعة) تسليمه (افضل في الملوس) بعده وكذا في الدهاجد هما واما
 في التل فالتسبيح افضل وعلمه العوى كما في الحقائق واللوان يعين التل وانتهار ثمانية
 التي ياتى في الاصل اعداد هما كما في المردات (وزم) وفرض (التل) اى التمام
 ركعتين منه وان بوى اكثر من الاصل ركعتان يركع في الحضر واقر في السفر
 (بشرع) اى بشرعه على اى وجه وفى اى وقت وفيه اشعارا به او شرع في سنة
 من السن كالراوى لا يلزمه الا علم كالألم الفصاء بعد العباد على ما قال ثم الائمة
 وعنه كما في المسند او لم يركع تلك السنة كالاربعة قبل الظهر والعشاء ودلا خلاف
 على ما ذكره ابو حنيفة كما في المحيط وفيه دلالة على ان التمامات الموقوفة قد دخل في الفعل
 المطلق (الا) شروعا (فصل) اى اشرع واخ (علة) كما اذا شرع في الصبر
 مثلاً بطر اهل يصل فذكره صلاها ما به لا يلزمه الا تمام ولا الفصاء بعد العباد
 كما اذا شرع في التور بطر انه الراوى لكن لو اراد التمام صم اليدارة وفى الزاهد
 ان التمام اولى في مثل ذلك لملا خلاف فلو اختار التمام افسد ثم الفصاء وقضى ركعتين
 اى لم يصار كهمين ولو شرع في اكثر منهما فاعمل الصورى عطف على الاسم اعني
 الفعل (لوعض) ذلك لعل يامر ساعده (في السبع الاول والثاني) اى في حلال الركعتين
 الاولين والثانيين وذلك لان سب الوجوب هو الشروع لا السنة على ما قال
 احتجاجا وعن ابي يوسف لم يصار ما بوى من اربع وراكث ولو اطلق السنة ففى
 الركعتين بالاعيان والسبع صم شئ الى مثله وقد اطلق على المركبة بها والناس

المسائل الثمانية للمعالم مال (ورك الغراء) مأكلة (في ركعتي السمع الاول) من الغل
 (سطل الخمر) عند ان حيقه رجاء الله (حلاف البرق في ركعة منه فانه لا بعد الا الاذ
 وهذا اعدل الاقوال واصحها) ولما قدمه (و) سطلها (عند سجدة في ركعة) منه
 لا الخمر عند بعد هذه الافعال ولم يوجد الكل في السمع الاول فلم يصح الشروع
 في الثاني كما اذا رك الغراء في ركعتي الفجر او احداهما (ولا) سطلها (عند اني يوسف
 اصلا سوا كان في ركعتي السمع الاول او في ركعة منه لان الغراء ركعتي زائد
 حتى حار السمع الثاني من المرض وذوها فتركها لا بعد التحريم (بل بعد الاداء)
 لانها شرطه وشرع في الثاني ثم سرع في فروع هذا الاصل وقال (بعضه)
 المسئل (اربعه عند اني حقه فيما رك) الغراء قد من المسئل (في احدى السمع
 الاول) سواء كان اولي سدا وثامه (مع) كل السمع (الثاني او بعضه) وحاصله انه
 بعضي اربع ركعات عند في المسئل منها واحد منهما ما رك الغراء في ركعة من السمع
 الاول مع كل الثاني وثامهما ما ترك في ركعة منه مع بعضه الا ان انا يوسف قال لمحمد
 حين عرض عليه الجامع روث لك عن الامام فصار ركعتي في هذه المسئلة فانكر محمد
 وقال روث لي فصار اربع ركعات وقتل ما رواه عباس وما قاله اسحقان وهو مقدم
 على القياس الاطلا ولذا ذكر (و) بعضي (اربعه عند اني يوسف) في اربع مسائل
 يوجد البرق فيها (في السمع) كلا وبعضها المسئلان السابقان ومهما عكس الاول
 منها او اربعة ما ترك في الرابع (و) بعضي (في الثاني) من المسائل الثمانية من سب
 عند الامام واربع عند اني يوسف وهي ما ترك في السمع الاول فقط والثاني فقط
 او اركعة الاولى فقط او اربعة فقط (ركعتي) وعند محمد ركعتي في الكل) اي كل المسائل
 الثمانية واعلم ان المسائل الثمانية تحسب الخمس خمسة عشر ولما ظهر بلا فاعلم بصورها
 في جدول هو هذه الصور (وار لم بعد في الوسط) ما حرره اذا لكون بادر انصرف
 والمعنى فيما بين كل اربع ركعات من العمل (او) ان (يوي) اربعة واثم اثنين فلا) ثم
 (شيء عليه) من وجوب الفضة في الصورتين اما في الاولى فلان العدة الاولى في العمل
 لا تكون فرضا عندهم ولذا لو صلى الف ركعة من العمل عرفا قعد الا في الاحرام بعد ذلك
 في صفة الصلاة من الكافي وكذا الوقام الى الثالثة فلا فعه وهذا سمعه من سالم بعد علي
 ما مال الشيخان ومحمد في المشهور والعاس ان عند كمال حروري عن محمد كذا في الخلائي
 واما في السابعة فلان المعبر هو الشروع لا اليد والاحسن ان يكتب عند معوله ولم العمل بالشروع
 وقضى ركعتي واعلم ان اداء العمل بعد الدبر افضل منه بدونه ولذا قيل لو اراد ان يعمل
 بدرا ولا تم صلاها في الميت (و) فعل راكبا اي لما ان صلى العمل على الدابة فلا ضرورة

الامام على نصف العائم وهذا اذا كان بلا قدر فان احصاة القاعد بعدد يستلوي
 العائم بالاجماع الكل في النهاية لكن في الزاهدي ان صلاة المومني افضل من غيره على
 ما قالوا لكن في الكشاف انه قال السج او المعين التسبيح جمع صلاتات صاحب
 الاعداد كالومني وغيره يقوم مقام العبادات الكاملة في حق ارادة التأم لاني حق احرار
 العصابة (مع قدره فساند) ركة اولي كركه في الزا ك مع قدره روله اذا طلعه
 مسعى من ذلك كاطلاعه عنه (وكره) العود (بداه) بان اوضح العمل فانما وانما
 قاعدا بلا قدر لكنه سائر عنه استحسانا ولا يجوز عددها فاسا وفيه اشعار بان
 الخلاف كما يكون في العود في الركة الثانية يكون في العود في الاولى ويدل عليه
 قولهم الماء اسهل من الاسداء واعلم انه لو اعي المطوع فانما فلاما س ما سو كاً على
 عصا او حائط وكذا بعد عدد ركة في الزاهدي (وان اوضح راكبا وركبا) اي
 اوصل ماني الى ماصلي ركوع ومخود وهذا في رواية الاصل واما في رواية الجيس
 عن الشخص فمسئل كان الخليلي وروى عن ابى يوسف كان في النهاية وكنا عن محمد
 اذا رل بعد ماصلي ركة والاول اصح (ويمكنه) بان اوضح على الارض ورك
 (قد) لان الركوب عمل كثير بخلاف الة وللم يقدم صلاة العابد على الزا ك لانه
 اراد ان يذكر الخثرة ثم المكروه ثم الفاسدة (وس الراوي) على الصحيح للرجال
 والتساء جميعا منه مؤكده باجماع الصحابة ومن بعدهم من الامم مسكرها متدع صال
 مردود السهاده كان في المصنوع وقال صلى الله عليه وسلم ان الله من لكم قائم فكون
 سبه الله ومرصه وصلى مع الصحابة اربع لال كان في البخاري وابتارك الواطة فانها
 حشبه الافراس عسا وصلوا بعده فاردى الى ايام عمر من الخطاب ثم تعادوا عنها
 فعمد بهم على اني كف بلا مكر من احد وهي جمع رويحة اتصال الزاحه مرة
 واحدة ثم سمي بها كل اربع من عشرى ركة للاستراحة بعده اولاه دعوى راحة على
 ما قالوا اولان بها وصل الزاحه حب ارجلها الوسواس الشطانية والخواطر
 العسائية واما لم يذكر عددها العشرى لاشهاره من الحين وذكر في المحطية
 لمصحب ان يصلي ست عشره ركة بعد العشاء في الاجماع (ول الوز) نصلي فيكون
 حله مستلة مشيرا الى ابوه بها بعد العشاء حتى اذا صلى حيا الامام من العشاء والاخر
 الراوي ثم طهر ان الاول كان محسبا اعاد والعشاء والراوي واداد جل في السجدة والامام
 في التراويح يصلي خمس السجدة لأم سبعة وركه سبه على الاصح كان الزاهدي (او بعده)
 اي الوز الى طالع العشر والكلام مشه الى ان ما بعد العروب ليس بوفيه كما قال جماعة
 من ائمة حنابلة ولي انه ليس عمن غائب العشاء والوز كما قال اكرهم وهو الصحيح كان

الخلاصة ذكر في الصلوات ان الاول هو التمجيد والحمد والثناء لعل لا يكون
 من التواضع على الصحيح كما في ما يصحح والافضل استيعاب اكثر المسائل بالصلوة
 واو احتياز يوم التذويب واحرقها الى آخر المسائل لم يكره على الصحيح كما في الخلاصة
 وغيرها (وعلى رأس كل رويحة) اي كل فرد من افراد الترويحة ويصحح في الصدر
 منه انه يستحب ان يكون في الترويحة الاولى وتركه بعد الاحسنة والاخرى بعد
 كل رويحة (اي اربع ركعات) تسليمين ويحور بسلام واحد على
 الصحيح وقال بعض المتقدمين انه لا يجوز الاصل تسليمه فلو صلى كلها بسلام واحد جاز
 من عشره تسليمات على الصحيح وهذا اذا قدم في وسط كل اربع فانه لو صلى اربعاً
 به قعدة لا يجوز الاصل تسليمه احداناً بسلام وعنه العموي كما في المحط لكن في الحراية
 انه لو أتم ذلك يكره على الصحيح (جلسة) استحبنا مع الحسم والاخرى الكسر
 فان لكل ان سمح او نهى كما انه ان سكت كما في المحط (بقدرها) اي الترويحة فقال
 ثلث مرات سبحان ذي الملك والملكوت سبحان ذي العزة والعظمة والقدرة والكبرياء
 والجلوت سبحان الملك الحي الذي لا يموت سبحان قدوس رب الملائكة والروح لا اله
 الا الله سمع الله نداءك الحمد ونعوذ بك من النار كما في منافع العباد ولا بأس بعد كثير
 منهم بصلوة عليه من الصلوات كلها وحسن ذلك عند بعضهم وكره عند بعض
 واهل الحرمين يطوفون اسبوعاً ويصلون اربع ركعات كما في المحط ويحور ان يصلي
 فرادى وسبوي في الامام وغيره كما في فاصحة (وسن الحتم) في الرابع (مره) دمرأ
 في كل ركعة عشر آيات لان الركعات ستائة والآيات ستة آلاف كما في الكرمان ولهذا
 جعلوا المصاحف معه بعض من الآيات وهذه اشعار بان الافضل بعد كل الركعة في كل ركعة
 ولا يطل اول السجدة الا بعد الحمد وهو التحار كما في فاصحة وقال يقرأ ضريح آية
 الى اثنين فحكم مرتين وهو فصيلة وثلاث مرات وهو افضل ويستحب ان يهتم في انيل
 السابع والعشرين عند مشايخ نحاري اكثره لاسرار انها لالة العذر كما في المحط ولهذا
 حقه والاعراض على سبيل ما ذكرناه واربعين ركوعاً كما في فاصحة ولو ختم التراويح في لله
 ثم يصل التراويح سار ملاكره منه ما شرع التراويح الا لغيره كما في المحط وكونه
 منه بدل على سوا ما تركه بلا عذر وحشد يقرأ فيها كما في المغرب كما قال بعضهم وقال
 آيس متوسطين وقيل آية طوله او ثلاث قصار وهذا حسن ولهذا اعي السأخرون
 كما في اراهمي وقال سورة الحارص وعلى من سورة الال الى آخر مرتين وهذا
 احسن كما في الصلوات والافضل في ما سأل يقرأ ما يؤدي الى تسميع اليوم عن الجماعة
 كما في الاحسار (ولم يترك) الحتم (لكل اليوم) فتركه لغيره الكسل وهو اسأفل في ما سأل

هـ
تكون كذا في تاريخ دار الفوائد
في علمي ما في غير هذا الموضع
في علمي ما في غير هذا الموضع
في علمي ما في غير هذا الموضع

من يشاؤ ولذا كان متعمداً في الصلوات وإنما استند العمل إلى الحزم إشارة إلى أنه
مركب الدعوات مع الصلوات الشاؤ واليوم اعم من ان يكون امام واحد او اكثر حتى
حاران يكون لكل ترويضة امامان لكنه مكروه بعد طاعة المسامح ومعنى ان يكون
لكل روحه امام كما في المحيط وفي الكلام دلالة على انه ما في ان يصلي الجماعة
فانها سه وقل واحدة كما في الحرانة واكثرهم على انها سنة الكفاية ومن ان
يوسفان من ودران يصلي في مدة بعد الجماعة كما يصلي مع الامام احب الى ان يصلي
في يده والصحيح ان الجماعة فصله اخرى كما في المحيط واعلم ان كونهما سه بعضي
ان لا يصلي بالغوت وقل بعضي عالم مدخل راويج اخرى وقل عالم مدخل رمضان
والاول اصح لانها دون سه العشاء وهي لا تعصى كما في فاصحيان (ولا يؤثر)
اي ولا يصلي الوتر (جماعة خارج) سهر (رمضان) وقد اشار الى انه شعور الجماعة
وهو في غير رمضان الا انها مكروهه والى انها محجوزة في رمضان والجماعة يصلي في سه
كما في الزاهدي والصحيح ان الجماعة افضل كما في فاصحيان والى انه محجوز ان يصلي الوتر
بجماعة وان لم يصل سنام الراويج مع الامام او صل مع غيره وهو الصحيح لكنه
اذا لم يصل انصرص معه لانه في الوتر كما في المدة

في فصل في

(م د الكسوف) اي عند كسوف الشمس فان للعر الجسوف وقل الجوهرى هو احوذ
الكلام وقال ابن الاثران هذا هو الكثير المعروف في العدة وان ما وقع في الحدث
من كسوفها حاسوبها فله قبل بالكاف في الاسداء والمطاه في الاسهاء وقبل
بالكاف لانه جمع الصوره بالمخالفة وقل ما خالفه لانه كل اللون وبالكاف لانه والكل
من اثر الارادة المندمعة ومعل المعامل المحار فيخلق النور والظلمة في هذين الحزمين
مى شاء لاسب وما حال الفلاسه انه امر عادي لا تتقدم ولا تأخر منه حالونه العمر
او الارض فمعانف لطاهر التبرع وكون العالم كرى الشكل بموجب كماله اى الحجر
في سرج البخارى الا انهم قالوا الوما ر بدوقت الطلوع من اول رمضان لانها الصن كان
ر كنه لاجل عموه وقد مات فيه سمر ودمع اللهما لومانا معان رب احدهما على
الاخر كما مر (يصلى) في الجامع او يصلي العدا ومسجد آخر والاول افضل كما في التمه
(مام الجمعة) اى امام ادخل في امامه صلاة الجمعة لى السلطان او العاصى او ما مور
السلطان او غيره بحاله امامه نحو الجمعة كما في شرح الطحاوى وهذا ظاهر الزاوية وعن
ان حصة ان لكل امام مسجدان يصلي في مسجده فلا يشترط السلطان والمصر كما في

المسوط وذكر في المصنف ان الجماعة فيه مستحبة كما ان كون الامام امام الجماعة كما في
 المصنف (ركعتين ما ناس بدلا) اي منه كما روى عن ابي جعفر وقال بعض المشايخ
 انها واجبة وهو شارح صاحب التمرار كما في ادبهايه وفيه اشعار بان لا يشترط فيها
 الاذان والاعانة ويؤدى في الوقت المستحب لا المكروه ولا تخطب بعدها ولا خلاف
 كما في النجعة والمخطوطات والهداية ونروجهما لكن في النظم تخطب بعد الصلاة
 بالاعانة وينوي في الخلاصة وقاصصهما (مخاضا رآه) بعده جازعا عندهما وفي النجعة
 عن محمد بن مروان والاول في الصحيح كما في المصنفات (مطولا) قرأه (١٢٥) اي في اركعتين
 معرا مثل النجعة وآل عمران كما في الحقيقة والمطولات قال علي انه مرأيا صاحب في سائر
 المصنفات كما في النجعة ثم يدعو الامام حاله او قائما مسجلا الصلاة والاخص ان يؤمن
 اسنن مسجلين ولو قام معه دعا على عصا او قوس لكل حسبا كما في المخطوط وذكر
 في الخلاصة عن ابي جعفر انه يصلي بسلام ركعتين او اكبر فطول او حقت فلا يزال يصلي
 (حتى يصلي) اي يكشف الشمس (وارلم يحصر) الامام (صلوا) في مساعدتهم
 ركعة من اواربعها وهو افضل كما في المسوط (قراي) مونا او عزمتون جمع فرد على
 خلافه الياس كما في النصائح والفرد هو الذي لا يخطبه له غيره فهو اعظم من الدور
 واحسن من الواحد كما في المفردات وفي المخطوطات قال الامام الخواص حارثا امام حبه ان يصلي
 في مسجدهم بامر الامام (كالحسوف) اي صلاة الكسوف مثل صلاة الحسوف في كونهما
 ركعتين بلا جاعة الا ان عند الحسوف يصلون في منازلهم كما في النجعة والخلاف في قول
 الجماعة حارثه في عددا لكنها ليست بسنة كما في الازهدى ولا خطبة فيه بالاجماع كما في
 الهداية وتحت الصلاة وسدانا في جمع الافراع كالريح الشديدة والظلمة والمطر الدائم
 والظوف من الرد والزينة وعبر ذلك كما في النجعة (الاستغناء) له طلب السق واعطاء
 ما يشربه والاسم السعا بالصم وشرعا طلب ازال المطر مكمه مخصوصه صدقته
 الطاحه بان يحسن المطر صم ولم يكن لهم اوده وانهار وآبار يشربون منها ويسدون
 مواشيتهم ورووعهم او كان ذلك الا انه لا يكتفى ما اذا كان كاهلهم لا يستغنى كما في المخطوط
 ثم اشار الى كعبته اجالا وقال (دعاء) اي استزال المطر عن الله تعالى (واسمعوا
 مسقلا) بان تخرج الامام مع الناس او هم بامرهم استمعوا الى الصعراء ثلثة امام ولا
 ماشين حاشعين في ثياب حلوا بعد ما يقدمون الصدقة في كل يوم ثم ثنوا على الله تعالى
 ورسوله سقيلين ثم يسمعون دعواهم اسمعوا الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم
 واتوب اليه ثم يدعو الامام او غيره لله تعالى طلب المطر ويقول كما قال صلى الله عليه
 وسلم اللهم اسق عبادك وحياتك وانشر رحمك الى عبدك من الدعوات وهم يؤمنون

كأن التحفة وعمرها وأما آخر الاسعار نظرا الى ما هو المقصود (فان صلوا امرادى حذر
ولا يعلب) التحفة والتسديد (الرداء) هو ثوب لا دليل له ولا كم كما عوطه في الدليل ليس بسنة
وهو الصحيح فلو قلب حمل الحجاب الاعن مد على الابس وبها كس وهذا في المدور وأما
في المربع فعمل الاسفل الاعلى لعبر الخال وهذا كله عبده وأما عدهما فمخرج الامام
ونصلي ثم جاعه ركعتين ملا اذان واقامه حاهرا بالعره والافصل سورته الاعلى
واقامه ثم فصل اسس فدونا حاطبا على الأرض حطة او حطس فائسا
مكاه على فوس وعده صدر الحطة فله لا قوم وبعد الحطة يدعو فائسا وهم
فدود مسه لن كافي التحفة (ولا يحصر دعي) اي لا يدعي حضور معا عده
من الكفار مع المسلمين جادعاء الكافرس الا في صلال وانما لم يذكر الوافل بطريق
الحصر اساره الى كثرتها بها صلا الفل اذا اقبل عليه تسجدا نصلي ركعتين
سفر بعدهما من دونه ليكون الصلاه والاسعار آخر اعلاه وبها الصلاه اذ اركب
مرا لا تسجد ان لا يعد حتى نصلي ركعتين كافي السرا الكبير وكذا اذا اراد سراجا
او رجع عده نصلي ركعتين ومنها صلاه الاسعار له صفة وقفت عده عن علي عن أبي
مكر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد ذاب ذاسا فوسا
وريس الوصوه ثم نصلي ركعتين فيسعر الله الا عرله كافي الخلاقي

فصل في ادراك العريضة

(من سارع) في موضع نصلي بالجماعة (في) صلاة (فرض) من الله تعالى كما هو المسادر
وفيه اشاره الى انه لو اوضح في مره ثم سمع الامامة هي السجد لا يقطع والى ان الشارع
في المدور وقضاء الغاب لا يقطع وكذا السارع في العمل على الحصار سجد اوله
كافي الخلاصة وذكر في المحط انما لا يقطع بالاجماع الا اذا اتم سعا فلا يراد عليه لانه
كاسداء العمل بعد الامامة فكره كافي الخلاقي وكذا السارع في السدة وقبل اسم الله قطع
على السمع والاول الصحيح كافي الظهيره لكن في الروضة الافصل ان يقطعها مالم
يسجد فان سجد قطع على السمع (فاقبت) تلك الصلاه العرس كافي التحفة وعمرها و
الشع او الامامة كافي للمعرات وعمرها و يدل عليه قوله بعد وان اقيمت وليس في امامه سجد
الامامة مقام العاقل دون الوصف اشكال لانها معقول به ادهى للكلمات المروفة
على ان سبوه الحار امامه صبر المصدر المؤكد معامه كافي اللاب (ان لم يسجد) الشارع
(للركعة اولى) من الساتى او الثلاثى او الارباعى (او سجد لها) لاثباته سواء قام لها
او ركع (وهو عزال راعي) ن ساتى او ثلاثى كلها حلاق القاس فابها مسؤنة

الى الرابع والثلثين والستين (ضع) بالسلام او غيره سواء كان قائما او راكعا او ساجدا
 وقل لو كان قائما يسلم تسليمة وقل تسليمتين وقل بعدد و مشهد وقل لا يشهد
 سلم في صورتين وقل المدا في انه لو كان في تمام الاولى وركوعها عصي على صلاته
 وقل يصلي اخرى ويضع والا صبح المطع كما في الخبرين وذلك لانه اذا لم يعد الركعة الثانية
 بالسجدة فهو في الاولى فيعذر على احرار فصله الجماعة كما في المصنعات (واقسدي)
 بالامام وقل وطعمه ان يكرما وباللحذاء والكلام مشر الى انه لو قد الثانية بالسجدة
 انهما ولم يقد مسهلا لاساقى من الاشارة (وكذا) اي وضع فيما لم يسجد للاولى او سجد
 (وهو قد) اي في الزامى (نصرهم) ما يسم شععا من محور ركعة (اخرى) الى ما أدى
 وقد دلالة على انه يقطع به مادام بعدد التشهد (وان صلى ثلاثا) ان يعد بالسجدة الثالثة
 (منه) اي من الزامى (تتمه) اي الزامى هذا اشار الى انه لو قام الى الثالثة فلا يعد بها بالسجدة
 قطع على انه يصل المذكور وقل لو سلم قائما ولم يعد فسد صلاته والى انه لا ادراك
 الجماعة لا يشعل تحلة مثل ان لا يعد على الزامه وصرها ساكنا في المحط ومثل ان يصلي
 الزامه قاعدة السقط فلا لان الاتمام فرض كما في المسد (ثم يصلى متعلا) اي بعد
 الاتمام الا فصل ان يدخل في صلاة الامام متطوعا لانه امر عليه السلام (الاي العصر)
 فان السجل بعده مكروه وهذا منه مجرد عنه فانه مشر الى انه يسفل بالجماعة بعد كل
 رابع سوى العصر كما اشار اليه في اول الكتاب والكلام مشر الى انه لا يسفل مع الامام
 بعد الفجر كما اشار اليه فيه وفيما بعده ولا يعد المغرب ثلاث ركعات هذا
 طهر الزاوية وعن ابن يوسف انه يصلى في المغرب وسلم معه وهذه الاحسن ان يضم
 راعه بعد فراع الامام وعندهما لو احدى قد لم يعل كما روى عن ابن يوسف كما في المحط
 وهذا لا يتناول عن الاستعانة بركاه السجل بالثلاث كركاهه تتر به وذكر في المصنعات
 انه لو احدى قد لاساءه وادكر ما توضع ما قبل عليه انه ترك حكم الفجر والمغرب
 بعد الامام (و) كره (خروج من لم يصل) وهو موصى (من محددين فيه) سواء
 اهم فيه اوله وسواء كان مسجدا حيا او لا وسواء صلى فيه اهله او لا
 وهذا ظاهر في محد حيا واما غير فعه تفصيل في المحيط لو صلى اهل مسجده لم يخرج
 ولو لم يصل قل محور ان يخرج والا فصل ان يصلي في ذلك المسجد وقل لا يكره
 اخروج ولو عند الامامة (لا لقم جماعة اخرى) مثل الامام والمؤذن والذي سرق
 او سفل جماعة تعينه كما في الكرمان (ولا) بكرة الخروح (لمن صلى الظهر والعشاء)
 لان الادان دعاء لمن لم يصل (الا عند الحاجة فانه يكره الخروح حثا اذا سفل بعدهما
 مشروع (وفي غيرهما) من الفجر والعصر والمغرب (شرح) من صلاها (وان اقيمت

إذا قامه إذا فعل بعد الأفعال كالشغل ما ثلاث مكرره (و يتركه سه الجمع) حموارا
 إذا أفقت صلاته (ويصدى من لم يدركه) أي من طس عدم ادراك الشعر مجتمع (ان اداها)
 أي السد لان ركعتيها دون من ركع ومن الر يجرى رجه الله لوجاف قوب العقر
 صلى الله لا لا وهوود معصرا على آه واحدة وكذا في سه الظهر وأوشرع من سد
 باليعزم افعي ام انماحه كافي الله وهذا لا يخ عن دمر الى اه لادراك الجماعة لانشغل
 بالخله وهي ان ه سخ الله سم بعضهما حتى يلزمها انقصه اما قبل الطلوع او بعده
 على الخلف الا في سم سهل في صلاة الامام وذلك لا يعلم لبعض الاعساح على وسد
 عدم الامام كافي العرماي والاخص ان شرع فيه سم بكة للعرم لا سلام وصبر
 متبلا من السهل ان العرض كافي المحيطة واما عصى سهل الله اوع لانها يلزم بالشروع
 الا ان الواجب اسرود اس اقوى من الواجب باسدر) وقد نص محمدان السد
 لا يؤدى هه اعلى ما قال الامام السرحس كافي انها ه (ومن ادركه ركعة) أي طس
 ادراكها (مه) أي شعر (صلاه) خارج المسجد او خلف اسطوانة وكره خلف
 الصف لا حائل وانه ه صكرامه ان يصلي في الصف والكلام مسر الى انه
 اذا انتهى الى الامام وهو مر ما لا يحد في الامامه لادرك السد ومهم من قال بركه
 ويصدى لاجرار فصله بكمه اذ صبح وقصيلة الجماعة كفا في المحط والى انه لو ادرك
 الامام في الركوع ولم يدركه الاول او الثاني بركه الله وكذا لو طس انه ادركه اتشهده
 وهذا طاه المذهب كافي الخلاص ودل هذا هاس قول محمد واما على هاس قول
 السرخس فثبت ان يصلي اسد سم عدى الى ان اقل ما يكون به مدركا غصله الجماعة
 ركعة كافي في الخلاص لكن في الحديث سم ادركه الامام حالبا دلل بسلم بعد ادركه فصل
 الجماعة ولا به حب اجماعا اذ الله اسعد من حاتف ان يصلي بالجماعة كافي المرئس
 (لا يصح) أي سد السد (الا) حال كونه (سواء يصح) أي انه سد فرض الشعر
 او الفصل هه هم قول الروال وبعده على اختلاف المسامح كافي التمر ناشي وقيل عصى
 بعده اجماعا والكلام دال على انها اذاف وحدها لا تعصى وهذا عدها واما عند
 محمد فقصها الى الاله اسحسا ما قبل لاختلاف هه فان عده اولم يصح فلهي طلة
 واما عدها فلو قصي لكان حسا ودل الخلاف في انه نوعي كان بركه عدها
 سد عده كافي الكل (ويتركه سه اصبر) ولو حكما فدخل فيه سد الجمعه وقصلي
 على الخلاف في سه الظهر (في الخائف) أي حال ادراكه الظهر وعدمه اذ اداها
 (ويصدى سم بعضها) أي بعد الفراغ من صلاة الامام يصلى تلك السد (فل شمهه)
 أي ركعتي الشعر صلى الله ان كما قال ابو يوسف وبعده يي قال شمد على ما في الخائف

وقد اختلف على العكس كما في اكله وفي الاول قول محمد والثاني قول الشيخين كما في
البرائش والاطمراح الاربع يكون سهو وحلا كما في المحصر وفي الكلام اشاره الى انه
يؤى العشاء كما في الاول ان يؤى السه كما في الخمسين والى انه لا يعصى بعد الوقت
وهو لا يعصى به الفرض كما في المحصر (وعدهما) اي هاتين السنين (لا يعصى) في ظاهر
الرواية (اصلا) اي لم يخاله ولا سيما في الوقت ولم يعبه وكان ابو جعفر يقول انه يعصى
سنة العرب كما في المحصر وكذا الحلال ان ما سوى الفجر من السن اما فاب يدور الفرض
لا يعصى عدما واما اذا فاب مع الفرض ولا رواه فيه واحلف المأخرون من اصحابنا
في داهل العراق يعصى وعندها هل الحجار والحراسل لا يعصى وفي البرائش دل ان
عندهما لا يعصى وقد لا يعصى وبأن تأخر السنين على الصحيح

فصل في صااعوات

(فرض الرب) عند الاثم الثلثة ولو حمله وعين الحسب عنه انه ولم يعلم به
لم يثبت عليه وبه احدا لا كثرون كما في البرائش (بن المروص الخمسة) يدخل فيه
الخمسة لانها حوت عن اضرار على ما هو المحار عند الص والهدا لود كرهها
ان عليه الفجر مثل الوقت سهو عند الجمعة على قواهم كما في ما يبحر (والور)
فانه لو ذكر فانه لم يصل اعياء قد اور كما لو ذكر في الفجر انه لم يوتر قد اور
وعندها عده لانه واجب خلافه لما لانه سنة (عشا) حال من العروص والور واما
آيه على بارك الله به عن العصى في اصاعه الصلاة ودالا لم يحل مسلم (كلها)
اي الصلوات الست فيعصى انصافا امولى فلا وى الى ان يدعى ثم يؤدى الوضوء
(او فاشا) يعصها ما في يعصها فاعلم يؤدى الوضوء والا صلاي مشر
الى انه راعى الترتيب في صلاة الفجر وقل في صلاة سهو وفي صلاة شهر كما في البرائش
(الا) لثنت المدة من المخرج يدعى فرض الرب في جميع الاوقات (اذا صلا)
في ظل الشارع (الوقت) عن عشاء العاشرة واداء الوضوء حمله لا يعرض الرب
حيث لا يفسد الفوات ولا يهدى وبس الوضوء كما في دو وسع الوقت الوضوء
مع انقضاء حار الوضوء على الصحيح وهذه اشاره الى انه وسرع لو فية وفي الوقت
سهو واطمان التراء حتى صاى الوقت لم يشر المؤدى الى ان طعمه وشرعه فيه تأمينا
في صاى الوقت كما في انكر ما في والى انه لو طس مدة الوقت ثم سب حلا فيه لم يشر
انوه فيه وقل يبار والى ان لو طس صاى وقت الفجر من عشاء فصلي الفجر
وفي الوقت سهو حارا بغير الله انها مودعة في سرعة في العشاء من طلع قبل الفراع

صح والام شعر حجره والى اياه راعى الترتيب وان لم يؤد الوقت على الواحد الا فصل
 فسلم عليه اداء الوقت الامع التحف في قصر الراى والافعال ترتب ومصر على
 اقل ما يجوز به الصلاة والى ان لم يسرع في الوقت صدق في ثم حرج الوقت
 في حلالها لم يفسد وهو الاصح والاسه عندهم انه مؤد لا فاس اذا الحكم على المني
 عليه كمال التمراسى والى ان الله لاصل الوقت وحل الوقت السحب الذى لا كراهه
 فيه والاول فاس قولهما واشتاق فاس قول محمد فلو سارع في القصر وهو فاس الاظهر
 ثم ذكره في وقت مكروه يقطع القصر على الاول وصلى الظهر ثم القصر ولم يقطع على
 الثاني كافي المصمر ثم صلى العصر بعد المغرب كافي الدحر (اولى) السائيه بحث
 لانه كرا لاعداء الوقت فم لم يرض الترتيب فصح فصل السائيه ملاطافه الوقت
 لان انى صلى الله عليه وسلم نسي ذات يوم صلاة العصر وصلى المغرب شماعه ثم قال
 لا يحسنه هل رأيت منى صلب العصر فقالوا لا فصلي العصر ولم بعد المغرب كما
 في الكرماني فلو ذكر في الصلاة في الوقت بعد الاكتم والعائشه واوقته جمعاء عنها
 وان لم ينع الا العائشه والوقت قطعها فترعى العائشه ثم في الوقت كافي سان الاحكام
 والاطلاق مبرالى انه لو كل الفصل من الايام كثيرا حار الوقت مع ذكر العائشه كما
 قال محمد وفي رواية عن ابي يوسف وقال فجر الاسلام عن مشاعه انها لم تخرج والعوى
 على الاول كافي المحط (اوقات) من الفرائض (ست) مذحول السائيه وص محمد
 حسن مذحول السادسة وص بعضهم مع الاول صح كافي الصغرات وطاهر
 بالرواه كافي الكافي وحشد لا عرض الترتيب فصح الوقت مع ذكرها في الكلام
 مشرالى ان العوائث الحدية والادبه سوا في اسقاط الترتيب اما الاول فامر اجمع
 عليه المحدثون والمأخرون من اصحابنا ومشائنا واما الثاني فمذ حلاف فانه لو مار
 صلاة شهر ثم اقل على الوقتات هل وقتها فمذ صلاه مذهبهم صلى اخرى فاكرا
 للعائشه آءا فمذ قال بعض المساحري انه لا يجوز هذه الصلاة وحاله عن الهامون
 وقيل يجوز والا يشابه في زمانه اولى لان التهامون فاشى في العادات كافي الكرماني
 وتخله العوى فلو قصى نبي فجر ثم طهرهم وثم يصح الكل والى انه اذا قلت العوائث
 بعد الكثر لا يعود الترتيب كما دا قصى صلاه شهر الاصلان يوم ادى الوقتة دا كرا لها
 فانه محذور وعليه الهوى والى انه لو قصى الكل لا يعود الترتيب لكن ذكره المصنف
 وعبره انه عاد الترتيب بعد الكل والعوائث الست اعم من ان يكون حقه او حكما
 لان الترتيب كما يسقط بكثرة العوائث تسقط بكثرة المؤدى ولهذا لو فات صلاة واحدة
 ثم صلى بعدها حسن صلوة دا كرا للعائشه كال الخمس فاسدة فسادا موقوفا حتى انه

اداصلى السادسة قبل العاشرة انقلاب المجلس حائره وادأ قصي السائفة قبل السادسة
 وحب اعاد بها مواجده فصيح حيا وواحدة تصدحها على مثال ارحمها كفاي المسوط
 وعده واسبار فخر المسلم في سرح المسوط ان العسا في كل من الست حده ليس
 مرر فيما ادى بل هو شئ يعنى به في الوقت حتى يبيدها ثانيا في الوقت فادأ حرح الوقت
 بقلب المؤداء صحبة واما عدهما فصاذا المجلس بان لم يقلب حائره بكل حال والموسى
 على قوله والاطلاق دال على ان نساء الصلوات على التزاحي كما مال محمد وصداي
 يوسف على الفور وعن الامام روايتان وقيل ان الاول اساق وقيل عكسه وهو
 الاصحح على الثاني قل الاشغال بالخواص مع واما لاساح عبد الفراع والاصحح
 سارعه كفاي الترمذي وهذا كله اذا كان صحيحا نادا من قصي العاشرة كالوقت
 وقل يؤخر ما اذا كان ير جزا الصحة كفاي من الرأى وادأ قصي صار كما اذا ادى
 في حق ازاله المأثم لاني حتى احرار العصلة كفاي الكشف

فصل في سجود السهو

(يحب) في طاعة الرواية وهو الصحيح كفاي الصحة لكن في المحيط انه عند الكرخي
 وليس عند غيره (دسالم) يسمى ما صلاتي (واحد) وهو الصواب وعليه الجمهور
 كفاي الكافي (عن محمد) وعواد صح كفاي الكرمان وقال فخر الاسلام يسلم تلقاه وجهه
 واما صدر الاسلام السلام الواحد مدعه كفاي التهانة وذكر السرحسي وغيره تسليمين
 وهو الصحيح كفاي التمهيدية وذكر شيخ الاسلام انه لا يأتى بالسجدة حيث كفاي الكرمان
 وطائفة مشرأ انه لو سجد قبل السلام لم يعتده كفاي واية التوادد واما في رواية
 الاصول فمعرئة والى انه لا شرط ان لا يوجد بعده بطايل المدة ولا العمل المنا في الصلاة
 كاقسام والاكل والكلام والخرج من المسجد كفاي الجلالى واما لم يأت به عند العامة
 اذا استدير الصلاة كفاي المحيط واما لم يعد ما وراء الاوقات الثلاثة لانه اشار في اوقات
 الصلاة الى انه لا يعمل (مسجدان) ملا تكبر ما به يحور بلا تكبر عدالها كم الجليل اتي
 الفصل وذهب الكرخي الى انه يحور كفاي فهو العقلي فيكر بعد سلام ويكر ساجدا
 ويسبح في سجوده ثم فعل ثانيا كذلك (وشهد) حلالا المجلس ما به لا تشهد فعنده
 كفاي حلالى (وسلام) يسمى بالتسهوى فانه واجب كفاي الكافي لكن في الكرمان ايه
 ستة عدما والا كفاء مشرأ الى ان القعدة فرصة لكن في الكرمان ايه لو لم يقعد لم يعد
 سلامه وسعى ان يكون واحد لان الاقوال دون الاعمال كفاي النهاية وغيره والى ان
 هذه السجدة لم رفع اتشهد والسلام قلها كما لم رفع القعدة في رواية كفاي الكفاية والى

ان لا يصلي فيها ولا يدعو فيها في العتمة قبل السلام خلافا لمحمد وهو الصحيح كما
 في الكافي ودكر في الطحاوي انه على المذهب وهذا احرط كما في ما شمس (اذا
 قدم) المصلي (وكذا) على ركن اورد في كتاب السنن حرره مائة حر كن الصلاة للسلام
 او الفراء او الركوع او السجود رانا الله د صرحنا فتح الحرق (اراحره) اي ركن
 عن ركن او غيره وانما لا يكتفى بالعدم انه الى ان يدركه والمأثور رحبه السهو
 على ما ظن مع ان عدم ركن من ثلث ركن كما اذا سري من السجود او تكبر
 الله دس وقد كفي الزرع ارسا الركوع فانه لا يأتيه في الركوع اورد، الركوع فانه
 يصح على صلاته كما في الساج را خلاص وأحرر صكر ولا عدم ركن كما اذا مكر
 السجد الاول ما ركب ما حررا، وانما يوجب السجود كما في المحط لكر في خانه
 الكتب انه اورد في حق السجود، كره ما فيه للتسليم اذا قال الله وادع قد مثل
 صلاته ووجه انه الى ان انا ربه مدار ركن يرب موجب للسجود ان اورد في انه قد
 ركن وفي السنن مقدار كلام فام مثل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد (اركرر) اي
 قدر كلام عام كبر الطلوع مثل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد (اركرر) اي
 الركن ووجه اسماء ما لو كرر واحدا من سب السجود لكر في الخراء وعنه ان يكرر القاعه
 في الاولين وحب السهو ويمكن ان يدل ان الرار لم يرحب بل رثا السجود ما يرحب
 ان يلى القاعه وضحى ان بعد ذلك ما عر افس لا يكرر السجود في التواكل لم يكره كما في
 فراء الخراء (او غير واحد) كما دا ورس بعض كبريان من تكليات السجود ولا شاح
 الزاده وانما يصل الى قدس في دته ووجه كما شاح الى عدم الركن وانه ولفق
 ان الواجب اعم من العرض والواجب كان مع عر ما عر اورد الله او الله صلى الله
 وحده يكون مسما عمار في ويدخل في ما راراً في الركوع والسجود او اورد
 وهي موجب للسجود وان محل الفراء الفناء (اورد) اي الواجب (سائما) حال من ياكل
 الافعال الخمسة على الشارع واحترسه عا فاعل عا فاعله موجب للوقوف بالاسعار
 لانه دلت عظم لاربه السجود بان خلاف السهو فانه دلت حبر وشمس في ذلك
 مسئلتان ردا بعد الاولى واسكر في بعض افعال بعد ذلك حتى سجدته عن ركن
 فالسجود مع الحمد وحسن سجده العذر انك في الزهدى وكله اورد في هذه المواضع لمع
 الخلو فلو سهى عن اكل كذا السجود اما على الداخل اولا لم يجب الا ناسهو
 الاول على خلاف المسامح فلو سهى في السجود بارم اسهو كما في سهو والعلى واعلم
 ان ما ذكره فون الاكثر في الهدايه ان الواجب ما حذر العرض او الواجب اورد
 وولاه اكر من الاربعين فلا رده حب بعد ما ذكره ثم سرح في امته انه فاعل

لحيته على التراب فصل (كركوع قبل القراءة) أي قرأه العائنه أو السوره قبل فـ
 اهن فان المني لم يكن المدم له قدم وده ان الركوع ما من المصدري أي اعساح
 سدا ركض والكنز متسر الى ان ما رآه لم يركض الركوع وقد اركض ملا خلاف
 ث ان اركض بعد صلاته كما في (ر) مثل (احمر) الركبه (الثانيه) باده
 السجده) واوحرفا من اصطلاحه وفان اركضه وحسب السهو وثوراد الصلاة كلها
 بالحرارة وبها سبب بعض أهل زماننا كل راو صه واستدعي شدة السهو لاجل الصلاة
 به صلى الله عليه وسلم كما في طوعهم ما قال روح الله تعالى روحه لكن في المضمرات
 ادوى على قوله (و) مثل (ركوعين) سوالين وثلاث سجود او يكسر من لآخر عنه
 سلك وها فاعاد هاهم يذكرانه ابي دها فاتها بوجوب السهو كما في المحض واحلفوا
 الله تره وار كوع المول أو الثاني كما في المشارع وبلغى ان كون احوالى على هذا
 لاف (و) مثل (الجهري) أي جهر الامام بالقرآن (في سجده) من الصلاة وده وجب
 فله عه الواحد فهو له ليعبره على ما هو الظاهر لكنه من من اسعير في سـ
 واحب نفس استخافه وهلم سحر بل رله الجهر فهو مثال لرك الواحد والمصادر
 يكون هذا في صورته ينسب ان عليه الخافه فجهري فصداد اما اذا علم ان عليه الخافه
 جهري من الحكمه فلا يس عا سى والاطلاق دال على ان قال الجهر وكثره سواء
 في الخافه وان الموحد للسهو فقرأ ما سور به الصلاة وقال ابو علي النسبي ان الله فيه
 الجهر في الاصح فوجب السهو عما فيه لكنه لكن فيه شدة فالصحيح الفصل المذكور
 ما قال ان صدر السجده وانصب الزيات عن أي حصة انه اذا جهرا وحاف بانه
 به السهو واحكام الزيات في الحروف والكلمه والكنز مشر الى ان المرد في الصور من
 بعد وهذا طاهر الزيات ودل عند اذا قرأ الجهر واستخافه واما اذا قرأ كما
 الله مام ونسب من الساس فسجد وهذا اد صلى في الوقوف واما خارجة فعليه
 في جمع السجود وسجد او جهرا بكل في سهو اعني وقدم بعض ما سئل
 لم (و) مثل (ركعتين) المول دون الثاني فبه مقصد وفان صدر السجده لم انه
 زيا) أي رجع (لكل) أي يرجع الموحد الجس (لى رله الواحد) فان تقدم
 أه على الركوع والركوع على السجود واسسه على اصطلاحه على التي علم السلام
 متحدة على الركوع أي وابتدأ الخافه وانعود المول ودل هذا جمع ما دل فـ
 ذكر ما من السجده لوانصل الى دفع كثر من العدا صاب (ولم يش) السجده على
 م وامامه (سجد والمؤمن) الخ في والمحكمين كالس (لى) حب عليهم (سجد وامامه)
 بعد الامام وانه قد سهو سلى المؤمنين والاطن في دل سلى ان لحيته والله كذا المطوع

والكثرة في السهو سواء لكن قال مشايخنا لا يسجد فكلما اثنى اربع الساس في العثم
 كأي المصرب) والسوق يسجد مع امامه (ان ينزل في السجدة حتى فرغ منه بعد
 سلام امامه وهو الصحيح كأي الخلاصة واخره عنه نقل انه يسجد او يكرر الشهادة
 او يصلي بجله صلى الله عليه وسلم كأي الروضة وصرفها وقد اشار الى انه لو قام بعد
 فراغ امامه من التشهد بعد اساءة فلو قام فله فهو اول بالاساءة ورفض العمام فان
 لم رفض فان صدر ركعة بالجمعة قل فراجع ذلك صلاته كأي الخلاصة ونسبى منه
 ما دام لم يمس الوقت او خوف المرور من يده فانه صبر مكره كأي الطهريته وكذا
 ما دام لم يحرم وقت السج او وقت القصر او الجمعة او الصلاة كأي الخلاصة
 والى ان الاحق لا يسجد منه فلو سجد لا يعربيه وعاء الاعادة في آخر صلاته كأي المحط
 (ثم يمسى) اي بعد فراغ امامه من الصلاة والوجه الى القول ان العمام الى الفصل يوم
 المسبوق الى قصه ماسى مكره وسجله عنه ويعود ايضا بعد سجود به احد العلماء
 كأي الروضة فهو ماض لاول صلاته في حق التقرأ كما قال شيخنا ولا حرها في حق
 التشهد انما فانا اذكر ركعة من المغرب مثلا فمسى ركعة مع التقرأ وقد مر في
 كذلك كأي الخلاصة والكلام مشر الى انه يبدأ بصلاته الامام ويكره ان يبدأ بمقام لاه
 خلاف السنة وقل بعد صلاته وهو الاصح لانه عمل بالنسوح كأي الطهريته والى ان
 لا يسجد مع امامه ولا يصعد فان سلم بعده فله السهو على المحذور لانه مفرد كأي المصرب
 واعلم ان العمام هو سلم مثل الواجب وقد نطق على تسليمه عنه محار كأيها نعم
 فيه (واذا لم تسجد) في دواب الاربع او الثلاث مقدار الشهادتين او التشهد
 وهو الاظهر كأي المحط (اولا) مصدر او طريق (وهو) اي المصلي اليه
 اي الى القعود (اخر) او المعنى وهو احسن العود الى المصلي اقرب من العمام اليه
 فان لم يكن مسوي النصف الاسفل سواء كان رافع الاية وازكاة واحدهما على ما دل
 عليه الكافي فالأقرب بمعنى القريب لكونه عاريا من اللام والاصافه ومن (قد
 ولاسهو عنه) اي لا يحب عليه سجدة سهو وقل يسجد بالعمام وان قل فآخر
 العمد الواجب والاول الصحيح كأي الكرمانى ان كأي المصرب لو قام على ركعة كان
 له السهو وقله الاصماد (والا) يكن احرى اليه فان كان مستوي النصف الاسفل فلو
 الاعلى (عام) وامم الباقي على ما في الامالى من رواية ابي يوسف اماما على طاهر الزوائد
 فهو ان استوى قائما لا يعود والاعادى الخالين (يسجد) لانه ياتحرك الى العمام فله
 نظم الصلاة فله السهو وانما عدل المص عنه لان مشايخنا استصوا رواه على ما قال
 الاثمة كأي المحط والكلام مشر الى انه اذا قام لا يعود فلو عاد محظا قل تشهد تنصت

اميم والصحيح انه لم يثبت وقوم ولا بد من فساد بقعود لم يؤمر به كما في الزاهد
 (وان لم يفسد) من امام (احرا) الامس آخر (قد عالم يسعد) الخامسة مثلا
 (وسعد يسهو) وفيه اشعار انه ان قدم ساها ولا صاحبه الى التصرع به كما طس
 (وان سعد) الخامسة (حول مرصه فلا) اي فسد اعرصة ترك ما هو اعرص
 من اعمده الاخر وفي اصل الصلاة فان لم يصرح جهين وقال محمد اياه جهه واحده
 فادافسه فسد اشعرمة فلم يتحول به لا ثم الفساد بعده رفع اليه وقوله متوى وعند
 ابي يوسف وصعد هذا الحديث فيه لا شيء بعده وسنن عند محمد لما رفع لما كان ولا وصوه
 لم يمام فلم يفسد مرض وهذه المسئلة تسمى بمسئلة رء ناز المكسورة الخاضد وهي
 كله بدول الاعاجم عند استحسان شي وقد يستعمل في الهكيم كما يقال لمن اسبأ احسنت
 ومنه قول ابي يوسف عند بلوغ قول محمد رء صلاة فسد بصلتها الحذب والا كراه
 مشر الى ان لا يسهو وعليه وهو الاصح كما في النهاية (وصم) ركعه (سادسة) مثلاً فشمعل
 الظفر والمغرب وصلاة المسافر في المحط صم رءه في الفجر عند بعض المشايخ فان الشروع
 ملا فسد وشمعي ان يكون صر الخمر على هذا الخلاف وانما صور في الزمانى لانه ملا خلاف
 (ان شء) فله الفضع والاشي لانه طان فيه والشم لكوبه مندو ما كما في اسكاني والامس
 بدله بما والا كفاء مشر الى انه لا يسهو عليه وذلك لانه تحول الى العمل (وان فسد الاخره
 ثم قام ساها عاد) الى اعمده (عالم يسعد) للمسه مثلا فيبعد الشهد حينئذ عند
 التقاطي وقيل لا يفسد كما في زاهد (وسلم لا يسهو) لسهو كما هو الظاهر لكي
 في الزاهد ويحده السر شمس انه يسعد ويكن ان يقال انه مند عما في من قوله
 وسعد للهسو (وان يسعد) انها (ثم مرصه) ادلس عليه الاسلام وانكلام لا يخلو
 عن اشعار بانه ادا قام الامام يدعو به فان عاد عاد وامعه وان مضى في انشائه يدعو به
 والصحيح انه لا يدعو به فان عاد قبل الجود يدعو به في السلام وان يسعد يسلمون في الحال
 كما في النهاية (وصم سادسه) مثلاً فشمعل اسلائي وانسائي فانه على الخلاف المذكور
 (وسعد للهسو) اما النقص في اهل ترك حرمة فانه او تنقض في العرص بترك السلام
 واما قول ابي يوسف او قولهما وانما في قول محمد ومباني مرعها والكلام مشر
 الى ان انضم واجب كما في المحلل لكن في بعض النسخ قيده بالمشة وتؤده ما في المصترات
 عن المسوط احب الى ان يسمع الخامسة والى انه لو لم يفسد لم يسعد كما في فاصيحه
 (واركان) المعهودان (بعل حصر اول) لا يمان عن ساء الظهر مثلاً
 فكلولان المغرب وصلاة المسافر والعشاء وعل ثوبان والاول الصحيح وهو قوله على
 ما قل السر حسي وعسره وانما في قولهما على ما قال الخلو ان وعسره كما في الكرماني

(ومن إحدى ٤) أي بالامام (فيها) أي في إحدى هاتين الركعتين (صلاهما) أي
 وحب عند الركعتين كما قال أبو يوسف دون استت وهو قول محمد على ما ذكرنا
 من دليل السجدة والثاني ادس وعليه القوي كما في الكافي وذكر في الهداية أن الأول
 قول السجدين (وإن قصد) المصدى المهيأ (صاها) وحواء عبد أبي يوسف ولم يفرقهما
 عند محمد كما في الكافي والمختار والهداية - وقد دلالة على أنه لا يصح عن الإمام كما في المطر -
 وسروجهما فلا ينبغي ما في الهامد أن - قد أن يقول عند السجدين كما في الخاتمة
 وإنما حصص الأداء والصدقة بما إذا قصد في الزاوية لا بما إذا لم يعد بعد الأداء فعليهما
 كما إذا قصد هما كما في المحط (وإذا قصد السهو في العمل لا شيء) أي إذا نعل بالربع
 ركعات أو ركعتين ثم راد ركعتين وقد هي في السمع الأول لا ينبغي أن يستند للسهو
 إلا بعد السمع الثاني إذا قصد في حلال الصلاة لم يشرع فلو سلم على الركعتين وسجد
 للسهو لا ينبغي له أن يني عليه الثاني (وإن يصرح) السجدة الأخيرة بياؤه على ما قال
 أبو حمزة وذكر الردوي والسرحدي أنه لا يصح الجلاء والأكفاد قال على أنه لا
 حرج والمخار أن يسجد كما في الكرمان (وإن سلم) بنية القطع أو السهو (من) وحب
 (عليه السهو) فهو يكون (في الصلاة أن يسجد) للسهو (والا) يسجد (لا) يكون
 (فيها) أي فالسلام عرجه عن الصلاة وله صلاحية العود بالسجدة وقيل سجد
 لا يخرج أصلا هذا أصل مذکور في عامة الكتب بمعنى فروعا كثيرة لكن لم يوجب
 الأمر هو أنه أو إحدى به جدا بعد تلاوته صح الاحتداد عنه وصح على التخييل
 عندهما وأما ما سواه من أنه لو فهم منه أو بى بالإمام أسعص وصوه وتحول فمسه إرنا
 عنه خلافا للسجدين فإن المذهب فاطمة الأخيرة وفي اعتبار السجدة إبطال السجدة لأن
 في وسط الصلاة فليس من فروعه في شيء إلا إذا انقطعت الشرطتان وفي الوقاية
 فهو مشهور ولا يصح للإنسان في السهو هل في الخطأ فلا يصح لمن قال أن ما في
 مخالف لما في شرح الهداية فإن السارح أحوه عن صدر الشريعة (ملك)
 (أول مرة) أي ليس بمسألة له وقبل لا يصح منه من وقت التلوع الأسر وقيل
 في هذه الصلاة الأمر فالأول أشبه كما في المحط وأكثرة المشايخ على الثاني كما في الهداية
 ولا راد بالنكاه هو العرق من مساوي العصمين لالقوى من خلاف العين كما في
 سرته الآتي (أنه) من قبل الخطأ والاتصال أي في أنه وجب طريق أخرى المعصية
 وقد أنه مخصوص بالطرف المصروف كما ذكره الرمي أو لا شك أنه ليس منه (كم) ركعة
 (صلى) من السابعة ركعة أو ركعتين أو من الزاوية كذلك أو لا وأربعا (أو
 الصلاة) فالسلام وهو أول من الكلام ويحذف منه فلا يعمل لم تكف في الجميع كما

والجمله مشير الى ان الاستساق واجب كافي الهامة ومن اني حسمه انه ينبغي هـ
 النوره على الاول كافي الزاهدي والى ان هذا السك وقع في خلال الصلاه فلو وقع الشك
 بعد انشهر او السلام لم يصبر وحل على اتمام الصلاه كالوشك بعد الوقوف واما الوشك
 في اي وقت منه ان يصلي كافي المحمد (وان كثرت اي صار الشك المذكور عادته او راد على مره
 في صلاه واحده او في عمره او في سنة ثلثي الزاهدي (احد) بعد الحري وعلله الطرس (يعال
 الض) فاعلمها وسجد للسهو والس الاععاد الراحه وكثيرا لم يعبر عن الصنوع ان
 الصنوع بها على ان العله اي الزحمان ما حود في ما هـ وفيه اشعر وحبوب الاسد
 باطن على انه لوطن انها رابع مثلاً فاعلمها وبعد وصم اليها اخرى وفيه احتياط
 كان مسئ كافي المسه (وان لم يعال) طه على ثي (فالاول) اي هـ اسد عاها واهل
 من الزكيات المرد اعلمها فلو شك اليها ركعه او ركعتان احد ركعة لكن في المحيط
 عن محمد ان لم يكن له في ذلك رأي اعاد صلاته (و بعد (حنا) حب و همه) اي طس
 ذلك المحلل (اخر صلاه) لان القعدة الاخيرة فرض كافر ثم يوم ونصف اليها
 ما تم له لم يشهد وسجد للسهو وفيه دلالة على انه لا يبعد على الشك والثالث وذكور
 في المعصية انه الصحيح لانه مضطرب بين ترك الواجب وابتنى البدعة والاول اول
 من انشائي والله اعلم

فصل في حدود اللوا

(بحر محمد) اي وصفه المسه على الارض عند اني يوسف اومع رفع الزأس عند محمد
 فلو احدثت باعاد هاعنده خلافا لاني يوسف (من كبيرين) احدا هما عند انحطاط
 والاخرى عند الانعاع على المسهور عن اصحابا وصه انه لا يكر اصله وصه انه يكر بعد
 الانحطاط كافي الجلالى والمخار هو الاول كافي المصمرات والاكسفة مشير الى ان السكر
 ليس مرض ولا واجب فاما سه كافي الهامة اوذب كافي الكافي وصه ان الثاني ركس
 كافي الزاهدي ولم وحده ان كليهما ركس وليس بظاهر من كلامه كافي (بشروط
 الصلاه) من ان يبعد السكر والهالة وستر العورة والطهارين والوقت كافي الحلالى
 والمعهودى وفيه اشعار به اذا احرص وقت المرأة يكون قضاء فهو على العور كمال
 او يوسف لكنه ليس على العور عند ما تجمع العروقه سوى المكروه كافي كتب
 الاصول والعروع والتأخر اس مكره وذكر الطحاوى انه مكروه وهو الاصح كافي
 الخمس ونسخت العام قلها لو بعد هاوس فتا عدم الامام كافي المصمرات ويصلح
 انه أهله فيسحب له بعد ثم ادلى ولا يردوا رؤسهم وله كافي المسه (لا رفع يد) في

التكريرين (ولاشهد و) لا (سلام ومها) ائى السجدة (سجدة السجود) اى
 ساحان رضى الاعلى ثلثا وهواد باه واستحسنوا ان يقول سبحان ربنا
 لمعبود ولا وان لم يذكر شعاخوره كفى المحطوفاتوا بدعواهم ما ملق بانه فلو فرما
 آنه من حال اللهم احطى من صااله المم علم المهد من الساحدين الى الداكن
 عد ملا واما لك كفى الكساف والمحار الاول كفى الحراره والواو العطف أو الاعتراض
 او الابداء والسجدة بالصم والسكون النسخ كفى المفردات (على من ملا) لا يهتجى
 او كب (آنه مانه) او اكبرها او نصفها مع كلة السجدة على الطلاف وقل كلة السجدة
 كفى البر بائى (من اربع عشرة آنه منحصه مسين موضعها بقوله) (التي فى آخر
 الاعراف) فالى ع الصلاب عطف سان لاربع عشرة او بدل الكل منه ويذكر العاطف
 ويراد النابع والبروع معا واما بعيد الاخر لان باى اوله عسر موجب للسجدة باعافا
 والاخر معنى النصف الاخر كما قالوا اى الامان فلا يكون الشئ طرفا لنفسه والاعراف
 علم للسورة ظاهرا وجد حوره سنوه كاحور هو وغيره ان العلم سورة الاعراف وحده
 الحر سائر ملا انساس وعلى هذا فاس وافى السور (و) فى الزعد والخل وبى اسرائيل
 ومريم (و) فى الاثاب (اول الحج) اى النصف الاول منه والافراد على نحو ارواح
 مطهرة فهذا ليس بعطف على التى حتى يارم الفصل بالاحسنى من المعطوفات كما طس
 واما قد بالاولى لان ما فى الاخرى للصلاة عدا (والاعراف والثلث والم السجدة وص
 حقه ان كب هكدا صاد انا الاصل فى كل لعط ان تكب محروق هجائه ولعل وجهه
 سرعه اسقال الذهب الى معناه اى السورة والمخصوصه (وحم) ع دقوله لا يسأمون
 لا قوله بعدون واما اطلاق لانه محوران يكون الاول موضع السجدة الا ان الساجد اول
 اد به شرح على المهدد يعبا كفى الطهيري (السجدة) عطف بيان لم لان كلاهما
 علم فى قول كالم السجدة فالإحصار السجدة من (والجسم واشتق وافراء) يصلان
 اهما فى السور بين فانهن ههنا معطووه كالممر والاولى الانشاق والعلق (او بين
 سمعها) ولومن كافر او محبون اوصى او حائض او عشاء او نائم او طير والا صرح اية
 لا تحب السماع ن نائم وقل لا تحب السماع من طر كالسماع من صداء وفى كلة التكليف
 دلالة على انه لا تحب على الحمد الاول فلا تحب الاعلى من علمه الصلاة فحسب على
 الحب والمحدث والمصادر انها لا تحب الا اذا علم انها آية السجدة ولو بالاحسار وان
 كلام من اللاء والسماع سب وانصح ان اللاء والسماع شرط لعلمها فى حق غير
 البالى فلو لم يسمع بسب الاوم او التشاغل ما حر لم تحب على الاصح الكل فى المحيط
 (و اذا ملا الامام) آنه فى ركعة من معها ولم يسجد (ثم امسدى به فى ركعة اخرى

غير ما لا فيه (يسجد) الممدى (بعد الصلاة) كما في الكافي وغيره لكن في شرح
الطحاوي وغيره ان اقدمي الساجد قبل سجدة الامام يسجد معه وان اوردى بعدها
سجدة ابداء صارت صلاية فلا يؤدي بعدها والاطلاق مسرناه أي
بالسجدة في السجدة والجمعة وقال الخواري قال مشايخنا انه لا يأتي فيها للرفعة
ونكره ان يقرأ ما فيه آية السجدة فيهما كما في صلاة يخاف فيها كما في
المحيط (كنسلي) اما ما كان او بعد (سمع من ليس معه) مصلها كان اولاه
يسجد بعد الصلوة لانها والتمسك والاصح انه غير مسند بخلاف زاده القسام والركوع
والعود فانه غير مسند بالاشباع كما في الزايدى (ومن سمع) من الامام المذكور ولم يسجد
ثم اقدمى في (آسر) تلك الركعة (الى بلا فيها) (بعد سجود الامام) للصلوة
(لا يسجد لها) في الصلوة ولا بعدها وفي الخلاصة من سمع قبل ابداء يسجد بعد الصلاة
مطلقا (و) من اقدمى في تلك الركعة بعد اللجوء (فله) أي قبل سجود الامام
يسجد معه وان لم يسمع منه قبل ابداء لإسرار او بعد او سمع (وان لا يؤتم) خلف
الامام وسمع هو واليوم وحار حى (لا يسجد) واحد منهم (الاسماع حار حى) ليس
بأمام ولا مقدمى فانه يسجد على الصحيح كما في المصبرات واما غيره فلا يسجد في غير
الصلوة عند الشبهين وفي الصلوة اتصافا كما في المحيط (و) السجدة (الصلواته) الحى
والصواب الصلواته التى وحب على الامام او غيره اداؤها في الصلوة ولم يؤد ما ركوع
او السجود ما قرأ ثلث آيات بعدها (لمقصى حارجها) أي من خارج الصلوة وان
اساء تركها وبعاد كرها جعل الاشكال وهو ان السجدة تأدى بركوع واليهود
فلا تمكن ان تقضى وطاهر مشير الى ان هذا الحكم مقيد بما اذا كان الصلوة صحيحة
غير فاسدة والاصاب السجدة خارجة كما في الخواهر والى ان وحوها في الصلوة على
المورد كما في الزايدى (والركوع) أي ركوع الصلوة او ركوع على حدة كما روى عنه فانه
ورد الخبر بكل الاان الاول اولى تقدم العهد (بالموقف) أي بلا فاصله بيده وبين قرأه
آيه ساوى آيات كما في الظهر او ثلاث الا اذا كانت في آخر سورة وقبل اكثر ثلاث كما
في الزايدى (سب) الركوع (عنه) أي عن سجود التلاوة وذكر الخلالى ان الركوع
وسجدة الصلوة هو سبب منه والكلام مشير الى ان السجدة سبب مع الوقوف والى ان
(شبهتم بشرط وهذا صحيح في سجدة التلاوة وكذا في سجدة الصلوة عند اكثرى واما
الركوع فلا سبب بهما بل اختلاف كما في المحيط وعن محمد بن سبب مدو بها كما في الخلالى
واحملوا ان ية الامام كافيته الكامل فلو لم ينو المقدمى لا يوجب على رأى يسجد
بعد سلام الامام وبعد انعمه الاخيرة كما في المسألة (وان كره) سماع آية او بلاؤها

من واحد أو معدود (في مجلس) واحد عرفاً أو مبرعاً جميعاً أو حكماً ولهذا التعميم
 رك في أكثر السجح قوله أوى الصلوة (مكي سجدة) واحدة في الواحد الخ في كالتس
 والنداء والكرام والخصوص المنداني الأطراف والسجدة يكتفي واحدة وإن تحول من راوية
 إلى راوية إلا أن يكون كبراً كالسجدة الحرام وفعل خلافه وكذا أوى في السجدة الداخل
 ثم أعاد في الخارج فواحدة كما دل في الختام ودار السلطان عبدان يوسف خلاف السجدة
 كداهي الزاهدي وأما في الصحراء فسكني سجدة دار الملكة كما إذا متى ذات خطوبان
 وقال محمد إن كان محو من عرض السجدة ومأوله فعرس وأما الواحد الحكمي فهو
 ما دل به فعل عرفاً طبع له عرفاً كما إذا أكل لثمة أو شرب سربة أو عمل سيرة أو أيام قاعداً
 فلو بلا ما كل أو شرب أو عمل كثيراً أو لم يصطحباً أو أحده في عقد كسب ثم لا رمة سجدة
 أخرى ولو كرر في ركعة كفي واحدة وكذا لو أعادها في أخرى عبدان يوسف خلاف السجدة
 ولو كرر على النداء في ركعة أو غيرها كفي واحدة وقيل إنه في الركبتين على الخلاص شهما
 كما في السجدة وأشار بلغة السكرار إلى أنه لو اختلف الآتي في مجلس لا يكتفي واحدة وباطلاق
 الكفاية إلى أنه لو سجد للآول ثم تلاكى واحدة وقبل لا يكتفي وأعلم أن تكرار اسمي من
 الأسماء عليهم السلام في حكم الصلوة عليه من تكرار الآتي في السجدة في هذا الخلاف
 لكن لا رواية في الصلوة ولا خلاف في وجوب العظم لذكره تعالى في كل مرة كما في الزاهدي
 لكن في العظم يكتفي مرة في كل مجلس (وبعبارة) في التكرار (السامع عليه) دون مجلس
 السامع فلو تبدل مجلس السامع لآل إلى لم يكتف واحدة لكن في السجدة ولو اتصل
 على النداء فعلى السائق واحدة ولو تبدل مجلس السامع لآل إلى السامع يكتفي واحدة
 وعلم أنه أوى كما في الصحراء لكن في الركبتين لا يكتفي واحدة وهو الصحيح (وأما
 الشرب) أي سوية سداً ومأدبة فإن تعذر في الأرض حشاش ثم تحيى وذهب
 مع العزل لتسوي السدي (والامتناع من عصص) بالنسبة ما تشعب عن
 ساق الشجر دافعها وعلاطها والصخرة بها كما في (الماموس) (إلى) عصص (آخر
 سواء كان مرناً أو بعيداً) (بتدليل) فلا يكتفي سجدة وقيل على السبدي سجدة
 إلا إذا أخرج حمله فخرج إلى الوصل فعليه سجدة ثان (ح) كما في الروضة وقيل على السبدي
 من عصص سجدة إذا عبر عنه إلى آخر لمر بها والصحيح الأولان وعلى هذا الخلاف
 دوازة الكندس ورحا الطين والساحة في الماء كما في الزاهدي (ويكره) في الصلوة وعمرها
 (تركه) السجدة وحدها) لأنه يشبه الجرف وجهه أشعاراً ما يكره تركه السجدة
 بالظن في الأولى وفي السجدة من الساس من كر ذلك خارج الصلوة لأفهام وهذا خلاف
 الرواية (لا) مكره (عكسه) أي مرأه أنه السجدة وحدها في غير الصلوة حتى قيل

من رأى أى السجدة كلها فى مجلس وسجد اكل كراه الله تعالى ما لم يكن الكفاي
والكرمانى (وكتب) سمعنا من آية او اكثر عليها او بعدها لانه انما فى اظهار
الاعمار كفى الشوط وهذا شامل لغيره الصلوة وصدقاتها حتى (وسجد) فى الصلوة
وعبرها (سجد) هاهنا السامع) أى سامع يحدث طس السال انه لا يسجد او يسجد عليه
الآية لا يخرج عن ما يسمى المسلم ولو كان السامع بخلاف ذلك يدعى ان يحجره على
اطاعه وقد اشعار له لو كان السال معرأ كفى شاء واستحسن ركع السجدة
لان الاحماء يدوب كالصم التكل فى المحيط

فصل فى صلاة المريض

(ان يعذر المريض) بان لا يقوم اصلا لا يقوم بنفسه ولان لا عمدة على شئ والافلا شره
الاذنك وده اشعار به ان قدر على بعض ايام يؤمر به فاداعره بعد كفاي التمر ماشي
وهال طهر الذي المرضى او قدر على تكبيره الافتتاح قائما صلى فاعدا كفاي المسه
(المريض) أى لحرف ز يادته او امتداده كفاي الكرمانى او دور ان الرأس كفاي الشهادة
او وجع الشفة كفاي المسه او وجع النحر والى مد وهو مثال فى حكمه الخوف من
السمع وعبره وكوبه فى الحياء والكلغة اذا كان من سارحه طين اولى او مطر او عرداك
يمشى الى هدى والاحسن ان يقال لصبره ما لا ياكل كفاي التمر ماشي (حدث) ذلك
المريض (هل الصلوة او فيها صلى فاعدا) كفاي حال التشهد كما سجد فيه اشعار به لا ساج
لما لا يحرك كفاي الروضه لكن سعى ان يكون شال لا رضى رواه فى الوقت فى زنا هدى
وعبره ان المريض النادر بالصلوة قائما يؤثر حتما اذا كان رجوا الله (يركع ويسجد)
ان قدر (وان تعدرا) أى الركوع والسجود (مع) يعذر (القيام) لمريض ذلها او دها
(او ما رأسه) أى يشره الى الركوع والسجود وهو مهمور لا عبر كفاي الكرمانى وعبره
لكن فى الهدى قد يقول العرب اومى رأسه (قاعدة) بقوه حسه او عبرها كما مر
(ان قدر) على السجود (وان تعدرا لاعمه) أى مع يعذر الصام أى ان يحضر معهم العذرة على
القيام (هم) أى الايمان رأس السجدة قاعدة (حب منه قائما) لانه اشهد بالسجود
وذكر التمر ثمانى اومى قاعدة وفيه اشاره الى ان كليهما يقع فى حال القعود وذكر ابو بكر
انه يومى الركوع قائما والسجود قاعدة وان عكس لم يمر على الاصح كفاي الزاهدى والى
انه لو قدر على الركوع فقط لا يومى فاعدا وذكر الكرمانى ان ذكر الركوع اعاق
قان يعذر السجود كاف لسقوط القيام كذا كحلواى والسر حى وفى المسية ان عبر
عن السجود لا يرمه الركوع (و) حد الامامان المومى (جعل سجودا) المحسوس به

(احد من ركوعه) وقد دلالة على انه لا يلزمه تعريب الجمل الى الارض فتقدر
الامكان كما في الزهري لكن قال صاحب المسند ان ذلك يلزمه (ولا رفع اليه شيء) اي
لا يد في صاحب المرض من جهة شجرة او عودا او غيرها (لستجد عليه) اي لخصم
رأسه ويضع وجهه على ذلك الشيء فانه مكروه وقد اشار الى انه لو لم يضع رأسه
ولكن وضع شاة على وجهه لانتور طاهاته وهل شجرة او سمود والاول اصح كما في
المحيط والى انه لو سجد على شيء مرفوع او موضوع على الارض لم يكره ولو سجد على
دكان دون صدره بخور كما يصح لكن لو راد يوي ولا سجد عليه كما في الزهري
(والا) عذر على الاعاء فاعدا المرض فلها او فيها (فعلى وجهه) الاعاء او الانس
لصطع (موجها الى القبلة) ورحله نحو سارها او عها (و) على (طهره) تسلي
(كذا) وحها ورجع سادته بحمد رأسه حتى يكون ساد القاعد لم يكن من الاكل وحمل
رحله الى القبلة كما في الهاء وهل يد في التسلي ان يبصر كونه ان قد رحت لا يندرجه
الى القبلة كما في الزهري (واذا) اي الاسلاء (اولى) من الاصططاع كما هو المشهور
عن اصحابنا وفيه اشعار بان الاصططاع حاروي المسد الاظهر ان الاصططاع لا يجوز
وفي الخبر ناسي لو عجز عن الاسلاء فعلى وجهه او طن سجدته وحته الهاء ورحله
نحو سارها او عها (والاعاء) العذر من المرض ما يكون (بالرأس وان عذر) ذلك
(اخر) الصلاة فسلط الى العذر وان كان العذر اكرم من يوم وليلة وهو الصحيح
وقل لا لا فله ان كان اكرم منها والى فصله اقل وهو الصحيح كما في المصنعات والكبر
باعتار الساعات عند السجود واما عند سجدة فحول الوقت حتى لو عجز قبل الاول الى
ما بعد الزوال اي لم يقص خلا فله الا اذا امتد الى العصر كما في الخبر ناسي فان ما
لا قصاء قصى عنه واره كما في المحط لكن في الاحسار لشيء عليه ولو رأه بعض اكر
من يوم وليلة وهو الصحيح والكلام مشير الى انه لو عجز عن الاعاء بالرأس لم يعد بالعين
ومن ان يوسف بن مبر وشك قد سجد واعترا الحس كما عذر الخاحب والمب ورجع
الخاحب ثم المي ثم القل كما في الروضة وعمرها (وموم) بالرأس (صح) ان عذر
على الركوع والسجود فاعدا (في الصلاة) اي (فما عدا) الصلاة عدهم (وقاعد ركع
سجد ان صح) اي قدر على السلام (فيها) اي عليها (فانما) عند السجود
واسأف عند محمد (صلى) على حد الوصول كما هو المذهب اذ راجع الكوفي تفرقة
الحمد اعنى صح اي من صلى الغريضة (فاعد) ركع ويسجد (في ذلك) لاقى سجدة
حار ملا عذر) اي مانع من القيام كدوران الرأس واسود اذ العين (صح) عده
استحسانا ولا تصح عدهما واسأف كلامه اشار الى انه لا يصح ان يصلي وقد لا اعاء

ملا قدر ولو ناله وهذا الانساق وصح فاعدا مع العبر اجماعا وبتعي ان توجه الى اله لة
 تكاد ارا السعة كأي الافصاح وتنبه ان يصلي قائما او من خارج المالك فان الصلوة
 على الارض اكل (وقى) المالك (الكروط) في حرف البحر اوله (لا) نصح
 ان يصلي قاعدا اما في الحرف فسالبا مع واما في لغة فان حركه الريح والافكندك
 والافعلي الخلاف وقل في الاول خلاف ايضا الكل مسعد من الهاء واعلم انه
 او عرق والماء ثمره وقل ان يوجد خشش يعلق به مقنار ما يصلي بالاعضاء لاساح له
 اساحروا لم يوجد ساج وقل لاساح حتى لو خرج الوقت ملاصلا له كانت صار
 الصلوة دسا عليه كأي الروضة (حس) اى من حس (او اعمى عليه يوما وليلة) او اقل
 كأي المسود والمطر الخلاصة وعبرها لكن في القدوري حس صلوات (فصلى) في الصلوة
 بالاركان انما وفي المرض باسبب (ما فاف) من حس او اقل من الصلوات
 (وان راد) الحون او الاعضاء علىهما (ساعة) روى ما يصلى الضربة اى في حره
 من الزمان وحوار رفع على الماعلة والعي راد علىهما ساعة (لا) يقضى ما فاف
 من الصلوات الخمس او الكثرى الساقطات برادة ساعة من وقت صلاة اخرى وقال
 شمس الدين راد وقت صلاة لا تقضى شئ من الصلوات السب او الكثرى الساقطات برادة
 ساعة من وقت الساعة وهو الاصح والمصادر ان يكون اليوم والليل مستوعبين للاعضاء
 فلو افان بساعة فصى ما فاف وان دام كأي الراهدى وان لا يكون الاعضاء من صعه
 كالمرض والحواف من آدمى وعبره ولو شرب الخمر او الصبح او الدواء حتى ذهب عقله
 اكثر من يوم وليلة فصى ما فاف حسلا للمحمد كأي الخلاصة ولا ينعى ان المرض شامل
 للمرض والاعضاء معهما وحكما كاد كرا فلا يسعى ان يعرض لهما خصوصا
 ولو لم يدخل ذلك فيه لكل التقدم اولى فان ما فاف انبب المسافر

فصل صلاة المسافر

من المسافة وهي معنى السمرع النالعه كما ذكره بعض المحققين وقال الراعي ان المعاملة
 عماها باعتبار انه سمرع عن المكل وهو عهد وما في انصاح الفصل انه لم يحى منه فعل
 ثلاثي معناه وعدده كلام الجوهري والسهي وذكر الكرماني ان السمرع الخروح المند
 وشربه قصد المسافة المحصورة ولا ينعى ان مجرد العصد لا يكتفى ولذا قال في اللوحي
 ان الخروح من عمرات الوطن على قصد سير تلك المسافة سريلا لا زال وحيه ان مجرد
 سيرهما لا يكتفى على المحار كما بان ثم اشار الى المعنى الشرعي بمال (من) فارق على شئ

ما قال الرابع في ما عرفت منه على ان تحدد المقصد بلا فعل ليس بشئ كما في المحط وغيره
 (بيوت ملدة) أي بيوت متعلقه بالبلد لا تسمى باسم مدخل فيها خططين ومجال يتعلق به
 لا العري كما في وهي جمع من مأوى الانسان من نحو حجر او صوف ولكونها أخص
 بالسكن أثرها على الاسات كما في المفردات والبلد اسم للعران ما يحيطه من بعض من الأيدي
 والدور ولم يذكر العريه لانها تابعة على انها سائر في نفس مطلب كما ظن لان المحار يحمل في
 العريه والسوت اعظم من ان يكون حرمه الا ان فاعصر الانا لخروج عنها على الايدي
 وفي ذكرها اسعار ما بها اذا اتصل العري بالرض فاعصر بالخروج عنه وفي لا فاعصر
 الانا بخاويه العري ولو فاعصر الانا يكون بينهما انفصال وحده سبعة اذرع او مائة
 ذراع او قدر علوه وقيل لا فاعصر الانا السائي وحده حد الانفصال او فاعصر المصروف
 من وفي حد الثلثة علوه وهو الاصح الكل في الراهنى والصحيح انه مرخص في العريه
 العريه اذا اتصل بالرض فاعصره فاعصره على ما ذكرنا من الخلاف والاصح انه للهد
 أي سوت حاب العريه فلم يصرح بآخر وان سادا كما في المحط وكذا اصنافه السد
 على ما عرفت الا انه شكل وطن الاقامه (فاصدا) أي مرصدا اراده معبره في الشرع
 على مثل الحرم (مسافه ثلثه ايام ولسانها) الثلثه المعدلة في الطول وانعصر
 كرمات الشمس في الجمل والمران في شرح الضحاوي ان بعض مشايخه قدروه باعصر
 ثلثه ايام من السد ونحوه في العريه لاني المحط كما ظن وهذا ظاهر الروايه واصبهم مسافه
 يومين واكثر الثالث وفي المقصد اسأله الى انه لا فاعصر الصبي والصراي اذ اقصيا
 مسافه يومين مع المقصد مزارا مكلفين وقال الاكثر ان الصراي فاعصر
 لصفه المقصد والى انه لا يتبع فاعصر الحس والعائد والروحه والاحمر والثلثه والعد
 مع مسافه ولو لم يعلم السابع فاعصره كان مسافرا على الاصح كما في الخلاي وغيره والى
 انه لو سار جمع البلاد لا فاعصره لم يرحص كالوطاف السلطان في ولايته اودهت
 صاحب حش لطلب عدو بلا علم برمان ادراكه او مكث في موضع والى انه لو كان
 للبلد طرفان احدهما مسافه يوم والآخر ثلثه ايام يرحص فيه لاني الاول كما في المحط
 والمسافه العد وكرر استعمالها في العد وكلاهما صحيح ههنا في السوي ما عرفت
 فان الدليل في العلاء ثم التراب لعل انه على طريق اول كما في القاموس والاول ركنا الثاني
 وان ذكر في كثير من المداويل انها للاسراجه ولذا الوساير احد كل يوم من الى الزوال
 فاعصر المقصد قصر الاظهر هذا اليوم على الصحيح اذ السريه بعض النهار كما في
 الطرية والمحط وغيرهما (سروسط) دون السريه والطريق الخارجين عن العادة
 (وهو) في السهل (فاشارا لال) أي سائر العريه فاعصره وباللام بر داسم الجمع الى الحس

وحشد بواقي قوله (والراجل) أي الماشي مشرا معدلا ولم يذكر اعتمادا على ما يليه
 من اعتدال الرمح فلو سار مشرا غير معدل في السهل لك المسافة في يوم بترخص وبعصا
 معصا في ثلاث لم ترخص كأي الخلال وغيره وانما خص سرهما بالذكر ليكون كسائر
 من المشروء وهو المذكور في شرح الصمصاوي وغيره إلا أنه ترك العرافة عما في الجامع
 الصغير (وفي) الممر ماسرا (العك إذا اعتدل الرمح) بين السرعة والبطء فلو
 سار يوما برخص ولا تألم ترخص كما ذكرنا (و) في الجبل مائل (من سرهما
 مشرا معدلا نقره السابق) بالجبل) لا بالسهل فضل اعاء حكم السهل عنه سهل
 وهذا ظاهر الرواية وعنه مسافة ثلثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ أو خمسة
 وثلاث أوسنة أو سبعة على الخلاف وعنه إن أمكنه أن يسير كل يوم فرسخا لوعده فإلده
 ثلثة فراسخ كأي المرمي وكلامه مشعر بأن لغيره ما فرسخ وهو الصحيح كأي الهداية
 لكن في الزاهد قد اعسر الاكثرون مائة وعشرين فرسخا كأنهم قدروا كل يوم
 مرحلة سبعة فراسخ وقل حجه مشرلا به قدر خمسة روي عن أنس بن مالك حواره
 وقل ثمانية مشرلا به المتوسط بين الأكثر والأقل وهو المصنف وقل اثني عشر فرسخا
 (وقصر) السافر فرض (الراعي) المروء على المقم فان صلا به في الأصل
 ركعتان روي عن ابن عمر أن صلاة السافر ركعتان ثم عرق قصر على لسان نكح
 وعن ابن عباس أنه قال لا يقولوا قصرا فان الذي فرضها في الحصر إنما فرضها
 في السفر ركعتين كأي شرح الطحاوي وعن ابن عمر صلاة السافر ركعتان من خالف
 الله كفر وعنه من صلى في السفر أربع ركعات لم يضر في الحصر ركعتين وعن ابن عمر
 قال قال صلى الله عليه وسلم من صلى في الحصر ركعتين أو ركعة أو ركعة أو ركعة
 وعنه صلى الله عليه وسلم إذا هاجد فتهتدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة كأي الكرماني
 فالله أعلم لا يجوز ويباني والكلام مشر إلى أن لا قصر في الثلاث والثلاثين وكذا
 في السن إلا أن لا يصل فيها العمل تقربا وقل البرك ترخصا وقل العمل
 بزولا والرك سارا كأي المحيط والمحار العمل أما والرك حوا كأي الحرمان ونسب
 منه سه الممر عند النقص وقل سه العرب أيضا كأي الزاهد (إلى أن يدخل بده)
 الأصلي أي يومه بقرية السابق ويحمل أن يحار أن اسماء القصر إلى الرخص فالقادم
 لا يعسر الاضطرار إلى الرخص فان الاستثناء كالاستثناء في الخلاف المذكور
 كأي الترمذي وغيره والاطلاق دال على أن الدخول أعظم من أن يكون للاستقاء أو لغيره
 الحاح وان يكون حقيقا أو حكما كما إذا دلله أن يعود إلى بده فلا سار المسافة فاه أم
 بخلاف ما إذا سار المسافة ثم بداه العود فانه لم يتم كأي الخلال (أو سوي) أي ريد

على سبل الحرم أو القس كما قيل كنا في الحرات والصعر للمساكن السبل بازأي فلا يصح
 بله الموسع كما ذكرنا (أما نصف شهر) وهو خمسة عشر يوما إذا الشهر بثلاثين
 يوما عند العرب والعم كأي العائس فلا يسكن ما الشهر يكون تسعة وعشرين
 بل يسكن عما في المحطاه إذا عزم على أن يقيم في السبل إلى واحد أو صعبين وخرج
 في النهار إلى آخر مقامه يصير معيا إذا دخل أولا الموضع الذي عزم الإقامة فيه فانه
 لأن موضع الإقامة ما يلب فيه (بله) دخل بها فان مجرد البقاء غير مؤثر للإقامة
 السبل فالإقامة كالسفر كأي الكرمان وعسره وفي راده البقاء أشعار بأنه لو بوي
 الإقامة نصف شهر في موضع نحو مكة ومي لم يصير معيا كأي المحط (أو قره)
 اسم للبركان كالبلد (واحدة) صفة لقره والعائنه مأمرة في البله (و) فمصر إلى
 أن بوي (بصيرة دارها وهو حثاني) أي والخال أن النوى من سكن في معاربها كالأعراب
 والاموالا كراد والبركة والزاه الطواقة على المراعي فانه لا يصروهم كما قال بعض
 المؤرخين لانه نقل من مري إلى مري ودل فمصر ههنا اتصاله ليس موضع الإقامة
 والاول اصح كأي الكرمان وعله القوي كأي الصبرات والخرابه وهذه أشعار بأنه
 يصير النوى بالصحراء غير الحثاني سواء كان من محاصر الحثاني أولا كما إذا فصل
 عساكرها موضعاً واحداً منهم مهم وكذا النوى بصيرة دار الحرب كأي المحط والاحسن
 أن يقال أو صحراء وهو قصاه واسع لاساب فيه والدار المنزل بأعداد دوران الحثاني
 ثم سمي به البله لاحاطتها بأهلها والحثاني ما لكسر منسوب إلى الحثاني بالهمزة المملة
 عن الياء من ورا وصف لا شعر على عودين أو ثلثه وما على أكثرها فت كما ذكره
 الخوهري والكلام مسر إلى أن اسم الإقامة لم يصح إلا في هذه المواضع الثلاثة لا صرح هو
 طاهر الرواية وقد دلالة على رواه مخالفة ولذا قال في الكافي لا يصح الإقامة في المعارة
 إلا إذا سار أهل من اثنته أيام على ما قالوا وحاصل الكلام أن العام توقف على سب
 شروط السد واستلان إلى أي والده ورك السرواحاد المواضع وصلاحيه كأي الحثاني
 (لا) أي يقصر الزباني فصر اعز منه إلى أن موثها (بدار الحرب محاصراً) أي يلب
 أهل السبل الكمار والخال إلى النوى من محاصرهم الحثاني فانه يصير حياً في الحواران
 من عواصمها بعد ساعده خلافاً لأن يوسف إذا علموا عليهم ورواها سيئهم وقد أشعار
 بأنه إذا دخلها ما مان لم يصير كأي المحط (أو دار أهل النجى) خارج مديته أي الذي
 يخرجون عن طاعة الإمام الحق بض انهم على الحق لا هو ممكنين بأويل فاسد والأ
 فتحكمهم حكم الأصوص (محاصراً) أي النوى من المسلمين الذين يجعلونهم في حصن
 فإن ذراهم كدار الحرب (فمصر كأي طال) أي فصر كعصر من من طيل (مكثه)

في موضع الإقامة (ملايد لها) وحده اشعاراته لوطن الملك مفقود منه الإقامة قصر
 ولم يتم فيه خلاف كإمر (ولواتم) الرابع نأى يأتي جميع افعاله واقواله كالرأه كإمر
 المسافر (وقعد) القعدة (الاولى) مقدار الشهد (ثم فرصة) الركبان وما يدل عليه
 تلامه كإدكر ما يدفع ما دل ان عليه ان يقول لواتم وفرأى الاولين فانه لو رك الركبان
 فيها او في احديهما فسد صلاته الا اذا نوى الإقامة قبل التسلم او بعد فبانه الى
 الشاهد فلا يفسدها بالتحدة فانه فرصة حصر ارعنا وتم وقال محمد خذ من مطامير
 لرك الركبان كإي الخلاصة وقال ابو بكر الرازي لو نوى المسافر ان يعاود حتى به جهالة
 ركعتين كإي الخلاصة والشروط مشعرانه ليس ساء بل عامد فصيح قوله (واساء) اي اثم
 والحقى النار لانه حط العمل بالعرض فصد وهذا لئلا يكفى رحمة الكسبيين وغيرهما
 وترك ما هو الواجب من العصر كإي الخلاصة وأحذر السلام الواجب وترك تكبيرة
 الافتتاح الواجب في العمل كإي الراهدى فقد اسكل ما في التلويح انه يجوز ان يكون
 التلويح أكثر مما يعتد بركه الركبان والاذكار وان كان هو والعصر مسويين في الثواب
 الحاصل ماداء العرض على انه قد تقرر ان المهى عنه أكد من المأدورة (وما زاد
 من الركعتين) (عمل) هي سوب عن سه الظهر (وان لم تقعد) الاولى (تطل فرصة
 بالانقضاء الا اذا اهدى عنهم كإي في اوبى الإقامة كإمر وهذا منه نصريح بما اشار
 اليه كإي التحق واساره الى انه يعلل بغيره برك القعدة وقال محمد بطل الصلاة به كإمر
 (مسافرا) في الرابع ولو قبل السلام (مقيم في الوقت) ولو قدر التكرمة على
 الاصح (بم ارعنا) وحوا بحكم المسافة حتى لو افسد هاهو او امامه فصى
 ركعتين فعضروا الى ما وجه من المائدة وقبل لا يتم كإي الراهدى وهذه اشعاراته واراد
 به العدد نوى ركعتين والاطلاق مشرالى انه لو لم يقعد الاولى لم سطل فرضه كإي السراجة
 (ودعه) اي بعد الوقت (لا يؤممه) اي لا يصح امامه لانه لا يدر فرصة حشد فتؤدى
 الى اقتداء المعرض بالعمل في حق القعدة (وفي عكسه) اي في صورة ان يكون مقيم امامه
 مسافر في الوقت او بعده (ام المأمم صلاته) بمرأه وهو الاحتياط كإمال الخلو في وعى
 محمد انه لا يقرأ وبه احدى العصى المشايخ وهو الاصح لانه لاحق كإي الشط (وقصر)
 الامام (المسافر) كالمقضى المسافر وسلم (فان لا للمقيم) (مدنا) مصدر (انما اصلانكم تصعده
 يجمع لك عافانه صلى الله عليه وسلم في عام تحة الدواع لاهل مكة (فاني مسافر) بانفاه
 للعلل وان رفع رد امر غير السعروية عليه على انه ينبغي له ان تعلم بكونه مسافرا ولو اعر
 يقول فانه بعد صلاة من اقضى عن كان مظهر حاله الإقامة وهو لم يتم كإذا ام
 رجل في المصر لاني تحاه ادا مظهره معهم سلم على الركعتين سهو كإي المساء وغيرها

(و سطل الوطن الأصلي) بالنصب (مثله) بالرفع حتى إذا سافر عنه إلى الأول ودخل
 فيه إلا بصير معينا الإياليه والاطلاق مشر إلى أنه بشرط أن يكون بينهما مسافة السفر
 ولا خلاف في ذلك كما في المحط والوطن الأصلي السمي بالهمل ووطن العضر والعراق
 أن يكون مولد أو تاهله أو منشأه كما في المصرات وهذا أحسن مما في المحط وغيره من
 الإحصار على الأولين لكونه انحد من الخلاف في آخر الظاهر به قبل رجل من أن
 قال من المصره عداني حسبه ومن الكوفة عداني وسبق قاه تولد بالمصره وسأ
 بالكوفة فهو نصره الولد وأبو يوسف التسي ومثل الأصلي وهو ما سئل عنه
 وماعه ولو بقي عداني الأول قبل في أصله واليه أشار محمد في الكتاب وهو الخراج
 إذا هدى وذكر صاحب المسارع أنه لم يبق أصلا ويؤيده ما روى هشام عن محمد أنه
 قال في أرى العضره أن يوي تركه إلا أن ما يوسف كان يتم بها لكنه يحمل على أنه
 لم سو كفي الراهدى لاقى المحط كما طس وهذه له لو تاهل موضعين كالأصليين
 وفي المسألة أنهم أحسوا في ضروره السفر معيا نفس التروح والأخلاف في ضروره
 السفر معيه بذلك (لا) سطل الأصلي (السفر) أي وطن سفر السمي بطن الأقامه
 والوطن المسار والحداب أصل فلو خرج عنه إلى الأول صار معيا غير دال على دخول فيه
 وأما ما ذكره السمرح أنه لا سطل الأصلي اتصاله به أو بمقامه من قوله إلى أن يدخل
 بلده ووطن سفر ما خرج إليه منه أقامه نصف شهر أو كان بينه وبين الأصلي مسره
 السفر أولا وهذا رواه أن سماعه عن محمد وعنه أن المسافه شرط كما في الخلاف
 وعنه الأول هو الخراج عدد الأكثر منهم المص كما أشار إليه إطلاقه (و سطل
 وطن الأقامه مثله) سواء كان بينهما مسره سفر أولا كما إذا خرج الخراج إلى الوطن
 بعدد وطن أقامه إلى العضر بينهما مسره للمص ويوي هذه الأقامه فتشدد سطل به
 وطنه بعدد فلو خرج منه إلى الكوفه بينهما مسره سمر لم يلبس اتصالا أقامه ثم خرج منها
 إلى بعدد أم الصلاة في هذه البلد لأن العضر صار وطن أقامه ولم يوجد ما يقصه من
 الوطن الأصلي ووطن الأقامه وإنشاء السفر كما في المحط (و) سطله (السفر) أي المسافه
 لأنه أم كما في الخلاف وغيره (و) كذا سطله الوطن الأصلي كما إذا تاهل ما هو الوطن
 بمكة وطن أقامه وفي الأكامه أشار إلى أنه لم يصير وطن السكي وهو ما سوي الأقامه هذا قبل
 من نصف شهر وأعيه بعض المشايخ وقالوا أنه بعض مثله وما وطنين والمسفر والأول
 هو الصحيح عند المتعدين منهم لأن حكم السفر فيه ما في مسره وطا فلا يرتب عليه حكم
 إلا بعين كما في المحط وما ذكر ما في هذا المقام من كلام هؤلاء الفقهاء الكرام أرفع
 ما طس بمصهم حقيقة التبرام وهو من الأقامه إلا في ذكر الأوسط من الأقسام إلا يرب عليه

حكم من الاحتكام (والسمر وصد) الحصر وهو احسن (لانها وان العائنة) فهي للسمر
 وتكفي في الحصر وله اربع في السمر فالاعداد لوقت القوت لا العشاء (وسعر المعصية)
 كإباني العدد والخروج على الامام وحج المرأة من غير محرم (كغيره) اي كسمر الفطاعة
 مثل طلب العلم وزيارته الاوى والجمع (في الزحف) كاستكمال هذه المصالح وسقوط العدد
 والجمعة وارخص نصم الزاء وفتح الحاء جمع رخصه هي في المعصية السرو في الشرع
 ماضي على اعداد الاعداد وهو على صريح رخصه "زحفه اي تحفه وبشر كالافطار
 ورخصه اسقاط اي اسقاط ما هو العريضة اصله كالاصغر وبما في الاصول

﴿ فصل صلاة الجمعة ﴾

(شرط اوجوب الجمعة) اي انفس ووجوب صلاحها فهي على حديق المصاف تكون المم
 اسم من الاجتماع عدا اهل الناس كإباني الكرمان وقال الزمخشري اسم بمعنى المفعول
 اي الفوج المجموع ونحوها بمعنى الفاعل اي الوقت الجامع ونحوها ثقل للسكون
 وقال ابن حجر ان الكسر قد يحكي والوجوب مشعر باشتراط الاسلام ادلاسي على الكافر
 الا الايمان (الامامة) اي امامه نصف شهر او اكثر (في مصر) فلا تحب على المسافر وان
 عزم ان يمكث به يوم الجمعة شلاف العروى الهارم فيه فانه كاهل المصروفه اشاره الى انها
 واحدة على العميين بالعمى وهذا اذا اتصل بالرض على طاهر الزوائد وهو الاصح كإباني
 الزاهد عده لكن فيه رواية والمخاربا على من كان على قدر فرج منه وقال الصدر
 الشهيد اسم على من سمع بهاء المادى على صوت على الصحيح وقال دهس المشايخ اسمها
 من نصه على اهل مصر واحد على اهل اطرافه سنة على اهل الهوى الكبر والمصمعة
 لشرائطها كإباني المصنوع (والاصح) فلا تحب على المرنس ونحوه كالشيخ العاقر ص السعي
 والمستل بالحنس والمطر السند كإباني الخلاصة وفيه اشاره الى ان لا تحب على الاصح على
 معهد المراس اذا ما خرجت والى ان ثبت على الصحيح على من وجد من كالا
 كالمشي كإباني المسد والى ان لا تحب على المحبون فان العقل شرط داخل في الصحة فصرح
 المحبون واصعب امر اهل العوس جنوبها كإباني الكرمان (والحرية) فلا على العن المأدود
 والمكاتب ومهيق العنق والدي مع مولا سبب المجد لخط دأته وفيه اشعار بانها على
 السناجر لكن الموحول لا يمنع منها كإباني حراية المعين والدكورة) فلا على المرأة للهوى
 من الخروح سما الى جميع الرجال كإباني الكرمان والعلل بانها مشعولة بحدود الروح مشكل
 فانها مودة بان عليها شهود الجمعة اذ لم يكن لها روح (واللوع) فلا على الصبي وهو
 كاهل والاسلام شرط بلوجوب بلحلاف كإباني النخط والجمعة وعمرها ولا على ان

الوجوب في الصدر مع عدم كفايته من ذكر الاسلام (وسلامه العلي) فلا على الاعمى وان
 وجد الفائد وحشره آلاف درهم كافي الطم وقالوا انها واحده عليه اذا وجد فائدا
 وفيه اسرار ما ان اللام للحس فهي واحده على من سلم احد عنه (و) سلامه (الزجل) اي
 كل رجل فلا يحب على القعدا حذاء لانه لا يدر عله اصلا بخلاف الاعمى فانه قادر عله
 لكن لا يهدي به كافي الخط فلا ينبغي ان يكون في القعد خلاف الاعمى كاطن وانما يصرح
 بسلامة العين وقد اسار الى اسرارها باسقاط الصحة رد المذهب الصاحب ثم ذكر
 سلامه الرجل اساره الى اشراط امكان المني من غير مشقة كافي لمسلاتي فالشروط
 الخاصة حجه ان يعم منها مصرية واحده ثلثه واحد منها مصرية اشارة الى
 اعصار النافس اتصالا (وسمع) الجمعه (فرسا) تاقب (ان صلاها فاعدها) اي اقام هذه
 الشروط الاربعه او بعضها للاصافه العهده فدخل العروى والمسافر والمطول
 والمريض دون الكافر والمجنون والصبي والكلام مشر الى ان فرض الوقف هو الظاهر
 في حق المدور وعبر لكنه مأمور باسقاطه مادام الجمعه حيا والمدور رخصته والعرفه
 ان الاول باجم ترك الجمعه لاها فرض علمه خلاف الثاني فاجها رخصه في حقه كافي
 في الجمعه وعبرها فلس شئ فصلا عن التخصيص ما ادع من قال التخصيص ان شروط
 وجوبها ما ذكر او حضور الجمعه فانه اذا حضر المدور وحده والى انما يقع
 فرضا في العصاب والعري الكثر الى فيها اسواق قال ابو النسيم رح هذا بلا خلاف
 اذا ادبر الوالي او انما هي فله مسجد الخامع واداء الجمعه لان هذا مجهود فيه فاذا اتصل
 به الحكم صار مجمعا عليه واما اذا لم يأت فله خلاف قبل يصلي الجمعة بلا شك
 وقبل يصلي العرس ثم الجمعة احتياطا وقبل يصلي الجمعة اولام السنة ان رخصا
 وركعتين ثم الظهر وقبل يصلي العرس في بيته اوفى المسجد ثم الجمعة فلو حار الجمعه
 ضار العرس فلا ينبغي ان يقرأ الفاتحه والسووه في ركعتين الظهر احتياطا
 والصحيح المعار عند الجمعه ان يصلي بعد الجمعة السنة ان رخصا الطم ثم ركعتين بعد
 الوقت الكل في الصمات والمخار بعد الامام فمر الذي ان يصلي الظهر قبل الجمعة
 وهو اختيار التخي والعمه فانه ان وقعت الجمعة حاضرا مع الظهر وان لم تقع
 فالعرس هو الظهر فلا يؤدى الى تكرار العرس على العدرى وهو مهي بالحدث
 كافي الخواهر وعمل الامام العسلي بانه لو صلى بعدها لاساء الظن المسلمان ما صلوا
 من الجمعة فهو فاسد وفي العمة انها قدم حارق الراس الذي لا يجب الجمعة في
 الانفاق وفيما ذكرنا اشاره الى ان لا يجوز في الصغرة التي ليس فيها فاض ومعر
 كافي الصمات والظاهر انه اراد به الكراهه لكراهه اسلم بالجمعة الا يرى ان في الخوا

لوصلاقي لدى لهم اداء العظمى وهذا المصلح به حكم مارق الديار اداي
 محمد في الراسق مامر الامام فهو امر بالجمعة انما على ما قال السرحسي (وشرط
 لادائها) اي لوجوب اداء الجمعة في موضع واحد واكثر على الخلاف وفي الترمذي
 لا يصح في الموضعين (المصر) اي البلد المحصور في الحدود فان المصر الحد كان في المرداب
 (او شاذ) بالكسر بعد امام البيت وقيل ما امتد من حواصه كافي العرب وفي المحيط
 قيل لا يجوز خارج المصر ثم اشار الى ما عليه اكثر الفقهاء من معنى المصر الشرعي
 كافي الرازي ومال (وماذا يصح) من موضع (اكثر ما حده) المية لصلو الجنس (اهله)
 اي اهل ذلك الموضع بما وجب عليه الجمعة (مصر) واحترز به عن احتساب الاصدار
 مثل النساء والصبيان والمساكين الا انهم قالوا ان هذا الحد غير صحيح عند التحقيق
 والحد الصحيح المأخوذ عليه كل مذهب بعدد اهل الاحكام ويقام الحد وكافي الجواهر
 وظاهر المذهب ان ما به جماعات الناس وجامع واسواق ومعت وسلطان أو خاص يتيم
 الحدود ويعد الاحكام وقرب منه ما في المصبرات وفيه انه الاصح وقيل انه ما يجمع
 فيه مائة الف والدين او يعيش فيه كل صانع سنة فلا يحول الى اخرى او يكون
 سكانه عشرة آلاف او يسمى مصر احد العداد كبحاري اولايطهر فيه نقصان مائة
 وزيادة بولاده او يحكمهم دفع عدد ولا استقامة او يحصره الامام وان صغر وقل اهل
 كافي البراشي او تولد انسان وموت كل يوم اولاي بعد اهله الا مشقة او يكون فيه الف
 رجل او عشرة آلاف مقال على الخلاف كافي المصبرات ثم اشار الى انه ما يحور عند
 ابي حنيفة وروى قول انسان حلالا لهما كافي المحيط ثم اشار الى ما هو المحسار
 عند المحيط والخلاصة وغيرهما من ترمذي الفاء شرعا ومال (وما انصل) من
 الواضع (نه اي بالمصر معدا) مهيئا (لمصلحة) جمع مصلحة ومع الم فيهما
 اي ما يباح الله المصر من ركض الخيل وجمع العساكر والخروج للرعي وصلوة الحارة
 (فناؤه) علوه بك بد وثاب ارميل او ميلان او فرسخ او فرسخان او مهي حدا للصوب
 في المصر والاصح الاول (والسلطان) اي الخليفة اي الوالي الذي ليس فوقه وال
 طاع لا كان او حار او قيل بشرط العدالة كافي ماصيخان والاطلاق مشعر بان الاسلام
 ليس بشرط وهذا اذا امكن اسباده والا فالسلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا على
 رسل وصلوا حار كافي الجلال وعده والسلطان بما يد كرويوث في الاصل الوالي مشتق
 من السلطة اي يمكن من القهر ودل من السيطر اي الدهى الذي يتصاهه وقيل هو
 كمران وقدر جمع سيطر اي فصيح اللسان وقيل هو الخليفة ثم سمي به لانه ختم من جميع الله
 تعالى ووجه رائدة على كل حال كافي الاراهير (اوبانه) الاحسن ثم ما به لان امامه

الجمعة بحق الخليفة الا انه لم يدر على ذلك في كل الامصار فيقيم فيه ثمانية والسائق
 في هذه السان في كل بلد الامير الذي ول على تلك البلدة ثم الشرطي اى الذى
 سمي بالعارسية يدار عنه ثم طاحى النعاسة ثم الذى ولاه ذلك النعاسى وقال الختوان
 بعدا في عرفهم واما في عرفها فالنعاسى لا يول كباقي الحصة والاصافه تشترى أن كل
 مسرعه وال من جهة كاشف حاربه امامه الجمعة والعذ كباقي الحرامه (ووقت الظهر)
 فخرج في خلال الصلوة بعد عرضها عبد الحميد واصحابه عبد محمد فلو خرج
 بعد الصلوة بعد صد ان حلف خلاطه صار في اشارة الى ان الواحد هو الظاهر الا
 انه ما مرر باسما من دمه بالجمعة روى رواية الجمعة الا ان له اسما طاهيا بالظهور في روايه
 احمد بن مسعود والجمعة آكد في روايه ما مرر على هذه كباقي الصغرى وعن اصحابنا
 الراصف كلاتهما كان المهرية (والخطبة) فعله معنى المفعول من الخطب بالفتح وهو
 في الاصل كلام بين كباقي الا راعوا الاطلاق دال على انه لو خطب وحده جاز
 كما روى عنه وعلى ان السماع غير مشروط كما روى عن ابن يوسف وعن محمد بن ابي بكر
 الا بمحضه الرضا كان الحرامه لكن في الترمذى ان شهود العرو السماع شرط هدهما
 (بحر مستحسن) كتحصيله وتعليله بركته وغيره من الادكار الا ان المكلف به ملاعده
 مسمى "تخلي" للذ كباقي الاحبار والصحف ما لا لانه ما سمي بالخطبة عاده من التخصيص
 والصلوة والدخا والمسار التمسك حتى لو وجد عاطسا لم يرد عنه انه يجوز كباقي
 الترمذى (في الوقت) اى وقت الظهر فخر خطب قبل الروال وصلى بعده لم يكره
 اسدل بعض ما حان ان الخطبة حرم مقام الركن الا ان الصحيح خلافه لانه لا يشترط
 هذه الطهارة والامتثال ونحوهما (والجماعة) في ركعة ثمة بعده ووقت السجود
 عدهما في جميع الصلوة عدهما في كباقي المحيط (اى ثلثة رجال) ولو معدودين كالسيد
 وفيه اشعار بان مصاب الجماعة لا يتم بانفسا والصدان ولا يحددهم ولا يرحلن وعن
 ابي يوسف انه يتم بانس كل المحيط لكن في السلم انه ثلثة عده واثان عدهما (سوى
 الامام) ووجه اسما بان الامام شرط من شروط الاداء كالجماعة كما سرح به في الكافي
 (قان) سرح القوم ثم (مروا) اى خرجوا من المسجد من العير وهو الخروج (تسليم
 متحذرة) ولو لا (انها) اى الجمعة عدها ثلثة اذ ار كنه في حكم الصلوة تصح التفرع على
 الجماعة (وان تقرأوا) (علاه) اى السجود (مأ بالظهور) ولو بعد السجود لان ما دون
 الركعة غير معتبر وهذا عده وحد روى واما عدهما فانها تكن في الترمذى لواقع
 وهم حضور فكر واقل قراه آت عده وقراه ثلاث عده اى يوسف وعلم الركوع
 عده محمد صح الجمعة ولو كبروا بعده لم تصح (والادق العام) بالصلوة بان يصح بان الجماعة

أو تار السلطان بلامانع لاحد من الدخول فيه حتى لو اجمع جماعة في الخلع او السلطان
 وحشمه في داره واغلاقوا الباب لا يجوز الصلوة لان صحة صلوة السلطان وغيره مشروطة
 بالذن العام كما في المحيط (وكره) يوم الجمعة كراهة محرم (في المصنف) لاقى العري ادهدا
 اليوم في حدهم كسائر الايام كما في المحط (ظهر المندور) الذي لا يحب عليه السبي
 كالريش والماسر والمد وعرة الذي عليه السبي (جماعة) وعن محمد انها حسنة
 من المصنف كما في الكافي والاطلاق مشرأ الى ان المندور يصل في الظهر مع زمانا دان واطامه
 لكن في القندوري انه يصل في بعضها كما في المحط الى انه يكره الجماعة اذ ارك الجمعة
 لانع لكن في المصنف انهم يصلون وسدا اسمايا (وكره) وحار عبد الشخص
 ولم يحرر عبد محمد على اختلاف الصليين (ظهر غير المندور صل) اداه (الجمعة) فلا يكره
 ظهر المندور عليها الا انه يصح له التأخير الى ان يصرح امام من الجمعة كما في المحط
 وقيل الى ان يعلم أيها التكفل وتل التثليل والسأير سواء والاول اسمه كما في
 الترمذي (وسمي) اي سبي من صلى الظهر من يسه الى السلاطة (والامام يريها
 اي الجمعة) سطله اي يحل وصت مرمية الظهر لا تسك وفي التكلام إشارة
 ان انه لا سطل الذهب بلا سرعه والطائفة مثل رايه اشرف في شرح
 الشاوي بلاب والى انه لو صلى الظهر في المسحوتات الخطية ولم يسمع الامام في انشده
 لا سطل ظهره وعي الامام الخرافي انه لا سطله اذ اصك ان يسه واسعا عالم
 يتجاوز الغشة كما في النهاية وقيل عالم يحط خطو يمر من اسفل اذ اشرف في الترمذي
 والى انه لو خرج وهو لا يري الجمعة لم يطل بلا سجاج كما يصرع الامام جبي حرج من يسه
 كما في المحيط لكن في الترمذي اوسى في داره يصرع الامام صل حروجه مري لم سطل
 بالاقاق (وان لم يدركها) ما يصرع الامام قل وصول الساتر الله او بعده بالا حرام
 حتى سلم الامام وبلا سجي في الصلوة لا سطله كما في المحط وعندهم انه غير مدلل
 بدون امامها وحسن استوان انهما (مدركها) اي مدرك الجمعة (في السجدة) الاول
 (او يصرع السجدة) اي الجمعة وحدا عبد السنين وامامه شهد فلا يعنها الا اذا
 ادرك ركعة كاملة كما في المحيط او اكثر الركعة انشايه ما ادرك في الركوع فان ادرك
 اقلها ان ادرك بمعارف رأسه من ركوع يصلها رعاؤه اشعار به حمد من وحده
 وظهر من وحده كما في النهاية لكن في المسروط انه حمد ولذا ربه اقرأه وهاية الفعدة
 الاول كما على الامام على ما روى الطحاوي بحرف ما روى المعلى لكن قال
 ابو حفص قلت لعمدة التادى الظهير تسمية الجمعة قل ماتصع وقد طاب بالآثار
 وقوله في سجود انه مشرأ الى ان الجمعة كسائر الصلوات في وجوب اداء السجدة وقدر

خلاف المسامح والى انه لو ادركها بعد السجدة قبل السجدة اوقى حال التشهد او بعد
 التسليم قبل السلام تم الجمعة عددها خلافا لمحمد بكافى عند الحنيفة والظاهر به وفيهما
 ان الخارج ارسل في التثنية وقال اذا ادرك السابعة امام الجمعة في التسليم صلى اربعاً
 بالكر الذي دخل معه (واذا ادرك الاول) اي اول اذان بعد الزوال سواء كان
 على المار او عند الخطبة وقال الحسن الميموني المار وفي الزوال ما بعد الخطبة
 والصحيح الاول يكاد كره الخلواتي والسر حسي بكافى الخط ودكر ابو اليسر الصحيح ان
 كلا لادابين معتبر بكافى المراسي وفيه اشعار بنحو تكرار الاذان قبل الزوال من يوم
 الجمعة وذلك لعدمه على اهل الاسلام واطهار احكام الاحكام بكافى المصبرات
 (ركوا) كراهه (السع) حاسن او ماعين واقفين وكذا كل ما يشعل من حضور
 الصلوة من اعمال الدنيا الى العراص منها واعاخص البيع لانه اكثر ما يشعل به الانسان
 وفيه اشعار بان من لم يحب عليه الجمعة من بحواله مستثنى عن الحكم (وسعوا) اي
 مسوا مسياً سرعاً دون العدو وفيه اشارة الى وجوب العمل بوصف الاسراع على
 ما قال بعضهم كما اشار اليه كلام النهاية ودكر في شرح السؤالات ان هذا محتمل الا
 ان الفقهاء اجمعوا على انه ينشئ الى الجمعة على السكينة والى انه لا ترك في الذهاب بان
 المني مستحب واحلف في الرجوع بكافى المية (واذا خرج الامام) من مكانه للخطبة
 (حرم الصلوة) اي الشروع في العمل بترتيب الاذان فلو شرع فيه قبل الخطبة اتم وجهه
 اشعار به صلى الله عليه وسلم وقت الخطبة كما قال السيد ابو شعاع وقيل يصلي ان كان بعيداً
 والانه طرأ الى العراص من الصلوة بكافى المصبرات لكن في الخلاصة ويكره الصلوة في هذا
 الوقت بالاجماع واعاثر الامام على الخطب اشارة الى انه لا ينبغي ان يكون الامام غير
 الخطيب لان الصلوة والخطبة كشيء واحد معنى بكافى الكافي (والكلام) اي كلام الدنيا
 ما حادوا الاخر كالقرآن والسيح والتمليل والصلوة على النبي عليه السلام وهذا اذا سمع
 الخطبة والانبية اخلافه والسكوت افضل لكافى المصبرات وظاهره مشعر بان مجرد
 الخروج للخطبة نحو حرم جميعها بكافى الكافي والحنيفة وغيرهما لكن في المنعرات يرشد
 اذا صعد المذود وهذا عند واحداهما فلا بأس بالكلام قبل الخطبة واطلاقه مشيراً الى
 انه لا يحب المسلم والمسلم ومن اتي يوسف انه يحب والى انه لا يدرس القعد ويحسب
 لئلا يسهل له اذانه وقيل انما ترمي السكوت في زمانه صلى الله عليه وسلم واما في زماننا
 فيعزلهم بكافى الحنيفة وكما مع الكلام مع الاكل والسر والعت ولا تعار والخطبة
 وغيرها مما سمع في الصلوة بكافى الخلوات واعاخص الكلام لانه اكثر اشتغالاً والكلام
 له عيب اذ عاين من الكراهه والانصاف لانه مفسر له كما لا يخفى (حتى تم الخطبة)

فيه اشارة الى انها محرمان عند الخليفة الحفيظ ودمر الخلافة ولا عمران بعد الخطية
وهذا هدهما واما بعده فمحرمان كما في المصبرات لكن في الخلاصة يذكر الصلوة في هذا
الوقت اجاماً وكأه احتار قوله قبل الخطية وقولهما بعدها تعظيماً لذكر الله تعالى
ورسوله وتعظيم الذكر الوالي والدعاء له بالنسبة اليه (وادخل) الامام (على المبر)
نكسر الميم ما يرفع مما شتم على المدرج من المبر الرفع ويسان يصع يسار الله (ادن)
ادنا (ما) الا ان اصحابا لم يقولوا الا بهذا الادان فانه في زمانه عليه السلام و زمان
السجين رضى الله عنهم الا انهم يتكبرون للهمة ورد الاول في رضى عثمان رضى الله تعالى عنه
اكثره الناس كما في الخلافة واما اليوم فعادوا بالاول للاعلام و عاقل لسه والخطية لاحياء
الاحكام كما في المصبرات وقيل ماله احده الخراج كما في الكفاية وقال الحسن ما يكون
عد حروح الامام وقه يحدث وفي وحدة الفعل اشارة الى المزدن ان كان كبر من واحد
ادنا واحدا بعد واحد ولا يحتجون كما في الخلافة والبرماني واليه اشارة ما في الهداية
وعشره انهم يؤذون دل عليه كلام شارحيه (بينه) اي بين الحسنين الماسمين
لبن المبر والامام و يساره مر ساه ووسطهما بالسكون فمثل ما اذا ادن في زمانه
قامه او حادة او مسرحة حادثة من حطين خارج من هاتين الخفتين ولا بأس بشموله
بمحمد المهور ما اذا كان ظهر المؤذن الى وجهه ما يضاف اليه اليدين فان قربه الادان
تدل على اذ وجهه يكون الله لكن يشكل ما اذا كان ظهره الى ظهر المصافي اليه الا
اذا قيل ما خارجيه يتر من قوله (واسفلوه) ستعد الخطية بوجوههم سواء كانوا
في امامه او يمينه او يساره على ما قال الخلواني لكن الرمم الآن انهم يتصلون القلة
ولا يؤمرون بتركه لما يلحقهم من الخروج بسوية الصوف بعد الخطية على ما قال
السر شسي وهذا احسن من الاول كما في المحيط واطلاعه مشير الى انه محور ان مجلس
حينئذ محبياً او تر ما اوصيه بما يتسرله لانه ليس بصلاة حقيقة كما في المصبرات فيجب
ان يشهد في المسجد كيف يشاء كما في الراهندي (مستعين) اذا لسمع من من كان المحيط
او واحب كما في صلاة المسجودية اوسه وفيه اشعار بان التوم عند الخطية مكروه
الا اذا غلب عليه كما في الراهندي (وعطفت) مد لد السيف في كل بلدة فتحه صوة بكه
وعيره مسئلة به في غيره كالندية كما في المصبرات (عطفتين جميعتين قدسورة من طوال
الفصل ورياسة الطاول مكرهه مستثلاً التوم بهما بوجهه و ظهر الخطية النسة
لا كالاول مسداه بالعود سرام محمد الله بما في الشهادة ثم صلى عليه صلى الله عليه وسلم
ثم يقرأ الناس م سراء قدر ثلث آيات سورة العصر ولا تستوي اصحاب الاربوا اصحاب الجنة
او ونا واما ما لك دل لم سر شسي كما في الخلافة (منه ما حلة) حريه مداد ما غس موضع

حلوته المبرعة الضحاوي او مقدار قرأه ثلاث آيات في الطاهر كافي الجرائد وباركها مني
 على الاصح كافي المدة لانهما سبعة ثم يشرع في الحطبة الثانية قيا في المخدم الشهادة ثم
 الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل ما في الحطبتين سه كافي الخلائق لكثيرها
 صارب في رصة كالفراء فالعروض ما من من نحو الحمد لله كافي الميسر ثم يمشي
 السا على العلماء الراشدين كافي الراشدين ثم على سائر الصالحين احمسين ثم يدعو
 لسلطان الزمان فاعل والاحياء محتسبا في مدحه عما قالوا انه كمر وحسرات كافي
 التعجب وغيره (فاعا) غير مكى على عصا او قوس فانه مكروه كافي المخطط وغيره لكن
 في عيده ان احد المعاصاة كالصام كافي الخلائق (طاهرا) من الحدث والافكره لانه
 سه اولم سر على ما قال ابو يوسف كافي الخلائق (واداعت) الحطبة (اقيت) اي
 اوقف الامامة بحث فصل اول الامامة ما حر الحطبة وينتهي الامامة امام الحطبتين معام
 الصلو (وصلى الامام) فاعادة للمعروف ما كذا للمعروف من اسعاد المحل الحطبتين والامام
 (ركع) سراجا بعد العائنه سورة الجمعة والمقصود ولو قرأ غيرهما لم يكره كافي شرح
 الطحاوي وذكر الراشدين انه قرأ فيها سورة الاعلى والعاشق في حديث سلمان انه قال عليه
 السلام لا فصل رحل يوم الجمعة ولا يظهر ما استطاع من ظهره ويده من مذهبه ومن
 من طيب يده ثم يخرج فلا يعرف بين اثنين ثم يصلي ما اكسبه ثم يصت اذا تكلم الامام
 الا بعده فانه وبين الجمعة الاخرى

في فصل صلاة العیدین

(حب) عدد من صهم الا انه عد في السابق العمل من السنة فهو التعليق قاله في مسند
 على ما قال معصوم الا ان الصحيح ان الكل سه كذا كره الراشدين فيتمثل انه سه على
 هذا حيث قدم لفظ يؤدى السه على التنب والاطلاق دال على اشتراك الراى مع الرجل
 في الاكثر الا ان الراشدين وغيره حصوا به (يوم المطر) اي بعد صبح هذا اليوم والمطر
 بالكسر اسم من الاقطار تركل الصوم يوم المطر كعيد المطر اسم لليوم الاول من شوال
 كالايجى على السبع وليس من حديث المدي شي كاطن وجه اشارته الى ان التكرار
 سره الاماء مستحب كالايجى كافي السنة (ان اكل) شي كافي المشاهير لكن الراشدين
 ياكل حلوا وفي حديث اس اكل عرات فلا يام بترك الاكل قبل الصلوة لكن الغل في اليوم
 لعائت (و يساء) لانه مدوب اله في سائر الصلوات كافي الاحيار (و يغسل)
 للصلوة على معصى كلامه وسيا في الخلاف (ويطيب) اي عن طيبا (و يلبس احسن
 ساه) الخديفة او العيلة او اللالات كافي المسعودية (ويؤدى عطربه) الي وحت

عليه ولم يذكر مما يند من محو صلوة العشاء في مسنده لا شهره وأما التحم فلاه
 مختصر من بنى سلطان كاسياى (م) ان (يخرج) اى من مكاء (ال) المصلى (محوط
 في الماء) ومه اليه من طريق آخر على الوقار مع عص الصرع الاسعى وفيه اشارة
 الى انه يندب المشى وهذا الشأن وأما المشايخ مال كوت والى ان الحروح اليه يندب وان كان
 الجامع بينهم فالحروح ليس بواجب ولا تصف فيه كاطل فان في كنهه لم دلالة على هذه
 الامور مندو به قبل الصلوة ومن آداب الامام آداب اليوم كفى الحلالى لكن في الصحة
 ان في صحة احلال الجمعة والاكتفاء شعريان تنبيه العبد ثقل الله ما ومكلام لاصل
 له وهى مكروهة ومن فعل الامام كى كبرى صه عليه السلام وعص الحسن والاوراعى ان
 يلاقيهم بالدعاء بدعة عخلال السلام وفى الدرر يحور نهسه العبد كفى الراهدى
 (ولا يتعلل) اى يكره السعل عند الصامة (قل الصلوة) اى صلوة يوم العطرى المصلى
 وعمره وهو المحار وقال ان مقابل انها لا تكره فى سنة او احييه المصحح كفى الصمرات
 ولا يكره مطلعا عند بعضهم ولا يلبس للمرأة ان تصلى الصصى قبل صلوة عدا ان مقابل
 ويصلى بعدها عند العامة كفى المحيط والكلام يدل على انه شمل بعدها الا ان مشايخنا
 قالوا يصيب ان يصلى او يماق يته كى لا يطن طان انه سنة كفى الصمرات واعلم ان صلوة
 العبد قائمة مقام الصصى ما امانت بمقدور يحسب ان يصلى ركعتين او اربع وعاشا هو اصل
 ويقرأ فيها سورة الاعلى والخمس والليل والصصى كفى المحيط وفى رواية سورة الاخلاص
 ثلاث مرات اصلى له ثواب بمقد كل ما بليت فى هذه السنة كفى السعوديه (وشروطها)
 اى لصلوته (شروط الجمعة وحوا او ادناه) تغير الجمعة اى شروط وحوا الجمعة وحوا
 ادائها من محو الإمامة والمصر فلا يصلى اهل العرى والوادي كفى الحلالى وقال
 شرف الاثمة والقاصى انها فى الساتين مكروهه كراهة تحريم واليه مال كلام شيخ
 الاسلام وعن صين الاثمة انها قمت كفى الراهدى وظاهره مشعر ان هذه الشروط وشروط
 وحوا صلوته وعليه عامة المشايخ كفى المحيط وهو الاصح كفى الدخيرة وهو المحار كفى
 الخلاصة وقيل انها فرض كفايه كفى الحلالى ويحتل ان يكون شروط سيتها وفى الراهدى
 انها سنة مؤكدة على الصحيح وهو الاظهر كفى المسوط (الا الحطية) ما انها غير
 مشروطة فيه وان كان التارل ميتا لان تعليم العطر والاصحيه واجب على الامام كفى
 الحلالى والاطلاق دال على حوا وان تقدم الحطية على الصلوة الا انه مكروه فان التأخير
 سنة كفى الحرانة وعلى ان الكلام لا يكره فيه كى يكره فى الجمعة كذا فى المسية (وودها)
 اى وقت صلوة (من ارتفاع الشمس) قد روي أو روي كفى الخلاصة او من وقت تحل
 الصلوة كفى الصمرات ولعل فيه اشعارا عامرا من الاختلاف فى اول الكتاب (ال)

رواها) الى ما قبل روال الشمس والقمر عند داحلة في العيا عرسه ما امر ان الصلوة
الواحدة لم يحرم عند قيامها ولا شكل فصاؤها على ما يأتي لانه كما تروى وردعه الحديث
وفيه اسماء ما يوصل في اليوم الثاني كان قصاه (ونكر) في الصلوة (بلا ما)
من تكرار الراوية أو أورد بها وحسب الأول المحار إلى اليوم ما يروى لانه روى
عن الصحابة رضي الله عنهم والاكتفاء دال على ان ليس بين التكريرات ذكر مسنون
ولا منجيب لكن سمح من كل بكيرين مقدار ثلث فبعضات وقيل باحلاف
المكت تكرر الزمان وقيل كما في الزاهدي وعن تين الآفة ان السجدة بينهما اول
كما في المسة (واما يده) كل مرة ولا رفع عند ان يوسع وقصر الحلاف في الوضع
والارسل وهو محار سمح الاسلام كما في الطهيرة (بعد النساء) طهر يكر
وصى ان يسهه وروى قبل السجدة وعن ان يوسع بعد هل التمود كما في المحيط (و) يكر
ثلاثا رافعا يده (في الركعة الثانية بعد المرأة) أي العائنه وسورة الاعلى والعائنه
اسمها (ويصل) أي يصلي صلوة كما اشار اليه الكرمان والحلاي والهداية
وعبرها ابو يزدى كما في الصحة ولعله مسمى على احلاف الراوية ويؤيده ما في ذكره
الطعم ان لصلوة يوما واحدا في الاصول وبومين في محصر الكرمان وذكر الزاهدي
انه صلى عند ان يوسع ولا تقصى اصلا عند ان حبيقة وهو المحار عند ان شجاع
كما في الحرافه (عدا) من ارتفاع الشمس الى رواها (بعد حدث في الوقت كما اذا عجز
الهلل وشهد وارزاه بعد الروال وفيه اشارة الى انها لو تركت في الاول لم يرد
سقطت كما في الحرافه والى انها لو تركت من العلم تصل بعده كما في المحيط (وإذا صلى
الامام) صلوة مع بعض اليوم (لا يصح من طاب) تلك الصلوة عنه لاني اليوم
الاول ولا من المداغاف من الامام ايضا بعد يصح عدا كما في الكرمان وقدم
والاصحى) معنى التصحيد على ما اشار اليه في اول اصحبه الهداية فيوافق يوم التضرع
والعطر او معنى ساء بمعنى يده وبه سمي يوم الاصحى كما في الصحاح وغيره بحسب
اليوم لامي الناس والاصحى صلوة يوم الاصحى (كالعطر) أي كصلوة يوم العطر
في الآداب والشروط المذكورة فلا يكل بصدقه العطر ولا عا في الزاهدي
انه سمح ان يحار قرب الامام ويكون حروجه بعد ارتفاع الشمس فدرج حتى
لا يحاح الى اسطار اليوم ولا عا في الخلاصة انه يستحب تعجل صلوة وأحير الاصحى
وفي المسة يجب تعجل صلوة العدين (لكن يذبح) وقيل من مطلقا وقيل
من يذبح دون غيره (في الامساك) عسا في الصرم من صحبه الى ان يصلي فانه
قد نوار الاحار من الصحابة رضي الله عنهم في مع الصبيان من الاكل والاطفال

ساز صاع عباده الاصحى كما في الزاهدى و قد مر الى ان ترك الامساك لم يكره وهو
 اختيار كما في المصنوع والى ان هذا الامساك ليس بصريح ولذا لم بشرط اليه والى انه
 مندوب في حق المصريين خاصة كما في رسم المأمور به من الكشف (و بكرة) سنة
 (احمر في الطريق) اى طريق المصلى بلا خلاف و قد اساره الى انه يتطهر
 اذا تم اية وى رواه بكرة الى ان يرخ الامام صلوه الى اء بكرة في انه يخرج
 في الطريق وى رواية عنه انه بكرة وهو قولهما كما في المحيط و حال الطحاوى ان المظهره
 في الطريق سنة عند اصحابنا جميعا وهو الصحيح على ما قال الزارى كما في الخلائق و قد
 انه بكرة جعه كما في الزاهدى والخارعة اكثر المسخ انه بكرة جعه و به ماخذ
 كما في المصنوع ثم رآه من سنة المظهر بالدكر و مدار الامر ان اعطى من حام حول
 الساء والدعاء ما كان تركه اولى من اتاه كما في المكرمان واعلم انه ذكر انو بكرة الزارى
 قال ما يجب ان انكر جهرا في عمره الدائم ليس الا اذا راها اعدوا او اللصوص
 تهم المثلهم وقيل وكذا في الخراف والمخاوف كلها وكذا التالى جعه او علا شرفا
 او هبط واسا كما في الزاهدى (و نصلى) ان تؤدى صلوه كما في التمه لكن في اصل
 الثالث من اصحبه المحيط انها في اوم الاولاد وفي الثاني دصا ولعل و احلاف
 الزواه ولذا اطلق (انه امام) لا غير (مطير و دمره) الا انه اساء في التأخير عن اليوم
 الاول بشرع كذا في شرح الطحاوى وعنه انه نصلى في اليوم الثاني لا الثالث كالعطر
 وهذه الزواه غير صحيحة كما في الجلالى (و اعلم في خطبه) اى الاصحى (كبير الشربى)
 اى بكرة الامام الشربى و اما اصنف اليه لان اكثر هذه الكبريات في هذه الامام دهما
 وكلها قريبة منها عنده (و) اعلم (الاصحبه) ضم الهمزة وكسرهما ما يصحى به (و) اعلم
 (م) اى في خطبه العطره بلاءه للبعد (احكام العطر) حتى يعمل من لم يعمل للعطر و قد
 اساءه بوجوب السكوت والاستماع لخطبه المدينى كما في الصاب و بكرة منها الكلام لكن
 في المصنوع اذا كثر الامام في الخطبه بكرة و ما وفى القيد لا كره فيه الكلام كما كره
 في خطبه الجمعة و يفعل في خطبها ما في خطبه الجمعة من الافعال و قول الله و به انه
 بكرة و هما ايضا لكن في الاصحى اكثر ولا ينبغي ان يكون الكبريات اكثر الخطبه وليس له
 زهد في ظاهر ارواه كما في قاصده و قد اشعار رواية السوادى و بسا انها ما في الزاهدى
 انه نصب و دل يس احتاج الخطبه الاولى بنوع مكبرات قترى واثنية سبع وى
 لانه بكرة قبل ان يركل من المبرار مع عشره مرة (و لاجتماع) ان لا يمتنع شرفا ان
 يجمع الناس اعدا الى ان يمسحهم ذاك رى (و م عرفه) اى راسع دى الحمد (تشبها
 ليوافق) بمره لانه لم يرو عنه و بعض العلماء الراشدى صلى الله تعالى عليه عليهم

اجتمع فكان سجدا والمحدث من شر الامور وقيل انه في كونه واحدا توسه واما في
 استحبابه فلا يله دعاء وسبيح وكرو عن الحسن ان ازل من دعه ذلك ان عباس
 بالعمرة كما في الكرماني والعليل مسرا الى ادهم لواحقوا الشرف ذلك اليوم لا تسند
 جارك كما في البحر ماضي (وحيث) ودل بس والاول اصح كما في الرازي وقال الخلواني
 بس بالاجماع وفي النسخه انه من اطلاق السه على الواجب ودعا لادها طريقه
 مرصده (قوله الله اكبر لاله الا الله والله اكبر لاله اكبر لله الحمد) ...
 عشره كله عند ما قهال مره بين اربع تكبرات ثم محمد مره وهكذا قال الشافعي
 الا انه راد بكبره في الاول كما في الخفائي وعمره ومن علمنا لم يوجد التثنيه كما طعن واما
 ريد القول اساره الى ان الجهر واجب قبل منه كما في الكافي وهو محل الخلاف بينه
 وبينهما كما في الخفائي وعمره (من جهر عرفه) في طاهر الزاوي وهو قول عمره على رضى الله
 عنهما وعن ابي يوسف من طهر الجهر وهو قول ابي عمرو وريث ثبوت رضى الله عنهم
 كما في المحط (عقب كل فرض) اى بعد كل فرد من افراد الصلوه المفروضه ولو جمعه
 والعقب طرفي يجب فان البناء للاساع اصله عقب بكسر العاق والتاخر منه ان يكون
 محله بعد السلام فل ان يعمل ما ساقى الصلاه كاستيثار القلبه والكلام والمحدث العهد
 وان لا يكبر بعد الواحد والمسبويه والمدنيه ومن بعضهم بكبر بعدها كما في الكرماني
 والخبزوني وكروى بعد العهد لانه كالمجموعه كما في البحر ناشي (اندى كل) في هذه الاوقات
 فلو قصي صلاتها في غيرها لم يكبر كالوقضي صلاتها معها من مال وعن ابي يوسف
 انه يكبر منه واما الوقضاها فيها من تلك السه كبر طوقضي صلوه غيرها فيها
 لم يكبر وعن ابي يوسف انه يكبر كما في المحيط (بجماعه مستحبه) اى غير مكروهه وهى
 ما يكون الكل او البعض رجلا فلا يكبر النساء المصليات وحدهن بجماعه (على المعجم
 نمصر) طرف آخر وفيه روى الى انه لا يجب على المرأة ولا على المسافر على الاصح
 كما في المصنوع والى انه لا يشترط الحريه وهو الاصح كما في البحر ناشي والتاخر ان يكون
 ذلك المعجم صحيحا فاذا صلى المصطفى بجماعه لم يكبروا كما في الخلافي (و) على (امرأه)
 بل ارفع الصوت (معدنيه) معجمه كانت او مسافره (وحل) موصوفه بالصفات المذكوره
 ولم يذكره لظهوره ولو اصمرا كان اظهر (وعلى مسافر بعد نعم) موصوفه بها وروى
 ومريض مسدى بذلك المعجم (الى عصر العيد) فكبر بعد ثمانى صلوات على ما قال ان
 مسعود كما ذهب اليه ابو جعفر والعيد من العود اسم وور العائد كما في الكشاف وذكر
 في المصنوع انه ما نعاود مره بعد اخرى وحصى في السرعه يوم الطروا والجهر وسعمل
 في كل يوم فيه مسره ولنا قبل (عند ودع وعد صرر بجمعه) وجه الحبيب وتوم العهد

والجمعة) فلو احصوا ما يلزم الاصله ا ح هـ و قل الاولى صلوة الجمعة وقل صلاه العبد
كافي الميراثي (وعلا) انه يحسد العرس (ال عصر آخر امام التشريق) ادكروا
الله في امام معدودات عشرين ومان عشرين وثالث عشرين فذكر بعد ذلك عشرين
صلوة وما سمي بذلك لان التشريق تقيد الله وفيه تقيد لم الاصاحي بالشمس وفيه
اشمار بالجماع بشرط انه الاكوه بعد الله ص في هذه الامام فلم يشترط الاقامة والد كوره
والصحة والمصر والجماعة كما شرط كافي المح طوعه وعنه فحشد يكون الجملة معطووه على قوله
عبد (ونه) او رسول الصاحب (من ولا بدعه) اي لا يترك الكبر (المؤتم ولورك امامه)
الكبر عندا اوسهوا فلا تحب المسامحة بل تحب فتنظر امامه الى ان تقوم او تكلم
كافي الميراثي

فصل في الخبايا

(من المحصر) يعجز الصادق المجتهد أي الثاني من الموت (ان يوجه الى العلة) مصطلحا
(على يمينه) وهذا اذا لم تنس على عليه والترك على حاله وحمل رحله الى العلة
و نسبي منه المرجو انه لم يوجه كافي الخلاق (واختير) في ملائمة (الاسماء) على
قضاء لانه اسر الخروح الروح الا ان الاول هو السد (وليس) اي معهم (الشهادة)
ذهب على احواله واصدق انه ان يقولوا عنه كمال الشهادة ولا يقولوا له قل كالأني
عنه كافي شرح المنجوي والكرمانى فلو قال تلك الكلمة معها من كان اخر كلامه
لا اله الا الله دخل الجنة فاداهما مره كماه ولا يترك عليه ما لم يتكلم بعده اذا لعرض
من المعلن ان يكون آخر كلامه تلك الكلمة كافي ار اهدى واشار في النكاح والعمرات
الى ان المراد من الشهادة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وفي النكاح
انه نقرأ عبده من ويحصر من العلق ويخرج من عبده الخائن والعباد
والحب واما حص الملقين بالمحصر لان باقين الميت لم يحرر عدد الأئمة الثلاثة وعبرهم
من اصحابنا وعليه قوي انه لم يحس كافي الخواهر ليكن حال الامام الصمد
في المحصر انه مشروع لانه بعد روحه وعمله ومعهم ما ليس وقال صاحب الياث اني
سمعت استدى قاصيما ان به يحكي عن الامام طهر الدين انه لم يسمع الاثني وارصاني
سليقة فاعنته فمحرور وفي الخواهر انه لما سئل العاضى محمد الكرمانى عنه قال ما رآه
المسلمون حسا فهو عبادة الله حسن وروى في ذلك حديثين وصعد على ماق الخائفين
ان يقول يا فلان ان فلان اذ كر ديسك الذي كنت عليه رضى الله رما وبلاسلام
ذبا وعمد صلى الله عليه وسلم بيضا (فاما ما) المحصر (يسألني) بانفج ثنه

لحى اى عظم عليه الاسنان (واهم من عشاء) من اللحم من اى طاق احملها من عمد
 اعصاؤه و يوضع شفع على بطنه لئلا يسمع ولا يراعه انه العيران الى ان رفع الى الغسل
 كفاى التستر بغيره حبراه وافر ماؤى وسرعنى حجاره كفاى شرح الطحاوى (و بحمر)
 من الاجار او الخمر وهو اكثر اى يضرب (حبه) من الذى يغسل عليه بان يدار حوله
 الحمر وهو ما وجد فيه العود (و) بحمر (كفه) من ان يدرج فيه كفاى الهداية (ورا) اى
 بحمر الحب والكمس بكاف او حسا او سعا ولا يرد عليه كفاى شرح الطحاوى وقال اسمعيل
 المالك اراء بالحب الحار وقال الرازى ان التحمير فى رماسا معصور على الكفن
 (و يغسل) اى يفرص غسله كفايه . فعل محب وفعل من منه مؤكده للحدث
 وفعل له اسه ساء به بالوقت كفاى الترمذى وذلك بان يحد عن الثياب سوى العورة
 العلة طينى ظاهر الزمان وفى الواحد سوى العورة من السرة الى الركبة وهو الصحيح
 والاطلاق دال على ان يوضع على الكتف كفاى شرح الطحاوى وادى عرسا
 والاول اصح كفاى المحط والمشار ان يكون المسئول مسلما تام اللب او اكثروا فى حكمه
 الصف مع الرأس فلا يغسل الكافر والصف دلا رأس وان يكون العاسل يحل له الطر الى
 المدبول فلومات امرأه فى السر بيمينها ورجلها ورجلها ورجلها ورجلها
 بيمينه حرقه ثم بيمينها وان مات احد بيمينها احسب بغير ثوب وكذا لومات رجل من النساء
 بيمينه دابرجم محرم منه اوامر بغير ثوب وغيرها ثوب ولو مات بغير ثوب او ميهية
 غسله الرجل او المرأة وعن ابي يوسف ان الزوجة غسلها دوالرجم وكرهه غيره
 ولا يغسل روحه وغسل روحها الا اذا ارفع ارجله بوجهه بوجهه وان يكون العاسل
 اهرق الى الميت فان لم يغسل فاهل الورع والامانة وفى الاكساء اسعار بانه لا يشترط
 غسل العاسل ولا وضوءه ولو حسا او حائضا او كافرا ولا يه العاسل والاطلاق دال
 على انه لو وجد فى الماء غسل وعن محمد يغسل مرتين فان اشدت سدد الكل
 فى الرازى (بلا غسل يد) اولا (ولا مصحصة) واستشاق (وفعل بحمل العاسل على
 يمينه حرقه) ومسح بها اسنانه ولهاثة وشعره وحرقه وسريه وعنه اساس يوم
 كفاى الخلوانى ولا يسمع رأيه ولا يؤخر غسل رجله ويسحق بلى يغسل السوء بحرقه
 على يده حلافا لى يوسف والسنة ان يصبه على شقه الايسر ورجلاه الى الصلابة
 فغسل بالمال الحار الى ان يصب على سبعة الايمن الماء وورق الدرهم يسد الماء ويمسح
 بطنه بمحار قما فان حرقه شدة غسله ولم يعمده ثم على شقه الايسر ماء والكافور
 كفاى المحط وغيره ويصب الماء بعد كل اصباح بثلث مراب كفاى الرازى (و) (لا) (لم) (طغر)
 اى يقطع ولو احدث مكسره فلا بأس به كفاى المحط (و) (لا) (تسرح) (شعر) اى يخلص بعضه

من بعض وجيل عمله للشط وجيل مشطه كافي الكرماني فلو قطع طفره او شمره ادرج
 معه في الكفن كافي العاني (و يحمل الحوط) بالفتح وهو عطر مركب من اشياء طيبة
 لطيب الموتي خاصة كافي الكرماني ولائس سائر الطسعية غير الرعمان والورس
 للرحل ولائس بذلك للرأ كافي الخلائي (على رأسه وحتته) بعد ان يوضع على الارار
 كافي المحط (والكافور) مع شجر عظيم بالهد والصين (على مساحده) اي مواضع
 سجوده من جهته وانه ويديه وركبته وقدميه كافي الكرماني (وسه الكفن) اي
 كفه المسون فان الكفن فرض كفانه كافي المحط وما في الكفه ايهه فالمراد مايت
 بها فاه قال بعده وكفه رماله والاذهلي من عله بعده والاذهلي من المال (له ارار)
 من الرأس الى القدم على المشهور وفي الاحتشاش من المسكين (وخص) راصل العنق
 الى القدم لكن بلا حجب ولا كفن ولا دحر نص ولا ف اطراف كافي المحط ذكره
 المصنف لكن قال الحلواني الصحيح ان يصرب كافي التمر ناسي (ولعافه) بالكسر
 وسمي بالراء ايصالا من الرأس الى القدم (واسحس) على الصحيح (العمامة)
 بالكسر فيعم يعميا فدي ولف دسه على كوره من قبل يديه وقيل يدب
 على وجهه كافي التمر ناسي فل هذا اذا كان من الاشراف وقتل اذ لم يكن في الورثه صغار
 وقيل لانهم بكل حال كافي المحط والاصح ان يكره العمامة كافي الراهدى وانما ظهر من
 الصبر اسبوا وحس الذكور في الحكم وفي الخلائي لو كفن الصغرى ارار ولعافه اخرأ
 وقال محمد لا يتعمى ان يتقص من حرمين وظاهر كلامه ان يورر ولا فاه اثب عن السر او بل
 فيه ضعف من اليسار ثم اليه ثم يتقص وهذا ظاهر لرواية وعن محمد العكس والاصح
 نسط الارطولا لا عرسا كافي الراهدى (وياد لها) على ارار وخص ولعافه (الجار)
 من ثوب استرته رأسها وفي لهدائه بدل النقص الذرع وعرق سبها ان معه الى الصدر
 والنقص الى المكب وقالوا بالبرادى فقص ويحمل شعرها صغيرين على صدرها فوق النقص
 ثم الجار فودع ثم لارار كافي التمر ناسي (وحرقة) رط بها ثدييها) ليلا شبرا اذا كان
 وعرض رط فحدها ثلثا يضارب والاولى ان يكون تحت يصل الى النوصين لانه
 استرهما كافي المحط ولطهر من الصبر اسبوا الاوث وهو احسن فجار لمصغره ثوبان
 كافي التمر ناسي (وكفانه) اي الكفن (له ارار ولعافه ويراد لها الجار) كافي الهداية
 لكن في التمر ناسي بدل الارار النقص لها فكره الاصل انه على ثوب ولها على ثوبين
 الا عند الضرورة كافي الكافي عاكس ثبته نفس السه والكفارة والضرورة وهو ما وجد
 فان حرة رضى الله عنه حين استشهد عطى رأسه بكساء وقطعه بالاحمر كافي الكرماني
 والاولى كفن السه له عند ثمة الدل وفاه الورثه والكفانه عند عرهما كافي التمر ناسي

ويصح النحر ونسوي الخندق والحق المصنوع وعن الصدوق ان الحنيفة اولى بالحق
 ونكس بالمكان والعنق والعنق والعنق وعن محمد لها الارسم والحرر المعصر
 والمرعركي الخلاق وقالوا له ما ليس في العنق ولها ما في راية الانوس كفاي الراهدى
 ومن لهما كمن المل ما ليس عاليا كفاي المرشاشي (ويعقد ان حنف انساره) صوما
 عن الكسف واعلم انه لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولى لما يأتي من قوله ومحل
 العنقه (وصلوه فرض كفايه) عند العامة وقبل سنة كفاي الطم وسب الوجوب المت
 المسلم كفاي الخلاصه وسرطها استفعال الصلي وصدر المت كفاي المرشاشي وستر
 عور بهما وطمهارة وطمهارة وطمهارة وطمهارة وطمهارة وطمهارة وطمهارة
 من سامها كفاي المحط وطمهارة وطمهارة وطمهارة وطمهارة وطمهارة وطمهارة
 ان الصلوة على الكبر افضل من الصلوة على الصغر كفاي المصنعات (وهي ان يكرروني)
 اي يقول الامام او المؤتم والمعد سحابل الملم الخ وفي طاهر الزاوية انه محمد كفاي المحط
 والاول رواه الحسن كفاي الاحسار (م يكر) وفيه اشعار بأنه لا يصرأ والاكبر
 كفاي فاصحان (و يصى على النبي صلى الله عليه وسلم) عما حصره كفاي الخلاق او سحر
 في الصلاة كفاي المصنعي (م يكرروني) اي التت اول كل مسلم ولوحيا ويس
 من ادعاء المعروف اللهم اعمر لحسابي قوله على الامان والعرض الاسبعات فاعلم اعمر
 للمسلمين كلهم فلا يسكل باسمه ان الصغر بطرا الى مجرد المردات والاصنى بدهو اللهم
 احمله لنا حرطا وحراسا وسمعا ومن لم يحسن دعائى آخر الصلوة اللهم اعمر الزمان
 والمؤمنات اذ لا توفى به ولا يحضر بها لانها اذكار وقال الخدس ان يسمع صف
 بعدد كرسف فل وعن ابي يوسف انه من الجهر والاحياء كفاي المحط (م يكرروني)
 من من وسما منه من عند الالمت صرنا صوته مثل سائر الصلوات ومن حفص
 الناس ولا حرم داعائه وفيه اشاره الى ان ليس بعدا لافعه ذكره قبل ما هو في القعنه
 ودلر سا الارع فلو ما ودلر سحان ولك رب العره عماد صوف كفاي المحط وفي الكلام
 رحر حتى الى ان الركن هو الكبريات المذمومة فاذر منه الساحة منه كفاي الخلاق
 والى ان الجماعة لم تستقر ولهذا لو كان الامام امرأة سقط العرض كفاي المسد (ولا يرفع
 اليد الا في) الكبر (الاول) وقال الخدس في الكل وقدر الوضع والارسال (و يقوم
 الامام حذاء الصدر) لانه محل العلم وبور الايمان كفاي الكرماتى وغيره وهذا طاهر
 الرواب وعنه يقوم حذاء وسطهما وعن ابي يوسف حذاء وسطها ورأسه لانه معدن
 العمل كفاي المحط والاول الخمار كفاي الخراب وفيه اشعار بان الامام ركن كفاي وكفاي
 محاداه الى حرم من المت كفاي الخفه والا كفاء دال على ان المعد عن الامام عزم معد

وفيه خلاف كما في العدد بالهر كما في المسألة (ولاحق) أي الأولى (بالإمامة السلطان)
 أي الخلافة ثم الوالي (ثم القاضي) أو إمام الجامع (ثم إمام الحى) وقال كثير من مشايخنا
 أن عدد الخلفاء إمام المصر القاسم ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالي ثم خليفة
 القاضي ثم إمام الحى كما في المحفوظ وطاهر إرواه السلطان ثم إمام الحى والأول
 الحار كما في الخلاصة (ثم الولي) كما في الأطراف وعدنان يوسف الأولى الأولى بكل
 جان والكلام مشتمل على وجوب عدم السلطان يوم وفاته أن شجاع أن عدم إمام
 الحى منه كما أشار إليه في الزايد وغيره (كما) وقع (في العصاة) من الرتب فالسوة ثم
 الأنبياء ثم الأخوة ثم العمومة كما في الكافي ودكر محمد أن الأب أولى فيصير أبه قوله وذلك
 قول أبي حمزة وأما قول أبي يوسف فالولاية لهما إياه وبم الأب احتراماً وقيل أنه
 مقدم عند الكل في المنزلة وفي الكلام رمز إلى أن الاعتدال حق من الأقرب العائ
 ولذا لو كسب أن إنساناً كذا يصلى عليه بعد موته وحده عليه ههنا أن يكون بمكان
 يعرب الصلوة إذا حضر وإلى أن من العدد وإياه أحق من الولي وهو أحق رآه أن
 المسويين كالأخوة لا ياب وإمام كلاهما ولي وليس الولي إلا الأكرس اسمهما كما في المحيط
 وإلى أن الصغر مهم ولي وليس كذلك وإلى أن لا ولاية للنساء ولا لروح إياه أحق
 من الأحيى كما أن حار أحق من غيره كما في المسألة (ويصح الأدب) أي أدب الصلوة
 لغيره بالصلوة ويحتمل أنه لا يصرف إلى صلى قبل الدفن فإنه لا ينبغي أن يصرفوا
 إلا إياه (فإن صلى غيرهم) ممن ليس بحقه (ثم الولي) أي من هي حقه أي الأحق
 بالصلوة مع من صلى أو من لم يصل كما في الظن فالسلطان إذا صلى ملائكة الخليفة تعبد
 كما في النهاية وغيره فالأحسن فإن صلى غير الأحق بعد (إن شاء) الإعادة كما في الهداية
 وفيه إشعار بأن صلوة غير الأحق حائره لكن في النافع والزاد ما يدل على أنها غير
 حائره فيعبدونها الولي وحوماً (ولا يصلى) أي لا يجوز أن يصلى (غيره) أي غير الولي
 والأحق سواء كان من أهل الأولاد أو لا (بعد) أي بعد صلوة الولي والأحق قال الله
 تعالى «الله ولي الذين آمنوا» أي أحقهم كما في كشف السان وفيه إشعار بأنه لا يصلى على
 ميت الأمرة وأعلم أن الأفضل أن يكون الصوف ثلثة حتى لو كانوا سبعة اصطفت
 ثلثة ثم إنسان ثم واحد طال عليه السلام (من اصطفت عليه ثلثة صوفى
 من المسلمين فعليه) كما في المعمرات وأفضلها الصنف الآخر بخلاف سائر الصلوات
 كما في العناية الشعي (ومن لم يصل عليه قد من صلى على قبره ما لم يطن
 لصفحه) أي تفرق أحرأه وقبل ما لم يمض ثلثة أيام وقبل عشرة أيام وقبل شهر
 كما في الزايد والأول الصحيح وفيه إشارة إلى أن التراب أهل عليه وح يصلى عليه

واليه لم يعمل والاخرج من المير فعمل ان لم يعمل ثم صلى عليه كما في المصبرات والمصبرات
 وفي انه اوشك في البصير لم يصل عليه كما في الميراثي (ولم حررا كما) وقاعد الا بغير
 (وكرهت) كراهه اخرجهم وويل كراهه التبرية (في مسجد جماعة) اي مسجد
 السلام او المحلة فتعوز فيها لهما وفي الدور والكروم كما في المسد وهذا المعنى الكراهه
 انا كالم الب والامام واليوم في المسجد بقرية حوله (واووضع الميراث) وتحت
 اومع الامام والموم كلا او بعبارة (حارجه) اي خارج المسجد والساقى خارجة
 (احلف الميراث) في كراهه السلوك بناء على اختلاف الفقه لم يثبت المسجد
 او ساو المكتوبة وعنى اني يوسف ربه انما لا ذكره اذا وضع الت وحده خارج
 ولا يكره مطلقا كما في المحط وغيره لكن في الحرامه او كالم الميراث مع الامام وبعض الموم
 خارج لم يكره اجماعا كما وكان يدر من مظهر او نحو راحله لم يكره اتفاقا كما في قاصصهم
 والكلام ميران ان الميراث اذا كان وحده في المسجد والساقى حارجه لم يفعلوا فيدوني
 المحط فله اختلافهم وفي العدول من الخلاف بسد على ان لكل من طائفتين دلالة
 قول بلا ان اختلاف الاحلاف فعمل للعمل مادام كل منهما والمساوي بانهما
 جمع المسجد بفتح الميم والشئ اما مكسورة مع سكون الياء او ساكنه مع فتحها وهي
 اسم جمع فان الاشباح والسوح جمع للشئ من جسي او جسي او جسي او جسي
 وستين وعدغيره عن يكثر عليه لكثرة تحاربه ومعارضة والمراد المأخرون من علماء عصر
 المتقدمين من الامام وبلا مذهب (وس في حل الحشارة اربعة) من الرجال بغير سنة كبر
 العدد وكره ان يكون الحامل اقل من ذلك او الحامل داه كما في المحط واللام العهداني
 حارزه الكبر ولو كان صبورا حارجل الواحد كما في اشعاره والحاربه سنة كما في الخلاف
 واما الحمل والدعي فمر من كفاية ولذا لا يجوز الاستحار للحمل اذا لم يواله كما في المصبرات
 والحاربه بالفتح والكسر المتسريه كما قال اي الامرو في العرب لهما بالفتح الميت والسكر
 السر روي الصحاح ان العاصه قالوا بالفتح وهي الميت على السر روي ان لم يكن عليه
 وهو سر يرويه (و) س (ان تصنع) استا بالواو وسف طاب فيه او حصة تعيافه واه
 محمد على سده ثم عبره هكذا تركا بمارته (معدتها) على عيك وهو سثارها ومن
 المس (ثم) تصنع (مؤخرها على عيك ثم كذا) تصنع مقدمها ثم مؤخرها (على
 سار) حاملا في كل وضع من الاوضاع الاربعه عشر خطوات او اكثر في الحديث
 من حل الحاربه ان يمين خطوه كعرت لهما رعون كعوه (ويسرعون) من الاسراع
 (بها) اي في سرائرها او اليه كما في الاساس وعنده (لاحيا) بفتح الهمزة وهو اول بيت
 الفرس وكذا لا ياتي المصارع اول العرند معي عصر وحشد يكون ساء او مصيرة

(والشيء حلها أحب) وأحصل فلا أس للشيء أمامها وبمعناها ويسانها وكرهه
 أبو يوسف أن يقدمها منه طعنا عن القوم وعنه رأيت ما حبيبه راكنا بتقدم أمامها ثم
 نقف حتى بأسها وهذا دليل على أنه لا بأس بالركوب كما في المحيط وهذا دليل على أن فعل
 المحمّد كقولهم والأكفاه مشعر بأنه لا بأس لشيع الحارة بالحجر بالمرأه والدكر وقل أنه
 مكروه كراهة القهرم كما في اللغة وكذا لا بأس بمشية الميت شعرا أو غيره كما في الخلائي
 وذكر ما يصحح أن كره قول الماشي استمعروا لله عفر الله لكم (وكره الخاوس) أي
 خاوس مشى في الحارة (قلوصها) فلا بأس بالخاوس بعد وضعها كما في الكافي وفيه
 إشعار بأن الإمام أول قال الخلائي أن القيام يستحب حتى يدفع ولا يقوم للحارة إذا مررت
 به إلا إذا أراد أن يشهد حال محمد هذا شيء يحدث لأصله كما قال أبو حنيفة وفي المحيط
 إذا كان العموم في المصلي معنى بالحارة يقومون لها إذا رآوها فل وضعها بعد بعض
 أساس والصحيح أنهم لا يقومون على ما في صاحبان وغيره أنه يكره القمام بحول على
 أحد هذين (ويحذر المهر) من الحدة أو الحدة أي حمرة في جانب القفلة من القبر
 حمرة تسمى بالمحدد اسم معمول كما في المفردات والمحدد يقع اللام ومعناها وسكون
 الحاء كما ذكره الخوهري وصيروا له مع الحاء عن صاحب المهذب والقبر مقر الميت طوله
 على قدر طول الميت وصرصه على قدر نصف طوله وعمقه إلى السرة وقل إلى البحر
 كما في المصبرات وأما رأيه عليه فهو أفضل ولو كان على قدر قامه فهو أحسن والتحد
 سنة ويكره الشيء وهو أن يحفر وسط القبر ويحفر وهذا إذا صلب الأرض
 وأما إذا صنعت الفلق وأوصى كثير من الصحابة رمي الله عنهم أن رشوا في التراب
 من غير حدة وكشق وبقى الوجه من التراب لثنتين أو ثلاث كما في المحيط وأما التناوت
 فمن النقال أنه يكره وعن أبي بكر محمد بن العسل لا بأس به في ديارنا ولو من الحديد
 لرحاوة أرضه إلا أن السنة أن يمرش فيه التراب ويحمل اللين الخفيف عن يمين الميت
 ويساره وبطين الطلقة الأعلى مما يلي الميت لتصير كالمحدد كما في الراهندي والمتأثر
 من عطف النوا أو الأحب أن يدهس الميت أو القتل في مقابر قوم كان في بلدهم
 وأن مل يسلا أو ميلين أو غيره فلا بأس به كما في الخلائي وهذا فصل الدم وأما بعده
 فإن غلب عليه ما في بقائه حلال ولا يقل بالتمساق إلا إذا دهن في أرض عصفت
 كما في المصبرات أو شعث كما في صاحبان وأعلم أنه إذا مات في السعيه يعمل ويكفن
 ويصلى ويرمى في القبر لعذر الدم كما في الخلائي (ويدخل) الميت (فيه) أي في القبر
 (بما يلي القبر) ما يوضع الحسرة في جانب القبر من القبر ويحمل منه الميت إلى القبر
 وفي أفراد الفاعل إشارة إلى أنه لا يدهس الميتان أو الأكثر في قبر ولا بأس به في الضرورة

فحيث يعدم افضل والرجل و يعمل بينهما حازم من الصعد وفي الاكساء اشعار
 له لا اتي الحصر في الممر تحت البيت انه مكروه كما في المحيط وقال الخلو في لا يجوز القاء
 المصرة كما في الحرابة وذكر في الراهدى انه مكروه خلا ما لاهل الجحار وفي الخلا
 لا رواية في ذلك والطاهر انه لا يعمل وفي الممرات لانس به وهذا اذا لم يكن محتوا
 كما في ما صيحا (ويقول واصد) استحسانا (بسم الله وعلى له رسول الله) أى به
 وصالح وعنه سلم وفي رواية بسم الله والله وفي الله وعلى له رسول الله أى اشتد
 امر ما هذا وهو وضع المتى الممر مكرين بسم الله وبه آمنا وفي رضاه وما عده
 من السواب والكراهه رضا ونحن في ذلك كله على له ودمه كذا في الكرماني
 وفي لفظ الواسع اشعار من الشنع غير لازم ودوارحم المحرم اولى للمرأة وبكره ادخال
 الاحنى والروح كما في الخلا وعنه هذا المحرم الشرح ثم السار الصلحاء كما في الخلاصة
 (ويوجه الى الله) على شقة الابن (ويحل العدة) الى على الكس فنقول اللهم
 لا تحرمنا اخره ولا تصانعنا كما في الخلا (ويسوى) على الحمد (الله) بالغفح والكسر
 بالغارمى حشيت (والعصب) عبر الممول فان الممول الذى بالغارمى نور يابانه
 مكروه عند بعضهم وكله الواو شير الى اناحه الجمع كما في الجامع الصغير لكن في الاصل
 كله او كما في النسط (ويسمى قدرها) أى يترقى للرأه ينوب حتى يسوى الى
 كما في الكافي لكن في المحيط اذا وصفت النساء في الحمد استغنى عن النصة ولا يسمى
 قدر الرجل عده الا لدفع الحر والنج او المطر عن واصد وفي الخلا صارة اصحابا
 في تصفة قدره محامه بها يدل على الجوار ومها على الكراهه (وكره الآخر
 والخشب) أى كره ستر الله بهما والجحار والحصى كما في الخلا وقيل ان الآخر
 لم يكره الا لانه وقد اشعار بكراهه المانوت من الخشب كما في المحيط (وبها التراب)
 أى يرسل تراب اخرج من القدر الى ملاراد عده من تراب غيره وعنه لانس رش الماء
 عليه وعن ابي يوسف انه مكروه كما في الراهدى (ويسمى) أى رفع القدر استحسانا عبر
 مصطح قدر شرفي طاهر الرواية كما في الكرماني وفيه اشعار باناحه الزباده على قدر
 شرفي روايه وفي الترمذى لانس بالآخر بعد الاهالة وفي الحرابة انه لانس بان يوضع
 حجارة على رأس البر ويكتب عليه شيء وفي السيف كره ان يكتب عليه اسم صاحبه
 وان من عليه ساء ويسمى ويصنع ويرفع ويخصص وفي الممرات عن ابي عليه
 السلام انه قال صفق الرياح وقطر الامطار على قدر المؤمن كماره لدنوبه ونهى
 عن الاكل والتخصص والجحار ان الطين غير مكروه وكان عصام بن يوسف بطوى
 حول المدنة وبمر القصور الحرية واعلم انه اذا فرغ من دعه ورجع الناس فليترقوا

و شملوا ناورهم وهو امره ويكره اجتماعهم عنه العرية ورياره المور مستحبة
للرحان وكنها للنساء على الاصح فيقرب من القبر ويعد مثل ما في الحياة وفصل
النساء فانما اول مضموم مخذاه وجهه وقيل لاناس ياربوا المور وهو يتر القرآن او نسخ
او دمه ولهم وعنه لا يطأها الامم وروية كافي الحرامة

فصل الشهيد

من الشهود اى المحصور او من الشهادة اى المحصور مع المشاهدة بالصبر او بالصبر ثم
سمى به من قتل في سبيل الله تعالى اما المحصور الملائكة اياه تزل عليه الملائكة واما
لمحضور روحه عنه تعالى او الشهداء صدر بهم كافي الممرات فهو على الاول معنى
المفعول وعلى الثاني معنى الماعل ولما اطلق الشهيد بطريق الاتباع على العريق والحريق
والمايون والمفدون والعريب والعاشق وداب الطلق ودى دات الحب وعبرهم
مما كل لهم نواب المتولين كما اشير اليه في المنسوط وغيره فهم شهداء في احكام الآخرة
بين الشهيد الجقيق شرعا وهو الشهيد في احكام الدنيا فقال (مسلم) حسن ولا يحتتر
عن شيء وقيل به احتراز عن الكافر فعلى وجهه انه لا يجب غسل كافر اصلا واما ساج غسل
كافر غير حر في له ول مسلم كافي الخلائي (ظاهر) اى ليس به حامة ولا حصص ولا نفاس
ولا انقطاع دم احدهما كافي هو التادير اذا استشهد الحلب بسل وهذا صده حلا ما لهما
واذا انقطع الحصى والنفاس فاستشهدت على هذا الخلائي واداسته هدت قتل الانقطاع
بمسلم على اصح الروايتين عنه كافي المعبرات اشعار بان الحصى والعاس ووحان للعسل
كافي الكرماني وهذا خلاف ما مر من (ناج) فاذا قتل صبي بمسلى عنه ادا الشهادة فصحة
مدح يستحق الانسان عقله ولا عقل له يمد به فاذا قتل المحصور غسل عنه ايضا خلافا
لنهما فهما كافي المحصور على هذا حرج المحترون ايضا بقوله بالغ ولا حاجة الى قد عاف
كما نزل الآية لا يح عن اشعار بان غير الطاهر والبالغ غير شهيد عنه في احكام الآخرة
وفي المحظ ان العسل ساهط عن البالغ لانه يحاصم من قتله فيبقى عليه اوه ليكون
شاهدا له بخلاف الصبي فانه لا يحاصم معه بل الله يحاصم عنه فلا حاجة الى اثباته
الاثر (دل) قتلا (ظنا) بان يقتله اهل الحرب او النجى او قطاع الطريق قاتلا دانا عن
نفسه او ماله او اهله او مسلم او عيسى او ان يقتله المكارون عليه في المصير لا بصلاح او غيره
او نهائنا للاح او حارجه بصلاح او غيره كافي شرح الضمماوى ما اقل في قال هذا لا لم بمسلى
وان لم يصنع العمل اليهم وهذا عنه واما عند الطرفين فيشترط ان يصاف العمل اليهم و
بالسبب ولو قتل مسلم بالزور في حفرتهم مبرما او باغضاء دامة عليه منهم لا رايك

اوساق او قاتل لم يصل عنه خلافا لهما ولو اوطب وعلها راكس لم يلاحق كافي
 الحظ واعماله قل لانه ادمات ولو في المركب على ولو حرج الدم من موضع غير معاد
 كالادن والعين لم يصل واعماله قال لانه لو قتل رجلا او فصا او قمر را او قمران
 سبع او سوطا او حرق او طلق او نحوها صل يلاحق كافي لو قتل لحي او قطع
 طريق او عصبه (ولم يجب) على امساك او عاقبه به اي نفس ذلك القتل (مال)
 اي دمه ولا يصير له فيه الواحد بالصلى او صيانة الدم عن التهور كما قد قل احد
 الانبياء انه اديب فيهما العصاص الا انه سقط بالصلى وحرمة الانواء مثلا على ان
 في شهادته رواش كافي الكافي وقد ايماء الى انه متى وجد العصاص فهو سبب والديه
 فلا ماله من عدا كما اذا بلغ بالسلح قصدا يجب العصاص بالاجماع واذا قل شهيد
 العمد او الحظاء او الحارثي بحراه كما اذا صر به بالصفا او ربي عرسا فاصاه او سقطت تام
 عليه فهلك بحب الدية بالاجماع (ولم يرب) اي لم يخلق حله من رث اي خلق
 كافي الكافي (صرح به) اي من حله الله ول (غير ثوبه) اي الثوب المحصن به بما
 هو من جنس الكس فدرع عنه السلاح وانعرو والحف والحشو ونحوه لانه كره
 التكفين بها - داه فكره فاه والاسه ان لا يرفع عنه السر او بل (و يراه) عليه ما شاؤا
 من جنسه (و - بعض) عنه ذلك في المحيط قل مصاه يرا د ثوب جديد تكرر بماله
 وبعض ما شاؤا وان كان ما عليه سلح السه وقل راء - وبعض اذا قل وكثر حتى
 - اع السه وهذا انه يقول (لتم كفه) اي ليصير على وفي السنة و يحيط به
 ان شاؤا (ولا يصل) القتل الاحماسه (ويصل عليه) كمره (ويدين بدمه) الذي
 على بدمه وبوبه وبكره اراه وفيه اشعار بظهوره دمه وهذا اذا كان عليه واما اذا
 مات - لم يظهر كافي الظهيرة (وعسل) انما هو حوب السال (من واحد) محمول
 مع قوله اشاني (فيلا) يمانوثر في ارجاء الروح وان كان حذفا (في مصر او مريه)
 سواء كان في مواسع القمامه كالنخل والدار ولا كالشوارع والجامع وما ذكره الصراف
 لا يصل القتل فيهما فهو دليل ذكره في محله ولا يجب فيه بل في الحما واعماله في مصر
 لانه لو وجد حارجه عبر الماء لا يصل ان لم يكن مملوكا (لم يعلم قاتله) فان علم لم يصل
 سوا كان الصل بمدينة او حرا وعصا كره او صغر لكن في الدخيرة ان قل بعضا
 صغر عسل انما هو حوب المال والنجس والعصا الكبير يصل عنه خلافا لهما للخلو
 في المال او العصاص وهذا لم يخلف الهداية من قل يحدد طليا لم يصل فان قوله طليا
 معناه وددعلم قاتله اذا لم يعلم حاراجا يكون معدا فلا يكون اقل طليا كافي الكرماني
 وعنده (ومن حرج وارث) اي صار - لهما (من نام) ذلك المحروح (او اكل او شرب او عوط)

أو آواه حية) أي امرئته دهامس الأيواء أو الوأي وهو معدن أو معدن و سبعة وأمكر بعضهم
 كونه معدن سبعة وطال الأهرى أيها له صفحة كذا ذكره ابن الأثير (أو نقل)
 فتناوى (من الحركة) مع الزاء (ح) سار فيه آواه ونعل والحركة ذكرت على العامة
 والأما لا نسب من مكانه لا تحركه وكذا ما من كافي سرح الطحاوي وذكر في المحط
 أنه إذا نعل لثلا نطأه الحيول فليس بأرسات وطال الحاكم إذا نقل والعال بمحالم رث
 (أو نبي) في الحركة (فأما وقت صلاة) كامل كجروي ص أي يوسف و طاهر الزاوية
 يوم وليلة كافي الترمذي وقال الرازي أراد أن يوسف وقت ما صار الصلاة دبا هله
 وفي المحط أن نبي حيا يوما واكثرهم في العال لم رث وأن كلهم وفي القصص أن نبي حيا قل
 من يوم وليلة لم رث عبد محمد (أو وصي شيء) عدا في يوسف حلا ما لمحمد وقل حواه
 في الدي وحواف أي يوسف في الديوي كافي الترمذي وعن ابن جعفر أنما رث إذا أراد
 الوصة على كس كافي الحماقي وقل هذا إذا تكلم كثيرا من أمر الدسا كالسع ما قل
 فلم رث كافي الرجز، والحاصل أنه إذا جرى له شيء من الأحكام أو أسمع شيء من الدنيا
 وندارت كافي الصحة وأعلم أن المرثية ثواب الشهد وأن عمل كالعرق كافي الكافي
 (وصلى عليهم) عطف على عمل وليس مستدرك لم الملام بين العمل والصلاة (وأن
 قل لشيء أو قطع طريق عمل) في روايه (ولا يصلي عليه) في طاهر الرواية وعن ابن حبيبة
 لا يصلي عليه وقت الحرب ويصلي بعده في روايه وعن ابن حبيبة في الصلاة على المصاوب
 روايان كافي الطهري وفيه اشعار ما إذا نعل نفسه حطأ يصلي عليه وهذا لا خلاف
 وأما إذا تمم منه فقد يصلي عليه الطاهر من الأصح عبد الحمدي أن لا يصلي عليه لأنه
 لا يؤمنه وعند الخواص أنه كس كافي الهامة

فصل صلاة الخوف

(إذا أشد خوف العدو) بحيث عكس الضرر منه ولو سعا والاشداد مشروط عند
 بعضهم ولذا ذكره في القدوري والكافي إلا أن العامة لم يشترطوا ولذا لم يذكره في المسوط
 والمحط والمجته وعرضنا وقيل حصره العدو كافي الهامة والعدو يقع على الواحد
 والجمع (حدث الإمام) أي الخليفة والسلطان أو نائبه (أما) ما نصم أي جماعة من السرية
 (مخو العدو) أظهاره ووضع الأصهار (وصلى) الإمام (أخرى) من الأمانة (ركعة)
 بعدد مدطر (في الثاني) أي صلاة العبر أو صلاة المسافر والجمع والعدد (و) صلى
 (ركعتين) فقدم مدطر (في غيره) من الطهر من والعشائين وفيه اشعار بأنه لو صلى بأمانة
 ركعة واحدة أخرى ما نطق طان المعتز فسمه الرأه عند صلاة غير الإمام للأحرار في غير آواه

كفى المحط (ومضت هذه) الامه بعد السجده الثانية في السائق وبعد التشهد في غيره
 (اله) اي الى نحو العند ووقف مازانه ولو سجد العله (وحابى تلك) الامه التي
 حملهم نحوهم (وصلى) الامام (هم) من بعد الافراد (ملقى) من ركعة الثاني
 وركعتي غيره (وسلم) الامام (وحده ومضت) هذه الامه المسوقة من غير
 سلام (اله) بعد سلامه ووقف مازانه (وحابى) الامه (الآخرى) اللاحقة
 (واعب) سلامها (لاقرأ) بمضت اله وحابى (الامه) (الآخرى) المسوقة
 (واعب) الصلاة (سها) اي قرأ ولايجب ان هذا اذا كان الكل مساعرين
 او يمسوا او الامام معيا واما اذا كان الامام مساعرا والعموم معيين او بعضهم
 او مساعرين في غير السائق يصلى الامام ركعة بكل امه كما مر فان سلم الامام حاسب الاولى
 فيصلى المساعرون ركعة ملاء والمعيين ثلاث ركعات معبرها في ظاهر الرواية وفي رواية
 الحسن نقرأ في الآخر من العائنه واما الامة الثانية فصلى بقرأ المساعرون ركعة والمعيين
 ثلاث ركعات مسوقون والكلام مشير الى ان الاصل والافضل ان لا يجازعوا في الصلاة
 مع الامام ان جعل الامام امه معهم نحو العند ووصلى باخرى فيصلطهم نحوه فصحى الاولى
 دأمر واحد منهم ان يصلى بهم الكل المحط والى ان صلاه الخوف مشروعة في زمانها
 خلافا لابي يوسف لما قدمه من المني واستدل القله بكفى الهداية والكافي وغيرهما من المدار
 وكان الفاضل اله ارانى لم يصح كتبنا المناداة حق الصبح والالم يعل في شرح
 الكتاب ان خلافه لم يحد من كتب الفقه في الخلاف (وان راد الخوف) اشهد اذا تحب
 لم يسر بهم الرسول من الدواب (سلوا كما) جمع راكب وهو وانما حص في العار
 من على ظهر البعير لكن في الاصل اعم (مرابي) اذا كانت وقفة او سائرة معها
 ولا تحسب الجماعة الا اذا كان المصدي على دابة الامام كفى المحط وهذا ظاهر الرواية
 وعن محمد ان الجماعة حار كفى شرح الطحاوي (ماناء) للركوع والسجود (الى اي
 جهه قدروا) مضطوا الوجه ضروره (ومسدها) العالي كمرها (وفيه اشعار بانهم
 يأخذون السلاح في الصلاة وذلك لانه مسك كفى الكافي (والشي فيها هاربا)
 من العدو ومؤخر الصلاة حثت الى مكان الوقوف (و) مسدها (الركوب فيها اذا
 ابتدأ على الارض وهذا كله اذا مر بها من العدو واما اذا مضوا فلا يجوز وان طوا
 عبدوا نارا أو اسك أو سار فصلوها فان كان كاطوا فيها والافضل ان لا يوا
 كفى الصفة

فصل الصلاة في الركعة

(معنى الركعة) اي في السب الحرام سمي فيها الاربعاء والوتر بعينها اولكوبها ساد

معدداً أولاً طولها كعب الثلاثة وهو ستة وعشرون كفاً الزاهير ولعل ذلك من الأعلام العاتية ولما تفرق باللام (العرض والعل) (ولو) كان (طهره إلى طهره) (أمانه) وفيه إشعار بحجة الجماعة في صلاة العل وفيه تفصيل ذكرناه (لا) (يحصن) (لمن طهره إلى وجهه) أي الإمام فيصير إذا كان وجهه إلى وجهه إمامه لكنه مكروه لما فيه من استعمال الصورة كفاً الزاهدي وينبغي أن يحمل بيده وبين الإمام سترة بأن يعلق بطنها أو ثوباً كفاً الخلال (وكره) الصلاة (موقفاً) لترك المعظم وخارجاً على حذارها إذا كان وجهه إلى سطحها والأفلا كفاً المحيط (وإن أمدوا) في العرض أو العل (حولها) أي حول الكعبة من المسجد الحرام (ويعصمهم أقرب الهامس إمامه صحيح) (الأقضاء) فهما مع الصلاة (إن لم يكن) ذلك العصى (في حاشه) أي في الحساب الذي يكون إمامه فيه بل في حاش آخراً إذا كان الإمام في الخائب الشمال والمعدى الأور إلى الكعبة في الخائب العربي وفيه استعارة الإمام حاش البيت فإن كان داخله مع الأقضاء إذا فتح الباب وفق الله تعالى لأنهم المرق حاشيه من البيت الحرام كما وفقه لأنهم الكتاب موردًا للمط الخائب في آخره لحسن الإحسان

كتاب الركوة

ذكرت بعد الصلاة لأنها أفضل العبادات بعدها كما تقرر (وهي) اسم من التزكية وكلاهما مستعملان وفي المفردات إنها في اللغة "النوا الحاصل من بركة" الله تعالى وفي الشريعة القدر الذي يجرحه إلى الغيرة والكرامات إنها في القدر عمار شرعاً لها إياه ذلك القدر وعلة المحققون كفاً الصبر وهو السائل للعوان والاشتراك حال الزحشري وأما الأثر وإنما تلت في العوان العشر وغيره بما ذكره في لاه داخل فيه تعليلاً أو تساعاً وأعلم أن منها السال وله شروط كما للكف مصرح ببيان شروطه أو لا فقال (لا تحب) أي لا ترض مرضاً قطماً (الأعلى حر) حقيق كالمسلم أو حكيم كالدهي فإنما هو عدم الركوة كفاً التبعة وغيره واحتدبه عن الحرابي فإن الكفار كلهم أرباء كفاً عنق المستحق وسير الزاهدي وما أخذ منه عوض عما أخدمنا أو جانية ما في يده كفاً المحسوط ولا يعني أن ماد كرام من عن قيد مسلم ولذا لم يذكر في بعض النسخ وظاهره أن الحرية والإسلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط القضاء أيضاً حتى أوارتد عبداً بالله تعالى سقط الركاة الواحدة كفاً الزاهدي (مكلف) أي عاقل بالغ قبح على المعتز والمعي عليه ولو استوعب حولاً كفاً ما يصحسان ولا يحب على المحبون والصبي وظاهره أن العقل شرط في جميع الحول كاللوع حتى أنه إذا أطاق في بعضه

يسأله الخول من رت الأمانة كما روى عنه وقل هذا في الذي بلغ نحو ثمان مائة رطل
 أنا كان مقيما في أول الخول ثم حرم عنه أن يسترق حبوبه الخول سنة طه عنه الزكوة ولا
 وحسب من أوله وعده أنها محب بالأمانة في الخول قل أو أكثر كذا في إراعى وهدا قول
 أبي حنيفة كما في الكافي وبه أخذ محمد وهو رواية عن أبي يوسف وعنه الأمانة في أكثر
 الخول كما في المحطم أشار إلى شروط المال بقوله (مالك) أي ماله على التصرف على
 وحده لا يضمن بذلك تعدد في الدسا ولا عرامه في العتي كما في الكرماني (ملكها) مثلث
 مصدر كما في القاموس لكن في العباس أنه بالكسر اسم (أما) أي كاملا ياب يكون في
 أويده مية كالمصاب أو بدعيرها كالمصرف المقر ويحرمه كما في العلم وأوله سرانام
 سنورقه لخرج عنه بعض ما كرا ولا يفي هذا أنه ليس قيد الحرة كما طن لاه محرم
 للحربي وقد علم لم يذكره انطال (لصاحب) في أمانه الاصل وفي الشريعة ما لا يجب
 فيما دونه زكوة من للمال كما في الكرماني وعنه اسكال ماله لم يصدق على ما سبق ما في
 درهم مثلا والام التقوية ماله معقول مالك ولا يخلو من احصا من وحشد لا يملك
 الى قوله ملكا باما وعنه اسما ماله لو كان مصاب بين اسن أو أكثر فلا زكوة عنه كما اذا كان
 لرحل أو مومن ساه كما في المحط والمصادر ان يكون المصاب مالا حلالا فان كل حرا
 فان كان له حصص حاصرا فواحد الرد والافواحد الصدوق الى استمر ولا يخل له
 شي كما في السب ومثله في النية ولا زكوة في المصوب والممول شرا فاسد كما في
 (نام) أي رائد نعال عني عني عاه وعموا وعموا اداراد ومنه ولعه كما في الناح (أما النية
 أي زكوة لها وهو في النية ماله وخصوص عن شي وفي الشريعة ما لم يملك وان لم يملك
 تحت مرسوم مقوم والمراد ما حلق في الاصل لاه يقال المبيع كالمذهب والاص
 لكن في الدخيرة ان طلب النماء في الامان غير مشروط لوجوب الزكوة (أو السوم
 أي الرعي قال سامت الماشية سوما ادارعت (أومة النجارة) أي القصد النجار
 أو العال منه للنجارة كما في المحط وهي التصرف في رأس المال طلبا للربح ولله
 في كلامهم بانه بعدد ما حرم غيرها كما في المفردات (مع الخول) أي مصاحب كما
 من النية واحويها لدوزان الشمس في المطالع والمعارب من موضع الى العود اليه
 اذا صله النور كما ذكره الراعي وعنه اسعار بان العبرة في الزكوة للنسبة الش
 كما اشار اليه الكافي والكرمان والى الخلاف اشار ما في النية ان المرعيان في
 المهرن والحق ان الشرع ربه اليسر وسر النماء اذ انه امر حتى وهم النية
 في المحرم والسرم في السوائم والنية في مال النجارة حولا مقام النماء ويدر الحكم على
 ذلك ولذلك لو امتد رجل حولا ما في درهم لعماله غيرهما كان عليه الزكوة

من الله به والحمد لله والحمد لله على هذا ينبغي ان يحجب الزكوة على من ليس له
 غير نسابة ومثل التماسه يسي واسام او يوي الصار حولاً والطاهر ان يكون اسماً
 واسم شرط في كل الحول واصحاب لم يشترط في طرده والسوم في اكثره كما سألني
 (فاسل) صعد لصابر عن حاصه الاصله (اي) دفعه عنه الهلاك لثمنه ما وبعدوا
 كلفه له وطعامه وكسوته والمسكن والحل - والمركب وآله المحرق فان هذه
 الاموال است - ما علم حب وده ش - كافي اهل بيت رعيه وهو نام حامل لمؤنة هذا
 أمير على انه شرح لذكر ما من الله صوته ثم لاسي ان الدس داخل تحت الطاعة
 الاصله الا انه لما كان قد حصل حصه له (و) فعال (و) حاصل (عن دين) حادث
 في الحول او بعد ما كلفه ما منع لوجوب ارتوه واشي لاسه بعد زكوة الحول -
 آتية اذ لا حذر في كافي الشارع والدين شامل لدين الله تعالى كدس العشر والخراج
 وفي ان كافي عن مع واده وكس الزكوة فانه مع في الساعه وكافي عن هذا عند الطرد
 سواد كل ذلك في عينه بل كان قائماً اولى النعمه بان كان معه لكا وه - اي يوسف
 في المنع عن كافي عن وعذر من لا يمنع احد الا وشامل لدين العاد كالأش والأسره والمهر
 فانه مانع وفي ان كان - الروح اذانه متى طاسه مع والولا كافي الله ط وفي مع
 المعجل دون المؤجل كافي الاحتسار وذكر في المعنى ان دين العاد منع ولو مؤجلاً ومن
 عصر الشهيد لا روايه - ولا مع وعده وسه كافي - كافي واضح كافي
 الطوامر (مطالب) ولو بالحر والحاس ملنا وادعا (من عند) هو اما الامام في الاموال
 الشافيه اي السواثم والمالاه في الاموال الساطيه اي العروض والحريرين والادان
 في دين الله واحترمه عن دس الكور والكساره وصرفه العطر والحم وغيرها مما لا يحجر
 على ادائه ولا يحسن لاحيه كافي شرح الطحاوي والاملاقي ذال على ان وجوب الزكاه
 على العراحي وكان جميع العمر وقد كافي عن اصحابه وفي المستقاه على انعور عندهما
 وعن محمد بن زيد شهادته من اسر كافي الله ط وذكر التمر ثابتي في هذه النوازه انها
 عند ان يوسف على انعور وعده محمد على التراجي وعن اي حنيه رواشن وفي الخلاصة
 عن الشيخين ان لما حير مكره (فلا يجب) الزكوة (على مكاتب) لكونه عبد اسير ماله
 مانع عنه درهم (ولا) يجب على مائت (دنيا وصول) اي وصول الدن اليه (لانهم
 كان) ذلك المال عيم (ما عمارا) بالكسر محي صعد من الاصمار وهو الاحكام وشربا
 من رائل اليد غير من حوال وصول غاسا واما لا يجب الزكوة فيه صدم لان كلا
 من تلك والناس فيه معقود (كمقود) اي كمد معقود وآتي وصال او مال مدفون
 في بيرة اسي مسكاً يختلف ماله اسي في بارة او ماويه او بقره فانه يركى لمصفي

لا مكان او وصول بالحجر الثمكي واما المذمور في ارضه او كرمه فمعه اختلاف المساج
 كافي المحظ (و) كان (تعود) علايه (سرا) (لأخيه) اي منه او سلم العاصي وقيل
 ان سبي ابيه محمد ثم علم فلما ركا عليه لمعه سلاف ما اذا علم ابتداءه فانه يرى ويحمر
 ان يكون العي لا اقامه محمد فلو حيد - سبي وبه قد اذاع لم مريم فام بيري لما حيد
 كان بعض وعي محمد انه لا ركوه فيه ان كان له منه عاله كان المحظ ودخل فيه
 ما على وان مبرك بقطعه ولذا لا يرى والكلام مشر الى انه يرى للمصفي في دس القن
 واربعه واهدا ادا من والماء بدل عما للبحاره واما اذا لم يكن بدلا عن ماء كالنوصي
 والمرب والمهر واهده وقل ان كانه فلا يرى للمصفي واما ما سئل عن النلس فان البحاره
 كسبه اخذته فمعه خلاف وما لا انه يرى في كل ما مضى الا لدية والسئل كافي ارا هدي
 (و) كان (ما حود) احده السلطان او عمر (مصادره) اي بكتفا قال السوي
 للمصادره كمي راسكجه كردن والمسد ان شرط دوله العتاربه الى زمان الوصول
 فلو حيد بعد مصفي الاول لم - لك الحول كافي السور (وشرط السه) في الزكاه (وقت
 الاداء) الى المصرف عند اي يوسف (او) وقت (العمل) اي اقرار اركوه عند محمد
 كافي الكرماني ومال الطحاوي الى الاول ومساخا الى كليهما كافي التبعه وعن محمد
 لوفان ما قصدت الى آخر السه من الزكاه ثم تصدق بلامه ارجوان بحريه كافي المحظ
 لكن في العيون عند خلافه وفي الزوجه ارفع الى مد بلامه ثم بوي حار ان كان في يده
 وظاهر كلامه انه لو سمي هدي وبني اكويه احرأه كالأودع الى محرم وسماه فرسا وبوي
 الزكوه اذا العرة يملك كمال السه لكن في الزاهد عن اصحابه انه اذا لم يعلم انه من الزكوه
 لم يسر (الا اذا تصدق) على الفقير لا يحظر ماله ان يرض ولا العمل (بالكل) اي يجمع
 النصاب فحينئذ لم بشرط السه وفيه اسعار ماله لو بوي العمل لم يسه طار كونه كافي الكرماني
 وهذا رواه عن محمد لكنها تسقط كافي شرح الطحاوي وجمع الفاروق وفي التقييد
 بالكل رمز الى انه لو تصدق بالنقص لم يسقط ركوته كما قال ابو يوسف خلافا لمحمد وهو
 رواه عنه وهذا اشبه كافي ارا هدي وماله عن ابى يوسف كافي الخزانة والهيبة
 كالنصف من فلو وهب الكل من مديونه سقط ركوته وان لم يوا بما بوي زكوه عن
 عنه او دسه على آخر فلا سقط ولو وهب منه نصف سقط ركوته عند محمد خلافا لابى
 يوسف كافي المحيط ولما ائتمرا محمد في الاصل ركوه الاول اخذاه صلى الله عليه وسلم
 على انها هي المال عند العرب بعد المص فقال (و) تحب (في كل حشر) بالفتح اي كل
 فرد من افرادها الى عشرين (من الاول) السائمة (سائه) موسطة فلو كانت للبحاره
 صهار كاه البحاره كافي الخلاصه والاطلاق دال على ان الفقهاء والمريضة واما الزكاه

شاء وفي جنس رعي من تحت محاص في ست وثلاثين بنت لبون مع ثلاثين حقيق في كل
 فاداء مع النصاب الى ما بين ما رادست وارفعون الى جنسين والواحد اربع حقائق
 ونحوه من جنس من سائر الممنوع مع كل اربعة واحد ثم في كل جنس اربعة على ما بين
 ساء مع الحقيق الاربع وفي جنس وعشرين تحت محاص وفي ست وثلاثين بنت لبون
 وفي ست واربعين الى جنس حقه فصر النصاب جنس وما بين والواحد جنس حقيق
 وهكذا ابدا (و) تحت (في ثلثين) وسبع (مرا) سائعا تحكيها او مر دصا من دصا وغيره
 وهو كالنمرة اسم جنس مع على الذكر والانثى فانتاء للأفراد لانها في وفي النسب انثى
 للأنثى والخاموس نوع من الأثرى ان النصاب يكمل به لكن لا رادعه عن ما كان المطلق
 يصرف ان كافي العمداد والصادر من النقر الاهلي فالنحوشي والمولد منه وبين الاهلي
 لا يمر في النصاب كافي اراهدى لكن في المحظ الاعتناء به للام فان كانت اهليه ركن والا
 فلا وفي الاصباح ثلثين اسفار مائة لاركوه فيما دونه كافي السبع (تبع) اي بكر من
 اولاد النقراني عليه ستة (او بدعه) اي انثى من فحور كون الواحد مذكر او مؤنثا
 (وفي اربعة) مرا (من او مسه) نصم المم وكسر السن وهو ما حل في السنة
 الثالث مأخوذ من الاسنان وهو طلوع السن في هذه السنة لا لذكر كما قال ابن الاثير
 ان كل مال المظري انه مبي في من السن وهو الاسن وهو في الدواب ان سن السن
 الى بها نضر صاحبها مسنا اي كبرا (وفيما راد) على الاربعين (تبع) اي ان
 يحسب اي حساب ما علم فكون فاعل محسب فاعل لعل ان به لا يصح من سن والاقبل
 فيه سمع ثلثا منى حرم من ان يراه (الى سنس) فعه ينعان في كل واحد راد
 حرم من ثلث حرام في سبع اوس اربعين من في مبيد كافي المسارع وغيره او مسه
 وهذا رواه عدوه لاسي الى ما راد حسه فيه مسه وتمها وعد لاسي الى جنس
 فيه مسه وربع مسه ثم لاسي الى سن وهو دولهما فعه تدان كما مر كنا في المحيط
 (م) اي بعد السن (في كل ثلث) من النقر والاولى الى ما راد على السنين (تبع)
 او بدعه (وفي كل اربعة من مسه) او مس (في مبر) الواحد بكل عشرة عشرة في سبعين
 سبع ومائة وثلثين والاربعين وفي ثلثين مستل وفي ثلثين ثلثا وفي ثلثين ثلثا
 ومسه في ما ذكره مدار الحساب على الالاس والاربعين واعلم بذكر المسه
 والسبع والنسب في هذه المواضع اكل على السابق (و) تحت (في اربعة) لا في ما دونه
 الى عشرين ومائة (صا او مبرا) يسكون الهجر والعين وفهمها جمع صائى وما غير
 كافي العاموس والكشاش وصرفهما لكن ادى انه على مذهب الاحناف فان عدده كل
 ما افاد به الجمع وكان على وزن فعل واحد فاعل فهو جمع فاعل كتحب وصاحب

والاصح ما ذهب اليه سبويه من ان كلاهما اسم حسن يقع على القليل والكثير
والذكر والانثى كما تفرق في موضعها فالصان ما كان من دواب الصوف والمع من الشعر
والحسر عما عداه احصر وحسن بالكبار كالابل والعركاقي المصبرات (سأه) اسم حسن
بأنها الاوراد تنفع على الصان والعرا الا ان العرق يحصها الصان كما في سور وعرة
وفي الهاموس الشاة واحدة من اعم للذكر والانثى او يكون من الصان والمع والاطباء
والعق والمام وحجر الوحش والمها وفي المحط يسول الصعر فالاحسن واحدة من
الاعم فان المراد ما لم يسهل به لا يجوز في ركوه الادالك وعده به محو من الصان ما في
عليه اكثر النسبة وهو قولهما والاول طاهر الرواية وهو الصحيح كما في الاختيار
(وفي مائة) بأحدها احسن (واحدى وعشر) الى مائتين (شئتان) وفي مائتين
(واحدة) الى تسعة وتسعين وثلاثمائة (ثلث ساء) بالكسر جمع شلة طار اصلها شوهه
فلت انزلوا ما وجدت الماء شئونا (وفي اربع مائة) الى ما زاد من بسعة وبعين
(اربع) من الشاة (ثم في كل مائة شاة) في مائة احسن وهكذا الى (و) تحت (في كل
درس) ساءه (من الاناث) المنردة في رواية (و) الاناث والدكور (المحطه) تلك
في رواية في رواية لاشي في العرس اصلا الاله وهو المأجود عدهما وعابه انعموي
وفي اساره الى انه لم يصاب له مرس وهو الصحيح كما في المصبرات وفي ثلث وحل حسن
كما في الكافي والى انه لا يثنى اصلا في الدكور وهو الاصح كما في ابي حنيفة والى ان العرس
اسم حسن يقع على الذكر والانثى واعم العرق وعمره وعن شئنا ادها شص العرق
كما في العرب لكن في النسخة وشروط المظهره وعمرها ادها شص فالحل الاعم
اولى بالذكر كما في اكثر المندوبات ويمكن ان يقال انه مشعره الى ما دلوا ان الحصر
الاشي في امر في لغة النصارى وفيه كل ارممته دراهم عاها واماني اوراسا
فالتعاصوب ما حش فقوم (ديار) او عشره دراهم كما في الذهب وصغيره والديار
من دروهمه اي اشترى اصله ديار الشد فدل من النون انه ولي به
وقيل له معرب دى آراى جانب به الشريعة في الاصل اسم لمصروب - - - - -
من الذهب وفي اشترى به اسم لثقال من ذلك المصروب (او ربع عشر) نصم
اول مصمها ويكون اثنى اوصمه اي حصة سراعهم (فيها) اي اعرس فانها بما ذكر
ووثوقية الشئ عارة عن قدر ماليته بالدراهم والدراهم سقوا بمقوم وهي مساوية
له بخلاف اثنى فانه يكون باعصا اوراسا كما في الراعي (مصمنا) حل من قيمه المصا الى
كموله تعالى (واتع مد اراهم حيف) (و) تحت (في الحيوانات) (الاقى: ساءه) اعال
من الامل والنزوعهم والحل فلا يثبت في الجار واسل لهما عشر شئين عاده ثم حصر السائمة

سرعا فقال (أي المكعب مائة) بالكسر اسم ما يؤكل من العلف ويحور الفخ على
المصدر به (في كذا الحول) فلواريد الأصناف أو الأسماء بالادغام فمعه الركة
كما لو اعلف أو اسمعيل نصف الحول ثم اسلم إلى عمامه لم يحسب شيء كان
الخلاصة وقال عن الأئمة لو عمل بالليل ركة فاسهرم أسامها في النائي فلا شيء قد كان
في المسد وقد رمر إلى أنه لو استعملت قبل الحول محسبها استوف الحول آخر وكذا
لو استعمل خلاف حسبها إلا أنه مكره عند محمد إذا مر من الوجوب خلافاً لما يوجب
كان في الشارع وهو الأصح فلو باع قبل الحول لبعده لم يكره إجماعاً كما لو احتال لا يباع
الواحد بكرة إجماعاً كما في الزهدي (ولا) تحب (في الصغار) بالكسر أي صغار السوائم
التي لم يمس عليها الحول جمع الصغار من الفصل والعجل والحمل فإن الركة لم تحسب إلا على
الكبار التي سم الحول عليها من الأبل والقر والعمر والحمل وهذا عند الضرير خلافاً لما في
يوسف بن مؤلف السراة أو غيره ما حسه وعشر من فصلا أو ثلثين مثلاً أو أربعين
جلام حال الحول عليه لم يحسب شيء عندهما ووجب واحد منه عنده وعنه روايت
أخرى في الترتيب فالأحلاف في انعقاد النصاب على الصغار وقتل في بقائه كما إذا ولد
السوا من قبل الحول فهلكت هم الحول للصغار فلا شيء عندهما خلافاً لما
والصحيح قولهما كان في العقد وسعى أن لا ركة عندهم في المهر (الاتعا الكبار)
أي الكبر من السائمة أي الحول فمعه لون الصغار مائة للكسر في انعقاد النصاب
دون مائة الركة ولذا لو كان له مائة ومائة وثلثون جلام فعليه المائة عندهم
إذا دأب هلكت فإن الركة سقطت عن الثاني عندهما إذا لوجوب ما عسارها ووجب
آخر من أرده من حراً من مائة عنه لأنه حول الكل مائة بعد هلاكها كما إذا
هلك الجملان وبقي المائة عندهم كان المحط وغيره وخفي أن يحسب الركة عنه
في المهر منه الفرع ثم صرح به ما أسار إليه بقوله ولا تحسب إلا السائمة فقال (ولا)
تحب (فيما يملك) أي يعد من الأبل والقر والحمل والحمل الإنسان وأما الأرض
وأنكوب وعمرها (والواحد) في السائمة (الوسط) أي ما توسطت الأبل والأدنى
لكن في الكافي لو كان له خمس من الأبل النحاف بطرا إلى من محاصر موسطه لأنها
المعبر في انعقاد النسب وما فصل عنه في النسب عموماً في عدم انفصالها وبعض
من السائمة الوسط ملك السائمة فإن كاتب فيه من محاصر وسط مائة وفيه الانفصال
جسور والعاون بينهما ما نصف فعر ما أن الواحد في النحاف سواء تساوى نصف قيمته
شاه ووطد وكذا لو كان له ثلثون فقرأ من النحاف بطرا إلى قيمة ربع مائة وسط
(فإن لم يوجد) الواحد (أخذ الباعل) أي أخذ الصدقات (الأدنى) من السراة

(مع الفصل) على الادي حتى احصرنا جود وسفنا وجه اشارته الى انا وحبوب
 لم يبق باعسابها وان يحور امد الصخرة والمرصه والعماء والعماء ودا لبحور كما
 في المسارح وان الامم اراد لامل لذلك كما في السامع وعمره والتصح ان الحصار له
 لا لامل كما في احترار وعمره (او احدث افعلى) فيها (و د) الى المالك (افصل)
 على الوعد طوط اسعار له يحور ان ما حدث اسي في بعضها ولد والتي تسمى لاكل
 والعمل وفي المسارح لا احدث واحدة منها ولا شيء راء بسبب عدم هذا الفص على
 مسنده ركه اهرس الماه احترار حصر اول دفع ن ذكر حكمه انما طي احاصل
 شرع في الصناعات المعقول فعال (ونصاب الذهب) اى الحصر الا حصر الرى
 مصر ونا كل او غيره واسمى به لكونه داهسا بلاتقاء (عشرون) اى مقدر
 مصر (مئة) هولعة ما يورده فلان كان او اكثر او غير ما يكون مور وبه
 قطع ذهب مقدر بمشرب قراطا وطه هر كلام الجوهري انه معناه له واه راط
 خمس شعيرات موزونة غير مقسورة موزونة مامد من صرفها فالمثل ما
 سميره وهذا على رأى المأخرين وسف اهل الحصار واكثر السلاط واما على
 رأى المساميين وسف اهل مصر فمد الفصل ستة دوانق والدوانق اربع
 بلوحات والطسوح خمس والحد شعرتان فالمثل شعيرة وسف عشر قيراطا
 فاقفاوت بين اموال اربع شعيرات على ماى التكميل فلا تصح ان المثال لم يحلف
 في اكلها له والاب لالم (و) نصاب (العصه) اى طهر لاهى الردى ولو غير
 مصر وب واما سمي بها لانه الكرمه عن ما نكها من العن وهو مصرى (مأنا
 درهم) لفتح الهاء وكسرها وور عما قالوا درهم له اسم لمصروب مدور من العن
 والمشهور ان تدوره في خلافه العاروق وكان فله على شبه الواح بلاتقش ثم نقش
 في زمان اس البر على طرف مكاة والله وعلى آخر الحركة ثم صوره الطعاج من
 سورة الانحلاص وقيل باسمه وفل غير ذلك واحلف في وره على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه وزن عشر او تسعة اوسه او حبه اى كل عشره حبه
 شادل وهو الاصح اسم على عهد عمر رضى الله عنه الى وزن سبعة (كل عشره)
 منها (سبعة مثاقيل) فكل درهم سبعة اعشار مثال هي اربعة عشر قيراطا
 وبعون شعيرة خاتما درهم مائه واربعون مثقالا كل درهم نصف مثقال وحسن
 مثقال وفيه اشعار بالصر في اركوه وزن مكة في الدنانير والدرهم كما قال الزجاجي
 وفي مشكل الدنانير في الدنانير فلان تلك ثمانية عشر دنانيرا وثلاث دنانير ثورن ملدا
 بركه الركه لانه وزن عشرى دينارا ثورن مكة كما في التمر تاشى وفي امرار اراهدى

ان الورن السرى في جميع الاحكام وزن سعة وفي الوارل وجع نجم الائمة ان المتمر
 في اركوه والعود والافرازات وزن كل بلد فلو ملك مائتي درهم في زمانه قد اركوه
 وان لم يلع وزن مائه فقال ولا يبيعها اى عشر دسار كما في المسه وفي اعصار الشمال
 رمى الى انه لم يصر الفقيه حتى اذا كان له اربى ذهب او مصه وربه عشرة من اقل
 او مائه درهم وقصه لصاعه عشرون او مائتان لم يحس به شئ الا لاجاع كما في الخفافين
 (نصف ربع العشر) وهو نصف مثقال في نصاب الذهب وحسه دراهم في النقصه
 (معمولا) كل ذلك النصاب كالنيسار والدرهم وحله المصحف والخواصم والاسوز
 والسيف والسرح والاوانى (اوترا) بالكسر هو الحجر ان حل الصرب فاذن صرنا
 سمي بالنس وقد يطلق على غيرها من المعدنات كالنحاس والحديد الا انه بالذهب
 اكبر احصاها وهل فيه حقه وفي غيره بخار كما قال ابن الاثير (و) يحس جس
 نصف دسار او درهم (في كل جس) بالنص هو اربعة دنانير او اربعون درهما (راد)
 على النصاب اى نصابها (بحانه) اى الخمس وقصه اشعار ما لاشئ فيراد من اقل
 من الخمس وهذا عده وهو الصحيح كما في النقصه واما عدها فعدوحت بحسابه فاد راد
 دسار وح حره واحد من عشرى حر من نصف دسار ولو راد درهم وح خرا
 من اربعى حرام درهم وهكذا (ولمصر العالب) اى الزائد على النصف من المحرمين
 والنس فان علب الذهب والفضه والمغشوش دسار او درهم وقصه اركوه وقصه اركوه
 الواحوب اذ تساوى النقصه والنس كما قال بعض المتأخرين وهل فيه حقه دراهم
 وهل درهما ونصف كما في المصبرات واما الذهب فمضطرب على ما ترى اراهدى
 (وان علب) عليهما (النس) بالكسر اى النحاس والفضه وغيرها اسم من النش
 بالصم في الاصل اصمى على خلاف الاظهار (نعوم) ان بوى النصارى لانه عملة
 العروص حشدها فلن نصا؛ قصه اركوه والا فلا وان لم يولاشئ وقصه وهذا اذا لم يخلص
 قصه سلم نصا او الاقصه اركوه كما لا عيش فيه كما في النهمه وفي الخواهر اذا كان مقدار
 ثلثه دراهم من كل عشرة قصه والباقي نحاس واللون لون العصه بحث لاسعمر مرور
 الانام ولا شئ فيه (ولا) يحس (في غيرها من) من نصاب السوائم والمحرمين كالخواتم
 والدرعيات والعندبات والكيلاط والمودوات كالماء في الاحباب والغرب (الائمة)
 النصارى كما مر فلواسترى حاره للخدمة وبوى انه ان اصاب ربحا ناعها ولا شئ فيه
 وكذا لو استرى حوالق بعشره آلاف درهم لو احرها من اللس وان بوى ان ناعها آخرا
 الا انه استرى للمائة لانه حاره وكلما ابل الخمالى وحل المكارس وطاره شامل للعار
 فلواسترى ارضا عشره او حراجيه فيها مائتا درهم وحب فيها الزكاه الا ان

لا يجتمع مع الفسار والحراج ولا تحب الركة منه سحاو عن دانيها تحب مع المشر يد الكل
 في الجبيع (عد تملكه) اي علك المالك ذلك انتم فلو له صر صام بوى التصاره
 انص ويسته شي حتى يصرف حسه (تغير الارث) اي نسب احسارى فلو ملك مال
 التجاره بالارث وبوى التجاره وفي موت المورث لا يصير للتجاره لا يصرف والكلام
 مشعرااته اذا ملك ما يبيع كالهده والصدقه وانوصه والخلع وبوى التجاره حسه نصير
 للتجاره كما قال ابو يوسف حلالا للغير من على ما قبل ولا يعمل اليه في القرص على
 الاصح كما في الحيط (ا اطلع) طرف يحب المسعاد من الاستثناء (فيه) اي ذلك
 العبر (نصبا) حاصلا (من احدهما) فلا يلزم ان يبيع من كل نصبا (و يعوم بما) يبيع
 نصبا (اي مع للغير) مثلا يصح للنصاب ما يبيع مجرى الحبل اي لكونه ابيع له فلو يبيع
 باليوم كل منهما نصبا قوم ما هو ابيع له رواحا وان تساوا فاما ذلك محرو عن اي يوسف
 يعوم بما اشترى به وص محمد ما بعد الطالب في ذلك البلد ولا سطر الى موضع الشراء
 ولا موضع المالك وقت حوالان الحول وفي الاصل يعوم المالك بالدرهم او الدينار واما
 حصن القية اشعارا بانه لو اشترى عبدا للتجاره بفضه وربها ما ادرهم وحال الحول
 يحله وهو لا تساوى ما في درهم مصر وبه فلا يركوه فيه الكل في الخط (و يحور دفع
 القية في الركة) اي يحب حظه من النصاب سواء كانت سائمة او غيرها لكن للمالك ولا به
 نقل قية يوم الاداء عدهما ويوم الوجوب عده على ما حال بعضهم وقال آخرون
 في السائمة العين و محور فيه يوم الاداء وفي غيرها العين او فيه يوم الوجوب والتفعل
 يعين في ما في مصر بين الخطه فيهما ما ادرهم يوم الوجوب حسه اذ
 بلا خلاف و محور قية يوم الاداء حله حسه دراهم وان تغير السعر بعد الحول واما
 عدهما فان زاد بعد القية الى اربع مائه فحشره دراهم وان نقص الى مائه فدرهمان
 ونصف وفي خمس وعشرين من الابل بنت محاص بلا خلاف و محور عده حسه
 دراهم في قول اذ كان قيمتها يوم الوجوب مائتين وان تغير السعر واما عدهما في قوله
 عده عشره دراهم او درهمان ونصف لغير القية يوم الاداء كما يسعاد من المحرط ثم
 مال للاحصار (و) يجوز دفع (القية) اي قيمه الموصوف عده من محوقه نصف صاع
 (في العطره) اي في صدقه العطر (والكفارة) اي كفاره رمضان والطهار والصيد
 والبيوت (والعشر) والحراج (والندر) كما اذا نذر بالنصدق بصاع فتصدق قيمه لكن
 في المظن اذا نذر ببيع شابين يوم الحرف فحرف شاه سيمه يبيع قيمتها فيه شابين وسطين
 لا يحور كما لو نذر ما هداه شابين واعاق عشرين وفي وصية فاصحان او وصي بالدرهم
 لم يطل حظه في جواره خلاف واعلم ان القية فيما ذكر ليست بدل عن الواجب

كامل والا لا يجوز مع وجود المصروف عليه كما المتوسط وغيره (والهلاک) اي هلاک
 الصاب اوله (بعد الحول) وان عكس الاداء (تسقط) الرکاه (محصة) اي
 الهلاک وان کان بعد طلب العامل وصل لم تسقط بعده والاول اصح کما في الکرماني ولو
 هلك من ثلث ومائة من العم ماموي الاربع لکان الواجب ساء والكلام مشرأ الى
 لو هلك قبل الحول ثم وجد مثله استوفى منه الحول والى انه لو اهلك بعد لم تسقط
 وصل تسقط ثم استدل عبر الحرج من اسهلاک كما في الطهريه واما استدلالهما قبل
 الحول فغير مطلل للحول کما في المحط (والرکوه) واحده (في حسن الصاب) بلا خلاف
 (لا المعور) انه الرائد على الفقه وشرعا ما زاد على الصاب فلا شيء فيه استحبنا
 كما قال الشحان الا ان الهلاک تصرف الى الرائد على الصاب الاول ولو بصافا والى
 العم والصاب فصاعدا عداني يوسف وفي الكل فاسا كما قال محمد وررر وما سئل
 فعوا لانه يجب بدوه کما في المحط وغيره ثم اشار الى بوضع الکتابين الساعين فقال
 (فحببت محاص اذا هلك بعد الحول خمسة عشر من اربعين) فصرف
 الى ما سوى حسن وعشر من بعد الا ان الرائد اربعة عشر من بصل
 بله ست وثلاثون في الخمس والعشرون فحببت محاص وهذا عسده واما عند
 غيره فحببت خمسة وعشرون حراً اماماً من ست وثلث كما قال ابو يوسف او من اربعين
 كما قال محمد وررر فان الهلاک تصرف اولاً الى اربعة عشر ثم الى ما يليه من الصاب
 او اليها معاً فاندفع ما طرأ من الاولى العشرة من حسن وثلث والغير اسم حسن مع
 على الذكر والابن واطلق على الحي والمحب وهو ان يكون ابوه غريباً وامه قد
 کما في العمادي (و بصم السعاد) اي الرائد على الصاب فشرأ او ولد او هـ او وصيه
 او ميراث او غيرها (وسط الحول) بالنسكون فيصم الحادث وصل آخر الحول لانه
 قبل وقت الرجوع (الى صاب من حسه) فحسم اربعة درهماً راد على ما قبل
 منه ثم برى عن الكل وفيه اشاره الى ان السعاد بعد الحول لا يصم بل يسألف له الحول
 آخر اجابا والى انه لا يصم اذا لم يكن له صاب ودان لا خلاف ثم اشار الى ان ما هو
 من حسن الصاب من الحرجي والعروض لا السواثم وقال (و) يصم (الثمن)
 الى الصبي (و بالعكس) بالقيده لا علم الصاب عنه وبالأحرار او ادورن غلبهما وفي رواية
 عنه وعن ابني يوسف انه رجع الى قوله وثمراء الخلاف في ضرورة ذهب عشرة مثاقيل
 قيمها مائة وخمسون درهماً وقصة حسبي فان فيه الرکاه عنه لا عدهما ولا خلاف
 في رجوعها عند بکامل الاحراء ومائة درهم قصه وعشره مثاقيل ذهباً وان كان
 قيمها اقل من تلك المائة وصل لاشي منه غده والصحيح الاول فودى من كل ربع

(بشيرة)

تشره وهو الصحيح كافي الخفافق وعده (و) صم (العروض) اي عروض يكون للتجارة
ولا يصم السوائم (الهما) اي الى الذهب والفضة (بالتيمم) قد المسلمين مثل (لا يصم
النصاب) ذكرى عن عمر حطه النصارى وحسنة مثاقيل من ذهب قيمه كل مائه درهم
واما لاسي منه ولا خلاف فيما اذا كان الذهب عشرة مثاقيل وهذا شعار بان الحري
لا يتوهم فلا يصم قيمهما الى قيمه العروض بل قيمها بعكس كما قالوا اما عده
فتعوز تعوم كل ثم يصم احد الى آخر كافي النجعة والعروض باسم جمع العرض بالفتح
والسكون وهو كل صاع من الاموال عبر الحري كافي المماس وعده فعلى هذا كان
علمه استثناء السوائم الا ان يقال اللام بالهدى (ونصابه) اي نقصان النصاب (في اثناء
الحول هدر) بعض السكون اي باطل عمره وطوله وقده اشاره الى ان الذي
في الحول لم يطع حكم الحول وانما سرق حلالا فمره والى انه لو كان له اربعون شاة
مات في الحول فعده الزكوة اما كان صوفيا ما أتى درهم والى انه لو كان له عصر قنصر
ثم تحلل انقطع لان الحول ليست بمالك كافي الزكوة (وحاربه عنها الحول) اي على حول
(او اكبر منه لدى نصاب) اي حاز ذلك نصاب او اكثر ان يؤدى زكوة سبعين كثره
فيل ان يحكى تلك الستين وثوبك المسائل لم رجح على الصبر كافي الزكوة وذكر
في المحطاه لو ادى زكاة امه مائة مائة الحري ثم هلكت كان المؤدى من الذهب
اذا ادى عن صحيح وعن ابن يوسف عده زكاه واحتلف فيما اذا عين له الحول ثم
هلك (و) حاز ثمنها (لنصب) اي على نصب (لدى نصاب) اي حاز ذلك
نصاب واحدا ان يؤدى زكوة نصبه كثره والكلام مشر الى انه لا يجوز التقدم لكل
بمنه بل انصابا اجابا فلو جعل فان كان في يد الفقير لم يأخذ وفي يد الامام احده
كافي الزكوة

فصل في

(و) صيب العاشر) مسأله شامه لعشر اهل العدل والخور وهو أحد عشر
من عشرت اهل يوم اعصرهم عشرا بالصم فبهما اي احب مهم العشر وشريعه
من نصب الامام على الطريق لاحد صدقة التجار وامهم عن اللصوص كافي الكرماني
وعده من البدأ ولا واما سمي بملا حطه اخرى في ذلك دون المسلم والدمي وعلى
ما ذكرنا من ائمة اشري لاحاطه الى نصب مثل قوله (على الطريق لاحد زكوة
التجار) المسلمين او غيرهم واما معنى باركوه لعلي غير الحري في علمه والتجار يصم
اثناء وتبديدهم او كسرهما وتجمعها مع تاجر وعده رمز الى ان العاشر

ما يجوز له امر جليل فديعة التحانة بصحت الرسول والخلفاء صليوا
عليه وسلم وعليهم اجمعين وحديث ان لعنم طائفة فاحملوه معهم بارضيا
للعرض في هذا الامر كما قال ابن الاثير لكن فيه الاشكال ولعله نفلت
(ما أحد) المفسر (من المسلم ربع العشر) اي عشر امواله الطاهرة والنيابة
(ومن الذي سمع) بالكمبر المثل اي ما زاد وعرفا المثلان فلما زاد نصف العشر وقيل
اشعار بان جمع النصاب معهما فلو كان بعض النصاب في سهمها لم يأخذ منها شيئا لكن
بحسب منه الزكوة ديانة لكمال النصاب كما في النسخة (وصدقها) اي اليه وسلم والذي (مع
محلها) في ظاهر الرواية وعرفا في يوسف ان الخلف لا يشترط كما في سائر العبادات
(ان اسكر الخول) اي نكر المسلم والذي تمام الخول ولو حكما كما في المستعاد وسقط
الخول (او الفراع) اي اسكر فراع الدمة (من الدن) المطالب من عبد (او ادعيا
اداءه) اي ربع العشر او صدقه (ال عاشر آخر علم) في هذا الخول وجوده لان الإذن
يصدق بما احب الامام وكتب يقيم فلاحسن ان يقال ان عاشر ان كان كما في المبدأ والاب
فشميل الكائن بلا علم في الكافي ان لم يكن في هذه السنة عاشر آخر لا يصدق لما ذكرنا
وفيه اشعار بان حط الرءاء لم يستقر وهو الامح لاه وديصع كما في البراشي
فلو جاء به ملاحف لم يصدق في قوله وصدق في قولهم على قياس الشهاب
بالخط (او ادعيا) اداءه في مصرهما الى مصر مثلا (في غير السوائم) اي الاموال الساطية
فلو ادعيا الاداء في الاموال الطاهرة لم يصدق لان حق الصرف للامام فمقتضى ان الزكوة
هو الثاني على الصحيح وقيل الزكوة الاولى والثاني سياسة ماله كما في الكافي وغيره (و
ما أحد) من الحرب العشر من امواله الطاهرة والساطية اذا كانت نصبا (او لم يعلم
ما أحدون ما) اي مقدار ما أخذ اهل الحرب من المسلمين في دارهم لكن علم بعض
الاخذ منهم (وان علم) ذلك (احد مثله) فلما او كثيرا جمعنا للمعسراء وفي رواية
لا يأخذ من الغلل اصلا لاه عفو (ان كان) ما يأخذون ما (بعضا) فان كان كلالا مأخذ
اصلا لاه عذر كما في الاحتسار وفصل يأخذ كل احرا منهم وقيل مأخذ كله الا ان
ما وصله الى مأموره لان الايصال علسا م اللقم مأخذ كما في المحط (ولم يأخذ منه
ان لم يأخذوا ما) لاه اقرن الى معصود الامان وفي الاكساعا شاربيا الحر في اذا انكر
الخول والفراع من الدن مأخذ منه العشر كما حال بعضهم وقيل هذا اداعا منهم
لا يصدق في ذلك (او لم يعلم) او اما اداعا منهم فصدقوا فلا مأخذ منه شيئا كما في المحط
(وعشر حر الذي) لا يخلو من تسامح فان العبي أحد العاشر نصف عشر فمجرد
ويعرف النجدة من اهل الدمة واما مأخذها المسلم لانها من المثل فلم يكن في حكم التين

وأيضاً أنه هدم فيشراي إليها عشر إذا كانت للحارة وفي حكم الجمر خلود المياه (لا)
 عشر (حبره) لأنه من النبي في حكم الدين وقال ربه عشر وقال يوسف عشرهما
 بن مرهما حلة (و) لا عشر (أما) لم أودى من نصه أو دعه أو مضاربه
 أو غيرها إذا حللت تلك ولو بلغ نصيب المصرب من أربع مائة عشر (وعشر)
 الحرفي) عشر (أما) الحل حالي من داره وهذا إذا علم أنهم بأحدويه ما طوعوا
 بخلافه فلم يشر كما قال شيخ الإسلام وأما قيد الحرفي إذا لا يشر المسلم والدمي في سنة
 الحرفي وعشر كل عشرين في الحول الثاني إذا لم يشر في الأول وقوله ما أرى غير
 مرة ويشر في سنة كالحاء من داره ولو في سنة عشر مرات وقوله حل الحول من قبل
 الحجاب ما به معلق بعشر وحاشا فإذا لم يشر في هذا الحول لم يشر بعده في الحول
 الثاني وقوله حاشا من داره مشعر بأنه لو ردد في أراهم مر على العاشر لم يشر ما
 وهذا إذا علم أنهم لم يحدوا ما لم يعلم أملا إذا علم أنهم بأحدويه وعشر كما قال شيخ الإسلام
 وأعلم أنه لو مر بأحد على عشرين مع واحدته مروي وطن العاشر به مروي وأراد
 قبحه ما كان في النسخ شمر على العاشر صدق مع النبي والأصغر الكلي في المحيط
 (وحيث يمدن ذهب) أي أحد الخمس من مائة وخمسة وأربعين أسفار بأن
 في الخمس لا يشرط النصاب ولا الحول ولا يشرط الزكوة لأنه في حكم العينة كما أشير إليه
 في النسخة وأما ككل درهم لأنه جوهر أودعه الله تعالى في الأرض يوم خلقها وهو
 مضمم على ثلثه مطع كذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد وما من كالماء
 والمخ والصبر والذهب وما ليس شئنا منهما كالمؤلف والعصير والسكر والراح
 وغيرها كالماء السوط والنفث وغيرها لكن المطروري حصه بالخرى والظاهر أنه
 في الأصل إسم لم يكرر كل شيء (أو) ممدن (مخوه) في الانطباع كالعصه (وحد
 في أرض حراج أو عشر) الأحصري أرضاً سواء كانت حلاً أو سهلاً أو مواتاً
 لو ملكها وأحضره عن داره وأرضه وأرض الحرب (وأنه) من أرضه أحجاسه
 (أو أخذ أن لم يملك الأرض) كما إذا وحد في موات (والا) يكن غير مملوكه
 (فإنها) أي ما تملك الأرض سواء كانت داراً أو غيرها وهذا عدها كما
 في شرح الطحاوي وأما هذه فقيده بفصل أشار إليه فقال (ولا شيء) من الخمس
 وعشره لغير الواحد (وه) أي الممدن (أو) وحد في داره (وما في حكمها) كالنخل
 والخطوب (وفي أرضه) كما أو صبره (رواسي) هي الأصل لأشياء منه وفي الحاسع
 خمس (ولا شيء) (في المؤلف) هو جوهر مضمي مخلقه الله تعالى من مطر أو سمع
 أو الواقع في النسخة إلى غير ذلك من حش السبك مخلوق الله تعالى المؤلف

كافي الكرماني (و) لاني (عبر) ع - عتدالة في البحر تمر به الخمس من البحر
 صبح شجر وقل ريد البحر وقل حتى البحر العجري وقل روث عره كافي الكرماني
 وقل في داه وقال ان س - ان اكل بعد والحق له ما خرج من عين في البحر
 وطمبو ويرى ما ساحل كان حل الموحروا وما حصصهما اند كر ولا شيء في شيء
 استخرج من البحر ولودها ردهه كان المحط لانهما حسا على اني ارضه
 في السيف لكن في الكمال ان هذا الخلاف حار في كل حله يستخرج من الدراهم وقل
 ان بعد ما الحار كالمؤلو وعبر (وعبر روح) وما فوق وراح وعبرها (بما وجد
 في حل) فلا خمس شيء يستخرج من ارض بلا علاج بار فلا كان كثيرا وحديثه
 مسلم او كافر كافي السيف واعا هذا بالبحر كاهد الحسني لانه خمس منه ما وجد
 في حرائر الكمار كان البهاده وعبرها ود كر في العلم ان ارضي خمس عينه خلافا
 لاني يوسف ولا شيء في المانع ملاخلاف كاهط (وكرر) في ارضنا هو في الاصل ما لم
 دعه اسفل في ارض (دعه سمع الاسلام) اي علامه مثل آله من العرائر او كاهط
 الشبهاده او اسم هناك من ملوك الاسلام واسمه مصدر وسماه اي ارضه نكي فاهله
 عوض عن ابواود كره ان اثير (كالمطس) في ان يعرف على ابواب المساحه
 والاسواق وماذا على ان صاحبه دخلت فيه فان لم يجد صاحبه فله ان يعديه
 على نفسه دهما وعلى غيره عشرين موطا والاعطه نصف اللام وفتح الصافي
 ما وجد من مال غير حواش مطروح على الارض وما ان الكلام ماني (وما فيه سمع
 لكفر) من الكرماني كاهط (خمس وما ملوا واحد) واوصعوا اوعدا اودما ويسترد
 من الحري المساس الا اذا عمل ما من الامام مسطرطه (ان لم يملك الارض) الى
 ان كانت الارض غير مملوكة كالخيل والمعاره وخروجها وهذا قد ماله سمع الاسلام
 والكفر جميعا كما مخرج في المحط وعبره من بعض الظواهر قد ماله (والام)
 سكن الارض اي ارض خمس ماله غير مملوكة (فلم يخطله) اي الساق من الجيش
 لصاحب الخطه والخطه ما كسر ارض فخطها انسان لم يخط عليها خطا لعلم اية
 دوا حترها بعد سلبها كلها كالحاج ثم اشار الى الراد قوله (اي المالك) نهى
 الارض من قبل الامام (اي المخرج) ماني في اول رمل فتح الاسلام هناك المدة
 ان كان المالك حيا والاداء د ثم رجم وسع المحطه لانه ملكه الكرماني وان بدأ بوليه
 الا ان كافي المحطه وان لم يعرف المحطه ولا واره بعد وصع في بيت الماني كاهط
 ابو اليسر او يصرف احدى مالك يعرفه في الاسلام وعلى كل عدهما واما عند
 اني يوسف والماني ملوا واحد وهذا اذا تصادقا انه كره فلو مال صاحبه انا وصيه والمؤله

له لأنه في يده كان الزاهدى ولم يذكر ما ليس له سمعة أصلاً فحصل أنه في حكم سمعة
 الإسلام وحصل سمعة الكفر كإحدى الاختيارات (وركا زحراء دار الحرب) أى معدن
 ذهب ونحوه في أرض غير مملوكة لأحد في الحرب كالمعاره فان الزكارة اسم للمعدن
 بجمعها والذكر بخارجها كإحدى المحظوظة والكافى وغيرهما فلا يسعى إن برأه الكفر على أنه
 قال سمع الإسلام إذا وجد المسام من كرا في صحرائهم بلزمه الرد عليهم من في أحده
 عندنا كإحدى شرح الضحاوي لكسره عن الدورى إن الكفر والمعدن في هذا المعام
 بما يوافق في الحكم في المسوط أن الزكارة بناولتهما وكلام المعرب جميل المنسوط
 وأما جمعها فلا بد أن راد باركار ما في الصحراء من المعدن بوضع الله تعالى وضع
 (كان المسام) أى لمسلم دخل دراهم لمان (وحدته) أى وحد ذلك المسام من
 الزكارة الشال للمعدن والكفر وفى ذكر المسام أن شعار مائه لودخل مخلص
 دارهم لو وجد في صحرائهم وكارا جهوله ما طريق الأولى كما أسارا له في الصفة (وإن
 وحده) المسام الزكارة (في دار منها) أى أرض مملوكة لأحد من أهل الحرب
 (درة) أى الزكارة (على ماليتها) أى الدار ولو لم يرد وأخرجته إلى دارا كان ملكه
 ملكا حدث كإحدى الصفة وهذا قول الطرفين وأما حده فمحصن كإحدى الذهب وأما أسد
 الواحد إلى المسام لأنه لو وجد مخلص فهو له كإحدى الزاهدى (وإن وحده) فى دار
 الإسلام بمرسة السابق (زكارة) بالرفع ومن العلى أن فاعله صمير المسام لأن ما وحده
 من الكثرة كإحدى صحراء دارهم لأشخص بالاحلاف (منعهم) بالجر على الأصناف سانا
 للبحر الحجازى كإضافة المانع سانا لسمه الكفر والمانع لعه كل مانع به من عروض
 الدنيا فليها وكثيرها ذكره ابن الأثير فكون ماسوى الخرس سانا وعرفا كل
 ما لنفسه الناس وفسطه كإحدى العبادى وأختلف المسام في تفسيره هـ والصحح أن المراد
 هو المعنى المعنى كما أشير إليه في الكرماني (في أرض لم يملك) كالمعاره (حس وباعده)
 أى الواحد وأما في أرض يملك فليست له وهذه المسألة وإن فحمت بمساق الآله
 ذكرها تبعاً لهذه الآية لمصرح ابنى وحبو الجمر لاسفوف المسام وغيره من الألف
 الزكارة فابها لا تحب في المانع لعز المعارة ولما اشترك الزكارة والعشر في بظهر ذلك عن
 الآيات وأما على الزكارة وإن سأل أنه الاتام شرع فيه بعد انقراع دهمها وقال
 (وقى غسل أرض) وأومأ به والعمل لعامة العمل وفى حكمه إلى الواقع على الشوك
 الاحضرى قول كإحدى الظاهرية والعرفى من لمداء مأخر هو عشر (عشرية)
 لا حرجية له جميع العشر والحراج في أرض واحدة (أو) غسل (حل) عسرى
 اعتبار على الجرامة أن لا شيء في الحل في زوايا والألا كنى بالأرض فأنها حرم عقابل

للسماء (ومره) اى ثمر الشجر فى ارض او حل عشرى وندخله العطين لاسم الزمان
لثى مفرع من اصل يصلح للاكل واللس كاي الكرماني وذكر في العاقبة ان اسم
الحل الشجر وقال اس الزمان ما يحبه الشجر نكس الشهيرة ما في الفرداس به اسم لكل
ما سمن من اجمال الشجر وده اشاره الى انه لاشي في عمر شجر في دار حلا فانما
لست نكسر به وان كان البلد عشره كاي الحط وكذا لاس من سنان النار لانه تابع
لها كاي ما صحن والكلام دال على وجوب العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالج
احد كما قال اسد بن عمرو لكن قال البرماني ان كان الامام محمد معه العشر والافلا وعين
اني يوسف والحسن لا عشره لانه دال على الاناحه وانما لم يكف صعبا به بعد تنبيهنا
على ان قرع الخارج مثله في الحكم (وما خرج من الارض) المسربة مما سبته الناس
بما دس من اصاب الحبوب والنول واليا حب والاوراد والعواكه وحب السكر والادوية
والدور ومرة الى انه لا يرفع في الاربع كما صرح به والى انه عشر ما اكل كما قال
ابو حنيفة وذهب ابو يوسف الى انه عشر ما اكل سور كفاية الرجل وعاله وقال محمد
ان ما اكل حسب علمه من ثمره اعشاره كاي المحيط وذكر البرماني ١٧
اكل سي ١٠٠ حتى تؤدى عشرها وقل هذا اذا عزم ان يؤدى ما عزم فلا بأس
ما كل ثمره اعشاره والكفاية حوط وصا في حبيبه ان اكل قليلا للمعروف فلا شيء عليه
قال الفقيه وبه ما حد كاي الصماد والى انه لا يشترط كون الارض ملكا والخارج معاقل فلو كانت
في ارض غير مملوك عشر ومرة بصله والى انه محسب ارض الوقف والصبي والمجنون
والمكاتب والمأدبون والمذنبون كاي الحرابة طالدي لاعم الوجوب كاي طاهر الرواية
على ما في المذموم والمساكين يكون العشر على المالك سواء كان مزارعا او دافعا الى
مزارع او موحرا وهذا عند فقهاء على الدافع والمزارع جنسا وعلى المساحر
ولا خلاف انه على المسعر كاي السب (وان قل) ذلك العمل والعمر والخارج فلا يشترط له
وصاب كما قال ابو حنيفة ورمر وهو اولى كاي السكر ماني وهو الصحيح كاي الحنيفة
واما عندهما فان كان الخارج مما لا يتق سب فلا شيء فيه مثل الخوخ والكمثرى
والعناج والشمس والثوم والصلوان كان لا يتق سب ما كان مما يوسق ويكاف كالتمر
والعب والزمان والعباب والين والحطه والشعر والدرة فلا شيء فيه لا اذا بلغ الثمن
وما في ما وان كان مما يوسق كالعطين والزعفران والسكر فصا عدا في يوسف حجة
ما ذكر من ادنى ما يوسق من نحو الدخن وعبد محمد حصة من اعلى ما يندر به بوجه
وصاب العطين حبيته اجمال كل حل ثلثاته والزعفران ومجوه حصة اربعة قنبر

بالأوفية والمال والجل والقدراهم والأبصار والاعتناء (عشر) واحد ذكر ان وقت
والحبوب طهر ورعا منه ووقت الحصاد بعد ان يوصف ووقت الصبي في الباطر عيد
مجيء فحين على الخلاف لو استهلك الحب بعده الاوقات كما في القصر وطاهر مشير
الى انه لا يعمل به قبل الزرع ودال لا خلاف وكنا قبل البست وعايد الطارين حلا ما في
نوعه ويجوز ان لا يعمل بعده اسما كما في المتوسط والى انه لو احتج انواع من جنس اؤدى
من كل خمسة وهذا صده واما صده في الوسط كما في المحط والاطلاق دال على ان وقت
الاداء مع العمر وهو على الراسي كما قال محمد ورجب او يوصف الى انه على الميوز
وص الى حده روايان كما في صده ملاوة النمراني (ارساء) اي ذلك السمل والنمر
والخارج (سح) اي ماء جار كالا موار والودد في اكثر السيه فان سياه في الصيف
او الاقل في الخارج نصف العشر كما في الاحتيار (او طر) او طر او رد فالصواب
اشمل (الاي نحو - طر) في صده ان قلال السابن والارضي به عامه ييدجل به
والصن العارضي والجشش والسحب واليد وعوها فلو اتخذها مشعرا ومقصبة
او صا للشرش وفيه العشر (وفي حرج) وان مل (نصف عشر) صده كما قال
في صاه (ان سى) الخارج اكثر المول (عرب) اي دلو عظيم يديره العر (او داليد)
اي ما يدره البقره وهي جديج يلو بل تركيبه كيب مدى الاروى في امد منه به كبير
كما ذكره الطوري (بلا رصع ون الزرع) بضم المم وفتح الهمزة جمع المؤننه عكسه على
مفعولة وهي على الاصح وهي اشمل والمضى يلا اخراج ما صرف له من نقد العمال والقر
وكرى الاحار وصبرها واه مصرع بما علم صما كما في قوله (وما السماء) اي ماء الانهار
وللصا والايطار وماه العرب الوافعة في ارض عشرية (و) ماء (البئر)
المشهور بهما (عشرى) اي منسوب الى العشر فاه جعل منه ما كان منها في ارض
حرا جهه فخر ايجي فلو انقطع من الارض الجراحيه ماء الخراج لم سقت بماء العشر
صارت عشرية ولو لم يمس صارت حراجه لئن الله مؤثر في تميزه والى عليه كما في المحيط
واوصيت مره بالعشرى ومره بالخراحي فعليه العشر لان فيه معنى الصا كما في النمر باشي
(و) ماء (البار) جمع من مال السكون او البيع مجرى الماء (حمرها) من مال الخراج
(العجم) اسم جمع واللام للمهدى بهن ملوكهم كيندايان وكيابان واشكايان
وساسان و آخرهم رد جرد المصول في خلافة عجلان وصلى الله عليه (خراحي) وان
كان اصل بعضها من ماء فيه خلاف كعمر الملك فان كسرى حفره من الفرات على
طريق الكوفة من بعيدا ومها من ورو بهر رد حر دو الجراحي ما يوصى الى الخراج
وهو الاصل ما حصل من ريع الارض او كرثها او اخره بلام او نحوه ثم سمي بها باجد

السلطان جمع على النصر منه والحرمه ومال التي كما في الآراء روى العائنه
نصر منه الأرض كما في المرداد والأصل أن كل من حجاج إلى العبادة فمشرقي
والأفراجي (وكنا) أي مثل ماء انهار للعم في الحراجه (الاسرار) أي ما الانهار
(الاربعه) حصون نهر تلج اورمد وسكون نهر حمده أو النهر أو الهدود جلة نهر
اعداد والنهرات نهر الكوفه أو العراق (عبداني يوسف) وفي روايه عنه (لا عبد محمد)
وذكر شيخ الاسلام عن محمد بن هارون أن كما في المسطه والاولى الانهار الخمسه فان
السل على هذا الخلاف كثر مشق في هذه الانهار (واحد من العرب) بلادها
نحو ديهانه وسجاريه والبير وطائف وعمان والنهر من تلك النهر اسم اوله
مشهور ومثل على مدن كثره كما في قاصصها لكن في النجوم من مكة من نهرها
وقل في الحجاز وأما هذه وقيل من حدود كره لمادة الانصباح والافند
حار الاكفاء عنه بقوله (وما سلم الله) من بلد طوما لافان ولادعوه إلى الاسلام
أو كرها ثم فراهله على في الصور بين مثل مكة كما في السيف (أو) ما فتح (صوه) أي قهر
بالسيف سواء سلم الله ولا والعوه فاصبح اسم من السوف والمسم وهو لدل والمصنوع
كما ذكره المطر ري (وقد قسم بين حنساء) المسلمين واحمره بها إذا قسم بين قوم
كافرين عراهله فانه حراسي كما في السيف ولو مال نسا لكان شاهلا لما إذا قسم
يوم مسلمين صرح حنساء فانه مشرق لانه المرح لا يوطع على السيف التفتد وساملا لافان
الحيش واكثره فانه از سمائه صداني حنساء وعن الحسن أربعة آلاف كما في قاصصها
(والنصرة عشره) اساقا والافان أن تكون حراجه صداني يوسف لانه يرب
أرض الحراج الا انه مرله انه اس ما حجاج الصحابه (والسواد) أي سواد العراق طولاً
من حديده الموصل فرب منه إلى عبادان بالفتح والشدة حصص على شط العرب وعراق
والمدية ما قرب من كوفه إلى حلوان ما ضم لبلد سواد البلد فراهله كما في القاموس
سمى به المحصره شجاره وكثره رده والعراق ما كسر اسم له صره والكوفه وبغداد
وبواحيها ود كره كذا كرا من العرب لا يذراجه تحب قوله (وما فتح صوه) وأبراهه
عنه (ملا اسلامهم فان السواد جمع صوه ولما لم يملوا وضع عمر رضي الله تعالى
الحراج عليهم ولم يسقط عنهم حين السلموا (أو صا لحهم) أي ما صالح الامام
شيء ممن قبله (حراجه) منه ما صالح النبي صلى الله عليه وسلم على أن يأخذ من أراض
بني محران إلى حله وفي روايه العلو أي حله وصالح عمر رضي الله عنده أن يأخذ من أراض
بني ثعلب العشر مضاعفه وحمل هذا عمره الحراج لا يصر كما في شرح الطحاوي
بلغ وسعد ممره وأما ما جرى فقد فتح صوه ما فرار أهله صاهه حراجه الاسرائيل

وانه عشري وكذا سمر قدام الحطاطة وحقت عشرة كافي السراحيمة و مدني
 ان يكون المروصلة حراحة كهراء فان اميرها صالح ان عامر على الف نف درهم ثم
 صالحة امير مر وعلى الف الف ومائ درهم كما ذكره ابن الاثيري الكامل لكن
 في السقف ان الصلحية عشرة فان الامام ان صالح السليلين على مال معلوم فظاهر
 انها عشريه وكذا ان صالح الكافري ثم اسلموا فان كان بدل الصلح في الصورتين اقل
 من العشر والمعاصل صرخوا الى الفقراء (وهو ان احب) اي ارض عبر صالحة للزراعة
 بالفعل جعلت صالحة لذلك (نصر) لعشيرة والتحرار (قره) اي قرب الموات
 فان قرب الموات من الارض العشرية عشرة ومن الحرارحة فحرارحة كما قال ابو يوسف
 وذهب محمد الى انه لله فان عشرينا عشرة وان حراحا فحرارحة كما في المحط
 وذكر في شرح الطحاوي ان كل ارض تسمى من عين او فاة او دهر بسبب من بيت المال
 فحرارحة (والحرارح) اي حراح الاراضي المذكورة (اما حراح مقاسمه) بالاصافة وهو
 حرارحة من الحرارح بوضع الامام عليه كائنت مامره صلى الله عليه وسلم كما اشتر اليه
 بقوله (كما بوضع درهم) من الحرارح (او نحو) كالثلث وفيه اشارة الى ان هذا الحرارح
 يعلق بالتمتع فلو عطل الارض وقد تمكن من الزراعة لم يحبس عليه شي كما في الطويرية
 لكن لو عمل وادى حراح ارضه لسه او سمن حارلان سنده ارض مامره والى انه سكر
 سكر الحرارح كما في المحط والى ان الحرارح يحل اكله بل اداء الحرارح وقيل لا يحل والى انه يسقط
 ثلثة الحرارح واودعه الخصا كما في الثمر مائى ورفع مؤل الررع ثم تؤدى الحرارح
 كما في المحبط والى ان الدس عرايع لو حو به كما في المسه والى ان وحو به على التراسي
 وفيه خلاف الثمر وقدره الحرارح به درطافة الارض كما اشار الله بقوله (وتصف
 الحرارح عاة لطافة) ولا راد عليه لان الصف عين الانصاف وعين محمد اخدمه
 لادر الارض وما يغوث نفسه وعاله الى مال كما في المحط (واما) حراح (موطاف)
 بالاصافة ويجوز ان يكون وصفه يسمى حراح الوطيفة او المقاطعة ادسا وهو شي
 معين من لذة والظنه لم يوضع الامام عليه كائنت مامره عمر رضي الله عنه كما اشار الله بقوله
 (كما بوضع عمر) او عاله مامره (على السواد) ما به دس له عثمان حبيب وحمل الحد منه
 شيرة فافسحه وبلغ ساوسين الف جرب ثم صم مامره (لكل حرب) بالعص وهو سون دراعا
 في بن دراع لماك سعة صلب كما قال محمد وانما لم يصره لانه قال شيخ الاسلام انه يدير
 جربا را صمهم دراع ملك مامره واما جرب سا والاراضي مامره والى ان المحبط اكن
 في المصبرات اذ ابا مالك وشروا وسعة صلب ملك السع مع ربا هاهم مصورة في كل
 مامره وفي المسه قيل ان مامره مامره الامام وفي لمر ان مامره مامره

ست قنطاريات مكيه لثمنها مع احتياج في الزاوية من الخرب ما يسع فيه سون ما
من الحظوظ وحل جسون وار منظر من قربة ما ياتي ما ربح فيه مثل الحظوظ والتمثيل
فيه اذا كان مسعره اشكرها غير مثمرة كما يدخل ما كان الحراش الحروب (تخصار)
ولو مثمرة كافي قاصصان وغير (سلفه الماء) اي حش الماء وان كان العهد امتلاكه
لم تسلمه ماء الحراج عاما وتامين والسماح به لم يستطع الحراج لانه غير الماء السهر في
ذكر الماء اشعار بخصائه حتى لو ملغ الارض السخنة وحج الحراج لانها تروى بالماء كذا
في النجعة (صاع) كافي في عهد صلى الله عليه وسلم مقدار ما حده من دعة امتداد وماء
في القنطرة (من) راو شعر تحتل ان يكون مشرا الى ان حراجه من الماء الى انه يمارر مع
مستحل الدرة والدين وصرفها وهو الصحيح في رواية من ركا في الزاوية وعبر
(ودره) بورر سعة يشتر الى ان المراد وون مكة (وخرت الرطبة) ما تصح الاسس
الرطبة (تجسد دراهم) وفيه اشعار بان لا شيء في الناس ويدهي الى تحت منه الحراج
انصا لانه عمل الارض الثمرات وخرت الكرم اي ارض يحيط بها سائر
فيها اشجار الغصن (والخرت) وعبره من الاشجار المثمرة (مصلحة) تلك الاشجار
الى القنطرة والتمر وشعرها تحت لا يمكن ان يردع ما يجرها (مصلحة) اي ذلك وهو عشرة
دراهم لما فيها من الاشجار ولو كانت لا تدرعها حراج الرديع كافي قاصصان (ولما
مسوا) من اصاب الاخر من كرمه من التمران والفضن والنساء وحضر لها تشدرك
دوله (والنساء) اي ارض يحوط بها سائر ما فيها اشجار من دعة بمكة للزراعة كافي
الكافي وصير دوله دفع بوجهه امد اهل في الكرم دليل اطلاق الناس وتشكل على ربه
من شجرة تضر مثمرة (ما يطق) من الثلث والاربع ومحورها وقالوا عنه الطائفة بصحة
الحراج كافي الصمغيات فلو كان الارض لا يطق ما وقف عمر رضي الله عنه له ان يوطأ
انصا به لا حراج واما رماه عليه لكثرة الرديع ولا حور بالاجاع كافي لا يحور ان يحول
وطيد الموطأ الى العاصم وماله كس ولوراد الامام عليه اسداء حاز عده محمود
اي يوسف روايتان ولا يحور عتداني حشد على الصحيح والكلام مشر الى انه لم يكرر
يكرر الحراج والى ان الدين لم يمد والى انه واجت على الصمغ والتمكيب والبايون
والبراء والكاف ولو صدق قل تلك الدلائل حار لاعد وسار ان يجعله لثالث
لحمه السيل في الحظ واكل الحراج في الموطأ في الحل والحرمة كافي المقاصد على
التمامشي والى انه لا يحور ان يوطأ في الاراضي كلها شيئا من الدراهم وفي الكافي
وطأوا هكذا لان التبرير يجب ان يكون هذا الطائفة فلا سائل يكونه في اي
حس (ولا حراج) لوانه (في رماه الراعي) (الماحق ارضه) اي ارض الحراج وبها

ان الله هو ليس مكي لا يصح دعوى الاسد بل الله هو له لا يبلغ المساء لا (او علق)
 المساء (علية) بحيث لا تمكن من الرأفة كما اذا صار دار (او اصاب الرزق آفة) متاونة
 لا يمكن التفرغ عنه كالحره البرد والحر والبرق او اربعة محكمه التفرغ ككل الدواب
 والاصح له اذا اصابه آفة ارضيه لا يسهط لخراج وجهه ورمال ايم اذا غلب المائمه
 وضرب واصاب لزوع آفة في بعض الحول وقد تمكن من الرزق قطعه الخراج واحبوا
 ان المبرور مع الحطه ما يشترى ويبيع كان كان المحطو الى ان لم يسقط الموت لانه
 دقيق وقيل لا يسهط كان التبراشي (وحي) الخراج (ان عطلها) في عطل الارض
 الصالحه للزراعه (بالكهها) وقد قدره فان لم يجد وجهها الامام الى غيره احازته ثم
 ما يجد الخرج من الاجرة ويدفع الى رب الارض ان لم يجد مع مراعاة على هذه الوجهه
 وان لم يجد دفع الى من غوم عليها وثوى الخراج وان لم يجد دفع الى من يبيع الخراج
 من يبيع ويدفع الساقى الى رب الارض كان المحط (ويبيع الخراج) على الارض
 (ان اسلم المالك) فان اهل السبوا اسلموا ولم يوضع الخراج عنهم ولا يخلو من غير
 فادكر ثامن حكم الارض الصلحه من الصف (اشترها) اي الارض الجراسي (مسلم)
 من يبيع او مسلم فيؤديه المستري اذا دفعها فان لم يقصدها ومن لم يقصدها فاشترى
 من الزراعه وعلى الذاع كان المحط وهه اشترى اياه على المشتري اذا دفع من البسه ما يزرع
 فيه وهو ثلثه اشهر على المحط او كذا على المشتري اذا دفعها وها رزق لم يسهط
 والادهي كالصفه كل المصبرات (وان اشترى الكافر) لدى ارضه عشره (من مسلم)
 ويبيع الخراج عاه (وهه) على المشتري عشره وعقد ان يوسف ضوئف
 عشرها ومصرف الى مصرف الخراج عهده عشره واحده مصرفه في روايه
 مصرف الخراج وفي اخرى مصرف الزكاه

فصل في

(مصرف الزكاه) اني مسلم يصح في الشرهه مصرف الصدقه اليه فالمصرف اسم
 مكان والزكاه شمله لاشترى وصدقه بالقطر والكمارة والذر وغير ذلك من الصدقات
 الواحدة واشار الى ذلك بما بعد من قوله خارجها اليه وصرح في الاحتراز وغيره
 ويستثنى منه ما ياحد العاشر من الذي وعبره من الكفايه بل ما أتي في الجهاد
 من مصرف الخراج ولحمس واما الحير عند الامم للاشعار ما لا يجوز له احدى الزكاه
 يهرع المالك والمطمانه واواحد من صفاء واما ديانته عرسى أي محل له ذلك
 ان لم يكن من فرائضه هو احوح ويكفي المسد (الفقر) من فقر مدرا فانه لم يزل

الافقر فهو قدر ذكره اى الا رعيه وهو صاحب نعم واحاجه وسر نعم على
 الصحيح ما شره بقوله (اى من له مال دون الصاي) اى عرما سلخ مصانا قدير
 ما في درهم وايضا فصاعدا فاضلا عن حاجة الاصله سواء كان بائيا او لا فاللام
 للمعذور والاطلاق دال على ان النعمه والاكتساب عريايين للدفع اليك اى الانبياء
 (والمسكين) من السكون فكله ساكن من الجهد غير متحرك فهو معمل بسوى فيه
 المذكور والنوب وفيه مال مسكينه مضمرة معناه الشيعى والعريى دمال (اى من لاشئ له)
 من المال وجهه اى العدم من مال والمسكين من لا مال وقيل هو الرمن المحتاج وهو
 الصحيح المحتاج كما فى الراهدى وقيل هو من له ادى شئ وهو من لاشئ له وقيل هو
 من كان له ولعله فوت يوم او قدر على الكسب لهما وهو من ليس له شئ ولم يعتبر
 على الكسب كما فى المصمر اى وقيل كلاهما معنى واحد كما فى الطبري وقائده الاحكام فى الوصف
 والوصف (وعامل الصدقه) من العاشر وعمره والعمل فعل من الاصلان بمصدر وهو
 اخص من العمل ولذا لم يسم في الحيوانات كما فى الامردات والصدقه من السدى
 وسعى بها عطيه رادها لثوبه لا لكرمه لانها بطم صرفه لثوبه كما فى الكرماني
 وذكر فى الأراهيران ركبه بدل على قوه فى اثنى قولوا وقيل لا يسمى بها ما صدق به
 لاني قوته رد السلاه وقيل اول عامل نعمه صلى الله عليه وسلم لمع الركاه رجل
 من بى صدق بكسر الدال وهم قوم من كنده وانسبه اليهم صدق ماله صح ما شئ
 الصدقه من اسمهم وقيل لاسم كانوا يؤدون الركاه فى الخافله (فعطى) مما فى يده
 من مال الصدقه (تقدر على) ولو صاع ذلك المال لم يعط له شئ واوانى الى الإمام
 لم يسحق شأ كما فى المصمر والاطلاق مشعر بان عا عرمانع وكذا كونه هاشما
 وقيل لا لعل له كما فى الكافى وذكر فى المسقى انه لو عمل فيها واعطى من غيرها
 فلا بأس به وقوله بقدر عمله موافق لمصدر الصدورى وقوله انه يعطى آخر
 عمله بالعام لمع لا مدر احياحه لكن فى المحيط وغيره انه يعطى ما يكفه وعياله واعوانه
 فى دهاسهم ومحتهم ولو قلده ارباع العشر (والمكاتب) اى مكاتب عره ولو عسبا
 فلو صحر حل ما لحد كما فى المصمراب وقيل اوالث والالى مكاتب عى والاول هو
 الصحيح وقالوا لا يجوز دفعها الى مكاتب هاشمى كما فى الاختيار (فهان فى وث رسة)
 اى يحلصها من لقي وقد اشعار به بقى ان يعطى ما عجز عنه فيؤدى الى عقه وآرقه
 بعربها عن الجملة ويحمل اسمها لاول ما دفعه كما فى كل الدراهم (وودون) بقديه
 على المعبر اولى من تحت اى اولى منه بالدفع والمراد من حله الدين من اى جهه كان
 وقيل من يحصل له من عرابه فى اصلاح ذات الدين كما فى الراهدى وقيل المصمر

الدائن الذي لا يصل بمال مديونه فانه اعلم بكافي الذخيرة (لا يملك بصاناً فاصلاً
عن دينه) اي يحتاج له ويدخل فيه من هو مصرف ملاحف من مديون ملك
قرب شهر يساوي فيته بصاناً فاصلاً من دينه كإسأى في الفطرة (و) الدين
في سئل الله اي منقطع الغراء (اي الدس صرنا من الحقوق بعش الاسلام لعقرهم
فجعل لهم الصدقة وان كانوا كاسيين والكسب بقعدهم من الجهاد فالغراء جمع العازي
وهو اولي موافقة للناس والمقطع مع الطاء من قولهم انقطع بالسار صم القاف
وباء المدة بمعنى تعرض السرا لهلاك العقدة او الدانة او صرنا فاصلاً منقطع الغراء
فعدى الحار واسم عمل المحصول وغيره (عداى يوسف) وفي رواية عن محمد وهو
الصحيح لا ر سئل الله وارهم كل طاعة الا انه حص ما عروا اذا اطلق كافي المصبرات
(ومنه طمع الطامح) اي الطامح الذي يمحون فانه رء يطلو على الجمع وان كان في الاصل
مفرد كما قال ابن الاثير على انه موافق لما قل في الاداء وان كان في الاصل الافراد (عند
محمد) وقيل هم فقراء حله الغراء وقيل طلبة العلم كافي المصبرات وغيره (واس السبل)
المسافر الكثير السرى في الارض الطريق (اي من له مال لا معه) متناول للمساكين
التي رقة الفقير بدفع عليه الزكاة لا الاداء له اخذ الصدقة كافي الراهدى وللمقيم الذي
له مال في غير وطنه بمعنى ان يكون عملة ابن السبل والدائن الذي مديونه مقر لكونه
مستقر وم كان السبل كافي المحطوف فان القرص له خبر من قول الصدقة وفي المية
اذا كان له ما يكن الى وطنه لا يجوز ان يدفع اليه وكذا اذا كان كسوما على ما روى عن
اصحاب كافي الكرماني هـ داهو المصارف المذكورة في النص واما التوليد فلوهم اي
طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اعطوا
من الصدقة تفر راوهم نصا وحوا وسوحة باجتماع الصحابة وابعادهم كافي شرح
التأويل ولا يشترط للسبح رماه صلى الله عليه وسلم على ما قال بعض المأخرى كما
في النهاية (في مصرف) الزكاة (الى لكل) اي كل من المصارف السبعة (او اليمين)
منهم كالمسجون (عليك) اي مصرف عليك ولا يصرف الى ساء منحد وقطره وكفن
ميسر وقصا ديد وان اريد الصرف الى هذه الوجوه صرف الى الفقير ثم يأمر بالصرف
المهاديات الركنى والفقير وفيه اشارة الى انه لا يصرف الى محبون وصى غيرهم اهل الا
اذ اقصى لهما من محبة فقه كالأب والوصى وغيرهما ولا يصرف الى ثراهن يعقل
الأحد كافي المحط وقد سار الصرف الى طفل الفقير كإسأى في المصبرات تصرف
الصدقة الواحدة الى مسكين اماره للعدى والى انه لا يجوز صرف الاباحة كما قال محمد
حلا فالأقرب . سب فلو اكل مع من في عياله او بالزكاة او العطرة حار عنه حلا فالمحمد

ر — دعوى كما في الحرانه وطعن ان يكون العشر والتبر على هذا الخلاف ويستثنى منه اماه الكماره على ما في (لا الى من بينهما اولاد) بالكسر مصدر ملد اي لا يصرف في الولد وارحلا والى الولد وان سئل سواء كان مائكا او الساج (وروجه) ولا يصرف في الزوج الى زوجته ولو منه من مائ او ثلث وكذا لعكس هذه خلافا لهما (وملوكه) هذا العصر (وعدا على بعضه) خلافا لهما (وعى) صير عادل ومكاتب واي سبيل وهذا الصريح بما علم مما قال السادر من المعنى خلاف المقرر كما في العكس فهو من له نصيب فلا رد ما في الاحد — ان الى الله سبحانه صحيح ككاسيه طار على قوة يومه فملك نصيب موح للعصره وامنيه لا زكوه وما لا نصيب موح لكل وقطار الصرى الى الاول لا خلاف وفيه اشعار بأنه لو صرف ما واما الى سلطان وما لم يسقط عنه ولد الحق كثر من انه بلغ بالافاده دياه لكن الاصح انه سقط كما في المسوط لكن في المصبر لو علم انه لم يصرف الى مصره اعاد على المحار وفل لو توى عدم صرف الحساب خارج الزكوه لانه فقر حصته والمختار الاطافه وسوى الكلام مشر الى حوار صرف صدقه الطوع الى التي كما في المصبرات (و) لا الى (ملوكه) اي ملوك التي عمر المكاتب وعن ابي يوسف انه لو كان مولا عيا ما سارحار مصرف اليه وكذا لو كان عبدا وما ليس في عاله كما في المحيط (وملوكه) اي التي مصرف الى النالع ولو ذكر صححا ودل بمصهم انه قولها واما في قوله مصرف الى ولد التي ولو صغيرا وحل لا مصرف الى نالع التي وامر به وقيل يصرف اليهما كما في المحط ولا يحق ان في الاضافه اشاره الى حوار مصرف الى طاع المصروف دم (وي هاشم) بن الهشم وهو كسر الشيء الرحو وسمى به عمرو عذماق حده صلى الله عليه وسلم لانه اول من هم التريه لاهل الحرم واطلاقه بنه ليس كما يسمي لان له اربعة بن اسطع لعل الكل الانسل عبد المطلب وله اثني عشر ابنا مصرف الزكوه الى اولاد كل مسلمين قراء الاولاد عباس وحارس واولاد ابي طالب علي وحمير وعقل وصلى الله عليهم فانه لا مصرف اليهم وسوقه مشر الى حوار مصرف الطوع اليهم وكذا مصرف مصهم الى بعض عبده خلافا لابي يوسف كما في المصبرات وفي شرح الآثار لا مصرف الطوع اليهم عبدهما وعذماق حصه رواسان والجواز مأخذ لان الحرمه مخصوص بمانه صلى الله عليه وسلم (وموالهم) اي معني بن هاشم وعن ابي يوسف لا مصرف عمر بن هاشم اليهم كما في المحيط (و) لا الى (دمي) الامر بالصرف الى مراثي فلا يصرف الى الحرقي والمرد وسمى ان لا مصرف الى من بكر من المتدعة (وحار غيرهم) من قبل الاستعداد اي عبر الزكوه من القطر والكفارة

والشر والتطوع (اليه) اي الذي عدهما حلالا لان يوسف (وان دفع الزكوة الى
من طه مضمرا فظهر انه مملوك) اي منه او مكانه او غيره (يعبدها) وفي الراهندي
في الله الذي احراه عدهما حلالا لان يوسف (وان طهر مواع اخر) من كونه
شتميا او غبيا او اولدا او ولدا او كافرا او غيره (لا) يعبدهما حلالا لان يوسف
وعن ابي حنيفة في الكافر وقرابه الولاد والروحة لا تجزى وهذا اذا تجزى اما اذا
شك فلم تجزى او تجزى قط ان ليس بمصرف فلم تجزى ولو علم انه فقير احراه على الصحيح
ولو لم يحضر سائله انه عبي او فقير حار ولا يسترد عده او طهر انه عبي او حرة وفي
الهاشمي روايان ولا يسترد في الولد والعبي وهل يطب له منه خلاف واما اذا لم يطب
فل صدق وقيل رد على المعطى الكل في الراهندي (وليد دفع) مقدار (ما يعبده)
اي المدفوع اليه (عن السؤال يوما) لان المعصود هو الاصل عن السؤال ولذا قال
مناجيا من اراد ان يصدق بدينهم يسعي قتيلا واحدا ويعطيه ولا يشترى به فلو ساء
وبعدها على المساكين كافي المحيط وهذه اشعار بخوار السؤال اذا لم يكن له قوت يوم وقيل
لا يجوز وقيل يجوز لا كاسب والمالك حسين درهم كافي قاصصان (وكره) عبد العلماء
الثقة (دفع الصاب) نصا (الى فقير صرمدون) وغيره من وقال زفر لا يجوز
وعن ابي يوسف يجوز دفع نصاب واحد فقط كافي المحيط ودكر في الراهندي انه لا يجوز
دفع النصاب بدفعات الا ان يخرج منه من ملكه وفي المثنى يجوز اكثر من النصاب
بدفعات اذا كان المحاس واحدا ولا ينبغي ان يعطيه وقد علم انه يعبده في صرف
او بعضه وقال ابو حنيفة انه لا يعرف الى من لا يصلي الاحسان وان احراه اذا
صرف والصدوق على الصبر العالم افضل من جاهل (وكره) (عليها) من بلد (الى بلد
آخر) وان كان المركب في بلد والمالك في آخره لم يمكن المالك لا المالك والمتسار
من الصبر انه لا يكره النقل لغيره كاي المحيط (الا الى درساو) شخص
(احوح من اهل بلده) فانه لا يكره النقل وهذا اذا لم يكن مبرا عبر بلده او ربع
او اربع تعلم الشرائع وتعلمها ولا يكره كافي السهابة وعن ابي حنيفة انه لا يخرج
لغيره ولا غيره والا فله ان يكره كافي المحيط وبدأ في الصدقات من الغارب ثم الموالي
ثم الخمران وقال ابو حنيفة لا تقبل صدقة واقارب محارب حتى يسداهم كما
في الصبران والاصل اشوة واحواء ثم اولادها ثم اعمامه وعشاته ثم احواله
وخالاته ثم ذوارحاه ثم حوايه ثم اهل سكة ثم اهل بلده كافي النظم

فصل في

(الطيرة) بخلاف المصاف وهو مثل الخلفة وربما ومعنى طارة صدقة ايسان مخلوق

هؤل الى قولهم وكوه الرأس ما السب عند الجمهور (من) غيب (ر) اي خطه
 (و) عين (ماخذ مد) اي الرمن حوال السويق والدقيق والخمر لانه حرمة
 من المنصود وفي الدحيان الدقيق قيل باعتبار القيمة وكذا الطر على الاصغر
 وفي الترماني قيل باعتبار العين وقيل باعتبار القيمة فليس في تعميمه ساهل كالحل
 واعلم ان قيل انه اصل لانه اصل من الخلاف وقيل لهذا في السند واما
 في السند طالعته وعين ان يوسف الترماني ثم الدقيق ثم الركا في الترماني (و) عين
 (ر ي ب) ضد تعميمهم وقال العامة فيمد وهو الاوسط كما في الدحيرة (نصف صاع)
 اي مقدار نصف ما تكال منه صاع وعده صاع وهو دولهما وهذا اختلاف عاصر كما
 في الختم والصاع ما سح مقدار به امداد كل مدر خلاص وحل رطل وثلث والته ذهب
 او يوسف لانه حمالي الا انه صاع المعات دون صاع الصدقات ونساقط الطرمان
 بالاول على انه احوط لان صاع هر رمى الله عه عرائ حجازي يسع فيه ثمانية ابطال
 بما سدرى كله ووربه من نحو النش كافي اثر الكسب الا انه نقل من البره حكمة
 اكثر منه فالأحوط في سدر بالحق على انه متوسط بين الناس والمشرع كما اشار المع
 اليه في السرح (ومن) عين (عراوش مر) وماخذ مد من السويق وال
 والخير وبسبب خلاف ما في (صاع) مذكور وحارو مع صاع من
 من شعراومر وكذا نصف مد ونصف من شعير كافي الطم ولا يجوز نصف من مر
 ومد من ركابي الترماني وهذا كله اذا صرف بطريق التكيل وهو الاصل وال
 من الورق فاسار الله وقال (حار) عده (موان مرا) ور ساقوا بمة امام من كروشم
 وعده اي يوسف ما وثلاثة عشر اسارا وشمال ونصف شمالا وموان ونصف
 موانه اسابير وثلاثة مثاقيل شعرا والموان ثمانية الما كالعصا وجهه امام واما الما
 فلعنة صمدة تجمع على امان باللسر عاوعر ما بهر اذا يعون اسارا الكي كلى اسارته
 ار منه مثاقيل ونصف مثقال وعمر ما مسجد مثاقيل والموان شعرا عده ما ثا
 عشر اسارا وثلاثة مثاقيل ونصف مثقال وقيل من واثي عشر اسارا
 وارمة دوان لزيادة داني في كل اسار عري وعده اي يوسف ثلثون اسارا وار
 استير وارمة مثاقيل ولا يجوز عده محمد الاكيلا وفي ذكر الصاع والمناشع
 لا يجوز الااحة في العطرة كافي مسوم تاصيها وذكر في الراسدي انه يجوز
 الشهي واطلاقه شعير الى انه محور صدقة جماعه الى واحد وكذا
 اي عده الكري حلا بالمره كافي المحط وقيل لا ينبغي ان يورع وول لانه
 يكره والاصل ان تؤدى صدقة عده وقال الى واحد كاصل مسعودي

في التمر ناشئ (ويجب) العطره كالنور وما في المحرمه ايه سنة معناه وحوبه شتلاسته
(على حر مسلم) فحب على المسافر والعصى والمخون وسياتي ولا يحب على العدو والكافر
ويدهم الى انه يؤدى حث هون وان كان من ادى عنه في بلد آخر لان الوحوب عليه
وعلى اى حبيبه حيث هو لان الوحوب بسنه كفى التمر ناشئ وذكر في الصمرات اذا وقع
التمار من في العطره يعبر مكانه لعمه وكذا الولد والرفق عسدي يوسف وعليه
الموى وتعتبر مكانه عند محمد (له نصاب الركوه) اى ما سادر هم اوقيتهم ما تلا ماصلا عن
حاجته الاصله كفى الكرمان والاختيار وصرهما يعتبر في الماء ما داد على دار واحدة
وعلى الدسوت الثلثه من الثاب للشاء والصف وظلى فرس للعارى وعلى الواحد
من حرس او حزامير وعلى شحمة واحدة من مصفف من كتب الفقه لاهلها وعلى
الشمس من الصبر والحديث وعلى الواحد من المصاحف وعلى كاه صر مثل كتب الطب
والهجوم والادب كفى الزاهدى وقال اكثر المشايخ ان الكتب لا يمتد ولو فقيها ما تده
العدينا زاد احاح السها الحفظ والدراسة وان اشترى ما قيمته نصاب من قوت شهر لا يعتبر
بلا حلاقى واشلعلوا في اكثر من قوت شهر او بسنه كفى الصمرات وان اشترى عقارا قيمه
نصاب فحضره من الزعفرانى وغيره من عدد العصى الا اذا كان دخله مكفى له وتعالى سنة
وقصل عنه نصاب كفى النظم لكن في اصحبه ان من ملك ما مئ درهم بلاشئ آخر فهو
صى وظاهر كلامه ان الدس مانع لو حوب الصدقه كفى شرح الطحاوى والصمرات
وعبرهما من حس الكشف ان الدس الحاصل وقت الوحوب مانع دون الا حى بعده
(واى لم يم) ذلك النصاب وملك قبل طلوع فجر العطر (ويه) اى النصاب (يحرم)
على مالكه (الصدقه) اى الركوة والمشرو والعطرة وعمرها (و) به يجب (الاضحة)
في طاهر الزوليه وعنه ان عنه الزكاه والاضحية سواء كفى الاضحية الدجيرة (وبعقة القرب)
اى ذى الرحم المحرم من الآباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا والاحوة والاحوات
والاولاد هم والاعمام والعمات والاحوال والحالات من اى جهة كانوا وجه اشمار باه لا يجب
سقط ذى الرحم غير محرم كالاولاد الاعمام ولا بعقة المحرم عردي الرحم كازواج الاما ولا
الا حى ان صحرا كفى الضم (فحب) عليه (لنفسه) وان لم يصم لرض او سحر او كبر
كفى الحرمة ويدهم الى ان السيف هو الزايس (وطغله فعيرا) في عاله كاهو المتسار
فلوروح ابنه الصميرة من رجل وسلمها اليه لم تحب عليه كفى المحيط وعد اشارته الى به
لا تحب لنا دله وكذا المالكه ويؤدى من ماله كفى التمر ناشئ والى ان لم يجب لولده الكبير
والغنى كما صرح به (واحاده) علاما كان او جارية ماله صبيحة التسمية (ملك) الزايدة
الوصيحي مان الاضافة تعنى عنه ويمكن ان يكون احرا راعى المعصوب المحمود ماله

لا تؤدى عنه كفاي الزهدي (ولو) كان (مدرا او ام وسوسه) وسوسه او حصه
 او مادونا وكذا اذا كان في دعيه باحاره او اعاره او ودهه او دس كفاي المحط (لا) محط
 (روحه وولته الكبير) ولو في صالحه ظاهر الرواية لكن لو ادعى له ما يبرر من ما حار
 ولا تؤدى له عنه الا ما رده كفاي المحط ومن محمد ان الكبير المحط اذا بلغ محطه فله
 على ابيه لا يسر او الولايه عليه وان كان مع قيام حق لا كفاي الزهدي (و) لا (طوله العتيق)
 يجب عليه (من ماله) اي الطفل وهذا عند هما خلافا لمحمد ورده وعلى هذا الخلاف
 مما ذكره كفاي المحط واما اطلاق اشارته الى حوا او اداء وصي الاب او الخديع عند ميمها
 او وصي القاضي كفاي المصمرات (ومكاه) ولو عمر (وعده الحصار) وعده ابق الا
 يعلم عوده) فانه يؤدى له فطره السنين الماضية (ود) المحمد (مشرق) وساريد
 مشتركه ولو حارب بولد فادعاءه على كل من ماله صدقة فانه عداي بوسعه وعليهما
 صدقة واحدة عند محمد واذا كان احدهما امسا او ميسرا فعلى الآخر صدقة فانه عندهما
 كفاي المحط (وكذا الصدقة مشتركه) اي لا يجب لهما اذا كانا في المحمدية على كل من الماوال
 عسده (خلافا للمسا) فانه يجب على كل فطره ما حصه من الرزق لا الاستعاضة
 حتى اذا كان العبد تسعة حب عندهما في العتاقه فله على كل واحد لهما بالاجماع
 كفاي الكرماني (وتجب) الفطره (طلوع) اي بعد طلوع فجر (يوم) الفطره
 حتى انه انما مات بعض اولاده او عسده او اقرع او باع عسده او ودهه وسب او اصدق
 او ضره ذلك قبل الطلوع لا يجب الفطره عليه وان وقع هذه الامور بعد الطلوع
 يجب وقسم ان الوقت المصحف قبل الصلاة وفيه اشارة الى ان وجوبها على
 الزاوي كما قال محمد وذهب ابو يوسف الى انه على الفور وعن ابي حنيفة رواه
 والاولى ان يقول واول وقتها صبح الفطر (وحار) لثلاثين او اكثر او
 اقل (بصدقه) على الصحيح وقيل لمسه او سدى وهو الصحيح كما قال الايام
 الترحي كفاي المصمرات وقيل حار ان يؤدى في رمضان وعلى بصدقه وقيل
 في العشر الاخير وقيل فله يوم او يومين ولا تقدم عند الحسن كفاي الكرماني (ولا يسط
 الفطره ولو صار فقيرا (ان احر) عن الطلوع ولا يكره الساجد وان طال كفاي الخراج
 لكن فيه اشارة كفاي الترحي وعنده الحسن تسقط الصلاة له كفاي الزهدي وسوم
 الفطر كفاي الكفاي ولا يخفى ان في قوله احر شتم من حسن اداء الكلام كفاي السابق لاداء
 زكاة العلم بالعلم

(كتاب الصوم)

اجمد الزكاة اشارة الى ما عرفت في اصول القوم من ان الفصل الاعمال بعد الزكاة الصوم

(وهو) في هذه الامسالة عن الفعل مطلقا كان او كلاما او مصداقا كان المعربات او ترك
الاسنان الاكل كما في العرب لوى السريمة (رك الاكل والشرب) بالحرث كات (والوطئ)
اي كب العس عن هذه الامعان قصد اول شكل مما دخل بها بالكل والبراد الوطئ
الكامل فلا تشبه وطئ منه او شيء فلا زال كل الظن على ان العرب بعد الانعام حار
ولو قال ترك المعطرات لم الدور ادهى مععدات الصوم (من) اول زمان (الصحيح)
الصادق او اشار على الخلاف وهو واسع ولاول احوط على ما قال الخلقون كما في المحيط
(الى العرب) اي زمان عينة تمام حرم الشمس تحت مظلة الطلعة في جهة الشرق
كما اشير اليه في بحمة المسترشدين والعهد الثامن وعبرهما في البحار والاحتياط
وعبرهما سابقا فان صلى الله عليه وسلم اذا اقل الليل من هنا فقد افطر الصائم
اي اذا وجد الطلعة حيا في جهة الشرق ومدخل وقت العطر او صار مقطر في الحكم
لان الليل ليس طرفة اليوم واما ادى الامر بصوره الحرر عسا في فعل الاوطار
كما في فتح الباري (مع السب) اي قصد طاعته تعالى في حر من احراء الوقت المعبر
شرطا من بوي اول الليل ثم لم يحظر ماله الصريم الى العرب يكون صائما لا جاع كي
لم يوصوما ولا فطرا وهو يعلم انه من رمضان لم يكن صائما على الاظهر كما في المحيط
والكلام مشير الى انه لو بوي بعد العروب ثم رخص فيل الصبح لم يكن صائما الى انه
لو بوي الفل ثم الفرس قبله صار ما وصا للعل الى العرص لكن لو بوي العرص
من الليل ثم الفعل بعد الصبح لا يصير مقصا كما في التمر تاشي والى انه لو بوي الامسالة
في بعض اليوم لس نائم وعليه الاجماع كما في الكشف لكن فيه لو حلف ان لا يصوم
ياصبح صائما ثم افطر حدث لايه اذا شرع فيه بوجدها وما راد عليه تكرار السجود
عليه لان ما ترك من احراء متفئة محاسبه كل للمص اسم الكل كالا وفي اعلم المحيط
ان صوم ساعده بما قرب الى الله والى ان السنة لا بد ان يحدد في كل يوم سمع الصيامات
قديا بلا خلاف سوى رمضان فانه يصح فيه واحدة غير (و) يصح (اداء) (صوم)
شهر (رمضان) فان المجموع علم حدى حره لاشهره كما في الكرماني (سنة)
واقعه (قل نصف النهار) وهو لغة صوم واسع بمدد الطلوع الى العروب وعرضا
زمان هذا الصوم يتصوره وقت الزوال والنهار (الشرعي) من الصبح الى المغرب
ختصه الصلوة الكبرى فعمل الشرع ساعة من الليل مع كسرى اكثر الاوقات احلا
في النهار ولو بوي عند الصلوة او بعدها لم يصح على الصحيح كما في المحيط واما فلها
الى العرب المقدم فصيح بلا خلاف والاصيل ان يوى مقارنا للصبح كما في التمهيد (و)
بمع صومه بلا خلاف (بده مل و) يصح (بده مضاعف) ما عاراضه الموصوفة

بالاطلاق واصادها على ما في بعض النسخ مما لا ينبغي مثل يوسيت الصوم (و) سنة
 (واحد آخر) كالغصا والكلمة والدور وهو عطف على الفعل والعصل ليس بايجبي
 ولو سلم لم يندح كما طعن فيه اشارة الى ان صوم ومضان والعصا فرض وكذا صوم
 الكفار انه والدور كما في التهمة لكن في السارخ ان الدور واحد وفي الاختار ان كليهما
 واجب (الاقى سر) سرعى (ومرض) مبيح لا طرحف رادنه مثلاً فاية لا يصح بها
 عن رمضان بل عانوا من واحد آخر وقد اشعار بان المسافر والمريض اذا تعلق بمقترص
 رمضان وعن كثير من الشايع انه مسهل والاول طاهر الرواية وكذا اذا اطلق وهل انه
 مسهل والاول الصحيح وهذا كله عده واماعدهما عن رمضان وان بوى واحداً آخر
 كما في الكشف (وكذا) اي مثل رمضان (العل والدور المعين) وقد في صحة الاداء لكل
 من السبب الثلاث الاول طلق فان بدرت صوم يوم الخميس وبواه دل بصفه النهار
 بيده العرض والعل والاطلاق وصام بعد ادى المذخور وعده ان المذخور بيده الفعل بل
 كما في الراهدى (الاقى الاحمر) اي في الاداء سنة واحد آخر طاعهما لا يؤدان ما بل هو
 يؤدى بها وهذا ادابوى بالمل كما في الهامة واماعدا بوى بالنهار فتؤدان بها اما الفعل
 مشهور وامالدر بعد اشارته في الكعابه اسار حصة كما قال به المص اذا نذر صوم يوم
 معين بوى في ذلك اليوم واحداً آخر مع عن ذلك الواجب فان قوله واحداً حال عامه
 في قوله في ذلك اليوم مع لم رد على المص شئ كما على الهداية هذا الصريح يابى بنية
 واحد آخر فاية اراد بالسار الا ان رمضان كما في الكرماني وعده (وشرط الامضاء)
 اي قضاء رمضان والدور والعل انفسا (والكفارة) اي كفارة رمضان والعلظهار
 واليمين والفعل والاحصار والصد والخلق ومعه الخ (والدر المطلق) غير المعين
 كالنذر بصوم يوم او شهر او سنة والاحصر وشرط الدرس (ان يست) اي سوى
 من الدل ولو صد الطلوع فان كل صوم وحب الفدية ملاوت معلوم لم يحرر منه
 الامس الدل ولو بوى من اليوم صكان بطواها ومماه مستحب ولا قضاء ما فطأه
 كما في الكرماني وعده والنسب في الاصل كل فعل درء بالمل كما في المفرد اب (وان يمين)
 كلام هذه الثلاثة فان عذر رمضان في الاوقات من الدل وقال بعضهم ان عذر الخلع
 الصيام على الانهزام والوصف يمين كما في التهمة وقد اشارة الى ان الصوم لعين
 من رمضان والعل والدور المعين لم يستقر ما لتنت واليمن كما مر والى انه لو بوى
 الكفارة والقضاء جميعاً لم يكن صائماً عن شئ منهما بل هو متعل كما قال محمد وقال
 أبو يوسف انه ماض كما في الراهدى (والصوم) معه مطلقه او منه الفعل (يوم
 الشك اي يوم لم يلم انه الثلثون من شعبان او الحادى والثلاثون منه بان عم هلاله

او الثلثون من شعبان او الاول من رمضان فان عم هلاله ولم ير اورآه احدا وما سمان
 ملاقول فلو كان السماء مصحبة ملازومة فليس من يوم الشك في شيء (افصل) الاتماع
 كما في المحط (لم واقع) من الخواص والعوام (صوما بقائه) كصوم الخميس
 او الاثنين او ثلثة من آخر الشهر (و) افصل عبد العامة (للخواص) اى العلماء كما
 في البحر ناشئ والدين يعلمون فيه وهى ان تصدق اسطوخ ملاقصدر رمضان كما في الهايه
 (و) مطر صومهم) الذين لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الخواص (بعد نصف النهار)
 العرق وهو وقت الزوال كما في الهداية والكفاي والجلال صوم والرواية وعصرها فانقيده
 بالشرعى ليس بشرعى كما طعن وفي المشارع الاصح انه ان ساء فله يومين او ثلثة فالصوم
 افضل فان اقرده ووافق ما عاده فكذلك والا فالصوم افضل للعالم ونفى العامة
 بالتلوم وفي البحر ناشئ هل ان الافصل المطر لحدث من صام يوم الشك عند صمى
 ايا لعاصم وهل الصوم لحدث من فاته صوم يوم من رمضان لم يقصه صيام الدهر كله
 وقبل يكره الصوم ويأم وهل لا تأثم واجمعوا على انه لا تأثم بالمطر (وكره) الصوم
 (ان لوى) يوم الشك (واحدا) من رمضان او غيره لكن الثاني في الكراهه دون الاول
 وفي النسخ لو صام عن كفاره او بذر لم يكره ملاجلا في وجه اشعاره لواطلى اليه
 لم يكره وفي المحمدا به في حكم الواجب فيحق الكلام ان يقول بمدقوله وغيره وان اطلق
 او لوى واجبا فانه موافق لما عاده في الحكم الا ترى كما سيأتى (ولا صوم) لانه لم يتو
 (ان بوى ان كان العبد) الذى هو يوم الشك واقعا (من رمضان فاما صائمه) (والا)
 يمكن ذلك اليوم مدبل من شعبان (فلا) اكن صائما اصلا وصن محمد نسعى ان يعزم
 ليله السك انه ان كان المدمر رمضان فهو صائمه والافلاوه ومذهب اصحابنا اجمع ولو قال
 ثوبت ان اصوم عدا ان شاء الله تعالى فلا روايه قيل انه صائمه استحسانا وقيل ان اراد
 المطلق فمرصائمه والافصائمه كما في الراهى (وكره ان رددى) صوم (رمضان و) صوم
 (غيره) واجبا او فلا او مطلقا فان بوى ان يصوم عدا من رمضان ان كان منه وان كان
 من شعبان فهو صائمه قضاء او فلا او غير مقيد به (فان كان) يوم الشك الذى بوى
 واحدا او رددت من رمضان وغيره (من رمضان يقع عنه) لوجود اصل اليه (والا)
 يمكن من رمضان فان كان من شعبان او لم يظهر واحد منهما (فعل) لو اطر فلا قضاء
 عليه لكن عامه المشايخ مالوا اذا بوى واحدا آخر فظهر انه من شعبان فهو عتاتوى
 ذلك الواجب كما في المحرط (ومن رأى) ولو ااما (هلال صوم) اى خرو الصوم وهذا
 احسن وفي العاموس الهلال عمره القمر اوله ليلتين او الى ثلث او الى سبع والليلين سب
 وعشرين وسبع وعشرين وعبر ذلك هر (او هلال) (فطر وحده) صوم (وقال محمد

ان سئل اذا رأى هلال القمر ولم يصل قوله فانه يعمل تلاوة الصوم وفي قول ان كان
 اما ما تأكل خبثا وعنده سيرا كافي المحط وحده استعار انه تأور آذ رحل ثم دخل مصرًا
 واهله صائمون فعلة ان يصوم معهم فان افطر اساء ولا يبي عليه كما في الزاهد
 (وان رد قوله) اي والحل انه مردود القول ليهمة العساق اذا كان السبب معية
 ولعمدة ان كان صبيحة وفيه اشارة الى انه سجد عند حكم والشهادة لا رمة للثلاث
 يعطر الناس اذا كان عدلا ولو محذره وكذا العساق ان علم قول قوله وفي المستور شهيد
 الزاوية وان لم يوجد حاكم بسجد في المسجد وصا وبقوله اذا كان عدلا والى انه
 لو فعل قوله وامر الناس بالصوم فافطر رمة الكفارة على ردة العامة وقيل الامام
 لا يلزم كما في الزاهد والى انه لو فعل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاولى ومعافاة
 من رمضان قطعاً ولذا شرط فيه نصاب الشهادة فلا رد ان المشهور ان الوصلة
 لا تشمل الا في موضع يكون الحراء اولي بعض الشرط فلم ان يكون صوم يوم الفطر
 اولي عند قول القول (وان افطر) بعد الدار (عصى ولا كفارة عليه) وهذا شعارنا
 اذا افطر قبل الشهادة والرد لمة الكفارة وفي خلاف كافي المحط والصحيح انه لم يلزم
 كما في الكافي (وهو لحد عدل) واحد وفيه رمر الى انه يفعل حبر عدل واحد عن واحد
 والى انه لا يشرط الدعوى والشهادة كما لا واما عند هذا شرط الدعوى والى انه
 بشرط الاسلام والعقل والبلوغ والى انه لا يعمل قول المسور والصحيح انه قتل ولا
 العساق خلافاً للطحاوي كما في العنبراب (ولو) كان ذلك الدليل (ق) بالكسر عرما
 خلاف المدروا الكتاب فعل حرمهم بالطريق الاولى ولغة صدمات هو وانوا او حاش
 المودعة ويقال للواحد والجمع كما في العاموس (او امر أه) او امره او محذوره في القف
 ناها وعنده لا يعمل شهادته (لصوم) طرفه ل (ح) نحو (عيم) اي شذاب كالصبر
 والدخار وقيل الصلي اما قبل اداهل رأسه في العنبراب او بين حلال العزم وعن الحسن
 بشرط النصاب كافي المحط (وسرط) مع نحو المم (للعنبراب) في ظاهر الزاوية (نصاب
 الشهادة) اي شهادته عن الزاوية وهو حلال او رحل وامر أبا روي المسمى انه لم فيه
 شهادة واحد (و) شرط ايضا (لصحة) اي لشهادته (والعدالة) اي الاسلام التام
 والعقل والبلوغ للشاهد وفي الاكسمة اشارة الى انه لا يشهد العبد والامد والمحدود
 في القف وفي المحط انها عرمة قوله منهم (لا) بشرط (الدعوى) فيه وفي العدة انه
 بشرط والاكسمة مشر الى ان في الصوم الفطر لا يشرط حكم الحاكم بل يكفي ان يأمر
 الناس بالصوم والمجروح الى المصلي كافي العمادية (ولا عزم جمع عظيم) غير مندر
 في ظاهر الزاوية (فهما) اي في الصوم والفطر اي بشرط جمع يقع العزم بحكم كافي

لكن ما من من شئ من الشئ من الموار كما شرأه في المعمرات لكن كلام
 السرح مير الله في الراد التجميع ان يكونوا من اطراف شئ حتى لا يسموهم نواطوهم
 على ان يكتب في الكرماني من ان حصص اربعة آلاف فليل انما يرى وعن خلف حسنة
 فليل سلخ في الخ طاعن ان يوسف انه جسون وقال الطحاوي به فعل فمما شهداه واحد
 حاد من خارج المصر او من اعلى اما كنه وعن ان حسنة بكتاب الشهادة وهذه
 في الصوم شهداه واحد والكنه مسمو به لا يسمو به فمما شهداه الدعوى والشهادة
 والعدالة والخبر وفي الخصم انه يشهد الاحرار والظاهر من العمادة ان الصوم
 والظاهر مع انهم والاصح مع وباري لك اشروع وفي عباد الزو به اشار الى ان
 وقال اهل الحكم غير مثير من قال به رجع في ذلك الى قولهم فقد خالف الشرع
 ولما صلى الله عليه وسلم انى كاهنا او محمدا صده عما قال وهو كافر بما ارسل على
 محمد وعن انى حسنة ان رآى امر فدام الشمس لاله الماسة وان رآه خلفها
 فامسه له وبغير اعدام ان يكون الى لشرق والخلف الى المغرب لان من السارة
 الى المشرق والمغرب اذ احاور الشمس يرى الهلال في جهة لشرق وفي ان غير لرؤية
 الهلال على الزوال ولا يمدى وهي لاله الماسة له كما قال محمد وذهب ابو يوسف الى
 انه اذا رآى هل الزوال فمما صده وعن في حسنة ان عاب دل الشفق من هذه
 الالة كما في الزايدى والى ان حكم احدى سلة من الزو به لا يرم لآخرى وعن محمد
 انه يرم والفتح من مدها صده انه يرم مسة من الخبر في السلة الاخرى
 وان لا يرمه لدار المصالح وامرهم وهذا ظاهر الزوايه ودل بغير كما في المعمرات
 ومذ على ما في الطهور مسمو به سهر فمما صده اعدارا نقصه سليل على السلام فاه
 وما فعل كل عدو وروح من اذ لم الى اوانهم وبين كل مسمو به سهر (و عدصوم
 لاني) يومان رمضان (بول عدلى) طرف صوم او حال او صده (حل الفطر)
 من يوم الحدى وثاني سواء يسمى اسماء في رماني اول والاطلاق دال على ان هذا
 الحكم حار في ان نعم المساء الصوم والمصرح ما وهذا خلاف اوى الصوم وعط
 واه خلاف التجميع مصر في انظر فمما صده احتجب فمما صده خلاف انصافا
 لحسن سباح الصوم وانصر الى شئ من حليل وان كاس السماء فمما صده لكل في المحط
 ولا يرم مده كرمه لانه ل اعصاه صار حجة فمما صده رأوه (و) بعد صوم
 ليس (بقول عدل) واحد (له) حل العصر الى ان اصاموا يوما آخر سواء نعم اسماء
 في الزمان اول اول شئ لو نعم السماء فمما صده حل العصر قال الحلوا الى خلافه وما
 الطرف فيما اذا احتجب في انظر في الزوايه (ولا صحى) اى هلال ومه من دى الحجة

(كالعسل) أى كهلال يومه من سبب في ظاهر الزوايه فسرط مع العلم العدلان
مع الشهاده وبلا علم جمع عظم وعنه كالمسوم قتل مع العيم حر عدل وقدر
تمام الكلام

فصل موجب الامداد

(من جامع) من الجماع وهو احوال الفرح في الفرح لكن في الحرمان ان اسماء الجماعين
موجب للكفاره (او جوع في احد السنين) أى العمل والدر من اسنان حتى فالجماع
في الدر موجب للكفاره كما لا وهو الصحيح من مذهبه كما في المحط لكن في الجواهر
ان الرجل اذا لاط مع رجل لم يكفر وعصى كما لو تحقق الرأه بالرأه وارل ماؤها وفسد
اشاره الى انه لو طلع الفجر وهو موافق فامسك لم يكفر بالجماع باسما ومن انى يوسف
ان يبق بعد الطلوع كمر وان يبق بعد الذكر لا وعنه الفصاء ولو كتمت من الروح
الطلوع فعلها الكفاره ولو جامعها ممرض في يومه سقط الكفاره كما في المحط الى
انه لو افد كره محرقة ما بعد للحرمان لم يكفر كما في المسد والى ان الرجل يجماع المشهاده
كمر كالرأه بالنصي والمخون وفي الصورتين اختلاف السباح كما في التمراسى (او اكل
او شرب) سواء بوى من الليل او النهار وفي النواذر اذا بوى من النهار ثم اكل لم
والاول الصحيح كما في الكفاره واواصح صيرناه والصور ثم اكل لم يكفر عنه
وكمر صدهما ولو اكل بعد الزوال فلا كفاره عسده الكل كما في الطم (عداء)
هو اصطلاحا ما يسمون بدل ما يهمل من شئ وهو بالحقيقه الدم وما في الاحلاط
كالابارور وعرفا وهو المراد ما من ساه ان يصير الدل كالحطه والحجر واللحم وانما عداه
منه وهو لا يعدو لنساطه لانه مع العداء اذا هو جوهر ارضه لانه مرافق الى الاعضاء
سيما الحماوى الصفة لكن في الطم لم يكفر باكل الحبوب سوى الحطه وسئل
يكفر صده هما في المحط اذا اكل ما يؤكل عادة يكفر وما لا فلا اذا اكل الاورده الرطبه
يكفر والنسبة لا وان صدهما يكفر وفي المسد لو اكل راي حبه يكفر على الخلاف
وفي الزايدى لو شرب الخمر كمر مع القضا والعرب والحد كالور وما لا خلاف
(ودواء) وهو ما يؤثر في البدن بالكفاره فقط كالكا فور وعنه لكن في المحط لو اكل
ما يشد او يره قصدا او سبعا لم يكفر وما لا فلا في الهلج واما ان (عداء) أى جنبا
او اكلا او شربا قصديا احتراز عن الاكراه والحط والنسيان كما في (عصى) ما افسده
بما فعله به فعلا منها (وكمر) عده وانما تركه بان وقت وجوب القضا والكفاره اشارة
بانه على التراخي كما قال محمد وقال ابو يوسف انه على الفور وعنى انى حمله رواه ان

كما في الرهاضي وعمل من رمضان واما الكرخي والاول الصحيح ولد الاكره نعله
 كما في الرهاضي وانما قدم الغصاء اسعارا به بمعنى ان تقدمه على الكفارة كما في الدجيرة
 وسحب التسابع كما في الهدية (كالطاهر) اي تكفيرا ككيفية ما يعني روضة
 فان لم يسه طمع وصوم شهر من ولاء انا افطار يوم اسفل فان لم يسطع فاطعام مسين
 مسكا كالعطرية وفيه اشارة الى حوار الاناحة بالعددية والعشبة او المحجور والعشاء
 لوم كما في السراحة والى ان السلطان وغيره في ذلك سواء لكن في الحقايق عن محمد بن
 سلام وفي الحرائد عن نصر بن يحيى انهما احسا بالصوم في الحارة وقال لا امرهم
 بالاصاف رما مطروون بمصدقون وعمر الدشسية لم يرد به اذا جامع امره لسللا
 حامدا او هارا مساعيا في اثناء كفارة الصوم لا يسأف وفي الطهارة يسأف ولا بد
 ان يحفظ الصوم فان الكفارة عدا براهم الحي صوم ثلاثة آلاف يوم وعده بعضهم
 لا يخرج عن الهدية وان صام الدهر كله كما في الطم (وهي) اي كفارة الصوم (بافساد
 صوم) شهر (رمضان) نعتا او كلا وعلى العدد من كفارة واحدة فان الثانية لا تحب
 او يسهط على الخلاف وهذا انما تكفر ما كثر الاول فلا بد اكل وعده يكفه الاول
 وفيه اشعار به بافساد رمضان لم تكفر ما كثر ما كثر في روى عن محمد وقال اكثر الشايع كفارة
 واحدة وهو الصحيح للداخل وهل لغير الجماع يكفي واحدة الكل في الرهاضي وقال
 المرعاني من اكل شهرا يؤمر بعله كما في المسد والصادر من الافساد انه معمد في ذلك
 كما دل عليه ما دل من اختم ما سمي مما يؤخذ به العفة فافتي بفساد صومه فاكل
 لم يكفر لان على العاقل العمل بقوى المعنى وهو معدور في ذلك وان اخطأ المعنى فسد
 كما في المحط وعده لولعه حثيث فاكل لم يكفر لانه اعتمد على ما هو حجة في الاصل
 وعن اي يوسف كمر لان عليه الاسماء فسد لان الحديث قديرك طاهره ويسمح
 كما في التوبة (لا عبر) اي لا يكفر بافساد صوم صوم رمضان وهو فصاؤه والكفارة والتندر
 وعمرها (وقصى فقط) فلا يكفر (ان اذطر خطأ) اي اذا كرا للصوم ضرر فاصد للافطار
 كما في الكرمانى فلو عصم من او استشق فسق الماء خوفه وهو اذا كرا للصوم وسد
 بالاكفارة وقبله بفساد الاثني الاربعة وفيه التطوع وقبل في المأله ملاه العم لا العمرة
 كما في الرهاضي ومن صيراد العسل عند حل الماء حلقة لا يفسد الا اذا احب فيه
 سمعا كما في المحيط (او) افطر (مكرها) من ساطان او غيره فلو اكره رجل او امرأه على
 الجماع مثلا قصى ولا كفارة عددهم كالوطا وعده لاني الاسداء كما في الطم ود كر
 في الصمرات لو اكرهه زوجها يكفران لكن في الدجيرة لا كفارة عليه وعليه العوى (او)
 قبل قبل الاكل بعد الصبح او قبل العروب (نظر به) اي وقت هذا العمل (ليل) اي قبل

الصحيح او نه العروب لكن ما العدوى ان في القضاة ما لكل من الصحيح رواه
والصحيح استعمال العصاة وفي الخط الطن اشارة الى محور السحر والادطار ما التعري
وقد لا تعري في الادطار والى انه لو شك في التعري ما كل لم يعد لكن تركه مسج
اما نوسل في العروب في الكفار خلاف كافي المحط والى انه لو سقر انه ابل وكان خلافه
لم يقص منه العصاة كافي ما صحت والى انه سحر ببول عدل وكذا نصرت الطول
واختلف في ذلك واما الاقطار فلا محور حول واحد بل ثلثي وطاهر الخواب انه
لا بأس به اذا كان عدلا صدقه كافي الراهدى والى انه لو اضر اهل الرساق ، يصوب
الطل يوم الثلث طاس ايهوم " د وهو لم يكر كافي المسد (أو) ان (ووصل دواء)
او نحوه ، اهد صلاح الدب (الى حوده) وهو د اكر الا صوره (ودماعة) بالكر
فلو اضر في اده دهن افسد صوره ويحمد لم يذكر الوصول الى الدعاء ما حلهو الله
شرط ام لاحي اذا عاب لدمن في اده وحب العصاة ولو دخل الماء في اده لم يعد
الاخلاف وقد صلى الخلاف او لم موضع الخوف في الاستعفاء واما اضر في الاحليل
لا يعد وعه اذا بلغ الخوف بعد كافي بعد الا وصل الى دل المرأ على الصحيح وعه
اساره الى انه لو وصفت لكر صف في الفرج الداخل وعلقت بها خطا صه عايس به
فوالاخراج فهو في حكم لخراج فلم يعد كافي المسد وطاهره ان الرطب والباس به
سواء كما هو رأى اكثر المساج فلو لم يصل الرطب الى الخوف لم يعد وعه وعاشر شرط كونه
بما فيه صلاح الدب احراز انما اذا طمن بريح ماء عر ففسد وان في الخوف في خوف
لكن اذا بعد السهم الى حاب آخر او داخل خرافى حوده من حائه او اطلع حصاة او عصب
حسة في دره ففسد وكذا لو اداخل اصدفه فسد على المحار وانما شرط ذكر الصوم
لا يعلم يعدنى جميع هذه الصور بلاد كره كاد افسا او صرط في الماء الكلى في الراهدى
وخوف الانسان بطنه (من عر السام) فلو وصل سى " منه الى الخوف لم يفسد بلا
خلاف لكن ينبغي ان يكون مكرها على الخلاف فاسا على صبه الماء على الدن كافي
وما وصل من الخلق مشى منه والسام به مع الاول ويشهد به الاحرامايد الجسم
كافي العرب والصحيح والقاموس وغيرها من جمع المم وحمل اسم مكان من الصوم
عنى المرور وقد صحب دهمي جمع الواحد المقدر والمحق من السهم بالصم وهو الثقب
مل محاسن وخمس (او اطلع حصاة) ويحويها عايس به صلاح الدن ولم يرد
الناس في اكله وهو د اكر لصوره سواء كان اقل من الحصاة او اكثر لكن في الطم او اعتاد
اكل الحصاة والرجاح وحب الكفارة وفي المسد او لم اكله فلاحس الى الاحل العصاة
كبر حراوله عليه القوى وفي الراهدى لو اكل الطين الذي يؤكل تركها فم يحمد لا كفارة

قهارة في الطيرة الارمنية ايضا ولواصل حذو كرموع ما يلحق به احلف
 المسامحة لمداد قهارة ولواصل حذو كرموع ما يلحق به احلف
 رطب (اوسيا) اي اخرج ما في حوزة معددا بالكاف حال كونه (ملاية) اي بحث
 لا يمكن صسطه الا شرح كما مر في الظهارة وهذا عدد السنين واما عدد محمد وفرصد
 فقد صوموا وان لم يملأ الفهم كما في الاحبار وودكر في المحط لوقته قلا من ملاه الفهم
 مرار اجمع داهية الله ولا يجمع اذ اهل ما حذو وفي شرح الجامع تجمع عددي يوسف
 اذ كان اثنيان واحد وظاهر كلامه ان اللم انكشروا عدد كما قال ابو يوسف لكنه عمر
 معددهما وهذا خلاف ما مر من الحسار في الصهار (لا اعص) (ان عاء النبي) اي
 خرج ما في حوزة بالكاف ولا في (اواطر) الجامع والاكل وعمرهما (ناسا) اي فاصدا
 لا اطار عددا كثر للصوم لا لكان او فرصا وما لك انه معدد العرص لا القل
 كما في المسد وقال ابو يوسف انه معدد الصوم مطلقا وقصى كما في النظم وقيل جامع
 الى سبي معدد والصحح حذو كما في القصة والاصح ان التيسار قبل المسد وبعد هاسوا
 ولواكل اول النهار ثم بوي في وقت حار وقبل غبار اذا لم يوجد ما فيه ومن رأى
 صائما يأكل ناسا فخره لما كان شابا والاولا كما في الزاهدي والاولى ان يصي
 اذا افطر ما ساء كما في الحراة (اواطر) اي رأى يوما مخصوصا في بهاره (اواطر)
 مره او اكثر الى امرأه اوصى بشهوه او بكر (مارل) والصورة (اودحل عمار)
 من الصاحوة او غيرها كما في الحراة (اودحل اوديات حلافة) ولواصل النساب
 قصدا معدد كالنوع ثلثة اوطرى فيه والاع كما في الزاهدي وفيما ذكر اشعار بان
 طاعة السوءة ورجح الصراط واحد في حلقة لم ينظر كما في الله ط (ولووطى) ميمية اي
 داب اربع من الحيوانات اومية (او) وطي (في عمر فرح) كما دافعد (او حل اولس)
 اي من اشيرة الاحمال (ان ازل قصي) لا كفارة وقل لا قصدا بوطى الهيمية
 وفي كلامه اشارة الى انها لوقته اومسة مع ازال منه لم يعدد صومعه والى انه لوقل
 الهيمية اومسة فرحها مارل لم يعدد لا خلاف والى ان الرجل والمرأة في القبل والمس
 مراد والى انه خرج بالنس على لم يعدد وقل لوسرح دادوق فقد ولو مسهام وراه
 اثوب مارل وسد اداو حذو حراة عصاها والا فلا كما في المحط والى انه لو استنى بالكف
 في دهره اقول العانة وهل ما حذو ذلك والواصة الشهوة لا قوله عليه السلام ما كح
 لند ما وولوا كها رضى ان لا نام كما في الكرماني (لو معدد) الصوم عند بعض
 الشيخ (مارل) اي راح (ما) لمر (من انه) من حذو او اندوا حال كونه

(اول من قدر الخصة) تكسر الحاء المهملة وقع الهم السددة ويكسرهما ولواكل
 قدرها واكثر قد وقدر ابو نصر الدوسي المجدد عاقد على السلافة من غير رنق
 وعصاره محمد اذا كان بين اسماء سى قد حل في حروفه وهو كما ربه لم يفسد كما في الدخيرة
 (الاندا احرجه) اى الاول فالسبب اولاد ما والحلال (من فيه ثم اكل) فاه مفيد
 ملاحق ومال ابو يوسف لم يلزمه الكفار وفي الكلام رمر الى انه اسلم لعبد كات
 في منه قبل الطلوع لم يكفر وهذا اذا كان لعبد عب والامان احرجه فكفران لم يرد
 والامانة صاء وهل الكل في الكل هل لم يحك الاضواء في الكل عند اليكلي كما في التلميم
 والى انه لو قبل خطابه براءه ثم دخل في فيه ثم احرجه لم يفسد صومده وان ربه عشر
 مرات كما في السد والى انه لو اكل ما اخرج من بين اسماء الحلال حاروا ما ما ما ما فلا حرج
 ان يأكله كما في السان (لا) يفسد (ماكل سمسم) واحدة احدها من الجوارح (مضما)
 اذا وحده طعمه يفسد وعن ابي القسم الصغار ان مضمه مفسد مطلقا وفيه اشارة الى
 انه لو اكلها كذلك فسد ووجب الكفار على الجوارح كما في الخلاصة والى انه فسد ماكل
 الناس والعنيس والطاوس والارزلكن في ال هدى انه غير مفسد (وعود الى يفسد)
 الصوم مع يذره عداى يوسف (ان كبر) اى ملاء ولا يفسد عند محمد وهو الصحيح
 كما في الهاء (و) يفسد (عد محمدان احد) سواء كان قليلا وكسرا ولا يفسد عند
 ابي يوسف ان دل وهو الصحيح كما في الخلاصة فلا يفسد هودا المثل اما كما يفسد اماه
 الكثير وهذا اذا كان ذاكر الصوم والا فلا يفسد كما في التهمة (وكره الدوق) اى دوق
 معطر من عذاء اودواء في صوم في العرض كما في المحط (و) كره (مصع سى) منه
 (الاطعام صى) اوزوح او نحو (مشره) ان لا يفسد من مصع او نحو ذلك والافكره
 وهل لا يفسد مطلقا ولا يكون الزج سى الخفى او يكون خوف عى في المشترى فاه
 لا يكره الدوق والكلام مشر الى ان المصصة والامتناع لعزل الوصوه بكرة لا لا سد قاع
 والاعسال وصف الماء على الرأس والتلفع ماشوب الملول وعذاه بكرة الكل في ال هدى
 والى انه بكرة اذ حال الماء في الفم بما احرجه كما في ما صهان (و) كره (اله لة ان خاف)
 الوقوع في الوقاع او الارال وفيه مر الى انه بكرة ان مصع التمسع على ما روى عنه كما في
 الطم والى انه بكرة الماشى العا حشه وكذا العا حشه والمصاع حشه على ما روى عنه كما في الدخيرة
 (لا) بكرة (السواك) اى استعمال الخشب المخصوص في الوضوء للعرض او ال مل وغيرهما
 سواء كان ملولا ولا صالحا او رواحا حده ما وقل بكرة في وضوءه والعل كما في ال هدى
 وعنه (والكيمل) اى استعمال الكحل وحرر صم الكاف وحده اشعار ما لا بأس للساء
 غير الصان بالكيمل وكذا للرجل بالكيمل الاسود لا داوى من ال به كما في الثكلى

وذكر في المصبر ان لا بأس به للجمع يوم عاشوراء على المحار لقوله عليه السلام
 من أكحل يوم عاشوراء لم يرد عنه ابدا وقيل لا يجوز لأن ورد أكحل يوم
 الحسين أو به يقر عنه بالطر الد رضى الله عنه وعن ابويه والصلاة والسلام
 على جسده ولعله من مصريات الرواحن فان العالي من الساق لم يقع عنه مثل
 هذه المعالي (وشح) حاور عمره حسين (فان) سمي به لعنه قواء اول القرب
 عنه (عمر عن الصوم) لزيادة الانصاح فان الشيخ العالي الذي يهرعه في الحال بسب
 الهرم ورداد كل يوم الى ان يموت كافي المحط والكرمان وعده في حكمه كل من يهر
 من الصوم في الحال ونس عنه في الاستقبال (اظهر واظم) عليك او اناحه فان ما ورد
 بالهط الاطعام حاروه الاناحة والملك بخلاف ما ورد بهط الاداء والاسان فانه للملك
 كافي المصبران وصبره وشكل ما في اللوائح انهم قالوا ان معوله الثاني اذا ذكر للملك
 والاولا ناحة ويؤيد الاشكال ما في الراهدى من اني يوسف انه اذا اعداهم او عشاها
 لم يحرل ان الاناحة لا تنبئ من الملك والعدنة منته عنه (لكل يوم) افطره (مسكيا)
 اى مصرا من المصارف كما اشترنا الله (كالفطره) نصف صاع من راور سب او صاع
 من عمر او شعر فلو اطعم مساكين نصف صاع من رمن يوم حار عدا ولواظم مسكيا
 صاعا منه من يومين لم يخر عنه وعن اني يوسف روايان والاطلاق مشرالى انه
 ان يعدى اول رمضان عمره كافي السنة وذكر في الراهدى انه يطعم في كل يوم ولا ينظر
 متى الشهر والى ان وقت وجوبه كفضاء رمضان كافي البحر ابي (ونقصى) ما افطر
 واطعم (ان قدر) على الصوم لانه يشترط لحوار الخلف دوام الفجر (وسامل) اى داب
 حل ما فتح اى ولد في البطن (او مر صغ) اى داب ارضاع هي الى لها ولد رضع
 (حادث) كل واحدة الصرد واحتياها او نقول طيب حادى مسلم (على نفسها
 او ولدها) المحصو ومن الموضع التي هي امه كما هو الظاهر لكن الارضاع لم تحب
 عليها بل على الاب فالمراد بها الطرفة واحدة عامها قد الاحارة كافي الكرمان وعن
 ائمة في المسك ان الصبر المسأخرة كالام في اناحة الافطار فبلى هذا لو تعبت الام
 الارضاع بان لم يوجد غيرها مثلا اناح لها الافطار ووجه اشارته الى انها تشرب الدواء
 اذا خافت عاء وهو لم تشرب والى ان المحترف المحاح لم يطرقل مرض من صبحه فلو
 حاف الحمار صاعا من نصف النهار فقط وان لم يكف احربه فلو انعت عنه حتى
 احبته انعطش فافطر كمر وقيل بخلافه كافي الميه وذكر في الحرمان ان الحر العادم
 او العبد او الداه لسد الهر او كرهه اشد الحر وخاف الهلاك فله الافطار كره
 او امه صعدت للطبخ او صلب الثوب (ومر نص حاف) بالاحه ادا واطا ب (رياءه)

مرصة) الكائن (أو امتداده) 'ووجه العين أو جراحه أو صداع أو غيره و يدخل فيه
 حروف عود المرص ومضبان العمل لمرله يومه حتى فاطر خالفه الصنف بعد أصالة
 الجني فلا بأس به لأن الغالب كالكائن وقال حم الأعمى من أسيد مرصد كره صوته
 وفيه رمز إلى أنه لو زال الرص وبقي صمعه لم يعطر لزال السمع الكل في الزاوية
 وإلى أنه لو خاف حدود الرص فطر كما في الإحصار (والمسافر) الذي له قصر القلوة
 (افطروا) أي ما عدا أقطار هؤلاء الأربعة عليهم أسروا في الأداة فاطر عذرهم وقال
 المؤخرون عترض على السائل الإفطار في آخر النهار وسمع في أوله وإطلاق المسافر
 مشر إلى أنه لو سافر من مكانه أو حصر من سعيه فطر لكنه مكروه وقال الرعيان
 لو أنشأ السفر بعد الصبح لم يعطر بخلاف ما لو مرض بعده صائما كذا في المسألة وقص
 إلى حسنه أو أصبح المرص صائما ثم فطر لم يكره كما في الظاهر به (وفصوا) ما
 افطروا قبل و صان آخر أو بعده (ملا عنه) اسم من المصداق بمعنى البدل الذي
 يخلص به عن كرهه بوجه الله كما في الكسف (وصوم سفر لا يصرح إذا لم يعطر
 صانه وقامه والأما الإفطار فصل إذا كانت الجمعة مشتركة بهم وبه اشعار بأن الصوم
 مكروه للمسافر إذا جهد كما في ما سيجاء (وأن صبح) الرص الحقيقي أو الحكمي كالخال
 والمرصع والخائض والعشاء وغيرهم (أو ما) مسافر ثم ما بال الصحيح أو العزم (وأي
 وارتبه ما بال) أي وجب عليه أن يؤدي فدية ما بال منه من أيام انقضاء كالعطرة
 صا أو قعد (أن عاى بعده) أي أن كان حيا بعد الصحة والامانة (نقدته) أي نقد
 ما بال ولو مات بالمرص أو السفر صوم حسنه أيام فلا وطاش بعده حسنه أيام
 بلا قضاء أدى واره فدية صوم حسنه أيام (والا) فمض بعده مسدده بل أقول
 (فقد رخصا) أي فديته مسددة والصحة والامانة لا تقوب ولو مات حسنه
 وما بال ثلثة فدي ثلثة فقط والظحاوي وهم وقالوا له قول محمد وأما قولها فالوصف
 حسنه وإن سخط في حرر الخلاف هكذا لو عاش أقل مما مات فإن صام فيما عاش ولا شيء
 عليه عندهم وإن حرط ولم يصم أصلا فكذا عند محمد وقالوا عليه الوعد يمكن ما بال
 ولئن ظاهر الرواية وهو الصحيح والكلام مسرعا لو كان المرص لم يصح فلا شيء
 عليه وهذا إذا لم يمتنع الناس منه والا فطسه الفدية لكل يوم من الرص كما تشر
 من الكرمانى وقال صاحب المحقق اندلسي شعب حقه حد أو يلحق أن تستثنى الأيام
 إليه بما عاش لما سياتى أن أداء الواجب لم يشر فيها (وشرط) لو حوب العدة
 على الوارث (الايضا) (مسرطة) (وعد) وحوار الايضا من البعد (من الثلث
 أي ثلث ماله أن كان له وارث والآخر الكل والمصادر من هذا الكلام أن لا يساء وأحت

على ان كان له مال كمال السد وعمرها (وقدمه كل صلاة) مكسوبة او واحدة اكالور
 دون السد فانها في سعة من الترك (كصوم يوم) اي كمدته وويل فديده صلاة يوم
 كصومه ان كان معسرا او الطاهر خلافه كمال الحراء وقال محمد بن مقاتل بن ملايد
 الاصار ومائة المشايخ ما لو الى الاول وعلمه العسوي كمال الكرماني والعاس ان لا يحور
 للعداء عن الصلاة والله ذهب الحكي كمال ماصيحا والاسحسان ان تحور العداء
 صهما اما في الصوم فلو ردد البص واما في الصلاة فلعوم اوصل ولدا مال محمد اما
 عمرها الله تعالى وفي الكلام روي الى انه لو فرط في ادائها طائفة والعس وحداغ
 الشيطان ثم يندم في آخر عمره وادعى بالعداء لم يحري لكن في دساحه المستصحي
 دلاله على الاجراء والى انه اول يوم بعد انهما وسرع وارثه حار وقال محمد بن احمد
 ابنه الله تعالى وفي الزاهد يروي انه لم يحري الصوم وفي الفتحة وفي لم يحري
 الصلاة ولا خلاف انه امر مستحسن يصل بوائه الله ونسبي ان بعدى قبل الدين
 وان حار بعده وكفاه ان سقط من عمره اثني عشر سنة ومن عمرها سبعة ثم يدفع
 للباقي من العمر الى مسكين من ملكه دفعه واحده ان كان الثلث واقيا ما فديده والا
 فدفع اليه ما ملكه فيه ضمة ثم يهدى من الدافع ثم يقصد ثم يدفعه الى المسكين ثم وثم الى
 ان يلهي عمره وار لم يملك شيئا اسقر من واره و نسبي ان يقول الدافع للمسكين
 في كل مرة اي اذ فلك مال كذا امدته صوم كذا الفلان فلان فلان الموق ومنقول
 المسكين فانه واطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى دفع حلة حار ولم يشترط العدد
 ولا المقدار لكن اودع الله من اول من نصف صاع لم يمد له و به نسبي كمال امان
 المصري (وعاده صوم لا يحريه) اي صوم الوارث وعمره للمب وصلا بماله لا يكي
 ما لاصافه لا يهد ولا ردا ان الركوة والجمع والكفارة محرته بلا خلاف ومن عصام
 ويحمد سله ان عمره صام واطعمه عنه احسا طالا السد وردت بهما واولم بأحد
 نه الصرب من الاحهاد كمال الكرماني ود كفي الزاهدي عن عصام وارا هم من
 يوسف بعضي عمره صلايه (و يلزم العمل) اي اعلم صوم العمل (بالشروع) اي
 بشروع غير مطعون انه عليه والا لا يلزمه كمال الصلاة وفيه اشعار بان اذ طاره لا يحور
 كمال في (الايام المنهية) اي المنهي الصوم فيها جعل الايام منهية لعلها لخلول
 (اي يوم العطارو) يوم (الاصحى مع ثلثة من) الايام (منه) اي الاصحى صهي
 تلك الثلثة بالشريق والوحس اي العدى والتشريع من صومها لا يلزم بالشروع
 قد فلا فساد لا يلزم القضاء ومن اي يوسف انه يلزم به كمال الكشف ود كر
 في الزاهدي وعمره انه لا يلزم بالشروع عنه خلافا لما اجماعا احباج الى العسر لان الايام

المهمة كثيرة، وإن لم يكن مثل لك الأيام منها ستة سواك، فإن الصوم هو يكره
مطلقاً بعده، ومما أوردني يوسف وعص الحس لا يكره مطلقاً كما قال الباقون
الأنام لا لمعوا أن السابع أفضل أم العري وقال الخواص استحب صومها إذا كان
بعد العيد أما كافي الصغرات ودكر في النظم أنه يستحب العري في كل أسبوع
يوماً من لغير أهل الكسب ومنها يوم التوبة وعرفه وقال الهيثمي في حق الخاف
ومنها يوم الجمعة حرماً وهذا بعده خلافاً لما ذكره من وها يوم المهرجان والبرور
أو الم توافق ما عاده والجاران صومه غير مكروه وسها صوم الدهر وإن أفطر
الأنام المحرم وهذا في يوسف كافي الله ط ومها صوم الوصال أي صوم يومين وثلاثة
ملا أفطار كافي الصغرات ومها صوم أيام النصف فانه مكروه عند بعض كافي الخلاصة
وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وول من الرابع عشر والخامس
عشر السادس عشر كافي زاهد في من أن يوسف أنه مستحب كصوم يوم الاثنين
والخميس كافي المحطة (وصح الدرر فيها) أي في هذه الأيام المهد بالاصالة مثل يدرب
أن الصوم لله تعالى يوم الجحرا وهذا وكان العد يوم الجحرا أو باله في مثل أن سدر صوم
هذه السنة أو سنة متعاقبة أو أياً وعنه أنه لا يصح الدبر فيها (لكن أفطر) لكرامته
الصوم (وقضى) في أيام آخر الأصوم إلا أنه فانه أطعم لكل يوم مسكاً كافي العطره
وعص محمد أوصى بالاطعام أن صام صبح وخرج عن عهدته وهذا أشعاره ما لو تدور
صوم الأصحى وأفطر وقضى يوم العطر صبح كافي زاهد في ما به لو صام فيها من واجب
آخر كالتقصاء والكفارة لم يصح لأن ما في السنة كامل أداء ناقصاً كافي الصغرات
(أو عطار) البق المأخذه (بدر صافه ثم بعضي) العطر سواء كان صبيحاً أو مساءً ذكره
المص لكن لم يوجد رواة المصنف والمصنفه معره بأن غيرها ليس بعد رمح وأما
هي فانه أنها ليست بعد وصفاً أيها عذر كافي الكافي وبعي أن يقول في صائم
وسأله أن لا يبطر كافي فإوى الجحده والأفضل أن يبطر ولا يقول في صائم حتى لا يعلم
الناس سره وقال أبو ثلاث أن كان الإفطار لسرور مسلم مساح والأفلا كافي النظم
والصحيح أنه أن يأدى الدعي برك الإفطار ببطر والأفلا وول الخواص الأناس
أنه أن شئ من نفسه التقصاء ببطر والأفلا وول حلفاً لا يبطر وإن حلف بالطلاق
ويعني أن يكون فيه بفصل على فليس ما قال الخواص كما في المحط وفي كلامه
إشاره إلى أنه لا يبطر إلا بعد كذا ويذكر الزاوي عن أصحابنا وعن الشيخين أنه
مساح وأحلف به الباقون والاول المأخوذ كافي كاخ الكافي وإلى أن غير ذلك
لا يبطر كافي المحط وعن أن يوسف أن صوم التقصاء الكفارة والسدر ببطر

وهذا من انزاله الى وامامه فلا مجال له ان كان في ركة عتوق احد الوالدين
 كفي الزمان (وعسك عنه يومه) وجوبا واستحبابا والاول الصحيح حتى الوقت
 كفي الله به وصبره انه اقبل عندك ما ان من دولة (مساير قدم) اي حاسن السعر
 وبوي الامام في محله هذا الطلوع (وحاشي) او بعد ما (طهرت) وهذا الطلوع
 او بعد اوقله على الاخر هو لم يبق من الال مقدار العمل والتحرر مدوي الهام قبل
 بأكل الخائن سر او صل هي والمسافر والمرص جهرا (وصي) او صليته (بلغ)
 في بعض اليوم (وكافر) سر دايرة (اسم ده) والاصل ده ان من صار اهلا لاداء
 في اليوم او من بالاصل من هذا الوقت وده ان صار به عندك بالطريق الاولى من اظهر
 معدا او خطأ او مكرها او دخل يوم الشك وطهر رمضان في ماضيه (ولا يعصي
 ذلك اليوم) (هـ زان) لا حزن اي لصي الذي اع والكافر ادى اسم ولو صد
 الصخرة وعن ان يوسف الله ماضا اذا صار اهلا عند هاق الامانة اسعار بانهم
 هو طرو في بعض الهام فلولم يطهر واحد وبوي الصوم في وده هالم محر بهم عن رمضان
 لا بعد ان الاطمان في اولى الا المسافر ما به تحر به عنه لاهله كافي الاحبار فلو اقطروا
 دهر ما ولا كاره عا بهم لا يعاقب في انصاء على المسافر والكافر خلاف ولا خلاف
 في فصائله نص، انصاء ولا نص على الصبي كافي اسطمو يؤمر الصبي بالصوم
 اما ان ده كاهان او كرازي وعن محمد انه يؤذ حاش وقال ابو حفص انه انصرب
 ان عشره من على الصوم كاهي الصلاة وهو الصحيح فلولم يصم لس عله
 البصير كافي الزمان (يوم) وبعي ان لا يعط (مهم) صائم (سافر) ده الصحيح
 (ولو اضر) وان كره (لا كاره عله) الاحسن لم كره ما حوا لودن وحاشي
 ان يصبر الصبي حتى والاستمعة وتحو ان عال ان لو عني ان وحيد صح ان يكون
 الحوا اسمه بلقاء كافي المع (وجوب كل شهر) انما كس اسداء الصوم والاحسن
 جمع شهر (مقط) بصوم حتى او اياي ده اروا من اليوم الاخر من رمضان
 لا لوده انصاء على الصحيح من الصوم عر صحح ده كان الهام (لا) وسقط حوا
 (له من) فبادر ما ولو اطاق هل الزوال ولو من آخر رمضان لم قضاء الكل ولو اطاق
 في الهام لم لممه ده مؤد على الصحيح كافي عاده المساولان كالخط وعمره ومن الطن
 في التمتع في الهام في جزء من لله موحه انصاء في طاهر الزمان او الاطلاق مشر
 لم عرق من الحوا الاصل والطاوي فلو لم يحوا ثم افاق في بعض منه لم قضاء
 من وعن محر انه لم رم كافي الله سقود كافي الزمان في الهام في الامام والجمع
 بر الحوا (وان عني عله اياها) في نفس وما او صها لك في رلان لا يام

عليه حياء (فصلها) أي قصتي تلك الأيام (الأيام) أي وفيها كما انما في قبيل
الروايات أو أي حلة في أعراب الشمس ما لا ينقصه الا ذلك اليوم لو حوذا ليدفع
لغنى ما هو الظاهر من حال كل مؤمن والساعة ما أحب ما لم يعلم خلافه ولو اصاب
العترة أو سافر لم يصعب على المحط واعلم انه قال ان عدد الزمان احاديت تجعل
الافطار أو تأخر السجود صحاح موار كأي قبح الساري وذكر في الراهي انه قال
من سب الصوم التمسح وتاخره وتعمل الافطار ويحب الافطار قبل الصلوة
ومن السب ان يقول عنه المهم لك صمت ولد امت وعليك وكذب وعلى رزقك
أو طرب وصوم العدو من شه في مصان يوت فاعمل ما قدمت وما احترت

في فصل الاعساف

له من العساف أي الحس أو من العكوف أي الامام كأي الكرماني وشريفه
على صريف سه وواحد والام اشار الى الاول وهو مكث في مسجد مدة عسافه
واحد بقية قوله (سه مؤكده) مطلقا وله في العشر الاخير من رمضان واما في عدم
مصحف كأي بان الاحكام وقيل سته على الكفاية حتى لو ترك في بيته لاسأؤا ودا
سه لانام ما ذكره وفي مصنف كأي الراهي والصحيح الثاني لو اطيعه عليه السلام
على ذلك وفصل في شوال حين ترك كأي المصمبات والكلام مشير الى ان اقل منه
هذا الاعساف ساعة وهذا ظاهر الرواية ووجه انه يوم وفي الاول لا يصح اذا افسد
وعلى الثاني نعم لان اعساف العمل لازم للامام والى ان الصوم ليس بشرط وهذا
ظاهر الرواية كأي اللهام والى انه حور ان ذلك لا كأي الظم والى انه يجوز في كل
مسجد وعن أبي يوسف يجوز في مسجد جماعة كأي الكافي ووجه انه انما في
لا يجوز في ظاهر الرواية الا في مسجد جماعة كأي الواجب ثم اسار الى القسم الثاني من الواجب
بعبارة الصوم والنساء وغيرهما من الاحكام الآتية ومسال (وهو) أي الاعساف
الواحد ما ندر على طريق الاستخدام (لثبته) أي قراره ووجه رمي الى انه ثم يثبت
اعساف ذكر واما تعريف الاشئ فتأني والى ان الصوم شرط اركان كأي التعمية
والصوم - اعل لم يعرف في الشارع من الصوم الواحد ما يجب على ما ذكرنا في الاعساف
وفي الحران لو مال تدرت الاعساف في الصوم لم يدر مع الصوم والى انه لا يصح الذر باعساف
الليل وعن أبي يوسف انه يجوز ما عرصى الله عنه طريق ليله له انه كاف لله وقد اتم
عليه السلام ما عساه كأي الظم (في مسجد جماعة) أي عموم هذه جماعة ولو لم
في يوم كما اشار اليه الكرماني وعن أبي حنيفة انه لا يصح الا فيما تقوم حسن مراتب

يصح في الخاتم ملاحاة كافي المحط والصحيح انه يصح فيما ادن واقبح فلا يصح صد
 الجباص ومصدق قوارع الطريق كافي الخلاصة ويصح ان لا يصح في مصلى العيد
 والمجازة وفي المصراة الا فصل في المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس
 ثم الساحد التي كثر أهلها (بيته) أي هذه الألب والاول ان يكون المسجد للحوث
 لشعر بل المثل للعبادة له تعالى وقد اشعار انه لا يحب بمجرد الشروع فيه وص
 اني حجه انه يجب به كافي المظهره وانه يجب بمجرد قصد القلب وانذارا على
 على النفس مانس علما بالقول ولو امكنني بالقلب لم ياره كافي كس المروع
 والاصول كالحزبه والصديق وغيرهما (واهله) أي اول هذه الاصكاف الواجب
 او منه اقله (يوم) كافي عامه المسداولات لكن في شعر المحط من كذا الرأس
 وحزبه الاكل ان اقله يوم عنده واكثر من نصف يوم عدا في يوسف وساعة
 قصد محمد فلو تدر الاصكاف قل الروال في يوم صامه لم يصح عنده خلافا لهما
 كافي للهدى (وقصى) ذلك الاصكاف الواجب (من قطع فيه) أي في ذلك
 اليوم وأبلى بعضه فعليه الانصاء (ولا يخرج) من يعكف الواجب ليلا او نهارا
 (منه) أي المسجد وسطه كداحله (الملاحاة الا انسان) أي لما فيه ضرورة كاداء
 الشهادة وقصاء البس وحل الطعام والشراب اذ لم يكن له خادم كافي العلم وكالتوفى
 على النفس والمال واحراج طالم له كافي المصراة وكاحاة السطاب والبول والمائط والمصل
 والوصوه ولا توصأ في المسجد او عرصته خلافا لمحمد كافي الراهدى ولا مانس بان يدخل
 به للوصوه ولا يكتعد المراع كافي المحيط واعلم ان الجمعة من اهم الخواص كافي الكرماني
 وعنده الا انه لما كان قد اتصل حال (او) الا (الجمعة) من قرب من الخاتم معه
 (عند الروال ومن صدقته مرله) هذه كافي (هو ما) يخرج (مذكر كها) أي الجمعة
 (و يصلى النسي) حال كونه (الجمعة) وله او نه كافي الاصل او نه كافي روا
 اوسا سد ومحنة كافي المحيط وعنه انه يخرج بقدر ما يصل ركعتين ثم يرجع من عتراج
 والعباد كالجمله كافي العلم والكلام مشرأ الى انه لا يخرج لمادة المريض ومجلس العلم
 او صلاة الجاهل الا اذا استشى من بدنه وجعل يخرج اليها اذا لم يكن لليت من يقوم بامر
 كافي الراهدى (ولا يبعد) الاعكاف (عكته) أي العكف في الخاتم (اكثر منه) أي
 من وقت يصلى فيه العرض والسفولو يوما وليلة (فان خرج) هذه المسافر او بالتساين
 (ساعة) عنده واكثر من نصف يوم عندهما وهو ايسر للمسلمين كافي الخلاصة ولا يقدّر
 أي احاد الانسان (عند) اعتكافه (ويأكل ويشرب ويأمن) وطيب ويدهن وروح
 وشعاع (و ينع ويشفى) الحاجة الاصلية لا للمخاره فله مكروه (هذه) أي في المسجد

(بلا حصار مع) سه ما به كرمه على ما فوق كل اهدى روء اشارته الى انه لا بأس به
صد مع والى انه لا بأس باحصار البني (لا) فعل هذه الافعال (وه) (غيره) اي
غير المعكف فانه مكروه وفي الرشدى لغيره اليوم وهو عينا مصطفاً من جلاله الى
القلة (ولا نعمت) اي كرمه ترك الحديث واطالته الكوب لان الصب ليس عريه
في سردها كالي الكرماني او كرمه ان يوي الصوم مع زمانه ان يكلم وفل ان يدر
ان لا يكلم اصلاً كافي الالهة وسحب الذكر كل السراجه (ولا يكلم الا بغير) اي
بما لا يثم منه فان حرمة التكلم بالشرقي وهب لذكاف انه منه في غيره (و) (طله) اي
الاعكاف (الوطي) في اهل او الدار (ولو) طي (الا او ما) ودها شعار بان
الاكل باسم طله (و) طله (وطئه في عرفه) من الانسان كالسعد (او فله اولس)
كالناشرة العا حسد (ان ازل) وفه رمر الى انه لو نط فاول لم يطل كافي الله ط
(والا) يزل (ولا طله) (وان حرم) هذا العمل عليه (والمرأ) ده كف (ماد
روحها لاه) (في منها) ما كان فيه مسجد والافضل موصها مسجد اكا في الراهدى
وفه اشارة الى انها لا تمكف في مسجد حواء وعنه ان مسجد منها افضل من مسجد
حها والى انها لا تمكف في منها في عر مسجد ولا في نهار وحبها ولا عر حده كالزحل
كافي شرح الطعاوى واوحاص حرج ولا يلمها الاستعمال حذر الشهر الا اذا
لم يمس امام الحصى مصله بالشهر ووطر اع كافي شهره ملب لا مكان الشائع
كافي الراهدى (بدر) بلايه اللالي (اعكاف امام) موصول بدر والخط مصله لموصول
محدوف فان الكوفة حور واحدة ولا وجه لمح الصبره عنه كافي الرضى والمضى من
بدره لرمه في لم يشترط لصحه البدر الا كون البدر عاده وظاهر وكذا عده من اشترط
ان يكون من حده ورض لاه لشي في المسجد كما داصلي كدافي في طر البراء من الرضى
ما هو فرض وصد افلا يلم البدر بصله الخبارة وعنده الرضى لان واحد ولا الوصوه
وفرأه المرأ لانها لا بصله لاهه في الكهانه ولا يدع كذا در كل صلاه فشر
مراب و كذا بالعلاء عليه عله السلام كل يوم كذا ولى رابم ان نرها كافي في البدر
(لرمه ليالها) الا مده عليها وفيه اشارة بان من بدر اع كافي الا يالى لرمه ما مهابا
الداخره لان كل من الايام واللى يستمع ما يارائه من الاالي لرمه والا مهابا
الروايات (ولاء) اي مهابا (وان لم يشترط) الولاء (وي) بدر اعكاف
(يومين) بلامه للشهر لرمه (بلايهما) ولاه وكذا العكس في طاهر الروايات
وعن ان يوسف في الا لى لم يرمه شي وفي اليومين لرمه الله اللطه انصا كما
في المخط وهه مدخل وهه الله استبحا الا وحو ما كافي في شرح الطعاوى دعي

لا يدخل الا لومان كافي صحتان (وصح) في بدر امام او يومين (سقا الهار حاصدة)
 له بوي حصة الباط وفيه وصر الى انه صح في بدر لال اولين به المل حاصدة لانه
 بوي الحة من الا انه لا يلزم شيء والى انه لا يصح به الهار في بدر الشهر لانه اسم للثلثين
 يوما ولله والى انه صح بدر يوم ودخل السجدة في اعكافه قبل طلوع العروق اعكاف
 ما فوقه ول عروق الشمس من لاله الاولى وبحرح بعد العروب من اليوم الآخر كافي شرح
 بالبحاوي وقوله حاصدة اي حصص به النهار واعرود من به الليل خاصة وانفراد
 منه او الجملة حال من السدو يحتمل ان يكون صفة فكون حالا من السدو من النهار كافي
 اذا لا يثبت ابي صه ولا يثبت انه يسر ما مراده وفراغ ناله وشرأ الى ما التزمه من رعاية
 حسن الاحتام كالي الحدت القدي على صرحه الصلاة والسلام

في كتاب الحج

قدمه على الكاح لانه ليس من العبادات المحصدة وليس من آخر العبادات كافي بل
 الطهارة كما يقرر في الاصول فالاول عدته على الكاح والحج لانه القصد الى شيء وشربه
 القصد الى التمسك بالحرام باعمال محصدة وفيه مخصوص كما قالوا والعصم والكسر لانه
 وفعل الكسر لغة محد وأقبح لغيره وهل العصم الاسم والكسر المصدر وفعل بالعكس
 كافي فصح الناري وهو يوعان الحج الا كتر حج الاسلام والحج الاصغر العبرة كفاي السب
 فلم يكن الغوار من التخصيص في شيء (فرص) الحج الا كثر (على حر مسلم مكلف)
 فلا تعرض على المد والكافر وأصحب والمخوف ولا سجد ان يركع قدمه مسلم لان المكلف
 يعني عنه (صحيح) من الامر اص فلا تعرض على الزن والمطوع الرجل وعنه ما بعده
 وفي رواية عنهما واما عد هما وفي رواية عنه تعرض على هؤلاء فلم الاحتجاج عد هما
 خلافا له وكان عد هما ثم صاروا الزمة الاحتجاج بالاحلاف (بعض) فلا تعرض عنه
 اعلى الاعلى وان وجد مأثدا وتعرض عد هما وفي رواية عنه وعن محمد بن لانه من
 عليه وذكر العدو رى ان من له آفة يعمل معهم فاليين وقد وجد في الوجوب عليه
 روايان اذ كل في الخط وظاهر كلامه ان الصحة شرط الوجوب عنه وللمشايع منه
 خلاف والصحيح انه شرط للاداء فعلى هذا يلزم على الرخص الانصاء لاعلى الاول
 كافي الهامة (لهراد) اي بعهده وسط وهو في الاصل الدحر الزائد على ما يحتاج اليه
 في الوقت مكما في العرقات (وراحله) اي ما يحمله وما يحسحاح السه
 من الطعام وعنه دهنا ومحسا وهي في الاصل العبر العوى على الاسعار والاحمال
 له بوي في الذكر الاي وانه لا العه كافي ان الاثروعه اشارة الى انه لو وجد

ما يكرى مرحلة وبنى مرحلة يمر من الرحلة كما في قاصصهم وكذا لو أساء
 أساء بمرأته ترك كل ما يملك في الرحلة والى الله بشرط الملك أو الاستحجار
 فيها فلا يمر من ما أحسها ولو كان البيع قرأه كما في المصبرات والى الله لأحب بالمال
 الحرام لكن لو حج به حار لأن المصاصي لا تمنع الطاعات فإذا أتى بها لا ينال الله ما سعى
 مقولة كما في مكر وهاب صلوة الحرام ولا تنقذ من هدى وحق الآفاق وأما في صوم
 ما شرط فيه الزاد والقدره على المثني والصادر من هذه الأمور بشرط عدد جرم
 قافلة مله من أكلها مله فلا يأثم بصره إلى حيث شاء كما في شرح الطحاوي والمصبر
 وصبرهما (فصل) أي فصل الزاد والرحلة وتعمل أن يكون مصدر بعض الصلوات (فصل)
 منه) أي من حاحه الأصله كما في المطر (وصعقه) وسط (عناقه) أي الدس
 أسباب معشهم كالرحلات والأولاد أصغار والخدم والنساء في الكسار جمع
 العمل كالنور ولا يخفى أن الله مستدر كد عماله من ولعل الذكر لزيادة الاهتمام
 (إلى حين صوده) إلى وطئه من أساء سفره فلا تشته طبعه بغيره يوم العود
 حلا ما لا يصدق الحرائق وعن أبي يوسف معه شهر كما في المحيط وقيل
 في الساحر رأس مال الصغار وفي المصبر آلات حرفة وفي صاحب
 الصعده ما يعيش عليها وفي الحراب والأككار ألا سبها من المقر وشعروا
 كما في قاصصهم والكلام مشر إلى أنه لو كان له كرم وعقارات وأراض وحواشي
 سبها بكمه وصاله إلى العود عليها وفتحها لم الخيم كما في المية وكذا إذا كان
 حواشي أو ثيابا رزقه كما في الخواهر (مع من الطريق) أي مع من مر به الخيم
 أنظر به من من العسلان والفعل وغيرهما من علماء لم يأمن حالها شعور تأخير
 كما في الخواهر الأبرى أن ما ذكر الزاد حرج حاحا فلما ذهب مرحلة قال لا يصح هذه
 فقد أرمكت سعمائه كبره في مرحلة فردوه وفي وأدعات الباقى أن من بعض
 صدر في ترك الخيم ومن أن القاصم الصغار الخ مال لا أسك في سقوط الخيم من
 وأما أشك في الرجال وأما أبو بكر الخصاص فعناد أنه سقط من الرجال انصاف
 الاحتاروه أهني الورى والترجاني الصغر بخوارزم وأبو العسل الكرماني حراجه
 كما في الزاهدي وقال عداقة الخمي ليس الخ على أهل حراسان من كذا سب وعمل
 أبو القاسم الصغار لا يرى الخ فرصا من عشر من سنة والنادية صدى دار من
 الحرب ومثله قال أبو بكر الأسكافي في سنة ست وعشرين وثلاثمائة فكيف في زمان
 من أعلوا ذلك لانه لا يصل إلى الخ إلا بالشو فيكون سدا للعصاة
 الأمر إلى هذا رجع الطاعة كما في المصبرات وقاصصهم وغيرهما لكن في المسألة لا

عن الجمع بالكس فانه لا تحلو فانه عن ذلك فلو سقط الجمع مثل ذلك ارتفع العمل بهوله
يعني (وقد على الناس حج البيت) والاعتماد على ما فانه العقد او الالف انه ان علب سلامة
الطريق فعرص والافساح وظاهره ان اس الطريق شرط الوحوب كما روى عنه
وعن بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو الصحيح فلهذا الانضاء كما في الذهاب ولا فرق
عن الشروط المشتركة شرع فمما يختص بالمرأه فقال (والروح) بالمرأه اي مع الروح يجوز
الرفع على الانتداء (او المحرم) أي الذي حرم عليه مكاحها اذا بقراءة او رصاع
او صهره كما في المشاهر وهذا وان كان محررا لا تحت روحه وعنها وحالها فان حرمها
مفسدة بالسكاح لكنه يحرم للروح انصا ولو عرف فاحصل الوطى وحرم السكاح
اذا أدخل فيه الروح وان لم يكن محالها اليه في هذا المقام واطلافة بدل على وحب
الجمع عليها وان كان المحرم لم يواقعها الانصافا وهذه احلاف الرواسين كما في المحط
وفي معنى كلامه مر حتى الى اشراط كون الروح والمحرم طافلت بالعين موافقين لها
في ذلك فلا حاشا فلا عذر للصي والمجون ولا تحرم الروح والمحرم على ذلك كما في شرح
الطحاوي والى اشراط كون المحرم عرقا ساق والاعلا شبع عليها كما في الحرابة
(المرأه) الشبه او العور والاكفاء بشر ان اراد الروح لا شرط لان حقه لا يظهر
في الفرائض والى ان الروح عور وحب عليها اذا لم يكن لها روح وبهجي ان يقيد
المرأه بالخاله عن امه لا من شرط الوحوب الخلو عن امه اي اعده كتاب كما في الراهدى
وعنه وظاهر كلامه ان المحرم شرط الوحوب والمشاخ فيه خلاف كما مر في امس الطريق
وقد يخصص المرأه اشعار بوجوبه على الامر بالصحيح الوجه فلا شرط كون مرتب
لها لكن للاب ان مع عده حتى تلحق وبكره له ذلك ان احساح البدن الاب اولام
كما في الخلاصة (ان كان منها) اي بين مكان المرأه (و من مكه) ما حوده من مكنت
واله طام اي احرص محه ولكون البلد الحرام وسط الارض يسمى بها كما في المردات
واما ذكر الحرام لاصحلال معنى الوصية بالاسم (مسره سفر) اي مسافه ثلثة ايام
ولسها وفيه اشاره الى انها لا تسافر ولا تحرم الا الى ما دون السمر كما في النكاح (في العمر)
يسكون الميم وصيها اسم لمدة عمارة البدن بالخطوة (مرة) واحده اسم لحرق من الزمان
لاهما صرف مرض (على اعور) في اصح الرواين عن ابي حمزة وهو قول ابو
يوسف وقال محمد بن علي الرازي كما في المحط والاول المختار كما في السراج ولذا سقط
عنه انه باجيزه كما في التمر تاشي والعور له العلمان ثم اسعر للسرعة ثم سمي به الساعد
الى لا يشوبها كما في العرب بالاس الاثر فورد كل شيء اوله وشره فاعيد العمل في اول
اوقات امكانه ولتزدحم له الساعد وشرها حوارا بحر العمل عن الاول الى طين العوت

فمثل المبرور والمراد من المبرور ان يمسر الخمر في العام الاول لاداءه فيها ثم بعد ذلك
 نالها حر الى غيره فلا يعد الا اذا أدى ولو في آخر عمره طه رافع للائم بلا حيلة
 ومن الراسي ان لا يمس هذه الامه له فهو راسي الا حر بعد محمد لكن بشرط سلامة
 العاصه كما قل عد في المسوط وعنه وقد اشكال لان العاصه مسورة
 والله لسانه سي لا يرى انه لو سأل هل محل الأحر هي هذه العاصه عند محمد لم
 للمي ان حرم بالخلل والمهرم والصحح ما قال ان الله جل في اثار الاسرار
 لا نام عند محمد ما أحر اذ مات حياء واما اذا طس الموت فلا مات فنام ما عور
 لان العمل بدليل القلب واحب عند عدان غيره كذا في الكسف لكن في الزهيد
 لو وحب طه الخرج رجل منه وانه حتى مات سقط لان حواه مودع كفاية
 من الحائض هل حروح الوصف وقد لم يسهل لانه على العور وكذا اذا اقرع
 الساروا من طه حتى ان يمس ما لم يسهل ان يمس من فصح وان مات قبل فساد الثوب
 رجي ان لا يوحده اذ حرم على المصنوع وفي المراسي من ابي يوسف انه
 الاسرار من ولو وحب المصنوع اسحق لم يصح ناسا لان شرط الوحوب المحرم
 من الوصول الى وضع الاداء الا ترى ان المال لا يشرط في المكي لكن في الواو اذ
 صحح ناسا (ولو احر من) من معات (صبي قطع او عهد فعق صبي كل) بهتافا
 احراره ومن اعمال الخمر (لم يؤد مرصه) اي الصبي او العبد لانه يسقط في الاحرار
 فلا سلب مرصا (ولو حر الصبي) النافع هل الطواف والوقوف (احرار) ا
 يرجع الى معات من الموافب ومحمد السند بالخمر للمرض صح (ذلك الحديث)
 لعدم لاهله لم يكن احراره لارما فلورحم الى شدة الاحرام ادي مرصه (لا اله
 اي لا يصح محمد احرار العبد العلق لانه لاهله الاحرام فان احراره لارما فلا حر
 عد الا بالاسم وقد استمران المحرم اذا امان والكافر اذا اسلم بعد الاثر
 ومضى كل منهما عليه لم يؤد مرصه ولو حرم الاحرام اداء كفاي العمرة (وقر
 اي مرض الخمر الاغم من الشرط والركن) الاحرام) له الميع كما قال ابن الاثير
 حرم اشياء واحباب اسماء كفاي منع الهدياه وهو شرط كفاي الهبات
 بعد ان يكون فيه اختلاف في الركعة فانه كالسكرك في الصلوات كفاي منع
 وغيره (الوقوف) اي المحصور ولو ساه من روال عوفه الى طوافه فحر
 (عرفه) هي كبريات اسم لموضع شرق من مكة على اثني عشر ميلا منها
 وسمى ان لاسون وفي الصحاح انها مشقة بولند لكن قد غرر ذكرها في
 الصحاح كالتحاري وسمى وانما سمي بها لان ابراهيم على بنائها عليه الصلاة

وضع اسمه لعل السلام وهو حر عكة ورجع الى الشام ولم يلاها سبينا ثم اليوم
 ثمرة ثمرة (وطواف الزبارة) يسمى طواف يوم الحر وطواف اركان وطواف
 المعاصي والصواف لدوران حول الشئ والبار من مصدر درج ولا يلقى له روري
 يجمع اي وصلت روري وهو اعلى الصدر كما في المرداب والاصناف من ملاسه
 والمعنى الدوران حول البيت يوم من ايام البحر مع حجاب فالكل ركن لكسه قول
 الشافعي ما اركان في داره واللقى واحد كما في حساب العمارات وفي ما حير
 الطواف اشارت الى الوقوف وقوه ولدالم بعد الطمح بالوعاء له (ووحده) اي الطمح
 وهو ما تركه الدم (وقوف جمع) اي الوقوف جمع ولوساعد من بعد صلاه فيمضى البحر
 الى ان يسفر جدا وهو كالمردله اسم لقمعه على سبعة اميال من كهسرها وما سمي به
 لانه اجمع فيه آدم وحواء (والسبي) اي سبي مع مراب (من) اعلى (الصفا) بالعصر (و)
 اعلى (المروة) وعد ان صوره واحد كما في شرح الاولاب ولسف لكن في الكرام
 اشكال من وجهين احدهما ان كعب الاثني لا عبر في مثل لو ادى واشان ان نس
 اسمى في نفس الودي كما سمي وهما جدران سرفان الاول مائل الى حوب البيت
 والثاني الى شماله ماسهما سوسون وسعة ثدرا ع والسعي مائه دراع واثني عشر
 دراعا (وربي الحمار) اوردى سمن حمره في امام البحر وشرى في الجمر باسكس وهي
 ثلثة مواضع من مساريها حجارا اي صغار من الاحجار كما سمي وبما سمي بالحجار
 كما بالحجار له علاقة الحلول (وطواف العصر) وسمى طواف لودع وصوف
 البحر العهد باليت وفي البيت انه سبه فالصدر ثلثة من رجوع المسافر
 من معصده والشارفة من موره والمعنى طواف البيت بعد الرجوع الى مكته (للماني)
 اي الخارج من المواضع فلم يبق على الخلق والحرمي ولكي حان يومه اي احده
 لكي كما في شرح المطهر وي ولا مان ماله منسوب الى الاماني جمع افق ما صواب افق
 كما في العرب وابعدت وعمرهما وانصر افقها ان يقول لثم لمان جمع افق حتى
 وحيارده في السنة الى الواحد فمن سنوه ان الاده لالواحد وقال بعض العرب
 هو امام كما في اعاني وغيره وان سبها به جمع فلم يجوز ان يكون السبها واحده كما وا
 في روي وان لم انه لسه لمدد عمرو حبانهم ارادوا لاني الحرجين والاماني
 الخارج وهذا من اخره لورداني انه لم يسم منه ذلك وصار كالانصارى على ما قل
 صاحب الكشف عن المختصر (والخلق) اي قطع سمر الرأس بالموسى وعمره عند الخروج
 عن الاحرام والاولى ان كان والامد اشمل انصر انصا وانو لبح السادس الاحرام
 من كعب كما في الصمراء وركبتي اسفله للمردب عشر فذلك ان من عشر

والفصح سبعة عشر م قال ان العرب من هذه الاعمال واحب وعدد كرايا بعضا
من اسواط الزيادة واحب (غيرها) من المراتب اشلال والواحات (سنة)
باركها مسمى وهي السام في الطواف وتصل الحجر كافي التفت والزميل في الاشلاله
الاول من اسواط الطواف والسعي في بطن الوادي وطواف العدوم والتفتونا
وجمع والاضطباع والجمع من الظهر والعصر معرفة نادان وامام من وبين المعرف
والعسا عر دلعه نادان وامامه كافي العظم (و) الذي من الاعمال قبل الوقوف
والاحجادي السداه وغير ذلك (آداب) تار كها عر مسمى كافي شرح الطحاوي
(واشهره) اي الحج (سؤال ودرائه عده) ما كسر والسكون (وعسر ذي الحجة)
الكسر وقال الطحيري ادها ما كسر المره والواحد من السواذ بمقال اي الاثر ادها
بالفتح المره الواحد على القياس الا ان المطرري قال الحج لم يسمع وطاهره بدل على انه
عشر لئلا وسعه امام كمال ابو يوسف في الجوامع وقال ابو عبد الله الخراساني وابو بكر
الزاري ان يوم النحر من اشهر الحج ونزله اذا احرم يوم النحر جمع الغافل لم يكره
عدها كافي النجاشي ويمكن ان يحمل ان الكلام عاده لانه اذا احرم النحر حار الد كبر
وهذا ما عاربان في قوله اشهره مساجدا او محاربا جعل بعض الشهر شهر او ماقى الكشف
وعنه ان اسم الحج شركه ما وراء الواحد فخرج للعشر لانه خارج عن الشهر
على انه قول من جوح لا ياتي بعضا حة القران وانما اصف الى الحج اشار الى انه
لوملك الزاد والراحه ول هذه الاشهر ما سهلك لم يح عليه الحج كفاي المحيط والي
انه لا يحمل شيء من اعمال الحج في عدهه الاشهر ولا من احرام الاحرام قبلها ولا
احرام الى والخلق وطواف الزياره وعدها عدهه لان كل ذلك محرم وه واما سميت به
الاسمى لانهم لما علوا اسماء اليهود من الة العدمه سموها بما وافى تلك الة
فهم يحكون ويقعدون عن الحرب ويملكون عن مواضع تقال سال رد اذا والي
عن مكانه واعلم ان امام الحج وما لادمه حجه يوم عرفة وانام النحر وانام التشريق
(وكره) كراهه محرم (احرامه) اي المحرم (له) اي للحج (قلها) اي الاشهر كما
كما اشهر الله في شرح الطحاوي ودكر في الحجة انه مكروه بالاجماع وفي المحط
ان امن من الوقوع في محطور الاحرام لانكره وفي العظم عده انه مكروه الا عداي يوسف
وفي كلامه اشار بما لا يكره الاحرام في اوائل الاشهر ولا في غيرها الا اذا احرم تحت شريطة
الوقوف معرفة كما اذا احرم يوم النحر فانه لا يعتقد الحج لغواي ادوى اركابه (والعمرة
اسم من الاعمال له القصد الى مكان عامر كافي العرب او الزياره التي بها عمارة للو
كافي المقدان وشهره اعمال مخصوصه (سنة) مؤكده ولا واجه كافي الحجة وعنه بعض

اجتمعوا فيه فرض كفاية كفاي الكفاي (وهي طواف) ليست (وسمى) بين المصداق والمروء
 وليس مواضع اركن الا احرام والخلق شرط كفاي في الجملة لكن في شرح الطحاوي
 ان الاحرام ركن والسعي والخلق او القصر واحد ان وما سوى ذلك سن وآداب تاركها
 مسمى (وحاشا) العبرة (في كل السنة) مرة او اكثر واحدا في ما في الحج واداء اسلم
 الحجة بطلت السنة في اصح الروايات وسادق يخرج عن احرامها كفاي ما يصلح
 (وكرهت) العبرة وصحبت (في يوم عرفه واربعه بعدا) من امام الحرم والمشترق
 وعن ابي يوسف لا يكره في يوم عرفه قبل الزوال وعنه الاولى البأخر عن هذه الامام اذا
 لم يرم بها في غيرها واما اذا احرم ومنها فبرصها كفاي الحجة (ومعناه المدي) اي مبدأ
 احرام اهل المدينة ومن سلك هذا الطريق من غيرهم سواء كان مكا او غيره للحج
 او العمرة وهكذا في سائر المواضع لانه معناه صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في الاحبار
 وغيره وقال ابن حجر انه صلى الله عليه وسلم وهو لاهل الآفاق قبل الفرج لما علم انه
 سيجي والوقات في الاصل الوقت المحدود ثم اسعير للكل اي موضع الاحرام كفاي الكرماني
 والمدي كالمدي منسوب الى مديته صلى الله عليه وسلم كفاي شرح مسلم (دواعي) على
 المقصود مكل على اربعة امال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة وهو بعد المواقت اما
 له علم احوز اهل المدينة واما المرقى باهل سائر الآفاق فالمدسة اقرب الى مكة من غيرها
 (و) (مقاب) العراق والحراسي واهل ثاور امانهم والعراق الكسرة بلاد بكر وثوب
 ومرب ايران شهر وهو موضع الملوك كفاي الازهر (ذات عرق) ماسكس ارض سجنه
 على ستة واربعين ميلا من مكة واما يسمي بها لان فيها لا صخرة تسمى بالعرق (و)
 مقاب (الشامي) والمصري وعمرهما من ارض المغرب بالعصر ولما في لاسه او باله
 والثاني واليا الواحدة وحده لاجري كفاي الرصي (حججه) وهم الحميم وسكون الحاء
 بالمه سلة قرية حرة على خمس مراحل اوسى يسمي بها لان قوما راوا فيها حمارهم
 السلي الى اهل مصر تركها لان الى رافع الزاد والهمزة والعين المتحمدة لانه
 لا يترك لها احدا لاحم كفاي في فتح الناري (والجدي) ومن سلك هذا الطريق والتحد
 اسم لعشرة مواضع مرتفعة فاصلة بين اليمن والهامدة وهما اعلاها والعراق والشام
 رسها واولها من ناحية الحجة اذ ذات عرق كفاي معوي المدان (حرن) ما تحريك كفاي
 الصبحا وقدها ماسكون وهو جبل مشرف على عرصات كفاي المغرب لكن نقل
 الفاضي عن ابن المهرج الطريق والساكني الحبل وهو على مرحلتين من مكة كفاي
 فتح الناري (واليمى) وانهما في وعمرهما (علم) بهجاء والاميين وسكون الميم ونقل
 ان اهل الميم بالهمزة والاء وسكن وحكي ومزوم وهو مكل على مرحلتين من مكة

وهذه الواجب كالبعده فليعلم حروفه له دو الخلد وقرن سرق وده المله خيمه
واما ادب عرق فيجاذي قرن ولا تخاو عنه من الماع الا ان جاذي ماعا مها كافي في
الباري وهذا اذا قصد مكه من طريق مسلوكة واماد قصد من غير هادياته ما نحو دي
مقام من هذه الواجب كافي الاحبار (وحرم بأحر الاحرام عنها) اي من هذه
المواقف (في قصد) من الاماني والحلي والحرمي والملكي الحار حين للخاره او غيرها
(دخول مكه) للبح او العمرة والخاره او الوطن او غيرها فان دخل للاحرام فعليه
هذه او غيره وكذا في كل مره وهذه اشعار بما لو قصد دخول بسان بن عامر او غير
من الخلد فدخل منه ثم دخل مكه فلا شيء عليه ومن اى يوسف انه شرطه الامامه
فيه حجه عشر يوما كافي الزهري وغيره (لا) يحرم (القدم) الاحرام على هذه
المواقف بعد دخول الاسهم والافضل من سورة اياته لان الأحرام الميقات
نظر من الرخص ومن اى حجه هذا اذا امن ان لا مع في مخطوط الاحرام ومن محمد
هذا اذا كان اول ما فتح وحسن الأحرام الى المكه كافي المخطوط (وخل لاهل داخلها
اي داخل هذه الواجب ولم يدخل منه اهلها) (دخول مكه) لحاجه لائلايك
(غير محرم ومعاف) اي مكه اهل داخلها للبح او العمرة (الحل) فالكسر هو ما من
المواقف والحرم لا الحل الذي هو خارج الواجب (و) الميقات (ن) استقر بمكه
والحرم (للبح الحرم) فعاران بحر ما من دورهم وقال ابو جعفر الحرم من جانب المشرق
سبه اصال ومن الشمال اى عشرون العرب ثمانه عشر ومن الجنوب اربعه
وعشرون كفاي الكرى لكن الاصح انه من الشمال ثلثه اسال بحر ساكافي القميران
اوار نه فار به السعم وفل انه ليس بطرف الحل بل فيها حومل كافي في بارى
(و) ليس بمكه (للعمره الحل) من اى مكان شاء منه واقرب السعم كافي المخطوط (ومن شاء)
من الخاج او المعمر (احرامه) فبص سار به واطعاره وعاءه (ثم وصا والدل) للسلف
حتى يؤمر به الخائض (احب) وفيه اشعار باصحاب الكل كافي الاحبار (وليس
ارادا) لاعدد حل عليه فانه مكروه وهو من وسط الانسان (ورداه) من المكى
فستر به الكف وفي الهامه انه دخل بحب يده اليى ويلقى على كفه لاسرو والاسي
الامن مكشوها الا ان الاول اول كافي عنه المساك لصاحب الهدايه وهذا اذا وجد
والافشق سراويله وباربه او قصه ويردى به كافي الطهره وهذه اساره الى انه لا يلبس
السراويل والتان والقيص كافي ولا بأس ما من القاء الدلم بدخل يده في كفه كافي الظلم
والى ان المسد للبح ان يلبس بومن كافي الكرمان فلو اكنى عايسر عبوره حار كافي الاجساد
(ظاهرى) بالمثل اول الجده وفي الاحبار ان الثوب الاسف افضل (وسلط) اي

استكمل عيالها واتخذ طيبه ان وحدها اسحبا وص محمداه لطف طيب غايي اثره
 فينا الاحرام والاول الصحيح كافي الشط (وصلى) في موضع الاحرام (شبهه) فراء
 فبها ما شاء والا فصل سورة الكافرون والاحلاص كافي الكرماني (وقال المرد) اي
 الحرم بالمخ (اللهم) صلى الله عليه وحده حرف الداء لانه انما يلق باله قل تعالى الله
 صدوا حراما ومن ضمن الميم المشددة تركا بالاسداء باسمه تعالى وقد عرف ما مال
 الغراء ان اسمه بالله اما بالحق وحده حرف مع له ولر وادع (اي اريد بالخ) مشرالي
 ان العرف سادى عطفى الله وهذا اسحار وعن الحسن به لا سادى به كالا. ادى به
 اقول كافي الراهدى ولى الله تصح بلطف الحال وان كان للمضى في الاشياء اصل والى
 ان الله مع القبط افضل لكن محور بالقلب والاول افضل كافي الاحمار (فسره لى)
 لا لى لا قدر على هذه لادمال الانبياء (وبعله منى) كما سلت من حنك وحلياك عندهما
 المصلوه والسلام يستعمل ما (م لى سوى بها) اى قال لك الخ حال كونه ما وبالسلسه
 (المخ) وقد اشار الى انه بشرط اقرار الله باللبه وقد صح باسمه الساعه كافي سائر
 اعتمادات على ما روى عن محمد كافي الراهدى والى انه لى بعد الصلاه وان ادى على
 نعمه والاعتراف بها افضل كافي الاحتياط (وهى) الله (لست اللهم لك) اى
 البك الدائن اى احب احابه بعد احابه محمدى الفعل مع الماروررد المالى الثلاثى
 ثم اصرف الى صبر الحصاب الذى هو الله اواز رسول الله السلام لاه دعاهم الله ورسوله
 الى الصبح والاضهر انه اراهم عليه السلام لانه بعد فراغه من السب امر ان يدعوهم
 اليه فدعاهم الى انى ومن فاسمع الله صوته لا ولا دادم عليه السلام من وفق بالثله مرة
 فقد جمع مروه من راد فرادوس لم يوفق بها اسلام فتح اصلا كافي المسوط والمصبرات
 وعرفهم قال قات ان الحصب بكلمه اللهم هو الله فلم ان مخاطب اثنان في كلام واحد
 وهو صر سائر كما تقررى وموضع قلت قد صرحوا بخواره د عطف احدهما على الآخر
 وقال القسوى عطف العاطف في الكلام القديم كما عطف الرضى وعرفه محوور ان يكون
 لدره لك اللهم لك فصيح الحصاب بان كافي الاول لا اراهم عاه السلام وبالنسبة لى تعالى
 على طريق الخواب عن سلام الله ثبانه رد الخواب على المنع او نعم على ذلك العاث
 لانه محسن الله بالمسلم والمخ باللع والمخى ماى وحده الخواب عن دعاء اراهم
 وكثره عن دعائه تعالى مع صفة الخطاب لانه من اللصافه (لك لا شريك لك)
 استاذى (لك ان الحمد) بكسر الهجره على الله اف و معها على اتعال الاول
 اصح كافي بالحيه وهو احتار محمد كافي انكرمانى (والنعمه) بانكسر اسم او مصدر معنى
 الامام م صوبه وهذا السهر او مر موعده على الاشياء (لك) حبران او حده المساء

اوخرها بمقدور تعدد ان الحمد والعمه يسار لك او الحمد لك (والملك) كالعمه
 (لا يبر لك) استثنى (ولا يصر منها) اي هذه الكلمات حتى يكون احرامه
 على وجه السد (وان زاد) في الروايات عليها (حار) لملك اله الخلق استك
 ونسخت دفع الصوت بها (فصار بحرما) بهذه الاء سال لكن الركن هو الثلث مع
 اله فكل بها لا تحرى عن الاحرام في الف وكرر في الاحاد ان الثلث مره شرط
 والاق ساء ناركها معنى وفي المحيط عن الاصا- بين ان اليد كاهه وهل الطرفان
 الثلث لم بشرط ل لعدال على انه مضم كالسج والهلل ولو بالغارسه في الهداه
 انه قول الثلث وادا صرف ذلك (صقي) اي محب (الف) اي ما يستحب من ذكر
 الجامع ودواعه وهو الاصح كافي المرداب وهل هو الفرح الجامع والاسان الواقف
 بدو بالعين العمرة كافي المغرب او القسوق (لغة الخروح وشرعه والخروح عن حدود
 الشرعه) وهل الساب ولسار بالانقلاب كافي الكرمان (والحدال) اي سده الجعدام
 ومراحمة الكلام مع الرفاه والمكارى والجعدام وما قبل انه محاذ له المشركين في تقديم
 الحج وتأخيره فليس اراد ههنا كافي الكرمان (وهل صدائره) وهو ما يكون بالثدي
 في غير الماء على الماء حل فله ونسبى من العواسى الاله (والاساره) في الخصره
 (اله) اي الى الهل (والدلالة) في الهه (عده) معنى عن احد الصد والافاله
 عده (والطلب) اي اسمع بالصب حب طرق معنى ٥٠ شئ من يديه وثوبه
 كاسمه مال ما الورود والمسك وصبرها والذهب في معنى الطيب ومكرهه الطيب والعدان
 والثمار الطيبه كافي المحيط (وهل) اي قطع (الظفر) ولو واحدا سواء فله يفسده
 او غير ما مره او لم يطره غيره الا اذا سكسرت تحت لا يحو فلا بأس به حشد كافي المحيط
 (و) سبي الرجل والمرأه (سبي الواحه) لانه محرم علىهما (و) سبي الرجل (سبي
 الرأس) فلا يحور المرأه كسفه عن ساقى فالاولى رأسه وقد اشتهر بانها لو حلت على رأسه
 سبنا بالاعطى به الرأس كالصفت فلاسى عاه والاعطى الحراء كافي المحيط (وعسل
 رأسه) بالخطمي والجل والرب (ولحده بالخطمي) اي عاده اميرج به وقيل ان يديه
 الخطمي العراقي ادهه واحد مساله وعن ابن يوسف لا بأس به كافي الصمرات وفيه
 اشعار بانها لو عسل بالصافون او الخرص او الماء القراح ليس عليه شئ ودانا لا يجزاع
 كافي شرح الطحاوى (وقصها) اي قطع الحمد كلا او بعضها وجه رمى الى انه قد يعض
 في الهه ان الاكاسره مخلوقها للجماعه وكذا بعض العراه (وحلق رأسه) ولو من
 او عصا وكذا حلق رأس محرم او حلال فالاولى حلق الرأس (وسعر بدنه) ولو من
 الابط والاولى احد الشعر فعمل العصور لسف واحد الشارب عبرها بلا اسدراك

وسبق احتراق سمره مد للخبز كافي المحط (وايس محط) انسا مع اذا كما اذا دخل الد
في كم انسا او التبعص او الخدم فلا دوار بدى بهسا او ائز بالسراويل انس عاه سى
كافى النكاح (و) انس (عمامة فليس بهن اراس عوع كبر النكل (و) انس (جهم)
الا بعد وضع الساق سها وهوام بعد لعين واما نى وانس الحف عوع له سمر
بماحه المشى به وهو نهى والاولى لسه محطسا وجمعين فان المرأ ملنس المحط وجمعين
كافى ما يحفل ولا يثنى ان ذكرهما حصص بعد نهم (والص عوط) اى نثنى له
وانه مسنده كالزهرمان والهاء بخلاف الوسمه فان بها حلافا (لا بعدد والله) اى
والا لاطب بلارا محط بالسل او اطلق او مرورا بالام وصى محمد لولم بعد صده الى صده
سمره كلسه كافي المغرب وعه لولم بشا الزالصع حاركا فى الكرمافى واسرى المصمرات لى
اذا تم صحتها لعولين الاخرن واعلم به لوقال و سقى الزعب وغيره مما هو محظور له حرام
بكل احسن من ما اجل ه اقد فصل فى الحيايات (لا) سى (الا حمام) اى لا اعتسال
بلى ماء كان لكن شعث لا ريل او صبح فى المحط ازالة الف حرام وهو فى لاصل الاعتسال
بالماء الحار كما قال ابن الاثر ودرول الحرام كما قال الطبرى (ولا الاستطال
بنت) مما بعد من حجر او مدر او صوف او وبر (او الاستطال) محمل) مع الم
الاول وكبر الثاني او ما مكس اليهودى الكسر (وسرهسان) بانكسر ما جعل فيه الدراهم
او الدنانير من هوى المطراى انصب كافي الكرمافى (فى حصره) بالفتح سى على وسطه
والا طقه كذلك (واكثر السه) سى مال لك الخ ما استطاع ما هاسه (منى صلى) سى كفا
مرغ من صلاه او ما له وهذا ظاهر ارواه وقال ابو جهم من صلاه وقتة دون ما قد
او ياد كافي شرح الطحاوى (او) منى (علا شرا) بهن اى مكافا مرنه (او هط)
اى بل (واذا) اى حذضا وهو فى الاصل ملى فى الماء (او لى ركبا) اى اى بعض الخ ح
بعضا آخر سواء كانا ماشين او راكبين كما اشار الى فى الهاء وركب فى لاصل اسم جمع
او سمع راكبا الاول (او اسهر) اى دخل فى السهر سدس آخر الليل او مال رأس
فاسد بار ما كفى السهية او كما استقضى من مامه كافي الخ فوالاصل فى ذلك ان السهيه
كافى كثير فى الصلاه فبؤى ما بعد الاتقيل من حال الى حال كافي السهيه (واذا دخل مكة
لأ) وسهت سها را (بدأ) سها (بالله الحرام) من جانب الشرق من باب سى سدها
من حد باب مستحب كافي الاحبار والمسجد فى وسط مكة دراعه مائة ايف وعشرون
وطاها سده واربعون ومائة واسطواها به اربع وعشرون واربع مائة كلها من
مراير اورسهم وانوات حجه فشر (وحى رأى الش الحرام) الواقع فى وسط المسجد
هو النافى لهذا المكان الشرع زاده الله تعالى شرفه سقيا وعرض السطح بمائه

عشر في حرم عشر دراجا حقه الى السماء عشر وعشرون دوما واربعين دانا من
ركبة اشد الى اعراس اثنان وعشرون دراجا واربعة الى اعراس اربعة وعشرون وشروعة
الى البحر احدى وعشرون وشه (كم) أي مال الله اكبر أي من السبع وغيرها (وهال) أي حال
لا اله الا الله بحر ارض الوقوع في نوع شره اعظمته (ودعا) لا يستجاب اذا رآه في الابد
وصي بعصم ان قال اللهم اح لي مسجدا الدعوه بما شاء من له بين يدي ر
القب والدارم ذكر محمد في الاصل للجمع شمله من الدعوات الى في العبد والطهيرة
وعبرهما (هم اسم عمل) اسمنا البحر الذي كان من مصيغتها من المشرق والمغرب ثم صار
اسود بحيث اهل اند عاصر ربه العتي والرفي منه قدر شعور ربه اصابع (وكمه
وهال) حال كونه (مع منه كالصلاة) أي كما رفع اليه من اهلهم رسلهم كما في
البحر وذكر في شرح اعطواي انه جعل بطس كفه نحو البحر رافعا لاله احدى ومكتم
(واسمه) أي من البحر ما د واء له (ان قدر) على الاس لام (عمره) ولا حذو وال
بصدر عنه صرود (مس) بالبحر (شستا) من عصا او صره (في يده وقبلة)
أي الشيء (وان عمر) ر الامساس (اسفله) أي قام سواد البحر واساس ربه
ماض كنه (وكمه وهال) وحده الله تعالى وصلى على النبي عليه السلام) ثم قبل كعبه
(وطاف) ما ساء لا صدر فلو طاف رانكا او بجولا بعد عدد اعداد ان قام منك والا
فعليه دم كما في المحمد (طواف العدوم) وقال له طواف المحمد وطواف الله
وطواف اول عهد اسب والاطلاق دال على انه حار فيما يكره في الصلاة كما
في فاحسان (و) قد (مس) هذا الطواف (بلا فتي) أي الخارج كما في البدايات
لكن في حراء له ما به واحد على الاصح ولا يس لم يكد لا قدم له وليس لامل
المواضع وداحله حال كونه (احداهن عنه) أي بين الطوائف ولا ينبغي ان يجعل
البحر البحر كما في الخلف وغيره فانه لو بدأ منه الى الركن الجاني لم بحر وقال العباس
بالخوار كما في المحط لانه مكروه وذكر في اذواب انه لا بعد منه كما في الكشف (عمايلي
الذاب) أي مدخل السب والاولى مما الى المارم عاد الولي له وصرفا به معنى عدم
العصل كما في الذر ذاب والذاب من السباح مصب بالعصه عرصه اذنه ارفع طوله
سبه اذرع وحسب اصابع والذاب ثم مشير الى انه لو لم تأخذ من يمه عمايلي البحر لكان
لواحد منه حار الا انه نقصا ما عا حشا واحب الاعداد وذكر في الرقيات لا بعد منه كما
في الكشف (وراء العظيم) موضع من الركن العراقي الى الشامي ميراب له منه اذرع
وسمى من السب من ربه لا به ودكان قلبي دراجا في محاسن عشر من العظيم
البحر اما معنى معقول لا به ركنه رجع البعث بالهاء او عني ما عمل قال العرفي طرح

صلاة لما طافوا به فالحطيم الطرور والكلام مشعر به وطاف به لم يشر كيان الحصار
 وذلك لأنه من اسم الان قرنا احرحه به وقت مجازته نعم قدروهم على الله
 الحطيمه كيان وضع الارى (سعة اشواط) سبع شواطى طافه فى الحصل حرى مره
 الى اعادة (رمل) انهم الم اى تسرع فى المشى ويحركه كسبه (فى ثلث) من الطواف
 (الاول) جمع الاول وهو رمل الى ان الرمل فى كل منهما من الحجر الى الحجر ولو رسمه
 مداس فى رمله فام حتى يحد مسلكا ورمل لانه سنة لزيد كيان الكلى لكن فى شرح
 الصفاوى انه ان زجوه عشى حتى يحد رمل والى انه لا رمل فى كره الله لكى
 بالوزل وهما فلاشئ عاء كالمومنين سبهوا فيما رمل ثم ذكر رمل لاشئ كما
 فى الراهدى والاطلوقى دال على انه نفس الرمل وان لم يسمع رده وفى الله انه نفس
 الا ذاسعى رده (مصطفا) اى جاعلا وسط الرده تحت انصه لاس وماه اطرفه
 على شدة الايسر من جهتي الظهر والصدر كما قال اى الامروالا كره يوم الى ان اسنة
 لم يشترط فى الطواف واء الشرط ان لا سوى شياء أسر كما قال بعضهم واما عدد
 الا عين فشرط ولو طاف لا يده او بنية الطوع وهب العج رفع عن العرس ع الاولين
 حلالا لآخرى ولو طاف طالمالكرم او هاربان صد ولم ينع عه بلزلاف لانه بوى
 شياء آخر والى انه لا يقرأ القرآن فى الطواف ولا بأس بذكره دالى كيان المحط والى انه
 لا يدهو فيه لانه صلاة كيان الضم (وكما فى الحجر) لطواف (وهل ما ذكر) من نحو
 الاستقبال والاسلام والذكر (واسلام اركن ايمى فى حسن) لانس فى طاهر الزاوية
 كيان الكلى لكن فى الله طلم بذكر فى الاصل اسلام وعن اى حصة انه حسن وعن محمد
 انه كاسلام الحجر فلا كنفه مشير الى انه لا سلم الركن العراقى ولا اى كيان الكرمات
 لان الركن الاول كنه لانس كوى الحجر وه وكوه على قواعد اراهم عاه الاسلام
 والساقى السائنه فده ولس لاخرى شئ منها اما الاولى قصده واما لثا ولاها
 من شاء يطعاج انهم صرف الاق مرمة الجدار والسقف والعرش والباب والعمد
 والمزبلة كيان فى الارى والاولى ان يقال من الركن الذى ناداه لانه لى
 كيان الاحبار والاعسانى بالسقف والشديد والاف بالموس او لاشباع والاصل
 مبنى (وحجم الطواف) اى حصة فشميل طواف الزبارة والصدر والاعساء وعمرها
 (باسلام الحجر) كما فى من العصيل (ثم صلى) فى وقت ساجده اسطوع (شعاع)
 كانه حرام الا به الحجر المكونه ودهو رده المؤمن والمؤمنة كيان الراهدى (شعب)
 انهم الشفع عده كيان الحصة وعمره لكن فى القدم والسقف ادهاءه والجنة مسأله
 او حصة شها كونه (وهو كل طواف) باله نحو سرور الكس على انه جمع طوافه

والتي كل اسبوع والعبد فيه دلو طواف اسبوعين فصاعدا ثم صلى لكل اسبوع
 صحيح ولا يراهه عند الطرفين سواء انصرف عن شمع او ور واما عند ابي يوسف
 فكذلك اذا انصرف عن شمع كان بعد اسبوع او سبعة واما اذا انصرف عن ور كشد
 اسبوع او سبعة او سبعة فذكره عنه كافي الطم (عند المقام) نافع اي موصوع ويام
 المحل هذه السلام وهو الدور والركوب وهو حجرية آثار قدمه على سبعة وعشرين
 دراما من الحجر طوله عشرة اسبار وعرضه سبعة (او) عدد (عنه) اي المقام
 من المسجد حيث شاء كافي الكافي لكن في المحط ان وجه الناس من الصلاة في المقام
 يصلي في المسجد حيث يسر وهذا ان الاصله والامان صلى في دار المسجد حار
 كافي قاصحان (ثم) اي هذه الصلاة (عنه) اي الحجر الاسود (واستمع الحجر) كاسر
 من الفصل لانه سعي بعده والسعي كالطواف ولذا لا يعود الى الاسلام بعد طواف
 لس بعده سعي كافي المحط (وكرر) وهل كاسر (وخرج) على السكينة بعد ما شرب
 من ماء زمزم من اي باب شاء والاولى من باب بني مخروم كما فعل صلى الله عليه وسلم
 كافي العدة (فصعد الصفا) حتى يرى الب كافي الكافي والافق للروية في الصفا وان
 كان في الاساس صعد السطح وفي السلم (واستعمل السكينة) اي تحول اليه ومكث فيه
 قدر ما مر سورة من الفصل كافي العدة وان لم يترك يحركه كافي المحط (وكرر وهل)
 وسبح كثيرا كافي الاحبار (وصلى عليه هذه الصلاة والسلام) والاولى وجه الله
 وصلى عليه وكرر وهل كافي المحط (ورفع يده) كالدعاء (ودعا) وطلب (ما شاء)
 من الخواص النبوية والدعوة بشرطه ولي ثم رول من الصفا (وهو مسمى نحو المروة)
 وفي اشعار ما لا ركب في هذا الطريق ولا رمل كالطواف كافي المحط ولا سجد ان
 يكون في يده احلاف كافي الطواف (ساعا) قدر ما مر اربع وعشرين آية من القرءان
 كما ان احدى ولا يخ عن اشعار ما لا المرأة لاسمى كاسمى (من المائتين) الواهدين
 في طرف الوادي الذي كسبه السؤل اليوم وهم اعلامان للسعي موقوفان على حداد
 المسجد صلاته (احصرتي) على العطف فان احدهما اجر كافي الذهبية او اوصية
 كافي المعبرات وفي كلامه ومن الى الله شي على السكينة في حاي الدليل كاسر (فصعد
 صفا) اي في المروة (وفعل) عليها (ما فعل على الصفا) من الاستسعال والتذكر
 وعبرهما (ثم سعى) من المروة (الى الصفا) كما وصل (فصار) سعي الصفا مع سعي
 المروة (اثنى) فجميع السعي ليس بواحد من السعة كما قال بعضهم فان الصحيح هو
 الاول كافي شريح الطحاوي (فعل هكذا) اي مثل السعي في الاسداء بالصفا والاجتماع
 على المروة (ساعا) من الزمان اربع مهابي الصفا وثلاث سعي المروة وهذه

بشرى في الصلاة مرات ما بدأ بالركعة الأولى بعد ما انتهى من الركعة الأولى
 ذلك لأنه ومن الصلاة ما بين بعد ما بدأ بالركعة الأولى من الركعة الأولى
 (ثم) أي بعد السجدة (دحل) السجدة (صلى شعاع) كافي ما يصحح (وسكن مكة)
 برقمه دل امام الحج (بحرما) وتنفى بحدود الاحرام واحترمه عما نسخ من قول
 ان سحاس انه حلق وحل كافي اهايه (وطاف) سبعة اشواط بعد ما سجع
 (لأن ما شاء) وذلك لأنه انفصل من الصلاة لا في حق الحي وفي لا في ماء اسعار
 بأنه لا ينبغي بعد هذا الطوفان لم يشرع الاخر ولا رمل لأنه لا يكون الا مع السجدة كافي
 شرح الطحاوي (وتخطب الامام) أي الجماعة وبأنه ثلاث خطب من كل خطب من فاصل
 يوم فخطب خطبة واحدة ولا حله بعد الطهر (سابع دي الحجة) بمكة وعلى هذا المناسك
 التي تؤدي من عدا العروبة الى وال عرفه وهي كفة المحروح الى مي والمكث والصلاة
 فيها والمحروح الى عرفات وتعد ذلك والمناسك امور الحج جمع المناسك مع السنين
 وكبرها في الاصل المذكور ومع على المصدر والزمان والكل كما قال ابن الاثير لكن
 في الأساس والمغرب انه معنى الذبح ثم استعمل في كل عاده ثم خطب خطبة بينهما
 بينه وبين المناسك الى من روى عرفه الى روى يوم النحر في وهي الوقوف بعرفة
 والمركبة ورمى الجمر وعرفت (سابع) من ذي الحجة (مرفأ) بالكسرة السوس
 ما فيها منصرفه بالاجزاء وبحوزة مع صرفة في الاعمال جمع صغار اسماء الوضع واحد
 من ال له عرفه كما قال الزجاج في فسر وقولها من الاسماء المربعة فان صرفة لا تعرف
 في اسماء الاجزاء كمال (ثم) خطب خطبة واحدة بعد الطهر هذا لاني المناسك
 لدى هولي الجمار والبرول بالحبس وعرفه (الحاوي عشر) من ذي الحجة (معي)
 بكسر الهم والياء وهو مكاتب مائة وله لب على الصرف والذكر كافي الكرماني
 وهي قرءها ذلك سلك فيها مدح الهدايا والصالحات على اربعة ايام من مكة
 شروا يدل الى الطوب (مخرج) من مكة لامام مع الناس (عدله) أي بعد صلاة
 الظهر كافي كافي القديري او وسط طلع الشمس كافي المتوسط (يوم القربى) أي الثامن
 من ذي الحجة ومعنى هذا ان الغليل عاده صوة ولا لارأي انه كان ما لا يلة ولله ان
 الله تعالى بأمر مدح ذلك هذا ما أصبح روى أي ذكر في ذلك الامر انه من الله الام لائم
 عرفه في اليوم التاسع منه بعد ما في يوم عرفه ثم رآه في ليلة الطمير وهم يحرمه
 يومها في يوم البحر كافي الكرماني (الى مي) عبر من بعد الحيف يومكث) ومات
 بها صلى بهم الطهر وانه صر والمغرب والعشاء فيها الايامها (الى) ان صلى صلاة
 (لغير يوم عرفه) به ليس كان لمطاري وفيها المعروف كافي شرح الطحاوي وهذا سنة

ولو بان مكة ثم حرج ثمها بعد فجر عرفه مارا بمي الى عرفات حاز الائمة منى كفاي
 الاحساار وعبره (ثم) اي بعد طلوع الشمس وعنه قبله حرج (مها) اي من مي (الى
 عرفات) هي سنة افعال من مي سر يا (وكلمها موقف) اي جمع مواضع العرفات تصليح
 لاداء فرض الوقوف (الا) للاستسنة الى قطع لان (وطن عرفه) تصم العن المهمله
 وقع الزاء وادخله عرفات كفاي الكرمان وعبره وبتحى ان لا يزل الطريق لصير
 الماره كفاي المحط (فادار اليه الشمس حط الامام) حطس بينهما حلسه (الجمعه
 وجمع) الامام بالناس (من العصر والطهر) في احر وقت الظهر كفاي الطيم واطلاوه
 مسر الى استواء كونه مساعري او ميسر وكون الامام مسافرا واليوم مهيئ
 وبالعكس والاكتفاء مشعر ماء لا عصر الامام ولا اليوم للواقعه كفاي المحط (فادار
 واحد بعد جلوس الامام على البروض ان يوسف فله وعنه بعد مصى صدر
 الخطه كفاي شرح الطحاوي ووه رمر الى انه لا يطوع بيدهم والادوؤن نادا قبل
 العصر خلافا لمحمد ويكره الطوع كفاي قاصحان وهي ساله لسه الظهر وعبرها
 كفاي الكرمان لكن في المحط لو عمل سوى سنة الطهر تؤد ناسا الا في روايه شاذه
 من محمد (واما من) قبل كل صلاه فامه (وشريط) لحوار الجمع (الجمعه) مع الامام
 او بانه كانه صلي والشرطي كفاي شرح الطحاوي (والاحرام) ما لم يزل في روايه
 وقبل الصلاه في اخرى كفاي الرازي (فهما) اي في الطهر والعصر والطرف معلى
 بالكل (فلا يجوز) العصر في احر وقت الطهر في وقتها (لما احدثهما) اي الجمعه
 والاحرام كمثل الطهر مفردا وكعماه صاوا احدهما مع غير الامام وكحلل ومحرّم
 بالعمره ما احراما لم يصب ما طهر الجاه وشريط للجمع عند ان حده يوم عرفه
 والاحرام والجمعه والامام وعندهما الاولان ومط وانصلا ان عبر له صلاه واحده
 ولذا لو طهر فساد في الطهر مثلا بان ادى قبل الوقوف ولا طهارة عند العصر
 وان ادى في جمع ووه مع الطهارة كفاي السقاء (ثم) اي بعد اداء العصر (ذهب)
 الامام مع السلس الى الموقف (وهو موضع من عرفات تقرب حل يقال له محل
 الرجه على اربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الاعظم وموقف الامام ووه اشعار
 ما به ماء الساكن الا فصل ان يكون راكعا في سائر الامام ذاهبا الى الجمد والصلاه
 والذهاب والسكر كفاي المحط (محل) اي جمع بين الصلايين وذهب اليه حال كونه معسلا
 في وقت الجمع او الذهاب فيكون حالا من فاعل جمع او ذهب والاول في حرابة التبين
 والثاني في الكفاي (من) ما لا فصل من الوصف كفاي الهدايه (وكفاي)
 لاداء فرض الوقوف (حضور ساعة) اي ادى زمان (من ثوال يوم عرفه الى طلوع

فجر (يوم النحر) لانه وقت الوقوف لاهل بيته ولو وقف قبل الزوال او بعد الطلوع لم يدرك
 من الوقوف ولا يطلق مشراني انه يصح الوقوف مع الحائض والحائض كفاي الخلاصة
 (ولو) كان المحرم الحاضر في الموقف (بأنه او معي عليه) لانه وحده الحضور في عرفات
 ولا يشترط اليه في كل ركن (او) كان الحاضر النائم او المعمي عليه (اهل) اي احرم
 بالحج (عنه) اي من ذلك الحاضر (رواه) وان لم يأمره بالاهلال قبل المعروقا
 ان لم يأمره به لانصر المعمي عليه بحر ما وده استساره الى اهل بيته لو اهل بيته صر ردفه
 لم يصير بحر ما كما لا واما بعده ١٠ اختلاف لما كان في الدخلة والى ان الركن ليس
 بركن (كفاي) سائر المسالك لان القطع به ولا يصح ما أتت به الا ان الاولى ان يقطع
 به لكون العرب الى اداءه لو كان به ما كفاي الشهادة (و) كان المحرم الحاضر (جهل بها)
 اي عرفات (صرفة) اي عرفات والاكتفاء مسر ما احرام الرقيق ه سائر كاف كما قيل
 (واذا عرفت الشمس) من يوم عرفة (اي) اي الامام ما ناس على السكينة مردله
 تقدم المم وسكون زاء وصح للذال المهملة وكسر اللام على ثناء امال من مسجد
 عرفات وهي اسم الحرج لانه آدم عاد السلام ردفه فيها الى دنى الى حواء وظهر كلامه
 في لباس ما يعنون الامام ولا يمدعون عليه الا بعد الرحام فانه حار اذالم يحاوروا حدود
 صرفة وبأحرون صر له لكن تعود الناحية القليل للرحام كفاي الشهادة (كلها مودع)
 اي جميع مواضع مردله صالح لاداء الوقوف الواجب الا ان المسبب هو الوقوف وراء
 الامام بعد حل يقال لها قرح بالصم كفاي العدة (الا) للاستثناء المقطع فان (وادى
 بحسب) نصم الميم وكسر السين المشددة موضع على يسار المردله سمي بذلك لانه
 لا تقف به ان يمشي به سرعا كما ان العبد به والخمس الاتعاب وسبحي وقت هذا
 الوقوف (وصلى المشائين) اي العرب والعشائينها عني عني العرب كفاي المرداب
 ولا حاد الى اليمين (في) اول (وقت العشاء) على ما في انظمة المتأد مدان تقدم
 العرب على العشاء ولو احر اعاد العشاء لم يطلع العشر كفاي الظاهر وان لا يطوع
 بها فانه مكروه كما اشهر اليه في ما صيحا والاكتفاء مشر الى انه لا يشترط الاحرام
 والجماعة والامام كفاي الشهادة لكن في الروضة انه يشترط الامام الجماعة بعده وسرط
 الجمعة لا الامام بعدهما (ادان) واحد (وامامه) واحد كلاهما قبل العرب ولا يتم
 العشاء الا اذا طوع بهما او اشعل شي آخر لا قطع حكيم الامامه الاولى كفاي احبار
 (وان ادى العرب) اي عرفات او طريق من دافعه (اعاد) اي وجب اعاد بها (مالم يطلع
 الشمس) الثاني فانه يطلع لا يجب الاعاد كما قال واما بعد ان يوسع ولا يجب الاعادة
 اصله لكنه مسمى (ثم) اي بعد الطلوع (صلى العشر بلس) تعمين وهو طوله

الليل المحاطة بوضوء الصبح كما قال ابن الاثير ورواه ابيه الى انه صلى بعد الصبح (ثم
 ووقف) ثم دخله وجدو صلى وهلل وكبر وكلم ثم لمجرد الترتيب المذكور فان وقت هذا
 الوقوف بعد الصلاة الى ان يسرع جدا كما في المصبراب لكن في الخلاصة ان وقف ما بعد
 طلوع الشمس لان ما قبله وقف الوقوف بمرقة وفي العملة استعارة ما به كفي حضور
 ساعه فيها كما في الوقوف بمرقة كما في الضميمة (ودعا) وطلب حاجه رافعا يده نحو
 السماء ما به صلى الله عليه وسلم فدعا في ذلك حتى استجاب دعاءه في هذا العالم الامم
 في محاورها هم ان شاء الله تعالى في العدم ورواه احمد بن محمد الاشكال المشهور
 في الحديث (وإذا سمع) اي اصلاه تحت كاذب الشمس بطلع وعص مجددا اصابه بحث
 لاسي الى طلوعها الامم دارا صلى ركعتين كما في المحط (ان مي) هو على ثلثة افعال
 من من دله والظاهر انه في كل طلوع الشمس وفي السراجه انه ناسه بعد طلوعها
 او بعد هاو من من ماني بمحضر العدوي لكن في الهداية انه صلواته صلى الله
 عليه وسلم اياه قبل طلوعها (وروي الامام) بالناس وفي بعض روي اشعار ان المسافة
 من الزاوي والزمي ماني ان يكون حجه اذرع فصاعدا الى ما دور ذلك وضع فلاحور
 او طرح فمحور لك ماني لمحاصد واطلاقه بدل على حوار رمية راكبا وصغير
 راكب (حجر المنة) محض ماشه الجران على حدمي من حجه مكنه وليس من ي
 وعال لها الجمره الكبرى والجمره الاحمره وفيه مرر الى انه لا يرى الجمره الاولى والوسطى
 في هذا اليوم والى ان اسداه وفي الشخص في هذا اليوم من حين طلوع الشمس واما آخره
 فقبل الزوال وتصور بعد طلوع الصبح وكذا بعد الزوال الى ما قبل مجزائي الجمره
 انه مكروه في النظر منه استعارة ما به بعض حين يرى موضع الحصى وماه لو تعدل
 الحصى ههالم بحر كما لو وقع على ظهر رجل او رجل وثب عليه اما لو سقط ووقع
 منها فقد صار كما لو وقع في ماء مهالا في حكمها (من نظر الوادي) اي من اسفله الى
 اعلاه فهو حاجبه الامن موحها الى الجمره ما علا الكعبه من نساها وهي عن عتبة
 رافعا يده حذاء مكبه (سما) من المرات فلورمي سبع حصاب حمله لم بحر الاص
 واحده (حدها) يخرج الحاء وسكون اندال المعصم مصدر روي وهو ان رمي مثل
 الحصى وفيه زمر الى انه لا يرى الى ما كان من حصى الارض كالطين والذر والياقوت
 ومعداره معدار الهواء او اقل او اكبر لكنه غير مستحب وبعني ان يكون مغسولا
 مأخوذا من بحر الجمره الرمة اذ لا يراه لاسي الاحصاء من لا يدل حجه ولدا
 لا يجمع فيها الا قدر حجه احوال وقد حذف منه آلاف كافي الحواضر والى انه
 رمي كعبه وهو المحارصه مشايخ بخاري وقل كعبه ان تضع الحصى على الانهار

وتسمى بالسحرة وقل يأخذ بطرف انهماه وساتيه وقل يخلق سائيه واصمها
 على مصل انهماه وقل ربي الزمة المعروفة الكل في المحيط (وكبر) اي قال الله
 اكبر ونحوه فلهذا وسح مكانه حار اذا المصودد كرا لله وداحصل به كاني الكافي (نكل)
 اي مع كل منها (وقطع اللبنة ماؤها) اي يرمي المرء السابق من الحصيات السح
 على الصحيح كاني ما صيحا ومن الطرفين انه لا يقطع اللبنة الا بعد الزوال كاني المحيط
 (ثم دعي ان شاء) الاولى استحضار ما له معدد بالحج وليس عليه دم والاكتفاء دال على انه بعد
 الرمي لا يبعث للعداء عند الحجرة بل يأتي مدله وديع (ثم خلق) رأسه (او قصر) اي اخذ
 من رؤس شمره فدراعه (وحلله افضل) من القصير كاني خلق الكل افضل من خلق
 الربع لانه مسمى به للحاملة السنة واحملوا ان احراء الموسى واحب او مستحب كاني النهاية
 وهذا اذا قدر عليه بان لم يكن على رأسه قرحة والا فقد حل مدله من خلق ولم يعد
 من لم يحد الحلاق او الموسى فاذا مضى امام الصخر فله دم كاني المحيط وانما كرا الصخر
 اشعارا به من احكام الرجال واما حكم النساء فمضى (وحلله كل) شيء من محظورات
 الاحرام بعد احدى هذين (الا النساء) اي جاعهن ودواهن كاتلة والمس شهوة
 فانه لم يحل لدا واحد وان كان بمدة السلام الا ان غلله متأخر في حقهن الى الطواف
 (ثم طاف للرياء) يوما من ايام النحر) اثلثة وفيه رمى الى انه يأتي بمكة من مي بعد الطواف
 من يومه كما تأتي من المدو بعد المد ولا تؤثر فيه كاني المحيط والى ان اول وقت الطواف
 بعد فجر النحر وآخره وقت غروب الشمس من آخر النحر كاني عامة الكتف لكن
 في المسعى ان آخره آخر ايام التشرى والى ان الطواف لم يجز في التيلين بينهما
 لانه قيل بعد من على اليوم في رايه الجار لاعد ذلك في الطهيرة وعصيره انه يحرم
 شهرا فلا بد ان يحمل على مطلق الوقت وسبأ في محله (سمة) من الاشواط (بلا رمل)
 ياخر ملك (وسعى) بين الصفا والمروة (وان كان سعى دل) اي قل هذا الطواف
 بعد طواف القدوم وفيه اشبه ارمائه لولم يسع رمل وسعى وان رمل وفيه مران الزل
 ثم يشرع المرأة والاكتفاء مشربانه يصلي في المقام او عديه بعد هذا الطواف
 كاني طواف القدوم كاني المحيط (واول وقته) اي وقت طواف الرياء (بعد) طلوع
 (فجر يوم النحر) وهو اليوم الاول لان اليوم الثاني والثالث يكونان للنحر والتشرى معا واما
 اليوم الرابع فهو يوم التشرى ويغال للثاني يوم العرو للثالث يوم الدار الاول بالسكون
 وللرابع العر الثاني والكلام مشربانه به يجوز هذا الطواف بعد العر قبل رمي
 الجمار كما سيأتي وفيه اسدراك لا يعنى (وهو) اي طواف الرياء (فيه)
 اي في يوم النحر (افصل) منه في اليومين الاخرين (وحلله النساء) ولوقى الحقيقة

المخلق السابق وفيه اعمار بانه وان - ل كان له السجى الثالث ولما حره لنس عليه شي
 الا اذا رجع الى اهله عليه ذم كما في شرح الطحاوى (فان احر) هذا الغواص (عها)
 اى ايام البحر (كره) عتده كراهة تحريم وللإمام يساه لم يكف عما في الحساب
 ومال (ويحب) عليه (دم) ومالا لا يكره ذلك فلا يثبت عليه شي (وهو در وائل)
 الشمس (من ثاني البحر) الى العروب استحقا وانى آخر الليل حوازا (رمى) الأحسن
 رعى (الجوار الثلاث) للمهود وفيه اعمار بانه بعد الطواف رجع من مكة الى مي وثبت
 مكة ولا للمطريق فان السدوته مكروهه في عمره في ايامه كما في النجعة (سأ) في الزمي
 ثاب لمافله ولدا لم يطف عليه (مأبلى المسعد) اى من حره مرشد في مسعد - ساشة
 رضى الله عنها على دل - ل تسمى ع بعد الحيف نفع اخاه الله - وسكور الاء وهو
 المكان المرتفع كما في الكرمانى (م) رعى (مأبلى) اى الى ما الى المسعد بما مال له الجرة
 الوسطى وبينها وبين الاولى ثمانية وجسه ادورع (ثم العفة) اى رعى خرا عتده وندما
 وبين الوسطى او ثمانية وسعة ومائون درابا (سما سعا) اى رعى كلامن اثنتي عشرة
 مرات فلوما لساع خلاص التكرار على مذهب الكوفة فلورعى من كل جرة ثلثا ايام
 الاولى باربع واستأنف الباقي ولورعى ار دعائم كلاء عانى ادلا اكثر - كم الكل ولو عكس
 ترتيب الجوارح الا انه معرب للسنة كما في المحط (وكذا بكل) اى مع كل حصاء اودمة
 (ووقف) استحقا ما في اعلى الوادى مع الناس مسجل القلة رافعا يديه نحو السماء حذاء
 مسكبه كما في الاحتيار وقد رعدا الوقوف بعد اربعاء عشرى آية كما في الضمير (بعد كل
 من الاوليين) اى ما بلى المسعد وما بلىه فلا ينف بعد العفة (ودعا) اى طلب حواض
 عه تعالى بشرطه كالجد والصلاه قبله كما في المحط (معدا) اى فى مالت البحر (كذلك)
 اى بعد رواه الى آخر الليل رعى الجرات على الترتيب (م بعدة) اى بعد العدة وهو
 يوم التشريق (كذلك) اى بعد رواه الى العروب لا حذر ماها على الترتيب والكلام
 مشرأل ان في هذه الايام قبل روال الثاني والثالث منها لارعى اى لا يجوز رميه كما روى
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في المشهور وعده انه حار الا ان بعد احوال افضل كما في
 الكافى وصا ابي يوسف انه اذا رعى في اليوم الثالث حار ارمى وان امام لا يجوز ولورعى
 قبله في يوم التشريق حار عتده خلافا لهما كما في شرح الطحاوى (أن مكث) في اليوم
 الرابع غنى ولم يرجع الى مكة بعد رعى الجمار (وهو) اى المكث (احب) رى البحر
 (ويستغفر) بعد رعى هذا اليوم (سمره) بالبحر ملكا والسكون اى يحزوجه من مي (فل)
 طلوع (بحر) اليوم (الرابع) وهو يوم التشريق وهذا اطهار ما في معام الاسما اهيام
 لعدم العرق في هذا اليوم وقد اشتهر ما به بعد الطلوع لا يجوز له ان سمرعه بلارعى

(وإذا نزل) في اليوم الثاني أو الثالث بعد الذي مع إجماله فإنه يكره تعديه إلى مكة وهو
 بين لاسع الالتماس كما في قاصيخان (إلى مكة) لا ودع (رل بالخصب) ولو ساءة
 وهذا ساءة على الأصح كما في المسوط وكر في العمرة أنه وقع فيه على راحله ويدعو
 والخصب وهم المم وقبح الحاء والصاد المشددة المهملين واد وسع بين مكة ومي
 يقال له الإصمخ والطبخ وسددها من الحنين إلى العبدة كما في قبح الباري (ثم) أتى مكة
 (وطاف للصلاة سنة لا زول وسعى) ثم صلى ركعتين وهذا إذا أراد الخروج من مكة
 بلا فصل واطواف ثم طام إلى العشاء قال أبو حنيفة أحب أن يطوف طواها آخر كما في
 الحبرط فلواتخذ دارا حل الزوال من اليوم الثاني عشر سنة طواف الصدر ولو
 أتخذ مدنة وحب عليه عدها وأما عبد الله بن يوسف طاف طاف قبل للشروع في الطواف
 سنة كما في الكافي والإمامة فيها أفضل بالأجاء إذا دل على أنه خير كاطواف
 والصلاة والصلاة وأن يحتب الشراكشا والشم وحديث النعش وما لا يصب في الحديث
 أن الحاء ههنا يصعب كاستة إلى مائة ألف طواف بعد ذكره الإمامة صده كما في الاختيار
 (ثم شرب) استنصا (من) ماء (رمزم) وصب على وجهه ورأسه وسائر جسده فإنه
 شفاء من كل داء ودواء لكل داء على ما قال أبو حنيفة كما في الطهيرية وغيره وذلك
 أقوله عليه السلام ماء رمزم لما شرب له وهذا حديث رجاء موقوف بهم إلا أنه اختلف
 في واصله وأرساله وهو الأصح كما في قبح الناري ونسحب أن يقع في الشرب ثلاث
 مرات وسطر إلى أن في كل مرة كما في المسيار ورمزم يثر في المسجد على بعد
 تشبهه من رأس الميت يرضى رأسه أرته أدرع في أربعة وعشمة ههنا وقه من
 حله باسمه كثره ماء من ماء رمزم أي كثير وقل مشبه من الزمرمة وهي الزمر
 صحت في المرض (وول) أي ثم قبل (العتة) المرتدة عن الأرض (ووصع)
 أي رمى (بدرمه وصدرة) ساءة (على المثرم) فذكر وهل وجوب وصلى ودعا
 كما في صمخا والمثرم وهم المم وقبح المم ما بين الباب والجمر مسافة أربعة أضرع
 (وذهب) أي ذهب (أي ذهب) أي ذهب (أي ذهب) أي ذهب (أي ذهب) أي ذهب (أي ذهب)
 ثوب للمولى دليل الاسته في أمر ليس له إليه دليل (ووعا بهذا) معهما لموضع الإحابة
 (وحي) أو دعا كي فاته أقول علامة (وتحسر) على فراق الميت المكرم المعظم
 والحرماء عن دواند الحرم المحترم ووقفا الله تعالى قبل حلول الأنحل المحترم وأعلم أن
 تأخير هذا الأحكام عن سرب رمزم مذكور في قاصيخان والطهيري يدعيهما ولا يظن
 أن التقديم أولى على ما في الكفاية (ورجع) أي من المسجد (فهقري) أي رجوعا
 إلى حلتنا إلى الب (حتى يخرج من المسجد) ثم من مكة ويرل بقرب من إلى أن يجتمع

القابلة ثم يدخلون الى المدنة على قصد رياره الروضة السوية على صاحبها افضل
 التحد وكسيتها مع الدعوات في المدنة (والمرأه كالحمل) في جميع الاحكام (الا انها
 لا تكسها رأسها بل) تكشف (وجهها ولو سلت شتا علة) اي ارسله على وجهها
 وفي بعض النسخ اسدل كما في بعض نسخ الهدايا وهو انه كسدل كما في القاموس
 فهنا ليس عطاء كما قال المطرزي (تمحدا) ذلك المرأه طحري العبير بحري اسم
 الاساره (عده) اي عن وجهها (حار) ذلك السدل وقد استعار ما في الاولى
 كشف وجهها كما في شرح الطحاوي لكن في الهامة ان السدل واجب (ولا اي
 وجهها) لان صوتها عوره (ولا تسمى بين الميلى) ولا تصد في الصماء والمروء الا
 ان تحد حلوه كما في السلف (ولا تعلق) لان خلق رأسها تعلق لحيته (بل تسمى)
 البكلى وهو افضل من تقصر الزرع (وبلس المحط) كالتميم والخف حتى تستر
 كلها (ولا تعرف الجحر في الرحام) اي الكثرة لانهما موعة من عاصه الرجال فلو وجدت
 حلوه قرت عده (ويعصها لا يمنع سنا) من عمل الخيم كعاصها (الاناضوا) ولو
 سايست قبل الاحرام اعصمت واحرمت وشهدت جميع الماسل الى الطواف والسعي
 فلو حاصت يوم التمر قبل الطواف لم يجر حتى يطهر وطواف ولو حاصت بعده سقط
 عنها طواف الصدر كما في فاصحة (وفائب الخيم) دعوت الوقوف وعرفة لا غير كما في
 السراجه (طاف وسعى وحمل) اي خرج عن احرام الخيم بالاحساس انه ان على مات
 الخيم جرحا من احرامه باعمال العمرة وهذا اسما سعاد احرامه هذه دون الخيم وهذا
 قول الطرفين واما عند ان يوسف طحرا انه اقبل ما حرام العمرة وفائده الخلاق ايه
 لو احرم بمسحة اخرى بعد النوب وجب رفعها عند ان حبيبه لان الجمع بين الاحرام من
 مدته ولم يصح اثابة عند محمد لانه لا يصور اذ ان حبيبه وما مضى فيها عند ان يوسف
 لانه محرم للعمرة اصاب الى احرامه هذه والصحيح قول ان حبيبه كما في المحط (وقضى
 الخيم) الثالث ما حرام حديث من يعبه وان احرم او اقل معاته (من قال) اي في عام
 قبل وفه اشعار به لا ينهي العمرة لانه عنداها في عامه ذلك كما في الطهريه

فصل في القران والجمع

في المركب من الخيم والعمرة (القران) له مصدر فرق بين الجمع والعمرة اي جمع منها
 كما في الاساس وغيره فلا ينسب اليه بيان الحكم فقل العريف (ايصل) من الاراد
 والجمع بمعنى تفرقة قوله (مطلقا) اي فصلا عن مقدمه بواحدة وهو غير مفسر بما
 استدل الاصل به من كلة من والازم التكرار والمطلوعه وفي الطم ان القران اصل

من الجمع عند الطردس واسما سواء عليا في يوسف وسأني ان الافراد اوصلى في غير
الاماني (وهو) اى اوصلى اقسام القرآن على طردق الاستخدام (ابن بل) اى يحرم
بنيته وعمره) واما احدها اسما رايها مائة للتحج في حق العارن ولذلك لا يتقبل عن
احرامها بمجرد الخلق بعد سعيها (من عيات) او قلها (في اشهر الحج) او قلها معا (اى
في زمان واحد او بمجموع) والكل كلام مسير الى انه لو احرم مائة مائة اوصاف الاله الاحر
سار لذكره لو اوصاف الى العبرة كل مستثناة تعالى جعل الحج مائة (وان يقول)
العارن هذا الصلوة (الهم اى في ثمة العبرة والحج الخ) اى يفسرهما الى وتقبلها معني
ثم يلى راوا يا ايها النبي انه تصريح بما علم مما واما قدم العبرة وان سارا حديدا
لوايتهما حول العمل (وما في) الحسب ثم يطوى بعد دخول مكة (للعبرة سعة اشواط)
حال كونه (مرحل للثلاثة الاول ويسعى لها) والاطلاق مشير الى انه لا يكره عمره بالعارن في
اداء الحجة المذكورة كعمره المتمتع كالحج والاكسفة مشيرة الى ان لا يخلق بعد السعي بل يوم
التحج كالمردوا لا قد كان بجايها على احرامين كالحج ط (ثم يحج كما مر) يطوى للعدوم
سعة ثم يسعى ثم ياتي ساقى ما فعل المفرد كالحج المهندي والكا في اوصاف معرفات ثم يطوى
للمزادة سعة ثم يسعى كالحج فاصحاح والضمير به وفي كلمة ثم اشار الى انه لو طاف للعبرة ثلثة
او اقل ثم وقف امره انتم من الامراء واربعض العبرة وعلمه دم للردص واختلف في الرصد
اذا احد في السر الى عروان لكن في المحلعات لو طاف العارن للعدوم وسعى له ثم وقف
معرفة كان ما في به للعبرة لاستحقاقها وعن محمد انه لو طاف للعبرة ثم للحج ثم سعى له كان
للعبرة كالحج المحط (ودع) اى وح عليه دفع الهدى سكر الممران اى لو سبق الجمع بين
الهدى والتمسك اذ ان تم الذبح مما اذا طاف للعبرة في اشهر الحج ولو طاف لها في رمضان فلا
لم يسبح وان كان فاربا كالحج ط (بعد يوم النحر اى يوم من امام النحر) (وان عجز)
عن دفع الهدى بان لم يوجد هو ولا نعمة (صام) اقرار عشرة ايام بذلك الهدى (ثلثة)
من الايام (احرها) يوم (عرفه) وهذا بيان الافصله فيجوز ان يصوم الثلثة قبلها بعد
ما صار حاربا وده اشار الى انه لا يحريه الصوم به معرفة كما سبأني والى انه لو وجد
الهدى بعد صيامها قبل الخلق دفع وبعد الخلق لا يوفى ان لم يدفع كالحج المحيط
(و) (صام ايام اخرى) (سعة بعد) ما عرج من اعمال (بعد) لان الصوم مهي في ايام الشريق
وفيه اشعار انه لا يصوم قبل اعمال الحج (ان شاء مكة) او غيرها والاطلاق مشير الى انه
لا يشترط التمتع في صوم الثلثة والسعة كالحج السبع (وان طاف الثلثة) اى صومها
لكن بدخل يوم النحر او مات وقد اوصى بعبده قمين الدم) اى دم واحد للقران
ويؤيد اشعاره انه لا يصوم السعة انصب لان العشرة وحت لا عن التحليل

وقد كانت ثبوت النص فوجب دم فان لم يتدر عليه تحلل وعلمه دمان دم للقرآن
ودم للجيليل قبل الهدى كما في الاحتياط (والنوع) لعمد الجمع بين العمرة والحج
ما حرامين وهو صرنا بهي عنه عمر رضي الله عنه كما في المسوط ما لم يهمل ان يحرم بالجمع
قبل اشهره ثم انى لا فصل العمرة وحل لم يحرم بالحج في اشهره كان شرح الطحاوي
(افصل من الافراد) اي افراد كل من الحج والعمرة كما في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة
انه افصل من التمتع (وهو) اي افصل اقسام التمتع (ان يحرم بعمرة من المقارن)
او قبله (في اشهر الحج) او قاطعها (ويطوى) اربعة او اكثر الى خمسة في اشهر الحج (ويسعى)
ويحلق او ينصر كالمرء بالعمرة (ويقطع الثلثة في اول طواودة) اي اذا استلم الحجر
اول مرة للعمرة (ثم يحرم بالحج) من الحرم ان كان بمكة او من الحل ان كان بالواقف
او من المواقيت وقوله ان كان خارج المواقيت (يوم التروية) كالمني (وقوله) اي قبل
يوم التروية من اشهر الحج (افصل) لرباه العبد (وحج كالمرء) اي وقف بمرقاب يوم
عرفه ثم طاف باملا وسعى الا اذا طاف للتصديع وانما كان هذا افصل لانه يجوز ان يحرم
بالعمرة يوم النحر وانى باعمالها ثم احرم بالحج في يومه ذلك وبني بحر ما لي ما لم باعمال
الحج في هذه السنة كما في الدخيرة وفي كلمة تم اساره الى اياه او ابعد المصره دارا ابعد العمرة
ثم حج من عامه ذلك كان متمما قبل هذا بالاتفاق وهو الظاهر لانه اطلق المخصص
وروي الظاهر انه عييد ان خمسة واما عدها فلا يكون متمما كما في الكرماني والى ايه
يؤرجع الى اهله جلا لا وحج بعده كان متمما فلا خلاف واما الخلاف فيما ارجع حراما
عنه لو انى باعمال العمرة ولم يحلل او طاف اربعة اسواط فدل بانه لم يرجع الى مكة
وحج لكان ممجا عدا الشيخين خلافا لمحمد كما في الكافي (ودخ) (وهو) الرجوع في بعض
ايام النحر شكر العبد للمع (وان عرج) عن الدخ (صام كاخرا) اي صام شهر شعبان
اخرها عرفه وسعة بعد حجه ان شاء فان مات البلد يمين ادم (وان احرم) الميع
(يسوق الهدى) اي مع اري بحث على السير ما يدي الى مكه من عزم او شرا ما الى ابيه
هديه ويقال باليشيد على فدية واحدة هدية كيطه كما في العرب ولم يذكر بحسب
العمر والاول ولا تلبد هما ولا تقلد العلم بل ربط على عقهها عود بمل او غيرها فاقه
ليس بشرط بل هو سعة (وهو) اي سوق الهدى او الاحرام مع السوق (افصل)
من القود الا ان لا يفتادوا من احرام لاميده كما في الكافي (ولا يحلل) اي لا يجرع من احرام
العمرة يالحق للعمرة بل يالحق للحج في يوم النحر ولو رل المحرم بالسوق ما لم يتم حج
كان ممجا عدا الشيخين خلافا لمحمد (ثم) اي بعد احوال العمرة (يحرم) يوم التروية
وقوله افصل (الحج كاسر) ويطوى ويسعى كالمرء (والمنكى) اي عبر اهل الاما

(مرد) بالبح أو العمة (قط) فكهله العراى والجمع الا اذا جرح من الكوفة وقرن ماله
كان مارا

في غسل الجنات

(د) ميتا اى استعمل طيبا ولو بالشعر (محرم) بالغ فالصبي لا يؤخذ له (عضوا) كاملا
بنيابا كالأرأس والحية والساق والعقد او حكميا كما اذا طاب احراه معرقه تلغ عصوا
ويوطئ كل البدن في مجلس كماء دم وفي مجلس وح لكل دم عند الشيخين واما
عند محمد فان اراق الزول يجب آخره الا الواحد كافي بشرح الطحاوى وقال بعضهم
اذا طاب ربع عصو ملوهم وقتل شيخ الاسلام هذا كله اذا كان الطيب فيللا والا
فلا يشترط العصى وخوت النعم وقال العقيد ابو جعفر ان كان الطيب بحيث يستكره
الاساس كالكدين من ماء الورد وكمين من المسك او العالبه فهو حاشية والا فلا يكفي المحيط
(او ادهن) اى استعمل الدهن في عصو كامل سواء كان مطيبا كدهن المسح
والزيت او غير مطيب وهذا عند واما عدهما ان كان غير مطيبا وغير مطوح فعليه
صدقة ولو ادهن نسي او شتم او البية لم بحث عليه شئ بالاعمال ولا بأس بان يداوى
حرقه او شقوق رجله بشحم او زيت في طاهر الرواية كافي بشرح الطحاوى (اولس)
بلا صرور (يحيطا) كالهميص والسراويل والها والخفين يوما كاملا على وجه المعتاد
كأمر (اوسر) بما كان من حسن ما يعطى به (رأسه) او وجهه بما فصاعدا وعن محمد
أكثر ويسوى في ذلك ان يستر عهده او يلقى عليه حيرة وهو أتم (يوما) كاملا او ليلة
وعن ابي يوسف أكثر من نصف يوم او ليلة كافي المحيط (او حلق) او قصر او توتر
(ربع رأسه) او أكثر وفي الأصل ثلثه وكذلك الحية وعن محمد اذا سقط من أحدهما
عند الوصي عشر شعرات لزمه دم كافي المحيط (او) حلق او تسور (عصوا)
كاملا كازقة والابط والساعد والصدر والقبالة وفي المتن اذا سقط ثلث شعرات
ابطه وهو كثير الشعر فعليه دم كما اذا سقط أكثره وهو قليل الشعر وعن ابي حنيفة
لو حلق شاربه لزمه دم وبه أحد بعض أصحابنا والاصح انه لا يلزمه كما قال الامام
الستر حسي كافي المحيط وذكر في النهاية انه لو اراد شعر الصدر والساق بالزورة فعليه
الصدقة (او قص) اى قطع (اطمار يد) واحدة (او رجل) واحدة او حصة من يديه
او رجله او يد ورجل (او الكل) اى يديه ورجليه (في مجلس) واحد فلو قص الكل
في أربعة تخالس لزمه أربعة دماء وهذا عند الشيخين واما عند محمد فقد لزمه دم واحد
الا اذا انحلت لشبهها كفارة فانه لزمه كفارة اخرى فلو قص اطمار يد ودم ثم قص

المطهر يد احرى لرمه دمع آخر كافي المحيط (اوطاف كله) اور بعد (لعرص) اي
طواف الزبارة (معدا) والاعادة مستحب فان اعاد قد سقط الدم وعده لواءا بعد ايام
التحريض عليه صدقه وفي كلامه اشار به يجب الطهارة للطواف ولا يشترط كافي
المحيط وغيره وهو الصحيح وقال ابن شجاع انهاسة كافي المتوسط لكن في شرح
الطحاوي ان كل صلاة تؤدي في المسجد والطهارة شرطها (او غيره) اي لعرص
العرص وهو طواف العدوم والصدر والعمره والعمل (حسا) اي شخصيا بحسب العمل
فمثل الخائض وغيرها وهذا اذا لم يعد وان كانت واحدة مادام بمكة فلو اعاد سقط
الدم ولا يلزم التسوية بين الواحد والسنة والعمل لا ما صار واحدا بالشروع كافي الهداية
لكن في شرح الطحاوي لو طاف للعدوم حسا ولم يعد لم يجب عليه شيء لانه لو ترك
اصلا لم يلزم كذلك وقد اساره الى انه لا شيء على المستقل وان لم يعد فعله ذلك من
احلاف الرواية (او افاض) او دفع اور جمع من عرفان بحث حرج عن حدودها (قل)
عروب الشمس وافاضه (الامام) فان عاد الى عرفان قلبه ما سقط الدم وان عاد بعد
التحريض او قبله او بعد افاضه الامام لا يسقط كافي الاحبار (او ترك واحدا) بماد كمر
كترك رمي جميع الايام والوقوف عند لغة وغيرها (او) ترك (اكثره) اي اكثر الواجب
كترك رمي يوم واحدا وحجرين منه وترك اكثر طواف الصدر والسعي وكرر بالاعادة
في اوقف فاذا اعاد سقط الدم (او قدم سكنا) ناصم والسكون اي عاده من صلاته
في الاصل مصدر بمعنى السجدة تعالى ثم اسعد الله بجهته ثم لكل عاده كما سبيل الم
في المغرب (على) سك (آخر) كما اذا طاف في آخر ايام العمر ثم خلق او خلق العارفين
او المتعجب دمع وهذا عده واما عده ما فلا دم عليه في العديم الا انه شيء واطلافة
سكك عاده اذا خلق المرد ثم دمع فانه عديم موجب لشيء بالاجماع كافي شرح الطحاوي
(او احر طواف العرض) كله او اكثره (عن ايام البحر) عده حلالا لهما كما مر
في العديم وفيه اشارة الى انه لو احر اقل طوافه لم يجب عليه دم بل صدقه عده
والي انه لو احر طواف الصدر والعمره لم يجب عليه شيء ويدعي ان سقرق
لما اذا ترك رمي يوم الى يوم آخر وخلق للحج والعمره من الخلل الى الحرم فان الازل وحب
لادم عده حلالا لهما والثاني عدائي حصة ومحمد حلالا لاني يوسف الكل في شرح
الطحاوي (او ترك اقله) اي اقل طواف العرض وهو الثلثة وما دونها وفيه اشارة
بانه لو ترك طواف العمره لم يجب عليه دم وهذا اذا لم يرجع الى اهله والا فله دم كافي
الظاهر به (عده) اي الحرم (دم) اي اراقه دم هدي والشاة كافية وهذه الجبله
بحرارة لكل شرع قتلها (او يترك كل) طواف العرض (او اكثره في محرما) وان رجع

الى اهله (حي طواف) اى يقع كل الطواف او اكثره ذلك الاحرام لانه ركن ولا يجوز
 فيه بدل وجه اشعار به لورثه كل طواف العمرة او اكثره حتى يحرم كذلك لانه ركن
 كما في الطهارة (وان طافه) اى كل طواف طواف العرس او اكثره (خ) بلا اعاده
 (بمقدار) واحد عليه ما اعاد في ايام العرس منه ملاحلاف والخلاف في ايام العرس
 هو الاول ام الثاني والاخر حار كما في المحظ وان اعاد بعدها في وجوب اداء خلاف
 كما مر وكذا في تحريم الاحرام ارجح من اهله وهو اصيل كما في التكاثر والندبة في التمسك
 الابل ولويد كراوى الشمر نعه الابل والقره عند اى حصة واصحابه كما في الكشاف
 (ان فعل) من الطيب او الادهان او اللبس او الاسترا والخلق او اخص (اقل بماد كرا)
 من محض يوم او ربع رأس او يداير حل (او طاف عرس العرس) كطواف اعدوم
 وغيره كرا (مخدبا) وهو مكة بلا اعاده وعليه الاعاده وان رجع الى اهله فعليه دم
 وقروانه اى حصص وصدقة في رواية اى سائر كما في المحرط وذكر في شرح الضحاوي
 انه اذا طاف للعدوم محدثا فلا شيء عليه وبقى ان يكون طواف العمل كذلك واعلم
 انه لو طاف اذنه محدثا واكثر طاهرا اعاد ما طاف محدثا او تصدق لكل شوط نصف
 صاع من راء الاداء ملح دما ولو طاف اذنه حسا وجب عليه الاعادة او اداء كرا الطهارة
 (او ترك) العدد (العلل من) العدد (او واجب) اى واجب مذكو من رية اللام
 كترك ثلثة من طواف الصدر وواحد من الجمار الثلث في يوم او حصاء الى الثلث
 من جرة العنقة وماذ كرا لا يشك كل ما في الهناية من وجوب الدم بترك ما هو
 قريب من الربع بال مدخل في الطواف الواجب من الحظيم ويرجع الى اهله
 بلا اعاده (او حلق رأس غيره) محرما كان او حلالا لكن في المحبط او حلق رأس
 غير واحد شارب او قلم اطعمه اطمع ماشاء (تصدق) على مسكين حراء الشرط
 (نصف صاع من ر) او صاع من تمر او شعير او اصل ان كل صدقة في الاحرام غير
 مقدرة فهو نصف صاع من ر الصدقة قبل العمل والحراد فانه في ذلك ما شاء كما في
 المحبط (وان نكس) بعد كاهية (او حلق بعد) كالقبيل ومنه الجهل والديان كما في
 النصف (دخ) في الحرم لا عرف طود دخ في غيره لم يحرمه الا اذا تصدق لمحمد على سنة
 مساكين لكل قدر نصف صاع كما في شرح الضحاوي (او تصدق) بمكة او غيرها وفيه
 اشارة الى انه لا يجوز الا للمليك كما قال محمد واما عسدهما فمحور الامانة كما في شرح
 الطحاوي (ثلاثة اصوع طعم) اى طريق العلة والاصوع مع الهنرة وسكون
 الضاد وصم الواو سبع صاع (على سنة مساكين) مثلام مضاف الى كوة سواء كانوا
 من مكة او غيرها والافضل ان يتصدق على قدر امكة كما في المحبط (او صاع) بمكة او غيرها

(ثمة امام) ولو غير متابعه والطيب والخلق يطر في المثال فان جميع محظورات الاحرام
اذا كان بعد دفعه الحاربات الثلاثة كفاي المحظ (روضة) اى وطى العر - الخج في قل
الادمي الخي وكذا في درهمي رواه ولو ا اوحوا (هل وقوف عرفة اسعدت) اى
بعضه نقصانا فاحسا ولم يطله كفاي المصبرات ون ذكر الوطى اسعار ما ماسواه من
الصحيد والمسل والفصل الطر يسهو لم يصد له اوجب دما وان لم يزل كفاي السف
(ومضى) اى وحب عله اعلم الخج اعاسد كما صحح فيما له ل وحب (ودم) ههنا
والساء الواحدة كافة الادو طى ما قبل الوقوف فانه دمع اخرى عند السجين واما
عند محمد بن كاه كاهه واحد الادا كره عن الاول ولا خلاف به يكفه واحد اذ اوطى
مره في مجلس واحد كفاي المحيط (ومضى) اى لم يفسد ذاب الخج (من قال) كفاي
المد اولاب والاولى ان يسال اعاد لان جميع العمرودة (ولم يفترا) اى لم يفترا
الرجل والمرأ وهذا الفصل هو مسحب اذ احاط العود كفاي الاحتسار (و) وطؤه
(بعدة) اى بعد الوقوف (لم يصد وحب دمه) لملط الحامه (و) وطؤه (بعد الخلق
لم يصد لكن عله) (سأ) ووطى العود ما عره دل الطواف اسد وصى ودمع وقصى
وبعد لم يصد وعليه ساء وفي وطى العارن والمجمع يفسل كفاي المحظ (وان قل محرم)
ولو عطلنا (صدنا) ولومى عبر الحرم وعبر بمسكوك وما كول والمراد صد الترفل
صد الحمر ما حله كاهر فالاول ان يقول الصيد (اول) المحرم (عله) اى على
الصد (فانه) اى الصد (ثم حراؤه) اى حرا اصد بسبب الاحرام ولهذا الوقف
في الحرم لم يخلط الحراء وقد اشعار بوجوبه على العادل المحرم بخلاف الحلال لكنه
ادان على محرم ما في الهار وفي عليه نصف قيمه وفي الجمع لاسي عليه عدما
وكلامه لا يخفى على اشارة الى انه شرط لوجوب الحراء كون الدال محرم ما عدا
المدلول الصد وكون المدلول غير عالم بملكه وصدقه النال في هذه الدلالة واتساع
اثره واتصال الفصل بالدلالة فادفعه واحد من هذه الشروط لم يصب به الحراء كفاي
المحظ (اى ما فهمه) بخلاف الصبر المحرور والخار ما اى قيمة قوم بها الصيد (صدان)
انهما يصار في قيمة الصيد اساعا للص وان كان على دكى فاسا وفي كلامه اشار الى ان
بعض الصيد يعوم فلا يصح كون الناري معلوا الى اهل واحدة بالعه ما نعت وهذا في التأ كول
واما غيره فلا يخاور دما والى انه يوم التأ كول وعبر وما كان له مثل وعبر وهذا عند
البحر وكذا عند محمد فيما لا مثل له كالجماد واما ماله مثل خه في العامة ال وى حمار
الوحش يروى الطي والصنع ساء وفي الاربع اى كذا في المحظ (في مصله) ان كان
بما عدا كند (او اقر مكانه) اى من المصل ان كان بما لا ساع به كالبحر او المثل

يحتل الزمان والمكان هذا اول ما عاين ما بعده لكن في المحط الاصح ان كلام ارميا
 والمكان مسمى في القيمة لانها محله باعتباره (وسترى العامل (هـ) اى مفعول (هـ) (هـ) (هـ)
 اى شاء او قرا او املوا هذه اشعار بان لا يشتري الصغار مهابدا لا يجوز من الصان الا
 الخدع العظيم ومن غير ائى نعم لو صدق يلزم الصغار على وجه الاطعام حار وهذا
 عند السحري وما عند محمد بن حبيب الصغار لا ياتي الكافي ومعه ابو يوسف شرح ابا وابل
 (يدع كـ) وان تصدق على عيراهل الحرم لا يضرها وان تصدق على اهل الاصل
 وجه الاطعام كافي هذا اشرح كلامه اساره الى ان مجرد الدرع عكك كاف فلو هلك
 هذه نوحه من الوجوه سقط الخبر والى انه اذا كان في الهدى حيا مساوية لقيمة
 الضئيد يجوز وان استقص عنها في الهدى كمال الساطي ومن اى حدة هذه
 فيد ما تنص بالدفع كافي المحط والاكفاء مشعر انه يجوز ان تصدق بكفه على مسكين
 واحد كافي النصف (او) يشتري به (طعاما وتصدق به) اى بذلك الطعام ولو على غير
 اهل مكة (كاه طره) لكل مسكين نصف صاع من راو صاع من شعير او قدر كافي المشاهير
 لكن النشرة بعضى حوار نصف صاع من زيت كائنه حوازا فل من نصف صاع
 لمسكين وعدم حوار الاناحه كائنه قوله تصدق الى ان في شرح السأو بلات
 لا يجوز اقل من نصف صاع لمسكين وفي النصف يجوز الاناحه ايضا (وصام) عطف
 على يشتري وان لم يجر عند بعض الخاء (ص طعام كل مسكين) اى بدل كل نصف
 صاع او صاع ما حوود من القيمة (يوما) وقد اسعار بان للقال خيار احد الثلاثة وهذا
 عند السحري واما عند محمد فالحا لثلاثة والاول اصح والاطلاق مشعر الى حوار
 الصوم متناه ومنه فاكافي شرح الضحاوي (وما فصل عنه) اى ما كان اقل من قيمة
 الهدى او اطعام مسكين ولم يسلعه فالصبر لاحدهما لا اطعام كاطن (تصدق به) اى
 ما فصل (او صام) هـ (يوما) لان الصوم ليس اقل منه ثم هذا المراع عن النقل شرع
 في انصاف فقال (وان نقتض عصفوا او حرا حة او نصف شعير او غيرها (نحب)
 هذه (فيما ما تنص) من الصدق يقوم بغيرها ثم ما فصل في يشتري ما بين العيين هدبا
 او الصوم وفي المحط ان حرجه لو ا مع شاء اثرها ممن نقصانه وبلاتائه ليس عليه
 شيء عند العرب وعنده علم صدقة لا يصال الالم (وان احرجه) بقطع التواثم
 او كسر الجراح او صف الرش او نحوها (عن حـ) الا شاع) اى عن ان يكون ممتعا
 بما اراد بالخبر معجم وعن ابي يوسف اذا صف ويشد او صرف على عنه فابصب
 دونه صدقة كافي المحط وقد اسما به لو صار سالما عن القصاص او عاد آل حبر
 الا شاع لم يحب عليه شيء من القيمة عندهم (او كسر اسنص) اى ايضا عن فاسد

والا لاشئ عند كمال الداعل اذ قد فرحنا ما فكر واما اذا علم كونه حراما اولم يعلم فعله فيه المرح كما في المحيط والنسخ الجمع واحده يصح (فيما) اي فيما الصد الموصوف او النسخ واحده عليه كفيه ما قبل فلو انحط في سلكه لكان ماسما (وكذا) اي عليه فيه (ار دح الحلال) اي عبر الحرم بلا دلالة بحره (صد الحرم) اي ما يكون فيه بعض منه دائما وبعض فوائده غير قائم (او حله) اي الصيد فيجب قيده ليه (او قطع محرم) او حلال فهو الحقد (حشده) اي سب الحرم مما لا يحق له وما كان او ما سافر به ماله والافه في اللغة اناس منه كما في عامد الكس واحتره عن مثل النكاح فانها السب سب يل هي من مودع في الارض ولهداساح احرا حها من الحرم كحمره وقدر سمن ربه لا يرك كما في المحط (او شجره) وهو ما كان له ساق من الساق وطنا كان او ما ساعلى ما يطهر عساره كسب الله وما نقل عن الهداه انه اسم للوط من سمي بحر الصلوى الى الحرم الموجب للحراء وشجره الحرم ما كان شئ من اصله في الحرم سواء كان اعصاه منه او في الخل فقطع هذه الاعصان عليه التيميم كما في المحيط وبنى ان يكون حشيش الحرم كذلك وانما فصل هذه الاسماء عما قبله قوله كذا لانه لا يحور الصوم من فيه صد دمج الحلال ويحور الهدى على الصحيح ولا خلاف في حوار الامام كما في المحيط وكذا لا يحور الصوم عن قيد الحشاش والشجر ويحور الطعام والهدى كما في مخرج الضحاوي وذكر في المحيط انه لا يحور الهدى عن فيه الشجر وعن ابي يوسف انه يحور الهدى (الا) للاسماء المصل عن حشده وشجره معسا كما في مخرج الطحاوي (ملوكا) وما اسما وهو ما لم ينسب اليه الناس من سب الا في فلو قطع السب منه مد فعله التيميم كما في مخرج الضحاوي الا انه لو كان ملوكا فعله قيد الملك كما عليه فيه التمرع كما في المحيط (او سب) اي من سابه ان ينسب اليه سب ملوكا او غير ملوكا (او سب) ولو لم يسم ملوكا فانه لم يحسب شئ فقطع شجر الشجر والحشاش في هذه الصور السب (ولارعى الحشاش) اي حرم ارسال التيميم على حشاش الحرم لارعى عدم الضرر لانه كانه قطع وعنده لا بأس به اضروره الزاير (ولا يقطع) حشده (الا لادحر) بكسر القمه والحاء وسكون الدال المضممتين وهو ما يمت في السهل والجل وله اصل دفعي وقصبان دفاعي فربما والذى كذا احوده يستغفر به الصوت بين الحشاش وسب دون في اعور الخلل من السب كما في فتح الداري (و) تحب (عقله قل) واحدة على منه او توبه لاشئ الارض واعمل اعظم من الحق في الحكيم فتشمل الدنيا في الشمس ونرك العاقل اشعار بل الامر بالهمل والاشارة اليه كماله وفي ذكر العاقل اشعار ما به وعسل ثيابه خاب انه لم يحسب

عليه شيء وإنما قال قلته لأن فعل أسس أو ثلثه قصده طعام ويقتل أكثر نصف مباح
كأى المحب (أو حرام) واحدة (صدقه وإن قلب) تلك الصدقة تكسره حرام ثم
قال أهل حص جعلوا يصدقون بكل حرادرهما فقال عمر رضي الله عنه أرى رايهمكم
كثيرة ثم حرره حراده كأي الكأي (ولا شيء) فعل عراب (شروع في العواسق
الموعودة وما في حكمها وتكثير العراب مثله يراد أنه لا شيء) فعل جمع أو أوعاها وكلام
ما صحت من شعره قولهم وفي المحض لو قبل الزاع والعقوى وحف عليه الكفارة
وأوعاها على ما في فتح الساري حسبه العقوى والانقع وهو السدى في طهره أو
نطه بياض والدها وهو المعروف عند أهل الناحية بالانقع وسأل له عراب أسس لثته
من عن نوح عليه السلام واشمل بحيفة حين أرسله للحد عن الأرض والأعصم
وهو الذي في رحله أو حاحده أو نطه بياض أو جرة والزاع مثله عراب الزاع
وهو العراب الصغير الذي يأكل الحب (وحداه) تكسر الحاء وفتح الدال والهمزة وحكي
الحداء بالمد مع إساءة وبدونها ولست للتأنيب بل للواحدة كأي فتح الساري وهي صائر
بأحد الهاء (وعصرت) لذكر والأنثى وبما عصرت وعقرته وبما أن عصها
في طهرها ولا يصير ميا ولا مأثا حتى يتحرك كأي فتح الساري (وحده) ومثلهما السرطان
بحلاف الصب كأي فاصحان (وفاره) تكون الهمزة ويجوز فيها التسهيل كأي فتح
الساري وطهر كلامه أن الأهل والعرية سواء وعن أبي حنيفة أنه يحب العبيد يقتل
النوع كأي الكأي (وكل عقود) بالفتح من العود وهو الخ ح والكل ما عرط
شبهه وأهدأه كأي الكرماني والمراد منه الذئب وحل الذئب ملحق به عن أبي حنيفة
أن العقود وغيره والمسأنس وعصره سواء وفي حكمه السور كأي لكأي (ووهوص) أي بق
وقل صاره واحدة بموصه كأي الالير (ورعدوث) ورعدوث ونداب وكذا العمل
الأودي وهو السواء والعصراء كأي الهداة (وهراد) بالصم مثل ما عاربه كاه
(وسلمة) وقعد وغيره من هوام الأرض (وسع) كالعهد والتمر (صابل) أي فاهر
وسابل على المحرم من الصولة أو الصانة بالهمزة واحترمه عما إذا لم يصله إلا مع فتنه
فاته وأحب إليه وعن أبي حنيفة أن الأسد كالكلب كأي فاصحان (رله) أي المحرم
(ديج الحوا من الأهل) كاهم وانساحه والظ الذي في المنار لا الذي يطير فيه صدر
كالنساء الذي على قوائمه وعش كأي المحيط والمناسر من الهلى ما يكون يصل الخلقة
حتى أنه إذا لم يضر يدمه وإذا أسس طبي لا يدمه كما أشار إليه في الهداية (ولما أكل ما)
في الخل (صاه) مما يؤكل (حلل) احتراز عما فيه محرم وما في (ودحد) حال
كوبه (بلاده محرم) وهذا في رواية وهو المحار وفي روايه أن لصده لا يحرم بالذلالة

كأن الكافي وفي الكلام اظهار في معناه الاصهار اسراراً الى ما به لاجل للبحر اكل ما دل عليه
محرم آخر كافي المحط (وامره) واسارته فلو وجد واحد منهما لم يحل اكله ولو حل
من احرامه كافي المسقى (ومن دخل الحرم) خلا لا او حرماً (نصيد) اي مع صد رواء
كان في منه اوقى قصصه اور حله كما اسار اليه اطلاق المسوط والخفة لكن في الكرماني
وعنه انه لو كان في قصصه اور حله لم يرسله (اوسله) اي وحب ارسله او اطاربه
ولا يرول به عن يده حتى انه اذا حل ثم وجد في يد احدهم واحق به كافي الكرماني
وعنه وسئل ان يكون المعنى ارسله الى الحل ووصفه في يد رجل ووجهه كافي الخفة
(ورد صد) اي مع صد واقع في محرم او حلال بعد دخول الحرم بذلك الصد
(ان يقي) ذلك الصد في المسترى لانه مع فاسد او باطل كما بان (والا) يقي في يده
(حري) التابع عنه (كعب المحرم) من المحرم او الحلال (صيدا) اخذته بعد الاحرام او قبله
فانه رده ان يقي والاخرى وفي كلامه اسراراً به لو كان السابغان حلالين وهما في الحرم
والصد في الحل حار السبع عنه اي حصة حلالاً لمحمد كافي المحط ولا يصح ان يحرى
كاتب السبع (لا) رجل (صيدا) ولا يحب اطاربه (هـ) اي في قصصه اور حله او يده
(اذا احرم) ولم يدخل في الحرم بعد والاخذ وحب ارسله كما مر (ومن ارسل صيداً)
كأنه (في يد محرم ان احده) اي احداً المحرم ذلك الصد حال كونه (حلالاً صحت) ذلك
المرسل فيه عنه خلافاً لهما وقد اشاه الى انه لو احده محرم لم يصح اجاتاً لانه
لم يملكه بالاحد ولهذا لو ارسله منه ثم حل فوجهه في يد رجل لم يسترد كافي شرح
الطحاوي (وان حل محرم) او حلال (صيد محرم) كان في يده وهو الاحرام او احده
بعد (فكل) منهما (بحري) حراً اما هو جمع التيمه لعرض كل وجمع اي ثم
رجع عما صحت آخذه وفي يده على فانه لسا كيد الصبيان عليه فلو حل حلال
في الحل صد محرم لم يحرم (بحري) المحرم رجع عليه عما صحت كما اذا فله غير محط كالتصبي
وان يجوز ولا كافر كذا في شرح الطحاوي ولو حل حلال صيد حلال احده من الحرم حري
كل ورجع احده على فانه كافي المحط ولو حل محرم صد حلال كان عليه قيمة للملك وقبضه
للشرع كافي الطهري وما يلزم به اي دسسه من محطورات الاحرام كالطيس وهل
الصد وعمرهما على المرد بالخارج العمره دم فعلى القارن دمان للصح والعمره لهل
حرماً - رامين وهذا اذا كان قبل الوقوف بعرفة وما بعده في غير الجماع - ثم على مذكرة
سبح الاسلام كافي اسبابه (الاخوار او صف) اي المقاتل كما مر (عمر محرم) بالعمرة او بالتح
فمشتد عليه دم لترك حق الرقبه الا اذا عاد الى الوقت واحرم فانه سقط عنه كما اذا احرم
من مكانه وما اليه محرماً وحدث الثالثة وان لم يحددها لانسقط وفالانسقط يحددها ولا

ومائة في الحظ وثني حرد صد) ، اوك او غير ملوك (فله محرمان) فعلى كل حراء
تام لكن يرميان معا قيمة واحدة للملك ومعنى ان ثلث اذا قتل ثلثة (واحد) الحراء
(لوقل صيد الحرم حلالا) فعلى كل نصف قيمه ومعنى ان قسم على عدد الرؤس
اياه به جماعة ولو حده حلال ومحرّم فعلى المحرم جمع القيمة وعلى الحلال نفسهها
ولو قتل حلال ومهرّد وفارون فعلى الحلال ثلث اخراه وعلى المفرد حراء وعلى العارن
بهرآل (باع المحرم) من محرم او حلال (صدأ) احده بعد الاحرام اوده (اوشراء)
عنه (ماكل) السع او الشراء كما في الهداية لكن في مسوط سمح الاسلام انه قد
ويعنى انه مشرأ فيه نعم (وودعه) اى دبح المحرم صدأ (حرم) لجه على كل
محرم وحلال لانه ميتة فلا يجوز اكله الا اذا صار وتفصله في المحيط (ولو اكل) الداع
(هـ) استعمر (وعزم) اى مكن (فمى ما اكل) سوى الحراء عده واماعدها فلس
علمه الا الاستنصار كما في الهذبات وهذا اذا اكله بعد اداء الحراء واماده فلا يحسب
الا الحراء اجاعا كذا في الحمايق (لا) يجرهما بالاكل اجاعا بل يفسد (محرم) او حلال
(لم يدح) وما (ولدت) من خارج الحرم (طليد) اطهار في مقام الاحتياط على تقدير
حذف الموصول (اخرخت من الحرم وما نا) اى الطليد وادها (عزمها) اى من
الخرج محرما او حلالا فيهما لانها صيد الحرم حكما (وان ادى) المخرج (حراءها)
اى حراء الطسة (ثم ولدت لم يجره) اى ليس علمه حراء ولدها لان اداء حرائها
صبرها صد الحلال

فصل الاصطلاح

(ان احصر) اى مع ومن المحصر جمع الصاد وهو لغة المجموع من كل شئ كما في الكشف
وغره وشرا الم ذوع عن الجمع او المنة بعد الاحرام وحكمه انه لا يتحلل الا ما دبح
او ما فعل العبرة كما في الياضع (المحرم) او المحرمة يحرم او عزمه او الله (لعلو) مسلم او كافر
ولو عزم سلطان (او مرص) راد بالذهب او الزكوب او عزمها مثل فتدان المحرم
وحلالك ادهسه وغيرهما وهو غير قادر على المشى ولو في بعض الطريق كما في الحظ
(نمش للمرد) بالجمع او المنة الى الحرم (دما) او قيمه لشترى عكة فلو نعت دمن بحلل
ماولهما فان اذنى موضوع كما في الياضع (واقارن دمن) وقد اشار الى انه لا يتحلل
الا بدع آخرهما والى انه لا يشترط تعيين احدهما للجمع والاخر للمنة والى انه لو نعت
دما لاحدهما لم يتحلل بدح عن احدهما من الاحرامين كما في الهداية (وعين) المحصر
بالجمع او المنة عده (بوما دبح) الموت (قد) اى في ذلك اليوم لان دمه غير مودت

فاحج الى الله من لم يقب الا لال ولا كان ذلك اليوم (هل يوم النحر اى وقت
 شيا واما عندهما والمحصن بالمرء يعني دمه لانه غير موقت بخلاف المحصر بالمخ
 هل يوم المحصر يوم من ايام النحر فلا يحجج الى الله كما في الخط (وبى حل لا) بل يحج
 من دفع الهدى الى المحصر بالحرم ولهذا لو سح عن المحصر في يوم الحرام ففى محرما حتى
 سح واحد ويدع بالحرم كما في الميسوط (وبنده محل) المحصر عن الاحرام وقية
 اماره الى انه لا محل بعد الدخ فبى محرما الى ان يجد الهدى فيدع او يول احصاه
 فصح في وقت او يعمري وقت وعنى ان يوسف انه يوم الهدى واطعم المساكين وان لم يجد
 الطعام يصوم لكل نصف صاع يوما والى انه لا يحجج الى الخلق وعنى ان يوسف انه
 واحد كما في النعمه والى انه لو عد يوما من حل من احرامه فى ذلك اليوم والى ان
 لم يلبس قد اورد في غير الحرم لم يخل من احرامه وعليه دم لهذا المحصر وقال بعضهم
 اذا شرب في وقت الاحرام الاحلال شرب الا حصار حله قبل ان يلبس كذا في شرح
 الطحاوى والاكفاء استأمر به اذا نعت ما هدى فله ان يرجع الى اهله لانه اذا لم يكن
 من المشر الى الميع فلا فاده في العام كما في النعمه (و) حب (عنه) اى المحصر (ان حل
 من حج) فرضا او هلا (حج) من قابل (وعمره) كذلك لان على فائ الخج بطل
 بافعال العمره ولم يوجد (ومن عمره ومن فرائ حج) قصاء (وعمره) الاول
 للعراى والثالث لكونها كالغائب (واذا وائل احصاه) بعد نعت الهدى (او اكد
 ادراك الهدى) بوجدانه غير مندوح (و) ادراك (الحج) ما يوقوف يعرف (بوجه)
 لادائه (والا) يمكن ادراكهما جميعا بل لم يدرك احدهما او ادرك احدهما (بمحو
 ان حل) بعد دفع الهدى وان سرحه لم يخل ما فعل العمره في الصورة الاولى وفيما اذا
 ادرك الهدى فقط واما اذا ادرك الحج فقط فمعه حاربه ان يخل وان يؤدى الحج ما حرم
 حديد ولا عمره عليه واما عندهما فلا صور لانه لا يدع عندهما قبل يوم النحر ويده
 استأمر به ليرى هل يبعث الهدى لم حل فذهب الى مكة فان ادرك الحج فيها وان لم يدرك
 يكون فائت الحج فبطل بالمره كما في شرح الطحاوى (ومعه) اى مع صدق او من
 للمحرم (عن ركني الحج) اى الوقوف بعرفات وطواف الزاوه (تمكث) طواف سبه
 وكذا المنع عنهما بالحرم (احصاه) سواء كان مفردا او قارنا فبطل بالهدى
 وعنه ان المنع عنهما ليس باحصار بعد ما صارت دار الاسلام كما في النعمه (و) نعمه
 (عن احدهما) اى ركني الحج (لا) يكون احصاءا فانه لو منع من الوقوف بطل
 العمره وقضى الحج لغيرها من قال مفردا او قارنا وان منع عن الصواى فبطل
 وعليه دم لتأخير عنه وفيه اشاره الى انه لو احرز بالمره ثم منع بها عن الصواى والى

كان مختصرا (ومن صرح) عن اداء الخلع (العرض) بمعه عمره ارجى روايه عاصا كالمرص
 والخص وعبرهما (فاسح) اى بعث عمره لجمع كفاي الصالح (صح) ذلك الاحتجاج
 وانما عد ما تعرض على هو المصادر اشار الى ان العمل يصح بلا شرط و يكون ثواب
 العبد للامر بالايعلى واما ثواب العمل فالمأمور بفعله للامر وقد صح ذلك عند اهل
 السنه كالصلاه والصوم والصدقه كفاي الهدايه وانما وصف العبد رجلا الزوال لانه اذا
 كان لا يرجى ثبته عليه الاحتجاج كفاي المحط والاطلاق مشرالى انه لو اح امر ابا وعدا وانه
 ما من السد صار فكذلك اساءه والا فصل ان يكون المأمور خلاصه جمع عن عبده لكون
 ائمه عن الخلاف كفاي شرح الطحاوى (و ومع) ذلك الخلع (عه) اى من الامر على
 الاحتجاج كفاي النكاح وهو ظاهر المذهب كفاي الهدايه لكن في المحط حال شيخ الاسلام
 انه مع عن المأمور في قبول احتساب الامر ثواب العبد لان العبد لا يحرى في العبادات
 الدنيه ولا بشرط اهله المأمور الا ان الخلع يسقط عن الامر لافاقه الاعاى معام الافعال
 (ان دام عمره الى موته) فلورال عمره صار ما ادى تطوعا وعليه الخلع كفاي النكاح
 ومن اى وسع ان رال المصنف بعد فراع المأمور من الخلع مع عن العرض رال رال قوله
 من اعمل كفاي المحط (و) ان (وى) المأمور (عه) اى من الامر فان بوى من عبده
 او من رجليه امر من اوقع عبده ومن العقه ولو نوى من احدهما منهما ثم عنه صار
 ومن اى وصف انه وقع عبده ومن كفاي اذا امر احد بالخلع واخر بالعمه فممن بينهما
 الا اذا ادنا بالجمع كفاي التمرناثي (ودم الاحتصار) ان وقع (فهو على الامر) عند
 الضره من وعلى المأمور عبده ولا بعد ان يكون شاملا اذا الوصى وماب ما دم الاحتصار
 في ذلك مال الله وقيل في كله عبدهما وفي مال المأمور عبده كفاي النكاح (ودم العرض)
 في صورته الامر مهما كدم الجمع (و) دم (الحناء) كلف الطمر وشوه (على الخاج) اى
 المأمور فانه المخصص منهما الجمع بين التمكن وانه الخلقى (ومن) الخاج (اردهه) اى كل
 بمعه ان سامع هل وقوفه بمرقات فلا يصح شيئا ان سامع عبده كفاي اداءه الخلع لمرص
 او حسن او موت دانه او قراره كفاي لم يصح ان كان يعنى من مال الله حتى يعود
 الى اهله ومن محمد بن عبد الله دهاه لاهر كفاي الاحصار (ولن مات) الخاج للمأمور (في الممر)
 اى طريق الخلع (صح) عمره وحويا (من مرل امره) الموصى او الوصى او الوارث فاما
 اما اتحد مكاهما والمال واى به فان لم يكن واحدا صح من حيث يمكن وجه اشاره
 الى ان الوصى يدفع العقه الى المأمور مكررا يعنى المال او يجمعه والى انه لا يجمع من مرل
 الخاج وليس له الوصى ولا من حيث مات اذا خلف مكاهما والمال ووجهه الوصى
 والا فان كان احدهما اقر من مكه يجمع عبده (ثب ما من) من المال في احدى الورثه

الهدى دمع مع الولد وان تصدق به كما في الاحمد (و ما عطف) فان كسر اى الهدى
 الذى هلك في النضر من (او تعب معاش) مما لا ينسب منه كالمخرج والعمى (في الواجب
 اقله) يعبر (والمع له) بعمل به فاشاء وحده اشارة الى انه لا ينسب افعال الطوع
 قد دمع ولا اكل منه عبر الفقهاء كما في شرح الطحاوى (وان شهدوا) اى شهد جمع
 من المدول جميعا او عدهم عند الامام قبل وقت الوقوف يعرف (بالوقوف) اى
 بان الجماع وقعدوا عرفات (قبل وقته) اى قبل وقت الوقوف كما اذا شهدوا في اول
 يوم عرفه انهم وقعدوا يوم البرومة وذلك بان سعى السعد لله اثنتين فطس الجماع انما
 اول من دى الحجة وهى في نفس الامر من احدى العدة (قلب) هذه الشهادة عدد
 اكثر من كان الداركة وقال الامام الخواصى بسعى للقاصي ان لا ينقل هذه الشهادة
 لان فيه من يحاكتها كما في المكان واعمالا شهدوا ولعل الجمع اشارة الى انه لا ينقل هذه
 الشهادة جمع عظيم فلا ينقل شهادة عدلين وقال بعضهم ينقل شهادتهم كما في المحط
 وقوله قبل وقته طرف العداين كما اشرنا اليه وقه اشارة الى انهم لا ينقل شهادتهم بعد
 وقته كما اذا شهدوا يوم النحر انهم وقعدوا يوم البرومة او شهدوا في النحر انهم
 وقعدوا يوم النحر لان الداركة تحرم مكنى والمص اكد ذلك بقوله لا تنقل شهادتهم
 بعد وقت الوقوف بالوقوف (بعد) اى بعد وقته والحاصل ان كل ما لو قلت الشهادة فيه
 لعب الخ على الكل لم تنقل شهادته فيه وان كثرت اليهود بخلاف ما اذا فات على
 البعض دونهما ينقل كما في المحط (من يدرك حجا) شئ فيه (منيا) وكونه حالا ماضيا
 فيه (منيا) اى وحسب عليه الشئ من وقت خروجه عن بيته وقبل من وقت الاحرام
 والاول اصح وقال ابو حمزة اما رك اذا دعت المسافة وشق عليه فاداهرت ولم يشق
 عليه شئ ان لا رك (حتى يصوب العرص) اى طواف الزبارة وانما وجب الشئ لان
 من سبه واحدا وهو مشى العدة الى عرفات وقه اشارة الى ان الخ ما شأ الفصل وانما
 كرهه ابو سعيد اذا جمع بيته وبين الصوم لانه منى العلق كما في الكرماني والى انه لو دبر
 عمرة مشى ما احصى ولو رك فلهما احراما لكن يحسب عليه دم كما في المحط في الحظ
 على العرص الدال على انه منع في الجملة اشارة الى ما راعى في الاحكام كما في هذه المسئلة
 الدالة على ان محرم الدم مع العدة على الشئ يمكن ان يقصد الى زبارة السب الحرام رزق الله
 تعالى اناها مع شرف وزيارة ترمه فيه يساعده ام الصلوة والسلام

في كتاب السكاح

احرم عما تقدم له ما سبه انه كما يسط الى المركب فانه معاملة من وحده ادة من وحده

قال الجمهور انه متحقق وذل واجب عين وذل واجب كفاية وذل فرض عين
 وذل فرض كفاية فهو اول من اُخذ على لسانه البعل كفاية الجمعة وذل صالح حال العرس
 موثب والنكاح متحقق حال الاصدال وواجب حال عليه الشهوة والمعدية على موثبه
 ومكره حال خوف الحور (وهو) انه الوطى وقل القسم وقد انه مخارجه على التخييع
 كفاية الزاهدي وسرعان ما سر الله معونه (وسعد باحباب) لى يفتق ويحصل سرعا
 لتب اشكاف وهو شرعاً لفظ صدر عن احد المتأخرين ولا يحمي به لانه ثابت بطواب
 على لآخرهم اولا (وقبول) وهو لفظ صدر عن الاخرين وانه مع الكلام الاق
 اشارة الى ان النكاح عند خاص موضوع لحل الوطى وحده احرار من يجوز السمع
 والله فاه وان افاد حله لكنه لم يوضح له والى ان العقد وان كان في الاصل يجمع بين
 اطراف الجسم لكنه شرعاً يراه من الانجاب والقبول لكن مع الارتباط الذي اعده
 الشرع ولكونه امراً اعتبارياً لا يشترطه والى ان الانجاب والقبول اثناء النكاح
 ثابت اما ما في الكلام المعطى لكنه خلاف ما دل عليه كلامه في التوضيح ان النكاح ثابت
 بالكلام المسمى فان المعطى اخبار عما في الذهن واما بطريق الاية فان الانبياء
 الشريعة لا يبدل ما تكلمه عن المعاني الاحكامية وعامة في الاصول ومحمول ان يكون
 الله الله فبعد ان العقد ارساط الانجاب بالقبول فهما شرط العقد حيث كان
 الاكثرون على ما دل عليه كلام الكرماني وعنده والاول المنجبار عند البعض كما ذكره
 في الشرح فان قلته اكثر احرار العهد كمال لا يصور ماؤها قلب نعم الاية غير ماذج
 لان كنه ما في واضح رد على الحكم على ما قال اكثر المعصيا والهاء اهل
 من الاسماء وذهب بعضهم الى ان معناه ضروري لفتح العقد (لغتهما يماض)
 صفة لا محل والهاء وذل وشتر الى ان العارسي كاتر في الما صوة الا ترى ايضاً رهم
 وعهد كردم عن مثل يدرث وعهدت على ما في اعمان الدخيرة والى ان النكاح لا يعتمد
 بالمعاطى فلا يعتمد ان دفع المهر لها وقل وذل لوروح منه ودفع المهر لها
 العقد كفاية لانه والى ان المعط الواحد يجوز ان يكون قائماً مقام الانجاب والقبول كما
 سيأتي (كبريت) مسمى ك (وروه حب) بمسألة والمعنى كقول الرجل او المرأة
 رويك اني وقال الاخر ورحل وكذا في روح فان كلامهما صالح للانجاب
 والقبول من الخالص كفاية الزاهدي وبه يشعر ما قاله بهي ان الروح مرداران
 وبه را شوي داند والروح رن كردن رسوي كردن وكل هما معدي معده وبما
 كفاية الاساس والديوان وعندهما ولا يعتمد على وان كردنك في كلامهم ولعل ذلك
 من اقامه حرف معام حروف كمال الكوفة واداعه ضرره ولا يصرفه كماله حتى على

المبيع والمترك المفعول دفعه لوجه الاحصاء على انه قد دفع المثل على كل ما يسهل به
 من جمع السدين كالأرأس والرقعة وغيرهما كما في المحط (أو امر) محض صدقهم
 ما أمر بغير ان لا يملك ما لا يملك من المصارح فيمثل الحال كما في مع المصطفى والمستقل كما في الزاوي
 والامر صفة المالك وفي المدة انه يصح لسان الخوارزمية تصبغة الحال ملاية وأما
 المستقل فتبني ان لا يعقده الامع السه (وماض كروحي) يترك مثلا (فقال)
 انه مثلا (روح) اياه لك وقد رمال ما هو السقف من قول الول العند نفسه
 كما في السقف والى ان الامر ركني العند كما في المحط والجمعة وغيرهما قل انه صرح صحيح
 لان الماصي هو الانحساب والمقول والامر وكل الاية متى على استعارة العدوم
 للوجود كما في النكراني (وان لم يملك) اي المحدثان (مسا) اي معنى لفظهما
 سواء كان عربيا او عجميا وسواء علمانه مما اعلمه به السكاح اولا وهذا في الحكم وأما
 فيما به وبن الله تعالى فلا يعقد ان لم يملكه انما يعقد به كما في صحيح لكان مما
 اختلف فيه المشايخ كما في الخبر انه قد كفي للمدعي انه لا يصح صدق من العقود اذ لم يعلم
 مالا وقيل يصح الجمع وقيل ان كان مما استوى حده وهره يصح كالتكاح والافلا
 كالتسليم (و) يعقد بحكم العرف بسبب (قولهما) اي قول الزحل والمرأة (داد
 يدرف بلاسم) موصلة بينهما واليم احوط (مصدق) قوله لها (بمس حويش عن
 دادي و) بعد قولها له وكفى مرا (يدرفني) وفيه اشارة الى انه لا يعقد بمجرد قولها
 داد بدون قوله يدرفني اذ اذا اراد بقوله دادي التعقيق والى انه لا يعقد بدون
 قولها يرفي وقال بعض المشايخ انه لا يثبت واحلف في ان دادي اسماه ام او امر وهو
 الزاجع كما في المحط (كسح وشراء) فانه يعقد بقولهما فروحت وحرمة بلا ميم بعد
 فروحتي وحرمتي (لا) يعقد على التخصيص (بقولهما بعد الشهود) جمع الشاهد مع
 كفاية الشاهدي كما تأتي باحر على العارية في السكاح ولا يحن ان التركة اولى فان الشهادة
 شرط الكل (ماون وشويعم) ونحن روحان ومهما اختلف المشايخ لكن ان
 قصص به الغامض فمهر رافقه وهذا دليل على ان المصدا صحيح في التعلق بعد المشايخ
 كما في المحط ويعطرن بعد المطلاق الروحة كما في الدخلة كما ان شوي محض بازواج
 (ولصح) التكاح بعد تحقق سائر الشروط (دامط مكاح) وانكاح (ورويج)
 قد ذكره مره (وما وصع) اي يصح بلفظ موصوع (لتلك العين) من نحو تملك
 وصدقة ومن نحو وسع وشراء على التخصيص ولا يصح بالخلع والاماحة والماله والاجارة
 والقرص وازهن والعارية والصلى واشتركة لكن في السنة الاخيرة اختلف المشايخ كما
 في المحط الا انه لو ترك قوله يصح وقسم هذا القول على قوله لا تقولهما السلم من الطول والى

(سالا) طرفي تلك فلو كان اوصت الى صنع اي ثياب وقيل الاخرى واصاف الى
 ما بعد الموت وقيل الآخر لم يحدد ولو اوصى به في الحال ابتعد وقال الأسير خشي
 لا يبعد به مطلقا ولو مات جنت نفسي الى تكدي اعمال ذلك صنع وعن ابي حمزة انه
 بعد عما وضع لعمد الشيء انكلى في المحبط واعلم ان مالا يبعد به اسكاج بعد
 به سهد حتى استغنى له ذلك الحراره (بشرط) صحة السكاج (بما عدا كل منهما)
 اي المداورين (بمطال آخر) فلو لم يسمع الا احد هما لم يصح كفاي سائر العهود الا انه
 يسكن الاطلاق سكاج الفصولي وما اذا ذكر الزجر اسم امرأه حاشه كما سمي (و)
 شرط ايضا (حضور) شاهد من (حرين) عند انعقد فلا يصح عدلين ومكاسين
 ومدريين ولا حضور حرين عند الاحازه في الموقوف ولا عند الوكيل كفاي المصارف
 ودكر في النظم انه بعدد ولا يشهود عند شهود الا انه لا يطلب (اخر وحرين) بما
 في احكام حر ولد اقال (مكاسب) على لفظ الثاني المذكور فصح عد سكرانين لغير ما
 السكاج ان لم يذكر احد المصروف ولا يصح عد صبيين ومخومين كفاي المحبط ولا عند
 مرأه من كفاي السابع (مكاسب) في مكاج مملوك او مملوكه ولا خلاف في وجوبها
 عند كاسب خارج عند الشخص خلافا لمحمد ورفر كفاي اسلم (سامعين) معا لفظها
 اي لفظ لسانين حتى اتفقا لو سمعوا من رجل يسمع احدهما في عقد والاخر في آخر
 والخامس عند ما حر عند عامه العلماء ومارعده بعضهم وعن ابي يوسف فيه روايات
 ولو كان المعداد في خمسة ام حر مالا عاق كفاي النظم وفيه اشارة في انه لا يشرط
 فهم المعنى كما ذكر المال ايضا حر خلافة وعن محمد لو مكاسبهما ان يعرفا ما ستم احار
 والا فلا والى انه لا يشرط معرفة مالهما ولا رؤيته وجهها فلو سمع صوتها من باب لم يكن
 قد عرفها احار اسكاج الا فلا فلو كانت سمعه حارها المتجار والاحتياط في ان تكفي
 وجهها او تذكر اوها رجدها والى انه يشرط حضورها انكى لو عانت حار يذكر الاسم
 بلا مرصه رجدها بغير حار اي رجل كثر العالم من عددي به على ما قال الخليل ودكر
 في الواقعة ما به يشرط ذكر اسمها واسم امها وحدها عند عدم معرفتها انكلى في المحبط
 وفي اشراط الحضور اولام السماع اذ به الى انه مختلف فيه ولذا صح حضور امين
 الا ان اشراط الحضور اصح كفاي المحتر (وصح) ذكاج (عد فاسق) ولو شهد ودري
 في البعد او بلاوه (لا يظهر) سكاج على الحكم شهادة بما سمي حتى يحكم
 بالهر وعمر (عداند هوى) وانكار احد المعافدين (و) صح عد اطلاق او العتيق
 عند الشهادتين في حضورهما وهذا ظاهر الرواية وفي النسخ انه لا يصح كفاي ما عدا
 (او) عد مني (احدهما) ثلثي الاصل فالتسبع السبع انه قد عطف في نصائده

على التمسح المحرور بلا اعاده الخار وهو د هـ كوفي مردود على ان المذهب ان
 اكثر الصرقة اشترطوا اثبات الحار لفظا او قدرا او قوس والاخش وحل الكوفة
 لم يشترطوا كافي الجوهرى (ولتصل) شهاده الاسير (لمرب) اى اسع العرب
 فان كان الاسير منهما لا يعمل لهما ول كانا من احدهما لانه لهما يعمل عليهما كافي
 في النصف وكلامه لا يخفى عن نوع تكرار (كساح سلم ديب) كما به اى كما صبح بكاحها
 (عده ين) عند الشخص خلافا لمحمد (ولتصل) شهادتهما (على المسم) ويعمل
 على النصفه كافي في الشهادة (والد كل) اى الذى وكل به و صح كسره او صغره
 برحل (شاهد) واحد فصيح صده مع اخر (عند حضور الموكل) اى الروح او الالب
 وكذا وكل المرأه برحل ساعد عند حضورها كافي في الشهاده والمقت حاصل لهما
 باثبات (كافى) اى كافي ان الالب او البتد شاهد للنكاح (عند حضور المولى) اى
 البتد او الامه حال كونهما عاقله (بانه) محلات الصغره فانه ليس شاهد عند
 حضور الكونه مباشر او شهاده الماشر مردود الاجماع سواء مباشره لبعده او غير
 وكذا الولي اذا تزوج عنه بانه شاهد عند حضوره لخلاف ما اذا كان عاقل او غير عاقل
 لانه ليس شاهد لا امرى واوان له بالتزوج وهو حاصر دل ليس بسايد لانه وكل
 من جهته فكا به الروح والصواب انه شاهد اذا الادب ليس بوكاله بل فك حصر
 كافي الدخيره والولي من الولاهه بانكسر كالموله على المرحمة في المرحمة ول الامر حد او د
 كاد و يجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اى جعل الشخص والسوا وما لك الامر
 (وحرم على المرء) اى الرجل كافي الساموس (اصله) العرب من الام والعبد من ام الام
 او الالب وان علب والحرمة يجوز ان يفسرنا طلال والاعساد لانه لا فرق بينهما في باب
 النكاح كافي فاصحاب والهيأة والكرما في والمصص وعصرها ولدا لا يصح اتو كل
 بانكاح العاسد ولا طلاق روحه ولا طهاره كذا في المخطا في العسادي انهم
 اذ لغوا في نكاح المحارم انه باطل او فاسد لا يخفى على اشكال والاساد يجوز ان يكون حقيقه
 او محاربا عن اختلاف انا حرمة هل تعلق بالايمان ام لا وعلى هذا يكون من اطلاق
 اسم التحمل على الحال او من قبل حذف المضاف اى نكاح اصله (وهرعه) من البت
 وبت الولدان سفلت او فسر المرء بالانسان كافي القا موس لا بعد ان يقال ان
 ذكره لوهم ان حرمة نكاح النافعة على الساع لا يسلم حرمة نكاح الصغره عليه
 مع توطئه قوله (ومرغ اصله العرب) من الاحوات لاب وام او لاحدهما وناتهن
 ولب الاحوه وان بعد والمائل اطلاقه موها لحقة مرغ اصله البعد مطلقا
 ارال ذلك فقال (وصله اصله البعد) من عمدته وحاشه لاب وام او لاحدهما وعمدتهما

او عاتب احدهما وان علت وحالاتها وخالف احدهما وان علت واطلاقه مشكل فانه
ذكر في السارح وما صحت وعصرهما ان عمه العمة لا ب صر محرمة عليه كبنات العم والعم
والخال والخاله والد اشار الى الصلة فصم المصاد وسكون اللام ثم الله الموحدة ثم
الله للسنة ثم الله للأبوت ويحمل ان يكنى به مع الصاد وكسر اللام ثم الله المسنة
المساكنة ثم الله الموحدة ثم الله عليها كالصلة من كانت من صلب الرجال وطهره
كأبي المرب وفيه اشعار باصالة الاب في اصاب الولد ولما فرغ من المحرمات النسبة
شرع في النسب فقال (و) حرم (ام روحه) نفس العقد الصحيح كما هو المنساق
فلا يحرم بمجرد العقد العاصد كما في النظم والسبع وعصرهما (وسنها) أي بنت وحنة
حال كون الزوجه (موطوءة) فهي حال من المصاف اليه على مذهب بعض الجمهورين
كما في انصاف الملعونات فلا يرد عليه شيء كما طعن والكلام مشعر الى ان مجرد العقد غير محرم
والى ان الحنوف الصحيحة نسب كالوطئي وفيه اختلاف الروايات كما في الخلاصة والى
انه حرمة النسب يشترط العقد الصحيح فيه ومن امها وقد ذكر في النظم انه اووطئها
بكاك فاسد حرم منها وام الزوجة شاملة للعدة وان علت كما ان منها كدت الولد
وان سلب كان النقص (و) روحه (اصله) من امرأه الاب والجد وان خلا (و)
روحه (فرعه) من امرأه الابن وان سلب وفي اطلاقه ومرو الى ان كليهما
محرمان نفس العقد وما تلا خلاف كما في النظم وهذه اربعة اصناف من المحرمات
المصاهرة ومنها ما حرم بالزنا والميس والطرف كما سأل وحكم الكل حرمة كل منهما
على الاصل الاخر وفرعه (وكل هذه) المذكورات من الاصناف الثمانية (رصاصا) أي
لرصاص فيكون معمول له وهما اسكال لعطا ومعنى اما لعطا فلان كل اذا اصف
الى المرفة بعيد استراق الاحراء واما معى فلا به يحمل احب ولده وام احسن وأخيه
وحنه ولده رصاصا ويحرم نصا كما في ما صحت وعصره (وفرع مربيته) من بنات امرأه
نق لها وسان مربيته وقد مرو الى انه لو اناها في دهرها لم يحرم عنه فرعها كما قال بعض
الشافعي ويحرم عنه بعضهم وبه ائمتي من الاسلام الاور حدى والاسهل ان يقول
موطوءه فلا يكاح فانه يحرم فرع الموطوءة تلك النفس وشبه الكاح والملك كما في
وعصره (و) فرع (ممسوسة) عصوها فلا حائل كما هو المنساق فان كان منها مؤن
لا يحد به حراره المسوسة لانتب الحرمة والافئب (وماسة) اذا صدقها الرجل انه
شهوة فانه او كذبها واكرر رأيه انه بعد شهوة لم يحرم كما في الهانة واطلاقه مشعر الى
ان من شعر از أس نسبته الحرمة وان انكره الامام السعدي والميس شاملا للمعبد
والفعل كما في النقط (و) فرع (طور الى فرجها الداخل) وهو المدور وقيل الى

الجأرح وهو النوى مل كافي الروضة وقيل الى العامة وقيل الى الشى وعليه النوى كافي
 انهم وايديى الى الاول كافي الحرامه وحده اشارة الى انه لو بطر الى غير العرج كالد لم يثبت
 الحرمة والى انها لو بطر الى مخرج لم يثبت خلافا للطرفين والى ان الطر الى ما وراء
 الزجاج معبر بخلاف النظر الى عكسه في المرأة اولئك كافي الخلاصه وهذا كله اذا كان
 مكثه فان كانت قاعدة مسوية او ما لم يثبت الحرمة على الصحيح وما ذكره من المس
 والطر اشارة الى انه لو اوى بعد ما لم يثبت الحرمة لوال سنها وهو المس او الطر الذي
 هو سبب الوطى الذي هو سبب الحرمة كافي المحط وهل ثبت كافي الحرامه والاول هو
 الصحيح كافي الكافي (شهوة) حدها في الشاب اشارة الى انه او رادته وفي الشيخ والنس
 صل القلب او رادته على ما حكى عن اصحابنا كافي المحط وقال عامه العلماء ان يعمل اليها
 بالعلب ويشهى ان يعانها وقيل ان يقصه مراقتها ولا يزال من الحرام كافي الطم
 وهذا في حق الرجال وامان حق النساء والاشتهاء بالعلب لا غير كما قال المنص وحده اشارة
 الى ان شهوة احدى ما كاد اذا اكل الآخر محل الشهوة كافي المعصيات والى انه طرف الطر
 لا ليس ويحصل ان يكون طرفا لهما ولكل رواية في الطم والنوى والاعضاء او طاق
 او قيل بلا شهوة ثبت الحرمة وفي المحط قال الصدوق الشهدا في المس والطر لا يصى
 بالحرمة الا اذا تبين انه شهوة وفي الصلة يعنى بها عالمين انه بلا شهوة ونسوى ان يثقل
 النوى او التدنى او الحدا والانس وقيل ان قل النوى يعنى بها وان ادعى انه بلا شهوة وان
 قيل غيره لا يعنى بها الا اذا تبين الشهوة (و) حرم (اصحس) من لم المرء والموسوسه
 والناسه والمتطور الى العرج وحدهن من اى جهة كانت والكلام مشرالى انه لو وطى
 غير انشدها يحرم عليه امها ودها لكهما غير محرمين عند الطرفين كما في حدود
 المتطورة والى ان فرع المريد واصليها وصاعا لا يحرم كما في رصاع شرح الطحاوي
 وسأى منه في الرصاع اشارة اليه نكس في الظن وعده انه يحرم كل من الزانى والمريد
 على الاصل الآخر ودرعه رصاعا (وما) كان عمرها من الصمرة (دون) تسع سنين
 ثبت (اشتهاء) اى مرغوب منها للرجال فالوطى والادامى لم يثبت الحرمة وقوله
 رضى الى ان ثبت تسع سنين مشتهاء وعليه النوى والى ان ثبت خمس سنين وما دونها
 ليست مشتهاء وكذا ما فوجها من التت والسع والتثل الا اذا كانت صحيحة كافي الحرامه
 وعن الشيخين ان ثبت خمس سنين مشتهاء اذا اشبه مثلها وعن محمد ان ثبت ثمان
 او تسع مشتهاء اذا كانت صحيحة كافي المحط والى انه يكتفى اشبه احدهما فلا يشترط
 ان يكونا بالعين كافي المعصيات ومن صاحب المحط او من اى خمس سنين شهوة لم يثبت
 بالحرمة وان من ان ثبت اوسع ثبت ومن شرف الآفة لو بطر الى مخرج صفة يجامع

مثلها او على العكس ثبت الحرمة كما في الله واعلم ان حرمة المصاهرة ثبت بالافرا
وان كان بطريق الهرم ولا يصدق في مكنته منه كما في الخلاصة ولا يقع الكاح ولذا
لو وطئها روحها لم يكن وما حرمت على روح آخر وان مضى عليها سون كما في العياشي
وعنه (ومحرم) بكسر الراء من الحرمة (كاح امرأ) وعندها (لكل فرقة من فرائد
الرجل او المرأة في طلاق رجعي او مان واحد او اكثر في نكاح صحيح او غيره في عدل
وفاء او غيرها كما في الشف لكن في مسوط صدر الاسلام والخلاصة اذ امانت الى
بحور روحها ان يتزوج باحتساب يوم الوط (نكاح امرأ) مفعول يحرم (انتمها)
اي كل واحد منهما (فرصة ذكر المجل) بالنسب او الشب كالزناح (له) اي
لذكر المروض (الاحرى) كما اذا نكح امرأ وكان في عدتها ثم نكح عنها او خالها
او عمه امها او خاله امها او عمه امها او خاله اسها او بنت اخها او اختها او بنتها
ذلك بخلاف ما اذا نكح امرأ ثم نكح بنت روحها فانه لو فرض صب الثبت ذكر كما كان ابن
روحها لكن لو فرض صب المرأة ذكر كما كان احبها فلم يحرم كما اذا خضع بين ابني العم
او العمة او الخال او الخالة كما في المسطوع وهذه الكلمة كالكلية باب فليس في بيان
المحرمان المؤبد كما في الله فلا رد ماعدا ان هذه الكلمة تدعى ان لا خور
انهم نكاح سدها وقد حار ذلك كما في الجامع والرمادات فانها موقعة بوال ملك الجوز
على انه لا يجوز عند نعم الأعمد العاري كما في الله (و) يحرم نكاح امرأ خالها
(وطئها) اي وطئ امرأ استهما فرصة ذكر المجل (الاحرى) ملكا بشرارة
او صدقة او ميراث او وصية كما اذا نكح امرأ حرة او امه واسترى اخشا فانه لا يحرم
وطئ المملوكة (وكذا) يحرم (وطؤها) ملكا وخشعا (اي اطلق ملك المرأة (نكاح
وملكا) كما اذا نكح واسترى اخت ام ولده فان وطئها يحرم وطئ اخبها ما خدع من
(لا يحرم) وطئها ملكا (نكاحا) اي نكاح ملك المرأة (الاحرى) فان نكحها (اي نكح
ملك المرأة لا نصا واحدا) من المرأة المملوكة والمكوحه (حي يحرم) المرأة (الاحرى)
فانه مكوحه باصلا او بالخلع والردة مع انقضاء العدة والمكوحه ما خدع كرا كرا
او بالانصاف او بالتزويج او النكاح مع الاسراء وهذا فيما سوى الباب والادب
فان وطئ احداهما يحرم وطئ الاحرى اذا كان في الشف والكلام
الوطئ لا يصير يحرم للوطئ لا صر وليس كذلك فانه لو كان له امساخ احسان فله
نكوه حرم وطئ كل منهما مع النواحي حتى يحرم الاحرى كما في كراهه الخلاصة
(وصح) (نكاح) المرأة (النكاح) اي اليهودية والنصرانية واليهودية
او حرمة الا انه لو نكح حرمة في دار الحرب كره فيسأل عما كره اذا قصد التوفيق

وقيل اذا صدق الوطى وغيره باصد اسيلادها كان المييطوا الكلام مشير الى انه ليس
بمسلم انه تكلم كافر غيرهما ولا يملكه الكسائي وسحقى والى انه لا عمل وطى الكافرة
بملك اليمين لانه كالوطى فيسكاح كان التعمد (ولو) كانت ملك الكتاب (امه وصح)
سكاح (الامه) الحر اذ لم تكن عنه حره (مع طول الحره) اى مع العذر على مهرها
ونفقتها لانه مكره كان حره العمة ولعل الكراهه للبريه وفي المنسوط الاول
ان لا يدهه والطول بالفتح في الاصل المعص ويعدى يعلى والى فطول الحره منسوخ
فيه يحذف الصلة ثم الاضافة الى المعصول على ما اشار اليه المصنف
(و) صح سكاح (الحرم والحرة) المخرج او المنة (و) صح لغير الرأى سكاح
(احلى من رنا) صد الطر من وعده الفتوى كما في المحط وفيه اشعار بانه
لوشع كالأى صح وذا بالاجماع كان الهداية وسحقى (ولا توطا) اى يحرم وطى
غير الرأى الحلى من الزنا وكذا دواحيه ولا يجب العمة (حتى تصع الحمل) وفي العوائد
عن الوايل انه يحل الوطى عند الكل وتصحق العمة عند الكل كما اذا مكها الرأى
كان اليهاية (و) صح سكاح (من صمت) اى صمت في عهد واحد من امرأه بحليلة
(الى) امرأه (بحرمة) على ان كان بسبب او سب فوجب المسمى للمحللة عده وقسم
على مهر مثلها عدهما كان الهداية (لا تصح للبول) (سكاح امه) اى لا يترتب عليه
ما يترتب على النكاح من وجوب المهر ونحوه ال سكاك بعد الاعاق ووقع الطلاق
وصبرها فصح تزوجها من غيرها صوطها حراما لاحتمال كونها حره او معلقة العبر
او محلو فاعلها سقها او قد حث الخائفون لها ليس يعرف سقا اذا تدا اولهما لا يبدى
ولهما كل الامام الشداد رحمه الله يقول ذلك كانى المعمرات والباسع (ولا) للعبد
سكاح (فما كسه) اى سنده (ولا) للمسلم نكاح امرأه (كافرة غير كاسية) كالوثنية
والنصرانية والمزنية كما اشار اليه ولا يجوز الوطى كما يملك اليمين وهذا اشار الى انه يصح
سكاح صائفة قوم من البصاري يعظمون الكواكب كتعظيم المسلمين الكعبة والى انه لا يصح
سكاح صائفة قوم من مدنيها كصاده الكادري الاوثان والاول قوله والثاني قولهما
ما خلاف بهما لعننى كبرى والى انه لا يصح سكاح المعتزلة لانها كافرة عدا والى انه
لا يصح سكاح الشافعية لانها صار كافرة بالاستثناء على ما روى عن العسلى ومنهم
من قال تزوج بايهم الكل في المحط ولعل ترك التعرض عنه اول طائفتهم مسألون
في ذلك كما بين في محله (ولا) يصح لغير نكاح امرأه (اخرى) خامسة (في عدة رابعة)
وفي اشعار بانه لا يجوز ان يتزوج اكثر من اربعة والاحسن للرجل ان يتزوج امرأين

فانه تعالى بدأ بالشي كافي المصمرات (و) لا (العبد) بكاح ثالثة (وعدة ثالثة
ولا بكاح (امة) مسلمة او كسايه او مدره او مكاسه او ام ولد او صغيره او كبيره عاقله
او محبوه (على حره) ولو كساسة صغيره نحو وده فلور ووجهما في عقد لم تحضر الام بكاح
الحرة (او) انه (في عديها) اى عده حرة من طلاق بان في قوله وتصح في قوله ما واما
من الرضى فلا يصح في قولهم (و) لا (حامل ثلث نسب حايها) احيانا كالسبيبة
وعن ابي حنيفة انه يصح الكاح ولا توطأ حتى تصنع حلها كافي النهاية (و) لا بكاح
(المعد) وصورته ان يقول لامرأه معنى هكذا من الغرام مدة عشرين ايام او اياما
او بلاد كالمدة وهذا قد كان مباحا من امام جابر واما في مكة كافي السبب الا انها
صاروا منسوخة بإجماع الصحابة كافي النهاية وعنده وسند حدث على رضى الله عنه
فلو قضى حواره لم يجر كافي العبادى ولو اباحه صار كافرا كافي شهاداب المصمرات وعنده
لكن اس قد نهر بولاحد ولا رجم كافي السبب ولا طلاق ولا ابلا ولا ارث وعن ابي
حنيفة لو مال ابرو حك معة لعمد الكاح ولعى قوله معه كافي ما صبحان وذكره
في المبداه وشرح المقاصد انه مباح عند مالك لكن في شوبه كلام (ولا) بكاح
(الموقت) وصورته صورة المدة الا انه لا يكون الان لفظ الروح او الكاح مع التوسيع
كافي الطهريه والمصمرات والعمادى وعندها وعن ابي حنيفة ادا واما وقفا لا يعشيان
اليه كانهن او اكثر يكون صحها كافي النهاية واعلم انه لا يجوز الماكحة بين نبي آدم
واسار الماله والحن كافي السراحة لكن في القدح الحسنى المصرى محور لروح الحية
شهاده رحلت

فصل الولد والكفو

(عبد بكاح حرة) اى صح ذلك مع رب الاحكام من الطلاق والظهار والوارث
وعندها الا انه يمكن دفعه فالنقد اعم من اللزوم وهو ما يكون بحيث لا عكس دفعه واحص
من المصعد والصحيح فان بكاح العصول معقد صحيح لكنه غير نافذ وعامة في الأصول
والحره اعم من السكر واليب واعا قد فيها لان بكاح الامه موقوف على ادن مؤلاها
بكاح الصغرى والمحبوبة على ادن الولد ولذا قال (مكافه ولو) روجح نسبها (من غير
كفو) نعمين وتصميم الكافى وكسرها مع سكون المعاء كافي الكشاف ويسكون المعاء وصمها
مع الصغرى ويسكون المعاء الوالديه الطيرة الاساوى كافي الطائفة وهو صفة كالكفى وشربها
رجل يساوى المرأة في امورها في وفيه اشعار بالاعبار للكفائه وهذا عينه حلالة
لها كافي الطهريه (بلاولى) مياى وفيه اشعار بان الولاية شرط للزوم في الكفوى

وهذا ظاهر رواه أبي حنيفة والرواية عنهما مضطربة في المتوسط والمنحيط وغيرهما
 انهما قالوا يرفع على احوالة الولي فالوطي * ملا أدن حرام ولا حد طلاق وطهارة
 وميراث ثم رجعا الى قوله وفي العلم روى ابو حنيفة عن محمد بن ابي بكر
 ولي والا موقوف ان احار حار والا فطيل وروى ابو سليمان انه باطل وبه قال
 الشافعي فلا سعد بشارتها اصلا عنه وتؤيدها في موضع آخر منه انه لو روجب عنها
 من كمؤمهر المثل حار عندهما ولو مكرها ولم يحرر صد العامة منهم محمد وفي حراء
 الواوهاب لو قصى الناصي باطلان اطلعت الثوب لعدم الولي صحيح على الصحيح
 ولم يرد الى حرمة الوطي والولد لانهما حصان به فان صحه وفي الخلاصة والمصبرات
 وغيرهما ان الشافعي لو روجب عنها من حرمها من حرمها كاره لذلك صحيح وكذا العكس
 (وله) اي لكل من الاولاد اذا لم يرص احبهم (الاعراض) اي لانه المرافعة الى
 الناصي ليعص (هنا) اي في روجبها معها من غير كره لا ولي فان رضى واحد
 منهم ليس لمن في زوجة واحدة اعتراض واما الاقرب فانه ذلك وقال ابو يوسف
 للباقي الاعتراض مطالعا كما في الاحتار وص شرف الأئمة لاحد الاولاد المستويين
 في الدرة ان يهرد الاعتراض اذا سكنت الاولاد كان المية والاطلاقه مشر الى انه
 الاعتراض وان ولد اولاد كما به قال ومعه لا اعتراض ان راد ولد او الى انه
 ثابت لكل ولي عصية او غيرها بغير ما اوعده كما في العمادى وكرها صحن انه لا عصية
 وقال بعض المتساع انه المعاصم والاول الصحيح كما في المنحط (وروى) عن أبي حنيفة
 (اصلا فلا كره) وبه احدث كثير من مشايخنا في المنحط وعليه القوي كما في ماصحن
 (ولا يجر ولي حره بائنة) اي ليس له ولا به روجبها بكمؤمهر وهي ساحطة غير راصه
 وولي كانت (مكرها) امرأ لم يمدح سمته الى لم يعض اعتارا بارسامه عليها كما
 في الملوك واليسر السمع لآخر لم يوطأ الحاح يمكن للتسوطه ان لم يخلع حاح ولا يوطأ
 ويبدأ بولها والاول قوله والصحيح ان الاول قول الكل كما في الطهارة وقد كره في العرب
 انه يبع على الذكر الذي لم يدخل مائرا والكلام مشر الى انه لا يجر الحر انما لم يوطأ طريق
 الاول لكنه غير محصور فانه لا يجر المكاتب والمكاتب ولو صغر عن كفاي الطم (ومعها)
 أي مكرهات البكر المالة (وصحكها) غير مستهرة ولو صحت مسهنة لم يكن اذا عصى
 ما مال السر حتى كفاي المنحيط وعن الطرفين ان صحكها ليس باذن وعن محمد بن اذن
 باقى المشارع وفيه اشعار بان النسم ليس باذن والصحيح انه اذن كما في الهاء (وكذا رواها
 لا صوت) زيادة الاوضح فان النكاح بالعلم كمن لا صوت (اذن) لنكاح الول
 هو خير للنكاح وخبر الاولين محذوف فيكون من غطاه الخية ويحوز ان يكون حرا

لكل ما به مصدر (و) مكاؤها (مسته) أي الصوت (رد) حمله معترضة ومثلها
 المصيرل هو الجار كافي الاحجار وعيها ان الكاء ليس نادى وعن أبي يوسف انه ادب
 كافي الشارع ومنه رمز الى ان الاعتراض للحرارة والهودة والعبودية والملاحة للذبح
 وعلى ان كان نادى ادب وجار ادب وعلى عدل ادب ومثلها رد كافي الطم (حين استقبله)
 للكر الناعه سواء كان فعل الكناح او فعله والسه ان يسأدها هته ويعول ان قلنا
 مذكرة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاطمة رضى الله عنها والكلام حسر
 الى ان صحتها ادب اذا كانت جاصرة في مجلس العقد وفيه اختلاف المشايخ والاول
 اصح كافي السه والغير معلق نادى والجملة المعترضة غير مانعة عنه وصحة طهرا
 لمطلق الولي الا ان مانعه مثل على انه للاب فان سكوبها عند اسداس غيره من الاول
 ليس نادى كما اسر الله في العمادي وفراد الصبر مثل على افراد الولي ولو رويها
 ولان من دخل من عكب عد الاسيدان توقف الكناح في رواية ويطل اخرى في
 كافي المحط (او) حيدر (لوع الحبر) أي حبر الكناح سواء كان الحبر عدلا او غير عدل
 واحدا او معددا فصولا او غيره وهما علىهما واما عسده فان احدها فصول فلا بد
 من العيد او له داله كافي الاحجار وعن طاهر مشر الى ان الاسداس واللوع امر شرم
 حتى لا يجوز بكناح الناعه ولو نشا الاياه كافي العلم (سمرط سميه الروح) أي ذكر
 جان من الاسيفيان واللوع وعاد كراما من اجراما من الجملة سقط ما ظن ان كله حسن
 طهره ادب ورده واليه معلق بالنسبة الاولى من اسمين وان حمله من باب الشارع
 وهم (لا) شمرط سمية (المهر) عدلا مد من وشمرط عدلنا حرس كافي المحط
 والاصح هو الاول كافي الحرائه واصحح انه ان كان الروح لنا او حسدا دلا يشترط
 والإشترط كافي الكفاه (ولو اسأدى) الكر الناعه (غير وادرب) من الولي الشهد
 كالجيد او الاحدي (فرصاها) نفس (المول) اذا عاب الاقرب عنه مقيطه والافسكونها
 رصا كافي واصبحان وصال الكر حتى ان رصاها بالسكوت (كالثب) فانه لو رويها
 الأولى كيان رصلا لمصلون ولتتوهم فلهذا كالكثير من العلم مع وللب اسفله وامر وعبر
 كافي المحيط (والعلام كالسب) في ان الرصي ناشول او الفعل كافي واصبحان والثب امره
 رويها ادب ووجه ولا يقال لرجل وعن الكسائي رجل يدس اذا دخل امره او امره او
 ثيب اذا دخل منها من ثاب اذا رجع لمعيا ودتها الخطاب كما في الممرث واعلم ان كنه
 لو قيل يكون معي ان كوا ان جوابها قد يكون حيلة اسماء معروفه بالغاء وان كان الاصل
 ان يكون ما عوده معروفه باللام كما اشير اليه في المعنى وعمره طرقت اشكال قوي عن موارد
 اسمها ميا كلام الصفاء (و) المرأه (الرايل تكرارها ربا) اياه حذ عنها كما هو

المسادر (او غير جامع) كالوشة والطفرة والخر احدود والسم وماله الاستحياء والميس
 (كاسكر) فيذكر من الاحكام قسمتها ثلاثا والكلام مشر الى انها لورت ثم اقيم
 عليها اربعة اوصاف الزمادة لها او حومت اشبه او سكاخ واسد مرصاها لمعول
 لانها ثبت كافي المتوسط ولا يحق ان ماد كره بصريح ما علم مما كان رائل الكار متهمة
 بكر شرعا وان لم يكن عدرا كائن عليه المرحى وقل ابو يوسف ان رائل الكارة
 مزا لم يشب (وقولها) اي قول الكر التالفة عدائد صوى (ردت) اما التكاخ صد
 الاستندان او اللوع (اول) بمعول (من قوله) يروح الكر (سكب) بكسر
 ياء لان القول لله كرو عن محمد ان قوله اولي (وقيل منه) اي الروح (على سكونها)
 وهو في الاصل صم الشمين فيكون مشا فلا رد انها شهاده على التي على انها مولة
 فيما اذا احاط به علم الشاهد ولو قال على احادها او رصاها او ادبها لم يرد شيء الكل
 في انسابه (ولا تخلف) من التخلف (هي) ما كيد ادفع الالتباس (ان لم يبق) الروح
 يبق على سكونها وهذا بالاعتكاف قد عد حلافا لهما وهو الحصار كافي المصبرات فان
 سكت يقتضى علمها بالكل (والولي) حاصه (الكاخ الصير) اي رويحه
 (واصعبر) ولو كانت (ثيبا) فلا سكهة فانلها ما ولا الوصى وان اوصى اليه الاب وصه
 لو اوصى اليه سار ولو كل الاب رجلا يروج صمته هرو حها بصر كفو قل محور
 عنه وقيل لا محور كافي جامع الصغار (ثم) اي بعد كون ولانه الانساح للولي (ان
 روحها الاب او احد) بعده من كفو ولو لم يصر فاحش (لم) الكاخ فلا يمكن رفعها
 بل لو بعد النور وهذا عنه واماعدهما فلا محور الكاخ ومن بعده محور ومن الى
 يوسف ان السمة لا تجوز والاول هو الصحيح كافي الجامع (وقى) رويح (عدهما)
 الصيرى كايوصى والام (صم الصيران) مرام العاصي عد الطر في حلافا لاني
 يوسف وقد اشارة الى ان السلطان او العاصي اذا رويحها لم يصح على ماروي عن
 الصيرين كافي الشمة والى انه يصح الكاخ الصيرة بنسبها اذا لم يوجد ولي ولا فاص
 له انه هو موقوف على احادتها بعد النور كافي العية والى انه يصح رويح عدهما من
 فاحش كما قل بعضهم على ما في الجواهر وبصر كفو كما قل بعضهم على ما في الجامع
 فلا يصح قول الشارح ان لا يصح اصلا وكذا بأيدهم بما في اللويج انه لم يوجد رواية
 اصل في نسخة التكاخ في هاتين الصورتين فانه غير صحيح نعم لا محور الكاخ على الصحيح
 كافي الجواهر والجوامع وعدهما وهذا يدل على وجود الرواية على عدهما كما لا يخفى
 (سوى بلعا) سواء علم بالكاخ قبل النور او بعده (او) حين (علم بالكاخ بعده)
 اي بعد النور (ومكوثه اكر رصا) انصرا (ها) اي حين بلع او علم بالكاخ بعده

(ولا يثبت حارها) (في الكفر) (الى آخر المجلس) اي مجلس الملوك أو اهل الملوك
فحارها على الورع حتى لو كانت على الشهود وسألت عن اسم الروح أو عن الميز
حارها كذا في المحيط فلو بلغت في الليل ملا الشهود وقال يقص الكاح ثم اشهد
الصبح وقال بلغت مائة كذا واحتفت لفتي وهذا رواية عن محمد وعنه لو قال سيد
الشهود أو العاصي عصفت الكاح عند الملوك حل دولها مع الخلف وفي لاكتفا إشارة
الى ان الاسهاد ليس سيطر لاختيارها راعا شرط ذلك لاستقامت اليقين كافي اليقين
(وان جعلت به) اي بالاختيار باب لها وهذا عبد الجبى وقال محمد ان
يعد الى ان يعلم ان لها حار كافي الشف (مخلاف) القصد والمدير والمكاتب والم
المكروحة (المعد) قبل الدخول أو بعده فانه يلزمها الرضا بقول أو الفعل أو يثبت
حارها وتندر بالمثل سواء كان روحها حرا أو عبدا وفيه اشعار بان خيار العتق
لم يثبت لاملام كافي ما يصحان (وحار) بلوع (العلام) اي الصغير (والشبه) الخ
والامد (لا سطل بلارضا) اسم أو مصدر (صريح) كرسيت (أو لانه) اي الرضا
كاعطاء المهر وحواله والعكس وطلب المعة دون اكل طعامه وحدها والاطول بلا سر
(ولا) سطل (قيامها عن المجلس) جميع العمر وده (وشرط القصد ليس هو
من الملام والثب والكرو الحار به وقد اشار الى ان هذا مرقه بعد طلاق فان دخل بها بعد
المهر والافلا والى انه لا يصح المسح بعد الروح والارم القصد على العائنه والى ان
مرقة رباح الى القصد والى ان مرقه الخيرة لا يصح اليه فانها طلاق كافي التام (ولا)
يشترط قضاء المسح (من عفت) وقوع المرقه منهما بمجرد قولها بحسب بشي
وقد مرز انه لا يشترط علم الروح باختيارها المسها ولا حضوره وذلك لا يصح بلا حضور
كافي التام ولا اجل الرولى فصله معالي (والولى) لعدم المال وشرا وارثه وكلما
كافي المحيط والحمد ويعرفهما (المعد) جميع اعصان ومعهما عاصب قبايا القصد
وطيلة من العصوره ماى الا حائله حول شى لعد ذكره صلوه كافي الطلعه وعده
وقال المطررى انها صل كافي لامله على الواحد والجمع والمذكر والمؤن وشرا اربعة
اصناف منها الى فرضها الصنف والثلاث الذن ونسب الاى والاخذ لان وام
والاحصاى ومنها التى مضى عصبه مع اخرى كالاحت مع التت ومنه الذك
الامت ومنها مول العنايد وصيته والارام الصغار الاخير ومنها يديه
فى قوله (على مرتبهم) فالولاه بالاولا الشويه ثم الاثوه ثم الاخوه ثم العموم ثم بالفتق
كافي المحيط وعده وهذا عند الطردين وقال أبو يوسف يقتلهم الاثوه على الشويه وشرا
انها مساويان كافي البطم (يشترط حرمة وتكليف) اي عقل وبلوغ (واستلزام)

فلا ولاية للعبد والصبي والمجنون والكافر (في ولد مسلم) صفة ولد فلوروح كافر
 وانه المسلم لم يحرم (دون) ولد (كافر) وفي الاكساء اشعار بان الذبيلة لم تشترط وفي
 الزكريا من مشاعرا المعروف سوء اختيار الاب صفا او بحاجة لم يحرم عذابي حبيبه
 وهو الصحيح فالذي يراه احد الذكور واما النواقي مستدركه عاد كراما في تعريف الولي
 انهم الا ان يقال المراد ما نولي مالك السكاح بقربة القاصي وغيره (ثم الام) وقال
 شيخ الاسلام ان الاحتلاب وام اولاب اولي من الام كافي المحيط وقال القاصي يذبح
 الذي ان ام الاب اولي من الام كافي المية (ثم دوارحم) الذي سوى ما ذكر قل
 وارحم انقرانه وفي الاصل وعاء الولد (الاقرن عاقرن) اي ينقسم دوارحم الذي
 لا يكون اقرب منه الى الصغير على من دونه ثم الذي لا يكون اقرب منه دوارحم فاعل
 لعل يحدوي مريد الممام والكفر اسم متصل معمل بمن المقدره صفة والام العهد
 والهاء بمعنى ثم كافي المعنى وتفصيل الاحوال ان بعد الام التتم بنت الاس ثم بنت التتم
 بنت ان الاس ثم بنت بنت التتم ثم الاحتلاب وام ثم لاب ثم لام ثم اولادهم ثم العماء ثم
 الاحوال والحوالات ثم اولادهم على هذا الترتيب هذا هو المشهور عن ابي حنيفة
 وعندهما وفي رواية عنه ان لاولاده لعبد العصات وعنده الفتوى كافي المصبرات
 لكن في الترتيب ان النواقي من قبل الاب كالاخت والعممة ومن الاخ ومن بنت
 الام وغيرها ولا يه التزوج بحال حضور الام باجماع اصحابنا (ثم مول الموالات) اي
 من عاهد اسما على انه حي فارسه عليه وان مات فارسه له ولو امر آتئين وهذا عنده
 وفلاذاته لس بول كافي الترمذي (ثم ماض) كتب السلطان (في مشور ذلك) اي تزوج
 الصغار وفيه زمر الى انه لو لم يكن مشوره لم يزوجها ثم زوجها ثم كتب فيه ثم ادن
 القاصي حار على الصحيح كافي المصبرات والى ان ولاية السلطان بعد مول الموالات قل
 القاصي كافي المحيط لكن في الطم ان القاصي مقدم على الام وفي عيات المعبان الاقرن
 لو لم روح القاصي عند موت الذكور والمشور ما كتب فيه السلطان ان جعلت
 فلا ما صابا لده كذا وانما يسمى به لان القاصي بشره وقت قرأه على الناس (و) الولي
 (العمدة روح) الصغير مثلا (نعميد) الولي (الاهرب) عيه حقيقة او حكيمة كما اذا كان
 ما ساء عن التزوج فانه خارج للايمان روحه بالانفاق كافي الطم والعمدة شاملة
 للاختفاء في البلد فلوروح الامم ثم طهر الاقرب حارم انه مشير الى انه لوروح
 الامم وقد حصر الاقرب توقف على احازنه ولهذا لو تحول الولاية بعد السكاح
 الى الامم لم يحرم الابا حازنه بعد التحول كافي العمادي ودعكر في المحيط انه لو تزوج
 الاقرب حار هو اختلف فيه المشايخ وعن محمد ان لم يكن للمرأة ول حاصر استحسن

ان نوال رحلا فروجها م اسار الى ان المراد من العيه العيه المقطعة وان النصار
احلوا في مدارها فقال الفصلي والسرحتي وغيرهما ان مددها هي (مالم يدطر
الكعق الخاطب) حصوره (او حده) المحور لا مكاح او غير المحور فلوا - طره الخاطب
لم مكح الامده وهذا اشبه بامعه كافي الكرمان وهو الاصح وعنده اكثر المساح وقد
اشعار به لو كان في السواد لم روح الامده كافي المحط (وعند البعض) اني عند
المروري ويحدث مقاتل الزاري وغيرهما (مد السمر) اي ملكه ايام ولناها وهو
الصحيح وبه نفي وعدا كالمساح مسره شهر كافي الكري وهو المروري عن اني يوسف
وعن محمد في رواه حسه وعشرون مرحله وفي رواه عسرون مرحله كافي شرح
الطحاوي وقيل مدتها ان لا فصل الد العاقله في سة الامر يعني دهانا وبخينا وهو حيار
العدوي وفل ان لا عرفه اثران كان حوالا في الداد او معقوبا وهو احسار السعدى
كافي الكرمان (وذكر الكعاق في) وقت (الكاح) للروم او لحد على الاحلاف
والكعاقه بالبع والمصدر الكعق وهي لغة المساواه وشرعا مساواه الرجل للمرأة
في الامور الا انه وقد استعار بان مكاح اشرفه الوصفه لازم فلا اعتراض للولي
بمخلاف العكس فانه وان كان نافدا لكنه غير لازم كما في شرح الطحاوي وانما امر
من حاب الرجل لان المرأة تعتبر بافرا من دودها بمخلاف الرجل وانما هذا بخلاف
المص في لانه اذا لم ين كعقوا بعد الكاح بان صار ماسعا ملا لا يفسح كافي الزهاني (ثم)
يعبر في العرب (بسا) اي من جهة النسب وهو الاستزال من جهة احد الانوس طولا
او عرضا وقد يطلق على دوى النسب كالحسب (هر نش) هو من ولد نصير كنانة
ومن دويه على الاسهر ومن ولد قهراس مالت من نصير على الاكر كما قال ابي الحجر
ومحور فيه الصرف وعدمه على اراده الحى والفعله وهو مصر العرس بعمليا
وهو الكسب والجمع كافي الصحاح وانما سمي به لانهم يصرون وسمعون عنك بعد التفرق
في السداد كما قال ابن الانبر (بعضهم) كعق (لعض) مشر الى انه لا تفصل
فيما بينهم من الهاشمي والودلي واليحيى والعدوي وغيرهم ولهذا روح على
وهو ما شئ من فاطمة ثم كلوم لهر وهو عدوي والى انه نس العرب ولا النعم
كعق القرش فلا يكون العالم ولا الوجه كالسلطان كعق العلون وهرا الاصح
كافي المصنرات لكن في المحيط وغيره ان العالم كعق الويد ادشرف العلم فوق النسب
ولذا قل ان عائشة افضل من فاطمة رضى الله عنهما (والعرف) اي من جمعهم اب
عوق العصر او العصر (بعضهم) كعق (لعض) منهم لا النعم الا ان يكون عالما
او وحدها فانه يكون كعقوا لهم كافي المصنرات ونبى ان نبى سواها فاهم

ليسوا يا كمالهم من العرب لحسانهم كافي الكرماني (وفي المعجم) عطف على قوا
 في العرب وكلاهما من اسماء المجموع كافي ديل العرب (اسلاما) اي من جهة اسلام
 الاب والجد وقد اشار الى انه لا يصر الكفاء وهم بسا معصهم كفو لبعض لانهم
 صعدوا اسمهم وما استثنى محمد من رجل مشهور بذلك لعظم الخلافة او مسكين الفتة
 وال انه لا يصر الكفاء في العرش والعرب من اي جهة الامم جهة التسب ولا يصر
 اسلاما كافي المحدث وانتهية وغيرهما ولا يباين كافي الظم ولا حرفة وفي المصبرات
 ان العرب لا يتحدون هذه الصانع حرما واما الساق فلم يوحدهم والظاهر من صراحتهم
 انه مفسر (يدواوي) اي رجل له اسود (في الاسلام كقولني) المرأة التي
 لها (آباء) اي اب واحد في الاسلام قدى اسم اشارة واما متدا محذوف الخبر
 وعن اي يوسف انه ليس كقوله والصحيح هو الاول كافي المصبرات (لا) يكون
 (دواب) واحد كفوا (لها) اي لذات اوى قد وعن اي يوسف قد خلاف
 (ولا) يكون (مسلم) ومن الاب (كقوله) اي لذات اب فيه وعن اي يوسف
 ان العالم المسلم كقوله كافي اسماءه (وحر) قوهي كالاسلام فيما ذكرنا (يدواوي)
 في الطريقة كقول لذات آباء هما لادواب لها ولا عدل الحرة ولا معق للمرأة الاصيلة
 ولا معق في اوه اوحده لهما عد هما خلافا لاي يوسف في الحديث كافي الله ط وعده
 ان العالم المعنى كقول التسب كافي اسماءه (ودناه) اي صلاحا وحسا ونسوى
 كافي الكفاية اوع انه كافي الكرماني وقد اشار به لو كان متدعا والمرأ سبيل لم يكن
 كقوله كافي التسب (وليس فاسق) ولو غير معقل (كقوله) رجل (صالح) وهي
 صالحة واما لم يذكره لان العاقبة يكون البت صالحة فضلا عن عدان ومن البت
 ويحمل الصالح على التسب اي ذات صلاح وهذا ذهب صاحب النجوع عدان يوسف انه
 الم وليس فكرو والافلا وعن محمد انه ان كان محترما عدان ليس كاعوان السلطان
 فكرو والافلا ولم يرو عن اي حبيبة شي في ظاهر اراءه والجميع عدان القس لا يجمع
 الكفاء كافي ما يصحاح (وماذا فاحار) يوم الترويح (عن) اداء (المهر المعقل) وهل
 عن المؤجل انصا وقل عن نصف المهر كان ماضيا والاول هو الصحيح كافي المحيط
 وذكر في اراءه ان انه ادعى ان كونه مؤجلا لا يصر العدة عليه (وعن العدة)
 هكذا ادلى في محصر البدوي وذكر في المحيط انها مقفلة سنة وقيل شهر وذكر
 او مشير الى انه بشرط انقضاء علقها وهذا عد هما واما عد اني يوسف فالعبر
 لا يطل الكفاءة كذا في الحقائق والى انه لو قدر على ما يكتسب ولا يفتقر على المهر لم يكن
 كفوا وهذا عند عامة المشايخ وعن اي يوسف انه كفوا كافي في المصبرات (غير كفوا)

للمعبر (في طاهر الرواية وهذا اذا كان صالحه للوطى والا فلا يعبر العدة على
 المعبر كما في المحيط ومنه اساره الى ان دلل العاخر غير كفو للعيبه والى ان العاخر
 عن احدهما غير كقولها وفي المختار العاخر عن المهر دون المعبر كقول المعبره قصره من
 المعبر ان كان علوا او عالما غير قادر على مهر المثل كقول للصغيرة العيبه (والفاد علمها)
 اى المهر المثل والمعبر (كفو لسه) اى امرأه لها مال رائد عليها وهذا عند ابي
 يوسف لا عندهما والصحيح قوله كما في الختاتق (وحرره) وهى اسم من الاحتراق
 اى الاكساف وهذا اطهر روايتي الصحاحين واما اطهر روايته فهو انه لا يعبر
 الكساف حرره والاول هو ان يعبر في مناسكا كما في الختاتق فهو من اختلاف الزمان
 كما في الصفة (فما نكح او حاكم او كاس او دناخ) او حلاق او سطار او حنادة او صغار
 (ليس نكحو لمطار ونحوه) من الدار والصراف وعلمه الفتوى كما في المعمرات والحمى
 ليس نكحو للبر او للعطار كما في الكفاي واحسن كلهم حادم العتلة وان كان داما لم كبير
 لانه من آكل دما الناس واموالهم كما في المحطو ومنه اساره الى ان الحرف حساس
 ليس احدهما كفو الآخر لكن افراد كل منهما كفو لجنسها وبه يقتضى كما في الزايدى
 والى ان الكساف في الجمال والى غير مقتضى وكذا الصارفة في الاصول كما في النظم
 والى ان المرص لم يسلب الكساف فالمرص كفو للصحيح والمخون للعادلة وكذا القروية
 فالمرص كفو للندبة كما في المحط (وان نكح) الحره المكلمة كفوها لملولى (بافل
 من مهرها) اى مهر مثلها (فللول الاصراف) اى المرصه كافر (حتى يم)
 اى الى ان يم النكح مهرها (او عرف) العامى او يوقع العرقه بينهما فيعرف معلوم
 او مجهول من الثلاني ومخوذا يكون من العمل على ان يوصل مرقونه بين المرء
 وروحه فصل الدخول لاسي علمه وقدمه علمه المسمى وده اشاره الى ان المسمى اذا كان
 مساويا لمهر المثل ليس لولى اعتراض كما في شرح الطحاوى وهذا عند واما عندهما
 فمعه فصل قدم ولا يبنى انه انبث مما قبله (ووقف كاخ فصولي) اى نكاح صدر
 طرهما بكلام واحد او كلا من واحد فصولي سواء كان فصوليا من المائتين
 او من جانب واصلا او كلا او كلا من آخر فروع الفصولي عاثة فعائت او مفسدة
 او اية او موكفه مثل روجت فلانة فلان او راد عليه فعال وفعل م ومن علمه
 الباقي وهذا عند واما عند الصرفيين فلا يعتقد اذا كان فصوليا من المائتين او من احدهما
 وولنا او اصلا او كلا من الآخر قبل الخلاف فيما اذا نكح بكلام واحد امائتين
 فيه مند موقوف بالاحلاف كما اذا كان النكاح من الفصولي كذا في الاحتشار واليهاء
 والكرمان وغيرها هذا الا ان هذا اليمين باقى ما يأتى من غير فصولي فوفى بهما

ما يحمل ما أتى على مذهبه أو ما شئ منه على مدعى أو شخص عائد بعد المصولات
وهو أهم الفاء سرعا من ليس بوكيل كما قال المطررى ووجه انه يصدق على الولي
وأيضا بل وانه مدسوب الى حصول العلم في الاصل جمع فصل هو الزيادة على
ما لا سرده وانه على الانعكاس ولذا لم يرد الى الواحد عند التسمية ولا بعد ان يصح العلم
فيكون مانعه فاصل من الفصل (على الاحار) اى احارة من قبله المقدر بالقول او العمل
كطلب المهر وانعكاسه والتمكين وبعث شئ من المهر الى النائة او الولي واحد
في اشتراط وصوله كما في الهداية والخلوة ولوقتها اولها شهوده كان احار له
مكرهه كما في المامري (وتول) اى تلك (طريق الكاح) اى الانجاب والقول كلام
او كلامين (واحد غير مصولي) سواء كان وكلاما من الحائين او وليا منهما بالقرابة
او المالك كى روح الله من اس احية او بنت احده من ابيه وهما صغيران او امه من عبده
او وكلاما من حاب ووليا من حاب كالى عم يروح بنت عمه الصغيرة من موكله او وكلاما
واصلا كى روح موكله الله او وليا واصيلا كالى عم يروح بنت عمه الصغيرة

فصل اقل مهر

اى اقل ما يصلح ان يكون قية للصنع مما ساج الاتصاع به شرعا من المال او المعنة
محملا كان او مؤجلا والمهر يسمى دست يمان وكاين (عشرة دراهم) مسا او قيمه
يوم الحمد او القبض ولو سمي ثرا وره عشرة وقيمة اقل لم فصل ما بينهما ومن سجد
لم يلزمه وطاهر ان المانع لم يصلح ان يكون مهرا وقد اختلف المحاسن
في ذلك كما في المحط وسأنى ان الخدمة يصلح مهرا (فصح) العشرة (ان سمي
دونها) اى العشرة كالتسعة وكذا الحال في النية حتى لو سمي ثوب قيمة ثمانية
وحب ذلك الثوب ودرهمان وان صار قيمة عشرة ولا حاجة الى استثناء الامة
فان لها مهر الزانه سقط وحل انه لم يحب اصلا كما في المحط (وان سمي غيره) اى غير
ذلك من المشره او اكثر (فالمسمى) واجب ولا يخ هذا عن اشعار بوحده المسمى ولو
سمى في العلابيه اكثر مما سمي في السر فالعلاية عبده والسر عددهما الا اذا اشهد
بالسر عددهم على ما ذكره المرحضى (عدد موب احدهما) اى الروح واروحة
فان الموب كالوطى في حكم المهر والله لا غير كما في الزاهدى (او) عدد (حاور) صحت
دونها كالوطى في التزوج فتروح البكر كالبنت كما في الزاهدى وبي تأكيد المسمى ومهر
المثل بالتسمية وشوب انتم ووجوب العفة والسكنى والعده وحرمة وكاح احبها
واربع سواها في عددها وحرمة الامة عليها ولا تكون كالوطى في الانحلال للروح

الاول وثوب الاحصان والرحمة والميراث مما كان في المحيط والمثل ذكر الوطى لان الخاوة
 معه عنه مقتطع بكل عفوم الحمار والاستخدام كما طن (وهي) اى الخلوقة الصالحة
 (ان لا يوجد) فيها (مانع وطى حسا) اى معا حسا (او شرعا او طبعيا) فالاول الحسى
 (كرص) لاحدهما (يمعنه من الوطى) ويدخل فيه ما اذا كان الحلف صرور من الوطى
 وكذا ما اذا كان احد الزوجين صغيرا كما فى اسف وكذا اذا كان معهما امة من احدهما
 او امرأة كذلك الا اذا كان انثى صغرا لا يعمل او همى عليه او نحوها او اعنى اوباما
 وكذا ما اذا كان المذكان عرما مومن الاطلاع كانه طرقي الاعظم او المسجد او الحمام
 وما من سداد يصح منها فى الظلم ولو لم يدرها الحلف فى كونهما خلوقة ولو عرف بصح
 الخاوة الكل فى المحيط (و) الثاني مثل (صوم رمضان) فصوم النساء والكفارة
 والنذر والعقل لم ينعى الصلوة على الاصح (وصلاه فرض) شرع فيها احدهما وصلوه
 العقل لم ينعى ونسعى ان كون صاوة النساء والنذر كذلك (واحرام) من احدهما حرم
 فرضا او نهلا او غيره (و) الثالث مع اثباتى مثل (حصى وعاس) من دم حقيق
 او حكمي فشمل الطهر المحلل والحاصل ان المذكورات مائة صلوة خلو (بحلاف
 الحب) نفع الحسم اى قطع الذكر والافس فانه غير مانع عنه خلافا لهما (والامة)
 نصف العين اى عدم العذر على ان النساء وهى اسم من العين كما فى الصحاح اكمل
 مردول كما فى المغرب وغيره فالاول العين (والخصاء) تكسر الخاء والمد اى روع
 الخصيتين فانه ولعل لا يعمار لخصبها اتفاقا (و) ثب (نصفه) اى نصف ما سمي
 من العشرة فى العشرة وما دونها واثرى غيره كما فى المحيط وغير لكن فى الخلاصة ان
 اقل من العشرة عدا او ثمة وح نصفه (مطلق) واقع (فلها) اى فى الخلوقة
 الصالحة والوفال كل حرفه من فله لكان سا لا لئلا رديه ورنا ونسله ومناصب لأم
 امرأته او منها اقل اخلوه كما فى الطم وذكر فى الخلاصة لو كان المهر فى دمه نصفه
 الى ملكه بمجرد الطلاق والافلا يعود الانتصاء القاصي (والنكاح) اسم (لها مهر) (والامة)
 واحدة ومطلق وكل حرفه من فله (فلها) اى الخلوقة والمدة درج وجر والمدة
 بالسار سى سار ولا يصح المدة خمسة دراهم ولا يراد على نصف المهر ونحوه
 حالها فى السار والاعصار فان كانت من السار من الكرم من ومن الوفاء من السار
 من مربعة الخلق من الارسم وحصل بعد حاله والاول اصح كذا فى المصبرات وافصل
 المدة حادم كما فى اسف (و) اى لم يسم يجب (مهر المثل) مطلق (معدا) اى الخلوقة
 وكذا ثوب احدهما ولها كما فى لطم ونسب المدة وكل حرفه من فله ومعدا سمي
 المهر والادعلاق فلها مع الامة كما فى المحيط وكذا فى الكرمانى وغيره انها لا يصح

في سنة التصورة (ر) معج الكاح بلا ذكر مهر (اي) يراى يسمى لها مهر وهذا الصريح
 بعد سال حكم ما لم اسم لدفع موهم انه كاح طلع واوطته قوله (و) معج (مع بعد)
 اى بشرط ان لا مهر لها (ونسي) عرمان موقوف) اى معج الكاح معده وعين سواء
 كان ذلك الما اذ او غيره كخدمه نفسه والتراب وحده - طهه ومحمد وشريفة ماء
 والنم والميه والخم وسباني في البيع (ومجهول خدمه) كذا ما انوب لم يبين خنسه
 من الخل والجمع والتعش او الككل مثلا هذه امار بخوار اطلاق الماس عند الفتهام
 على امر العام سواء كان حيا عند العلاءه او بوفا وقد علق على الخاص
 كارجل والمرأه نرا الى بعض المصاوب في المصاوب والاحكام كما يطلق اسوع
 فلهما نرا الى اشتراكهما في الاسايه واحلافهما في الد كورة الاوثه وهذه دلالة
 على ان الشرع عين شتى ان لانه والى ما صطلح العلاءه عليه كاي انكشف
 (و) معج (في الصور الاربع) (مهر النسل) بالوب او الطلاق بعد الحلوه والمعه
 فلهما وفل ثباصه ولو بوحده (كامر) (آسا) (او) مجهول (صمد) (لا حنسه
 كابل او فرس او انه انوب من الماى كاي للوسط وغيره وفيه اشارة الى ان العلم ليس
 بمجهول الحس كما طين (مالوسط) اى به حيار الوسط من هذا الحس وفيه اشارة
 بانه لا ير المرأه كاي المحرط (او فقيه) اى قيمة الوسط يوم العهد او التسليم كامر
 ومن اى حصة او روحها على كرحطة غير موصوفة اخر على الكرو والكلام مشعر
 بانه لو وصده لفس له ان طهها لقيمة كادارو حها على عند مصاوب الى بعد او لشار
 اليه وكذا ادا روحها على كرحطه شروطه فشرط السلم وكذا ادا روح على
 ثوب طوله وصره كذا وهذا رايه بعد قوله الخ لاري طاهر الزاوية كاي المحط (و) بخدمه
 الروح المصد (اي) ما تزوج عنه امرأه على خدمه ستة مثلهان من مولاه (نحب)
 الخدمه (هي) (رفع الماس) وفيه اشارة الى ان خدمه حر غير روح لانحب الخدمه
 وانصح ان يمتنهما واحدة كاي الكافي والى ان بخدمه الروح الحر لانحب الخدمه بل
 مهر النسل عند النجيب وفيه الخدمه بعد مجد والى ان بخدمه المصد بخدمه الخدمه وادا
 ملا خلاف كاي المخط (و) معج (هذا المصد) مثلا (او هذا) المصد على الانهاس واحدهما
 اكثر قيمة (مهر مثل) (نحب) (ان كان) مهر النسل (نحب) ما يرد على الاول
 ونخص من الاكثه (و) المصد (الاحس) اى الاقل قيمة (نحب) (لو كان) مهر النسل
 (اوبه) اى الاحس الان رمى الروح ما ذكر (و) المصد (الاحس) اى الاكثر قيمة
 (نحب) (لو) كان (فوقه) اى الاعرا الا ان ترضى المرأه بالاحس وفيه اشارة بان
 مهر اللى ان كان مساويا للاحد المصد فيجب المصد لانه المسمى كاي الكافي وغيره

فلا على المص بركة بصر محاسن كاطل وهذا كذا عده واما عدها اولها الاحسن في كذا
 كافي الهداية لكن في العلم ان الخلاف فيما اذا كان متهما لاعتد (وان طلق) امرأ
 وتهيها احد عدي الصدس ملا (فل الخلو) التحجيج (عدها الاحسن) تحت
 بلا خلاف (وان سكت) امرأ (مالف) من الدارهم مثلا (على ان لا يجرحها من وطها)
 اي شرط عدم الاحراج فان على عده العدها للشرط على مملو به في معنى منهم
 منه كون ما عدها شرط للموافاق في الحاصل يده وبيان الشرط عده
 في الدخول على الشرط وللصبي حصل هذا حال (او) ان سكت (مالف) ان قام به
 واما ان اخرج (مده) فان وقي في الاول بان لا يجرحها (وامام) في الثاني
 (مالف) اي فالواحد الف في المستثنى (والا) ما بان اجرحها ولم يجر (مهر)
 مثل في المدة ليس لكن في اصابه (لا يرد على الف) ان راد عليهما لانها رصده
 (ولا يرد من عني الف) ان يرد من ماله رصده وهذا عده واما عدها في بصر
 الشرطان فلهما الا ان افام والاعان اخرج كما اذا سكت على العدي ان جلس وعلى
 الف ان قبح بالاعتان والاصل عده ان الموحب الاصل في الكاح مهر المثل وانما
 يصار الى المسمى عند صحة النسخة من كل وجه وعدها المسمى وانما يصار الى مهر
 المثل عند فساد النسخة من كل وجه كافي المحط (وان سكت) مدين العدي (واحدما
 حرفها المدة عدها ان ساوى العدي) اي قيمة (عشرة) من الدارهم وان لم يساو فيكمل
 اعمره وهذا ظاهر الرواية كافي فاصحان وعده المثل تمام مهر المثل وعده العدي
 لا يصير كالنكاح رجه الله كافي في المحيط وذكر في مخرج الطحاوي عن محمد ان لها العدل
 تمام مهر المثل ان كان هو وانتم من اله لولا اطلاق العدي وقال ابو يوسف لها العدي قيمة المهر
 فرضا وعلى هذا الخلاف اذا جمع بين حلال وحرام (وان شرط) في الكاح (التي كره)
 فلا يراه شيئا لها (ووحديث ثيسارم الكل) اي جمع مهر المثل لا تنسخه او المسمى
 فلا تنسخ بل وقول النكاح شيئا رائد على مهر المثل لم فلو اعطاه الروح اياها لم يرجع
 عليها وفي كل مذهب اختلاف المشايخ على ما اشراه في الفصولين (وفي الكاح القامد)
 اي السائل كالنكاح للمحرم المؤبد او الموقد او باكرام من جهتها او نعمة يهود
 اول الامنة على الحرة او في العدة او غيرها (ان لم يطأ لم يمس شيئا) من المسمى ومهر المثل
 والمعدة والمدة والمدة وان حلالا وانما قيل الصحة في العادة كالفاسد في الصحيح
 والمصادر من الوطى ان يكون في الفصل فلو وطئها في الذكر لم تحت المهر وفي النعم اسرار
 انه لو ساءها شهوة كان لها ان يزوجها بعد الماركة كافي الحرام (وان طلق)
 معتقها (تحت النسخة) لو كانت تولد لثلاثة اشهر (من وقت الوطى) عند محمد

وتعلم النكاح ومن النكاح سندهما ولهذا أحلف المشايخ أن العريس في النكاح
 أقام يده عند الدخول أو بأحد وأما ما قلنا معتقده لانه اذا حلالها من
 النكاح تولد لبيته أشهر ما كثر الوطئ لم يثبت النسب منه ولم يحسب المهر والعدة
 من زمرته رواية عدسة وبيت وعنه في روايته عن الشيخين كما في المدط (و) ينت
 أيضا (مهر المثل) لانه فيه ادفع (ليراد على المعنى) في مهر المثل ان لم يسم
 الزوجين أو في مهر المهر أو أكثر ولو كان المهر أكثر ما سمى وهذا كله دم وأما عد
 مهر المثل كما قال وهه اشعار به لو أحلف لسقط المهر وهو لم يسقط كما في
 النكاح في مهر المثل الشرعي وقال (أي مهر) امرأة (مثلا) أي قيمة نصع
 بمثلها (من قوم أسها) صفة أخرى لم يقرأ إذا ان أقوم شخص بالرجال
 فيكونان فادول من قرابة أيها أي أحواضها لا وأما أولاد وعانها وسابهن
 النكاح وعنه أيها وأمه كما في النظم وعنه ثم بين وجه النسب فقال (سأ) أي
 في النسب وبه شهادة رجلين أو رجل وأما أين قال لم يوجد فاعولاه مع اليقين وهكذا
 في النكاح كان الخلاصة وأما ما عدت السوا في الس لا يا اختلافه بحلف المهر وله
 في النكاح في الواقع وفي السف حداته النسب وما يشير إليه من اعتباره مهر الأم بدل
 من الس لا يمتد مطلقا كما لا يخفى (وحوالا) وحسب كما في السف وحل لانه بر الحال
 في كتاب ذات حسب وقال أبو القاسم لما نصرت حال المرأس في الس والجمال حالة
 الخراج كما في المدط (مالا وعلا) هو قوله مير من الأور الحسنة والقيمة أو قوله
 يحصل الأور الثلاثة بأشراكها كما نصرت ما تضمنت أو هيته محموده فلاسان في مثل حركته
 وسكتة كما في كسب الأصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرط في السف من العلم ولأول
 في السف والعدة وكما في الأصل فعلى هذا الحاجة إلى قوله (ودسا) أي ديانة وصلا
 من السف (لم يدره في المحيط) (وكراره وتماه) بالفتح مصدق في الس من كتمانهم
 في هذه الأور والنسب والكمية كما في التسمية والأصناف جمع الأحب أي العبد وهو
 بالأسنى بمعنى كما في النكاح وأما قلنا في شيء منها لانه ان لم يوجد كذا فالتدري يوجد
 من لانه سدر الجباة هذه الأوصاف في أمر أس فعدر للوجود منها لأنها مثلها
 في النكاح (لا الأم وقوة هتا) كالأخت وبها هي وغيرها وهما معا وبما معا
 على قوم أيها لأن الأم لم تصلح أن تكون مدحولة لسمه من السف وهذا المستريح
 قوله (ان لم تكن) الأم وقومها (من قوم أسها) قال كات منهم بأن يزوج أسه عند
 النكاح ينت فروجه من رجل بل مهر ثم يطلها بعد أخوة وأما ما في هذه

لها غيرها وهذا كله اذا لم يصرص القاصي في غير المثل سبنا ولم يترافض
 الروحان على شيء منه والا فهو المهر كافي المثارع وهذا كله بيان مهر مثل الحرمة وانما
 مهر مثل الامة فهو قدر العدة فيها وعن الاوراعي ثلث قيمتها كافي الحارثة (ومع
 صمان ولها) نصفه او رسوله (مهرها) فلها احده منه ومن الروح (ثم للولي ان يرجع
 عليه ان سمي بامرء) (الحقيق او الحكيم) (ولو) كتاب (صعتر) فالولي يطالب امرءا
 حبيد ولوننا واطلاقه مهران ولانه المنة ثلثه لكل ولي مع اذها ليست الامة
 اواب الدبا والفاضي كافي فاصحان وغيره والاب مطالبة مهر الامة بكر المثل شبهة شيئا
 كافي الخواهر وصيره (و) المهر (المحل والمؤحل ان يبا) اي بين في العهدة ان طم
 او يصفه يكون محلا او مؤحلا (فذلك) المنس واحب اداؤه على ماس وفيه اشار
 الى ان باحل الكل الى عانة محمولة صحيح لان العانة معلومة في نفسها وهو الطلاق
 او الموت وقيل بعض المتأخرين انه غير صحيح والصحيح هو الاول والى انه لو كان يصح
 محلا ويصفه مؤحلا يصح وقوع الاحل على الطلاق او الموت وقيل بعضهم لم يصح وجه
 حالا كالموكلان الاحل منهما كالموكلين كافي المعمرات والى انه لو احل المهرم طلبها
 حل الاحل فالاحل على حاله كافي الخواهر (والا) ينسب ما من نسك صهما او ينسب
 مطلقا (فالمعروف) اي ما حكم به العرف وهو ما استقر في العوس من جهة شهادة
 العقول وبلغه الطماع السليمة بالقول يعني يطر الى السعي والمرأ فان حكم سعي
 بهن لها منه وباحل بعض فذلك وهو الصحيح كافي المحيط وكذا ان حكم محيل الحكم
 او باحله فتح ان طلبها وحيا لا يصير محلا بعد العامة فلا باحدهم الا بعد العدة كافي
 المسدة (وقيل احد) المهر (المحل) كلا او بعضا (لها معه) اي الروح (ن الوطى) ولكن
 بعد احدها ان نطسا الجهار بعد عدة بعضهم كافي الفصول والكلام مشر الى ان
 احالت عليه عريا لها به ولها المع منه قل احد العرم عمر له وكلها والى انه اذا كان المهر
 حالا فاحله منه ولها المهر من مضي المدة لان الاحل المعلن للعقد والطارى عام سواء وقيل
 على قول اني يوسف اسعيا ما كافي المحيط والى ان بعد الاحل من اهل المع والى انه قبل اخل
 الكل مؤحلا لا يقع خلافا لاني يوسف اسعيا ما به افي صدر الشهيد كافي الحقائق
 (و) من (السمر بها) اي احراجها من بلد الى بلد سعيه سرقته الاحراج بعد
 الاحد كما لا بد الاحراج من بلد الى قرية يلا مسافة ودالا خلافا من الله وهو الصواب
 عندكم الا انه كافي المية (ولو) كان المع من الوطى والسفر (بعد وطي) لا حجة
 او حكما كالمخاوة الصحيحه (رصاصها) المعشر عا فلا حجة الى رباة فيلزم الكفارة وهذا
 عدة وقال ليس لها المع منها بعد الوطى او العاسم الصغار افي به في عدم النكاح

من الوطى وشوله في المنع من السفر ومه يقى كافي الحقائق وفيما ذكرنا من الاز
الاستدلال في المواضع ليس انصافا على بقول مالك وبمعنى هذا عدم التسايل
ما حصل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه مخصوص بالحقانية رضى الله عنهم اجمعين
اذ لا يجوز الجدل بهم كادكره المص في الوصيح وكلامه مشعر الى انه ان لم يوافقها
او وطنها كارهه او صبره او سمع وبذلكها المص معها وبالا لاجاع كافي الهداية (بلا سقوط
الاعتدال) اى الطعام او موع الكسوة او موع السكى على ما ان من الخلاف في موعهم
الاعتدال وبمضى ان يكون الكل واحدا وهذا عنده واما عدها فساقة تعلق الوطى وبه
افق اوالاسم الصغار (و) قل الاحذلها (السفر) بشرطه (والخروج) من منزله
(للمعاشرة) والضرورة (بلا دية) كراهه احد الانوس وعادته وعرسه وورثه المحارم
وكونها حاته او صلاته واحد الحق واعضائه والمخ وتعلم المسائل الضرورية بقولنا
بها روحها ومضى الى انها لا تخرج بلا دية معاداة من رادة الاسباب وعادته
والولاية ونحوها ولو ادس وخرجت كما عاصين وانها بعد الاحذال تخرج اذا دية كما
اذ اصى حاحها كذا في الحراية (و) بعد احدها اى احدها العمل (مقلها) اى الروح
من بلد الى بلد في طاهر الزمان كافي الكرماني وعنه العوى كافي العمادى وعنه واعضا
صرح به بعدما اشار اليه الفصل منه ولذا لم يذكر الوطى (ومل) اى حال
الصغار (لا سافر بها) بعد الاحذال والى مال كثير من المشايخ كافي الحراية (بوجه
لعدم الرمان واصرار الامر ب كافي لا حيازه واه تعالى) اسكوه من حيث كسم
معيد بعدم الاصرار كابل عليه السباق فلا يدعى ما طال الرعية ان الاحذال تعالى
اول من الاحذال يقول الفقه (ان بحث) الروح (اليها شئنا) من المال ثم احلها
فما تلت) الروح (هو هدية) اى شئ يعطى للوثة (وقال) الروح (هو مهر
فالقول به) اى القول المسمى في هذا المعام مانع له والقول بعدم شرط قوله مع عيه لانه
المملك واعضا لم يذكر اليين لانه مراد بتركه ما انى فلا تلت من المسائل (الادبى
للزائل) بما يبعد ولا يبق كاللم والترديد ان القول له في ذلك استحسانا وقد اشار
المراد في سق كاضطام والدقق والاور والعسل القول به كافي اسبابه لكن في الخطا
عنه الفقيه انه ان كان مما يحب على الروح كالحمار والدرع ومساع اليه فهدية
والا ما ول له كالحلف والملا

فصل في كفاي

بأسكر نعة حاص اعونه اى المبودية ومسا قاروهم اعدان على ما عاين ان الاعراض

وقال غيره انه لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت كقاي الأساس وشتر منه على ما في المرتبة غير
مكاتب ولا يدرجه اساره الى ان الص لا يستعمل الا منه عند العهدة ولهذا كثر في كلامهم
من رده (والمكاتب والمدر) هما من سامتين للامه فالتعاب كقاي لانه محار لا يراى
للامرسة على انه ح س م ن ك ماعده (والامه) من هاء الله امرأ داب عوديه اصله -
اموه كاي اسير الله في العاس (وام الولد) - كر بعد الامه لدفع توهم محصصها
ذكرها من الثلاثة فانها المذكورة صرحت (لادان السد) اي المعرد في السيادة
فلا ينقص بالشر بل سر كده على ما به لا روح باعد والا ه عندهما حلاقا لا في توثيق
كالمصارف والامه المادون ولا للعاصف فله وان كان تروج امه المعاصف لك
لا روح الامه كاذب فله روح امه ولده الصبر لا عده وكالمكاتب فله روح امه
لا عده وكالموصى فله روح امه الام لا عده كقاي اعظم (موقوف) مكاح
هو لا ولهذا وطلق احدهم ملك المراء كان ماركه ولم ينقص من عدد الطلاق اكبر
لوان بعد كره له وطؤها لا كاح العرك كاي المحط (ان احار) السيد له كاح صرحت
او دلالة كاي اذا اصفه او امره بالصلاق الزحى (بعد) السكاح وعه زمران ان سكوتها
بعد العلم ليس باجارة كقاي الله والى ان لو ادان ما كاح ثم روح العدم امره حار العدة
الا انه غير بان الا ان احار والسد سامل الوارب والمسترى حتى ان المولى اذا احار
او باعه فاحار منه الوارب او المسترى يحرق والاعلان اشير الله في الامدادى (وورد) الله
(يطل) السكاح لانه س (را ادا ان) السدا احادهم واحدا سكا حدهم من (سج) الله
للمهر) والنفقة والسكى ايلم بوجه السيد اذ كل ذلك واجب عليه كقاي السك
وهو اساره الى ان يفيده اذا كانت اعصه من ملك الحقوق بطلب انفصال عن السيد
واذا كانت رايته فان الله والى انه لو برح ما كرها اصله من المهر بوقت الكل على اعادة
المولى كقاي المسه واطلاقه مسير الى انه لو درله ان يتزوج على رفته فتزوج حرة
او مكاسه او دره اوام ولد على رفته حار اسكاح يسه لكن في المحرم ان السكاح
في الاولين غير حار والى انه لو اخرج من ملكه بهد او صدقة او وصية ليس لمن حار
الله ان يصح السكاح وكان المهر في فسه العدة واواحدة كل علة الاول من المهر
او العية كقاي السيف ولو باعته كان المهر في رفته وحل في ثمة والاول الصحيح كقاي الله
(وسعى الاحزان) اي المكاتب والمدر للمهر والله والسكى لانه بعد الاصل
عن عن ارفه يسوى عن الكسب فان اخرج المدر عن ملكه كل صائب المجمع كاي اذا
عمر المكاتب مرد الى الرق فله يكون الكل على المولى فان اوداها والله مع انها كان اشرف
(واذا درله بالسكاح) مطلقا (نعم حار) اي السكاح (وفاسه) في حق السيد منه

احد من ان ام الولد تدعى قبل وطى الروح يظل مكاحها بنوحوب العدة عن المولى
والثاني ان المكاتب والمدر والقس كاذمه فيما ذكر كافي النظم وغيره (بلا حار) اهل الله في
لانها وصت وقدم او لاحار للام (وما سمى) من المهر وان راد على مهر المثل
كهر المثل بلا سمع (لمسند) ادلا على ما يصل (لو وطئت) المكوفة بلا ادس (فعب)
اي بعد الوطى (وان ععب اولاً) ثم وطئت (طهها) ما سمى لانها بدل نصعها حره
والكلام مشعر بانه يحب مهر واحد استعسا (روح الامير) اي يجوز له ان يرم
ذكر عن روحها فمع الماء خارج العرج في المعانس يقال عرج عن امرأه اذا لم يرد ولدها
بلا ادس سدها او رساه سده وبانها هدهما على الاحلاف السلف الصالح وفيه اشعار
باللسان العرج ودا ملاحلاف (و) روح (الحره) امرل ملاحلاف (ناسها) وهدها
اذا لم يحف عن الولد السوء لمساذا لزمان والا يصور بلا ادس وفيه رمز الى حوار
احراج ما الى الرحم هل مضي مائه وعشرين يوماً وقال بعض السلف انه لا يحس كافي
استحسان الحيط (وان وطى) الاب المسلم (امه) اي هده (لو كافر) (فولنت) به
هده الامه ولدا (فادعاء) اي ادعى الاب الولد (ثب بسد) وان كان به الابن وانما قيد
الاب بالمسلم لان دعواه الكافر لا يحس ولو كان مرثدا وقعت صده وهدت عودها
وانما قصر الامه بالامه لان دعواه وليد مسكته وامولده ومدرته لم يصح وص الى يوسفان
دعوه ولدا مدره تصح وعليه قبيح مع المقرين الاضافة اشعار بانه لو ادعى ولد امه
ايه او امه لم يصح وبانها او كات مسكره من الاب والابن ثب النسب عليه العبر
والاطلاق مشعر بان الابن لو وطئها فولنت ولم يدهد دل او هده ثب النسب لان موطنه
الابن ولم يحل للاب لكن يحمل العقل انه يعرض وفي العائين رمز الى اشياء ذكره
الامه في ملك الابن من وفاء الملق الى وفاء الدعوة حتى اذا كات في ملكه وفاء الملق
فانما هم ردت شعار او فادعاء لم ثب الاداء صدقه الابن الكل في الطاهر به واسل
الدعوه ان يعمل الشيء الذي يصوب وكلام يكون مك وهي في النسب كسر الداله وده
بفتح كافي المعانس (وهي) اي الامه (ام ولده) اي الاب (ووح) هليه (قيمه)
اي الامه (لامهرها) لانها مشركه بينهما (ولا قيمه ولدها) لانه ان يطلق حراً (واملده)
التي لا يدخل في طريق النسب انه ام كات الاب (كألاب بعد موته) اي موب
الاب ولو حكماً كما اذا كان كافراً او رقفاً (وان مكحها) اي الاب امه امه (صح) الكاخ
لانها ملك العبر جميعه وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ات وما لك لابك بجار جميعه
وهي سوب الملك للاب مبروكه بالاجماع كافي حدود المسكن (ولم أمير) الاب
(ام ولد) وبح عايه (مهرها) للكاخ (لاقيتها) لعنه الملك (والولد) الحاصل منها

(حر نراسه) اى الاسلام فان الامه ملك الاس والواستابع لها حتى على احيه (والاطفل)
الذى لا يعقل الاسلام ولا تصدق قائل الامه (منع حيرا لايوس ديا) اى من جهة
الدين دلوروج نصراني صغره من مسلم بم خمس احد ابويها لم تن من زوجها
وفى الكلام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووجهه صار مسلما بالاصالة كما فى المحيط
وعنه والتخير لا يتلوع عن شئ لانه فاعل حرق المعنى وفى الخلاصه لوقال اليهودية
حيث من النصرانية كمر ولما ذكر حكم طفل معهما فى احد الدارين ذكر حكمه بدولهما
فى احدهما وقال (وعند عدومها) اى فقد الاوس (منع) الطفل (الدار) فلو
روح مسلم صغره من مسلم فى دارا ثم اسفل الروحان الى دار الحرب نابت عنه وحرار
سبها كالوارثه ابواها ولما اشار الحرب لم تن عنه (والنصوصي شر من الكفاي)
كما يهاهنا تصريغ عامل صما والنصوصي واحد المحوس معرب ميركوش وفى الاصل
رجل صغير الدين وضع ديا ودعا اليه كما فى العاموس لكن فى اللل والحل انهم
طئنه كان لهم كتاب مدلوله ما مضوا وعنا سرى به فلبسوا من اهل الكتاب (وان اسلم)
الديمان (المتروحان) رومنا لاشهد وشهدوا (او) رومنا فى وقت كانت (فى عده) كافر
مصدق (سال) بن عمير المتروحان (ذلك) التروح بلاسهود او فى عده كافر (اقرا) اى
تركا (عائده) اى على ذلك الكاح ولم يحد وقال رهرق سبها فى الوجهين وقال لا يفرقان
فى الاحير والاصح قول اى حسمه كما فى الصمرات وابن المشاع على حوار كاح المعدة
من كافر الا ان بعضهم قالوا ان العده واحده ومعضهم قالوا انها عبر واحده وهو الاصح
كما فى الكرماني وبه اشارة الى انها لو كانت فى عده مسلم فسلك الكاح ودا بالاجاع
(ورق) بالاجاع كافران متروحان (بحرمان) كوشى واحد (اسلا) معاوه واحد منهما
كما فرق متروحان وقع سبها ثلاث طلعات كما فى التصوفه ومر الى انها لا تين مر تفرق
التواصى وفى المسه انها تين والى انها لو لم يسلما بل ترفع اليها لم تفرق سبها معقدين ذلك
وبحرى الارث سبها وبقي ما بقى ولا يقط احصاه حتى يحد ماله وهذا عده
خلافا لهما فى كل من الاربعه كما فى الخط والى ان كاح الكسار حائر فيما بينهم
مثبت للبس وذلك لان الكاح سنة آدم صلوات الله وسلامه على نبيا وعليه فهم
على شرمه فى ذلك وقال صلى الله عليه وسلم ولدت من الكاح لاس الساع كفى الجمع
(وفى) دارا فى قصه (اسلام روح) المرأه (المجوسه) الاولى غير الكاسه حتى تشمل
الدينه والوثنيه وغيرهما (او) اسلام (امرأه) الروح (الكافر) ولوكتسا (عرض)
من قبل القاصى (الاسلام على) الشخص (الآخر) من المجوسية او الكافر (فان اسلم)
الآخر من احدهما (فهى) الروح المسماة بعن العرص اوقيله (له) اى الروح المسلم

كتاب (والا) يسمي الآخر (عزى) ستمها وفيه اشارة الى ان العرف قد لا تسع بلا مضاد
 ولو هي ثلث حصص كفى النصف (وهو) اي العزى (طلاق) ولو كان اروح
 صبا عا ولا عدهما وفتح عثمان يوسف (ان ان) الروح عن الاسلام
 (ولامهر) للمحوسة (ان ان) عه وعرق ستمها فانه فصح اعانها (الالموطوء) منها
 فان لها كل المهر (وي دارهم) في اسلام احد الزوجين المذكورين (بين) روحه
 من روحهما (عزى ثلث حصص) في اب حصص وثلاثة استهري غيرها كفى شرح
 الضحاوي فالاول ما في بعض النسخ عصى امه اي عصى مقدار عده الطلاق وهذا
 سأل لوضع الحمل (هل اسلام) اروح (الآخر) من المحوسة او الكافر فلما لم يميل
 مضي الخيص لم يمس به وفيه اشارة الى ان لآخر في هذه المسئلة بين الموطوء وغيرها والى
 ان هذه العرفه طلاق وهذا عدهما خلافا لابي يوسف وفي رواية صحتها كفى الاختيار
 وغير (ويين) اروحهم (بناين الدارين) اي باحلاف دارى الاسلام والحرب لهما
 حصصه فان خرج احد الزوجين انكقر من دار الحرب الى دار الاسلام مسلم
 او مميلا ومسلما ولو احلها حكمها ان يخرج احدهما الى احدهما مسما لم تنكح كفى شرح
 الطحاوي (لا السى) بالفتح اي لا تنكح ستمها واسرها معا طلام للعهد (وارتداد
 كل منهما) اي بدل اعتناء الاسلام ما كفر لاحدهما حتى يبعدها كذا عصى او تصراوا كما
 كاد افعال بالاحسار ما هو كمر بالاساق (فصح) اي رفع لعقد الكاح لا خلافا سواء
 كانت موطوء او غيرها (ماحل) اي في الحال بدون انعاده وفي انكلام اشارة الى انها
 لو ارتدا مما لا يصح الكاح وهذا صبا خلافا لمر كفى الصحة غيره والى انه لازمة
 للعمل ادلا اسقاده خلافا لانه وقال بعض المشايخ ان زوته صحته كآله ومهم من
 لم يصح احدا منهما وهذا كله على قول ابي يوسف واماعلى فولهما مردته صحته
 كآله كفى المحط والى ان زوة المرأة فصح ومهم من قال ادبها لا يكون وهذا حجة للمب
 المعصية وهو الوصول الى عوارض والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح لان خم ناما
 تحصل بالخبر على الاسلام والكاح فلا ضرورة الى انعاده الكاح مع ازره كفى المعصيات
 وقال القصة انها مجرد على الكاح روحها الاول وقال عن الامعة وغيره لكل فاص
 ان يحد الكاح منها مهر يسر ولو دسار ارضت او ات كفى المسء والى ان يده فصح
 ولا يبر المرأة على الكاح بعد اسلامه وليس بطلاق خلافا لمحمد كآله الخلاصة
 ولما كان في المهر لارتداد احدهما تفصيل لم يعلم من السابق قال (ثم للموطوء) الخليفة
 او الحكمه كادها حلاله حلتوه صحته (كل مهرها) من المسمى ومهر المثل سواء ارتدا
 ارتدت (ولغيرها) اي الموطوء المذكور (بصعة) اي المهر (لو ارتدت) ازره وهذا

اذا كان مسمى والا فعليه المنه (و) امرها (لاتنى) من المهر وادفعه سوى السكى
 المسائل في الخلاصة (اورتنب) الروحنة (وبى اسكاح) سبها (ارارتداه افاستاهما)
 سواء كانا في دار با او دارهم وبى السراجه ان لم تعرف سقى احدهما في الاريداد جعله
 في الحكم كانهما وحدا معا وكلامه مشرالى اسم الوار يدائم اسما او ار يدالم سقى السكاح
 سبها وليس كذلك كفى الطهرمة والسف وعدهما والا ما هو مصرح بقوله (وفسد)
 السكاح (ان) اريداه ثم (اسلم احدهما) اى المردس (قل الآخر) لان المرار على
 كرده كانشا نهما (وكل الروحانيات) من اعمده والحدود والكبر والراعه وعدها والسلمه
 والكسبه وعدها (في السهم) نفع العلف وسكون السى وهو اعمه فسمه المال بين
 الشركاء وعدها انصافهم وشرفا بسوية اروح بين الروحانيات في الماء كول والمسرور
 والمثلوس والبيسوه لاقى الخنة والوضي وهو واحد على الريح ولو مر نصا او صا وبا
 او حصا او عبا او رسا او صبرهم وهو طرف لقوله (سواء) اى مستوي به في الاسم فلو
 حصى بالسوية فجار فرافعه اليه اوحده عموه لارىكابه المختور ولو افام عد احدهما
 شهر اقل الخصومة او عددها ثم حاصده اخرى امر السوية في المستقبل وما مضى
 كان هديرا والا حيار في مقدار الدور الروح وكذا في يداه فله ان نعم فندامر اعمه
 او سعه وعده اخرى كذلك كفى فاصحسان والسراجه وعدهما ودكر في الخلاصة
 او الحراة ان السوية في الوطى ليس بلازمة في ظاهر الرواية وعدها اعمه انا الارم
 في غيره وظاهر كلامه ان الروح لو حافان لا تعدل في انهم لم يحل ان روح اخرى كفى
 بالخلاصة وعدها لكن في شرح النار لاث حازله دك فان الامر في قوله الى (فان حتم
 ان لانه دلوا لخواحدة) اى ارموها محمول على الدب لا الحتم وبى له مال روحات اشء ارماله لو
 كان للروح امرأه واحدة ليس للدة وعددها بعدد روى الخلاصة او صام باهماء وقام
 بالميل فاستعدت عاده امرأه امر ان دك عددها وراعى سهم الاحكام مدروس انى
 تحفة لهم الله من اربع ليال وبى المصبرات انه رجع من دك (الا) الروحنة (الملاوكة) لاحد
 من اعمه والمندره وام الولد والكسبه ما بها لا بسوى الحرة في السوية لذكها بسوى
 في الماء كول والمسرور والمثلوس كفى المصبرات (ولها نصف الحرة) مثلها وما والحق او كة
 يوم وبى فاصحسان لو كان له امرأه وسراوى افام يوما وليله من كل اربع عددها
 المواقى عد من ساءه هى وعلى هذا لو كان له ثلث نسوة افام يوما وليله عد كل
 منهن يوما وليله عدد من شاء من السراوى (ولا قسم) لهن (في السهم) فله
 ان يسافر من شاء منهن (والمرءة) بالنسبة مليئة او محبة مدورة مثلا مدروح فصارعة
 كتب فيها اسم السمر والخمر ثم سلم الى صبي يعطى كل الماء واحده منها (اولى)

واصل نطقه بالواو من (و) ومع (و) من (ركب القسم) لصاحبه بالال ويدونه
(و) ومع (الرجوع) عن الترك وكلامه مسر الى انهما لو جعلت وجهها مالا او حنفه
من مهرها لم يرد في قسمها كان لهما الرجوع مما اعطيه وكذا لو راد الرجوع في مهرها
لتعمل يومها لغيره ولو اراد ان يبدل شاهه ما بعد وطئ ان يمسكها لغيره لم يمس
سد السند اماما وعندها وما ذكر في صحاح وفي لغة الرجوع اساره الى الشروع
والا فام ولا حتى ان هذا من الاحتتام

كتاب الارصاع

اخره عن اسكاح لانه كما فصل من نصد وهو كالارصاع نصد نصد وكسرها
كأن الدوان والطله له شرب المني من الصرع او اللدي كأن المماس وشرب
سرب الطهل حرمه او حكما للين حالصا او خلط شام من آدمي وفيه حرمه
(نصبه) أي شرب المني الخارج من ذي الآدميه بسبب المني وهو فعل الارصع
او مالا يلاص وهو فعل المرصعة او نصد هما كأنني وإنما اكسب ما نص لانه اكر واشهر
وفي ذكر الماء اسعار ذوب الحرمة وصول للين الى الخوف واذا طهره وهذا دافع
ان المني وصل اليه والالم نصد الحرمة كأن الخلاصه (في حولين) من وقت الولاده
عدهما وعده هي كأنني الخناس والعرف معطى معده لهما او حولين (ونصبه)
عده ونصبه عدده وقل جسمه عقره من ودل اربعين سنة وهل جمع العمر
كأن سرح الطلح وي ولعه الخول على ما في لم يرد مصدره بالنصب لكن تأتي عده قوله
نعال (وجهه وفصالة شون سهر) فانه مصدره بالنصب من كلام الله عز وجل (ولا تلت
الحرمة بعد هذه المد وطاهره شر الى ان الارصاع الى هذه المد واحب لكن في الحارة
الله ان ياتي واحب الى الا سماء ومنعجب الى حولين وحار الى حولين ونصبه الى ان
لو قطع في هذه المد لم يرب فيها نصد الحرمة وان اسه عن المني باطعام وهذا رواه
عن اسحق وإلى انه خبر الاب على اخره الارصاع فيها عده وفي حولين عدهما
ولا حده بعد وفاء اكثر من المسامح انه لا حده بعد حولين عدا اكل المصلحة لا تسقى
الاخر بعدهما اجتمعا وإلى انه لو اسه في حولين حل الارصاع بعدهما إلى نصف ولا تأثم
عده العاه خلافا لخلاف بين ابوب كمال المخط وإلى انه لا حده شره بعد هذه المد وفي
خلاف كأنني الاحصار وذكر في المسند عن ابي يوسف لا بأس بشره بأسع (امومه
المرصعة) حتى لو ارضعت صدا كرم وروح وطهرم عليها كأنني والا مومة
مصدر هو كون الشخص اما والمرصعة من لهما ولد يصده واه اشهر ان الماء قد لم ي

رصاعا لاح او لمع كس او كلاهما رصاعا (كأن السب) ما كان له من كاره احب
 لام فلاحه لا يساوى بروح احده لام لانه ليس بينهما سب نحو الحرة والركعة
 وشعرنا به حرم عدا الاحب وقد كرم في الكاح لانه حليل نحو ام احده واحده وسرم
 رصاعا وكلاهما ان صور كاد كرا (والاجعان) في طاهر الرواية ومن محمد بن حرم
 وفي اشارته الى ان الاطراف في الادب والاحل والحاشية والاحم لاحرم كأي الاحسان
 والاحسان جمع كمدن ومنه اجس الرجل ما يقيم كاذره السبق فهو مقدور على
 اسمع الالهة ما دفع ما ذكره المطر في ان الصم غير سائر ما له لارم والصواب حرم
 (وليس الرحل) ما له اس من حقة (وما حلقه طعام) من الماشي واوالماسا غير
 مطوح (لا شرم) لانه تدل قوة الله قال ان كان غير مطوح وانما كانت حرم
 عنه او حلت لم يحرم وفيه خلاف كأي المحط (ارما) حلقه نعته اي غير العشاء
 من الحس وحلوه كالأول والثواء (نعير) في الحريم وصلة (العله) عبد السجدة ومن
 عبد محمد ورم في غير الحس واما في الحس فعدت الحرمة منها كأي الاحسان
 والعله في الحس ما اخرا كتاب الزاهد في صفة دعوى المولى او الطعم على ربه ان
 شماس من اي توسف كأي المحط وفي العله اسعار ما حرم له اسعاريا كأي الاحسان
 هذا لك في السب انه لا يرم غير ان الحاصل هذه (ويحرم الاسباط) اي سب
 الماشي والاشب كما قال النبي وفيه اسعار يابعد وقد اسمع الالهة ما وفيه الصالح
 والمغرب انه لارم فكأنه شمسى ولا سمدى (و يحرم (النس اليكر) ولم يصح او ان
 الروح واهذا لو طعم قبل الدخول كان له ان روحه في هذا الماشي نسمة (و)
 من (المب حتى انه لو حلت به الدواب وشرب ضي او ادفع به من ثديها حرم من ثديها
 مسالاته مما سوى فيه المذكور والمؤت كأي الصالح (وايه اهم الارض المنة) وان ارضه
 امرأ (صرم) اي امرأ روحها حال كونها (وصفة) مستدركة عما في السابق (حرمنا)
 على الروح كونهما نسا اما وقد اشعار ما له لورح صبيتين مما رصعهما امرأ
 مع او واحدة هذا حرم ما لها ولورح صبيتين مما رصعهما امرأ كثير مما رصعهما
 له او من غير حرم ما لا تم اسرار ما امرأ كأي المحط (ولا يهر اليكبره ان لم يوطأ
 اذا امر به من جهها فلا ما كذا المهرولة ان روح الصغرى لا تهر لانه لا يوطأ
 كأي المحط ولا انه ان ما بهد الوطأ امه كمال المهر ولا يروح الصغرى (ولم يصح
 نصه) اي المهر (ورحم الروح على الرصة به) اي ذلك اليصف (من قصيدت العباد
 وان لم يصح ما لم يعلم بالحكاح والعباد او قصد اكرامها او دفع الخوف عنها او

شيء عامها والعمول لها في عدم قصد العساذ كما في الخلق ومن محمد انه رجع عليها
 يمكن حال وفي كلامه اسعار ما الكبره او كالم ثأته او متوجهة او محمولة لم يرجع عليها
 وكذا الواحد رجل شئ من لدها وصب في الصغره لم رجع عليها بل عليه ان قصد
 العساذ كما في المحيط ولا يخفى ما في لفظ العساذ من الصلاح السام وهو الرعايه لما عليه
 من حسن الخدم

كتاب الطلاق

اخره من الرضاع لانه من مكاح سوف عليه الطلاق وهو اسم من المطلق لعله
 الارسل وصور ان يكون مصدر مطلق بالصم او الفخ فهي طالعده وشرطا
 اراد اليك او تصاب جيله بلفظ مخصوص واحترمه من المصح بحيار الفنى واعا
 ولما بالحيثين على خلاف المهور لدل فيه الطلاق الرضى لانه ليس من رلا
 للمكاح كما صرح به في الميسوط وغيره والى المحدث الشافى اشرفى الدف والميسوط
 (رفع) الطلاق (من) كل (مكلف) كالكره والمجهور ابدى بل عورشد والمجمل
 والمصطفى والمحبوب والحنى والهارل والحاطي (فقط) فلا يقع طلاق المصطفى من ايقا
 كان أولا والمحبون الذى لا يعنى اصلا او يعنى فى بعض الاوقات والمعنى طه كما في البطم
 وجه اساره الى ان عمله لوزال بالصح لم يقع طلاقه وهو الصحيح كما في الكبرى والى ان
 الطلاق مباح لكن تنعدم موافقة الاحلاق لانه في الاصل انص المباح اي
 اقتر بها الى البعض كما في قولهم ام الامور (ولو) كان المكلف (سكران) معرا عمله
 لكن يمتز ما يعوم به الخطأ ما لم يمتز كان تصرفه باطلا كما في الزاهدى وبطل
 فقه النكح وقع طلاقه وعمله العوى كفى الهام وكذا من سكر من الخمر او المثلث او التمد
 او غيره كما في الكرى ولا مع طلاق السكران عدل كرخي وكذا من السكران بما تعد
 من ايسل والحروب خلافا لمحمد (او عدا) حص ما ذكر لعدم عدا اكر تصرفاته
 (لا) تقع (من سده) الا اذا شرط في العقد فمال ووجهها من على ان امرها يبدى
 اطلاقها بكذا شئت فقال العده قلت (و) لاس (بأن) واو حارعه (واحده) اى
 احسن الطلاق ومجده (طلعة) واحده (فقط) اى لا يطلق اثنى احر من
 في الظاهر الاخرى في الحره وواحدة اخرى في طهر اخرى الامة وجهه رمر الى اها
 لتدحولة (في طهر) من الحصى والعماس لانه معر (لا وطى) فله الرعة بعد
 الوطى فلا حسن يارعه شرائط وحده الطلاق وكونها طاهره ومدة حولة وغير
 سأل عرسة ما بان والاطلاق مشتر الى ان الماش يكون سدا وهذا عده خلافا لهما

كما في السب (حبه) الاضافه (وهو) اى الطلاق باعتبار الاحسنه والحيه
 وحوار حري الصمه محرى اسم السار (السى) منسوب الى السه فعلى السار
 للسبه كما مرر وقد دلالة على ان السه نوعان سه عاده وسه اساح كالطلاق على
 الوجه المذكور منعه على الصلاه والسلام فالواجب على كل مسلم ان جهدى اتباع
 سهه على السلام كما في المصنوع (طلقه) واحده (لعبر المدحوله) اى لعبر الموطوءه
 واوحكما قد حل ما اذا لم يكن بينهما حوايه (ولو) كان الطلاق (فى حصص) رد لما
 قال زمران الطلاق فى الحصص مكروه والموطوء مرفوع (الطلقات) (الثلاث) (الزوجه
 (فى) اوائل (اظهار) شبهه وقيل فى اواخرها وهو رايه من اى حقه
 والاول اطهر كما في الهداه وذكر فى السب او طلق على اى كل حصه واحده فسي مكروه
 (لاوطى) من الزوج فلورب لم طلقها فسي على ما قال بعضهم كما في المحط (فسي)
 اى الاظهار (فسي محض) لاوطى مرفوع الثلاث (فى) ثلثه (اشهر فى الصفة والاسه
 ويدعى ان يطلعها فى عره الشهر حتى يصل من كل بطن من شهر بالامان او يطلعها
 فى وسط الشهر يصل منها بشئ وماعده وعدها تكمل الاول من الرابع والثاني
 والثالث بالاهله كما في الطيم (وفى) ثلثه اشهر (الحامل) عند الثخين وعند محمد ورف
 لا طلق للسبه الا واحده كما فى الطيم (ولو طلق) هؤلاء النسوة الثلاث (بعدا لوطى)
 فحور طلاقهن للسبه عصب لوطى (ويدعى) اى يدعى الطلاق وحرامه بول
 الارل عني فى الوفاء والثاني فى العدد فالاول (طلقه) واحده وقعت (فى طهر وصفت
 المرأه) (او) فى (حصص) امرأه (موطوءه) او ماعها فانها لو لم توطأ فهو احدى
 او حسن كما مر (و) الثاني (ما فوفها) اى فوفى واحده من الطلعتين او الطلعت
 (لا رجعت) صفة لما فوفها سه اى (من) ما فوفها من الاعداد (فى طهر) صفة
 اخرى حاصلة ان الطلعتين او الثلاث بمره او اكثر ملا رجعت فى طهر رجع كما طلع
 والاطاع فى حصص الموطوءه واعلم ان فى الصدر الاول اذا ارسل الثلث حمله لم تحكم
 الا بوفوع واحده الى من عمره صلى الله عليه وسلم حكم بوقوع الثلاث سواء تكبره بها
 الى اس ونماه فى المراسى (ورجع) اى بحج رجوعه على الاصح وقيل لم يصب كما
 الهداه (ان طلق) المدحوله (فى الحصص فانها طهرت) عن هذا الحصص (طلق
 ان شاء) لانه بالرجعه يعود الى الطهر الذى عصب هذا الحصص بخلاف لطلاق السب كما
 قال اوحده ورجوعه الى يوسف لا يعود وقول محمد مصطرب كما فى شرح المتعاضى
 وقد اساره ان ان الصلاق فى الحصص بدون المراجعة يترج الطهر المذكور عن ان يكون
 بخلاف لطلاق السب كالجاء فى حاله الحصص بدون المراجعة كما فى المحط (وطلاق الحرة

(نفسه) وطلاق (الامه) اي امه او المكنه او المذره او له اولد (اسان ولو) كان
 (روحها) احلاصها وصرحها (اي صريح لصلاتي وعصته طاهر ان من طهرها
 بنا) (اسم) له او عرفا من اعطاه (قد) اي الصلاني وعصته (دون غيره)
 وهذا اسم عيني المكنه وعرفه ما سبق من الصلاني وهو نوعان احدهما
 (مثل اب طلاق) اي ذات طلاق فهو من السبه ما عده اوشي ذو طلاق
 على مادته انه سبوه فهو اسم فاعل وانما ذكره وطالعه لعد (وهصله)
 وكذا ما وصله مع الصلاه انلام المذره واما سكوت الصا في حكم الكسبه
 (وهصله) يشهد بالام وفي المثل بدحل نحو را طلاع او بلاع او طلاك
 او بلاك لا فرق بين اسماعل واسماء على ما قال انصلي وان قال نعمه خوفا
 لا تصدق قصاء الا بالاشهاد عليه وكذا اب طلاق او طلاق ماش او طلاق شو
 كما في الخلاصه (ويعني) اي مثل ما ذكر لا بالصرح والا بدحل في النوع الثاني
 طاعرا طاعه (رحمه) لا ساح الى محمد اسكاح ولم يصا المزه وولي الصهر
 وبعده اي عند الوفاء لومات فيها ولا بد ان يسه فيها ويرك في سب واحد
 وانه لا امه هذه الحرث اذا اعقب فيها وبن الحن منها لومات الاخر فيها ويكون
 مصاهرا او مولدا اذا طاهر منها او الي فيها ونحو المعلن في الحد ما عدي خلاف
 الشاه فانها بمنص لها في الكل ولذا قل ارحني كالسمع وان كان لعل كما في السب
 واعلم ان الحرث اذا كان حرثا فشرطه وحب طلاقا رجعا كما اذا كان مائت فمائه
 كما اذا حره في مصف طلاق الصاعدي كف اكر دلائل كاردن روي طلاق
 وحلال روي حرام كرد وطلاق بدارشود لا بالصرح ادطرا على الثاني يكون مائتا
 فكذا اذا حره وارحه مئوه في الرحمه مائه او اكسر عود المصلح الى مصغه
 كما في الهوس (اندا) اي في الاول واحد او اكثر رحمه او مائه اولم وسننا وعه
 انه اذا قال اب طلاق وروي ثلاث فلات كما في شرح سبعاوي ولو روي الصلاني
 عن واني لم يصدق قصاء وعن العبد لم يصدق املا وسه صدق دماء كما في الرحمه
 ولو روي الحدركد لم يصدق قصاء كما في المشرح وانكلام شعر بان علم الروح عنه
 لم يصدق مئوه سبوه سبوه قصصها لعل به وقع قصه كما في صهره واليه
 واساني ما اشترطه قوله (ان ذكر المصدر) فهو دماء فائتانه به مرفا ومكر اب طلاق
 او طلاق طلاقا او مصغه او طلاق طلاقا وطريق سبوه او مصغه كما في الثاني
 او مائه مئوه بطلاق او بطلاق طلاق او بطلاق دماء او دماء او دماء طلاق (نفسه)
 من اطلاق وقب في الحره واسان في الامه (ان واهي) اي بوي روح ما صدر ان ياب

لأدبها وأحد حكمه (والا) هو المصدر الثلاث ياء لم يوه منها أو بوي وأجده أو أكثر
رحمة أو مائة (فرحمة) أي هو أحده رحمة وجب لأدبها مائة الحصى ولا يرد
أدب من مثل طالي بصل حب حار منه سه الثلاث لأن مصدره حمل كالمصدر
مخلاف مصدر طالي وطلعتك وعلم جمعته في الجمع والكلام مشير إلى أنه أو قال أنت
طالي الطلاق كله وقع الثلاث بلا نه لأن مصدره يؤكد كأي المحط وإلى أنه لو مال
إب طالي الطلاق وأرد ما ضعة والمصدر طلعان وقع رحمتان كما في النكاح وإلى
أن اسم الجنس لا يطلق عدما على اثنين وهذا ظاهر الرواية كما مر (واضح أصا
الطلاق) ويسد (الكلها) حوكلها أو جعل أو جعلك طالي واطل دعوى الاسم
عنه بقوله أنت طالي (أو) إلى (ما تعبره) أي تعبر العرب به من الحرة (عن الكل) أي
كل الدن (كرأسك) طووال طلق رأسك وأراد الرأس فمضام بعد أن لا يقع كما في
الخلاصة وكذا إذا مال إلى رأسك وأمانوق هذا رأس وقع على الأصح كما في فاشع
(أورعك) أو علك (أوروحك) أو علك أو شحطك أو حشك أو حشكك أو مدك
أو صورك كما في أشع (أو وجهك أو رجليك) خلاف الد روي الأسب والدم خلاف
(أو إلى حرة شائع كصعل) أو نك إلى عثر ثلثا وحرة من ألف حرة ملك لا تصح أصا
الطلاق إلى حرة معن (لا تعبره عن الكل) كالعين والألف والأصدر (واليد والرجل)
الآن راد بهما جمع الدن (و) مثل (الطن أو الظهر) على الأصح (ونعش
الطلعة كصفت الطلعة ونشها إلى عثرها (طلعة) كأمه لكن في المحط لوله
أصف طليعه وثبت طليعه وربع طليعه فشان على النحر وقيل واحد ولو كان
مكن الربع سدسا فلات وقيل واحدة (واثنان) صروان (في أسن) في قولك أسن
طالي أسن في أسن (أثنان) من الطلاق وإن لم يوه المصدر فإنه له الجدل وفي لفظه
والطلاق لا يصلح أن يكون طرفا لعمد فله والثاني فوقع أثنان على ما اختاره العلماء
أثله وذهب زمر إلى أنه ما لم يوه المصطلح أعى تصد أحد العددين بقصد ما في
العدد الآخر فمع ثلثيه صد على ما في الآخر وعشره لكن في الكشف أنه ذهبت
الحسن من راد ونسب إلى زمر ما نسب إلى الكل بقوله (وتصحبة مع) أو الواو
فمع ثلاث كما يقع واحدة في واحدة في اثنين أو ثلاث (وأداء الله) أي المسألة المسألة
من كله من في قوله أنت طالي من واحدة إلى اثنين أو ثلاث مثلا (مدخل) في الحكم
(أسهاؤها) المسألة من كله إلى عسده لعولهم عثري من سب إلى سب
ومدخلان صد هما لعولهم حد من ماني من درهم إلى عشرة ولا يمدحان عند زفر
لعولهم نعم من هذا الخط إلى هذا الخط ومع واحدة في الأول وأثنان في الثاني

مـ بـه وانسل وثلاث وقيل واحدة عندها ولا يعنى سى عنده كما فى المحط
 والاصح انه يقع واحدة عند المعلنين كما فى النهاية (و) لعل (ما بين كس) فى الحكم
 وفى انت طالق ما بين واحد الى اثنى او ثلاث يقع واحدة وان اثنى او ثلاث عندهما ولا يقع
 شئ او يقع واحدة عند رفر وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحد الى اخرى ودساح
 او حسد والاصح رفر وقال كم سلك فعال ما بين سب الى ستمين فقال انت اذن ان
 تسع سب سدر رفر (و) قوله لها وهم اى غير مكه (انت طالق فى مكه) اوها مثلا
 (نصر) اى ابتاع فاطلاق فى جميع البلاد فى الحال والنجير فى الاصل النجلى من دولهم
 بأجر ساجر اى بقدره كما فى الطلقة (و) فى انت طالق (فى دحوك مكه) اى
 وقت الدحول اومع الدحول بطلق مع الدحول وبحور ان يكون فى مستمارا لان
 الشرطه (فهو بطلق) فلا يطلق الا بعد الدحول اومع الدحول والاول اصح وعلى
 هذا لو قال لاحنية انت طالق فى مكاحك اومع مكاحك فكعبها لم يطلق بخلاف
 ما لو قال انت طالق ان يكحك كما فى المكش (وقع) الطلاق (عنه العسر) اى فى اول
 حره من العدة (فى) قوله (انت طالق عدا اوقى عد) ولا ينفك له (ويصح به المصر)
 اى صدق قضاء فى سنة اخر العدة كما صدق فى غيره من الاحراء (فى الثاني) اى فى العدة
 عنه ولا يصدق عندهما (فقط) فلا يصح قضاء فى الاول انقضا كما صدق ديانته فى كليهما
 والعرق كفى حسيبة ان فى المأمونة يستثنى الوقوع فى حره والعدرة الاستيعاب لانه
 شبه المأمول نه كما فى المكش (ومع الآر) ذهبنا لكلامه (فى انت طالق امس)
 ان يكح قبل امس (وان يكح بعده فلعو) لانه اضاف الطلاق الى عراجل (ويقع)
 فى الاصح (آخر العسر) اى قبل موته او موتها وفى التوارد لا يقع موتها (فى) قوله
 انت طالق (ان لم اطلقك) فان مات او مات قبل الدحول فلا ميراث وان دخل
 فلها الميراث محكم العراد ولا ميراث له منها كما فى النهاية (و) يقع (حالا) لانه اسم
 للوقت (فى) قوله انت طالق (منى) اومنى ما وما (لم اطلقك و) قد (سكت) بعده
 زمانا يسمع فيه المطلق فلو قال متصلا انت طالق لم يقع الا به (وقى) لعل (اذا) المشترك
 بين الشرط والوقت عند الكوفة المستعمل مكان متى (يوى) من التوبة اى يعوض
 الى بنة فان وى الاول يقع آخر العسر وان وى الثاني يقع حاله بلا خلاف (فان لم يوى)
 لا الشرط ولا الوقت (فكان) الشرطية معنى وحكما فكان حرقا ووقع آخر العسر
 (عدا حريمه) لانه لا اشتراكه عنده وقع شك فى وقوعه فلم يطلق واماعدهما
 وصوع للوقت ويسمى للشرط مع الوقت كما ذهب اليه المصر به فطلق ماء
 وهذا اقرب الى الصواب كما فى مسوط ان العسر (والووم) وصوع الوقت الا وبها را

او غيره وعرفا من طلوع الشمس الى غروبها وسرعاً من طلوع الفجر الى الغروب كأي
الكواكب وعبره لكن في المحيط انه للشيء الذي وفي الوقت محار وما سئل عنه في التلويح
وعبره انه مشترك بينهما فلم يوجد له اسم بل يتقدم في (الهار) اي في النهار بعدد
من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا شرعاً كالنوم والعرف مراد (مع فصل)
اي اذا كان اليوم تاماً للهـل او مملأه لانه يكون مصافاً اليه كأي على كانه على
ما اشار اليه كتاب الطول (ممد) يصح تقدمه منه مثل ان يقال لسبب النوب يومين
مخلاف غير الممد فانه لا يقال دحابت يوماً كأي الكسف والكأي وعبرهما ولا رد ما في
السلوخ انه يسكن بالكلم فانه ثمة في القدر بللته وهو غير ممد لان المراد بالمد
ما يسوع مثل الـ هار كاذ كره المص ولا يسلم انه بعدد انهار عرفا على انه ممد
بعض المساح وهو العناصر كأي الكسف والاصح في تفسير الممد ما يتخذ من المراتب
المماثلة من كل وجه حساباً (كأمره) ممد يوم بعدم ريد) اي محي من اليوم فان كون
الامرياً بغير بللته المسعود الـ هار فكون فعلاً ممد فالنوم منه للهار آخر في قوله
للالام يكن لها حيار كما لو قدم بهاراً لا عملها حتى مضي كأي الكأي فشرطه عليها (و)
اليوم يسكن (الوقت المطلق) اي في جزء من الزمان ولو لا (مع فعل لانس) سئل
وهو مخلاف الممد (كأن طالق يوم تقدم ريد) فان الطلاق لا يعتبر بالعدة المستوعدة
فطلق بعدوم ريد ولو لا فاعادمان كالماليين فلا ان على انهم اعبروا في
وعنده حاب العامل لا المصاف اليه سواء كان امعص او محضين ودا لا خلاف على
ما هو بحقيق الكسف الا ان مصهم اعبر حاب العامل في كل المال الاول وحاب المصاف
اليه في نحو يوم او وحل حاب طالق وان كان احتار حاب العلى وفي هذه
اسعار ما بهم حملوا مثل هذه الطرف غير له الشرط كأي العامل غير له الحراء في الحكم
كما اشترى اليه في الكأي وهذا كله عد عدم امر به والا فانه عكس الحكم نحو امت طالق
يوم بصوم ريد وانت حر يوم كسف الشمس كأي الاصول وان نوى النهار في عد المص
صدق قضاء وعنى اي يوسف انه لا يصدق كأي الطم واعلم ان ما ذكره المص في الشرح
قد سالف بعض ما ذكره من التحص فلا يعمل به (وفي اسب طالق بلائاً) من
(غير الوطوءة بعض) تلك اثلاث كاتع امتل في امين (والمعطف) اي بان قال اي
است طالق وطالق وطالق او طالق ادم طالق (س) تلك الغير (بالاول) من طالق
لا عبر اعدم يوسف اول الكلام على آخره وهي عبر قائلة لعيره وجه اسبهار بلها امين
بالاولى بالطرف من الاولى لو قالت است طالق طالق طالق كأي المحيط وغيره (كأولعلى)
طلاق تلك (وقدم الشرط) بان قال ان دحلت النار فاست طالق وطالق وطالق

او معاً او من الاول معنى والثاني هو عده كما ان الكل معنى - هما كما اذا كانت موطن
 - لهما - او عطف ثم الاول معنى عدهم والواقي لعوا لانها تين ناشئ بواحدة
 في الحال - كما ان الموطوء بين في الحال ناشئ والثالث والاول معنى عده كما ان الكل
 عدهما - ولا عطف كما عطف ثم عده ما تنافي وفي الموطوء الاول معنى والثاني
 واقع (ووقع) ما عطف بالواو والفاء (الكل) اي كل ما ذكر من الدين والالاب لاختلاف
 هذه الشرط ولو عبر موطوء (ان احر) الشرط لوقف المول على التحرف وعطف
 ثم لكان حكمه ما كان لا عطف والشرط مقدم ولو كان لا عطف ولاول واقع والواقي
 لم يوق في الموطوء انشئت معلق والساقي واقع الكل في شرح الطحاوي (وفي عبر
 الموطوء بقوله (انت طاق واحد) كانه (ل واحد واحد او عدها واحدة) طلقه
 (واحدة) لانه انشاء مطلق بقوله سابق بأحر فانت بالاول فلا تنافي بمحلا لعمه (وفي الموطوء)
 تقع في هامين (انسان) لانها فانه لهما (و) في الموطوء وعبرها بقوله انت طلق
 (واحدة) كانه (فلهما) واحدة (و) واحدة (بعدها) اي بعد واحدة (و) واحدة
 (معها) واحدة (و) واحدة (مع) واحدة يقع في تلك الصور الأربع (انسان) لانه
 انشاء مطلق سمي عليه مطلق آخر فكأنه انشاء طلقين معاً واحدة يقع انسان
 واو عبر موطوء (وان ذكر) العدد (المهم) بان قال انت طالق هكذا (واشار)
 الى بعد الطلاق (بالنصب) اي بطونها بان يحمل باطن الكف اليها (بصر) عند
 الاصبع (المشورة) فالاصبع الواحدة واحدة وبالأندى اثنين وبالثلاث ثلاث
 وانما قدر الشرط لان الاشارة بمعنى ذلك لانه كما لا يخفى نفس الطلاق بدون الاءط
 لا ينفق عنده بدوه وانما ذكر في المحط وعبره انه لو اشر بلا ذكر العدد المهم لم يقع
 الاواحدة (و) ان اشار (بظهورها) بان يحمل باطن الكف الى رصته (فالمعصية) تعتبر
 عندها هكذا في المعصية والاحتار وعبرها بالكنى في الكافي وما صيحا عن المشورة
 مطلقاً وفي الشارع ان اشار باصبع فواحدة وباصبعين فاثنتان وبثلاث فثلاث
 ولو بوي الامارة بالكف وهي واحدة صدق قضاء بخلاف ما اذا بوي المعتودتين
 (وان وصف) الطلاق (بالشدة) مثل انت طالق اطلاقه شديدة او قوله او امسح
 اطلاقاً او اكبره او اعظمه او اشدّه (او الطول) نحو طلاق طويلاً (او العرض)
 نحو طلاق عرضاً (او) ان (شبهه) اي الطلاق (ما يدل على هذا)
 اي على الوصف بالشدة مثل انت طاق مثل الحبل او الالف او ملاء الدار او الحب
 او ما قول كصل ارجح او ما عرض كسطح الارض (ثلاث) من الطلقات وقب
 (ان لواها) اي اثلاث (والا) يوها بان بوي بانه او رحمة او ثمن اولم يوشها

(مائه) لان في هذه الآية تذكروا لطلاق ما شئتم والثاني السند الذي لا يبرر
 على الزعم علواً كتنى ما شئتم لم يكن طوبى ولا لعلة رد لما في الاحاد وعينه ان السند
 لم يبرر عدد ابي يوسف الا نادى كذا العظم ولا يصدق الا اوصاف ما عظم عدد الساس
 في مثل اس طالق مثل رأس الآراء او مثل عظمه او مثل الجبل او مثل عظمه بين الكل
 صداه فيهم ولم يسم الا الثاني والراجح عندنا يوسف وناظره في عده وروى (وكنايته)
 عطف على صريحه والكناية له مصدر كني او كناه عن كذا كني او كذا كناه
 شئ يسقطه على غيره او يراد به عر وشريعة ما استمر في نفسه معناه الخفي او المخاري
 فان المعنى المأمور كناية كالحار عبر الغالب الاستعمال وكناية الطلاق (ما حقه)
 وعنه) اي لفظ محجل الطلاق وعبر الطلاق فيستر المراد منه في نفسه فان اليأس
 ملازمه من الفصل عن وصلة اسكاح وفي الدلالة عليه حماد رآه في نسخة محو
 ان يراد بالكناية ههنا ما ذهب اليه السند مما اسعمل في معناه ليتعل الى ما روي عنه قال
 ثابان اسعمل في معناه اسعمل مفرسة الى ما روي عنه الذي هو الطلاق فيطلق
 النبوة كما ذكره النص في الواجب ورد في معناه الحقيقي لا يلزم ان يكون ما في الواقع
 من ابي يلزم الطلاق بصفة النبوة كما في البلوغ واحب اليه ان لم يلزم لكن ملا حظ
 لازمه فصح ان يكون المكني عنه طول المعناه اذا لوحظ البصافه بطول
 ولو فرضنا على ان الثاني انما يكون كناية عن الطلاق الماروم للنبوة لاستثناها له
 فثبت الطلاق بصفة النبوة ثم الكناية على ثلثة اقسام اما الاول (فهو آخر جدي
 وادهي) واستقل وانطلق (وقوي) من صدى لاني اطلقك او اصر لك مثلاً واكري
 سؤال الطلاق فيحمل حواناً عن سؤال الطلاق (ويحمل رداله) محوسبي ويحجري
 وسمي هذا القسم من الكتابات عندلولات الطلاق (و) الثاني (محو حلية) اي خاله
 عن السكاح او الحس فهي صفة على فعله (رشد) من الهان فعله فهي صفة
 يحتملها كما في الكافي والكرمان وفي الرضى ان محميه لازم عند سيويه والهم
 ردى قليل وحل ان التحصيف غير لازم (ث) من المروءة بالشد من مصدر ثمي
 اوصفه كما في المقدمه اي معطوغة (أب) من الخير اي ذات بين او شوية العرفه (حرمان)
 اي ذات مع او موهجة من غير المحرم صفة كما في المقدمه وعنه او محد رآه الضم
 كما في الطلبة واعتارك الصلة مبي وعلى اشارة الى انه صح اسناد النبوة والخبرة
 كما في ابي ويحوها اب ربي واسم على كالحمر او الحمر او غيره مما هو محرم العين فصح
 حواناً (ويصلح سا) اي شماً وكلاماً في عرسها عانص وفيه تمن (و) الثالث (ع)
 اعدي) اي عد ما يسلك من الاعراء او هم الله تعالى (استمرى) يكسر الهمزة قبل
 الياء (رجل) اي اطلي راء رجلك من الولد روح آخر اوله لم يدم الولد (أب)

منقذ طنقة (واحدة) اوات معرده من بين قومك فواجده مصدر او حبر و ترد
 يسكونها و تنوع بالكل مع السدة و لا يمنع بالسكون و اما اذا امرت فلان رفعت لم يمنع
 وان بوي وان قصت وقع و ادم سو و الصحيح الاول كما في الكرمانى (ا ب ح ر)
 عن رى الكاح او غيره (احارى) لك رويما او نونا (امرك) اى عملك فيسأل العلق
 و كذا طلائك و امرى (مذك) اوى منك و عسك و شمالك اوفك و لسانك كما في الخلاصه
 و اليد العدره (سر حيك) اى ارسلك عن قذالكاح او عن عمل كذا (فارول) عه فحمل
 حيا و لا يسميها (اى الراد و السب كما رى و فى اعاده النعمه اسما على العاط الكسبه
 كثيره حتى ترتقى الى اكثر من حصة و حسن لفظا على ما فى الرسم و التف و كر
 فى الجواهر لومال راله كرم او رها كرم اودست بارد استم او راسم لم يعمل بلاسه
 (فى حاله الرضا) اى غير العصب و المداكره (يتوقف الكل) اى الاقسام الثلاثه
 ما يرا (على السدة) فلا تنوع شئ من الناس و الرحمى بلايه لاحماله عبر الطلاق و القول له
 فى ترك اليه (وى) حاله (العصب) يتوقف الصمان (الاولان) اى ما يحتمل الرد و السب
 (وى) سالة (مذاكره الطلاق) اى سؤالها او سؤال غيرها الطلاق يتوقف (العصب
 الاول) على النية (فقط) اى لا لا يحيران فلم يصدق الروح فى ترك السدة فصاء و لا دياه
 فى العصب و الآخر وى مذاكره الطلاق فى الاحبرين فطلعت هده الاطاط فصاء
 اذا امر بالعصه و المداكره و كذا اذا قامت الائمة عليها او على اقراره هده الطلاق
 اذا انكر و لا تنتم على نفس النية كما فى المحط و غيره و ذكر فى الزهدى انه محلى رل
 اليه سررا اذ عته و لا وقال ان سلمه ان حلمه فى معرله هدى و الكلام مشبه الى
 ان الكهانات خمره و زرة بدون السدة و دلالة الحال و اما احمر دمك ثرو لمعادهما من اسشار
 المربا (فلان بوى) هده الانهط و هوها سوى اللانه المنشاء و سوى احارى كما
 يابى (الثلاث) من الطلعات (مع) الثلاث لانهما من بوى النونه الداله عليها
 (و الا) بوى بوى مائة اوزحميه او انيس اولم بوى شيئا (حاشه) واحده وقعت لانهما
 ادنى ما تدل عليه و هه اشعار بانه اذ الم بوى شيئا لم يكن عينا اى الملاء و قبل بين و الاول
 الحمار كما اشعر له فى المحيط و ساقى كلامه دال على ان ما سوفى على اليه من هده
 الاطاط مسمى ما لم تش و كذا لا تخفى (وى اعدى و اسعدنى و رحمتك و انت واحده)
 من الاطاط الكسبه نفس بالنية واحده (و حيمه) و ابوى الثلاث و الناسى
 لانه عليه الصلوة و السلام ملقى سودر منى الله عليها باسدى و احب و احبته لانهما
 فان فيه امر امامه و واحده لم يسمع صفه لما فى المصطفى كذا (و يقع) تطلق
 باسمه السويه و الحرمة الله (اى اروح كمنع ثمة و هما اشعار على ان ثمة فى

وعالم حرام ولكن بدون الصلة مع الاساد الها لاله حتى لو لم يقول عليك وميل
لم يقع وان بوي كافي المحط وعمره (لا) مع باساد (الطلاق) السد وان بوي بان
قال اما عليك طالق لان ارادة العمد لم - صور في حقه

فصل

(موضع طلادها الها) اي موضع الروح تطلق روحه الى روحه في الكرمان
الموضع كارتكسي واكداسق مثل ان يقول روحه طلي نفسك واجاري او امرتك نفسك
او غيره (مصدق) بالنسبة لموضع (مجلس علمها) اي مجلس طت العويص فيه لجماع اوجه
وان اسدنا كتر من يوم فلها ان يقول في سب المجلس لا غير طلعت نفسي وفيه اشعار بان
الدعوى مص ملك بعضي المواب في المجلس كما قال النبي هم لا يوكل بتقصي ان يكون
جمع المروفة كما قال آخرون فكلام المصطفى مال الى الاول والحرابة الداء خير
(الا ان يقول) الروح مصلا بصيغة العويص (كما سب) فانه لا يصعد بالمجلس ولها
تفرق الثلاث دل التحليل كاساني (او) يقول (مي سب او ادنا شئت) فان لها ان
يطلق نفسها واحدة في مجلس آخر لاجلها لتعظيم الاوقات (علا في ان شئت)
معه لانه ليس للحمم (ولارجع) الموضع (عد) اي العويص وان يحد بلشه
ولهذه الفائدة اخر من الاسماء وهذا مسر انصا ان العويص يملك لا توكل
ان رجوع عد (و) بدو مص طلاقها (الى غيرها) اي غير روحه من رجل او من
اوحد او روحه الاخرى (لا يصعد) بالمجلس (وارجع) عد ان ساء فيكون العويص
الى غيرها توكل بالادعاء الى المسء فانه تلك حبيقة بالمجلس ولا رجوع منه كافي المحط
وعمره ان في العمدى اموال لاحد امر امرأى يملكه كان عليك حتى تمتد بالمجلس
ولارجع عد (والمجلس) اي مجلس العلم (انما يحلف) بالاصرياص عد (ما قام) اي
قيامها عد ولو كررها فان القام يبرق الرأي وفيه ايماء الى انه لو قام بدعوه الكبر
احلف بالمجلس وفي خلاف كافي العمدى والى انها لو قدمت على العمام او التكم
او الاصمخاج او اسكأت عن اليهود اورعت عن الاحتيا لم يحلف عن الاحتيا
(او السهاب) الى مجلس آخر بمساره عرفا فلو شئت من جانب مات الى جانب آخر
منه لم يحلف (او الشروع في قول) لا يعلق عما يصي كما اذا امرت وكلها او احتيا
سبح او شرا (او عمل لا يعلق عما يصي) اي عرف انه قاطع لما كان فيه لا يعلق العلم
حتى لو كانت مائة من عرفهم او اكلت او سرت او قرأت او اعتب المكروه او تكلم
فلا لم يحلف كافي الهامة وفيه اشعار بانها لو شئت لم يسم او اعتسالي

او احصاها او يمكن من الروح اختلف كافي الكفاية (وفاكهها كذا) فلا خلاف
 المجلس سيرة العلك والا اول ان بين حكم التت او لا مع يشبه به ويمكن ان يقال ان
 الذهاب بيان له كذا كذا (وسر داسها كذا) فيجوز للمجلس عاذا وقت ثم سارت
 بعد العوص او بالعكس والذاهب شامله لرحل حتى او كانت على عاصه فاحارب نفسها
 في خطو او رأت منه بخلاف ما اذا سبق خطو او احتارها كافي العاصي وعده (وحي)
 قوله لما (احارى سنة العوص) بفتح هاء او حكيمة كذا اذا مال في المصباح والذاهب
 ولا رده ليس على الاطلاق اذ قد مر ان في الصورتين لاحاحه الى الهة (فقال) ماويل
 مصدره مطوف على قوله المذراي حولها وشبه غير عر في كلام العرب وليس في كلامه
 حراره كما ظن واما اذ ارعاه اشعارا بالاختيار في المجلس كما ينبغي اني (احترت) الاولى
 رياه بمعنى عملا بما في الا ان يقال ان العاد وامة مؤن (لا مع انه) طلعته (ما) فلا
 يقع ثلاث لانه لا عموم للمضي وله رجمه وان يوي لان احتسار العس على الكمال
 في الباش (وشرط) او قوع الطلاق وتصديتها في احتارها نفسها (ذكر) مثل
 (العين) في كونه للثبات كالام والابو والاهل (من احد هما) اي في كلام احد الزوجين
 (او) مثل (قوله) احتسار في كونه للمصمة كطلعه في قوله (احارى احتسار مفعول)
 ما يصداى مفعولها بالمر (احترت) ذكر كون قوله معطوفا على العس ومن احد هما اي
 ههنا لان اصل اشراك المفعول والمعوص عليه في المود واما ذكر احد
 الزوجين الذالين على اليقونة كذا تنبيه على كعبه اسع لالمع للاختيار فالمعنى
 لاذ في كلام احد هما بما يدل على انها احارت نفسها وروجهما من الملساط
 المذكورة مثل ان يقول احتارى احتاره او طلعته او امها مفعول المرأه
 احترت او احارى فاحترت احتسار مثلا كما في المحظ وعبره فلم يخص احتساره بكلام
 الروح كما ظن (فلو كررها ثلثا) اي لو مال روح كله احارى ثلاث مرات لا حرف
 عطف (ما احارت احدهما) اي دنت في المجلس احترت الاولى او الوسطى او الاخيرة
 (ثلاث) من الطلعات وقعت عدة ومائة عددها واه اشعارا بها لوقالت اسبرت
 احتسار وقع الثلاث عددهم كافي الهداية (ولو مات) به قوله احارى ثلثا (طلعت
 نفسي) بتطرية (واحترت نفسي) سطره فانه (وقعت لان الاعتسار لحاب
 اسويض وماني الهداية والاختسار به رحي وليس تصواب كافي التكاى ولو عصف
 بكلمه ثم دعالت احترت به في وضع الاولى لاعترا اذا ذكره ما ساو ثلثا مع الثلاث
 حثت كافي المحظ (ولو مال امرئ سلك) اولساك او غيره مما ذكرنا (به) انعوص
 وطلعت) اي مالت طلعت بمعنى (فانه) وقعت لان الامر حقيقه فليس (ولان

بوي (بوي) قوله امر ك سلك الطلعات (الثلاث) عالت طلعت او اجرت بوي (بوي)
 اي الطلعات الثلاث لان الامر يحمل العموم (بوي) قوله (اي في وقت قوله (امر ك
 سلك في طلعه او) في قوله (اختاري تطبيقه فاحارت) اي فالت اجرت مفتي
 اي فمولها اجرت بوي فالفاء عاطفة كما مر بلا سلف كما طس (مرجعه) وقفت
 لانعدام الكسابة بالصرح والاعاء فيه خرائيه فان قوله في حوله طرف لانه مضاف
 حتى كما اشترنا اليه فيكون شرطاً في المعنى ويؤيد العطف ما ذكرناه في بحث
 امداد القتل فليس اصف الا التام الى العطف لقصر بابه في المراد اذا
 لم يهدوا به فسهو بوي (في امر ك سلك اليوم وعدا لدخل) في الحكم (الليل)
 الواقع سبحانه لها الخاري في الليل حيث اذا لم يجمع بالطف كالسنة وفي البوم من استمع
 المثل (وان رد الامر) ما يد (في اليوم) المذكور (الاي) الامر (بعد) اي بعد
 اليوم والرد في العدا لانه امر واحد وعده انه سبق في العدا لانها لا تملك الرد والرد
 طاهر الرواية كما في الكافي (وان قال) امر ك سلك (اليوم) وبعد عد تحلف الحكماء
 اي دخول الليل قبل اردو عدم ساء الامر بعه فلا يدخل الليل قبل اردو انما
 سبي الامر بعد عدد (بوي طاني بعتك ان بوي) ارواح (ثلاثا) وطلعت نفسها
 (بعض) اي الثلاث لانه مختصر من افعلى فعل الاطلاق الدال على الواحد الخلف
 او الحكمي (والاسوها ما بوي واحدة او اثنين او ياشد) اولم يوششا (مرجعه)
 لانه صريحه (بوي) قوله (طاني) بعتك (ثلاثا) وطلعت واحدة (بوي) ثلثا لواحدة
 لانها في معنى بعتك الثلاث (لا) بعت اصلا (في عكسه) اي في طاني واحدة فطلعت
 ثلاثا لانها مع ما عارضة وهذا عده واما عدها فواحدة للوزن (ولولم
 لها) (بالي) او ارحي) كما قال طاني بعتك يا سكا او رجعا (عكس) اي و
 معنى واحدة رجعه او ياشد (بعت ما امر به) من البائي والرحي لا ما عكس لان
 الواحد بلعوسريد القويض (والسرط) اي شرط وقوع الطلاق (في) شبل
 قوله (اب طاني ان سبت) او هو مت او اردت او اعيجك او اوفقك (مشة) مشة
 (مضرة) اي وقعة في الحال كما مات في حوانه ملامه شئت فوقع رجعه (او) مشة
 (معلمة) اي بامر (قد علم) وبحق (وجوده) في الماضي او الحال كما قال شئت
 ان عد الزمان وهذا ان صاد الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشة المجزئة (الماضي)
 اي لا مشة معلمة بشرط سويحد (بعد) اي بعد هذا التعلق ومن سموا بانا سبت
 مكان ما (كما قالت سبت ان سبت فقال شئت) فانه لا يقع به شيء لان ما يوصف
 الهامشه محرم فيخرج الامر من مدها بالاشتغال بما لم يوصف الهامشه من اشتر

(و) قوله است طالق او طلق تمسك (كنا شئت طلق) اى يصح لهما تطليقها قل
 التعليل وتوعد بحديد المكاح او زوج آخر (ثلاثا) من الطلقات (معروفة) اى فى ذلك
 بحال فلا تطلق نفسها فى كل مجلس اكثر من واحد لان كمال الموم الامراد فلا تطلق
 زومتا بجمعة وهذا عنده واما عدهما فطلق واحد (لا) تطلق شيئا (بعد) الثلاث
 (والعليل) والعود الى الروح الثانى لان التعوض فدايتها بالتكليف ولا يحى ايه مسعاد
 من اول الفصل (و) قوله است طالق (كيف) اى حال (شئت) من الصفة والعدد
 فان بيان كل منهما انه كما فى التهايه وكيف فى الاصل سؤال عن الحال ثم سلب عنه
 معنى انه مستفهم (يقع بأنة او ثلاث اى توى) الزوجية بالمشية احدهما ان
 مات شئت بأنة او لا (ولم يخالفها) اى نيتها (بده) اى حال كون الزوج
 توى بأنة او ثلاثا او لم يوشبها (والا) توالى روحه على هذه الحال بان لم توشب
 شيئا او توى اروح بأنة او رحيمة او بون بأنة وازوج ثلاثا او بأنة او رحيمة
 اولوت ثلاثا وازوج بأنة او رحيمة او بون رحيمة وازوج ثلاثا او بأنة او انعكس
 اشلاث الاسيرة او كان غيرها من الاقسام (ورحيمة بعد اتفاقهما فى التيه وقع
 ما اتفقا عليه بما ذكرنا وعده احلافهما ما يصح صيغة طلاق من واحدة رحيمة
 فقط ولا تعلقا لشيئين ولا ثلاثا (و) قوله است طالق او طلق نفسك (ما شئت من ثلاث)
 تطلق (مادونها) اى دون الثلاث من الواحد والاثنتين الدالة عليهما بكلمة
 من التمسيد وعدهما تطلق ثلاثا لان من لبيان الا ان العيص فى مثله اشع

(فصل فى)

(شرط صحة التعليق) اى شرط ترتب الطلاق على الشرط فى باب الطلاق كالعلق
 (المالك) اى العدة على الصبر فى الزوجية بوصف الاختصاص وذلك بعد وجود
 انسكاح او واحدة مع حل العقد فانه لو وجد احدهما والمرأ مدخولة محرمة بالحصاهه
 لم يصح التعليق فيه من بعض اهل الملوك بوجود المكاح والمتسار ان الملك
 لم يشترط تسخير التهم وليس كذلك كما لا يحى ونقاء الملك فى عدة الرحيمة بما لاحلاف
 فيه واما فى عده البائن فله خلاف سبأى (او الاضافة) اى التعليق (اليه) اى للملك
 اوسيه على حذف المضاف او الاستخدام فان لم يوجد واحد منهما كما اذا قال لا تحببه
 لا دخلت النار فالتعلق غير صحيح وفى الزهوى قد طهرت بروايه عن محمد
 انه لو اضاف الى سبب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول مثل ان تزوجت عليك بأروحه
 مات طالق والثانى ان ملكك مات طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة

لم يحل في مكاني أو قصر حلال أو كل امرأة أتزوجها أو زوجها صرى لأحلى فاجير
 فهي طالق بلا ما في مثل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق إذا روجها فصول
 فانها لم تطلق كافي المحيط وكذا لو قال كذا روجت فلانة أو روجت مني بمقد فصول
 وأحرر بقول أو فعل أو كذا تصد روجت في أو كل امرأة يدخل في مكاني بأي مذهبه
 كان فهي طالق بلا ما بعد المصوى لأجله أو صحة العاصي الشافعي لم تطلق كافي المية
 ولا يصحح إلى تكرار الصبح ولو حلف أيا ما على امرأة أو عسا على جمع النساء إلا في كذا
 وكيفية أن يروح الخالف امرأة فيرقعها الأمر إلى العاصي مبدعي انها روجها
 وقد مررت عليه ورعب انها الخلف صار مطلقه فليس من القاصي فصيح اليمين
 وقول فذهب هذه اليمين وأصلها وحوزت الكاح كافي العميرات وعدد العتق
 في رماسا أول من الصبح كافي الكبري لكن في الحواهر أن الصبح أولى لكونه
 عليه الأثر رواية عن أبي يوسف ثم إن كان الخالف شابا فأداه عليه أفضل من العروبة
 وإن كان شيخا فالعروبة أولى (والعاطلة) أي العاطلة الشرط فريضة العلق
 (أن) ولو لم يذكره لأنه عني أن في استعمال المعنى ولذا صار دخول العا في جوابها
 عددهم كافي الكشف (وإذا وإذا ما) تسمى بالسلطة لأنه حطها حارده (وثنى)
 فهي (ومنى ما) هيبة (وكل) هر (وكل) هر بار على المحار وقل هر كاه وهو وقت وهر زمان
 وي زيد الكل ما في الرضى والمعنى صيرهما أن كذا طرف معرب وما موصولة عني الوقت
 أو توقيته أو مسمى على الصبح وما كادته ص مضاف إليه مفرد ولا دح من مضاف إليه
 زمان ولا ملحوص زمانه الشرطية ولذا لم يكن بعد إلا العلة الاستعالية ولو معنى
 وهي مظهره الوقوع عا لبا وعامله ما في محل الخراء وذكر في التحق والكشف وعبرهما
 من كتب الأصول أنه منصوب على العريضة ومن طرأ أنه معول مطلق عند العتق
 أدقولا مره عني ما فريضة من طرف كافي المنة والكشاف في كرمه (وله أخرى)
 وقال الراغب أنه اسم لجزء من الزمان وأصله الأول ذكر من وما كاد كرامة المسامح
 فإن ما يتعلق بهما من المسائل كثيرة لا يحصى على واقع الأصول وإن الأحسن ذكره أنه
 للشرط على الأصح محو امر أنه طالق فلا ما كاه أن كاه كره أم كافي الخراء (ويروى
 الملك) بانقضاء انقضاء من رعية أو رعيته أو من ما كاه كذا على الظاهر عند بعض
 وقيل أن الروال مجرد التوبة كافي معرفات أعان المنة وعبره (لا سطة) أي لا نعم
 العلق يلزحجى أو السائل بل يعلم وجود الشرط فإن قال روجت أن دخلت الدار
 فأت ما أو طالق ثم أبادها أو طلقها وأحدة قبل أن تدخل الدار ثم تزوجها في المنة
 أو بعدها م دخلت الدار تطلق لأن العلق لم يطل بالزوال فلا وجود الشرط وقد

اشعار مان كلام السائى والرحى يطق نفسه وغيره الا السائى فانه لا يطق نفسه
 الا اذا كان السائق حلما او شرطيه او مثل انت مى مان كل يوم كفى السب وغيره فى
 صر تكلم من ان وادا واحواتهما (ان وحدا الشرط مرة فى الملك يعطى الى جراه) اى
 ينهى التعليق الى وقوع الطلاق معرى مجرى المطير فان قال ان دخلت الدار مات
 طالق ثلاثا فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم تطلق ثانيا لان التعليق قد انحل
 بوجود شرط الدخول مرة فى الملك (و) فى غير تكلم ان وحدا الشرط مرة (فى غير
 الملك) يعطى التعليق ويطل لكه (لا ينهى) (الحرارة) ولم تطلق المرأة فى هذه الصورة
 لو طلقت ثم دخلت بعد العدة فلا تزوج لم تطلق لان الحلال اليقين فى غير الملك وفيه اشارة
 الى حله مشهوره لم يعلق بثلاث ثم دم واراد ان لا يعنى وقد اشترى الى ما هو اسهل
 من ايه ليو وحدا الشرط فى عيده الناس انحل فلا حرارة به صريح فى ما يصحسان وعينه
 (وقى كليا يحل) التعليق (بعد الثلاث) لانه يقضى السكرار فى كليا تكلمت عنى
 طالق بكرر الحث تكرر الكلام الى الثلاث فطل اليقين وعراى يوسف انه اود حل
 على السكر فهو عمرلة كل واطلاعه مشير الى ان دوام الفعل عمر له انشاءه فلو قال
 كليا قبيل عينك مات طالق فمعه عيدها ساعة طلقت فلا تاو الى ان السكرار لم يلزم
 ان يكون فى ربما بين فلو قال كليا صيرك ذات طالق فصر بها بيديه طلقت ثنتين
 لان الصيرب بكل يد كالصيرب بصفت كفاى ما يصحسان (ولا ينقص) شئ (ان يكتمها)
 اى المطلقة الثلاث (نفسه) العدة من طلاق (روح آخر) لانه لا يملك فى هذا الكاح
 الا الثلاث وقد استواما (الا اذا دخلت) كذا كفاى ماص او مصارع مشق (من الزوج)
 نحو كذا تزوجك ذات طالق فانه وقع طلعه كذا زوجها ولو سبعين مرة ويبنى ان يكون
 فى حكم الزوج نحو دخلت فى بكاحى او صيرت حلالا لى او هر بار كذا كاح او برى
 كتم لكن لو قال كليا كتمك محمول على الوطى كفاى حرارة المصير (وان احلها)
 اى الروحاني (فى وجود الشرط) فبالت وجود الشرط فى الملك موقع الطلاق وقال
 بحرفه (فالقول له) مع عيه لانه السكر لكن فى المصادى وغيره لو حمل امرها
 بعدها لم تصل العدة فى وقت كذا ام اجلها فى وصولها فالحول لبها على الاصح
 (الامع) اقامه (فيها) الثلاثة كل مقام فلو احلها فى الولادة ثبت بقول امرأه
 (و) ان احلها (فى شرط لا يعلم) واحد (الامها) اى من جهة الوحة وبقرارها
 نحو (ان حصت ذات طالق وفلاية) من عطفا القرد بلا حلف الحر او الجملة مع حده
 اى فلاية ط الى معك قتالت حصت (صدقت) اى قل قولها (فى حقها فقط)
 فلم يصدق فى حق فلاية لم تطلق اصلا وهذا اذا كذبها الروح فان صدقها تطلق فلاية

ايضا وفيه اشعار انه لو قال ان حمت فعلاه طالق وعدي حرقسات حمت لم
 تطلق ولم يفتق الا اذا صدقها الروح كما في شرح الصغاري والى انه لو قال ان كان ثقت وجمع
 الطلق مات طالق فثالث في وجهه قد طلقت وفي المسئلة لو اكره الروح في طلاقها
 خلافا لما صدق في حقها (فهمكم بعد) معنى (بله ايام) رأت الدم ولو جكسا
 (الطلاق) اي بوضع طلاقها دون فلاحه (في اولها) اي اول ثلاثة ايام ولما لو كانت
 غير مدحولة فتروحت ما حرق في ثلاثة ايام صح السكاح وهذا لكن عبارة الهندية
 كالومايه والكافي وغيرهما موهمه انه فرع لسئله اخرى حيث قال اوقال ان حمت
 مات طالق وفلاحه حمت حمت طلقت هي ولم يطلق فلاحه ولو قال ان حمت
 مات طالق فمات الدم لم يقع الطلاق حتى يسمر الدم ثلاثة ايام وفي حرامه الميسر اوقال
 امر المدحولة ان حمت مات طالق فعلت حمت فتروحت ما حرق في ثلاثة ايام ثم مات
 كان الروح الاول وارما دون الثاني (وفي) قوله (ان حمت حصة) مات طالق (مع)
 الطلاق (اد اظهر) من الحصة لان الحصة في العرف لم تكن الا كاملة (وفي) قوله
 (ان حمت يوما) مات طالق فصارت مع (اد اعراب السمس) لا بد اليوم للههار
 (خلافا) قوله (ان حمت) مات طالق فانه يقع بالصوم مساعده او حضانة طلاق
 الامسالة من الاهل مع اليد (وان علق طلقة) واحدة (بولادة ذكر وطلعين)
 نسين (ماي) من الولد (فولد بماء) اي الذكر والانثى (ولم يدر) المولود (الاول)
 طلقت (الزوجه) (واحدة فصاء) وطلب (بين ترها) اي دماثة يعني فيما بينه
 وبين الله تعالى كما ذكره المص وغيره وهذا مساره الى ان الامة عندهم معنى كالتبسة
 والحكم والشرع والى انه كالفصاء مصوب على الطرف اي في فصاء وبطرس السامي
 ونصديقه وفي تروعه وطراعتي ونصديقه كان علاقه المحار من الكشف وغيره (واحد)
 المتبى آخرهما (عن محمد بن عروجه نصف منه (ان علق) الطلاق (نشين) اي بدل
 ما علق بيمين عن طريقين فيه تسامح (مع) الطلاق (وان واحد) السى (الثاني) اي
 ان فعل المعلق الثاني منهما او اود كراولا (في الملك) سواء واحد الاول فيه او لا يقع ان لم
 في الملك او يوجد الاول لا غير مثل ان كل تريدا وعمرها مات طالق ما نكلت احدهما
 انها بواحدة وانقصت العدة ثم تروحها ثم نكلت الاخرى واباها بواحدة و
 العدة ثم نكلت احدهما ثم تروحها ثم نكلت الاخرى مع الطلاق وان بلغها وانقصت العدة
 ثم نكلتها او نكلت احدهما ثم تروحها ثم اباها وانقصت العدة ثم نكلت الاخرى مع هذا
 عند المتقدمين وقال الساجسون انها لو نكلت احدهما وقع الطلاق كان البسمة وذكر
 في اللقطات لم يقع افعالهم بوجده الشيطان واعيا استحي المعلق بالطرفين لانه لو قال ام

طالب اذا جاء صدق وذهب عدو طلق بعد حيلة الصديق وكلامه مشير الى انه
 اودعني واحدهما لوقع بوجود كل منهما في الملك والى انه اودع ان اكلت كذا وشربت
 كذا فانت طالق لم يتم الا اذا وجد الكل فالمجموع شرط واحد وقال الفصلي ان كل
 واحد شرط على حده كما اذا كان الكل منبها ولو قال اكر فلانة نحوهم حواسن
 ونحوهم دارسه طلاق فتروخها لم تطلق كما في الحرانة ولو كرر الحرف نحو ان شربت
 ان اكلت فمدى حره الطريق ان يجعل الاجزاء اول الانعقاد والباقي للتحلل فان شرب
 ثم اكل لم ينسق كما اذا اكل ولم يشرب لان في الصورة الاولى يلزم التحلل اليقين قبل
 الانعقاد وفي الثانية انعقدوا تعلق بوجوب الشرب وان اكل ثم شرب عرق لوجود
 الانعقاد والانعقاد وقديرك هذا الاصل كما اذا قال اكر بخانه ما يدري اكر براريم
 بوسد طلاق فذهبت الى دار امها ولم تصرتها في العوز فانه حث وقيل انما سمحت
 انما اراد العوز وذلك لانه قد بعد ان يحمل عدم الصبر شرطا للانعقاد والذهب
 للتحلل كما في المنيعة (والجبر) اي تميزه اثنان لا غير تميزه الاخر وهو في امانة
 الجبريل وفي الشريعة ابعاع الطلاق في الحال كما مر من الطن ايه من البحر بالسكون
 الغصاء او الحر بك الماء (يعطى المطلق) بواحدة فصاعدا ولو مكلمة كلما اذا دخلت
 على الزوج كما مر (ولو علق) الطلاق فقال ان كنت فلانة مات طالق الطلاق (ثم
 تجز) اي اوقع في الحال المطلقات (اثنان) مان قال انت طالق ثلاثا (ثم
 طارت) المطلقة اثنان (الهدوء التحلل) والعقد (ثم وحده السرط) مان كنت فلانا
 (لم ينع) الطلاق بعد استعمار بله ولو محرما دون اثنان في هذه الصورة وقع الطلاق
 كما سيحكي في الرحمة (وان وصل) وصلا متعارفا فلا يصير لوسكت قدر ما نفس
 او عطس او سحر او كان مساهة ثعل فصال تردده ان شاء الله او لم يشاء او لو شاء
 او لم يشاء او لم يشاء او ان شاء الملك او الحر او الشحر او الحانطا وغيره مما لم يعلم مشيئة
 وانما سميت بالاستثناء لانها تؤدي مؤداه (مكلامه) الدال على حكم كالصوم والطلاق
 والعاقب والاقرار وغيرها حتى نحو استأجر ان شاء الله او استأجر نحو طلق امرأتى ان شاء
 الشيطان لكنه لا يعمل في الامر بعده صهم (يعطى) الكلام بالاستثناء ابطال واعدام
 حكمته كما قال ابو يوسف وعليه القوي لا تعليق كما ذهب اليه محمد فلو قال ان شاء الله
 است طالق وقع عنه لانه لم يذكره ان تعلق ولم يقع عدي يوسف لانه اطله ولو مقدما
 كما في النهاية والكلام عينة عند حلا محمد فلو قال ان حلقت وطلاقك فمدى حرهم
 قال لها انت طالق ان شاء الله تعالى لم يثبت عند حلا فاني يوسف ولم يقع الطلاق
 عندهما والكلام موم الى انه لو قال ذلك الكلام وكتب الاستثناء مؤصلا او عكسا

(أو حسن لعل) قصاصاً أو رخصاً (صحح) شرطاً حتى لو أطلقها في هذه الأحوال
 ومات أو قتل لم ترث منه (ولو بصادق في مرضه على طلاقها) في صحته (أو على) مصي
 عدتها (بل قال الميراث لها طلعك ثلاثاً في صحته وانقضت عدتك وصدقته الروح
 فالأحسن لو صدقه في مرضه على طلاقها وعدتها (أو إياها) أي إياها الميراث
 ووجهه (الرخصة) بأن قالت له طلعني ثلثاً أو ثلثاً فطلعتها كذا ما (ثم) أي بعد الصادق
 أو إلا ما (أقر) الميراث (لها) عليه (بغير) مهر كان أو غيره (أو أوصى لها) بل
 (مها) أي بعد كل شيء بعده (الأقل منه) أي من الدين أو المال (ومن الأثر) أو أوصى
 الأول أي أولهما حال كونهما من الأثر على الأول الأول معمول الطرف من
 على ما قال الأحسن وعلى الثاني التمسك ومن يأن لئلا عليه اللام من المعصل عليه
 ولا ينبغي أن يقال إن من لسان الأول والوعدى أو ما به شهادتني أماني أي الخاحب
 ومن العن طلع الأثر على العبير الجور مع اعاده الخار على نحو بيني وبينك فانه
 يوهم أن يؤدى حقها بكل بعض من أفراد الجورين عرواً قلداً منه لأن عدتهما حار
 الأمر والوصية لهما في صورة الصادق أو الكا كذا قال (أو أن علق) في الصحة أو الميراث
 (بنوتها بشرط واحد) ذلك الشرط (في مرضه ترث) لأنه حار (أن علق) البنوة
 (بعدة) أو ما كان به بدنه كدخول الدار أو لا كانت في الصلوة أو الأكل وكلام أحد
 الأوبى وطلب الحق من الخصم وغيرها (أو) علقها (سماها) أي جعل روحه
 (ولا بد منها) كالتمسك وعنده ما كان فعلاً لها بدنه فلا ترث على كل حال وهذا
 عددها وكذا عد محمد إذا كان كل من العلق والشرط في المرض وأما إن لم يكن فيه
 إلا الشرط فلا ترث (أو) علقها (بغيرهما) أي بعد صير الروح والزوج (وقد علق
 في المرض) ووجد الشرط فيه أيضاً كما إذا علق على رجل أحبي أو فعل سموى كسجى رأس
 الشجر ما علق في الصحة لم ترث ولعل فيه روايتين في العلم حال صحح لها أن دخل
 فلان النار أو مصي رمضان مات طلق ثم مرض ووجد الشرط فيه لم ترث على بعض
 الروايات وترث على آخره واللائق بالكتاب أن يقال وترث أن علق بنوتها بغيره
 أو بغيرها أو لا بد منه أو غيرها في مرضه ووجد فيه

فصل في

(قصر الرحمة) بالنكس والتمتع أصبح بعد الأعداء وشراً ما أمة الروح الروح إلى الحالة التي
 كانت عليها وثبت لها كانت تحت لابين بالم الحصى والاشهر ولا رجعة عادت إلى ما
 كانت وأنها شروط مهال تكون (في العدة) كأي الكافي وغيره من أحدها في تعريف الرحمة

مؤاخذة فادامعت العنة بطل حق المراجعة في ذات الحيض انصرفت بمحرمات الانقطاع
 اذا كان عشر او ازيد كان اهل حيض تمسك او بعض الوقت الذي نسخ العمل والتحرر به
 كما مر او تفرغ عن الصلوة بغير عذرهما وبغير عذرهما (وان امت) المرأة من رخصه
 لانها اسداده الكاح لاسنائه ولما لاحاحه الى العد والبول والمهر (اذا لم تن)
 طوف بضع او ارحمه وكذا السائمة (خضعة) اي طاعة ناسية او دين او عرفة
 بالصبح (او عذله) اي لال طلعاب سواء كانا بحير او تملعا فيشترط للرجعة
 صريح الطلاق او بعض الكفاية وان لا يكون عقابله مال وان لا يسوي الثلاث
 حله او تحيا وان تكون مدخوله كفاي الهاء ولهذا ذكر في المحيط وعده انهما لم يصح
 من مكر الدخول (نحو راحل) في الحصره وراحت امرأى في الحصره او العية
 بسوط الاعلام ورد ذلك وامسكك وابت عدى كما كت وابت امرأى ان لا توتى بها
 الرجعة او ما رآوهم را كفاي المهاء والاطلاق مشرأى اليه انصح ص وكله كفاي الحرأيه
 واما قنم على الفعلة لانها مكروهه كفاي الطهره (ووطئها) لان بعد الروح في العدة
 كما ساد لان تروحها لمو والوطئ ساء عليه كفاي المبغضه احتراز عن الحلوه لانه
 ليس رجعة (ومسها شهوة) قبلا او بعده والصبر معقول العليل ويحذر ان يكون
 فاعلا فانهما مها رجعة وان كان كارها كفاي الزاهدى (وبطئه الى فرجها) الداحل
 (شهوة) لالى درها وان كان نبي ما رجعة كفاي المسه ودكر في حرأيه المقتين انهما
 تصح بماحت به حرمة المصاهرة فالاحس وعانوح حرمة المصاهرة (وتب)
 واسدعت (اسهاده) نصاب الشهادة (على الرجعة) السبه وهي ان تكون بالقول كفاي
 الخلاصة فلا يشهد على الوطئ والمس والطره شهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير
 اليه في الطهيزمة (و) تب (اعلامها) اي اعلام الروح الروح (نهار) اي ما رجعه ولا
 او فاعلا لم يشهد لم يعلم رجعة مدعية كفاي المصرا (و) تب (ان لا يدخل) الروح
 (عليها حتى تودها) اي يعلمها مدخوله بحق الحال والتصح والبناء او صرأ (ان
 لم يقصد رجعتها) ادعما كور محرمه بكره ان راها ذلك الادا فصدل رجعة روح لا حاجد الى
 الاعلام (ومسها) الطلاق (الرجعي) لالمسوة ولا الموق عنها الروح (تبر) بجلاء
 الوجه وليس الساب الخيلة اذا طلت الرجعة (و) يحل (لهوطئها) كسها وبطئه الى الرجعي
 لا محرم وليس شكر ا لان صحة الرجعة لا تقصى الحلية الا ترى انهم قالوا ان الوطئ في در
 الاجسمة لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام (ولا سافر بها) اي لا يحور للروح احراج
 الرجعة من بينها فان المسافره يحمله على الاعد بمرية ما يأتى في العنة (حتى تشهد على
 رجعتها) اي حتى رجوع لان احراجها حرام بدون المراجعة كفاي الكافي مرادة الاشهاد بان

طريق الاستحقاق من رتبة سابق من ائمة ان مع لسانها استحقاق (وصدقت)
 الزوجة (في معنى محمدا) اي اذعانها اعصاه العدة بعد انشاء الرحمة فلو مال
 زاحمك فالت فمضت عدتي لم تصح الرحمة على التخيخ واما انها تصح فلو سكت
 ساعة بم احاث بعد حتمت لاجاع (اذا مكى) بصديقتها بل كان ما بين الحيض الاول
 والآخر ما يحتمل معنى المدة من الماء وفي غير الخائض حرة ثلثا شهر واما ردها
 والرائض حرة شهران واما ان يكون يوما عندة وبسببه وثلاثون واحد وعشرون
 عند هلاله ردم الحيض عندة حصة او عشرة واسطى آخر الظهر او اوله على
 اختلاف اهل التفرج والحيض عندهما ثلاثة والظهر عندهم خمسة عشر وادشخ
 الاسلام ثلاث ساعات لا غنسل كافي الخافق ومبسوطة في جامع المعتمرات (و)
 صدقت (في معانيها) اي في بناء العدة عندا حاز الروح بمرحمة في العدة فصيح رحمة (و)
 صدقت (في ركنها) احادها بالرحمة في العدة) بلاعب عليها عندة خلافا لهما فلم تصح
 الرحمة ولما فرغ من بيان ما يندركه طلبة او طلقا من الرحمة شرع فيما يندركه الثلاث
 فصان (ولا يحل) زوجه (حرة) على روحها (بعد ثلاث) من الطلقات (ولا) روجه
 (امة) على روحها (بعد اثنى عشر) فلو اشترى الروح هذه الامه لم يحل له وطئها
 (حتى تصأها) اي اسلمها والامة فان تكلم لا تكلمه او روح (راع او صبي) ولو عثر حر
 وبمحمدا (مراحم) اي مقارب العلم في شروط الظهور اذ انما يحاور عشر سنين
 فهو بائق واذا عارب العلم فهو مراحم وقل هو الذي تحرركه كنه وشبه هي كافي
 المسقى ودر غير السامع للمحل بشهر سن وان كان الاولى ان يكون حرا دائما
 فلو الاوال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لانه
 كما لم يلد لاني حنيفه ولما مال اصحابنا الى بعض اقواله ضرورة كافي دساحه
 انفسى والكلام مشر الى ان النج الكبر السدى لا تقدر على الجماع او اوط
 بمساعدة السدى لمحل حكما في الزاهدى والى انه مكى عيبه الخشاء في
 القيل والى انها لا تحل بنوبها ومن الض الماسد ان الامام السرخسى
 ذكر في مبسوطة عن الشافعى انه لم يشترط الاكساح وعن الصدر الشهيد في العاوى
 وعبره ان القاضي لوقصى بالحل للاول ثمرد الكاح صحيح بالاجماع وذلك لان السرخسى
 المدم منه عدة مددة وانه اجل واعلى منه ربه عن ان يروى عن محمد هدايا الصدر الشهيد
 نادى عليه كلام العاوى الكرى والصبرى وغيرهما فيما نقل عنه وليس في المبسوطة
 سوى ما مال ان الدخول شرط عند الجمهور وما مال سعيدى المسبب انه لا يشترط الدخول
 بغير تعبر ولو قصى بالعاصى لا يبعداه شرط ثابت بالآثار المشهورة ومثله في الهداية

والكافي وغيرهما وفي الكشف وصحة من كتب الأصول أن العلماء عزموا على اشتراط الدخول وفي الزايد أن ذلك ثابت بأجماع الامة وفي المسألة أن يمتنع من عدمه إلى قول الجمهور في فعله أسود وحده و بعد من أتى به يعزى وما نسب إلى صدر الشهد فليس له اثر في مصعبه بل ينقصه ويذكر في الخلاصة عنه أن من أتى به عمله له افقه والملائكة والانس اجتمعوا به بخلاف الاجماع فلا يعد قضاء العاقبة به وقد دلالة على أن ما نقل عنه في بعض الخواص انه ما قد افترأ عليه كافي الزايد فعمل الطائفة على عدمه على مثل هذه الخواص يتم فذكر في المصنف فاصل من فاصل المصنف شرح هذا الكتاب عن المسكلات ان عدم الدخول على مجرد الكناخ وإما قوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) في حق المدخولة انتهى لكنه لم يوجد في العاصم والخلافات (سكاح) فلا تحل بوثقي الوقت (صحیح) فان بالعاصم لم يحل وهل يحل كافي الخرافة وكعبه على وجه لا يبعد على إسماعيل ان يقول المرأة روح نفس مل على ان امرئ يبدى وهل الروح او قول المحلل ان روحك واسسك فوق ثلثة ايام مثلا فان طلق فانها تطلق بمعنى الله كافي خرافة العيص (و) حتى (بمعنى عنه طلاقه) اي السالع او المراهق او (او) عنه (موت) لانها موطوءة والكلام مشير الى ان الروح الثاني لوروثها تأسيسا في العدة ثم طلقها ملاوطي حلت للاول بلا معنى العدة كما قال في موطوءة حاكم بعد كافي التامدي والى ان علم الروح ليس بشرط في التحلل في المجهلة اذا استمر الطلاق وليس لها به ولم يدر على معناه كان لها ان تحلل اذا سافر ومحدد في شيء دخل في العلق وقتل يعمل بدواء وهل لاقتل والام عليه (و) حار الثاني (بشرط التحلل) فان يقول المرأة او الروح اثاني اترحل على ان احلل فاشترط والمكاح كلاهما حار حتى لو لم يطلعها بعد الوطى احتر عليه كافي النظم (و) بكره الاول والثاني (و) محل للروح الاول وهما عصبه واما عند محمد فبعد حازا المكاح لكنه لم يحل له وقال ابو يوسف لم يحل للمكاح ولا تحلل والاول هو الصحيح والكلام مشير الى لو بوى التحلل بالغت حل له في قولهم جميعا كافي المصنف والى ان التحلل ليس بشئ واللعن الواقع في الحديث لاستراط الاخر عليه كافي الخلاصة والاشبه بان اللعن ليس بمقصود بل المقصود اطهار حساسة التحلل بالناسرة والتحلل له به انه بعد مصاحبه عصره كافي الكشف وفيه كلام فاسأل (وان قالت) (حالت) اي انقضت عدتي وتزوجت روح آخر ودخل في وطئى وانقضت (والسنة) الى ادعت المرأة التحلل منها (بمحتمل) ذلك كما مر (و) وقد

على مله) أي أزوح الأول (صدفها) وذلك لأن علة الطس عمر له اليقين فيما يحاط
 به من العبادات والمحرمات حل للأول بكأحها سواء كانت ثمة أو غيرها (والروح)
 انشأ يهدم) أي سطل (مادون الثلاث) من الطلعات فلو طلعت الأمة واحدة
 أو الحرة ثنتين فعادت الله بعد روح آخر عادت ثلاث والأمة ثنتين عدهما (حلافا
 لمحمد) فانهما يعودان الله بعده عما بقى من طلعه للأمة أو الحرة وطلعين لها وفيه إشارة
 إلى أنه يهدم الثلاث بالاعتاق فلو طلق حرة ثلاثا أو أمة ثنتين ثم روحها بعد التحليل
 عادت الله الحرة ثلاث والأمة ثنتين

فصل الأملاء

أما مصدر آلت على كذا إذا حلفت عليه فإبدل الهمزة بالواو والهاء بالهمزة والاسم
 منه اليقيني بعده عن في القسم على قرآن المرأه اسمين معنى الله وروحه قوله تعالى (والذي
 يؤلون من نسائهم) وشرعا (حلف) بكسر اللام مصدر أو اسم (يجمع) ذلك الحلف
 أي الجملة فلا تردد أبدا عالم مع (وطي) الروح (لا صبر الوطى) كما هو المتأخر فلو قال والله
 لأفعلن حلفي حلفك لم يكن موقفا لأنه بحث للرسد الوطى كما في ما يصححان
 خلاصة إلى رماه ولا بحث إلا الوطى على أنه لو بوى الوطى كان مولدا كما قال تعالى
 وأطلق الروح فدال على أنها أعم من أن يكون في الانتداء أو المقادع أو في الانتداء فقط فلو
 آك من روحه الحرة ثم ألتها سطلته ثم مصت منه الأيلاء وهي معدة وقع عليها طلقة
 كما في النحره لكن في فاصحة لو آك من روحه الأمة ثم اشتراها فانقصت منه لم يقع
 (أربعة أشهر) متواليه هلاله أو يوميه وعامه في إحادة الحاقص (حرة) حال من الروح
 (وشهرين أمة) عطف على أربعة أشهر حرة وفيه إشارة إلى أنه لو عقد على أقل
 من المذتين لم يكن إلا له بل عينا وإلى أن الوطى في تلك المدة لازم ديانته ومطالب شرعا
 فلو لم يطأ بها لزم واحده القاصي عليه بخلاف مادون ملك المدة كما في الحران المعتبر
 وإلى أن مطلقته إن شاء وأمه لم يصح إلا بإيلاء منها وإلى أن الإيلاء بنفس اليقين كما في المحيط
 والكافي والتعفة وغيرها لكن في فاضحة واليهامه أن الأملاء مع العنصر من قرآن
 المذكور مع مؤكدا باليمين بالله تعالى أو غيره من طلاق وبحو مطلقا أو موهبا للمدة
 المذكورة وفي شرح الطحاوي أن جمع الألفاظ يكون عينا إلا أنه هتاوي الاختصار أن مثل
 لا أهلك ولا أحامك ولا أطأك ولا أعسل منك من حسابه صريح غير محتاج إلى التنبه
 ومثل لا أمسك ولا أدخلك ولا أتبعك ولا أبيت معك على فراش كناه محتاج إلى التنبه
 وفي السطح لو قصد بالصرح غير الوطى صدق ديانته وفي التنبه أن الأملاء مكروه

ولما كان حكم الابلاء محالاً لسائر الاعيان في العدين حكمه فعال (ما من فرئها) بالكسر
من انقربان بالكسر وهو الدنوم اسجبر للمجامعة كما في الطلبة (في المدة) المذكورة
(حدث) في عتبة بالكسر اي مصها كما في الطلبة (وتحب الكفارة) المعلومه (في الخلف)
الله اي يداه فعال وصعاه (وقى غيره) اي خلف غير الخلف بالله تعالى من الشرط
والحرء (الحراء) فلوما ان حر سكت مات طالى او والله لا اقر بك تسس بواحدة
في الصورة الاولى وبحب اطعام عشرة او كسوتهم او اعانى عبد في اثابه ولم يصح
عائدا جمع بينهما وفي الطم لوما ان يروجك فوالله لا اقر بك واب طالى ثم يزوجها
لم كفارة بقرمان ووقع ماى تركه ملاحلاف (وسقط الابلاء) ويطل البيّن كسائر
الاعيان (والا) مقرها في الله (مات) الروح بواحدة ثم اسأف كلاماً بلا عطف
على مات كما في وقال (وسقط الخلف الموت) اي المصريح عدة او مدين من الوعد
وهو عين الموت فلوما والله لا اقر بها ان بعد اشهر او عاشر اشهر في الاولى
اربعه اشهر ولم يعرفها مات منه بواحدة وسقط الابلاء وفي الثالثة اذ انات ثم تروحها ثانياً
ثم مصب باربعه اشهر اخرى مات بواحدة اخرى وسقط الابلاء (لا سقط) الخلف (المؤبد)
اي غير الموت فتنى التسمية وهذا احسن مما في النسخ انه موقت ومؤبد ويجهل نحو
والله لا اقر بك وحكمه حكم المؤبد فلوما والله لا اقر بك والله لا اقر بك انما ولم يقر بها
في الله مات بواحدة ولم يسقط الابلاء وقس عليه غيره لان بقدر المؤبد كما مضت اربعة
اشهر فكذا (فتين) الثانية (ما حر من) اي طلعين اخرى غير الاولى مصفاً من صير
نطقه اخرى مع طلقه اولي وقال بالطلب (ان مصت منه) اي اربعه اشهر اخرى
(بعد مكاح ثان) طرف مصب كالتي بعد (بلاقي) في الله الزجوع وفي الشرع جعل
نفسه حاشاً في الله بالوطى عند العدره وبالعول عبد الحر (ثم) مصت منه (اخرى
كذلك) اي بلاقي (بعد) مكاح (ثالث) وهذه اشارة الى ان الابلاء لا يسقط بعد السنة
بلا مكاح ولو كانت المدة المدة الطهر ومضى اربعة اشهر اخرى لم يثنى وهذا الاصح
كما في المسوط والى ان اشتد الله الثاني من وقت المكاح سواء كان المكاح قبل
مضى الله او بعده وفي النهاية ان اسداهما من وقت الطلاق ان كان قبله (وبين
الخلف) بالله ويترتب عليه حكمه (بعد) وقوع (ثلاث) من الطلقات سواء كانت
بالابلاء كما مر او بالخير مثل والله لا اقر بها ثم طلقها ثلاثاً (ولا يابلء) مات حكماً
لانه اسكمل ما يملكه في هذا العقد من الثلاث فادار روحها بعد روح آخر (ما من فرئها)
دهما (كفر) عن الخلف لصلاته (ولا يبين بالابلء) لانه لا يابلء (ولو غير المؤبد)
عن القى (الشرعى المذكور) (بالوطى) طرف الى (لرض احدهما) اي مال وحين

مَرَّ مَسَا يُعَدُّ مَعَهُ عَلَى الْوُطْنَى فِي كُلِّ لَيْلَةٍ (أَوْصِيَهُ) أَيِ عِبَرِ الرِّصْ كَكُوبِهَا رَسَاءُ
 أَوْ صِمْرَةٍ أَوْ عَائَةٍ أَوْ نَاسِرَةٍ (هَذِهِ أَيْ قَوْلُ قَتْلِهَا) أَوْ رَاجِعُهَا أَوْ أَطْلُتِ الْإِبْلَاءُ
 (فَالْوُطْنَى) عَلَى الْوُطْنَى مِنْ مَاءٍ مَسَاءٍ (فَقُلْ) مَعْنَى (الْمَدَّةُ) الْمَذْكُورَةُ (هَذِهِ
 بِأَوَّلِهَا) وَتَطْلُ مَعَهُ بِالْمَسَانِ (و) إِذَا قَالُوا لَأَمْرَهُ (فِي) غَيْرِهَا كَرِهَ الطَّلَاقُ (أَبْ)
 عَلَى حَرَامِ أَنْ يَبْوَ الطَّهَارُ (هُوَ تَلْهَاتُ) دُهُمَا حِلًّا مَحْذُورًا وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ
 كَأَيِّ الْمَعْمَرَاتِ (أَوْ) الْأَطْلَاعِ (الثَّلَاثُ) ثَلَاثُ كَأَيِّ الطَّلَاقِ (أَوْ الْكُذْبِ مَا بَوَى)
 أَيِ هُوَ كَذِبٌ وَتَأْذِيَةٌ وَأَمَّا فَصْلُهُ فَمَالَهُ كَأَيِّ الْمَعْمَرَاتِ (وَأَنْ يَبْوَ التَّحْرِيمَ)
 أَوْ الْيَمِينَ (مَالَهُ) وَأَنْ يَبْوَ الطَّلَاقِ (مَالَهُ) أَوْ رَحِمًا وَاحِدًا أَوْ ثَنِي (أَوَّلُ مَوْشِيًا)
 مِنَ الطَّهَارِ وَالطَّلَاقِ وَالْإِبْلَاءِ وَالْكَذْبِ (فَقُلْ) أَيِ فِي قَوْلِهِ أَبْ عَلَى حَرَامِ (فَمَالَهُ
 كَأَيِّ فِي الطَّلَاقِ وَلَدًا) وَلَمْ يَأْتِ لَمْ يَدْرِكْهُ أَكْرَ فِي الْمَعْمَرَاتِ أَنْ لَمْ يَوْشِيًا فَمَالَهُ فِي الْمَحْطِ
 أَيْ الْمَرْأَةِ إِذَا مَالَهُ كَانَ يَمِينًا فَلَوْ مَكَثَتْ رُوحُهَا كَرَبَ (وَكُنَا) أَنْ يَبْوَ الطَّلَاقِ أَوْ يَوْ
 شِيًا (فِي) قَوْلِهِ (كُلُّ حِلٍّ) أَوْ كُلُّ حِلَالٍ أَوْ حِلَالِ اللَّهِ أَوْ حِلَالِ حِدَائِي أَوْ حِلَالِ إِبْرَدِ
 أَوْ حِلَالِ السَّلِيلِ (عَلَى حَرَامِ فَتَأْتِي) بِالْمَاءِ الرَّائِدَةِ فِي حَبِّ الْمَسْدَادِ كُنَا عَلَى مَدْفَعِ
 الْأَدْقَشِ وَقُلْ أَنَّهُ يَصْرُفُ إِلَى الْمَأْكُولِ وَالْمَلْبُوسِ وَالْمَوْصُوعِ عَلَى الْأَوَّلِ كَأَيِّ الْمَعْمَرَاتِ
 وَعَنْ شُعْبَةَ أَنَّهُ لَوْ بَوَى الطَّلَاقُ فِي سَائِهِ وَالْيَمِينَ فِي بَعْمِ اللَّهِ تَعَالَى فَطَّلَاقٌ وَيَمِينٌ كَأَيِّ
 الْمَحْطِ وَلَوْ حَلَفَ بِالْحَلِّ وَالْحَرَمَةِ مِنْ لَارُوحَةٍ فَعَلَى عِدَائِي حَمَرٌ وَيَمِينٌ عَدِ
 أَيِ يَكْرِ طَوْرُوحِ امْرَأَةٍ طَلَعَتْ عَلَى الْأَوَّلِ وَكَرَّ عَلَى الثَّانِي وَهَذَا خَدَّ كَأَيِّ الْمَحْطِ

فصل الخلع

(لَا نَأْسُ الْخُلْعِ) بِالْمَعْنَى فِي الرَّأْيِ وَالْمَعْنَى فِي غَيْرِهَا كَأَيِّ الْإِحْتَارِ لَكِنْ فِي الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى
 أَيْ أَمْرُ الْتَزْعِ وَالْفَلْعِ وَتَزْعًا عَدَدُ لَارَالِهِ الرُّوحِيَّةِ عَائِدَةً مِنَ الْمَالِ كَأَيِّ الْإِحْتَارِ
 وَالْإِضْاحِ وَالْحَرَامِ وَالْهَيْبَةِ وَالْمَعْمَرَاتِ وَعَرَهَا فَاسْتَمَالَهُ فِي الطَّلَاقِ الثَّانِي مُحَارَرِ
 كَأَيِّ الْخُلْعِ وَذَكَرَ فِي الشَّفْ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي كِلَاهُمَا وَفِي الْعُقُولِ أَنَّ خُلْعَ نَعُوصٍ وَغَيْرِهِ
 صَوْنٌ مُحَارَرٌ وَالْإِسْمَاعِيلُ فِيهِمَا أَتَى عَمَّا أَنْ يَحْصِيَ كَمَا لَا يَحْتَقِ قَبْلِي أَنْ يَسْأَلَ الْخُلْعَ
 لَعَطَ رَأْيَهُ مِنْهُ الْكَحَاحُ وَالْعَائِدَةُ الْخُلْعُ وَالْمَسَارَةُ وَالطَّلَبُ وَالْمَسَادُ وَالْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ
 كَأَيِّ الشَّفْ وَصُورَتُهُ بِالْمَعْنَى أَنَّ تَعْمُولَ الرُّوحَةِ حَامِلَةٌ مَعْنَى مَلِكٌ مَكْنَا فَقَالَ حَلَمْتُ
 وَبَاعَارِيَّةٌ خَوْشَتُ الرُّوحَةِ بِكَأَيِّ كَمَا أَنَّ رَأْيَهُ تَقْوِيَةً عَدَدَ حَرَمِ سَكِّ طَّلَاقٍ فَعَالِ
 مَرُوحَتِهِ تَوَانٍ شَرْطُهَا فِي الصَّدْرِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ حَادِثٌ كَرِهَ وَذَلِكَ لِعَارِضِ النِّصْبِ
 (عَبْدُ الْخَامَةِ لَصْرُورُهُ) أَيِ صَرَرَهُ عَدَمَ قَوْلِ الصَّلَاحِ فِي شَرْحِ الطَّلَاقِ أَوْ إِذَا وَقَعَ فِيهِمَا

اطلاق فالسنة ان يجمع اهل الرجل والمرأه لصلحهما بينهما ما لم يصلح احدهما له الطلاق
 والخلع (بما صح مهران) من المال سواء كان معيا وأخذ لا عبر او غير معين معلوم
 فأخذ وسطا او مجهول فخرج عليها مهرها كأي الدف والناء متعلق بالخلع والمعهوم
 ليس يعطى فلا يلزم بأس بالخلع بما دون العشرة وما في بطون عنهما او حار تنها من
 الولد او صروع عنها من المهر او يحلها من الثمار كأي المحط وعده (وهو) أي الخلع
 (طلاق ما) لانه من جهة الكتاب فستقر السنة الا ان الشايع قالوا انهم لم يشترط
 ههنا لانه محكم عند الاستعمال صار كالصريح كأي معرط طلاق المحط وقته
 اساره الى استراط السنة في ظاهر الرواية (ويحب عليها) أي على المرأه (بذله) أي
 الخلع وقته اساره الى ان يك الدل واجب في الحال لكن الأصل حائز الى معلوم
 ومجهول وكذا الكفالة والرهن به كأي الخلاصه والى أن قبول الدل شرط لموقع
 الخلع كأي الطم (وكره) عمر عاوهل يرد بها كأي الاحتار (احده) أي احدي من المهر
 لقوله تعالى (فلا تأخذوا منه شيئا) لكن لو احدثه طاب عند العامة كأي الطم (ان يضرب)
 المرأه أي اكرهها (و) كره (احد الفصل) على ما قصه من المهر على رواية الاصل
 ولم يكره على رواية الجامع كأي النكاح ولم يعصل الحاكم وقال اذا دل على أكبر من مهر
 المثل يكره ان يأخذ اكره ما اعطاها وفي الجامع لا يكره كأي الطم (ان شرب) أو شرب
 فلا يكره احدا ما قصه منه (وان طلق عال) أي مالها است طالق بعوض ما يحب
 عليك (او على مال) أي على شرط عال يكون عليك (وقع ما) لانه في معنى الخلع (ان
 قلت) المرأه المال في المجلس وقته اشعار بان الطلاق لم يوقع على اداء المال وان لم
 عليها اداؤه كأي الفصول (وان حاله) مسلم (او طلق بمهر) او على جرد كأي
 الكافي والاحبار والفصول ولم يذكره اعتمادا على ما سبق فلم يخص الحكم بالنساء
 كما طي (او حرر) اودم او ميه او غيرها مما لا قيمة له اصلا (لا يحب) على المرأه للرجل
 (شيء) من المال وان قلت ثم عطف عليه وقال (ووقع) طلاق (ما في) صورة
 (الخلع) وطلاق (رحمي في) صورة الطلاق) فانه ان لم يحب النكاح فأن خرج
 مخرج الكسابة فسأى ومخرج الافصاح مخرجي (وان طلقت) الروح من
 الزوج (ثلاثا) من الطلعات (ما في) وقالت طلعتي ثلاثا بالف (وطلعتها) طلعت
 (واحدة فأنه) مع (ثلث الالف) فلا خلاف لا ينقسم احراء العوض على احراء
 المعوض (وي) ان طلعت ثلاثا (على الف) فطلعتها (واحدة طلعت واحدة) (رحمة
 بلاسي) من الالف الروح على الزوجه (بعد ان حسبه) وبأنه ثلث الالف عند ههنا
 كالاول وان طلب ثلاثا بالالف أو على الف فان طلعتا ثلاثا ثلاثا ثلاثا عند

واما بعد عما يجمع اثلاث واحده ثالث وثلاث بلاشيء وان طلعتها ثلاثا ثالث طلقت الثلاث
 ثالث ان قلت والا لا يقع شيء عنده واما بعدهما فان لم يعل مع واحدة ثالث والا تقع
 اثلاث واحده ثالث والاخر بان بلاشيء كقاي الخعائق (والخلع) كالطلاق (والعاصه) (ما
 في حقها) المرأه فلا عرده في مكان من حيثها سطر للعده من فروعها (ايه) نصح
 رجوعها) عن انحاءها قبل قول الروح فاذا قالت احلعت نفسي منك بكدا او اشربت
 طلاق منك بكدا او احلعتني على كذا فرجعت عنه قبل قوله بطل الانجاب (و) منها به
 يصح (شرط الخمار لها) اي شرط الروح الخمار للرأه فلو قال حالعتك او طلقك على
 كذا على انك بالخمار ثلثه انما هو شرط صار فطل الخمار ان ردت في الثلاث وطلقت ان
 لم يرد فيه ولم يبدل وهذا عنده واما بعدهما فلم يجر الخيار فوقع الطلاق ولم يبدل
 (و) منها به (تقتصر على المجلس) اي مجلس الانجاب فالانجاب في الامثله سطل
 قبل القول بالاعراض عنه كما اذا قامت عن المجلس او قام ومنها به لا يصح منها الطلق
 بالشرط ولا الاصابة الى الوف ومنها به سوف على حضور الروح حتى لو غاب
 وبلعه واحار لم يجر كقاي المسقط (و) الخلع كالطلاق عدل (يعني) اي يعلق بالطلاق
 بقولها (في حقها) اي الروح (حي انعكس الاحكام) المذكوره ولا يصح رجوعه
 قبل قولها ولا يصح حماره لعمه اجماعا ولا يقتصر على المجلس فلا يطل بتمامه عن
 المجلس قبل القول لكن سطل بتمامها ولا يوقف على حضورها بل بمجرد اذا كان
 قائم اذا جاءها فلها خيار القول في المجلس ونصح منه العلق بالشرط بخوان
 يعني ثالث قامت طالق ونصح الاصابة الى الوف بمحواد اداء عدده حالعتك على
 كذا (والعد) والامه في العنق (بمزله) اي المرأه في الخلع والمولى بمرله
 يعني به اذا قال العد للمولى اشترت نفسي منك بكدا كان له الرجوع قبل قول المولى
 واذا قال المولى لعت نفسك بكدا ليس له الرجوع ومن عليه شرط الخمار والافصار
 على المجلس (وسقط) من الاسقاط (الخلع) ملاذ كرمال على ما هو الماسادر (و) كذا
 المبرأه هي ان يرى كل منهما الاخر وقال المضرى انها من الرأه ورك البهره فيها
 خطأ (حقن السكاح صهما) اي الزوجين منها العنة المفروصه بالقضاء واما عنة
 العده والولد فلا يسهط الا بالذكر والسكنى لا تسقط مطلقا ومنها المهر العبر المعوض
 واما المعوض فعد على الخمار وان بوى بالخلع الطلاق يقع ولا تسقط المهر بالاتفاق
 والمصادر من السكاح هو الصحيح فان الخلع في السكاح العاسد لا تسقط المهر وادواطي
 المذكوره بهذا السكاح احلقت في سقوطه وكذا اذا قامت امرأه ثم حالها في العده
 وفيه اشاره الى انها لا يسقطان ما سوى ما ذكرناه من الدون وعنه به مسقط كقاي

العصولين وقال محمد لانسعطان الاماميه واني يوسف مع محمد في الخلع ومع اني حسبه
في المساراه (وان خلع) الاث (حسه سمائها لى) اى لم يؤثر في شيء (الا في وقوع
الطلاق) فلا شيء عليه من مائه وماها وقبل لانسع الطلاق والاول اصح كقاي الهداية
وقيد اشعار بان الطلاق لا يوقف على احاربها وقبل موقف والاول الصحيح والمراد
بالتطلاق الناس اذا تعرفه اذا كان بلسط الخلع فاشى وباتطلاق رضى كقاي العبادي
واعلم انه قد اخرج لى لى بحرى العمل المتى لصح الاستنا وهذا الاحراء في العاظم
مختصه ليس هو منها كقاي في موضعه (وكذا) لى الا في وقوع الطلاق (ان
طلب) الصنفه المثل سواء كان احد العاقدى اناها او اماها وفي روايه لم يصح الطلاق الا
بمولى الاب ولا تب عليه الدل لان صايريه في صعرها كصايريه في كبرها وفي روايه
لم يحب عليه شيء لعدم الصمان ولا عليها لان ماها لا يدرج به كقاي الكرماني وقد اشار
الى اشتراط كويها من اهل الصول ان كانت تعرف كون الخلع سالنا والسكاخ
سالنا والى ان لى عليها والى ان العاقد لو كان احدا لم يصح بلا دلول الصنفه والاب
ودا بلا خلاف كقاي الدخيره (وان خلع) الاب صبيته (على انه صامن) اى ملتم
للمال وان كان في الاصل التحمل لما على الاصل (فعله) اى الاب (المال) اى الدل
كقاي على الروح المهر مع الطلاق ولم يسط المهر كقاي الهداية وذكر في العصولين ان
الاب اذا رأى ان الخلع حاربها بان علم انها لا تحبس القشره معه وحلقها بسقط المهر
صدمايك ولو وصى به العاصى بعد فضاؤه لانه محمده والله سبحانه اعلم

فصل الطهار

(الطهار) له مصدر طاهر الرجل اى مال روحه اب على كطهر اى اى انت على حرام
كطس اى فكى من الطن بالطهر الذى هو عمود الطن ثلاثه كرماساير العرج ثم قيل
طاهر من امرأه بمعنى من تضمن معنى الحب لا حجاب اهل الخايله من المرأة
المطاهر منها اذا الطهار طلاق عدهم كقاي الكاف وشرعا (تشد) مسلم حائل بالغ
ولم يصرح به (لشهره فلا يصح طهار الدمى والنحو والصبي (مانصاف) ونسب
(الاب الطلاق من الروح للنسب والمعنى مجموع الروح حقه او حكماء من حره
من الاحراء السابغه والعربها عن الكل (من محرم اليه الطهر من عصو محرمه) اى
يحرم مكاحها مؤندا سواء كان بنسب او رصاع او صهر يده فالتشد محرر لحوادث اى
أواحى او بنى فانه ليس طهار كقاي مسوط صدر الاسلام والعاقى فلو قال ان فعلت
كذا فاب اى فعله فهو باطل وان بوى المحرم واصايفه محرره لما قالت لروحها

صد وطلاق صد هما وادابى الطهار اولم يوطهار احدا كفى الجماعى (وقى بان على)
 اومى او صدى او معى (كطهر اى) اذا قاله (لنساء) الثلاث والاربع فهو مطاهر مهن
 (فحسد محسلكل) مهلا (كفاره) كالموطاهر من امر آبه الواحدة مرارا فى محاسن او فى
 مجلس الاداعى غير الاولى فلم كفارة واحدة كفى المحيط (وهى) اى الكفارة (محب) عز
 مسمره (بالمود) وحده صد المجعق من اصحابا وقل بالطهار وحده وقال العامة بهما
 كفى المحسوط وغيره (اى العزم على وطئها) كما مال العامة وعليه العمى كفى الطم مان عزم
 على الحرمة بالطهار لم تحب الكفارة واما قلنا غير مسقرة لان العزم قد يرد عليه العصى
 كما دلله بعدا لهم ان يطأها ويسقط الكفارة حينئذ كما اذا ما احدهما كفى المحيط
 فغير قوله تحب بان يستقر وحوثها صرف عن طاهره معاه غير صحيح كما ذكرنا
 (وهى) اى الكفاره (عنى رقة) اى اعتاقها كفى المغرب والرمه ذات من فوق ملوك
 سواء كان مؤمنا او كافرا ذكرنا او ابى كبرا او صغرا والساد ان يكون الاصحاب
 مقروا بالنسبة هلوى بعدا للمقاول لم يحرك كفى شرح الطحاوى والسكره فى الاشياء
 قد يعنى على انه فى معنى سكره موصوفة فالعنى اعتاق كل ملوك (الامانت حسن المدة)
 اى السر والسمع والبطق والطمس والسعى والعمل ونحوها (كالاعنى) والاصم
 الاصلى والاحرس والنحوس فاه لا تحور وفه اشعار بخوار اعتاق الاصور كفى الاحتيار
 (و) كملك (عقلوع يداه) اور حلاله (او ابه شاماه) او ثلثة اصناف من كل يد
 سواهما (او يدور حل) كلاهما (من حاسب) تحلاف ما اذا قطع على ساس (و) الا
 (المدر وام الولد او مكاسا ادى بعض بدله) فى طهار الروافق ويحور فى رواية الجلس
 صد كما اذا لم يؤد شتا من بدل الكفارة (ونصف صد مسترك) صد وبن غيره (ثم باقى)
 اى النصف الثانى صد (بعد) اذاه (صماه) اى ما العزم ما لعق الى شربكه وفيد اسار
 الى ان المعتق موصوفلا يحور كما ذهب اليه اوجيعة لاه صبار كالمدر ما حصر عنق
 السابق واما بعدهما فيحور لاه عنق كله والى انه لو كان مصر المبحر ودا بلا حترلا
 وتمساده فى الصاق واعلم ان المشى هو مجموع النابع والسوق وقد شاع ذلك فلا يابى
 فيه كاطس (ونصف عدده) حل وطئها (ثم باقى) بعد وطئها (لانهم يمتق الكل
 كل الميسر وهذا عدده واما بعدهما فيحور لاه حق الكل والكلام مشير الى انه
 اولم يحاح من الاصناف من يحور ودا بالاجاع كفى الاحتيار (وان غير) الميطهر
 (عن العنق) بان كان فقيرا وقت الكسبر وهو من حبس العزم الى ان يفر من العزم
 من العروب من اليوم الاحد انما صام منه من الشهرى فلا يمتق العجز الجهنى الى
 كفى شرح الطحاوى ولا اعتبار بالسكن والياب التى لاندله فنهى فان المعتق

الفصل وصى ابي يوسف اياما صرع الفصل اذا بلغ فصا باوصى بمجده بحسن التعرف دون
 يومه وعبره قديم شهره كافي المحط (مسلم) المظاهر (شهرى) بالالهة وان كان
 كل واحد منهما مسعة وعشر من يوما وان صام بالانام واضر انما تسعة وحسن
 معلما الاستمال لانهم يكمل الشين كافي المحط ولو صام قسمة وعشر من يوما الهلال
 وثلاثين بالانام حار كافي العظم (واه) اى صام مستعدة (ليس) فيها شهر (رمضان)
 ولا الايام (الخمسة) (المهية) محاز سكمى اى النهى الصوم فيها وليس من قبل
 الحلف والايصال فى شىء كاطن لانه سيملى (وان اضطر) فيها يوما او اكثر بعدد
 اوعده (استأنه) اى ابدأ بصوم الكفارة ولم يحجب ما صام الا اذا احاصت ما به
 لا يرميها الاستساقى لكنها فصل صومها ما لم يحجبها (وكذا) استأنه الصوم
 (ان وطئها) اى الطاهر بها (لا اعتدا) كافي المسوط والطم والهداية والكافى
 والشورى والمصبرات والواهدى والسفوة وعبرها صرع دقوله انما الاستساقى فى شرح
 المحلى ما لا لاعتدا ونسبها ما يلقى ان يحمل العمد فى كلام الهداية والنس على انه
 قيد انما كاعتده صاحب الكفاية ومن ياتيه ومن ياتيه عدم العاد صاحب انما ياية
 بذلك (او يوما مطلقا) اى اعتدا او ساءا وقال ابو يوسف روى فى الوطئ
 ليل اعتدا او نهارا ساءا وبه اشار ما به الوطئ صرع المظاهر بها ليل اعتدا لم يضاف
 وزا ملا خلاف كالموطئ يوما مطلقا ملا خلاف كافي السع (وان عجز) عن الصوم
 لم يرض اوعده (انهم من سكنوا) ولو حكم اعتدا ما اما اعطى واحدا من يوما ومنه
 دمر الى حواز المليك والانهاء فى الكفارة لان الاطعام جعل العبر طائعا وقيد المسكين
 اتفقوا شوار صرفه الى غيره من مصادق الزكاة (كلا) منهم (عدد الفطرة) من ر
 روزى نصف صاع ومن عمر وشير صاع وحاذ سوان را والكلام مشير الى انه لو اطعم
 اخص طهارى من مسكيا كل مسكيا صاعا لم يجر الا على احدهما كما لا يذهب محمد الى انه
 يجر صاعا ولا خلاف انها لو كانت صاعا طهارا واضار لم يجر الا على احدهما كافي الخصال
 وان اى انا اعطى كل مسكين مدام من الحنطة ولم يحددهم حتى اعطى مدام آخر ما اعطى
 آخر من لا يجوز (او) اطعم (فيه) اى اعطى كذا قيمة قدر الفطرة مضاعفا يكون من
 قبل الصغير الذى هو اكثر من ان يحصى كما مال ان حتى فهذا اول وعظم اه من قبل
 سنف اعطى او اطعم مسمى اعطى محارا ولا يرجع من طعام التملك شرع فى اداها
 فقال (وان عد اهم وشاهم) اى اعطى الستين العدة والعشاء بالهبع فيها
 اى طعام العدة والعشى والعدة من طلوع النحر الى الظهر ومنه الى نصف الليل
 هو المشى وفى كلمة الواو اشار الى انه لا يجوز العدة ليوم العدة ولا العكس والعتر اكلتن

اما بعد ان اوعشاه او تخدور او عشاء او عشاء وعشاء وسجورا والمستحب
ان ينعذتهم وبعثهم معه امام وفي حجر السمر احتلاق المشايخ ومن حوز فقد
شرط الادام واداعدهم واعصاهم فبعد العشاء او عشاءهم واعطاهم فبعد العشاء لعون
وفي القتالي فيه روايات (واسعهم) ولو لقليل من الطعام ولهذا لو اسع عشره
سنة اربعة مائة وفي السجرات اشعار بان واحدا منهم لو كان شعاع لم حر واليه
مال الخلواني وقتل خور لانه وانه طعامهم ولو كان احدهم فضيلا او اكبر منه سببا
لم يحر (او اعطى) كل واحد منهم (من ر) الاصح ارا (وموى عمرا وسهر) او كل
احد الخمسين والآخر وفي القتالي فيه روايتان وفي الاصل انه لا يخور (او) اعطى
مسكسا (واحدا) في كل يوم (من سهر) ودر الفطره او قيمته او عشاء او عشاء (سار)
حره السرط وتعد في يوسف لوعلى مسكسا واحدا وعشاء في خمس يوم لم يحر
(و) ان اعصاه (في يوم) واحد (قدر سهر) ودر الفطره او قيمته ولو بدعاب
(لا) يخور على الاصح وقتل سبعين شورا ودر اشعار بان اطعم الا واحدة لا لا تخور
وفي الاكفا اشاره الى ان الوطني في حلال الاطعام لا يؤحب الاستساق كذا احاط
البحر مسائل الطعام وفي اسناد هذه الاقوال دلالة على ان الظاهر كان حرا ولو كان
عبد اكثر بالصوم وان اعطاه المولى المال وليس له معه نص الصوم فارعق وايسر
على الكبير كفر بالمال كذا في المنار

فصل

(قدس) اي اقر سدد او سدد ما ليد حده عابه لو اكر ولم يكن لها سدد سقط
الاعان والهدى الرمي الى الله ثم امسح لسم والى سبكا في الامرات لكن ما في الصحيح
والاساس والمقدمة ماظر الى انه حمص في السب لكن في الاحصار انه ليع الرمي مضطرا
وشريعه ربي خصوص وهو الرمي ثريا والسمه السد فقد اسد له قوله (بارا)
الصريح لا كساره بل ان قول بارا في حد رتب قبل ان اتر وحتل سبكا
او قبل وان (روحه) سكاخ صح سواء دخل بها او لا وفي رمر الى انه لو قبض
احده او سدد دلالة لكن حد والى انه لو طلقها وحده لم يسقط الاعان كما في شرح
الطحاوي (العدة) لانه نفس لم تصفه بها فعلق على الشهوة وشريعة امره
عن الوطني الحرام والسمه به فلا لعان بقذف الموطوء بارا وشهد بان سكاخ انما
كان الاطعم ولا ينفى من انها ولدشير معروف الاب كافي السبابة (وكل) من القاصي
وارو (سليح) في توبه العتال ولو شكك المامى (سائدا) بان يكون سبكا

مكافأ ما طمعا غير محدود في مدى فخرى للمعان من غيرى والعاسفين له ما قول
 شهدها بالحكم وإنما قلنا في وقت الاعان فان في الهداية الاصل ان الله ان شهدات
 مؤكدة بالإيمان ولا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيه الشهادة من الطن
 ان كلام الله ككلام الهداية يدل على اشراط صلاحية الشهادة له العدة وهي
 شرط حاله الاعان (او) من (بني) اي اسد من الولادة او بعدها يوم او يوم
 بان يقول ليس مني (ولدها) اي بواسطة العدة وكل صلح شاهدا كما في اصف
 ولم يذكره لان الاصل اشتراك المذوقين في العود (وقد ط لب) (الروحة) (هـ)
 اي اوحى الله على الاستخدام وفيه اشارة الى انها لو لم يطلب حقها لم سطل
 وان طالت المدة كما في العدة وغيره من حقوق العدة كما في شرح الطحاوي والى انه
 سقط الاعان لو طالت المدة بعد العدة من الرحي و بعد الطلاق (اي) وكذا اذا تزوجها
 بعد هذا الطلاق كما في النجدة وغيره وهذا حجة لدفع الاعان كما لا يخفى (لا عن) حرم
 الوصول اي شارك العدة في الزينة وهو في الاصل المرد وشرعا في حق النكاح
 الاعاد من راحة الله تعالى وفي حق المؤمن الاسه ط عن درجته الاراد والاعان في الشرع
 وشهادات مؤكدة بانها من الحايضين يوثقة باللعن من حائض والعهدة من حائضها
 من ائمة تعالى واعيا سمي به مع انه ليس الله الذي آخر كلامه بعلها اولان العدة قائم
 مقام اللعن وهو في حائضه يقوم مقام حدة العدة وفي حائضها حدة حدة العدة ثم شرع
 في تسميته (فيقول) الروح بامر القاضي بعد ما سمعها من شبه قائما (او نسا)
 من الزنا (انهد) في مقعها او اقصم (بالق) الذي لا اله الا هو كما في النظم (اي)
 اي ياتي (صادق فيما رويها) اي سبب روحه اوردنيك (هـ) (من الزنا) ان قدوة
 (او كس) (بني الولد) اي بناء ومن الزنا وبني الولدان قدوة في النظم ثم يقول
 القاضي ان الله ما عاها وحده يعني لحد وقرقة وعقوبة وان لم يبق الله يتم الامر (و) يقول
 (في) المرة (الحاسة له الله) بته الوحده (عليه) وانما آثار العدة على المكمل لانه
 لا تخلو من شهادته كما لا يخفى (ان كان كذا فيما رويها) او كس من الكليين فيما
 رويك (هـ) (من ارما وبني الولد) (م) نعت ارجل (ويقول) المراء قائم (ارها)
 شهد بالله انه كاتب فيما (او انك كاتب فتركتني) (هـ) منه ثم يقول القاضي
 كافر (و) يقول (في الحاسة عصى الله عليها ان كان مسددا فيما رويها)
 ان ان كنت من الصديق فيما رويك (هـ) وانما من العنة في حائضها لانها حائض
 باللعن على نفسها كرامة فاحذر اعصم لتي ولا تدم عليه وانما اثر العدة على
 الحصاب لانه طهر الزاوية ولا في الاشارة انك اسك العريف وعن الشيخين انما

يحتاج الى لفظ المحاطة كقاي المصبرات (ثم) اى بعد الدليل (مرفى العامى سبها)
 ولا فرق بين مجرد الدلائل حتى تخور الظهار والابلاء وبحرى الوارث سبها وقد اشار
 الى ان العرفى قل اكثر اللعان غير موجب للعرقه والى ان بعده لوسا لا ان لا يعرق
 سبها لم يلعب الله كقاي شرح الطحاوى والى انه لو فرق سبها هذه اللعان لم يصح لكن
 فى الطبرية انه صح لانه محسد فيه (فمن يطلعه) على الصحيح فثبت العده مع
 العده والسكى وهذا عند الطرفين واما بعده فبهم حرمة مؤنه كاز صاع كذا فى
 المصبرات وعمره الخلاف ما فى فى مسائل (وسى) لغاصى (سب الولد) اى يعرق
 سبها ويطبق الولد عن القادى بانه فى صورته العدى عنه وعن ابي يوسف انه
 يعرق وعول فثنا له انه واحرجه من سبها كقاي الهداه ولا يحى ايه اس بدال على انه
 اقوى بما فى التمسك وليس فى الشهاده انه هو الصحيح كما فى والكلام دال على انه لو اكدت
 عده يثبت سبها منه ولو ادعاه غيره لم يثبت سبها منه لانه الموقوف ولم يشتر الاثنية
 بخلاف كاستماع قول الشهاده ووضع الركاه وحرمة اذ انكح كقاي الصغرى (وان اى)
 الدادى (من اللعان حصى) اى جعل فى موضع حصص سواء كان بها او غيره
 (حتى يلاص او يكذب به) اى يتركب به وحشد ارتفع اللعان (فيجد
 بعد الاكذاب حد العدى لافرازه بما يوجد (وان اشد) الروح من اللعان) حسنة
 حتى يلاص او يصدقه (اى يصدق الروح فى ما رواه فلا يحد بعد الصديق
 لكن يسي بسا الولد عنه ان يراه (هان) صلحت الروح شاهده والروح لاله (كان هذا)
 قنا كان او غيره (او كافرا) بل اسلم فقدوها قل عرص الاسلام كله كقاي الشهاده (او يحدوا
 فى قدى) ولم يلاص (وحد) ذلك حد العدى فاربون سوطا للمسد وثمانون لغيره
 والصى والمحبون مما لم يصلح شاهدا الا اسمها بالسامى اهل وجوب الحد لم يتعرض لهما
 (وان صلح) الروح (ساهداهى) لالا بها (امه) به او غيرها (او كافرا) هو دية
 او بصرة او مائة او نحو سبها والروح اسلم فقدوها قل عرص الاسلام عليها
 (او يحدوده فى قدى او يصدقه او يحدوه) او حرسه والروح مطلق (او ارايه) حصة
 او حكمها كالوطوء به او سكاخ فاسد (فلاحد) على الروح (واللعان) لعقد
 السرط (والملاصان) اى المشاركان فى اللعن بعلها (لا يحدان) على السكاخ (الداعد
 اى يوسف وكذا عدهما دل ووال العفة وصلاحيه الشهاده واما بعده فبهم عان كما بشر
 الد بقوله (وان يكذب به) بعد اللعان (حد) حد العدى (وحد) لذلك الروح
 المحدود (بكا حها) اى الروح الملاصه (وكنا) حل له بكا حها (ان قدى غيره) خلا
 كان او امرأه (فحد) حدا او حدا لان الحد يتداخل فبحد قدى صرها سبط حيد قدى

قدّمه (و) كذا (لوقد عبّ عنه) (و) كذا (دخل السكاح) (ان روت) (ي) وطش حراما
 قبل التمرين الملاصقة لغير المدحولة او المدحولة وصورتها روت وطش مدار الحرب ثم تسمى
 ونوع في ملك رجل غير في رجل بها لان بالز ما لم تنق اهل الاشهاد فارتفع اليه في مع حكم المحرم
 اليه اشترى في المصمرات ولعل الهياك والكفانه ومن نالهما لم يوافقوا في التأمل فيه
 حيث صرحوا الكلام العام من طاهر وكمكوا به لم يتصور في المدحولة لان حدها
 الرحم (معد) ليس له مأذنه تامه فان مكاحها محل يجوز انما كان كرها (ولانها)
 ولا حده (يقدر الاحرام) اي الانكحار (و) لا (ي) الحمل (عندها) فاللس
 هذا الحمل من اوهو من ازا ما وعدها ان احداث به فعل من سبب انشراحه ومن
 اي يوسف انه لاص قبل الولاده والاوّل التصحيح كما في المصمرات (وروت) ان
 (وهذا الحمل) من اي من ازا ما (لاص) للمعدى (ولم يصب الحمل) (و) ثبت سببه مدله
 شتات في الحمل (ومن يبي لولد من انثى) (والاستنثار بالولد) (و) زمان (شراء
 كذا الولاده) لا يوقت وقت من روي في لانه ايام وفي اخرى في سببه اعتبارا
 بالمدى (صح) (و) من ساء (مدى) اي مدته هذا الزمان (لا) يصح فيه
 (ولا من فيها) اي في صورتين وهذا عدده وهو الصحيح (واما عددهما) فقد صح
 به الى اربعين يوما انما كان حامرا وانما عاب فقد صح عدده هذا في مدته السهيه
 كما ذكرنا وعدهما في اربعين كسابق المصمرات (وان في اول تؤمن) (ي) ولد من اخص واحد
 (واقرا بالاحرام) الثاني (يحد) لانه قد في م اكتب معه (وي عكسه) بان اقر بالاول
 واي الآخر (لخص) لانه قد في (و) ثبت نسبا (اي الزمان) (فيها) اي
 في صورتين كالمولود امرأه بانولد وقطع النسب ثم حاد بولد آخر من الدت ثبت
 نسبا

في وصل المين في

(ان اهر) روح باع دو دكر طويل مفرقة العام فتشمل لخص والحصى والشكس
 والمسحور والجيشي الشكل والمه وهو وشيخ الكبير دون الصبي ادلس لامرأه طلب
 البصر من قبل ما وعده دون القصير الذي كثر حيث لم يصل الى حر حها عام لا يكون لها طلب
 البصر في كافي الله (انه لم يصل اليها) (ي) لم يمكن من وطش روحه ماء ولوشا
 في هذا اسكاح - واه كان يصل اليها قبله ام لا في الحرانه (احله الحاكم) اي لا يملكه
 الا سلطان شعور قصاؤه كافي الذخيرة وغيره وقاضي مصر او مدسه كافي ما صحت ولا
 تؤخذ اروحه ولا غير الحاكم (سببه) من وقت الخصومه (لا مانع من اوعده) كما

سأني (فر يد) بالاهله فان المطلقة تصرف اليها ودائماتها وارده وجسود يوم
 ادا كان نصفها اكل شهر ثلثي يوما ونصفها سبعة وعشرين ورا د يوم ادا كان سعة
 منها ثلثي ونصف يوم ادا كان حبسها ثلثي والسبع والاربع سبعة وعشرين ووجد اسارة الى ايه
 لم يصبر العمد بالحبس ودائمثة واردة وجسود يوما وعين ساعات وعان واردهون
 دومة وهي مدة من اجماع العمد والشمس اثني عشر مرة والى ايه لم يصبر السبعة وهي
 مدة مفارقة الشمس من نقطة من العالم الثامن الى العود اليها ودا في ثلثها وجسود
 وسن يوما وجسود ساعات وجسود دقيقة واثني عشره ثمانية رصد ظليوس
 اودس وارس دقيقة بالرصد الاثني عشره وهي اكثر من الاولى بعشرة ايام وربع يوم تقريبا
 او احد عشر او ابي عشر يوما واما مرسا ومن الثانية فاحد عشر يوما مرسا والى
 ايه لم يصبر السبعة العددية وهي ثلثها وسون يوما والاوّل ظاهر الزوايه كما في الحرابة
 وشبهه وهو الصحيح كما في الهداية وعده وعلايه اكبر اصحابا كما في الكراماني لكن
 في المحط ان الاعصار للشمس عدد اكثر المسايح وفي رواية ان سماعة عن محمد وعنه
 العمري كما في الخلاصة وعن محمد ان الاعصار للعدد كافي المصبرات ولا يخفى ان الشمس
 اول حال الروح م العدد (و) هر (رمضان و ايام حبسها) بحسب عليه (منها)
 اي من السنة تكونها (لا) بحسب عدد محمد (ايام من من احدى) اي الروح
 مر صا لا يستطيع معه على الوطني وعنه العمري كما في الحرابة وعن صاحبين انها
 احسب ان قل من نصف شهر وعن ابي يوسف ان مادون السنة احسب او يوما
 ولا يحسب منه عسة احدى وحده واحرام كما في المحطة (فان) اقراه (لم يصل)
 الس (فها) اي في السنة (فرق بينهم) اي مال الحاكم فرقت بينهم ان اي الروح
 عن طلقة افشروط للمدة حضور الروح والعشاء وعن محمد ايه لم يشرط كما في المحطة
 لكن في المصبرات وغيره ان المرقدة لم تقع الا في العاصي في روايه عن ابي حنيفة
 وعندهما تقع باحد ارجاء وهو ظاهر الرواية (ان طلقة) اي الروح العريق وعنه
 اشعار بان حقها لم - طال ساجر الطلب بل تولم ارجاء العام معه (وسن) هذه العريق
 (طلقة) لان دفع لطم برك الوطني كما لا يمكن الا به (ولها اكل المهر ان خلا) المصور
 م الوطني (وتحت الهده) احتاطا (وان احلها) في الوصول اليها قبل التأجيل
 مادعاء واسكرته (وكات ثوبا) رائلي الكاره بوجه (او بكره) اطرب (الم) (السادة)
 بان تمنح نصف ماض السص في موضع الكاره او نصف الحمامة المطبوخة المشوية
 وقبل بالويل على الخدار فان سال - الى المجد فثبت وعنه تردد فان موضوع الكاره غير
 المال والا حسن المرأة العدل فانها كافي وان كانت الاثنان فاحوط لان الثالث

بالعزمك سبق الفرح حلقه محب لا يدخل الذكر فيه والريق بالسكون ما مع من دحو له
 فيه من عده عكطه اولجه او عظم كجاني العرب و يحرر عده محمد الر وجه بالثله الاول
 وبكل عيب لا يمكنها المقام عده الانصهر

فصل

(العدة) بالكسر لعدة مصدر يحمل معنى المديد وشرا قبل ترخص بلرم المرأ، روال
 الكاح المؤكد بالدحول وفيه ايه بكل نام الولد والصغره والموطوء بالشبه وبالسكاح
 العاسد وبالمخلو بهما حلوه صححه وبالمعنى ما بهم اكرم من اراءه صسر رحلا
 كجاني الطم وصدره مع السكاح في الجمل فالاحسن انهم نصر الروح حلا ما نقصانها
 (لحره) مسلمه او كساده طرف ثوب الحمر للثداء (تخصي الطلاق) اي طلاق العمل
 والخصي والمحرم وعبرها بعد الدحول والخلوه بالصحه فانه لو ظلمها قبل الدحول
 او بعد الخلوه العاسده والفساد بغيره من الوطئ حققه لم تحب العده ولا امر شرعي
 كصوم الفرس محب كجاني ما صحتان وذكر في المع طاه لاصده بخلوه الرعاء وان الطلاق
 اعم من الرحي والناس بالكفايه او الالباء او النسا او العله او اياه عن الاسلام
 بعد اسلامها او ارتداده عسده محمد او صردك (والفسخ) بعد الخلوه كالفرقة
 بحدار اللوع والمسي وعدم الصكه فانه وبفعل اي الروح واما بها عن
 الاسلام بعد اسلامه وارتداده عند الشخص ومالك احدثا روجين صاحبه وصردك
 (ملا حبص كوال) من وقت الطلاق او الفسخ لاس وقت الحرف فلو طلفت في حيصه
 لم بعد من العده (كام ولد) اي كالعده لام ولد ثم حبص ثلاث حبص كوامل فلا صده
 على قد ومدره (ماب مولاها) الواطئ او اعدها (ذلك المولى علومات او اصب
 وهي محب روح او صده فلا عده عليها من المولى لروال فراسه بالتزوج (او) كامرأه
 موطوءه (حبص ثلاث حبص) ككالك السكاح كن اسأخرته فانه محب العده
 صده حلا ما اتها وكن رغب الى احد من عرا امرأه او ككالك الجين كبحاربه ايه وايه
 وانه وامرأه وقال اهلها على في فان لكل موحب للعده كجاني الطم (او) سبب
 سكاح فاسد) كالمسه والموت وبلاشهود وعبرها بماد كرا وفيه اشاره الى انه لاعده
 على الموطوء بازما ولا على المخلو بها بالشبه كجاني سرح الطحساي (في الموت)
 اي للموت على نحو فذلك الذي لمسي فيه (والفرقة) بقضاء او غيره كجاني ما صحتان وهما
 معلمان للموطوء بهما (و) العده (ان) اي حره او ام ولد او حره موطوء بهما (لا تخصي)
 لالطلاق او الفسخ او موت مولاها او اصابها او الموت او الفرقة (انصر) فيه اشاره

الى وجوب العدة على الصغيرة واكثر من اثني عشر لغيره (او كثر) في بلوغ الى الاياس
 محاطة وسمى ان يقال عده مادام بقي الحيض وغيره (او كثر) في بلوغ الى الاياس
 (او ليس) (نفس) من حرة ونحوها (مالس) سبع عشرة او خمس عشرة لاطلاق
 ونحوه (والمخص) ماها لو حاضت ما رجع حاضها فان عدتها بالخص الا اذا آتت
 فبعد الاشهر بعده كما في (تلك اشهر) بالاهله اذا اتفق ذلك في عره السهر او
 بالايام اذا اتفق في غيرها صدق حنيفة وفي رواية عن ابي يوسف وعنه عند محمد اعلم
 الشهر الاول من الزمان بالام والناهي بالاهله كما في المحط وقاصصها والطيم والتمتد والتمتد ابق
 وكذا في المنسوط فقد اشكل ما في الهامد من المنسوط ان الخلاف في الاحاره واما في العدة
 فالام بالانقضاء لكن في احاره الصغرى ان العدة بالايام لا بالاهله احاطا (و) العدة
 طهر مؤنه او كاتمة صغره او كيرة ولو عده تخلو بها (لوت) من وفه لاس وقت
 الحبر (او هذه اشهر) هلاله او يومه كما مر (وعشر) من الليالي كما قال محمد بن الفضل
 او من الايام كما في طاهر الاصول والاول احوط في بادهله كما في الطيم وغيره لكن رادنها
 محل تأمل ومائل الى ما في الكرماني من بعض الأصحاب ان الايام تسعة والاحوط ما في
 الكلبي ان الايام ثمانية كالبالي ومن الطن ترجح الاول مذكر عشري قوله الى برخص
 وانفسه ان بعد اشهر وعشرا فان المنبر اذا حدف حار ذكر العدد (ولامه) اي
 قبه او مده او مكاتة او ام ولد (مخص) ويحكي لها لاطلاق والمسخ او يوطئ
 بشبه او يكاح فاسد للوت او البرقة (حيض) كاملان (ولس) اي الامة (لمخص)
 لغيره او كثر في لاطلاق وغيره (او ما عهله روحها) اي امره من الروح وروحها
 عوده مخص ولا تخلو بها (نصف ما طهره) اي التي لم تخص او مات عنها روحها
 وهو شهر ونصف وشهران وحس (و) العدة (للمال) قل وجوب العدة
 او بعد (الطهر او الامة) الموطوشين ولو سكاح فاسد لاطلاق والمسخ والوت
 والفرقة والعتق (وان مات عنها) روح (صبي) لم يبلغ ابني عشره سنة وولدت بعد
 موه لاق من سنة اشهر عند ابن يوسف او بعد اشهر وعشر وعدها (وضع حملها)
 كله ولو سقط فاما اسم ما في الطن فلو حرج اقله والطلاق رجعي حل للروح وطؤه وان
 حرج اكثره ناب فلا يحل وقل يحل والاول احوط ومن محمد ان العدة سقضي تحرج
 النبد وهو من المسك الى الالة كما في المحط (ولس) اي طرة او امة (حلت) اي حدث
 حملها (مدمون الصبي) المذكور في العدة او بعدها بان ولدت بعد موه اسسه
 اشهر فصاعدا بعد العامه (عده للوت) اي ان بعد اشهر وعشر او نصف ذلك لانها
 لم تسمع بحدوث الحمل وقد اشعار بان العدة لمرأة النالغ الي حلت بعد موه وضع

الجمل اذا ولدت لافل من سمين كافي المراسي لكن في الخلاصة وصورة امها من حبل بعد
 موت الروح عند الموت (ولانت) ينبت من الصبي الملت (في وجهه) أي منبوت الجمل
 وحدوه لان اذني منه ثلث ثلث اثني عشر سنة وهو لم يولد كافي الطامع الصغار وفيه
 اشعار بأنه ينبت من عرا الصبي في وجهه الا اذا ولدت لا كثر من ينبت في حكم ما يصنعها
 قبل الوضع اسمه اسهر كافي المراسي (و) العدة (لامرأ العار) أي الذي طلبها
 في مرض الموت (لثاني) او اثلاث (اعد الاحسن) أي العدة ثلث حصص واربع
 اسهر وعصر احساطا وقال ابو يوسف ثلاث حصص لادها مائة وهذا شعار بان امرأه
 العرا العار لم يضر عددها عموه كافي ما يصحان (و) لامرأ العار (لرحمى) واحدا
 او اثنين ما للموت (من ارعد اسهر وعشر اجابا) (و) العدة لمن اصف في عده
 طلاق (رحمى) صارب (كعدة حرة) واعطت اليها كاثلاث العدة بالشهور للصغير
 الى الخصى اذا رأت دما كافي الاصحاق اذا طلق امه صغره وحماة عددها شهر ونصف
 فان رأت دما صار عددها حصص فان اعطت صارت ثلاث حصص فان مات زوجها
 قبل ان تصاب بها صارت اربعة اشهر وعشرا فعلى امرأ واحد حطم من اربع عده
 (و) لمن اعطى (في عده) طلاق (ثاني) واحدا او اكر (او) في عده (موت كامة
 أي كعدة امه حصص او شهر ونصف او شهر من وجس ثلث اعطت الى عده الحرة (و)
 امرأ (آسة) أي بالغة الى خمس وخمسين سنة وعليه الصوى كافر او خمسين سنة وفيه
 يعني اليوم كافي الماتح اوسى سدا وثلاث وستين كافي الطم او ثلثين وصداه معوض
 الى مجاهد ارباب وقدر بعض فعدم رؤية الدم مرة وقل حريمين وقيل ثلثاب وقيل
 تسعة اسهر فقصي العدة فعد ذلك سلاته اسهر والله ذهب مالك فلو قصي به ماض
 بعد وكذا في مائة الطهر وهذا مما يجب حطه كافي الحراء ون كرى الزهدي انه او اربع
 حصصها تطر تسعة اسهر فان كان ما حصل والااعدت سلاته اسهر فعد ما هو واحد ما لك
 و يعني به بعض اصحابنا واستنادنا للصروية (رأت الدم بعد عده الا شهر) اصحابه
 يساند أي بعد معنى العدة والفرع من اسهرها اولامه أي بعد ما لم معدودة من الاشهر
 الثلثة (سألف) أي بدأ العدة (بالخص) ولا بعد من العدة فامضى منها ولو رأت
 الدم بعد الاشهر ودها ساره الى انها لو فرغت ثم روجت ما حرم رأتها كان كاحدها
 حاسدا وعنه العدة بالخص كافي الطم لكن اوصى القصاصي بخوار الكاح ثم رأت
 الدم لم يكن ما ردا او الاصح ان العدة ليس بشرط الخوار كافي الصمغرات فزار أنه من الدم
 استحصاء وهو الصحيح كافي الخلاصة والله اسار الص في الحيض فله كرها ما حرمه
 على الخلاف (كأسألف) العدة (بالشهور من خاص حصص) او حصص (ثم)

آتت اى لا تعد من العدد مامى من الحى والطهر فكان الطلاق قد وقع قبل الاياس
 حكنا لاح على المص من الوفاة وذلك معطوف صبارته وعصاره سا والكس اجمع والكس
 وهو مضمون عليه فى متى البسوط فى آخر باب الرحمة فى الطل السوء بسه
 المص الى الوهم والقول بان معناه كما اسدأ اصغار العدد بالشهور وتعد من العدد
 مامى من الحى والطهر (و) تحب (على معناه) للطلاق والسبح والموت
 وغيرها (وطئت مشبهه) من قل الروح او الاحى (عنه اخرى) للوطى وقنه
 اشمار بان لو وطئها متو به مفر بالطلاق لم تنسأ به العده وان لم تغرب به تنسأ بها
 فى الله ط (وتد احلنا) اى تشاركه العده بان فى دخول بعض من كل مقها فى الآخر وكان
 السب الاول والثانى وهما فى الوقت الثانى فبهم منه سواء كاسا من رحل او من
 رحل من جسين كالقوى صها زوجها ادا وطئت مشبهه او من حبس (مادام) العده
 (الاولى انقضى لبعض) العده (الثانية) عليها ان تتم ما قام بها بالطلقة الشا
 ادا وطئها الروح الاول او رحل آخر يشبه به انقضاء الحصة ثم انقضى حصان كاسا
 للاول والثانية معا فاذا قضى جميعه كاس للثانية حاصلا لا يفسد فيها لادها عده
 الوطى لاعدته النكاح وكذا اذا انقضت حصان ثم وطئها كفى بالخطا وعكس ان سقى
 العده بان معاك ادا وطئت معده عن وفات بعد ما انقضت شهر من النكاح ثلثا آخرها آخر
 ثلث الطهر (وعنه) اى اسدأ عده (النكاح العدم صعب تعريفة) اى رماذ يصلح
 لمبتدأها بعد التفرق بالموت او العصا او عمره ولا يشكلى عاذا فرى فى الحى او بعد
 يفرية وطئها ما من من الحى الكواهل (او) عذب (عزته) زلنا لوطى كى بان يقول
 صر بها جرم على زلنا وطئها او وطئك كفى الكرماني قبل هذا فى المدحولة واما
 فى غيرها فان نكحها على قصد ان لا يعود اليها اصلا كفى بالمتنصى وليس فى الكافى
 ان يشترط لكون الحرم تركا لوطى ان يقول ركك ونحوه كما طن وى مجموع
 السوارل ان ماى الذى قول انى يوسف وى الفصولين ان ابداء هامن حين
 العروى عند الثلاثه وهه اشمار بان ابداء عده الصحيح عقيب الطلاق
 او الموت لانه السب كفى لانه لكان فى الاسرار ان السب نكاح ما كذب حول
 وما يقوم مقامه (ومعنى العده) اى عده النكاح او الوطى (وان جهلت الروح حذرها
 من النكاح او الموت وعبرهما واما لها طلاقه او موته بعد انقضت العده من وقته
 وهه اشمار بان لو قرأ بالطلاق فقتلها صحت من وقته وهذا اذا صدقه والاش وقت
 الافراز وهذا فى حق العفو والسكى واما فى حق الروح ما ختها اوارع سواها ان وقت
 الطلاق كفى بالكافى (وان مكح معده) نكاحا او فاسدا (من طلاق) (بائن)

سكاح صحيح كذا هو السادر فلو كان عن ماسداه لم يرد المهر ولا العدة بالاجماع كذا
 عربي (وطلق قبل الوطى) ولو حكمها (صح) علة (مهر نام) عدهما ونصف
 رعد محمد ورور (و) تحت (عده مستقلة) متفق الناء اى مستداه كذا في العرب
 نعد مامضى منها عدهما وبعد عده محمد فعلها امام العدة الاولى كذا في التكا
 لاعد على دمه اى كساة (مطلقها) او مات عنها (دمي) عده اذا كان ذلك
 م بدسا واما عدهما فعلها العدة واما تعرض لهما لانه لا عده على حرسه فلعلمها
 في الاتفاق واما مال دمي لانه لو طلعها سلم فعلها العدة (و) لا (على حرسه
 حرجت الساملة) اوديد او مسامد بالاسلام ليس بشرط واما السرط
 روح صلى الله عليه ان لا يعود اليها كذا في النكاح الهدييه والمصبرات
 برهما ان الحروح ليس بشرط لانهم قالوا انها لو سلمت في دار الحرب ومضى
 ث سس مانت منه ولا عده عليها عده خلافا لهما (الا الحامل) فان عليها
 له سواء كانت دمة او حرسه عده وعده حوار النكاح الحارسه ولا يطأ حتى تضع
 لى وهو احسار الكرخى كذا في المحط (ومعده) اى بأسف وحول على فوت لمة
 كاح من احده بالزوج واحد اذ اقمى بمحديه او من بعد الصم أو الكبر حد اذ اقمى
 به اى امتنع من الزنى بعد وفات زوجها كذا في الصحاح (معده النكاح) بالطلاق
 لا بلاء او اللعان او مرة اخرى كذا في المصارع (والموت) حال كونها (كثرة) مسلة
 اوامه فلا يجب الحداد على المطلعة قبل الدخول والمطلقة الرجعة والاصغرة
 كساة ونكح على قفة وام ولنا ومكاسه نكاح او مات ارواحهن كذا في الطيموشى
 بقول مكاه بدل كثره لانه لاحداد على المحمود كذا في الاحصار وعده وذكر
 سر احده ان المطلعة الرجعة تسحب لها النوى والطيب وليس احسن النوى
 نكاح الروح (نكاح الزنى) طرفي محمد والزنى ما تزينت به المرأة من حلى او كحل
 الكساي فعد اسدر كسايه وبنوده ما في ماصحان ان المعده تسحب عن كل
 نكاح الحصاب وليس المظن وكذا ما في من المحط (وليس) الثوب (الزهر
 صغر) اى المصوغ بالزهر والاصغر بالصم بالعارس يلو كذا ليس المصغ
 ر وعن ابي يوسف لا بأس بالمصغ والحر الاخر كذا في الاختيار والمراد من الثوب
 ان حدده يقع به الزينة والافلاص نكاح لانه لا تقصده الاسترارة والاحكام
 على المعاصد كذا في المحط (والدهن) رب او غيره (ولو صر مطب) والدهن بالفتح
 سم (والخاء) اى الاحصاء به (والط) اى استماله في البدن او الثوب
 اكمل) بالفتح والصم اى الاكتمال به (الانكسار) فان كانت فيه لا تنكح الا واحد

هذا الاثنان او اشكت رأسها او صلبها او أعادت الدهن او كتمت للعالمه او امتطت
 بالإنسان المخرج له لدفع الذي فتح لأناس به لانه واجب الدفع شرط وكيف تناسف عليه
 واما الانتشاط بالطرف الاخر فلازمة لم يحل كإني المحط (لا) محدثا له لانه لم ولد
 (معدن ص) عوت للول او اعادته والفق مصاف اله (و) امرأه معدن (مكاح
 واسدوا لاشتط) بالصم وهو المرحمة في الكلام ومنه الحطبة بالصم والكسر لكن
 الصم يخص بالوعظه والكسر يطلب المراد (معدن الاخر نصا) هو كلامه وحدها
 من صدق وكذب او ظاهره واطل كإني العرب والفتح ان السريص هو ان يصد
 من الله معاه حقيقه او محار أو كسايه ومن السبا معاه معصاه والوضع له والامر به
 كلاهما مقصود ان لكن لم يسمي الله في العرص به كقول الحجاج للحجاج اليه
 حثك لاسم عليك مقصد من اللفظ السلام ومن السبا طلب شيء وحرك بالتسليم
 من التناصبا ومنه اشاره الى انه لا تصرح بربوبيتها بعد انقضاء العدة مثل ان يقول
 اسكنك اثم وحك لي بقول مثل ارد ان اروح امرأه لك لجليلة اني حسن الخلق
 ككثير الاتصاف بحسن الى النساء والى حوار المرص لكل معدن مع انه
 لا يجوز للعدة ان حية أصلا وكما معدن السبا كإني النهاية وغيره عن شرح
 التأويلات لبعض في المحار انه يعود للموت عها روجها اتفاقا ولم يوح
 للموت في مئته عن ومعدن وطى وشبهة وفرقة وسكاح واسد ويلي ان يعرض
 الاولين بخلاف الاخر من في الظهيرة لا يجوز خروجها من البيت بمصلا
 الاولين وفي المصبرات ان ساء المرص على الخروج (ولا يخرج معدن الرحي
 واليسا) اذا كانت حرة مكلمه لما لا لامة ومن محمد انها تخرج بلا امر للولي وكما
 النصية الا اذا كان الطلاق رجما فلا تخرج الانسان الروح كإني المحط والكساية
 عزله النصية كإني فاصحان وكذا المحومة والصوطة والدمه كإني الاحبار وقد مرت
 مئته غير الرحي وتشمل المائتي المتعاقبة وفي المحار انها او احلعت على ان لا ينفق لها
 قبل تخرج به لاله نهسا والاصح ان لا تخرج كالمطلعة على ان لا يسكن لها فانها
 لا تخرج (من بينها) التي كانت تسكن في وقت الفرقة لقوله تعالى (ولا تخرجوهن
 من سوتهن) الا بعدد اشاره الى انها لا تخرج الى سوت الدار وهذا اذا كانت في الدار
 مسكول لغيرهم لان صحتها حرمة السكنة والافتراح والى ان المعدن من الكاح الصحيح
 والعاسد سواء في حرمة الخروج وعن شمس الاسلام ان معدن العاسد تخرج (اصلا)
 لا لزوم مسكول ولو ان الروح لان الاعداد في موضع الطلاق واجب والخروج حرام
 الا في الضرورة كإني المحط (ويخرج معدن الموت) للمائتي لانها لا ينفق (في اللول)

اى اللل والهار (وتست) اى يكون فى جمع اللل او اكثر فى منزلها (وتعد) العدة
 (فى منزلها) اى منزل روحها (وهو الفرقه) اى فرق كانت (و) وقت (الموت)
 طرف المنزل لاصغه والارم حتى الوصول مع بعض الصلة ولا دلالة للطرف
 على المرفوعه اسما بل هو مطلق جائت الى منزلها والسر فى اختيار المنزل
 فى الوفا والسنى والروح غائب اليها وفى الرحمى الله كفى النجدة (الان تخرج)
 المدة بان كان المنزل طاريزه او موحرا مشاهره واما ان او حرمه طوله فلا تخرج
 كفى النجدة (او) ان خافت (باعت مالها) فى ذلك المنزل بالمسرى او الحرقى والعرقى (او)
 حاف (الان يدام) اى انه يدام المنزل وفيه اشعار بان حاف بالهت من امر الت
 خوفا شديدا عليها ان تخرج كفى ما صيحا (اولم تجد) العدة (كراه الت) الذى
 اسأخره الروح وبات فاجر عليها فى مالها فلم تجد الكراه تخرج فان اخرجت اشقت
 حسب شأن الا ان يكون مسويه فقبل حبشها كفى النجدة (ولابد من سره)
 اى سر وحيات (سهما فى الناس) واحدا او اكثر (وان صاب المنزل هلهما فالاول
 سر ووجه) همار حروجه ولا يجوز ان يجتمعا دون السر (وكذا) الاولى حروجه
 (مع مسنه) فى الكفى ان كان ماسقا تحاف منه فخرج الى منزل آخر (وحس
 ان يعمل) اى يعمل القامى (بدهما) امرأه (نفذ قاده على الحلولة) وللسمع
 عن الوطنى (وفوائدها) الروح واحدة أو أكثر (اومات عنها فى سفرهما) فى مصر
 او عاره قمره قومه وان كان فى مصر العسر وهو موضع الامام طس ولوس المص
 واعا قد بالانه لا يلو طلقها رخصا فى مزاره وبعدها عن مصر والقصد مسره سر
 سعه فى الذهاب ولو كان العده عن مصر مسره حيرت ولو كان بالعكس وحمت (بان كان
 بعدها عن مصرها) الذى انشأ منه (او) بعدها (عن مقصدها) الذى سوحها
 اليه والمقصود بكسر التاء اسم مكان من قصد بالكسر (مسيره سفر) اى ثلث ايام
 ولها (وصى الآخر) اى المصر او المقصد (اقل) من مسيره سفر (سوجه) المراد
 (اله) اى الى الآخر الاول مصر كان او مقصد او القته ان كان بها من مصرها
 اول من ثلث ايام وحمت الى مصرها وان كان العدم المقصد اقل من المسره (والا) كفى
 بعدها كذلك بان كان العده عن كل منهما مسره سفر او اقل منها حيرت من الرجوع الى
 مصرها من الموحده الى مقصدها (مهاول) اى يحرم سواء كان عده او لا (والعود)
 اى الرجوع الى مصرها فى الصوريين (احد) واولى من المقصد لست فى منزل
 ولو اكسى بالاسم لكان كافسا (وان كان) قد انانها اومات عنها فى سفرها
 (فى مصر) اى موضع اقامه ولو قربة وسدها عن كل من المصر والمقصد مسره سفر

نفسه قوله ثم تخرج محرم من الخروج الى مادون السر صور ولا يحرم (نعم) المرأة
(نعم) اى فى المصر ولو معها محرم وهذا منه وأما عندهما فتخرج مع المحرم وفى الشارع
وقاصه ان اياها ان كانت فى معارة وكل منهما سيرة سمرات الى ادى موضع قد اس
وان كانت فى مأوى ترصت منه صده وقال اذا وجدت محرما حرت معها اياها شانت
والدعوى منه (ثم) اى بعد الاعداد فى المصر (تخرج) العدة منه (محرم) اى سيرة او معه
ودكرى الصغار لم يكن لها محرم اقامت فى المصر حتى تنقضي عدتها او ينجب محرما
واذا وجدت قومادهم ساءت على نفسها سوخه او رجع معهم

في فصل في

(الكسرة) بالكسر لغة مصدر حصى الصبي اى رماه بكفى القائس وشرعا ترسة الام
او عمرها الصغرى والصغرة قبل العرقه او عدها (للم) اى لام الصغرى لم يسع وسعتها
على انفسها وعلى دى رحم الصغرى على قدر الارث ميتا (لا يحرم) اى بلا اكراه للم
على احده اذات مطلعا ياد كره الفصال وفى الكرماتى انهما لا يعتبر الا اذا لم يكن
له زوج محرم ولا حرم حينئذ وقد اشار الى اياها اول من التحريم وان طلت احرا
والمحرم لم يطالبه والاصح ان يقال لها امك او اودعه الى المحرم كفى الم والى ابيه دفع
الها بلا طلقها فكى فى الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للمصاهرة (قد طلقتم)
اى اوقعت بينهما فرقة سواء كانت بالطلاق او الموت او غيرها (اولا تطلقتم) اى
بعد الام بان مات او اتم عمل او تزوجت بغير محرم (امها) اى لام الام (وان علقت) وعن ابي
يوسف ان ام الاب اولى من ام الام (ثم لم اسد) اى الصغرى وان علقت وهذا اولى
مما فى بعض النسخ من انه اى الاب لا يلزم الطلاق او الانشاز (ثم احنت) اى الصغرى
(لا سواكم ثم) احنت (للم ثم) احنت (للم) وفى الاختيار عن اى حصة تأجرها عن الخالة ثم بنت
احد الاب ولم يتر لم ثم لاب ولم يذكره استثناء بالاصل عن المخرج بما هو العادة فكلامه ليس
بقاصر بما لم (ثم حانت كذلك) اى حانت له وام ثم لم ثم لم بنت حانت كذلك
(ثم حنت) كذلك ثم بنت عمه والوليد من كل الام لانها اشبهت وفى المحط لاحصانة
لنت الحنة والتمه كيف اطلاق والم (تشرط حريتهن) طرف الطرف اى للم
وعبره (ولاحق) فى المحصنة (للمه) اى معة ومدورة ومكاسة (وام ولد) لكن
اذا اعتق صرنا كالحرا وفى الشارع ان الامه اذا امارقها رويها فالحق للولى
وان كان الاب حرا ولا يفرق بينه وبين امه ولا ينجب اسماء الامه عن ام ولد (والدمه)
المرءة كالمستة فى حصنة ولد للم (حتى يعقل) اى يدرك (دسا) محمد بن محمد

صها حارمه كانت او غلاما لعدم الامس من تعلم الكفر (وسكاح غير محرم) من الصعير
 محروور بالاصافه ونحوه تصدق بالمعوليه والله حل حقه الحاصه (سقط) منها
 (حدها) اي حق الحاصه فاذا اجمع النساء الساقطات الحق وضع انعامي الصعير
 حيث شاء من كافي الحق ط (وعمره) اي سكاح محرم منه (لا) سقط عنها (كأم)
 الصعير (تكنيت عنه) اي الصعير (و) ل (حده) ام الام والاب تكب (حده)
 اما ان الصعير او انا منه (ويعود الحق) اي حق الحاصه اليها (رواها كاح سقط)
 ذلك الحق (به) اي ذلك الكاح والاحس برؤاه فاولم يهر الكاح او ادرب بالديوب
 صدق كافي الحق ط (ثم) اي بعد هذا النساء المذكور ان الحاصه (لانه صاب على ردهم)
 في الارز و عدم الاب ثم الخدم الاح لآب وام ثم لآب ثم سوه كذلك ثم الم ثم سوه
 واذا اجمع مسحقوا الحاصه في درحد فالارز ثم الاس كافي الاحد (لكن لا تدفع
 صده) اي لا تدفع القاصي صده لاصيا (الى صده غير محرم) الا الام و حد محرم
 يدفع الى اهل مرصع (كقول المسافه واي الم ولا يدفع صبي وصده) (الى)
 صده (فاسق) و او محرم كافي الكافي (ما حرم) اي شخص لامالي عاصع وعاقل
 له كافي المغرب (ولا يحرر) في المعامع ادهما ساء (طفل) يمر ولا يطر الى سبع سنين
 كاه ل كافي الحماشي و ده اسفار به يحرر اذا بلغ كافي الهدايه والطفل كالصبي من الولد
 الى الاحلام الا انه عتق سوي فله الذكر والموت كافي العرب (والام والحده) اي ام الام
 او ام الاب (احق) ما في الاس الصعير (حتى ما كل) وحده (و شرب) وحده (و ليس)
 وحده (و نسبي) اي يمكنه ان يفتح سرا وله عدا لا يستجاء وشده بعده كافي الكرماني
 (وحده) حال أو طرفي وقدره ابو مكر الزاري سبع سنين والحصاف سبع وعنده الله وي
 كافي الخرايه وصبره (وهما احق) ثالث الصعير (حتى محض) او بلغ بالنسب وفي
 النظم حتى يصير بنتا ربع عشره سنه (و) روى هسلم (عن محمد) ام الحق بها (حتى
 نسبي) اي بلغ حد الشهوه كما في الكاح (وهو العمد) علامه لما يقى به (اعباد
 الزمان) اي اهل الزمان (وعبرهما) اي الم والحده عن نسبي الحاصه اسق بالنسب
 (حتى نسبي) وهل حتى نسبي عن الخدمه واذا اسقى الولد عند واحد من فالاول
 افرهم نصيبا فالاب ثم الخدمه فالارب كافي الاحيار (ولا يسافر) امرأه (مطلقة)
 انصت حدنها (بولدها) اي لا تخرج من بلد (الى آخر الا الى وطها الذي تكلمها منه)
 فلا يحرر حد الى بلد ليس وطهاها وان وقع الكاح فيه في رواه الاصل وخرج
 في رواه الجامع النسر والاول اصبح ولا الى وطها الذي لا يبعد فله من لا يحرر
 الى بلد ليس وطهاها ولا يقع الكاح فيه الا ان يكون قريبا تحت نوحه

الروح الى الولد كذا ان سبت في اهل وحكم العريس كاللدين ولها ان يخرج من العرة
الى الدهر ما اذ ب دون العكس الا اذا وقع المقدور لان اهل الكفور اهل
المور ولا يخرج الى دار الحرب املا الكل في الكافي (وهذا) اي السعد والولد الى
الوطن (للام فقط) ولا يخرج الاب الا ان ياتي ولا غيره من يستحق الحضانة
نظر السعد

فصل في ثبوت النسب

(اول مد) اسرار (الجمل) بالفتح اي جل المرأة مماي الطين من الولد (سدا شهر)
يومه من مائه وعشرين تقع الروح وسبب لصلب الاعضاء كما صح في الحديث
فلو كانت بولد لاول من سنة اشهر من وقت الكاح لم ثبت نسب لسبق العلوق
ول الكاح كافي الكافي (واكثرها) كثيرا (سدا) وعانها تسعة اشهر (فيثت)
من روحها (سب ولد) الروح (معدة) الطلاق (الرحي) ووه اشعار باشرط
الكاح الصحيح لمع ان العاصد كالصحيح في ذلك الا انه اعتمد على ما مر في الكاح
والنسب استدل من جهة احد الانوس كما مر في الكاح (وان حاضبه) اي بالولد
(لاكثر) اي بعد الاكثر (من سب) من وقت العرفه لاحتمال العلوق في العدة
بامداد الظهر (ما لم ير) المأذة طرف نسب (ما بعد اعداه) فلما قرب به في مده بمحله
الاعضاء (ثم حاضبه) لسه اشهر فصاعدا لم ثبت نسبه (فثبت الزوجه) بوطئه فان
الظاهر اساء الزا والمك ما ماء الكاح اسهل من الحكم بانثائه ولا ساهل في العريخ
كأطى (وان حاضبه) به (لاقل منهما) اي من السبب (لا) ثبت الزوجه لاحتمال
العلوق قبل العرفه (و) ثبت نسب ولد امرأه (متونه) اي بمحاضه او مطلقه بان
او ثلاث والاصل متونه اي معطووه من الكاح او متوب طلاقها (ولد به لاول منها)
اي السنين من وقت المتوبه ما لم يربا نقضاء العده فانه جد في الموطوف عليه
فان اقرب به ثم ولد لاول من سده اشهر ثبت نسبه لانه احطأت في الاعتراف وان
والت لاكثر فلا كافي الكافي والمصادر ان يكون مدحوله والاها ولدت منه اشهر
فصاعدا لم ثبت بالعلوق موهم وان ولد لاول ثبت له بالعلوق كافي وسو مصدر
الاسلام (لا) ثبت نسب ولد متوبه وادته (لتمامها) تسق حدود الجمل بعد العرفه
كافي الهدايه والكافي لكن في المحقق وشرح الضحاوي والاصحاح وشرح الاقطاع
وعرها به ثبت نسبه بالادعوه وبه شعر قوله واكثرها سبب (الادعوه) الكسريان
بدي الروح انه ولده فيثبت نسب كافي الهدايه والكافي لكر في شرح

الطحاوي ان الدعوه مشروطه في الولاده لا كبر منهما وهل تنجح الى قصدتها هذه
روايان والكلام مبرر الى ان المرأ لم تكن امه لم تثبت نسبه لا دعوه ولو عزل عنها
وولدت فان طلق امه لم ينفك كما في الحط (و يحمل) ثوب القصد بالدعوه (على
وطئها اشبهه) وطلق انها حائر (في العده) طرف الوطني وقوه دلالة على انه ليس
ربا وقيل انه ربما سمع عنه ما يثبت انهم رجل انه يتحول على انشاء مكاح آخر كما في
مستوط صدر الاسلام (واذا محمد) الروح واسكر (ولاده - روحه) مسئله كانت
او كساسة حرة او امه (تثبت) الولاده (بشهادة امرأه) واحده حرة عدل كما هو
المصدر فلو ماء لاهن واروحه بشر الى انها غير مطلقه فلو طلقها ولورحها لم تثبت
نسبه بشهادتها الا اذا كان الحبل طاهرا او افرما لحمل وهذا بعده واما صد هما فتثبت
شهادتهما مطلقا كما في قاصصهما والشهادة دالة على انه لم تثبت مدونهما والصحيح انها
لم تشرط كما في الكافي

فصل في العقه

(تثبت) اي تعرض (العقه) لعه اسم من الاتحاق والركب دال على المعنى بالغ
صومع السح بما لا يخفى اي ذراع او ملو ب نحو ثقب الداء بموا أي مات او بالفاء نحو
بعت الدراهم بمعا أي مست كما في المرداب وشر منه ما يتوقع عليه نقاء شيء من نحو
ما كول وملوس وسكي مساول نحو العبد فان مالكة محجور على الاتحاق عليه بالاتفاق
وكذا التائم عد اني يوسف واما صد غيره فيعتق به ديان واما العقار فلا يعتق به الا ان
تصيبه مكروه كما في المحسط وعبره وان هشام سأل عن ثوبا من العقه فقال انها الطعام
والكسر والسكي كما في الخلاصه وذكر في قاصصهما ان العقه الواحد هذه الثلاثة
الا ان اكثرهم منهم المص دهبوا الى انها الطعام فالحر مع اللحم اعلى ووع الدهن اوسط
ومع اللين ادنى وداعبر لارم لاختلاف الاحوال كما صحت (والكسوه) بالعصم والكسر
اللباس كما في العرب وعبره أو الالباس كما في الناح وعبره وفيه تردد وقد عذر عبيد وجار
ومطعمه وسراويل وحقه كلاهما في الشاء لكنه لا يلزم تغير الاوقات (والسكي) الميم
من الاسكان لامن السكون كما في الصحاح فسكن في بنت محب على الروح لكن من حبران
صالحين كما اني وهذه الاسماء ان تحولت على المعاني المصدرة والانتجاع الى تنذر نحو
الاداء (على الروح) اي رجل حرا وعد سكا ح صحيح كما هو المصدر فلا يعمد في التامد
(ولو) كان الروح (صبر الاصدر على الوطني) لان سب الوجوب الاجتيان بحث
به انه الاستماع هو اوطأ اودواءه فانه يعجز هاض الاكسب ثم الاتحاق (للعرض)

والكبر اى لاجل امرأ الرجل كما فى الصحاح والمغرب وغيرهما فلا تناول الصغرة
 (مسألة او كافر) موطؤه او غيرها حر اوامه ولو عبه (كبره وصغره توطأ) اى
 تصلى للوطئ فى الجملة فلا منع نفسها منه فحجب بعبه الزموا والقرباء او غيرها مما لا يقع
 الوطئ ولا اعتبار لكونها مشبهة على الصحيح (عذرهما) اى الزوجين وعنده
 الصوى كما فى الهداية وذكر فى الحرمان انه يدر حالها فبعض قدر ما عذر والباقي
 دس عليه لكن فى ظاهر الرواية انه يفسد حاله وهو الصحيح فوجب بقدر طمأنينة
 وان كانت موطئة السار كما فى المصبرات (فى المومنين) من الزوجين (بعبه) اهل
 (السار) ككسوة نهر واليسار اسم من الاسرار الالهة (فى المومنين بعبه السار)
 اسم من الاعصار الاعصار اسم له بعض اهل العلم الالهة عرسهم وع كفى الطلح وقال
 المطررى انه خطأ محض وكأبه ارتكوبها لمراوحة السار لكنه ليس فى احسان غير
 الواسع (وى) الروح (الموسر) والروحة (المعسر بين الحالين) اى بين السار
 والعصار (وى عكسه) اى عكس ذلك بان كانت موسرة والروح معسرة (بين
 الحالين) اى بعبه الواسع دون بعبه الموسرين وفوق المعسرين لما تقرر فى الشرع
 والاطلاق مشر الى ان القدر المعين من البعبه غير لازم لاحلاف الطماع والرحص
 والعلاء فقدر ما تكسها بعبه عدل عسا اوفيه وفى الاصل بعبه السار كل شهر ثمانية
 دراهم او بعبه السار اربعة دراهم او بعبه اوجسه ولو كان احد هما معسرا فبعبه الرواحه
 او ما كان فبعبه كل شهر وقال السرخسى انه غير لازم وفل فى المصروف كل يوم
 وفى النصارى كل شهر وفى الدهقان كل سنة كما فى الزاهدى والى ان الروح على الاساق
 فلا ضرورة الى القامسى الا اذا قدر ما لا تكفى فان القامسى ان يرد على روحه ويقتصر
 على العلاء والرحص والمصنف ان يطعمها ما لا يلهى مأمور بحسن المباشرة
 والا كعبه مشعر ما بالكسوة كالبعبه فبعبه كراما ولدا لو هلكا هل مضى الوقت لم يقص
 عليه بدلهما حتى يمضى كما فى المحط وذكر فى الخلاصة ان مدد الكسوة فى النساء سنة
 اشهر وفى الصبيان او منه اشهر (ولو) كانت العرس (هى فى بنت اسها) ملاطبة
 الرافى وقال بعض ائمة بلح انها لا تسحق انما تزنى الله والصوى على الاول فلو
 ابدت من الاساق الى الاستبراء مهرها المثل كان لها العفة كما فى المحط (او مرصت)
 اى حديث لزوجته صحبه فى بنت اسها مرص (فى بنت الروح) تصفق عليها فى الله
 الا ان سطاوول تسقط ح لانها صارت كصغره ما نقت لا يأنه لا طرف لا يهال المومر مت
 فى بنت الاب ثم رقت الى بنت الروح مرصه فالوالها انفق كما فى فاصححان قالت
 الاحالة على الغير مشعر بالصعب والخلاف مع انه روى عن ابي يوسف لا ينفق لها

ان كانت لا تطلق الجماع وفي العصول انهم قالوا انما يحب العفة للرخصة في منه
 اذا عكس من الاجماع بها بوحده والافلا عفة لها ولا كراهة باسعه دليل على انها
 لا تسحق ثم الادوية كافي المحط (لا) يحب العفة (للمشرك) مادامت على تلك الحال ثم
 وضعها على وجه الكسب فقال (حرف) (المشرك) (من منه) حروما حقيقيا وحكما
 (بمعنى حق) وادى من الشرع من الواسع ما اذا منع نفسها لاسعاه الهوى بعد ما
 سلبها كمالا اولست بشره عنه وما اذا كان الروح ساكنا معها في منزلها شدة عن
 الدخول عليها فانها باسره الاداء مع تحولها الى منزلها او تكوي لها منزلها
 لا تكون بشره كافي فاصحاحا واذا سلب نفسها بالهتار او اللب فقط فلا عفة
 لمعرفان لم يكن مع الروح الا دليل كافي الراهني وماذا انت ان تحول مع الى منزلها
 او بلد ربه وقد اوى مهرها فلما أسكنها في ارض العصف فامتعت منه لسب ساسرة
 كافي المحط وماذا كراما في تلك المسائل طهر طهه الفرد (و) لالوجه (بمحوه مدني)
 وان لم يقدر على ادائها اوردت او عرفت لها لان الاحتباس لا يكون من جهة
 الروح وهذا عند حيا خلافا لابي يوسف وفيه اسارة الى انه لو حبس مدني
 قدر على ادائه او ميسر حق فلها العفة والى انها لو حبست طلما وحب العفة
 وهذا عند ابي يوسف خلافا لهما وهو الصحيح كافي المحط فاحسب الاداء ترك
 الدس (ومر يقصه) في بنت احد الانوس (لم رفا) الى بنت الروح اولم رفا
 اله اوردت وقد خرجت الى بنت احد هما رماه وهي بحالة يمكن ان تحفل في محبة
 او غيرها الى منه والا فلها العفة كافي المظهر اورد كافي المحط اذ امرت في بنت الاب
 من صالاته على الوصي ولم رفا الى بنت الروح الا انها لم يمنع نفسها عنه بمعرف حق وحب
 العفة (و) لالوجه (مقصود كرها) ومن ان يوسف لم العفة والاحسن ولد الله دهاها
 ليست واحدة اذ اصبحت (و) وساحد) الى حال كونه (لا) يكون (منه) اي الروح
 حجب الاسلام على تسليم النفس او بعده كراهة الخصاى وقال القدوي لوليها
 مع تحت مع محرم فلها العفة عند ابي يوسف خلافا لمحمد وفيه اشارة الى ان لا عفة
 لمدة الدهاب والحي لكن بطلما بفقته لان الواجب عليه عفة الحصر وهي تعرض
 لها شهرا شهرا ومن ان يوسف اذا ارادت حجب الاسلام بؤمر الروح بالروح معها
 والانه ان عليها الكل في المحط وندى ان لا عفة في حجب النعل بالظرف الاول (ولو كانت)
 حاحه (منه) اي الروح (فلها عفة الحصر لا السعر) فإراد على عفة الحصر يكون
 في مالها ما راء معه لها (ولا الكراه) اي احره الاكل وتحوها وان كان في الاصل
 مصدر كاري ولا في الموصف اي الحاس من له اول العطف وما بعدها فبها مرفوع

تحدو المصاف من الاول لاني اوتى الاول للعطف وما بعدها محروور وفي الثاني لم ي
الحسن ملغاه وما بعدها من دوع فان منهم من حور ذلك في المعرفه مع عدم التكرار
ومن الظن بقدر الاما هو فيه في السر ولا أي ليس لها الكراء عليه لانه يلزم منه عمل
لا عمل ليس وحذف اسمها وحذف الموصول مع بعض الصلة وحذف حرف حركه
صايس مع كثره الحذف لا ضروره (و) تحذف (عليه مؤسرا عقة خادم) ولو صدره
فادره على الخدمه ومعها أعض من بقية الروح والسر الكفانه ويدخل فيه الكسوه
من واراد من كرائس وكساء وحذف لاجار (واحد) لانهين حلا فالاني
يوسف الادا كانت من سات الاشراف فانه يحذف على معهما (لها عطف) ولا تحذف
فانها اذالم يكن للروح خادم وقد اشعار بانه بشرط الاحبار على التبعه كون الخادم
ما كاله كما قال بعض المشايخ وقل عليه بقية الخادم ولو حرا وهذا اذا كان ^{يا حرا}
حره فاما اذا كانت امه فمحمولها واعلم ان معهما لم يحذف الادا فامدت على اعمال الشئ
الكل في الخط (لا) يجب عليه بقية خادم واحد لها (معسرا على الاصح) من الروايتين
وهو رواد الحسن عن اني حسنه لان الخادم زاد الرسة وذلك في حال التسار وقال
محمد عليه بقية خادم كافي المحيط (ولا يفرق بينهما) اي الروح (كنعمة) اي نسب
محر الروح (عنها) اي التبعه هي مأكول وملبس ومسكن فلو احصيت معدها
لا ساع ^{ميكته} وجاذه لانها من اصول حوائجه وهي مقدمه على ديونه وقل مع
ما سوتى الارار الا في الرد وقل ما سوى نسب من الثواب واليه مال الخلواني وقل
دسبن واليه مال السر حسي ولا ساع عماده كافي المحيط (وتوهم) اي بأمر العاصي
اباها بغيره عنها فريده العطف (^{استدانه}) اي ما قراض ما فرض العاصي لاحالها
عليه من القصد (عليه) اي على ^{الروح} لثوى عبدالسار كاد كره المص واليه يشير
كلام العرب لكن التوكل بالاستعراض لم يصح على الاصح كيباني فالا صم ما قال
الخصاى انه اشترى بالسنه لتقصي من مال الروح قرب المال رجع عليه كما رجع على
الروحه بخلاف ما اذا فرضها ولم يأمر بالاستدانه فانه لا رجع الا على الروح ثم هي
على الروح وقد اشارت الى انها لو استدلت بغير العرض لم ترجع عليه كافي النجعة والى
انها لا ترجع عليه الا بالصرح بالاستدانه عليه وقال ركن الاثمة ان بينها
كالصرح بها فلو لم تولم رجع بها كافي الزهدي والا كفاء مشير الى انها اذا امرت
بالاستدانه ولم يدها احد وطلب من العاصي الفر من لم يفرق بينهما وقال الشافعي بصرح
بهما كما اذا عثر من اسماء المهر المحمل قبل الدحول فطلبت الشرع لكن لو فرق العاصي
الشافعي بعد قصاؤه عبدالكل وان فرق العاصي الحاقى بلا جهاد في معاده

روايات وهذا اذا كان الروح حاضرا واما اذا كان غائبا فلا يعد على الصحيح كما في
الحقائق وعنه وقد كرر النص ان من شايها استقصوا ان يصب القامى ما شايها فعاد مرق
للضرورة (ومن فرض) بخارا اى بعد روحه بقعة العصار (لعصاره) اى لاجل
اعصاره اى وقت اعصاره (عاصر) اى صار حوسرا (عم) القامى بالعرض عليه
(بقعة عصاره ان طلعت) الروح بعدة السار فغير حاله في كل وقت كما في الكافي
وعنه وقد مر الى ان من فرضت ليساره ثم اعصر ثم بعد اعصاره ان طلعت
لا بد اذا بدل حاله فانها المطالبة بقدرها كما في الاحتيال لكنه احوار ما صدمه
في السابق فانه اعصر حالهما مع حاله ههنا كما لا يخفى (وسقط) بقعة (الروحة
ما كولد او ما وده) (في مده مصب) ولم تصل اليها اما المعبر او وده او عده والحسن
في الرواية (الاداسق فرض فاص) بالبقعة مع الاسدانة اولا (اورصيا شئ) معلوم منها
لكل شهر اوسه فان ولادة علة اقوى من ولادة القامى علة (فحب) البعد
المعروضة او المروضة (كالمعصي) من زمان العرض او الرضا (ماداما حد فان ما
احدهما) بعد احدهما (او كلفه اجل قص) من الروح شئامها طرف المعين
(سقط) بالوفا والطلاق (المعروض) بالفضاء كذا في رواية من البعد لام اصله ساوطة
ساحدهما على العص كالهت وفي حراية المعين بالمعروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح
وقد اسعار ما هو المولى بعين احدهما تسقط بالطريق الاولى كما في الخبر (الا اذا اسدات
ما مر فاص) ما بها لا تسقط بالوفا والطلاق وفي الخلاصة ان في سقوط السدانة بالوفا
روايات والتجديح ان لا تسقط كما في المحط (ولا سبر) عبد السبح (معناه مده) اى
مده محلت في ادائها لمده (ما ان احدهما عليها) قل مصى تلك المدة فلم رجع الروح
عليها ولا على ركبها بعده ايام حاله في الروح ^{سقط} ان محمد تسرد بعده تلك الايام عليها
ان يصب وفيها ان اهلك فان اهلك لا تسرد ملاحا وفيه تسرد بعده شهر لا اكثر كما
في المحط (وبعد عرس العن) التأدب بالروح (علة) اى الفنى والرس انهم من الحرة
والمكاسه وام الولد والعلة الا ان فيما سوى الاولى مشروط بالتوكل ووجوب البعد كما في
ويدخل في الفنى المدر والمكاسب نعلنا الا انهما يؤيدان البعد من كسهما كما في المحط
وساع) الفنى لا عبر (فيها) اى في البعد المعروضة او المروضة الا ان بعدة المولى
او ثوب او ممل (مرة بعد) مرة (اخرى) فاذا اجتمع عليه بقعة جسمائى مثلا يع
صها ثم اذا اجتمع مرة اخرى مع اخرى ثم وثم لان البعد يتحدد وحوها عصى الزمان
فهو في حكم من حدث كما في شرح افعال القامى والمحط وعنه ما وقد بعد ما صورته المص
من انه اذا فرض القامى عليه الف درهم مثلا فمع جسمائى وهي قيمة والمشتري يعلم

ان يدان من الله سابع من اخرى ما لم يوجد اصل مستند منه على انه ينسب
 ان سقط مانع من التبع القول الى الله او بالكتابة كافي الموت ولا بد علم المشتري
 على علم التبع ولا يوجد معك ما يوجد المالك من المشتري (و) سابع (في دين غيرها)
 اي عبر الله (مره) واحده لانه لا يحدد عصى الزمان فاذا يسع في الهمر مره و
 مدني احرالى الله (و) يجب عليه (مسكهاها) اي مسكها زوجها (في بيت)
 اي في مكان صلح ماوى الانسان حيث احب لكن بين حيران صاحب سبها اذا كان
 من شتم بالايدي (ليس قد احد من اهل) من الصبر اودى زحم محرم منه كوالديه
 واحده منه اشعار بان لها ان لا تسكن مع صهرها وام ولد له كافي المحط وقال يحدد
 سلام له ان يجمع معها كافي الزهدى وقد انصا ان امكته ان يجعل لكل واحده بيتا
 فانها طلب ذلك والا فلا وفي الله طهرها وفي الفت نام او ممي عليه اوصى
 ماول (ولو) كان ذلك الاحد (ولد) اي الروح (من غيرها) اي الزوجه لمعاداه
 بينهما غالبا (الارضاهها) اي بان ترضى ان يكون معها من اهل لانه معها (و) بنت
 معد (من دار) للروح مشغلة على بون (له) اي تلك البيت (فلق)
 بالضرمت ما تلقى ويشرح بالمصاح (كفاها) لخصول الله صود وفيه رمز الى انه
 لوجع شها وبين صرتها واحد من اهل في دار فها سون واعطى كل واحد منها
 على حده ليس لها ان تطلبه مكانا آخر والى الله اولم يكن له الايت واحد كان لها ذلك
 كافي الاحتار (وله) اي الزوج (مع والدتها وولدها) وعصرهما من الاقارب حال
 يكون ذلك الولد (من غيره) اي غير ذلك الروح وليس نصفه والامر حسدى
 الموصل مع بعض الصلة (من الدحول عليها) لان المكان ملكه كافي الكافي وقد
 اسماها ليس له الميع من ذلك الامر (لأن الطر لها) عطف على من اولى الحسن
 اي لامع منها والى اي لا يعمون من الطر ومن الطن ان القدر ليس له معهم من الطر
 كاد كراه ساعا (و) من (كلهما ممي) اي في اي وقت (شاهوا) اذ امر رعد والميع
 قطعه الرحم ومن لا يعمون من ذلك والكلام واعا ينع من القرار لانه الفسة كافي الهداية
 (وقل لا ينع من الخروح الى الوالدتين ولان دحولهما عليها كل حمة)
 اي مسعة ايام كافي الهداية لكن في فاصصال ان اهلها لا نع من الزيادة في كل
 حمة وانما ينع عن اليتومة واد احمد شيئا وعليه العسوى (و) كذا لامع
 (في) الدحول والخروح الى (محرم غيرهما) كالحالة والعمه (كل سنة) لاكل شهر على
 ما قال في مسائل وما لول يعى كافي فاصيصان (وهو) اي ما قال صاحب القيل
 (الصحيح) كادل عليه اكرم فاصيصان (و) برص (العاصي) (نفق عرس العاصي)

عن البلد سواء كان بينهما مده سمرام لا يكافى السنة وينبغي ان تعرض صفقة عرس
 الدوازي في البلد ويدخل فيه المعود (و) عقد (طهله) الذكر والاي (وايوه)
 لاديههم عرسها ولا بعد عرسهم من الامارت كالاحو والعمان لان بعد هؤلاء اما
 تعب ما يقصا ولا يصح على العائث (في مال له) اي العائث من المال فعال (من حسن
 حكمهم) النعمه كالمأكل كقول والموس او فيهما كالعدي اوالتر فلا تعرض بعقدهم
 في ماله من عرس حسن حكمهم كالعروض والعار كيان في ثم اكد ما قلنا فعال (عقد)
 بعد ان لا تعرض في ماله من سوى النعمه ولا بعد عرسهم ولا النعمه من غير الحسن
 كاد كرا (عقد مودع) طرف له او حال (او مصار او ديون) والوديعه اول
 من الدس في البداء بالاتفاق كافي ما صححناه وقد استأثر به لو كان المال حاصرا في ماله
 عرسها العاصي اذا علم بالكاح وحلمها وكلمها كافي المحط وكذا اذا لم يعلم به بعد
 امامه السنه عند ان يوسع حلالا لاني حسنة كافي الخلاصة (اخر) المودع او المصارف
 او المديون (هـ) اي المال الوديعه او المصارف او الدس (و) والكاح) في عقد العرس
 وبالنسب في الواقي كافي في معود الكافي ولم يذكر لانه يعلم منه بطريق المعافاة (او علم
 العاصي) عطف على اخر (بذلك) اي بالوديعه والمصارف والدس والكاح والنسب
 فان علم سهم من الثلث بسوط اقرارهم علم يعلم به وهو الصحيح كافي في معود الهدايه
 من الطن الاشارة الى المال او الزوجه (و) محلفها) اي العرس (انه) اي العائث (لم يعطها
 التعمد) بان ماتت بالله ما سوجب النعمه كافي ما صححناه (و) بكلمها) اي ياخذ القاصي
 من العرس كملا بالنعمه في دولهم لعلها احدها ما دارج واطام السنه انه حلفها مالا
 او حلفها محلف رجوع على الكفيل او العرس (اي) أقرب ما حدها رجوع عليها فقط كافي
 شرح الطحاوي (لا) تعرض بعد عرسه في المال الذي عندهم (بامانه سنه) اي
 (على الكاح) اذا لم يعلم واقرروا يكون المال عندهم واذا علم واشكروا المال ذكر في الاصل
 انها لا تعرض عندهم ولم يحك عندهم * وعدها تعرض كافي الطم ود كافي العبادي
 انها اذا اطام السنه على الكاح والمال تعرض النعمه واعلم ان ما ذكره من حكم
 العرس حار فيه في الطفل واحويه كافي الطم وقد اشترى باله (ولا) تعرض بطم
 (ان لم يحلف) العائث (مالا) في ماله ولم يعلم الكاح (فاما) العرس (سنه) على
 الكاح (ليعرض) القاصي النعمه (علمه) اي العائث (وامر) اي امر العاصي
 العرس (بالاستدانة) علمه (ولا يصح) عطف على لا تعرض اي كالا تعرض العاصي
 اتعمده على العائث بالنعمه لا يصح (هـ) اي الكاح على ما قال العلماء الثلث لاني
 قصا على العائث (وقال رفر بقصى ما بعد) في وجوب ادائها ويأمرها بالاستدانة

فان حصر وافر بالكاح قصي الذي وان انكر كليها القاصي اعاده اليه وان
 بدها والامر لها رد ما حدث كافي المحبط (لا) يقضي (ما كاح) باليد صده
 له الصورة (وعمل المصاء) بالتحريف جمع قاص اصلها قصه (الوم) في رما
 هذا (اي على قول رمر) للمحاذ (اي لصورته) السالده (ولاطلفه الرحي)
 نحدث لها طلاق الرحي فعد ايها مصادها لم تحب عليه بعد العده
 الى الولي اذا اعنى 'م ولده الا ان في الاحترار عده لا تحتاج الى ذكر المطلقه كاطن
 (مطلقه) (النائي) واحدا او اكثر بلا عوض فلا يده للمصاحبه وان لم تسترط
 بعد وما لالها العده ان اذا شرط عده كافي الضم (والعرفه بلا مصاد) صادرة عنها
 يترك المصق واللعوق (ووطي) اي الروح اياها مكرهه كافي الهامه (والدعوى اعدم
 له التعفه) اي المأكول والملوس كافي الم وان ذهب المص الى ان التعفه المأكول
 لم يشر الى انها غير معدره فانها ما يكرهها من الوسط كافي المحبط (والسكي) اي للثمل
 كسكان عده هل الطلاق وتلزم ان يلزمه كما اشتر اليه فلو صدق رمانا ويخرج
 كات يشره فلا تسحق العده كافي ماصحان والمطلقه شاملة للامه فلهما
 اذ اوأها نديا في العده سواء كات السوئه عده فقام الكاح ام لا
 ر الصدر الشهيد انه اذا بواها في العده والطلاق باث لس لها التعفه
 المحبط وتقدم المسد للخصص واليه اشار بقوله (لا) بعد (اعتد الموب
 سواء كات حاملا ام لا وهل الحامل ابعده في جميع المسال كما في استمرات
 (الفرقه) (عصه) صادرة منها (كالدعوى) اي ردها وان رجعت بها (وتقبل
 روح) اي نقاشها اذ اوانا شهوه اواز ما به طوعا والكلام مشير الى ان
 وقيل له اذ بها شهوه وعبرها مما هو مصاد منه لم يسهط التعفه والى ان لا سكن
 والعرفه وهذا اذا خرجت من يده والافواحب كما اشتر اليه في الكفايه (ورده
 الثلاث) او الباش مسدا خيره (مسقط) العده وهذا اذا خرجت من يد الروح
 م الدمعه كافي الكرماني (لا) (نسقط) (نكسها) اي مصاد الثلاث وكذا الباش
 (او اياه لانه لا اثر للمكث) (ومعد الطعل) (الخر) (فعد اعلى اسد) (الخرال حد الكسب
 للث ان يسلمه الى عمل وسبق عله من كسبه فعلى ان يحسن العمل سبق
 من ماله وده اشعار ماله حق على العلى من ماله فان سبق من ماله رجع على ماله
 الاشهاد والاب اعم من المومر والمسر الا انها تعرض بقدر عليه الكفايه
 لمومر بقدر ما راء الحاكم كافي المحيط وانما حد بالخر لان حكم المملوك باقى
 اركه) اي الاب في عقد طفله (احد) من الام وعبرها وان كان الاب مسرا

والام مؤسرة اجرب بالانفاق ثم رجعت عليه بعد النسيان ومهم من قال بعدم الرجوع
وهي اولى من الحد المؤسروص اني حسبه ان تثبها عليها ولها على الاب كافي
المحط (كنعنه أو نه) فانه لا يشارك الولد احدى معهما (ومرسته) فانه لا يشارك الروح
احدى معهما (وليس على امدار صاعه) اي الطفل لان ما عليها تسلم النفس الى الروح
وما سواه من الاعمال ككس الثوب وعمل النوب والطبخ والخبر والارصاع لم تؤمر به
الا بديسا كافي المكافي (الا اذا نسب) بان لم يكن له مال ولا أب مؤسرا ولم توجد
مرصعه اولم يأخذ ثدي اعر وعبرها فحشد خبر على الارصاع وهو الصحيح كافي
في الاحسار وهذا مروى عن السجين وظاهر الرواية انها لا يترك كافي المحط (ولو سافر
الاب من رضة) من مال الطفل بان مات امه فورث بالاملا فان لم يكن له مال من
مال رضة كافي المحط (صدها) اي الامام طرفي رصدها فاشاوه الى ان للطنان نرح
الى مير لها في صرحه الارصاع فان مكثها دائما بعد الام لم يصب الا اذا شرط ذلك
بعد العقد والى انه يصب الارصاع بعد الام ودا عرو واجب الا اذا شرط كافي المحط
(ولو اسأحرها) حال كون الام (مكوهة) غير مطلقة (او) مطلقة (معده) من طلاق
(رحمى) لمرصعه لم يصر الاستحجار ولم يصبى الاخره (ووى) حوار الاستحجار انه
(المسودة) اي المطلقة الثلاثا والثاني (روايتان) في ظاهر الرواية انه يجوز وى روايه
الجس لان دور (واو) اسأحرها (لارصاعه) اي لاسه الطفل من (امد) مصى (المده)
من رحمى او ياتى (او) اسأحرها لارصاعها (لانه) اي الروح حال كونه (من عبرها
صح) هذا الاستحجار وان كان حال قيام النكاح لهما احسنه من كل وجه (وهى)
اي المعصيه عن طلاق مائى على احدى الزواجر عن الامام بعد ائمه (احق) واولى من
الاحسن لان ارصاعه انعم لا يصير (الاداء طلب) المعصيه والام (وباداه اخر) على اخر
الاحسن فحشدله ان يدفع اليها (ومعقد الت) الى لا يكون لها روح (بائة) او صغيرة
ولم يدكرها لاصاء الطفل من الطن ان الاول تركه العبد (والاس) الكبر (رما)
بمع الزاء وكسر الميم اي الذى طال مرصه زمانا كافي العرب والذى لا عشى على رحله
كافي المهدب والله اسار في الطلقه وجهه رمر الى ان رصعه العاهر عن الكسب على امه
قد حل فيه المهر والمنشع الاصاء والرجل الصحيح الذى لا يقدر على الكسب
وطالب العلم الذى لا يهتدى الله وهذا دا كان به رمد كافي الخلاصه ولذا قال صاحب
المسئله اذا ما اوى لعدم وسخوها فان فلا عنهم حسن السر به علا مائى الدين واكرهم
فماوى مرهم اكرهم حبرهم محضرون الدرس صاعه خلافاً تركه صرهم في الذى
اكرهم بههم فملون طول النهار بالسحره والقصه والوقوع في الناس وغيرها

بما سخر من به لخدمته والملائكة والناس أجمعين والى الله تعالى المصير في قلوب الناس
 وسرع عنهم الشعة فلا يعطون مناهم في اللباس والطعام وهم يطلبون ما يؤدبونهم
 مع حرمة الأوصاف ولو عجز السلف حالهم لم يروا إلا عداق عليهم فلم يرضوا بغيرهم
 على الأب حص من بين الأقارب (خاصة) كما في طاهر الزوارة (وهو نبي) وقدمه
 أن ثلثها على الأم (وعلى الموسر) أي موسر حتى ربح عزم دون غيره من عوا العبد
 والندر والمكاتب وأم الولاد (مما لا يدره) بأن تلك ما وصل من ساحه مما بلغ إلى
 درهم فصاعدا ومن إلى يوسف يسار أركاه ومن محمد سار الفاصل على بعض شهر
 لخدمة وصلة قائم كنه شيء وأكسب كل يوم درهما وكفاه أربعة دواقي يعني
 الفصل صلهم والبسده ذهب الخصاى قائم بفصل عن كسبه فلا من عليه لكن
 يؤمر دله أن لا يصنع والده والأول هو المندرج كما في المندرج (عده أصوله) من الأب
 والأم والمندرجة (العمراء) سواء كانوا عاوين على الكسب أو لا وهذا هو الزوارة
 وقال المتأخر أن الأب الكاسب لا يجر على نعمة الأب الكاسب خلافا للبرخي وفيه
 اشعار بأنه لا يجر إلا على نعمة أمه وأم ولدته وأمنه إذا كان الأب عليه نكاح
 إلى خادم فصر على نعمة ومن أن يوسف له نعمة على أمه إذا كانت عده
 مطلقا (بالسوية على الأب والأم) ولو أحدهما فاق الآخر وعده أنه يرضى عدهما
 إثباتا والمقول أظهر وده اشعار بأنه لو كان له أصل واحد هما أكثر ما لا يالسوية
 وقال شيخنا أنها لو تفاوتا في اليسار عاونا فاحتشأ بغيره كما في المندرج ثم شرع
 في أصل ذلك فقال (واعتبر بها) أي في نعمة الأصول (العرب والحريه) أي النعمة
 على العريب أن أسوا على الحريه وعلى الحريه العرب هي الطوائف ذكر الحريه مسدرك
 إذا تكلام في نعمة الأصول (د) عمر (الأرث) كما هو رواية (عقبن) أي في قصيد
 أصل (لهب وأى) كان كل النعمة (على النسب) مع الاستواء في الحريه والأرث
 لأنها العرب (و) ولد بنت واخ) أنه ركان كل النعمة (على ولدها) أي السبع استوائها
 في العرب وكون الإخوة والأخوات (و) على الموسر يسار الدهره (نعمه كل ذي
 رحم) أي هزامة منه (محرم) لا يجوز الشاكن بينهما مثل الأخوة والأخوات وأولادها
 والخام والعمام والعمات والأخوات والأخوات فلا نعمة على من عزم من أولادهم ولا نعمة
 لمحرم عزم من رحم كزواج الأبناء والبنين والأبنة والأبنة والأبنة والأبنة
 والأخوات من الرضا عدا ولدهم وأبناؤهم أن يكون المحرم من جهة الأم لا من جهة
 أخرى فخر به عليه أي عزم هو من الرضا عدا ولدهم وأبناؤهم من الرضا عدا ولدهم
 من تلك كما عني (صبر) أو صبره (أولاد) صبره أو صبره (أو عزم)

هو مسدود لأن الزمانه تكون في سبب اعنى وذهب الدين والرحلين وذهب الدين
والرحل من جانب والاخر من المملوح كافي احكام الصغار وحق الاداء محرم فمصر
كسوت سوا كان وما اوصعرا اوصعره او كثره فان في الصغار مطلقا يسرط العقر
وكذا في الكبار الا ان اب وامان كاز الدكر ان فهو سرت مع الزمانه وفي كل كونهم
عبر كسوت من كافي السخط واعلم ان الموصر المدكور ههنا من احدهما انه الوارب حقيقه
والثاني انه اهل الوراثه فاسار الى الاول بقوله (على قدر احد الارب) منه صكلا
او بعضه له حال وعما هي عليه فقدرة الا اذا كانا معسرين على الحال وتعملا
كاتب وانما لم يذكره مثال لظهوره ثم اشار الى الثاني فقال وتعملا هله الارث
اي فالبس كونه واربا (لاحقه) ادلاهم ذلك في حال الموصر معسرين عليه لا على
الوارب حقيقه (فحقه من له حال وان عم) موصران (على الحساب) لان دورهم محرم
اهل الارب دون ان الموصر وان كان واربا لا يملك محرم من الموصر ان الاول في الحساب
حال وعم لا يملك لان الكلام في محرم وعلم ان ما ذكرنا لا يخفى على من يحكمه الكلام
العموم الا انه استطاعها (ولاعلم) لاجد (مع الاحلاف) ههنا (دسا) كالكر
والاسلام وههنا شعار فان هذه السبي على الموصر السبي ولا كما سبب الموصر السبي
(الارواح والاصول) اي الواردين (والعروج) اي المولدين فانهم معه يستحقون
العقوبه فالروح يحكم العقوبه والباقي يحكم الولاد بخلاف سائر الاحزاب فانه بالوراثه
ولا وراثه مع هذا الاحلاف (ولا) بعده لاجد (على الميراثه) اي الروح على
الروح واركانا معسرين وانها ان موصر يوصي الابن بالارواح على الروح ولو كانا
حتى اذا انصرف روحه عليه وكذا اخوها الموصر كافي الموصر (و) الا (للعروج) اي
المولدين الميراثه على الاب الا اذا كان موصرا والام موصره على الام واوكا سالكها
رجع عليه عند المصارع ولا نصروا وحب بعده الخادم والمولود على الميراثه لا في سائر
بعض الاحزاب (ولا) بعده (اعني) اسم موصريه في (الالهة) اي ارواحه (واعلم
الاب عرس اسم) بالسكون والترك في ما عدا الموصر والمأكول والمملوك من المولود
وهو في الاصل عبر الموصر من المال كافي العرب والمعاشر وهو ههنا (لا يبيع) (عقار)
ما يبيع في ثلث الارض والشجر والاعاع كافي المصراع وعبره ههنا في الميراثه وفي الميراثه
العرصه منه كان ولا وما في العبادي انه العرصه الميراثه لا يبيع عن شيء فان الميراثه ليس
من الميراثه في شيء كالا يبيع على الميراثه (لعمري) اي بغيره ههنا اسماها وما لا يبيع وقد
اشاره الى انه لا يبيع انما على قدر الحاجه والى ان الاب لا يبيع عرس اسم وعقار
لعمري كافي شرح المطاوع (ولا) يبيع الاب عرس اسم مطالبا (لدين له) اي الاب

(علم) أى الذى (سواها) أى العفة وهذا إذا كان الذى كثيرا عاشا إذا كان حاصرا
ولأنه إذا كان حاصرا كان شاملا وهو (والام) مع
(ماله) من امرس والعذر خاله كذا لو ثلاث وفى الزملى ما وقع فى المحصر من دولة
ما ع انواه فالألف منه من الكثرة لكن فى الخلاصة أى فى هذه حوارس الأتوس
أما فى طاهر الرواية فالألف لا يبع (لعمري) لأن مع الأب على خلاف العاس
(ومن مودع الاى لو انعمها) أى الودعة (على ابوه) أو والده أو روحه (الامر
فاس) وعلى لعمري والأول هو الصحيح فلما طاهر مامر العاصى لعمري كفى المحط
(لا) معنى (الأتوس) وكذا الولد والروح كما سبناه (لو انعمها) من حسن
حقهما (عدهما) بودية (وادافضى) العاصى (سمعه صراعى) كالولدوى الزحم
(ومعتد) بدون الامان (سمعت) سمعه الملك لئلا يصرعه الأتارب دسا
عصا العاصى وفى الخلاصة وهرواثن وقتل هذا إذا كان سائده أكثر من شهروى المحط
هى شهروى لا خلاف أنه لا يصريها وإنما الخلاف فى الموصوع وفى العاصى أن سمعة
العصى يصريها لا خلاف سائر الأتارب وفى الظن أن بعد العصاة أو الصلح يؤخذ
بعمه مامضى (إلا أن ما نزل العاصى) بعد العرض لمستحق العفة (بالاسدانة)
عليه فمشت لا تفسط معنى المدة (وعصه المملوك) هذا أوامة ولم تشمل المكتاب
والمملوك المترك (على سيده) سواء كان صرا أو عصا (فإن رأى السيد عن الاتفاق
كسب) المملوك (وأضى) على نفسه (ولو عمر) المملوك (عده) أى عن الكسب
بدر صغر أو غيره فى العبد والقن (امر) السيد (بيعه) وفى الدرر وأم الولد شعر
المولى على الاتفاق لا يمر كفى المحيط ودكر فى الزملى لو هز السيد على المملوك
فى بيعه ليس له أن يأكل من مال سيده لكنه يكسب ما يملك إذا كان صغر أو حارة
أو عاصرا عن الكسب فيه أن يأكل وإن لم يأكل له من الكسب فيه أن يأكل من ماله قدر
كفائه ثم أراد هذه الرواية مع لهط العبر فى آخر الكتاب متى عن رعاية حسن الاحتتام
بإمانة معنى الرقاب

كتاب العاقبة

لما شارك الأتارب فى روال الملك وهو أقل وفوعا عقده وهو المتأقدا والعق كلها ما خرج الحروب
عن الرق والعق بالكسر اسم منه وشريعه وهى حكمية تصريها أهلا للقضاء والشهادة
وعبرها والمراد الأعصاق فانه للواق بالعصا وقد جاء لغة بكاد كره المطررى وهو
تصرف مدوب مرضى الملك للملوك والمملوك حتى رمل رابو ح الكرم من آثار ما زالت

دل عليه المشاهر من الاحبار والاصحاح من الانبار وفي الزهدى يستحسن معنى الرجل
 عند المرأه امد وفي الإختصار لم يثبت ان لكس كماله وشهد عليه خوفا من التخاذل
 (يصح ن حر) من الحر بالفتح وهو لغة الخلوص وسرقة خلوص حكيمى يظهر
 في الادبى لا تقطع عن حق العرسه (مكلف) فلا يصح من اللعنه والمحسوس والصبي
 وفتح من السلم والكافر والسكران والمكروه بمعنى ان يسرطاسه رار للثلاث فانه لو اسرى
 الوكيل بالشراء فربما لم يفسد عليه لانه اسفل منه الى الموكل كما في وكالة الكرماني وعنه
 (نصر في لفظه) اى ما اسعمل فيه وصفا وشرا من نحو المسمى والحر وعبرهما
 سواء كان في حله اسمه او فعله بذاته او عبرهما من قصد او خطأ ومعنى لو حرى على
 لسانه اعطى وعنه انه لا يفسد على المخط (بلا) حاحه الى (بنة كات حر) اى
 دو حر اودات حر والهاء مفتوحة او مكسورة كلاهما لطالب الممد او الامه في حروف
 المعاني من الكشف ان المعهية لا يصحرون الاعراب الا ترى انه لو مال رجل ربت بكسر
 الباء او لامرأه ففصحها وحج حذو العنق وفي المخط لو مال لعمه اب حرة او لامه ابنت حر
 فمصدق (او من) يفتح الثامن الاعناق وهو اراد المالك وابنت العنق كما حتى (او صدق)
 و معنى ان يكون طابق كذلك لانهما معان من المعاني كما في الصحاح او الانبياء كما في
 التمهيد (او) اب (اعطى) ويجوز ان يطف على الجملة وانما احرث لان الاصل
 في الحر الافراد (او محرر) بالفتح اى معنى (او حررت) او مولاي (او هدامولاي)
 اى معنى فانه يفسد وان كان مشتركا منه ومن الناصر وعنه ولا يفسد من مبيد له
 فليصح بالصرح (او مامولاي) او ماحر او محرر او ماعص او ما اراد الانبياء بانه لم يظلم
 ولو قال صدق بهذه الالفاظ الاحبار المائل صدق ديانة لافصاء لانه خلاف الظاهر
 لانها جعلت انشاء كما في الزهدى وذكر في المخط لو قال اودب الله عن ديانة وفعفاء
 لانه والحد في الصبي سواء ولو مال لعلامه ابنت مولاي او مامولاي اخلف المشايخ عند
 كما او قال له ماسدى اولها ماسدى وفي مسوط صدر الاسلام لو قال له ما حواجه اولها
 يا كدنا ولم يفسد على الصحيح وفي المخط لو قال نو اراد تراسى لم يفسد ولو قال ابنت اعنى
 من فلان وعنى به صدا آخر صدى ديانة لافصاء (ونأسك حرو بحوه) مثل زيد فأم
 و عمر ولا يساهل فيه كما طس (بما عر به من كل البسدى) سان بحوه اى البسدى
 والوحده والرحه والعره وعبرهما عامر في الطلاق فلا يفسد بوقوله ذلك او حررك
 حر لانه بالامر به عدا لك في الطيم حل لا يفسد العلام بوقوله فحررك وفي المخط من ان
 يوسف انه في ذلك كركه والا كعفاء لا يخلو عن شئ فانه لو اعنى حرأشباعا كالثلاث
 والرب عن ذلك الحره عنه وسعى في الباقي وكذا عبدهما كما في الاحبار (و) يصح

(بكاسه) اي سكتانه لهط الفسق (ان نوى) الصاق ونقعة في الكتابة
 في الطلاق (كلامك في عليك) لاني معك او اعطيت وكذا في الامثلة الحمد الالية
 (ولا سئل) اي لا ملك لي عليك لان اهل تصعب معنى الطريق غير ممكن اذا اصعب
 الالاسار فعمل كسامة من الملك (ولا رقى) في عليك وهو التصعب وشريعة الجبر
 الحكمي كما معنى * (وحررت من ملكي وحلت سديك) وقوله (لامة قدما طلعك)
 اي حلت سديك وحصل الامة لانه في الاصل معنى طلعك وان فسحل فده يكون المماينة
 وذكر في المحيط من اي يوسف لوال * الع * تور * نا * صا * را * فقد عتق ان يوتي
 (و) يصح الصاق يدون اليد عندهم (هذا اي) للمد وهذه هي الامة (للاصبر) سنا
 بحث تولد مثله لثمة سواء كان معروف النسب اولا (واكر) عطفت على الاصبر فصيح
 هذه الامة تولد مثله لثمة خلاصا لهما واصلح محمدا على ان حقه فعل الاتري انه لو قال لامة
 هذه ابني او نازله هذا اي لم يبق ثم قال بعض المشايخ انه على الخلاف اصوا كثيرا
 ما اسشهد محمد بالخلف على الخلف والعرض بل الكلام الى الاوصح وقال بعضهم
 انه على الزمان وهو اطهر ولو قال هذا ولدي للاكر حتى قصا ولو قاله هذا اي
 او حالي او ابنا هذه عني او حالي صفت ولو قال هذا اي او هذه عني لم يمتق وعده انه
 يمتق كما لو قال هذا اي لابي او اي الكل في المحيط وذكر في العلم انت ولدي كهدا
 اي ولو قال للاكر هذا عني او الكبري هذه عني فمتق انما ولا تسمى لو قال للصغير
 او للصغير ولما فرغ عما عني مائة شرع فيما عني وان روى فقال (لا) يصح (يا اي
 ويا اي) ورواه الحسن وفي التواتر انه يصح وهو الصحيح ولو قل عجة من لم يمتق
 على الصحيح ولو قل لامة بالما لم يمتق كما في الصغرى ولو قال لابي او ابنة ما تصغير
 من غير اضافة لم يمتق كما في المهدية وعن اي حمص انه لو قال لابي تصم الساء لم يمتق
 وبالنسب عني كما في النصيب (ولا سئل عليك) بمنزلة لاحد ولا يد (وله منة)
 اي لانه (الطلاق وكاسه) اي الطلاق (مع فيه العتي) اي اذا قال لامة انت طلاق
 او حلية او عت مني او حرمك لم يمتق وان نوى (ولا) يصح قوله (انت مثل الحر)
 او الحر وان نوى وقال بعضهم انه معنى بالية كما في الاحبار ولو قال لمرء انت مثل هذه
 واراد انه لم يمتق ولو قال لم ارد العتي لم يدين قصا وكذا لو قال مثل هذه الامة
 كما في المحيط (لخلاف مانت الاسر) فانه يمتق بخلاف ما انت الامثل الحر كما في المحيط
 (ومن * لك) بالشراء او الهبة او الوصية او غيره والمالك اعم من ان يكون صبيا
 او كبيرا عاقلا او مجنونا مسلما او كافرا (دارهم محرم) منه صعد ذواجره للموار وهو
 عامه والماسة مقصصة وفيه اشعار مانه حق المالك قرينة كالولد ومتوسلته

كالغرامه المأثمة بالمحرمة ولم يعنى بعده كبت الم ولم يحرم غير رحم كالحرمة بالزنا
والصهرية (او) من (اعنى لوجه الله) اى الله عنه او زنا به فحصل به ثواب عظيم
فانه فعل المسلمين (او للسلطان) ولد ابليس او كل مبرد (او للصم) الوش فحصل له
عذاب الم فانه فعل الكافرى (او) من اعنى (مكرها او سكران) من الخمر او الرب
او الخ او غيرها واكتب بما ذكرته في الطلاق فان عصى السكران كغلافة كفى الخط
(او اوصاف عذال) نفس (ملك) اولى منه كقوله ان ملكك او اشتريك فانت
حر ولو قال ذلك للملوك فعد عصى مله حتى سكت كفى الخط (او) الى (سرط)
مصدر بان و نحوها كما هو المصدر نحو ان فعل كذا فانت حر (ووجد) اى الملك
او الشرط المذكور فلا توقف العصى على وجوده حول لو قال انت حر على ان يدخل
الدار كفى الخط (عصى) الملوك في الصور الثلاث ولا حاجة الى هذه الجملة او اوصاف
الخلاى الى من كمالها نحو الى ما ذكره المص ان المراد من وعده مبرور وعده عصى
ملوكه عليه فان الحر حره الشرطية تمامها او الشرطية مشتمل على ما ذكره على ان حذف الصهر
المحرور ليس مناس الا في موضع ليس هو منه كفى الرضى (كذ) اى كفى عده من او مذبذب
و يدخل فيه المص والمدره وام الولد كما (لحق ادا حرج النسا) فلم يعنى ادا لم يخرج
الا اداسع من مسلم او دعى فانه نص في كل عصى المسترى كفى فاصحاح (مسلم) او حكما
فحصل المسامح كفى الطم (والجمل منع منه) ليرجح ما ذهبنا من سمراره في موضعه (في الملك
والزى) فان كانت الام ملكا فاجل ملك وان رعا بلامك فرق بلامك كالنكاح في دار
الحرب فان كانتهم اراءه غير ملوكين لاحد كفى الاسياد المصصى كاذ كره المص وصيره
ان الزى لم يوجد بلامك فلاحص من شئ فارى غير شرعى لاثار الكفر والملك اتصال
سرعى من الملوك والمالك سحر لصرقه فيه مانع من تصرف غيره وسأى رانه
بفصل (و) كفى (اله و فروعه) اى فروعه الله في من الكسابة والندبر و اميه الولد ولد الزوج
ام ولده من احد فحصل منه ثم مات المولى عصى لجل كانه من كل الزك هذا الا ان الاطلاق
مشكل فان الولد لا يمنع المدره الله كفى حر انه المص (الا ان ولد الام من) قبل (مولاه)
حر وليس مانع لانه من مائمه وهذا شامل لولدها من ابى مولاه او والد و ولد ولده
كما اندروج رجل جرحه من اسه وهو عند آخر مائه فولدت منه فان هذا الولد حر
وان كان من روحى رضى لانه ولد ولد المولى كفى الظهيرة

فصل عصى العصى

(ان اعنى بعض عده) او امه كالزنا والصنف او غيره (صح) الاعيان اى صح ازاله

(ملكك)

ملكه عن ذلك العنق وقد اشار الى ان الله لا يعكس الامن ان الفصحة الملكة والى ان
الباقي ملوكه لكنه موصوف بصفه الفساد ولذا لا يساع والى انه لا يعكس من اراد
شي من الرق فحق كنه وذلك لانه مستغله كالحياه فلم يكن ملوكه كالحياه وذلك لانه
حق الله تعالى عقوبة تكفره اوحى الهامة معونة على اله سادة اله ادام فعله باراله
الملك كنه بعه العنق كما انتم فعل العاقل في مدة نعمة ارضاه الروح هالين كالعق
لا يعزى والاعتاق كالمات يعزى ولد اقل (وسمي) الى عمل العد وكسب وجوا
من السعانة بالكسر كنه العنق ومنه (فيما في) من ملك الولي وصرفه اله (وهو)
اي اله في الهض (كالكتاب) في ان لا يساع ولا رب ولا نورث ولا يروح ولا يعل شهادته
ويصير احق بكاسه ونرح الى الحرمة بالسعانة والاعتاق ويرول نص الملك عند كاي رول
ملكه كنه من الكتاب (بلارد الى الرق لو عتق) ذلك المعق العنق عن السعانة بخلاف
الكتاب فانه رداله بالحرر وبنحى ان الملوك منى الباقي منه عند عتقه في الاحبار قال
عليه السلام من اعنى شعصا من عتقه عليه من كنه هذا كله عداني حصة وهو الصحيح
كاي المعصرا واعلم ان كلامه لا يخلو عن شيء وحق الاداء الى الملك فانه لا يرول شيء
من الرق (وقالا) اي ابو يوسف ومحمد بن اعين بصفه (حق كنه) لان العنق مطاوع
الاعتاق ادهوا شات العنق بالاعتاق لا يعزى كالصق ولنا في كنه وليس له الاسماء
عدهما ثم اشار الى مائه اخرى من فوائد الخلاف فقال (ولو اعنى شريك) في عند
(حطه) اي بصفه منه كانه نصف وعنه ملاذ (اعتق) الشريك (الاخر) حطه منه
او كاته اودره كاي الخصار وغيره وكرار يهدي اياه ادر حطه فقد سعى وحق الاداء
والولاية في هذه الوجوه (او استسعى) العنق في قيمة حطه يوم العناق ولم يرجع اله منه
على المعنى او من (اشريك الاخر) العنق) حال كونه (موسرا) مالكا مقدار
نصيب الساكن من المال واعرض سوى ملووسه وفوت يرمه كما قال محمد ومنهم من اعبر
بشارا عتق ما لا صدقة وعن ابن حنبل انه مال المورس الذي له نصف العتق سوى الميرل
والخادم وساع الثلث وشاب حطه والاول الصحيح كاي المحط (في حطه) يوم العناق
معهول عن اثبات وقد اشار الى ان الاعتاق في السار والعتاق لوم العنق ولولا يسه فيه
ثم اعبر ما يسهل على العنق والى ان له اختيار الاسماء والتصيين لكن لو اختار
الاسماء لم يرجع الى التصيين كما لو اختار التصيين لم يرجع الى الاسماء وعنه انه يرجع الا
اذا حكم به حاكم كاي المحط والى انه اذا اشتركت بين جماعة حار ان يرضى نصفهم حطه
ويختار نصف التصيين ونصف العنق ونصف السعانة وكذا المورث في رواية محمد
ودروى الحسن ان ليس لهم الا الاحتجاج على التصيين او الاسماء او الاعنق وفيه

كالمرأه المأينه بالمرحى الى اهدى (لا) يصعد (معبدا) بل يعقه او استسعا. وعن ابى
 والصهره (او) من رجل ولو صغيرا فعل واحد من اخره كالمرحى الدون (والولاء)
 فانه فعل المساء (لهمما) اى الشريك في حطهما (ان اصفى) الشريك الآخر
 (و) استسعى (الى الصد) (و) الولاء (للعق ان صعد) اى الشريك الآخر في حطه (ورجع)
 الميق (به) اى الصحاب (على الصد) اى صعد له الاستسعا كما صعد له الاصل والدمير
 والكمانه على ما قال ابو حنبله (وما لا) فى صورته اعلى الخط (له) اى الشريك الآخر
 (صمما) اى المص اذا كان عبا والسوانه فميرا (ولم يأتى بالاخصان) (فقط) (فليس
 للعق الرجوع بالصحاب على الصد كما فى شرح الطحاوى ولا للشريك الا سيده عبا ولا
 الاصل عبا او فميرا اذا الاصل لا يجرى (والولاء للعق) عدهما فى كل الاحوال
 (ومن ملك امه) او غيره من دى رحم يحرم منه الشراء او الارث والهبة او غيره حال كون
 المالك شريكها (مع) شخص (آخر عين حصصه) نصفا او غير (ولم يصح) حصصه شريكه
 ولوه وسهلا سواء علم انه اى سر كنه او لا وعده انه بمن اذا لم يعلم والشريك الخاريين
 اصفى لصدقه والايتسعا (وبالاصح) الاب حصصه شريكه (عبا) وسعى امه
 فميرا (الاقى الارث) فانه لا يصح بلا خلاف لعدم الاحتياط فيه كما اذا كان لرجلين عم وله
 حاربه فزوجها احدهما ولد له ولد اعم ماب العم دورثاه فانه عين الولد لاه لك بالارث
 (وان قال) من له عده (لصدقه) عده (اجد كما حرق حرج واحد) منهما (ودخل ثالث
 فاجاد) اجد كما حرق ثم باليسار كما ايسار له موله (ومات بلايين) فان بدأ ببيان الانجاب
 الاول وقال يصيب به المات عصى واطل الانجاب الثاني وان قال يصيبه الخارج عصى
 وثو ثم بنى الانجاب الثاني وان بدأ بالثاني وقال عيت به الثالث عصى وخارج
 بالانجاب الاول وان قال يصيبه الداخل عصى وثو ثم بنى الانجاب الاول (عصى) عدهم
 (من ثلث) عده (ثلث ارماع) وسعى فى ربه ومع نساح فان عصى لامصرى
 ملاجلاى وعصى ابن محاب عصى عبا بنى من حواب تجرى الاصل (و) عصى عده
 الشصين (من كل من عبر) وهو الخارج والداحل (يصعد) لانه عصى نصفا
 الثالث الخارج بالانجاب الاول الدار سهمان ونصف الداحل بالثاني الدار بسويين
 الثالث عصى ربه لانه يطل ملاقى الصنف الجرم بينى الاربع (و) عصى عده
 محمد (ثله ارماع من ثلث ونصف من حرج) (وربع من دخل) لار بالانجاب الثاني عصى
 ربع كل من الداحل والثبات عصبه والكلام الواقى والكافى (وان قال ذلك
 فى مريضه) والسهم اعنى ربه وثلث ارماع رقة عدهما ورعه ونصف ربه
 عنده تخرج من ثلث المال اولم يخرج لكن الورثه ان احاروا لعق عمنه باله

السهم (و) ايلم (نحو وارت) من البرزنة والمال هو المصد وقيمهم مونا (حمل) عند
 الشئين (كل واحد سهم) من السهام حتى يخرج منه سهام العنق والسعايد لان
 حتى كل من الخارج والداخل وسهمين وحق الثالث في ثلثه فله سهم العنق سهم
 وسهام السعايد اربعة عشر (و) حيث (عق) من ثلثه من الاساع (ومن كل
 من غيره سهمان) (و) (و) حمل (عند محمد كل) من المصد (سهم) من السهم
 لان حق الداخل في سهم وحق الخارج في سهمين وحق الثالث في ثلاثة (ومن ثلث
 فله سهمان سهم وسهامها اثني عشر (و) ح (عق) من حرج سهمان من الاسناد
 ثلثه منها (ومن دخل سهم) منها (وسعى كل) من المصد على الذهبين (في الثاني)
 من سهم العنق صدهما الثالث في اربعة اساع من قيمه وكل من الداخل والخارج
 في خمسة اساع وعده الثاس في نصف من قيمه والخارج في الثلثين منها
 والداخل في خمسة اسناد من ثلثي ان ينعوا عندهما للاسعايد من العنق
 لا يصرى قلت هذا اذا صادف محلا معلوما وانما اذا لم يصادف كما اذا كان نظري
 التوزيع باعتبار الاحوال المصري ملاحق لان ثبوته ح نظري للصورة وانما
 بهذا الطريق لا يعد وموضعها كما في الكرمانى وعده (والطبي) والموتى في طلاق
 سهم) من كان له امر انكس وقال هذه او هذه او احدهما طلق ثلاثا ثم وطئ احدهما
 او مات بعين ان اصابه غير الوطوء او اصابه ولو طلق طلقة واحدة فهل هو يان قبل
 مده صالحة لا يفسد العدة وينبغي ان لا يكون ساءا لان الطلاق الرحي لا يحرم الوطئ
 كما مر (كسح صحيح او ماسد وان لم يسلم للبع (يات) او بشرط الحار لاحدهما وقد
 اشترى من المهرص على لس لس من وهو ساء كالحارة (وموت) وقبل وزوج (و) يدبر
 وليندلا (و) وكنا واعيان لكن لو قال لزوجت المصد صدق قضاء (وهبة وصدقة
 مستثنى) الى الموهوب والمصدق عليه والهن كالمصد كذا في النظم وفيه اشعار
 الى انه لو لم يسلم لم يكن ياتا وفي الكرمانى وعده اتيهين والسلم لمجرد التأكد
 (في عق) سهم) فلو قال احدهما حرم وقع منه واحد من هذه التصرفات بالنسبة
 الى احدهما بعينه حتى ان حرهما ساءا اتيهين تب بالدلالة كالتصرع والكلام
 مشر الى ان هذا الطلاق والعنق يردان وان البيان اظهر لانشاء وقال بعضهم انهما
 لا يردان الا اذا وجد من الموصف هل دل على النسخ وانما لو باعها او وهبها
 او تصد بها لكان ماسدا لكن في الآخر من يجر على البيان ويماضي المحط (دون وطئ)
 لحددهما فله لس من (في) ان في العنق المهر لا تمخير بارى على بشرط النكاح على
 ما دل والداخل وعليهما وان لم يجر ان يجره لان هذا العنق لا يعد وهما وانما صرح بقية

والله يوم من لا يبارك عندهما على ما قبل والوطى سأل ولد المخل وطهما وقت
 دمر إلى أن العسل والماء والطير إلى المرح شهوة ليس يسأل وعن أي بوسا
 أه سأل وإلى أن الاستخدام لم يكن ياما ودان لا حلاق كذا الضم (واشهادة على
 الحق المهم) في صحة الأمر صدق بعد وفاته (ماطل) ذلك الشهادة وقوعه من قوله لا شرا
 الدعوى والدعوى من المجهول لم تصح وهذا عده وأما عدهما فلم يطل لأن النص
 حق الشرع والدعوى ليس بشرط فيه وفي الخائف أن الشهادة على أصناف إحدى
 أمته على الخلاف والدعوى ليس بشرط ملاحق وفيه اشعار بأن الشهادة
 على حرمة الأصل لم تطل وتسام في العمادي (١) تطل الشهادة وتبيل
 (على الطلاق المهم) فيجوز على البيان وفيه دهر من الدعوى ليس بشرط لانها
 مصدرة لغير المرح وهو حق الله تعالى

فصل المطلب ما انتهى

(ويبقى) الواو منه لا متيقن والفاعل الوصول (بأن دخلت) لما رثا (فكل
 مملوك) عبدا وماله كالأدبي منع على الذكر والاشي كذا في الحد ولو قال عب
 كذا دون الثاني لم يدين قصاص ولا يتناول الحبس إلا بالسيرة ولو كان المملوك
 اشتد الآثام يصبه كذا في الشهادة (١) للاحتصاص والاحتصاص ما يمكن لشي
 هو ملك في الحال دون ما بحث في المال كذا في الكرماني وفيه تأمل على أن التنازل
 من مملوك هو أخذ من رضى وعبره ورضى بعض التمتع فكل عدل (يوثق) أي يوصا
 له حبس (حرص) كان (ملكه) أي بعض ما يملك (حيث حل) في الدار ملا (ملكه)
 وقت الخلف (ولا) حواصث وقت الخلف أو بعده وحين طوى له كيوثد طرق في ولها
 قيل أنه محلف لما من من أن اليوم مع فعل محلفه لا يملك الوقت وهذا وقت
 مركب والمركب غير المرد الذي أن الرضى به على أن أدل من يوم وفي المقتل
 أنه كخصه عشر ولذلك في الأول وشهدت العبرة بالوسطة محو سليم وكس
 بصورة الباء على أنه ليس بكل كذا (و) يعنى بهذا الحلف حال كونه (لا) كذا
 (يوثق) من كان ملكه (وقت حلفه فقط) فلا يسقط ما ملك بعد الحلف (لا) يعنى
 (الجل لكل مملوك) أي أن قال لا ماله الحامل كل مما وثق (دكر فهو حر) لم و
 دكر ولو لا قل من سه أشهر لأن الجل كعص من المملوك ولذلك لو لم يجد المالك كرضي
 الجل تبعه الأم كذا الكافي وفيه اشعار بأن لو قال كل مملوك أم ملكه أو إلى سنة وسأعد
 على ما يبعد دون ما في ملكه ولو مال عبده دية لا قصاص كذا في الحيف (ومن أمه)

مكسر التاء (على مال) نقد او عرض او حيوان معلوم الجنس او لا مكمل او مديد
 معلوم الجنس (اوبه) اى ذلك المال هل مال انت او هو حر على الف او الف
 (فعل) المال في المجلس حاصرا او تابيا فترسة الفاء (صق) سواء ادى المال او لا
 (والمال) الثروة (دين عليه) ويعنى ان يراد بالمال المقوم فاد العنق كالمضاري
 فلو عصى على حر فعلى نصيبه وفى ثقله على اسارى يانه لو علمه فبادا او منى لم يفسد
 بالمجلس كفى الاحصار (و) الصد (العلق عقه بالاداء) اى اداء المال فان مال ابن اديب
 الى الف درهم مات حر (مادون) فى الهارة دون السكدي لانها المشروعة عند
 الاحتيار (ان ادى) ذلك المال فى المجلس (صق) وعن ابن يوسف انه لا يتوقف على
 المجلس كفى اداومتى وفى اعمار فاعل ادى اشاره الى ان المولى لو احدها مائة دينار
 لافى والكلام مشعر انه لو اسفر من المال من رجل وادى الى المولى صق الا ان العريم
 رجع على المولى الكلى فى الحرط والشادر ان الاداء بالخدمة بعد دفع المانع سواء مضى
 ام لا كما اثير انه فى الكلى لكن فى العبادى قال نصر ائمه كانوا يقولون فى الدين ادا وصده
 بين يدي المالك لا يبرأ حتى يصعب فى بداهة وجمعه (لامكاتب) ولهذا لا يجاح الى قول
 الصد ولا سطل بار رقيه والمولى ان يعمه بملكانى المكاتب (وفى است حر بعد موتى بالف)
 او عليه (ان قل) الصد الف (بدموته) اى موت المولى ولو ساعه (واصفه
 الوارث) او الوامى او العامى (صق) عند الطرفين ولزمه الف اما القول بعدم فلاته
 قابل الف بالمرمة بعد الموت واما اعلى الوارث فلا له صار للوارث فلم يبعد
 ما علمه المت من الاصل فى ملك المير وده اشعاره لو قال ادمت فمات حر على الف
 ما تقول للمال لا بعد الوفاة فانا هل صح اتدبر ولا يفره المال كما قال ابو يوسف وياه
 لو مال انت حر على الف بعد موتى ما تقول على الحياء وبعد القول صامد يرا ولم يحسب
 المال ودا بالاجاع كفى شرح الخطباوى (والا) يعمل ويعفه بان لم يوجد واحد
 منهما او وجد احدهما دون الآخر (لا) يقتضى ولزمه الف (وان حرره)
 المولى (على خدمه سه) مثلا كما اذا قال لعمه انت حر على ان تخدمى سنة (فعل)
 الصد ذلك فى المجلس (صق) من ساعه (وخدمه) فى يده او من خارجة على وجهه ما رى
 (سه) لانه مما وصه (فان مات مولاه) او صد (قلها) اى هل خدمة السيد
 ما ساعته ولا خدمه او نصف سنة مع الخدمة (يجب) عليه صد الشحيح (فيمتد)
 اى قيمة الصد كذا فى الاولى او بعضا فى الثانية (و) يجب (صد محمد قيمة خدمه) اى
 اخر مثله كذا وبعضا فلو اتفق قيمة وقيمة الخدمة فلا خلاف بينهم وانما اتفلا فيما
 اذا احلها كما اذا كان قيمة الصد الف درهم وقيمة الخدمة جسمانه وقل انا مات

في نصف العدة مثلاً أحد ما بقي من حدة السدة في قولهم كالواحدة على الف واستوفى
بعضها ثم مات فإنه كان للورثة ان يأخذوه عما بقي من الألف كما في الآية

فصل العدة

(من) سدة محرمة (أعني) ولو سكران أو مكرها (فعدومته) أي المصق وفيه إشعار بأنه
لا يصح تدبير السدة والصبي المحبون والمعدومة ثم المدبر صرنا مطلق من علق عقه بمطلق موب
المولى ومعدومة ما سار إلى الأول بقوله موباً (مطلقاً) عدم مقدسني أصلاً بل مال دريت
أوانت حراً ومدر بعد موتي أو ان سدة حراً وأب حراً حراً وموتى أو بعد موتى أو
موتى أو هلاكي أو أومت لك رقت أو لك مالى (أو) موباً (أي قد علق) وكثر
(موبه قلها) نحو انت حراً من مالى مائة سنة ومثله لا يعيش الله في العال إذا العاشرة
كالكاثي كما في الكافي وفيه إشعار بأنه لو مال أب حراً من مالى مائة سنة فهذا مدر
مطلق وفي الحديث أنه قد لا يموت صوراً لا يموت إلى مائة سنة لكن في الأحكام قول
أبي يوسف وأمال الحسن أنه مدر مطلق وهو المحار (مدر) محار إلى مقتضى من التدبير وهو
لغة العكر في عاقبة الأمور وشريعة أصناف المملوك بعد المول لا فصل وقتل عقد بعده
وقيل تعليل الصبي بالموت والمدر هو المصق بعد الموت ومن حكمه قلها أنه (لا ماع) لأنه
وحدسب الحر به وإن أحر كالمصق بشرط الحار (ولا لو هند) ولا صدق به ولا يهر
ولا رهن (ولا سخدم) وسأحر) بالصم ويصق وبكاتب وأكسبه للمولى (والمدرة
بوطاً) ملك العيين (وسكج) ولو كرها ومهرها وارثها للمولى (وإن مات سدة) بالقل
أو غيره (عق من ثلث ماله) بعد الدين إذا خرج منه وإن لم يخرج وأحار الورثة فكذلك
(و) إن لم يخرجوا (سعى في إراد) على الثلث من قيمة ماله سواء كان من ثلثه أو أقل وأكثر
وفي إشعار بأنه لو خرج من الثلث مائة التركة قل الوصول إلى الورثة ليس لهم
حق السعاية وقد ذكر في المسألة أن لهم حقها (وإن استرق) أي أحاط (دسه) فيقتد به
مع مال أو بدونه (في كلة) أي فهو سعى في كل قيمة مدر أو هي نصف قيمة قمار قيل ثلث
قيمة قمار وقل خدمة منه عمره على التصيين وقيل قيمة ما كافي ما يصحان وقل قيمة مدر
كما في النظم والأول هو المحار كما في الكبرى وفيه معنى كما في الصغرى ثم أشار إلى الصبر الثاني
فعال (وإن مال أن مات في سر من هذا) أو من سر من كذا أو في هذا السر (أو في هذه السدة)
أو إلى عمر من سدة فهو حر فليس مدر مطلق بل عقد من حكمه أنه (صح) سدة وسأ
بصرانه (وإن) لم يبع (وحد الشرط) أي الموت في الرض والسدة أو غيره (عق
من ثلث ماله وسعى في إراد) وإن استرق دسه في كلة (كالدر) المطلق ولا تدر

ان الممد تحصى بالشرطة فانه لو قال است حر يوم اموت فان بوى الهارمعد وان بوى
 الوقت مضى فبقي الممد واعلم يدكر مدير العصف فانه كاعاق النعصف في التحرير عنده
 وعدم التحرير عندهما واثر الخلاف فيه فبقي الممد وعده (وامدة) متدا حرة ام ولده
 وهذا شروع في الاسيلاذ وهو له طلب الولد مطلقا وشريفة حتى الامه ام ولد
 وهو شئ ادعاء الولد وتلك الامه كما قال (ولدت) تلك الامه (من سيدها) خمسة
 او حكما في شغل ما اذا اوطى الاب جارية الام ثم ولدت (عادي الولد) اي السقوط
 او غيره ولو ادعى ان الماء عني الواو لكان شاملا ما اذا كانت حاملا حار المولى
 ان الحمل مداهما قصير لم ولده فبقي الممد (او) ولدت من روح ولو حكما في سائل
 ما اذا اوطى مشبهة (فلنكها) اي الروح الحقيق او الحكمي بالشراء او الهه او غيره
 (ام ولده) سواء كانت في الاصل حرة او مدرة او مشركة بينه وبين غيره فولدت فادعاء
 احداهما ام الولد حرة اسولدها الى حل تلك الميمن او السكاح او بالشبهة ثم ملكها
 فاذا اسولدها بالمال انصر ام ولد استحقاها عندهم وقصير ام ولد قياسا كما قال زهر
 فبقي الممد و يدعي ان شهد انها ام ولده فلا يسرى ولده بعد موته فبقي فاصحان
 (وحكمها كالمدره) اي مثل حكم المدره المطلقة فلا تنكح ولا تنكح ولا تنكح على السكاح
 وتزوج عليها وتستخدم وتوطى وغيرها (الا نسأ) اي ام ولده (معي عدم موته)
 اي الد (من كل ماله) بخلاف المدره فانها مهي من ثلثه والعرق ان الاسيلاذ
 من المواجه الأصلي كالاكل بخلاف المدره فان قلب قد ذكر في فاصحان انه لو افر
 في ثمن من المام وليد لم يكن معها ولدونه في من الثلث فبقي قد كفي الممد فاهم يصح
 اقراره بالاسيلاذ وانه وصه حتى تمس من المم (و) انهما (لم تسع لده) اي دس
 المولى بخلاف المدره فانها تسجي له (ولا يثبت) من السعد (نسب ولد الامه) اي كل
 مولود تلك الميمن او شبهة (الا دعوه) بالكسر اي ادعاء كون الولد منه (ثم) اي
 بعد ما ثبت نسب الولد الاول يثبت نسب الثاني (بلا دعوه) الاتهم فلو اهدا اذا كان
 محصن بكل له الوطى اما اذا كان لا يحل كما اذا كانت ام ولده فصارت بولده بعده
 فلا يثبت نسب وكذلك الجارية اذا كانت بين وحيين ثم صاحب بولده فانه عيب حتى
 تمت النسب مهما تم حاتم بولده آخر لا يثبت بولده عده فبقي الممد والكلام مشر الى انه
 لو اعتق ام ولده ثم جاح بولده يثبت نسبهما الى ميتين لا عبر فبقي فاصحان (لكن)
 متى (سبه) بالثني) لصعف العرائش وعنه انه اذا حفظها ولم يعزل عنها لم يسبها
 بانه لان النساء تنكح الواجب فيلزم علم حقيقة ومتن اني يوسف انه اذا وطئها

لما اسبراه فلو ولدت فعليه ان يدعيه وعن محمد انه لا يدعيه ما لم يعلم انه من لاهل الجبل
اسلمها في سب ليس منه لكنه يعقده كافي الكافي

فصل في الولاء

ما به لما كان مسيا عن الاعتراف عند بعض المسامح او المعنى على الملك عبد الاكرس
وهو الصحيح كافي المحيط وغيره دله به وهو الصحيح له القرانه كافي الكافي وشريعه
التسامح وسمي بولاء الصافه والعمد ومن حكمه الارب كافي التهذيب وغيره في المال
المعنى انه ميراث لشقيق المرأ سبب على شخص في ملكه او سبب عند الموالاة
فمعنى ما حكمه وداعه رر واعلم بذكر الموالاة لعلها وهي لغة السامر كافي الحاشي
وشريعه ان يعاهد على انه ان حتى فعله ارشده وان مات ميراثه سواء كان رجلا
او امرأتين او احدهما رجلا والاخر امرأة كافي التبع وفيه اسما من الاسلام على
بذلك بشرط ان يحمد هذا العمد كافي السوط وكذا كونه محمول التبع وقال بعض
المشايخ انه بشرط كافي الحاشي (من اعني) بكسر التاء سواء كان مسلما او دينا او حريا
من مسلم او دمي في دار الحرب او غيرها كمال ابو يوسف لكن ذهب الطرفان الى ان
المسلم او الدمي لو اوصى حريا في دار الحرب لم يكن بولاء وكذا لو اوصى حريا في حربها
وحلها وقال ابو يوسف بالولاء والله في بلائها كافي شرح الطحاوي (واعني) الكفارة
او بدل او غيره لعنه او غيره وفي المصنفات من اعني من اسلمت بالولاء له والثواب للثابت
من عريان بعض شيء من ثوبه (او يعرفه) اي الاضاق كالديبر والاسلاد والكسابة
(او تلك قرينه) بان يملك دارهم محرم منه بالشرع او غيره ولو اكنى عبد بالمرع كان
حائرا (فولاءه) اي سائر العاق والمعنى لسنه ان كان حيا ولا قرب منه انما
فعلى هذا لا يحسب ان تصور بولاء المذنب وان الولد وانما اذا اريد به الارث فياخذ
ان يرد السد وهو ديانة وصار حرا فمعنى ان ثمانا اوله بموا لكهما ملكا
عند اوامة ودرا او اسولدا ثم صار حريين ذلت مدرهما اوام ولدتهما بالولاء
في الصورين والكلام شامل لما اذا كان بولاء كل منهما لصاحبه كما اذا اقر في حري عندا
في دار الاسلام ورجع الى دار الحرب ثم سبي واسبراه ذلك العبد ثم اعده كافي الطهري
(وان) برأ صغو (شروط عدمه) اي الموالاة لا شرط ما قبل لا يعضد المقعد (ومن اعني)
انه) طهر حلقها اولا (روحها) لا آخر (من) عمر معص (فولدت) ولدا لاف
من سبه اشتهر او ولد من احدهما اقل منها وامان ذلك الولد (وله) اي لمول الامنة
ومعناها (ولاء الولد) لان العتق ورد عليه (فان اعني) ذلك الروح التي تم مات

ولد (حره) اى مذل الروح ولاء الولد من موالى الامه (الى قومه) اى موالى الروح
 المعنى وعصه (ان كان من اعلى الامه وولادتها) الولد (اكثر من نصف حول)
 من نصف الحول لانه حشد لم يقى وجوده وقت المعنى فلم يكن الولاء لموالى الام
 ماشاره مالى ان الولد مات قبل صق الروح لم يحره اليهم والى انه لولاء النساء كما سمي
 انه لو اعنى ولم يكن بينهما سه اشهر لم يحره لقرى الولاء على موالها (والمعنى)
 كور (عصه) سنيه (قدم) العصه (التسيه) اسمها الثلثه (عليه) اى المعنى
 ثرت وقدم فى الكاح (وهو) اى المعنى (مقدم) فى الارث (على دى الرحم)
 فرب لا فرض ولا نص له واصلم انه قد تقرر فى محله ان احر العصات هو
 فى ثم عصه ثم صاحب العرس التسيه مما يرد عليه ثم دورهم يحرم ثم مولى الموالاة
 بلى هو الاعام او البرك رأسا الا انه تابع الهدائه (فان مات) المعنى (السد)
 سده (ثم) مات العبد (المعنى) بلا وارث (فولاؤه) اى ميراثه على ما مال المعنى ومن
 ان موب المعنى ليس بدمر شرط ثوب الولاء فان صبروه المال ميراثا لا يكون الا
 له موبه (لا قرب عصه سده) على الترتيب فلو مات المعنى من ابيه ثم ماتا
 دهما ان والاخر اسن فالولاء بينهما على السواء لانهم فى القرب الى المعنى على
 اء فالولاء لا يورث على ما قال اصحابنا كفى المحط وعده وصى بحر الاثمه ان دوى
 عام رثون فى زمانا اذا لم يكن للمعنى وارث كما فى الميه (ولاولاء) ثابت بحسب
 ع (النساء الا ما عصى) اى الاولاء معنى او عدا معهما لا اعلى او فرجه او لاولاء
 فى وقت الاوقت اعتاقهم فعلى الاول ما موصوله وقد يستعمل فى دوى العلم على
 نص فى بعض الصغائر لم يصر دى العلم على الثانى مصدر بدمية بمعنى الوقت
 بعده وحذف الصبر على الاول وفى الثانى صحر الحنفى والتزىل مرلة اللزم
 بالحدث) ليس للنساء من الولاء الا ما عصى او اعصى من اعصى او كاس او كاس
 فاكس اودرن اودرن من درن او جرو ولا معقهن او معقهن اى ما عصى
 قد من اعده وصورته امرأة اعصت عدا تم هو اعق عدا ملكه ثم مات العبد الاول
 الثانى ولم يكن له وارث سواء فولاؤه لها وقوله حر عطف على درن او اعق وولاء
 ومعقهن فاعله وصورته كصوره الثانى طاهرة بظاهر ومن الض ان قوله
 ان مصوب او محروور باللام او النساء العدرتين اى الا ما عصى وفى الميه
 الاثمه ان سات المعنى رث فى زمانا اسلم يكن للمعنى وارث والحدث متص
 وكفى ذلك رعاية لمس احكام

كتاب المكاتب

لم يجعل كالا ستلاد في الدليل الاعيان ولم يعمد بالعقل لكثرة مباحثه والمكاتب
 الكتاب منه مصدر ميمي لكون موافقا للمعنى والعدول عنها للعناد عن نوع تكرار
 وهو مصدر ان علم قد حبرا اي امانة ورسمها في التجارة وقدره على الاكتساب
 كافي فاستفهمان وهل اي اداء المرائس وهل علم الضرر بالسلبين والا فالعقل
 ان لا كتاب كافي شرح الطحاوي (الكسابة) له مصدر كاتب عنه كافي الاساس
 والمعدمة وقال الرعب انها اشاع العدد عنه من سنة عاودى من كسبه واستعاقها
 من الكسابة التي هي الاصل او النظم ولو اصغر لكان اطهر وشرعة (اعيان المملوك)
 اي العدد او الامة (مدا) عمر اي عاقب مد وهو النصف اي الجمل والمثل وحاصله
 اراله المولى عن نفسه ملك الدود عليه الى العدد (حالا) اي في الحال وزمان العقد قيلت
 الدع والسراء والخروج الى السر وقهرها وان ساء المولى (ورقه) اي ذابا فانها
 وان كاتب في الاصل العتق الانها جعلت كتابه عن مجموع ذات الاسان لعمه للكل
 باسم الحر (مالا) اي في وقت اداء بدل الكسابة صدقامة المسامح وحالا فقول ملك
 الزقة ايضا لكن لا يملكها الا بعد الاداء كسرط الحصار على ما قال بعضهم كافي شرح
 الطحاوي وحكمه في حاسب المولى حال اسوب ولانه طلب المال وما لا حققه الملك في الدليل
 وانما سمى هذا العقد كسابة اماناته بكتب العدد على نفسه لمولاه عنه وبكت المولى في
 عنه العتق اولا في صم حربه اليد الى حرية الزقة واما الخط فعلا بكتب لا بعد
 واحد (ما كات) بلفظ الكسابة وقال كاتب (فه) اي يملوكه بفرسة التدر نص
 فسارول المذرو والم الولد (ولو) كان (صعرا فعول) البيع والسراء بان يعرف ان البيع
 سالب للمالك والشراء حال كافي الكرماني وراذ في المصنوع ويعرف العن التفسير
 من الفاحش وده اسماء بان عبر العاقل لا نصير مكانا حتى لو ادى المال عنه غيره لم يفسد
 ويسترد ما دفع كافي الراهدى وعنه (ممال) معلوم صالح للغير رصاها كافي النظم وده
 اشهار بحوار الكسابة على عن لعمه كالكل والورود والبرود والاطهر العباد
 كافي فاصبحان (حالي) اي جعل من حل عليه الدى حلولا اي وحسب وزم كافي النعم
 (او مهم) اي معروف في الاداء والعرب تسمى المعروف ممحما كافي التهذيب وقال الراعي اصل
 النعم الكوكب الطالع وقال نحمدت عليه اذ اوردته كاتب فرصت ان يدفع عند طلوع
 كل يوم تصانم صار معارفا في تقدير الدفع بما قدره (او مؤجل) اي يجوز له اهل
 وهو المدة المصروفة للسبي كافي الفردات وده اشهر الى ان الاجل لو كان بمجهلا

كالخصاص والاكتمال والى انه يمكن عزو الاعداد ان كان لفظ الكسامة ولا يشترط ان يراد
 عليه ان اديت ذات حرواين عبرت من خلالها للشاعري كما في العظم (او) كاسه
 لفظ الكسامة وقال (حطت) ندرما (علاك انما) من الدارهم فعدم العقول الثاني
 على الاول ثم وصف بقوله (تؤديه نحوما) اى اوزون وانها سبع سم ليعنى بالوقف
 كما في العرب ثم وصفه وقال (اولها) باسمه اى فى اول النجوم (كدا) اى سمائه
 مثلا (واخرها كدا) اى سمائه (فان ادسه ذات حرواين سمى من) اى دلت عدد
 وانما اشترط هذان الشرطان ليكون الاعداد معقولا فالاول كاف عددا كما مر به صرح
 انكرماني (وقبل العدد) للمال عطف على مال او كاس (صح) الكسامة وزم المال
 بالتمام وقال بعضهم انه يدب حطه منه كما في شرح الطحاوى وغيره (وخرج من يده
 دون ملكه) مستدركه لصرح ان العرف الا انه ذكر ليس مع مسائل الاولى على العدد
 الثاني والناحية على الاول الا ان العاء اولى حيث في قوله (وهو) الكتاب كله لعدا
 للكتابة (محاما) اى لا يدل قل ادائه (ان اعصو) اى اعصه السيد الصحيح لا الرخص
 هان فصرفه يصير من التثنية (وعزم) اى عزم السيد (العقر) اى معد ارمهر مثل
 الكاسة او مقدار يدل اشارة لها للوطى لو كان الاستيعار ماضيا والمضى على الاول
 كما في اسلا والضميرتان (ان وطفى مكانته) لانها حرجت من يده (و) عزم (الارض)
 اى دبه السراجه (ان حى حايما او على ولدها) اى يجرى احد هما (او) مرم المثل او العينة
 ان يجرى (على مالها) اى يلفه وكذا عزم ارضها ان حى على كفى فاصحان فالاولى تدكر
 الصير ليدخل الكاسة تحسها وانما يعصيص موهب لخالق العكس (وصححت) لكتاتبه
 وانما استهفنا تبسها على حوار الوجهين كما عرف (على حوان ذكر حسه) كالعدد
 والخاص (قطر) اى لا توضع كالبرى والهندى وله صفته كالخالد والردى (ونؤدى)
 الكتاب (الوسط) بين الجيد والردى من ذلك الجنس (او فيجيد) اى لوسطى العدد
 او دون دينار اعدده وعلى قدر غلاء السر ورجحته عندهما ولم يقدري غيره شئ
 ولو كانت على مال مقدوم الا انه مجهول الجنس او القدر فقد على القيمة ووجه اشعار
 بانه لو كانت على شعرا وحضه مع سان له دار ادى الوسط كما في المحصر (وصدب) الكتابة
 وادمت (على قيمة) اى قيمة العدد خلاى المقدم من ولا يمين لكن يسق مادا القيمة
 وثبت بصاد وجمما وان احتلما رجحنا للثمنين وانما على شئ وهو اية وان
 اسما ما يردوم احد هما فانما والآخر به وعشره اتفق بانه الاقصى ووجه انما
 بانها وكاه على ثوب لصدوت كما في النخبة (او) على (حرج) اى سدسها او ثوبها
 (او سوزر) او عشرهما مما لا يقوم (من المسلم) فلو كانت سمي عليه الكافر على نحو الخبر

المعلوم المندرج حاروه اسماء مائة اذا اذى الحمر حتى وهذا ظاهر الرواية ومن الطرفين
 انه انما فيه اذمال ان ادسها فسب حروعه وحر لا يعنى الامانة فيمده العدد وعداني
 يوسف ان اذى المسروط وفيه المبد حتى غاي الهدانه من اداء فيه الحمر مسكل
 كافي الكافي ود كرتي الحصر انه لا يعنى عند الطرف من اداء الحمر بل اداء فيه نفسه لان
 العينة في العهد العامد كالسبي في الصحيح (وهو صحيح للكاتب) كالبولده وصده وامنه
 (البيع والسرقة) ولو لم يفسد فاحش عنده واما عندهما فلا يعنى ان به وانما به فمهما على
 هذا الخلاف فصحا بالنسب والسر ولو قال صح له التحارة لكن سائلا مثل المصارفة
 والسر كذا والا حارة والاستحار والاسعراص ولا تصاع والاستصاع والرهن والارهاص
 والاسعار كافي المحط (والسعر) وان شرط عنده استحصانا (وانكاح امه) من عند
 غيره ولو كل له لاصعاد المهر وسمه اشعاراته لا يجوز انكاح عنده اصلاحي لواحار
 بعد الحق لم يعد ولا كاح امه من «ده عن اني يوسف انه يجوز كافي المحط (وكسائه فيه)
 خلافا لمر (وله) اى المكاتب الاعلى (ولاؤه) اى المكاتب الاسفل (ان اذى) الاسفل
 بدل كسائه (بصدقه) اى الاصل لانه صار حرا (ولسبته) اى الاعلى ولاؤه (ان اذى
 قله) اى عقه (ولا) تصح (روحه) سعيه والوكيل الانا حارة السند فان
 اعنى قبل احارته بعد ذلك انكاح على المكاتب كما مر في الكاح (ولا عنه ولو يعوض) ولا
 تصدقه (الامس) منها وهو مادون الدرهم لانه قليل وسعده بالنسب كافي الكرماني
 وفيه اشعاراته لو اهدى طعام او دعى اليه فلا بأس بقوله ولو اهدى الدراهم او الثياب
 لم يقل كافي المحط (وسكته) بالنسب او المال وفي المصمرا لو كات به منه كسائه
 واحده بالنسب انه ان يطالب كل واحد منهما بجميع الالف وان لم يذكر الكفالة
 (وامر اصد) لانه تبرع لم يدخل بحب الكسائه ومعنى ان يجوز بالنسب كالمهر (واعلى
 عنده ولو مال ولا) تصح (نفس عنده) اى من عنده لان فمهما استعاط المالك وانما
 الدس على المعانس (وانكاحه) اى عنده كما اشار اليه (والاسب والوصى في رقبتي) الحمر
 (الصغير كالمكاتب) حكما فيمكن كسائه فيه وانكاح امه لا اعلى عنده
 ولو مال ولا يصح عنده وانكاحه (واذا عن عمر من محم) ولو اولا (ان كان له) اى المكاتب
 (روحه) كدس ومال ولو في غيره (مصل) ذلك الوجه الى المكاتب (لا يعمر) من التعمر
 اى لا يعمل (الحاكم) والعامي معبر المكاتب لعمه له (الى) يوهب او (ثلك انما ما بها
 منه انلاء العدر في الغالب كشرط الحار ووصية الاحبار وامهال من ادعى الدوم
 بنسبه حاصره وامهال المدينون للمهر لتعصر المال او لسع عسا في يده وامهال المرد
 كافي الكافي (والا) يمكن له ذلك الوجه (عمره) الحاكم عند الطرفين وقال ابو يوسف

لا يصح حتى سألني بحمان والاول هو الصحيح كذا في المصنفات (وصفها) اي فتح
الحاكم الكتاب وان لم ير من المكاتبه (مطاب سده) الفصح (و) فتحها (سده)
سده. لا فضاء (رضاء) اي المكاتب وفي نسخة بدون رضاء وواتان وجه اشعار
بان المكاتب ليس له ان يصح به سده بل رضاء السده فان الكتاب لا يحرره في حاشته على
ما ذهب اليه محمد بن سطة الا انه خلاف ما ذهب اليه اصحابنا فان الكتاب غير لازم منه
عندهم على ما قال ابو بكر الخبي كذا في المحط (وعا) ماله - صح (رقه) كذا كان اولاده اشكال
فاه مشعر بان الرق رول لمقتد الكتاب وقدم ان الزنابل هو الدلو ان الرق حق العبر
والعدل لا يقدر على ارادته كما حققنا ولذا مال في الهداية عادلي احكام الرق ماله في ان
الرق ثابت فيه الا ان الكتاب محض اللول من نص الاحكام فلو قيل لمحمد المصاف
وهو الحكم لا تدفع الاشكال (وما) كان (في سده) من الاكساب ملكا (سده) ملكا مؤكدا
صداني يوسف وملكاً مسداً عند محمد ولهذا الوأخر المكاتب انه طرأ ثم عمر بطل عبده
خلافاً لابي يوسف كذا في الكرماني (فان ما) - محاورا (ص) اداء (وما) اي مال بين ما
عليه اي ما ورتلنا لا واجبه (لم - صح) الكتابة لانه تعد معاوضه وجه اشعار به
اذا لم يترك وما - تصحح حتى لو يبرح احد الدل لا يعمل سده وهذا قول ابي بكر الاسكافي
ودرج العقد انوالت الى انه لا تصحح دون الحكم كذا في الصغرى واعلم انه اذا ما
عن ووافقه عليه ديون سدي الا حتى لم يدرى المولى ثم سدل الكتاب كذا في المحط (وقصص)
البذل) - بند (من ماله) الذي لم يعلق به دس (و - كبر عتبه) اي الكتاب (حرا) في آخر حره
من احراء محوته عدلا كبرى ومنهم من يقول انه يفسد بعد الموت بان يدر حاشا حاشا
للمنق كذا يقدر المولى ما احكاما لكا - معا كذا في الكرماني (و) حكم الوارث سدا كان او غيره
ماخذ (الارث) اي التراث والمهر بدل من الواو (مه) اي من المكاتب والاكساف
مشعر بان وصلياً باطنه فلا يبرح تدبيره ففسد بعد اداء الدل بين الورثة لا يصح كذا
المحط (وعص سده) اي حكم يمتق اولاده دكورا او امانا في اخرجيه المكاتب فان الالاب
يدخلن بعلها حال كونهم قد (ولندوا) وقت (كسده) لعلها فلا يصحون (او)
قد (شراهم) اي ملك والديه وولوديه بالشرع وعمره من اسبب الملك فهو مختار
واستخدام فلا يمتق بالملك عهده من امرائه وسأورد رجم محرم منه هذه خلافاً للمسا
والاصيل من يدخل في الكتابة يمتق ومن لا فلا وهم يدخلون اتفاقا واما غيرهم
فلا يدخلون هذه استحصا ويدخلون عند هما قاسماً كذا في المحط (او) حق انه
قد (كون) المكاتب (هو واه) حال كونه (صغيرا او كبراً عمره) اي بكسده واحدة
عائها جعلا كنه حص واحد فهو معطوف على حق يدرواه على السبق كرت وهو

من وضع الظاهر موضع الصير فلا سهل ولا كافي (وطالب) أي حل (سيد)
 أي (إرادى) المكاتب (البد) شتا (من صدقة) أي ركة أو غيرها (فجر) فلو صغر
 فادى الله لا يظلمه لكن الصحيح أنه نطبت لأن الحديث في الإضافة دل على أصل
 أني يوسف وسيد الملك عدت على كافي الكافي فلو قال وصغر لكان أحسن (ولاسم)
 الكسابة (عوب البد) والالطل حتى المكاتب (وادي) المكاتب (الدل إلى ورثة)
 أي واديه الكسبه ووصى الصغر (على محومه) أي على وجه وقع العهد عليه من التهموم
 (وان أعده) أعده (معه لا يصح) أعاده نصبه لثوبه الاضاق على الملك والمكاتب
 عبرة لولا لاجد (وان أعفوه) جوعا أو معرفين (عق عينا) استغناها لانه حمل
 أعافهم اسما طائلا لذل الكسابة لافسا كذا كراما والآراء والهيئة وما في مصنف كالاساق
 حكما ولا يحكى ما رآه من وجه حسن الاحتتام

في كتاب الاعان

عقب الكسابة ههنا من المواضع في المتعاقبة فان الكسابة مطلقه واليمين مقيدة
 والاطلاق معذم على الفساد والاعان أي إضاع الاعان جمع اليمن لغة البد أي على
 ما في عامه الكسب فليس مصدر كالظهاره وعبرها ولما حوت مع حذف وجهه دون
 سائر الكسب ومرة ما قوى به العزم على العمل أو الترك واعانى به لانهم يتصورون
 ما لهم حاله التحالف وهو على ما في النسوط والحقبة وشروح الهداية وعبرها بمثل
 قسم وجهه شرطية سيأتي تفسيرهما في الطن السوء ان يعمل القسم الثاني حارحا
 عن اليمين الشرعية ولا نكره الخلف به عند الجمهور سيما فيما لا يملكه مثلا الناس
 بالقسم الاول ولا نكره الخلف به أعانا وان كان عليه أولى كافي الكافي وعبره في كفاية
 السعي أن ليس لاحسان تحلف بالله الأبعد الضرورة ولما كان هذا القسم أشع مع
 الأسرقة أسدأه فقال (وهي) أي اليمين بالله وسعد وما في حكمه كقهرم الحلال
 (لأن) ما عشت الحكم فان اليمين ما عسكر العدد أكثر من ان يعد ثم فصله قبيل
 (فعله) فصح الخفاء وكسر اللام أو سكودها عن توحد بها العهد ثم سمي به كل من
 كافي الممرات والمراد المعنى المصدرى أي حلف الخلف بالله على عمل موصوف الدائم
 وهو الظاهر المعامل للترك لا ما هو مصطلح الخفاء ولا عرف الحكمين من صرف الممكن
 من الامكان إلى الوجود كإدب الله المص والشهور المكسور الا انه معي المصوح والله
 وان كان له اسم الاثر المترتب على المعنى المصدرى وعبرها اسم العطية اشتراكا كقصر
 وصرب الا ان الاسم يعمل بمعنى المصدر كاتمر (أو ترك) أي صلب فعل (ماض)

حال كون الخائف (كاذبا) كذا (عدا) او كذب عمد وكونه سالما من ماضى كاذبا كذب وهو
 الاحرار من النبي على خلاف ما عول عليه عمدا كان اوسهوا الا انه لانام بالنسبة وهذا
 هو المشهور لكن في الكرماني والمتنصفي وغيرهما ان الكذب يرجع الى ماضى الدهر دون
 الخارج ووجه رمن الى ان محل اليقين في الحقيقة الجملة الحرة لا فيها الموصوفة بالكذب
 والى ان تلك الجملة وحسب ان يستعمل على الماضي المثلث او الماضى موصوف العمل او للترك
 به فتحوذ وانما حص الماضي وقد وصفا بالخال لانه اكثر وقويا وما قال المص انه داخل
 في الماضي لانه زمان التكلم واليدين انما تعتقد بعد الفراغ منه فانه ان الحال بالاجتماع
 ماضى ووجود له طه ووجود حرة من معناه كما ذكره ابن مالك وغيره ويمكن ان يقال
 ان الماضي صرح بمحلول على العرف معرفة ماضى من قوله آت فلم يكن في التوضيف فتحوذ
 وقد اندرج فيه الخال كما ذكره (عموس) اي بمن عموس ويحوز ان يضاف اضافة الجنس
 الى النوع كما في الكرماني وغيره من المداوول وقال الطرزي ان الاصناف خطأ لغة
 وسمنا والعموس صفة من الجنس اي الاحمال في المائة سميت به لانه يدخل صاحبه
 في الانتم ثم في انساب وفيه اشعار بانها عين حقيقة كما يشعر به شرح الطحاوي لكن
 في المتوسط والكرماني وغيرهما انه عين بخلاف اوسع الحر لان اليقين مشروعة وهي كبره
 محصية واعلم ان ما ذكره اعم بما يهبط به حتى السلم وفي المحط انه العموس (بأنم) صاحبه
 (نه) اي بذلك الخلف ولا يردده الا بالوادة الصوح والاسمعار لانه اعظم من ان يردده
 الكفاية بخلاف المتقدمه (و) حاشاه عليهم (طائنا) وقيل انه عطيف على عمدا على تقدير
 كونه سالما من ماضى كاذبا ومعناه انه على تقدير السلم مسلم لا استدراك قوله وهو صفة
 ولو تركه وقال عامد المكان احصيه (انه) اي العمل الماضي او الترك الماضي او الحال
 في الحال (حي) اي مطابقة الواقع له لا مطابقة الواقع فانما تصادف بالحق ليس لذاته
 كما صرف واعلم ان الكذب يستعمل غالبا في الافعال والحق في المعتقدات (وهو)
 اي العمل او الترك (صده) اي لا يطابقه الواقع (لغو) ساقط لم يعلق به حكم وفي المعاص
 اللغو ما لا يستدعيه وفي الرازي من ان صاس هو اليقين في العصب وفي الاحبار
 من ان حبيبه انه قول الرجل لا والله وبلى والله وفي المعصمات انه عموس عندنا ومثال
 المعنى في الماضي والحال ان يقول والله ما دخلت الدار واندر طائنا به كذلك وقد كان
 شغلا وفي المحط لو اراد رجل ان يقوم لآخر فصال بالله اكر رحى فقام لا يردده
 كفاره لانه لغو من الكلام (رحى عمو) اي ترك عقوبته لانه لم يعتمد الكذب وانما
 لم يقطع بالعمو صانه لجمد في المتوسط ولانه غير مخصوص ولا يعتقد كونه مرادا
 (و) حله (على) فعل اوترك (آت) اي مستقل او ات زمانه (يعتقد) وفي بعض

الشيخ سعد، ناصر الدين، ومعنى مقودة أصله وثيق الخلف أيها بالقدرة والنية
 (وكفره) أي في المعنى من الأيمان (معد) دون المومنين والتموه وهذا بعد مخرج
 ما اشترطه (أن حدث) في معناه بالكسر أي معناه وأتم فيها والحب الحب العظيم
 كما في إطلاق المطلق وقد أسره إلى أن الكفر له لم يصر إلا بعد الحب وإلى أنه يحمل
 أن يكون المر والحب وأحيان كما في فعل العرس وترك المعصية وماهكم وإن يكون
 الحب حراً من المر كما في هجران السلم وغيره وإن يكون المر حراً كما في الشجرات كما
 في الأحبار وغيره (ولو سهواً أو كرها حلف أو حب) أي وحب الكفر، وإن كان
 الحلف أو الحب بغير من السهو والأكراه كذا ذكره المصنف وهو مراد من سهواً أو كرها
 محير مقدم على عامه إلا أن تعدد صراحته على الأصح والأبأن كرها بالفتح فإنه بالمسم
 الكراهة والسهو كالتسان في اللغة العامة وذهب الغلب إلى المر كما في العامة ومن
 وأما صراحة بالسهو قسم من التسان فإنه فقدان صورته حاملة على العمل بحيث يمكن
 من ملاحظتها أي وفشاها ومعنى هذا وهو لا يسهوا أو بحيث لا يمكن منها إلا بعد
 فحتم وكسب حديدو يسمى شيئاً بعد الحكم كما في الطوبخ فالأولى ذكر التسان
 وإن علم من السهو حكم قسم آخر منه بالمراد في الأولى وبذلك قد ما جرى على لسانه
 من اليمين بعد إرادته غيره ومعنى هذا خطأ كما في المصنف (والقسم) تعين اسم
 من الأقسام وعرضاً له مؤكده فصاح إلى ما التصق بها من اسم دال على المعظم يسمى
 بالمقسم به وحالة مؤكده يسمى بالمقسم عليها وحوال القسم فهو أحسن من اليمين
 والخلف الشاملين للشرط والائتمه ولما كان القسم به شرطاً في معناه (مادة)
 أي لصق اسم دال على ذات الواجب تعالى فهو اسم للذات وداعياً لأكثر من واحد
 بعضهم أنه في الأصل صفة اسفل علماً وقد استعار ما باسم الله ليس عمن وهو اختيار
 هذا الصدر الشهيد وذكره القدوري أنه عمن مع الصفوة من محمدانه عمن مطلقاً كما في المصنف
 والإطلاق دال على أنه عمن وإن كان مر فوعاً أو مضموماً أو ساكناً لأنه ذكر اسم الله
 مع حرف القسم والخطأ في الإعراب عمن ما عمن كما في النهاية (أو باسم) هو عمن بالذات
 دال على الذات والصيغة معاً مائة اسم على وأي (من اسمائه تعالى) ولو عمن محض
 به ولم يخلف الناس به ولم يكن صريحاً نحو ذلك لأفعال كما في الاحتياط وغيره (كأنه)
 فإنه لم يستعمل في غيره (والرحيم) يستعمل في غيره وقال بعضهم أن صريحاً لم يكن
 بمسألة لاسم والأول هو الصحيح كما في المحط والكلام مشيراً إلى أنه لو قال والله وأنه لكان
 عمن وفي التواذنه عمن وأحد ولو قال والله الله فواحدة بالاعتاق وإلى أنه لو قال
 والله والرحمن والرحيم والرحيم والرحيم على حدة وهذا الشكل

واحد بكاي الصوري (والحق) أي من لا يخرج منه فعل فهو صفة سلبه وقل من لا مفر
في وجوده إلى عمره وقل الصادق في لقول بكاي شرح الواقب وهذه إشارة إلى أن حق الله
وحقا لم يكن ميبا وده حلال ساق (أو صعد) هي صرعا مصدر يمكن الاشتقاق
(يخلف بها) أي يخلف العرب تلك الصفة فلا ورود فهي أحزابا عما يحلونها بها
من نحو الأماء والاشياء فانه قد هي الشر منه من صفاته تعالى داسه
أو علية وقال مشايخ العراق أن الذين هي الأولى لا عبر والأول هو الأصح كما
في النهاية والمرق أن الدابة ما خلقه حدوث ممكن أولا بخور وصعد يصعد
و العلية بخلافه على الدولين كالعالم والخلق (كفره الله) أي علية
من حد نصير أو عدم الطير من حد ضرب أو عدم الخط من معرفته من حد علم
(وحالته) أي كونه كامل الصفات (و كبريائه) أي كونه كامل الدات (وعظمه)
أي كونه كامل الدات أصناء وكامل الصفات تعا (وقدرته) أي كونه تحت نصحه
كل من الفعل والترك بحسب الدواعي (له) يلصق القسم (بعبارة) فانه حرام من أن
عاس به مال لو حلفت بالله كاذبا أحسالي من أن حلف بعبارة صادقا من أي معود
أيه قال المشرية بالله ثلث منها الخلف بعبارة وعن أي عماره مال الخلف بعبارة شركة
بكاي كعبان الله هي ما قسم الله تعالى بعبادته وصفاقه من القل والصفي وعمرهم ليس للمد
أن يخلف به أو ما اعتاد الناس من الخلف بجزل وسر قولان اعتدانه حلف بالبره وأحب
بكره وقال على الزاري أن أحلف الكفر على من مال يحياي وحيايك وما أشبه بكاي
التمانه وذكر في السنة أن الخامل الذي يخلف روح الامر وحياه ورأسه لم يتدقق
اسلامه بعد (كالتالي والقرآن) وسوره منه والمصحف والشرائع والاعادات كالصلاة
وعبرها والعرش (وإنكصه) كل ذلك لأن العرب ما علموها عسا بكاي شرح الصحاوي
(ولا يصعد) من صفاته تعالى (لا يخلف بها عرفا) أي في عرف العرب بكاي شرح
الصحاوي (كرجته) من الصفات الحقيقية فإن من حده الإرادة إذا لمحي إرادة الأنعام
(وعله) صفة أنه لا يخفى على شيء وفي الخلاصة أنه وبنيانية (ورصد) أي ترك الاعتراض
من الإرادة كما قال المعتزلة فإن الكفر مع كونه من إرادته تعالى ليس من صاعده لأنه معرض
عنه ونوعه (وعضده) أي إيمانه وكونه معاقبا لمن عصاه ودل أبو حنيفة
إسما صمد لله تعالى لا كيف (ومستحضة) أي إزال تنعوسه وفي الإصص العضب
الشديد المصني للعقوبة بكاي المردات (وعذابه) أي عقوبته ودل الزايع هو الإجماع
الشدة (وفواه) مبدأ خبره قسم بعده (بعبارة) حطقت بيان لقوله وهو متبدأ
خبره بتعدون هو قسمي أو ما أقسم به وهذا خبري خبري قولك أقسمت بامرئ إذا قال

لعمر الله بغيره قوله والله الياق والمرحاة مضموما او معسولم يعمل في المين
 الا لمسوح كان الكشف وقال الرابع هود بن العلاء لانه اسم لده عماره السن الحناء
 والقاء ضد الصاء ولهذا وصف الله وفما وصف بالمرحى الاصاغة اشعار ما به
 لا يجوز ان يعلق ويقال لعمر فلان ما به كبره ملاحلاف واداخلف ليس لكان يرمي
 يحب ان يحسب فان الله ذكره ضد بعضهم كان كفايه السحي (وانم الله) مع الهبر
 وكسرها مع صم الم معصور اعني الله مع الهبر وكسرها وقد يقال هم الله يملك
 الهبره المعسوخه هامو قد تحدى الياء مع التثنية فقال ام نعم الهبره وكسرها ويعمل
 معصور الاعن الامع الحلاله وهو جمع عين ضد الكوفية همرقه فطمة حذلت وصلية
 لكبره الاسعمال جمعها ومفرد كالم عند سبوه مشق من الين وهو الركة وصلى
 الذهب من مسدا حرة عدوى هو مجموعي ومعنى بين الله ما حلف الله تعالى به من
 نحو الشمس والله يحيى او الين الذي يكون باسماء تعالى نحو والله كاني الرضى وذكر
 في المسوط ان ام الله صله عبدالصمد (وعهد الله) ياجر واسطه حرى اليم
 كما ذكره المص رحمه ان الواو طيف وحلم صحر حرة والمكانه به ده حناء على ان الصب
 حار على اصمار قبل الصم والرفع شائع على الاسماء اى اقسام عهد الله وصلى
 عهد الله اى عسى وقد مر معناه على انه ان المعنى موجب بين الله وصحور ان يكون
 المعنى والله الحافظ فان العهد جمع الشئ وعمر اياه حاله بعد حال ويسمى المولى
 الذى يبرم مراحاته عهدا وعهد الله ما لم يره وليس ملازم في الشرع كاليد وما يحرى
 محراه (و) دمه و(مباذ) وبالشئ وهو عهد مؤكدين او عهد كاني المرداد وذكر
 في المحمد ان يدير هم وعهد كرم سواء في الين (واصم) واعرم (واحلف) تكسر
 اللزوم وعن محمد لوفال الله لا احلف كذا فيم كاني المحمد (واسهد) اى اقسم طرمة
 محرى الحلف (وان لم يعل) مع كل من الثلاث (الله) وقال زهران لم يذكره فيهم لم يكن
 عسا (وصلى بدر) وهوان بوح على نفسك مالمس واجب كاني المرداد وده اشعار
 ما به لوفال بذرت ان لا يفعل كذا فيم كاني ما صبحان وعبره وهذا ادا لم ودان بترسية الصب
 والا فليس بين ولهذا وجب عليه الوفاء كايحيى (او) على (عين) فضاء رمن سوكتد
 اصب ك ان كا زمكهم وهو عين ايضا كاني المحيط (او) على (عهدى) او على عهدا
 كاني الطم (وان لم يصف) هذه الاعباط (الى الله) ولم قل على يد الله او على الله
 او عهد الله وعن ابى يوسف انما قال لله على غير وهو يريد ان يوحى ما على الله ولا يقول
 ان فعلت فلن يسم كاني المحيط (وان قل كذا) اى ان دخل الدار ملام فهو كاني
 او يحوسى او يودى او يصران لانه شرم الحلال الذى هو عين فان المعنى هنا

القول المباح حرام على لانه علقه الكفر (وانما يكفر) بهذا المعنى من الكفر هو الظاهر
 قال كونه (علقه خاص) ان يحمل الشرط لعل كان مثلاً ما له لصورة في المعنى لا يسعد
 منه المسند اصلاً نحو ان كان فعل كذا فهو كافر (اوت) كافر ووجه اشارة الى انه
 لو قال ذلك اتى قوله مكفر والتصحيح اما ان اعتقد انه عيّن لم يكفر وبهما وانما قد الكفر
 بالخط يكفر لانه لا اقدم على الحث لرمي بالكفر كافي الهداية والى ان من الاعمال حمله
 شرطه صريحه يجهله لم يكن يمسحاً حراً لها صانع للمع او الجمل وشرطها مطلق
 من الشخص والوقت فالقول ان يطلق ان سئل لم يكن عساً لانه يفسر لاحكامى الذى
 ليس بيمين ولا به مقيد بالرأى والتخمس وكذا لو قال ان مات فانت حراً فانه يفسر وكذا
 لو قال ان طلاقى عداً فطلاقى ان طلاقى في دفع السلس لان العمل بدحول في صار
 معنى الشرط كافي المحرم (وسوكند محذورم بتدلى قسم) الى يمين وهو محذور او الشرطية
 ليست بيمين كافر ووجه اشارة الى انه لو قال سو كند محذورم مطلقاً فليس بيمين
 كافي الخلاصه والى انه لو قال سو كند محذورم بدان بتدلى اوفال سو كند محذورم
 لم يكن عساً وليس كذلك تلافى بالوفال سو كندى شورده ام فانه احاد ان صدق
 سئت والا فلا تسمى عليه كافي الله (وسما) لا فعل كذا لم يدكر في شيء من الكتب
 وقد اختلف المشايخ فيه ومسله لا يحمله كذا في المحط لكن في الظن انه ليس بيمين
 عند المذممين واكراماً اخرن وفي المعربات الصحيح انه ليس بيمين وفي فاصحان
 الصحيح انه ان اراد اسم الله يكون عساً (وسحق الله) ليس بيمين على الصحيح لانه
 فضاء ما يستحقه على عباده من العادات كافي المحرم وعساً ان يوسف ايمى وعساً ان
 يحنه ايمى السعة الى الدليلات ووجه اشارة الى ان يحق الله عساً وداً لا خلاف
 كافي واصبعان والى ان يحق رسول الله ليس بيمين واما لا تسمى اى وكذا يحق الكلمة
 والاسلام والقرآن والمساعد كافي الظن (وحرمته) اسم من الاحترام وهو ما يحرم تركه
 (وسوكند محذورم بتدلى) ليس بيمين لانه بعد وفي المحط انه يمين (ما) سو كند محذورم
 (مطلقاً) والاحس او مكمل بالانه راحى ساسه الطرفين (وان) ووجه فعله
 قصده او محضه او لمسته اسم من الظن وهو انما من راحه في الدساتير طاع التوفيق
 وفي المعنى بالاعلاء بالمعونة كافي المرفاد وهذا في حق الكفار واما في حق المؤمنين
 فاسقاطهم من درجة الاراد وتمام الصالحين كافي الكراهة الكرماني وقهر (او ازاران)
 اى ان دونه فائزان (او سارق او شرب حرام او كل رما) اودم او مفسد او محرر (لا)
 يكون فحماً عساً بحرطاً وعاهده والفرق عساً وبين شرطية الساسه ان الكفر
 عساً لم يسه حرمه بحال خلاص هذه الاشياء على حرمها سقط عند الضرورة وكل

بأن يؤيده إلى مسكن ثم يصرده منه إلى أولى غيره بالهبة أو غيرها فإن تبدل الوصف
 تأثيراً في تبدل المعنى لكن لا يجوز عندنا كثرة ما في الكشف (لكل) منهم (ثوب)
 حديد أو حلق يمكن الاحتجاج به أكثر من نصف الحديد بأن يسمع مثلاً الخلد منه اسم
 وهذا الرتبة على ما قاله المتقدم أو المثلث وذهب أبو بكر الأسكاف إلى أنه إن كان محال
 يجوز به الصلابة يجوز وقد استمر في الثوب الوصف الصالح لا وسط الناس وهو أشبه
 بالصواب على ما قاله الخلواني كما في المحط (وسرطامة يده) أي أكثر يده كالملاء واحدة
 أو الثمن من الوقاية وأما العمامة فلا يجوز في ظاهر الرواية وعندنا أن يجوز إذا كانت ساعد
 كما في المحط وقد ذكر في النظم أن الكسوة للرجل ما يوارى به عورته وللرأفة درع وجار
 في ظاهر الأصول ومن أبي يوسف يجب كمويه معروفة أزار ودهن له وأزار ودرع
 لها (في بحر السراويل) على ما ذكره القدوري وهذا إذا أزيل الدفن ما هو محسار
 من جميع الأصصه وأما إذا أزيل به ما هو حقيقه من المعنى إلى الورك فإن الرجل فاعلم
 والبيديين بالمشان والراس طلبة فحسب أن يجوز لأنه جمع سر والة تقديره أو تحقبقا
 أمره شلوار ولوار يده الشان نصم الماء وتشد ألباء وهو سراويل صحر مقدار
 مشر سار العود والقطعة للباحس فحسب أن لا يجوز إلا أن في زماننا لا يصر في ههنا
 إلا أن يكون مدخل الرجل من الشان أصغر وزعاً يكون ذا طاقير فيسب أن يجوز
 في المحط من محمد أن السراويل يجوز وذهب إلى الرجل يجوز ولما أواله قال أبو يوسف
 لا يجوز لهما والكلام مشر إلى أنه لو سلم خمسة وكساحه حار وقمامة في أصبحان
 وإلى أن الواجب أحد من الثلاثة لم يمتنع من الفعل مع ذلك يجب الكل على سبيل التبدل
 فإذا أتى الواحد سقط الثاني والأول مذهب جمهور الفقهاء والثاني مذهب بعض
 المراءيين والمعتبر منهم عند الجمهور إذا أتى بالكل كان الواجب واحداً منها هو
 أعلاها في ولورث الكل كان معافاً واحداً هو أدناها فقيمة لأن المرص سقط بالأدنى
 وأما عند غيرهم فأنه في الجميع شلت ثواب الجميع ولورث الجميع معاف على ترك الجميع
 وقامه في الكشف (ما يجر عنها) أي عن هذه الثلاثة بأن يمكن له فصل عن كمامه
 مقداره ما يجر ولم يملك من المصوص عليه (وقت اداءه) لا وقت التبعين والأولى ذكره
 في الظهار (صام) وحوا (ثلثة أيام) وذهب إلى أنه إذا كان له قدر ما يشترى به طام
 أو ثمنه لا يصوم ومن أن معال أن كان له ذلك التقسيم وقوت ملون لا يصوم
 وفي الأصل أو كان له مال مع الدين صام بعد قضائه وأما أنه صام أخلاق الشايع
 كما في المحط وقد ذكر في الزاهد لو بدل أن العسر أو الأختى ما لا يكره لم يثبت القدرة
 بالرجوع (ولده) أي ماله حتى كوفر من فيها وأعطى أو حصلت استقبل بخلاف

كفاره الطمأن والقل واعلم انه لو احر كفاره اليمن لم تسقط بالوث والعلوق وسقوط
كفاره الطمأن حلال في الحرامه (ولم يحرم) الكفاره (بلا حث) لانه السبب ولو
وعدت عليه اصدت وهذا مصرح بما اشار اليه في السابق كفاره (ومن حلفه) القسم
او السطره (على معصه كعدم الكلام مع) احد (او به) او غيره من قول والله لا اكلم
او ان كلمه على يد وهذا ادلم سونه شتاً ولا فعله الوفاء كما في (حسب) لى وحسب
ان يعمل به حسبا (وكفر عنه) بعده لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على شئ
اى القسم عليه ورأى غيرها حراما معها فليأت بالذى هو حرام منكم لكم وفيه دلالة
على ان اليمن اذا كان معصه وحسب الحث بالظن الاوى كما في المصنف وقد قال
صلى الله عليه وسلم من حلف على ان يعصى الله فلا معصه والكلام دال على ان الحث
قد يكون حراما من الشر والمكس كما مر وقد مصرح به في التمهيد والكفاره وغيرهما من اول
الاعمال من الظن ان لادلاله للحدوث على كون الحلف على معصه وان الحدوث دال
على اسقاط صكون الحث حراما من الشر وهم لم يشترطوا ذلك في الروايه فليس
الا من شرط حمله كمال هؤلاء الاثمة العظام وصورتهم لكم في التمهيد
من الامام (ولا كفاره في حلف كافر) بخوسى او يهودى (وان حث) حال كونه
(مسلم) والاصل في حلف غير مكلف وان حثه كما بالان الصبي او المحصور اذا حلف بم
كلف لم يجب له بكفر كما في الطمأن (ومن حرم ملكه) على نفسه من قول هذا المسيل او كلام
فان حرم على اوجرام اسير اياهم من كفهم (لا يحرم) ملكه عليه لانه تعالى المحرم
(وان استباحه) اى فعل ما حرم عليه (كفر) عن عيبه لقوله تعالى (قد عرض الله
لكم تحلة ايمانكم) فلو قال ما في يدى من الدراهم حرام على فان اسرى ما اشتد
صلاف ما اذا وهذا او صدق ما راعه محرم السرقة عما راعا حراما ملكه على خلافه
اشاره الى انه لو حرم الخمر لم يشرب كره على المحار وفي المال لو قال الخمر حرام
على فليس بين والعاص على الخمر ينص ان يكون عدا على الخلاف ومن اى حصة
او قال لجماعه كلامكم حرام على حيث يكلام احدهم الكل في المحظ (ومن يدر) عاها
واحب قصدا من حصة يدنا (مطلقا) غير مطلق بشرط تقر به العاقل مثل ان يقول
لله على حج او عمره او عكافى او لله على فلو اراد به سنا بصد كالصدقة وانما يد
البدن لانه لو يدر سراء القرآن او صلاه الجاره او ساء المتصدق او السامع او يمار بها
او اكرام الاحكام او صاغر بل يص اوز ياره الصور او ياره من عليه السلام او اكرام المؤمنين
او يطلن امرأه او يروح دلالة لم يدره شئ في هذه الوجوه كما في الطمأن وكذا لو يدر
بالسواء في كل صلاه صومه واجلوا في البدن فصلاه عليه عليه السلام كما في المسنة

والوفاء لله على دخول هذه الدار وبوي اليك فيس وان لم يكن له من فليس من ولا يدرك
 كافي المحط (او) تدرا (معلقا بشرط ريد) اي ريد وجوده لحال معناه ودفع مصره
 (كان قدم عائتي) او شي الله من نصي او مات عدوي فله على تصوم سنة او صق
 عمولا (او صلاة فوجد) الشرط بان يسم الله (او) عاتدر ولم يخرج عن العهد
 ما كرهه في هدي ملاحقه وعن محمد ان للعاق صده ان وقي به فافصل لكنه خلاف
 ما في الاصل على ما قال الحاكم واو مال الله على صدقه ولم يوشاه عليه نصف صاع
 من رومن يدر ان يصدق هذه المائة على فلان وم كذا فصدق ما ناله اخرى على مسكن
 آخر قل ان نصي ملك اليوم حار كافي المحط وعن ابي حنيفة انه رجع عن الوفاء في الدار
 المطلق والمعلق الى الكهارة منه عن كافي المصمرات (و) مطلق (عالم رده) من الشرط
 (كان رمت) او شرط فله على كذا او تدرك (و) عاتدر ما عدا الصده في ظاهر
 الرواية (او كره) عن عاتدر ما عدا ما في المصود وحاصله انه ان تدرك يدرا معلقا بشرط
 لم يرد الوفاء عنه الثلث وبه ابي الو على السعدي وعنه وعن محمد ما ذكره
 من الفصل وعن ابي حنيفة انه رجع اليه ووافي مشايخه به وهو محار السرحسي
 وعنه وبه ورد انه رجع عن نصي الصحابة كافي المحط وعنه (وهو) اي الفصل ل
 المذكور (المتخير) كافي الهداية الا ان الاول ان رجع الصمير الى ما ناله من الكهارة
 في الصمير انه رجع من الوفاء الى الكهارة وهو احبب السرحسي وعنه وبه عني
 كافي الخلاصة

فصل حلف العمل

(من حلف) بالقسم او بالشرط (لا يدخل تحت دخول صده) لان البت ماوي
 الانسان سواء كان من حجر او من اوصوف وير كافي للمرداب قل هذا في مر فهم
 على الصده صدهم اسم لفت ص في يسمى في مارت كاشته واماني صرنا عني بحالفت
 ذات ثلث حوائط والتخير الاول كافي النهاية لكن في سعادته اسم لمسقف واحده
 دهاير بخلاف ما ناله اسم كل مسكن صمرا او كبرا كافي مع الكهارة فهو اعم من الدار
 والمزل الذي شغل على صحن مسقف وثلث او ثلثة والخمره بطر الدب ما ناله
 اسم لما حفر بالناء والدخول هو الاتصال من خارج الى داخل سواء كان راكنا
 او ماشيا من الباب ومن عمره وفيه اشعار بانه او ادخل احدى رحله او رأسه لم تحت
 كافي الاتصال (لا) يبحث بدخول (كعه او مهند او سعه) مكسر الباء وسكون الاء
 متعد الضارعي ما ناله كلسا او متعد انهود او الكهارة كافي العاموس (او كسسه)

مع الكاف وكسر الون محمد اليهود بالعربية كسب (اودهلر) معرب بكسر
 الدال مائس الباب وداحل الدار كافي الصحاح وهو كان مبهما لو اعلق بانه نقي داحل
 البس لث على ما قال مشاعرا كافي المحط (اوظله ما دار) المصم سامط على ما
 بلاءه فوقه اومع ساء معجده الى الطرم كافي المحط فهي على هشصه كافي العاوس
 (كاف) لا حبث (ق) ان قال واهه (لا دحل دارا دحل) عططع على حال (دارا
 حربه) لان الدار اسم جامع للنساء والعرضه كافي العرب وعمره الايهام والوايهما
 اسم للعرضه عند العرب والعجم ووصفه الكافي واستدل عليه هذه المسئلة
 ولا بعد ان يقال ان الداء وصف مريع كان العرضه تعص مصابيه والاطلق
 مصروف الى الكافي فاذا اعمد اليهن على الكامل لا حبث ما دس وامام سراي مرادف
 للداري عرفا الا ان في سبع الكفاية انه اسم لدار السلطان (وفي هذه الدار حبثان
 دخلها) حال كونهما (مهدم) لحد الانصاح بالعارة (ولو صحراء) مشراني روال
 الخبران وانما حبث لان النساء وصف والوصف في الجاسر لمر ومان ابو اللث ان
 حلف بالعارسه لا حبث في المكر والعرف الا بدحول البس كافي الكافي (او) دخلها
 (نعم ما نسب) هذه الدار المهده دارا اخرى (وهذا ما مطوف على الخال او السرط
 سدر الفل (او) ان وصف على سطحها) او حاطها العر المسرك وفيه اسماء
 ما لو اربى عص شجر في الدار او حاطها او سطحها لا حبث وعليه القوي كافي المحط
 (وقل) اي قال ابو البس (في عرفها) العجمي (لا حبث) بالوقوف على السطح
 او الخائط وهذه القوي كافي المحط (كاف) لا حبث للسدل (لوحثت) هذه الدار
 المحلوه بعد الانهدام (صحا او حاما او سانا او بنا) او برا او دار امي دخلها
 (او) لو (دخلها) اي الدار المحلوه البس (نعم هدم) مثل (الجمام) فان حذف النون
 صرع رقي كلا منهم شمل البس وعمره اليه اسرى الهداية وفي اضافة الهدم الى
 الجمام دون المعجده مع كونه اقدم زمانه امر حسن كما لا يخفى (وكهذه البس) اي
 كما لا حبث في هذا البس (ودخله مهدهما صحراء) فيحب بالدحول لو نقي الحصان كافي
 الكافي (او) دخله (نعم ما يبيد آخر) ما لا حبث بالعرف من المعرف ما قال شاعرهم
 * والدار دار واورات حوائطها * والبس لبس بنت مهديهم * (او مثل) هذه
 الدار (او البس) موقف (الحالف) في طاق باب اي فيما عطف من امه كافي الصحاح
 من الطن التخصيص والعقد على ان في الاحتار في كل موضع (او اعلق) الباب (كان)
 الطاق (حارحا) من الدار ما لا حبث واعلم انه لو قال اكرتو كرد ديوار مكردي او قال
 كرد ديوار من كرمي فهو على الدحول كافي الخزانة (اولا تكتبها) من السكي اي

الذكور في المكان على ما في الاسرار كافي الانصاح (وهو ساكنه) اولاد له من الناب
 وهو الاستار (وهو لاسه اوله ركه) من الكوب وهو كواب الانسار على طهر الحيوان
 (وهو ركه) ثم سرع في النشر على التريب فعال (ماحد) اي شرع (في التعلق)
 بالنصم والسكون اسم لا مصدر اي اسمائه من باب الدار فانه لا تحت فلو اعلى
 الباب تحت لم يخرج منه احبار او الكس والصدر الشهد انه لا تحت كافي المحط
 ولو لم تخرج للحمى تحت بخلاف ما اذا قد كافي المصبرات وانما حص السكى بالدار
 من في الت تحت لا فانه لو كان الحالف مصبرا وسكن في بيت من شعرا وخيمة
 لا تحت ومن مدر تحت ولو كان مدوبا تحت في الوحيين كافي المحط (ورع) لثوب
 منه يسكون الراء (ورل) من مركبه بكسر الراء اي الدول كافي بعض النسخ وهو
 في الاصل مكان الدول كافي العاموس وانما لم يرها باللام اعتمادا على الاول كالم ذكر
 او مكان الواو في الموصيين (بلا مكت) مخرج منه كذا الفاء (اولا دخل) هذه الدار
 وهو داحلها (فقد) اي دام على اليهود ودمها فانه لم تحت استحصانا (الان يخرج) منها
 (ثم يدخل) دما فانه تحت (وي لا تسكن هذه الدار) او البيت او الحقة او السكة مرسى
 تخصص المص والقره (لا تدم من خروجها فانه) انما الان مع مانع منه فانه لا تحت
 حشد كافي الكافي (ومثله) جمع حتى تحت بوند بكسر التاء فانه اوضح من الفصح (نق)
 فيها كافي تحت او في شئ لا يقيده وهذا كله عداني حسنة رجاء الله كافي الطم والهداية
 لكن في الله والكان وغيرهما ان مشائخا قالوا لا تحت عدله الاسماء ما قصدته
 السكى وعبد محمد فاما سانيه وعنه الصوى كافي الزهري وعنه اي يوسف سقاء
 الاكثر وعنه الصوى وهذا اذا حلف بالمره والا فلا تحت بمجرد الخروح بعده
 فيه ان لا يهود وانه افق الصدر الشهد والكلام مشير الى انه لو اخرج ساعده الى
 السكة مثلا لم تحت وقيل تحت وهذا اذا لم يطلب مرلا والاعلا تحت انما كافي
 في المحط وال انه لو لم تخرج بان كان شره او صمعا او حائفا من الخس او صد الباب
 لم تحت (تخلف المص) الذي هو العبران داخل الى مص (و) كذا (القره) فانه لو خرج
 ساعده من المدر لم تحت ولا خلاف وان في القره قصه اختلاف المشايخ والاصح
 انها كالمص كافي المصبرات ودمه اشهر انه لو خرج منه ان لا يهود ثم عاد للسكى
 ولو ساعده تحت وانه لو عاد الى باره او لمع الحاج لا تحت كافي المحط وانما ان الله
 لا سفل الخيين في العمل المهد كالسكى والقس كافي حرابه المقتن (وحت في يشرح)
 من هذه الدار ملا من الخروح وهو لا يصال من الداحل الى الخارج (لو دخل) الحالف
 (واخرج مامر) ليحقق الخروح وجه اشهر انه لو خرج بعده للهدد لم تحت

ودل حث كافي المحط (لا) بحسب (ان) حمل (واسرح بلامرة مكرها) حث
 لا تحب الامتناع والافعاله لافعه الشائع ومعنى ان لا تحب عبد الشهيدين كافي المحط
 وقد اسعار ما اذا دخل بعد الاحراج م حرج احتار بعد حث وهو الصحيح وقال
 ابو جعفر انه لم يحث وهذا ارفق بالناس كافي البرامى (اورا صا) بلفظ لا فقال الله لاله
 وهو الاصح كافي الخلاصه وقد مر ان الله لو دخل بعد الاحراج م حرج سعى ان يحث
 كافي صوره الاكراه والالتصاف الكتاب ان يترك هذه الجملة لانه مفهوم لسانه (ومثله)
 ان لا يخرج (لا يدخل اوصافا) من الحيل والامثال بالامر او بغيره مكرها اورا صا
 (وحكما) من الطب وعدمه وهذا ظهر وجه هذه الامثال دون الحكم وعدمه
 اسعار ما لو قدر على الامتناع عن الدخول في الحب احلاقي كالمودخل بعد الادخال
 والصحيح محث كافي الكافي (و) لا تحب (في لا يخرج) منها (الا الى حماره) مثلا (يخرج)
 من باب داره (الهم) حال كونه (يردها) اي بعد الخروج او الاذراء اراد وذهب (ان)
 امر آخر) من مثل المصعد اذا لم تعرج الا الى حماره والذهب الى امر آخر بعد التمس
 خروج الله حتى تحب وفي الخبر ما نبي انه تحث لا في المشي خروج مخصوص الا ان
 يرى مره واعلم انه راعى القبط والعرض في الايمان وقيل راعى القبط لا العرض وقيل
 هذا عند ان يوسف وامامه بالطريقين فمر راعى العرض (وحث في لا يخرج) من بلد
 (اتي مكة) ولا والا ولي الى الهند لانه لا يلبس بالسلم (يخرج) من رصده (ر ردها
 ورجع الله) لدهق الخروح (لا) تحث (في لاقتها) اي مكة (حتى لا يهلكها) قال
 الاسان عاره عن الوصول (ودهايه) معنى (كخروجه) على ما روى عن اصحابين
 فشروط الخروح لا الوصول في الاصح كافي البرامى وعبر وقال يصير معنى انه
 كما، فشروط الوصول وهو الصحيح كافي الخلاصه وفي لا كعبه اسعار ما لو روى
 بالذهب لاسان او الخروح فكما لو روى لوطا لكراد كوى روم فكما فربى صدا
 باسدن واسبدين سكي فلو خرج عنه بعد ان لا يعود ثم عاد به السكي يحث كافي المحط
 (وي) والله (لا) ين مكة ولم يأمر بالحث الا في آخر حرج) من احراء (من حياته) لان
 عدم الاتيان حثهم (وحيث في) والله (لأبده هذا ان لا يطاع ان لم يأمر) معاني يحث
 (بلا مانع كرض اوسلطان) او صر فان الاستطاعه عرفا القوه من حيث بلانف
 الاسباب والالات وقد وجد بلا اسان (ودين) اي صدق دينه من دينه اي وكلمه
 الى دينه بالهدف اي ركه كافي الطلعه (يب) الله فداعه (الخصم) عامل دينه وهي
 العدة التي تحدثها الله تعالى في العدة عند العمل ودا شرطه في الجمهور لانه وقد
 اسار بانه لم تصدق فبساء وفي رواية صدق على الانسان اذا روى عنه كالمعاني

كان الظاهر لا يجب لعد صدق دأبه وقصاه والافق وصدقه ههنا وروايات كافي
 الكرماني وذكر ابو شيكو في تهذيبه ان الامم طاعته ثلثة اقسام طاعه الله والى كازاد
 والارسله وار طاعه الامم كالاعصاء لسلطه واستطاعة الاحوال وهي العذر على
 الامم لم تقدم عليها خلاف في الرواين وتعميل بالوقوع والاحكام بانسكاه
 (ويشترط للمرجع لا يخرج الانداه) اي لا يخرج الاخرى حاله سواء ماله وقوع السكره
 في حيزه (لكل خروج) طرق ليعمل شرط وهو (ان) ما يخرج لا يشترط كافي
 على ما ينبغي على انه يلزم منه عدده فعل محققين في اللفظ والمعنى وفيه اساره
 الى انه يسهل ذلك الشرط في بعض ادنى او في دستور من او مكر في دس وزي من كافي
 في الظلم وكذا في الارضاني او ارادني او امرني والى انه لو ادس ولا دهم لكونها ماله
 واعصيه فليس ياتن لانه لا يفتق بدون العلم والى انه لو حال تحت الاذن مره لم يصدق
 قصاه كافي او يوسع خلافا للطريقين وبقي قوله ولو اراد الخروج من مؤنه
 الاذن لكل خروج ماله لهما كما اردت الخروج فقد استلكت الكل في الصمري (لا)
 يسهل للمرجع لكل خروج ان (في) لا يخرج (الان) اي حتى (ان) او روى او روى
 او اراد ما يحل اليه بالاذن مره ومن المراء انه في الحكم مثل الانداه كافي الصمري
 ووجهه انه مدير الماء او مصدر حتى تقدره كل وقت الاوقاف اني الان الاذن
 عند العارض ورجح تقوم الاكثرتها والسلام من الخلف اقوى على ان احتمل انك
 ثابت في كافي في الاصول وذكر في الكافي انه لو ارادته الانداه صدق قصاه (و)
 شرط (للمرجع في ان يخرج) اسم الدار ما تطلق (وان سرت) = ذلك مصدر
 سر والسررب فعل مؤنم (لرئد خروج) سها (او) مرئد او مرئد (سررب عند)
 فيها اوله (وهلها) = هل شرط اي فعل المرئد من الخروج والسررب فهو مصدر
 = مصاب الى المعامل وقد يصاحف الى المعول (هوذا) اي في حال حاوئك سانه
 ثم خرجت او سرت لم تحب طائف وفيه اشاره الى انه لو حال ان لم اخرج ولم ذهب
 من ههنا اذ هو يروي الخروج والذهاب دون السكنى والعذر لم يحسب ما وقع ولى
 انه او يوي السكنى او انه واوله دليل عليه حيث كافي حرمة المعين والى ما تفرده
 ابو حنيفة في استناده من امام مسلم النبي فان سلطه قسموها الى المؤبد والمعي
 والموقت كذلك مثل لا فعل كذا ولا فعله يوم ثم راد الامام انما ما معنى يوم
 اي من احوال المعالي المؤبده امطا واوقفه معنى كافر والعور في الاصل مصدر حارت
 العذر اذ علبه مير للسرعة ثم الخالة الى لالت فيها كافي في السهولة (و) شرط
 للمرجع (في) قوله (ان يذهب) اي اكلت ما علم العناء (بعد) ان قبله وحل (بمسار)

مع اللام امر من معالي اى حى وفي الاصل معنى ارفع ولم يحى من لسان عات ولا تسمى
 (بعد مقي) بفتح الدال المشددة جواب الامر (بعد مقي) فاعل شرط وصبره الخالف
 (معه) اى الامر فلو تعدى لامه لاحت لار الطواب ثقة بالسؤال اى (وكنى)
 للمع (مطلق) معنى (سواء كان معردا او معه او مع غيره) (ان صم) الخالف (اليوم)
 وقال ان بعدت اليوم فكذا (ومرتك) العبد (المأدون) فى التهامه سواء كان عليه دين
 او لا والدي مسعوقا لكنه ورعه ام لا (ليس لمولاه فى حق الخالف) سواء نواه
 الخالف ام لا (الا اذا لم يكن عليه) اى المأدون (دى مسعوق) بكسر الراء بار لم يكن عليه
 دى ام لا او كان ولم يسرق (ونوات) اى مرتك للمأدون فان مرتك مع لمولاه ولو
 حلف ان لا يرتك مرتك ثم ارتك مرتك حلفه المأدون فان اسعرق الدى
 لا يحلف نواه ام لا وان لم يكن عليه دى او كان ولم يسرق لا يحلف الا اذا بوى
 مرتك للمأدون وهذا عند واما عند ابن تومث فلا يحلف فى الاحوال
 كلها الا اذا بوى وعند محمد يحلف فى كل الاحوال وان لم يمسو والاصافه الى المأدون
 فحسب ان له لو ترك مرتك المكاتب لم يحلف ولو حلف لا يرتك بانه ولا يحلف له
 لم يحلف الا اذا ركب العرس او المردون بكسر الراء وفتح الدال النجمة اى العرس الذى
 او العمل او الحمار واو حلف ان لا يرتك مرتك فربما يرتك او بالعكس لم يحلف
 واو حلف ان لا يرتك حيلة ترك احدهما حث الكل فى العلم ولم ياسب كالحل
 على ماى ما سبحانه (وقد الاكل) اى اتصال ما بى فيه المصع الى حويه بفتح سواء
 فصحته ام لا ولذلك لو حلف ان ياكل من هذه السجدة او الطوره فاعلم كذلك حث
 كفى المحط (من هذه النحلة) من النحل عبره النحلة من الثمر (ثمرها) بالياء المثلث اى
 حلتها مما خرج منها بالاصح اى فحلت ما كل الصالح والحلال والمباح والدر والطح
 والتمر والحمار اى شتم النحل وكذا ما كل الدس الا اذا كان مطبوعا فلا يحلف ما كل
 ما يحد منها كالنطف والبيد والنحل وقد اماز به الى انه او وضع منها عصا فوصل
 ما حرق فامر فاكل من ثمرها لا يحلف كفى التمر اى الى انه لا يحلف ما كل عين القدره
 والى انه لو كان عين النخلة مما ياكل حث ما كل عنبها كالسلس وقصب السكر والى
 انه لو كان كالحل فاكل منها وهذا اذا لم يكن له به والا فاعلى ما بوى ان يحلف
 الا اذا كفى النخس (و) يشد الاكل (من هذا البر) اى النخلة والواحد به واما
 اذا ر اسم النخس ههنا لانه فقاوع النخس على البر (ماكله) اى اسلاعه (وقسم)
 بالفاء النخلة اى كسرها فلو اسلاه فحلفا حث بالقران الاول كفى انكر ما بى
 فانه احرم بالصم عما يحد منه كالخمر والبواى فانه لا يحلف به وهذا عند واما عند

فالصحح انه بحث لرحم الحمار المتعارف ولواكل مما خرج من روع البر المحلوق عامه
 لم يثبت كفاي الله ط وهذا كله اذا لم يكن له من ماوى من البر لم يثبت ما كل حبره
 وسو به بالاسباع كما بحث ان نوى ما يحد منه ما كل صيده كفاي الهامه (و) من هذا
 (الدواء ما كل حبره) وماوى صيده ما لم يثبت ما كل حبره كفاي المحيط (ولا يثبت) على الصحح
 كفاي المصبرات (اواسه) اى اسلمه يابسا كفاي لمقدمه من الطين انه في هذا المعنى عبر
 مشهور (كما هو) اى سمانا مثل ما هو مسبق فهو كقولهم كن ككالت اى اس كائن
 (واكل الشواء) وكسر ولصم (الظم) المشوى اى المطبوخ الا انك ولا يثبت
 ما كل الحرير والادابيح والصب المتوى وهذا اذا لم يحوكل شواء والا فلى ماوى
 كفاي الله ط - كرى الطم ان رمان كرده يشتمل الحر ايضا (والطبخ) اى ليطوح
 مطبوخ واصح حال كونه (من الظم) كفاي الاصل ود كر الطرورى انه ماله مرق
 وطم او شحم لم يثبت بالعله الناسه وجه رمز الى انه لو اكل من مرق الظم حشلاوه
 من احراء الظم كما لو طبخ اور او عدى بودكه والى انه لو طبخ يعنى اور من لم يثبت
 ولو نوى ما طبخ حش ما كاه كفاي الله ط وهذا فى صرهم واما عرفنا فيبحث بكل
 ما طبخ كفاي الزهدى والى انه لو اكل لحم الادمى او الحر رحش والصحح انه لم يثبت كما
 فى الكعاه (و) اكل (الرأس رأس بكس) اى بدخل (فى السبير) جمع ثور الحر بالشد
 (وساع) وشرى (فى مصره) اى الخالف فيبحث ما كل رأس العم والعمر عده
 واما عدهما فكل رأس العم خاصه والاول فى زمانا العامه كفاي المصبرات ولا يثبت
 ما كل رأس السمك والحراد والطير والوحوش الا بالنسبه كفاي الطم (و) اكل (الشحم)
 الدائب بالشار (شحم النض) اى الكليه فلا يثبت ما كل ما على الامعاء ولا ما
 احتاط به اطم ولا بما على الظهر الذى يسمى بطن سمين وشحمه وقرنه من السموم
 على ما هل اوحسه ولا يثبت بالثلاثه فلاحلاف فى الاول كفاي فيكرمانى وهذا فى
 عرفهم واما فى عرفنا لا يقع اسم الشحم على شحم الظهر بحال كفاي الاحتيار ولا خلاف انه
 لا يثبت ما كل شحم الظهر باسمه كفاي الكافى وهذه اشاره الى انه لو صرل شحم الظهر
 ثم اكل لم يثبت وهذا قياس قوله كفاي المحيط والى انه لا يثبت ما كل الاليه كفاي ولا
 يحى ان الشحم بالظم اسب فالنوى التمدد او الناحير (والحر) بلبابه (بحر البر والنهر)
 سلا بصل فلو كان فى موضع لا يمد منه حبره الشحم مثلا لم يثبت ما كاه كما حذف
 لحر ودهه ثم شربه يما كفاي المحيط (لاحر الارز) والحاووس والدره (بسل لا يمداد)
 فيه فيبحث لو كان مقادا (والها كنه) مثل اللان على ما طال اى الاثر دهى صيده
 نسبة معاها دونها كنه وسم دون الامعاء والاسه عدها (بالفتح) اى مثل المعاش

(الشمس) ردألو وآلو والحوح والعرجل واللب والعب والف والجر والتوب
 (والطبخ) وليس بها كنه صد السرحسى (لالبس والزمان والرطب) فابها مما
 اسمدى فسقط عن كمال العكفة فلا يتأوله مطلقا كنهه وهذا منه وأما بعدهما فهي
 ما كنهه مطرا إلى الأصل وعليه الموى ولا خلاف أن الناس معها كالأرب وحسب
 الزمان والعرجل سد كنهه كفاي الكرمانى (والمشاء) بالكسر والصم بالعازسة حيار درار
 (والجار) حيار مادرك والافلاء والسمسم والجر (والشرب) مثلث الشئ اتصال ما
 لا ساقى صد والمصع إلى حوقه بعده فلو حلف لا شرب هذا اللسان فترد فيه الخبر فأكله
 لم يحسب وقال السمعى أن الأكل والشرب صار عن عمل الشئ والخلق فلو حلف لا يأكل
 وفي حديثي فاسلعه لم يحسب كمالو حلف لا شرب وفي غيره ما له قصها واسلعه إلا لم يعمل
 السعة دهما كفاي المحط (من مهر) بالسكون والخركة بحرى الماء الفاض (بالكرع منه)
 ماله مخ والسكون وهو سؤال الماء من موضع منه لا بالكف والاماء كفاي الماء ومن فلو
 عده مخوه وعرب منه حث وان لم يدخل رحليه منه كفاي الكشف وعبر لكن
 في الطلأ أنه إذا تحث لدا دخل الماء وسأول منه وهو ساره إلى أنه إذا شرب من فوق
 رأسه حث كفاي الطم وإلى أنه لو حلف على مهر فمعه فسرت من مهر أحده كرها
 أو اعتراها لم يحث وهذا لا خلاف كفاي المحط (فلا تحث لو شرب منه ماء) أو كف
 فادابوى الاعتراف صدق دليله وهذا صدق وأما صدقهما فالاستدراك وإنما بالكرع
 فقد اختلف المشايخ وقد وانوى الكرع صدق ديانته وقضاء ومهر من قال أنه لا خلاف
 زمان لا رهاى كفاي المحط وعبره (بالحلف الحلف) على شرب (من مائه) فله
 يحث بالشرب منه كرها أو اعتراها صدقهم كفاي المحط لكن في الطم أنه لم يحث
 بالشرب بالاماء والاعتراق وإنما لم يقل بحلف الشرب مع أنه الذى بالنسبة إلى
 ليكون صد صا على المراد في الوصيين (وحلف الوالى) أى مالك أمر بلد رحلا
 (لعمد لكل داعر) أى ماسق حث مقصد من الدعاء بالخير كفاي العا ومن (أنى)
 البلد (بالحال ولاسه) بالكسر أى زمان تسيطره هذا على أهل هذا البلد فم تحث
 الإعلام بعد عوده إلا أنه يحث على العور ما لم يعلمه حتى مات أو عرل فقد حث
 كفاي الزاد (والصرب والكسوة والكلام والدحول علة) المقصود منها الانلام
 والملك والافهام والرملة (بالحية) فلو قال وألقه لأصرى رندا أو أكرهه أو أكله
 أو أدخله علة ثم علة حال حياته ردا لم يحث والمعدب في العر كفى بقدر ما سأل
 به وهو أقرب إلى الحق فلو حلف لأصرى مائة شوط رنصره واحد أن وصل
 إليه كل سوط كفاي الأولو الحى وقيل يؤشاشدين بصرف إلى الألباس دون الملك

ولو يوى به السرة بحث بالاناس بعد ان كان في المداين ولودخل عليه في المسجد حيث
 على الخمار كما في الصمات (لا) يتعد (السيل) الحاء ولو غسله بده حث
 (والغريس) والسر مع والعاقل (عا دون الشهر في) واقه (لقصص ديه الى
 عرب) من الزمان او قر ما او سر مصا او عا حلا وعده ان السر مع بلاه اسكت
 منه وكذا عن ابي يوسف في العاقل كما في المحظ وعن ابي جعفر ان العاقل ايام
 وعده انه سده وعده انه معوض الى العاصي وقتل مسنة اسهر وقالوا ثقة لما كان كما
 في حدود التمر تاشي (وما اصطح به) على المحبول من الاصطاع فان حورش كروني
 وانه سدي نساء كاد كره السهي ولا يقان اصطح الحمر يظل كما في نسخ المغرب
 المتصححة والله نشر كلام المرور امدى وعبر عن الطن ما اصطح به الحمر والمدي
 ما ليس منه ويلون به نعال اصطح يظل وجه كاد كره المطروري (مادام) اسم
 لما يردم به كما في القاءوس وغيره وهذا العسير اول ودخل منه صد الكل الحل
 والصل والزب والسمي للذائب والترديد والنس والشرار (وكذا الملح) قال عليه السلام
 نعم الامام الملح ولاه دواب (لا يكون) التواء اياما كالحس والصل والظم والغايد
 والمروا القصب والصصة والسمي الحامد صد الشيخين حلافا لمحمد كما في النظم وذلك
 لانه عده شيا واحياح في اكله الى عده فاما ان افراده باكل ليس مادام وعده ما يوى كل
 مع الحمر مائه وهو الخمار كما في الاختيار وعده السوي كما في الهذب (ولا بحث في لا كل
 من هذه السر) اوله طلع ودا انعقد فسياب ودا احمر واسد دار فلال ودا اعظم
 عسر ما عارسه دور حرم (ماكله رطبا) ما ادرك عرياس من عمر الفحل (او من
 هذا الرطب او النس فاكله عمرا) ما ادرك يابسا من عمر الفحل كالرطب من الصب (او شرارا)
 هو النس الزائب اذا استخرج منه ماؤه وقد اشعار بان الاكل تصاف الى المشروب
 كما مر (او سيرا ما كل وطبا) وانما سكر المحلوف عليه بعد نومه اذا عيين متى
 انعقد قلى ثني بوصف فان صلح دعا الى العيين بقيد به سواء كان مرفعا او سكر احترازا
 عن الانساء وان لم يصلح فان كان المحلوف عليه سكر ايتقنه ايضا لان الوصف
 صار مقصودا ما ليس وان كان مرفعا لا يمد كما اذا حلف لا ياكل كل هذا اللحم فاكل لحم
 كرش كما في الكشف (او لحم) ثلاثة (ماكله صمكا) فان العيين على اللحم وصرف
 الى ما عيش في البر حرم او عده طرا او عبيده فلا بحث ما كل ما عيش في البحر كما في
 المحظ (او لحم) خصوصا ما كل الد (ما عارسه ديه كما في الهذب وهذا نصريح بالشار
 له ولا تثنى فان الاله انس بالظم والسمك بالظم (ولا في ديه ترى رطبا فاشترى كرامة
 بر) الكرم هي شقود الفحل (وهو رطب) اذا المصادره من اصادة الكرامة الى السر

وجعلها طرما للرب ان اليسر غالب فلو كان الرطب غالبا او هو واليسير متساويين
 يدعى ان تحت (وحيث لو حلف لا يأكل رطبا او يسرا او لا يسرا ما كلى مديسا)
 اي لا يأكل رطبا ما كلى ويطا مديسا او يسرا مديسا او رطبا مديسا او يسرا
 مديسا او رطبا ولا يسرا مديسا او رطبا مديسا حتى الاول كالثالث حيث صدرهم
 وفي انساب حسب عدد الطرفين خلافا لابي يوسف وفيه اسطران لا يباين طعة
 كما وفي الانساب لا كالواو منه لو كان لا يأكل رطبا و يسرا ما كلى احدهما لا تحت على
 ما في الاصل وقال صدر السهد ان يوى اكلفها او اكل احدهما على ما يوى وان لم يوى
 والمجاز ان لا تحت كما في المحيط والنب مكسر النون والتشديد وما قل انه ماله مع مذهب
 العمياء من حواشي الاصل لها وهو الرطب او اليسر الذي يدا الارطاب من طاب
 دسه الذي هو الحاد دون حـ السهل الذي هو رأسه وهذه العلاقة كما اشار اليه
 الطرزي وقل عليه ما في حاشي المرصاد ان رأي السهر وغيره ما يحد الغداء فيه
 وما في المدايه انه ما في دسه او رأسه قليل يسرا ورطب بشكل (اوليا كل لحما كل)
 كذا (ما مع والكسر مع السكون او طعلا او هوأد او كيه او ايعاد او رأيا او كارع
 (او كرسا) مع الكاف وكسر الزاء او سكروها سكبه وهما في بلاد سماع هذه الاشياء
 مع اللحم والافلاحت كما في الاحبار (او) ما كل (لحم حرر او اسان) او مئة او مروي
 السمية او ديه المجوسى او مسد الحرم فان لحما لحم شاه من الدم وعليه القوي كما في
 الكرماني (والعداء) ماله (الاكل) اي الاكل الذي يقصده اليسع مادة فلو اكل
 لهده او لم يمين لم تحت حتى يريد على نصف السع ويصير كل موضع مادته لم يوجب
 لا يعني فسر الملبس فان كان مصرما لا تحت ويدويان تحت وقال الكرخي لو اكل
 تمرا او ارزا او غيره حتى يشع لا تحت ولا يكون عده حتى يأكل الخمر كما في الاحبار وغيره
 ومن الطعن بكلف الطيب بلا فقه في اكل لما مر به من اكل مشاؤل للشرب (من طلوع
 العصر) اي الصبح الصادق (الى الظهر) وفي القاموس اي طعام العديوه والصم وهي
 الكره او ما بين صلوة العصر الى طلوع الشمس (والامشاء) ماله (الاكل) اي الظهر
 (الى نصف الليل) وفي القاموس طعام المشى وهو من الروال الى الصباح كما في المعردات
 او الى المغرب كما في المغرب (واليهود) ماله (الاكل) اي نصف الليل (الى
 طلوع) (العجر) وفي القاموس هو ما يستخرج من البحر قبل ان يصبخ وفي المغرب وهو
 السدم الاخير من الليل وما ذكره مروى عن ابي يوسف كما في النعمة وذكرها
 فعصل بعده ايسب (وفي ان ليسب او اكلت او شربت) او اعطيت او كتبت
 او اعطيت وحدى حر (وكرى) وما اوطعاما او شربا او عسلا او امرة او شخصا

(مما لم يصدق أصلاً) أي تصدياً كما لا دابة ولا قضاء في طاهر الرواية لأن هذه الأمور غير معلقة وضرورة صاء لانها غير محتاج اليها عند اليقين ومنع انفس بل عند المباشرة على ان التخصيص من صفات الاعطاء ومن ان يوسف انه صدق ديانة به أخذ الخصاوى ووجه اشارته الى انه لا يصح التخصيص في مصدر العمل فلو قال ان اكلت ونوى اكلًا خاصاً من الاكلات لم يدرى ان المصدر لا يدل الا على الماهية كإدراكه في الوصيح لكن في الجملة لو قال ان خرجت واراد السعر خاصة دى فان ما دل عليه العمل سكرة متعة والى انه يصح في العامل العام فلو قال ان اعتدل احد ووى زيدا فاه دى والى انه لا يصح تخصيص مصدره بغير مد كونه فلو قال ان لم اروح امرأه ووى كوفه لم يدرى لانه غير موقوف لكن لو وى الصفة او الحشة دى كإتيان المحط وغيره (ولو ضم ثوباً او طعاماً او شيئاً) او عملاً من الحاشية او غيرها (دى) ديانته وهذا مخصوص بالمرس فلو قال لامرأه اكرسى را اركبم من دهي فكنا ووى انها خاصة لم يصدق أصلاً وعمله الله ابو الثالث وقال لان كمن له طماص فلا يصح تخصيصها كإتيان الله ط لكه مشكل لانه وقع في حيز التي المستفاد من الشرط كما مرر (وتصور المر) ورساء الصدق عند الطرفين (شرط صحه) أي انعقاد (الحلف) المطلق والمبني سواء كان قعماً او غيره (خلافاً لابي يوسف) فان الجين عقد ولانته من محل صده حر استقالي وان لم يقدر عليه كسنة من السماء وعندهما حرره رساء الصدق لان محل الشيء ما يكون قابلاً لحكمه وحكم الجين المر ولا يحق ان اوائل الكتاب اول بهذا الأصل (في حلفه ما لا يشر من راء هذا الكور اليوم) او ان لم يشر به اليوم بعدى حر (ولا يماعه) سواء علم به اولا (او) قد (كان) حه (عصب) او شرب غيره او مات (في يومه لا تحت) في الصورتين في يوم بالاجماع وامامه فكذلك صدهما لانه لا عقد في الاولى وبطل في الثانية فلهذا المحلوف صاه او الخالف وامامه فيثبت لانه انعقد لكه بغير في الاولى ولم يخل في الثانية بالهلاله لما ذكره من الأصلين كإتيان عامه المداوات كاللحط والهدانه والكافي لكن في الحقائق والصق وغيرهما في باب زمراته في الفصل ماله كإتيان من المسائل واما في الفصل صاه كسنة الكور بلاماء فلم يسمقد اجاماً وفي التظم الخلاف فيما اذا لم يعلم ان لاماء به فان لم يقدح بالاعتناق (وان اطلق) هذا الحلف ياب لم يكر اليوم (فكنا) لا تحت مطلقاً عندهما لعدم شرط الانعقاد ونحت عنه في الحال للغير (في الاولى) أي فيما لاماء به ولم تصور المر بحلق الله تعالى لان المحلوف غير المحلوف عنه (دون الثاني) أي فيما كان مصفاً فانه انعقد الحلف بغير عندهما عند

ومطاميرها ما عده هيا ولا له لم يحل الخلف المطلق بهلا كلها فيلزم الحراء (وقى الصمدى
 ابوليس (النجباء) اولاطيرى في الهواء (اولعللى هذا الحجر) مثلا (دهما اولعللى فلا ما)
 اولعلطيه ماله حال كون الخلف (طالما و) في هاتين (انعتقد) كل من هذه الاعمال
 لوهم وجودها بخلاف ما دلتهم سوهم كسح الحرف ما لم يدخل تحت العقد سوهم ما و
 اشما بان مسئلة الكور لم يبعد (لصور الر) اى لا يمكن ان يخلق الله تعالى هذه
 الاعمال في حدة كى حتى يوصى الاولياء (وحسب) في المسائل انما ان لم يخلق هذه
 الاعمال في الحال (للمر) المادى صها وى الطم عن اى حبيبة لا يثبت في الاخرى
 (وايلى لم) يموت فلان (ولا) يثبت في الاخرى صدها ويثبت عنده لما ذكر وفيه
 اسما ما يلوهد اليين ويها يوفى لم يثبت ما لم يوصى بذلك الوقت كى في النهاية وعد
 رما يثبت في هذه المسائل كلها علمه اولالكه اية كى الطم وذكر في الترمي
 انهم لا ينفك عن الانقار على فعله عانا فكان مرصا لملك الاسم (وعد شرها
 وبعده (وحيثما) يعجز الحياء وكسر النوى الى عصر جلفها واما السكون فهو
 ما يثبت من حل وعمر (وعصها كبرها) فلو حلف لانصر بها فعل واحدا
 منها متبعا ولما يثبت فلو كان ممارجا لم يثبت كالو كات اليين والعارسية ولور ماها
 شجاره او صر بها بعض الناس فليس يصير كى المحط (ووطن) مبتدا خبره
 هدى (ملكه) الروح بالسراء (وعمر) عمر (ان ليست) اما (من عرلك) ايها
 الروح اى مولى بالعارسه ويسما (مهدى) اى على التصديق بهذا الثوب عكده
 فان الهدى ما يهدى الى مكة ومكة (الروح) (وسخ) العرل سواء كانت بالحق او غيرها
 وى السماع السمع نسيجه (وليس) الروح على المصاد (هدى) اى واحب التصديق عكده
 ولو تصدى نسيجه حار ولو الرم هدى الشاء لم يجر فيهما وقتل حار ولو تصدى في هذا
 كله على عمر فعراء مصك حار حلا ما زهر كى الترمي وقال ليس على الهدى
 الا اذا كان من قطر ملكه يوم النور والكلام مشرالى ان العرل كله من فعلها لكن لو قال
 ان لسبب من عرلك فليس ثوبا مصك من عرل غيرها حث بخلاف ما لو قال ثوبا
 من عرلك فانما ذهب وان كان حرا واحدا من مائه من عرل غيرها وعلى هذا لو قال
 من يسخك او ما من يسخك كى المحط والى انه لو هلك قبل الدار لم يهدى
 بالطرى الاولى والى انه لو راد من قطر لزم الهدى ودبا الاجماع والى انه لو راد من قطر
 لم يلمه الهدى ودبا لا خلاف كى الكه اية (وحام ذهب) يعجز التاء وكبرها والحتم
 بعض امة كالحاتم (حلى) يعجز الحاء وصحها وسكون اللام اى ماري به من مصوع
 المديان او الشجاره كى القاموس وعلى الطررى انه ما يثبت به المرأة من ذهب او فضة

وذل او حوهر (لا) مكنون حاء (حاتم فضة) فلو حلف لافس حليا فله لم يحث
 لانه كما سئل للم من سئل لثقله الستة والختم وهذا ظاهر الزوائد وقالوا هذا
 اذا كان مصوبا على هيئة خاتم الرجال واما على هيئة خاتم النساء بان كان دائضا
 بحيث وهل لا يحث على كل حال والاول اصح ومن محمد انه حلى مطلقا كاني المحط
 (وعندهما عقد لؤلؤ) بالكسر كل ما عقد ويلحق في الفتي واللؤلؤ الدر جمع اللؤلؤ
 والدرة بالعامة مروا يد كاد كره الجوهرى (لم رصع) ذهب وفضة اى لم ركب منه
 (حلى وبه يعنى) الفرس وعند ابن حبيب ليس يحلى وعلى هذا اطلاق عقد ربح
 نور مردا وياقوت وهذا اختلاف زمان ولا خلاف في الرصع كاني الاشارة (ومن حلف
 لاثام حلى هذا العراش) بالكسر اى المتوسط من الثوب او الور ما وعد هما وفي الاصل
 البسط كاني القاموس (فام على مرام) بالكسر ستر رقيق كاني القاموس بالعامة
 جادر شب (وقوه حث) لانه تابعه ومنه اشارة ما ذكره انه (لا) يحث (من حلف به
 وجعل فوهه فراشا آخر) لانه مل الاول على انه لو اخرج الحشو من العراش وتام
 حله لورفع الطهارة وتام على الحنول يحث ولكل ذكره للرد على ما في الكافي انه
 يحث صدق يوسف وهل هو قول محمد على انه يشير الى انه لو حلف فوق المحلوف
 حله شتتلم تحث كاني المحط (لو) لاس (حلف لا يجلس على الارض) او السطح
 او الدكان (فجاس على ساطع اوجصير) فوقها (ولو حال منه) اى الخائف (ونما
 اى الارض) (الناسه) الذى ملسه (حش) فلو ربح لاسه وسط عليه او جلس عليه
 لم يحث كاني للهابية (كن سلق لا يجلس على هذا السرر فجلس على ساطع او عرائش
 (هوه) فانه حث (فخلاف جلوسه على سرر آخر فوهه) فانه لا يحث وهذا نصريح
 عامل ممثلا كالنحو (ولا يفعله مع على الابد) اى على زمان حسنة من وقت اليقين
 لانه في موضع النوى (وعمله) يقع (على مرة) واحدة من العمل لانه في موضع
 الاثبات يحث بوقوع الناس من العمل فذلك المسائل او يحل العمل ويبنى ان
 يدح فيه كل منى او حث كلا اصرب وامررت الا انه نصت قرينة (ودعى الماشي
 الى ملتاته اوالى الكعبة) او كذا وزمالة اعمال (يحسب) عليه استحسانا (مع) انتهاء
 طواف الزيارة (او حجرة) انتهاء السعي (مثلا) من ينادى بان قدر وهل من موضع محرم
 كناس امرى لاهل الشرق كاني اسلم ولن نوى من ملت الله سبحانه لم يلزمه شئ كاني
 لهابة (و) يجب (دم) يدع شه (ودك) في اكثر من الاقل تعمدى تدره
 ومن اى حبيب انه رجع من حبوب الملح او الهمرة الى الكاهنة ومن اى وسف ان
 نوى اليقين كره والا فلا وعن محمد ان اخرج من الجحيم كره والا فلا ومن زمر

ان شاء فعل ما اوجبت وان شاء كفر والاوّل ظاهر الاصول وضايفه الفتوى بكافي الرخصة
 (ولا شيء على الخروج او الذهاب) او السمر او ال كوف او الاتان (الى بنت الله) لانه
 لم يلزم الاحرام (او الشيء الى الحرم او المسجد الحرام) ونحو ههنا صحيح او غيره عدد
 المصاحف (او الى الصفا والمروة) والمدينة وبيت المقدس (ولا يفتي) عدد المصاحف
 (عدد قبل) اي مال المولى (لانه لم اجمع العام) اي السند بالضعف (فانت حر)
 ثم قال صحب فابكره الجهد (جهدا) اي الشاهد ان عليه (تحريم) اي به صيغة العام
 (مكوف) و يعنى عدد جهدا لانهما سهران على تحريره عدم الجمع وقال ان الشهادة
 على انى مردوده مطلقا مسيرا ولا اعتداد بغيره انى بالانساب او احاطة العلم بالحق
 وبما فيه من الكافي (وحبب الصوم مساعدا) اي حرره من الهاء (في لا يصوم لانه
 صوم شرطا ان هو امساك مع اليد وهو محقق به وبار اذ علمه تكرار للحلوى عليه
 كافي المحيط وغيره (لا) بحث به (لو صم) انه (يوما) او اليوم (او صوما حتى يتم)
 الصوم (يوما) فاما ان المطلق مصرى له كما ذكره الكرخى ولم يذكره فى كنه
 وعن العاصمى الى الهشم انه اذا بوى المصدر بحث وعن بعض المشايخ العراق
 انه يجب مطلقا وانما لو لم يستحب ان يصوم المسند حتى يصلى كما فى المحيط لكن
 فى الكسب انه ثلث الصوم ولذا لا يشترط النية (وركعه) صحيحة عند محمد وبكرتين
 عند ابن يوسف (فى لا يصلى) وعاطف فى اسراط رفع الرأس من السجدة ولا رواية
 فيه كفى المحيط كما حلف فى العمراء ولا رواية فيه كفى الطهر به لانه دونها لزيادة
 الانصاح (ولو صم) انه (صلا) فسمع) بحث فلا يشترط فيه التسمية وقيل
 يشترط والاصح انها لو كانت حرما رباعا بشرط والا فلا كما فى المحرر (لا ذاهل منه)
 لاحادته (وحسن) او طلق وصفت (بولد مت فى) قوله لامرأه او حارسه (ان
 ولد فاسكا) اي طالى او حره (وصق) بالولد (الى) لانه المسائل فى قوله
 لحارسه (ان ولدته فهو) اي الولد (حران ولدت ولدا متسانم) ولدا (حيا)
 وهى فى ملكه والا فلا يعنى لا يخلل اليأس لالى حران كما قال (وفى) من حاسب (او قس)
 دس اليوم وضايفه) سعد او بامرء او غيره ولو اضطرر الى الحواله وقص الحمال فلو تبرع
 به غيره لم يبر بخلاف ما لو اعطى ولم يملكه لكفه وصعدت بسان يده ولو كان الدائم
 عائلا لم يثبت تركه الصاء والاحسن ان يدفع الى العاصمى فانه المختار عند الصدر
 السند كفى المحيط والاوّل ان يقال بالانصاح فى الطرف فالصبر بالدار للصوم ومناقب
 مقوله الحقيق وما طلى ان الصبر للدين مع حذف منه فلاح عن سى (روى) بالصبر
 مصدر رأت الدراهم ربعا اي صارب مردوده للعين كفى العا وس اوسع من ربح

أمر وهو الذي حاط به نحاس أو غيره فمات صفة الخوذة كما في الطلقة وقال ابن العباس
أمره والماء والقاذورة كذا وما اطلق شئنا منه صحبها (أو مبرحه) الاحسن تركه
المون فإنه لم يوجد الا لثاني أمر مبره كما في العرب ولعل السلة للاشعار بجهه
موصوفها من الدراهم وهي والى كلاهما من حسن الدراهم وقصه ما عاده والعرق
أن الرء ما يرد به المال لأنه يقبل الاما هو في عالم الخوذة ولا رده التحاوي وعمرى به
العاملة بخلاف المبرحه ما ردها التحاوي انصار دأ الرء دون المبرحه ودل المبرحه
ما اضل سكتة كما ذكره الص في المصنف (أو مصنفه) ومع الحاء اى مصنفها صاحبها
اما ما على الدش وان لم يدر من رد المومس كذا المبرح حد اعلمته (أو بعه) اى
باع المادون دأه (أو دسه) من ملكه كالمند وعمره ما صحبها كما هو المسار
فلو باع باسدا وليس به وراه بالدين وقد حث ولا يقدر (وقصه) اى عصى الدان
ذلك الشئ (ر) في هذه الصور وانما اشترط المصنف وقد وجدته فى بعض النسخ
لا تفرقه (ولو كان) المصنف به في هذه الصورة (سوقه) ما لم يجمع او العزم ولا يند
التأخر من اسم حياه ما علب عليه الصبر او النحاس ولعل التأخر كبرحه (أو رصا صا)
اى عموها وهذا انما يسمى به في اليوم والا يسمي ان سر (أو وده) اى هو الشئ ذلك
الدين (له) اى للمدون كما ان (كبر) الخلف واعلم منه في صورة الهنة وانما في الصور بين
الاولين فلم يروى من صور الشرط السانى يعنى من هذا الجنس وان احلف
بى وانما احسب الى هذا التكليف كذا المبرح لما كانت موقفه فانما وعده على اخصائه
قد عسى من المبرح واعلم المبرح وهذا كله عدهما وانما عده اى يوسف عدهم
ولا تكلف لانه قد حث في هذه الصور كما في مثله الكور وقبل ان لمة اليوم في التصوير
سهو ونقل عليه انه لم يرد كرى كس محمد (وقى لم يفسد دسه) مائه ثلثا (درهما
دور درهم) اى به من كله غير متفرقة (حب بعض كله معرما) كما اذا قص اليوم
حين ومن المبرح من مثلا والخط في ذلك اى باجده من غيره فضاء عه (له) تحت (سوقه)
اى حتى يفسد (دور) حتى (ما يده) بان تركه عليه شئ من الدين وهذا سببه اخرى
لانه وان وجد اشترق لكن لم يوجد قص الكل (أو) نفس (كل دورين) مثله ما به
قد يكون كثير الاكسفة انه دعاءت (لم يفتنهم) الا على الورود ولا بحث في ان كبرى
الانما (من الدراهم) فكذلك اى عدى حر (ولم تملك الاجساد) درهما مثلا
فيه لم يملك شئ لم تحت لان انشاء تكلم باساق من المستقى منه بعد الشئ ولا يترك
غير الشئ ولا يند فهو في حكم للكبور عه فكانه قال ليس لى شئ رائد على
لانه اذا كور الشئ لودونه شئ رائد على مدلوله ومن عى انه مغل بان المصارف

هذا الحلف لبي الزبانه بعد عدل الى مذهب الحنفي (ولا في لا يشتم وحنانا فتم وردا
 او باسميا) ما ماورقان والزبحان له ساب لاساق له وقل تحت لانه عر ساس له واجده
 طسة كافي الاحتار لكن في العرب ان الزبحان له طاب ربحه وعد الفقه ما بالساق
 رايحه طيه كالورقه كاس والنورد مالورقه رايحه طيه محبت كالياسمين وفي جامع
 ابي السطار امر هر كل سحر واسهر في الذي يوجد منه العرق والاميين كالاسمور والياسمين
 تكسر الصن وقصها هذا اذا كان معربا من والا فالاسم واحد لها كالا صا حب والعال
 كافي العاموس (والسبح) ومع الهاء والدين الميملة (والورد) فعلان (علي الورق)
 بعض دور الدهن ومن الطس دور الذهب والساق فان في الهاء وعرها انه لو حلف
 ان لا يشري السبح فاسرى دهنه لم يحس بالعرق وسكنس الحكم في عربي عبرا واللفظ
 حرمه فيهما ان من عوم الخمار واوحلف ان لا يشري الورد ولا يده فاستزى دهنه
 لم يحس ولو اسرى ورده حب حقيقه وعرها ولا يحس ان الورق مسدول

فصل حلف العول

(حب في لا يكلمه ان كلف) حال كون المحلوف عله (مانا) لانه وصل الى سمعه
 وان لم يسمع (بشرط اعطاه) وعله مشائها وهذا الظاهر كافي التهاديه والتخفيف اليه ليس
 بشرط وفه اعلم الى اهلوا ناداه مسيطعا بعيدا بحيث يسمع صوته ان اصغى اليه حلف
 والى انه لو حلف ان لا يكلمه فلانا وقد مره يقول يا سائط اسمع كذا لم يحس والى انه
 لو سئل المحلوف على قوم فهم المحلوف عليه ولم يقصده بالسلام لم يحس له كنه حث نصيب
 والا كنه مسرمان فهم المحلوف عليه ليس بشرط حتى لو حلف ان لا يكلمه فكل
 دعاره لم يضره حيث الكل في المحط (و) حب (في) لا يكلمه فلانا (الابانه) اي بلان
 (ان ادن) فلان (ولم يعلم) الحالف (يد) اي الادن (فكله) اذا ادن هو الاعلام
 وقال ابو يوسف ورفر انه لا يحس لحصول الادن دون العلم به على ما ذكره ابو سليمان
 وقال مصرعي السلمي ان الادن مباح دون العلم بالاجماع واعيا الخلاف في الامر
 كافي التمه ويتمه الكلام فدمرت وفيه اشعار بانه لو ادن العبد بالتخييره ولم يعلم به
 لم يضر مادوما ودا بالاجماع كافي الظاهر به وهو لكن في الهاء وغيره انه صار مادوما
 عند الطرفين (و) حث (في لا يكلم صاحب هذا الثوب ياعه) الصاحب (فكله)
 لانه لا يعادي الثوب (وفي لا يكلم هذا النمل فكله شعبا) لانه يحار عن الداء لانه لا
 ليس يداع الى الخيم والسياب لانه من يبيع عقيره والكمل من اربع وثلاثه والصح
 من احد وحسين الى آخر الامر كافي التمه ودكر في العاموس ان الكمل من احدى

وثبتت والشيخ من حسن الى الدين وشرطاً من اللوع ومن ابي يوسف من حسن
 عشر والكهول من ثلثين والشيخ من حسن الى آخر العمر يكافى النعم وفي طي الواسطة
 اشهر ما به لو كان المحلوف عليه صيا وصار كهل في حث باسكلم وفي العرفه انه اره
 الى انه لو كان مكرام لم تحت كما لو قال لا علم صيا وكلمه كبراً في الكتب (و) حث
 او علق (في حس) الفس (حرام منه) لى الفس (او) هذا (حرام اشترط ان يعد)
 اى باع او اشترى (بالخيار للبيع) في البيع او للتسرى في الشراء ثلثة ايام بعده ومده
 معلومة بعدهما لانه في الاول يملكه البائع الا ان اعاد في الثاني ملك المشتري بعدهما
 وصار المعلق كالنحر عنده وفي هذا الخياو اشارة الى انه لو اده كس الخسار لم يرد في
 ولم تحت وذكر انه يورى انه لو باع بحمار احدهما حث به محمد حلالاً في وصف
 من الشرط مطلق اسبع والبيع الفاسد كالصحح على التصحيح وده رسر الى انه
 لو عقد عيته او دم لم تحت كما لو اشترى مكاباً او مدراً او دم ولد وقول تحت الكل
 في المخط (وفي ان) هذا (لم اياه دكدا) اى امه حره مثلاً (ما في) المد (او در)
 لانه قد ينفق ان يبيع وفيه اسعار ما به لودر امه او اد ولدها حسب و ما به لودر البيع
 يوفى واعق او در على نفسه لم تحت عند الطرفين حلالاً في وصف كسنة
 التكرار (و) حث الحلف (بعل وكلمه) في كل فعل يرجع حقوقه الى التوكل لان
 مقتضوه التوق من رجوع المحلوف اليه ولا لم يوجد لانها واحده اليه فحسب
 (و) مثل (حلف التكاثر) ما يخطف لا يخطف حلال ثم وكل ولا تا ما سكاك فكيفه حث
 وكذا او وكل قل الحلف او روحها اصول واساره قولاً او افعلاً حث على المحار
 كالى الكافى ومن الصلابة انه لا تحت سكاك التوكل وده اشارة الى انه لو حلف
 ان لا يروح امته او امه الصغرى تحت سكاك التوكل وعن محمد انه تحت كما لو كان
 المحلوف بهذه امه وامه الكبيرتين والى ان المرأة كالرجل في حكم التوكل كالى الظاهر
 والى ان تكاثر العاصد كما صحح فيما ذكر كالى الصغرى وذكر في ما سكاك انه لا تحت
 بالعاصد (و) حلف (الطلاق) سواء كان التوكل به قل الحلف او افعلاً ولو طلق بالاصول
 ما حاز قل لا تحت مطلقاً وقبل تحت مطلقاً وفي ان اسار بالقول محسب وما فعل ان
 احد بدل الصلح لا تحت كالى المخط (واطلع والحق) لى الفس سواء كان التوكل
 قبله او بعده وان طلق المطلق او العلق بشرط ثم حلف به ثم وجد الشرط لم تحت
 ولو حلف او لا تحت كالى الصلح (والكساة) اى لم يكسب نفسه ولا فلا تحت كساة
 التوكل كالى الصلح ففى ان ذكرها فيما لا تحت (والصلح عن دم عمد) لانه كالصكاح
 في مبادلة المال غيره وفي سكره الصلح عن اسكار على ما ذكره في الوكاثة (والله)

ولو فاسده وعن ابي يوسف انه لا يجب حكاى الاحياء وعن محمد لو ابحر هذه العصى
 حث حكاى المحط (والصدقة والفرص) اى الاقرص بان يدفع كذا الى رجل اعطاه
 آخر وكاله قرصا (والاستقراض) حكاى المحط والكافى وغيرهما لكن سأل ان قد حلفوا
 ويمكن ان يحلف على ما هو عارف من اسمه الرسول بالاستعراض وكلاهما اذا قال
 المستعرض وكلك ان تستعرض من فلان كذا درهمين وقال الوكيل للمستعرض ان فلانا
 يستعرض من كذا ولو قال اقرصنى صلح كذا فهو باطل حتى لا يشك المالك الا بالوكيل
 حكاى وكاله الذخيرة (والاداع والاسدياع والاعارة) وان لم يعمل المسهر بمحرم الا عاينه
 حسب عدد باحلافه فروع على الخلاف الهمه والصدقة والفرص حكاى الطيم و ذكر
 فى الاحسان ان فى الفرص عند ابي حنيفة روايتونى المظا به بحلف بالامراض فلا
 اقرص (والاستمارة) فلو حلف لا يبرئ من فلان وعت المحلوف عليه وكلاهما من
 المسماة فانه حث عند زفر وبعده وب وعاء الصوى لان هذا الوكيل رسول وهذا اذا
 اخرج الوكيل كلامه مخرج الرسالة بان قال ان فلا ناستعير مثل كذا طاما اذ لم نقل ذلك
 لا يجب حكاى حلفان لا يبرئ من ثلث رده على داسه حكاى المحط (والدخ) كما اذا حلف
 لا يدخ ساء وهو ممن لا يدخ نفسه فامر غيره قدح حث حكاى الطيم وقد اشارنا به اذا كان
 ممن يدخ نفسه لم حث (وصرب الاله) كما اذا حلف لا يصرب وهو ممن لا يصرب غيره
 فامر غيره يصربه حث وهذه اسما عباد كذا فاعنى ان يدكرها بين فيما لا يجب وفى البسطة
 الروحة كالعدوسا فى حلفه (وفصاء الدس وفصصة) وفيه تفصيل فى وكاله الحلامه
 (والسباء والحطاطة والكسوة) بان حلفان لا يكسوه فامر غيره (والحمل) ردا شتى وكسى را
 رسول حود تشايدى ولكل واحد وسلم الشععة حكاى قاصصان والسركه والقتل
 حكاى الصغرى والبراء والاساقى حكاى الراهدى وفتح الثوب وهدم الدار واتحاد العلى
 كما مائى على مائى الطيم واعلم انه لا يبرئ ان يعمل نفسه فى نحو الكاح والطلاق والذى
 صدق ديانته وفى الدخ وصرب الاله وفصاء حكاى الكافى (لا) يحث به على وكاله فيما ارجع
 حرمه الى الموكل فان معصوده النوى من رجوعها المرفوع حصل ذلك فلا حث
 (ق) حلف (السع) اى حلف لا يدخ ثم وكل غيره فاع لا يحثم اذ لم يكن مؤثما به
 والافعه حث وكذا الحكم فيما مائى من الاداء حكاى الطيم وفيه اذا حلف لا
 دلاوه ومن لا يحد فامر غيره حسب عنى ان يدكره ولا يلقى ما فيه من الاطلاق
 (والسراء والاعارة) وعن ابي يوسف انها تدون القول اعادة حكاى المحط (والاستبراء
 والصلىح) عن دم الخطاء (لوعن مال) عن اقرار على مال او مفعده كما مائى من الموكله
 وفى الطهره انه تحت يصلح الموكل عند محمد وعن ابي يوسف قد روايتان

(والخمس مئة) أي جواب التثنية سواء كان اقراراً او انكاراً وهي الخسفة بالسبع على
 اختيار كافي الخلاصة وفيه اشعار بالخلاف (والسبع مئة صرب الولد) سبعة او كذا او ثمانية
 لغيره او حراً او ان حرم صر به وان امر به الاب اذا كان معاً كافي كراهية السيد واسطفا
 او ماصاً كافي الكافي ويصح ان يدخل فيه الحبس لحوان قهر به من حل له صر به
 صح امره به فثبت بالصرب ومن لا تدخل لا يصح فلا بحث لان صفة التأديب رجع
 الى الولد لئلا يوقل كافي الاحكام ولا شك ان تلك المصلحة حق الصرب ولا يرد على هؤلاء
 الاثمة ما طعن من انهم ان المداري على رسوم الجاهل وسددهم بالسك في العرق بين صرب
 العدو والولد يرجع للمنافع خروجه من العاتون واعلم ان ما ذكرنا من هذه المسائل قريب
 من الاثر نعم فلا ينبغي ما ذكر من انحصار هاتين الثلثين كافي الكرماني وفي احدي وعشرين
 كافي انفسه (ولا) بحث استحصاها في كماله (ولا) سله (وقرأ القرآن او صح او هال او كره)
 او دعا (في صلاته او) من (حارجها) وقبل ثبوت منه وقال ابو الليث انه يحسب في الصور من
 ان «اب» بالعارسة وعلله الله وي كافي الكافي وفيه اشارة الى انه لو صح «موا» او صح
 على امامه بالبراءة لم يثبت كافي المحط (ويوم الكله) ان طالق يصح اليوم «هـ» على
 «للو» أي على مطلق الوقت لانه قرن مع غيره بمقتضى قوله ما سري في الطلاق من الطين
 انه وسامح في المصالح على مطلق الوقت لادراك العمل (وصح به المهر) في الحكم لاراده
 «الجمعة» من اني يوسف له يصح (والله) انك لم ينع (على الليل) دون مطلق الوقت لانه
 المعمول به وما في قوله وكذا حاكمي يضاء شخصه تعالى لاصحابهم وجهاً فصيحاً ولا كلام
 في المهر (والان) وان كل لرسالة انه يحارها (العامة) أي لادلالة على ان ما بعدها
 فانه لما علم كقولك جاء الغوم الموزان (كفي) حال الله في الا ان تمصوا أي حتى تمصوا
 فيه ونحوها انصرح بما اشار اليه فيما سبق (في ان كلفه) مات طالق (ان ان يرد
 رداً او من) يردم ذكره أولى وكما في سائر المواضع (حسب ان كلفه حل ودومه) لادومه
 لانهما التين وفي المصطلح ان كان ان مكلفي او حن مكلفي فمكلفهما حيث عهد
 بهما فلا ياتي في يوسف وكذا في الاموال فتكون ادخل هذه الدار حيث يدخلها فعلان
 هذه لا معاً (وفي لا تكلم «هـ») أي دلت (او امره انه اوصدقه) أي في حلفه على
 فعل في فعل منسوب الى امر غير اليك والحقس بأحقره «هـ» (او لم يحل دونه) «و»
 ليس نوره اولاً بكل طعنه لانه لو ترك دونه من اي حق دفعه على فعل في حل منسوب
 الى «غير» اليك والاصادة وان كانت ازالة صاخص الا ان اشالة لا تجارة والاعارة
 (تزدانت اصداقه) أي اصادة المصافي من المصافي الله في العورتين بان طلق
 او بائناً او باع للمملوك «هـ» (وكلفه) من عموم انحر أي فعل الخلف واجتماع هذه

الاعمال بان كل المد ودخل الدار المنيع او غيره (لا تفتح في الدار) اي في محل
 منسوب الى العمري الملك فدخل الدار والثوب وغيرها (اشار الى العلم بهذا) بان
 قال لا اكلم عنه هنا اولا ادخل داره هذه او غيره (اولا) يشر اليه بان لم يذكر اسم
 الاساره كما مر لاشراط وجوده في الصور من وقت العقد لا وقت الياس وقال محمد
 بالعكس في صور الاساره فان دخل المد للدار والمد البيع لم يحسب عند النجس وحسب عند
 محمد ونسب الى يوسف لولم يوافق الياس على ما في ملكه عند الخلف (وفي غيره) اي غير
 المد من محل منسوب الى غيره فعبر الملك كالمراء (ان اسار) الله (بهذا حث) فلو تكلم
 الروح عند الاطلاق حث لاشراط وجود الله وفي الياس عند الاشارة (والا)
 بشرائه (فلا) تحسب فلو تكلم صدقة بعد المعاداة لم تحسب لاشراط البسة وقت العمل
 صدق عدم الاشارة فلو احدث صدقة آجر ثم كلف حث واعلم ان ما ذكرنا موافق للمدني ولا ي
 كالخيط والدخيرة وغيرها وان جالف يافي الشرح فانه قد احسار قول محمد وقال
 بالحب في حلف الدار عند الاساره من الاطس انه قول عامه وخلاف الرواية (وحين)
 بالكمبر الدهر والله او وده ميهيم اوسه او كثيرا ومعين او شهر ان اوسه شهر اوسه
 اوسه من اوار يعون سنة كافي العاموس (ورمي) كرم من يعون الوقت قل
 او اكبر كافي العاموس (بلاه) نصف سنة مكر (ذلك الله طان) (اوعرف) لا عرف
 (وهما) اي الله (ماوي) كافي الجامع وذكر في الجامع الكبرياء ان يوي بالزمان شهران
 الى سنة اشهر فعلى ماوي ومن ابي يوسف انه لا يكون اقل من سنة اشهر فعلى هذا
 لو يوي اهل من سنة اشهر لم يصدق والصحيح ما في الجامع الكبير جميع اهل اللبنة
 ان الزمان من شهرين الى سنة اشهر كافي الخيط (والدهر) بالسكون والصحيح الزمان
 الطويل والاند المدودا والف سنة كافي العاموس وقال الراعي انه اسم لمدة الدائم
 من مددا وجوده الى ان يعضلته ثم يغيره عن كل مدة كثره بخلاف الزمان فان وقع على
 المدة الفائلة والكسرة وفي المغرب الدهر والزمان واحد (لم يدرك) اي يوسف ابو حنيفة في
 معناه (مكر) لانه لا نص فيه وقال انه سنة اشهر (و) الدهر عدهم (للاند) اي العبر
 (معرطا) على ما قال بعض السامع المسمى وعنه لما دهره وه لالخلاف في العضل كما
 في الخيط والصحيح ما في المنى كافي المعاداة وغيره واعلم ان ما يوقفه دار مع مسائل منها
 الخبي المشكل ووجه الختان ويحل اما عا السركس في الاخرة كافي جامع النحوي وذكر في
 الصبر انهما ثمان مائة الملائكة اقبل ام الايام وحكمه سور الجار والحلاله متى طاب
 لجها والكتاب متى صار علما وفي هذا الوقف قصر في كمال علمه وورعه وروى ان
 ان عمر رضي الله عنه اميل عن شيء فقال لا ادرى ثم قال بعد ذلك طوي لان عمر مثل

من شيء لا يدري فقال لا ادري وفي الكرماني سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افضل
 الصاع فقال لا ادري حتى اسأل جبريل عليه السلام فساله فقال لا ادري حتى اسأل ربي فقال
 جبريل جبريل القاع الساعد وحيراهما اولهم دحولا وآخرهم حروصا وشر اهلها
 آخرهم دحولا واولهم حروصا وفي الحقائق انه تنبيه لكل معني ان لا يسكن من الوصف
 فيما لا يوفق له حله اذ الحارث اعترافا على الله تعالى في تفرع الحلال وصده (وايام) وجمع
 وشهور وسنن ودهور وازمنة (مكره) مائة (ثلاثة) اسها لانها اقل الجمع وصده ان ايلها
 عشرة مثل يمدد وروم على طلوع الفجر الى الغروب كافي المحط (وايام كثيرة والايام)
 والجمع (والشمس) والسنون والدهور والازمنة (مكره) مساعده وهو الصحيح
 كافي المصرا وما صد ههنا الا بالسنه والشهور والساعات والايام والمداسوع العيد
 كافي المحط وقيل او كان المينما لخاصة بالانام سعة بالانام كافي الكافي ورأس الشهر
 وعرة الشهر المدة الاولى مع اليوم وسطح الشهر اليوم التاسع والعشرون واول الشهر
 من اليوم الاول الى السادس عشر وآخر الشهر منه الى آخره اذا كان تسعة وعشرين
 فان اوله الى وقت الزوال من الخامس عشر واما بعده آخر الشهر واول اليوم الى ما قبل
 الزوال ويحكم الفرق في وصول السنة على ما دوى عن محمد كافي المحط (وفي اول صد
 اشترى) او امسكه (حرا) اشترى سديا (مكره) (و) تحقق في الاول انه اهم لعرد سباق
 (اشترى) (ان اشترى عدي) صدقة (ثم) عدا (آخره) (مكره) (واحد) هم (اصلا)
 لعدم التردد والسبق (فان صم) الى قوله اشترى (واحد) (و) الثالث) لتحقيقه وفي الكافي
 (او) كافي اول صد امسكه واحد الم تحقق الثالث الاداعي الوحدة والفرق انه يقتضي في
 مشاركة الغير باية في صد مذكور به لافي الدنان والواحد مكره (وفي) ان قال (آخره)
 اشترى (حرا) اشترى اعطى على قال وفي بعض النسخ ان اشترى (عدا) (واما) (اشترى)
 او الخلف او لا (لم ي) عدا المدا الا آخر اسم لعرد لاجل (فان اشترى) (عدا)
 هذا الخلف (عدا) اشترى (و) عدا (الاخر) مع الحاء او كسرهما (يوم) شري
 من كل اماله لانه صحيح يوم الشري (و) عدا (يوم) عدا (يوم) مات وان كان وقت
 الشراء صحيحا (من ثلثة) امي ثلثة ماله لتحقيق الاخر به حسنة (و) مكره عليه اذ
 (لا يصبر) روح فار الوفاق الثلاث) اي لا آخر لمو قال آخر امرأ، تزوجها طلاق
 فلا تفرج امرأ ثم اخرى ثم مات فطلق اخرى يوم تزوجها سنة ولا يصبر فارا
 لانه كان صحيحا عدا اليوم فلا ترث وتم دعدة الطلاق بلا حد لانه كان حيا
 (حلا) (اليوم) فيها فطلق عدا يوما مات مصر فارا ترث وتعد مع الحداد عدا
 ان يوسف عدا لمرأى ثلث حصن وعسا محمد عدة الوفاة تستكمل ههنا ثلاث

(الخصه) أي يخص ذلك الأمر العمل (هـ) أي بذلك العمل (والم بحث) الخلف (في)
 خلف (أن بحثك) أي لأهلك (ثوباً) فمستدعي حر (أو باع) أي باع الخلف ذلك
 الثوب (لأمر) ووكاله بالبيع من غير الخاطب (ملكه) أي ملك الخلف هذا الثوب
 (أولاً) يملكه لأن المني أن يثوباً أمره ووكاله (وأن دخل) اللام (على عب)
 أي محل العمل يحرمه التوكيل أولاً كالأكل (أو فعل لا يبيع عن غيره) أي لا يحرمه
 أو كاله أصلاً (كأكل وشرب ودخول وصبر الولد) والعبد (أقصى) اللام في الصورين
 (ملكه) أي أحصاها هذا العبد ولو ولدته بذلك العبد (فبحث في أن يثوباً ملكاً)
 أو صر ملكاً عبداً أو مثلك مكاناً أي هو ملك لك فكيف (أن باع) الخلف (ثوباً)
 أي الخاطب وصبر ولده (لأمر) سواء علم الخلف أن الثوب والعبد ملكه أولاً
 فإن المني ثوباً أو عبداً أو مكاناً ملكه والحاصل أن لأم العليق أما أن تقرر بهل أوامر
 فإن كان الثاني فإن كان مملوكاً أو مملوكاً عليه فقد حلت له العمل والأفلا سواء كان مما يحرم
 فيه التوكيل أم لا وسواء كان مأمراً أو مأمراً وإن كان الأول فإن كان العمل مما يحرم
 فيه التوكيل فله حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل والمخير على التوكيل فلا يجب بدونه
 وإن لم يجز فيه التوكيل أو لم يكن له حقوق والمخير على التوكيل محل العمل فيجعل محله
 مقدماً من الأفعال وهذا إن لم يوصى بالثوب في العمل الأول والتوكيل في الثاني
 وأما في كليهما وقضاء في الأول ودون الثاني فكان المحيط وغيره من المدارات
 وأما على ما ذكره من الثاني وحوه أما الأول فلا صرف اللام إلى العمل والعين
 بما يتعلق به من الحكم ولم يكن اللام للأحصاء بالعبد وأما الثاني فلا من الأفعال
 بما لا يصح المني أمين نحو أن يملك فلا وجه لاعتبار صرف اللام إلى العين وأما
 الثالث فلا يوصح في بيع هذه الأعمال صرف اللام إلى العين فلا وجه لاعتبار
 تملكه هل لا يبيع من العبد بغيره من العين فكيف اعتبار تعلقه بالعمل والعين بقصد
 العمل بالوقوع من العبد بغيره واعتبار القسم الثاني من العمل بتكليف الكل من دود
 أما الأول فأنهم قد اعتبروا قصد الحكم وبينه أن الظاهر ما ذكر في المتن على ما ذكرنا
 من أن المني يملك الثوب بأمته وأما الثاني فهو القسم مما يقتضي التعلق بالعين نحو وقت
 لك مكاناً ياتي المحيط وغيره وأما الثالث فلا المدار لما كان على دخول اللام على العمل
 والعين وبعض الأول كثنائي في الحكم وحب التمسك على هذا المصراع فظهر أن
 الإحصاء على المحمدين الذي كل واحد منهم محرم من الخائف والطعن بالاعتناء على
 الهادي للصالحين من حال العصور من أدراك ما في كلامهم من الدقائق (وحي) خلف
 (على عرس) بالنكاح (أي فكيف) أي طالق (بعد قول عرسه سمحت) أنت امرأ

(على) اما (طالعت هي) اي عرصة العائلة وكما غيرها قصاه ليموم الكلام ومن
 اي يوسف ان عرصة لا تطلق وهو الاصح لان الكلام في غيرها كاي الكر ما في وضح به
 غيرها دليلا لقصاه به محض العلم واعلم ان البيه على من الطولم حالما ومستعلما
 قال له دوري عدا اذا استخلف على ما في المامى واما على ما في السجل وعلى من الخائف
 واوطلنا وطل ما في الاسلام ابي اليمن بالله واماني غيره ولو يوي خلاف الظاهر
 كما او يوي اخلاق من وما في صدق دليلا الا انه يا ثم ام الميوس
 هذا ما كاي الم ط وعبره ولا يفتي ما في هذه الخلة من حسن
 الاحسان والاعناء الى قصد الشروع
 في العبر من الرام

قدم طبع الخلد الاول من كتاباته هسائي وولد الخلد الثاني اوله كتاب السورة في مطبعة
 للعصومة



الحلقة من المصنف كتاب السمع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لما سار له هو والمضى في نهج العاقبة ولها سرف في دافعها عفتها به قال (هو)
 أي السمع كالسمع بعد (مادة مال سال) أي أعطى المشي واحد المسمى وقال على الشرى
 وهو أعطى أي واحد المسمى وقال على ما لا أعطى سلفه يسلفه كما في المصنفات
 فلهذا أعطى كل ما أحد والمال ما ملكك من كل شيء كما في الساموس وكذا في العرب
 على ما روي عن محمد وفيه أسفار من المعنى مال والحقق على ما في الأصول أنها
 لا سب بل فانه ما يدخر لوقت الحاجة ويدخل فيه ما يكون صاح الانتفاع سرفا
 وما لا يكون كالنحر والخمر وشرح عنه حد من نحو سمع وكف زاب وشربه ماء
 كما حرج المسألة وأنتم قالوا بل ما أتول أي ما طار كل الناس أو بعضهم فان السمع
 الانتفاع به سرفا معوم بل كسر والافهم معوم فان صدم المول والانتفاع فيه
 لم يكن مالا وطلق المال كماله على القيمة وهي ما يدخل تحت تصوم معوم
 من الدرهم أو دينار وعلى المسمى وهو ما لم يسمع وإن لم يعوم به وأما حص الأول المسمى
 بغيره الماء وفيه أسفار من السمع معنى إلى معولس كلاهما بنفسه أو الثاني
 كما في الأساس والعرب وغيرهما حد أسهل ما في الرضى أنه من حل العصف على
 العصف فان الشرى معلى عن (مراض) من الحاسين فلو كان أحد هما يحكمها
 لم يكن معاصه كما في إكراه الكفاة وإنكر ما في وعلمه بل كلام الرابع خلافاً لغيره

الإسلام وما أسرار الله المص وعبره انه معنى له سرى بشكل له مدخل فيه مع
 باطل كعب الله وروح حده مع صحيح كعب المكره على انه كعبه من المحرمين
 قد سرحو ان السبع عقد وانه اسرار الله بقوله (وسعد) السبع وحصل شرعا
 (ما لم يهول) اى من احسان ودول او قد يهمل من انهما حان من
 حقيقة السبع وسعى ان يكون ازاو معنى انهاء فانهما لو كانا معان سعد كما قالوا
 في السلام وقد اشاروا الى ان السبع اذ كان من الله الصبر او اشترى لم سعد
 بدو بهما كما ذهب اليه بعض السامع والصحیح انه لو كان له او اشترى من ما ولدى
 و قد تم له كفى المحرم وكذا لو صلى لوانع مال لستم له اولاة صى ناسره او له
 نعمة من ماله ناسره كفى الزاهدى لما تمرد ان الحكم اشترى على في المعاني المعوية
 لم ان يكون الدلال ما لا وعى محم اذ نعمة رجه الله لم سعد مما هو اهل من ليس كفى
 المستر والملاقى سائل لوانعه الزهراء والخاتمة والموافق والباطل كان اسظم
 وعبره فساو انوعى من الحارة الحلال المسمى ماسع والحرام المسمى مال ماله يطلق
 على كل مع فاسد كفى انساب من شهادات الذخيرة وتمم الكرم قد مر في السكاح
 (يا طي ماس) كقول السامع اعطى او يملك او يصبى والشترى احث او يملك
 او يملك او يصبى كفى النعمة والمسمى انهم من الحقيق في عقد بلعظ الحلال يحوا مع
 وهو الصحيح كفى الكرم ان وقد اشار الى انه لو قد اشترى فقال اشترى لم سعد الا
 اذا قلعت كفى شرح الطحاري واكر في الزاهدى انه سعد بلعظ الامر عند بعض
 له المسئل وعنى ان يوسف لو كان عسى هذا لك ما عى ان اعطى فقال اعطى في ا مع
 وكذا وادىك وواضى وعذ لو مال لعنى عندك قد ل نعم حال قد احثه فهذا ع لزم
 ولو كتب الى رجل اشترى به كتب قد يصب فهذا مع ولو كتب به كتب قد يصب لم يكن
 فعلا انه لم يوجد احد اكرى واول من اى اسب حود را تو عوص كرم فقال الاخر
 اءدلت انصا فهذا مع والى انه بشرط سماع كل من انعدوى كلام الاخر كفى المحيط
 ولعل الا كعبه من مال السبع سعد ملاك كرا التنى في الحرماشى قد رواه (و سقاط)
 اى يشارك السامع والمشتري في النصف واحد الثمن في المجلس فخص احد الدلائل
 لا يكرى كما قال العلوانى رجه الله والصحيح انه يكرى كفى الذخيرة وقاصحان فل هـ
 ان اقصى المسع واما اداه من الثمن ولا يكرى كفى النعماء يكرى في الزاهدى انه يكرى اذا كان
 على واحد اشراء (مطلبا) اى عمر سعد ناعيس واخصص نص عليه محمد كفى الاحتشار
 وهو الصحيح وقال الكرسى انه لا ينفق الا فى الخسيس كفى المحرم والمراد ما عسى ما يكثر
 قيمه كاعبدوا الاماء والمحسن ما ينفق كالنقل والزمان واللم والحشر كفى الهباء (واذا

(اوجب) اى اوقع الاحكام (واحد) من المعادى (حل) اى اوقع القول (الآخر)
 منهما فى المجلس ارساء وهذا حار القول وعند المجاهد الى العكر كى الاحتار (كل
 المسع) اى كل حرد من احراء مسع بالعقد (كل التى اورك) الآخر المسع فليس
 للمشتري ان يسل كل المسع بعض التى او حصه بكنه او حصه لانه لم يترى العقد
 الواحد وذا لاجور لصبر والتابع واعمال العقد الصفة اذا العقد بان لا يكرر لعقد
 المسع او اشترى وان يحدد العقد والتى بان يكرر لكل من ولم يحدد عددهما الا اذا
 بعدد الاكثر من الثلاثة وباقول يعنى كى الخلاصة وعبره (الا اذا يربى كل) من المسع
 بان يقول بعد هذا ماله وهذا مكننا ماله يسل بعض البعض وفى اذا كفاء اسعار ماله
 لورضى التابع فى المجلس وقسم التى باسعار الاحراء كما اذا اصف المصنفالى قصر من لم يحرر
 وهو حار نعم او قسم باسعار التى كما اصف الى عدد من لم يحرر وان رضى به لان اسيااف
 عقد فلا يفسد حصه المسع كى المحط (وما) دام او ان (لم يسل) الآخر المسع
 (يسل الاحكام ان رجح الوجب) عنه وان لم يعلم به الآخر كى البعثة (او) ان (قام
 احدهما) من المجلس وذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يسل كى المحط ووه
 اشعار بانهما لو ساءا عشان بلا سكة من الكلام من بعد المسع وقبل مالم يفرقا بالادال
 والاول اصح كى الاحتار (واذا وحدا) اى الاحكام والقول (لم المسع) ملاحار
 المجلس لاحدهما ووه اساره الى ان المسع يتمهما ولا يحتاج الى البعض كى المحط
 (و يعرف) المسع الخاصر (بالاساره) اليه (لا) يعرف المسع الخاصر ولا يحتاج الى معرفه
 ذكر القدر (بالسكون والصح اى الكمية) (والصفة) اى الخاله التى عليها اشئ من حله
 بان قال عشرة ماما من الزائد مثلا (لاى السلم) لكرى السلم والاموال الى نوبه مما كان
 انمع عا تعرف ذكرهما فى الشهور ويعرف التلى كالتكلى بالانموح الا ان يختلف
 وله حار المسع كى الاحتار وما ذكرنا من محقق التى ظهر انه عبر بخالف لما فى الشرح
 وعبره من انه تعرف ذكرهما كى طس (و) يعرف (التى) وهو بالاحدهما اى بالاشارة
 خاصر او ذكر القدر والصفة عا الى لا وماى الدمة (ولا يصبر) ولا يفسد (الخراف)
 فى سح مكل او موزون كما اذا باع صدره من البر نصره من الشعر والخراف مثله الخليم كى
 فى الفا ومن وعبره معرف كراف بالصم وهو الخدس ملاكل ولاورن كى كره المطر زين
 (الا) فى سح (الخس) احص من النوع عدلا لصوليه (بالخس) كالتى ماله نصير
 الخراف منه لاحتمال الز ما شرط العلم بالمثاله شكل او يوزن واعمال عرف مالم لا يوزن
 الى انه اعانصر اذا دخل بحس المعيار الشرعى كما اذا باع نصف من من الترمون من
 فصاعدا الى انى مال الى ما يصف صاع او قصر على اختلف الرواس كى بان

واسله دانه كافي ما صبحان (و) ان بين حصصه كل مان (قال كل دراع مدوهم
 بالحصه) بأحد (ان شاء ففهما) أي في الزمان والعصار ومترك السع ان شاء والاصل
 ان الدراغ بسد الاصل من حيث ان القيمة رداد براده الوصف من حيث انه يصير
 اطول واقصر فاستعار الاول صار كل ميعا عدد سان حصه كل دراع واستعار الثاني
 لم يقامه سي* عدد سان حصه المجموع وقد استعار مان ما وحده من الزائد على الدراغ
 من الكسر لم يقامه سي* من التثني وهو التثني بلا حار وقال محمد انه يأخذه بالحصه
 مع الحار وعند اني يوسف مر من الكسر صحيح ان سله والاول قول اني حصه
 وهو الاصح و بهم من قال ان الحار فيما سوا من حواسد كالتمص والسر او بل واما فيما
 لا سوا كالنكر بل فلا ما حذر ان دلالة في معنى الكل كافي المحط (وضع مع الدر) والشعر
 في سله اي حال كونه فيما على الرع سعه وروى راهم فلو ما عده محط بل بحر لثمة
 الرما (و) سع (البقاء ونحوه) كالسهم والار والخور (في شعره الاول) الطاهر
 فصيح في امر الذي لانه ملحق بالمقصود والتخلص بالساس واسد به في هذه الصور
 على النافع كافي الاحبار والقصر ما كسر عنه الشيء حلقه او عرصا كافي القاموس
 (و) صغ (سع عره لم يد) ن الد والشد (صلاحها) اي لم يظهر ضررها
 مفعولها لم تأكلها حوا وقل انه لا يصح والتجديج الاول كافي الكافي وعصره فلو سع
 مثل ورد الكمثرى مع اوراده حار سها عند الكل وقد اشار الى ان السع هل
 الظهور لم يصح كذا استرى غار سان يعال ما عار سدر ماع وبعدها لم يخرج رافعي
 الفصلي وعبره شواره نصف الوحد اذا كان اكبر من المديوم ولو سع الاشجار انصه
 حتى يحدب الذي على لاث المسترى حار عند الكل بل ولو لم يرص به النافع اشترى الموحوم
 بعض الس واحرا سمع في السابق الى وقت وجوده النكل في المحط (او قد بدأ)
 صلاحه وصار بسعه وعصمت واعد كره وان كان السابق مشر الدلعه سعه اعلم
 ان السع من السمس والماد من العمر والطعم من صائر الكواكب (و) حار
 على المسترى في الخلد (وضعها) اي وضع عره ولو بد اصلاحها فان تركها نامر
 سطر حار وطال الفصل وبعارمره يصدق ما فصل الاداء ما هت او استأجر شجر
 ولو ما غله لانها غير معاده كافي الاحبار (وسطر ركها على الشجر) وارصيه (بعد
 السع) عدها وعله العوى كافي اسمائه ولا يصدق عند محمد ان بد اصلاح
 وشر صلاح الباقي وعليه العوى كافي الصبر وقد اشار الى انه اذا ناع بشر
 اعطع حار كذا ناع فصع الرع من شريكه كافي المحط وقد اياه لو ماع من
 بصد ن مطع لا محو وان رصيه شر مكه فيسعي ان اشترى كلها عه ثم سبه

في النصف (كاسمه ودر معلوم) كانه نصف والصاع والصبرة من الناقى مجهول وروا
مساهده ولم يفسد في ظاهر الرواية كما في الهداية وفيه إشارة الى انه ناع رطلا صحيح
لانه استشاء العطل من الكثر كما في الكرماني

في فصل في

(صحيح - بارا شرط) اي اذا حثرت الشرط للصحيح او ابحاره است شرطه واوله دالبع
فالخيار اسم من الاحبار والاصاف كصلاه الطفر و محبور ان يكون كصلاه الاولى
اي الخيار المشروط او تكرره فضعه اي الشرط الذي يوجب الخيار (لكل مهما)
اي الناع والمشتري مفردة (اولهما) جميعا وفيه اشبه بانه لا يحصى بالبيع الصحيح
ولا يجرى في الصرف والسلم حتى او شرط لفضل كما في (ثلاثة ايام) بالنصب على الطرف
او مارع على الاساء والخبر هو الطرف المضمون ويحذر ان يكون هو سداً على محموله
بهائي ومهم دون ذلك فيكون من قبل المالك (واحد) منها (بمحور) ما يوصف والفساد
كما في (اكثر) منها عده وهو الصحيح واما عدهما فيمحور بشرط المبيع كما في المحبط
ولو جعل الصبر المحرور للمعاقد لكان سائلا للاخاره والكمائه والعينه والصليح
عن المال والزم واخضع وعدها كما في العمادي (الا انه) اي البيع بشرط الخيار اكثر
من ثلاث ايام (محور) اي يبيع اسوة او الفساده صده على مخرج الحراسية
او انفراد والاول اوجه كما في انهاء (ان ابحار) البيع (في ثلاث) من ايام فترك الزاء
لخلف المهرود يباع فيه ابحار في المثل الرابع حار ولو دخل في الصحيح بلاخاره
فيود بقر الفساده كما في اهل حراسان والكلام مسر الى انه لو لم يكن الخيار موقفا
لم يكن له الاخاره في ثلاث وفساد الكل وكذا عده عدها حلاله وعن اي يوسف
انه اذا شرط الخيار يوما عده حار البيع وله الخيار يوما عده كما في المحبط وعده (وكذا
اي مثل حار الشرط في الصحة (الشرط انه) اي المشتري (ان لم يصد) اي لم يصد البائع
(الان) مفعوله الثاني اي ثمن الصدم مثلا (الي بلا سايلم) او اقل (او اكثر) منها (ولا يبيع)
سهما ويسمى خيار العقد فان اعتدى في الاولين حار عداثاثة وفي الثاني فاسد عده
يبيع باسده دل مصي اليوم انبأ على مخرج العرفه وموقوف بعد بلا قدرا
مصي اليوم انبأ على مخرج الحراسية كما في المحط فلا يبيع العقد وهو الصحيح ولنا
لوا عده المشتري وهو في عده عده و لو كان في يد البائع لاسد واما عدهما فحار
كما في النظم وفيه إشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصله او بين مجهولا كانا مضمونا
كما في انا حرة ا ولا يخرج مسر عن ذلك (اي عده) ما لا يتناقض (مع داره) فيخرج اشمن عن ملك

المشتري بالانفاق ولا يدخل في ملك النافع عنه ويدخل عندهما (فهذا كذا) انصم اسم
او مصدر اي هلك المصح (في المشتري) مده الخيار يكون صماه (بالعين) في النسي
و بالمثل في المثلي وعن الشخص بالمسمى (كأنه وض على مسمى البشراء) اي على
وجه انشاء اي الشري والاصادة للسان والسوم من الشري الاسام ومن النافع
المرص على السع مع بيان الثمن بكاف العرب والصغير بالعرض على السع لانسعي من
وجهين احدهما انه من النافع وما يخص فيه من الشري والنافع الا كفاء محرما لدى
الا يرى انه لو قال اذهب هذا الثوب فان رصت استرته فذهب بها فهلك لانصم
ولو قال ان رصده استرته فذهب فذهب فذهب فذهب فذهب فذهب فذهب فذهب فذهب
(و مخرج) السع عن ملك النافع (مع حار الشري) ولا مخرج الثمن عن ملك
المشتري بالانفاق والاصل ان اللد الذي من حاسم الخيار لا يخرج من ملكه (فهذا كذا)
اي السع (في مده) اي الشري يكون (بالن كعبه) اي ضيوره السع داعب في مده معله
او بفعل احب او بفعل السع او بآفة سماوية كافي الكافي والمراد ب لا يرتفع في مده الخيار
كقطع الدوا لافيهو على حار كافي الثناء فادانصب وظل حار ففعله النسي (لكن لا يملكه
اي السع الخارج عن ملك النافع (المشتري) وهذا عده واماعدهما فيما كذا المشتري
والعويل على الاول لان كون الشيء مملوكا فلا مال له مشروع في الجملة كتركه
مسرفه بالنس كافي الثناء وكنار استراها قيم الكعبة او المسحده ولنا وحسب انه
الشفعة كافي الطم فادا لم يملكه عده (فلا نلت احكام الملك في) مده (الخارج كفتي مريه)
اي لا ينفق دورهم محرم مده اذا اسراء بالخيار لانه لا يملكه (ويجوز) كفتي مريه
الخارج اذا حلف المشتري ان ملكه فهو حر وكفاس الكاح اذا استرى روجه بالخيار
وكالاحراء عن الاسراء اذا حاصت المشتري في مده الخيار وكالهلالة على المشتري
الخارج اذا اودع عبد النافع بعد القصد فانه لا نلت هذه الاحكام عده ونحب عدهما
وعن ابى يوسف اذا اسرى عده اعلى انه بالخيار لم يجه النافع على دفع المده الى المشتري
ولا المشتري على دفع المده ولو دفع احدهما بمحر لا حركا في المحط (والسبح)
اي فسخ العاقد لقد الخيار فان سؤل احدهما ففسخ هذا السع او تركه كذا والمساكن
(لا يعمل) في رجع العدة (الا ان لم صاحبه) لا يشترط حضوره ولا رضاه ولا القضاة
عده (في المده) الخيار فلا يعمل ان علم بعدهما فان فسخ فيها ولم يعلم صاحبه
عده الطرقي وفي رواية عن ابى يوسف وعده يعمل بدون العلم كما في المحط ولو احب
صاحبه في الايام الثلثة فان طلب من العاصي ان يصحب عن صاحبه حتما ليرده عليه
فل سعه وهو اختار مصرى يحبى وفل لا يصب وهو اختار ابى عبد الله المحبى

وان لا يرد له ويعيد لهما له المبيع والمسلح واحدهما كما في عانة الكسب وقال ابو يوسف
انه صح في اشد ثلث طواف مع فيما عين بن الاخر على النجعة فعمل الايمان به حصه
من المثل الذي ذكر جلد كما في العام المخصوص من الكسب وقد اشعار به
اذا استرى بعدا بشرط الخيار في بضعه للنابع او المشتري صح لاسواء النصفين فيه
وكذا اذا استرى كذا او ورثا كما في المخط وغيره ولا حتى ان الاحسن تعديده على مسئلة
حار العين لان المبيع مجموع العدين والخيار حار الشرط (وعند شترى بشرط
كه) اي كسبه او غيره من الحرف (ولم يوجد) الكسب (احد عنه) لان الوصف
لا يباين شي من المثل كما اذا اشترى دارا او ارضا على ان يبيعها كذا وكذا بينا او يحل
فوحدها ما قصه (او ترك) انما مكر والافرجع المشتري على النابع باقتضائه وعن ابي حنيفة
رحم الله انه لا يرجع كما في الهامه (و يورث) اي يعطى للورث بافتح وثب
له (حار العين) لاحتلاط ذلك بملك الميراث للورث وداحدهما كما للورث (و يورث
حار) (العقار) بحد العين لان للورث طلب الجزء العاقب من المبيع كما للورث ولا يبعد
ان يتركه انكلف في ثلثي صنفين فان الارث وان وسع للحوار الا انه قد ذكر استعماله
في الاعراض (لا يورث حار) (الشرط والرؤية) لانها محفزة صان بالعاقد بالعين
ويحرم هذه الحسار ان فيما صح رد الدل كما في الاحارة وبحوها لا فيما لا يصح كما في
الخلع والكاح وعامة في المادي واصناف الحار في الثلاثة كما في اسائه اي حار المشتري
اسب رؤيه المبيع

فصل في

(صح شراء ماله) المشتري كله متصفه حاصره مشار اليها او عانة مشار الى مكابها
وليس فيه غيرها او النابع كما ورثه ولم ره فط كما في السقوط والتخييط والدخلة وغيرها
وهو اسعار ماله لو قال هت ملك ما في كني هذا او ما في كني ههنا من شي حار عنة العاقب
ولم يشتره حار الرؤية كما في المخط (ولم يشتره) اي مشتري المثل بالدين اي الدرهم
او الدينار كما هو المتعار (الحار) المبيع والاحارة وهو اسعاره الى ان الحار
سواء المالك في الدين ليروده والى اهل ما عدا ديني فلا حار لهما ولو ما عدا ديني
كان لهما الحار كما في التخييط وغيره من المثل ان الاحسن صح شراء ماله من المسير
وله الحار (عندها) اي عداؤه به طوا احاره ثم براه كأنه ان يرد وقال بعضهم ليس
له ذلك لكن لو رآه فيه كما في النصف والاول مروي عن ابي يوسف وعنه ما في
المشاع وهو الصحيح والاطلاق دال على ان المبيع لا يشترط فيه قضاء العاقب ولا يرد
النابع ولا يحصره وذهب الطرفان الى ان المبيع لا يصح بدون حصره كما في التخييط

ثم ذكر علة اختيار بعضها فقال (الى ان يوجد ما يطله) اي اثار كان التصرف الاتقي
 وقال بعض المشايخ انه لو كان من انفسهم بعد الرؤية ولا يصح سقط حازه كقاي الهامة
 (وان صي) المشتري باسبع اماره (قلها) اي الرؤية فان اثار معاني بارؤية ناصر
 وهذا مسدودك بعوله عندها كالايجي (له) خيار في طاهر الرواه (لانه) اي عالم به
 اسامع في هذه الصورة وهذا تأكد لما سبق واحترار ١٤ روى عن ابي حنيفة ان اثار
 مباح ايضا كقاي الممادي وعاد كراي السائق طهر ان لا تصاحبه ٥ لكون الصغير
 راحها الى عالم به المشتري (وطله) اي حمار الرؤية وحار الشرط (تعيده) اي المبيع
 عند المشتري بعبا حقه انما مرق حار الشرط او حكمها كما اذا اشترى شئنا لم يره
 وسيله الناع الى منزل المشتري ثم رآه فاردوه فانه لا يرد لانه صحاح الى الجمل فهو
 عمر له عب سلبت عند المشتري وعن محمد رحمه الله من اشترى كرا لم يره يري فعمله الى
 الكوهدس لان يرد ملكه ولو كان يرد ملكه الى كراي يرد ملكه كقاي الممجة (ويعصرف يوجب
 حقا لمره) اي غير المشتري سواء كان ذلك الممر هو الله تعالى او عبدا من عباده دخل
 في الاعيان والتدبير والاحارة والهم مع التسليم (كاسع بخار) لناع سواء
 كان للمشتري فده حار ام لا (فل الرؤية وبعدها) طرا مبيع وتصرف لا سطله والا
 لم يطل الشئ هل يوه واركان العوض طر غير صحاح الله على اللهما اقرب (وما
 لا وجهه) من الصرف والذلل لثقي (كاسع بخار) لناع ثلثة ايام (ومساوم)
 اي عرض المبيع على المشتري ليع مع كراي المم (وهو ملاسليم تطل) عبدها بصرفات
 اثار (بدها) اي الرؤية (فعمه) اي لا سطل هذه الصرافات قبل الرؤية وكر
 في العماي ان حار الناع لا يصل حار الرؤية الا في رواية الحسن عند ذكر
 في المخط انه اصح كما دل المصود من المبيع لعذر رؤية الكل (كوجه ادمه) والعبد
 فاد رأى طهرها وطمها فله اثار (وجه الدابة وكهاتها) ما عدا في يوسف وقال
 محمد يصير اسطر الى مؤخرها لا بد وعنه انه يصير الطر الى وجهها او حدها واسطر
 الى قوائمها يعني وهو اي حصة في البرود والجار والعلل يعني ان يري سائمة اذ اطاف
 والبس وانما صفة وفي شاه العسة لانه من اسطر الى صرعها وما حدها في شاه
 النعم لانه من الحسن حتى يظهره الصر الى لسم كقاي المخط والكل محركه العمر والانداء
 من الانسباء اعلاه في الاصل ما يذب على الارض وفي العرف ماله فوا ثمار مع كراي
 (وهو وضع علم) الثوب (المعلم) على ما روى عنه (وصغر غيره) اي المعلم من الثوب
 كما ذكره في ثلثة العاوت فله اثار ان وجد الثاني دونه وعنه رؤية جمع التسلط
 وما كان له وجهان من ثوبين تحلين رؤية كراي الوجهين وعنه محمد اذا كان التسلط

دون الظاهره رؤيه الضمه وفي الكتاب الوجه دون الصرم ولو جعل العبر اعم
 من الثوب لكل اشاره الى ان رؤيه واحد المصريين او الخمين عبر كافي اذا استرى رجا
 باذاتها ومنها شيء ما شئ لم يره فيه الخار وكذا اذا استرى مبرحانا انه وراه دون المند
 والى انه اذا كان عدييات متعونه كاسب الى في الخراب رؤيه كل واحد واذا كانت
 عمر معاونه كالخمر والنص رؤيه النص مكي اذا وجد الباقي مثل الرئي وكذا المكي
 والمورون اذا كان في وعاء واما في وعائين فان كان متماثلا فكذا عند المرافعة وان كان
 دونه فلي حناره و رد الكل عند الرد على الصحيح احراز عن مرق الصفة وفي انكرم
 رؤيه داخله وفي السان رؤيه رؤس الاسمار واذا استرى ما عاين في الارض كالخمر
 والنص رؤيه النص لا يكتفي عده واما عند هما فان اسدل على الباقي في عطيه
 ورصى به فهو لازم الاكل في المحط وسوت معصونه بالدار حتى انه اذا كان فيها
 مدان سوان و مدان صسان رؤيه الكل مع رؤيه النص فلا يستلزم رؤيه لمرة
 والعلو الا في بلد يكون معصودا و بعضهم اشتراط رؤيه الكل وهو الاظهر والاسه
 وفي المسب الصخر الذي يسمى عليه حانه يكتفي رؤيه الخارج كما في المحط (ر) يستمر
 (بصر وكذا ما شراه) اي شراه عبر عن فلو اشترى سنا رآه الموكل كان الموكل حيار
 الرؤيه وفيه اساره الى انه لو وكل بشراه معين وقد رآه مؤكده فليس للموكل حيار
 الرؤيه والى ان رؤيه الموكل بالرؤيه لا يكون كرويه الموكل فلو وكل انسا بالرؤيه
 ما اشتراه ولم يره فقال ان رصده محذوف و رصى لا يجوز كما في الفصولين (او بالنص)
 اي وكل المشتري شتالم يره نفسه وقد رآه فليس للموكل المشتري ان يرد عده
 واما صد هما فله ذلك اذ رآه وعلى هذا الخلاف اذا استرى شئ على انه بالخيار فوكل
 وكلا نفسه وهذا كله اذا كان مكتشفا واما اذا كان مسورا فمجرد القصد لا يطل
 حيار المشتري وفيه اسعار بان حيار العيب لا يطل قصص الموكل ما عصى وهو الصحيح
 كما في المحط وصوره او وكل ما عصى ان يقول كى وكلامى ما عصى (لا) يذبح عنه هم
 (بصر رسوله) ما شراه والنص وصوره ان سول كى رسولا ملى بذلك وليس
 الله الاتباع الرساله (وحس الاعمى) ما لم فيما يحسن وليس بالذوق وقلب كالتأنيب
 (وشهد) فيما شتم (ودونه) فيما يذوق (ووصف العقار) من احد (عده) يطلع
 ما يمكن وقال يحسن يوكل بصيرا انصب وهو اشد نقوله وعن ان يوسف انه لو فدا اليه
 بحب لو كان قد رآه سبط حناره وقال بعض انه يلج من الخيط الى الاشجار فاذا
 رصى سقط حناره وحكى ان اعمى استرى ارضا فبها حتى اسهى الى موضع موافق
 هذا موضع كدس فقالوا لا قتال هذه لا تصلح لادبها لا تكسر نفسها فكف بكسوتى

كافي المسوط ولو وصفناه ثم انصرف ولا حواره ولو اشراه ثم عني اسئل الحار الى النصف
 كافي المسوط وقد اشعار بان هذه الاعمال من النصف غير مسطحة حواره وكلام الكرماني
 مشر الى انها مسطحة حواره وفي النصف لو اشترى مالهم مما يدان فداه لا لاسط حواره
 (ومن أي شئ ثم شري) ما رأى من الشئ (فله الحار ان قمر) ذلك اشئ عما كان
 عليه صدها وجه اشار الى انه لا فصل بين ما ولد الله وقصرها والى انه اولم يعر
 اس له حصار ملا فصل بينهما كما اشار اليه الكافي لكن في التمهيد عن الدخلة
 وان لم يوجد فيه ان من اشترى ما رآه فلا حواره الا ان يعنى له شهر فصاعدا وقد
 ان اشترى ما رآه غير فاصد لشراء فله الحار (والقول للامع) مع عيه والله على
 المشتري اذا حلفا (في عدم بصره) لانه معك بانظر لكن قالوا هذا اذا كان الله
 قرسه فان كانت بعده ما رآه امه شايه ثم اشترى من غيره من غيره من غيره من غيره
 لم يتغير القول قول المشتري كافي الثاني (والقول للمشتري) مع عيه والله على
 النامع (في عدم رؤيته) اي المشتري المسع دصاف الى افعال وحدها الى المفعول
 (والمشتري) خبره (ووجد اشترى عسا) كان عبد النامع ولم ير المشتري عبد سبع ولا عبد
 القيس كافي التمهيد اوراقه الا انه لم يكن عينا ما كسقى على الناس ثم علم انه عسا
 في المسوط وفي حكاية اشهر بان العا الموقوف عبد النامع مالم يوجد عبد
 المشتري لم يكن له ولا يله ازيد كما اني ثم وصف المص على وجه الكشف فقال (نقص)
 ذلك (لنه) نقصا ولو سيرا (سد النصار) على احتساب القدرى وقبل يعبه
 اهل صاعه فاحشا ومن شح اذ سلا من بعده الناس عسا رده) اي رد المشتري
 مشتره على وجه التمرع بان يكون رضى اسامع او نصاء العاصي
 وعلى القدرى صحيح ولورده قبل التمس فلا حاجة الى احد هذين فصيح
 فحصره قوله رد دت وهذا كله اذا لم تكن من ارادة احد بلا مؤنه واسم
 المسع باراله والافلس له اريد كافي المحيط فله طلاق لم يخلوا عن شئ (واحد لنه)
 ملا مانع فليس له اسما كذا وحط بعض منه (والبيان) كالكتاب له السجدة وشربها
 اسحقه الله عن المولى مردا ويدخل فيه المسأحر والمسر والمسنودع وليس
 مانع لو من يخله الى محله او قريه الى بلد واما العكس فليس ولا يشترط مسيره السفر كافي
 اخرامة والاحسن فله مانع (والاولى التمرش) ملام العهدى مانع صبره وويل صبر
 (وسرقة صبر) عسل وان لم يكن عشرة دراهم وقيل ما دون درهم ليس بمس
 ولم يرق بين ان يسرق من ماله او غيره لكن سرقة اذا كقول من المولى للاكل ليس
 عيب (نعقل العبد) عيب) هكل من هذه الثلاثة من غير المير بان يكون ما دون خمس

سبب ليس نص على ما قبل ذلك واحد من هذه في صعره في نه للمسمى فتدبره
وول لا شرط للمعاد بلا وجوده في نه البائع والاول الصحيح (ومر مانع) من عطف
حمله على حصة والقرير الامان والبول والسرقة من شخص مانع عسدا او امانة
(عب آخر) فلو حدث واحد منها في الصعر عد البائع من الكبر عد المشتري
لم يرد له لانه من الكبر للحث ومن الصعر للمعنى وقلة المبالاة (وحسن الصغير) المطلق
وقل اكثر من يوم ولله وقيل ساعة (عب) واحد (انما) اي الصعر والكبر
فلو حن في الصعر عد البائع ثم حن في الكبر عد المسمى فله الرد ولو لم يحن عدده عند
ردده كثر من المسمى الكبر المسأل في المحط والصحيح انه لم يرد دون المعاودة وعنده
الجهل كافي الكافي واعلم ان العمل معد به القلب وشعاعه الى الدماغ والحواس انقطاع
ذلك المانع ينس الدماغ كافي اليها (والبحر) يعنى الماء سقط من تحت الخاء
المعتمد من المم وعده كافي القاموس والاول مراد الفقهاء كافي الميسر (والدور)
يعنى الدال المجمع والماء منه الرخ طيبة او حبيشة ومرادهم من لا يط كافي الطلقة
وعده ومن العن القاموس اسامى من فله السائل انى العرب مرادهم منه حده
الراحمه منه او طيبة لانه قال اراد منه الصان نصف التهمة وهو من الاط على
ان عد الاخذ الطيبة من الله وبعب لاحق على طافل (وازا والولد منه) اي من الزنا
كل من هذه لا ريب (عب فيها) اي في الخيانة (لا فيه) اي العدة لانه لا يسعش
في المحط اس الاولان نص فيه الا اذا كانا حاشين والزنا عب فيه قديما وده
اساره الى ان يركبه من ان يعمل الصحيح عب لكن في العمادي هذا اذا كان بلا احوال
فليس نص يردده وان ان نفس الولادة ليس نص وفيه روايات وان المعاودة
لا تسترط في جمع الله وب وفي الخراء وعده انه شرط الا في الزنا وفي الزهري ان يرك
الصلاة وعبر من الدور عب (والكبر عب فيها) اي في الخيانة والعدة لعدم
الامان على المساحة الدينية والاستحاضة (وارتفاع) اي انقطاع (حصى) ثلاث سبع
عشرة) ستة عدد وحسن عشره عد هما والا حصر الاجمل في او انه كافي المحيط (عب) لانه
علامه الداء والاطلاق لا يحصى شي فان في عدته سهران وحسنه ايام في رواية محمد وعنده
عمل الناس اليوم كافي الخلاصة وسان في وايه ان حصة ويرد وجهه الله وبه يأخذ
العاصي المقلد وثلاثة اشهر في رواية اني يوسف كافي الكافي وطريق اتاه اقرار البائع
او كونه ولا يصل قول الامه ولا تسمع الدعوى الا اذا ادعى الا عضاع باحل او اداء
ومن الله وب المشترك ترك حالي الولد الكبر كافي المحط (وان طهر) عبد القاصي (عب)
في المسع فلو هلك بعد الطهور في المحكمة لم يرجع باعصان كافي الخراة (قدّم)

أي كائن عند النافع (بعد ما أتى) المسع عنه المشتري (أو أوعده) أي المشتري
 المسع (بما أتى أي بالمال أو بدرا) أو بالولد والبيه (رحم) المشتري على النافع بالفضل
 أي ما يخص صاحب من بعض لئس وهو تعاقب ما بين العيتين فيه معوم ولا عب
 وضع عب فإن كان الذابو عبيرا فرجع بعشر النع وهما صعد (لا) رجع نشي
 أن طهر عب عدها حللا لاني يوسف (بعد ما أعق على مال أوقله) المسعري وأن
 قل غيره معنى العينة وعنها رجع بالعصا كما في المعصمات والأصل أنه أن يلف
 المشتري من غير فعل المسعري كالتوت رجع به وكذا من فعله فلا يلتصق به لو وقع عب
 في ملك الغير كالإصا محما وأما التلف بما حصل به كالأعاق على مال دلم رجع (أو)
 ادما (أكل بعضه) من الطعام المشتري فلا رجع بفضا ما أكل وما في ولاد ما بقي
 وهو أي لو سب رجع به صانها وعند محمد رد ورجع بفضا ما أكل وعده انصوي
 أن المكمل والمزود في حكم شيش كشم وحطه وأما عده هما في حكم نشي واحد
 وهذا إذا كان المصا في ذم والاص في حكم سشين بلاحلاف والمزاد ما في ذم آخر
 لا يعاقب كما في المحيط والعصا (أو) بعد ما أكل (كذلك) ولا رجع نشي عده وهو
 الصحيح كما في المحيط وغيره ورجع باستقصا عده ما وعده انصوي كما في الإحصار
 وغيره (أو) بعد ما (لنس فخرق) أثوب من المنس فلا رجع نشي عده وهو صحيح
 وفاد رجع بالعصا وده أشعار ما به فخرق لأنس لم رجع باستقصا بلاحلاف
 كما في المحط وصره ملاوحه لما قبل الظاهر أن المراد خرقه تحت نصر مستهلكا والا
 فلا فرق بين الفخرق وقطع أثوب مع أنه يرجع (و) أن طهر عب عده (أو) بعد ما
 حدث في يد المشتري (عب) حذبه بعد فعل المسعري أو فعل الأحي أو أوقفه معاونه
 كما في التماسي (رحم) المشتري (به) أي استقصا وفي المد لورال الدب الحذبه بعد
 الرجوع به حازر والمعب مع بل استقصا حللا لم عياني وماله الترحي إلى الزدادا
 كان بل العصا فأن أو لا (الأان أحده) أي المسع ادفع (كذلك) أي معينا غير طاب
 لخصه العصا (ملاي سلم) أي بأحده ولم عدم الحلاط المسع (ملك) المشتري
 كما إذا اشترى ثوبا وضعه ولم يخلطه وده أو لا (أو لا) له لو خلطه ملكه فاحده السامع
 وده بلاحلاف وأن رضى به المشتري كما إذا راد ريادة مصله غير مولده من المسع
 كالصع واختطه والساء وأما المولود منه كالسبي والجل فلا يمنع أحده في ظاهر الزاوية
 أن رضى به المشتري فلا يبي وطالب بفضا العبد وليس المصاح أحده عند الشخبين حللا
 لعمد وأما المصصلة المولود كالأندوالنجر والأرض فصل الفصل لا يمنع الزد بآله
 وأده تمنع فيرجع بالنسب وأما غير المولود كالنكس وأهله وأنهمة فلا يمنع الزد ويصح

العدد في الاصل وسلم الزاد للمشتري بما كان في المحط وعمره (فلا رجوع) المشتري
 على السابغ بالتقصان (انواع) أي المسم (وله) أي احتلاط لانه اراله عن ملكه مع
 امكان الرد وفيه اشعار بله لو باع بمصدا رجوع بالتقصان محضة ما باع وكذا انحصه
 ما بقي على صحيح ولم رد عنه كما في المحط (لا) يكون له عديم الرجوع ورجوع به ارباع
 (معه) أي احتلاط لانه اراله من ملكه مع عدم امكان الرد (و) ان ظهره -
 قدم نقله اليه (بعد كسر الجوز ونحوه) كالأور والمسي (رجوع) المشتري
 (ما نقصان) من الثمن (في) المكسور (المتعنه) لعدم الرد بالكسر الا اذا رضى باحد
 المكسور (و) (رجوع) (بالكل) من الثمن (في عمره) أي المتعنه بان كان حاوياً او مسا
 اوله دكن لشعره فيقبل طلال السع فردد وما بقي وفيه اساره الى ما لو كان لشعره فيه
 او العصى متعنه به رجوع بمصدا عنه وذلك فضل الله فردد الشعر ورجوع بكل الثمن
 والى الاول دل السرحي وعلى هذا الطمخ والدماء والفقد والشاهدان قطع ووجدت
 لم يصلح لاكل حيوان مع الثمن وان صلح رجوع ما نقصان كما في الكرماني (واذا ادعى
 الاثاق) أي والاثاق البول على الثراش والسرقة والحيوان من و لا يعرف الا بالخر
 بان يقول المشتري ان الحيوان كان في السابغ وقد وجد في ذي ورا في غيره كلاهما
 في النصف والكرو فان لم يسد بعد الا حلاف كما مر فسأل القاضي او وقع عند المشتري
 فان اذكر (الف) المشتري (انه اني عنه) أي المشتري (بالدنة) ان كانت
 (او كقول السابغ) أي اماعده (عن الخلف على العلم) نشوب الاثاق عند المشتري
 ان لم يكن للمشتري مد وفيه اشعار بان خلف السابغ قول الكل او قوله وفي الكافي
 وعنه انه خلف عندها واماعده معه خلاف والاصح انه لا خلف (ثم) بعد
 احدهما ان اذكر النابغ الاثاق عند المشتري او اتحاد حاله فان قدر المشتري على اقامة
 البرهان والدنة (وهي انه اني د السابغ) او على انه امر بالاثاق او ان الحال متعنه
 (او خلفه) أي السابغ (على الساب) لانه خلفه على فعل نفسه وهو سام
 المقود عليه ما يما فلا رد انه نصي ان يكون مخلف على العلم لانه على
 فعل المعرو هو الاثاق (به ناعه وسلمه وما بقي) عند (قط) نصم الطمخ وقبحها
 محقه وحركات الطمخ مشددة كما في القاموس والمعنى على ما طمخ باع الصد وسلمه حال
 كونه عر حادث الاثاق عند السابغ الى وقت السلم فانه حال من معقول كل العلمين
 والفعل دال على الحدوث والذات اسبق في المحط والذخيرة والخفة والكافي وانها في غيرهما
 وهذا بما يحذف من السابغ والمعين في ما ساقط وما سابعه كلمة طمخه بخلفه
 لم يأت في الخروسة السابغ لاني منه ولا في ما باع آخر ولا يحكي انه حكم ليس له فطر لانه

قريب مما لا يلحق من تكلف على اهل الوار مددك بقال ما في الاعطاف ثم اشار الى عبارة
 اخرى في آية التخليف تركا عاروي عن ابي يوسف فقال (او) حلف بالله (ماله حق
 الرد) (اي - حق هو الرد) (على هذه الدعوى) (اي - بسبب مدعته) ان حلف والرد
 على الساع وهو - اشعار به لواجب التخليف التابع على الرضا حلف ما سمع حقا في الرد
 بهذه الدعوى على ما قلنا اكثر النصاء واما حص هذا النوع من النسب لانه او كان
 مما هو فيه المنة او النساء او النساء فواحد منهم يكن وان كان الانسان احوط ولو كان
 بما هو الظاهر كالاصح الى انه رد ملا اختلاف وعادة في الدخول (ولا يمس) بالاحكام
 (على المشتري) وان رد من المسح (اذا ادعى المص) للوحي للجمع بالمرأ المتابع
 عن كل عيب ولم يرض به ولا يعرف العيب (حتى يثبت) عند القاضي (عدمه) (اي عدم
 المص الحقيق) الحكمي اما تخلف التابع او شبه على ان المشتري رضي بالتساو را
 من كل عيب او يكره المشتري عن الحلف على الرضا او المرأة (وهذا هو المص) كسفي
 الدوا للاملاق بخلاف سبي الكسك وفي متناه الخرح والاحكام روايان يأتان المحط
 (واكرهه) (اي المص) (في صاحبه) (اي المشتري) (رضا) فان رضي عن المشتري بعد العلم
 بامه بصرف الملاك بمطل لحقه في الرد لانه دليل الامسالة بخلاف ما اذا وحتي الذائد
 عساني السر وصافي على الجمل ان تركها ما يردهما لانه مذكور في الاهدى (لا يكون
 رضا كونه الرد) على صاحبه (اوسقيد اوسرى) علفه (استحسانا ثم اشار الى بطله
 في رد) (وبنده) (اي المشتري) من الرد كونه اي الضرورة وقل ان الاخرى محمولان
 على ما بدله من العبره كالشخصه او لصونه بها كالمخاضه في كونه دون العبر او الصونه
 رضي كان التبرائتي ونقل عنه في النهاية والكنافه بفصل لم يوجد فيه (ونوشري
 حد) (عددي) مما سعى كل منهما عن الآخر في الاسراع كثون وروحي نور عبر
 بأروحي واحتربه عماليسعي كروحي المألوف وروحي حب ومصر اعي بالكماساني
 (صنف) (اي شراء) واحذر ان لم يكره لفظة فانها في الشرع عبارة عن العقد نفسه
 وفي المص صوب اليه على انه عقد البيع او المنة وانتم الصنف (ووجد احدهما
 عداوة) (اي المص) بمحضه من التثني عومص بارضا او القضا (حاصه ان فيهما)
 لان تفرق الصنف بعد التمام بخور وفي حصار الحب ما عصى يتم اي يصبر البيع
 بالارما (وال) مقصهما بل قص احدهما او لم قص اصلا (احدهما) بكل
 ثمن (او دهما) كما عرف (في) حق (العددي) المتعارف (والكلبي والوردي)
 في الاحد والرد (وان قص) البيع كله فلا رد بعض الحور والنصف والخطة
 منه وهذا اما كل في وطء والوفيه رد المص حاصه وبه افى ابو حمر وانوكر

وإما رآه كافي المحط (أو استحق النقص) كماله في نفسه صمد فربه الآتي
 كأمون وصمد من كلى أو وزنى (لم يرد) المستوى (الائق) بل أحد مخصص
 من النقص وعنده حمار الثاني وقد استعار من الاستحقاق كان بعد قص الكل فلو
 استحق النقص فله أو بعد قص النقص فله رد الثاني (مخلاف) استحقاق بعض
 مثل (النوب) والدار والكريم والمعد ثمانى - حصه صمد فله رد الثاني واحد من ما
 استحق (وصح) السبع (أن يرى) النافع بالكسر الفاعل والعج نادراً والمصدر رأ و راء
 بالفتح والصفة ترى (من كل عب) وجود عند السبع أو حدث قبل الفص عند
 النقص ولم يحد في الحد حدث عند محمد أن عدها مفصلة نحو أراك يا أبا والكبر
 والسرفه وغيرها (وإن لم يدها) أي لم يذكر الأمور مفصلة نحو أراك عن كل
 عب وقد أسارة إلى أنه لو يرى عن كل داء يبرأ عن الأمور ككافي التلزام و رأ
 عن كل مرض دون الكى وأرحح فصدراً وأصع رأيه وعده أن الداء مرض
 في الخوف ككافي المحط وإلى أنه لا شرط في ما رآه حلالاً لا يلى لى دأطره أو حيد
 في مجلس الدوايق فقال لو باع عبداً في ذكره برص لآؤه فاحمده وصحله
 الدوايق ككافي المسقط وعده

فصل في

(أطلق) أي أسي سب (ماليين عا) من مع على ما هو المتأخر على أنه حال تعدد ماليين
 العالم طى وقد استعار من السبع الناطل ما سبى ركة وإن كان الناطل أعم منه
 ما لا ياب له عدد النقص عنه وسبى ما سبى ركة أو شرطه سواء كان قبل العادة
 والمعاملة كصلاة بلا وضوء وكباح بلا شهود وكثيراً ما تطلق لفاسد علة وبالعكس
 وهو لعمري ذاهب الزواجر وشرعاً ما وجد أركانه وشرطه دون أوصافه الخارجية
 المعبر شرعاً كعب يحمر وصلاة بلا فاحته وده تسامح في الأعداد فإن أطلاق كالفساد
 في الحقيقة صمد المصدر دون الحاصل منه ككافي الأصول (كتم) مسحوح منسقى
 أن تصح مع كل دم غير مسحوح من غير الأذى والخبر (و) مع (الخر) ويكون
 معطوفاً كلاحته على ما عر به ما على أنه صكان مالا في شريعة (عم) جنى
 استقر السارق على ما فارقا ككافي سرح الأوبلات وعده فلا ينبغي أن يقال أنه لم يكن
 ما لأعد أحد (وأساءه) جمع التبع أي أساء الخروهي معنى النقص والمكاتب
 والدروام الولد لكن قد مر أن معنى النقص كالمكاتب عده وكالخر عدهما في التهمة
 أنه حارس المكاتب رصاه في أصح الروايات وسع الدر المصد إجماعاً وكذا حارس مع
 المطلق وإم الولد من نفسه ما وعد القضاء بخوار معهما (و) نطل (سبع مال عير

تقوم بكسر الواو اي غير سماع به شرعا (كالجر) فيما من السليم ومسلم وكافر
(و كالجر) وقال عبد الواحد والحاكم وعبد الصمد ان السمع فيما داسد لا يابل
كافي الاطم وكذا سمع مادان بالحق والخرح في عبد المتوخ كافي لا كشف اكر في المخط
ان سمع بحق لمخوس باطل عد ان يوسع جده لله خلا للحمد وخرح عنه سمع العرض لانه
سمع به من حيث الاتقاء في الارض ويدخل فيه سمع عرض او نور من حرف لا نسب لاس
السمي لانه لا يفيده ولا ينعني مله و كذلك سمع روايا يكتب الدنوان على العمال كافي
المسبة (المن) اي يدل سمع هذه الاشياء ما درهم او الديار وقد اشارة الى ان سمعها
باعترض غير باطل في الشرح ان سمع غير مومر باعرض باطل كالتسع عاقل على وفي الحق
انه فاسد عند بعضهم (و) يدل (سمع قن) اي عند وعامة في الكاح (سم الى حر)
ر الدارين (و) سمع (د كد) اي مدو (سم الى مية) سمها (وان سمي من كل) من
الذين وسار في القى والد كد سمي عدهم كافي الكافي وغيره اكر في المخط والمسطوط
وعبرهما انه قد سمها عدهما كاسد على السمع عدهم والكلام مشر الى ان حكم
السمع السائل ان لا يصير الدار ملكا لخدم من التلخيص وان قصه لادفهم باطون امانة
لهذا لا شئ عنده ومعه من هؤلاء الخيفة عدهما كافي الاحياء وهو الصحيح على ما ذكره
البرحمي كافي فاصحان (و) سمع السمع اي وحد سمع اركانه وشروطه واوصافه
الخارجية له (في من سم الى) مملوك لهم (مدر) او مكاف او ام ولد المملوك انهم (او)
سم الى (قر عده) اي التابع - واذ كان ذلك القى من المشتري او غيره (محصه) من القى
في الصورة وان لم يسم المحصه (كلت سم الى وصفه) اي موقوف كما اذا باع حصه
منها وقت فله صح في الملك يحصه عند السرحمي والسهمي وقد اشبه رايه
اذا باع كرامه مستعمل مدخل المصوده واذ اذ كان عامر او الاقصد دخل على ما قال
فيهم كافي المحيط (وقصد) في العرض (مع العرض) اي غير القى (الجر) وعوها
بما سمع منقود واطل في الجر اي ابنى اوصافه دون اركانه وشروطه (و) كذا عند
(عكسه) اي سمع نحو الجر بالعرض لان العرض مقصود في الصور من خلاف الجر
ولسببه على التسالم بخرطاف في ملك عدم الخور لا حتم لا تطلان فهو ليس باسم
كافل واعلم انه منه مشروع في تفصل ما اجل مما بعد السمع من هذه الاشياء على ما في
الشارع من عدم الملك والعروز والجهالة والجر عن التسليم وورود المي والشرط
(ولا يجوز) ومصدر ربيع المشاحات اي غير المملوك كحطب الصخر وحشيشه وطير
ابواه وسمك البحر وماء الير والنهر (فل ان ملك) نحو الاحرار فلو احرز الماء
بحوصه من بحاس او صر او حص وناعه حار بشرط ان يقطع اخرى حتى

بها ما اشهر انه ان يقول احد هما انا قلت انا قلت انا قلت انا قلت انا قلت
 حصاء ذلك وقلت انا السك اوانت الى السبع قد وجب سه نكداً بل لكل عز رجا
 لرب قد قد صرح به اتفاق وعده وظاهر كلامه باطل الى ان ما ذكره كانه
 من السبع الساعده التي هي اكثر من ثلاثين كما في السبع وعده لكن في السبع ان ما سوي
 ما ندعي الى الجاهل من السبع الباطل هي اكثر من ثلاثين وفي المخط عن ابن يوسف
 انه باطل ايضا ولا يخفى ان النسب ملكا برك امثل هذه المسائل (ولاسع المراجع)
 كسر العين جمع المرفوع تعنيها وهو الرعي بكمه ازاء الكلام طبا او باس كما في الصحاح
 وعده من ارض انه من ذكر المحل وازاده الحال واللام العهد فمر به فمر من انه لا يجوز
 سبع الناحيات فاشار الى انه لو سبق لارصد لاجل الحبش فنت سكاذه لم يجر وهو مختار
 اعد وروي لكن في النوارل حار معه لانه ملكه كما في المخط (ولا يجوز وبعده
 (احارم) حتى تحملك الآخر بالآخر باعص اذا التحاره لاسهالك المعه دور العين
 (و) لاسع (المحل) رسول العسل وعن محمد بن عمار اذا كان محمرا او مجموعا (الجمع
 الكوارب) جمع الكواره فاصم والمعهه وكسر ويشد لمحل من الحسا والطين
 او العسل في التبع كما في العاصوس وعلى العدر بن عمار معه معه الا لاجل كما
 في التصريف لكن الكرخي وداكر وماذا ان المحل لم يدخل في السبع معا للعسل لانه
 يدخل السبع اذا اكل من حنوفه كما في المخط وعده (ولا) س (احراء الادبي) كالشعر
 والهدم والنس وعن ابن جوسقيل مع لس الامنوعه لانس ما كل المرأه وقيل لاسع
 لاسل اذا استمى وصق بعض الذين لما علم رول الى ذلك كما في المعر فاشي (و)
 احراء (الحرر) فالسبع معه فدمر والاتفاع شعره من حيث الحرر مرور فال
 في مدله شعره فمر اصم صلاته وبعده ان يصلح لوصول الخط لسمه اهل عاصي
 تركان موضع الخط لانه فيها بينهم مسئي في الشرع وعن ابن يوسف انه مكره
 لانه يحس ولدالم ليس السلفه في هذا الحظ وفي الاكفاء اشعار بخواريج احراء
 عرهما كالشعر وعده ولو مبدع في النصير ابا كمال في المحيط (ولا) يجوز وطل
 س (جد اليه) ولجها فحور مع حله السبع المذبح ولجه الالم الحر وان كان
 للسور فانه لا يطعم له لانه يحس كما في المخط (ولادود المر) اي الاربع حلا لمحمد
 وكنا في يوسف اذا اظهر امره كساي الهنايه لكن في المخطاه قول السجين والقوى
 على قول محمد (و) لا (مصد) كسح الهاء اي يدر القراي يدر دوده بالطريقه يحم بيله
 لانه سمع به من حيث دابة (مدا الهما) في النوار له كدر الطمح وعليه القوى
 كما في الخلاصه ويجوز ان يكون الخلاف في الدوا انصافي الخمس عن صاحب

محبور مع دونه وضمن مطلقه (ولا) موضع (الماور) أي علو السفل بكسر الهمزة وصحتها
 فيها (بعد سقوطه) أي الماورد له لم يبق الا حق على معلق بهوا الساحة ولم يكن
 ماله ولا ماله وده أساره الى بطلان بعد بعد سقوط السفل والى حوار مع الماورد
 قبل سقوطه والى حوار مع السرب بدون الارض له معلق بلال وفي رواية لم يخر
 للعنه انه وهو شارب مشا والى حوار مع الطرب ووجو المرور ولم يخر به صد العامه
 للعنه واما مع السفل وحق السفل فلم يخر بالانفاق الكل في المظ (و) لا يسع
 شخص مشاراله (على انه اء وهو عهد) وانه كس واحلف انه فاسد او باطل
 كافي الكرماني وقد أساره الى انه لو استقرى ساء على اذها بمجد فاداهي صان
 فالسح حار كم اذا استقرى وصار على انه ما فوجر فاداهو اصمرا الا ان المشتري اخطر
 منه اذا رآه والاصل ان الأساره والسمة اذا اجتمعا في عقد كان مكان
 المساراة من خلاف حسن السمي فالعنه له والأساره او فالسح مطلق لان المسح مع عدم
 والدكر والاشي في بني آدم حسان خلاف اللهايم واداكاب من خلاف وصف السمي
 فالعنه للمساراة والسمة له فالسح حار والى ان العنه للسعي اذ لم تعلم ان المساراة
 من خلاف حسن السمي واما اذا علمناه فالعنه للمساراة فلو قال بفساد هذا الخمار
 أسار الى عهد قائم بينهما انعقد على الصد كما في المحط (و) لا يجوز وفسد
 (سواء ما ناع) الناع من سلعة او غيرها سواء كان الشراء من الناع او من فام مقاده
 كإرب وبنو كمال لسع نفسه ولعنه بالوكلاء (ماول بما ناع) من الثمن (فلسد) كل
 (عنه) أي من ما ناع (الاول) او صد لا من الثمن شهد المعاملة وهي شقة لشهد
 الزنا والسهد في الخمر ما فالحه عدوا عما رث فاعل الشراء لسيل شراء من لا نقل سهاديه
 للناع كعنده ومثل ولد له والده سواء كان شراؤه منه في حياة الناع او بعده وهذا عده
 على قول بعض المسامح واما عند ابن يوسف فلا يجوز شراء الوارث مطلقا خلا فالحمد
 واما هنا من الناع لانه الماورد فلو استقرى الثاوي او الموهوب له او الوصي له حار
 وفي قوله باطل مما ناع أساره الى انه لو استقرى مثله أو اكتمل له الى العاقد عده انحله
 الخس فلو احلف حسنه حار وفي قوله قبل عده اشعار به لو اشترى بعده يجوز
 وبار المسح لم يخر من قبل فلو تخر حار كما اذا عده سمره الكل في المحط (و) كذا (شراء ما ناع)
 الناع او وكله حال كون ما ناع (مع شيء) آخر (لم سعه) أي ذلك الشيء قبل تقديمه
 الاول ولم يذكره السابق (ثم) معلق بالشراء (الاول) او الاول او لا كثر لكن يكون
 حصده عن المسح الاول اقل من عده (فيما ناع) معلق بلا يجوز فصيح فيما سعه حار اشترى
 حار به فالف م ناع مع عده مما من الناع قبل عده حار في العده وفسد في الخمار يذله

[illegible]

من فريدي ماه ويترور الحامد وهو اليوم السادس منه مرور السلطان وهو أول
 يوم يكون في نصف شهر الشمس في أول درجة من درجات النجل و مرور المحوس و يقال
 مرور الدهاقين وهو اليوم الذي دخل فيه الشمس في الحوب والمهرجان نوعان عامة وهو
 أول يوم من الخريف اعني يوم السادس عشر من مبرما، وخاصة وهو اليوم الحادي
 والعشرون منه وصوم النصارى سبعة وثلاثون يوما في مدة عايتة واربعين يوما فان
 اسداه ومهم يوم الاثنين الذي يكون حراما من اجتماع البرق الواقع بين ثاني شباط
 وبامن آذر ولا تصومون يوم الاحد و يوم السبت الا في السنت الشاس والاربعين
 ويكون فطرهم يعني عندهم يوم الاحد بعد ذلك وفطر اليهود ان يأكلوه سبعة ايام
 من حامن عشر من الشهر السابع من شهر مار يحكمهم اسداؤه قبل سده الروم يسهر موافقة
 اوسى وقومه عليه السلام فانه خرج من مصر في الخامس عشر وعبر عن البحر
 ولم يجدوا من الطعام الا راق سنبله فطبخ من دهنه فطيرهم بأكلوه فاعرق الله سبحانه
 ونعالي درعون وقومه فحقوا عنه واما فطر اليهود فكأن الهدماء وعمره فليس صوم
 مشهور عندهم الا ان يقال ان يذوبوا فطر واحدة فليهم تصومون من النور بعد ستة وثلاثين
 يوما ونمام الكلام في شروح الرجال سيما كشف الحقائق (وصح) السع وصار ثمانية
 بوقفا وصحها د ما قد من احلاف اهل حرامان والراق (ان اسقط) المشتري
 (الاحل) ان قال انطله او ركه لا يرتبه او حاقه في (قل الخلول) اى حاول
 الاحل (وان قص المشتري السع سعافا اسدا) يحاج الله وان كان سروعيا في حكم السع
 الفاسد لان من ساقه سع باطل (رضاء مائه صر محبا) كقص المشتري السع بامر
 في المجلس او بعده على الزاوية المشهورة (اولا به كعبه) من الاصابع الى الفاعل
 او المفعول (في محاسن عهده) على روايه ارباب اذاد وهو الاصح وفيه اساره الى ان الخلفه
 في السع الفاسد ليس بعض وهو الاصح كافي اراهدى لكن التصحيح ان السع
 كافي قامحان والى ان القص بعد المحاسن بلا رضاء لم يفسد ولو بعد قص التي
 لكهم فالتوايه محمول على ما اذا كان ائمن سئاما لعلكه النابع ما بعض كالحجر والحبر والاول
 قص التي ادله ما بعض كافي السهام (وكل من) اى والحال ان كل واحد من المشع
 والتي (عوضه) اى السع (مال) ذكره القنورى ومن ثابته لكن الصواب انه غير
 لازم والمنا ركه صاحب الاحسار وغيره وما في الكافي انه لا حراج السع مع بقى الثمن
 فانه ليس بسع حقه في روايه لا اعتماد الركن كعبه ان حق الاداء على هذا وثبت
 عوضه وان التي ليس ركن وان اعمره في مفهومه كأي الاصول وان الكلام في السع
 الفاسد على ان مثل سع الحجر دخل فيه (ملكه) ملكا حشيا حراما ولا يحل للمشتري

الكل والتسديد والماس والوطى وهل محل وقد اشار الى انه ثلاث عين المسع ولهدا
 ثلث التسعة ما يدار المستراه سراء فاسدا كذهب الله مبالغ ملح وذل مشايخ العراي
 انه لا يملك ولدا قالوا ان التسعة عرثاته واما التسعة قد فسلط الملك وان كره
 والاول اصح كافي الراهدى وعمر (ولم) اى المشتري بواو الاعتراض لا العطف
 على ما ذكره كافي (منه) اى المسع (حده) اى صورته ومعنى فى دوات الامثال
 كالكلى والورى (او) منه (معنى) اى قيمه فى دوات القم كالحوان والعرض
 وقد اشار الى ان اسع لو كان موحودا لرد عليه والى ان اسع له قيمه يوم العيص
 وعند محمد يوم الاسهلان الا ان ارباب من بحث العين لا يسع فانه يوافق السجين
 من المحط وعمره (فان كان اسعد) اى من السع (تشرط رائد) على المبد كالعرض
 والحر والاحل وشهودك وقد كان السع قائما لا زيادة ونقصان فى المشتري بقرينة
 المسمى والذى (فان) (تبع) (لما السع) دون من عله (فمنه) ملا قصا وعل
 من عمره وقدره وبه المتوسط لانهما فى رواية المسى للنابع المسع كافي الخرابه
 عو به مسر الكرماني وعلى ما ان الرضا قد تحقق من المشتري لكن فى الكافي ان المسع له
 عدد محمد ولكل منهما تدان التبعين تشرط علم صاحبه عندهم وقد اشار الى ان
 من عله التشرط صحيح باعصاه او الرضا على ما مال محمد والى ان رجل العيص لهما
 المسع بالطريق الاول ودان الاجماع وفى اشتراط علم الصاحب احلاف المسايخ
 كما انما ادى والى ان ليس للسع احد المسع بعد اسع حل اداء التلى كفى الكافي
 (وا) (يكن) اسعده بل ما مر فى المبد كسع عرض بالجر (فكل منهما) اى
 العاصف من فمعه ملا علم الصاحب على ما قال ابو يوسف واما عدهما فشرط عله
 كفاى امسوازه لكن فى الكافي انه شرط عدهم والاولى فى الوصيين مكان بالام كله
 على ما عدا ام المساء واجب دنا تشرع كفاى المحط وعمره (فان حرج) هذا المسع
 الدروس (عن ذلك المشتري) بصرف يحمل مقص كالسع والهن والهد مع التسليم
 او لا كالاغاق والدير والكباية (او بنى) اسعد او عرض قد تبحرا او له عين
 (وعنه) او قلعه وحاطه او عمره او تسعة او طين او صاع او عمره ذلك مما زاد المشتري
 فى هذا المشتري (ولا يصح) لكن يسمي شئ ماله دار من استرى بالسع وبه
 اشار الى انه ان لم يجرح كالاشارة والحاج صحيح اكده للعاصم والى انه لو عاد الى
 ملكه ملك الزهرا وار جوع فى الهد او عمر الكتاب او رد المشتري بالهد قد صح
 ان اذ مضى بالقيمة والى انه لو اشترى عمل المشتري فباعه المسع وله احمد الارس
 فكذا ياتى بما يور عمل المشتري لكن لما احدث منه اومى المشتري بخلاف

ما اذا حله فاحسب فانه ان يصح المشتري لا اسما لها كل في المحيط (وطاب) اي
 (البائع ربح ثمنه) من دراهم المسح او ما يبره (بعد العائض) اي استراكه البائع
 والمشتري في قص المسح والحق للملكه ولم يثبت فيه لعدم ملكه ولا حسن القصد
 اذ لا بد على له قص المسح فيه (لا يثبت) (المشتري ربح ماله) ولو بعد العائض
 (فيتصدق) اشترى (به) اي اخرج وجوا كالسابع قبل القصد فانه لا يثبت ماله
 والاصل ان المال يوعا ما يبيع بالعين كالعروض وما لا يبيع به كالكسب فانه
 واجب في الدمه لا يبيع وحده يوعا ما لعدم المثلث ما عدا سبب الملك كرجح الودعه
 وهما المسح والاول منه يعمل عند الطرفين في كل من يوعا المال فلا يثبت ربح
 الودعه عرضا او صد لانه حصل من مال الغير فوجب تصدده واما ان يبيع
 فعمل في الاول من المال لان الربح حره من بدل المملوك ملكا فاسنا فوجب ان تصدق
 دون الثاني لانه وان يبيع في العقود للردعه فانه لانه لم يبيع على الاصح في العقد
 اثنى لان الربح حصل لانا عد فلا يكون الربح حره من بدل ما ملك ملكا فاسد ادلا بغير
 تصدده كما اسره في الكرماني وعمره (وكره) (وحرره) (المخمس) بفتح السين والهم
 او سكوبها وهو انه الاماره وشرعا الزامه في البيع ربحه المشتري ما سؤل النسي هذا
 ما كتب اطلب منك بكذا وهو اكره مما استره وهذا انما كان مثل البيع فان كان اول فراد
 الى النعمه محمود كما في شرح الطحاوي (و) كرهه (السوم) اي الاستدراء عن كثير
 على سوم (عمره) اي استدراء عمره عن قليل (ادارضا) طرف السوم (ثمن معلوم لم يبيع
 بينهما الا بعد فلو راد قبل التراضي فهو مع المراهيه الا اني اذ اال على حواراه المفهوم
 فان نادى دلال على سلعته فمذله اسان ثمن فعال الدلال استئيل المالك
 فلاناس ان ردا احد في هذه الحاله فان استرد الدلال المالك بذلك فعال رده له
 وافحص الثمن وانس لاحد ان ردا بعد ذلك كما في المحيط والكلام مشعر بخلاف
 هذين السنين كما في النظم وعمره لكهما ما طلاق على مايل الظاهر به (و) كرهه
 (اقى الحلب) اي اسمال في مصر حلما بفتح السين او السكون اي محلولا من طعام
 او حوان او عمره (المصر) صعد التقي (ماهل مصر) الذي جاؤا بالحب او حتى الثمن
 ولو اصرهم اولس عليهم السعر لكره والالم بكره كما في المحيط وعمره (وبيع الحاضر)
 اي المبيع في مصر ما لا حبل لبيع بالحق العالي (طادي) اي لاجل المبيع "ناله" بفتح
 وقل يبعه الطعام او العلف من النادى بذلك الثمن فلام يبيع من (وما في المحيط)
 اي احتسب المطر وفسا ساره الى انه يكره اذا اصر ماهل مصر والالم بكره كما في الاحبار
 (و) كرهه المسح) حالنا او طائنا او واقعنا لا ماشنا الى الجمع (وه) (اي دال الزوال

الى ان يصلي (و) - كره في طاهر الرواية (عمر بن صبر) السبع او الهبة او الصدقة والوصية
او المهر او غيره مما ليس بحق عليه (عن) صعبا وكثير (في رجم محرم) لعمرانه (مد) اي
الصعب رحمتا في ذلك احدى ولا يكره العريق من حكي يرس ولا من حان ومدر وام
وار ومكاتب ومعي وعصره ولا بين دي رجم غير محرم مثل ولدي عمين واحوس
من الرضا ع والزوجين ولا بينهما اذا كانا رجلي لكل منهما شقص اولصى ورجل
او رجل وامرأته او مكاتبه او مزاربه وتماخه في الظم وعن ابي يوسف ان مع احدهما
ماطل وعنه انه يجازمه كره في غير الوالدس وقد اشعار بان الكراهة تمتد الى النواع
وان رصيا بالعريق وقل اذا راهما اورصا به ولا بأس به وهو رواية عن ابي يوسف
وقد لا بأس به بلامرأته اذا رصا كما في المحط (ولا يكره) (مع من ريد) والمراد به السب
الذي به يتركه الله تعالى عليه وسلم وأشار الى صورته وهي ان يادي الرجل
على سلكه به من اوبائه ويرد الناس الى ان رصا بش وقد اشعار به لا يكره مع
ما ساوى درهما بالف درهم وهذا عند ابي يوسف حلالا لمحمد كما في الخبر انه وعنه
وتماخه في كراهه هي به السب

في فصل في

(المعاقبة) اي اقالة السبع غير السلم فانه ليس بمصحح كما في تحالف الهداية (فصح للعمد
ان امكن) (في حق المعاقدين) اي معاقبت نفس المتقدم من غير شرط فيجب على السامع
رد النقص الاول كما يأتي ولا يطل ما شروط المعاقبة بخلاف السبع ويصح ان يدع
صل استرداد المسح ولو كان سعالا يطل ويصح استرداد المسح ملاعاقبه الزكيل والورث
والصح للعمد النص والعريق كما في القاموس وشرا مع العمدة على وصف كان قبله
بلا رياء ولا تعصا والمعاد اعلم من الحقيقي والحكمي فشمل اقامة الوارث وعنه اشارة
الى انها المعاقبة كافي القاموس فان الاحكام الشرعية على وفاق المعاقبة المعونة
كما في حوالة الهداية وقل ان ازاله القول السابق فان التهمة للسب وردانها من سب
الياء على ان معاقبة الانبياء مما يحاج الى السماع كما تقرر والى انها شرعيا مع العقدة
الدمية والى انها باطله ان لم يمكن حملها صحتها والى انها يحاج الى الإجماع والعمول
فصح بلطى ماض وبامر وماض هذا الشيخين والطرفين على اختلاف المشايخ (دع طل)
الامانة (بعد ولادة الميمية) الموصوفة اذا رياء المتفصلة مائة للصحح بخلاف المتصلة
دائما لا تصح كمالا تصح الزمالة في اسع قبل انة من (مع) من جهة المشتري من السامع (في حق
ثالث) غير المعاقدين هو الله سبحانه او غيره تعالى فيما ثبت بالشرط لا ما عقد (فصح بها
أي القائه) (المستبرأ) في الخارية فانه حق الله تعالى والله ثانیها (و) يجب بها (الشفعة)

في المعارف السبع ثالثهما ويحب ان ينعى لو كان البيع السابق صرفا ولا ينعى لركاه
 اذا اشترى بعروض الخبازة عند الخدمة بعد الخول ثم رد بالغيب ان عرقه فاستر
 النوص فهلكت في يده فانه بيع في حق النضر (ويحب) الاقال (مثل النخل الاول
 وار شرط عرقه) اي التي الاول واحتره عماد لايها سطل عليه بيعه حنسه كاي
 المحط والاحسن بعدم هذه الجملة لايها من مروع الصبح (او) شرط (الاشتر) حال
 كونه (مه) اي حنسه النخل الاول فكون من الصبح ومحور ان يكون اللزم رائده
 ومن يوصله او يدر اعمل آخر عارا عن اللام متعلقة اي انكره كذا كره الرضى
 (وكذا) يجب مثله وان شرط (الاول) لانه بيع وهو رفع ما كان فليزم المثل وله وعبر
 الحنسه والاكثر والاول (الاداء) البيع عند المشتري فليها نصح بالاول وصار
 المحطوط باراء بعضا من هذا كذا اصل ان حنسه وقرعه واما اصل ان يوسف
 فهو ان الاقائه سم في حق الكل الا ان لا يمكن ان كان المسح مقولا غيره موصوفه
 فحقا الا ان لا يمكن ان كان المسح عرقا هالكا وعمه دراهم فقتل واما اصل محمد
 فهو انها فصح الاداء بعتر ان راد فيجعل سعا الا ان لا يمكن فقتل كاي المصمراء
 فجمع ماد كره من الصور السبع مع الا الاخر عند ان يوسف لان معها مقوس
 وكذا عند محمد الا السادسة المشروطة الاول فليها فصح لانه غير مدركها بخلاف
 انبواي واعلم ان هذا الاحلاف فيما اذا حصلت الاقائه بلعطا الاقائه اما اذا حصلت بعترها
 كلفط المساحه والماركة وازد فليها فصح ملاحق كاي الدخلة وعبره اولو كان
 بلعط السبع مع ملاحق كاي الاحبار (ولم يعمها) اي الاقائه (هلاك النخل) لانه
 بان بوجود الدمه (ل) هلاك (المسح) لان الاقائه يعصى بماء القعد العائم بعاء
 المعقود عليه فصح ان الاقائه يكره بعده بعد هلاك القعد لان الرمس من راحة
 كاي المحط (وهلاك بعده) اي المسح كواب احد القعدى المسح (مع) الاقائه
 (مقدرة) اي الهالك ولم مع في الساق والكلام مشر الى ان هلاك الدليل مع الاقائه
 لكن في الاحبار وعبره انه لم مع في الصرف لان الاتقان لم مع في الاقائه

فصل في

(البوايه) بعد جعل الشخص واليا وسرعه ما سيره له قوله (ان شرط) اي يحصل
 بان شرط مريه الاتي (في البيع) اي بيع مع العرض احتراز عن الصرف سريه
 مأخوذه فاسوله والمراحمه لم يكونا في بيع الدراهم والديار كاي الكفاهه (انه) اي
 السبع (ماشريه) اي ما نام على السبع من النخل او غيره مريه ما نام (والمراحمه) اي
 محصل (ه) اي مثله اي بان شرط في السبعه ماشريه (مع فصل) اي مريه شيء

مع آدم من الخ فخرج به الوليد ولم اصح ربح ده بآره الا ان علم بان في المجلس كما
 في الاختار ومولهم ده يلزم معاه عشرة ما حد عشرة او عشرة مع احدي
 عشر والعش مع ما اشتراه عشرة واحد عشر استخدا ما او واحد وعشرين ما سا
 واول مذهب اليهودي كما في ادم واما ط من معي ما شري به صبح مراحمه مع
 المصوب بعد اذ اذ فقيه باصضاء او الملوكة فقيه او صدقة او ورثة كما في البهامة وده
 اشارة الى ان البيع باعصار النفس اربعة فان البيع السابق ان لم يكن ملغيا انه فهو
 السامية وان كان ملغيا فاما في تولد وارادة مراحمه والمصان وصعة والى ان
 الحار والحرور في الموضعين حر و اخرى الصمير حري اسم الاساره ملاصيح في النفس
 ما وقع عن النكل ان قوله معاه ما شري به وعن المصن اذ ح ان كان المراحمه ر
 عطف الجنية بدهن بالسامية وان كان من عطف المرد بلم عطف الممولين لا تقدم
 الحرور (وشرطها) اي الولية والمراحمه (شراؤه) حكمها شلي كلى او ورث
 او عدي مغارب لانه لو اشترى ببيع لا ساع قوله ولا مراحمه يحيا له فقيه لا يعرف
 الا التبعين وكان عليه ان ياد او بعه من ملكه فاعطوا شري صدا شوب مداهم مراحمه
 بمنى ثلاث ذلك اشوب بخور قدرته على اراثة وان لم يملكه بطل البيع لانه اذعه
 ببيع مجهولة كما في الخط وعمر (وله) اي السابع قوله او مراحمه (صم احرا التصار)
 المراس الكال وهو من القصر الذي كالنصراب من الصرب وفي بعض النسخ احرا
 المصاوة باسكرواء الصدر في الحرفه (الار) اسر (الحمل) وكرا الدان (وعدهما)
 كاحرا الاصح وانطط والعسل والامل والكري وسوق النعم ودهن الرقيق والخال وان
 وكمونهم بالعرور بخلاف اخره الطاب والمارواشان والاراض ومعالم القربان
 والشعر وصرها من الامثل فان ما يوجب زياده في البيع او ببيع بضم وما لا فلا كما
 في النصمرات وفيه اشارة لانه لا يصح اللامح الذي احل في الضر في الاداء عرف بين القصار
 بالضم وكذا الحرة النصار الا اذا شرط في العقد والى ان ما عمل بدهن من صاوما وحياضه
 لو صرهما لا يصح كما في المحمد وعمر (ويقول) التابع اذ اصم (طاد) البيع (على نكدا)
 من الدراهم ولا يقول اشتريته به صانعة عن المكتب وقد يكون مما لا يصح ان يقول ذلك
 من ان اشترى مدائيم رقة ما كثر من مدائيم مائة على رقة لانه لو قال ذلك لكان كذا
 ولا رخصه فيه ولكن يقول رقة كذا فاما امر احمه على ذلك كما في المسوط وعمر
 (والطهر) عن التابع ما قرأوا السنة او الكول (حذاه) كما اذا اشترى عن لا فعل شهادته
 له كاتوبه بلا مانع له يصح البيع معها خلافا لهما وكما اراقتا الولي عيه او اخرى
 فاحذر اشها ربان خلاف ما ذكر من الفارة اخرى النار (من مراحمه احصه) المشتري

(عند المبيح) (أورد) (المبيع) (في الولد) (طرف ثابته كطرف مادته) (وغيره) (فيهما)
 العكس (حط) (عبداني حبيفة) (عن النسي) (فدر الحياء) (وعبداني يوسف) (حط) (مقدار)
 حياء) (الرجوع) (وحيدة الأصل) (فيهما) (أي المراجعة) (والولد) (فأنا) (ما عتشره) (على) (رجح) (حصة)
 ثم طهران المانع اشتراء بمائة حط درهمان من الأصل ودرهم من الرجوع واحد مائة عشر
 (وعبد محمدر حردهما) (من الاحد بالنسي) (وسال) (ولم يحط شي) (فيهما) (أول) (الحط) (أوحد)
 به ماء مع الصبح) (في) (الحلال) (منه) (المسمى) (بلا حيار) (ولاسي) (له) (في) (قول) (الطرفين) (وعن)
 محمدان المشتري رد في المبيع ورجع على النافع النسي والكلام معر أنه لو قال المشتري
 قيمه مائة كذا أو مائة مساوي كذا فاستري ما على ذلك يظهر مخالفة كل له الرد
 بحكم اسعر ر وان لم يقل ذلك ليس له الرد وبمعصم لأنه ورد بكل حال والصحيح
 أن مائة نازداد واحد النسي وروى به لا يقتضي الرد كما في الكافي

فصل في

(الزنا) (بالكسر) (والعصر) (اسم من الزنا) (بفتح) (والسكون) (كما قال) (أي) (الشرع) (بلامه) (وأولنا)
 قبل في النسبة) (ويزي) (وكب) (بألف) (والباء) (والواو) (كما في) (انهدب) (لكن) (الباء) (ككوفه)
 وفي الكافي أنه قد نكح بالواو وهذا أقبح من كونه الصلاة لأنها في الطرف معرصة
 للوفد وأقبح منه أنهم زادوا نكحها العا تشبهها بواو الجمع وحط العرائن لانتهاجها
 فالأول الواحد وهو لغة الفصل وشرعاً مستتر بين معان الأول كل مع عاصد والثاني
 كل بعدد فصل والصبي مصلها للثلاث كما في شهادات الكفاية والثالث ر بالنساء
 والرابع ر بالبعد والآخرى أساء متوله (فصل) (شرعي) (وهو) (صل) (الحاول) (على) (الأصل)
 والعين على النسي كما في أساء أو فصل أحد المتعاضدين على الآخر بالمعاني الشرعية
 أي الكل والورث كما في ما التقدا لاحتراز عن نحو سبع ثوب من ثوبه سبع كروشه
 نكري روسه و سبع مائة مائة وذاق وحمد محبتين وذراع من ثوب بدر أعين
 فإن الفصل فيهما لم يضر شرعاً (حال عن عوض) (للاحتراز عن نحو سبع كرى من كرى
 وليس (سوط) (معده) (أخرى) (وكة) (أولى) (فانه) (شعر) (من) (محقق) (الزنا) (ما وقع عليه) (وليس)
 كذلك والحد لا يتم إلا بالعايد (لا أحد العايد) (أي) (النافع) (والمرصين) (والزنا) (من) (لاحتراز)
 عما إذا شرط لغيرهما (في) (عقد) (المعاوضة) (للاحتراز عن هبة) (فوق) (أو) (يدخل) (في)
 ما إذا شرط منه من الاستماع باله من كلاً من أم والزكوة والزراعة والنسي ونسب
 النسي وأكل النسي من الكل وما حرام كما في الخواهر والتف (وعلاه) (أي) (علاه) (الفصل)
 وموجب حرمة وجه تسميحه والتحقيق عليه وجوب التساوي من الجهتين المذكورتين
 للاحتراز عن هذين المصليين كما في كتب الأصول والمروءة فهذا عشر إلى عشرة زنا

النساء ورواها بعد ما نفي فلم يكن مرة واحدة من العرف ر ما بعد كما في (القدر)
 له كون التي مساو ما عرفت ملازمه ولا تنصان وسرعا التساوي في الممار اشتري
 الموح للممثلة انصوريه والد اشار بقوله (اي انكل) في المكليات (والورن)
 في المورومات (مع الجنس) شرعا التساوي في التي ما اتحاد اسم اثنان والمقصود
 او المصاف الله او المنسب فكل من الصغر والشه ولحم اعرو واعيم والورن انهروي
 والمروي حسنا لعقدان الاتحاد المذكور (والدواشعر والبر والمخ كيلي) اي منسوب
 ذلك الى انكل (واندھ واعصه وزي) ديت (وعمرها) اي الاشياء الستة تندي
 (على العرف) اي عرف رما به صلى الله عليه وسلم اورماتا ده مال الزو به سر
 معصومه على النساء د عرف كنه ووربه بانص من النساء فكل في وورن ائدا كما مر
 واما ما بانص ده مما عرف كنه وورته على سهند صلى الله عليه وسلم كندا
 وان حاص عرف ومالم يعرف فالعرف عرفا وهذا عند العربى واماعصه فالعرف
 عرفا وان كان كذا او ربا على عهد صلى الله عليه وسلم كما في المحص
 ومنه اساره الى حوار ككون اسى كذا وورن اولس نكلى ووزى كلاء فاه
 صلا ليعين ليس كلى وورن وعنده كلى وورن كفاي الخرابه والى انه لا رما
 في الخوان والمترى والعديد سندا فمحار مع مانه حور ما بين مانه كفاي لطم
 وعمره (فان وحدا واصفا) اي اسدر والخس معا (حرم الفصل وانساء)
 كالحماء اسم نساء اي باهر كاسته على افعله كفاي الله والى حرم هذان
 المسان نسب الفصل احببى والحكمى فلا يحل اكله واو بعد القص لكن محور
 ده سائر اسفردان مع انكر اذه لانه مع فاسد وفي باحر النساء اسفردانه اسكر من رما
 السونلدا كهر مكره ملا خلاف محلاى مكره بالعد خلاف ان عمن كفى ارا هدى
 وورن رجوعه عنه على ان الصحاء لم يسوعوا اجهاده فمسخه كافر او تلك اصحاب
 الدرهم بها حالون كما في الموص وعمره (وان عدما) اي الوصان (حلا) اي
 الفصل والنساء كسب عشرة اندر مع من اثنان صغيرى شعر بقدر او نساء (وان وحده
 احدهما) وهو اصب في ائتمى والخص والخس في التميم (حرم النساء) حتى اذا اسلم
 فمر ر في دعر شعر لا يتحور وحوذ الكلى في تميم وكذا ان اسلم احده في الزعفران
 لو حود الورن فصما وكذا اذا اسلم الدرهم في اندھ لو حود الورن في تميم وكذا
 اذا اسلم ثوب مرورى في تميم لو حود الخس في تميم واما اذا اسلم الدرهم في الزعفران
 فيحور لانه لم يوجد في تميم او تميم بل في تميم وكذا اذا اسلم اعلوس
 في الرصاص لانه لم يوجد الخس والورن اياها صار كاسته فاه صار ريبا ووجد

الورن في مسمى كما في الخط (مقط) فلا يحرم الفصل في مع قصر برقة في سعة
وحسن ادراج من اثواب عشره هاتقان اندر والخص مؤثران في اثاب الذبوية
الموحدة لحرمة الفصل الحقيق وانكفى بحكم الحدب فكانا مفاعله واحده له والفصل
الحقيق قوي والحكمي ضعف فكل منهما صالح لان يكون طلبة ثمانية دون الاول
ولا يبدى ان يحرم الفصل مع احدهما كما في (ولا يجوز) ان ساع (الكلى) عمله الا
مساونا كلاً (ولا يجوز مع ربه مساونا) الا اذا علم انهما مماثلان كلاً الا روايه
ساده عن ابن يوسف رداً حاره بعض اصحابنا كما في الحراه وعنه انبوى لعموم الطوى
كما في المصراع (و) لا (الورن) عمله (الا مساونا ورناً) فلا يجوز بيع الذهب بمه
مساونا كلاً الا روايه ساده عن ابن يوسف انه حار اذا اعاده الناس والكلام مشر
الى انه لو باع محرراً كلاً كمل صلا مثل وساعت الورن حار وكذا لو باع ورناً حار
صلاً مثل وساعت الكل كما في لحد واعلم ان الكلام معطوف على الشرط ويكون
مصدراً عنه التبعه فلم يكن مكرراً كما في (والحد) من الرتبة (والر) مؤد
انكرم رده اي حصد وحوار ان كور من ردى كرسى ردى فمعيه فهو ردى اي
هات او من رده اي لم يلقه وحضاه كما في العاموس وهو مجهول او باقص
على فعل او مصاعف مسو (سواء) اي مساوون في حكم الزمان ولذا لو باع قسراً
راى الحد بقصر من ردى حار ولو اسهلكت الر الحدد وباعه الوصر فابذل بالردى
لم حر وكذا لو باع المرص حتى اعبر من اثلب كما في حكم امر الكسب (وحار بيع حاف)
من راورد وفسس اوسو وهى بيع المجهله وسكون الماء لا اسفين كما في الصالح
والعائس لكن في العرب والعاموس والطلاله واليهامه ملا الكف (معتن) ولو من
حسن لاه كماله الحده الحده بار دثنى مساوون وقد اشار الى ان كل واحد
من البدن من المكلا ان اذا لم يلع نصف صاع او قعرا على الروابى او العاربن
فلاناس به واما اذا يلع احدهما دون الآخر ففقيه روايان فابواع اقل من نصف
القدر من المر بقصر حار على روايه الاصل لكنه مكروه على ما روى عن ابن يوسف
انه يكره ان يلع عمره عمرى وكان يقول ان ما حرم منه الاكثر فقد حرم منه القليل
كما في الخط وعنه (و) حار مع (فاس يلعن باعها) اي نسب معين دوات
البدن وبعدهما فالباء للنفه لا معنى مع كما في حاله حال ولم يحرم تكر صاهها
كما قرر وجع العن على محو قوا وكما وهذا البيع لم يحرم عند محمد لانه بمن كالدراهم وبلا
ان المن بالاصطلاح وقد نطقت به وحده اشار الى انه لو كان كلاهما او احدهما
عمره لم يحرم كما في الهامه (و) مع (اللم) المصول من الشاه والسر مثلاً (بالوا)

الحى ولو من حسنه معاصلا لانه موزون فعنه وقال محمد لم يحرق في الحس الا اذا علم
 ان الحس المستحسن لم يترك الحول لكون بعض باراء السقطه وقد اشعار به اذا
 كان مدبوحا غير مسلوح اى غير موصول ص السقطه لم يحرق وهذا اذا لم يكن المفعول اكثر
 والا فمحور كما يحور اذا سلح وتساويا كفى لمحط وول مع لجم السبع حار وده رواه اثنان
 وعن ابي جعفر ان الحس اذا طبع خرج من النور حتى حار بيع بعضها بعض معاصلا
 كفى الحرائه ولا ناس لحوم الطعم واحد تبيع ينادى كفى الطهريه (والدقيق) المحول
 (محسده) ولو غير محول متساويا (كيلا) لانه كفى وعن العسلى انه اذا حار اذا كانا
 مدبوحين وده اشعار به لو مع ورا لم يحرق وده رواه اثنان كفى الطهريه (و) سمع
 (الربط بالربط) مساويا (و) سمع الربط (والربط) كذلك وسمع الربط بالنسر
 والنسر بالنسر واما لا يحور مع الربط بالنسر لانه عليه الصلاه والسلام مثل عه فعل
 بعض اذا حرق فعل ثم قال فلا ادن واحب ما السؤال عن السبع يسأ على الصحيح
 كما سن ان داود والراد من السؤال اسسه على اشتراط المساواه لا الاسعلاط ففعله
 انتهى عدم المساواه من القدر والنسبه كما اشتراه في عانه المعنى من الفض السواء
 رد الخواب بان السؤال حسنه لا يتم اسعلاه عليه السلام (و) سمع (المساله) والعب
 مساويا كيلا وقال لا يحور وده اسعلاه بالعب والربط واحد وان احلف
 النواه كايروى عن ابي يوسف في التحصن (والربط) او ملوا مثله (اى سمع الربط
 او ملوا وسمع الربط) او ملوا بالربط مساويا كيلا (او) سمع الربط او ملوا (بانا) (و)
 متساويا كيلا كذا حار وهذا في يوسف الاسع الربط بالنسر وعصر حار عد محرق الا
 ان لم يساو بهما من الخاف واليس كفى الطهريه (والربط) (او) سمع (او) سمع (او) سمع
 اسم موزون من اسم الربط في الحاشه انا اعاء فيها تسيل ويخرج منه الخلاه كفى العرب
 اى الذى اصابه ماء واسمع (المع) معها (اى الربط) والربط ولا يستكر عود صبر
 اللثمن الى المطوي او سمع المطوي عليه كفا على ماله مكره الرضى وهذا عنه
 التبعين خلافا لمحمد وده اشارة الى انه لا يحور مع احدهما بالناس منه وهذا عنه
 بخلاف المتبعين كفى الكافى وعنه ولا يظهر في هذا اختيار قوله (متساويا) كذا قدمنا عند
 الطم فان الاصل اشتراك المعطوفين في الصل كالتقريب وانكلام لا يح عن اشعار بان الحار
 كالغايح والكثيرى كلها جنس واحد وان احلف ابواعد والنواه لم يحرق مع نوع من العب
 سوع آخر منه معاصلا كفى المحيط (ولو لم يحور) (اى كانشاء) (طعم) (وان) (اى) (آخر)
 كايغير (ولو معاصلا) لا خلاف الحس (وكذا) (اى مثل الحس) (ان) (فما سمع من العم)
 من انحر معاصلا لا خلاف (و) كذا (حل النطق) بمعنى اراد الربط كفى العاموس

(محل المص) معاصلا للاحلاف (و) كما (هـ الطر) يدها والطم (بالله) دسه
 (او بالطم) معاصلا (والخر) ولو من الم (الر والدقق) ولو د معاصلا بالاجاع على
 ماد كره القدوري وص اى حدها لا حيرته واعوى على الاول كى المصرب و
 اشعار بان مع الخير لم يحز وعن محمد لانس منع قرص بقرصين لانس كى المحط
 (وان كل احدهما) اى الر والدقق (سند) الخير سدا فلم يحز عكسه عنه خلافا
 لاني يوسف وعده الموى كى الكرماني فالدق فى الخير وباحثا وكذا عندا وعليه الفتوى
 كى المصرب والاحسن انه لو اراد دفع الر الى الحار واحد الخير معرقا بطريقه
 ان ساع حام مثلا من الحار بقدر ما اراد من الخير وبجعل الخير الموصوفه بصفه معلومه
 بما حى يصير دساقى دمن الحار وسلم الحام ثم سرى الحام بالركابى الحرابه (لا) يحوز
 وبعد سيع (الر بالدقق او بالسويق معاصلا ومساويا) كلافى قولهم لانها مكسران
 والر لمحل والسويق دهبى الر الملى والدقق بالسويق معاصلا او مساويا وقوله
 قياسا على سيع الر باحدهما وما لا يحوز سدا لانها حصار (ولا السمسم بالطم) سح المجهلة
 دهن السمسم بالكسر (الا ان يكون الحل اكثر من السمسم) ن الحل عند المعافى فانه
 حار بلا خلاف فلو علم ان الحل منه او اقل لم يحز بالانه ووكذا لو لم يعلم سدا خلافا لزم
 ومثله فى الوجوه الاربعه سيع الملى السمسم او شاهه ذات لانس وسع ساء ذات صوف
 دصوف او الرطب بالانس والقطن حده والخمر ناسوا والعنبر بى سيقى وقيل او ما حصر
 والخمس الا نى بالاجر والساور بالدهن كى الطم ويبنى ان يكون فساد المثل
 فيما اذا كان يغير الحس فيده فى المحط قالوا اذا كان الحل مل مال السمسم ولم يكن للمحل
 قيمه حار سده (و اسع من الخير) عندا فى يومف (ور بالاعددا) لمعاوت ولا يستقرص
 مطلقا عند اى حده خلافا لمحمد واعوى على الاول كى الهامة وعنه ودل هذا
 اختلاف وما نوحل اختلاف مكان واتبعوا على ائلس باحلاف رهن كى الزوصه
 (ولار باين السدود د) اى ملوكه القى والمدد وام الواد الا اذا كان مأدوما دتوسكان
 مالى بدهن لانس السد (ولا) ر باعد الطرفى (ين مسلم وحر فى داره) لانا حده احثم
 بلا عذر وفيه اشاره الى اعر ملى مسلم ومسامى فى دارا والى لار باين حر سى
 فى دار الحرب خلافا لاني يوسف كى الطم

فصل في

(لاخر سيع مشرى) دور المهر وذل الخلع والصلح عن دم العمد والمعتق والموهوب
 والميراث والصدقه (معول) دور العار خلافا لمحمد وسأنى (قل قصه) للهوى عن
 سيع مالم يعض (وصح التصرف) كالتسديد (فى التث) ولو مكيلا او مودوا (فله) (و)

فضده وده ومنزاليه لا يصح الاستدال في العروض والعروض فله والاول صحيح
 كان العمادي وكذا الثاني عند الطحاوي وذهب العدوي انه سهوه ولا شك بدل
 انصرفي والسم على الشرع حده عينيه على العقد فلا يتقبل المصروف (والخطعه) اي
 صحيح المشتري انما على البيع او مخصص النافع او طابع الماء كل التي او مخصص المشتري
 وان لم يبق المسع ولم يقض الثمن صحيح ان يقول خططت كله او بعضه عند او مخصصه
 ك اوارائك عند على ما ذكره المرحسي وذهب شيخ الاسلام الى ان الاراء قبل
 التقصير غير صحيح فان كان هذا المور قبل التقصير فهو خطا لا تمساق وان لم يكن
 ماضيا للعدوان كانت له ناقص فكذلك الاراء فانه ليس بخط عد شيخ الاسلام
 فلم يرد الموصوفه كافي المحيط من الوهم الطاهر ان الصغير للثمن وان كونه للمشتري
 بوم (وصح) للمشتري (المراد) الموهو اي الى اياه الموصولة في المجلس فان القول شرطا
 كافي الاحتياط وغيره (فيه) اي الثمن نفسه فانه (ان يبق المسع) بحيث يكون
 محللا للمدانة في حق المشتري فلا يصح ارياره في الثمن بعد ما ناعه او لمع العزل
 اشترى بوا لمهلك ما يصح بخلاف ما اذا قطع وساطة اثوب المشتري فحصل ان المسع
 ما في فلو اشترى عددي مفعه مالف وهم مراد ما انه يقسم ارياده على قيمتها بخلاف
 ما لو خط فانه يصف وهذا طاهر الزاوية وهو الصحيح وعنده انه صحيح وان لم يبق المسع
 وصححه انه صحيح في نفسه فصححه كافي المله (و) (صح المراد) في المسع
 وان لم يبق فالمراد لا يفتق بالمعد حتى يجعل كاه وقع على الاصل والمراد معا لمواشترى
 ورادوا متع النافع من المراد بغيره ثم اسار المبيع توهم ان الشفع ينبغي ان ياحد
 ما من الاول في الخط والمجموع في المراد بغيره ثم اسار المبيع توهم ان الشفع ينبغي ان ياحد
 المبيع (بالاقل) اي التي الاقل من الثمن الاول والناق بعد الخط وهذا في الخط طاهر اما في
 المراد فلا يبتدق به حق الشفع بالمعد الاول وجده اشعار بان مراد الشافع او خط
 المشتري من المسع احدا شفع الكل لان حقه متعلق به (وصح) ومار (ما حل كل ي
 اي ما لا يجب بالعقد او الاستهلاك او الاستفراغ من محل الى اهل معلوم او محمول
 جهاته مفساره كالحصاد يسيرا على اللذين وجده اشعار بان نفسه لم يصح وهو
 صحيح والمباشر ان يكون المديون حائلا في الدائن نسوا وان لم يصح هذا
 بل كل هذا قول محمد خلافا لابي يوسف وهو الاصح عند بعضهم لكن الخصاص
 كرا في الاول قول الكل كافي العمادي ولزود السلم والصرف لما كرا ما انها محملان
 بين (الا انصرف) بالصح والكسر فان ما حله لم يصح وحرم لا تعاوضة انتهاء بصير
 التمسك كراهه المص فانه حسن كره في انفصل الماين الا ان التعويل على انه غاربه

ابداء واسماء كيان الهايه وغيره فالاصح ان يدخل صحيح يلزم والمعنى لم يدخل كل من
 الاقرص فانه لم يلزم وله ان يأخذ من شئنا نقي ان لا يستبعد الاخر من شئ لان القرص
 مال بطل من مثله فسترده بعبه والدن عند المحققين فعمل هو عليك وتعلم كيان
 الكماله الكرمانى وصبر السداولات وفي العاموس الدن ماله احل والقرص مالا
 احل له واعلم انه لو احوال المسعر من القرص على احدها فاحله المقرص دونه معلوم له الصبح
 ولم يطلب فلها لان الحواله مرأى ثم عطف على قوله لا يجوز فقال (و يدخل الساء) هو
 في الاصل مصدر بمعنى السيو و يدخل منه السار والسلم واوس حسب ان كان مصلاه
 (والمصاح) اى صاح العلى وكذا العلى بالعارسه كذا ولا يدخل مصاح اعقل واعقل
 (والدلو) اى علوا القرصه احتراز عن حق العلى للمرو لم يدخل الى علان السماء فمع
 الهوايه فمعذ لا المراد ما يدخل تحت النصف دور غيره من حواله هوايه (والكعب) اى
 المسراج واوى الشارع والمربوط والمطبخ والنزق (في مع الدار) بطريق السبعه لان المار ايم
 لما يدخله الح نطوا الاصل ان ما اتصل بالسار يدخل في السبع غير كروا ما لا يصلح له
 فلا يدخل الا اذا كان مما لا يخفى هذه الصوره (لا) يدخل (الظله) اى الساطع اى احد
 طرفها على حدار هذه الدار والطرف الاخر على حدار دار اخرى وعلى الاستطوانات
 التى تكون خارج الدار وعمامه في الايمان (الاذكر كل حق هو) اى ذلك الحق (الها) اى
 اى الدار صفة حق شئ الشئ مانع لانها قد كانت تقى والشرب كما في الكرمانى وغيره
 (او مرافعها) اى يذكر مرافعها جمع مرافع كسر الميم ومع الفاء وليس معطوف على
 المحرور كاطى وهذه اشعار بانه والحق مترادفان شرعا وهذا ظاهر الروايد ومن اى بوصف
 انه اعظم فانه مانع الدار مما ترقى به كالموصوف والمطبخ كيان شره ط الصبرق (او بكل) حق
 (قليل وكثير) ما داووا كما لمحمد آحادون والانا حدها وحسب العموم كيان الترهذه (هوا)
 داخل (مهاو) خارج (مها) ما ودون الواو على ما احياه اصحابا كما ذكره الصبرق او
 الجملة صفة حق معدن لا قليل وكثير فان الصفة لم بوصف ولا لكل على رأى كما شرروا ولم
 الصبرق يدفع طعن اى يوسف على محمد بدخول الانهذه فيها وطعن زهر على دخول
 الروح والولد والحشرات وهذه اشعار بانه مرادى للاولين والمراد موصوف كما
 في الكساف فالظله لا يدخل دون احدها عند ان حبيبه وكذا عده ما لا يمكن مقتضاها
 الى الدار والاصد دخل مطلقا كيان الكاوى (و) يدخل (الشجر) واعبر عن صغر او قبح
 لا يدخل عبر الثمر وفصل لا الكبر عبر الثمر ولا صغر مطلقا وحق دخول قوائم الخلاف
 خلاف الاول اصح لا يصاله بالارض اتصال قرار (لا الدرع) وماى حكمه كاللواء
 والآس والعنق الزطبة وشجر السادحان (في مع الارض) لانه لم يشر ولو عبر

للضع كسخر الخط لم يدخل كافي المحط وهذه اشعار بان الذرع والدم بصرفه قيمه لم يدخل
 كفايل والصواب انه يدخل ولا خلاف ان عالم يستلزم دخول كافي الصمرا (و) لا تدخل
 (النم) كالارض (في سح الصحر) ويدخل الارض عند محجر وعص الى يوسف رواه ابن
 والعوى على انها تدخل لكن مقدارها مدار النهر وقت السبع فلولا ادخل طافا من ان يمت
 منه وهل مقدار ما يكون منه من عروق الاما لا شك في ذلك بدوها وقل مقدار ما ياخذ طنها
 اذا قام النهر في كره السماء كافي اقرار الطهيرة وهذا اذا اشترى مطلقا وما اذا اشترى
 للقطع بدون الارض ويؤمر بقلعه مع عروقه على ما عليه المادة لاني ما دهي من العروق
 الا اذا اشترى البائع القطع على وجه الارض او كافي القطع معصره نحو ان يكون شرب
 حائط ويؤمر ان يقطع على وجه الارض (فل قطعها) او قطعته ثم بنت من اصله او عروقه
 فالبنت للبائع وان قطع من اعلى النهر فلم يشترى كافي المحط (ولا يدخل الملو في سح بنت)
 هو مسدده دليل كافي انها يد (المتسطة) اي شرط البائع وهو ان يتصيص على المسح
 معلق بمسند النهر ولا يدخل الررع والنر والاول في سح الارض والنهر والنت
 الا ان ذكر كل واحد منها باعها فلا يدخل يذكر احد من الاعطاشك وعص ابي
 يوسف ان الاولين يدخلان في كل منها (ولا) الملو (سح مبرل) فواحدة موضع
 انزول وشرا دون الدار وهو الست واقفه بيان كاد كره المطردى لكن في النهاية
 انه اسم لما اسجل على سور وصحن سقف ومضج بسكة الزحل نعم الملو انما اسم
 لا اشقل على بورت ومبارك وصحن عمر مسقف (الا ان ذكر مد كره) اي يذكر واحد
 من الانساق اشبه وفي الكساية انهم قالوا ان الفصل في عرى الكوفة واماني عرسا
 فدخل اعلم في سح كل مسكن صمرا كره او سراسي بحاله الادار السلطان فانها تسمى
 بسراي (كالطريق) واشرب والمسل) فاما لا تدخل في السح الا ان كرماد كره واللام
 لا يهد اي مسل الماء والنهر في مثل خاص وشرب الارض وما فيها ويدهي ان لا يدخل
 اشرب اصله في موضع يعرف سح الارض بلا شرب وطريق الدار عرسه عرس الباب
 انتهى هو مدخلها وطوله الى الشارع او هو اعم منه ومن طريق خاص في ذلك اناس
 وقت السبع فلو سد الطريق القديم لم يدخل يذكره طريق الى الشارع العام والى سكة
 غيرا فله تدخل في السح كافي المحط لكن في الخلاصة ان الاخير لا تدخل الامداد كره خلاف
 الطريق الساقطها لا تدخل اصله وان كان له حق المرور كما كان قبل الشراء (ويدخل)
 الطريق واحواه (في الاماره) لادارو نحوها لاد كرماد كره وان لم يصنع الموحر بدوها
 ومثلها الرهن والصدقة الموقوفة (و) تؤخذ من المشتري (الولد) الذي ولدته امة
 عبده بلا استلاد (ان اتيهت امة) على المشتري (بنيه) لانها حقه كاملة وفيه اشعار

ما الوليد حل في القصد بآدم بما كان مال معصم لكن الاصح ان اقتصد ما لو اد
 شرط انما لا يوصى له وقت القصد كما في الهايه (وان اقر) المشتري (حل) (ما)
 اي الامه (لا) يؤخذ الاول فاسعه اذا اذفرار حقه فاصره ولم يدكر السكول لانه في حكم
 الاذفرار كما في العمادي (ولما جرحه فاسعه فاما الصدم ان ليس للمشتري ولاية البيع
 وهذا من شروع في البيع الموقوف بما يحد منه ركني البيع مع اسباط الاعتقاد وهو
 الاهله لكن لم يوجب شرط العقد وهو الملك والولاية كما في الحقه (ماع غيره) المصنوع
 من احد (ملكه) معقول ماع (مخجه) اي البيع وان لم يبق اكل البيع وقد استعار
 ما في فسخ بيع المصنوع لاجازة الى انفسا (وله) اي للمالك (اشارته) بان ينقص الثمن
 او يطلبه او يقول احربه او يصدف عنه عيّن ولو قال احسنت ففد روايان كما
 اذا ما رثته صحت وفي ظاهر الرواية انه رد وعنده الصوي وفي تقدم الخبر لشعار ما البيع
 لم يعد لواجاره وارث المالك بعد موته كما في العمادي وفي الكلامين مر الى ان بعد الملك
 شرط للفسخ والاحاره ولذا لم ينصرح به في قوله (ان يبق العادنان والبيع) لان الاحاره
 يوقف على ما اذا كان المند فلو كان يوافقه ثم احار وباشوب لم يحرق لهلاك
 البيع وفي الاكراه اسعار ما الممضى ان لم يفسخ لم يشترط لجمد الاحاره فلو احار ثم علم
 رد لم يرد ما روي في العمادي (وكذا) المالك احاره ان يبق في بدل البايع (التمس) مع
 نقانهم حال كونه (عرصا) لا مع من وجه فشرط للاحار شام الخمسة فيما بين
 بالعين وهذه الاحاره حاره بعد لا عقد وهو للمانع دو المحر لانه صار مشتريا وادرج
 المحر على النافع بيمين البيع او منه وقد اشار الى انه لو كان عدنا لم يشترط للاحاره
 نقاء التمس وفي المسق انه شرط كما في العمادي (وهو) اي التمس الذي لم يمين كما في
 (لك) عدنا الاحاره (للمحر) فكون النافع كوكله (و) هو (مادة) ولو عدنا الاحاره
 (عد باعه) من قبل التمس فذلك ملاشي الا انه اذا هلك قبلها ولم يعلم المشتري
 وقت ادائه انه فصولي فانه كان معصوما كما في العمادي (وله) اي لهذا المانع (مخجه)
 قبل الاحاره اي احاره المالك بخلاف فسخ المكاح فانه لا يحوز قبل الاحاره بانقول
 ويحوز بالفعل (وحرار) عدما خلا ما لمحمد ورمز (اعلى) المد (المشتري) اسم
 معقول او فاعل صله (من العاصب) ان احار المالك اعاقه بعد دفع العاصب لو حوز
 الملك الذي يشترط عد العن لا الاعاق (لا) محوز و سطل ملا خلاف (معه)
 اي ذلك المشتري من احدوان احار المالك بعد دفعه مع العاصب لان الملك للمشتري
 الثاني الموقوف انطه حيث ملك ثل للمشتري الاول فعوله (ان احار مع العاصب)
 قيد المسئلة الاولى والمسئلة الثانية معرصة لاحتاج الى شرط كما طس

(نصح السلم) يتخذ اسم من الاسلام وهو المعدم وقال المصنف انه في المعدم عدد
 يسمى بعض احد الثقلين واما حل الآحرم حص الشرح فهو يد لوحه بمعدل
 الثلث واما حل المتش او سعد بلفظ السح على الاصح والسلف والسلم كما في الاحبار
 بعد السلم الله الله ارحم في البراءة ودمه الزهراء عليه السلام وروى السلم والتابع
 مسلم السلم والاصح مسلم فيه والثالث رأس المال واما احرم الزمالة كالتقدمة له
 الا ترى ان السلم فيه ورأس المال المتخذى لاسس لا محصور ان يكونا مكملين
 او دورين وان كانا متساويين (في السلم قدره ووصفه) اي فيما ذكر ان نصفه او نصف
 والمدر من مسلم فيه يكون من الحاصل الزمالة والابقي الى المارة (كالاكل) اي
 ما يعرف به راءه بالكل من نصف صاع او أكثر والاحسن من مكمل كالحطه والشمع
 والتمر والمخ والمخض والدرر والدره والرب والسمن والحل والسهل والمخ والعس
 والدوسا والسكك وغيرها (والدورون) اي ما يعرف بمقداره بالدور من محوس اذا كثر
 في صاع بالافسده والاولى كالدخى والسكك والهر والعران والفساد والسكر
 والصل والشمع والحديد والفضة والنصر واهل واحد وغيرها حال كون الدورون
 (متما) لانه لو كان المسلم فيه رأس المال دراهم او دنانير لم يحرم السلم بالاجماع وكذا
 لو كان احدهما مسلم وفيه حط على الاصح وهل له يعمل معاش مؤجل صانده لذلك
 وفيه اشارة الى انه يجوز السلم في القلوس عند الاملاحة فانه من ٥٠ الى ١٠٠
 لا يجوز في الزمالة طبق المصروف ورواه طحاوي ومروص كما في النسخة (والمنزوع)
 اي ما عرف بمقداره بالذراع وهو الخسائمه وفي كاسوب من الجمل والارض والصوف
 واخره والحرز وكالاساط كالنور واما حل الدور (مساواة وعرضه) (سراعا) (وهو)
 ان يصير في الحط في الاصل ما يكتسبه ورفع به السور وفي مجموعته يدخل الحرز وهذا شرط
 سابق ورواه ايضا على الصحيح كما في المحط وكذلك امر كما في النسخة (والمعدود) اي
 ما عرف بمقداره بالعدد (معارف) اي متعديا كل احوال في القيمة كالخز والسمن والادخال
 والحرز والابن فانه لا يباع عرضا منه منعه بصفة معينة اعدادا او بوقت وفيه اشعار
 بان السلم صحيح في المعارف كيلا يورثا وعددا او بعتد العدة اشبه ولم يصح عددا احد
 زعموا انه لم يصح في معارفات كالماء والطبخ كما في النسخة (مصحح) السلم (في السمن)
 معصين الخوت (المليح) ورا او كلامه وما وفيه اشعار انه لا يصح في الصرى منه
 وان كان في حبه وهو غير صحيح والصحيح انه يصح كالا وورثا في الصغار وفي انكار
 ديال واعلم انه اذا سلم مكانه او واريه فيما نلت وانه او كلفه تصاويه عن اسبابا

روايات والمناخ المرد اندي قد منح وساعت الهداية وعمر في - و على المناخ له
لعه رديه كما في اسهامه (لا) تصح السلم و - صل و يا وعددا (في الخوان) طارا او عده
لانه لا يصطوع في الشحين انه يصح وزما (ولا) عددا (في) اطرفه (كاثون) والكروش
والامعا والكند والطخال والا كارج لادها - و - معارب وفي انكافي انهم احلوا
فيما اذا سلم فيها وريا (و) عددا (في) حاوده) في الخوان كالابل والهر والعمر وعمرها
لا اذا سلم له صرب معارب و تصح وزما و - اسعاره انه يصح في اللحم الدروع
ولا حلال فيه بل في العمر المروع ولو قصي تحفة السلم في اللحم حار ارجاعا وبانه
يصح في اللحم والاله وريا كما في الحرايه (و) عددا وريا و - الا (في الخواهر) كمارا
وصه را كالعسل والعصى والرمرد والناقوت والمرد والوثوق وفي الحطاه تصح وريا
في صغارها للاد وبه ولا يحق ان الخواهر تسهل السد والاسرب والحريد وبخوها (ولا) تصح
في معدر (صاع) اي كل معين (ودراع) اي - شش (معين) دك - المعادن
وشمل الاصابع والمعنى صاع رجل معروف و - ذراع رجل معروف (لم يدركها)
اي قدر دلتها الصاع والذراع لاعد هما ولا اعتدلس واعلم ان الوصف الاحتمل ذكر
في الاصل وقالوا انه اراد فعل الزكل والذرع الصابر من رجل مع وف واعلم تصح
السلم لاجل مؤنه (وسرطه) اي سرطه السلم تصعب الكره اساره الى ان الشرط
امر من غيره فان رأس المال تسهل على حقه كما في و اسار السابق الى شرط
كون المسلم فيه مما تصبط و مما سعى وفي الزما الى شرط كون المسلم فيه ورأس المال
حاشي عن احد وصفي على الزما كما في الهايه وعمره م اشار الى التوافق فقال (سان
حسنه) اي المسلم (فه كبر) وعمره هو السلم في طعام قريبه - م يبدله سد مختلف ما اذا سلم
في طعام نحو حراسان (وبوعه) اذا اختلف انواعه والا فليس بشرط كما في الخلاصة
وعمره (كسفه) اي رسعه على ما قبل حطه فقد نحو الدين القيمه على ما قبل الله القيمه
كما في سورة السنه من الكساف والده اسار المص في الشرح والمعنى ما سعه الماء الحار
حلاف الحصى هو ما سعه ماء السماء فهو فعل معني معقول يستوي فيه للذكور والوث
ولا يلحق الساء الا اذا حدى وصوفه كما تمرر من الضى ان الساء للعل نلى انه
سماعى كما في الانصاح وعمره والحس والوع قد مر في الطلاق (وصفه) التي
يخلف بها القيمه (تحد) ويكوونك وسره واحمر رب السلم على العول لو اعطى
الحد مكان الزدى بخلاف العكس كما في ما صبحان (وقدره) معمار معروف عند المسلمين
مثل كذا صاعا وما اودراعا او عددا (واخله) اي اخل المسلم فيه المعلوم ولم يقدره
لمناساني (واخله اي ادى الاخل) (سهر) عن اصحابنا انه ثلاثه ايام وقبل بغيره الم

وذل ان يرمى نصف يوم وعمر النصف اص اراد على مجلس القصد لوساعه والنهار
 ما يكمن من تحصل مثل السلم هذه والاول اصبح وعليه الفتوى بكافي المصبرات ويدي
 ان يكون الاجل بحث عن من الوصول الى الموضع الشروط والا فالسبع فاسد كافي
 شرح الصحاوي (و) يار (قدروا أس لال) حسا كدوهم او يروونا اذا اجتمع القصد
 كدوهم به وصفه ورواها داو لو كان مشارا اليه حال كون رأس المال مخصصا (في) من
 (الأكلي واورق والدهدي) المقارب ولو اسلم هذا الدراهم او الشعر او لرواوا الجص
 او اسلده او النصف او الخوص كرحطه لم يجر لانه يعصى الى المار عفا در عا وحدث من
 رأس المال عيبا اذا لم يسلم لم يسم السلم منه على قدره فلم يصح قدر ما صح منه البيع
 وهذا عبده واما عبدهما فقد حار لانه شعين بالاشارة فيقسم على القيمة وهذا اشعار باله
 لو كان رأس المال شتا در عا او حوا او عندنا معار ما يلاسان صح عند الكل لان
 الاشارة كاهه ده عندهم بما اشتر اليه في الهداية والمخاطة والاحسان وعرضا وذكر
 في الزاهد يان رأس المال لو كان بها ان تحور به في المجلس وهذه حار لانه حسن عبده
 وكذا ان لم تحور واستبدل في المجلس وكذا حار لو كان مخصصا او سوتا واستبدل
 في المجلس بخلاف ما لم يحور وان استبدل الرقب فعد له عرق يصل وان كان في مجلس
 از دالا اذا كان دلا وهذا عبده واما عبدهما فلا سئل اذا استبدل في مجلس الزد لان
 الدراهم فلما يحل عرر فله لانه لا يحل عرر المال ففي ذلك اهل من النصف وروى
 ان النصف فليس وروى الثالث وان وحده مستوتا او مستحسا هذه الاقراء ولم يحر
 المستحق اصل بقدره اتفاقا منه - الى حرسه ومن الضمان من سره ما في الوفاء
 انه لم يحر ما اذا اسلم تعدس بلايان حصصه كل منها ان اسلم منه لادن من غير عبده
 ما اذا لم يسلم من رأس المال بكافي اهداية وشرحها وعمه (و) ان (مكان اعدا)
 اي اعطاء (سلم هذه) واما اذا كان شتا (بحمد) فانه صح مصدر حل التي تانكس
 وان حسن ان يمان فاقه لم الجمل والمعى السلم هذه (مؤنه) فانه صح اي نقل عما في سلمه
 الى ظهر او اخره حال كالحطه وقل ما لا يحمل الى مجلس القصد بخلافه وقل ما لا يمكن
 ربهه بعد واحدة بكافي الكرم ما في وهذا قوله آخر وقالا انه ليس بشرط فان مكان
 العبد منعين له والاول المختار من الخلف لم يذكر في حراره المعين وهذه ومرا الى انه
 لو طالب في مكان آخر فيجهه مثل قيمه في المشروط حار اذا حل الاجل على ما قال
 بجم الاثقة سلافا لبعض الفين وهذا احب الا ان يحرق السلم من استعاده حقه نسب
 او ائمة السلم انه في ذلك المكان بكافي انه والى انه لم يمكن به مؤنه كالمك لم يشترط
 بانه بالاجماع ومن مكان التسه على اصبح الزواتين ولو بين مكان قل لم ينعن

لعدم الفائدة وقبل بعد لأن فيه العرق المصير أكثر ما في السوداء مع الأمن و
 الطريق كما في الاختيار وإلى أن وجود السلم و... ومساؤه شرط عدم حلول الأجل
 وهو شرط من قبل العقد إلى الأجل ولو وجد عند أحدهما أو فيما بينهما لا عرف بالسلم
 لم يحرر وإذا انتهى الأجل فلم يأخذ به السلم حتى انقطع بان لا يوجد في الأجل وأما
 الصبح واحد رأس المال أو أسطر وجوده كما في المحيط وإلى أن السلم لا يجوز فيما لا يوجد
 في ذلك إلا للمسلم كإبطاله في حرامه لأن كالمضطع كما في الإحصار (وقص رأس المال)
 ولو عير بعد تأجيله (قبل الإقرار) بالدين فلا يصير البعض بعدت مسهما أو بوجهما
 بالاعتية (شرط بقاءه) أي بقاء السلم على الصحة ولو أن السلم إلى حصصه في المجلس
 أحده عليه وقد أساره إلى أن شرط الإحصار هو السلم لأنه يجمع تمام البعض سواء
 كان لأحدهما أو لهما إلا إذا انطقت صاحبه قبل الإقرار ورأس المال قائم في هذا السلم
 أنه فإنه يملك حائرا ولو هلك لم يملك كما في المحط والى أن عدم البعض شرط صحة
 العقد وإذا فقد واحد منها فقد بطل العقد شهاده ما تقرر في الأصول وأنه أشعر
 النربع في قوله (ولو كان) بعض رأس المال (دساو) بعضه (عينا) بطل (بطل)
 العقد عدمه (في حصة الدين) سواء كان العقد مطلقا بان حال أصاب المدد ما في
 درهم في كرحطه ثم حلا منه من رأس المال فصا ما بالدين أو منه ما بان قال
 أسلف لك في مائة مائة مائة دينار لي عليك وسواء أصف إلى دراهم بعينها أو لا وذلك
 لعقدان البعض وقد أسما بان العقد قد صح عدمه في حصة الدين والمراد بالدين
 هو ما على المسلم إلى ولو كان الدين على الأجنبي فهو غير صحيح حتى الكلي حتى أنه بعد
 الكل من ماله في المجلس لم يملك حائرا بخلاف ما إذا كان الدين على المسلم إليه
 فإنه بالمدى في المجلس يملك إلى الجوار كما في المحط (ولا يجوز) للمسلم إليه (الضرب
 في رأس المال) ما يتركه بان دخل فيه بعد العقد سريكا أو باساع أو الأمانة تدال
 أو الولد أو نحوها (و) لا يجوز لب السلم الضرب (في السلم فيه) شئ مما ذكرنا من قبل
 فصد (أي رأس المال أو السلم) ولو كان لا سمي صحها فاسترى المسلم إليه من السلم رأس
 المال قبل فصد سنا لم يحرر كالمسلم للمسلم الممان يرى السلم من رأس المال لأن لا رآه
 إلا ما لم يعدم به أنه من الواجب عدمه من حقوق الشرع ولا يجوز أساطه (والأمر صانع)
 لعدم طلب العمل معناني معقولين وشرعا مع ما نصحه عساه طلبه من الصانع العمل
 وأنهم جميعا ولو كان العين من المسصع كأن أحاره لا أسعه أعان كما في أحاره المحط وكيفية
 أن يسول لصانع كعقاف ثلاثه روى من ادعك حفاصه كذا أن كذا درهمها (ما حل) كشره
 (سعى سلم) وحكي عن الهدى أن أنه أن كره المسصع فليس بسلم وأن ذكره الصانع فسلم

وقيل ارد ذكر احدى هذه من العمل فاستصاع وان كان الاكثر فلم راعى شرائطه
 من نحو قص رأس المال ومكان الابعاد والاسعفاء في الارض والى وغيره الخار كان الم
 وغيره (مما ملوا) اى الناس من غير تكبر رد من عماله كل عصر (فه اى الاستصاع
 كما وان الصغر والخلس وارحاح والعدان والاسطنة والحناف والفلانس والاوعنة
 من الادم واثنين (اولا) فمما ملوا به كالحباب ونسج اثياب ولا خلاف فيهم فيه الضرورة
 واماناً فمما ملوا وصلح عقده سلا واه صاعاً فاستصاع عدد هما عملاً بمعهده الله لكن
 السلم اقوى ثبوته بالنسب والاجماع (و) الاستصاع (لما حل) (كر) (فيما تعامل) (فه
 معاده) احاره ابتداء ولد لومات الصانع قبل علم المصنوع لا يسوق من تركه (مع)
 اسهائه قبل تسليمه ولد اثبت له حيار الرؤية وكان الحاكم اسهائه يقول هو مواعده واما
 سعه ما عاين اذ اسهائه معروفا عنه ولذا عند الحيار اكل والاول اصبح كاني اسهائه وفيه
 اشعار بان اذ قد اعمل وانما لم يفسد شمع والاستصاع صحيح عملاً بالنسب كما اسر
 الله في انكافىم اذ اكل سها (صغر الصانع على العمل) فلا حيار له وفيه انه لا يثبت له
 الحار وعرض اى يوسف لاد (لو احدى منهما) (ولو رجع الامر من امره خلافاً للحاكم) (والمسح)
 هو (العمل لا العمل) كما هو المتردع ولول اصبح لان العصور هو العبد وذكر الصانع لم يفسد
 او صف كاني المصنوع والا حصر ويكون السع هو العبد لانه مطوف على ما عند الله
 لا العمل لا يصنع العبد (ولو حار) الصانع ما سعه غيره اوسعده هو هل العبد
 فاحده المصنوع (صحيح) (الا حد) (ولا تعين) (المصنوع) (له) اى للآمر (لا احصائه
 اى المانع واما لم يسمي له (فصح سعه) اى الصانع المصنوع من غيره (فيل رؤية
 (الآمر) واحصائه فلو احصا لم تصح ابعاعه

في مسائل اخرى

(و) صح بيع الكلب والسباع كالبر والصقرا عام بعد اطلاق عن (علمت) اى الركاب والسباع
 (اولا) كاني الهندية وقيل الامام السر حتى ان مع الكلب العود اسر العلم لم يحرق قال
 محمد ان الاستئمان لم يعلم لم يحرقه والعهد والبارى شلان انتم فهو به هما
 واحصائه اروا به عن ابي حنيفة في المردة وكره عدان يوسف ومار عد محمد
 والفعل كانه في الجوار وفي المصنوع اشعار بغير حوار بيع هو ام الارض كالخنة
 والعرب واورع ودواب البحر غير الحكم كانه مع والسرطان لان حوار السبع
 يدور مع حل الاستصاع وحرم الاستصاع بها اكل في المخط ومال بعضهم ان مع الحية
 حور اذ ابيع بها للادو به كاني الله ولا يحق ان هذه المسئلة تسير كذا يمار في البيع

العائد (والذي في البيع كالسلم) لانه مكلف على هذه الاحكام كالسلم
 (الاي الحر والحرير) فان ساعها من السلم باطل (فهما) اي الحر والحرير (في حوار
 عقد كالحل والشاء في حوار) فعدا (فكون الحر مثله والحرير فمما عده وفي محصص
 الحر اسعار حوار سائر الاثره المحرمه ولذا وجب الصمان على المسهلك عده
 ولم يحسب عدهما (ودرههم) اودنار او فلس او لوز او سكر او نحوها (نر) بالجمع
 والشديد اي رمي مفرقا على العروس او غيرها موقعا في ثوب رجل دنلا كال او غيره
 (فهو) اي الدرهم والعيا في حر بكرة موصوفه (له ان اعده) اي هاء ذلك الثوب
 بالسطه (له) اي لو وقع عده (او كعه) ما كلف او اللام كافي بعض السخ اي صم
 الثوب بعد وقوعه (له) فان احد عده مسا الاسترداد (والا) بعده او كعه (فلان حذ
 المأخوذ) وفيه اسعار بانه لا يكره نر ما كتب عليه اسمه بصال واحلف المسامح به
 واعلم انه اذا وقع الدرهم الى غيره للثمن لم يحسب لعهه شامدا كما انه لم يسلطه لهر
 الثر في السكره ذلك ولو حصر رجل لم يحصر عدها حلف في حوار احد كافي المحيط
 (واعبره) اي حس على نر الدرهم (سائر المالحط) فلو صار طم دايص او فرح
 او حرج طم في ملك رجل كان له ان اعده له والا فلا خذوا اذا اعد مكانا للسرقة
 ما وقع فيه فهو له عده بعضهم كافي اسمائه ولا يحسب ان هذه الاحكام بالكرهه اناس
 ولذا ذكر بعض المشايخ

فصل في

(الصرف) في القعدة الدفع وفي الشرع (مع لئن) اي احد المحرمين بالآحر
 ولو عده مصروب نر به ما بأي حال كونه (حس محس) اي قصه بعضا او دها
 بذهب (او) حسا (يعر حس) اي قصه دها او قصه او ثوب او دها بذهب او قصه
 فهو احد الحسبين مع غيره وقصر قصه المحرم الى الصرف وما في الاصول
 ان المرفه اذا اصلت فالتايه عين الاولى واسكره بالعكس فلس بكلي وانما يسمى به
 او حوب دفع ما في ذلك من العاقدين الى الآخر (وسرط) اي شرط حوار الصرف
 ويحسب كما هو السادر والاه ذهب بعض المسامح اذا الموقوف في محاسن القعد كالوجود
 وقت العمد وسأني اشاره الى ما قال بعض المشايخ من انه شرط عناه على الصفة
 والكل فيما اشار بحج في الكتاب كافي الدحره (بمعاص) اي اشراك المعاوين
 في قص الثمن (فل الامراق) بالنسب حتى لو طال فعوده في محاسن القعد او اعني
 عليها او دها من سها او باما دها ايضا صحيح وعن محمد ان اليوم اقتران وعده ان اليوم

الطويل افرأى وعدناه جعل الصرف كالتحريف لعل ما هو دليل الاعراض كانه ام
عن المجلس وفي هذا الشرط اشار الى شرطين ان يكون - احل ولا - شرط
بمختلف حار الذهب والارزاقه فان افترا من غيرهما من او من احل او شرط حار قد
السع ولو بما نص في الصور حل العرق انما صححها كفي المحط ولم يذكر ما هو شرط
رائع من المساوي في الورود ادا كانا من جنس واحد اعتمادا على ما سبق في الراجح انه
يصلد اشترط المحض ولو مع ذهب يذهب بحارقه لم يحل الا اذا علم تساويهما قبل
الاقترا (وارفع) العاص (في العنص) من السدلين (صح) السع - من قبل
انعدام الحكمي اى في ذلك المقصود من الدليل وقد عينا لم يقص (في) مثل (اناء) فصفه
طريق وقع في العنص انه منه وما صح وحده فان المعنى ان وقع قص في النافع العنص من التثني
صح السع فيه اى فيما يقابل ذلك العنص من السع - ان يكون السع في اناء وصفه والصواب
وفي اناء وصفه اى وقع في العنص صح صدره (وصار) الاناء (مشترا) سهما يكون للمشتري
منه بشرط ما شهد من التثني ولا حصار له لان عيب التمر كمن وسله حيث لم يعد جمع
به وانما لم يذكره على سبيل العرايع اعمارا لما قال بعض المشايخ ان اسعاص شرط
اثناء الصرف لانه لو حمل شرطا لحواره يعني ان لا يصح هذا العدد عند اى حسه
لان الفساد في العنص اذا تمكن في سلبه العدد يسرى الى الكل عند - فلا الهما كما نشر
بحلوى ما يكون شرط لبقاء فانه لا يمكن في سلب العدد بل هو عارض فصيح وعلى
هذا نشر الى كلا المولى في السع (وكذا) اى مثل الحكم في سبب الاناء الحكم
(في) سبب مثل (السف والعدم وعبرهما بالحلى) اى المرى بعين الذهب والعنص والحلى
انتم من الذهب والعنص (ان حلت احده) اى امكن تحلها او اوارها
من السف (بلا صرر) يعود الى النافع فصيح السع في السع والحله جمعا بعد ما قص
وصار السع مشتركا بينهما وهذا اى نافع عن من حسه واصك كثر منها فان كان
من مختلف حسها حار كسف كان اذا كان مثله او اقل او اقل او اقل او اقل او اقل
لا يجوز له في السف ولا في الحله وفي الصفه اشارة الى انه لو كان السف هو اى مطلق
من الذهب او العنص حار السع مطلقا لان ما يتوهم صار سهلكا او حارحا عن الورود
اذا لا يمكن وردها حالا ولا تخلص فلم يسبق مورا ما كتبه من الحطه كما في المحط
(و بصرف الله) اى من النافع التثني وان سبب المدة تسمى ولا (الى ثمنه) اى الحاله
كل او بعضا ثم الباقي الى ثمن الحد (وان لم يتيسر شيء) من التثني (فضل) السع (فيها)
اى في السع لانه صرف بعد شرطه وفي العنص انما كان له صح السع في الذهب
به سبب لا بشرط - العنص وقوله يضل المذكور في الهدايه وعبرها كى ما صحت

وبعد الصرف ما لا يراق قلب النص ولا سطر وهل يعين المصنف للرد في روايات
والأطهر أنها حين (ما لم يخلص) الخلف من السبع (بطل) السبع (اصلاً) أي في الخلقة
والسبع لا لعدم شرط ولا يحق أنه أشار بهذا الكلام إلى رعاية حسن الاحتكام

﴿ كتاب السعة ﴾

عقب السبع بها لأنها ممددة على أنه شرط عدد الجمهور أو هو والشركة متب لها
كما قال شيخ الإسلام (هي) لغة فظة بالصم معنى ممول من دولهم كان هذا الشيء
ورا فتعده ما آخر أي حظه روحه وهي الأصل اسم للملك المسروع على ولم يسمع
فيها دل ومن لغة المعهود ما مع المبيع الدار إلى بها أي يوحد بالسعة كما في المغرب
وشرعا (على العار) دون البعول كالشجر والساء فانه من بعول لم تحت السعة فيه
الأسماء العار كالدار والكرم والرحى والنزوع وغيرها ونماه في آخر الإطلاق والصادر
أن على ملكا طسا لإطلاقه واحتره عن الحدث كما إذا اشترى عراشع ما ذكره
فانه تصرف فاسد وبسوط الصحة للسعة كما يأتي (على سريه) المحدد الملك
طرف حبرا واحتره عما ملكه بلا عوض كما بالهبة والارث والصدقة أو بعوض
عبر عن كالمهر والاحارة والخلع والصلح عن عدم مده ما لا سعة في شيء بها ودخل فيه
ما هو بعوض فانه استبراء اسهائ كما مر (حدا) فان المشتري لا يرضى به في الأكثر وهو غير
من حره فقهره كما ذكره من الاثر والاحس تركه لا به مسدود كما عليه (على مثل محمد) أي
مثل عن العار المشتري به في المنة والعيمه وما لم يخلط والساء ويحرمها به صار من
واحتره به عما إذا أحد ما كبرا وأهل مده فانه بالشراء لا بالسعة (ونفس) تلك تلك
العار (بدر رؤس السعة) لا بعد الملك أي ملكهم لأن علة الاستحقاق اتصال
الملك لأدركه ولذا فهم على الصفح ملاع شرك لصاحب نصف وثلاث وسدس
وحارله حاران أحدهما من ثلثه حواب وثانها من حاب (أو) لا ثلث (للخاطئة) أي
الشرك فهو فعل محي فاعل من حاله ساركه (في نفس) العتار (السع) أي في كمال
حره أو بعض حسب للشرك في الب ثم في الدار ثم في الأساس كما في السعة
وعبر عن إضافة السوب إلى الملك أساره إلى أن الطلب واجب على الكل وإن لم يتكوا
من أحد الآخر أن الحار إذا لم يطل السعة لمكان الشريك ثم سلم الشريك السعة
لم يكن للعار سعة كما في الثامن عشر من المخط (ثم) بعدما لم يكن به شريك أو كان
لكن يطل سعة بوحده ما نسب (الخلط) تركه أحضر إلا أنه ذكره للثقة على أنه
المسمى بالخلط حقيقة فان الأول واك في لسان الشريك كما أشار إليه الاستحسان

وعدم ذكره على سبيل المشاكلة (في حق السبع) ان قبا لم يله منه من ماله
 ومن ان يورثه لشدة تميز التمرية في الزمان وان لم يله منه (كالتسرب)
 ما كسر اى شرب من العمارى وماله والا حصر من اشرب (والطريق) اى ثم
 الطريق كالى الصم ولذا احرب فلو بيع عمار بلا شرب طار بن وقت السبع فلا يملكه
 ومن جهده وفوقه ولو صار كما احتق السرب وآحر في الطريق فصاحب السرب اول
 من صاحب الطريق (الخاصين) فلو كان عامين فله ان ياشرب الخاص (السرب
 لهم) للعمارى (لا يخفى من اسعى) اى اصغر السعى فانهر العام عدنان حبيبه
 ما يخفى فيه اسعى كجمله وقران وذكر شيخ الاسلام ان الشايخ اسفلوا فيه وقال
 الخاص ما سرق ماؤه من الشركاء ولم يبق اذا اشهى الى آخر الاراضى ولا يكون له
 عند الالماء اى لم يبق له السليين والعم ماسرى ومضى وله عند وعامة الشايخ على
 انه ما كان شركاؤه لم يحصون ولينقلوا فيما لا يخص من حصة ثم اومانه او ارمين
 او غيره والاصح انه مخصص الى رأى كل محقق في زمانه كفى بالخط فلو باع حصه
 بشر بها فاشتمت للخط ثم لاهل السؤل ثم لاهل الساجه ثم لاهل ابيه العظم كفى
 اشعب والطريق الخاص مثل (بار بن لاسد) اى لا يخرج اى طريقا راسها على
 وآخرها واسع منها دور مثلا وجمع اهلها شفعاء ولو معادلا (ثم) عند الطريق (الحار)
 له عمار واحد ترده بما يكون منه او اعمارا وودعه (ملاصق) اى متصل للسبع ولو حكما
 كما اذا بيع بيت من دار الى الاصق له وروى في ١١١ في اشبه بسوء (له) اى
 والى لان باه عمار الحار والسبع (في سكة) ما كسر في الاصل طريقه وسو (اخرى)
 باذنه او غير باذنه ما يكون طهر الى طهر السبع وبه مشارع الطريق وهذا اذا كان
 السبع الى الارى او لاشرى براء ولحل ارض في اعلاه حصه والآخر في اسفله
 فلهما الشفعة في جمع ابيه من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منهما حار له كفى بالخط
 (رواه طحايا) ان يقول ان الشفعة في المكان الذى استقرت الخى الذى له اوسده
 حواها ثم يدار سايه كعمر يندى ان حق كمرامت كفى في اسطر او اب شفعة
 واما طحايا كما قال بعضهم ولا يجمع بين الدمي المقتل عند بعضهم وعن العصى لوما
 قروى شفعة سبعة كل طالب والصحيح صحة الهل بتبعهم من المقتل كفى فاصبحان
 وغيره ومنه اشهر ما ان الشهاد على هذا اطلب لا شرط مع مدونه او مدقة السرى
 كفى الاختيار وغيره (في مجلس علة) اى اشفع (باسع) حتى لو سكت ساعة لم تطل
 ولو لم تطل على رواية عن محمد واختيار الكرخي وخص منافع بخارى وفي ظاهر
 رواية اشترط على دور علة يسع حتى لو سكت ساعة تطل والدع حاشا على وعادة

هذا الطلبي (طلب) طالبا مسمى بطلب - حصومة وملك (عبد القاصي) ادا لم يسل
 الشري العمار الله بان يقول الشيع للقاصي ان دانا اسعري عقار احدوده كذا وانا
 سمعه انقارلى حذيره كذا هره بسلية الى (وبأحره) اى طلب الحصومة (شهره
 - طلب) ع - حجر كفاي الهداية لكن في المحط والدحرة والخلاصة والحصار وعبرها
 من المداولاب انه رواية عن الصاحبين وعينهم ملكه انام وعن محمد - عه انام وعه
 شهرى كفاي الطم ولا تطل اصلا عند اى حصومه (وه) اى عاصد محمد (يعنى)
 لحاجة الناس الله كفاي المشاهر كالدحرة والخلاصة والحصار وعبرها عند اشكل
 ما في الهداية والكاى ان العوى على قوله ويستنى الاعذار من ذلك فاحتر واحدة
 من هه الطلبات بالم تطل الشعة كما ادا علم بالسع نصف المثل واجر الطلب الى الصبح
 او طلب واثه واجر الطلب للرص او الخس او غيره كفاي المحط وعبره (فادام طلب)
 الحصومة (سأل القاصي الخصم) الدال على الاتس المدعى والمدعى عليه بالاشترائه وسأل
 اول الشيع المدعى عن موضع الشيعوع به وحدوده ثم عن سبب الاستحقاق لاختلاف
 الاسباب ثم سأل المدعى عليه هل للشيعوع به ملك الشيع (فان اقر) الخصم (ملك ما يشيع)
 السمع المدعى (به) من عقاره (او سئل عن الخلف) بطلب الشيع (اماعلى العلم) كما قال
 ابو يوسف لانه فعل المر محو بالله ما علم (بانه) اى الشيع (مالكه) اى العار واما على
 السات كما قال محمد والعوى على الاول كفاي الكبرى (او رهن الشيع) على بانه ملكه بان
 اقام شاهدين ان هذا العقار الذى يحوار هذا العار السع ملك هذا السمع قبل ان يشترى
 هذا المشتري العار وهو له الى الساعده لا يعلم انه خرج عن ملكه ولو قال ان هذا العقار لهذا
 الخار لا يرمى كفاي المحط وعن ابي يوسف لاحاده الى لرهان (سأله) اى سأل القاصي
 الخصم المدعى عليه (عن اشراء) اى شراء المشتري للعار وقال هل استرته (فان اقر)
 الخصم (به) اى الشراء (او سئل عن الخلف) على اناب هل كان ثوب الشيع محله فاد
 وعلى السبب بالله لم يشتر اولم تنعوى كان معفا عليه فعلى الحاصل بالله لا يسمع الشيع
 في هذا العار الشعة من الوحد الذى ذكره على مسمى عامر في الدعوى وهذا شعار
 بان المشتري او انكر طلب الموائه حلف على العلم ولو انكر طلب المرر فعلى الساب لاساطه
 العلم به كفاي الكبرى ولو كان المدعى وكل شيع رادعى المشتري بطلب اشيع مسلم
 العار الى الوكل واتسع الموكل للحليف كفاي ما صبحان (او رهن الشيع) على انه اشتراء
 (قصي) القاصي في ظاهر الزاياه (له) اى الشيع (بها) اى الشعة وعن الطرفين
 انه لا يقصى ملا احصار الثمن والعد قصي كفاي الاحترار وان طلب المشتري احلا
 احله يومين او ملكه ايام ملاقصاء (فلمه) اى ادا قصي عند لم اشيع (احصار الثمن)

فلو لم ينفذه حسبه القاضي كما في المحط (ويعتبر) المشتري (الدار) أي العقار (له)
 أي الثمن (أو لا يسمع) الفاسي (البدن) ولا نقل خصوصه (الشع) (على النافع) أي بائع
 دي (حتى يحضر المشتري) فصح محصوره (أي يربط الفاسي محصوره المشتري
 الاضاده من المشتري إلى السمع في قول النافع نعمت ملك محصوره المحاط بالكل شي
 مع عاء الباقي فالسما الشفعة على السمع ويصوره من المحسوس وهي منهم إلى احداه
 لم يبدل باص غيره لجلاله وانما استرط حضوره انصار عاهه خلق الدوا المالك) ونقصي
 فالسعة (كما في الهدائه) لكنه مسدود لان هذا الفصح مضمون له (وعهده) بالخرم
 حوار الرفع (على النافع) طرف يهضي او حرمتاء هو عهده من العهد الحفظ
 وما عساه سمي بها حقوق العدة كما ان الدرك وسلم اعمار والصك القديم وعين أي
 بوجه ان العهد على المشتري ان سداد الثمن للبايع ووجه اعمار ما بها السمع على المشتري دي
 ملاحضه ان النافع لا يبيع على المشتري عهده ولا يبيع كتاب الشراء لانه لا يملكه كما
 المحط (والسمع) بنت (حبار الزودة) وان رآه المشتري (و) حر (ا) م (لانهما متزلة
 النافع والمشتري والاعفاء سريانه لا يثبت له حار الشرط والاحل لعدم اشترط
 (وان شرط المشتري) في الشراء (البراء) أي راءه البايع (مد) أي من الصب والرد
 عليه بالصب (والقول للمشتري) مع الثمن هذا خلاف المشتري والسمع (في) فقه (التمني)
 لا يكره الاقل ولا يخالفان لاسرط كون كل مدعي عليه وهو مفترق في السمع (وسد
 السمع) على الشراء من اقل (احق) عند الطرفين (من بيته) أي المشتري على الشراء
 ما كرمه لانه المثلزم منه السمع ووجه اعمار ما لو اختلف النافع والمشتري او هما
 والسمع فسد النافع احق لانهما ثبت الزاده (ولو ادعى) المشتري (عاه) وادعى (بانه)
 أي العقار ثما (اقل مد) أي من ذلك الثمن (احد) اشجع العقار (بقوله) او بالثمن
 الذي فاه النافع بلائع هل كون ذلك القول صادرا منه (فلان الص) أي محصور
 النافع كل الثمن سواء فص المشتري العقار اول لانه حط من السمع وقد اساره إلى أن
 النافع لو ادعى الا كرمه باحده فانهما يخالفان وعامه في الخيصة (احد السمع) يقول
 المشتري (حال كونه) (هذه) أي ان يبيع لار النافع حينئذ احق (واحد) لتسقط
 (في) صورته (حصة من الثمن) فان قال النافع حصة من المشتري بعض الثمن او وجهه
 منه سواء كان قبل حصه او بعده (او زبانه) أي زيادة الثمن من المشتري او بانه
 (بانهما) أي الثمن في الحط احد اعمار ما وراه المحطوط لانه الحق باصل العقد
 وفي الزاده احده الثمن الاول لانه حق السمع فكلف الزيادة ابطال حبه (وفي وجه
 الكل) وهته قبل بعض منه (بالكل) فلا يصح في حق السمع لانه لا يتحقق باصل

العمد لكه تصح في حق المشتري واما الاراء عن العيص او الكل فقل القصص كالهده
واما بعدد ولاصح لاني حق لسمع ولا في حق المسمى وقد مر عه في الدع (وفي الشراء)
اي شراء مسلم من مسلم (نفس مثلي) اي مكل او موروثا وعددي مغاير (عنه) واما قلنا
بالمسلم لانه اذا اشترى دمي من دمي بمحمد او حبر روال شمع مسلم فانه احد عبيد المهر والمحرر
كافي الثاني (او غيره) اي المثلي كالهده والخوان والاشعة (عبيد النفس) وقت الشراء
لا وصف الا احد بالسمعة كافي الدجيرة (في) صورة (عبار) كذا واشترى احد (معار)
كدار (احد كل) على المعلوم او المجهول اي احد كل من الشعبين عقارا هوشعته
او احد كل من العقاري (عبيد) العقار (الاحر) لانه له (وفي) صورة (نفس مؤهل)
احد له وما فانه اذا جهل الاحل كالحصاد فالسبع فاسد (محال) اي احد شئ حال (او في)
نفس مؤجل (طلب) الشمع السمعة (في الحال) اي في المجلس فل سكت عبد بطلت
جلالاني يوسف (واحد) العقار (بعد الاحل) لاني الحال (وفي) السرى (في العقار)
فل انقصا بالسمعة (و) في (عرب) (شكرا) اي احد العقار بالنفس
في الصور (وفيها) اي عبيد النبي والمروس (معلوعين) اي مستحقين الملع هل فيه
اقل من فيه معلو عا بعد احره الملع يرفع الساء والعرب كافي في العيص (او كلف
المشترى فلهذا) الا اذا كان في القلع عصان بالارض فان اشتم له ان احد هلمع فيه الساء
والارض اس معلو عا عداية ومن ان يوسف ان الشمع بمدين الترك والاخذ بالنفس
مع فيه الساء والعرب فلا قلع كافي الهابة فلو استقر دارا وصعها ماشاء كشره ثم حاد
الشمع فهو بالخمر ان شاء احدتها بالسمعة واعطاء ما اراد منها وان شاء ترك ولو جعل
مصدرا او مبدرا ثم حصر لشمع فصي له بالسمعة وله ان يحسن السعد ويعيش الوفي
كافي المحط وذكر في العلم انه لا ينقص السعد ويطلب شمع كاي شئ الوفي (وليس)
السمعة (الذي سمع) صحيح للعقار موجب لخروجه عن ملك التابع من كل النحوه فلا شمع
في سمع الوفاء لان حق لا يتخلع رأسا كافي فاصفان وفيه اشعار شئت السمعة ما اراد
البائع بابيع وانكره لمشتري كافي المحط (او حدة نموص) مشروط في العقد معوص غير
مشاع فان هدا الهبة بيع انتهاء وبعد الطلب عند النقائص في ظاهر الرواية كافي المحط
وفي غير الاصول انها لا تنس في الهبة كافي فاصفان (ولا) نسب السمعة (في) سمع نحو
(شكر وشراء) من التولان كالهده (معا) اووها (فصدا) اي معا قصدا فثبت
السمعة فيها بسمعة العار فلو استقر بمعه ما صفا معها السمعة تعا للارض بخلاف
بانا استقر ليقطعها حسب لاسمعة فيها لانها معلنة كافي الساء والزرع كافي المحط
بالاحس ان بهال ولا في نحو شجر (ولا في السع شجار) فالتابع انعاما اذا المبيع لم يبحر

عن ملكه بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري فانه حرج عن ملكه البائع اعاناه عن
 ان يبيعه انه لا شععه في خيار المشتري واذا كان الخيار لهما فلا شععه لاجل خيار البائع كما
 في المحط (الا بعد سقوطه) اي الخيار للبائع فانه يشترط الشععه حثث وهذا اسعار بانه
 يطلب بعد سقوط الخيار وقبل عقد البيع والاول اصح كما في الكافي والناظر الصحيح
 كما في الهداه (ولا في البيع العاصد) ولو بعد العقد لاحتمال الصبح فلو وقع فاسدا
 بعد ما كان صحيحا فميتقى حتى الشععه (الا بعد سقوطه) بالهداه او بالنشاء او العرس
 فانه الشععه حثث خلافا لهما فانه لا يسقط الصبح بالاجير فلو باع صحيحا سقط
 منه الشععه ولشععه ان أحد الناصر الثاني او بالبيع كما في المحط (ولا في رد خيار) اي
 اذا استرعى صاعرا فسلم البيع الشععه ثم ردها للمشتري بخلافه لو ردها او شرط فلا شععه
 للشععه ولو بعد العقد لا ارد اس بيع بل فحده (الا) في رد خيار عيب
 بعد العقد (بلاقصاء) فان له فيه الشععه كما لو تبايلا فلا شععه لو رد بخلاف عيب
 بلاقصاء قبل العقد او بعصاه فله او بعده كما في الزهري (ولان) اي لو وكل (باع)
 ما كان يجب عماره من عقار موكله لانه يلزم منه ابطال عمله (او بيعه) اي لا لو وكل
 باع وكله ما يجب عماره لانه باع معي (او مبيع الدرك) فخص او الكون اي التي
 عدد الاستحقاق فلا شععه لصاحبه في عقار البائع لانه كالبايع (بل) لشععه (لن) اي
 لو وكل (اشترى) ما يجب عماره من عقار لموكله فطلب الشععه من الموكل (واشترى
 له) اي لموكل استرته وكيله عماره يجب عقاره (و سطلها) اي الشععه (سليها)
 واقتطعها فان قال فلا يمين احد اسقط شععي فيما اسرى او قال لدى الله سطلها
 لك ولو قال للموكل سطلها لك فسلم وان كان البيع في يد الموكل (بعد البيع)
 وان لم يعلم بوجوبها (لا) سطلها (فله) اي البيع ادبارم اسماط الحق قبل تحمقه (و)
 سطلها (الصليح) عماره على ما سوى المسعوع (مع سطلها) اي الصليح فلا يجب الدل لان
 للشععه لس الاحق احد الشعوع واما اسنى المسعوع لانه لو صالح على بيت معين
 مثلامه لم سطل الشععه لان التي مجهول فله احد الكل بخلاف ما اذا صالح على بيت
 معلوم منه كالنصف فانها سطل (و) سطلها (موت الشععه) قبل القصد لا بعده
 فلو ارته احده وعنه ثم (لا) موت (المشتري) فلا شععه ان ياحده ولو باعه الوصي
 او الناصر لعاه السب وهو الاصال بالثلاث (و) سطلها (بيع ما يشععه قبل القصد)
 سنا مانا ولو باع بالخيار لم سطل (وشععه) بالصم اي احد بالشععه وملكها (حصة)
 احد المشتري) اي اصيب بعض حاجته استرته عماره احد صفقة واحده كما شفيع حصه
 كلهم لانه ليس في احدها ضرر عيب الشركه واما اعاد الى ان التميم لم ياحد بصاحب

أحدهم من المصنف وهذا إذا لم يؤد السمع والمشتري الثمن والأفاحد وعصم اه
 لم يؤد أحد الأياد المصنف والأول الصحيح كما في الهداية وغيره، ولأن المشتري لو لم يتعهد
 لم يؤد أحد المصنف عمار التابع لصدر البركة وهذا خلاف عن أصحابنا كما في الدخوة
 ومن المصنف أن المصنف عدل عن صارة الهداية والكافي وتشمع أن يأخذ نصيب أحد
 المشتريين ولعل وجهه صحة الحكم بخلاف التسعة سواء كان قبل حصص المشتري أو بعده
 فأصل (لا) تشمع حصص (أحد الناحية) أي النامين عتارهم للصرف على المشتري وقد
 اشترى به يأخذ حصص كلهم وعصم اه يأخذ حصص قبل الفص وأصل اه إذا طلب
 الحصة فهو على شتمته في الباقي ومن دلت وأدا سترى دار من أوقرتن صمعه
 واشتمع واحد لا تشمع أحدهما وإن كانت بالشرق والآخرى بالمرح صمعهما
 أو يتركهما كما في الخرافة (فان سلم) التشمع (شراء من يد) بأن أحدهما المشتري يد (فظهر
 شراء غيره) عمرو (أو) سلم (الشراء بالف) من الدراهم (فظهر) اه اشترى (ناقل)
 دما لا تسقط شتمته لا به استكثر من ظهر اه أكثر تسقط (أو) طهر اه اشترى (عقلى)
 أي مكمل أو موزون أو عددي مقارب فيه أقل أو أكثر (لا تسقط) شتمته وإن طهر
 اه اشترى بدنانير فيه ألف لم تسقط كما قال النظار على ما في الاسرار وقال أبو حنيفة
 وزعم واسقط صدق أن يوسف ساء على أيهما حسان أو حسن كما في الدخوة وغيره
 من عدم التسع على من يتعدا على الكافي والهداية أن في إطلاق التثنية ساهلا (لا) تضم
 سقوط التسعة تسقط (أن سلم) الشراء بالف (ثم طهر اه) اشترى (معنى فيه
 ألف أو أكثر) فلا تسقط أن طهر اه ما قبل وفي الأكساء اشترى به مكره الحيلة
 لدفع التسعة قبل الشوب نحو أن يجعل الثمن محجولا كما إذا باع دراهم معلومة وفلوس
 غير معلومة فإنه لا يحكم بها للجهالة وهذا أصح الكراهة عند محمد وقال أبو يوسف اه
 لم تذكره وتكره بعد الشوب بأن يقول المشتري للتشمع اشترى مني عما أحضرت قبل التسع
 اشترى به وقبل لا تذكره كما في المحض وذكر في الواقعات والكبرى والنصارى والمختصرات
 بها تذكره بعد الشوب فلا تفسد وأما قوله فلا تفسد وهو المحذور وكذا الحيلة في دفع
 إلى بيان باع مائة درهم وقلنا بمائة وعشرين درهما وكذا في مع وجوب الركاة لبايع
 السائمة تغيرها قبل الحول وتشمع المصنف وغيره في ذلك على الإمام أبي يوسف في عاية
 اشترى به ما على مكنا وأدفع ثوبا أن يطعن عليه أحد وقدا به ما صح عندنا
 أن أحضل العلاء في ماله وأكمل العطاء في أوامره رسالة والديس المكره الباشدي قد
 رأى في المسام أن ثمنه المذهب عال في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم أن إذا يوسف
 جوز حنة في أسباط الركاة حال صلح أن ما حوز به أبو يوسف حتى أو صدق أو ما أورد

سنة اسقاط الشفعة في آخر الكتاب اساره الى حسن الاحكام كما هو شأن اول الانبياء

كتاب الشفعة

عقب الشفعة مع استعمال الكل على المادة رفعا من الأدنى الى الأعلى محوارة هاد وجوب
الشفعة في الجملة (هي) أي الشفعة بالكسر لغة اسم الاحكام كما في العرب وغيره والشفعة
كما في القاموس الكسر الانصب عما في من لفظ العالم ان يكون مصدره بالفتح
أي حرأ كما في المدة وغيرها (بمعنى الحق) أي يمر حتى كل ما تحل صاحبه ثمة
واسماطة من المال مخرج زمين لدون ولو قال بعض المال لم يشكك باليه بأه فالحق
تسعمل بالماضي المآلة (السابع) و المستلزم بين اثنين فصاعدا قبل ذلك العيب وفيه
اسعاوان الشفعة بمعنى معنى الاقرار والمادلة فان ما جمع لكل كان مقصده وبعده
لصاحبه فاعشار الاول اقرار و الثاني مادله الا ان احدهما راجح في بعض المواد
و سائر المدة (وعلى منها) أي راجح من معنى الشفعة ويحور تشديد باب (الافراد)
أي العبر المحص (في ثلثي) أي المأكول والمذروون والمعدود المصادر لعدم اسعاوان بين
انماصة (و) (على) (المادلة) أي لا تعطى من المأكل (في غيره) أي غير المأكول من العطار
وسائر المدة ولات للعاوان من العاصب و اذا كان كذلك (فأخذ كل شريك) من آخر
حصصه (بمعنى صاحبه) وان لم يرض به و منع كل نصيب مراحمه (م) أي في الثلثي
وفه اسواوان انما صافي لاحد احدا سهم على الشفعة فله اذا كان الثلثي من حسن
واحد لا يأخذ نصيب صاحبه ولا يمنع مراحمه لانه ليس عن حقه (هنا) أي في غير الثلثي
(ويذكر) للامام (نصف فاسم رزق) أي يوصل الله الشرفا هو ما سيع به (من) (قال)
حتى (الى بنت المال) الا يهود أي مكان معد لمل الخراج وغيره مما احدهم الكمار كالطرية
وصدقه بي دخل ولا رزق من سوب الاموال الثالثة النافية كتب مال الزكاة وغيره
الانطباق (من الرض) (لعمري) المال الكسر و عور التسدد (بلا اخر) على المتعاضدين
(وان نصيب) الامام ماسما (باخر) عليهم مقرر عورائه على احرار الثل (صحيح) ذلك
النصيب لان المع لهم والكلام مشعر الى ان العاصي الشفعة واحدة الاخره لكنه عور مشحوب
كما في الهدايه لكن في الخلاصة انه لم يأخذ للشفعة بل للكسابة تقدر احرار الثل وهما
الحجاز (وهو) أي احرار العالم عده تقسم (على عدد رؤس) أي رؤس المتعاضدين وعندهما
على قدر انصافهم والاول الصحيح فان المعدود عليه هو العمر لا عمر كما في العمران
وعنه ان الاخر على الطلاق للشفعة دون المتعاضد عنها والاطلاق مشعر الى احرار الكيل
والورث على هذا الخلاف والاصح انه على قدر الانصاف ملاحقة كما في المبسوط

(ويعتبر كونه) أي انقسام (عدلاً) أي معاً وانما يصح التهادي ترك الامرين لشمولة اياه
(عالماتها) أي بكيفية العدم لانها من جنس عمل العضاء كأي التهادية وفي الامور
اسرار من هذين الامرين غير واحد فيهما كما انهما غير واحد من العضاء على ما ذكره
ثم عار من الوجوب العربي الذي مخرجهم الى الاولوية كما سار الى الاحتمار
نوحراً من المدين (ولانين) من جهة امام ماسم (واحد) ولو بلا آخر منهم لصق
لا من عليهم كما اشار اليه النص وتعدده من لكمة خلاف ما مر اذ صح نصب احد
ما حر فالاولى ان يقولوا سرور على واحد فصير المسمى ولا يجرهم ان لا يجر
واسمائه لانه لا يجر على العدد كأي التهادية والكافي وغيرهما وقد اشار بان بين اثنان
وصاعداً لا اذا اشركوا كما مال ولا يشر في انقسام ما من جمع له سم والى لانتزاع التام من
ان يشر كوا في الآخر فاسم كل واحد لا يشر في ذلك ولاداه سقون على الآخر الزائد
(وهم) الماني بين اشركا (وطلب احداهم) الصيغة (ان اسم كل منهم) (محصه)
بعد الصيغة كما اذا كان المقصود به بين كثيرين مسا بين (و) قسم (طلب صاحب المال
الكثير) أي المسموعه وان في صاحب العليل (فقط) فلا تقسم بطلب صاحب العليل
مع انما صاحب الكثير (ار لم تقسم) حصه (الآخر) صاحب العليل (لانه حصه)
والاحصى وقسم بطلب المسموعه ولو واحد او قيل بطلب غير المسموع وقيل
بطلب كل منهما والاول اصح كأي التهادية وغيره والآخر اصح كأي الاحتار
وغيره وانما ذهب صحاحنا وعلله الله تعالى كأي المصير وغيره (ولم يسم الا بطلبهم)
ورصاهم (ان يصر كل) منهم (لانه) وعدم المقصود بالحصه وفي رواية بغير قسم القاصي
بينهم وده اشعار بانهم لو اصبوا لانه هم حار كأي المحطة (ولم) يسم (الخصان)
الخصان اسماء ومسمى قسمه جمع بان شمع حصه احد في جنس واحد وحصه الآخر
في الآخر للشمع اسماون فسمه فسمه فردان بسم كل جنس بغير اده فلو كان المقصود
بالاوتما مثلاً لم يسم بسم واحد من الوارثين في الابل خاصة ونصب الآخر منهما
في الم عامه خاصه بل يسم الانا بينهما ثم اسم كذاك وعلى هذا المثل والمورون وتبر
الذهب والفضه وتبر النحاس والفضه (والرفيق) ويخونه مما هو جنس واحد اسماء
واجناساً مختلفة معنى فلا تقسم عدة فسمه جمع لا اذا كان معه شيء آخر كالنصوص
واما ما ذهبنا من عدم بغيره وعللنا في ذلك الى القاصي وانما كانوا دكوراً وانما
لا تقسم في قولهم كأي صاحب (والنحو) والخصي كما لا يؤلفوا والسادون
والرعيه وعلل بسم النصارى بما قبل التحد النحاس كأي التهادية وجه اشعاره
لا تقسم الدرّة الواحدة لانه لا تقسم ما يحتاج في قسمه الى كثير او وضع او شق بصر

كما في المخطوطة والخوهر كل حجر مستخرج منه ما يقع به كأي انعام من (والجمل) ونحوه
 بما في مسمى صرر كارتسي والحداريين الداري والند الصغير والباب والخشب
 والشمس وكذا النساء والبسة والشمس والشمس والشمس والشمس والشمس
 اذا كان من طرفي احر وتما في المخطوطة (الارضاهم) قسمه الخمس والرواق والواهر
 والجمل ما في قسم لان الحق اهم ودور او افرجه او كروم (مشاركة) ولوق مصر قسم كل
 صناديق مسمو وهو الصحيح كأي المصراع وهذا قسمه فرد لا قسمه جمع وقل هذا في الاول
 لاني الجور والالان كأي مصر او افرجه أي إلى العاصي في الصمير وفي مصرين قسم
 د فرد اي يوسف قسمه جمع عند محمد وقل هو مع اي يوسف وقسمه اسعار بالانوار
 والنوب اسد كأي دور فان المنازل اذا تلافقت قسمه فرد والاقصمة جمع والسود
 قسمه قسمه فرد كأي المخطوطة (او افرجه او افرجه) اي عرصه عرصه (او افرجه او افرجه) اي
 د كان (قسم كل) من الدور المشتركة او الدار والصفه او الدار والخنوت (وحد ها) اي
 قسمه فرد وقسم العرصه بالدار والصفه لانها احسان محلها اوى حكمها
 فلو اني ساسي من قوله لا احسان لكان احصر (وصحبت) القسمه (بالراسي) اي
 اسراله الشركا في الرضاء بلا قضاء لان الحق لهم (الاعد صر احدثهم) فاما لا مع
 الا ان قسم رص او افرجه ثم من نصه العاصي كأي الاحتار من الطن ايها لا مع
 الا امر العاصي (وقسم) بمعد الاقرار اساعا (على) اي مقول في ايديهم (يدعون) اي
 اشركاء ع - انصامي (اربه) اي القلي (بنهم) اي قسم بين الورثة وهذا اسعار بالان
 اذا ارعوا كذا او سراء لاد قسم سهم بمعد الاقرار كأي النهاية وعنده (و) قسم بمعد
 الاقرار وع لا قسم الاناسه على الشراء (عما يدعون سراء) ع فلا (او)
 يدعون (ملكه) اي ملاصق من اسباب الملك كالهبة والصدقة على رواد
 المسوط وسألي رواية الجامع (فان ادع اربه) اي المقار (ع فلا) لا قسم (حتى)
 ره وا على موه) اي فلا (و) على (عدد ورثة) وما لا قسم بمعد الاقرار والاول
 الصحيح كأي المصراع (ولا) قسم عند الكل وقل عنه (ان رهوا) على انه (مهم)
 بطريق الملك مطلقا طلبوا المسمى (حتى رهوا) على (انه ملك لهم) اي ان ادعوا
 مطلقا لا قسم حتى يعيوا لنته عليه لانه ان يكون لغيره كأي الجامع الصغير والاناسه
 ان جامع مع رواية المسوط حقول ولا ان ادعوا ملكه مطلقا حتى رهوا عليه وميل
 قسم بلا رهان (ولا) قسم (ان كان شيء) اي المقار او كاه (مع الوارث)
 العمل) اي في لده اذا ان يصيب لعاصي وصاعده وقسم لنته عليه (ان) مع
 الوارث (العائث) الا ان نصه عند حصصا وقيم المدها ويقسم على ما روي عن

يوسف كافي المحط فان حصر ايمان محل اثناسي احدثها منعدا والاسر مدعى عليه
 فان اسد انور قد نصبت حصصا من ائت واني الورثي مع السد و قسم كافي الهنانية
 ما لا يطلق لا يخلو شئ (ولا دخل) من خارج التركة (الدراهم) او الدنانير
 (في المسمد) ي^٥ عه التركة عقارا كالماء ومعدولا (الاير صاهم) طوكا في قسم فصل
 لا يتوى ما رواهم بل ما كان من حسن المسموم كفصل الماء فيه عوض فادرس دون
 القيمة وحي ان يوسف قسم الكل فاعتارا القيمة وحي ان حبيبه الاصل ان يسم الارض
 لان الساحة وحي ان يسوي الصب الاحود او النساء العاصل بالدرهم والاول قول محمد
 وهو احسن وادق للاصول وحي ان يسئ ما ادعيت بل يكون فيه السد
 اصمى فيه الارض او شئ لاحد من السد فاحص السد في السد ما رواهم
 واني انا من عدم الطوار او عي رل الاولى وتعلم الكلام في العمار والاحبار
 (وان وقع) عده قسمه ا^٥ ر (مـ لـ دم) لاحد المقسمين منه (او طر شئ في قسم)
 معاهم (آخر) منه (صرف) ذلك المثل او الطريق (عه) اي عن هذا القسم
 ان آخر سواء د كر كل من الما مسمى الطريق او^٥ (ان امكن) الصرف ان يكون في هذا
 القسم ساحة يصلح مثلا او طريقا^٥ (والا) يمكن الصرف عه ان لا يكون عه هذه
 الساحة (صحت) القسم واد وعب لصادها بل صحيحها ان لا يحاج كل منهما
 الى ما سبق نصيب الاخر فلو قسم صعد فيها بيت بطريقه فهاوسه على ظهرها
 فان كان لذلك البيت تلك الساحة صح القسم والا فلا وفيه اشارة الى ان القسم فاسد
 وارد كرا الطريق لكنها لم يصدح بتدليله ودر صي كل منهما ما عدا الطريق والمثل
 على ر كل عه نصص عه ود كرا الحاكم اهل المسموم واهل المدة كرا الطريق لقائهما
 على حالهما كما في الكافي وغيره واعلم ان في طريق الدار والارض يكن مرور رجل
 ونو ولا يشترط مرور الجمولة والمحلة فلو لم يمر فدرجل ونور لم يكن طريقا ولم يمر
 قسمه كافي المحط وغيره (وان اهر) احد من المقسمين (بالاسماء) اي باخذ تمام
 حصه من المسموم ثم ادعى ان بعض حصصه منه (وقبر في يد صاحبه علفا صدق)
 دنا في هذه الدعوى (بالحقة) ان كاسوا والا استخلف فان حلف لم يكن له عه سبل
 وان كل جمع الحصان ثم قضا على قدر الصيدين واما صدق لانه يدعى قسح القسمة
 فلا يصح الالبسة على ما قالوا كما ذكره النص وحي اشعار بالضعف ولذا قال
 في الصعرات انه شكك لان الشئ ترتت على دعوى صحيحه ولم توجد لمناقصه وقال
 صاحب الهداية والكافي يبي ان لا يتبل دعواه لتناقض وحي اشارة الى انه لم توجد
 رواية وقد صرح به في شرح الطحاوي والمحط والدخيرة وغيرها ويجوز ان اراد بالعلم

العصب وصدق ناسه والافاقول للدعي عنه كان هذا انكس والاوجه ان يراد
بالخلة افراد صاحبها ولذا عرفت والروايات في المتوسط وغير (وسهاده العائمين)
على احد المعاصمين عدا خلافتهم في المسعفة (٢٠) نقل الاعد محمد وقال الطحاوي
انهم لم تسلم بالاتفاق اذ اجماعا باخرة والله مال بعض المسامح (وضحت) الفسمة
اجماعا (انما يحق دس) ماسون (مساعين الكل) اي في نصب كل واحد من
المعاصمين كصنف دار لان المسحق شرط نائب سوفه الفسمة على رصاه وفيه
اشعار انه لو استحق بعض من نصب كل ثم نسخ لانه ان كان النا في نصب كل
لم يرجع والارجح بقصان نصه كما اذا كان اءاردهما فاسحق عشرة ادرع
اربعه في هذا وسه من داله فاه رجح براج على الاول (لا) يصح ان اسحق
(بعض حصه اءدهما) سواء كان حراً نعه عما اصاب واحد منهم او حراً سايغا
منه (بل رجح) المسحق على حصه في نصبه حده بالاتفاق وكذا في الشائع عند
الطريقين واما بعده فعند الفسمة دساعا فادما سرار (وصحها المهاء) في الاعان
المشتركة التي يمكن الامتاع بها مع ساءه لا ساءها انها عند حله ان طلب اءدهما
وقدر من الى انه يقسم ابتدا وانها نطلب واحد منهم والما دل سيج الاسلام ان لكل
منهما نصها وان لم يكن عاربه عن المبادلة اءاراكاب بحكم الحاكم فيشترط رضى
كل منهما وهي بالهجرة والالف له في المواضع ثم الارصاء اي اختار كل واحد حاله
واحدة اءوره في الهيئة الخالة الظاهرة للمسحق فيشترط رضى مقاسم المانع (في سكون
هذا) اي احد المهاءين (نصا) اي وصفا عينا من دار مشتركة سوها (وهذا)
الاخر منهما (نصا) آخرهما وانما آراء السكون لان في الالف لالا خلافا وان كان الظاهر
حواره وانما قدم المهاء اءكاسه لان في ارماسه روايتين وانما اءار الدار الواحدة
اساره الى حوارها في الدار من الطريق الاول (و) صحت (في خدمة عدد) ١٠
بين رءوعمر وثلا (هذا) رءدا (يوما وهذا) عمرا (يوما) آخره وحسن خدمت
لانه لا يجوز اسءاله بالاحلاف وكذا اسءال عدد من عدد (كسكى بنت صعب) عدا يوما
وهذا وما وقع ايما الى ان في انكبير لا يجوز ارماسة وشي ان يكون قد رواه ان كان
في الدار (وصحت في خدمه) عدد من مشتركين من مكره حاله (هذا العدد) (بل بعض
هذا) بكرة (والاخر) العدد (الاخر) حاله اءويه اسعار ما بابها نصح في ركوب دانه
وداسين وهذا عدد اءلا في حصة ونصح في ارضاع حارثين هذا مشر
والاخرى الاخر كذا في مسائل الباب في المحيط وغيره والكلام مشير الى انه لا يصح

في الملأ ولا سئل عوت احد هم كل الاختيار ومن انقض الحصر على انبي عشرة
سنة واختم على الاخر من حصر ارجاس

من كتاب الهة

عند انعمت مع اشبال على انتمك ترقا من الاعلى الى الاسفل فادها تدرى
عن العوس (وهي) لغة برع عما سمع الله على له وحدي اما ملاك من وحتة له
وحكي ابو عمرو وحتك كافي السابوس واناوا بحتف الام سدوا ما من نحو وحتة
موت على ما حاه من احايث كثره في اصحح كافي عاق العوي وطر من الصرري
انه حطسا ومن السار ان اياه ساره انعمه وشر به (تملك عين)
وكره لاساد كما هو المنسار فلم تسال الوصة كاطل على ان الصكر ما قد
ذكر انما هنة معلقة بالوت وشرح به الاسار والمباركة والمها له لكن في النظم
ان الهة لموم التملك حتى لودل وحتك هذه المار او انوبة - كرهها وحتك
شبرا قبل تصح ولتقع من اعدو المنسجي والحنون والصبر وغيرهم على السوا
من اهل التملك ويحل منه ما يكون على وحده المراح وودل في مثل كذا فقال وحت
وهل ان حركت وسلم الله سر عن ان السار ان اياه من قوم بصرون ماصور
قال منبر وحت التملك على قوله والى حتى زوا كف صرب دد دعيا الله مصر
به على الارض وكسره وقال ارايت كفا صرب كافي الظهيره وغيره وفيه اشار
في انما تصح بالعماض من اول اسار من شرح اسو يلاب دل التملك اعطاه التملك
في المدة لكه يوم ان السار سركر وهو وكر ملا خلاف كافي. الظاهر
ان اية لا حق فيليس - كرهه احسن وان اسكل به الطاء في انما هنة
صمد عدا هل السنة كما صرح به امام محمد الذي ان ستر وحت في الجامع وغيره (لا
عروض) اي ملا كره من فله - اشواب الله يوي كالموس واشاء او الا حروي
كاهم اصله كافي السابوس وحتك اياه - الموي ادها اكرام المهدى لغيره والصدقة
التي رادها او حقه تمل وشرح اسع والعمدة والكلام مشير الى ان انهم امر محبوب
مقبول وقال الامام ابو منصور ومحب على المؤمن ان تعلم ولله الشوق والاحسان
كالوحيد واليمان كافي الهية (وصح) الهة (يوحت) ويعد له على ان اصول
ليس ركن كما اشار الى صاحب اسلاصه وغيره وكر في انكر ما في ان المبحر في الهة
صمد ما في الوسط ان اسق كقول في السع والذو وحت الله من امر لم يفر
في اصول كافي انكر في انكر في الهة وكر في انكر في الهة

تعتبر الى الاحكام لان ملك الامان لا يعمل الى العبدون عليك وعلى الله ولان الله ارام
الملك على العبد وانما يجب اذا حلف ان لا يفتي قوه ولم يعمل لان العبد غير
اطهار الحود وقد وجد الاطهار وعمل الحق ما في الحق من في النار يلات الضريح
بانه غير لازم ولما قال استخسا لوضع ماله في طريق يكون ماسكا لرافع حار
(وحيث) اي اعطيت عطية من ماله لا عوض ويحوي بمثل جعلت وكسوت واعطيت
وفي المال انه ان كان في منه هبة والافود منه ومحمد هذا المرام دون الارض
والامعار به واطمئت هذا الطعام ان امر بعضه (واين را) داوود (ان رامت)
ما امرار كافي المحطود كفي ان يظهر به اذا قال هل في هذه الامار به فقال (در اي نوباد)
او ار تودد مع بنت لا يكون هذا (و سم) الهمة فيجب (ما ص) الخيارة وهي ان تصد
الشيء في خير المانص كما في الكرماني والمصفي وقد اشار بان العتلة اي التمكن
من الخارة لم يكن فصا وهذا عتداني يوسف حلالا لمحمد ولو هو ثوبا حاصرا
من رجل فقال قصه انصر ما تصاعده حلالا لمحمد كافي الظهيرية وسره واذا حلق
مدر بان الفص سوط فيما لا تقسم الا به مكسوف الفص الصاصر كافي الهداية
(في مجلسها) اي الهمة (ولو) كافي الفص (بلا دن) صريح (وتم) ما مضم (فمنه)
اي المجلس او كان (ماد) صريح والحاصل انه اذا ادباه من صر بمخالص قصه
في المجلس و بعدة وملكه فاسا واستحسانا ولو بهي عن الفص = الهمة لا يصح
الفص لافي المجلس ولا بعدة ولا عليك فاسا ولو لم تؤد به ما تمص ولم بعدة ان
في المجلس صح الفص استحسانا لافاسا وان دص بعد المجلس لا يصح الفص لافاسا
استحسانا ولو كان الموهوب عاذا فدهد فاسا فان كان الفص نادى الواهب حار
استحسانا لافاسا وان كان بعد ادبه لا يجوز هذا لكه بخلاف كرماني والمؤلات
(ولا يصح) ان يهب ولو من سريكة و بعدة او لا يتم لعدم كمال الفص (ق) شيء (مشاع)
عمر مضموم شوعا معاريا لمعدن واما الطاري فمعدن لا (ق) رواء عن اي يوسف
كما اذا وهب وسلم جمع في الفص كافي صحبان او اسحق الفص كافي دعوى النهاية
والكرمانى لكن في الظهيرية ان في صورة الاستحقاق تعدل معاربه الشروع والعمل في المشبه
رواس فلا رد على الفص شيء مما طر الطان (و تقسم) على وجه مدع به بعد التمس
كافلهما كالارض والدار والت الكرمانيها مضمون بها في الخالص فاولم مدع بها اصلا
كمعدو دانه ولم مدع استماعا على التسمية كالجاء والطاحونة والت الصير ما بها تصح فكل
ما يوجب قصه فصا فهو مالا تقسم والا فمالا تقسم وداوود درهما زحلين لا تصح
لان الصحيح لا يكرهه مالا لا يقسم والصحيح انه يصح لان تصفية الدرهم لا يوجب تعددا

وهو ما نسمي ونسب الى نوره اذا ذهب درهم من موهبين فان كانا من او من مضع لانه
 يتحول وان كانا بمحليين مضع لان الموهوب قدر درهم وغوشاع لم تقسم كلتي الشطة (ما
 من) المضع ول التسام (وسلم) الموهوب (مصح) ان الله لكمار للمصنوع وهو اساره
 اذ انه اودع النصف شانه وسلم موهب انصفت اثنى وسلم الاخر والى التسليم
 بعد المالك على ما قال اصحابنا وهو الصحيح كما في اراهدى لكنه ملاك حيث به منى
 كما في موضع من الواقيات وفي موضع آخر منه انه لا يملكه الموهوب وهو الله ان كان المصنوع
 وهذا مروى من ابي حمزة وهو الصحيح كما في اراهدى منه دلالة على ان الموهوب
 الماخرى وعلى الموهوب كما يصرح المصنف (وكذا) المصحف (هه) لمن (السر) (هه)
 فان اسهرج وسلم مضع استحقاقا (وتحويه) كصوفى على طهر اعم ونهر على شجر
 وارض وحل في ارض ثلوثها دارا فيها مضع او اواب او حوالها او حر انا بها
 ما دام او اواب لا مضع لان الموهوب مشغول عالم من مفعلة واروهم المضع والطعام
 دون الحيوان والدار وسلم حار الموهوب غير مشغول بغيره بل هو مشغول بغيره كما في
 ما استحقاق (لا) مصحف وصل له دم الوجود هذه (فوق) وان طعن (الله) (وسلم)
 المدفق وكذا هذه الارض في التسميم اربى في الارض على الاصح وقل يجوز اذا سلط
 على الارض كما في المحقق (وهه) ما كان (مع الموهوب) اى في يد مولى بمحضه
 من اودعه واشارية والارض وما (قائمة) لم يحس الى قصص جديد بل رجوع
 الى اوضع الذي فيه المصنوع وفيه كى قصصها بالان صين اذ انما سا
 تار ما يشبهه واذا اعاره الواب الى من الارض عصى او بعته مع قصص الله
 يحدان ان لم يمس المصنوع اياه ومع قصص اشترائه به اياه كانه من ضمن دلاوت
 الاول ثم كما في المصحف ومنه في شرح الضعوى لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان
 مضمونا بغيره كالمصنوع بالثمن والموهوب المصنوع بالدين لا يرب قصصه من المصنوع
 الواحد كما في المصحف ومنه في اراهدى فلو باع من اللودع احساح الى قصص جديد
 ونامه في المماهى (كقوله) لا لطفه ما به فكلنا انما نتحسح الى قصص جديد سواء كان
 في عبادة او لا (وقصصه) اى الطفل جان كونه (عازلا) وقصص من ربه (اى اطفال) (وهو)
 اى اطفال (هه) وقصص (الروح) روحه الصغيرة (هه) اى كسر اى هذا المثل الى
 يته (هه) حرام قصص (في هذا) (هه) اى الطفل فالاختى اذا ذهب لصغيره وقصص
 روحها المذوت اليه حار وكذا اذا وهبها لغيره اطفال وقصصه حار وقصصه
 استحقاقا كما حار وقصصه الاختى لطفل من ربه من الجدا والاح او العالم او الام
 او ربه او اختى وهو في عبادة وسلم يكن عازلا وكل اوجه حاصرا في هذه النصوص

على ما علوا هم في الاسلام وما لم يصح لهم من غير الروح حال حصره الاب
والاول الحار كما في الصغرات في الطب ان في الاله لا في سائر اديان لم يصح حال
حصره الاب الامن الروح ومنهم من قال ان الصغرة اذا كانت حاصلة من غير
من الروح عليها كانا لم ترف الى الله وحار فصلا بينها حيث ولو كانت الاب
او عاب عينة معطاه حار فصلا لم يعله كما في الخط (وصح هذه الشئ) او اكثرها
(دار الواحد) من وهو له ما لا حاص لكمال النفس (وعكسه) ان وهو واحد
دار الاثنين او اكثر (لا) تصح وبعده عنه للشروع - لا ما لهما فان النفس عمره
ما شوع من طرف الواحد غيره - ما لا عاين من طرف الموهوبه بعد على
الخلاى فلو قال لرحل وهو لكما هذه الدار لهذا فصلا ولها فصلا حار عدها
اما وقال وهو لك فصلا ولها فصلا لم يحر لاثبات اشوع في العترة او وهو
لا يصح في عاله وكثيرا من الكبر صرح الاعد اني حبيبه ومن اني يومها
فاسد الا ان لم الدار الى الكبريم - الدار لهما كما في الظهيره فلو وهو لهما لم يحر
في قواهم كما في ار اهدى (كصدق غيره) ارا كثر من الدارهم (على عبي) فله على
الخلاى لان النفس في هذه محار عده (وصح) اصدرى (على فيرى) عدها
وقر وانه عده ولا تصح في وانه كاهية لرحل في مسنة النصرة روايتان وهو
الاطهر كما في الموسط والصحح المجد كما في العماوى (وصح) وبكر لا - الله (الرحوع
عنها) اى رحوع الواهب عن الله الصغرة بلام (نراض) اى الرضى بالرحوع
من الخاص (او حكم فاصله) لا - رحوع والى طرف تصح ودخل في الهمة انهدى
فان للمهدى الرحوع كما في الله والكلام مسر الى الله رحوع فلان النفس كما في اللهها وتالى
انه صرح الرحوع في الفاسد وان وقع احد من الامور السعد لان احد من هذه مصون
بعد الهلاكة له الرحوع فله كما في المهدى والى ان الرحوع لا تصح فلهما يكن
في الكبرماني وغيره انه تصح ان الاب حكما ولو كان لا يلقى مروه (وسه) اى الرحوع
عن الهمة الصغرة سر به السبق (دابة) يورث راده لما له كما هو المثل در (صله)
الامين الموهوبه ولو من غير الموهوبه كالتعط مع الاعراب وكسب الدفاتر وده لم امر ان
والكسبه وعمل آخر وما لم يجد الله رحوع في التعالم وكما سلام العبد الكافر وكما رحيع الى الله الى
دار الاسلام واحراج اثوب الهوى الى موضع راد قديم - الله وكهده الله الكبر
والجمال والشمس والكبر وقصاره الكبريات والصحة وصبروته مع ما اودعها والاسباب
والتحصن والطب والاصلاح والعرض وكما ادا وهو حلقه مركب فيها ايضا
لا يمكن رعه ان يصبر واحترق بار ما - من العصار كما اذا كان طويلا وقب

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840.

Handwritten text in a cursive script, likely a historical document or manuscript. The text is arranged in approximately 25 horizontal lines, filling the page. The script is dense and characteristic of early modern European handwriting. The document appears to be a formal record or a legal document, given the structured nature of the entries. The text is written in a dark ink on a light-colored, slightly aged paper. The lines are closely spaced, and the handwriting is consistent throughout the page, suggesting a single scribe. The overall appearance is that of a well-preserved historical manuscript.

(၁) (၂) (၃) (၄) (၅) (၆) (၇) (၈) (၉) (၁၀) (၁၁) (၁၂) (၁၃) (၁၄) (၁၅) (၁၆) (၁၇) (၁၈) (၁၉) (၂၀) (၂၁) (၂၂) (၂၃) (၂၄) (၂၅) (၂၆) (၂၇) (၂၈) (၂၉) (၃၀) (၃၁) (၃၂) (၃၃) (၃၄) (၃၅) (၃၆) (၃၇) (၃၈) (၃၉) (၄၀) (၄၁) (၄၂) (၄၃) (၄၄) (၄၅) (၄၆) (၄၇) (၄၈) (၄၉) (၅၀) (၅၁) (၅၂) (၅၃) (၅၄) (၅၅) (၅၆) (၅၇) (၅၈) (၅၉) (၆၀) (၆၁) (၆၂) (၆၃) (၆၄) (၆၅) (၆၆) (၆၇) (၆၈) (၆၉) (၇၀) (၇၁) (၇၂) (၇၃) (၇၄) (၇၅) (၇၆) (၇၇) (၇၈) (၇၉) (၈၀) (၈၁) (၈၂) (၈၃) (၈၄) (၈၅) (၈၆) (၈၇) (၈၈) (၈၉) (၉၀) (၉၁) (၉၂) (၉၃) (၉၄) (၉၅) (၉၆) (၉၇) (၉၈) (၉၉) (၁၀၀)

[illegible]

[illegible]

[illegible]

121
122
123
124
125
126
127
128
129
130
131
132
133
134
135
136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150
151
152
153
154
155
156
157
158
159
160
161
162
163
164
165
166
167
168
169
170
171
172
173
174
175
176
177
178
179
180
181
182
183
184
185
186
187
188
189
190
191
192
193
194
195
196
197
198
199
200
201
202
203
204
205
206
207
208
209
210
211
212
213
214
215
216
217
218
219
220
221
222
223
224
225
226
227
228
229
230
231
232
233
234
235
236
237
238
239
240
241
242
243
244
245
246
247
248
249
250
251
252
253
254
255
256
257
258
259
260
261
262
263
264
265
266
267
268
269
270
271
272
273
274
275
276
277
278
279
280
281
282
283
284
285
286
287
288
289
290
291
292
293
294
295
296
297
298
299
300
301
302
303
304
305
306
307
308
309
310
311
312
313
314
315
316
317
318
319
320
321
322
323
324
325
326
327
328
329
330
331
332
333
334
335
336
337
338
339
340
341
342
343
344
345
346
347
348
349
350
351
352
353
354
355
356
357
358
359
360
361
362
363
364
365
366
367
368
369
370
371
372
373
374
375
376
377
378
379
380
381
382
383
384
385
386
387
388
389
390
391
392
393
394
395
396
397
398
399
400
401
402
403
404
405
406
407
408
409
410
411
412
413
414
415
416
417
418
419
420
421
422
423
424
425
426
427
428
429
430
431
432
433
434
435
436
437
438
439
440
441
442
443
444
445
446
447
448
449
450
451
452
453
454
455
456
457
458
459
460
461
462
463
464
465
466
467
468
469
470
471
472
473
474
475
476
477
478
479
480
481
482
483
484
485
486
487
488
489
490
491
492
493
494
495
496
497
498
499
500
501
502
503
504
505
506
507
508
509
510
511
512
513
514
515
516
517
518
519
520
521
522
523
524
525
526
527
528
529
530
531
532
533
534
535
536
537
538
539
540
541
542
543
544
545
546
547
548
549
550
551
552
553
554
555
556
557
558
559
560
561
562
563
564
565
566
567
568
569
570
571
572
573
574
575
576
577
578
579
580
581
582
583
584
585
586
587
588
589
590
591
592
593
594
595
596
597
598
599
600
601
602
603
604
605
606
607
608
609
610
611
612
613
614
615
616
617
618
619
620
621
622
623
624
625
626
627
628
629
630
631
632
633
634
635
636
637
638
639
640
641
642
643
644
645
646
647
648
649
650
651
652
653
654
655
656
657
658
659
660
661
662
663
664
665
666
667
668
669
670
671
672
673
674
675
676
677
678
679
680
681
682
683
684
685
686
687
688
689
690
691
692
693
694
695
696
697
698
699
700
701
702
703
704
705
706
707
708
709
710
711
712
713
714
715
716
717
718
719
720
721
722
723
724
725
726
727
728
729
730
731
732
733
734
735
736
737
738
739
740
741
742
743
744
745
746
747
748
749
750
751
752
753
754
755
756
757
758
759
760
761
762
763
764
765
766
767
768
769
770
771
772
773
774
775
776
777
778
779
780
781
782
783
784
785
786
787
788
789
790
791
792
793
794
795
796
797
798
799
800
801
802
803
804
805
806
807
808
809
810
811
812
813
814
815
816
817
818
819
820
821
822
823
824
825
826
827
828
829
830
831
832
833
834
835
836
837
838
839
840
841
842
843
844
845
846
847
848
849
850
851
852
853
854
855
856
857
858
859
860
861
862
863
864
865
866
867
868
869
870
871
872
873
874
875
876
877
878
879
880
881
882
883
884
885
886
887
888
889
890
891
892
893
894
895
896
897
898
899
900
901
902
903
904
905
906
907
908
909
910
911
912
913
914
915
916
917
918
919
920
921
922
923
924
925
926
927
928
929
930
931
932
933
934
935
936
937
938
939
940
941
942
943
944
945
946
947
948
949
950
951
952
953
954
955
956
957
958
959
960
961
962
963
964
965
966
967
968
969
970
971
972
973
974
975
976
977
978
979
980
981
982
983
984
985
986
987
988
989
990
991
992
993
994
995
996
997
998
999
1000

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(1) (2) (3) (4) (5) (6) (7) (8) (9) (10) (11) (12) (13) (14) (15) (16) (17) (18) (19) (20) (21) (22) (23) (24) (25) (26) (27) (28) (29) (30) (31) (32) (33) (34) (35) (36) (37) (38) (39) (40) (41) (42) (43) (44) (45) (46) (47) (48) (49) (50) (51) (52) (53) (54) (55) (56) (57) (58) (59) (60) (61) (62) (63) (64) (65) (66) (67) (68) (69) (70) (71) (72) (73) (74) (75) (76) (77) (78) (79) (80) (81) (82) (83) (84) (85) (86) (87) (88) (89) (90) (91) (92) (93) (94) (95) (96) (97) (98) (99) (100)

(附)

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

[illegible]

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وقد اسما رايه لوماده ملااده من حل من احر فاحار مع الاخر مدح المحتر كافي
 الزاهدي (وصارعه رها) في ظاهر الرواية لان المثل حكم الدرل وعمراني يوسف
 انه لا يصبر رها الا اذا شرط المرهين عند الاطارة صبره رها (التخيخ الاول
 كافي في الفحرة) وان لم يحتر المرهين السبع (ومعج لا تصح في) اصول (المصحح)
 لان جهة الحسن لا عمر في موقوفها ومعج في رواية من سمع كعند انفصول حتى
 لو اسعكده الرهن فلا سئل للمشتري عليه (و) اذا كان موقوفا (صبر المشتري الى ذلك
 ارهن) فسلم له السبع (اورع) المشتري هذا الحادث (لى العاصي تصح) السبع وفيه
 اسما رايه الرهن اذا تصرف في الرهن ملااده بصرفا يقبل التصح لم يرد ان
 التصرف في حق المرهين املا ولم يطل حقه في الحسن الا بعد قصده ابدن كاسع
 والاطارة والكاتب والها والصدف والاقرار فان تصرف بصرفا لا يقبل التصح
 بعدو يطل الرهن والله اسما رايه فعال (ومعج) ملاادن المرهين (اعاده) ي اراهن
 موسرا او معسرا (ويدينه واستلاده رها فان رها) اي فعل اراهن هذا لا فعال
 انثله حال كونه (عساق) اي جهوى صوره كونه (حالا) اي في الحال - سو
 كان حاله في الاصل 'و' لا ثم حل (الحسن) العاقل لها (الدين) ولو حذر الا ان حله
 قد اقصى ولا تصح العجة لانه بيع مقاصده بعدد الدين فلا فائدة الا اذا كان
 الدين من حلال حسنها فحسب بالدين حثد كافي الكافي (وفي) ديه (المؤخر)
 وانفس لم يسل و' وحلا اخذ ما (عجيد) اي الرهن لانه يهدي في حق المرهين حاله
 كونه (رها) عده ولا ضرورة الى تعدد يكون كاطن (الى محل احله) (دفع المظير
 فخصها حثد اذا كاتب من حسن حده والمحل يكسر الحاء فان مضارعه مكسور
 (و) ان دهاها (معرا) اولى بما في بعض النسخ معرا (في) صوره (العق) اي

تمتلكه (ولا رجوع) للديرو المستولة على سبعة عيسا لايه مائة (وايلاجه) اي الراهن
(رهنه كاعاذه) اياه (شبهه) في دينه حاد اخذ ومؤجلا قيمه رها الى ايله ولا صرورة
الى يدعيه الاستعانة السعاية عليه (واحق) لاراهن ولا مرتين ولا عاذه (اولده) ي
الاحشي (صمد) اي الاحش (مرتبه) يمد يده (وكان) الصمان (رهنه) اي
المرهن فلو كان الذي العا كيه الراهن والبعده احش وفيه حسانه ضمن حسن مائه وصارت
رها وسقط من اندي حسانه كانه ساهلكت مائه (ورهن اعاده مرتبه) راهه
(او) اعاده (احدهما ناذن صاحبه آخر) احد (سقط) من المرتين (صمانه) اي الراهن
فلوهلك في يد المستعير هلك بعرضي ولا سقط شيء من الدين (ولكل مائة) اي الراهن
والمرتين (ان رده) اي الراهن المعار من الاحش حال كونه (رها) لان اكل حما والاصل
في ذلك ان الصمان سقيم به العارية ولا يرفع منه الراهن (وان مات الراهن) المستعير
من المرتين (قبل رده) اي الراهن المعار الى المرتين (فالمرتين احق) بارهن (من) سائر
(غير مائه) اي الراهن لصاء العمد ولا يكون الراهن منهم والعمراد جمع العريم وهو
مشتق من المديون والذائن وانما حصص الاعاره ابد الايجاره والراهن سطل عقد
الراهن ونسبي ان يذكر الوصيه اذ حكمها حكم الاعاره كما في الذخيرة (ومرهن اديه)
من قبل الراهن (بانعمال رهنه) اي الراهن (قل عاذه او رهنه) من المرتين
(كالراهن) لانه يد الراهن (هناك) حال عمله (بلاقه) يعني لايه يد العارية
لا تسقط شيء من الدين وكذلك تقرأ المرتين من المصحف الراهن ناذن الراهن فهلك
حال القرائة لم يعتني وبعاره راع من لانه عاذه وساقه اشعار بانها لو اسمعيل بعير
ادبه فهلك حال الاستعمال مني والصمان رهن كما في الذخيرة (وايلاجه) سكر الداء

حتى الزاهي بالتسلم قلب كل الزهوي وترب عليه في ظاهر الرواية لسبب الملك باعطى
 كل الزهوي لانه حتى بالعصم لا تسليم الا ترى انه لو حص مال ايمان واعطى منه
 ثلث مع باعطى وان ماحر السليم من المعبد القول بكافي الكسبي (وان وافق) المستعير
 بما فيه المعير (وعليك) وصار داعب (صدر دين او ما) اي صد حتى المستعير
 من دار دين ادى هذا العذر (مه) اي من ذلك المعارفان كان فيه مثل الدين او اكثر ضمن
 قدر الدين وان كانت اقل وحب على الزاهي للرتين بقية الدين (ولا يتم المرتين)
 حتى دفع الزهوي المعار الى المعير فانه محرم على دفعه (ادفعني المعير دسه) اي المرمي
 ولو غير رضاء لان المعير له حق اقصاء لتخلص ملكه بخلاف ما اذا برع اخني نقصاء
 ديه فان للرتين ان يمسح حتى دفع الزهوي حينئذ ولا ضرورة الى قوله (وفك رهنه)
 وتخلص ملكه عن يده وعن الظن الجمل على عدم امتناع قبول الدين فان فاعله
 من قضاء الدين ما في عه الا اذا حل على المحار (ورجع) المعير بما قضى الى المرتين
 (على الظن) المستعير لانه يخلص غير مرمع كما هو المشهور لكن في ماصحان انه
 لا يرجع اليه المعير حتى لو كانت قيمة العاورة مائتين ادين المعير وقضاءها المعير
 لم يرجع الا بالالف (ولو هلك) التخليل (مع الزاهي) اي في يده (حل رهنه او بعد فكة
 لا يصح) الزاهي لانه لم يسوف الدين فكسره وفسده لانه لا يحل على الزاهي اي جعل محرم
 صدر من الزاهي صلى نفس الزهوي اليه وطرف منه مضمونة اي ضمن الزاهي بها
 والصمان رهن لمعنى حق المرتين به فالزاهي كالاحصى في الصمان (وحاية المرتين)
 على الزهوي (تسقط من يده قدرها) من الاسقاط اي تسقط تلك الامانة بقدرها من دين
 له حال كونه دراهم او دنانير فالاصاف المعهد فان كان الدين غيرها كالمكمل لم تسقط
 شيئا منه وكان الدين على الزاهي والامانة على المرتين لانه لو اخرج عيه تسقط
 نصف دسه بكافي الخلاصة (وحاية الزهوي عليها) اي جعل محرم من الزهوي على طرف
 الزاهي او المرتين عدا او خطأ او على نفسه بما يوجب العدا او الدفع بان فيه خطاء
 او شبه عدا وعدا والزاهي صبي او محجور (وعلى مالهما) كالعبد (مدين) اي سابط
 عن درجه الاعتناء شرعا اما بالنسبة الى الزاهي فلا خلاف فدلالته حاية المملوك على
 الملك وكذا بالنسبة الى مال المرتين لان التطهير عن الحاية واجب عليه فلا فائدة
 في وجوب الصمان وعده انه اذا كان الصيدا كثر من الذي يعبر بعذر الامانة واما بالنسبة
 الى نفسه فمعه هدر للمروءة واما عدها فيعبر هدر لانه بعيد فائده هي دفع الزهوي اليه
 فمثل الزهوي ولو اطل المرتين الحياء فهو رهن بحاله وفيه اشارة الى ان الزهوي
 لو قبل الزاهي او المرتين او الاحصى بعتن لانه جرى حق الدم واطل الزهوي والى

ان حسنه على بولدهما وعلى مال عمرهما كالأجني وتماه في اراهنى (وعنه الرهن)
 اى زيادته المولده من الاصل كالبولد والمبي والصوف والوبر والمعر والارش والثر
 وهو اثم الخلاف (رهن) كالاصل مع المولده كالكتب والهبة والصدقة اس رهن
 فليس الاول دورا ثانيا فتراهن ان ما حدها من الرهن (الكن) الباء بخالف الاصل
 في ايه ان هناك هناك (دهلك بالا) سقوط (شئ) من الدس الا الارش فاه اداهاك سقط
 من الدس ما لرائه لانه بدل جزئه فاهم مقام المنزل (وان هناك الاصل واني) العاء (هو)
 ولو حكما كما اذا اكل اراهن او الرهن او احب من البناء بالاذن فاهم سقط حصه
 ما اكل منه فخرج به على تراهن وكذا اداهاك الاصل بعد الاكل فاهم قسم الدين على
 قيمتهما ورجع على اراهن فبعدم اكل الكل في مخرج الطعاوى (هك) العاء (سقطه)
 اى العاء وكعبه ايه (يقسم الدس على قيمه) اى العاء (يوم العك) لاجله (و) على (قيمة)
 الاصل يوم النصف (لا يهده) ويسقط حصه الاصل من الدس فاداولدت الحاربه
 المراهبه بالنسبة لقيمة كل الف صار رها فاهم ثوبه منه فلا وصاء ولو هلك افكت
 ادم بالنسبة ولو هلك افكت الولد حسمائه كالوفاة قيمتها ولو نقص قيمة الولد حتى تعبر
 الى حسمائه مثلا افكت ادم ثلثي الدس والولد ثلثه ولو صار قيمة الولد ثلثي ادم
 ثلثي الدس والدم ثلثه مخرج الرهن على اراهن ثلثي الاكف في هذه الصورة وعلى
 هذه البواقي (وتسبيل الرهن) رهن آخر يصح كاداره رهن عسدا ماقت
 دورهم ثم حاد بحاربه وعال حدها مكل الصد فاد الرهن العسدا فانهما يصير رها
 وان لم يصبها فلو هلك الثاني لم يرد الاول هلك امانة ومثل ما شرط اخص
 لان الرهن على الثاني بامانة فلا يوب عن يد صمبان كاي الهديا وهوالنحار
 صند فاضم صمبان على ان امانه اشئ معلوم غيره انما يكون اذ رال الاول عن مسكاه
 ففق رها ما اقتضى عايه ما في الساب ان جعل فقتضا في ضمن امانة الثاني مقامه وتماه
 في الكبرى (والزاده) تسمى بزياده قصده اجزاء عن نصيبه كالماء (د) اى
 الرهن (نصح) فاه قصاه الذين لا يمد فكان الاصل والزيادة محوسين عند الرهن
 فقسم الدس على قيمتهما يوم النصف وان رادت بعده فلو رهن عسدا فاهم عسدا
 كان قيمة كل مائة هلك احدها سقط حصون منه (و) الزاده (في الدس لا يصح)
 في الطريق وزفر حلاله والاول استصاف فاداره عسدا فاهم قيمة مائتان ثم احده
 منه مائة على ان يكون الصد رها للاثنتين ثم مات فاهم سقط الدين الاول والفضل
 من الصد امانة وبقى الدين اشانى ملا رهن عندهم واماعده سقط عوته الديان
 جميعا (ولو هلك الرهن) في بدل الرهن لا يمد كما اناء منه عن اراهن (بعده) الهبة

(أو الأراء) أي أراء المرتضى الراس عن الذي من تولد إرأت حمل له (ههنا)
 الرهن (سلاحي) ليس الصالح لا بد من إمامة والد ليس ان التبعين كما حال رهن (الآن بهلك
 بلائى) وصلى المرتضى لو هلك الرهن من يد (بغضاله من) أي غرض المرتضى بالدين
 من الرهن أو غيره بوعا (و) ههنا الرهن ذو (الصالح) أي صلح المرتضى مع الرهن
 عن الدين على عين (أو) بعد (الحالة) أي جواب الرهن المرتضى بالدين على رجل
 سواء كان الرهن مائة من أم لا فانه يمين وإسار إسقاطا بوجه وجود الدين
 بحال في الأراء ولذا أواراه راف الدين المديون بعيد الاداء لأنه إن تسيرده كان
 إهداية وشروحا وفيه اشعار بان الرهن أحد الرهن من المرتضى بعد الحوالة كان
 موضع من الزاد أي موضع آخر به أنه ليس به (فغيره) الرهن في هذه الصورة
 (فأدعى) من الذي يولد لتسليم (وتسقط الحوالة) بالهلاك لتصلح الاستبقاء
 كان التلخيص وعنده فيه اشعار بان الدين ليس ما كثر من فية الرهن أو لا يفي
 بالحل لا يطل (كذا) معنى (لو) رهن وحل من آخر عينا ساوى بالف درهم أياها
 في رهن ثم (بصادق) أي توافق الرهن والمرهن (على أن لا يفي به) سلة (ثم
 ههنا) الرهن في يد المرتضى (ههنا) حال كونه مضمونا (بدين) الموقوف لوجه الثبوت
 فيه كرهانه الصادق فأجبت الرهن من المرتضى على ما حال بعض المساج وقد نص
 محمد في الجامع أنه هلك بالدين وأنه ذهب بعض المساج على الذخيرة وهو الصواب
 على ما كان الاستحياء كما في الكفاية وقالوا لا خلاف في ذلك وصحاحه والآخرون
 رلكه أضاف في الذخيرة وغيره أنه لا بد من إمامة فاعده لال الرهن فهو مضمون وفي قاصصنا
 أنه لو رهنه عندنا كرهناه فابعدت ثم ظهر أن الكراهية على الرهن
 كل الكره على المرتضى لأن الكره كان على في الظاهر ووجوده من حيث الصلح
 يمكن لصحة الرهن فرجح على المرتضى ما كره لا يفيده الرهن المضمون مضمون فثبت
 الصالحين وعن أبي يوسف أنه لم يكن مضمونا وبني فاق هلاك الرهن ثم تراعى في
 حسن المعتمد

كتاب الكفالة

أورد بعد الرهن لأن الطبيب ليس ياد الوثيقه (هي) إعتاقهم أو الصغار وصبر
 كل كصل وصبر وعلم وكبر كان القايوس ويعني الرابح المول الثاني في الأصل
 بالنا فالكفول به الدين ثم يعنى من المديون وكلاهما المديون في الكفاية بالدين

كما قال العلامة الدسي وذكر الاستحسان انه لا يطلق عليه الا المكمل له والامام لم يأت
 ومثاله الطالب والمصاحف الكفيل ولو اصرأه كافي المعرب وغيره شئ بعد (صحة هـ)
 اي ليس بفعل (الى دمه) اخرى اصل والسبعة لغة العهد وشعرنا محل العهد
 اخرى هـ وبين الله تعالى يوم الميثاق او وصف صار به الانسان مكافا لدمه كالسبب
 والاعمال كالشروط ثم استمر على القولين بلعس والذات فعلافة الجريئة والخلول فعولهم
 وجب ودمه اي على نفسه وعمله في الاصول (في الطالب) اي اشتراك كل من الكفيل
 والاصل في حوار طلب المكمل له فيصيرها اودا او صيا واجبة التسليم كالمصوب
 والعار به ولا يلزم من لزوم المطابقة الدسي على الكفيل على ما ترى ان الوكل مطلب
 مائت وهو على الموكل لا يصره اشاره الى انه يشترط ان يكون الكفيل مكلفا حرا
 فلا يصرح ان يكون صعبا وعدا كافي الحراية والى انه هل شروع لكن الكف
 يصره اول فان الاكثر ان يكون اوله ملائم واوسطه يماقوا اخره امره معدك بالسلامة
 بكافي الحراية ولا يخفى انه يفرض بالحكم حالا عقد وبعده لطرف الوحيه (لا) انها
 في المكفاله طه من صم ذمال اخرى (في الدين) او الامتياز من احدهما كالمعاش
 وعاصب العاصب على ما ذهب اليه بعض المشايخ لانه صار دين دينين وهو غير
 يصره يقول وليا يصره هـ الدين من عمر من عليه الدسي وصحة العهد والكفيل المصرو
 (وهو) اي القول الاول (لا يصح) اي من انسانيه كافي هـ بداية وهو الصحيح كما
 في الاحتشاد وغيره لما ذكرنا من الطرفين انه يقول الدسي دينين وهو على الحقيقة كان هـ احد
 المحققين اثبات واحد في الواجب والممكن والمنع الى الآخر والدسي فعل واجب
 في ادمه هو ههنا تخليك مال دلاص شئ كافي انكرمان وغير (وهي اما) النسبة
 (بار من) اي من الاصل فهي هيان للاصل الا ان كل مصدر يقضى بحرق
 حار ان يجعل تلك الحرق جبراً من ذلك المصدر كما قالوا في السك المصرو وشال
 كعب الدسي والمثلان كافي المعرب (وتعد) ههنا الكفاله (كعبك) اي هو
 كعبك (ايه المصرو) (يصر) اي يدوه اشتعارا بها تعد وتصح بغيره الايجاب وصحي
 انها لا تصح ملاه ولا الطالب في المجلس عند الطرفين ولا بعدل بينه عاين ومثال
 ان ما مصدره اصل الكفاله (او) تستند بكعل (عا) اي بكفاله بحسب وعده (ما) صح
 (ايضا) للعلاق اليه من جزء معين يعر به عن جمع الدر كالدسي والروح وارأس
 والوجه والرقه اومى جزء شائع كالجفن والربع والعض والخر و... ذكر ما من تأويل
 الفعل بلصدر ظهر انه معطوف على قوله مكفالت لاعلى قوله مصد على قايح كاطى
 (ونذا) تعد (نصته) لانه لم يصرح بموجبه كافي الهداية وفيه اشكال لان العين

مرادف للكفالة كفاي العرب والصحاح والله موسى وغيرها وقد اساره الى ا. لوفال
 مدرقم فهو كفل كفاي العبادي والى ا. لوفال انما صامم الحصى ثم صامم مكن كذلا كما
 روى ابو حمص لكنه كفل في روايته في سليمان كفاي المحيط (او) سوية هورم (علي) ابي
 احصاره نمر سة على (او) هو صم (لي) نمر سة الى الدال على الصم العبري الكفالة
 (او) امانه (اي) ما اصل (رعم) اوصل (اي) كفل من رعم وعامة او قل فانه كفاي العاموس
 طوقال دول كرم صار كفاي وقل لاو قل ان اراد الكفاي لاف او قل كفاي العبادي
 وثوبد الاول على الناح العسول مدرقم وفيه رمر الى ا. لوفال فلاش آشاني
 منست او اشنا امت لم يصركيفال لك صار كفاي العرف و. م. س. كفاي المصهران
 والى ا. لوفال اكملت صم فلاش الى سهر على ان لا اكون كفاي ومددك لم يصتر
 كفاي اصلا وهذا حله لم يمتس منه الكفاي ولا يرد ان يصركفالا وتا. م. في العبادي
 (ولا. م.) يكون (عليها) اي لا يجوز للمامي حذر الاصل على اعطاه الكفل
 في حد من الحدود كحد القنف والرا (او) صاصر في النمس او الاطراف لانه ياتي
 الكفالة مادا لم يكل لازمة ودار معه الى صام العاصي من المجلس فان احصر منه
 والاحلى سلة كفاي الكفاي وعبره واحبر عليها عدهما في حد القنف وقل في حد
 السرفة ايضا وقد اساره الى ان الاصل لو يبرع بها فمهما صح وهي غير صحيحة
 في الخالصه لله تعالى وهي في حد الزا وشرب الخمر والسرفه والى ا. لوفال عدهما في حد القنف
 وكل جراحة بلا فصاص كفاي المحطو الى ان المدبر مادي المؤجل لو اراد ان يعسا حبر
 عدهما كفاي النسي وحلا في ظاهر الرواية وعن عبد الله ان المصلحة في الاول نحو
 الناس كفاي الخراة وعبره وص الترجمي الكفران كان المديون معروفا بالسرور واع احبر
 عليها كفاي القنف والاطلاق مشعر بانه غير عليها بخود الدعوى وان كان المدعي عليه
 معروفا كفاي الصعري وعن رمان الدين الكفاي ا. لوفال الى عده دعوى ثم محبر فيل سان
 الدعوى كفاي السد ثم اشار الى الحكم فعال (وي. ل. م.) اي الكفل مابين (احصار
 المكفول به) اي الاصيل الذي عرف مكانه (مطلقا) اي في وقت لم يمين ان كانت
 الكفاية مطلقة (او) في وقت عين (احصاره) قد ان كانت موقفة (ان طلب) احصاره
 (المكفول به) اي الدائن (ان لم يحصر الكفل الاصل) (حسدا) اي الكفل (الحائز)
 والقاصي لانه طالم مع الحق وقد اشار الى ا. لوفال حبر اول مرة وهذا مظهر الرواية
 وقل لا يحبس اول مرة لان الحبس حراء للماملة وقل لا يحبس اولا اذا ثبت الكفاية
 باقراره والى ا. لوفال لم يعرف مكانه لم يحبس لانه كونه فان عاب وعرف مكانه امهله اسلام
 مدة دهانه ونحيته كفاي واصبحان وعبره فان عجز عن احصاره لم يحبس بل لا رمد حبي

حصرو بكافى المصبرات فان ادعى الكمال على الدانى ان المدون عاب ولا يدري مكانه
 واقام على ذلك منه المدفع عنه عطسه الدانى في المثبة (و يبرأ) انكفيل بالنس
 (موت من كفل) من المدون بانه سقط المصروع في الاصل وفي الاصابة اشعار بان
 موت الكمل عرو سطل لا كماله كذلك فانه لم يوافق فيه وارثه بالحصار الكمول به
 كافي الهندية وعيره (و) يبرأ (بتسليم) اى الكمل ولو حكمنا كرسول الكمول به
 ان الكمول له وان لم يقبله (حيث يمكده محاصره) اى في موضع يشر الكمول له على
 محاصره الكمول به بان يكون فيه حاكم فلو سلم في ربه فيها خاص رى فيها رى بمصم
 ان بتسليم في الرسل لم يبرأ لان كنه قصته طلبة كافي الله فعلى هذا فلا رى
 في رما فلو سلم في ربه فيه حكم ولم يصدق فخرت وقد مرر الى انه لا شرط
 ان يقول سلب انك شعبة الكفاله ولا ان تسلم بعد الطلب كما قال السرخسى وقال
 شيخ الاسلام انه لم يبرأ الا بعد الطلب كافي الحد وان لم يبرأ بتسليم احبى وان قال
 سلمه عن الكمل دم لوقبل الكمول له لبرأ كافي فاصح (و) تسليم (اى الكمول به
 نفسه) الى الكمول به بان يذهب بعض الكس كماله فلا فلو لم يسلم على هذا لوجه
 لم يبرأ كافي الهندية وعيره (ههنا) اى حيث يمكده محاصره (وان شرط) وبالكفاله
 مدلق بالرائثين (تسليمه عند انقاصه) لوجود الاستقاء وهذا في رد فهم وانما رما
 ان شرط ذلك لم يبرأ الا بتسليم في مجلس القاصي لاسدادا كثر الناس وبه تنهى كافي المص ان
 وفيه وفي الاكراه بتسليم اسما بانه لو امر الكمول له انه لاحق له حل الكمول عنه
 لم يبرأ الكمل من الكفاله كما لو احد من الكمل كماله لا آخر كافي الطم (وان مات
 الكمول له وادسه او وارثه) فانه (اى الكمل) اى الكمول له لقيامه مقام الميت
 وفيه ومن الى انه لو سلم الوصى ولو وصى احرار مطالبه بالاحصار وندا ان سلم الى وارث
 كافي المحيط والى ان لكل من الوصى والوارث ان يطلب اذا احصا وليس لمالك وان
 الوصى مقدم على الوارث كافي انه راية والى كافي وعيره ما فلو قال الوارث كافي الوفاة
 كان احسن لان كان النسبة لال ما تقدم (وان تمل) رجل (نفسه) اى
 ليدون بمسائل كذا (على) اى الكمل (ولم يوافق) اى لم يأت انكفيل الكمول
 (به) اى الكمول به فلو وافقه رى المصنف الى المفعول انك في الله على ما هو
 ناس عند المص (ع) لم يذكره فيعزالسلام وما يصح في شرح الجامع (فانه
 قال) المعلوم وشمل وجوها آخر المال الذى له عليه لكنه مجهول ثبت ما رار
 قيل او يبدى الكمول له ومائة درهم مثلا سواء امر الكمل ان يهادى او لا
 نه سوى الدين ومائة له على احرار في هذه الاربع صح الكفاله عند الشك

حلا ما لمحمد وعامة في المحط وغيره (صح) ذلك لكفالة الكفالة بالعين وكما يقال
 والقاس ان الشاهد لا يضح لها ما سب او حوت اليك واليطلق ما لا يضر سبها وفي
 الا انه ترك القياس ما سب (ما لم يسل) الكفيل من الكفول به الى الكفول به
 (ما لم يسل) الكفيل (المال ولم يسل من الكفالة بالعين) سواء ادى الى المال او لا لهما
 واما ما لم يسله غير قده مادام المال كما في التخييط وغيره من الطل ان يدا بالاداء (فان
 مات الكفول عنه) في هذه الصورة قبل ان يصفه المادة (صلى المال) فاحد من تركه
 له في الشرط ومما كره في هذه الصورة رد الماتونهم انه لم يصح لان الكفالة تطل
 عونه كما في الكافي وليس الشرط التاسع يعنى عنها كما قلنا وقد اشعار به لو مات الكفيل
 قبل الانهاء لم يصح المال وليس كذلك فانه احد من تركه كما في الهباية (و) هي
 (اما) كفالة (الكاف) اي نفس المساء او يعل بغيره كما في حصار الامانات وحقوقها وانما
 لمع الخلو (صح) الكفالة بالعين والمال معا كما في هذه اشعار به كمال المشايخ
 عن الذي في الخبر الذي وعده ان كان المخلوب والا لم يصح كما في التمساحي
 وصرح الكفالة بالمال كماله من رسالة اي حاشه تحوي كذا في الجاه على فلا ان وصافه نحو
 كلف مسامحة احداهم (وان جعل الكفول به) جهالة ما رده ولو كانت فاحشة
 غير مسامحة لم تصح وصر الى انهما تطل بجهالة الكفول به وعنه من رواية
 او وصافه وهي تطل بجهالة الكفول به في الصفاة والى ان جهالة ما فيه رافة
 في الكفالة بالعين وهي على هذا المعنى ايضا الكفيل في الهباية (اذا صح دينه) اي
 لم يسقط من انقضاء من الا لاداء او الاواء كما في شرح الهداية وغيرها في شرحه
 من المسع بشرط الحدار فانه - مع ما في كذا بدل الكفالة فانه يسقط بالتخيير كما في
 المشاهر لكن في انظم ايها تصح بدل الكفالة وبشكل من ميب مدلس فانه يصح
 ولم تصح الكفالة كما في ما لا يحسن ان يراد او باللون والشرط معلق بقوله فتصح
 بغيره للسائق ولا يلزم ان الكفالة ما من لم تصح ولذا قال في الهداية ان الكفالة
 بالاعيان المضمومة تصح وقد اشعار بان الكفالة بالعين تصح يتبون الذي كفى (نحو)
 كملت بما) وح (كك عليه) من مال الكفول به مجهول وفيه اشعار به او قال بما
 بذلك فلا فهو على ثم ما مافلان بشئ فهو كفيل ودان في تركه كما في ما في
 (او) كملت (عما يتركك) اي لم يترك (في هذا الخ) من صحت الترتك وهو
 البس عند استحقاق البيع كما في الاربيعي او صماح البيع اي لم يترك في الكفالة
 والكفول به مجهول لاحتمال استحقاق الكل والعص فيصير الكفيل الكل والعص
 بالتخيير اصغر من السكران (او) تصح وان (على الكفالة) بالمال (بشرط فلا)

أي مؤكدها لموجها ما يمكن استيعاف المكحول به أو معتد به أو وجوبه / نحو / انحاء
 المكحول منه أو عاب المكحول به (أو ما نعت) انت (فلانا) أي أن بعض شئنا من فلان
 ما شرطه كما عدوه وحرر إلى أن كله له فلا أو كثيرا منه أو مرارا بخلاف ما لو قال
 أنا ما يعب شيئا منه على مره كما في الحرمة وفي ذكر فلان اشعار عامر من وجوب معلومه
 المكحول عنه في المصادقة فإن ولا ما علم للاناسي كما سرر (أو ما داب) أي نبت أو وحب
 من الدوب (لك عليه) أي دلا (أو ما عصك) فلان (فعلى) واجب وانما لم يصرح
 بالجمع عنه اشاره إلى أن الكفاية ببعض كما يكون مرسله تكون مصادقه كما في فاصيحا
 والاعتراف فسلم ما وحب عليه أو ما من من وحب ذلك عليه واجب على وفيه اشعار
 بأن الشرط لو لم يكن ملائما لصح الكفاية وإليه أشار بقوله (وإن عرق) الكفاية
 (بمجرد الشرط) أي ما شرط المحرر عن الملاءمة (فلا يصح الترتيب وطل وبعث
 الكفاية كما في الكافي وغيره فلا يصح في كفاية ويمكن أن يقال أن المعنى لا يصح تلك
 الكفاية كما في النجعة والصبرات (كأنه ت الرخ) فسلم المال والعس على واجب
 كما مر وليس الأمثلة بمحصنة بالفعالة المال كفاية (وأن قيل بما لك عليه) من مال
 مجهول ضمن ما عنت به (من قدره) بدنه وألم بهم) يده (فاقول للكفيل) فيما
 يعرفه مع الخلف على العلم كما في صيحا وغيره وانما يخلف على الداب في فعل
 العسراد ارجع إلى ما يله الخلف وما نحن فيه ليس من هذا القبل كفاية لأن ذلك
 جعل نسلم الزائد وهو فعل الاصل حصه (وصدق الاصل في) العذر (الزائد
 على) حق (نفسه) إذا احسبه فانه انشاء معنى (فقط) بصدق على الكفيل
 ولم يطالب بطلب الطالب عنه ذلك الزائد فلو امر في ما داب لك عليه فاعف والطالب
 بالعين وصدق الاصيل في ذلك لم يلزم على الكفيل إلا الألف إذا طهره به معاند
 في ذلك فيلزمه الألفان على ما مال الامام السرخسي ولا يلزم غلط في هذا المعام من
 الأطساف في الكلام ما عاند كرماء هو مراد الكفاية والسلام (وإذا طالب الدائ)
 المكحول له (أحدهما) أي الاصل والكفيل (فله) أي الدائ (مطالبة الآخر) لأنه
 مطالبة الكل بخلاف تضمن أحد العاصين إذا تضمنت تملك (وتصح) الكفاية بالنسب
 والمان (بامر الاصل) بالكفاية (ولا امر) سواء كان بخطاب المكحول به أو واحد في كفاية
 المكفيل نفس ولان أو عا على أوله لان فقال كفاية (فإن امر الاصل وقت العتد
 بالكفاية المال سواء كانت صحيحة أو فاسدة كما في التمهادي (وجمع) الكفيل (عليه) أي الاصيل
 ما كفل حينا كالأمر أو بوا فلو كفل محاد وفل الطالب منه أن يوفى فانه يرجع عليه بالحيا
 لأنه ملك بالاداء ما في دمه وفيه اشعار بأنه لو لم يأمر بالكفاية لم يرجع عما أدى إليه من غير الأمر

سائل الرضاء ولو قبل محصر بها فلا امره فرضي المطلوب أو لا يرجع الكفيل عليه
 ولو فرضي المالك عليها أو لا لم يرجع لأنه لم ينعقد له لم يعير كافي فاصحاحه والمتأخر من
 الأمر من تصح امره سرعا فلا رد ما إذا أكل عن صبي مخدوم حال بامره وأداء فانه
 لا يرجع عليه وإذا أكل لا حسي من عذقائه لا يرجع إلا بعد العتق ولا يرجع المولى عليه
 أصلا كافي المحط وغير (بعد أدائه) أي الكفيل لأفله وأعماله حص إذا و لا يردود مع
 الكفيل إلى الكفول له عند أداء أصل عبر عالم به لم يرجع عليه كافي المدة (وإن لو دم)
 أي لا رم الطالب من كفله بل لا أموالها إلى داره إجماعا دار فإياه المال والملازمة
 في الأصل سببه للطالب فصل فلا رم فلا ما أي صاحبه ص حنة لا يبعدها عارفة
 (لرم) الكفيل (أصله) حتى يحصل أي داره مد على نحوه حتى يحصله فالمجلة
 مطلوبه على شرطه دون المجلة أعنى رجوع عليه كما طر و قد اشعار بأنه لو كان
 الكفيل امرأه يلازمها والأصح أنه أسأخر امرأه لئلازمها كافي المدة (وإن حسن)
 الكفيل (حسنه) أي الأصل إذا كان كميلا عن أحد الأبوين أو الخدين فانه أر حسن
 لم يحسنهم به سرفضا الخلاصة (واراؤه) أي إرادة الطالب الأصل (وأحله سري)
 ذلك الإراء والمأجل مائة (إلى الكفيل) فلا يطالب الدس وقد أسارة إلى إراءه
 سري إليه وإلى أن تخلعه لا سري إذا خلف لأنه إراءة الخالف كافي المدة والآ
 أن يخلعه سري إليه وهذا غير ظاهر كما في الزا هدي (لأعكسه) أي إراءه الكفيل
 ونأجله لا سري إلى الأصل لأنه لا جعل الفرع بأصل الأصل والكلام في سري إراءه
 الكفيل والأصل صحيح بدون مولاه وهذا غير صحيح في إراءه الأصل عن دين المصروف
 فانه سوف على وله وعاء في المحط (فان صالح) الصالح (الكفيل عن الف) من الدراهم
 (على مائة) مائة (رجع) الكفيل بعد الأداء عليه (دها) أي مائة لا بألف وفيه إشعار بأنه يرى
 كل منهما بالصالح وما الطالب يطلب الأصل من مائة لأنه فصل الله الأمانة وذكر
 الأمانة في فلو صالحه على مائة فالحكم كذلك كافي المحط (و) أن صالحه عن الألف
 (على حسن) من مكيلي أو مودون أو صبره (فالألف) رجع على الأصل لأنه بالصالح
 مائة مائة الأصل (و) أن صالحه (ص) مائة الكفالة (من مائة) لا يبرأ الأصل
 لأنه لم يبرأ إلا الكفيل (ولا تصح) وسأل كافي الطائفة (بعلق الرأه عنها) أي تعلق
 كل من الطالب والكفيل راء الكفيل عن الكفالة (بشرط) محصر ليس للطالب فيه
 مائة سوان ودم و بدعات أو ما يرى من انكساره وعده أنه يصح لأن عليه المطالبة
 فكان استنطاها كالطلاق وأعماله يصح لأن في الإراء على كتابته التعلق وذكر في المحط
 أنه لو كفل سري رجل على أنه متى رأى الطالب بعده ما يرى منها كان حائرا (كسار)

الدرات) اي مثل ثقل باقي الدرات مما يتعلق به فكل لو حال ان حاد ر بعدا يرى
 من عن هذا المسح او من مهر كذا او غيره لما ذكرنا كذا كذا في الهمادي ان العلق شرط
 كائن صحيح كذا اعطى مدون لسال دأى كذا من ديه حال الدأى ان اعطته
 فلما برأت عه (ولا) اصح (الكفالة) بما لا يمكن اعتباره من الكفل كذا كذا كحل
 عن حال لا طالب (يالح) ود) اي معنى حد العدو والسرقة وار ما واشرب (والقصاص
 فان البرية لا تحصى في القوة هذا الالة مستدرك بامر ان الكفالة مالمس والمال
 (ولا) اصح بالاصيل المعودة ثم هائل الكفالة من النافع المسترى (بالبيع) اي بمالته
 على معنى انه لو هلك قبل انقص وحب عليه فيه وانما لم تصح لان العدة قد اتممت
 بالهلاك فلا شيء على الاصل فاطك في الكفل وفيه اشعار بانها مصحح بتليم المسح
 لان التسليم بعد نقد الثمن لازم على الاصيل الكل في الكرمان (بخلاف الثمن) فانه
 من صحيح لميره وهذا مستدرك كالا على (ولا) للرهون) فانه من يهره ولدا
 لو هلك لم يجب على الرهن شي لكن في الاحبار اجماع اصح على الاصح ما هو
 بغيرها كالبيع والرهون وتصل بالهلاك للقدرة قبل الهلاك والهر بعد (ولا مانات)
 سواء كانت واحدة التسليم كاشه وانك ان او غير واحدة التسليم كالتواني لكن في الجملة
 انها تصح بواحدة التسليم كالبيع والرهون وغيرهما كالودعة والعارية والسأحر
 وبدل المصارعة والشركة) فانها غير معصومة واشترط كون الكفولة معصومة على
 الاصل (ولا الجمل على دافعة اخرى معية) بل اصاح رديس ع واد معية الجمل
 كذا كحل مكر عن رديس واد معية الجمل على تلك الدافعة يصح ملك الكفالة لا تملك ثلثه
 الولاية على دافعة غير فلو كمل الجمل على دافعة معية تصح لان مقدار عليه وفيه اشعار بان
 مع الكفالة بتسليم دافعة اخرى معية لصور التسليم من غير تصرف في الدافعة مكامها
 وبانه صح احازة دافعة غير معية وهو الاصح كما في المحوط وغيره (و عدمه عند كذا) اي
 مسأجر معين لانه لم يدر عليه هل قتل شيئا حار للقدرة عليه كما مر (ولا) من مت
 مطلق) اي اذا مات الرجل مطلقا عليه من فكل عد وحل لم يدر عليه تصح لانه
 كحل من ساقط لان الدين هو العمل حقيقة وهو قد سقط عنه في الدين بالثبوت
 وجهها تنص قسام الدين في الدنيا وهذا عـ واما دها فصح الكفالة عنه
 لانه كحل من ثابت ولم يوجد مسقط في الاخرة وانفس من انفس اذا صار دافعا
 يمدان كان داراهم او ما يدر اسمهم مكان امتر كافي الطلبة (و) لا تصح عند
 الطرفين (ملاقول الطالب) للكفالة (في الخامس) اي مجلس عقدها سواء كحل
 بانفس او بالمال واما عند اني يوسف فصح موقوفه على احازة وقيل ما دله حق

أرد على اختلاف المسألة وقره فيما إذا مات طالب قبل حصول ما لم أحد العمل
 به عنه وقد أساره إلى أنه لو وجد الاحتياط راحة دل من المطلوب أو قال أحسن
 قلت لعل من قال دلت على أن طالب قد لم يصح سدّها كما في المحطو إلى أنه لو كفل
 والاكتول عند ما وباحر الخطاب مع التمسك كما في فاصحان (الأدا كفل)
 الوارث (من مورثة في مرض) مرض الموت (مع عنة عرما) فإنه يصح التكفالة
 لا يقول انطاب سدّها وفدوم إلى أن صح التكفالة لا يوجب على سجد
 المذكول به وله كما في انهامه وإلى أن المرص لولم أمر الوارث بالتكفالة صار ككفلا
 هذا عند أن يوسع في رواه عن وأما عن غيره فلا يصير ككفلا كما في فاصحان وإلى
 أنه لا حاجة إلى كون المرص دمال وفي الهداية أساره إلى الخلاف ما أو أنما يصح إذا
 كان دمال وفي الإحصار قبل هو وصحه حتى لا يصح إذا لم يكن له مال وقد تصح الحاجة
 إلى إراء دمه وفي الزاهد كفته الوارث عن المرص ما مره عنه الطالب تندر
 انتركه نحو ودوله عن وره مبر إلى أنه لو أمر أحسا ما تكفاله فكفل لم يصح ومهم
 من مال انهامه نظرا إلى المرص كما في الهداية وقوله مع عينة عرما في تحدد
 الانصاح لأنه من عدوله فلا يقول الطالب (و) لا (عمال الكفالة) لأنه ليس بدس صحيح
 كأمرك وكذا بدل السعاس عنه (والعهد) أي لا يصح إذا كفاله بالهدية لأنها شركة
 من معاني الصل القدم لأنه وثيق والعد لان الهدى العبد وحقوقه لا يهملها
 وعبرها من استرى ست قصي به رجل بالعهد لم يصح لأنه لم يصح العمل به قبل
 السان ودل لا خلاف في طاهر الزوان وعصما به صمان الدرك كما في غاية السان
 (والخلاص) أي بالاصحاح عند الاستحقاق وعصما هو صمان الدرك وهو صمان
 الثمن عند الاستحقاق وفي الأكامه رمان صمان الدرك يصح ودل لا خلاف كما في العانة
 وعبرها (ولا) يصح عند دفع ما المصاربه (صمان المصارب الثمن) عن المشتري (رب
 المال) طرف الصمان ولا يصح عند دفع ما الوكالة صمان (الوكيل بالبيع) الثمن
 (لوكالة) لان المال امانة في يد المصارب والوكيل كما في الهداية فقد سدره هان
 محكم الامان (و) صمان (أحد اثنين) الشريكين (حصصه صاحبه من ثمن عده)
 مشترك بينهما (باعتاده عقد) واحد ولو باعاه نصفين بان معنى كل اعمد ثمان
 صمن احدهما الآخر صح الصمن لا يبار بصف كل عن الآخر والاشتمال الإحصار
 صمان أحد الشريكين في من مشترك لا آخر كما في العمالي والاحسن تعصيل العائد
 من المال فان العائد منها التكفالة عمال الكفالة وصمان الدين المشترك والمصارف
 والوكيل ونظير ما سواها على ما شره كلام المحط والعصولين وعبرها وبقي

ان يكون الاحرار من الاربعه باطل (ومع صمان الخراج) موطئا او ماسحة فانه
 من مطالب من جهة القتل او غيره بدلا عن مادم المخطو وغيره وقل اراد به
 الوصف الذي يراه الامام في كل سنة دون العاشر الى على الخراج فانه لم يحب في الدمه
 وقد اثبت ما رآه لم يصح صمان اذ كان له عساره غير مثل من شئ كان الهابة وغيره
 (و) صمان (الوائف) جمع اناسه اى الخائنة وشرعا ما يصره السلطان على الرعية
 لمصلحةهم كاحترامه على ارباب وادب وادب او ارباب السكك وكبرى الادبهار. اصلاح
 الرضى فاما دس واحب يحس به طاعة للامام وقل ما يبرل بهم من جهة سلطان
 ولو لم يبرحق ولكن اهل ولا يفتى به لثلا بهاسروا في اريادة ولان اكثر اللوائف في زماننا
 ظلم ولدت من مكر من دمه فهو حيلة كذا في المية وقل لا يصح الصمان بما ياحد
 الصلة في زماننا ظلم وقل يصح وعنه انه وى كان الهابة وذكر في الكرمات
 انه يصح للتخير الخش اذا لم يكن في بيت المال ما يكمهم ويعاونوا على التروا القوي
 (و) صمان (السمعة) اى صمان احد بقبيل قبيلى بين الشريكين عند طلب احدهما
 وان امتنع الاخر منه وقل انه فعل غير صمان وقل ان ما كان من الدوان راسا في كل
 وقت فسانه وعروا بدمعة وعسا كريا من العصل طهرانه قد استندرك فوله
 (وان كانت) تلك الواجب والسمعة (غير حق ومال) خبره حال (لا يجب) اذاؤه
 (على عند حتى يعنى) كان اقرعه سمعور باسم لاه وكده المولى او دعه انسان
 او اقرعه او مهر امرأة سكحت لمراده وكل احده حال على من كمل به (اى المال
 مضل) غير معيد بوصف الممول والاحل اذا سكتل عمر مصر وده ايماء الى انه
 لو استملكك عدم معاسة او دن فامر دين وهو عليه في الحال والى انه لو كمل مؤحلا
 فليس بحال (و) مصل دعوى (مبيع) من صمان السرك) شرع دارا وكل عه
 بالسرك وقبول الثمن عساه سحقاى ثم ادعى الكه ل انها ملكه او اوكيله بطل
 دعواه لانه يبق احكام البيع (و) بطل دعوى مبيع (من شاهد كس) امر او غير
 امر (شهد بملك) او شهد بامنه او اشهد عليه (على صك) اى فائده راسع طرف
 كتب (كتب فيه) اى في ملك المصك (ماع) فلان (ملكه) سمعا صحيحا او مادا
 او لهما او غيرهما بطل على صحة البيع فان في ملك اشهاده اقرارا بانه ماع ما هو ملكه
 لان ملك فيما كتب اشارته الى ملك ولا يصح دعواه وفيه رمز الى انه لو قال احدا كس
 شهديني وده دكك للامور شهد بملك صبح دعواه كما لو كتب ماع فلان داره
 وده امر ايه ماع ملكه (بخلاف) دعوى (شاهد كتب) فيه (شهد على اقرار العاقدين)
 بان كس وداقر يسمع عندي او حرى السبع شهدي او اشهد فلان البيع او غيره مما لا يمل

على صحة ما به صدق هذه الدعوى لانه ليس فيه اقرار بالملكه ولا بجنى ما في هذه
المسئله فلهذا عد دوى الالاب من رعاية الظاهر في ختم الكتاب

في كتاب الحواله

اورد بعد الكفاله لانها تخص بالدين ولم تشمل العين بخلاف الكفاله (وهي) لعمدة انه
على الاسقال فانها اسم من احل ربها نكدا من المال على رجل فاحال ربه عليه
فما يحل ويمنع المحال والمال محال به ومحال به والرجل محال عليه ومحال عليه
وقد لقي هؤلاء المحل له للمحال فانه ملاصقة رافع لمؤنة اصله ومن الطل ان عر
لحوال في الناح المحال له صاحب الدين في العقد فانه محل التراجع فكيف يسند به
وشر به (اشاب دين) ولو حكما في ضمن عدد او لا وسجى مما ذكره عاذر بالمعجز
عد حواله الدراهم الودعة كما طر فان بالحواله صار المحال عليه محمورا على الاداء
واحترمه عن الكفاله فانعس وعرضا فان الدين وصف شرعى فالحل للعل انشره
محال الاصل فانها محسوسه عر فانه الاصل المحسوس (لا حرج اى المحال) (على آخر)
المحال عليه عر به المقام من انظر انه عر ح عر الحواله على المدبوع ويدخل في انبات
الثمن للنافع على المشتري والعرض للمقرض على المقرض ومحوهما لادنى الاول اثبات
دين للمحال على المحال عليه وفي الثاني ليس كذلك واحترمه عن الكفاله على الاولين
الزاحج والمرحوح (مع عدم) عاء (الدين) ولو حكما (على المحل) اى الاصل (نوده)
اى بعد اسباب الدين وهذا دفع لوهم ان الدين ثابت في دمة المحل انصاؤا كمدرد
ما حال بعض المشايخ ان الدين باق في دمة المحل فانها انساب المطالبة ود كر سخ الاسلام
انه قول محمد والاول قول ابي يوسف وهو الصحيح ولو احال الزا من المرتب الدين
على غيره لم يصح استرداد الزا منه ولو ابر المحال الدين عن المحل لم يصح ويسترد
و يصح عد محمد وقال بعضهم انه لم يشتبه انساب المطالبة او الدين كباقي الثبانه
لكن في الخلاصه ان الدين بالحواله اسهل الى المحال عليه ويرى المحل عد العلم
انكته لكن في المحط ان الدين بها صار مشعولا بحق المحال ولم يصح ملكاها على الصحيح
واعلم ان هذا تعريف رسمي وليس معنى الحواله من بين سائر الاعمال فان الحدود
العقد مخصوص فليس فيه دور لانه يوقف اعنى على ما يوقف عليه ذلك الشيء
بحسب لا يتصور الامن حقه ذلك الشيء كباقي اسلس الاصل وعبره ولا شك انما كان
لا يتوقف على الاول بهذه الحثية (فهى) اى الحواله (نشرط عدم راءه) اى المحل
(كفاله وهذه) اى الكفاله (نشرط راءه الاصل حواله) اى كل واحد من الحواله

والكفالة تسعار للآخرى عند تحقق موطنه فإعمال أحلت بشرط عدم رآه التحيل
 أو كلف بشرط رآه الأصل كان كفاله وحواله لأن العبرة بالمعنى (وتصح) الحوالة
 (ملا) ثموت (دين للمحال على المحل ما يستعار الحوالة للوكالة لا لشكك كل
 على الفعل كافي الكرماني (و) تصح (هـ) أي متى له عليه والتأدير أن يكون الركن
 معلوما وإدفعه لا تصح كما إذا مال أحلت جمع ما دوت للتدعي على فلاح كافي المسد
 (وصاحبها) أي تصح رضى المحل والمحال وفي الإبقاء ابتداء تصح (و) رضى المحل
 ورجحه صاحب الهداية حيث لم يتم الدليل الإلزامي كافي الكرماني (و) وقال
 لأطلس أن ثبت على فلاح كذا من الركن فاحل به على فرضي به بالطلبية صحته
 ورى الأصل (ورضى المحال عليه) سواء كل عليه (د) أولا وهل لا بشرط
 رضاء كان الرأى ودكر في شروط أظهره أنه لا بشرط إيجابه (د) رضى إليه
 أنه لا بشرط حصول المحال كمال أو يوسف لكها بإطلعه (د) الطر في بلا جوده
 كافي أسلم وإلى أنه لا بشرط حصول المحل والمحال عليه كافي للثبوت وإلى أن الحوالة
 في التصريح ليست بعدد وهو عقد وصونه أن يقول المدين للدين (د) حيث مماثلة على
 من الدين على ريد وقال الدائى قلت كافي المسيحي (مير) المحل من الدين) الذي
 أحاله للمحال على المحال عليه والعربى وإن حال نفسه لكرهه حاله لوطي (د) قوله
 (ألا يتوى) (ي) هلك الذي المحال به (ثموت المحال عليه) أي سيبد موه حال
 كونه (معلسا) أي لم يركب عا ولادسا ولا كفلا (أو حله) أي شلف المحال عليه
 (مذكر الحوالة) موصوفة بقوله (لا بد) للمحل والمحال كافي في ما يصح وشرح
 الطحاوى فالأكماء بالمحل على (عابها) أي على تلك الحوالة فإنه عند تحقق أحد
 هذين الأمرين عاد إلى المحل وعده لا يمود (ومالا) أي الصاحبان أن الروى يكون
 من هو عده من الأمور المذكورة (بارفلسه القاصي) أي سلب القاصي المحال
 عليه وقصائه ما دلسه حين ظهر عليه حاله حال حياته وقد اشعار بأنه لو كان المحل
 عليه بحث لا يرى مكانه لمسه لم يرجع المحال على المحل بلدى لكه لوماطيه
 فعاد المحال إلى المحل وقال أن يرجع وكبره عن عده وصال المحل سهل أص من كبر
 أو من نواص كرفت رجح المحال الذي على المحل لأنه وصل (الحوالة كافي الحواهر
 والأحسن بأحر الرأى المذكورة فإنه حكم مشترك بين قسمي الحوالة المطلقة أن يحل
 ما كان للمحل على المحال عليه أولم يكن له عليه من دس أو عن والمفيدة أن يحل عليه
 عليه من أحدهما ولو عصا فاشعار إلى الأولى فعلى (وتصح) حوالة شئ من دين
 أو عين (ملا شئ) أو ملا ذكر شئ يجب للمحل (على المحال عليه) فإن أداه

وعلى الأول رجع ما ادله على المحل لانه قصي دسه مامره وعلى الثاني رى المحل
والمحال عنه كفاي ما صحح لكن او احال عليه من من الخطه ولم يكن للمعمل - على المحال
شيء ، وللمحال على المحل لم يصح الحواله ولذا لو قل المحال عنه فلا شيء عنه كفاي المية
ثم اسار الى المايه فانه ما بين فقال (و) به صح (مدراهم الوديعه) اى مال الامانه
كدا من الوديعه وصبرها (ومرا) المودع المحال عنه من موجب هذه الحواله (هلا كها)
اى ملك الله را هم (و) مادراهم (المعصونه) اى ما يكون - معصوا على المحال عليه
(ولم مرا) العاصب المحال عنه (هلا كها) لاسهافات الى صمان فكانها يافه عملا
الوديعه (و) تصح (مدس) المحل (عنه) اى على المحال عنه ومرا به ثم اسار الى حكم
آخر من الحوائث فقال فى المعنه (فلا يطاله احد) اى لا يطالب احد المحال عليه شيء
من الوديعه والمعصونه والدس (الاتحال) فلا يطالب المحل (وقى) الحواله (المطلقة
للمحل الطلب ايضا) فللمحال الطلب ولا من لعدم فائدة طاهر (ولا - ظل) الحواله
ولو مقده (ناحدا) كان (عنه) اى المحال عنه من الدس والمعصونه (او) ما (مده)
من الوديعه فللمحيل ان ما احد الدس او العين في المحال عنه في المطلقة لانه لم يتعلق به
حق المحال لعدم الاضافه اليه بخلاف المعنه فانه ليس له ان يأخذ منه لانه صيار
مشعولا بالحواله فلو دفع اليه صمن (وكره السعده وهى) لعه وشربعه تصم السن
وسكون العاء وقبح الباء اسم من السعده تصح السين (افراض) ما لا يأتى به صدقه
وادل نفسه فى بلد اخر ثم ذكر بعد اعلم المعنى عنه واراحل ان يكون من عند فقال
(لسقوط حطر اطر بن) اى اشرافه على الهلال فى الطريق فمكره وان لم يترك هذه
المعنه وقبل ما مكره اذاد كرت والا فلا بأس به كفاي الهيايه واءاد كرت فى الحواله
لانه احوال الخطر الموقع على المسعرص ولا يخفى ما فى سقوط حطر الطريق من رعايه
حسن الاحتتام

كتاب الوكالة

واما عند الحواله لا - وان اسجل على كل دعوى من امر لكن الوكالة بلا مع (وهى)
لعه بالفتح وبكسر اسم من الوكيل كفاي الصحاح وغيره وبالكسر ويصح مصدر
كل فهد وكل فعل معنى معقول لانه موكول اليه الامر اى معوص اليه وقولهم
الوكالة الحفظ والوكال الحفظ بخلافه السهيه كما فى العرب وبطاق
الوكيل على الجمع والمؤث كفاي الصاموس وشريعه (سوموس الصموس
الى غيره) اى امامه اخذ عنه مصلية فى فعل شرعى معلوم مودع للحكم شرعى

كالكاح والطلاق المورثين الحلل والحرمة قال اللام للعهد فلا حاجة الى رداء امر
 شرعي كما قل وبمخرج عنه ما اذا مال است وكل في كل شيء ما لم يصرفه وصلا
 لجهالة لا صرف وفي الامتحان بصرو كيلا بالخط فتنى ان راد الخط كما في التهمة
 وكذا بمخرج عنه الاصل ما به نسبة بالولاية المسئلة اليه دون العائنه المتبادره
 ويدخل فيه توكل مسلم ذميا منع من عمر ميمون كما أتى وفيه اشعار بان القول
 لم يشترط فلو قال وكلتك بطلاقها ولم يقل التحاط فت ولا ردت ثم طلقها
 وقع استحسانا لانه دليل القول **صكه** في السوط وفيه اشارة الى ان القول
 شرط ولو حكما وبه يشعر كلام الهداية (وشرطه) اي شرط بعض ذلك الوكالة (ان
 يملك الموكل) اي بقدر الموكل على الصرف المعوض اليه والا فاد وكل باطل فلا يثبت كل
 انه خلاف عادته في الاحضار اياه دون راسمها فان المسلم لا يملك بيع الجرو وشرائه
 هما وقد صرح به خلافا لهما توكل الذي يصدق بالثبوت ويحل ويثبت لانه
 قادر عليه وان اذبح معارض انه يفي كما في الصمات (و) ان (بعله) اي بدوله (الوكيل)
 ذلك انصرف الى علم ان السبع مثلا سأل للمالك واشترى سائله وان هذا المعنى واضح
 وذلك يسير كما في الكرماني هو وكيل الصبي والمجنون باطل وحل فاسد فلو كرهوا في
 لا يحد العقد كما في المخط وعنه (و) شرط حكمه (ان يتصرف) اي انصرف بان
 لا يهرل فيه والا فلا يقع من الموكل ومنه رمز الى ان الموهو يفسخ ان يكون وكلا لانه
 يفتنه ونقصه وان لم يرحم المصلحة على المصلحة والى ان علم الوكيل بالوكالة لم يشترط
 خلافا للمحمد فلو وكل بيع عبده وطلاق امرأه فعمل الوكيل حل العلم حار خلافا
 له كما في المخط وعنه (فصح توكل الحر السالع) العاقل نقره الآتي او الحر الصبي
 او المدد الصبي (او) السالع (المأدون) من جهه الولي او الولي العاقل (مثلهما)
 اي مثل الحر او المأدون فيجوز بوكيل الحر السالع او الحر الصبي او المدد الصبي
 او السالع مأدوين فالاقسام ستة عشر حاملة من صريار بعد في اربعة من الطل
 انها ليست من صرب ثلثة في ثلثة (و) صح توكل الحر السالع والمأدون (مدد
 عاقل او عتق) مدد او ما عاقلين حال كونهما (مجنون) عن انصرف فالاقسام
 اثنا عشر من صرب اربعة في ثلثة (و) يرحم الحق (اي حقوق العقد الواقع عن
 هذا الصبي والمدد) الى موكلهما) لانهما لتصور اهلهما وفيه اشعار بان الحقوق
 ترجع الى الوكيل المأدون منهما وهذا اذا وكل بالسبع واما اذا وكل بالشراء فلي الموكل
 سواء كان الثمن حاضرا او خلا كما في المخط وعنه (دكل) موصوفة اول من الموصولة
 والطرق لانه كل اي صم اسوكل بكل عبده (مدد) اي بمصلحة الانسان (مدد)

أي تسدده أو تولية بقية عن آخر كالمسح والهمة والصدقة والوديعة وغيرها
 ولا يملك يتوكل المـ الم أو الدمي وما أو سـ مع الجمر أو شراؤها أو كل شئ المسـ
 والاسـ راض كاطل فان الكعدة كافية للاولى والثالث مسـ بقية الآتي وارابع
 محلف وهـ كما سـ (و) مع الوكل واولى رضى الخصم (المقصود) أي جواب
 الصريح أو الدعوى الصحيح كأي المـ صـ أو الجواب إقرارا كان أو انكارا كأي اللوع
 وقال بعض المشايخ إنه لم يصح ملازمة والتجسس ان الخلاف في المروم كأي الطهره
 معه لانهم وعدهما بلزم وهو المحار فلا ريب أو كاله رد الخصم كأي البهاية وعده
 وإهي بعض الآخرى فالروم عده لعنت المدعي عـ وبعده عده إصرار المدعي وهو
 المحار عده الامام السرخسي وشمس الاسلام وهذا كذا إذا كان معيا صحاحا أو لا بلزم
 بالاجماع كأي الطهره وفي حكم الراض انحره التي لم يهد لها الخروج الا بعد
 الضرورة كأي الهامة فلو وكل بالخصوم ووجه الهـ المـ مع ما في الهـ عـ لا
 مسـ لها وما عدى على الحلف أو النكول وما في حـ راية المـ المـ الاطلاق مسـ له
 صار وكلاني هذه الصور ما لا نكول والافرار حـ عـ انه ان سـ في الافرار عـ محمد حـ لا ما
 لاني يوسف كأي الطهره (في كل حـ) للرجل والمرأه ولو به عـ على المـ
 أو عدهم أو معهم أو بالعكس (و) مع (ما عـ) أي اداء كل حـ (واستيفائه) أي
 حصـ (الاقـ حد) مصدر أي استعان في حد من الحدود (وفصا صـ بعينه موكدة)
 عـ المجلس كما إذا قال الموكل وحمل على فلان حدا وقصاص في العيس أو الضرب
 فوكلت ان يصاحبه من فعل فان استعان بهما فدون حضور الموكل ما مال بالاجماع
 لـ عـ وطهما المسهة وقد رمر الى انه صحـ أو كل اثبات الحد والقصاص جلافا
 لاني يوسف وإلى انه صحـ التوكيل بـ عـ العـ ر كأي شرح الطحاوي (و) رجع
 المـ (أي حـ) عـ عـ قد صدر من غير النص والعـ المـ عـ (الوكـ) و
 الموكل ولد احار للوكـ ان يوكـ عـ هذه الحقوق ولم يحرم للموكل كأي البهاية وإياها في
 بالحقوق لان الملك يـ للموكـ اداء كـ أي في كل عـ فـ مـ له
 تلك كما (في عـ) سوى سلم وقد سـ المـ تكبير وفي الاطلاق رمر الى انه لو باع
 حصـه الموكـ دهي رجع الى الوكـ كأي الصـ لـ لكن الصحيح ان رجع الى
 الموكـ كما ان الجواهر وإلى انه لو وكل هذا الوكـ غير مـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ
 الى الوكـ الثاني هو الصحيح كأي الكافي وإلى انه لو اصاب العـ الى موكدة دهي رجع
 الى الوكـ كأي التـ مـ
 اسـ مـ بالخلاف كما لا يخفى (وشراء) وان اصاب الى الوكـ وحلافة في التـ مـ

وكل لو وكل بأشياء مملوكة الى الموكل لا يغير كافي الخرافة (واحد) واستمر
 (وصليح من اقرار) دون اسكار فان الموقوف الى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى تفصيل
 الموقوف وكل (و سلم) الوكيل (اسم) الى المشتري كافي الوكيل المبيع (و نفسه) اي المبيع
 عن النافع الى الكافة بشرط ان يرد له اسم المبيع (و) بعض (ثم مفعول) في المبيع (و) يجب
 (عليه) اي لو وكل (ثم شرطه) في اشتراؤه وان لم يدفع اليه الموكل كافي المصعري
 (و محاسب) بالبيع في الاستحسان والبيع ولو استحق المبيع رجوع المشتري بالثمن على
 الوكيل لاسم ان بعد الثمن وان يرد الى الموكل رجوع به عليه ولو وجد المشتري بالمبيع
 عيبا او ائتت البعاء وورده ففقد احد الثمن من الوكيل (و بمص) ما يكره (في
 الاستحسان) اي استحق المبيع ورجع الوكيل بأشياء الى التي على النافع دون الموكل
 (والبيع) اي عيب المبيع فرد الوكيل على السامع وهو في يده وان سلم الموكل فليرده
 الارضاء الموكل اذ كل في شرح الطحاوي وعلم ان المصنف قد ترك موقدا في كثر من المسائل
 اهتدأ على ان اطار المبيع كما ترى فلا وجه لقوله لا تسامح بها حيث لم يذكر مدوهو
 في يده واراد البيع مقبولا كما طعن (و محاسب) بالبيع (في) طالب (شعير ما اشترى)
 من عقار ما شجع بمصاعم الوكيل بأشياء (وهر) اي اعيان (في يده) اي الوكيل بخلاف
 ما اذا سلمه الى الوكيل فانه بمصاعم دون الوكيل لا يسهل اوكاء دولة في مفعول مطوف
 على ما قدر من قوله لا تسامح بالبيع المقرب المعنى الرا فلا يسهل بانه مطوف على ماء و
 معمول لكل من اعيان كما طعن في قوله وعاد ثم شرطه استمرانه في ص الوكيل بعهده
 مدعى عليه احد المدعى على هذا العمل كتسليم المبيع وعده ومي كان مدعى لم يحرم الموكل
 عليه كقص المبيع وارسوع في لهب والاستحسان فان كان حيا وكل موكل بهده
 الافعال والآلات تدفع وارثه والا فوكل كذا ذكره المصنف لكن في الحق ان
 الموكل لم يسهل بعهده فان المهدد على الوكيل حتى يحضره قص الثمن وعده
 وفي الخلاصة لو باع عصمه الموكل فاعده على الوكيل وفي عيوب بيع قاصمها بان رد
 المبيع على او كسل وفي مأذون المحط داغاب الوكيل او مات فحقوقي فمعمل ان الموكل
 وفي الظهيرية لو اشترى الوكيل مبيع في قص الثمن وكل الحاسم الموكل بمصاعم ومدعى
 ان يكون حقوقي اساءه والصالح على ما ذكرنا (فثبت للمالك الوكيل) اي موكل الوكيل
 واشترى وان اصاب الى مبيع (اسداء) فان اوكل نائب في حق الملك اصيل في حق
 الموقوف وانما لا يملكه حكمه هذا كرجي وهو المحسار ما في طاهر الزدلس والاول
 عند انما ضي ان يرد مدوهو الاصح كافي اسهائية وغيره (ولا يه في قريب وكيل شرا)
 اي يشري الوكيل قريبا بية الوكيل لا يثبت المثل للولي وان كان مصرق المتفصال

فانه لا يستقر ملكه الوكيل لانه عمل من ساعدته والمالك المستقر لسوت الفتي
 كافي الكرماني فامر سلاله قباله تعاوي كاد كره المصنف فالاول ان تفرع عليه ما ظهر
 و ان الرخلاي (و) رجع الخ و (الى الموكل) في كل عقد لس منه مادلة ملك بمالك
 (كافي سكاخ حلع) لان الوكيل فيهما سعي اى حاله حكاية غير فلا يلزم عليه سى كافي
 انكفاه وعده (وصح عن اسكار) لانه عدا بين الموكل دون امر ارفاهه مادله (و) صلي
 عن (دم عقد) وشركه ومصارفه (و) (فى على مال وكسائه ونصديق وهد) واشبهات
 (واعاره) واسعاره (اداع ورهن) واربهان (واراض) اى اضطرار مال اداء تسيه
 ولم يذكر الاسراض لما مر في الاعمال انه لا يصح الوكيل به وعليه العوى كافي الخرافه
 فاسهر انه مادل اريد بطلانه على اصح ازواش (ولانطال) على المجهول (وكلى
 روح بالهر ولا وكلها) اى الزوجه (سليها) الى الموكل (ولانطال حلع) للروح لما مر
 انه سعيه (ولمشتري) من الباع الوكيل (مع الثمن من موكل باده) اى موكل وكل
 منع لس عدا وصبا بمحور من لما مر فاصافه الباع عهدته (طدفع) المشتري
 من الوكيل (المن اليه) اى الموكل (صح) الدفع لانه حق (ولانطالت ثانه) اى لانتال
 باده الوكيل المن طلنا او طالنا ثانه وهو مصدر او حال ويجوز ان يكون الفعل مجهولا
 والمعنى ولانطال المن او المشتري طلنا او مطلوا ثانيا لانه لا يملكه في الاخذ ثم الدفع
 ولد الوكيل للمشتري على الموكل دس ومع المماصه به كافي الهدهده وهذا له للوصول
 اليه - سى لاوصول اليه

فصل في

(لا يصح) و نه - د (مع الوكيل) اى وكيل بوكافه مطلقه (ويشراؤه) اى يشريه
 ذلك الوكيل فلو بيع مهم المشه لصح كما اذا قال بيع من شئ صاع (بمرد
 سهاديه له) اى لذلك الوكيل الولاد او المروحه او غيره للشهه فلا يصح لو باع
 من نفسه او ولده وولد ولده الصغرى واصافه البيع للعهد فلو باع بادل
 من القيمة من فاحش لم يصح بالاعتاق وكذا شئ القيمة او نه - د
 س - يرقى رواية عنه ونحسان عدهما فلو باع ما كثر من القيمة صح بلاحلاف كافي
 الهاميه وعده وجه زمر الى انه او باع من هؤلاء ما مر الموكل كافي العمادى والى انه
 لو امر بالبيع وعين الثمن فدفع اليه الثمن من ماله واستسك له لم يصح لانه وكل باع
 لا ما يشري بادل لو علم الموكل بذلك وقت دفع الثمن اليه كان به بالعاطى كافي الميذولى انه
 لو باع من اى الموكل او اياه او عده صح كافي الحرمانه (وصح) عده (ابيع الوكيل)

يباع مطلقا وليس الاضافة على نحو ما مر من الطن ان الطاهر الاصحاح (عادل)
 من الثمن ولو صاعا واحشا (او ثمره) واذا ذكره لتناول كل بدل فالباع امر اصافي علم
 نكس ذكره استطراديا كاطن (والدرص) انما يكون بحركه غير المحجرين (والنسه)
 وباحر الثمن مطلقا ولا يصح الا ان يقدس مثل القيمة او بما يعان فيه او بالدرص
 كافي الثمن باثني ولو باع الى حصيد منه نصح عبده خلافا لهما ولو باع بشدا او احراثن
 صح عبده خلافا لابي يوسف وهذه اشارة الى انه اوسى الثمن صاع ما قبل لم يصح
 ولو باع ما كثر من كافي الطن والا ان لو امر بالنسب ما قبل لم يصح كافي
 قاصدا ان وكذا بالعكس كافي الخراج (و) صح عبده (مع نصف) اي نصف
 (ما قبل) وان يسهه التبعيض كانه كافي الخمس (بيده) مطلقا وعبدهما
 اراصره التبعيض لم يصح مع نصف الادايع فانه قل ان يحصلان الشراكه عب
 (و) صح (احد) اي واكل باع (رها) ولو خلافا لا تعلق الادا امر باحد فانه
 لم يصح عبدهما ان ياحد رها فليلا يوجب تقصيرا لبيده من مثله كافي الصعري
 (او كولا بالثمن) للاستيناف (ولا يصح) الوكيل الثمن للوكل وقيمة كل راس (ان صاع)
 الرهن (في بيع) اي الوكيل (او) ان (قوى) اي هك (ما على الكفيل) من الثمن
 بان مات الكفيل والمكحول عبده فانه كافي الكرماني (ويبيد) عبدهم (شراء)
 الوكيل اي من كل اشراثن غير معين وان كاه الثمن مسمى (مثل القيمة) اي في قوم
 القومون كلهم (وريادة) علي (سماي) اي يتحمل الثمن بها (وهي) اي لك الزيادة
 على روايه الواد (ما قوم) قوم واحد دون الكل اي قديمين من طين ربيعة
 السلس انهم يرعون في ذلك الشيء بذلك القدر من الدرهم او الدرهم او دلسا صلة
 وليس محال فلوا شترى ذلك الوكيل شيئا بعشرة دراهم فاشترى الموكل من احدهم لكوته
 فانه عبده فخر من الشترى على القومين وقومهم من عبدهم فخر من عبدهم فهو
 داخل تحت قنوم وقوم فهو العن اليسر فلم الموكل وان لم يقوم احد منهم بعشرة
 فلا بد حل ولا يترتب وهو العن العاشر فلم الموكل هذا هو الحدا ماصل بينهما
 وبه يفتي كافي مع الصعري وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التعبد به اذا
 لم يكن به قيمة مألومة في العبد وامان اذا كانت ملومه كالخنزير وغيره ولا يراة لا يفتد على
 الموكل من كاتب فله ان اعترى القوم ان يكون قويا يحاج اليه كافي المحيط وعلى رواية
 لضع عن محمد ان السر نصف العشر او اقل وعن بصري يحجى به في امشرة في العروص
 ياد نصف درهم وفي الخوان زيادة درهم وفي العطار زيادة درهمين كافي شرح الطحاوي
 يذكر في بيع الخراطة انه في الخوان درهم وفي العر درهم زيادة وفي العقار درهم

لا يصح تصرف أحد الوكيلين وحده (أو يطل تصرف أحدهما فيما أحياه
 أي كل حي يجبر به الموكل أو الوكيل إلا حرأناه إذا اشترى بعد علمه فأدناغ
 - أو جاع أو روح مثلا يتوقف على إحياه الموكل أو الوكيل الآخر سواء كان الثمن
 ن أو لا والوكيل حاصرا أو عابثا كما في شرح الطحاوي وفيه أسرار مائة - أنصرف
 هما والآخر حاصرا لم يجز إذا ادعاه الآخر وإن كان تأسسا فاحراز لم يجز عند
 الحاكم أنه خلاف ما في الأصل وقال أبو يوسف أنه حار كافي المصلحة والمتسار
 كون وكاتهما بكذا وانه من قل وكلكما منع عدي وإمانا وكلاهما لا ين مان
 برحلاتم آخر صح تصرف كل بلون أحياه الآخر (ال) إذا كان بوكلمه (في خصوصه)
 كل مهمسار يحاصم لكن على وجه لا يعوب فائدة توكلهما من أسوى الأمر
 ما ولدا انفراد - دهما انكلم وفيه دمر إلى أن لا يشترط حصره صاحبه في خصوصه كما
 لم يجر وقيل يشترط وإلى أنه لا يتقص أحدهما دون الآخر كما في النكاح (و)
 دورعه (كصاعه ورد عازمه ومعصوب (وهصاء دي) دون فرض لودعه
 ن (وطبلاق وعتق) فإن لأحدهما أن يطلق ويصق دون صاحبه وفي
 ساء إشارة إلى أنه لو وكل وكلى وقال يطلق أحدهما دون صاحبه وطلق
 لما ثم طلق الآخر وأحياه لم يحرك وكذا أنه في كافي المحيط ود كرفي أنه أيدل وقال
 ما أن شاء لا يفرده أحدهما والظاهر أن لا علق كذلك (لم يعوصا) فانه
 الطلاق والعتق مخصوص لم يفرده أحدهما إلا إذا أحياه الموكل أو الوكيل الآخر
 صح (و) سئل (مع غصب) مال صغيره الحر المسلم في مشري رقبته (أو) مع
 تب (مال صغيره المسلم) أودى مال صغيره (أو) ولد له الكبير كالأبي فلم يصح
 في الأولى (المسلم) قد وان لم يصح بيع الأول مال صغيره المكاتب أيضا
 من الموهوم أكثرى ككلى ككافر عمره فليس له تسامح كما طي (أو) (سراؤه)
 راء كل من هؤلاء شائس مانع تصغير المسلم عالة وإما شروهم تصدء لهم فصح
 مع شموله ولا يصح تصرف - دوا ومكاتب أو كافر في مال صغيره المسلم لأن ما سوى
 من انصرفه لم يصح مهمات في الكفية ولأن الدمى والأساس والحرقى والمرتد
 ذلك الصغير لا تقطاع وليرد الكفار عن السلمين كافي النكاح (والأمر بشراء
 (أي) ماله غير وليمة شمول (على العرق) صورة (دور مع دنهم كثيرة) بحيث
 بها في العرف الدلا الحذر وتذوق دوا واشترى أحدهما لا يجوز على الأمر
 يرى بها شعرا أو لجا أو ما كهو لا يجوز عليه وفي مع إثني إلى الوكيل أسرار مائة
 اشراء فلا دفع له لا يصح أو كل (أو) لي (الحرقى) دراهم (فلانة) بحيث

لاستري بها في العرف اذا لم يشر بها غيره لا يجوز على الامر (و) على (الهدية)
 في دراهم (موسطة) حدث لاستري بها في العرف الا لدفع فلو اشترى غيره لا يجوز
 عليه كباقي المخطوطة وعنده وقبل اعطس بل دهم الى بله والوسط مثل ان بعد
 الى حسمه او سمه كباقي الكمانه فالسمه على هذا لم يكن من الكثير كاطن وما في المتن
 وان كرى الهدية لعط قل لكه رعا ذكره وهو مرشح عنه وعنده بدل كلام
 الكرمانى وعنده وقالوا ان الطعام في عرف الكوفة على العود منه وحده وفي عرف
 عهدهم على ما مضى وهو الفاس وقال بعض مساحته ما يمكن اكله ملا ادم كالحلم والموسى
 دون البر ودفعه وقال الصدرا همد وعنده الصوى كباقي الذبيرة (و) الامر بشراء الطعام
 (في محله اولية) في طعام العرس والتخديع اسم زمان (على الخبر ولو كثرت الدراهم
 او توسطت لعرف (و) الامر بشراء (حمار) او فرس او نعل يصح بلا بيان النسي و مصرف
 الى ماركه ال موكل ولذا لو امر فاص بشراء حمار لا يجوز عليه اذا استري بطوع الادب
 او الدب به كباقي المخطوطة (و) الامر بشراء (دار) يصح (ان يدكرتها وعملها) يقع على دار
 مصرف وكل منه وحوال الطاهر انه يصح ان يدكرها في المخطوطة ودكر في المختار
 ان دكر النسي بكفى وعن ابن يوسف لا بد من النسي والصبر (و) الامر بشراء
 (سبي) عزمه من يصح (ان علم حسمه) النسي في الكاح (ن وحده ودكر عن عن)
 ذلك النسي اى بين (نوعا) والا حسم ترك الصفة فان النوع صار معلوما بمجرد تقدير النسي
 كباقي الهدية وعن ابن يوسف انه مصرف الى مثل ما في محل الموكل وفنده
 اشارته الى انه لو كان معلوم الحسم من كل وجه كالشاء والقر يصح وان لم يدكر النسي
 والى ان جهالة وصف النسي عزمه كباقي المخطوطة (لا) يصح ذلك الامر دكر النسي
 (ان حسم جهالة حسمه) بان جهل الحسم من كل وجه وهذا مصرف عما علمه
 كباقي وفيه اشعار بان نوع ذلك الحسم مع واريد بالوع الحسم لسائل
 كالجوار كاد كره المصنف واعلمه سهو فاعلم الجوار ليس محسم سائل هذا احد (كادق)
 اسائل لذكر والاسي المحسمين في نبي آدم (والثوب) الشامل للديساح والكسان
 والاعطس (والسائد) الشاملة للعرس والعل والجوار عزمه كباقي الهدية وعنده اولسكاد
 دي دراهم اربع كباقي علم العرسة وفي المردات انها العرس خاصة (و) صدق
 دهم (الوكل) لانه ان يشراء عظموا لوميا ومن الطن انه شعر بعدم التمييز
 (في قوله سريه عدا) معيا (نلامر حات) الع دعه (و) قد (قال) الامر (بل)
 سره (لصك ان دفع الامر النسي الى الوكل وجه اشعار بان له لو اخلصا وهو حي
 الوكل بالطريق الاول كباقي الهدية (والا) يدفع النسي (فالامر) الوكل صدق لانه اسكر

فمن وه اشمار له لوكل حاصد في الامر الاضرب في الاول عه واما عدهما فكذلك
 اذا وكل امرء من اهل صديق الوكيل واما في الهدية (ولو حكيل) فاسرى (حسن
 المسح) اي التثني واما الاحارة عا لانه اسير ولم ير له اظهر لانه افشده بعد مله
 المراد (من امره) طرف المسح (المسح منه) (وان لم يدفع) او كل التثني الى ماله
 اذ لم يذكر محمد اصلا وما في المتن من الخواص في كل واحد مسرود واما اسعار ماله
 ان يطلب التثني من الموكل وان لم يؤد من مال مسد في الساع في كل الصوري (فان هيك)
 المسح في هذا وكل (ادخاله) مسد لانه ماله (مسد) عند الطرفين (التثني) قل اوكثر
 لانه يخرجه الساع من لوكل ضمن الوكيل ضمان المسح واما في دفع ضمان المسح
 فوجب فيه مائة مائة مائة واما في يوسف ضمان الزهر ولو كان التثني خمسة عشر
 واثنية عشر رجوع على الامر بحسبه عد لم يرجع شيئا عدا سابقين ولو كان مائة كس
 رجوع الوكيل بحسبه عد مائة مائة (وليس الوكيل بشراء) شيئا (من) اي مائة
 ولو لا لجملة من (شراؤه) لعد لانه قهر روعر لئلا لم لوكل فلو شري لعد
 كل الوكيل واحترما شراء عن النكاح فانه لوكل سكاك امرأه بها قدر وحسب لعد
 وهي له في كل الصوري واما اسعار ماله لوكل بشراء مائة كان اشتره لعد الا اذا دفع
 التثني من مال الموكل او بوي الشرائع في المعمرات (فان شري بخلاف حسن المسمى
 كما يكل ولد المسح احسن ماله لو اشتريه ما كثر من التثني) (فج) الشري (له) اي لوكل
 واما انه رانه اولم يسم لما كان في حكم المسمى لان يعرف في العقود القود

في فصل

(لوكل بالخصوصه) في احدى اواله (انه من) عده عا لانه ماله معهما لو وكل رجلا
 يندى وثبت ما على ملاك ولا يراد عليه مائة حله لوكل بانيه اواله فرار كان
 لهما عده (ويعني) اي معنى كثر لانه حرى من شئ يلج وممرود وعيرهم (لان اي عده
 عده مرمهم) (علاوة) اي بان اس له انقص لانه ماله من الا لخصوصه كما مال وحرى
 سرا مالا اظهر المكر والحد في لو كلاء والحد والمسح في القصاص بعد الله واهل
 الاسلام من هؤلاء كما قال الرازي في صف و«صيهما» و«مس عليه مائة مائة» و«تسمائة»
 و«اشمار» بان اوكل بالخاصة الذي عا لانه ماله ماله و«علاوة» اي في الهدية
 يد كفي المصرا بان الاول جاسر الزوات والآن يحكم عرف العاروه يعني (ولو وكل
 من احدى لخصوصه) فلو اقام هذا الوكيل اليد على الذي اوهم عليه ان وكله
 له واما او اراه على حدة واليهما مال فمضى احدى عده بعض عا لانه عدهما بعض

نعيه وسئل على الوكالة - مدعي وقد رمر الى ان انقضى او وكل شخص من السائب
لم يكن الخصوم والى ان الرسول لما ورد بعض الذي ليس له الخصوم كافي النجوة
والى انه لو ادعى المرم الاستعانة لم يحلف الوكيل في دفع المطالبات الى الوكيل
ثم دفع الموكل واستدعى كافي الهداية والى ان الوكيل نقص احسن لاختصاصه
كما صرح به قول (٥) كسور للوكيل (نقص المرم) لخصومه لانه كاسر
واو اقام السعد عليه ما عني وكذا لم يسمع في حق السعد واستدعيه لم يدفع
الودعة الى الوكيل فقصها بدون اسباب الوكالة وان امرها المودع كافي
دعوى الخلاص (و نصرت الوكيل) اي يودع على حضور الموكل حتى من كل
(نقص السعد) اي بدلائل (وعلى المراء) اي نصرت الوكيل نقل المراء الشارة
الى موضع كذا يوقف على الخصوم هل الوكيل اناهار (ان اقام) امه (الخصم)
اي النسب (على المراء) اي اعاق وكذا انا (و) اقام المراء الجمعة (على الطلاق)
اي يطلق الموكل انا نصرا (ملا سواب اختلافهما) اي لعني واختلافهما انا ما جمعه
على وكل عزم يداو ب انا بها الوحد صر وكذا خلافه صر المراء (و صرح
افرار الوكيل) اي وكيل المدعي عليه (بالخصوم عند القاصي) لانه محل
الخصوم فلو وكل رجلا لخصومه مدعي فامر ما سانه او امره او مدعي عليه فامر
بوجوب المال عليه صرح لان الخصوم سانه له كما روى اسعاره لو اكر ذلك
الوكيل صرح ما طر في الاول وانه لو اسي الافرار صرح وصار وكلا ما لا يثا
كالوا سسي الا كما صار وكلا ما لا افرار كافي النجوة وذكر في الصوري انه لو اسي
الافرار محصر الصالح صرح والا لا يصح وما لا يثا انصا صرح (لا) نعي امراره
على موكله المدعي عند عدد الطرفين (عصير) اي الامامي عماره لو مات
الافرار بالنسبة خرج عن الوكالة لان الساقص قال ان يودع صرح او امره
عمره انصا (والموكل) دعوى (عزل وكه) وكذا مرسله او مدعي لان الوكالة
فلو قل عزله عن الوكالة كما بعزل عن الوكالة امره بالاجماع كافي الصوري واما
كلما بعزل فاب ويلي هم قال رجعت عن الوكالة المعلقة بعزل على قول كثير من
المساحه يعني كافي الخراء وقد اجماع انه قال احراره بمحصر من الوكيل رجلا
الطلاق والعاق وبوكه سواب الخصم وبدل وحقو الوكالة فان حقوق ما عدا الكاح
صرح وفي رواية لم يسمع له المحمود واصاد الوكيل العهد فانه لا بعزل وكلا لا يثا
حق العماره صاء وكاله في صرح كاح او رهن كافي النجوة ولو وكل ما ان يدين
مؤمل بلغ داره يسؤله عند الاجل كان له عزله قبله كافي النجوة وشاره الى انه

وعلق وكالته بشرط ثم عرله قبل وجوده مع عليه القوي وإلى انه يصل بعلق
 العمل بشرط في الخلاصة (ووقف) عزل الوكيل (على علم) أي الوكيل لسماع
 أو كتاب إليه أو رسالة أو أمر من غيره عددهم أو أن أحدهما عدل أو لم يصدر عنه
 وشعر عدا عدل لم ير إلا بالصدوق وعندهما عدل إذا ظهر صدقه كما في المحيط
 ولما راجع مع عدل إلى الموكل والمعنى وقف عزل الوكيل نفسه عن الوكالة
 على علم موكله كما في لكرمان (وسطل الوكلاء) بالسبع أو شراء أو غيره (عوت حدهما)
 أي الموكل والوكيل ودفع الحقوق من انقص وانسليم والرداء - ونحوه إلى
 من كان حاسما بهما كما في العبادي ودكر في فصل الوكيل بالشراء من المحيط أن الوكيل
 لو بفقير أو بالغ أو أواه أو أبله يكن الوكيل في رواية وأوصى القاضي
 في أخرى واستثنى ما إذا باع الوكيل ناسع الحارم ماب الموكل فانه لم ير
 كما إذا وكل الوكيل وكالات موكله الأول فانه لم ير وكل الوكيل كما في الأصولين
 (و) بطلت (حويه) أي حيوان أحدهما استلم يعرف السبع أو شراء كما في النجاشي
 فلو أنطاعه بالبيع بحث لم يعرف اشترى لم ير على الموكل كما في لكرمان حوا
 (صفا) بكماله له من موصى ومصره موصى به وهو عدله به نفي وأكثر
 السبع عدل أي يوسف وسبعه كامله عند محمد كما في مع انصاري وهو الصحيح كما في الكافي
 وعنده وأعلم أن الوكلاء اعتمدت بالملوك الخوارج إذا كان الموكل ملك عزل أبو بكر
 وأما إذا لم يملك كعدل في باب الزم والراء في الأمر باند ولا يراد به وحويه
 كما في الصمري (ولجاءه) بالكرمان ووصول أحدهما (بدار الحرب) حال كونه
 (مريد) أو أن لم يحكم القاضي بالحق وقيل بطلت أن حكم به فلو جاء أحدهما من
 دار الحرب مسلحا ولم يحكم لمخافة فعود أو كانه عدلهم وإن حكم به ثم عاد فعود الوكالة
 عند محمد خلافاً لابي يوسف كما في لكرمان وأدكر أن يرد مع الحق لأن تصرف
 المريد وإن بعد أحدهما لكنه موقوف عنده (وكذا) بطل (بغير موكله) حال
 كون الموكل (مكاتباً) أي إذا وكل مكاتب وكلاً ناسع مثلاً ثم صار رقيقاً بطل
 وكلاءه وكذا نفيه وقع مصرف في مال الصريلا أمره وإنما فصل بكذا للسند على
 العامل الممد لا ناطق أن يجهل بطل بشرط علم الوكيل لما سدره (وحجره) أي الموكل
 حال كون الوكيل (مأدوماً) أي إذا حتر عنه الأدون الموكل عن انصرف بطل
 وكالته وكذا له الأمر والكلام مشد إلى أن المكاتب والمأدوم إذا وكل رجلاً بالقاضي
 أو الخصومة لم يطل وكلاءه بالبحر أو البحر كما في إجماعه (و) تصل الوكالة في حق من
 لم وكل صريحاً من أشهر مكين بسبب (اختراق) هدى (الشركيين) عن الشركة

سره عان او فامود وقل فبصر كما في السجى وقد دلالة على ان امره كان
 مائة في حق الموكل وان كان في دلالة المعط على ذلك حياء واسد صاحب لكفا
 على ما ذكر ما في الخايع ان احد الماه وصين لو وكل رجلا بالشراء ثم امره ان يطل
 الوكالة في حبه وقد انه قاس عبر طاهر على ان في العلم لو وكل من المعاصرين
 او كلاهما رجلا لم يرل وكان لكل منهما على حده فان فعل احدهما كفعلهما
 ولو وكل اشريكان عانا رجلا ثم امره ان يرل لو علم بالافتراق ولو، كل احدهما
 رجلا لم يرل الا اذا كان الشرط بينهما ان يصرف كل على حده من ارضه
 لو وكل كلاهما ان لا يرل في حق كل منهما (وان لم يعلم به) اي عوت الموكل
 او حبه او خلاف بها وبع او حصره او افراده (وكليهما) اي وكل كل من الموكل
 الملب والمحون واللاحق والمكاتب وان اذون والشرط لانه عمل حكيم والعلم بشرط
 انه لا يخفى في كل الأحوال وان طم وعبرهما فهذا الحكم عام لكل من السنة فلا وجه
 لخصص المصنف اشارة بثلاثة الاحتمالات (وتصرف الوكيل فيما وكل به) تصرفا
 بغير الوكيل سوء علم به او لا كاسع الهبة مع السلام والاعلى والندى والاميلاد
 والكسابة واما اذا كان تصرفا لا يجره عنه كمالا اذن المصنف في الدارة او هذه او آده
 ولا يرل فاما مع المكل ماسع والوكيل معا وهو سهما عند ابي يوسف والمشرى من
 الموكل عند محرم لانه باع ملكه فهو اولى بما في الاحساس وعبر ولا يخفى انه معطوف على
 اقرار الشريكين ويكون مع هذا ان الاصل اشتراك الموقوفين في العدة وانما لم يرد
 لانه لا اساس الختم على قوله لم يعلم ولا رد ان الاحسن تأخير العدة وانما ختم على سائل
 العمل عاده لحس الاحتتام

في كمال الشريكة

اوردته الوكالة بها كالأدب للشريكة كما ظهر (هي) في اللغة ما كسر والصم كما
 الفا وس اسم وصدر شرك كذا ما كسر فهو ريكى سارك كما في الرقبات
 وتيرة فهي كالشركة خلط المالين كما في المردات وطلق على الله كما في النهاية
 وسر بعد احصاء اسس واكثر عمل واحد كما في المصنوع ولما كان في المور
 قسم ثلاثين وقال (صربان) اي نوعا (شركة لك) اي اختصاص احدا آخر بسب
 ملك فالصافى هي الباء كما في العرب (هي) شرعا (ان تلك اثنان) فصاعدا (عينا)
 وهي صربان اختار تدان بشرى عينا او بها او يوصى لهما فقلان او تدان عليهما
 في دار الحرب او شططا لهما وغير ذلك وحريه بان احدهما يثبت سطر او سطر المير

يهدها له ورنماؤه أو به كفاية - شاروسية وهذا نصار اعقاب من المجر - الشركة
 في مكة كمالا اهاب الخ شوبن دار يهدها فانها شر مكار في الحفظ كفاية النظم فلو بدل
 عينا ما لم يكن اول (وكل) من هذين الاثنى (كاحي فيا) اي في الامتاع عن مصرف
 مصر فيما كان (الصاحبة) من حصصه فلو باع احدهما اصبه من ساء شرا من احس
 بلائد شر مكر لا يتصور وكلما ازرع والشجر وروباغ من شر مكر حار وعن هشام
 لم يجر كفاية - مع الصري واما وقد بالصر لان احدهما ان اصبه على سطح دار
 - مكره يهدها كفاية المية والحدود رزاعة ارض مشتركة منه وبين غائب اذا نصب
 الرمن فلو نصبها اورا اذ انقله قوة له ذلك كفاية نصب الكبري (وشركة عقد)
 اي اشرته ايا له لو كان الواقعة حسب العقد بغيره الا في (وركتها) اي ما عدها
 فان اركن مطابق على جمع الاحراء كفاية فباس الكشف وانما ذكر بعد العقد دعاهم
 الخمار (الاحباب) ما يتول احدهما شارك في عموم الخمار اساق نوع من (واء ول
 ما شول الخمر قلت وحكمها اشر مكره في الرخ (وشراطها) اي شركة العقد
 (ان لا يبيع لاحدهما درهم) مسماء (من الرخ) والاصح الشركة لا - عار ان لا يرخع
 (وهي) اي هذه الشركة (اربعة اوجه) جمع الوجه اي الطريق منها شرته (معاوضة)
 وفعال شركة المعاوضة قدمت لانها اعظم مكره بالحدث (وهي) لغة المساواة
 والمساواة معاوضة من ادعو نص كان اكل واحدهما رد ما عدا الى صاحبه كما ذكره ابن
 الاثير وفيه اشعار بل المريد قد سبق من المراد اذا كان اشهر وهو خلاف المشهور (و)
 شر مكره (شركة) اي عدد شر مكره (مساويين) او اكثر ولا بأس بذكر اعطاء الشركة لغير
 في الخوالة والمتبادر ان يكونا من جنس ملاءمة من صبيين ماذيين اوصى ماذون بالغ مالا
 من العدي او شرهما ثمانية وانما بالساوي من حيث الادراك ان كانا من جنس واحد ونوع
 واحد اما ان كانا من جنس اومن جنس ونوع كالسور مع الصحاح فشرط مع
 ذلك المساوي في القيمة فلو كان مال احدهما مفضل في القيمة لم يصح من ظاهر الرواية وعن
 ابن يوسف انه يصح كفاية الشخيرة واشار بلفظ المساويين الدال على الشوبن الى انه
 لو كان احدهما من جنس ذلك الدال لم يدخل في الشركة فقد المعاوضة كفاية فاصبحان
 والى انه لو حص بعد الشركة ما على الساس من الدمن اوراد قيمه احد المائين فل
 الشراء او راء هذا الشراء ما خرج فسلطت في كل هذه الصور كفاية الدخوة ولا بأس
 ان يكون لهما معا راء وعرض كفاية الشارع (وخر به) فلاحور بين المجر العبد
 وبين عبيدين وبين حرم مكاتب وبين مكاتبين (وديب) فقحور بين المسيين والندمين
 والكهنة والنحوبي والاسلم والمردلين مسلم وكذا في عبد الطريقين ومكره عند ابن يوسف

وسوق بين مسلم ومسلم عند لاعتقدهما كافي اسقط ومن اشترط عموم الخيارات
واتساي في البيع ولم يذكر الاستثنا اليه ومنها لعط المعاوضة اذ المعام لم يأت
شروطها كافي المحط وعنده وجد انه لو ذكر كل اشروط مساواها صحيح العقد
اذا عده للمعنى كافي بالمسوط وعنده فلا مانع من تركها مع ذكر الاشروط كلها (وهي
المساواة) (الوكالة) (فصل كل واحد وكلا عن صاحبه فحقوق عند كل مصرف
الى الآخر كما مصرف الى نفسه) (والوكالة) (فصل كل كمال عن احر فيما يخصه من نحو
صيانة الخارية والعصب والاستهلاك) (ومستري كل) (واحد من المعام صبي) (لها)
فلا يملك احدهما شراشي لعنه لصبي الوكالة (الا طعام اهله وكسوتهم) وعندهما
مما لا يملكه من نفسه وكسوه والادام وحاربه الخدمة (وكل ذي لزم احدهما
ما يصح في الشركة) من العقد كالتسوية (ونحوه) كالبيع الحاضر والقاعد والاحار
(صبي الاخر) (لصبي الكفالة) فالشر على رتبة المالك فالصبي بالغه احسن واجيد
ما يصح عند الشركة مما لا يصح فانه لا يصح به الاخر كالسكناء والخلع والصلح عن دم
عند وفي النصف ان كل مالزم احدهما فعلى الاخر انصاف الاقراره بالامر واوش الحامه
وعن ربح محرم ويخلفهما بدس عليهما الا اذا خلف احدهما على البات والاخر
على العلم وفي شرح الطحاوي لو كفل احدهما بالنفس لا يؤخذ به الاخر اجماعا ولو كفل
لثالث احدهما عده حلالا لهما (واووب احدهما) ما يصح عند الشركة (زاووهما)
او يصدق عاه او اوصى له (ما يصح عند الشركة) من العدى وعنده (وهي) (وصي)
الوارث او الموهوب له او غيره واعلم ان الفعل لا يملكه من طوفى باؤد سيطر فخص كل
كافي شرح الطحاوي وانظم وفاضي صان والسبب وعندها وعنده الهداية
كالتنبيه فلا يسمي بالالفصل شرط الهبة فقط كاطن (صارف) (المعاوضة) (عاه)
في جمع الخيارات لا سقاء المساواة والمخصص عن ظاهر فانه اذا عقد شرط من شرطها
صوب عاهما كمال شرح الطحاوي وعنده (وفي العروص والمقار) (المقصود)
من جهة الارث او الهبة او الوصية او غيرها ويستثنى من العروص نحو العروس والاولاد
والعقار اهل في العروص (نقي) (العقد) (معاوضة) لانه وان عهدها بالشركة (وهي)
شركة (اعان) و يقال شركة الممان بالكسر اما اسم كافي الدنوان من الفس مصدر عن
نفس بانصم والكسر اي عرض فكانه عن لهما شي ما ستركا فيه كافي القانوس او ان
معنى الخس فكانه حسن بعض ماله عن الشركة او شريكه من بعض الخيارات في ماله
كافي الاشارة وامام مصدر عاه اي عارضة فكان كل واحد يعارض الاخر كافي الدنوان
(وهو شركة) من أي كافي او احدهما ح او عند مسلم او دمي اوصى مادون

او مانع او امرأه (في كل محارة او نوع) امها كالنصارى في الدوق وفيه اشعار بان
 المعاوضة لا تكون الا عاقبة - وكر شيخ الاسلام انه لو كان يكون حاصدا ايضا كما في النذر
 (ويصح بعض ما به) اي مال كل منهما دون بعض (و) يصح (مع فصل مال
 احدهما) وتساوى الرخ بينهما (و) مع (تساوى مالهما مع تفاوت الرخ) بينهما
 فتصح بانظر في الاول في الاول مع مساواة ربح وفي الثاني مع تساويه سواء
 كان العامل كلاهما او احدهما فالاصح ان يثبت في كل واحد منهما ان الكل صحيح لكن لم يصح
 ما كان العمل لصاحب الا تفرغ ربح بينهما والاحد المتساويين ورشد اقل فله شرط
 ذلك كان مطلقا والربح في الاول ان لا ياتي في الثاني بينهما كما في المعنى وعنده (و) مع (كون
 مال احد ههنا ربحا) صحاحا او مكسورا - اصلا وسودا اي دية الفضة (و) مال (الاخر
 ديناير سواء كانا متساويين في القيمة او لا وفيه اشعار بان المعاوضة لا تصح مع اختلاف
 رأس المال وههنا رواية عن الشيخين وفي ظاهر الزمان انه يصح اذا تساوى رأس القيمة كما في المعنى
 (و) (يصح) (بلا حظ) خلافا لغيره وفيه اشعار بان المعاوضة يشترط الخلط وهذا قياس
 وفي الاصطلاح لا يشترط كما في المسوط وعنده (وكل) في الثاني (يطالب بمن يشتره
 يصح الوكالة والوكيل اصل في الحقوق (لا غير) اي لا يطالب بمن يشتره) لا به
 لا يصح ان يكفاله (م) اي بعد المطالبة (رجع على شريكه بخصه) من اليمن (ان اداءه من ماله)
 لا به وكل في حصه وفيه اشعار بان اداءه من مال الشريك لم يرجع كما في المصبرات وانه
 اول ما يؤده اصلا لم يرجع عليه كما في المعنى الههنا ولا ياتي في امر في وكالة ان الوكيل
 يرجع على الموكل وان لم يؤده كما في المسوط والوكالة الصريحة العويده والصحة لصفه
 قرأ كما لا يخفى (ولا يصح) اي المعاوضة والعار (الا ان قد يدين) اي الدرهم والدينار
 فلا يجوز بالمصروع منه في الروايات كلها فانه بعمدة العروض كما في المعنى (والههنا
 لافقه) اي الزائفة فان الشريك يصح دونه عده والمشهور عن الشيخين انها
 تصح كما في المعنى والههنا على قول محمد كما في المصبرات وقال انه يحصى
 في المسوط انه - تصح به على قول اهل لاثم باصارت له اصلاح اساس كما في السكان
 (والمراد) اي جوهر الذهب والفضة وان كان مصر او ديناير فلي عده من المديان
 كالنحاس والحدود وانما حاصده انما هو منهم من حوزة في الذهب حقيقة وفي غيره بخارا
 كما قال ابن الانبار (والمراد) اي النصف المدان من الذهب والعصه كما في العرب والمراد
 شتر المصرو به وهي - مستدكة بالمراد المذكر في النكاح (ان دامل انهما) اي
 اسر والنقره فان لم يثبت لمواهب لم تصح كما اذا لم يكن في ذلك عرف ظاهر مدبر المذهب
 انها لا تصح ههنا كما في المسوط (و) لا يصح الا (العروض) والعروض انما هي (لعدان باع

كل منهما) اذا اشركوا (نصف عرصه نصف عرصه) الشريك (الآخر) وتقاسما
حتى صاروا لكل - كما فيهما شركه ملك ثم تقسمان شركه عقد معاوضة او عا ١ فصار
نصف مال كل منهما يابى على صاحبه مال - على الخ وهو مع مال مضمون عليهما فبقي
وكذا وما ع نصف عرصه نصف دراهم الاخر وسانصا ثم عدا عدا معاوضة او عا ١
وكذا او كان لهما معا خطا كان كل واحد والورثي كلاهما من حسن واحد فخطبا
فوهب سهميه - ثم ملك لم يعد ان كان في شرح الخطا ويؤخذ اذا ساوينا فبقية
به وبما ان يكون فيه مع احدهما ان ثمانه وفيه الاخر ثمانه باع صاحب لآخر ان بعد
اجاسه خمس الا كرهوا كل احدهما احودهم سهمان نصفان او على قدر قيمه الحد
والذي كان المعنى ثم اشر المال بعد اسع شروص او - راهم مع خلافه كور في المسوطين
(هلاله ماله) اي مال المعاوضه والعان كافي المعنى (او مال احدهما قبل الشراء) من
حده المالك (بشره) اي الشريك رأسا لان المال محل العقد فلو هلك مال احدهما
فاشترى الآخر بماله كان اشترى له حصاه وهذا اذا اطلق العذر واما اذا قد - بان قال
ما شرى به كل واحد او - شترى ثم هلك كان المشتري مشتركا شركه عقد كمال محمد
في عقد مع كل منهما معا وقال الحسن انه شركه ملك فلا يعد الا في حصه كافي
المعنى وعنه (هو) اي الهلاك مع (على صاحبه) حال كونه (قبل الخطا في يدهم)
او يدهما (هلك الا به ما على ما يملكه (و) هو (بعد الخطا مع) الهلاك (عليهما) لانه
لا يملكه لو - سى ما - سى المكي (واكل من شرى بمكي معاوضة وعان ان يصع) او لم يعمل
المال نصاع (و) ودع ونصوب (اي يدفع مضارب) (و) وكل (انصرف كالسبع
(والمال في يده) اي كل منهما (امامه) فلا يصح الا ما عدى كافي اكر المناو ولا يكر
في اعظم ما اكل من المعاوضه من ماد كرهوا ان يعاير احدهما او اخر وسأخر من
ويكاتب باذن عدا لشركه وسأول شركه عان - بحاصم ورهن ورهن ولا يكر
ولا صدق ولا معاوضه غيره ولا عرص واشترى شركه عان لا مضارب ولا وكل
ولا يصع ولا معاوض ولا يكر ولا يصع ولا يكر ومن معاشره الاعمال وشترية
الانسان وشترية النعمي (وسركه الصانع) جمع صدقه كالتصانيف والجمع
او جمع صدقه كره - ائلي ورساله فان الصدقه كالصدقة حرمة الصانع وماله ولذا مال
شركه لمعه (و) شركه (الملك) من قول احدهما العمل والمعاوضه على صاحبه كان
الطلبه (وهي ان مشترك صانعان) اي عاملان يدهما اي لا عرص لكل ولا عين فلا يشتر
ما شرط كون كل سائلا فان هذه اشركه معاشره انو كانت وانو كل عمل العمل بجميع
من يحسن معاشره ذلك العمل ومن لا يحسن له لا عين على العمل امامة العمل به بل

له ان يبيع ما عوانه واخره وكل واحد منهما غير عاجز عن ملك كافي المسوط (كحفظها)
 او حائط وصانع) بناء على ان اتحد العمل والمكان ليس بشرط وان احلها فلهما يكن
 شريكا وفي الكافي اشار الى انه مع شركة الدلائل وقال المربعاني انه غير صحيح
 والى انه مع شركة الجسائين كافي المسة (و) ان (يعمل العمل) اي يحل العمل به
 فالعمل عرض لا فعل اول وجهه ان يشارك كل منهما شرط وقد ذكر
 في المسة ان احدهما لو نقل واحد على حمار وقد اشترى الله ودستكر في الخلاصة انه
 لو كان من احدهما او من آخر عمل وسدت الشركة (ماخر يسهما) يساوي او يتفاوت
 (صححت) هذه الشركة جردت جرد كره لهوله (وان شرط العمل بصعين والمال)
 اي الاخر (اثلاثا) ملا ولا يحلوا كلاما من اشعار ما هذه الشركة يكون معاوضة
 وعما بعد استجماع الشرائط وادخلت في المعارف كافي الكافي
 (ولزم كلاما) من الشركة كافي في شركة مطلقا (عمل قبله احدهما) فلا امر بملك العمل
 ان ياحتهما (وهذا) اي كل منهما (الاخر) وان لم يعمل الا احدهما (ويعصح)
 (لا امر) (الدفع) اي دفع الحذر (اليه) اي كل منهما (والكسب) اي الاخر من (يسهما)
 وان عمل احدهما (معه) (شركة الوحوه) اي شركة اسدال الشركة اذ لا مال لهم
 ولا عمل ولذا يقال شركة المالكين ومعهم من وحوه كانهن (وهي ان يشتركا) في نوع
 او اكثر كافي المعنى حال كونهما ملاسعين (ملا مال) ولا عمل (لشركتهما) اي
 ابداهما (لله) (وبناء) (باعتوا) الشركة كافي الضم (معصح) شركة الوحوه (معاوضة)
 اذ اوحد شرطها وهي ان يكونا من اهل الكفاية ومن المشتري عليها بصعين وكذلك
 المشتري وسقطا لفظا معاوضة كافي المعبرات (وبطلها) اي شركة الوحوه (عسان)
 بالعرف الا ان تخصيص شركة الوحوه بذلك لا يخلو من شيء وذكر في النسخة ان
 ان المطلق عسان ونصص معاوضة شروطها وهي ان يعمل العمل ويعمل على
 السواير ويساويان في الرخ والوصفة ويكونان اهل الكفاية فان لم يوجد واحد منهما
 فعسان هذا لان شروطها في المواضع الثلاثة قد اختلف ولم يصرص في المتداولات فانهما
 في كل منها حقيقة والظاهر انها في الاول جمعة وفي الثانيين محارز جمعة على المشترك
 وكل من اشترى كسب في شركة الصايغ والحوه (وكل الامر) عانا وكميل انصا
 معاوضة لا يمكن تحقيق ذلك (طال شرط) في شركة الوحوه (معاوضة المشتري) بينهما
 في المعاوضة والمال (او ثلثه) المشتري في الشئان (فالرخ يسهما كذلك) اي
 ماصعه او مثلكه (وشرط الفصل) اي فصل الرخ في هذه الشركة على قدر الملك
 (بأنل) لان استحقاق الرخ بالعمان والصمان ينع الملك فقدر مقدره (ولا يصح

السركه) في كل شيء لا يصح فيه الوكالة ولا يصح (في اخذ المباحات) اى في كل شيء
 مباح احده كما حد انصهر والمخ والسنة وثمار الخيل والعرارى والاسماء والاحجار
 والاثربة والخصى والحشيش والحطب وغيرها من وضع صاحب احده كما اذا اشتركا
 على ان يسيما من طين او ارض لا يملكها ويضعها آخرا ما هذا فاصدق كما في المعنى (مقصود)
 المباحات اذا احده (عن احدها) فلا حق فيها لمن لم احدها (ويصعب) منهما
 (ان احدها) مع الاسواء بهما في الاحد وان احدها مفرد من حلقها وما يراها قسم
 التي منهما على قدر ملكهما فان لم يعرف قدر ملك كان منها صدق كل الى النصف
 مع المعنى وافهم الله عليه في الزيادة كما في المعنى (وللمعين) في الجمع والسطح او الزيادة
 او الجمل وعمره (وصاحب الزيادة) الى المالك ما يحاج الاحد من نحو الدابة والاكاف
 والحوالو هي بالصحة في الاصل ما عدا الامر بحد كفى للمعاش (اخر المثل) على ان يملك
 وان لم يملك المعين وصاحب الزيادة ماله فيه ودانما الاجماع كفى ما يستحق (ولا زاد) احر
 المثل (على نصف العينة) اى في المباح يوم الاحد ان كان له فيه والادب سعى ان يكون الحكم
 فيه بالخصى والعيان (عند ان يوصف) لانه رضى به وهو المحار عند المصنوع على نفسه
 وهذا اصل حلل استدل به صاحب الكفاية وعمره (خلافا للمحمد) فانه صدق احر
 المثل بالما مائع وهو المحار عند صاحب الهداية على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا
 ما اى من كلام المصنف في المصارف (والرخص) الشركه (العامة) كما اذا عين لاحدهما
 دراهم مسماء (على قدر المال) فالشرط ما طل (وتطال) شركه العقد (اللوب)
 اى عوب احدهما (والحوى) اى يحوى احدهما مطلقا (والحق) اى شاق احدهما
 مدار الحرب (مريضا) كما اذا قبل احدهما من تدا او حذر اعلى احدهما سواء علم الآخر
 او لا كما في الوكالة (ولم يرك احدهما مال الآخر) بعد الحول (ملاذبه) فلو اداها احدهما
 لم يجر (ان ادن كل) مهمما لصاحبه بالاداء (فاداء ولاه) اى بدعاقة بان ادنى احدهما
 دكا مال صاحبه ثم ادنى الآخر (من الثاني) للاول وان لم يعلم زاء الاول ولا يصح
 ان علم والا فلا كما في ذكره المسوط والصحاح لا يصح سدهما وان علم وعلى هذا ما ان
 وكله ناداء ال كاه ثم ادنى بعد اداء الموكل كفى الكفاية (وان ادنا) نفسه صاحبه (معاني)
 في زمان واحد (من كل) من السركين وان لم يعلم نادائه (قسط عمره) اى قسط
 صاحبه ولم يضمن سدهما كفى الى ناداء المعاني ود كرى الكفاية ان كلامهما لم يضمن
 اصلا سدهما وفي ذكر الاداء والعيان ومر الى ختم الكتاب

اورد بعد الشركة لهما كالقصد للمصارفة لانهما عليهما (وهي) في المصداق
 صار لان لئلا في ماله اي آخر له مشتق من صرف في الرض اذ اصابها كافي
 المصروف وكلاهما يحد من المصروف كافي الاساس وانما أثر هذه المادة على المقارصه التي
 هي اهل المدينه مواضع لصن بصريون في الارض وهذه انهيته لانهما المصارف
 عا - وتثبت المال (و) في الشركة (عقد شركة في الرض) فان يقول رب المال دفعه
 مصاربه او مصاربه على ان يكون من الرض جزء معين كالصنف او الثلث او غيره
 ويقول المصارف قلت دفعه وحرر ان كلا من الدعوى والقبول ركن والعرف يسر
 واختاره عن مرارعه يكون المصداق المصارف الارض فانها تصل من الرض
 بمعنى في الرض الخارج عن الشركة في رأس المال ليعتبر فيه شرط قصد للمصارف
 كافي انكرمانى فلم يكن المصروف حائضا (ع) ان (طرف الرض) (من رجل) او اكثر
 (وعمل من رجل) (آخر) او اكثر كافي بالعدل لكن محرج عنه ما اذا كان العمل منهما
 فانه صار به كافي (وهي) اي المداينه المفهومة من العريف (المداخ) حكما (اولا)
 اي اول اوقات المصاربه وهو زمان كافي بعد التخص وقيل العمل فانه امن حينئذ
 لانه فانص ماله بلا وثقه وعندها وانما انصرف اول لان الوصف فيه صنف
 بدون الموصوف ومن كانه الرضى (وتوكل) حكما (ع) لانه يصرف في ماله
 ماله (وشركة) حكما (ان ربح) المصارف لاستحقاق بعض الرض (ونصف)
 حكما (ان حالف) رب المال والربح للمصارف لكنه عرط عند الطرفين م ر د
 في الوقاية على قول المشايخ في المشهور وتعد المص فقال (وبصاعه) حكما اي انصاع
 فان المصنف تسهل معنى المصدر كالمطاء معنى الاعطى (ان شرط) عند عقد
 المصارفه (كل الرض للمالك ورفض) حكما (ان شرط) عده كل الرض (للمصارف)
 اي العامل وانما أثره عليه اشارة الى ان الدفع بلطف المصارف لم يصرفه مصاربه كما
 في الذخيره (واجاره) او شركة او مرارعه (فاسده) حكما (ان دسب) المصارف
 وما يبا من مسير الصمد وغيره من ربايه قوله حكما طهر اندفاع مالدعاء المص وغيره
 من الساهل وهوان المصارفه عقد شركة في الرض فكيف يكون انداءا واجاره
 (لا ربح له) اي المصارف (بل اخر) مثل عه ربح المصارف (اولا) ربح وهذا
 ظاهر الزاوية وعرفاني يوسف اذالم ربح لآخر له كافي الذخيره ولعل رده بعد على ذكر
 حاكمه في الاجاره (ولا يراد) اجر عمله (على ما شرط عند اني يوسف) وهو المحار
 في الشركة في الشركة (خلافا لمحمد) فان عده يجب اجر عمله بالغا ما بلغ اذ ربح
 في انكرمانى وجه اشتراط خلاف فيما اذ ربح وانما اذالم ربح فآخر المثل فانما

ما بلغ لانه لا يمكن تعدده مصف الزرع العدوم كفاي المصولين لكن في الواقع
 ما قال ابو يوسف مخصوص بما اداره وما قال محمد فيما هو اعم (ولا يصح) المصارف
 (المال) يهلكه (فها) اي المصارفة اليه سده وهذا ظاهر الروايات وفيه معنى كفاي الواقع
 وعن محمد انه يصح كفاي الكرماني ومن الطحايري انه لا يصح عند خلاها اليها
 والاصح انه لم يصح في الكل كفاي العمادي (كما) لا يصح (في) المصارفة (الصحيح)
 لانه امين ولو اراد رب المال ان يصح المصارف الهلاك يرضى المال منه ثم ما حدد
 مصاربه ثم يصح المصارف كما في الواقع (ولا يصح) المصارف (الامال) يصح فيه
 (الشركة) من القدس والبر والعسل النافع لكن في الكثرى ان في المصارفة يابى ورواين
 وعن السجين انها تصح بالنفس ولم يصح عند محمد وعليه القوي ففسد ما روي
 الا ان يقول الدافع بعد واعمل به مصاربه في ثمنه فانه حار لانه صاف المصارفة الى القن
 كفاي الهذاه (و) الا (سله) اي المال (الى المصارف) على وجه الكمال لم يكن
 من العمل فلو شرط ان يكون المال كل ليلة في يد المالك فسد المصارفه وان كانت لا تطل
 بالشروط الماسدة كفاي العمادي وفيه اسعار مائة لو شرط عمل رب المال مع المصارف
 فسد وعن محمد من اراهم الصرروا انها مفسدة اذا شرط العمل معها واما اذا شرط
 ان تصرف كل من رب المال والمصارف مفردا من ماله حار كفاي الهذاه (و) الاسب
 (شوع كل الزرع منها) حتى لو شرط ان يسكن احدهما في دار صاحبه
 او يكون له دراهم معناه فسد المقدار كل شرط يوهم قطع الشركة يفسد المصارفه
 واما غيره من الشروط فاطلة غير مفسدة كاستراط الوصعة على المصارف
 وذكر شيخ الاسلام ان الشروط الفاسدة لا تفسد المصارفه على الاطلاق كفاي العمادي
 وفيه اشعار مائة لو شرط الزرع ورأس المال معها ورأس المال فسد منها فسد المصارفه
 كفاي الاحتياط وفي الاكفاء روى الى انها تصح وان لم يكن المال ولا الزرع معا وروى العمادي
 وعنه انها لا تصح (والمصارف) مصاربه صححه اوقاسه (في طلبها) اي مطلق
 المصارف غير مفسدة ببلده او وقت او سله او شخص او بيع يحاره فلو بيع المالك
 ان لا يخرجه في الكوفة او في البر ففسد كفاي المصارف وغيره وقد عني في الاحبار المألفه
 بالعامه والمفسد بالخاصه (ان يبيع) عبده (بعد وثقه) ولو بيع فاحس وقد حلق
 الصاحب كفاي الدخيره (الا ان لم يبعده) عند الحار فانه لم يخرجهما ففسد
 لاني حبيبه كفاي فاصحان وذكر في الدخيره والكفاي اهل بحر ملاد كرا الخلاف (وان)
 بعد وثقه نعم يسر فلو اشترى نعم فاحس فخالف وان قال له اعلم رأاه
 في الدخيره والاطلاق مشعر بخوار تخارته مع كل احد لكن في الظن انه لا يخر

امر أنه وولده الكبر الماعل ووالديه عنه خلافا لمصاحبين وای زیاد ورمولا تشتري
من عنه المادون وقل من مكاتبة بالتمساق (و ان) (يوكل بهما) ای بالسبع والشرى
سعد وسنة (و سافر) المال المصار به راو بحراو عنه انه لا يباقر وعداى يوسف
سافر الى موضع بعدد على الرجوع الى اهله في يومه بخود مخيم اولئك و لا سافر
سفره بخوفاً يخافى الناس عنه في قولهم كافي فاصبحار (و يصنع) ای يصنع المصار
باحدق البخار كافي النهاية (و او) كان المسمان (رب انان) فيمع و تشتري المصار
وفيه اشعار بان الانصاع الى رب المال عمر مقصد الا انه رد مذهب وحر فعال (و لا تمسك)
المصار به (هي) ما كيد عمر بخاح الله (ه) ای لصاع رب المال فلوامر المصار رب المال
ان يبيع و تشتري له جارق قولهم كافي الواقعات (و يودع) و يمسراوعة لهذا
الورثين و برهن و يوحرو و ستأخر و بحال) ای نقل امواله بالنس (على الاسير
والاوسى) ای على من اسروا و عمر معاملة من المشتري فان كل ذلك من نواع البخار
(و لا يقرص) المصار لانه تخرج كاحدا لشعته والعق والكمساة والهبة والصدقة
(و لا تستدس) ای لا يسقرص على المصار به كما قد اشترى سلعة ثمن دين وليس
عنده من مثل المصار به شئ من جنس ذلك الثمن فلو كان عنه من جنسه كان شراءه
على المصار به و لم يكن من الاسدانه في شئ كافي شرح الطحاوى (الامان بأذن الملك)
بما قرأ من الاسدانه فصار كغيره من الترعاب و اذا ادن بالاسدانه ما اشترى
بها بصاعان وكذا الذين عليهما ولا يتغير و حاشا المصار به من مع ما بها على ما شرطنا
(و لا نصار) المصار لاحد في ما بها (و لا يخلطه) ای ما لرب المال (عاله) ای مال
المصار والافهمى وهذا اذ لم يكن الخلط معارفا في تلك البلد والام و صمى به على
ما قالوا كافي فاصبحان (الا لانه) ای ان رب المبتل المصار به والخلط بصا (او باعمل وأبك)
في يند بصار و يخلط (فلو قبل هذا وقصر) ای قال رب المال للمصار اعمل رأيت
ما اشتري ثوبا و صيره ماله ای عمله من قصر بقصر بالنصم قصر او قصره بالفتح او من
قصر الثوب بالتشديد ای حده فمسه (او حبل) الناع المشتري من بلد الى بلد على
دانة مصايرة (عاله) ای المصار وهو طريق الفعلين (ترع) المصار به ولا يرجع
عاله على رب المال لانه استلانة ملا دن صريح (بخلاف ما لا اصنع) عاله (اجر)
ای بخلاف ثوب مشتري صمى اجرا و بخلاف صمى ثوب مشتري فاموصوفة او موصولة
او مصدرية و اداراة في المصور كما صرح به الجوهري واحتر بالجره عن السواد ماله
نقصان عنه بخلاف الجر ماله باية فيصير شر مكاله فيقسم بعد السبع منه على قيمة
صمى المصار و فيه اثوب ان يصن للمصار به بخلاف المصاراة والجل ماله لا نصير

شربكما بهما أدلنا على ما لم حتى لو قصر النساء صار شربكما وماثر الألوان كالخمر
ولم يكره اعتمادا على العصب ثم شرع في حكم المصار من المصدة ومال (ولا يحاور)
المصارب (مادة) عند الملك ما يذكر بعد المصارب ما لا يسمي الاستدانة من أحد
من الألفاظ السبعة كما إذا قال - معتد - مصاربه بالكوفة أو في الكوفة أو لعمله في الكوفة
من دونه أو غير ما أو على أن يعمل به بالكوفة أو لعمله في الكوفة بخلاف ما إذا أسام
الاستدانة كاعل بالكوفة الواو ودونه فانه مسهورة من رب المال للمصارب وكانه قال
أن فعلت كذا فهو رافع واحسن كما في المحظ وعنده (و) كذا (سبعة) ما نكسر أي
متاعا عند واحد من الألفاظ الستة والمسهورة مثلها عند كما في الدخيرة فعقول الاستدانة
مصاربه في الكرماس وفي ما يصحان لوصفي شتا ما شترى عنه كالمريح على ما شرطنا
الآن رسول ولا يشتري عنه ولا سدا أن يكون أساره إلى بعض نوع من التحارة فلو قال
دفعه على أن يعمل في السبا والرفق والطعام فمدا حصن كما في شرح الطحاوي (ووه) ما
عنده مما ذكرنا فمقول دفعه مصاربه بالنصف والخرى نصف أو الليل وفي الشف أن العين
أن رسول في النصف لاني السبا أو في الخريف لاني الرمح أو في اليوم لاني الليل (وشخصا
عند) أي ذلك المذكور (السالك) مما ذكرنا فمقول دفعه مصاربه بملأ طوباع واستترى
من غيره حتى كما في الدخيرة وذكر في الخرافة أن اشتري من غيره حار في رواية (فان حاور)
المصارب (عند) أي عما عني السالك (صحت) المال (و) كان (لورمخ) وعنده وصيغته لانه
صار محالفا وهذه أسارة إلى أن أصل الصمان واحب من المحاورة عند لكفة حار
فان لا يشترطه على عرصيه الزوال بالوفا وفي رواية الحسام أعلم بعض الأداة
استترى والأول هو الصحيح كما في الهداية وإلى أنه لو قال لا يصر إلا في موضع كذا
من البلد كان له أن يصر في كل البلد كما في الظن وذكر في الدخيرة أنه لو قال لا يصر
إلا في سوق كوفة كان له أن يعمل في غير سوقها وإلى أنه لو قال أحرع الأحرار لا يصر
أو بالعين لا يصران أو الزحال لا يصران وحالف المصارب فقد حالف كما في التبع ولم يذكر
حكم المحالف في البيع والشراء بالمعد والنسبة لما اشر إليه في المطابقة أنه حالفه (ولا ربح)
عند الطرفين (عند) من مالها ما مرأه (وامدة) من دخل ولو ربح عند أحد المهر
بعد الخمره وقال أبو يوسف أنه ربح الأمد لانه نوع محارة وهو حوب المصدة على
المبروكة إشارة إلى أنه لا يحل للمصارب وطى حار به المصارب بربحه أولا وأحد به أولا
كما في المصبرات (ولا يشتري) المصارب (من يعنى على رب المال) من قريبه أو يخلو
بعتقه بأن قال أن استتره فهو حر (فواشتري) من يعنى (فالمصارب) وبعض دفعها
للصرد (ولا) يشتري (من يعنى عليه) أي المصارب مما ذكره (أن كان) للمصارب (ربح)

لانه وان تصرف في هذه الالة تصد بصب ربا المال عدوه وصدق عند ههنا ولودل
 هذا واشتراه (صمن) مال المصار بثلثة منقري لفضه (وان لم يكن) للمصارب (ودرج
 صم) شراء من به في بلد على المصار به ادم للانع (ونلفه مصارب على في مصره)
 اي مصر بفسه او مصر اهله سواء كانا مصري او كبرين فتكون او مسددن
 (في ماله) اي المصارب فان لم يخرج من عمران المصار فالثقة في ماله وان دخل
 في غير مصره في ماله وان بوي الافة خمسة عشر يوما فصاعدا كافي شرح
 الطحاوي وبعده متداخرة في ماها (في سفره) صفة بفسه (طعامه) ماها
 (وشرايه) واداءه عن اي يوسف لجه وعن الحسن فاكهه كافي الحصص (وكسوه
 واجره حاداه) اي حاره وطاحه وقابل ثابه وعامل ماله به كافي الاكرمان
 وغيره قوله (وعسل ماله) مستوك الهم ان راده عن ماله به مثل الحرص
 والمساكين كافي الحكاية (ور) اخره (ركوبه كراه) اي اخره كراهه واركوب بالفتح
 المركوب (وشراء علفه) اي اخره علفه وركوبه والحطب (في ماله) اي في رأس
 مال المصاربة الصحيحة الادارح ماله يعني حكمه واعايد بالصحة وهي المتأدرة
 لان في السنة كان العدة في مال المصارب لانه احير كافي الحرايه وغيره وفيه اشارة
 الى ان عن الحجة والعقد والسور والادهان وما يرجع الى الدواي في ماله كافي شرح
 الطحاوي (بالمعروف) عند العار ولا اسراف في الانفاق (وصمن) المصارب رب
 المال (العصل) على المعروف (ومادوبه السمر) اي ثلثة ايام والاله كسواد المصار
 (بمدو له) اي يذهب المصارب الى مادونه عدوه (ولا يلب له) اي لا يكون
 في جميع ايام عداه له (كالسمر) فان يلب له وكما لحصر بفسه في ماله وبعده الاول
 في ماله (فدرج) المصارب بعد الانفاق من رأس المال (احد المالك) من الرخ
 (ماتق) المصارب من رأس المال (ثم قسم الثاني) من الرخ بينهما فلو اتفق من ماله
 او اسدان رجع في ماها كافي الاختيار (وار دفع لمصارب) الى المال الى غيره (مصاربة
 بلا ادن) من المسالك لم يجر (وممن) الاول (عذجل) المصارب (الثاني) وان لم يرج
 و مجرد الدفع صمن صدر مروي رواية عن اي يوسف والمعوي على الاول كافي
 الواهب (وقيل) اي دوي عن الشخين انه صمن (صدري بجه) اي الثاني واعا اسد
 الصبان الى الاول اشعار اليه اذ صمن اثنا في رجع على الاول فلو لم يلب المسالك الحار
 في قولهم وان المصاربة الثالثة صحت بفسه الرخ ماثرا كافي الواقعات وبطلت
 الرخ الثاني دون الاول لانه ملك مسدا كافي بالهداه لان اسهل لك الثاني فالصمان
 على خاصة الاول وعندهما يصير الثاني والاشهر الحار وصمن انهما شاء كافي الاختيار

وهذا اذا كان المصارفان صحيحين واما اذا كانا فاسدين او احدهما فاسدا فلا ضمان
على احد منهما (وضح) العقد او الشرط (ان شرط لعقد المالك شيئا) من اخرج
مثل الثالث (لعمل مع المصارف) والمسرّوط للولي وان كان على العبد من وده
اشاره الى انه ان شرط شيئا لعقد المصارف والا حبي لعمل مع المصارف صحيح بطريق
الاولى والمسرّوط للمصارف والا حبي والى انه لو لم بشرط عمل احد منهم صحيح في العقد
والمسرّوط للمالك سواء كان على العبد من او لا وعنده في الدخيرة (ومطلق)
المصارف (عوب احدهما) اي المالك والمصارف وكذا نقله وحجرا نظرا على
احدهما ويحرم احدهما مطلقا في الظن (و) نسب (لحق المالك) منع حكم
العاصي به بدار الحرب (مرتدا) لانه كالولي وهذا اذا لم يرجع مطلقا والام بطل ما يربح
فهو على مسرط كما في الهاند وعنده روى الى ان العلم باحد منهما لم يشترط للطلاق
كما في فاصحان والى ان رده المصارف لم يبطل لعقد المالك كما في الاختيار والى انه لو طلق
المصارف بدارهم لم يبطل وفي الظن انها بطل لما رواه حديثهما بدارهم فلو طلق المصارف
فعمل ثم عاد مسلما كان المصحح له ونص في حديثه (ولا يبرأ) المصارف (حتى يعلم
بعرله) اي انك المصارف لا يبرأ من عزل حتى فاولا شترى بعد العزل قبل العلم بعد كما
في الاختيار (فلو علم) بعرله وفي المال عرص (فله سبع عرصتها) اي عرصة العبد
من مال المصارف لان المصحح لا يبرأ منه وده اسعار ما لم يبرأ من المصارف
وقد وحب عليه للمأني فالاولى ما عرصتها (ثم) اي بعد ما عرص هذا العرص وقد
(لا تصرف) المصارف بالبيع ويحرم (في عده) اي ما عرص من العرص لعدم الضرورة
(ولا) تصرف (في حد نص) صفة بعد البيع والصاد المجبة اي حصل من بيع مال
المصارف به قال حد ما نص لك اي يبرأ وحصل والاصل عند اهل التجار انهم
والدائبر كما في المغرب حال كون ذلك الثمن والعقد واقعين (من حسن رأس ماله) اي
مال عهده المصارف و ان اكسب منه حال عن فاعل نص فقد (خطأ) كما في الآتي (ومدلى)
اي يجب ان يبرأ (خلافه) اي خلاف حسن رأس ماله (به) اي بمحسبه فانه اذا عزل يبرأ
المصارف من حسن رأس المال من كل وجه بان كان دواهم او دواهم لم تصرف المصارف
به اصلا وادالم يكن من حسبه من كل وجه بان كان مال المصارف عرصا ورأس المال
العبد لم يعمل بعرله وبوجه حتى صار مثل رأس المال واذا كان من حسبه من وجه
بان كان احدهما دواهم والاخر دائبر صرفه عما هو من حسن رأس المال دون العرويين
وما عه في الدخيرة (ولو انتزعا) عن المصارف (وفي المال) اي مال المصارف (دخري)
على احد (لزمه) اي المصارف (طلبه) ونقله وان يهله رده المال عند الطلب (لا)

المصارف (قد ربح) اذ الربح ضحك الآخره والكلام مشير الى ان بعضه الطلب
 في مال المصارف وهذا اذا كان الدس في مصره والا فحق مال المصارف في كافي الدخيرة
 (والا) ربح المصارف (توكل) اي حال المصارف وكل (المالك) اي بطله وما في الحامع
 انه يقال احل فعدار به بالحواله الوكاله فله ود اسعركل في كل كاشيراليه في الكرمان
 وعمره لكن في شرح الصحاوي ان المصارف تؤمر ان يحمل رب المال على المدون
 (وكذا) اي مثل ذلك المصارف المدون (سائر الوكلاء) جمع الوكيل اي الوكيل
 بالنوع اذا باع واشترى بقاله وكل رب المال المطلب كافي الكرمان (والساع) كالصراة
 من باع مال الناس باخر كافي العاصم من وكاله الدخيرة وليس في انهاء كاطن (والسماز)
 ما كسر الموصوفين النافع والمشتري كما ذكره الرخشمري والمطروزي وان الاسر والعروور
 اهادى وفي المذهب السماز كالذلال عرصه كسبه فمصارف الصياح الدلال لا يحلوا
 على شي فالسماز على ما ذكرنا لم يكن في هذه مال الناس بخلاف الصياح لكن في العاشر
 المذكور ان الساع والسماز وكل من حاب الساع باخر فان الناس يحملون الاشياء
 السهاوية ما بها ولديها وكيل من حاسب المشتري ما به نعرض الاسماء ولهذا كانت البيعة
 والسهمرة على الساع والشاكر اذ على المشتري وعلى هذا شكل المرفقة بهما (بحرمان عليه
 اي طلب الناس وقصده وان لم يربح لانهما كالاخران عادة كافي الكافي (وماهيك) من مال
 المصارف الصالحة فان في العاشر لم يربح كافر (صرف الخارج اولا) لانه تنوع فان
 زاد على رأس المال لان المصارف اى فان قسم الربح ثم هيك كل ما في يد المصارف
 من رأس المال او بعضه بطل القسمة مرد من الربح حتى يستوي رأس المال فيبدأ
 رأس المال ثم بالقسمة ثم يربح الاهم فالهم كافي الاختيار فلواريد ان لا سطل القسمة
 استتوي رب المال رأس المال ثم يقدم الربح ثم بعد المصارف ثم يرد رأس المال
 الى المصارف كافي الدخيرة (وان قل المالك) بعد تصرف المصارف (عنت)
 لك (نوعا) من الصرف ودفع المال الى المصارف في الدس مثلا (صرف
 المصارف) مع اليقين لان الاصل في المصارف العموم (ان بعد) قصده وادعى
 العموم وما كان دفعه الى مصارف بالنصف ولم تقسم شأوهنا لا يخلو عن اشعار
 بلهما اذا دعياهما قبل الصرف صدق المالك كما اذا ادعى المالك بعد الصرف
 العموم والمصارف الخصوص صدق المالك ايضا فان اقاما بيعة ووقفا
 وما بعض بيعة الثاني فانه ما صح للاول فان لم يوقت البتة او وقفا
 على السواء او وقت احدهما دون الاخرى فمضى بيعة المالك وعمارة في الدخيرة
 (وان ادعى كل منهما) (نوعا) فقال المالك عبت الطعام وقال المصارف الثواب (صدق

الملك) مع اثنين لان العدة لثان ساقتهما على الخصوص فان اطاما السنة فالخواب
 ما فصلناه. وعلى اني يوسف اذ ادعى المصارب يوم اللاد والمثلث خصوصها صدق
 المصارب وعلى العكس صدق الملك كاي الدخيرة (كذا) صدق السائب (ان قال)
 ان المال المدعوع الله (نصاعه او دفعه وقال دوالد انه مصارب او قرص) لمصارب وكذا
 صدق الملك او ادعى المصارب و الدان قرص او ما عكس وانما حتم على لفظ القرص
 الدال على المدفع اسعارا تحس الاجسام

كتاب المراجعة

عقبه لمصاربه مع اسمها كل على سر كة في شئ من الخارج وعامة الخبايا ذهبت
 اذ قام واء المنة و ان المساماة انما يدعى نوع من المراجعة وهي في الله من الزرع
 وهو طرح الزرع بالنصم وهي التدرو وضعه المراجعة مثله الزاء كاي اياها ومن الاذه
 حذر حصه الله ولذا قال صلح لا يقول احدكم ورعت بل حرثت اى طرحنا
 التدري كاي الكساف وعبره وانما آره الداء على التجارة الى هي الله مدته لانه في
 حذر اول ما دفع مرارة والاسحاق من الحوامد قتل وهذه الهية لعمل احد وسيد
 آخروا علم ان المراجعة احد الارض لا دافعها وان حار ان يطلق عليه ايضا كاي اطلما وفي
 اشترى منه (عند الزرع) اى عند الزرع على نحو سر كة بعد ان سول ملك الارض دفعتم
 اليه المراجعة كذا يقول العامل طلب مراكها الا محاب والقبول كاي اندحين والاول
 عند حرب (محض الخارج) اى خارج وحاصل مما طرح في الارض من يد الرب والشعب
 ونحوهما والباء على الزرع ولم يفسد مما اذا كان الخارج كادرب الارض او العامل
 فيه ليس مرارعة اذا الاول اسمعته من العامل والثاني اعارة من الملك كاي
 ولا يصح) وبعد المراجعة حتى ان الاصل ردا حانه دعوى المراجعة (عدان حسنة)
 الا اذا كان لا تدرك الا صاحب الارض او لاما ل فيكون صاحبها مستأجر العامل
 والعامل للارض باخره ومنه معلوم ويكوله بعض الخارج التراضي وهذا خيل
 روال الحب عند عالم يصح بدونهما خلافه من العدة والتدبير لعازن الاحبار
 عن سيد المرسلين صلوات الله عليهم اجمعين الى يوم الدين كاي المنسوط وقضى
 ابو حنيفة بمسادهما بلاحد ولم يره عنها اشد الهى كاي الخافى ومدل عليه انه في
 عليها مسا ل كثره خي قال محمد انما فارس فيها لاه فرغ عليها وراجل في الارض
 لم يصرع كاي الطم (وصحت عندهما) للحاجة (وبه) اى بمساعدتهما من النعمة
 (بى) كاي الواقعاب والمكافي وغيرهما وهذه معترضة (شرط ان صححت بشرط

(صلاحه الارض للزرع) عند الحاجة فلو كان فيها دوائم الطقس ومعت
من ازرعه، فعدب الاداء الصافي الى وقت فراغ الارض في يد يجوز على ما مال
المصلي كافي المعصل الآخر من فاصحان (واحد الماديين) اي بشرط كونها
حري نامين او عبدا او صبيبا او دوس او دمن لانه لم يصح تعدد مدون الملهه
كافي الملهه فلم يخص به فقره أولى (وذكر الملهه) كس او اسكتان ذكره
لا يمكن فدم من ازارعه من فاسده وكذا اذا ذكره لانه احدهما الى ماله
عاشا وحووره بعض وعن شمدي سداها ملا - كالمه حازه ويقع على زرع واحده
وبه احد الملهه كافي الدخيره وعنده اخرى كافي الصعري والاول يعني كافي الواقعات
(وذكر (رب الدر) ولو دلالة له في ذلك لثروعهما الى او آخر ملكاها او اسأحر من
تعمل فيها هل فيها من ان الدر من قبل رب الارض ولو قال ازرعها امسك هذه
بيان ان الدر من المامل وان لم يكن شيء من ذلك قال ابو بكر الخبي بحكم العرف في ذلك
ان احد دو الا فقد قدمت المزارعه لان الدر اذا كان من رب الارض فهو مسأحر
للمامل واذا كان من المامل في مسأحر الارض وعدا اجلا في الحكم لانه من المامل كافي
الواقعات (وذكر (حسنة) اي بدر كابر والشعير من بعض ازرع نصير من ازرع
ودكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استحسانا والا صوب انه شرط ان لم يذكر
فهو اسده اذا زرعها فان قلت حازه لانه صار معلوما او عم بان قال ما دال او ان كافي
الدخيره (وذكر (قسط الارض) اي نصيب من الارض من جهة هي نصيب المامل لانه
اخره في حقه بشرط ان يكون معلوما فان ذكره قسطه ولم يذكره قسط صاحب الدر حارب
بالاعتقاي لكن لو ذكر قسطه وترك قسط الآخر حارب استحصانا كافي الظم (وذكر شرط
(الخليفه بين الارض والمامل) لقد رعله فهي بعدد مائة الحليه كاشتراط العمل
على رب الارض ويجب ان يقول رب الارض سلمت لك هذه الارض وهذا شرط
لم يذكر في الكتاب كافي فقه الواقعات (وذكر شرط (سبوع الحب) اي حب خارج
عن سبوعه كانا اثنين بينهما اول رب الدر دون غيره بعبارة الآتي ونشك كل ما
اشرط الحب لمحدهما والدر لا حرقه حارق الدخيره من اطر ان الحب
اول من الخارج لانه محصور لشوع ابي والاصحاء مسير الى ان عالم المزارع
بالارض لم يشترط وقد وجب العلم بها ما لم يتم ارضاء مدونه كافي التمه وال ان العقد
قد يتذكر احدهما الشروط والمشايع استحووا حواها سحر دان يقول المزارع اعمل
اناني ارسك مزارعة ويرضى الصاحب بذلك ان العرف كافي كافي الخواهر (فعدب
المزارعة (ان شرط ماساجه) اي باقى الشوع (كرفع الدر) واجبه معيه من الزرع

(أو الخراج) أي خراج وطعنه دراهم أو مهران ميمماتين من سرحد خراج ميممات
 حرم من الخراج كالثلاث مثلاً فإنه غير مستثناة وعن مالك لا يهرب منه أسرار ما به
 لو شرط دفع العشر من الخراج، الباقي بينهما خارجه فاحله (رب الأرض إذا أزداد
 أن دفع مدره (ثم سمعنا الثاني) من الدر والخراج وهي مجرورة بالكاف والحاء بعد لانه
 ر عالم سى شئ منه (كذا) فساد (شرط المي) حركتها أو بالعكس (المعرب
 الدر) سواء شرط الحظ منهما أولي الدر بعد لأن الثاني محض الدر الذي
 هو الأصل فاستأطه لمع صاحب الأصل فمسند سواء كان صاحب الأرض أولاً
 (وصح) البعد أن يعرض المي (الآخر) أي رب الدر مع سدر الحظ في ظاهر
 الرواية عن أبي يوسف أنه لا يصح أن يعرض المي له مع شوع الحظ، والثاني من
 الأرض ومن بعض مساح يلح أنه بينهما كالحظ لانه عرفهم وهو تحكم عبيد الاستد
 ومن الصاحب أنه لا يصح وقد اشعار بأنه لو شرط المي منهما وسكت عن الحظ
 فسد لأن المقصود هو الحظ الكل في الدخيرة (لا يصح) وتعقد المزارعة في هذه
 الصور السبع (الا) في صور (ا) أن يكون الأرض والدر لاحدهما (أي المبادي
 والقر والعمل) والآله (لاخر) منهما (والأرض أو العمل) أي لاحدهما (والباقي
 من الدر والعمل والآله أو الأرض والدر والعمل والآله (لاخر) واليه إشار
 النص في نظمه المشهور في ر من سباعل سهار من ماعم أي كامل في ورأي ابن س
 صوب وإن منه ما حاروا بطل في معنى فاستدعت جهار صورته ما في وهي أن يكون
 الأرض والعمل والدر والقر أو أحدهما لاحدهما (والباقي لاخر وعن أبي يوسف إن
 يصح إلا أن يكون الدر لاحدهما والباقي لاخر كأي الدخيرة والباقي أن يقول إنه
 قد منع المصنف طرق الصحة والسادق صور كثره أما في الأول فلا به صحيح أن يكون
 الأرض لاحد والقر لاخر والدر والعمل لهما والخراج بضم وان يكون العمل لاحد
 والعمل لاخر والأرض منهما والدر أما سها والخراج بضم وان كانا
 الحساح كأي الله وان يكون الأرض والدر والقر واحدهما (والعمل والقر لاخر
 لاخر كأي الله عن محم الأئمة وان يكون العمل لاحد والأرض والدر والعمل لهما
 والخراج بضم وان كانا السع وأما الثاني فإنه لا يصح أن يكون كل من الأربع
 لاحد كأي الله وان يكون الدر والقر لاحد والأرض لاخر والعمل لثالث وان يكون
 الأرض والدر لاحد والقر لاخر والعمل لثالث وان يكون الأرض والعمل والقر لاخر
 لاحد والدر منهما كأي الله أي وان يكون الدر والعمل لاحد والقر لاخر والأرض
 لثالث وان يكون الدر والعمل والقر والأرض والمي والأرض والمي والأرض

والنابى لآخر كافي الصافي صحيح بطلان ما طرأ ان الحصر صحيح (واذا صححت) المراجعة
 والى الدر وروح (الخارج) بينهما (على الشرط) اى على ما شرطنا عند العقد لصحة
 الارحام (ولاشئ) من احر المثل وعنه (للمعامل ان لم يحرج شئ من الزرع
 لهما اما اثاره فطوايح المسمى وهو معلوم واما شركة في الخارج لغيره (وغيره)
 اى بعد الحاكم (من اى) من المراجعين (عن المصنف) على ما هو موجب للعقد من العمل
 (الارب النذر) ما لم يحرج على العمل لانه يلزم منه صير واستهلاك النذر في الحاصل
 وقد اشعار بان هذا قبل اقله النذر في الارض واما بعده فمجرد لان العقد حينئذ يصير
 لازما من الحائزين حتى لا يملك احدهما الفسخ منه الا بعد كافي الدخيرة (فان اى)
 رب النذر عن المصنف والارض له (عندما كرت العامل) اى قبل الارض للعرث (بحسب
 ان يصرى) العامل باعطاء احر مثل عمله لثلاثين القود (وطال مشاعها هذا ديانته
 واما الحكم فلا شئ فيه اذا العقد على الخارج كافي الماسوط وهذا اشعار بما لم يثبت
 رواية في مقدار ما له الاستقصاء (وان فحسب) المراجعة وخرج بعد الصاء النذر
 (مشارح رب النذر) لانه يملكه فان كان رب الارض طاب له الزرع
 وان زاد على قدر نذره واجر مثل ارضه وان كان عاملا ما حصد مثل نذره واجر
 مثل نذره ومعدار ما عسق وماعزم من احر مثل الارض ثم يتصدق بالمفصل
 عند الطرفين خلافا لابي يوسف كفى التقه والعظم (للاحر احر المثل) وان لم
 يثبت شئ اوست وهلك واللام في المثل للعهد اى مثل عمله ان كان صاحبه
 او ملك ارضه ان كان صاحبا او مثل النذر او الارض مكرو ان كان صاحبه
 وكل ذلك من حسن التدبير وان وجد الخارج كافي المسد وان كان النذر مشتركا
 والخارج بينهما على قدر ملكتهما كفى التقه (ولا يرد) احر المثل في هذه المصولة (على
 ما شرط) عند الشئ لانه رضى به واجر المثل ما عايناه عند عقد لانه استوى مساهمه
 (وسئل) المراجعة (نوت احدهما) اى رب الارض والمراجعة وان كرت الارض
 وجر النذر وسوى المسد ولا يرد ورتبة رب الارض شئ سهل ملت قبل الشروع
 فلا حرج ان يمسح ويمنع الشروع بفسخ العقد كفى المسد وان ما رب الارض
 بعد ابراعة قبل الدات في بعد المراجعة احلاف المسايح ولوميات بعد ملت قبل
 ان يفسد بقى العقد استحسانا الى ان يمتنع كفى النخيره ويحل في الموت
 حتى احدهما يثار الحرب من ملأه مثل عند خلاهما كفى الظم وسعى ان يكون
 الخون المظنق والحر كذا (والمصحح) اى ويحوز فسخ المراجعة ولو لا نقصان ورضا
 كافي راية الاصل والذهب بفسخهم وشرط فيه احديهما رواية الريادات وبه

احد امصهم كافي الدخيرة (ليس يجوز) اي مستدين رب الارض بمصطرا (الى سبها)
 اي الارض وفيه اشارة الى ان لاماها والى ان لاحق للمراعى على رب الارض
 كحجر الانهار ونحوه المسندات والى ان الارض لم يندب وقال بعضهم انه منع في هذا
 الصورة فان لم يندب مع الناس حتى يستحصل كافي الدخيرة واعلم ان كرمنا ونحوه الفسخ
 من جانب المزارع كركبه وحجابه اكفاء بما ساقى في المساقاة و... عريضة...
 والدخول في حرقه اخرى كافي الطم والى انه لو باع هذا الزرع بلا قدر يوفى على احواله
 المزارع فان لم يحرق لم يفسخ حتى يستحصل او ينعى المدة على ما قال العسلي كافي فاصحان
 (ان مصب الماء) المذكورة عند الامد (ولم يدرك الزرع) اي لم يستحصل (فعلى
 العامل) رب الارض (اخر مثل بصفة من الارض حتى يدرك) الزرع الا اذا اراد
 فلهه فعل رب الارض اقلع الزرع فيكون حكما واعطه قيمة نصيبه او ابقى اب
 على الزرع وارجع ماله في حصه وفيه اشعار بان ليس رب الارض ان يأخذ
 الزرع فلا يساقه من الاصرار كافي الهداية (وبقية الزرع) كآخر السقي والخلف
 (عليهما) اي العامل ورب الارض (بالخصص) اي بقدر نصيبهما (كآخر الحصاد)
 ونحوه من الجمع والرفع الى اليد والنداسة والتدريه والخلف وعبرها من السك
 عليهما الى ان يسم فانا قسم فعلى كل نصيبه فانها ليست من اعمال المزارع بل هي
 وفيه ملك مسرور بينهما كافي الكافي وفيه اشعار بان هذه الامور لم تخص عدا كرم
 من الشرطه السابقة بل عامه في جميع المزارعات كافي الهداية فهذا الكلام جنة
 اسمه مسئله ولم تكن معطوفة على حوال الشرط كما طرأ على الشرط (فان شرط
 اخر الحصاد ونحوه عند العقد) على العامل صح الشرط او العقد (عند اي يوسف
 وبه نفي) لعل في الناس وهو الصحيح في ديارنا كافي المسوط وفيه في طاهر الرواية
 وعن اي حقه انه صح وهو محار كرم شايح بل كافي الجدة وذكر في المسوط والهداية
 والكافي وعبرها انه صح في رواية عن اي يوسف فكلما لا يخلو عن شيء واعلم ان
 ما ذكره من السرائط ونحوها هو الحكم والديانة على الخلال ما يمتنع به وانما الظاهر
 ما لا ينعى الله تعالى في كسبه ولا ينادي حواش عمله كما ذكره الرازي في
 وذكر في الرازي من احكام القرآن للرازي من احد اوصاف اربعة او معاملة الزرع
 ارصد محاطا على الصلوات في مواضعها جماعة لكنه احرص على واحده من وجوه
 لاسمائه للزراعة لا يكون زرع طسا وكذا الزرع ملاطهارة او اخر الاخر به
 ما حقه عرقه او اخر اداء النبي من حلول الاكل او اداء مفرقا الارضاء الناع
 ان سدره على الطهارة ثم يوم في مأخذ وبصلي وكتبت في قول اللهم

وسلب هذا الك فضل و باركك فيها ثم صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانه تعالى
 مع هذا الزرع عن آفة و سارك فيها و اذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكمال على
 سماره و سمل امله والا يكون فيه ركه و اذا مرع من كلة صلى ثم يقول بار
 السمدار او اعطيت شيئا كثيرا فاجعلها قوت طاعة ولا تجعلها قوت معصية واجعلني
 من الساكرين و كذا في عرس الاتجار

فصل المسافة

من المراسد كافي السب و اما اثر على المعاملة الى هي لغة مدنية لانها اوفق بحسب
 الانسان و لم يعرف من معاهما القوي و اشترى كافي لها و غيره فالعرف من انطى
 (دفع الشجر) اي كل سب من العمل او القوة في الارض و سب او اكثر مقر سب الا في
 فمثل اصول الرطة و القوة و فصل الزعفران و ما عرس و ررع في فصاء مدد و عه
 و غيرها مما في و من عطف الكرم و الرطة و الشجرة فذا بعد العرف (الى من يسلطه)
 و عطف السواقي و السقي و السبع و التثذب و الشجر الحراسه و غيره بل يقول دعت
 انك هذه الحلة مثلا مسافاه بكنا و يقول المساق قلت معه اشجار بان ركهها
 الاعباب و اقول كما اشترائه في اكرمان و غيره (عمر) ضائع مرسه الا في (من ثمره)
 اي بما تولد منه و ساول الرطة و غيرها (وهي) اي المسافاه (كالمراده) احلاما
 و شرط و حكما (الانها) اي المسافاه (يصح بلاد كرم الله) لانها معلومة عرفا و قد
 اساره الى انها لا تصح عنه و يصح عندهما و به يعني و يستقر فيها صلاحه الشجر
 للخرق حتى انه لو دفع عرسا لم يلع انما مسافاه لا يجوز الا ان الله لانه يماوت سوء
 الارض و صدها تما و ما فاشا كافي الهداية و اليه يشترط اهله العاوين و الحليه
 بين العامل و الشجر و شوع الثر و ذكر قسط العامل فارد كرقسط النافع و سكت
 عن قسطه امل سار انحسا كافي التمه (وتعم) منه المسافاه حينئذ (على) منه (اول
 ثمر يخرج) في هذه السنة فاول الله وقت العمل في الثمر المعلوم و آخرها وقت ادراك
 المعلوم فمعلوم فلو لم يخرج فيها انقص المسافاه (و ادراكك الرطة) بالصح وهي
 الانعت الرطب كافي الكرماني و البذر بلذال وفي بعض الصح بركاء و هو اخص ادهو
 ما كان قليل من الحب كافي التهايه و البذر ما عرل للرواحه من الحبوب كافي العاوين
 (كادراك الثر) اي دفع الرطة لا دراك البذر كدفع الثمر لا دراك البذر يعني اذا دفعها بعد
 ما انتهى ثمرها و لم يخرج بذرها فمعلوم عليها لمخرج البذر فهو حار كافي الكرماني و غيره
 قبل هذا لا رد ما ذكره المصنف في الشرح من الاعتراض فان شئت فارجع اليه

وفي الاحتيال اذا دفع الرطبة وقد استأودع الثريد وادها فاسده فان كان وقت
 حرقها معلوما حار ووقع على الحرة الاولى (وذكروا منه لا يحرق البرصها) كاشفا
 (بنسبها) لانه مات السر كفي الحار فللعامل آخر المثل (بخلاف مدة وندحرج) البرصها
 (وور لا تخرج) فانه يصح كالأو حرج البرصها فهو على الشرط منها (وان لم يحرق) الثمر
 (فيها) بل بهداه بنسبها (فللعامل آخر المثل) وان اعطاه ما شرط له من النصف وعرة
 او اقل نصه او كثر حار وكذا الحكم في كل مساهة فاسده ايكاني النصف وذكروا في الزهدى
 ان البراد المبحر فلاسي للعامل عنداني يوسف واولاه اسر المثل وفي الذخيرة ان يسمى
 وما قدما حرقه البرصا حرج ما يربطه في المساهة فصح والافلا (ولا يصح)
 المساهة (ان ادرك الثمر) اي اسهي في العظم (ومما عده) لانه لا ار للمثل حدث
 في المرافع فانه اذا دفع الرزق وقد استحصده على ان يحصده وليس وبنسبه فانه
 لا يصح وعرض اني يوسف انه يصح والاصل ان الثمر والرزق متى كان في حده الزمان يصح
 المساهة والافلا يكاني السطم وذكروا في صحاح انه ان احتاج السبي او الحظ حار الماء له
 والافلا (فان باب احدهما) اي المال والعامل وسمى ان يكون الخايم يذراهم كالمولود
 وفي المتوسط اذا خلق صاحب الارض دس قاذح اسقص المساهة (والبرقي) اي غير
 مدرك فان باب رب الارض (يقوم العامل عليه) كما يقوم قلبه ان يدرك وان كان
 مكرها بعد الورثة فان مال اهل انا احد نصف الى فلورية ان يمسوه على ما يشرط
 او يعطوه قيمه نصبه او سقوا عليه حتى يدرك فيرجعوا بذلك في حصة العامل من الثمر
 (او) يوم عليه (وارثه) اي العامل ان باب ولو كره رب الارض فان قال وزيت اناخذ
 نصبه فرب الارض الخراب اسله وان ما با جمعا فالحار لورثة العامل من الثمر
 والترك فان ابوا ان يقوموا عليه ولورثة رب الارض النكل في الهداية (ولا يصح) اي
 لا يحوز فسخ المساهة (الا بعد) كالدين العادح وهل يحاج في الفسخ الى الفسخ
 او الرضى قد مر (وكون العامل مرصا لا يندرج على العمل) في السكر او سارتا والاشم
 حاشا كاني النخلة (بخلاف منه على سعة) فانه قد يتصرف فيه بالحرق وفسخ ارباب
 والمراوح وعده والسقف بالسكر لم يورق حرد الخلل اي عصبه ويعال للحر مدسه
 والواحد سعة كافي العرب وفسد اسعار فانه يحرم على العامل حرق شيء من الاشجار
 والدعائم والعرض والعصيان المشقة بلا ادن صاحبه الكرم لان كلها ملكه كافي النخلة
 (او) على (عمره) قبل الادراك (عند) فان بعد تمكن دفع سرقه بالقيمة وقد مر الى انه
 يحرم احراق شيء من الثمار للصيف وغيره بلا ادن لانها مشتركة بينهما وهذا لا يحرم
 به فان البداهة كذلك لا ترى انه اذا اكل هو واهله من ثمره ملا ادن المساق من كافي الله

(دفع) الى آخر (وضاء) اى ارضا واسعة حاله فارعة ذكر ما بالاثني (اعرس) لا آخر فيها
عربا (وكون الارض والشجر بهما لا تصح) المساهمة بعد لاستراط الشركة فيما كان
حاصلا لاسمها وهو الارض كفى الكرماتى وانه اسارة الى انه اودعه بها العرس على ان
يكون الشجر بهما لا تصح والى اهلها وشرطان المراء والشجر والثمر سهمان تصح سواء كان
العرس لارضا او لامل كفى السقف وغيره (ولله امل فيه عرسه) يوم العرس (واخر
عله) فان كان العرس لامل فالعشرة مؤمر بعله وعله اخره الى المرس كفى السقف
وهذا المسئلة مما نشره بالتمام وسامح حرم الكلام والسلام

كتاب احكام المواب

عقب الراوعدة لان مملعها اشرف من متعلقه والاحياء لعه جعل الشيء مساوى
دادوه حساسية اوباميه وعرفا الصرف فى ارض موات بالسداد او العرس او الزرع
او الكرب او السقى او غيره كفى الخلاصة وغيرها (وهو) اى المواب تصح المم وصحتها
للمة ارض لامانك لهما كفى الماء وس ودرى فى العرس الممثلة انه فعلى من الوثى فى الاصل
ماء روح وهو فى الممثلة ارض غير عامرة (وشرية) (لرصى) (ملس) (بلا دفع) اى لم روع
(لا مضاع مائما) اى الارض صحتها مسسار صاعها (ومحوى) من عليه عليها اومن
عليه ارماد والمخار او صيرورها به او كونه اسجد او غيره وفى الكرماتى وغيره انه
يحدد لغوى راد الشرع عليه (لا يعرف مالكمها) بعبه سواء كان فيها آثار العامرة
كالبناء او لم يكن كفى المسه لكن لو ظهر لها مالك ترد عليه ويعنى نقصانها كفى
الخيانة وص محمد لا يبنى عليه آثار العامرة ولا ياحذمه العراب كاقصود الخربة كفى
قاصحان خاتمك مسلم اودى بوجه لم يكن موانا وان نصب عليه العروق وصار
جزءه كفى المصبرات ودرى فى الدسوة ان المراسى التى اعرص اهلها كالمواب وحل
كالمطلعة (مسد عن الممر) اى الدلو اقر به فان الممر عمى المعمور كفى الصحاح
وعند محمد اما انقطع ارتفاع اهلها موات ولو فرسه والاول قول اى يوسف ودار
الحكم على الله عنده وهو المخار كفى المخار وغيره وعلى المرتفاق عند محمد وسوى كفى
ركاء الكبرى وهو ظاهر الرواية كفى سرج الضحاوى ثم بين الممد وطال (لا يسمع صوت)
اى لا يسمع المعب صوتا كمال الضحاوى وذهب الخرجانى الى انه صوت على وراوان
سلس عله كفى الخدانة وعنى اى يوسف تقوم جهورى الصوت على اعلى مكان
بلى اعلى صوت وعبه الله دسر علوه كفى الذخيرة (من اقصاه) اى اقصى الممر
بفروء فمير الصوت من طرف السور الى الاراضى الممره كفى الضحيس ودرى صاع

في اصفه اسم الفصل الى معرفه لم يكن باسم حصص (من احصاء) اي الحواب بحرف
 الهمز او السقي على ما روى عنه كافي الاحصار او ما تكرت والتقى معا على ما روى عن محمد
 او باحدهما او ما روى عن علي ما روى عن ابي يوسف او السد او الزرع او غيره كافي الهداية
 وغيره (ملكه) اي ملك المحمي موصيا احياه دون غيره وعن ابي يوسف ان عمر كبر
 من النصف لان احياه للجمع والتادوا به ملك الرقة وقتل ملك المقعد والاول اصح
 كافي الاحتشار فلور رعاها آخر كان له ان يرعاها منه (ان ادله الامام) في الرعا
 فلورم بادن له لم يملكه عنه وملكه عنه هما والاول الحصار ما يصحان قد مره وقد مر
 ذلك في اول كتابه والمصادر ان يكون المحمي مسلما ان كان دمه مالا فملكه ملاذ من ملاحه
 وان كان مسدأ فلاملكه اصلا لا تصاق كافي الطيم (نور حجر ارضا) اي اعمالها
 او ملاذ ما يصح حوالها احتارا او حشاشا محصودا منها او ايها منه او محوي
 سوكها او غير حوالها اعتصا باناسه او شعروها بقرته ودرع كافي التخيير وسه
 والتحصير الاعلام كادص عليه صاحب الاوصاف فالاسماق من الحصن طين غير متحاج اليه
 (ولم يهرهما) اي لم يحصها (ثلاث جمع) جمع الحمد بالكسر اي السد (دفعها الامام الي
 غيره) اي عبر المحصور وهذا فانه ان احياها غيره قل همد الله ملكها تحصن
 الاحصاء منه دين الاول كافي الهداية وما لشيخ الاسلام ان التخيير منه ملكها و
 سلات من وعد العصف لاصفه اصلا كافي الكرماني وفيه اسعار ماله واحصى التحصير
 وتركها ثم رجع عنه كان للتحصير الرعه وهو الاصح لان ملكه لم يترك لاول كافي
 الهداية (ومن حجر نثرا) في ارض (واب) في فهر الامام (بالاد) عيانا لكل وليمة
 ادعا عنه هما (فه) اي الحافر (خرعها) اي ما يحفظها مما ياتي فيه الدواب سميت
 لانه يحرم قصره العير فدهم فعل بمعنى فاعل اساده محار وفيه رمز الى انه لو مر
 في ملك التميمي لا يتحق الحرم ولو حفر في ملكه كان له من الحرم ما شاء والى ان السد
 لو غلب على ارض تركها الملاك او ما نوا اراسر صوا لم يحرق احياها فلور تركها الملاك
 بحيث لا يعود اليها ولم يكن حرمها لاسر حار احياها كافي العسرات (تغضى) اي
 لتزويهي التزالي يسى منها ماله والعنص مضمين في الاصل ما يحل حول اية
 (والناصح) اي ثوبه اي انتزالي يسى منها بالغير والناصح يعترف بغيره والاصناف
 في الموصى لادنى ملائسه (ارفعون دوانا) عامة كل سنت قصة كل قصه اربعة
 اصابع وفاقا لان حرم الناصح ستون وعدت مجده نارا مع الدحل اليه واكثر من
 و معنى يقول ان حبيبة كافي التمه (من كل جانب) من الحواب الاربعه في الاصح
 احتشار بمخالف عشرة من كل طاسر والاول الصحيح لان السد يتحول الى ما حرمه ثوب

كما في الهداية (والحرّم (اليمين) المذبح حتى ارض موات بالاند (حسمائه) دراع عامه
 (كذلك) من كل حاسب في الموضع كما في المتوسط وغيره، وقبل ثلثائه والاول اطهر كما في
 الزاوي وقيل مائه وجهه وعشرون من كل جانب وقيل الصدر المذكور في ثلثي
 في ارضهم لصلاتها وأما في ارضها فإدراكها قل الماء الى انساني كما في
 الهداية (وهو غيره) أي الخاف (من الحرم) أي المذبح ودرع وسه وغيره
 (منه) أي حرّم الثروة العن لانه ملكه فان حرم آخره في حرّم الاولى فلالاول
 ان يملكه بغيره وقيل ان يأمر انساني بالاصلاح حراما وقل بكسه شمسيد واصبه
 النعمان بان يقوم ذلك ول الحرم او بعده فحين اعاوب كما في الكفاية وغيره (فان
 حرم) غيره بالاند (في متهام) أي متهام حرّم الثروة والعين في حاب او اكبر (فله)
 أي لاهم (الحرم من ثلثة حواب) دون الاول لسعة فلو حرمه ارضه على انصاف
 فطريقه في الاربع وقيل له ان تطرق من أي شاء كما في الطهارة وفيه اشعار بأنه لو ذهب
 ما الاثنا عشر بحره ولا شيء عليه لان الماء بحب الارض غير مملوك لاحد كما في المتوسط
 (وباهية) أي تجري المياه تحت الارض ويقال له ما غاربه كما في الهداية (حرّم
 بقدر ما يصلحها) أي يسمح اليه لائقه الطين ويحرمه وقيل هذا عندهما واما عند
 فلا حرم له الا اذا لمهر الماء على وسه الارض فاذا طهر فهي كالعين وعن محمد بن القاء
 كما في الحرم كما في الهداية وذكر في الاحتياط انه معوض الى رأى الامام (ولا حرم)
 غيره (لا حرم) أي المجرى الواسع لانه ماء فوق الساقية وهي فوق الخدول كما في المغرب
 فهو يجري كبر لا يحسب الى الكرى في كل حين واما عندهما فله حرّم مقدار نصف نطن
 النهر فتداني يوسف وعنده الموى كما في الكرماني ومقدار خمسة من كل جانب عند محمد
 وهذا اومى كما في الهداية والزاوي والخوض على هذا الخلاف كما في الاحتياط وفيه
 اشارة الى ان المجرى لو كان صغيرا يحسب الى الكرى في كل وقت فله حرّم بالاتفاق كما في
 الكفاية وغيره عن كشمير العوامص وذكر في الاحكام وغيره انه لا حرم للنهر انما
 غيره اذا كان في ملك الأمير البسة وكذا اذا حرمه واب خلافا لهما لكن المحققين
 من مشايخنا قالوا انه لا حرم بالاتفاق عند ما يحسب اليه لائقه الطين ويحرمه وهو
 الصحيح كما في التمهيد وذكر في الكرماني ان الخلاف في نهر مملوك له مساء فاعه بلرقها
 الارض امر صاحب الارض فالبسائه عدما ولصاحب الارض عنه وقد تسامح
 لمن ماله لا تراعى = دهم ان ماله استسك الماء فهو لصاحب النهر واعلم ان حرّم نهر
 في موات خمسة ادرع من كل جانب كما في الهداية

بالكبر اسم المصدر فهو لغة الماء المشروب والله أمار موله (نصب الماء) أي الخطأ
 المأمين من الماء اختارى أو أزاله الخيوان أو الجراد وشربه زمان الانساع بالمدسة
 المزارع أو الدواب وأما صاف دأبه وذكر المعنى الثموى دون الشرعى للثلاث وهم إيه مراد
 في هذا المقام (والشعة) يعين في الأصل سعد أو شقها بدل اللام ناسا جمعها
 وشربه (سربى آدم) أي استعمالهم الماء لدفع العطش أو الطبخ أو الوضوء أو غسل
 أو غسل الساب أو عموها كما في المسوط فالشرب بالصم أو الصم صدر من حدثه (و)
 سرب الهائم) أي استعمالهم الماء للعطش وبحره بما يشبهه والهيمة ما لا يطق له
 وذلك لما في صوته من الانهزام لكن حصص المعارف غامد الساع والطير كما في المتردد
 والأكساء مشعر بالزرع والشجر لسان أهل السعة كما في المسوط (ولكل) في بني
 آدم وأسماءهم (جمعها) أي حتى السعة فلم يكن ملكا لهم لأنه غير محدود (و) لكل من بني
 آدم (حق سقى الدواب) أي دوابهم فكون من قبل حذوا الحروا عمدا كرهه ثلاثتهم
 أن سقى السعة فمن أن بشرى ما يسهل ومن الظن أن أفرادا للخصيص ما يقدّر
 المعنى (إن لم يحق) أي سوا آدم والبهائم (خرت) حاب (الهر) كما في الأحاساء وهو
 وفيه أسفار من العلم أو الظن بالخرت لم يشترط للبحر واليه أشعر في الطهيرة والمراد
 من الهر بفرسه الآتى ما من أرض مملوكة فتمسك الساقية والحدود والخر
 والعين والحوصل المملوكات كما في التمه (في كل ماء) طرف الحق (لم حذر الماء)
 الأولى في الماء في الأسس أحرار السقى في وعاءه وأحرار في حره أو حوض أو حيوص
 مسجود من بحاس أو صغر أو حصص وأضع حرمان الماء فيه بملكه وأما
 الأحرار أساره إلى أنه لولاء السدا من التروم بعده من رأسها لم يملك ذلك
 الماء عند السحب إذا أحرار جعل الشيء في موضع حصص والله أنه لو أعتد
 الماء من حوص الحمام بالماء الجماع فيه سقى على ذلك الجماع لكنه الحق بل
 كما في المسعة وعنده في لفظ الحق أشعار بأنه لو منع عن بحر البحر وهو محاق
 على بعه أو مر كماله أن يسأله السلاح لأنه قصد اهلاكه سمع حده وهو أشعر
 والماء في نحو الترعة لولله بخلاف الماء المحرر حيث نقاله السلاح لأنه ملك
 إذا كان الماء كثيرا وأما إذا لم يكف إلا أحدهما فله بترك على ملك المالك كما في
 وعد (و) أكل من بني آدم (حق التهرب) أي نصيب الماء للزرع بفرسه إلى الماء
 (ونصب الرضى) والله على جمع الانهزام بفرسه الآتى (الإدايصر) ذلك أشعر
 والنصب (بالعامة) ما يترقى أراضيهم يسقى بهر عظيم كدجلة للسنى أو الزح
 (أو حصص الدهر بفر) أي غير صاحب الشرع والنصب عنهم (إن دخل)

(في المقام) أي المسم أي بحري ما يملوك لجماعه مخصوصه ليس صاحب السرب
والمصب منهم فلم يكن له المصلح الارضاهم كأي البعد والمسم كالمجلس ووضع الشعة
أي موضع السكر المعهود بمجاد كره المطررى فالمسم يعني القسيه اعتداء عليه وفي تخصص
ما لا يوهار ومن إلى أن له الخفي في ماء البحار وإن أصرا ما منه وفي إنشاء الهرا شعار
بأنه ليس له هذا في المرأة والعين والخصوص المعلومات بالطريق الأولى فإن لصاحبها
أن يبيع دأ شعة من الدخول في ملكه أن كل يبتدله في أرضه واحد على لم يحد فاما
أن يخرج الماء الله أو يتركها ما يحسنه ملا كسر الهرا كأي الهنداء وغيره (وكرى
نهر) أي أخراج الطين ونحوه فالكري يحسن بالنهر كأي الهاء وغيره شلال الخمر
على ما نقل البيهقي فإن كلام المطررى يدل على الترادف (لم يملك) أي لم يدخل مأواه
في المعاسم كدول وحراب وغيرهما (من مال) (من المال) أي مال المملوك يعني من نحو
الخراج والحريه دون الشتر والصدقة لادها للمراء وفيه اشعار بأن اصلاح مساه
منه أن يحسنه صرفا (فإن لم يكن فيه) أي في بيت المال شيء (فعلى العامة) أي الذين
يعاقبون الكرى ومؤيده من مال الأتقاء الذي لا يطبقونه (وكرى نهر) حاص
أوعام قد مر حده في الشعة (ملك) ذلك النهر بأن دخل في المسم (على اهله)
الآن في الهام لو اوسع عد كاهم أو مصهم يحدون عليه وفي الخاص لو اوسع الكل
لا يحدون الا بعد بعض المتأخرين ولو اوسع البعض عد احد على الصحيح كأي الحرابة
ومع سيد الشخص الآتي عن شربه حتى يؤدي ما عليه من ابعده كأي العيوب
والا كنه يسير إلى أن ليس الكرى على اهل الشعة لأنهم جميع من في الدنيا وليس البعض
أولى كأي الكرمان وقال بعض المتأخرين انهم يحدون عليه كأي الذخيرة (من اعلاء) حد
بعد حد وطريقه شرف وحاصله انه بدأ في الكرى من أول الهرا عنه ومن اسفله
عد المتأخرين كأي الظهير يحد كأي الكافي يحدون بعض الهرا من اعلاء حتى يرفع
من اسفله (ومن حاور) كرىهم (من ان صدري) من مؤنة الكرى عنه واما عددها
فالكري عليهم جميعا من أول الهرا إلى آخره يخص الشرب والاراضي يعني بقوله
كأي العدة وجه اشعار بأنه أو كثر من به في وسط ارضه لم يقرأ الا بحد من ارضه
وهذا في اسهر اخص واما في العام فقدر إذا بلغوا ثم الهرا فمهم وفي الاكتفاء من
أن انه إذا سار الذكرى من ارضه حاذله فتح الملة في الهرا الخاص وفيه اختلاف
التماسخ ونماه في الذخيرة واما في الهرا المسم فيسعى أن يفتح الطريق الأولى (وضح)
استحب (لا يوهار) أي شرب يوم أو أكثر من شهر في هر (بلا ارض) مع انه
محمول مدموم لما سعى انه قد يملك مدوها وهو على حصة الواحد فلو ادناه

مع الارض مسح اطرافها الاولى وانما لم يذكر صحة الدعوى في آخر الكتاب وهو الناس
على ما ملأ لانه وحسب عليه اثبات صحة الخصومة لمصح قوله (وان احصم) وادعى
(قوم في شرب) من بهر مسترك (منهم) لانه لم يذكر كيف كان شرب الارضهم
(قسم) ان شرب عدلنا (بعدار ارضهم) اذ الله ود من الشرب سقى الارض
وهو عور وفل ينقسم على قدر الحراج كما في الدخيرة (ومع) الشريك (الاعلى) بالنسبة
الى الاسفل بعد الكل الى الاسفل فان في هذه خلافا وهذا اذا كان الماء تحت لو ارسى
ولم يسكن يصل كل منهم الى حصة في الشرب وانما اذا كان تحت لو ارسى الى الاسفل
لا يمكن له الاتباع اصلا بل كان الهز سعة لم يحسب كما في الدخيرة (من سكر) اى سد
(الهز) المسرك فلو انحدر الماء من الخلل الى وحده الارض فامشرا لا يجمع الاعلى منه
بل يكون لمن سقى الله منه كما في الدخيرة وهذا ما عاراه سرك من مراد حل في ارضه
بدون السكر كما في الهداية والسكر كالمصر مقدر سكر المهر كصرو ويحور كسر السنين
فانه اسم منه وما سده الهز وهذا قد اخرج نسخة للصدر كما ذكره المطررى
(وان لم يشرب) ارض الاعلى (منه) اى السكر (الارضاهم) اى الشركاء
اليافه بل يسكن الاعلى حتى علام صفا او ما لم يسحوا عن الماء او يعقوا على ارضه
كل في نوبه فان اتكس من ارضه بلوح اولاب فلا يسكن بالطين وانزبا الارضاهم
كما في المسوط وشي ان يذكر ما لارضى الشركاء من اياه يبدأ بالاسفل فاشرب بمحصة
ثم باعلاء ثم يوم وقال شيخ الاسلام ان شاخ الامام استصوا في العلم ان يسمي الامام
بالامام كما في الدخيرة (و) مع (كل منهم) اى الشركاء (من نصب رجى) على ما مشرك
(ويحور) كالدالة والسائفة والفسر والقطره الارضاهم كما في المسوط وانما لم يذكر
الاستحسان لاستزاد المعطوفين في القصد (الاقى ملكة) الخاص لانه من اعلاء الى اسفله ملك
مشرك بينهم (تحت لانس) النصيب (بالهز) ما كسار صفة (ولان الماء) على خبر اياه
او بانحصاه فانه لا يجمع حشد لانه لا يكون الا للعب فلا يملك الله (و) مع كل منهم
(من المير) المصر بالنهر او الشرب كتوسع في النهر او نحو بل الكوة اى دفع الماء
الى الزرع من الاسفل الى الاعلى او بالمكنس او بالحرا عن في الهز بهذه الصورة
او بسلطها او برفعها والاصح عند الامام الحلواني انها لا اعتبار اور بانها او بفتحها
او برفع القطره ان كان موجعا ليلادة احدنا او بالمعنى بالانام مثل ان يقال يجعل لكم
اياما معلومة سد فيها كوانا ولما انما معلومة يسدون فيها كوانا او سوي شرب
ارضه الى ارض لا سرب لها او سوقه حتى ينهي الى هذه الارض او سوقه الى محل
في ارض اخرى الكل في المسبوط (بما كان قد ا) الارضاهم لان القدم مركبة على

فليس له ظهور الحق فيه وفيه اشعار بأنه اذا كان لرسول الله في اوقات معرفته في قرية
 لم يعم جهه في وقت الارض صاهم كما في الحواضر لكن في التمهاته حار (والشرب
 يورث) كالتفصيل والدي والجر (و يوصي) اي يصح الوصيه من الثلث (بالاستماع به)
 اي لرسول الله في ارض فلان يوما او شهرا من شربه كما وصيه بالاستماع في محله (ولاستماع
 في مظهر ارضه سرب يوم او اكثر وبعد نص عليه محمد كما في الدجوة (بلا ارض)
 لانه محمول لانه سرب محمولك والاطل وفيه اشعار بخوارجه ولو مع ارض اخرى
 وهو الصحيح كما في التمهاته (الاعد) اكثر (مناجح لمج) للعامل والخاص منزله ولم يشر
 عند الله اني حفر واساء ما في ذكر السجى وغيرهما اما القاس لا يترك تعامل بلدة
 واحدة كما في الدجوة (وكذا) لا يصح وحسب (الامارة) اي احاره الشرب سواء
 كان بلا ارض او مع ارض اخرى فلو باعده او اخره مع الارض حار ويحل اشرب
 في اسبوع والاحاره شعبة الارض كما في الدجوة (والتمهاته) والصدقة والامارة والرهى
 والقرص والمهر وبل الخلع والصلح (لوس سق) ارضه ولو كرما (من شرب غيره
 نصن) بل يضر بكم تشتري الشرب لو حار به سواء كان مثليا او قيميا فان الماء مثلي
 في روايته وفيه في اخرى وبالصمان احد في الاسلام السمي على الردوى من اثنت
 اثمارة اهما دما خطأ وامل بأحد للاثمينة من سهو السامع والكلام من قول
 الصحاب فيكون شعله بماءه له ما و به وما قلته معنى فان لا كثرى مهم الوفاية
 والهداه وغيرهما به لا يصح وعنه القوي كما في التمهاته والخلاصة وذكر في اراهندي
 ومن سقى من شرب غيره رفع الى السلطان لتؤديه ما صرب والحنس وفي التمهاته ان الماء
 ومع في كرم راخذ من غيره به امر يقطعه وعن بعضهم انه طرح منه التراب الملول
 وهما التمهاته لأمريه ولو فصل من له لكل حسا وهذا الفصل لعاء الماء الحرام به
 بخلاف العلف المصوب في التمهاته اذا سميت به ادم وصار سنا اخر (لا) نصن
 (من سقى ارضه فمرت ارض حاره) اي صارت داب رما لكسيرة يقال ما عا سدر هاب
 كما في الطلاء وهذا اداسق في يوشه مقدار حقه واما اداسق في غير يوشه او زاد على حقه
 يضمن على باطل الا لم اسمح اسمح الراهد كما في الدجوة وذكر في التمهاته ان سقى سقيا
 غير معاد فعدي صمن وعليه القوي ولا شك ان ارضه ذات راقطع عه الارعاق
 فيلزم حكم الكسب كما لا يخفى على اولي الالباب

في كتاب الوفاء

عنه به احساء المرات لانه موافق لما لا يخفى له الا ان رما اقم ينسا ويين فومما بالحق

وابتدأ حبرنا (هو) أحد مصدر أو قعد أي حسده فهو واقع وهم وقوف وطلق
 على الموقوف فصح على الأوقاف ولا اتصال أو قعد الا في لغة ردية على ما نقلوا كما
 في العرب وهذه اسعار ان الضعيف ضعف في الدر المصون ان اوقفه لم يسمع عند
 اني عمرو وسمع عند غيره على ان العتلة بالهمزة فاسه انتهى وسمع بعد (حرس
 العين) ومع الزفة المملوكة بقول عن مصرف العرش مال كونهما مقديهما (على ذلك
 الأوقاف) فالزفة ناهية على ملكه في حياته ولا ورثة في وفاته يجب ما عدا يوجب
 الا ان ما أتى من الدر بالهجرة يأتي عنه ويشكل بالمتحد فانه حرس على ملك الله تعالى
 بالاجتماع المهم الا ان سال انه مصرف للوقف انما لف فيه وانما قد يفعل لانه لو كفت
 صورته الوصف مع السرا تطلبا لمعظم نصر وقعا بالثفاق كما في الخواهر (و) جلسها
 (على الصدوق) او بدر ما صدق على وجه الخير (بالهجرة) منها فيكون من قبل
 الاسماء و يجوز ان رفع وان يكون حكمه كما امر اليه في الجمع ولا يشكلى ما وقف
 على غيره صلح ما في حواره رواه (كالمعاريه) في الخس على الملك والتصدق في
 ما بعده وفيه اساره الى انه لو مال ارضى هذا موقوف على الساكن صار وقفا
 ما قول انس بالاند منه وهو ركن في الدر عاب كالصندوق والى ان سبه طلب رتبة
 الزاني في المعنى عند ربه الاسالى وأما شرط العام ذكره حرا بما فلا مالعا والخاص
 فالاصاؤه الى ما بعد الموت او الوصية خلافا لهما وقوله قوى من حيث المعنى وقد
 يخالف للآثار فانها محمولة على الاصابة او الوصية كما في المصوب (و) شرعة (عبدما
 هو ومحتاج اليه) (حرس) لعمري واراله ملك المالك المخاري مصوره (على) حكم
 (ملك الله) المالك الحقيقي (يعالى) وتصدق بالهجرة نرسية الضيف
 فلا يصح هذا ان يكون ملكا لاحد من المخلوقين ويكون معه للمؤمنين وانما قدر الحكم
 له لم نصر ملكا لاحد وله بطريق الشرع كالسجود الذي نظره الكعبة كما في الامانة
 وبه نبي كما في الحفائى وغيره وان مال ابو يوسف لم يزل في حيرة من هذا ما عدا السجود
 في الوقف كما في المحصى وقال محمدان التهج لم يصر عليه ولنا كذا راجلا هذه كما في
 الطم (فلا رول ملك للمالك) المخاري عن العين (عبد ابى حبيبه) وان على بموت
 على التصدع يحوان مت بعد وقت دارى على كذا كما في الامايد (الا) اى لكن في صورة
 (ان محكم) (اى) محوار الوقف (حاكم) مولى فانه رول ملكه حيث يشاء وبغير الإكراه
 فلم نصر بعد ملكا لاحد وهذا إذا ذكر الواقف شرائط البروم والألم بترك مثله
 الا اذا حكم حاكم بلرومه كما في الخواهر وصورة المرافعة ان يسلم الواقف الوقف الى المولى
 ثم رجع عنه محكما مسلم الزوم فخصمان الله فخصى بلرومه حيث يزل ويأمر

لانه قصه بالخلف فيه فلم يكن لغيره الظاهر كما في الظهيرة ولا يشترط المرافقه فيه
 لو كان كاتب من اقرار الواقف ان قاصيا من قصاة المسكين قضى بملوئه صانرا لارما
 وهذا ليس بكتب مطلقا و صحيح بعد صحيح فانه مع الاصل عن الاتصال بخلاف
 به وهذا لم يخص ما وقف فان كل موضع يحتاج به الى حكم الحاكم بمقتضى ما كاهاره
 المساع وعنده حارده مثل هذه الكفارة كما في الحواجر وبصيرة في المعمرات وعنده
 والحاكم مشعره به لو حكم به حكم لا رول ملكه ولا يرتفع به الخلاف على الصحيح فلهما
 ان يطله كما في الحقائق (والا) اي لكن (في محله) فانه رول الملك عنه بالشرط
 الآتية عند الطرفين ومن الاول عندنا في يوسف ولم يشترط الاضافه والوصيه
 عنه عندنا من مهم كما في المحط وعنده والاق الموصعين للمطعم كما اشترى اليه والا لم يصح
 الفرع كالنهي وفي القصص اسما عار به لو حصل ارصه منه او حاتا او سقاية
 او حوصا او نرا او قطره لا رول عنه، وكذا الوصف الى ما بعد الموت وهو الصحيح
 كما في الخلاصه (بني) فانه لو كان ساحة وال ملكه بمجرد الامر باصلا منها ذكر لا بد
 او لا كما في المحط (واقره) اي مرة عن ملكه من كل الوجوه ولو كان الملو مسجدا
 والسعل حوايت او ما مكس لا رول ملكه لتعلق حق العبد به كما في هذه خلاف
 كما في اذا حمل نعه حوص ونما في انهاء (نظر به) اي مع طر من المسجد بان تجعل
 له سبلا عامه حتى لو ادب الس بالصلاة في وسط داره لا رول ملكه لانه لم يمره
 حتى ابقى الطريق لعمه فلم يخلص لله تعالى وانما ذكر هذا العبد مع العبد السابق لرد
 ما روى عن الشيخين انه يرول به ملكه كما في الهداية هذا لكن انصلوه شرط
 في المسجد كما سمي واصل في هذا الوسط وال ملكه عنه كما في السراحة (وادن
 الناس) اي كل الناس (ماصلوه) اي بكل صلوه (فه) علو اذن لقوم او الناس شهرا
 او سنة مثلا لا يرول ملكه كما في المحط (وصلى به) وارلم، كمن نادى واحده (واحد)
 سواء كان مائا او غيره فلو صلى بمجموعة او نادى واحده صار مسجدا ملاحف كما في
 الدخيرة وفي الاكفاء بالاستثنائين اشعار بان في عمرهما لا يرول وفي الصغرى وعنده انه
 لو اضاف الى ما بعد الموت فقال ارضي هذه صدقة موجودة مؤدة حال حياي وبعد
 بماتى زال ملكه عنها بالاجماع وذكر شيخ الاسلام انه لو وقف في مرض الموت لم
 في روايه وقال السرخسي ان المباشر في الرص كالناشر في الصحة على الصحيح كما في
 المعنى (وعند شئنا) بعد المول (عليه) اي الموقوف (الى المول) اي للمولس كما في آداب
 جامع الطيم (وقبضه) اي المول اياه بما يليق به كقبض اخذ ان يروله مائة منه بدينه
 والساية والحوض والنرا بالاسماء منه بالتسليم والمص للموقوف عليه (شرط) لو وال

ملكه عنه كافي ما يصحح ملاحض الأكفاء مللولى وهو كالم من كان وكلا الوافى
 فى التصرف فى الوقف ولذا انزل عمه الاداء فوصه حال حياته وتمامه فانه وكل حال
 الخاء ووصى حال المات كافي المحط وعمره والتسلم الى المشرق ليس شئ فانه الحافظ لا عبر
 وهذا ادالم فشرط الولاية لعنه والاقصد سعة امراط التسلم لانه شرط مراعى كافي
 النهاية قبل الفصل (وعداى يوسف رول) ملكه (سفس القول) اى ان يقول وقعه
 على كذا والكلام مشرالى انه لو كتب شرائط الوقف باجمعها لا تلغى به لم يصروفا
 عند الطرفين الا اذا كتب منه وقال الشهود اسهدوا على عهده فانه اقرار رافى
 وقعت كاد كرت فيه او كلا ما يحويه فبعد يصروفا وتمامه فى الخواهر ويكنى عده
 الاسهاد كافي المعنى وعمره وقوله اهوى من حب انه اقرب من الذى وقول محمد اهوى
 لكونه اقرب من الآثار كافي الكرماني وذكر فى الخلاصة وابوحسنة قد مضى كل
 الصق ولذا احدى اكر الاصحاب سولهما وابو يوسف قدوسع كل التوسع ولذا
 افنى سوله كافي الظهيره والمصبرات ومحمد وسط بين العواين ولذا احسنه عامه المشايخ
 كافي الخلاصة وبه هى كافي الكرماني ثم شرع فى شرح قول ابي يوسف فقال (فصح
 عده وفيه المشايخ) وقت الفصح بمحلا للمعصية والله ذهب هلال ولم يصح عده
 محمد لانه لم يصح بماساع وفيه العمد فطاول بمحمل العمد اصلا يصح وقعه بالاحلاف
 الا المسجد والمعبر فانهما وان كانا صغيرين بحث لاصحاب الصلاة والدين بعد المعصية
 لا يصح وقعهما مشايخا بالاحلاف كافي النهاية والاطلاق دال على ان التسرع الطاري
 والمعارى قد سواء فالعبد بالمعارى طى فلو وقف جمع ارضه ثم استحق بعض معة
 منها كهذا الصنف لم يطل فى الباقي اصلا ولو استحق بعض شايخ كصف مصلهم بطلان
 فى الباقي عدا ابي يوسف وبطل عده محمد كافي المعنى وبه احدى مشايخ بخاري وعلة
 القوي كافي المصبرات ومشايخ بلغ احدثوا قول ابي يوسف وبه ابي المباحرون
 كافي الخرايه وهو المحار عبدالص (و) صح عده وعلة القوي ولم يصح عده محمد (و) جعل
 العلة (اى ما دفع الوقف كلا او بعض العدة منه حياته ولا عقراء منه فاما ما صار
 العلة لهم والخصص بالنس ليس عده فانه لو وقف وقعا مؤندا واستثنى العلة لنفسه
 وعاله وحشمه منه حياته طار الوقف والشرط عداى يوسف فاذا استثنى اصار
 للمساكين كافي المعنى وقعه اشارة الى انه لا يحل للوافى ان يأكل من وقعه الا بالشر
 كافي المصبرات والى انه لو شرط لعنه الاكل خاب وعده معاين من عده اورب
 رد الى الوقف واما ان كان خبر الرافى لوربه وهذا عداى يوسف واما عده محمد وليس فيه
 رواية ظاهرة واحلف المشايخ على قوله كافي المحط (و) صح عده وبه ابي مسافع

بلغ (جعل الولايه) بالكر والفتح اى بولى امر الوقف كالعرف والتصب وعصهما
 (لنفسه) ولم يصح عنه عهد الوقف والشرط لان التسليم شرط وبه اضى الصدر
 الشهد كان الخلاصة (و) صح عنه التحول الى انفصل (شرط ان يستبدل)
 الوافق (به) اى الوافق او ثمنه اداسع (ارضا اخرى اذا شئت) فكون وصفا مكانه
 على شرطه وليس له ان يستبدل ثانيا الا بشرط في اصل الوقف وعنه محمد وهلال
 صح الوقف بعد ابطال الشرط لان الوقف يتم بدونه ولو شرط البيع فقط بطل البيع عند محمد
 وعن ابي يوسف انه حار واطل الشرط كفى المعنى وبه اسار ما الى انه لو لم يشترط الاستبدال
 لم يستبدل وان كان ارض الوقف صح لا يتبع بها كفى فاصححان وذكر في الطهر به انه قال
 ابو يوسف بخلاف الاستبدال ومن المشايخ من لم يحد في الخلاصة قال المرحوم من حور
 الاستبدال بعد احواله وطل المص بخلاف الاستبدال من غير شرط ادصف الارض
 عن الزرع ونحن لنعني به وودنا هداى في الاستبدال من المصاد ما لا يعد ولا يخصى فان
 طلع المصاهر جعله حله الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين وطلوا ما فعلوا وهذا في زمانه وبم
 الرمال هذا وهو شاك عنه واما في ما ساد لا يقي فيه اثر من الوقف فمدل ولا من الموقوف
 عنه فمدل به عليه ومع هذا رجح من افقه قال ان يحدث بعد ذلك امر (و) صح
 عنه (ترك ذكر مصرف مؤبد) لان الوقف يعنى عن ذكره فالتأيد شرط بالاجماع
 واما ذكره بشرط عند الضررين حلا فلا لابي يوسف كفى الهداية وغيره وذكر
 في فاصحان ذكر التأيد لم يشترط عند المحققين حلا فلا لابي يوسف السبي بالسكون
 ولو وقف على جهة تنهم اقطاعها من وقف على اولاده مثلا صح (فادا اقطع)
 ذلك المصروف (صرف) فذلك الوقف (الى الفقراء) وان لم يذكرهم فان المقصود
 هو القرب اليه تعالى واحاصل ذلك ولم يصح عندهما الا اذا حمل آخره للمساكين
 وقال ابو بكر بن محمد صح ذلك لا ذكر في قولهم وهو المحار كفى المصروف (وصح
 عند محمد وبني بقول) من مكان الى مكان ومحول من هيئة الى هيئة وان لم يكن ما بالعمار
 ولم يصح عند ابي حنيفة وان كان ما نصا وصح عند ابي يوسف ان كل ثابعا كفى لراى
 وعنه وذكر في الخلاصة به صح بالنسبة لاجماع (وبه تعامل) اى بمصارف (كالصنف)
 الموقوف على اهل المسكن شراؤه اوى غيره او على حوائج او المارة (ومحوه) كلكا
 والعاس والشار والاضرب والجزرة وثانها والسلاح والحيل والتجار والمسد والثران
 وآب الزراعة والشجر والشرب مع الارض والحمام مع الدرج والحمل مع الكورة
 فاولم تعامل كاشاب والحوان لم يحر الا بسنة كفى المعنى وغيره وذكر في راى
 اى وقت الدعوى لم يحر بعد محمد واولم به فعله وطل عند ابي يوسف ان لم يتعامل

(وعليه العوى) اى مفتى عاصم عند محمد طاحه النلس اله وقل تصور دفع المصحف
والنكب على المسجد والمدرسه ومحوه وعليه العوى كفى المصمات والاول المصحح
كفى فاصحان (ولا تملك) من الملك (الوقف) بالحق ومحوه ولولا حياه الساقى فلا تبدل
ارض ما حرى لقصور الدحل وقل يجوز دفع شئ منه الى طيلم طبع فيه لخط الساقى
كفى الخواهر وعن الخلوانى يجوز ان ساع ويشترى عند تدبر الاستغلال وحار بيع
المصحف الحرق وشراء آخر منه وعن سمس الاسلام اذا اجر الواقف صار للعاصى
ان يبيع الوقف بطله كفى المحط (ولا تملك) الوقف بوجه وان ملكه الواقف لانه
آثم من النقص ان الطاهر الاكبر الاول (لكن يجوز بيعه المشاع عند ابي يوسف)
استحب ان ياله جعل المسجد فى الوقف اقرارا وان طلب فيها المادلة فى غير المثلاب
نظر الوقف فلو كان العمار سهما فوقف احدهما نصيبه حارعه ان يعلما ولم يصب
على الواقف ان يصف ثاسا ولا قصاص العاصى بخواره الا اذا اراد رفع الخلاف (و ثانيا)
اى يحس على العم الدماء (من ارتفاع الوقف) اى حاصلاته (بعمارة) بالنكسر مصدر
او اسم ما يمر به المتكامل بل تصرف الى الموقوف عليه حتى سقى على ما كان عليه دون
الزمانه وان لم يشترط ذلك كفى اراهدى وغيره ولو كان الوقف شجرا يتخاف اقيم
هلا كه كان له ان يسرى من عليه فصلا فيمرره لان الشجر يفسد على امداد الزمان
وكذا اذا كان الاوص سبعة لانت فيها شئ كان له بصلها له كفى المحيط والعلم
انه اذا لم يكن فى يده ما يعمر لانسدين الامام العاصى كفى الميه (ان وقف على العمارة)
فلو فصل من العمارة صرفا ولا الى واده الميعر الى قراته ثم الى مواليه ثم الى جبرته
ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الواقف مولا وقال ابو بكر الاسكاف ان لا يعطى
لاحد من امرائه شئ كفى المحط ومن الطن انه يرجع بالفصل وقل ما طاحه فان موضع
هذه المسئلة ما اذا وقف على العمارة كما فيما نقل عنه من العبد (وان وقف على) جمع
او واحد (معين وآخر للعمره) فهى اى العمارة بقدر ما كان عليه (فى ماله) اى العين
وان لم يشترط فلا تؤخذ من الارتفاع (فان امسح) العين عن العمارة (او كان معمرا)
لا يدر عليها (آخره) اى الوقف (الحاكم) العاصى والعيم استحسانا صياحه
اسعار ان الواقف لا يوجره كفى الكافى (وجره ما حرقه ثم) اى بعد العير (ردة) اى
الوقف الى مصرفه المعين وفيه اساره الى انه ان امتنع بعضهم عن العمارة آخر
ثم رده اليه الى ان الحان اذا احتاج الى المرمه آخر بنا او بين واقع عليه من
وقى روايه تؤدى للنس بالبرول منه ويوجر منه اخرى ووزم من اخره وقال اناطة
العاصى فى المسجد ان يحور احارة سطحه ليرقى كفى المحط (وبعضه) اى يمسح الو

وما منهم من يأنه من الآخر والحطب والخمر والنزب وغيرها فالنقص بالنقص والكسر
 البناء النقص كقاي المصرب فهو اسم من النقص بالفتح (نصرف) أي نصرف الحاكم والقسم
 (ال عارته) أن احتاج إليها بالعدل (أو مدحر) أي محس (أي وقت الحاجة إليها)
 أن لم يفتح النقص بالعدل (وأن بعد صرفه) أي صرف عين النقص (النقص) أي إلى العماره
 أن لا يصلح للثقت (سج) أي باع نحو الميم النقص (وصرف) أي إلى النقص لا يدل
 النقص (والتنصيص) النقص (بين مصادره) أي محقق أو وف لا يخرجه من العين
 وحقهم في المعنى وهذا كله أداني أصل النقص وأما إذا حرك أو أسحقه ما عرف
 الواقع فهو الاله أو الاله وإن لم يعرف فلقطبه صرف إلى العراء وحار الصرف
 بل أن العاضى إلى عماره عوض ونحو وهذا عند محمد وعليه القوي كقاي قاصصان وأما
 عند الشيخين فصرف إلى أقرب مصرف من حسن ذلك الوقف فالباطل إلى الباطل
 والمتر إلى المتر والخوص ونحوه وعليه أكثر المشايخ كقاي الرهدي ونحوه لأن
 الوقف أعني الأرض كقاي الصبران ولا يخفى حاشي مسألة النقص من حسن المرام وكما
 الدخول في استقصاء الآسام

كتاب الكراهة

لقد دعت الوقف لأنه أحد بأزرق والكراهة مشبهة على الأثرى أن الأصل ستر
 كل المرأه وهذا ربح كشف نهضها ولذا أسماه محمد بالاستحباب وما عت عن غير الكراهة
 أسطرادى وهي في الأصل منسوب إلى الكره بالصم فهو عوض الالف عن إحدى البائتين
 واسمها كالكراهة مصدر كره الشيء بالكسر أي أبغضه فهو كاره وشي كره كنصر
 وجعل وكربه أي كرهه كقاي القاموس وغيره وشرا ما كان تركه أولى وهو على نوعين
 كراهة تحریم وكراهة تنزيه ثم ذكر المحرم على المذهب فقال (ما كره) أي فعل
 أطلق عليه من هذه المادة شيء (حرام) أي كالحرام في المعنونه ما سار (عند محمد)
 وفي رواية عن الشيخين (ولم يلغظه) أي لم يسل محمده حرام (لعدم) وحدان الدليل
 (القاطع) على حرمة ما حرام ماسع عنه بدليل قضى تركه حرص كشر الجمر
 والمكره ما منع منى وتركه واجب كاكل النصب واللعب بالنس طريح كقاي الكشف
 والبدعة مرادفة للمكره عند محمد كقاي التماسي (و) ما كره بالمشهد (عدهما) أي
 الشيخين (ال حرام قرب) من الحلال أي ما لم يمتنع عنه وصوب فاعله وهو المحار كقاي
 الخلاصة والمصبرات والكبرى والتحسيس وغيره وهو الصحيح كقاي الحواهر فالأحسن
 تفصيله على قول محمد وفيه إشارة إلى أن ما كره تنزيها عنه مالم يمتنع عنه إلا أنه

عدهما ما كان الـ الحلال احرى اى ذب ما ركه ادى ثواب ما كره تحريمها وبغيرها
عدهما مكره عده والتحريم عده فممن من الحرام عدهما وهو ما منع عده
بدليل طي كافي التلويح وعده واعلم بصرح بالبريه لان التحريم في الساب اكبر
والاهميه اولى والاصل في الفصل من الكراهيه انه ان كان الاصل حقه حرمة
اسقط لعدم التلويح حرمة والاقتصر كسوء الهرة ولحم الجوار وان كان اناخذ على
على الطي وجود المحرم فمحرّم والاقتصر كسوء القرة الخلاله وسوء صاع الطير كافي
الخواهر واعلم انه اذا ركه من السبب الهندي فله يكره او نسي واذا ركه من السبب
الروائي فله لا بأس به واذا ركه واحدا فله يمد كافي كتب النار وص محمد ان ما كان
دليل حواره ارحم قبل لا بأس به وما كان دليل عساده ارحم قبل محرم وما تساوى
الدليلان فله يكره كافي رادى القائل وذكر في صاع الهندي ان الـ الحلال لا بأس
وفي الحرام يكره ولم يؤكل (الاكل) لعداء والشرع العطس او من الحرام (فرص) مثاب
عليه بحكم الخدم (ان دفع) الاكل (به) اى بالاكل (هلاكه) فلو امتنع من الدنيا وى
حتى ما لم يأم به لان الشفاء صر منه من محال فلو امتنع عن اكل الميتة كافي الاختار
وبعدارها ما نسد رعيه واحلف انه حلال او حرام رافع الاثم وقبل اوصيه من اداء
العرائض حل الاكل منها كافي المكمل العبد وذكر في الحران انه لو حلف على نفسه
الخروج والعطاش قبل بالسب (والاكل) من المباح فوق الفرص (ما حذر) ومثاب (عليه
ان مكنته) اى الاكل (من) اداء (صلاته) الفرص (و) من (صومه) الفرص ما عاقبه
اشعار ما به حار بدليل الاكل بحسب نصه عن الفرص لكنه لم يحرك كافي الاحبار
(ومباح) صر مكروه فيكون حلالا صر حرام فان كل مباح حلال ولا عكس كالسهم عده
العداء فانه حلال غير مباح لانه مكروه كافي جامع الهامد (الى السهم) بكسر الهمزة وفتح
الباء وسكونها اسم ما يندبه ويقوى منه (لرشد) الشيع الاكل (قويه) معقوله اثباتي
ويجوز رعيه لانه حاد لا رما وانه اشعاليه لوانه للسهم كره على ما قال ابن عباس
وعن ابن مطيع لا بأس باكلها حذر امكسورا في الماء البارد للسهم كافي ما صحتان واثبت
على من روى نصا عظيما حله وقوله صلعم ان الله سمى الحمر السهم ومعناه اذا لم يسم
لسمي سمه فلو اكل الوان الطعام ثم ساء فوجدته ناعما فلا بأس به كما روى عن ابيه
لانه علاج كافي الخمس (و) الاكل من المباحات (حرام) كافي المحظوم مكروه كافي
ما صحتان (نوفه) اى الشيع وهو اكل طعمه على طعمه انه افسد طعمه وذكر
في الشراب كافي اشهره الكرماني وغيره واسمى ما سقى المتأخرون فقال (الالهضا
عرض صحيح مثل (قويه صوم العداء ولا يمتحنى صعبه) الحاصر او الاتي

قدر حاجته فانه غير خرام مؤثقه وفي المحط من الاسراف الاكثر في الوان الطعام فانه
 مهي الا اذا قصد قوة الطاعة او دفعه الاصاف قوما بعد قوم (وخل) ولم يكره على
 الرجل والمرأه (استعمال القصص) في المزيج بالفضة من الاناء والسكين والسرير
 والكرسي والطرأ والمرأه والخمره والمكحله والركاب والعمامه والعرصه وغيرها من المصنوع
 سم كرفت كردن كافي الكرماني وفي حكمه المذهب من هذه الاشياء والمضرب اى
 المزين بالذهب والتشديد بالصه اى العريض منها فالاحسن المذهب فانه المفضل
 لاحويه حال كون المستعمل للبناء والسرير ونحوه (مقا) ومحمدا بالمع والد وصره
 من الاعضاء (موضع القصص) فلا يشرب منها ولا يأخذ ولا يخلس الا على هذا الوجه
 وكره استعماله عندهما لان استعمال الخمر كالكل وله ان القصص ناهيه والاعشار
 لتابع وهو الصحيح وهذا اذا عبر القصص منها بالاذان واما اذا لم يتغير بان يطلى عانها
 فلا بأس به بالاجماع كافي الصمرات وعنه اسرار بان استعمال الخمر في حرام على الرجل
 والمرأه وسأني (و) عليهما استعمال (الاختار) بان يحمل النحاس او الرصاص او لصفر
 اولسه او الحديد او الزجاج او اللوز او العقيق او غيره آتة مثلا يمنع بها بوجه كافي
 الصمرات وغيره وكفى المصد والتشريحه ان الاكل في النحاس والصفر مكروه وفي الاختيار
 ان الحرفي انفصل قال صلى الله عليه وسلم من أكل من أحد أو أوى منه حراما وارتد الملائكة
 (لا) يحمل ويحرم استعمال (الذهب والفضة لرجال) بان يوحده آتة منهما ويسعمل
 في الشرب والاكل والادهان والنومى والاكتحال فلو ادخل يده فيها واخرج منها
 شيئا فلا بأس به كافي المحيط فنعى ان يحمل الاكل على الحيوان وعنه انه مكروه كافي الخلاصه
 وفي الاستعمال اشعار بان لا بأس باتحاد الاوانى منهما للحمل ويستثنى من استعمال
 الصبه والخوس منهما في الحرب لانه ضروره وما ذكره سائل للسائل انصا كما اشار اليه
 في السابق وبه صرح في الحرمانه وغيره كذا الحال للاستئذان في (الا) استعمال (حاتم)
 منها على هيئه حاتم الحال فانه يحمل عندهم واما اذا كان له حصان او كثر خرام كما اذا كان
 من الذهب فانه حرام عليهم عند عامة العلماء وقالوا ان فصلنا بينهم الخمر حكره كما
 في الكفايه وفي الاختار من ان يكون الحتم على صدر مثقالا فدونه وحاذر ان يحمل قصه
 مضه او عبقا او فيروزا او فوفا واهل اوعده وفي النجس لا يشع صور انسان
 او طير او هوام ويقتض اسمه او اسم ابنه او اسم من اسمائه تعالى وفي اليسان لا يشع
 محبس رسول الله وكان ذلك من حاتم صلى الله عليه وسلم سله اسطر كل ثلثه سطر ومنش
 خاتم اى ذكر نعم العادر الله وعمر كفى للوب واعضا يا عمر وعثمان لصدر اوله منقوع على
 الملائكة وحاتم ابى حسمه فل الخمر والامساكت واني يوسف من عمل رأيه فقد ابدم

ومحمد بن طبرطغر ولوقش اسمه تعالى وانتم به صلح من جعل البعض في
 اذا دخل الجلائون يحمل في عيه اذا اسقى وفي المحط حازار يحمل في اليحي الاياه
 من سمار الرواقص وفي الهداية يحمل البعض الى مائل كفة علف النساء لانه
 في حقهن وفي الاحتسار الصم من على الحاح اليه كالسطلان والقصاصي ولغيره تركه
 افصل وفي الكرماني هي الجلائون بعض بلامه معه وقال اذا صرت فاصيا فحتم
 وفي النساء من بعض الناس لا تحتم الا لثله امير او كات او احي (و) اسمع (مطعم)
 حلفاء منها ذكر الم وقبح الطلاء وقيل ان كان كثيرا فكره كافي المدة وفيه اشعار
 انه لو كان الكل او اكثرها بكرة كافي الطهيرة (وحلية سيف) اي اسمعان سفي
 محلي (مها) اي العضة وفي ماصحان لانس بحلة الطعنة والسلاح وتجنل السيف
 بالفضة في قولهم وفكره ذلك بالذهب عند البعض وهذا اذا خلص منه العضة اوله
 والا فلا بأس به عند الكل (و) اسمع (سمار) اي وتم في وسطه من حاتم
 (من ذهب في الحاتم) لانه تابع (ولا تحتم محدد وصغر) اي لا يحمل ويحرم على الرجل
 والمرأ ان يجعل حلفه حامد من نحو حديد وصغر وشدة فان التحتم انكسرى كرد
 كافي الساج وغيره (وحجر) مثل بلور وفروخ وياقوت وشب الناء وقيل طعاء وقيل
 بلغم وقيل ان البس ليس بحجر فلا بأس به وهو الاصح كافي الخلاصة ويسمى من
 العقيق فانه قال صلح من يحتم بالعقيق فانه لم يزل في ركة وسرور كافي الزاهد
 ومن الناس من اناح التحم بالذهب والحديد والحجر كافي البراشي (ولا بلس رجل)
 اي لا يحمل لسه في جميع الاحوال عند (حريرا) اي ثوب يكون سدا ولحمه ارسيا
 وان كان في الاصل الارسم المطبوع وقالا بكرة في غير الحرب وقال الاستحسان
 لا بكرة عند هما في الحرب اذا كان صمما لا يدفع مصره السلاح وقتل لا بكرة في جميع
 الاحوال وهذا اذا لم يكن ضروره والا فلا بأس به اعاما كافي المحط ومن يحتم لا بأس
 للعدو اذا ما هب للحرب بلس الحرر وان لم يحصره العدو ولكن لا يصل منه
 الا ان يحاف العدو وفيه اشاره الى انه لو ترك الارسم ثم بدف وعزل ونسخ منه نور
 لم يلبس والى انه لو صلى على مجاهد من الارسم لم يكره فان الحرام هو اللبس اما الاتصال
 بسائر الوجوه فليس محرام كافي صلاة الخواهر والى انه لا بلس وان لم يصل
 وقال صاحب المحط انه اذا لم يصل به لم يكره عند اي حقه الا ان الاول هو
 وقيل انه حرام على النساء ايضا وعامة النساء انه حل لهن وحرم عليهن والى
 ان يكون ضرره الفمص ووزره حررا كالعلم في الثوب والى انه لا بأس ان سجد حارا
 من الحرر على العين الزائدة او الطرفة الى الثلج وان يكون الكفة حريرا كافي المسبة

أو أنه أصابع) كما هي وجعل مضمومة وقيل مشددة في العرض دون الضول فإن القليل منه
 مضموم كما في إراهدى وأصله مشمر مائه يجمع الفرق والظاهر أنه لا يجمع كما في النسبة
 (ويؤسده ويهرشه) أي يجوز عده الرجل أن يجعل الحر تحت رأسه وحده ويكره عدهما
 وبه أخذ أكثر النحاة كما في النكر ماني وعلى هذا الخلاف تعلق الحر برجل الخلد والآنواع
 كما في الهندية وقد أسماه إلى أنه لأناس بالماوس على سائر الحر ويأتي أخراجه وإلى أنه
 لا يكره إلا أنه دالي وساد من دياح هو مفض من الحر وكنيا وضع مائة الحر برجله
 الفسي (وإليس) الرجل في الحرب وغيره ملاكره أحياءا (مادداه) بالفتح أي ماسدة
 من أسود بالعارضة تان وبار (أبرسيم) بكسر الهمزة وسكون الراء وكسر الزاء وقبحها
 وحركت السين المهملة عر في أو عرب كما في التفتاح والعاموس (ولجده) بالنصب ما دخل
 بين السدي العارضة تان وبار (موا) كان معلوما أو عالما أو مساويا للحر ركالة قطن
 والكس والصوف من الاعتناء لحر الوصفين وقيل ليس إلا إذا غلب اللصنة
 على الحر رواه الصحيح الأول كما في المحيط وقد نظمه * بأن إرسيم يودار عردي * مرددا
 ساد كدوشدي خلاف * (و) ليس بالاجاع (عكسه) أي ما لجه إرسيم وسده غيره
 (في حرب فعه) ولا ليس في غير الحرب أحياءا (وكره الناس الصبي دها وحريرا)
 لثلاثة عده والأسم على اللبس لأن العمل مصاف إليه وقد أسماه مكره كل لباس
 خلاف النسبة والمصحب أن يكون من الذهب أو الكتان أو الصوف على وفاء النسبة
 ما يكون ديل القم من إلى نصف الساق ومشي الكم إلى رؤس الأصابع وقد قدر
 شد كما في السيف وأحب الألوان الناس وليس الأحصنة كما في السرعة وليس
 الأسود مذهب كما في الخلاصة ولا ليس بأشرف الحجر كما في إراهدى (وخطر الرجل)
 حوارا إلى أي عه و(س) اعصه (الرجل) أو عصه فيكون من اسمها كما في عر موضع
 من الكشاف واسطر كاسدي مفعلة يمدى إلى كما في الأسس والأل سكر الرجل
 ثلاثتهم أن الثاني عين الأول وكذا الكلام فيمنه وقد أسماه لأنه لأناس ما فر
 إلى امرئ الصيغ الوجه وكذا الخلوه والمالم يؤمر ما عساه كما في الخصص ودكر
 الهمزة أي أملا نظرا إلى عورة وبغيره مائة لم يأم (و) تصر (المرأة) حرة أو أمة مسلمة
 أو كتابية من المرأة (من الرجل) الحسي (سوى) ما كان (من المرأة) وغيرها حال
 كونهما متهمه (أي ركة) فحذف المصروف مع الماطع على نحو قوله تعالى لا تفرق
 بين أحدنا وبين أحدنا من بين يتنصى التعدد كما في باب خلف من المعنى والعبارة
 من أجله تحت المعالين الصغر حنفه مساول لها مكره عورة والمرء لاحلا ما لا
 يحسنه المروى من أصحابنا ولهذا لو كشف لامكر عليه إلا ما في خلاف العورة

العلة طهانه يؤدب أن لمج لانه مجمع عليه وما دون السره الى العانة عوره خلافا لما فصل
 كافي الكافي وغيره وندى أن سكر على كاسه روى ما به مع هذه الاثرى انى الكرماني
 سكر على كاسه العبد صف ولا يؤدب لانه ليس به وروى عن صاحب الطواهر روى الهداية
 عن ابى حمزة أن المرأة سطر الى المرأة كالرجل الى المحارم حتى لا يساح لها الطر الى طهرها
 ويطها وحسبها (و) سطر الرجل (من محرمه) نسأ او رصاعا أو مصاهرة بالكاح
 وكذا ما نساح على الاصح كافي البرماني (و) من (أمة غيره) وأومكاته أو مدره أوام
 ولد أو معه المعنى عنه (الى ما وراء الظهر والطن والعقد) مع ما تشعها من نحو
 الحس والعرجى والاليتى وأركب سطر الى السرة والرأس والوجه والاذن والعين
 والصدر والشدى والكشف والصد والساعد والكف والساق والقدم و سطر
 عند أن معال من اما العزالى ما سوى السرة الى الركبة كافي المحقق (و) سطر الرجل
 (من) الحرة (لأحد) الى الواحد وهذا فى رماهم وأما فى رماها مع من السادة (و)
 سطر العبد (من السدة الى الواحد) فالعبد كالأحرى وقيل كالحرم كافي البرماني وهذا
 أشار الى أنه محل الطر الى وجه الأحمدة الأله مكروه كما فى إبان الواوالمى وهذا
 إذا لم يكن عن سهوه والافترام كما فى بادره المساوى (والكفى) فعلى أى الكف
 والقدم و سطر الى ذراعها فى رواه كافي الخزانة والاطلاق ما طر الى أن المفصل
 كالمصل والأصل فيه أن كل عضوا لاسطر اليه قبل الانفصال لاسطر بعده كسر رأسها
 وقلامه رجليها وعدم ذراعها وساعها كافي الزاهدى وفى المرأة والأمة إشارة الى أنه
 سطر الى الصغرىين مهما كلف فصل كفاى الزاهدى والكلام مشر الى أن الخلوة كالطز
 وإن كان معها غيرها كافي حى الهداية ويدخل العقد على سنده لأفها بالاجماع
 كافي السدة والى أنه لا سطر الى ثامها الزمعة الى قصعها كافي المسارع والى أنه لا بأس
 أن يسلك مع المرأة والأمة بالاجماع اليه كافي صفة المسوط (وسرط) لحل الطرائفها
 والى (الأن) طر بق المعنى (عن سهوه) أى مل المعنى الى العرب منها أومد
 أو الملى لها وله مع النظر بحس بذكر العرقه من الوجه الجميل وأما الخرم المثل
 الى الفصل فوق السوة المحرمة ولذا قال السلف اللوطون أصناف صف
 سطورون وصف تصافحون وصف يملون وهذه إشارة الى أنه لو علم منه الشهوة
 أو طر أو شك حرم النظر كافي المحقق وغيره وفى المصراحة لاسطر امرأه الى بطن
 امرأه عن سهوه (الأعد الضرورة) طاه سطر الى الوجه وغيره وأوص سهوه
 (كأقصاد) أى حكم أصامى عليها أولها كافي المسارع (والشهادة) أى
 أدائها عليه أولها أو تحمّلها وذكر سحر الاسلام الأصح أنها لا تساح عند الحمل أدق

يوجد من لم يسهى عنه اشار الى انه لا ينبغي ان يتصد له صلى او الشاهد قصدا
 الشهوة بل مجرد الحكم واداء الشهادة وتكملها كإتيان الحيض والى ان العمل لم يصح بدون
 الضر ولو شهد شاهدان انها لا تكتفى بالعمادى وكرهى الله ان يسمع صوتها واحبب
 به ساء عنها ووثق بذلك كانه ان يشهده وهو الحار (واراد السكاح) فثبت
 له بأس النظر اليها ولو عصى شهوة عملا بالسنة قصدا للشهوة كإتيان العجرات (او) اراده
 (الشرى) للحرية فانه يطر منها ولو عصى شهوة لانه مضطر لم يقدر ما يسها (و)
 اراده (الدواء) كالأحرقان والاقصاء من الاحدى كالحجر منه ويدخله معه الحلة
 الفاعلة عند الولادة وارشاد الله والكراه (و سطر) المداوى (الى موضع الرض
 بقدر الضرورة) بان تستر بأثر الموضع او بعض دهره او تخدك وتبغى ان تعلم
 امرأ تناو بها من دهرها امد من الفتنة والاحتسان ليس بضروره ولذا قل تحت
 الكبير يسهى ان امكن والالم يفعل اذا امكنه السكاح او شرا محاربه والطاهر اياه
 تحت وكان ابو حنيفة يرى لصاحب الجسم ان يطر الى العورة ولذا قل ساح كسب
 العبدى فى الجسم ويكره فى ملاء الناس كإتيان اراهدى (والخصى) الذى قطع حصاه
 (ويحوى) كالحبوب والحث المرى يرى النساء والمشهد من فى محلة الوطى وتبين
 الذكركم عن احتياض (كالعمل) فى الاتساع عن الطر لان الخصى قد يجماع وقل هو اشد
 حساما والخصوب يستحق ويرى والحث فعل فاسق وعنه اشعار مع محالطه هؤلاء
 فى الكبرى ومن حوى محالطهم فى فلة التجرى والدنابة (و) سطر (الى كل اعضاء
 من محل يسها الوطى) فيطر الرجل من روجه ومملوكه والمكس الى جميع البدن
 من النحر الى القدم ولو عصى شهوة لان الطر دون الوطى الحلال وعن ابن عمر الضر
 وقت الوطى ابلغ فى محصل الله وعنه اساره الى حوار مجردهما الوطى فى بيت
 وقل يجوز ذلك اذا كان الت صغيرا لم يكن أكثر من عشرة ادرع كإتيان السنة والى
 ان المطاهر لا يطر الى فرج المطاهر منها على ما قل اوحده وان يورسها لشكر سطر
 الى الشعر والنظر والصدر وما كفى فى فاصيحان والى انه لا يطر الى امه المحوسبة
 والوشة والرمجة والمكاسة والمشاركة فانه كالأحداث كما فى اراهدى وشبه كل
 بالقضاء فانه لا يحمل وطئها و سطر الهوا الى ان لكل ان يطر الى عوره منه والاولى
 ان لا يطر الى رضى الله عنه من اكثر الطر الى سوتة عوقه النساء وعد من شمائل
 الصدوق رضى الله عنه انه لم يطر الى سوتة قض كإتيان الكرماتى (وما حل سطر) اى
 كل عصى حل سطر من حل منهما الوطى (الذ) حل منه (فحصار من كل عصى
 احر فلا بأس من الروح فرجها والروحة فرجها ليجرك فان رجا احر عظم

حل التوملي بمثلت اليمن في مرج فارخ من وجهة العبر وشرطه حد قد اشهد كان الحلي
 او يومه كان الحائل وحكمه صياغة ماؤه عن الحلط على العبر ولا يجوز ان يكون الحكمه
 موحدة مسمدة بخلاف السبيله سابق كان الكرماني (بحيطة) كامله (بعد الغرض)
 من النابع او وكله فلو وسعت المشترا في يد عدل حتى بعد التي خاضت عنده
 لم يحاسب منه كان في الحرايه ولا عبرة بحصه واقعة في اثناء سب الملك كالمشترا او في اثناء
 الدخ او بعده حل الاحارة في بيع المصنوع او قبل التصحيح في البيع العاصم كان الهداية
 وهذا رواية الاصول وقال القصة انه قول الضرفين ورواية عن ابي يوسف وعنه
 انها كافة عن كان الطعم (عين محض) فلو اشترى مخصصه لانه لم يحصها بل حصها بل عنها
 من اول الشهر عشرة ايام كان في المحض ولو ارتفع حصها قبل انقضاء ايامه ترك حتى
 استبان انها غير حامل على ما في الاصول وقيل هذا قول السرخسي وقيل قولهما
 انه لا يقرب منها حتى وقيل ان مدة اشهر او ثلث اشهر وكان ابو محمد بسعة اشهر
 وعن محمد اربعة اشهر وعشرة ايام وعنه نصه كان الطعم وعنه عمل الحسن اليوم
 كان في حركته وهو ارضي بالناس والاحوط مدين كان الكرمي (و) (سرى) (شهر
 نام) بعد انقضاء كان كفايه الشعي ويبنى ان يكون منه خلاف ابي يوسف فلو حاسب
 في اثناء الشهر انتقل الى الحصة كامدة (في دس شهر) اي صغره او ثلثه نعمام الشهر
 مقام الحصة (و يوضع الجمل) بعد انقضاء (في الحامل) وله ان ياقل وصفت قبل
 الغرض اسسرى مداناه من خلا ما لاقى يوسف كان في الطهره وعنه وانما قدر بعد
 الغرض اذ المخطوطة يشتركان في الله ودين الحسن ان الاحسن بعدم قوله بعد انقضاء
 على قوله بحصة (ورخص حيله اسقطه) اي الاستبراء وادامه ان العدة ركة
 احبته وانما حل محله انها مكره مطلقا خلافا لابي يوسف والمأخوذ هو (ان علم) المشتري
 (عدم وضئ) ما به في هذا الشهر) ان الذي يوسف قد سب الملك وقول محمد ان علم
 وانه كان الهه انه وقيل انه صك قول محمد واما بعدهما فالحيلة تباح مطلعا كان
 في الخلاصة وانما لا يدعى الوضئ لانه لو وهبها له ثم باع قبل ان يخرجه لم يحال
 بوجه عليه السلام لم يحل لرجل ان يبيع ما لله واليوم الا ان سمع من امره في طهره
 واحد كان التحبس واما ظهر له ظاهر طاب المسلم فلو وطئ في حصر لم يكره الحيلة
 (وهي) اي الحيلة (ان لم يكرهه) اي المشتري (حرة ان يكرهه) اي ان يكرهه المشتري
 الزم بالبيع (ثم) اي ان يكرهه الكاح (بشرطها) ان يكرهه المشتري ان يكرهه الكاح
 ثلثه ان يكرهه الدال شرعا على فراع الرحم ولم يحسب باسبع المموت الرقة وذكر
 في المشتري ان يكرهه واما بعده في يوسف فاستبراء واحد واما بعد محمد فاستبراء وانه

اسعار ماله لا تسترط العصف والدخول قبل السرا كما قاله السر حسي وقال الخلواني
 بشرط العصف كلا يوجد بحكم الشراء بعد فساد الكاح ماله لا يجمع مع ملكه المص
 وقال الرعياني بشرط الدخول لصرف ماله بعد فساد الكاح ماله اذ لم يدخل بها
 لم تكن عدد الشراء مكروه ولا معدته لان فساد الكاح سابق على الشراء فمده
 الاسراء بدون الدخول ليعق منه كمال الطهيرة وعاد كرمها طهران المحسار
 عدد المص قول السر حسي الذي هو الاثم فلا عليه ترك احسار قول الخلواني
 كما طس (و) هي (ان كانت) تحم (حرة) لان سكاحه لم يحر حينئذ (ان سكاها) وصل
 النعم او المص الرجل (الآخر) الذي لم يكن تحم حرة ما كاح السانع او المشتري على
 ان يكون امرها من المشتري في انطلقين وهذه حله لدفع ان لا يطلعا (ثم يشتري)
 المشتري ان سكاها البائع (او بعض) ان سكاها المشتري (م) اي بعد الاستراء او العصف
 ملا دخول (بطلان) الآخر قل قص المشتري او بعد فليس اشارة الى ما رواه
 ملا ربح احدهما على الاخرى ماله اسار او لا ان وقف وحب الاسراء وماله الاسراء
 وهو رواية الحل ثم اسار الى ان وقف وقت العصف وهو رواية الاصل فلو طلقها قبل
 قص المشتري لم يضر على رواية الحل واسرى على رواية الاصل بخلاف
 ماله طلقها بعد قصه فانه لم يسر على الروايتين جميعا من الطرفين رواية الاصل
 اصح وكلامه لا يدل عليه واعا قد ملا دخول له لو طلق بعد الدخول لكان غلبا
 حصان فطوال المدة فلا يحصل حرص المشتري واعا لم يحب الاسراء اذ هي
 الصوريين لانه لم يحدث البيع الا ملك الرقة عانها في الاول في يد الزوج وفي الثاني
 يد البائع وبشرط للاسراء حدوث الرقة والدخول جميعا كما مر فاسقام صادق وجوب
 الاسراء على ما ذكره المص في قوله اذا حدث الخ ولم يحج الى قود آخر ذكر ما في ائله
 الكلام كما طس (و) من مثل مشهورة احدى دواعي الوطى*) كاعله والمص وعرضا
 ولم يذكر الوطى لان كتاب الكاح قد اعاناه (بما يشتهر من سكاها) كاحين
 اوتت وادها سارا او رصاعا والمله حال لاصفه محذوف الذين فانه مما حلف به
 ولم يحوزه المصرفة (حرم عليه وطهما بدواعيه) اي وطى كل مهمما مع دواعيه
 (حتى يحرم احدهما) بالاحراج عن ملكه كالا عساق والسك كالا او مصا والته
 او الكامة والكاح الصحيح او غيرها فحشد حل وطى الاخرى بالدواعي لكن المستحب
 ان لا يمسها حتى تمضي حصصه على المحرمه بالاحراج عن الملك وهذا احد انواع الاسراء
 المستحب وبها ما اذا اراد ان يدع يار تفومها لانا اودرو بحها ومهما لانا روجها
 فان المستحب ان لا يطلها لانه الاسراء وقبل هيدا عدة واماعند محمد فلا يطلها

الامام الاسمراء وكذا الخواب في ام الولد والمدرسة اذ ان وجهها قبل العلق ومثها
 ما لا ارى امرأه او امه ترى ولم يحل فلوحلت لانطأحي تصح الحمل و هما اذ ارى
 صاحب امرأه او نعمها او حالها او بنت احدها او احدها بلا شهده فان الاصل
 ان لا يراها حتى يسرى المرسه محصه فلورى بها شهده وجب عليها العده
 ولا يراها حتى يقضى عده المرسه ومثها ما دارى امرأه ترى ثم روحها
 فالواصل ان يسرى وهذا عده واما عند محمد فلا يأنف الاثني الاسمراء الكل
 في الطيم (وكره) اي حرم (نقل الرجل) ثم رجل او يده او عصا معه وهذا قول
 الظرفين وقال ابو يوسف لا بأس به كأي الهدائه ويحل ما سجد نقل المرأة ثم امرأه
 او حدها ما به مكروه عده الثلثه والوداع كأي المسه وهذا اذا كان من سهوه واما على وجه
 انه فحار عده الكل كأي فاصحان وعمر بعض المذاهب لا بأس به اذا قصد العرو لم يحف
 الشهوه كأي الاحتار واللام مشير الى انه لو حل وسه فسه او علم راهد اعرار المدين
 فلا بأس به كأي لو حل يد سلطان عال لعنه و يد غيرهم لعظم اسلامه واكرامه فلوحل
 ليل الله ذكره كأي لو حل له معه كأي المحيط وقال الصدر الشهبان تفصل بالامر
 لا يرحص على المحار كأي الكرماني وقال شرف الأئمه لو تأسس عالم او راهبان يدفع
 الله يده لرقبه لم يحرم وصل اجابه كأي المسه لان الاحتجاب رضى الله عنهم
 كانوا يقتلون اطراف النبي صلعم كأي احتسار وقال المقده ان اعطه جسمه فله عده
 كمنسل بعنسا بعنسا عن الد ورجه كمنسل الوالد ولده على الحد وسعه كمنسل
 الولد اياه على الرأس ووده كمنسل الملح اجابه على الجبهه وسهوه كمنسل
 الروح روحه على الم كأي النساء ومن القيله حلة الدانه كمنسل الحجر والمصمى
 وقد قلته عمر وعثمان كل عده وحل انها مدعه كأي المية والكلام مشير الى
 ان من قبل الارض بين مدي سلطان او امير او محبته مد التحية لا يجوز فانه كبيره كما
 في الله ما ذكر في اكرام السوطان من محمد لمعرايه على وجهه المضم كعروق الطهيري
 انه يكبر ما يجده مطلقا وفي الراهدى الامام في السلام الى قريب الركوع كالسجود
 وفي المنعط انه مكروه الاعضاء للسلطان وغيره (و) يكره عده الطرفين لاعدائى يوسف
 (ع) في (بالكسر) اي جعل كل من الرحلين منه في علق الآخر (في ازار) سار ما بين
 الاسمره الى الركبه (واحد) احتار عما كان معه محص او عده فان كلا كان ولم يكر
 بالاجماع وهو الصحيح وقال الامام ابو منصور ان المكروه منه ما على وجه الشهوة
 واما على وجه الكراهه فحار كأي الكافي وفي الاكراهه اشار الى ان الصالحه لم تنكره
 بل هي سه فدهه موافقه وقال صلى الله عليه وسلم من صاح احاء السلم وحرك يده

تتأثر دونه وهي الصاق صمغ الكف بالكف واحمال الوحد باوحد كما قال ابن
الامر فاحد الاصابع ليس بصاحقة خلافا لروايت كافي الصلاة المستودية والنسب
وهنا ان يكون مكلفا بكافي النسب ونعيم حائل من يوب او غيره كافي الحران وبعد
القاء بعد السلام كافي اسرعه وان أحد الانهزام قال صلى الله عليه وسلم اذا صافحتهم
فعدوا الانهزام وان دعه عرفانهم من المحبة والى ان العالم لم يكرهه واما المكروه
فيحرم العام من يعاقبه كل من كل الامار وعن ابن القاسم الحكم انه يقوم للاعباء
لا للغيرا وكان صلى الله عليه وسلم يكره ان يمس ليعظم العمر كافي انه يسهل وذكر
في الزاهد لا يكره ان يمس لآخر في المسجد يعطيه وكذا لو قام العاري في حلال
فراشه يعطيه وفي الظاهره - وراى يقوم انقارى الاعلام اولاده اولاساده العلم
وفي كبر العباد لا يوم لآخر في المسجد فانه صلى الله عليه وسلم قال لا يعظمون في بيت
رني ولهمنا اوصى السلف للاممهم ان لا تقوموا الهم في المسجد اذ ادبر سوا وقد
اساره الى حوار ما تعارف في زمانهم من مساهم في غير المسجد عند اناس الفرس
(وكره) وبطل (مع العذر) مع العسر وكسر الدال او العابط وكذا مع كل
ما به صل من الادبي كالث - عر والطهر فانه حره الادبي ولنا وحده كافي
التم يامى وعمر (حالة) غير مخلوطه (وصح) سحها (مخلوطه) بان يحمل الهامى
المراب او الزما دور العكس فان حمل الفس مجموع هكذا اطلق في المخط والهداية
والاحسان لكن في موضع من المخط والكتاب والظهيره انه يصح اذا كان عرها على السلهما
فحسب اما ان يحمل المطلق على الممد او محملا على الزايش او على الزايش والاحسان
على ما علم من صحيح المدايه وصحة وفي ماديات المعاني ان المطلق يجرى على اطلاقه
الاذا قام دليل القيد بحد او دلالة فاحطه فانه للعقد ضرورى (و) صح (الانواع
دها) اى العذر المحاوله ولا ينعى بالخالفه على الصحيح كافي الهداية ولو بطل
الى الصاع منه يظهر السكك ثم يخلط بانزات فعوى الارض به بخور او بعل منه
نقوسها يحرم كافي المسد (و) صح (مع السرقين) ما كسر مغرب سركس بالعج لانه
نهغه لانه كبر الزرع وان كان محسا وكذا مع ما انفصل من عر الادبي كافي ان الكتابة
و يكره مع طين الاكل وحاتم الحسد والصفر ويحرم كافي المسد (و) صح (حصاة
الهائم) ما كسر اى روع حصية الحيوانات كالسوز والفرس وذكر شيخ الاسلام
ان حصاة الفرس حرام واما حصاة غيره فلا بأس به ان كان منه ممد والاحرام
كافي المحيط (لا) يصح ويحرم حصاة (الادبي) بالانه ان لانه قطع السبل لانه
ورال عذر الخال الكر عدا الولادة منه او درهم ولو ماتت الحامل والولد شي

يطها من الخائب الميسر ولو حكن قطع الولد انا او ابوا لا يجوز اسعاط ولدته حتى مده
 يبيع بها الروح من مائه وعشرين يوما واما قبل مدها فمذكور عدد من المشايخ
 وحل عدده من كفاي المحيط وتمام الحرامات المعروفة والحصاة والثابت الا اذا قبل
 لا يصر اصله ولا بأس بعباد الفحل من النساء كفاي الظاهر وهو ذكر في فاضل حال
 ان احدا لا يبيع ان قطع اصغارا ثمة من الولد لم يضمن لانه معاملة (و) صح (اراء الجهر)
 اى الجمار واللام الحسن والاراء رجهه اسدى (على الخيل) الاحسن العرسه
 من الحل اسم جمع يسوى فيه الذكر والاثنى وقد اشبهه به لم يصح اراد العرس على الجمار
 وقد صح كفاي شرح الطحاوى (و) صح (سرا لامة) ثلثة ايام (وام الولد) مسدرة
 بالامه (بلا يحرم) ويكره سرها في رما ساطيه العساد وعنه العسوى كفاي السراجية
 وفيه اشارة الى انها لا يخالع عند المحرم في الارتال والازكاف وقيل عولت عند الام
 من الشهوة والى ان الحرة لم تصح ان يسافر ثلثة ايام لا يحرم واحلف فيمادون الثلاث
 وقيل انها تسافر مع الصالحين والصوى والمعوه غير محرمين كفاي المحيط (و) صح عده
 لاصدهما (مع العسر) اى المصير المصرح من ماء العنب (من متعده) اى من علم انه
 يتعده (حرا) كسح الحريم من رجل لا احتمال ان يلبس امرأته كفاي الكرماني والواصل
 ان لا يده ودل انما لا يكره عده اذ انعه من دعى لا يشترط مسلم ولا فكله بالاتفاق
 كفاي الحاشية وعصره في السواهر من المورار بدالسع من المحوس وامام المسلم فكره
 لانه اغناه على المصدة وقد اشار الى انه اولم يعلم انه متعده الجرم يكره بلاحلاف والى
 ان سح العسر والكرم مدم يكره بلاحلاف كفاي المحط الكرماني سح الحرامه ان سح العسر
 على الخلاف (وكره) وحرّم (استخدام الحصى) اى استعمال حصى بلغ حصة عشر رتبة
 في الله حول في الحرم واما دلها فلا بأس به كفاي الكرماني وعصره (و) كره (اقراص
 نل) كبحار وعصره (شئنا) من العرا والدرهم خوف ان يهلك لو كان في يده مثلا بشرط
 (انه احده منه) اى اعال (ما شاء) بما يحتاج اليه بحسابه حتى يسوق ما مثله لانه
 قرص حر به نفعها وهو الاحد منه حالها لا ولو اودعه ثم ما حده لم يكره الا انه
 لو صاع هلك عليه كفاي الكرماني ولو سر به ما قبل الاقراص ان يهبطه كذا درهمها
 لئاحده منه مرفاقم اقرصه لم يكره بلاحلاف كفاي المحيط والله اشار كلامه الى ان
 التخصيص بالاقراص من عرط امر فاه لوقال اشترت مائتين من الخمر وجعل بأحد
 منه كل يوم خمسة اماء فبعضه ماسد واكله يكره كفاي الكرماني والصحيح ان يبيع
 من الحجاز خاتمه مثلا بمقدار الخمر المذكور ووصفه حتى يصير ديا في الذمة وسلم
 الحاتم ثم اشتراه بمال اذا كان يبيع اليه من حوائره كفاي الحرام (و) كره (الاعف)

بكسر اللام ومكون الحين وقبح اللام وكسر الحين وسكونه مقصد لعب الكسر
 والاسم انما يتضم ما ليسه كقاي الغاموس فليعب ما لا فائدة هذا صلا كقاي الكسفا
 (نقده) هو اسم معروف ويقال له الردسرا ايضا يصح النكاح وكسر السس وشتر اسم مؤنث
 وصح له ان يد كقاي المصنوع وفي روى العرب قل ان السر سماء الخلو وفيه امر فلو هو
 من موضوعات سبوري ارد شرباني ملوك انسا ساسد وهو حرام مذهب لاسداله
 بالاجماع فانه كبيره (واشعر ح) بكسر السس المجهول والمجهول ولم يعط كقاي الغاموس
 معرف سدرغ يعني اسفل مذهب عباد اندسوى وعاد الف الاخر روى به وهو
 حرام وكبره عدا وفي اناحه اعاد السصان على الاسلام والسليبي كقاي النكاح وذكر
 في النكاح والمراد وعبره انه لو كان ان هذا ثعب لتهدت الفهم عبره واوحده
 من الكساف والسد او الناس عامر انه طالق وقع الطلاق لانه حرام بالاثار والاه ساس
 وفي النوادر السافعي انه مكروه غير محرم الا اذا كان على شكل حيوان او افعول به فصار
 او محس او اخرج صلاص وفيها عدا وفي احسانه انه لا يحرار صا كبيره وفي عمدته
 لا رد سهاد به ان ثعب في الاحاسي مر وفي روصه من داوم على اللعب بالسطرغ روى
 سهاد به لا اعترا حتى وجب للحر يم وابوحسفه لم ير مأس بالسلام حاشهم لشطيم عن ذلك
 وقال بكره اهان واستعغار اللهم (و) كره وحرم العدا) بكسر والمد اسم من السد
 في المحمل عني يعني عدا والفسار سد سرود كقاي كقاي احاره الكرماني وعرفا
 تردد الصور بالاحاس في الشعر مع الصمام الصعبي الساسب لها لم يصدق السد
 سعاد من الثلث كقاي الاحاس في السر والصمام الصعبي بالاحاس ومثله
 ان تصدق لها فهو من انواع المص وكبيره في جمع الادناس حتى مع المشركون عن ذلك
 كقاي الاحاس وعبره وفي الصمرا من اناح الداء كقاي فاحسا وفي شرح سراسر الكبير
 للامام السرخسي انه كان صلى الله عليه وسلم مكروه رفع الصور عند قراءة القرآن
 والوصف فافعله الذي يدعو الواحد واحده مكروه لا اصل له في الدين وعمم
 الصورة بما هو مذكور من رفع الصور من ذلك مكروه في الدين عند قراءة القرآن
 والوصف خاطك عند سماع العدا وفي الخواهر ان السماع والقول والزهدي اثنى بعبه
 المتصوفة في رما احرام لا يحوز القصد والخلوس اليه وهو وانعاد والمرامير سواء
 ومشاع قلهم فعلوا غير ما فعل هؤلاء في العوارى سماع العا من اندوب وما اناحه
 الانر فليل من الصمرا ومن اناحه لم راعلاه في المساحد والقناع السريه
 وما صلى الله عليه وسلم كان ابليس اول من قسى وما فعل عدا صلى الله عليه
 وسلم انه سمع الشمر لاندل على اناحه الله ساء وكان الصرا نادى صكر

الواوع بالسمع فثبت في ذلك فقال هو حرم من أن يبعد ويفصل الناس وقال
 أبو عمرو وعنده من أحواه ههنا بالما العمام ذلة السماع شرم من كذا وكذا
 سمع سمع أساس وقال السرخسي شرط الواحد في رعيته إن سلع إلى حد
 لو ضرب وجهه بالسيف لاشعر منه نوح ومارواه عبد صلى الله عليه وسلم
 من حديث الواحد قد تكلم أصحاب الحديث في صحته وتخلع صرى أنه غير صحيح
 وإن الخائف أن يحد الماء والسماع إليه معصية وكذا قرأه القرآن بالأخا حتى قال
 شيئا إنك والسامع آثان وعن المرحلي من قال مثل هذا العاري أحسن
 هذا كمر والاطلاق مشعر من العي ليس ولعمدة كلاهما مجموع وفي شهادات الدخلة
 أن العي لسماع امر مكره عند عامة السامع وفي المحط من الناس من حو ذلك في العرس
 وأولئك من ومن ومن من قال لا يعلو به صم وفي ونسب فصيح المنة لآناس
 به وبهم أصغر من صمد بها وحسد لمكر ودكر شخ الإسلام من جمع ولم يكره
 عند علماء وجل ماورد من الإحداث على إتيان الشعر المباح المسيل على الحكمة والوعظ
 وفي المصنعات من إتيان الشعر كان فاسقا ولهذه العامة مشعر من الطرق كسب الأشعار
 لا شعر لك المنة لآناس به على ما قالوا كما في ما صحت هذه إشارة إلى أن مجرد النظر
 مكره وعنده منهم وإتيانهم الماء بالكرح العجم فيما بعد إتيانها بالغ عند أدهو
 شامع بين الناس وإنما أهد إلى بعض الأطباء (وكل لهم) أي لعب وعث فالثلة بمعنى
 كما في شرح الثأول والاطلاق مسادل ليس الفعل واسماعه فالعمل كالرقص
 والتميز والتميز والتميز والتميز والتميز والتميز والتميز والتميز والتميز والتميز
 والمرار ونصح وأسرار وأسرى ومات من به وسه سمع منه هل كلفه مكرهه
 لا تهرى الكفار وكذلك صرب النوبة للمساخر والمهاة ولو ضرب الله
 فلا بأس به كما إذا ضرب في ثلثة أوقات لذكر ثلاث سمع من الصور الخمسة بينهما
 فعد العصر للإساره إلى نعمة العرع وفضل المشا إلى نعمة الموبو وعد نصف الليل
 إلى نعمة العث كذا في الملاعب للامام العروى ويسعى أن يكون في الحمام يحور
 كصبر النوبة وفي الاختار لا مكره صرب الدف في عرس العرس وصرب المرأة للصبي
 في عرس السق وعن الحسن لآناس به في العرس لشتم وفي السراح ههنا إذا لم يكن له
 حلال ولا مكره على هيئة اضرب وقال الأورثي في النعمة أنه حرام على قول
 أكثر المشايخ وماورد من صرب الدف في العرس كسافة عن الاعلان وتماحه في السان
 ومكره عمل أشعده ولطرا له كما في المصنعات ولما من مجلس الطيور والدجاج في بيته
 ونكره لها وهو حرم من إرسالها في السكك وأما أسالك الحمامات في ربحها ومكره

اذا اصبر بالنس وقال ان مقابل يحب على صاحبها ان يحبسها ويعلمها وفي شرح
 اسير سريسي افعال صلى الله تعالى عليه وسلم لا تحبس الملائكة شيئا من الملائكة سوى
 الصال والارهاق اى المسافة لارمى والعريس والابل والارجل وفي الكبرى بحور المسافة
 لو كان النمل من حبات فاداك من الجائين حرام لانه فار الا اذا ادخلا محلا وفرصة
 يسقى ويسقى فقال كل منهما ان يسقى ذلك كذا وان سقى على كذا وان سقى
 فلاسي له فبعد بحور وبحل ان اعطا فلا يسقى وفي الملاعب لوسرط المحلل انه
 ان سقىهما اعضاءا احدهما او كل منهما اسنما حار وفي الكافي ان المقة عدا حلالا الحواش
 كالراعى ولا يحور في الجير والعل لك في الاختيار انه يحور وفي الملقطس لعب بالصوطلان
 بر بد المروسة يحور وفي الحواش فنداء الاثر في رحضة المصارعة لم يحصل القدره
 على المعاقبه دون التلوي فاه مكروه واما الاستماع وكاستماع صرب الدف والمزمار
 والمانع وغير ذلك فانه حرام ان سمع منه يكون معدورا ويحب ان يحسد ان لا يسمع لقوله
 عليه السلام استماع صوت الملائكة معصية والجلوس عليها حق والتلذذ بها
 من الكفر وهذا اما لعلب اللب كما في الاحياء او للاسحلال كما في النسيان وبكره
 من الواضع القائل الكرم وصرب الرجل على المر والعمام والعمود والتزول منه واليصود
 عنه في وسط الكلام كما في حيرة العاوى ولو اراد ذكر مقل الحسين ينبغي ان يذكر
 او مقل سائر الصحابة ثلاثا شاء الزوافض كما في العمود (و) كره (جعل العل) اى طوى
 من حديد الخاتم ايد الى العنق المانع عن محرك الرأس (في عنق عبده) لانه عيوب
 أهلي الباروقال الفقه ان في رماها حرت العاده ذلك لدا حيف من الايقن كما في اليكبرى
 (مخلاف العميد) فاه غير مكروه لانه مسكين في المرددين (و) كره (احكار) لانه
 احساس السى اسطار العلان والاسم الحكره بالنصم والسكون كما في الناموس وشرعا
 استراء طعام ونحوه وحسنه الى العلان اربعين يوما وحل شهرا وقبل الكرم من سه
 وهذه المعادرت لبيع والعمر واللام فاه يتفاوت عقد ارحس (قوب الشير) اى
 ما هو مدينه من الرزق كالبه والشعر والدره والاور والدخن والتمر دون العسل
 والنعم كما في التحسين وغيره (و) قوت (اليهايم) كالبه والقوت وهذا عندنا احرر من وعليه
 القوي وقال ابو يوسف انه حسن هل مانصر ما مائد ولودها او قصه او بوا او غير
 ذلك كما في الكافي وشرط بعضهم الاشتراء وقت العلان مدطر زمانه كما في الاختيار
 هلوا سترى في الرخص لا يصبر بالنس لم يكره حكره كما في الترمذي (في بلد) او ما في حكمه
 كالرمان والرملة (نصر) الاحتكار (ماه) بان كان صغرا فاولم يصبر وكان كبيرا
 لم يكره لانه حسن ما به فلا يكره لو اشترى في غير البلد ولو قر سياقه وحلده انه وحسب

وهذا عند روى رواه عن ابي يوسف وامام محمد فذكره ان كل قر سامة وعن
 ابي يوسف انه ذكره اشتراه من نصف مل بكافى الحط والاصل قوله صلى الله عليه
 وسلم المحكم ملعون اى معد عن درجه الارار ولا يراد المعنى الثالث من النص وهو الانعاد
 عن رجدة الله تعالى لانه لا يكون الا بى حتى الكفار اذا تعد لا يخرج من الاعان بار كتاب
 الكفره بكافى المكرماتى (لا) بكفره (حسن) على اوصافه) بلا خلاف اذ لم يتعلق بها حق العامة
 ثم صرح بما اشار اليه في السابق فقال (و) لاعله (محلونه) اى حلها الدائم الى بلده
 (من بلد آخر) ولو قر بما يتعلق بحق العامة عما جمع في البلاد وقد نسب الخلاف
 ونسب ان منه فانه لا يخلو عن كراهه بكافى الترتاشى (و) بكفره (سعر الحاكم) اى
 سكر الامام والقاضي التمس لاطعام وغيره (على الناس) اى ارباب العونين ولو لم يحكم
 فيما من بيع ما يصل من قوته وقوت عائله على اعتسار السعة في ذلك مثل القيمة او فتن
 يسير فان باع فيها والا امره امره اخرى ووعظ وهدد فان فعل فيها والا حسه وعمره
 على ما يرى فلو سعه فباع للحواف لم يحل للمشتري لهوله عليه الصلاة والسلام لا يحل
 مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه (الا اذا تعدى ارباب) اى محاور اصحاب القوتين
 (من قيمه) اى فيه ذلك القوتين بعد ما (ما حسا) بان سعه وانصف العيجه كما اذا اشتروا
 خمسين واهوا عاتمة فلاناس حشمان سعه ثمان عشرة اهل الرأى فان باع ما كثر
 مما سعه حار وامضاء العاصى وان لم سعه اصلا ناعه الحاكم عددهم وهو الصحيح وتماه
 في الترتاشى والمخيط وغيرهما وده اساره الى ان السعه في القوتين لا عدويه صرح
 العاصى والحسامى وغيرهما لكده اذا تعدى ارباب عبر القوتين وطلوا على العامة
 وسعر عا بهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف سعى ان يحور والله اعلم (وقل) نرها
 لا يحكم بلا متاراع (قول فرد) اى جعوا حد ممر (كف ما كان ملك الفرد حرا كان
 او عذابه كرا كان او ابى مسلما او كافرا عدلا او ماضيا وماى كدهما بكافى اذ اما ودمر
 وفيه استماراه لترجح زيادة العدد لانه حذر بخلاف الشهادة فانه اثبات لا ترجيح
 (في المعاملات) جمع للمعاملة بانصم من العمل فعل يتعلق به قصد وهو حق العمد عرفا
 فالمعاملات حصة العاوضات المألفة والمالكات والمخاضات والامانات والبركات
 فلو قال احد انه باع رده من عمره او سكر او ادى على عله او اودع او ورث هل قوله ولم يتكبح
 ولم يشتر دناه (فلو هل) واحد (كافر) حادى مسلم (شرية اللحم) اليهود (من
 مسلم او كسانى) قل قوله في حق ان الشراء منه وحشد (حل اكله) بالثبته لانه حذر صادرا
 عن عاقل منع الكذب عنه لان محدد عقلى (و) ان هال ذلك الكافر شرية (من محوسى)
 (من) (حرم) اكله وقد اشار الى انه ملك خبيثه فلم يكن له الرجوع كالأول واستتره

واحمد احدا به دعه مخوفى والى ان يحكم اراى لم يشترط في حذر العاصى وليس
 كذلك فانه لو قال انى قد استريت هذه الحار من فلان او وههال او تصدى بها على
 او وكلى بها واكرر اياه انه كاذب لم يقتل قوله انما لو استوى الوجهان كما في الكشف
 وغيره والى انه انما قيل قول الفرد انما لم يكن له مارع فلور اى رجل حاربه في يد رجل
 يدعى انما لم يكن له مارع يدعى ان هذا الرجل طلى وعصها على لابعى ان يشربها
 لانه قد نبت له مارع هو العاصب فافرار كما في المحط (و) وقل قول فرد بلا مارع
 (قد شرط العدل) اى عدله اى كونه مبرحرا انما يفقد حرمه (في الذنابات) جمع ذنابه
 بالكسر لانه من دار سعد وعرفا حق الله تعالى وهو على جميع مسلمات حسن
 الصلاة والركاء والصوم والحج والجهاد ومرا حرة حرة من العس ومرا حرة
 احد المال ومرا حرة هذا السر ومرا حرة تلك العرس ومرا حرة بلع النيص (كالحبر
 منه) (عن بحاسة الماء) فانه قيل ولو رعد او امراء فلم يشرب ولم يوصا به بل سيم
 وكلا حذر عن الحل والحرمه انما لم يكن له روال بذلك وكلا حار عن رؤيه هلال رمضان
 وكلا فساد ورواه الاحاب والشرائع كما في الراشدى ولا شىء انه صلح ان يكون
 مثالا لجمع او سام الدياباب وما استعار من قول قول النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرب
 عما في القس انى رواه ان الحدب والمعه عده بشرط الحفظ من وجه السماع والرواه
 الى حد الزوايه وعدهما لا بشرط ذلك (وقى) حذر (العاصى) بحاصله الماء ومحوه
 وهو المسلم الذى صدر عنه كبره او اوطى على صغره (والسور) الذى لم يدرك عداله
 ومعه (بحرى) وقى رواه السور عنه ان الماء كالدليل لكن الاصم منه الاول
 فان كان اكرراه انه صادق سيم فلو نوصا لم يعرف وان اراده فاحوط وقى انكسر نوصا
 كما في حذر الكافر وان وقع في فله ان الكافر صادق فان اراده فاحب والنصي والامره
 اى الساقص العقل كالكافر وقى اهل الاهواء بمصل عامه في انكشف وحجم على
 البحرى اماره الى انه طلب كمالا اخر لشرع قد كمالا بحق واعلم ان من جعل الحق معلنا
 كالمعوله انب للعاصى الحار من كل مذهب مامواه ومن جعل واحدا كمالا الى ان
 الله امى اماما واحدا كما في الكشف فلو احدث من كل مذهب مذهب صار مذهبا
 كما في شرح الطحاوى للفقير سعدى مسعود فكتب في المذهب الصلاه اى اعاد
 كونه حقا وصوابا كما في الجواهر وما يحسبوا ان من هذا صواب يحمل الخطا
 ومذهب غير ما حطاه حمل الصواب كما في المصنف بمقدار ما يحتاج اليه لافادة العرض
 من العقده فريصه وتعلم نحو السك كالأذان مسحب ومكره العلم للمناهج وصحة الكلام
 وراء قدر الحاجة كما في حراة النفس وذكر في العمان ان من اسئل به بسا الى الدعاء

وتعلم المطلق كسرت الجروني حوب القلوب حمل الجهال اصحاب المطلق علماء
 وفي انواهر ان اسماء من تعلم الخلد تفصيل المروني النسيان ان في العلم والعلم
 للسر في احرا وفي محبة المستشدين انه لا يجوز ان تعلم ويعلم وسمع ومكتب كل علم
 صدق الله كانهوم او بعض للذي كما هو بل سجد بها العلاسة او تفر بالذي الناطل
 او انه قد تفسد في الصهر سانه لمحل الطريق كتب المعترلة ولا امساكها في ازاهدي
 الكتب اما حرجت عن الاتماع بها محي عنها اسم الله تعالى والرسول والملائكة ثم
 يحرق الباقي وان اعادها في الله الخاري كما هي او دفعها فلا بأس ويدفن المصحف
 وفي المسئلة لا يجوز ان يحل العرآن بالمصحف ولو اسعمل الوراقون كواحد من الاحرار
 والاطهار في المصحف او كسب العير والعفة فلا بأس به ولو اسعمل في كتب الخدم
 والادب بكرة وفي الجمعة احد العمال من المصحف مكروه وفي الحرمان لو حرج لطلب
 العلم بلا ادب او لم يكن عاهة في الجمعة كره ليس ما كان شعارا لمخاليق الدين وسحب
 احبته الدعوة اما كان مكررا في بيته او طريقه او ملاه غير حلال او قصده رياء
 وفي ازاهدي نكتب ان تعلم اطعاه وبعض شاره وعلم عاتيه ويأطع منه في كل
 اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم في جسده عشرون ما وارثه على الاربعين آثم
 وفي المسعودية بدأ في تعلم الدرس في البيوت وعلم بانها ما والرجل يحضر البيوت
 وشتم يحضر اليسرى وفي انتهيب قص الساربان واري حرف اشعة الدنيا
 وفي المراحلة لا بأس ان يأخذ من اطراف الجمعة اذا طاب ومكره الخلو للخصية
 ثلثة ايام او اقل في المسجد واما في غيره فمرحبه للرجل ومع انصرى عنه ولانه طي اهلهم
 شيء كما في المسئلة ويكره اعداد الصافة في هذه الايام وكذا اكلها كما في حذيره العاوي
 وبسبب ريادة المور يقوم بعداد الوحدة فرما واعداد كما في الحياه ونقول عايكم
 السلام ويدعو مستعمل القنلة وهل النداء فاما اولى وقاله السرحسي رأيت ما زياره
 للنساء على الامم مع كما الحرمان وذكر في المحيط اندر باربعها وان لم تتركها اياها اولى
 هو ان ترك

في كتاب الاشرع

اوردها الكراهة لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشرع جمع الشرا ان اسم من الشرب
 أي ما يشرب ماء كان او غيره حلالا او غيره وفي الشرعية ما حرم منه وهو اكثر من عشرة
 عدد بعض اصحابه والمصاف محدودة في شرب الاشرع واصولها الثمار كما في الشرع
 والربيب والخمران كالماء والندرة والندح والحلاوات كالماء والفسايد والغسل

والألبان كالأل والزمالك والقهد من العيب حجه أنواع أوسه ومن القربلة ومن
 أرباب آسان ومن كل السواني واحد وكل منها على نوعين ومطوح سباني
 معصه (حرم الخمر) لما في القرآن من الدليل المشهر بملكها في بلاد الأوثان
 والسحرة بالرحس والكون من عمل السطان والأمر بالاحسان وتطبيق الملاح به
 وإسراع المداو وابتاع العصاة والصد عن ذكر الله ولصد عن الصلاة والهي بعبه
 الاستهزام المومى ما تهدي السند ولعل سميت بالتم شرب * آدم حتى صل الله على كذا
 الإمام ذهب بالعمول وبالخمر لانهما مأخوذه من الخمر بالصم وهي ماء العنب وأصله
 وهي أم الحاسب بالص في المنسوط قال صلى الله عليه وسلم إذا وضع الرجل قدحاً من
 خمر على يده لعله ملائكة السموات والأرض فإن شربها لم يزل صلاته أربعمائة يوماً
 وإن أوم عليها فهو كمنادى الوي والأولى تأخيره لئلا يلزم الاستدلال وتقدم حكم
 النبي على نفسه (وهي) أي الخمر فإنها من المؤنات السباعية الواحدة أيا بنت والواو
 للاعتراف بذلك أن الوصله (التي) تكسر الهمزة وسكون الهمزة وتحوّل الشدة
 على القلب والإدغام أي غير الصحيح كما في المغرب والصحيح ليس بحمزة فاطمحت لم يسي
 جراً وفي خلاف كما أسرار الله في الهداية من قال أنه لم يسي جراً لم يحد بأكاه إلا إذا سكر
 وعلى هذا ينبغي أن لا يحد سائر العرف مالم يسكر ولا يحد في عيسه من قال والله
 لا يشرب الخمر وشرب الخمر على أن يسي الاعمال على العرف ومن قال أنه يسي جراً
 فقد انعكس الحكم والله ذهب الإمام السرخسي وعليه الفتوى كما في عدة الفتاوى
 وتقل الزاهد عن المنسوط أنه لم يصب منها سكرًا وفاد حتى صار حاداً حل لروال
 مراربه وفيه اشعار بأنه لو زال مراره الخمر بالطبخ حل كما في الفقه (من ماء عذب) احتراز
 عن غير العذب فلما أخرج الماء من قبله بعد عصره كان عمله النقع كما قال بعض
 المشايخ ولذا قال بعضهم أنه يحد سائر فطره بعد كفاي الأم (صلا) أي أربع
 أسفله إذا صله الأربع كما في المعاص (واشد) أي أقوى بحث بصر مسكر (الوقوف)
 (ما زل) بالخمر بك أي رماه بحث لا يحد له فيه شيء من الزبد فصفوه وقولهم بعدوه حل
 عند الكل وعند بعضهم في الطم قال بعضهم أنه حل عند ولم يحل عندهما قبل أن يحد
 أنه بمجرد الأشداد بحرم ولا يحدون الفتوى به اجتثاطاً كما في الهامد (وإن لم) حال
 من الخمر أي حرم حال كونها فله احتراز عما قال بعض المعتزلة أن الحرام هو الكثير
 المسكر لا المثل ما به حرام بالاجماع كما في الدرر ولورثا الميدي الأولين أكتفاء بما في
 من قوله إذا علت واشدت وذكرا الميدي الأخرى عند لكان أحد واحصر (كالطلاء)
 بالكسر والمد ما به حرام وإن دل بالعضود من التشبيه بغير الجمع في هذا الوصف لا المداغة

حتى يلزم ان يكون المسحوق ابيض واشهر في الشبه بسامع والعلف احسن كطرس
(وهو ماء) خاص كاهو المشايخ ولا يمتثل الجميع ولا الجمهور كاساني (طبخ)
حل العسل السار والشمس (ذهب اقل من ثلثه) وثلث اذا ذهب ما طبخ فيه
وطلاء ونصفه مصفى وادنى شيء منه يلقى والكل حرام كافي الاحتار وعده والسادق
كسر الدال وقد بها كافي الساموس معرب انه وهو الجمر كافي العائق (علطا حاشية)
مر اي علم بحاشية الجمر والطلاء كقول كافي الهداية وده ان يحاسبه الطلاء
جميعه في روايه وهو بخار الامم السرحسي والعودى على الاول كافي الكبري وده
اشعار بالجر بحس العين كما هو الواو الكرماني وغيره ان جوهر الجمر كان عصرا طاهرا ثم
صار خشبا متارصه الجمره فلم يكن بحس العين والاول ترك ما من بحاشية الجمر لان كساب
الطاهره يعبه وكان علمه ان يؤثر ما من بحاشية الطلاء لانه لا يكون بحس الا اذا اشدت
وعكس ان يقال انه دسم للاشعار ما من بحاشية اسمعين جميعه كاهو بخار السرحسي في
المسوط وان كان في الهداية السهماء طمان في روايه (و) ل (تيسع البر) اي السكر
(و) مع (الزبيبين) اي غير مطبوخين فانهما اما ان يوقليين والذبح اسم معقول
من المريد او الثلاثي في العرب يدل جمع الزبيب في الحامه وشده اذا الغاء فيها ايل
وبخر حده الطلاوة وقال ان الاثر انه شراب ممد من ريبه او غيره او غير طبخ
واليه اشار في الصحاح والاساس فلا حاجة الى حديثين والسكر معص من حص
ده عصير الرطب فكمون التمر الناس كازبيب بخارا عن الرطب بطلافة الكون بقرسة
العسير لكنه نوهم فسادا طاهرا فالاول اما ان يقال وينفع السور والرطب والتمر
والزبيب كافي الدحمة واما ان يترك العسير فيخار ما يربا الكافي ان التمر اسم حسن
من حين يعتمد صورته الى ان يدرك والمحص به عصير السر العصيح بالصناد والحاد
المعتمدين من العصير وهو كسر الشيء الخوف (ادعلت) الصلاه والمعان والطرف
معلق بحرم (واشدت) قال كلمها اذا كان خلوا حل اعيانا واذا اشدت وكذلك
عنده حلا فالهما واذا قدمت بالمد حرم اتصافا وترك هذا العيد لانه اعتمد على
السائق (وحرمه الجمر) وان قلت (ادوي) من هذا الثلث وان كثرت للقطعة
والطبخ (فكفر مستعملها) لانه دخل في الامان منه من مجموع ما ارسل عليه عليه الصلاة
والسلام فاما محمد واحد كانه حصد الكل كافي الكرماني فيعصى سار بها ومحمد
يشرب فطيرة منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن لها فيما اذا كانت لمسلم (فقط)
فلا كفر مستعمل هذه الاشربة ولا يعصى شاربها ولكن يصلح ولا يحد الا اذا سكر
بحور سها وضمن ملعها فمما حده وطال لا يجوز السع ويضمن الملعق وعن ابي

يوسف يجوز معها اذا طلع قدمها كرم من اذهب وافل من اثنى من والده على قوله
 في البيع وكذا الصمان اذ لم يصدق اثنى الحسد واما اذا قصدها وهو يعرف ما وراء
 فاصوى على قولهما الكل في المصبرات وعدا من عمره الاسماع والخمر من كل وجه
 كافي المية ولو خاف العاقب للملك حل بربها من سكرها لم يحد الا اسرب رائدا
 على قدر الحاجة كما في الزاهدي (وحل) العنبر (المثلث) من السبب سهى ك
 ان يطبخ ما راوا واشتم حتى يذهب بلبا ولا يصير ما خرج من اندر من يده العنبر
 من الزبد ولو طبخ صبرا صواع من العنبر فذهب صاع دُر بد طبخ الباقي حتى يذهب
 منه اصوع وسعى المثلث كافي النكاح وسعى ان يطبخ موصولا فان اذ منع الطبخ
 ثم اسد فان كان قبل نكحه عدوت المرأة وغيرها حل والاحرم وهو المختار له وي
 وان يكون سهل ودوم وبيا كاصلاعه وان يهضم اربعاع العنبر بلده اقسام مساوية
 ويحل على كل علامة فملا ويطبخ الى ان يرجع الى العلامة السلي كافي حراثة الميعين
 (العنبر) احتراق من العنبر الزبيبي والبري فامها بخلاص مادي طمحه وقد اشهر
 ان المثلث يذهب حاليه وذكر في الكيف انه اذا ذهب مثله ما طبخ ثم رقي بالماء وترك
 حتى اسد يسمى ملاء الا انه يخالف لقائه الكيف فانه يسمى باسمي آخر كالجمهرى
 لاسعمال الجمهور والمجدي مسوب الى جده فانه صعد وان يوسى ويصوى لانه اخذ
 لهارون از سد والخبج مرف فيه وفي الروضة والطلبة انه مثل صب عليه من الماء
 بعد مذهب من العنبر ونشيط بعضهم ادنى طبخ بعد صب الماء والله ذهب
 المصلى وعا والموى كافي الم (مشدا) وفاد فال مذ كافي الخفاقي وغيره فادام حلوا
 حل سربه بلا حلاقي واذا قدى ما ربح حل عند الشخير مالم يسكرو ويحرم عند سكر
 وان لم يسكر مسخه كما في النظم وعد مثل قولهما وعد انه مكروه انه موقوف
 كما في الهداية وبه احد الميودوه والخبج كما في شرح مجمع البحرين والاول اخرج
 كافي النهاية والظاهره وفصحان والكبرى ودساوي اهل سمرقند والمجدي كافي
 حراثة الميعين وهو الخبج لان الجر موعوده في العنبر فبعضي ان يحل من حنينة
 في الدنيا اعود ما رعبا كافي المصبرات وللا يلزم نفس الشخصانة رضى الله عنهم
 وكان عمر رضى الله عنه اسرار الناس فيما يعمري الطعام ويصوى على الطاعة
 في لسان ومضاي اعطى اعتراذ بعد الطعم فقال رخل من انصارى انا لصح شربا
 في صوماواي ثلث فصص عمر رضى الله عنه عليه ماء فشرب ثم ماوله فادام وامر
 النمار ان يتخذ للناس للاستبراء كافي الكرماني (و) حل (مد النمر) اسم حنق
 كما مر فيما ناول الناس والمثلث والنسر ويحد حكم الكل كما في الزاهدي وانسد

شرب شراب من النمر أو الرصاص أو السم أو غيره من ما في الماء يترك حتى يستخرج منه مشق من الدود وهو الاضواء كما اشير اليه في الهامة وغيره (و) يذق (أريث) حال كون يدهما (مطوحا أدنى طمحه) والفرق بينهما مع الطمخ وعدمه كما في النعم (وإن اشرب) ذلك البند وقد يار بدوجه - خلاف المثبت كما في النظم وغيره ولا يخفى انه حال كسائه فلم يعلق بالثالث فلم ينع - عما - ق من قوله مشددا كما طعن وعنه ان حبيبه لما حرم دبابه ولما شرب مروره وعنه وكعب انه كان يشرب في ليل رصاصا للثوب على الصلاة كما في الكرماني وعنه ان من سأل لواء عطفت الدسا بعدا فبرها ما شرب من سكر او ما دقت بحرمه البند مطوحا وقال ابو يوسف في بعض من انشد مثل الجنان وكف لا وقد اسلف فيه الصحابة كما في الحسن وعنه انشد ان يابدهما لا يحل الا اذا ذهب ثلثه بالطمخ كما في الكشف (اذا شرب) طرف حل (مالم يسكر) أي اعلم الهذيان به من المثبت والندى طامحه فلا يشترط الاجماع السكر الموح لحدوده وما أسكر من الفدح الاخر هو المحرم - دهما لانه العلم معنى كما في الحقائق وعنه وود كفي التحريم ان القدر المسكر حلال مكروه عندنا بوجه الحرام وهو السكر بحسب ثم ما (بلا) له ولا طرب) أي حقه بوجه شدة الضرر فان بوى ما شرب واحدا منها فالخلاص والاشي حرام كشرط فطره واليه وعنده وان لم يسكر كما في الصبران وغيره وهذه اسرار من عساه حلال كما في السراجه فان قصده استيراد الطعام او الة وى في اما الى على انقام اوى الانام على الصيام او على انصاف لاعلاء الاسلام او الداوى لدفع الاكلام فهو الحلال للخلای من علماء الانام وفي الف مال محمد كل مسكر مكروه ولم يسلط بالحرام وسمى ان يكون مثل الخمر من ثنى عن ثبات العام (وحل) بالانفاق (الحلضان) أي ماء الرطب والنمر او الرطب او السكر المحمض من المضوح من أدنى طمحه فلو جمع من ماء انه ب والنمر والرطب لا يحل مالم يذهب منه الطمخ بقاء كما في الكافي واعاد كره مع الشراجه فيما قيل ليكون رداعلى اصحاب الطواغيت لانه لا يحل بعدهم (و) حل بعدهما خلافاً لمحمد (ماء العسل) يسمى باسمه يسكر الماء به طمحه وفتح اسماء (و) سد (البن) و) سد (النمر) يسمى بالنمر كما في العرب (و) سد (الشع) يسمى بالشمع ما كسر (و) سد (الدرة) يسمى بالسكر كنه صم السيل والكاف وسكون الراء كما في العرب وعنه ومن اعطى انه ماء النمر (وإن لم يطمخ) ان شرب الخلطان واليسد وإن اشرب ذلك وقد يار بد وسكر (بلا) به (لهو وطرب) والخلطان مقيد به وهذه اشارة الى انه لو شرب واحدا منها فهو حرم بلا خلاف وحاصله ان شرب سد الخبوت والخلوات يشربه حلال عند الشيخين فلا يحد السكران منه ولا يبيع طلافه

وحرام عند محمد فخذ وبيع كافي الكافي وعلم القوي كافي الكفاية وعبر وفي الاكفاء
 رمر الى ان ليس الاكل اذا اراد لم يحل وهذا عند محمد وعند ابنه مكروه واما عند
 فحلل والسكر حرام ولا خلاف والحد واصلاق على الخلاف وتماضي الترتاشي
 والى ان ليس الزمان اي الفرصة اذا اراد لم يحل وهذا عند سلي مافيل والاصح انه
 حل كافي الهداية وذكر في الطهارة انه يحل عند الصالحين ويكره كراهه تحريم عند
 عام المسامح على قوله وعند كراهه مرده وما في الترتاشي والى ان البيع اي احد يوصي
 سحر السحر حرام لا يربى العمل وعلمه على خلاف نوع آخر منه فانه سحر
 كاذب من لونه وان احل العمل به اكله لا يربى وعلمه على ما في الهداية - وعبر
 في امانه البيع كافي مخرج المال وما في سوا الجمران العلامة انما في (و) حل (حل)
 حرم (او) كان (الاح) اي يحل كما عند الملع والماء والسمك والابواب النازعة لها وبها
 الى السمك عند بعضهم والصحيح انه لو لم يكن لصاحبهما ضرر من وقوع السمك عليها
 لا يربى كرفع سقف لاحتل بها فلو صب جراثيم في حله اسما ولم يصب كافي الملو وحاط
 الجمر بالحل وصار حامضا يحل وان علب الجمر وادخل فيه بعض الجيوشة لا يصير حلالا
 عنده حتى يذهب عام المرارة وعندهما يصير حلالا كافي المصبرات ولو وقعت في العصر
 فانه فاحرحت قبل المسح وركب حتى صار حراما يحل او حلالا يحل وبه في
 بعضهم كافي السراحيه ولو صب قطر جرم في حره لم يصب في حبل لم يصب
 وعلمه القوي ولا ينبغي ان يصب في العصر جراثيم ضرورية تحللها والصحيح انه لا بأس به
 لان وجود الجراثيم في المسح وانما المسح الانفساء فلا يكون باسما في الجمر فاقصد التمسك
 وكان بعض الساف اذا ارادوا اتحاد الحبل صب في اسفل الحياض حلالا في شمس
 ما حرمه وهذا رايه احتياط عروضا في الحكم كافي التمه ولما ذكر ان السند المشد
 حلالا وبوهم ان رايه الاشهاد الحياض فلهذا لا يبعد ان يكون جرم من ازال
 ذلك الزهر مصل (و) حل (الابتداء) اشاد بيب البحر والدره وقوة بان يلقى (في الدماء)
 بالصم والماء العرصة (والحتم) يصب الحناء واما وسكون بون فلها حرمه حضراء (والمرق)
 بالصم والذهب حرمه او حاسه طلب ولعنتم من الكسراى العباد (وحرم) كما
 في راكدي وعبر (شرب دردي الجمر) لمحقق احرائها فب ودردي التي فاستي
 اسمه (والامشاط) اي الامساع وان كان في الاصل موى سانه كردن (به)
 اي يدرديها كالا حقا به والامشاط الجحش الشعر واما اثر الحرمه على الحكم
 الواقعة في عبارة كثير من المون لانه اراد اسببه على المراد الدال عليه كلام الفوائد
 (ولا يحد شاربه) اي الى الدردي (بلا سكر) لعلمه اشتمل وفي راكدي لو شرب ما دلي

نهر حديد الدماق والعبارة لاظم عند الكرخى وانما ختم على حكم النردى لانه مناسب
لائتمام الكلام كالأخى على السطر في الغرام.

كتاب النماذج

اوردها الامر من حرمة ما فيه اعطى والديعه ما يستخرج من الدم فانه معمول
الى الاسم من اوصافه اذا دمج ما فيه في الرضى وعنه داييس الذي يجه
الدكا كياض والمراد مع النماذج بالجمع فانه لعد الشيء كافي للمرداث وعنه وسرعة
قطع الخلقوم من راسه من اصل وهو مصل ما بين الصق والرأس وهو محار
الميردى كذا في كتاب المائى وقد اشكل بالقبعة الى دمج من العما والمشهور انه
قطع الاوداج الشامل للمحر فلا حاجة الى الخواص عما في العواص من التحصص (حرم
ديعه) يوكل بغيره الامام فصرح بسايع الهام والطير وغيرهما وكذا انواع السمك
والمراد بكذا لم يسأل ما بين الحى وان طه الص (لم يدك) من الدكا وهي
في الله والنمى الاسم الدكا وفي اشربة فيسيل الدم النحس كافي في المسوط فصرح
المرسة والضحية ومن الطل ان ارد بالديعه موطوع الرأس والديعه قطع
الاوداج فانه كذا في له ولا حرمه عا له ويخرج الدكا الضرورة وهي قدم من الدكا
ولله ما حله قدمه دال (ودكا الضرورة) اي الاصرار وهو احسن ولد الاحاوه
الطحاوى (حرج) ما يقع في حله بشرطه (ان كان كافي في اى موضع من البدن)
اي بدن الديعه (و) دكا (الاحتسار دمج) اي قطع اوداج (بين الخلق والمه)
اي سداؤه من العفة الى سدها الصلوة بغيره ما نأى وعلا بدل كلام الهابة والكفاية
والكرمانى فامة بالمع والمحر والخلق في الاصل الخلقوم كافي الفاموس والكرمانى
وعنه اسمع في بعض المعى فعلا فخرشته ربه رواء المسوط والديعه وكلام
الخصه واه سالى والكافى والمصرا بديل على ان الخاف يسمي في الفنى فعلا فخرشته
الخرشيد بقرينه رواية الخانع عالمي بغيره سداد الخلق والمه والدمج عند الاولين
من العفة وعند الآخرين من اصل المعنى من الطل الفاموس اسداد كلام الكفاية ساد
على كلام الآخرين مع انه حله على خلاف مراده حيث يسهل هكنا معتنى رواية
الخانع ان الدمج لو وقع في اعلى من الخلقوم كان اندوح خلالة وكلامه هكنا هذه
الرواية تنسب ان عمل وان وقع الدمج فوق الخلق قبل العفة واوحمل بين معنى
في كافي الكرماني لم يستقم كما شئى (وعروقه) اي الخلق بالمعنى المذكور في المزم
الاولا ح عروق الخلق في الدمج وكون الصمير الدمج الاختيارى على ما طرأ بعد من وجهين

ومد ذلك فان الاولين ليس يعرفوا (الخلعوم) اصله الخلق وما او اولهم كذا في الامام
بحري العس لا غير (المرى) على حمل من هو واللام بحري الطعام والشراب اصله
رأس الماسد المصل بالخلعوم كذا في الهندس والروان وعسرهما لكن في الامام
ان الخلعوم بحري الطعام والمرى بحري الشراب وتا العس ان الخلعوم بحريها
وفي المنسولين انها عكس ما ذكرنا موافق لما في الهداية من ان الخلعوم به سهو الحقائق
(والودع) نفسه ودح بهتس عرفان عظيمان في حاي فنام العس بهتس الخلعوم
والمرى وعن السبعين عروقة الخلعوم والودع كذا في الزهدى (وحل) الدخ (بمطع
اي ثلاث منها) اي الاربعه عدده ونقطع الاولين واحد الاخرين عددا في يوسف
ونقطع اكثر كل واحد منها عند محمد فلو قطع النصف كره بحري كذا في الحاشية وصير
والاوان اصح كذا في الصبراب وعند محمد بهتس الاولين واكثر الاخرين وهو الاصح على
ما قال صاحب كذا في المحط وفي الاكفاء اشعار به لا يسترط حروح الدم ولا الحركة
لكن ان لم يعلم حياته يسترط احدهما كذا في الطهريه كمال معصم العده للدم على كل
حال وقال بعضهم للحركة كذا في الطم (علم بحر) وحرم الدخ (فوق العقده) الواحد
بين العنق وهنائه مع طاهر لو حل على خلاف الطاهر بان يرفع على دكة الاحتسار
على مذهب الاولين ويرفع طاهر لو حل على الطاهر بان يرفع على الخ ل لان
الادواح مسداه من العنق الى الدماغ (وقل) اي قال الامام الرضا ع (بحر) فوق
العدده لقطع اكثر الادواح وبه احد اسناد السعاق وقال ان الرضا ع امام محمد
في البول والعمل فلو احسبناه يوم العيده احسبناه كذا في النهاية وهذه انه اذا كان الرضا ع
محسدا ساب على دمه محطنا وكذا السانع وان لم يكن محسدا لم يحرام او حده
به كما قرر (و) حل (الدخ بكل ما فيه حدة) كصن وذهب وصغر وهر وحر
رقق وحسب محمد (الاسسا وطعرا فائين) غير مدروس فانه ان قطع لم يحله
اذا دح به ميتة بالحق فلو كانا مروعين فاملين عمل السكس حل عندنا وان كره
ويذكر انصه على العليق فان الس مؤث وقد اساره الى انه لا يجوز وهو امر
انعام كذا في المسبوط والى انه لو بوقت النار على المدخ وانقطع المروق لم يحل على
ما قال بعضهم وحل عند بعضهم كذا في سان الاحكام والاول اسمه بالصواب كذا في الزهدى
(وكره) ولم يحرم (الجمع) يقع اللون اي بالاع الدخ الحاخ مثله وهو خط ايض
في حرق العسا يحترق من الدماغ يقال بالمرسة حيط الرعد ومارسه حرام مع
وان كره كراهه تدره ولذا قيل انه مصحف فان اصله حرام المزد من العلم وقيل
الجمع ان عند رأسه حتى يظهر منه ويقل ان يكسر عنه قبل ان يسكن عن

الاصطراب فان الكل مكروه لما قد علم من تقدم حوائى فلا مانع من كفاي الهمد ايسره
 من عده واعلم ان الزمخشرى قال في الكشف والعاثق والاساس وعبرها ان المعنى
 الاحمر اما هو الجمع لانه دون اللون وصورة المظهرى وعبرها لان الكواشى رده عليه
 بان الصانع لا يلم بوجه في المعنى وهذا ان الامر انما انحلت عنه في كتب المعنى
 والاصب وانشرح فلما حذر مع الفاصل العبادان لذلك ليس شئ (و) كره
 (السلخ) اى راع الحلة بالجمع دون الكسر فانه الحلة (هل ان يرد) او يسكن عن
 الهم صطراب فان يرد لانه الجمع والسلخ كفاي الهندسة فالظروفه في المصدر
 وقال بمصمم ان السلخ منه لم يكره كفاي الجمع ومنه اسعاره لواءه عدا منه كره
 كفاي بيان الاحكام (و) كره (كل تعذيب) لانه (ملا فائدة) نعم يرد معصص كالحر
 الى المدح والذم من المعنى وقطع الرأس عر بواحد الشفرة بين عده رده الاله هاج
 فانه قال صلى الله عليه وسلم اتهمت الهائم الاعى او بعد حاتمها وراة هاج حاتمها
 وسعادها ولا ن عمر رضى الله عنه علاه بالدرة حتى هرب كفاي صعيد المسوط وهذا
 لا يخلو عن اشعار بان صرب الفرس سائر فيما يكره كراهة تدره (وشرط) لخل الذبح
 (كون انداع صلا او كبا) مر ساو له اودما لولى كل الكباى (حر سا) فعل دح
 الذمى كدح الارض فلا كراهة كعده وطهه وان كل عده اول كفاي المسه (او)
 كان الشخص الكباى (امرأه) حائض او مسه او حسا كفاي النصف (او حوا)
 او عودها (او حوا) او احد اوبه نحوها (فعل) اى يعلم النجسة او كون الخل بها
 كفاي الكرمانى او كون الخل يقطع الاوداح كفاي المعنى (ويعطف) اى يفر على قطع
 الاوداح من صفة اى يعطف بالملم كفاي الكرمانى واعلم ان كلام العطف هو ان الساقية
 والاشعة يمد بقدر القليل اذا الاشتراك اصل في القود كما يفر من الظن انها حادان
 للمضى وتعلم حكم الناق بالمعنى (او) كان الداع (اداف) اى صاحب فله وحلده
 وطعمها الخافى واحتره غماض عن ان صلس انه لم يحر ذمها (او اخرس) اى بانكم
 فانه معدود في ترك النجسة (لام) حال من سلفا فانه اسم هو يحصل بعمل لا كرمه
 فان لا يتخصصه به كذا كرمه من فلس من التسامح من شئ كفاي (لا كتابه) كالتوى
 والحرى والموسى واماد مع الصانى فغير مكروه حسله لانه من غير موسى ومكروه
 عدهما لان منهم من لم يقر بنى وهذه الشمس على ما كره الكرخى وهذه ادهم لم يقروا
 انما درس لكن عطفوا اللانكة كالمين اعتقادهم فوقع عده ان تعطيهم تعظم
 اسمال وعدهما تعظم عبادة واحسانه اول لان الحرمة تلب عند الاشياء
 كفاي المسوط (او مرما) بان صار حر سا او كبايا فانه لا يقر على له (و) انما ك

اراد ان يذبح ان يصحح نكره و على الشار و بوجه الى الصيلة و ثلث ثلاث قوائم هبط
 و يذبح باليمين و يحد من العنق و يذبح في الذبح و احراه الشجرة على الخلق (و كفى)
 في الخلق (الخرج) و الزمى و ارمى و ارمى في العنق (في نيم) اى كل حيوان ادى و ان لم يكن له
 يدان و رسلان كانه حاحة و الجسد و الامل و الشتر و العنق و الجمار و الوحش و النطش
 و النعم و النعم و قد سكن في الاصل الال و الشاة او الامل لا غير كفى الفاموس (بوحش)
 اى صغار وحش و صغرها و لم يمكن دمه لمكان الضرورة فلو على دماحه لشتر
 لا يؤخذ فربما حل و قد اسطر منه لوفل منه الذكاة بعدا حل عليه و لم يمكن اخذ
 حل كالتوسر الوددة على سره فاحل منه في فرجها خارجا الود لا قدره على دمه
 كفى المحيط و غيره (اوسط) النعم (في نيم) و كل هو (ولم يمكن دمه) شامل للحجر اى قطع
 او دماحه و لم يقدر على اخراجه فان وجاه و قد اشكل عليه انه مات منه اكل فان علم انه
 لا يموت منه لم يؤكل كفى الذبح فلو سقط شاة في نيم و نيم حل خلافا للحس
 كفى الخراثة (لا) يمكن الخرج بل يذبح ليحل (في صيد اسناس) لانه لا حاحة اليه
 اما اذا بوحش (ولم يمكن) عده (حين) و ان ملت شعره (و جد في نطش امه)
 من شاة او نقرة او مائة او غيرها و لا ادم حلقه يحل لانه متصل به حتى يفضل
 بالقرص و يمدى لعناتها و يمدى بعضها و لا لا يسلم الى بعد الله تعالى
 بلا عدا او العداة يوصل اليه كفى شاة كفى الكرماني و الاول هو الصحيح كفى
 المصبرات (ولم) يحل (دوام و مختلف) اى كل حيوان يصيد ليس الى شاة او راعية
 و المختلف الذي هو طير كل سبع من الماشي و الطائر كفى الفاموس و اما فلا يصيد
 احترارا عن العمر و العانة فان لهما نانا و محانا (من سبع) بعضه و يكون الناء و صمها
 هو حيوان مشتب من الارض يخصف من انهما خارج قابل عاداده و كون شاملا
 لساع النهايم و اصبر لا حاحة الى قوله (او طير) جمع طائر و قد ينطق على الواحد
 المراد ههنا و قيل ذكره لمواضع الحديث فمع دوام كالتصد و القذف و النمر و النعم
 و الكلب و الصنع و النعل و السور و الهلى و الوحش و النصب و الحتر و السحاب
 و السمور و السميت و الدلق و الرد و النربوع و اس عرس و اس آوى و طير ذى سحاب
 كالغالب و النسر و النقر و اسادى و الماشي و الشاهين و الحدا و الناب و الناب و الناب
 لى مختلف كالحضاق و السمى و السودانى و الرور و النصار و الناحية كفى ماضيجان
 كالنسي موسيقى و الحاش في رأى كفى المحيط و النعم كفى الهداية و النور في رواية
 رانى يوسف كفى الندى و النعد و الندى و الناصوس كفى المصبرات و العانة
 اى اعمى و ذكر في النظم انه ذكره الغناب و النبق و الناحية (ولم يشر) اصغار

من الدواب جمع حشره محرمة ههنا كالفسادة والورقة وسام ارض وانفسه
والخفة والسعد والرمح والعرعوث والعمل والذباب والنحوص والقراد ولا تأمن
بدون الارض فكل يفتح الروح لان ما لا روح له لا يسمى ميتة كما في قاصحان وما قبل
ان الحشرات هوام الارض كاليربوع وغيره فعه ان الهامة مانع من دواب السم
كالنصار واعلم ان الحشرات محرمة عما حلال مكروه غير ما كما في السف وان اشاء
لوجلت من كلب ورأس ولدها رأس الكلب اكل الرأس ان اكل العلف دون اللحم
او صاح صاح العم لالب اوتى بالمصوب وكان له الكرسي لالا ما كما في الطم (و)
لا (الجر الاهلك) دون الوحشية وان صار اهله ووصع عليها الاكاف علوا
احدهما على الاخرى فالحكم للام كما في الطم ويدخل فيه لحمه ولد وشحمه الا انه
مستعبره على الصحيح كما في المعى (و) لا (الحل) عده وكذا عدهما ان كان المأوى
مرسا وامان كان حراما لا يصح انه لم يؤكل كما في المصبرات (و) لا (حل عدا في
حصة) وبما ساره الى ان لحمه حرام عده وقيل انه رجع قل موته سئلته المم من حرمة
لحمه وعلقه الموى كما في كعبه البيهق ثم انه مكروه كراهة يبره في ظاهر الرواية
وهو الصحيح على ما ذكره فحر الاسلام وغيره او كراهة تحريم وهو الاصح كما في الخلاصة
والهداية وهو الصحيح كما في المحط والمعنى وقاصحان والعمادى وغيرها لانه عليه الصلوة
والسلام يهى عن لحم الحل والنعال والجر كما في الكرمان وغيره والى انه حل صدقته
كالصاحب وفي المصبرات انه لم يكره عدهما وكره عده وهو الصحيح وما في احسان
النكاى انهما كول بالاعتاق قول بعض على ما نقله العاصى الامام على انه لا ساقى
كراهة لحمه عده والى ان له لا حل لانه مولد من اللحم والاصح انه محل كما في قاصحان
وعنه والى ان شحمه لا حل خلا فاليهما (والصنع) نصح الناد وسكوبها (والربوع)
الذى بلغارسه موش دشى وهما تخصص بعد المصم ردا على السافى فاليهما إعلان
عنه (والانعم) بخار مرسل عن العرب انه ثلث انواع الانعم مامد سواد وصاص
والاسود وازراع (الذى يأكل الحف) اى لا يأكل الا الحفة وحش الممت وفيه اسد
انه لو اكل من كل من الثلث الحف والحف جمع حل ولم يكره وما لا يكره والاول
اصح كما في الحراية وغيره وفي الاكفاء روى الى انه حل اكل الامل والقر والعن الحرة
والنساجة المحلاة الا انه مكروه كراهة يبره كما سبى الى في السف فيخص الامل
اربعين يوما والقر ثلثين والعم سبعة والنساجة ثلثة وقل الدم ثلثة والنساجة
يوما كما في الطم والمحصار فى الاواس عشرة والعم اربعة والنساجة ثلثة كما في النك
والاصح ان يحبس الى ان يرول الزمان المنه من العنصره كما في المحيط وغيره والى

حل العدة والذكر والامتنان والمثانة والامتنان المتعاقب الفسق والمرارة والتعصيد
الاياه مكرهه كراهة تترتب على حر المحظ وكذا الدم الذي يجرى من اللحم والكبد
والفصل دون الدم المسحوق فانه حرام وطهي باص (ولا حيوان مائي) اي ما
يكون تولده ومعايشه في الماء (سوى سمك لم يطبخ) يصم لعاءه اي لم يعل الماء وبان
منه ان اذني السمك وعواجله وما ماتت آفة وهو لصاقه وكل كاداهل لصق
المكان والزراكم اولدع حبه او اصابه حربه او اكل دواء ملق في الماء او وحدث في
كلب وهو صحيح او وحدث على وجه الماء وطهره من قوره او انحسر الماء عنه فافله حر
الماء او رده لم يؤكل به خلافا للحم وهو ارقن كافي الحرامه (وحل الحرام) انواعه
وان مات حبه او كان بحري الاصل يرى المني كاقبل ان يصم السمك اذا انحسر
عنه الماء يصير حر اذا كان في الموسط (وانواع السمك) كل ما رمي واخرى وعبره وول
الاطلاق قول الشيخين فان انواعه حلال سواءها عند محمد كافي المصبرات وما قبل
ان اخرجت من المسوحات باطل لانه لا يصل لما صح ادعى ثلثه ان لم يلد كانه لو صاد
في محرم حر اذا او سمكا او ترك مسلم السمك عندا محل كافي المحيط وعمره (وعمره الزرع)
و ثمانية عراب الزنون انما وهو طائر صغيرا لحيته اخرج الى حل اسود الدن واريده
عراب لم يؤكل الا الحف سواء كان انقع او اسود او رعا ونماه في الدحرة (والمنقذ)
هو طائر طويل اندب فيه سواد ويأص صال له لعنسه عكه وعن ابي يوسف
انه ذكره لان يئسه اكله الحطب كافي الزاهدني وعن محمد اذا اكل الحبه مكره واد التقط
الحب لا يكره كافي في الله (والمراد لذكر) واي ذكر في جمع النسخ ومن تركه
تسبها وانما حصصه يذكره روى انها كانت امرأه لا بد من الحصى فحدثت
كافي اسكرماي (معها) اي الذكوة وانما ذكره ما كان به فهو التوهم الماشي من استراك
المطويين في اسد وهو ان هذه اكله محل لا ذكاه واعدا ذكر اندكاه ليكون ذا لا
على الانتهاء السعاد من التقطع الدال على المصاحبه اشاره الى حتم الكتاب
واعتماد كتاب آخر اليه

في كتابه الاصححة

عقبه ما ينبغي لا يها كانه دمه اذ بها صرف الصحة اي الدخ من ايام الاصححة (هي)
يصم الشهيرة وكسرها على ادمولة فاعل كرمي وقل انها مسومة الى الاصححة وفيه
ان الواجب على هذا ان يقال اصحوية لان الالف اثنته او الزائدة اذا كانت متلوكة
تدب واوا في النسبة كما تقرر ولا معدن قبلتها انها مسومة الى الاصححة او صحى فيبقى

الواو ووزن الف على خلاف الجنس وتؤيد الاحتمال في الاختيار انها من اصحى
 نصحي اذا دخل في النصحي لانها مدح وقت النصحي فهي الواو مع ميم وقد
 نصي ما مدح يوم الاصحى من الحيوان المخصوص والصحة تحسوة في انه وان كان
 في الدماخ والاصحى على النصحة كما في الكرماني والمصبرات وتؤيد موصفهم بالوحد
 في ظاهر الزوائد وعن ابن يوسف انها من النصحة وعن الطبري خبر نصحة كما في صاحبان وذكر
 الطحاوي انها واحدة عددها واحد وهو احتيا والامام رضى الله عنهما يورد
 كما في الاحبار والصحة انها واحدة كما في المصبرات الا ان وحيدها دون كفاهاه اليين
 وقد سبق ان وحيدها دون وحيث صدقه الطبري كما في اندحرة وتشرط له ان يفسره
 واما وهم رتبة المحكوم عليه بالوحد انها واحدة على من وحيث عليه الفطرة لا يعرف
 وليس كذلك جانه مسلم حرعى معصم فلا يجب على المسافر الخايع اذا كان يحرم ما ولو من اهل
 مكة كما في شرح الطحاوي لكن في المنوطان على اهل مكة النصحية وان جمعوا وسعى
 ان يعلم ان مجرد خروج المسافر عن الوطن مذهب للصحة كما في صلاة المسافر من الزايدى
 والمعم مسائل في اقام في الاشارة والسواد والعرى والوايدى من اهل الكلاء وعبرهم
 كما في المصبرات وهي صلاة شريفة في الخلاصة لو صحى ما صاحب شريفة نصرة
 درهم فقه اولى من الصدوق بالف درهم (باء) اسم حسن شال للسان الذكر
 الكرش والابى العهد والمعرى والمعرى والذكر منها حصل اذا كان حصلا لا
 لحية اطب وانبع والصادر ان يكون اهلته وموحشها عبر تمانع طلو كانت وحشة
 لا يجوز واذا كانت يد بها فالع للام كما في المحيط لكن في السلم او ولنت في الطي
 فلا رواية في الاصول وقال حامد الفقيه لا يجوز وقيل يجوز ان يشاه الام
 من الحراية لو ولنت من الكلب قال عا - العلماء لا يجوز وقيل يجوز ان يشاه انشاء
 وذكره في المعسر ادراكه والحاد بسبها بالعضى وفي السكير اسماء رايه
 او صحى ما كثر من واحد فالواحد واحد والا ان المحسار وحيث الكل كما في
 الحراية وذكر في النظم ان الزائد على الواحد مطوع عبد الله - وقيل انه لم لا يصح
 المطوع الصحيح وانه لو استرى سبعة سبع سياه على ان يكون لكل واحد لا يعيها
 وصحوا بها جازوا للاحلاف كما في المحيط لا من فرد لا غير ولو عطيته وفي النعم قال
 بعضهم حري اشاه عن سبع ولا بأحد (واو) نوع منها الخماوس وهو
 عن سبع على المحسار كما في المعسر والتا للوحدة فجار الذكر والابى وهي افضل
 كما في الحراية (وغير) اسم حسن والابى افضل وفيما ذكر في الابى الى الاعلى فان
 الافضل العبر ثم العبر ثم الصان ثم المعرثم اكبر منها واما واكر ساوكل ما كان اكر

فما فصل وقت الحرا حرى الفصل لاهل اللادية الاول وتهل القرى العبيد القر
 واهل ادمصار انكش كافي انظم وهل شاة فصل من سبع العره ادا المصوبا
 في العي. وسبع ساء فصل من بقره كافي المحيط وقل العره فصل عني الشاوار وقل
 بعد ما دح بصلهم من اى كل منها عتري من مرد وهما ع ساء العلاء وقل
 ساء هذا اصعد مده والساق وضوع كافي العظم والهوى على الاول كافي ما صحران
 وفي انكش ادمصار ماله وصحي اربعة عشر سترين مشتر كين بينهم حار كافي المده
 (الى ساء) هدا ساء ماله وقل محور العير عن عيره كافي العظم (الى لم يكن لورد)
 مسم (قل من سبع) حتى لو كان له اقل مده لم يحرم وصار لما فلو كان يصب الكل
 او اده من ساء او اكثر حار مسم جمعا وان كان بين اثنين نصفين حار على الاصح لان
 نصف الجميع مانع كذا لا ساء كافي الهداية وكذا حار على الاصح لو كان بين ثلثة
 او خمسة او ساء كافي الراشد وفي الكلام اسماء ماله لو صحت عده من ساء من اولاده
 وحل اكل ساء حار الا انه غير ملأهر الرواها وعن النخعي ان كان الكل صمرا
 او كارا وقل بامرهم محور وان فعل بامرهم الكل او اده لا يتصور عن احد اسماء
 وعن الحسن او صحت عن ساء وعن خمسة من اولاده الصمرا واما ولده ولو بامرهم
 لم يحرم عن احد وقال ابو اعلم محور عن عيره فقط واعلم انه اذا لم يجد الا مده
 الا من واحد من عي الا انه لا يلزمه شراؤها ولو لم يجد في ماله اصالا يلزمه
 لشي اذا لم ياتي موضع مشي الا ان شري الشاة عاده وقال غيره يلزمه ان ياتي الى موضع لا
 يحد منه انشاء وان كان مده ما لم يرد على مده السرو الاول ان شاة با صواب كافي المبيد
 (وعنه اللحم) اى يصح قبحه بين الشركاء (وربما اخذها مع الا) مسم (حرا) لا احتمال
 الى باو يحل بعضهم بمصاعف لم يحرم لانه مده شاع شسم (الا ادا صم معه) اى اللحم
 شى (من) محور (اكاره) جمع كراع هو ما دون الكعب من الدواب (او حله) (او رأسه
 او رأسه او مضممه) قسم حرا لانه صرف الحسن الى خلافة ولو كانوا ساء وحلوا
 اللحم مده وارأس مع مسم واحد والكارع مع اربعة والخمسة اثنين حار كافي انطهيره
 واشترط التحال كافي ما صحران وساء اشء ماله لو احدث بعضهم اللحم والسقط وبعض
 اللحم انتم من السبع حار كذا زيادة ماله السقط كافي المعنى (وصح) في طاهر الرواها
 للمباحة اسة وعن ابي يوسف لا يصح (استرك مده) عمة او فيرة ماله او متوفى
 (في شاة) او سبع شاة (مشرية) موجهة بالسان او لا (لا صحت) اى تصح المشترا
 كافي ما صحران (ودا) الاستراك (قل الشراء) اى شراء المعنى او له من (احب) احتار
 عن اختلاف في الاشتراك بعد قل لم يحرم من الفسار لانه اوجهها الشراء فحين حصه

الشراء وقبل العي اذا اشار به فصلى بالثمن لان ما زاد على السع صبر و احب عليه
 وبشراء قن او حدة على نفسه ومن ان حصة ان الاشتراك بغيره مكروه وكفى الاحسار
 (ونصحي الاب او الوصي) على الاصح (من مال طفل عي) وقال محمد وقران الاب
 نصحي من مال نفسه كفاي الهداية وقبل لا نصحي على الاصح من مال الطفل بالا حجاج
 لانه غير محتاط والصحيح انه نصحي على ما قال القنوري والحمد كالأب عند صدقه
 كفاي الاحسار والكلام مسرعا به لا يحب عليه ان نصحي من طفل فقير في ظاهر الرواية
 وبه انه نصحي عنه ومن نصحي عند الشخص لا عند محمد وقران كفاي المحبط والوصي على
 الاول كفاي لكفاية وعنه نصحي ان نصحي عن ولد مولد وولد ذكرا او ابني ولا نصحي
 عن ربه وام ولده لا تعاقب كفاي الطم (فاكل الطفل) ما لم يكن من اصحبته (وما ي)
 من اكله من اللحم وغيره (بذل مما يبيع بغيره) كالأب لا بالاستهلاك كالنار و أبي
 وده وقران الى انه لا تصدق الوصي من اصحبته والاصح كفاي الخلاصة والى انه لا يأكل
 غيره ولا سدل بالمعوم لكن في جامع الصحاح ان الاب او الوصي او الخد وطعم الصبي
 وعاله وحامه و يأكل الابوان منه ومخوران بشرى بذلك اللحم مطعوم بالصبي كالحبر
 وان نصحي من مال نفسه وهو كاصحبه (واول وقتها) اي الصلوة (بعد صلاة العيد)
 للحدث وده اساره الى انه لا نصحي قبل ما بعد الامام وكذا بعده قبل السلام في طاهر
 الاصول والى انه نصحي بعد سلام واحد من الحسن طبعي ان لا نصحي قبل الخطبة والى انه
 لو كان الامام محذرا او حاسبا حار الاصله وان اعد الصلاة لانها معدة عند الساقبي
 كفاي الطم والى انه لو فات الصلاة لفته او عذر حارب بعد الطلوع وهو الجمار لانه صار
 حنثا كالسرا وكفاي الوقعات وذكر في المحط انها لم تحرق في اليوم الاول الا بعد الزوال
 واما في اليوم الثاني والثالث حارت فله لانه صلى فيها على وجه القضاء واول في يوم
 الاصحى فاحب ان لا يخرج الى اليوم الثالث والا فاحسار يتصدق كله (ان دبح في عصر)
 لان الصلاة على اهله ولو قدمت احمل الشاغل عن الصلاة العمرة لمكان الاصله
 فلو كانت في السواد والمصحى في مصر حارت قبل الصلاة في العكس لم يحرق الا اذا نعت
 الى ما يباح العصر منه من خارج المصر فنهى بها هذا الصواع لمسلم ان العمرة لمكانها
 وهذه حلة للصحة قبل الصلاة كفاي الهداية وغيره (واول وقتها) بعد طلوع
 فجر يوم الحرة العاشر من ذي الحجة (ان دبح في عصر) اي غير المصر من القرى والرباطات
 والوادي لكن في الطم وغيره ان اهل الوادي لا يصحون الا بعد صلاة اربع الاثمة
 مهم وفي المحط ان الوقت المستحب لاهل المصر بعد الخطبة واخبر بعد طلوع

الشمس واعلم ان في المن تسمية اذ التصحيف ساءه لا يخلص منها بالمصر وغيره بل
 شرطها قول وفيها حق المصري والعروى صاوع العصر الا انه يشترط لاهل المصر
 تقدم اتصال عليها فاعلم الخوار لعدم الشرط لعدم الوقت كما في المنسوط والله اسر
 في التعداد وغيره ولما اشار الى ما حاربه بعضهم ان وقت الوجوب في حق المصري
 بعد الصلاة او بعد مضي وفيها ان لم يصاروا بعد ما ذكر ان كان في الزهدي (واخره) اي
 اخر وقت التصحيف ان دبح في مصر او غيره (فصل غروب الشمس من اليوم الثالث)
 اثاني عشر للآثار الا ان العاشر افضل ثم الحادي عشر ثم الثاني عشر كما في السراج
 وفي اشعار بل الصحبة عور في الليلين الاخيرين لا الاول اذ المثل في كل وقت مانع
 منها فمستعمل الا في نام الاصحبه فانه مانع لها من ماض كما في المصرات وغيره وفيه
 اشكال لان الله الزمان لم تكن وفاتها ملاحق الا ان يقال المراد في ما بين نام الاصحبه
 (واحد الاخر) اي اخر وفيها (للمصر وصد) التي فلو اسعى في احد الاولين واختر
 في الاخر واسعى في النصاب بالسرعة او الاتقان او غيرهما بسقط الاصحبه ولو ادر ثم
 اسعى وحسب واوصح في احدهما فافهم اسعى في الاخر اعادة على المحار كما في المصرات
 وهل لم اعد وبه تأخذ كما في الدخيرة وغيره (والولادة والموت) فلو ولد في اليوم الاخر
 فعلى الله الاصحبه له كامر ولومات في الاخر سقطت حتى لم يصح عليه الاصل ولومات
 بعد الاخر فما العكس والمورد امثلة فانه لو اشترى مبيع في اصحبه وسافر في الاخر حار
 معها لانها لم تحب عليه كما في المحرم ولو واسم الكافر في الاخر او بلغ الصبي او اقام المسافر
 وحسب كما في المساء ولو قدم مسافر بلده وعزم الإقامة فيه خمسة عشر يوما لم يسه
 الاصحبه وصلاؤه من والجمع على ما قال ما صي حار في اماله كما في بحر المحرط ولواعق
 في اوارد سقطت كما في الزهدي (وكره الدخ) كراهه بده (في الميل) اي في كل
 لل مختل بين هذه الزمان لاحتمال عدم شرط الدخ وغيره فسحب في النهار كما في النهاية
 (وعصى) انما عصى ايام الحر ولم يصح انعى او الفقير (الادر) للاصحبه ان قال بدر
 ان اصحبه ساء او اصحبه ولم يسم ساءا فانه مع على الساء كما في الخلاصة او قال
 فيما ملكه اصحبه او على ان اصحبه او الله على ان اصحبه كما في الكفاية (و) عصى
 (فصر شري للاصحبه) بان بوي عند الشراء ان يصحبه باللام متعلق بالسار وشري
 جمعا (سعد فيها) اي قصي صدق الاصحبه الواحد بالدر او بالية عند
 الشري ولم يصدق على امه وروحه وكذا روحه عند كافي المية والاطلاق مشير
 الى ان الليل والكثير سواء في ذلك فلو اوجب على خمسة عشر اصحبه ان لم يدر على
 الحار وول اسن كما في المصرات (سعد) لان الارادة انما عرفت مره في زمان مخصوص

وهذا بيان الافصله كما في الخلاصه فان تصدق ببعضها ابراء فالتصديق بها
 كالصدق بانهين فيما هو المقصود ككفاي الدخول وان دمجها وتصديق
 لمحتملها حار فان كان فيها حجه اكثر تصديق بفصل واواكل منها سنا
 عزم فيه وان اعلمها غاص في السمر تصديق عنها وبالايمان لفصل كما في المحط
 واعلم انه اذا ثبت بان الاصححة وجب اخرى عند أسسه بخساري وكذا عدد عزمهم
 ان لم يكن معيه والا فلاسي علامه فان استوى اخرى ووجد الاول فالافصل هـ وهم
 ان يصحى افسلهما ويصحى بالافصل هـ دائمه بخاري ان كان عسا والافضل كما في اسلم
 وعمر (و) بعضي (التي) عمر انادر الاصححة (تصدق قيمها) اي قيمه ما يصلح
 للاصححة كما في الخلاصه او قيمه ساه وسط كما في الراهدى والطيم وغيرهما (سري) الاصححة
 (اولا) سري وانما اشترى الى اصابة الهد لان سره العلى مع اليه عمر موجب هـ
 الاكثرى وذكر الراهدى انه لو لم تصح حسي مصى الانام فلاسي جلد وروى انه
 يصدق بقيمه ساه واعلم ان وجوب الاصححة بالشراء عند اختلاف فيه الزولان
 والمسماح فعال بعضهم ان كلام الزادات دال على ان سره الموسر والمعر موجب
 انها وكلام الراهدى انه عمر موجب على ما روى عن الشيخين وذكر شيخ الاسلام ان
 سره الموسر عمر موجب اتفاق الروايات وشراء المعسر موجب في طاهر الروايات وروى
 الزعفراني انه عمر موجب وهو المخارعة المرحسى وذكر الخواص ان شراء
 المعسر عمر موجب في طاهر الروايات وروى الطحاوي انه موجب كما في الدخول وذكر
 في المسارع ان من استرى ساه نصبت باله عند الطحاوي ولم يعين هـ في الجمهور الا ان يقول
 على ان اصحى بها واصحى بها والمخارماني المتى على ما دل عليه كلام خرابه المعين (وسح
 الخدع) بعضه وهو في الله (من) حسن (الصان) ما تم له سدو من المراد دخل في السه
 الثالثه والمعره الثالثه والاول الخامسه وحمل عندك كما قال ابن ابي روي السرعه
 ما في عليه اكثر الحول هذا لاكثر كفاي الكافي وفسر الاكثر في المحقق عند حل في الشر
 الثامن وفي الخرابه هو ما في عليه سه اشهر وثي واعما بخور اذا كان معظم الخس
 اما اذا كان صغيرا فلا بخور الا اذا دخل في السه الثانيه وفي المحط معنى كونه عظماء
 اداراه انسان بطلد ثيا وفي الراهدى هو عند القعفاء ما تم له سه اسهر ويكر
 الزعفراني انه ما يكون ان سهه اسهر وعسا ساه او سهه وما به حل واعماله في
 الصان لانه لا بخور من المعر وغيره فلا خلاف كما في المسوط وغيره لكن في الخلاصه
 العود من المعر كالخدع من الصان مما في عليه اكثر الحول (و) صح (التي) كذا كرم
 وهو ما في منه بالنكسر والسكون هي الاصراس الاربع التي في مقدم العلم (فصاعدا)

اي ذهب الس حال كونه رائدة على التي (من غيره) اي الصان (وهو) اي انشي
 (ابن حول من الصان والمصر) الاخصر من العم وانه حسن صبح المادع وهو من الصان
 اي سبه اسير ومن المعراض حول الخ (و) ان (حول من النقر) وعد جهود
 الفهماء هو ما دخل منه في اشالث كافي الكافي (و) ان (حسن) من الاحوال (من الابل)
 وهكذا انضم النشانا ان حول وان صعب وان حسن من دوى طلف وحف لكن في
 كتب اللغة هو من دى طلف ما دخل في السد الثاشه ودى حف في السادسة وهكذا
 في المحسط الا انه قال هو من العم ما دخل في اثاثه ثم قال هذا كله قول المعما فهم
 بواحد من اهل اللغة في الاكثر وفي اراهدى من الابل ما دخل في الخامسة والاول اصح
 وفي الاكفاء اشعاراته لا يدع الحدى والجل والعجل والعصل كافي المعمرات ولا الوحشى
 انما ذكره في الدلخ (و) يدخ (التولاء) بالفتح الي حث من الشاء وغيرها
 وكذا الحرف بالان الحرف في الخلد وانما يتحد اذا كانا سميين كافي الكافي ولما تل ان
 يقول باسمه بالفتح بالجمعاء (والجاء) الي لاقرن لها حلقه وكذا العظماء التي ذهب
 بعض قريتها انكسر او غيره فان بلغ الكسر الي المخرج لم يجر وكذا العماء التي لا اسنان
 لها علف وهذا في ظاهر المصنوع ومن اي يوسف اذهب اكثرها لم يجر وعنه
 ان ذهب اكثر من النصف جاز كافي الضم ويدخ معطوعه الاسان المعلقة وقال ازر بحري
 انها انشاء لا لغره لانه يأخذ العلف باللسان والثاة بالنس كافي السنة (والخصي)
 النصف يدخ الماخز من الجماع والصعرة الانثيين وكذا التي بها الكي والسعال كافي
 الضم واعلم ان الكل لا تلوع عن صب والمختب ان يكون سليما عن العيوب الطاهرة
 لما حوار ههما حور مع الكراهه كافي المعمرات (لا) يدخ (عصماء) بالفتح في عظمها من
 الهرال كافي اسطم ولا تأمن بالهروله كما اذا اكل لها بعض النجم كافي المحط وقال
 المرعياني اذا تاسر سمر اشاء او العره في غيره فمها وكان في عظمها حتى حار وعنه بعض
 المشايخ يدخ اخى لانه لا يصح لهما كافي البية (عرعاء اي لا تمشي) وحلها العرعاء
 (الي المنك) اي المدخ فلومنت شلاب هوانم ووصف الزامه وصفا حيفا على الارض
 واستعانت بهما غايل حاد كره شيخ الاسلام كافي الزكر ماني واعلم انه يدخ عم لم يكن
 له احدي الخلمتين او دعت آفة وامان الدنه فلا يبع اذا اذ اذهب كل عماما كافي الخلاصة
 ولا يحري الخلالة التي لا تأكل الا الحنف كافي الظهيريه (ولا) يدخ عدهما (مادهب)
 من الاصحيه (اكثر من ثلث اذهبها اودس) او عيبها او اليتها) الواحدات ادلا كره
 حكم الكل وعنه ان اربع مائع وعنه ابلث وعنه الزادة على النصف وهو قولهما
 وفي النصف عظمها وايان واحدا وانوا ثلث انه اذا بقي اذكر منها ومن نحوها حار

وعليه القوي كافي الزاهدي و كوفي تاديه العاوي ان كل صاب مانع لها ان كان اكر
 من النصف لا يجوز بالاجاع وان كان اقل منه حور بالاجاع وان كان بقدر الثالث
 يجوز في طاهر الزاوي وعده لا يجوز وهكذا في الطم وطرق معرفة المذار في غير العبي
 طاهر وامامها قضاة الواشدة المصدة بعد مع العلف يوما او يومين ثم تقرب العلف
 منها قليلا قليلا فانه ان كان موضع اعلم به ثم بعد الصحة وتقرب العلف وهكذا فاما عاوي ومن
 الموضع ان ثلثا طاهر بلب وان يصاحف صفت وعلى هذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 شر الى انه لا يدع الى ليس لها اذان او احدى هاتين الضرفين انها اذا حلفت فلا ادع صا
 كافي المحط والى انه لا يجمع ما ذهب من الاديب على ما مال ابو علي الزاري وقال ان سماعة
 انه يجمع كافي المسد والى انه لا يندخ الماء والعورا والمطوعة واليه والدب فلو حلفت
 فلا ديب ومن اني يوسف انه لا يجوز كافي المحيط والمراد من الدب العظيم الطويل فالسور
 لم يصر الا صغير الزوري فابهامه كافي المسد والاصل في الموب على ما مالهم
 ان كل ما يريل للمعد على الكمال والجمال على الكمال فهو مانع كافي المحيط وهذا
 كله اذا كان معاصدا السرة واما اذا كان معه فمدح في حق المور لا المعسر في روايه
 اني سلمان واماني روايه اني حصص فصر مانع اصلا كافي اسطم وغيره (وان مات)
 قبل التجر (احد سعة) مما استركوا في دمة (وفال ورده) وهم كبار للسنة الناف
 (انحر وهاه) اي عن الملب (و) عسكم (صح) عه وعهم استحبنا وعن اني حميد
 انه صح ويصدق الورثه حصه الميت وذكر الزعفراني انه صح عند الطرفين واما عاوي
 يوسف فالب ان اوجها معها احد الورثه على التصحية عه والادلاوية اسما وانه
 ليس سترى للاصحية ولم يصح حتى مات كان مراثيه فالورثه ان كانوا سبعة فلهوا
 بها من انفسهم حار كافي الطم (كقوة) دجها لثة (عن اصحبه ومعه وقران)
 في الخ ماله يصح وكذا الودع سمع عن الميت وعن الاحصار وحرار الصد والخلق
 والعقبة او الطوع ماله يصح في طاهر الاصول وعن اني يوسف الا فصل ان يكون
 من حسن واحد فلو كانوا محلفين وكل واحد مقرب حار وعن اني حميد انه مكره
 كافي الطم (وان كان احدهم) اي الشركاء في هذه الصورة او غيرها (كافرا او مرده
 اللحم) لا يصح ويكون الكل لحالائه لس عمرت وده اشعار ماله لو كان بعضهم
 مطوعا وبعض مردها قضاء العمام الماصي حار عنهم وكان العاصي مطوعا فصديق
 لقضاء بقيقه شاه وسط كافي الطم (وماكل) التي عبر الموحب على بعد الاصححة
 كما هو المتأدر (مها) اي تلك الاصححة فلا تأكل التي الموحب بالدر او غيره
 وكذا الغير النادر او الشترى لها لا العسر الساوي كما السرا اليه والاطلاق

دال على انه لو مضى عن متغير امره من مال نفسه حار اكل المصحى هو المحار لانه
 المالك والثواب للميت وكذا لو مضى عنه بامر من ماله والمحار ان لا يأكل لانها ملك
 الميت فيصدق كافي المصبرات وغيره (و يؤكل) اي تطعم العبيد المذكور من ساء استحقاقا
 (و يهب من ساء) قفرا او عسا مسلما او دما ماشاء (و يئد اصدق بثأرها) على العراء
 واتحاد الصياد ثلث آخر للامبار والمحرار ثلث كالاثد والشحم للمال هداها والسنة
 والدرجة للمقصدين وامادرجة الساعين فان يأكل منه بعد ما مضى ثم يصدق بالناس
 وايح ان يأكل ويحرقه له ولصاله وهذا درجة العوام كافي كفارة الشعي وده اشعار
 بانه لا يمس عن الثلث وهو مسح كافي النكاح ونسح ان يأكل منها المصحى
 كافي الدجيرة وينبغي ان يصرق الى عمراء ارساق اذا كان الاصحى منه فان المعز ما كانها
 كافي الخلاص (و) يئد (تركه) اي ذلك لنصق ويحور ان يرجع الى الدب (لذي عيال
 اي لمن عليه نفقة جماعة طرف يئد (بوسفة عليهم) اي انه ل وقد اسماها بانه لو كان
 عائله نفقة واحد لم يكن الترك دما (و) يئد (الدخ بده ان احسن) اي الصخرة اي علم
 شرائطها وقد ر على ذلك (والا) يحسن (امر غيره) وقد رمر حتى الى انه نسح
 ان يحصر الصخرة بفسه لانه عمره باول فطره من دمها بالخر ومن الاسب ان سوى
 بها اقرب ويربطها قل ايلم التحرق فان فيه احرا عظيما ويحتد في استئناسها
 واسعظامها و يعلدها ويحلقها وان يكون الدناح طاهرا كافي الراهدى وتعد الاداب
 في الدناح (وكره ذبح كافي) اصحه لانها لم يولد بدم حار بخلاف الجوسى (و) يصدق
 بخلدها (لانه حرؤها) (او لعله آكله) لانه لم يولد كالحرب والمحل والمر بال او يتخذ
 فروا او كساء او حفا او دما او غيره فلو عمل حرانا واخره لم يحر وعنده تصديق الاخره
 كافي الظاهر به (او دله) اي طبع الحاد (ما ينع به افاء) كثوب بلسه وقد رطخ
 به وجل لا ينعوز به ما يثوب كافي قاصحان (فان مع) الحلد (بغير ذلك) مما لا ينع به
 الا بعد لاسهلا كالدراهم والمطعمات (بصدق بده) لان المر به اسقلت اليه وقد
 اشهد بمره هذا السع وماه لا يدل اللحم عابتي والصحيح انه كالخلاد فلو اشترى به
 حار ولو اشترى ما ينع به الا بعد لاسهلا كالدراهم لم يحر ودل لو اشترى به طعاما حار كافي
 الكرمات ود كر ار اهدى انه قولنا بمر من واما على قول اني يوسف فالباع باطل
 لانه كايون وفي المحمد لانه يئد بده اندراهم ليتصدق بها وليس له ان يئد بها
 ليعفها على نفسه واو فعل ذلك تصديق بها وفي المسه لو اشترى بطعم الاصحى شئنا
 ما كولا فأكله من على واحد لم يحر بده الصدق فله استحقاقا وما مال ايضا
 اذا وقع الطعم الى غيره بده الزكاه حسب من الزكاه وما صاحب المحمد لا يحسب في ظاهر

الرواية لكن لو دفع الى عبيد دفع اليه بيتها محسب * واعلم انه لا يحمل ان يحرق صوف
 اتحميد ولا ان يحلج لها وان فعل ذلك يصدق بذلك ولا بدع حلقها وراسها احره
 العصاب ولا يحمل له ان ركب ولا ان يحمل عليها فان فعل ذلك وعضها تصدق به
 وكذا ان احرها كاني السراجه (ولو علط الثوب ودفع كل منهما) ساء صاحبه) لانه
 دلالة (صح) عن كل منهما واحد كل مسلوحة من صاحبه (بلا عزم ولو اكلت على
 فالحمل كل واحد ساء بعد ذلك من كل لصاحبه قيمة شاة وصدق كل ملك
 القيمة ان معنى الايام (وصح الصحة) اعقبه (ساء العصب) من ولده الصغير
 او الكبير او عده المأدون المسروق الذي اوعيه لان العاصب ملكها يساق للعصب
 اي ملكه فانما مستثنا الى يوم العصب السابق فكان التصديق واردة على ملكه
 وحيل انما يجوز ان ادنى العصبان في الممصر وعن ابن يوسف ورماله لا يصح كاني
 الكرماني ومما ذكر من مراد الهذلي انه ليس له ولس ما في الكافي من انه ملك
 عند اداء العصبان شي من السابق كاني ما اصبه على ما حق في العصب كما عند الكافي
 عليه وذكر الاداء فقط وذكره اساره الى انه صح بما سرق من احد وعن ابن يوسف
 لم يصح كاني الطم (لا) يصح الصحة شاة (الودعة) والعارية والصاعقة والمصارعة
 والروح والروحى والزهر والموكل بالشرء او الحفظ كاني الطم لانه دفع ملك العصب
 فانه لا تلك الا بعد البيع وقبل يصح بالودعة كاني الطم فيه والذ اسار شيخ الامام
 كاني الدختر فقال المص مواربا يسمى ان يصح ان يصير عاصبا بمقتضى البيع
 كالاصحاح ومثلهما حل فالدخ وارد على الملك ودمع العصب طوارا ان يكون نحو
 الاصحاح للحفظ ولو سلم كان البيع واردا على العصب لا الودعة ولا يخفى انه غير موند
 لكونه معا على السد ولو سلم معه لكونه سدا هو ود ما الرزق او صحاح تمت البيع
 كما مرجه في الطهريه وان البيع وارد على الودعة صورة الملك المستدعى على
 ما ذهب اليه المفسر فأمل مع بكل ما ذكره بما قرأ الملك في العصب لاثبت لدون العصب
 ولا يصح به الا بعد اداء العصب وفي شبهه كلام (وسمهما) اي العصب والودعة اتفاقا
 وللمعجم الدال على قطع الخصومة لطافة حسن الاحكام لاسك لمن له دوى الكلام

في كتاب الصيد

عقبه الاصححة لانها واحدة وذا ما اح الادا كان لللهي فكون مكرها وهو صخر
 صيار كصير وعلم اذا اخذ فهو صائد وذاك مصيد وسمى المصيد صيدا وهو على ما قال
 المعري حيوان سمع موحش طعنا لا يكر احد الا يحمله فخرج عن المشع مثل النسيح

والنطق إذا أراد منه أن يكون له قوائم أو حسان، لك علىهما أو بقدر على انفراد من جهة
 ويتوهم مثل الختم أو معناه أن لا يقع لسان لسان ولا نهارا ولا نهارا ولا نهارا ولا نهارا
 من الحسان ولا نهارا ولا نهارا ولا نهارا ولا نهارا ولا نهارا ولا نهارا ولا نهارا ولا نهارا
 في القاموس وغير الصمد مجتمع لا مال له والصمد اعلم من الحلال فشكل ما قال من الأمر
 فل لا يقال شيء صريح يكون مع الحلال لا مال له اعلم من المال كقول صمد الملوك أراست
 وشعاب وكلام الكرماني بالمر إلى أنه يطلق على الآدمي حقه وادار كست وصيدي الاطال
 أي التصديق وسيد السائح وحكمه الملك عبد الله ولو حكما ثم الصيد يستثنى بالحوار
 والسهم فاشارة إلى الأول فعال (عمل صمد كل ذي باب) كالكلب والعهد والبر والاسد والذئب
 وابن عرس والخدر وغيرهما (و) ذي (محل) كالصقر والنادي والسائح والحداء
 وغيرها وفيه اشارة إلى ما قاله في المحل لم يعمل صيده بلادع لانه لم يحرم كافي الكرماني
 والجرح الآتي من عن الصمد فالأداء صيد كل سبع وأريد ما صاد بالاب والمحل
 دون ما به باب ومحل كافي في الذابح (شرط علمهما) أي علم كل ذي باب وكل ذي
 محل أحد الصمد بطريق الشرع فكل ما ذكر من الساع أن على حل صيدهم وتبين
 أني يوسف انه يستثنى من الخدر لكونه بحس العين وكذا الاسد والذئب لانه لا يعلم
 في الغيرة للجمجمة والحساسة ودون طبق الحداء بالذئب الكل في الصمرات وغيره وفي طاهر
 الرواية أمكن تعلم الكل بشرط العلم لم يحرم الاسد والذئب والحداء كالمحل وما قال
 السماقي أن الاسد والذئب لا يتصور فهما العلم فدها في البيع بخلافه والخدر عند
 ذي حشمة ليس بحس العين على ما في الخبر بل غيره على أن الكلب بحس العين عند
 بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق والاسد على محل وفيه اشارة إلى الصمد بمالك بأحدهم
 وأن لم يعل كافي المسالي فالأولى بوحدة الصمير (وحرهما) أي قطع التسمين حرأ
 من الصمد لتحقيق ذلك كما لا يصغر اخلو حما أو حما أي حلما على صدره حتى لم يحل
 قبل هذا عند محمد وأما صدهما فعل وانعوى على الأول كافي الدخلة ويستثنى منه
 الناري والصقر فادهما لوقلة حتما أو حما حل بالاتفاق كافي النظم على ما صرح
 أن الخرح بشرطه ومعتول لنادي حلال لم يحل أحدهما على طاهر الرواية والآخرة على
 غيره كما قاله كنهه مشير إلى أن الحداء ليس بشرطه وسهم من استرطان كانت الخراطة
 صده كافي الجملة وغيره (و) بشرط (أرسل سلم أو كافي) السبعين حلوا علت من صاحبه
 ما أخذ صده ولم يؤكل كما أول بل لا علم بأرسل الحداء لم يقطع بوسود الشرط كما
 في المصري (معنا) حل بمصاف إليه أو رسالة في شرط اقتران الجمع به فلو تركهما
 عندنا لم ير من حرهما فربما واحد وقوله لم يؤكل وقوله كافي لهما من

اسراط شرائط البيع فلو ارسله بحوسى او مر دأوص لم يعمل لم يؤكل خلاف الاخرين
 كافي المحط وعنه (على مجمع) بالهوائى (المحاجين) (موجس) أى مسراى على صد
 (يؤكل) صد اخرى فبصرف الارسل على الصد او غير معين فلو ارسل على صد واحد
 صوما اكل الكل ما اتم في وجه الارسل كافي فاصحان (و) بشرط (ان لا يشارك)
 في حرج السبع والمعلم بفتح اللام المسدود (ملاسل صدده) من صغ حرجه لم اؤمعلم
 غير مرسل او بارك السبع عند او حوه فلو ارسل السبع المعلم وساركة غير المعلم في حرج
 صد لم يؤكل لانهما جميع وهذا المبيع والمهرم والاعتراض صد يمكن فخرج المهرم احسافا
 ولو شاركه في احد دون الحرج كره كراهه حرم على الصحيح كافي المحط وهذا اشهر
 ما له لورده عليه دى او بحوسى او دابة حل كافي الاحبار لكن استرط في العلم ان لا يشاركه
 في الردى لا يعمل صدده كالحوسى والجربى (و) بشرط ان لا يطلو (للاستباحه) (وقصد)
 أى توقف العلم (بعد الارسل) فلو كس واصحى للهدى في ارسله حتى احدث الصيد
 وقبضه اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو ارسل النادى فك ساعه في الكمين ثم اسع
 الصيد وقبضه فلا بأس ما كلفه ولو اكل حرج بعد الارسل او نال لم يؤكل كافي المحط فالاول
 ان لا يشغل بعمل آخر بعد الارسل كافي اعظم وغيره على ان عدم الطول امر غير
 مصوصط والحاصل ان شرط هذه الحارجه حصة العلم والحرج والارسل وعدم
 المسارعة وعدم الاسعمال بالغير وكان عليه ذكر شرط سانس هو ان لا يشغل
 عن طلبه بعد الارسل كافي الضم وعنه (و) يعلم المعلم (نصم الياء واليم) (يترك)
 اكل الكلب) من دى المار هو في الاصل كل سبع عموم علت على انه اساع كافي
 الفاموس في شرط ترك الاكل دون سائر السباع كالفهد وغيره كافي لايه شرط قد
 التزل والاحاطه داعا وموسلا جميعا لان عابه الاقراص والفسار كافي الاحبار
 والكرمانى وغيرهما وذكر في الضم وعنه ان المهد مسسى منهن فانه كاتكب فلا سعد
 ان يكون المعنى ترك اكل السبع انكسر الاسعمال وهو الكلب والنعهد لاعتدولدا
 لم يعرض لحكم النواقي (ثلاث مرات) مواليات لانه معتبر في كثير من الاحكام
 ولم بعد الاول لاجتماع التزل للسبع او لثوى الضرب فعمل الرابع وهذا ظاهر الزوايه
 عن الصحاح وروايه صا واما ظاهر روايته في علم السبع فالتعوى نص فيه الى رأى
 المعلم والصيدا ادا المقادير لم يعرف احبها دا واعمال اكل لايه لو شرب من دم الصيد
 لم يصروا بارك فمفعوله لتعلم الخلدوا اعظم والباح والظفر وغيرها كافي فاصحان وعنه
 (ورجوع النادى عطاه) أى يعلم علم دى الملعدهم رجوعا الى مداحه مداعه
 اياها واحسن احاسا الصقر له داعا وموسلا فان كلامهم شرطه كافي الكرماني وغيره

والصقر كل ما صد به من طائر واناسى بالضعف والتخلف نوع من الصنوبر كما
 في الدوس وغيره (من اكل) في حاله اذ صياد شتاهم نحو الطيم (معد تركه) اى اكل
 (ثلاثا) من المرات (من حمله) اى طهره لم يصرفه ولا يتركه الاكل لا تأكل (ولا يؤكل
 ما قد صاد) ذات الكلب (حله) سواء قد اذ لا يؤكل اكل منه ما صاد قبله ثلاثه ايام
 او اكثر كما في اسنم (و قد) تبقى ملكه في البيت او القار والاصح الاحصر فحرم
 ما بقي منه ولا يحرم عندهما والاول الصحيح كما في ارادوه اشعاره بالحرمان ما اكل
 اذ الحكم بالحرمة لا يصور الى محل ما ثم وقد عات المحل بالاكل كما في الكرماني واليه
 اشار في الكافي وغيره وهما اشكال من الحكم التي لا يصحى الوحد الترى اما الحكم
 بحرمة الامه المبيدة عند دعوى الولد حر سها (لا) يؤكل (ما قصد بطنه حتى تعلم
 تركه) كل ملأ او يحكم القوص على المدهن ولو من السارى من صاحبه ثم صاد
 لم يؤكل لانه جاهل ثم اشار الى سان الثاني من الشئ فقال (و شرط الحل مارى)
 اى رى المسلم والكنانى السهم الى تمتع متوحش يؤكل (السجدة) هذا الرى مشروط
 بشرائط الدخ انما علوى صى او يتخون لم يقتل او يحوسى مسما وقتل صدا
 لم يؤكل (و) شرعه (الخرج) ما دونه السهم لم يؤكل لعقد الدكا. وعدم شرط الادامه
 مع اختلاف السابق في اسنم (و) شرطه (ان لا ينفذ) الرامى او ما مورده (عن طله)
 اى الرامى للذ (ان عاب) عن نصره (منحلا لاسهمه) اى حامل اياه وقد توهم من نسب
 بالخص الى الزهم في ذلك نظر ان الحامل على الحمل غير وارد فان لم يمار الشافع
 مقتوح وهو ملوم لمضى الحامل الذى هو اكل في الطران وانما ادبح حل السهم
 ثمة اقتداء بسنن الاسلام الرامى اذا لم تشعل بمحل آخر واتبع اثر الصيد فوجدته وقد
 سهمه ولا يكون به اوسع اكل اسما او ما شرط الحامل لتحق ان الخرح لرمى
 لانسب آخر لرمى آخر ووقعه على حجر حتى لو علم يقينا ان الخرح رماه اكل
 وان لم يعلم كما في الكرماني وعلم الفصل في المخصوصه اشعاره باله لوقعه عنه ثم
 وحده ميتا لم يؤكل وان لم يطلب غير مقبوره وقد قال ابو حنيفة انها مقدره نصف
 يوم اوله وان طله اكرمه لم يؤكل وفي ارياء اب ان طله اقل من يوم اكل كما في المعمرات
 ولما راع من بيان حكم المرسل اليه والرمى اليه ميتين شرع في حكمهما حين قتال
 (وان ادر كذا) اى الصمد (المرسل او الرامى) في الاصطياذ ماسع او السهم حال كون
 الصمد (حيًا دكا) من تركها اى الدكا (عما) حتى مات (حرم) وهذا اذا تمكن
 من دسه ان يكون في الوقت سعة ومنه آله الدخ ما لم يمكن منه بل لا يجد الاكّة
 أصلا ولا يجد ذكر لا يبق من الوقت ما يمكن من يحصل الاكّة والاستعداد للدخ لم يؤكل

في مظاهر الزواجر ومن الشهيبي انه يحل وهذا اذا كان قد من الحاة اكثر مما في المذبح
بعد الذبح واما اذا كان مثله فهو ميت حكمنا فعل اسما على الهدية وعنه والكلام
مشر الى انه لو مات قبل وصول الذبح او مع وصوله او بعد وصوله فلا فصل اكله وانه
ما حذركم في (كما اذا حله) اي من حرمة قله معراض فعرصه لانه لا يحرق الخلد
في الاعلى والاحل كما في الاختيار والمعارض كالخربا سهم له اربع قندقدان فادري به
اعترض كما في المفاسد او سهم بلارس دفعي الطريقين على الوسط ويص
بمرصه دون حده كما في العاصوس (او سده) نعم الباه والغال طيبة منقورة
رعى بها (غسله داب حمله) وان حرخته لاحتمال ان يكون شمله
وفيه اشعار بما لو كانت حصعة ذات حده حل لانه قبل الخلد والحاصل ان الموتان كان
بالحرع نبيسا يحل وان كان بالنعل لا يحل كما لو وقع السك احتياطا على ان يراه نبيسا وسكن
فان حرخته بالخدم يحل وان اصابه الغاء او المص لا يحل الكل في الاختيار (او رعى
صدنا) ربما او بحر او حرجه (موقع) الصيد (في ماء) لا احتمال للموت بالاء (او) وقع
بلا ماله بعد الزبي (على سطح) او بحر او حائط (ثم) وقع (على الارض) لانه مقروى
والاصل انه مني دخل على الصيد حتى ان لا ياكل وهما كذلك لانه لا يخور ان يقبل
البردي واسموط فلو وقع من الهواء على السطح او الارض او الآخر المبسوط وما
حل (ونعني) بالحل والحرمة (الزحر) اي الاضرام المصباح على محو كلب او هذلاته
كالارسل (فيما لم يرسل) منه فلو اصابتهما معصه على صدغ حروراد بلبه يحرر
مسلم حل وحرر محوسى لم يحل كما اذا لم يحرر (ولو اجتمعا) اي الزحر والارسل
(من مسلم) او كنانى (ومحوسى) او شى او مرن او بحر او تارك السمكة (نصرا لارسل)
لانه اقوى من الزحر فلو ارسل محوسى لم يؤكل وان حرره مسلم خلاف العكس وهذا
اذا حرره المحوسى في دهانه فلو وقف ثم حرره لم يؤكل كما في الدجيرة (وان احد) من رسل
(صر ما رسل اليه) من الصيد (حل) لوجود الارسل ولا شرط التحريم كما روى
اشعاره لو اصاب عمر ما رماه حل كما في فاصحان ولذا لم يرد صيد فاضاه وبعد
ثم اصاب آخر ثم وم حل الكل كما في الطم (كصيد) رعى السهم او السكين اليه (ويطع
عصومه) كاله ومات فانه حل المقطوع منه من الصيد (لا العصى) المقطوع منه
بالحر و قد اسعار ما روى الى سمك حل المقطوع اتصال ميتة جلال وان العصى
نمائه او يعلق بحلده فهو محث لا يلزم بالصلاح والاحل البكل وتكثير العصى ما روى
الى انه قليل بحيث يوهم بقلة الصيد بدونه فانه لم يوهم حل الكل وعلى هذا الاصل
دور المسائل كما في الدجيرة (فان وطع) الصيد (انما ثاوا اكثر) اي ثلثاء (مع عجز)

مع رأسه (أو قطع نصف رأسه أو أكثر) أي الرأس (أو قد) أي شق طولاً (صفتين
 أكل كله) أي الممطوع منه والممطوع لانه لانه من حيث هو منه اشعار به لانه لم يقطع عرضاً
 بصفتين حل الكل ما طرى في الاول لان الاوداج من القلب الى الدماغ كما مر (وان رمي)
 به بعد (صدقه ماء) صائد (آخر فصله) الآخر فان الصدق يحور ان يسلم به الذي
 الاول (فهو) أي الصدق (للاول) لانه اشبهه وصدقه من الى اهله والورس ما معاً واحدهما
 بعد الآخر حل اصابة الاول فقله كان لهما مما كان في الهامة والى انه علم ان الفصل
 بالاول ملكه بالطريق الاول اذ الفصل بصادق الله وعاصمه في الهداية (وحرّم) تملكه
 لا يمكن الفصل الثاني (وضمن الثاني له) أي الاول (فيما) أي الصدق دللنا على (محرّجاً)
 بمخرج عن الامانة لاحال عن المصالح اليه كما طعن (ان كان الاول اشبه) أي احرجه
 عن حيز الامتصاص حراؤه ما يدل عليه من حرّم وضمن (والا) مكن الاول اشبهه بان يبقى
 متمسكاً بماءه الثاني فصله (فلثاني) لانه لا أحد (وحل) لتحقيق الدكاك (وبصادق) حواراً
 (ما يؤكل) من الحيوان (وما لا يؤكل) كالذئب والخنزير لم يدفع الشرع الدم والربع
 وإنما احرر مسئلة الصدق به بغير التأكل اشعاراً برأية حسن الاحتكام فانه دال
 على عدم النقاء

كتاب المبيط والمقطع والآبق

صعب به الصيد لانه في الاعلى اسم منه ملكاً ووجهاً للجمع والتزني بما لا يحق والمسمى لهط
 المبيط والعقاة الملقطة وانما الآبق الملقط اسم معمول من الملقط كالصرو وهو احد
 شيء من الارض قد رأته ولم تزد وقد تكون عن اراده وقصد كما في المصائس فهو شيء
 مأخوذ من الارض وشرعاً لم يعل لم يرف بسد وطرح في الطريق او غيره خوفاً من الضرر
 او ازالا واللقطة بضم اللام وقبح الالف سمعاً ما لعله الفاعل وسكونها سادساً مناعاً
 المعمول كما في الطلقة وقال الارهرى لم اسمعها بالسكون لغير الالف كما في العرب وانما حل
 له بالمفح طلقه كالداعي الى الالتقاط وقل انه اسم للمقطع والماسكون لللقط والاول
 اصح كما في الاختيار وذكر في المساموس باسم والصبح او السكون وبصحين اسم معمول
 من الالتقاط وكان الماء لعل فهي لعل الآخذ والمأخوذ وشرعاً مال بلا سادس لم يرف
 مالكة سواء كان من الحجرى او العروص او الحيوان والآبق صفة من ان العبد كسب
 وضرب ومع آتوا انا ما ذهب بلا حوى ولا كد عمل واسمى ثم ذهب كما في الفاء وس
 وشرعاً بماوك من الشرع من مالكة لسؤ خلقه ثم سرع في بيان احكام كل مرتبة
 فاسد بالاول فقال (رفعه) أي المبيط وان شئت هلاكه (احب) وادخل المسألة

من الرحم (وان حيف هلاكه) مان وحده في الما او من يلى ح (بخت) رفعه وعرض
 وفي ما صبحان انه سحت لوعلم عدم الهلاك وتعرض لوعلم الهلاك لا محالة (كالمعطل)
 فان احدها ملاحوف احش ومع الحوف عكس ودعوى الدخوة ان احدها قر من
 ان حاف الهلاك ومباح ان لم شفو بلا خلاى ثم طاهر الزواجر ان الاخذ اصل
 وقيل البدل وقيل الاحد من العدل اصل وفي المثارى قل ان الاخذ اصل في الخواص
 والتزل في غير دول الاحد في العلم والتزل في الاصل والنقرو في المصبرات الاول اصح
 وفي ما صبحان هو الصحيح مما في رما واللام شير الى انها نوعان مالا تطلب صاحبها
 كالنواء ودر الزمان والسائل النافذة في الارض بعد رفع الحطاد وملكها الاحد
 على المحار كافي كراهه الزاهدي وما تطلب فهو ما سحت انه وحدث ام لائم تعرف كافي
 بأى (وهو) اى المصط (حر) في جميع الاحوال في السهاد والكاك والاصان والخرات
 والحد ويحويها لانه آدمي (الا في وقت الحكم) (سحتة رقة) اى تحته احد على انه رقى
 فانه حينئذ يكون عبدا والحد منه اقيمت على الملقط اذا كان المصط صغيرا او يتيما
 على المصط او تصدقه اذا كان كبيرا كافي الطم (وتتعد) اى المصط بالرفع في ثلث المال
 ولو اثنى المصط بلا امر الامام يرفع فيه وبامره رجع على يث المال اذا مات في عصره
 وعنده اذا كان كافي الطم وفيه اشعار بان مجرد الامر بالاعاق يكفي للرجوع كما قال
 بعضهم والاصح انه لا رجع الا ان يأمر ويقول على ان يكون ذلك ديسا عليه كافي
 الكرمانى (وحدانه) من المديه ويحويها (في ثلث المال) كما كان يتيما لو قبل خطاء لست المال
 وفي العهد للامام ان يصل فانه وان تصالح على الدية وقال ابو يوسف ليس له الا يصلح
 كافي الطم (واو) اى تركه فان سبب المال ليس من الوارث في شئ كما تقرر في محله (له) اى
 لست المال لعدم الوارث النسبى او النسبى الا اذا جعل الامام ولده للملقط فانه كان له لان
 من العلماء من قال انه كاله في ولو والى المصط للمعاط او غيره بطر النوع حار الا اذا ما كره
 ولاؤه لست المال بان حتى يفعل عد بيت المال ما لا يجوز كافي المحط (لا باحد) الملقط
 حراما (من آخذه) الملقط لانه سابق ا - فله ان يدفع الى غيره ما حارسه فلو دفع اليه
 لم يأخذه منه لانه انما حقه ما حارسه كافي ما صبحان (وثبت) استصحابا (بسه) بمجرد
 الدعوى (من يدفعه) اى من الملقط او غيره اذا لم يدفع للملقط والاقبيط على فادامان
 لم يصدق الغير الا بالحق وفي محض ان نسب اساره الى اولوا عى انه عده لم يصنع
 وفي ذكره الفعل اسرار ما المرأ لو ادعت انه اسره لم يصدق من قبل هذا اذا كان لها
 روح والا فعدت نسبته منها كافي المحيط (ولو) كان من يدعى (رجان) حرس
 او عدى دعوى بها معا سواء اماما المديه اولا وسواء وصفا اولاه وصار ولد الها

يرثهما ورثته لعدم الاولوية فيه اشارة الى انه لو ادعت المرأان لم يثبت النسب
من واحد منهما كما هو الا واما عده فثبتت منهما لكن عند العارض لانه من جهة هي
نصاب الشهادة في روايته وامرأه في رواية فان اقامت البينة ثبتت بينهما كافي المحيط
والى انه لو ادعى اكثر من رجلين لم يثبت منه وهذا عند ان يوسف وامام عند محمد
وقد ثبت من الثلث لا الاكثر ومن اني حصة بنت من الاكثر كافي الظن (او) كان
من يدعي (من نصف منهما) الى ان ستر حتى اذا كان يصعب احدهما في طاهره
ان النسب ثبت منهما ولو وصف احدهما وكون الطيف بالاولا يدعي من الحق شيئا
كأطس (علامة) ملاصقة (به) اي بحمد المصطوفيه رمر الى انه لو وصف واحدا ولو في
بعض ثبت منهما كافي المحط الطن ان كونه الوصف مطاوعا للواقع مجردا كدوا الى
انه لو اقام احدهما المدعيين منه بنت منه باضر من الاولى كافي المعصم (او) كان
المدعي (عددا) فكونه مطوفا على رجلين والعصل ليس بصادح كافي (وكان) الاقط
(حررا) لانه قد تله الخمر فلا سطل الخمرية الطاهرة الشك كافي الهداية وفيه اشعار بانه
لو طهر ان روحه امه كافي او عدا كما قال ابو يوسف وامام عند محمد فمر كافي الذخيرة والكلام
مشيرا الى انه لو ادعى عدو حرم النسب نفسه لامن المدعي كافي الكافي (او) كان المدعي (دنيا
وكان) القبط (سلطان) بها لدار (ان لم يكن) اي لم يوجد (في مريم) اي الذين كصبر لهم
او قرنه لومعه د كيت بار او كسبه وجه اساره الى انه لو ادعى مسلم او عيسى بالنسب
من المسلم والى ان اسلام الميقت وكمره باعتار المكان وهذا طاهر الرواية وفي رواية
اعبر الواحد لان اليد اقوى وفي رواية الاسلام بطرا لا يصغر كافي الاحبار والى انه
لم يصغر الزبي ومهم من اعبر ماو كان عليه رى اهل الشرك كان كافرا ولو حده مسلم
في المسجد كافي المحط (وما شهد) من المال (عليه) اي القبط كان (له) علا ما طاهر
وفي اشعار بانه لو شهد على دابة هو عليها كان الكل له وعن محمد ان كان بحال نسبه
عليها كانه والا فلا كافي المحيطة (صرف الله) اي صرف الملقط الى ما يحسب المصط
ايه من الطه سالم والكسوة وغيرها فالاول بامر العصامي فانه قل لا يحسب الى امره
هان المال وهو مصدق في نفقة مثله كافي الخيار (والملقط) من الاحسين وبه طهر فائدة
القديم (قضى هذه) وصودعه لانه بيع محض ولما يملك امره ووصا (وتسليمه
في حرفة) نظرا له (لا) محورة (انكاحه) لعدم اعراسه وانسلطه فانكحه السلطان وميزه
في بيت المال وفي تذخيره لان امره رثسه وانتمس ان هلك وقيل ههنا اد لم يعلم انه
ملقط ولا يتمس (ولا تصرف في ماله) اي تصرف في ماله من التجارة اختيارا له باذن
اتى الكلام تسامح (ولا احارته) اي الملقط لا يأخذ الاخره لعدم اعتبار ابائهم بخلاف

آدم فان لها احاربه واعتاد كلفه لا راد لما قال المدورى ايله احاربه والاول اصبح كما
 في الاحبار ثم سرع في اثنى من صاحب الكتاب فقال (والله المصنف المعهود ولو كثرة
 (امانة) الاتفاق لا يصحها المصنف الا بالمدعى او المصنف بعد الطلب (ان اشهد) بعد القدرة
 ساهدى (على ائمة لرد على رباها) فلو وجدتها في طريق او غيره وليس فيه احد
 اسهد بعد الطرفة فاذا طعم ولم يسهد من الاثبات ترك الاسهاد خوفا ظالم كما
 في صاحبان وقبل اذا اعتمد مع الاسهاد انه يأخذ لعمه فهو صياص ديان كما في المحيط
 وكيفية الاسهاد ان يقول اسهدا اى احدها لرد او من سمعتم انه يطلب شيئا اولعظه
 وداو على اوصدى لعمه كما في الراهدى وغيره (والا) شهيد عليه (مضى) بعد الهلاك
 بعده لانه غاصب في احد (ان جعل المالك احدها لرد) اى انكر قول المصنف اى احدها
 اردا ان وقال محمد بن ابيهم لم يصح لادها امانه على كل حال فالقول له مع اليقين وايو يوسف
 مع محمد بن الاصح والاول الصحيح كما في المصنفات وفيه اشاره الى اية النسخ والصلى سوار
 في السمان ترك الاسهاد فاسهد ابو او وصيه وعرفتم تصديق كما في المية والى انه
 لو صدقه المالك لم يصح وذا بالاتفاق كما لو امر به احدها لعمه فانه صامس بالآلة في
 والى انه لو ردها الى مكانها لم يملك لم يصح قال الحاكم هذا اذا ردها قبل ان يملك
 من ذلك المكان والا بعد من وعن محمد لومنى ثلاث خطوات ثم رددى وقيل
 هذا انفصل فاما اذا احدها لعمه واما اذا احدها لرد لم يصح اصلا كما في المحيط
 (وعرف) اى وحب تعرف المصلحة الى تنق كالذهب ونحوه كما ذكره المصنف ما سادى
 حبر اى كل جمعة من صاع له شئ فمطلبه عندي كما اشير اليه في اليخوة فلا حاجة
 الى ذكر حنسها وصحتها (في مكان واحد) تلك المصلحة فانه اقرب الى الوصول
 (وفي الخاتم) اى يخامع الناس كاثواب المساجد والاسواق فانه الى وصول الخبر اقرب
 (وهو لا طلب بعدها) اى ما انظر ان صاحبها لا يطلب بعده هو الخراج كما في الاحسان
 وغيره وهو الصحيح كما حال المصنف وعلمه العوى وفي طاهر الزاوية انه عرفها به
 بعد كاتب او حنسه ومن اصحابنا ان كان اقل من عشرة دراهم عرفها بقدر
 ما رأى كما في المصنفات وعلمهم انه عرف المالك اكثر من اقل من عشرة اشهر والى ثلثي
 عشر والى دواين ثلثه ودواين يوما وعن السرخسى انه عرف مادون درهم يوما
 وفي خوفه من طرمية واسره من مصدق في عرف فقر كما في الكرمات وفي نحو ثمانية تصدق
 مكانها او اكافها ان احدها كالى المصنفات وفي نحو ثمانية ساعده ولو عسا كما في النظم
 ثم اختلف في المدير من مداراته بالحوال ونحوه على عرف كل جمعة وقبل شهر او قبل
 سنة اسهر كما في المحصول والخطاوى له ان يكتفى عن العريف بالاشهاد وثله في السب

الكثير في لفظ المجهول اسماء له لوعرفها غيره باسمه حار اذا عرفت كافي الدخيرة وحار
 دفعها الى امين وله استردادها ثم وان هلك في يده لم يصح كافي المسية (و) عرف
 (ما لا ينبغي) من اهل طه تطلب (ال ان يحرف صاده) اي الى منه يضربها تهديها ولا خلاف
 في ذلك ولو وجد العلم او الماس او مواك الزطه ونحوها عرف الى ملك الله كافي المحار
 ولم يسأل التمار الساقطة تحت الامصار في الامصار والله - ارادها اذا لم تكن مما سبق
 يجوز ولا خلاف في ذلك اذا كانت في الراسق وانما على الاشجار فلا توجد في موضع
 ولا ماس بالاسماع عن السامح والكثير الذي في هر حار كافي الله ط اكن في العلم
 لو كانت مما لا ينبغي لغيرها باسم العاصي ثم حط عنها (ثم) اي بعد معنى مده العرف
 (مصدق) الملقط بها ان شاء انصا للخلق الى المسحق بقدر الامكان فان التواب يصل
 اليه الا ان الاصل ان يحط بصبي صاحبا فان التصديق رجصة والحط عرسه
 كافي الكرماني وفيه اشعار انه بعد المدة لم يدفعها الى الامام وفي الواو يدفع اليه فان قبل
 فيه الصدق والامراض من عبي كافي الدخيرة (حار حارها) بعد الصدق (حار)
 وكان التواب له (او صمى الآخذ) الملقط او الفقير اذا هلك فادالم نهلك احدها
 من الفقير وقال ابو حمر اذا تصدق بالامر القاصي لم يصح وليس بصواب فانه لو تصدق
 العاصي صمى كافي الدخيرة والا كفاء مشير الى انه لم يحط على الملقط الا بصاء فان كان
 برحو وجود الملك وقال شرف الائمة انه يحط عليه كافي المسية والى ان كلام الملقط
 والفقير لم يرجع على آخر بعد الصديق كافي الكرماني (وما علق) الملقط على ما لا يجوز
 من اللقطة في مدة العرف (ملائك حاكم) لى سلطان او ماس (برج) فلا يرجع
 الى رها (و) ما علق عليه (ماذه) فهو (دى على رها) فله الرجوع وهذا ليس
 من حطه المفرد ولو سلم فالصلى لم يعدح كالمسوق فله ايماء الى ان الحاسم انما امره
 بالانفاق بعد ما تحقق كوى القطة وذلك ماسة وان قال لا يده الى فان قال له اعق عليها
 ان كنت صادقا فعشله الرجوع والا فلا والى ان مجرد امر الحاسم بالانفاق يكتفى
 بالرجوع والاصح انه لا يرجع لان محله دسا عليه كافي النهاية (وآخر اصاصي)
 وارحكما كما اذا ادرك الملقط ان يجر (ملة معة) وامكن احاطه للملك في رأى النامى
 في نحو ما بل لعه (واعق عليها) من مثل الاحار ليق الملك والاولى عليه فان ما ذكر
 (كالاتق) ان ارآه العاصي واعق عليه من مثل الاحارة كافي نهديا لى
 في المحطاة اسق عليه زرفت السبل لانه لو امره العاصي بانكس ابقى باقوا الاختيار
 وحيثه السلطان مدة ولم يحس به فانه او اعق عليه من يث الدل وحمة دى عليه
 في ثمة ولا يجوز هو الا بيق وحمل ان يكون اتشه في المتعلق مادن ويزاد

وهو يصلح العاصي الرأفة عند أتق ملامته اجلب المشايخ فيه واذا صدق بحسنه بطرائق
 البر كأي المحط (وملا منه) من لطف (الدين) العاصي للقط (بالنفاق) عليه
 (ان كان) الأساق (اصلح) للمالك من السبع ورجع قلبه ناديه او محطه دينا وهو الاصح
 قالوا انما امر بالانفاق يومين اولئك على قدر ما يرى رجاء ان يظهر ملكه فادالم يظهر
 امر يلحقها لان ارادة الله من اصله فلا تظن في انفاق منه مدينة كأي الهداية
 (والأ) يكن الأساق اصلح لاسعراق الفقه (ناع) العاصي أو ما ورد ودهط الثمر
 للمالك وقد انما ان المالك اذا جاء لم يصب السبع فلو سبغ بلا امر العاصي كان له سبغ السبع
 فانه وسبغ السبع المبيع والمشتري بالثمن هالكة كأي المحط (وللقن) عليها بشرط الرجوع
 او بدونه (حسنها) أي بالنقطة عن رجاء دايما (لاحد الفقه) لانه كالسبع فان اجتمع
 سبغ كأي من (فان هلك) اللقطة في هذا اللقط (بعد الحسن) سقطت (لينة)
 فلو هلك قبل الحسن لم سقط لانها امانة (فان سبغها علامها) أي ان وجد
 رجل دناهم مثلا وأدعى آخر انها له وسمي وروها وعدها فوعاها وزلماها (حل)
 للمدعي (الدفع) الى هذا المدعي وان لم يصدقه فلو دفع اليه أحد منه كميلا وفيه اشار
 انه لا خير على النعم ولا خلاف فيما ادالم يصدقه واما اذا صدق في الخبر
 المشايخ ثم لو دفع اليه واحد آخر واقام بينة امهاله أحدنا من المدفوع اليه ولو هلكت كاي
 بصين كل ورجع المدعي على الاصح على المدفوع اليه ولو لم يرجع على الملقط لا خلاف
 كأي المحط (ولا يحب) الدفع الى من السلاء (بلا حجة) والاحسن وجب حجة
 وبيع (المسقط) منها) أي بالنقطة بعد التمر يف حال كونه (قدرا) كما يدفع بها قيم
 آخر نصروه اليه والاطلاق شعر انه ينع بها ملا امر الحاكم وذكر في العلم وغيره
 انه لم يدفع عند المالة وسفع عند نشر لانه محله وفي الظاهره او ماله امعروا وفي
 الثمن على نفسه ثم صار صا لم يصدق بمثله على المحار (واله) يكن المسقط قيرا
 (أصح) بها بعد التمر يف أو لادن الدايصى وقدم ولو كان يصلح (على)
 امعروا من (اصله) من الآء والامهات (وهو من) من السقاء والياب (وهو من)
 من الزحاة كأي الكافي وعنه لكن في الكامل وغيره ان مال المالك يضر في الزكاة
 الموصى العراء وسعهم وسعة انا حله وحانه واكفال الموتى وديهم وماية من
 عن النكاح وغيرها من مضالح المساكين لال من يعرف من الله واعلم انه لو اتحد
 امرأ املاء امرأه ثل لا يملك ثمنه ان يدفع بها الا اذا تصدق على امرأه
 ملام بها ما سفع بها وكذا في النكاح ان سرق وزكمت عوسا قل
 كان المكب الثاني مثل الاول واخذ واما اذا كان اثنان فليس يكف لانه

ذلك ومن اتخذ روح جام يبايع من مرائعها تصرف الى نفسه فمرا وآلى عربة
 عينا وحل شراؤه من الغير كباي الطهيرة ثم شرع في الآخر من الماحيت فعال (ولم
 احد الا تقي) لأن ما احاء الحق الثالث (ليس قوى سطة) اي قدر حل احد الا تقي
 فلو ادعى انه عبده واعلم منه ذلك والحق هو انه امضى عند بعضهم وسقط له حصما
 عند بعضهم ولابد من الدال بحلف بالله ما ناله فلو ادعاه وادعى بلاسه وامر
 الحق بانه عبده دفع اليه على سبيل الوجوب عند بعض المشايخ وعلى سبيل الخبر
 عند بعضهم كباي الدخيرة واحد منه الكه ل لانه دفع عالى محمد بخلاف الاول وكذا
 في احد الكه مل فيه روايات والاحوط ان يأخذ كباي المحط (ورك الصال) وهو المملوك
 الذي لم يعد سبلا الى مولد ماله (فل احب) اي حال بعض المشايخ انه افضل لانه
 يسير مكانه الى ان يعمد الكه وماله بعضهم ان احبته احسب لا يصل اليه يد الخبي ووه
 اشعار بانه مأخوذ بها وبمخاطبتها ولا دفع الى الامام وقال الامام الخواري له ارفع اليه
 وماله السرحى ينبغي ان يدفع اليه كباي المحط واعلم ان الصالح العفة كالا تقي كاصلا الا
 انه لا ساع كباي السبع وعده (و) وجب على (الملائكة) اي الا تقي فان اراد ساع
 في الصال (من مدة السبع) او اكثر (ار تعود درهما) لا غير فلو صالح على حسن لم يجر
 الزاد بخلاف الصلح على الاقل كباي الشارع ولو كان الزاد رجلين نصف المبلغ بينهما
 كبايه او اشترك الا تقي من رجلين كان المبلغ على قدر نصيبهما وفيه اشعار بانه لا شيء
 للمعين والمراد من الزاد من لا يحب عليه ان يحى مالا تقي فلو حابه بسلطان او حافظ طريق
 او امر فانه او وصي شتم واحد الزوجين او الولد او من في عاله من الاب والاح والاحبي
 وغيرهم ليس له شيء كباي فلو كان لغيره ان وحده خذوه الا تقي اعظم من النفس والمدر واما الولد
 والكبير والاصغر الصائل والمحجور والادوي ووردا لامة مع الزضع كردها وليس زاد
 المكاتب شيء لم يباعار مائة الكسب وهو الحق بكسبه والشاكر ان يسله الى المولى ولو حاد
 به الى مصر ثم انقضى قبل التسليم فاحده رجل وسله اليه ليس للاول شيء بخلاف ما ادعاء
 به فقصص منه عامب وسله الى المولى فله احده وعامة في المحط (وان لم يرد لها)
 اي لم يساو قيمة الا تقي او معين درهما وهذا عند ان يوسف واما عند محمد فيقص
 من قيمه درهم ثم تؤدى الباقي فلو كان فيمده عشرة دراهم وجب تسعة وفيه اشعار
 بانه وجب الدرهم لو كان هذا فيمده على ما قال ابو يوسف واما عند محمد فيقص درهم
 كامل (ان اشهد) إلراد عند الادوية عند الشاهدين (اه) عدا تقي (اجزله للرد
 الى المالك وفيه اشعار بان الشاهد واجب وهذا عبده خلافا لهما كباي العشرات وأشار
 في اختياره الى ان يجمع ابي حنيفة (والزاد) (من اقل منها) اي مدة السبع (تسطة)

اي نصاب الاقل من هذه السمر فمستم الاربعون على ثلث ايام بلغ كل يوم ثلثة عشر
درهما وثلث درهم فيقصي بذلك ان رده من سيرة يوم وهذا اذا احصى عند القاموس والاعمال
اصطالحا على شئ فله ذلك اليه اشار في الاصل واحار به بعض المسامح وقال بعضهم يعوض
الى رأى الامام وهو الصحيح والاطلاق مشير الى انه لا فرق بين ما احدث في المصر وخارجه
وعنه لواحد في المصر لسبب شئ كما في المصبرات (ع ان ابن) الا تفرق (مده) اي من الواحد
الشهد او مات في يده (لم يعنى) لانه امانة وهذا اذا لم تستعمله طاحه بعدد والا فعدد من
في العينة (فان لم تشهد) الا بعدد الواحد مع التمكن على ذلك (فلاسي له) كما اشار
الى (ومعنى) عند الطرفين خلافا لاني يوسف لانه صاحب (ان ابن مده) وعلم كونه
آغا فلوا كبر المولى امامه فاقول له والآخر صاحب اجاعا كما في الدخير وعينه وفي
قوله انق مده الدال على النهاب رايه حسن الاحتتام

في كتاب العقود

اخره عباسي ولم يجمع مع الماسية الباقية لعله وقوعه والمعي بعد العقود (وهو)
والعقد المدوم من عقد هذا ولهذا بانكسر عنده كما في القاموس و
فعدته انا اصله او طلبة وكلاهما متحقق فانه فداصله اهله وهم في طلبة كما في
الطهريه وشريعه (حائب) اي بعد من اهله وليرد ذكر العائنه لانه من الاحكام
المستتره ولم يكن تملسا كما طر والالكان محاربا لانه (لم يرداه) اي لم يرد حكمه
ولا موته ولا مكانه ثم اشار الى حكمه فقل (حي في حق مده) اي فيما يتعلق به من الاموال
وعبرها بحكم الاستصحاب الذي هو الحكم بماده الامر الثالث وهو عودته شيئا
دافع (فلا سكر مده) ولا اجها من روحها اذا الكاح معلوم والموت مجهول (ولا شتم
ماله) بين ورثته (ولا تفسخ احاربه) ولو لم يكن له وكل (يقم القاسمي من بعض
حقه) اي يعين ولا تفسخ علاقته وديا اخر به مدونه ولم ينفذ ولا يخصم في الدين
المحجود الذي ينفذ المودول في نصيب له في مزار او فروع في يد رجل لان وكيل
القاسمي ينفذ ليس وكلا لا يخصونه بالاجاع لكن لو قصي به عند ومما في
(ومعه ماله ويبيع) القاسمي (ما عاف مده) من ماله كالعروض والثمار وعمل الوكيل
عنه او ارضه معصى الايام جاريمه وقد اسعار ماله لا مع ماله لنفسه وعن الوكيل
الاولى ان لا يبيع وعنه ان يبيع مدونه ما عاف ليه كما اذا علم كونه حيا عافا من ماله
وحجوع كما في المسة (ومعنى) القاسمي من محجور ايمه وعن ما عاف مده (على
واو به وعمره) وغيرهم ممن يصدق العقدة في ماله حال حصوله بالافضاء القاسمي

الى ابي عام لشيء فولا او فعلا وقال انه السرع انه وضع الخصومة او قول ما لم يصدر
عن ولاية عامه (اهله اهل الشهادة) اى المسحق للشهادة بالاسلام والحربة والعدل
والطوع محقق للقضاء بذلك وانما حمل على محو قوله سوا شواشنا اشعارا اكمل
المالعة فشر الى ان القضاء مثل الشهادة هياد كراما من اشتراط شروط الالهة وكذلك
في شروط الحمل وهى المساهدة والصسط والاداء وفي شرط القول وهى العدالة
وعبرها كما فى الهامه وعبرها وفي الكراما ان شروط الحمل العمل اى بحسن النظر
في المساهدة والصيط اى بحسن السماع والعلم والجمع الى وقت الاداء والعدالة
اى الاحكام من عظومات الدين وقد روى الى ان كل شاهد صالح للقضاء ولو جاهلا
ولو لم يصلح غيره كان واحدا عليه ولو وجد الصالح فمحصنة ولو كان ذلك اصلح لمحصن
واو كان غيره اصلح لمكره ولو علم عمره عند حرام كما فى الاختار وغيره (ويصحان) اى شدة
العصا ويحور قول الشهادة (من المعاصي) اى المسلم الذى اعلم على كبره او امر
على صغره وقد اشعار بان قضاء المسور صحيح بلا فتح كما فى الكشف وبان العدالة شرط
الاولى به وهذا ظاهر الرواية وفي النواذر عن اصحابنا انه لا يحور قضاؤه كما فى الأخبار
(فكن لا يسلط) المعاصي العصب وحويا وفيه اشعار بان الوالى آثم في سلبه كذا كره
المص واليه اشار ما في صحة الهداية من ان العامم يجب ان يكون عدلا لانه من على
القضاء والتقليد حمل الملاوة في المعنى وشرفا حكمه والى ان يكون فلا فاصيا في موضع
كدا (ولا تصل شهادة) اى لا يجب قولها لكن محذور كما في كسب البارود كذا في
انه آثم بالصواب فان العدالة شرط او حوب القول لا لصحة وفيه اشاره الى ان المعاصي
والعقوبات آثام بالرواية المرحوحة كما افادها المعاصي الامالى والى انه لا يقل دون المعاصي
لانه من الثمات وقيل سل لانه محذور مما يندب الى الخطاء كما فى الاختار (ولو تمس
العدل) اى يجب على الوالى عمله فلا يعمل به كما فى الطهيرة وغيره وذكر في الهداية
والمعنى انه يستحق العمل بهى يكون بوزع او كما صرح العلامة الكردى على ما فى النباه
وهذا ظاهر الرواية وعلمه مشايخنا كما فى الرواية وهو الصحيح وعيايه القوي كما
في الواقعات وقد اشار بان حكمه ما بعد العمل كما فى الدوى ود كذا في الخصائص
ماطل فيما ارشى لاقى عمره وبه احدا الخواص والمبرحمى كما فى النماذى (وبيل سئل)
المعاصي اى اسداء لصيوريه فاسما وهذا مروي عن الأئمة الثلاثة (ومن
القضاء) (الرشوة) مثله اسم من الرشوة بالفتح كما فى المعاصي وفى لغة ما يوصل به الى الحاجة
بالصناعة اى بان يصنع له شيئا بالصنع لك شيئا آخر كما مال اس الامر وشمر به ما أخذ

الآخذ طالما تحجه بدفعه الدافع الدمن هذه الجبهة وعمامة في الأكرمان فالرشي الآخذ
 والراشي الدافع (لا يصرفا صفا) على الصحيح فلو قصي في الجهاد لم يعد طعنا في آخر
 أو بطل كما لو قصي بالشمع عند بعضهم كافي للعصا لين وأعلم أن ما دفعه الملبود وهو
 حلال من الحاسين وأما ضرورة فاصلا وهو حرام معها وأما الخوف على نفسه أو ماله وهو
 حرام على الآخذ ملاحف حلال للدافع عند الأكثر وأما اليسوى أمره عند الوالي
 فإن كان ذلك الأمر حراما فحرام على الحاسين وإن حلالا فحرام على الآخذ أن اشتراط
 وحلال للدافع عند بعضهم وحرام عند آخرين إلا أن يسأله عن مغلوبة بما دفع إليه
 فإنه حلال للدافع وكذلك الآخذ عند الأكثر ومكروه عند غيرهم والرشوة للمالك ولذا
 كاره الاسترداد ولو ائتمر أمره كافي المعنى والهاء وغيرهما (والاجتهاد) وإن قال به
 بعضهم (شرط للأمانة) لكن يجب أن يكون عالما بالعمدة موبوءة وعن أبي يوسف
 أن الموعز أحب إلى من يجاهد وإن كونه عالما بالمرائن يكفي وهل يجوز سلبا لحال
 والاولى أن يكون عالما كافي الاحبار والاجتهاد لعمدة يحمل الجهاد في المشقة وشرعية
 ينزل العمدة تمام طاقه بحيث يحسن من نفسه الصبر عن المرد علة له يحصل طس بحكم
 شرعي وشرطه أن يكون عالما بمعاني صنادير خمسمائة آية أو ثلثة آلاف حديث وأردته
 في الأحكام لعمدة أن يعرف معاني المفردات والمركبات وجوانبها في الإفادة وشرط
 علم اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب وعاداتهم
 في الاستعمال وشرعية ما يريهم المعاني المؤثرة في الأحكام وإن يكون عالما بأقسامها
 من الخاص والمشتك والمحمل وغيرها وأقسام سند الحديث وعالما بحال الزهراء إلا أنها
 كأنه قد في هذا الزمان لكثرة الوسائط فالاولى الأكفاء بعدل الأئمة الثقات
 كالطحاوي وغيره وعالما بوجوه العباس بشرائطها وأحكامها وأقسامها وعالما
 بالأحاج ومواقفه للاحتراز عن مخالفته وهذا إذا اجتهد في جمع الأحكام وأما إذا احم
 في حكم دول حكم وهو طائر عند العامة فشرطه العلم بوجوه القس وما به سلق
 بذلك ولا يشترط علم الكلام ولا علم العقيدة وإن حصل به منصب الاجتهاد في زمانه مجرد
 بمارسته كافي الكثرة وغيره ولذا طال الامام المشرقي لو اجتمع حصة الموسط مع العلم
 بمذهب المتقدمين في أحد لكل له هذا المنصب كافي شرح أمثال القاضي وقيل المجتهد
 من قدر على إتيان حجة قوية كساسة أو حجة أو مياسة لصحة قوله كافي الظاهر (ولا يطلب
 العصاة) أي لا يعمل أحدا له بانقلب وجهه أشعاره لا يدعي أن عمل الله بالسان باطريق
 الأولى في غاية البيان الطلب بالعلم والسؤال باللسان وفي المصبرات أن أصل
 عن الامام والسؤال عن الناس كلاهما مكروه وأنه لا يحل الميل بالشعراء كافي الخلاصة

قال ابن عمر رضي الله عنهما اني اعوذ بالله ان يحلني فاصبا وقال النبي صلى الله عليه
وسلم من كان فاصبا فقصي بالمثل فالخري ان يطلبه كفاها قال احمد بعد ذلك وقال
عليه السلام من جعل فاصبا من الناس فقد عصى الله ورواهنا بالبردين وناول
ومن الحديث انه من جعل فاصبا لم ينج ان عوف جمع دواجه الحنثه وشهواته الزمه
مؤكد لذلك ما به فلما يوجد المصنف به عدله صنف (واعماله دخل حده) اي لا يدخل
في القصد (الامن يقي عدله) اي يحمي عليه والاحسن بعدله وفيه اشارة الى ان الناس
لا يدخل فيه وكذا المثل الذي لاسى عدله وذكره فاصحان انه مكره عند اصحاب
سراطة والى انه لا بأس بالاحول ح لانه فرض كفاه لك مع ذلك واجب الزكاة
كافي الكرماني والا كفاه مشعر بانه حار بلا احوار جلافا للكرخي والخصاف وغيرهما
من علماء العراق وهو اختيار ابن حنبل وقد امتنع عنه حتى سرب اسواطنا ومحمد اياه
حتى دسها وحسين يوما وقال مسامح يلاذ بالأس به اذا كان صلحا له آملا من نفسه
الخير ومن غير البيع كافي الخلاصة (ومن ولد) الفصاة (سأل) من المعرول او واحد
من ثمانية والاثان احوط (ديوان) اي خريطة فيها الخمار والصلاب واليه كوك
ولسج نصب العوائم وسد رايها وصيرها من دويت الكلمة اي صيغتها اصله
دوان فصر نوا من الصيغ الى ابدال اللوا وما استعمله في الاراضي والاشجار والاصحاب
وصيرها لكن في القاموس انه مكسور ويجمع الجمع العتصو كانت بكسب فيه اهل الحديث
والطقة واول من وصفه عمر رضي الله عنهما قال ان الاثر به فارسي معرب واعما صيغ
(الى فاص قله) لانه لا ساق ما في الخصم من الديوان اذ لا ترض عنه من الزيادة
والقصان واعما سأل لانه محاج الله للعمل به كافي الاشارة لكر في الخلاصة اسم اجود
انه لا يهل لما يجد في ديوانه وان كان يحترق ما واما ما في ديوانه فان كان ذا كرا تلك
الحادثة يعمل به والا فلا ولا يعمل به مطلقا وفي اشارة الى المعرول فبحر على دفع
الديوان ولو ملكه وقد حيلق كما يجهل ملكه الخصم والصحيح انه محرم في الصورتين
ولا خلاف انه يجز اذا كان من بيت المال والى ان السلطان عمره بلار مد عن اي حقه
انه لا يترك على الفصاد اكثر من حول كلاسني العلم فيقول لا فيلادك لكن احش
عليك مسائل العلم فادرسه ثم صر السحق سلته فاسا كافي شرح ارب الفاصي ويث
اشعار بان العامي لا ينبغي ان يشعل غير الفصاد ولودرسا (ولا يعمل) العامي التقليد
(في حق) (المحبوس) (المباظلة او غيرها) (يعول) الله صي (المعرول) ما به لصار
كشهادته الفرد بل ما فرار المحبوس او منه لادعي فان لم يكن خصم سادى عليه اذا حل
الى ايام كشر رى من يطلب فلا المحبوس يحى فان حضر جميع ما بهما والا ما حرمه

كما لا ينافي ان يوحده واليخذه كما في شرح ادب القاصي وفيه اسعار بل يشهد على فعل
 نفسه لم يفل فلان ان يشهد على غرضه شاهد ان شواهدهم غرضه كما في الموسط (وكذا)
 لا يحمل سوله بل لا يفرار او اللفظ (في علة الوقف) كما اذا مال من عدى ان يصد كذا
 وقف على كذا وحكم به ووصفها على يدى امين وامرته بانضاد ارثها فيها
 الى مصرها وصدقه الامين ما لم يعمل بقوله ان خعد الواقف او وارثه ولم يقر عليه البتة
 كما في المعنى وعبره والملة كل ما يحصل من محور ربع ارض او كرايتها او اجرة عظام
 كما في العرب (والواو بعد الا اذا اريد باليد بالاسلم) اى تسلم الودعه اليه (مستد)
 اى المبرور فان مال دفعته له كذا من مال فلان عاقر به او ماله دفعه او مال لا ادرى لمن هذا
 هل قول المبرور وكان المال لفلان وفيه اشعار بأنه لو انكر ما كان المبرور كالقول
 للمكر كما في الكرمانى ولك ان تصرف الاستثناء الى الوقف انصافاً له لو مال ان هذه
 القسمة وقعت على كذا دفعها الى فلان وصرفه ابيه بالعد عن المبرور كما في المعنى
 وقبره (و بصرى) القاصي (مال اليتيم) بشرط ان يكون المبرور من حسن المعاملة
 غير ملوحش اهل المصر ولا يحد من يأخذ مصارفة ولا ما تشري به نافعاً لليتيم واليتيم
 عليه المصارفة والشراء وفيه اشاره الى ان الوصى لا يبرصه وكذا الاب ودية روايتان
 كما في الدخيرة والى انه لا يشتر به لعنه ولا يبرصه والى ان له ان تعرض مال العائت
 وكذا مال الوقف كما في الحرانية (و) المسجد (الجامع) اى الناس للصلاة والحكم (اولى)
 من مسجد الجلى ومسجد السوق والعار والطرايق (مالموسه الطاهر) غير الحق على
 العرب وغيرهم وقال فقير الاسلام هذا اذا كان الجامع وسط البلد والافطار الموسط
 منها والجانف وغيرها ما يلى المسجد او يخرج اليها احد طريق حصونها كما في
 خصوصية الداءه واداد حل المسجد مسك ان تصلى لله ركعتين والاربع اجضل ثم
 يدع والله تعالى ان يوفق الحق وسبق العلة ووجهه وفي زمانه يسد طهره الى
 الحرات ويحلس معه قوم من الدهماء الاماء للشورة وفيه اشعار بأنه لا يقضى عاشياً ولا
 ماناً ولا مكناً تعظيماً لامر العصاة وان حار ذلك كما في المعنى واخلافه مشران ان يوم
 البطالة والاستراحة لم تعين وكان في زمانه يوم السبت وفي زمان الخصاص دائرين
 الاثنين والثلاثاء وفي زمان يوم الثلاثاء كما في شرح ادب القاصي لكن في زمان يوم الجمعة
 (ولا نقل حديثه) اى ما لا اعطى اكراماً لانه اذا دخلت النار بخرجت الامانة من الكوة
 واهلها ارمها ان امكر والاوضاعها بيت المال كما في الكرمانى وفيه اشعار بان المعنى
 والوالى قول انهدمة لانها من حق السلم وروى انه من الوالى رشوة كما في الزهدى (والا)
 من رحم محرر) فانه صلة الرحم (او من اعاد) قبل القضاء من الاجبي (مهاجراته)

لأنه جرى على عادته (قدرا عهد) في العرف بين الأعراف أو بين المعتادين وكذا الأقل
من المجهود فلو راد على ذلك لم يصل إلا إذا زاد ماله مراد مقدره كأي المعنى (إذا لم يكن
لهما) أي الذي أرحم والمعا (حصونه) والأفلاقل وفيه رمز إلى أنه قبل دساراً
لقد الكر وبصه لثبته إذا لم يكن لها ولي كأي مكاح المسة (ولا يحصر) القاصي
(دعوه) ولو من قريسا ومعاد (الا) دعوه (عامه) لأنها لا تحذف لانه لا يحذف
لأنهم وقبل أنها كالمرس والخان وقيل مراد على عشرة والاول الصحيح كأي الكافي
وفي أسفارنا لا يحصر خاصه صدام من الفصل وقيل لا يحصرها القريب صد
الشخص كأي المعنى (و نسوى) وحويا (من الخصمين) في الأصل مصدر ثم سمي به
الخصم و يطلق على الجمع واصل المتخاصمة ان يتعلق كل خصم الآخر بالصم أي حاجته
كأي المردات (خلوصا) تمر أو طرف فيسوي بين السلم واليهودي في مكان السلوس
ملا تقديم وتأخروا كذا في السلطان وحده في مجلسه وهو على الأرض ولا يجلس أحدهما
عن غيره والاخر من ساره فيحيثوا بين يديه على نحو قدر البراهين لسماع اكلام ملا
رفع الصوت ولا رفع ولا نفي ولا نفي تهليا كأي المعنى (واصلا) أو نظراً فلا يخط
إلى أحدهما ولو علما ولا توجد بما لا يكون في رسمه من ان يمتد طقلب ان يظهر جهة
أحدهما كأي المتوسط (ولا يسار أحدهما) أي لا يتكلم معه سرا لانه يكسره قلب
الآخر وفيه أسراراً به يسور سها كلاما كأي المراجحة (ولا نصيفه) أي أحدهما
فلا بأس بان يفسهما جميعا لاتقاء البيل حشد وفيه اشعاراً به لإبأس للامام ان
يصيب نفس الناس كأي المتوسط (ولا نصيفه) لأحدهما لانه يجرى على حصة
وفي رمز الحياه لانه في اصله مكره امير (ولا نرح معه) أي مع أحدهما
متمارح قد تع فيه الوفاة والاحس تركه في الهذاه ولانما زجه لانه يذهب
عنه بالقضاء (ولا يشير اليه) أي إلى أحدهما مستدرك ما قاله كأي لا يجرى (ولا
يلمح جهة) لانه اعانه له ولهذا لا يمتد أحدهما فيما حوصم اليه كأي الحراة (ولا يلفظ
الشاهد) أي يكره تليسه (قوله الشهد بكذا) لانه اعانه وفي شرح إادب
الصامح لا يجوز ان يقول ككف تشهد لانه تشهد السلقين بل يقول
تشهد (واسميه) أي السلقين (ابو يوسف فيما لا يمتد) بالسكون والفتح اسم
من الانهلم (وه) أي في موضع ليس قد طرأ الاعانه كما اذا ترك لفظ الشهاده أو الاشارة
أو حصر في الكلام ولم يمتد في زيادة علم بلفظه كأي الكرماني وفيه اشعاراً به بكرة
التعليق فيه عند الطرمس وبني ان يعنى بقوله لأنها أكثر مهارة في مسائل القضاء كما تقرر
وبأنه لا يكره بلين أحدهما الشاهد في الآخر لا يجاع اعلم ان في الاجتنار وغيره انه لا يقص

وقد حدث عنه هم أو دسائس أو غضب أو غور أو غطش أو حلة أو سبابة أو نقد
 طرق التهار أو بعده أو اتواته بحيث لا يسمون ما به وبين العصمين و يجوز دهم مرتين
 لطبع الصلح (و يحس) أي مع القاضي و يمرر في المحنة (الحصم) ولو سئل سقيما صيما
 وقد خلاف وقد اشعار به لا يمنع من الطعام والسلس والزوار والوطي للحرار والاماء
 ولا كسب و معنى مانع عن الآخرين وعبرهما مما هو من كافي الواقعات والمضارع
 بوزن الى انه لا يخرج من الحصن فصوله والحق والعصر و صلا الجمار وغيرها كادامات
 احدهم أو قاره الادام و حدهم يصل والده او ولد ولو جلس فيه متعاطين فلهذا
 و اعطى الحر والماء من ثقه والحق المصمردال على انه يحس في موضع وحيث ليس
 له فده من ولا احدهم سائن به والاصاف الى القاضي دال على انه لا ينبغي ان يحس في محض
 ما صرح من الا اذا حلف امرأته فانه يحول اليه حينئذ ولا كفاء حشيرة الى انه لا يصير
 ولا يضل ولا يحوف ولا يجر ولا يعيد الا اذا حلف الفرار الكل في الخلاصة واخرة الصحان
 والحق على رب الدين واول من أحدث في الاسلام على رضى الله عنه ساء في العراق وحقه
 ما عاين من الناس بمبي آخر فسماء بحسب الحظ المحم و كذا الياء المشددة وحقها موضع
 الدليل وحق سائق زما في المسجد والذهبية كافي شرح ادب القاضي وعبر (مدة
 رأها من المحنة) على الصحيح لغاوت الناس في احتفال مصر على الحس حتى انه ادا مضت
 سدا شهر ووقع صد لقاضي انه مضت بدم الحس وان مضى شهرا ومات به ووقع به
 طاجر اطلسه كافي الكرماني وكذا ولم يظهر عصره عند لكن احدهم منه من
 اصه فانه وحيراه واحمار الاشين حوط ولا سطر قطعا شهادة الا اذا حرمي سمها مرة
 في اليسار والاعمار وادا اطلق لا يمتد عن الملازمة كافي المعنى واعادها على الصحيح لان
 مدة الحس قبل شهر وقبل شهران وقبل ثلثة اشهر وقبل اربعة اشهر وقبل ستة اشهر
 كافي الاحتار واعلم ان كل موضع قالوا ان رأى قد الى القاضي فالمراد قاض به حكمة
 الاجتهاد كافي الواقعات الحامية في طلب والحق كافي ولود انما كافي الحرة وفيه ايمان
 الى انه لا يحس الا بعد الطلب كافي الواقعات (ان امتنع المقر عن اليمين) اي امتنع عن ايمان
 الحق الثابت على الاقرار به بل اقرم بعد اخرى وامر القاضي بالانفاء و قد ايمان الى انه صحت
 مع محمد الحس الذي هو جزاء الماطلة المعنى (او ثبت الحق بالمنة) كعلم القاضي ببقائه
 كافي الحرة مع محبس لان المنه لا تكون الا بعد الماطلة وفي هذا الكلام اشارة الى انه لا يبال
 القاضي المدعى عليه انك مال كمال معصهم والصواب عند الخصاف ان يسأله فان
 ادعى لئال حسه والافعال المدعى ثبت ان له مالا حتى احسب كمال معصهم وهكذا
 في الثوار عن اصحابنا والى انه لا تقبل البيعة على الافلاس قبل الحس وبه افنى المتابعة

وهو الصحيح قبل في رواية وفيه ابي المصلي ويعمل بعد الحس قبل الية عن الخصاص
 كافي شرح ابي القاسم (في المصلي) من الدين (يعني) صيرمة او من غيره (كالكمال)
 اي مثل المكمول به في هذه الايام والمهر وغيرها مما ليس بيد مال جيبيل له ويستحق
 منه للمهر المؤجل وثلث الكفاية كايان وعاد كرا ايدع طس يعيد من المثل مال
 وجبيل في يده كالكمال (او) مثل (مثل ما حصل) المال (له) كالمثل وثلث الميراث (روى عنه
 صريه) وبعده (وليه لا) بحس (في دينه) اي لا يحسن الا يورى في دين الوالد وكذا الجدي
 وهذا ظاهر الرواية ومن ابي يوسف انه يحسن لمع الحلق كافي المصلي (روى عنه) اي غير
 الصور الثلاث كعيمان الملقات وارث الحلق واحقاق الاماء المشركات وثلث
 المكتبات والمهور المؤجلات ويعقد سائر العتبات (لا) بحس (ادبا) اي غيره
 مان مال ابي قتيبة اذا اصل في الانبياء هو العترة (الا) اذ اقامت يده من المصلي (يصدقه)
 اي يعاينه انه حسن مائة علي على الطس انه لو كان له مال لا يظهر فان لم
 يظهر على سبيله كالا اقامت اليه بقره كافي الاحتياط واعلم ان الجيوس التي اذا اوسع
 عن حصة الدين فان كان الدين والمال درهم يؤدى القاضى منه بلا حيل ولا وان كان
 الدين درهم والمال دينا او عروضا او عقارا يستدم حصة الدين ان يقع دما به بقية
 ويؤدى ولا يبيع المروص والعقار اصلا وهذا بعدد وامامه مما يبيع القاضى دما به
 وعروضه وفي المعارز روايتان ان كان له ثياب يلبسها ويمكن ان يبعث باقلد بها
 يبيعها يؤدى مما سوى ما استقر مما يحسن به وكذا اليكس ولا نواحيه في ظاهر الرواية
 ومن ابي يوسف لو كان له عمل آخر وادى دينه بما سوى موهبه ووفد عبالة كافي المصلي
 وعين (واذا شهدوا) اي شهيد حلال فصاعدا فعمل سهو دارا (على) حصر حاص
 وكتبه بحصر نعم المم فهو ما حصر القاضى من وضع الدعوى واسما
 الشهود وحلهم كافي العرب بالهمل (حكم بها) اي يلغى القاضى سبب الشهادة يقول
 محضوص وهو مصنف على فلا لعلان وكذا ومثله حكمت او اتقنت وكذا انت عبيدي
 او طهر او صح على الصحيح كافي المصولين ود كرى كفاية الشروط ان حكمت بيمينه
 رتب عليه الاحكام ومادته اعلام من له الحق حقه او تمكينه من الامسنة كافي حليود
 الكافي فلوقال اعطيت حكمت او رجعت عن قضائي او وصفت على بليس من الشهود
 لم تغير كافي احرار وجه اياه الى اهل محكم عجز عليه سببه حق الله كالما والشير
 وكذا يحق العاد حلا بالهمل وهذا اذا علم على نيلد المصا وامامه فحكم به وقاية
 في الجارية والى ان احصى الحصر لازم فان اوسع عن الحضور عره القاضى عاري
 من سرب او وضع او جنى او تبين وجه كافي الاحتياط والى انه وجب على (الحكم) (ح)

حتى انه لو رآه واحرق فسق دائم ويعزل ويعزل كما في الزجوع عن الشهادة من الكافي
 واولم يره ذلك لكفر كما في الكرماني والى ان طلب الحكم ليس بشرط ماله من الاداب
 والى ان مجرد الشهادة ملزم للحكم على العاصي ولا يوقف على الترتيب كما في الهداية
 وغيرها والى ان قول العاصي احكم ليس ملزم ماله احتياط وعمله ثلثة ايام ان قال
 المدعي عليه لي دفع كما في الخلاصة والى ان المصير لا يشترط للعاد كما في الواردونه احد
 كثر من المشايخ وهذا في ظاهر الرواية انه شرط كما في عامه للمناولات (وكس)
 العاصي (هـ) اي بالحكم لامضاء فاص آخر كما اذا ادعى رجل على رجل العسا واثام
 بينه وحكم بهما ثم اصطلحا ان يأخذه منه في بلد آخر وحاف ان يكره وكتب به لامضاء
 فاصى ذلك التدوينه اشعار بل الكتابة واحدة عليه سيما اذا عطف على حكم لكن
 في المنسوط انها غير واحدة ولا بأس ان يكلف العاصي الطالب صحته لتكسب بهما كما
 لا بأس بان يجعل ذلك من بيت المال ان كل من سعة وعلى هذا اجرة الكتاب (وهو)
 اي ما كسبه من الحكم مع ساعده (الرجل) اي الذي بالرجل تكسر السن واليهم
 وتشديد اللام والعمان مع التسديد والفتح مع سكون الهم والتخفيف والكسر معهما
 لاسباب فيه كما في الكشف وهذا لغة اصلية وحل مغرب كما في المفردات في الاصل
 النص كما في الصحاح وهو كتاب الاقرار ومحوه وذكر في كتابة الشروط ان احدا
 اذا ادعى على آخر فالكوب المحصر واذا احاب الآخر واثام السنة فان وقع واداه حكم
 فالرجل (و) اذا شهدوا (على عات) كان في محلة اخرى او قر به اولدته وبشرط
 في ظاهر الرواية مسره السفر كما في المعنى وعصا في يوسف يجوز فيما لا يرجع في يومه او عليه
 القوي كما في الخزانة (لا) يحكم بهما فان الحكم عليه عبر حار عدا كما في (ل) يكسب
 عطف على محلة لا مسمى (كنا احكاما) وكتاب العاصي الى العاصي فهو ما يكسب فيه
 سواه الشهود على عات ملاحكم (ليحكم المكتوب اليه) في رواية عن ابي يوسف
 فالاحسن ترك المكتوب اليه فانه يبعث الخصم او المدعي به الى المكتوب اليه حتى يحكم
 كما في الكفاية (الاي حد وقود) اي يكسب كل حي الا في حد من الحدود وقصاص
 لان المكتوب اليه لم يشاهد اشاهد وفيه اشارة الى استراط انه من خاص معلوم
 والى انه يكسب في النسب والكاف والسدي والامانة والمقصود والمصارفة
 والمقول والعمارة كما في الارشعي وغيره ثم ذكر شروطا ثلثة واخر كتابة الاسم في
 داخله فقال (يفرأ) القاصي الكتاب وحوما (على) القول للكتاب (المشهود) عند
 المذكور اليه كتاب فلان العاصي وهذا ليس ملزم اذ الشرط هو العلم ولو بالاحبار
 كما في الشاهير (و يحكم) على الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للحن في اسمه فلو انكسر

حاتم العاصي أو كل الكتاب مشهور لم يقل وان ختم في اسمه كتابي الدخيرة وإنما قال
 (عندهم) أي التهود لانه بشرط ان يشهدوا عده ان الخيم محصور بهم كتابي المعنى
 وقد اسعار مشروط الخيم ولو كان الكتاب في يد اليهود وهذا ليس بشرط الا اذا
 كان في يد المدعي وبه سمي كادكره المص (وسلم) في مجلس يصح حكمه فيه فلو سلم
 في عودك المجلس لم يصح كتابي الكرماني (اللهم) أي الشهود وسعي ان يكسب كما
 احرمته فمعه وسلم الى المدعي كتابي الهايه وانما لم يذكر حفظ سعادتهم من وقت
 العمل الى الاداء لانه شرط في جمع التهاديات عند ان حسمه كتابي المعنى (وسلماني
 يوسف بكى ان يشهدهم) العاصي (على ان هسا كانه وحيه) فلا يشترط المراء عليهم
 ولا الخيم عدهم ولا التسلم اليهم وفيه اشعار بان الشروط دائمة عند الطرفين كتابي
 الهداية (وعده) أي من ان يوسف (ان الخيم) انصا (ليس بشرط) سكي ان يشهدهم
 ان هسا كانه وهذا اوسع وان كان الاحتياط فاما ان كتابي الدخيرة (م) العاصي (الادوب
 الله لاسله) أي لا ماحد الكتاب من المدعي (الا يحصور الخيم) أي وقت حضوره لانه
 لازمه كتابي الاختيار وعنده لكن في الدخيرة وعنده ان حضوره شرط قول الله على الكتاب
 لا شرط قول الكتاب وفي لفظ م اسعار مانه بعد تحقق الشروط والوصول والدعوة
 والانكار بمرص الكتاب على العاصي وان قل اسمي من الكتاب (و) محصور (الله)
 أي الساهدس (على انه) أي المكتوب (كتاب فلان) العاصي وفيه اشعار بانه سلم
 الكتاب الى المدعي كاداه اليه ابو يوسف فاحارها ما هو الممول عند القصة كتابي
 الهايه (قرأ عليا) او احبر مانه (وحتمه وسلمه اليها) كل خير بعد خبر وفيه زمر
 الى مذهب الطرفين وقال ابو يوسف ان الشهادة كانه كامر والى انه لا يلزم ان يسأل
 عنهم ان العاصي الكتاب عادل ام لا وهذا ظاهر الرواية وفي الوار انه لا يرم فلو قالوا
 انه غير عدل لم يقله كتابي المعنى (فيعده) أي المكتوب ايده وقيل تصور ان يفتحه فلا
 حضوره كتابي الاختيار وفيه اسعار بخوار الفتح هل ظهور عند انهم كما قال ابو يوسف
 خلافا لهما وهو الصحيح كتابي الكافي (و سراء على الخصم و بمره مافيه) لانه ثبت
 عنده ما في الكتاب الا ان يقول الخصم اسب علان الذي شهدوا به واقام الثقة
 ارق هذه العيله ايمن بهذا اسب كتابي الخلاصه (ان يبي الكتاب فاصبا) فلو ما من
 او انزل حين وصول الكتاب لم يشك لانه كساعده فرد خلافا لاني يوسف فلو قيل ثم
 رفع الى ماص آخر امضاء وكنا اذا ما بعد الوصول قبل المراء واما انفسها فعمل
 على الصحيح كتابي المعنى وفيه اشعار مانه لم كانه التاريخ والا لم يصل كتابي الخلاصه
 (ولا يعمل به) أي بذلك الكتاب (عنه) أي المكتوب اليه (الا اذا كتب) داخل الكتاب

(بعد اسمه) ابي المكتوب اليه (والى كل من يصل اليه) ابي كسم من فلاس فلاس ولاس
الى فلاس ولاس فلاس والى كل من يصل اليه (من قضاء المسلمين) اياه يعمل به غيره
وان جهل اسما باللعاده اليه (وعدا ابي يوسف محورا يكتب) على (هذا) الوجه
راشداً سنة لا على النس وعليه عمل القضاء اليوم ولا يجوز عدهما لان اعلاهم
الكتاب والمكروب العلم يحصل به وفيه اسعار ما يملوك كتب اسمه في العلم وان لم نقل جلافاً
لا في يوسف كافي الاختيار (وان ملك الخصم بعد) القاضي الكتاب (على واره)
لقيامه مقامه ولوهر الخصم من هذا البلد بعد ثوب الدين عبدالقاضي المكتوب اليه
كتب كتابا الى قاضي مازده الخصم وكذا الثالث الى العاشر فلو ورد كتاب صحيح في آتي
مثلا وقل المكتوب اليه بشرطه مع مواضع الحلية حمل المكتوب اليه في حق الاتق
خاتما من الرصاص حتى لا يعرض له احدى الطريق ثم يدفع الاتق الى المدعي فلا
قضاء وبأحد منه كفيلا ما حصل ثم يكتب ما جرى الى الكاتب فاداه وصل اليه امر
بأعاده اليه ثم يقتضي بالاتق ثم يكتب الى المكتوب اليه ليقرأ كماله وعص ابي يوسف
ايه لا يقتضي بالله لان الخصم مات بل يكتب ما جرى عده بشرطه ويثبت اليه الاتق
معه ليحكم به عليه وكذا في الطاريد الا ان المكتوب اليه معها مع المدعي على
يدامين كافي ابي وعمره (والراء بعضي) في جمع الحقوق وان كره كافي الاختيار
(التي هي وفود) في ظاهر الرواية اعتبارا ما شهد به وعده ادها لا تقتضي اصلا
كافي الدخيرة (ولا يختلف قاض) على القضاء ولا يشهد قضاء جلعده وعده ادها
لا بعضي ولو مر بضا وقال الطحاوي ايه ما دله فلا مطلقه حاكم اسارا بالحكم كافي تحكيم
(ازاهدي) (ولو بكل وكيل) لان المعوص برأيه وثق وفي الاكفاء اسعار ما لو وصي
وامام الجامع ان يختلف عمره كافي الكافي (الامر فوص اليه) من فاض او موكل
(ذلك) (الاستخلاف او الوكيل بالمال ولو بكل من شئت وفيه رمز الى انه لم يختلف
ياذن دلالة ووجه قاضي القضاء كانه الاستخلاف لان معاه التصرف في القضاء
تقليدا ومروا وال امام السبي ليس له الاستخلاف كافي العمادي والى ان القاضي اذا اذن
ما لا يختلف ما يستخلف رجلا واذن بالاستخلاف محاله انه يستخلف ثموم كافي الخلاصة
فاد اعرفت ذلك (في) القاضي او الوكيل (المعوص) اليه يفتح التواوي اندي فوص
اليه الاستخلاف او الوكيل فبعبه حذف الصلة اعني اليه ولو قيل يكبر التواوي ليسلم
من خلاف الاصل (بأنه) ا) نائب القاضي او الوكيل (لا يعرف) بأنه (يعرفه) اي
عرف المعوص اما اذا فوص اليه ذلك كافي انكره يجوز ان يكون العزل مصافا الى
القول فلو عرف الوالي حاصلا الموكل وكذا لم يعرف بأنه وفيه عزل نائب القاضي

والقياسي لا يترك الاداء علمه وعين ابي يوسف انه لم يعمل الا ان يصب آخر مكانه
 كما في المعنى وجه رضى الى ان الثالث يعمل يعمل نفسه وهذا اذا رضى الوالي به واقام
 غيره بماله وكذا العلم الاصله نفسه كما في الخواصر (ولا) يعمل الثالث (عنه) اي المعوس
 حال كونه (موكلا) هو اي لان يائب المعوس فان قيل معنى اللام على ما هو المذهب
 عند الكوفي مع ماها داخله على الجملة (ثالث الاصل) حقيقة وهو الوالي او الموكل
 فهذا دليل المسلمين وجه اسارة الى ان ثالث العاصي يعمل بموته كما في هذابه الناطق
 ولم يعمل غيره كثير من المسامح والارصاء امير الحاجه العمل بموته لكن لم يعمل عاصي
 الوالي بموته كما لم يعمل امرأته كما في المعنى فلم يحسن ان الاحسن كله الوصل (وقى) العاصي
 او الموكل (غيره) اي غير المعوس البديك (ان) استخلف او وكل بم (فعل يأسد) ما امره
 به من نحو العشاء والكحاح والخلع والكساء دون نحو البطلاق واللعان ولهذا لم يصح
 ولو عد الاول (عنه) اي محصورة غير المعوس اليه على ما قال بعض المشايخ في نحو
 البيع لكنه لم يصح عد انعامه بالعمارة (او) فعل يأسد يعينه (سار) غير المعوس ليد
 (هو) للتاكيد (او كان) الموكل (فدين) اي عيب (النش) ولو حكما كدل بالاسارة
 (ق) عد (الوكالة صح) فعل الثالث وان كان الاول عاصيا لكل في وكالة الصمري
 (وأمهل رأيتك) واستقل (بوكل) غيره ويكون الصمري وكلا عن الموكل ولذا لا يعمل
 الثاني يعمل الاول ولا عونه ولاهما يعمل بموت الموكل (والتقصية) يحكم سبوع
 صاحبه قد (على خلاف مذهبه) اي احجاده او اعياده (ناسيا) غير دأكر (مبذره)
 لا يثبت عددها وعليه الموى ويعيد عدده كما في الكافي ودكر في الخلاصة انه يعد
 عدده خلافا لابي يوسف ولا يرويه عن محمد وقال يعصيه الخلاف في انه هل يجوز له
 ان يأخذ يقول غيره عددها لا يأخذ وعبد محمد يأخذ وفي الصمري لو قضى رأي غيره
 تأسيتم تذكر رأيه اجد رأيه في المسقل وبعد قصاؤه بعد خلافا لابي يوسف (او عامدا
 لاسد) اي لا يجوز له رد عددها وعليه الموى وعده روايان كما في الكافي والعوى
 على انه يعد كما في الصمري وقال ابو علي التسي انه لا يجوز عد الشجين وعود عد
 محمد وقال الامام طاهر الدين لا رواه عن محمد ودكر ابو بكر الرازي انه لو قضى بخلاف
 مذهبه مع انه لم يخبر في قولهم ودكر الخلاف في بعض المواضع في حل اقدام عليه
 كما في المعنى وعنه (و) العشاء (على وفاقه) اي وفاق مذهبه (يجعل) الحكم (استخلف به
 محما عليه) اي يصير ما خليف فيه متبعيا عليه بحيث لا رده فاقص من قضاء المسلمين عند
 جمع التجهدي كما هو المشهور لكنه مشكل فان حيد اساره الى ان العدة لحقيقة الاشغال
 كما قالوا الا ان محمدا اعمر امين الدليل ولذا يعد القضاء شهادة رجل وامرأين

في الحدود والمصاص اعتبارا مطلق الص في شهادتهم ولم يعمل فيه خلاف
 بما في كافي الدخيرة والى ان خلاف الشافعي ومحمود مع كمال كره السعدني وغيره لكن
 الحصاص لم يصر الى خلاف الصدر الاول والى انه لا يشترط كونه عالما به بمحمد فيه
 والشيخ انه يشترط كافي الحلاصة ويحسن بقى ما به لا يشترط كافي الصعري والى انه
 لا يشترط ان يكون المصاصي محمدا كمال الحصاص لكن ذكر الامام السرخسي انه
 قد اشترط كافي الحراية وذكر في اللخيرة ان حكم المصاصي في محل محمد فيه اعتمد
 اذا علم تكويه بمحمد فيه وحكم عن احمد على رواية السبر الكبير وسجي انه لا يقتضي
 عما يخالف قول اصحابنا وفي الاسباب عن احمد بن حنبل اذا كان في مسئلة قول العلماء
 الثلاثة لم يسع لاحد ان يحالفهم والى ان المصاص في محمد فيه كسبح اليمين نافذ في حق
 المصى عليه وله وان كانا عالين ولهما رأى بخلافه لكن قال ابو يوسف لا سعد في المصى
 له العالم والى ان حكم الحق نافذ في الشافعي واومدعا وقيل يفقد حكمه ان اعتد
 المدعي والاملا كافي الصعري (مان عرض) هذا القصاص ورفع (علي) قاض (آخر) ثان
 (بمضيه) اى بمعه ويحمله بحكمه نافذ الارما وهذا ما واخذ لفرجه بالقصاص
 فليس له ان يرد فلو رده فرجع الى ثالث المصى قصاء الاول ورد الثاني كافي المصى وغيره
 وفيه اشتار ما به لو رجع ماصى على خلاف مذهب الى قاض آخر لا يصيبه في العمادى
 انه نافذ ليس لمعه بقصد ولا يقصد عند محمد حلالا لا في يوسف لكن في التبع لوقضى قاض
 على قول من اقاويل العلماء لكان صحيحا وليس لاحد من القصاص بقصد الى يوم القيامة
 (الا فيما خالف الكتاب) من الحكم كات قصاء محل متروكة السمية عند اكباد كره المص
 وغيره والاحسن ان يمثل بالقصاص مدم الوارث على المديون فان الاول نافذ عند الطرفين
 كافي المص وغيره (او السنة) المتواترة او (المشهوره) كات قصاء مع درهم بدرهمين ويرفع
 الحرمة مع عقد المطلقة الثلث ومن العن العاسدان ارفع مذهب مالك والشافعي
 والاوراعي والاعمد القصاص به وقد سبق تمام الكلام عليه (او الاجاع) كالقصاص
 خمسة النساء فانهم اجمعوا على بطلانه وكفر مستحله كافي الضمرات وفيه اشعار بترتيب
 الادلة فيقضى بالكتاب ثم بالسنة المتواترة ثم بالمشهوره ثم بالاحاد ثم اجماع الصحابة ثم
 اجماع التابعين ثم وفيه لا يقتضي بقول بعضهم في طاهر الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة واثو
 يوسف ومحمد اذا امكنوا على امر لا يقتضي بقول غيرهم كافي المص في الاكفاء نوع
 تنصير وان كان المناسب بالكتاب ترك الكل والكسب هو المنزل الموارث على ثبائلي
 الله عليه وسلم والسنة ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير والاجماع
 ادان المتعدي من هذه الامة في عصره على امر وهذا محار الجمهور وقال الحصاص

وأما سائر ما اتفق من جهة سماع العامة واحتجاجهم وهذا عيار السرحى وقال بعضهم
 انه اتفق الجمهور وهو عيار الهداية واليكافى وعامة الكيف (وإن كان بعض القضاة)
 أى قضاء الأول بحكم (خلفاؤه) بأن مال بعض العلماء ما يندرج بعصمته غير ما قد
 جاء على أن الحكم بخلف فيه أو غير بخلف كبيع المدر فانه في الصدر الأول يختلف
 فيه ثم المأخرون اجمعوا على انه لا يجوز حال علاؤنا ان الإجماع المأخوذ رافع للخلاف
 للمقدم ومال عزمهم انه غير رافع وكذا الحكم في كل حادثه احتلوا في إحصائيه (يصير شهما
 عليه) عندما (أما آخر) ما وجد ليس لاحدا قطعه من سطل بالطلال الآخر وليس لاحد
 بعده أصاؤه بخلاف ما سقى فان له أمصاؤه لا غير كافي المعنى وغيره من الطلأ انه مجرد
 بوصف فانه مما احتلف فيه وقد مر انه صار بالعصاة بجماع عليه (والعصاة بحرمه أو جل)
 هذه (سعد طاهرا) أى فصا (وواط) أى دابة وعندهما لا سعدا طسا وعليه يلتزم
 كافي الخفاني (ولو) كان العصاة (سهادة رور) وكذب (إدا ادعاء) أى ادعى الحرمة
 أو الحل (نسب معين) هو اما ان يعود كالنكاح والسمع ونحوهما كما اذا ادعى بها امرأه
 وأما من سبها رور اعليه وقضى به فانه محل الوطى عنه ولا محل عندها وكذا اذا ادعى
 انه باع هذه الخمار به منه أو اشترى وعنده لو كان النسخ مثل قيمتها بعدا طسا والافلا ولم يتم
 البيع انسه وحلف المشتري ورد الخمار به على البائع حل له الوطى ان عزم باللب على
 ترك الخصومة وفى الهبة وسائر اشياء من عده رواه ابن واما السواح كالطلاق
 والامالة ونحوهما كما اذا قضى مسهود رور او طلعه املا ثام رور بحب روح بعدا طسه يابيه
 محل له الوطى طاهرا واطاعه وان علم ان الروح لم يطلعها لا محل للاول طاهرا
 واطسا واما عندهما فمحل له ولا محل للثاني اذا علم وعرض ان يوسف انه محل
 للاول سرا وعرض محمد محل للثاني فله ان هذا العصاة ببعض الاشياء
 عفيفه ولذا اشترط حصول الروح في النكاح عند المانة وقيل انه لم يشترط
 لايه من اقتضاء والاشاء اقتضاء غير ثابت بشرط واجتسوا ان العصاة
 في مائة العير ومكوحه لا بعدا طسا كما اذا ادعى حارية ملكا مطلقا
 وقضى شهاده الزور فانه لم سعدا طسا فلم محل له الوطى لعدم حمله انشاء لكونه
 اسباب الملك ولذا قال نسب معين (ولا يعنى) عندما (على غائب) عن المجلس والبلد
 لان العصاة بالبدنه وهى لم تعمل الاداء من الطلأ والاطاع غائب وجه اشعاره
 او افرم غاب قضى عليه وهذا مجمع عليه واطلاقه مشير اليه والى انه لو اقرم اليه ثم غاب
 لم ينص عليه وهذا عند محمد خلافاً لما في يومه وهو رافى للناس على ما مال السرحى
 وانى انه او يوجب عليه الحكم ثم احدى لم ينص عليه عند ابن حبه ومال محمد مادي على

ماه نشفه أيام فان حرج والاخصى عليه والى ايه بقصى العائث وليس كذلك فان في المستوفى
 وغيره انه لا يقصى على العائث ولاه من غير حصم لكن لو قصى وهو لا يرى ذلك كان
 ناديا عند السجين وعليه العوى ولو رفع الى قاص آخر ليشله ان يطفله وفيه اشعار
 بل نفس القصاصه ليس محمده بل المحمده فيه سب القصاص وهو ان النسبة هل تكون
 حمدا للاحصم وقال الامام طهير الدين ان بعض القصاص مختلف فيه فيوقف على امضاء
 آخر الكل في العمدى (الاحصم ما صدقته) بانامه العائث اياه ولو نواسه (كوكيله)
 واه ووصيه ووصى ووصد وان الاب ووصيه ووصى ووصيه على الترتيب (او شرعا)
 بانامه العاصي (كوصى لقاصي) والمهر اى الوكيل الذى قصه العاصي ليجمع عليه
 الخضومه لمن اخفى في بيته ولا يحصر مجلس الحكم بعد ما دلت القاصي اياه الى ما
 داره قودى (او حكما) اى بان يحكم به تائه (بان كان ماضى على العائث) من نحو
 الاشتراء (مما لم يدعى على الحاضر) من نحو الملك كما اذا ادعى دارا على حاضره
 اشتراها من العائث فانه ان صدقه الحاضر لا يلزمها العاصي الى المدعى فانه قصه على
 العائث وهذا خيله لدفع دعوى الخارج وان اكره الحاضر ما قام به عليه قصى
 القاصي بها عليه وهنا قصاء على العائث انصارا لو حصر لا يحتاج الى اعاده النسبة
 والحاصر ينتصب جميعا مع ح وجده اشعار به ان لم يكن ساسا لم يقص عليه كما اذا قال احد
 لمدان مولدك كالى ان احبك اليه فاعلم العديدين ان مولاه اعفوه فله بقصى به احدى الحاضرين
 بقصر به من المدلان اخص على العائث فان العصى وان كان موجبا لابعزال الوكالة بان
 وحدها الوكالة لم تكن قد لا يوجب بان لا يكون هناك وكما فلا يكون العلق مضافا
 لابعزال للاحالة (لا) بقصى على اء ثب (ان كان) ما يدعى على العائث (شرطا) لما
 يدعى على الحاصر لان الشرط ليس باصل بالنسبة الى المشروط بخلاف السب فان
 قصى فقد قصى على العائث ابتداء كما اقل رجل لامرأته ان طلق فلان امرأته طالت
 طالق ثم اقامت المحاسبة بينه ان فلانا طلق امرأته وهو عا فتم لم تقتل ولم يقص
 ما اطلاق على العائث وقيل قلت منه والاول اصح وفيه اشعار به لوعاق بما لا يقصى على
 العائث كما اذا علق طلاق امرأته بدخول ريد الدار ثم اقامت بذة انه دخلها قلت
 وقصى بانطلاق والحاصل ان الشرط ان كان مصرافى حق العائث لا ينتص الحاصر
 حصنا عنه والاقتداء تصب وتماثل في العتاسى (وضح محكمين لخصتين) اى
 حدهما كما على اعمهما ولو احدى قاصيا وفيه اشعار بان المحكم لا يحكم بغيره الا
 رضاهما كالى المعنى (من صلح) بالضم والفتح (عاصيا) تميز اى صلح قصاؤه وشهادته
 بصلح محكم المرأه واهاسق كما مر وفيه مر الى انه لو لم يكن اهلا للمحكمين وقت التحكيم

ثم صار اهلاله وقت الحكم لم يعد حكمه كما اذا كان عبدا او صيبا او كافرا فاعق او بلغ
او اسلم كما في المعنى (في عرحد) من الحدود كانا وشرب الخمر والسرقة واللعان والعدو
فلو حكم فيه كان باطلا ملاحق بالطرف متعلق بالحكيم (ومود) اى قصاص فلا يصح
حكمه وهذا رواه عنه ونحو الحياص لكن في رواية الاصل قد صح ذلك قسلا
على غيره من الحقوق وهو الصحيح كما في شرح ادب العاصى والعير شامل لاطلاق
والعاصى والكفاية والكتابة والشعنة والدمعة والدين والبيع وصكنا غيرها
من المتهمات كالطلاق المصاف وهو الصحيح من المذهب الا ان كثيرا من مسانحا
امتنعوا عن المعنى به كلاتجاسر العوام كما في المعنى وكرى الخلاصة ان حكمه
في اليقين المصاف وسائر المتهمات نافذ على الاصح لكن لا يستحق به وفي
الخبر انه لو اذعن فيهما عاقب سلطان اليقين وسواء ان يأخذ بمصاها فان
مضى العقيد للتحصيل كحكم المولى (ولمهما) اى الخصمين (حكمه)
كما في الاول بالنسبة او الاقرار او الكول لانهما ولاه عليهما (و) صح (احساره)
اى المحكم (ماقرار احدهما) ومثاله شاهد حال ولايته اى حال قضاء ولاية المحكم كما
اذا مال لاحدهما حد اخررت عدلى وقامت بيده فكذلك عدلت مالا في ذلك حكمت به لهذا
عليل فانكر المقضى عليه الاقرار وامامه اليه فقد حكمه لانه يملك انشاء الحكم في حال
ولا يسهل طوعه فعل ان يقول حكمت به لم يصدق في ذلك وفيه اشاره الى ان احساره
ماقرارهما وعدا لهما صحيح والى ان الاحار بعد الحكم لم يصح بلا يده لانصاء الولاية
كما في الهداية لكن في البسوط انه لم يصح بعدا لهما عن مجلس الحكومة لانه ميار
بقترة وفي المعنى انه لو احدى عن الحكم وقدا ذكره بعد لان الحكم كالولى (ولكل منهما)
اى الخصمين (ان رجع) عن تمكيده (فل حكمه) عليهما فالمراد عبر بحساح الى
اتفاق خلاف التحكم ولنا لو حكم بعده لم يعد لكونه لو احرار العادل بعد الحكم حار
(ما رجع حكمه) اى المحكم (الى فاص) مولى (امضاء) ومنه (ان واقع) حكمه
(مذهبه اى اعتقاد العاصى فلا يصح بعده وانطله ان حارب مذهبه فلا يعد بعده
وان كان محمدا منه وقال الطحاوى ليس للقاصى ان سئل حكم المحكم كما في الزاهدي
(ولا يصح القضاء والشهادة) ان يكون (بينهما) اى بين القاصى والمقصى له والشاهد
والشهود له (ولاد اوروحه) فلا تنصى ولا يشهد للولد وان سئل ولا للوالد وان
علا ولا لروح للزوجة وما كس ولو مضى لروح اواصة وامضاء آخر كان باطلا وويل
يبار ذلك ان رافى مذهبه وفيه اشعار بان القضاء والشهادة يصحان عليهما واثل
الاج والعلم والحال ولئن بينهما رصاع ملا ولاد ثم شرع في مسائل سى عمال (وصح

الذي صاء) أي جعل العروصياه بعده و به (ملاعلم الوصي) بإيضائه حتى لو باع شيئاً
من التركة حاز وأهدا طساهر الرواية وعن أبي يوسف أنه لا يصح ملاحقه (لا) يصح
(الوكيل) ملاحقه حتى لو باع شيئاً من مال الموكل لم يعد اتصافاً (وشروط) عنه (خبر
عدل أو مسور) في المسائل الجنس الآتية ولا نقل خبر فاسقين لأخبار الفاسق وأحب
الوقف و جعل عدلهما وعد اشعار به لا يشترط لعقد الشهادة (لعمل الوكيل) أي وكيل
تعلق به حتى العرفاء والم تعلق به كوكيل بنت وكأنته في عهد الزهن لم تعرف ولو اخبر به
عدلان وسأ في نية الكلام في الوكاله (وعلم السيد) أي شرط خبر عدل أو مسور
لعلم السيد (بما به عنه) حتى لو خدعها فاسق أو مسور فباعه لم يكن بخار الفداء
عنه (و) لعلم (السمع بالسبع) (العقار حتى لو اخرج به خبر عدل لم يطل شععه عنه (و)
لعلم (السكر) (السبع) (السكاح) أي بالسكاح الولي أياها فلو اخرج به فاسق وسكت لم يكن رضا
عنه (و) لعلم (مسلم) في دار الحرب (لم يهاجر) (السكاح) (السكاح) طريق علم فلو اخرج
بالصلاة وغيرها من العادات عدل أو مستورا (له) ذلك كما لو اخبر به فاسق و صدقه
وأما إذا كذب فلا يلزمه عنه خلافا لهما كما قال مشايخنا والأصح عدلي أنه نقل فيه
خبر الفاسق عدل الكل حتى يلزمه قضاء ما فات من الصلاة والصوم وغيرها بعد إخبار
الفاسق لانه أمور بالسبع من جهته صلى الله عليه وسلم لا يطلع الشاهد العاقل كما في
كتب المارة والنية في الكراهية (لا) يشترط خبر ذلك (لصحة التوكيل) فيقول فيها
شعر واحد أو أكثر ما خلافاً لخلوها عن معنى الأزام (وقل) (وحوال) (قول) فاض
عالم عدل وصفت) أبا (بهدا) (العقار) يمد مثلا بعد النية وهذا طساهر الرواية وعن محمد
إبراهيم إلى أنه لم نقل ولا أخذ كثير من المشايخ وقالوا ما أحسن هذا في زماننا فان القصاء
قد اصبوا دنسا كما في الكافي وعنه وعلى هذا لم نقل كتاب العاصي إلى العاصي في شيء
كما في الترمذي (و) قل قول (حامل عدل ابن أبي سنان) بأن قال حدثنا مثلاً استعمر
المرء بالزنا كما هو المعروف ثم حكمت عليه بالرحم فلو لم سن منه لم نقل قوله لانه وما يظن
غير الدليل دليلاً للمجهل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلاسان السب (لا) يقبل
(قول غيرهما) من عالم أو حامل فاسقين وفي الحزم غايه إيماء إلى أن السكون عن نية المسائل
أولى بأن مقبول القول أعز من كل غير

﴿ كتاب الشهادة ﴾

أورد بعد القصاء لانه مع التسامح اشترى منها دانا (هي) لعه خبر فاطم
كما في القاموس أو الحضور مع المشاهدة بالصبر أو الصبر كما في المفردات

او الإحسان لصحة السي من مشاهد. وحيان يقال شهود عد الحاكم
ليلا على فلا نكيا شهادة فهو ساعد وهم شهود كما في المردات وصبره
وشره (إحبار) أي اعلام (بحي) أي عيال أو غيره بما ثبت ويستفاد إلا أنه
يستعمل في العادة في حق المذنب لا غير كما في (المر) أي (المر) أي (المر)
المعبر من كل الوجوه كما هو المتعارف يخرج منه لا ينكر أنه يجوز له لمسيه في يده
وكذا دعوى الأصل أنه أحار لصده في يده وكذا دعوى الوكيل أنه ليس بأحبار للمع
من كل الوجوه كما في (على) صرا (آخر) يخرج الإقرار اد هو أحار على نفسه ويدخل
فيه الشهادة بل ما والسبع ويجوزهما في الحقيقة شهادة بالحد للشارع على الرأي والفن
النابع على المسترى والشهادة رؤيه الهلال ليست شهادة حقيقة ولذا لا يشترط لفظ
الشهادة على رأي والعول بأنها شهادة بالصوم والاعتراف على المكلف تكون أخبارا
بحي لم على نفسه (وحيث) أي يهر من إداة الشهادة في صرا الحدود عهدا للمصنف
أو الحار المرسل (بطلب المذنب) وأما لم يعمي للمصنف فلا بأس بالتحرر من الجهل لعدم
يعين والإمواحي لا رجهه قد صاع كما في الإحبار ويستثنى منه ما إذا جافد على نفسه
من سلطان أو غيره وكذا ما إذا علم أنه أقر عيه بمياه ما في الواقع وكذا ما إذا علم
أن القاضي لم يبدل على ما قال حلف من أنوب أو لم يقل بيده على ما قال أبو بكر
الإسكافي كما في المصيرات وفيه اشعار بأنه لو امتنع عن أدائه فلا صدر طاهر جاز آخيا
فلو علم أنه لم يشهد به حق الشهود له صار مائقا كما في الحرامه فلو شهد بغيره لم يقل
كما في الدخيرة (وسترها) أي اجعاء الشهادة (في الحدود) (فصل) من اظهارها لا تواضعه
فاحشه (وقول) وحوما (في) شهادة (السيرة) أشبهده (أحد) ما له ولتصريح
به قال (لا) يقول (سرة) والاصاح حق المذنب بالمطعم كما في (ويصاها) أي اهل
السهود (الربار) معه رجال) للمالعة في اليسر على أنه من اثنين (والعوى) في النفس
والطرف (وباقى الحدود) غير الزا من السيرة والنف والمان والشرب (وجلاي)
لا حل وأمر أيل لكن مرق القصاص أنه ما بد تلك الشهادة لأشياء الليل (و) بصاها
(الليكاره) وجودا وعندها ما شهدتها إنما نكر نوحلي في اليين ثم صرف مسهل وان شهدت
أن المذنب يحلف النافع على الكاره ثم ترد المسح ادنا اشتراها بشرط المكارة (والولاديه)
شهدت ادنا ولدت هذا المولود فلو شهدت على أسهل الصى لم يقل عنه
في حق الارث خلاهما وتصل في حق الصلاه بالاحلاق (وعوى) (الشيء) ولو حواري
(فيما لا يطلع الرجال) عليه (أمر أم) واحدة والاحوط أمر أم وألاحت ثلاث
والمرح عن الخلاه أربع كما في الاحبار وفيه اشارة الى أنه لو شهد رجل للمعزاة

والولادة والزنا لم يجل ولا يصح ان يجل ومحمل على ان يصدر وقع عليها فلا قصر
 اومع قصد لشمه كما في الحرمان والى ان ما اطلع عليه الرجال لم يكن سم اذ بهن تامة
 كالتشهاد على حركات النساء في الحمام كالانكسار في (وعرها) من الخفة وما كان
 اوعرها كالسكاج والرماع والطلاق والفتان والبيع والوكانة والوصد وعورها (رتخلان
 اودخل وامرأتان) اوحى وان وجه اشعاراته لا رحيج بالرائد على الاسبين وان كان
 اعتل كما في دعوى الاختار ونسبته حوادثه عند الكسب فانه يقتل فيها
 شهادة المعلم مفردا كما في الصديق (وشروط) اي وحب (للتكلم) اي لو حووت قول شهادة
 الرجال والنساء في الحدود وعورها من الحقوق (العادلة) لعد الاسماء وشروطها
 الارجار مجاهو محرم في دمه وسأني الفصل وفيه اسعاره لاجور القول هل الاهلية
 اي الحرمة والبلوغ والاسلام وانه حار القول بعدها قل العادلة كما في كشف المسار
 وعورها الا ان القضاة اثم كاد كره المصنف في العشاء وفي اراهدى اذا بحرى العامى
 الصديق في شهادة العاق يقتل والا فلا (و) شرط لكل (لعد الشهادة) فلو قال
 اعلم اذ اتيت لم يقل شهادة وفي قلس الكشف ان الاداء يصح بلفظ نفي عن الولادة
 والصديق كلفه شاهد وما ساره في المعنى وقال المرافعة انه ليس بشرط في شهادة النساء
 في الولادة وعورها الاول هو الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بان الله شرط لعن القول
 لا لوجوبه بخلاف عدالة كما في الكافي وعورها وما لم يقل به ههنا لما اشار اليه في العشاء
 كما مر فليس في البيان تسامح كاطن (وسأل العامى) سر او صلاعه عدهم (عن
 حال الشاهد واهل بيته) فان لم يوجد ما هل محله من كان عدلا صاحب حرة
 بالاس غير طماع ولا فيعير ويحى ان يكون قهبا يعرف اسباب الخرج والتعديل وفيه
 اشار الى ان الخرج والتعديل مقولان بعد الشهادة والى ان تعديل المشهود عليه صحيح
 الادا كان ماسقا او مسورا لانه وان كان اقرارا على نفسه الا انه يوجب القضاء على
 العامى والى ان العامى اذا عرف حرج الشاهد او عداله لا سأل عنه كما في المحط
 فلو عذر في قصه لم يستدل في اخرى الادا طالت المدة وتكلموا به والصحيح فلو ان
 ستة اشهر والتعويض الى القامى كما في المعصيات فسأل (عدهما) سؤالا (مطلعا)
 غير متعبد بظن الخصم وعنده ومحقق دون حق وان عدان حبيبه فسأل اذا طعن الخصم
 الا في ملحه وبوالقود واحلف به احلاف زمان او رهان (وبه) اي عا عدهما من به
 يسأل بلا ظن (يعنى) كما في المشاهير وذكر في الاختار اني تنص على كثر من كس
 اني بكر اراى فلم حده انه رجع قوله على قول غيره الا هذه المسئلة لمساذا زمان (وكفى)
 لسؤل (سرا) كفى سره ما سخطا الى المرمى وسولا او كفا واما اسما الشهود

وانسابهم ومجلاهم فكتب تحت القابل هر عدل او قه والمسور مسورا العاسق
 اقد اعلم فجمع الكتاب ثم يقول العاصي المدي في غير العلل ر- في سهوذك ولا يتوب
 حرجوا ولا يباح الالعلايه بل يجمع القاصي بين المري والشاهد ويقول للمري اهدا
 الذي عدته وهذه اشارته متى تكفاية السرا على الاعل اشتراك العطلوس في العبر
 ومن يجد ان تركه الملاسة ملاه وقته وركه السرا حديه شريح وعليه الفتوى
 كما في المصمرات وغيره وبشكل ما في الاحار انه سأل سيرا وعلايه وعليه الفتوى
 (والاثنان احوط) والواحد كاف (في التركة) اي تعديل الشاهد (سرا) بان يقول
 المري هو عدل او قه وعمل كلاهما ليس سعد ل ولو كان لا اعلم منه الا خبر لكان تعدلا
 على الاصح محلا ما اذا قال لا اعلم منه الا خبرا في علمانه ليس سعد ل على الاصح
 وانع الاعط عدل ثقة حائر الشهاده كما في المحيط وهذه اشارته يصلح في تركه السر
 صد واحدا وامراه واحده محلا للعلايه فان اهل الشهادة والعدل شرط فيها
 كالمدا له في الكل كما في التلذذ وغيره فتركه ليس كالمري (و) الاثنان احوط والواحد
 كاف في ترجمة الشاهد (اي في تفسير كلامه بملعة اخرى الى اقامي وهذا مصدر تولى
 طابا اصله ومنه الترجان معين او قطين او قح الماد وصم الخيم المعتبر للسان
 كما في القاموس ورك الاصافة اولى اذا الاثنان احوط في ترجمة المدي كما في الترتاشي
 وغيره (و) في (الرسالة) اي فيما يل من كلام القاصي (الى المري) وفي العكس فلهذا
 كله عند الشيخين واما عند محمد فشرط العدد في التركة والترجمة والرسالة وهذه انه
 لا يشترط العدد في ركية السر ولو كان حقا لانت الالشهاده الاربع اشترط الاربع
 صد كما في المحط (ولا يشترط) لصحة الشهادة (الاشهاد) فان الشرط العلم فحجوزا بشهد
 كل ما سمعه وانصره كالمسح والافرار والطلاق والمصب والقدي والقيل بما يثبت بدون
 العصاة ولو توسط رجل بين رجلين وفالاه لا يشهد عليا بما يجمع ما حمله ادا يشهد
 به كما في الصغرى ومنه لشعار ما لا يشهد لس بلان في حق لكن في الكسبي انه في المداة
 والسويع فرض الا اذا كان المال قبل اكسروهم لان في التركة خوف تلف المال الذي فيه
 تلف النفس الذي هو حرام وقال اساد ما له في (الاي) حق لم يثبت لا بالقصاص
 (مثل الشهادة على الشهادة) ما به شرط فيها كما في (ولا يشهد) في واقعة (من رأى
 يتخطه) وهو اعلم امتش حائمه (و) الحلال انه (لم يذكر) فيها (شهادته) وعلمه
 بها لما به الخط وهذا صد واما عددهما يشهد وعليه الفتوى كما في الحسنات
 وان يحم الأئمة انه يشهد ادا تنق حطه ولا يوجد ساعد غيره كما في السنة وقيل
 لا خلاف في الشاهد اعم الخلال في الفصي ادا وحده شهادته في دواء وجهه

اشعار به لم يشهد وان يذكر مجلس الشهادة او احده يومئذ وفيه الخلاف كما
 الهداية ومال الخصاص ان شرط صحة الشهادة عده ان يتذكر الحادثة
 وملغ المال وصعد وبارحه والا فان شهد فزور وعند ان يوسف ان يكون الصك
 مسودعا والاعلم بشهد وان من ابعثه وعده محمد ان يذكر خطبه وبه بقي كما
 في الخلاصة (ولان سماع) من قبل حذف العمل كقوله تعالى وثقه يسجد
 من في السموات الآتية ولا سماع منه كما طعن والعدول لا يشهد بسبب التسماع لا العيان
 وهوامة القل من المعروف والاشهار وهو ما حصل من العلم بانوار او الشهرة او غيره
 ولمواحد اعدلا كما في الكافي وعده وما في لا يخلو من مخالفة (الاقبال) فامتنار
 ان شهد انه ان فلان في فلان من سمع من جماعة عده او عدلين عدهما
 وقتل يشهد به عدل وفي المرتب لم يقل الا اذا شهد عده عدلان من بلده
 على الصحيح كما في شرح ابن العاصي وعده (والموت) فانه من سمع من قوم
 عده بعضهم من عدل عده آخرين وحشد لولم يقل العاصي شهادته حاران بحره
 عدلا قشدها معا واواحد واحد ملوث والاخر بالحياء اعدل العدل ولو كان كلاهما
 عدلا اعدل الموت كما في النهاية (والنكاح) فانه يشهد به من سمع من جمع عده وعدلين
 عدهما وقتل يشهد به عدل كما في المحمود كذا في الميه اه لواحد واحد جماعة
 «صير مجلس عده فلان ثم حمله حارلهم ان يشهد به (والدخول) فامرأه لاحكام
 كالعدة وغيرها وفي الخلاصة لا يشهد بالتسماع في الدخول ولا بنت الاثنت الطلوة
 (وولاية القاضي) اي كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمع من الناس حارله ان يشهد به
 (و في) (اصل الوقف) ار شهد (ان هذا) الشيء (وقف على) موضع او جماعة (كذا)
 وفيه اشارة الى ان يذكر المصرف شرط حتى لو لم يذكره لم يقل شهادته على ما ذكره
 المصنف كما في الكافي انكده لس شرط على المحارار كان وقفا عدا بمصرف الى الفقراء
 كما في حرمانه المعين وذكر في الطهيري اذ كان وقفا عدا بمصرف واقعه لم تقبل
 بل ذكره على المحاروت التمس انه شرط كل حال على الصحيح ثم ذكر حجة مستأنفة
 بالاسماع كما طعن فقال (لا) يشهد به على المحارار وان لم يكن به رواية (على شرائطه)
 اي شرائط الوقف بان يصرف الى المدرس كذا والى الممازة كذا مثلا وفيه اشعار به
 لو شهد على اصل الوقف وشرطه لم تصل لانهم صاروا حقيقة بالشهادة على شرطه
 كما في الاثر وشي والشهادة اذا نطل وعصها بطل كلها كما في الجوز والاكعاء مشير
 الى انه لا يشهد بالتسماع في العمل ولا في الهرة وقتل عدهما ولا في الطلاق والعتق والولاية
 خلافا لابي يوسف كما في الخلاصة الى انه لا يشهد به في الاملاكة واسانها كالباع

والهبة والصدقة كأي الدخيرة (إذا أخبرت) طرف في أي يشهد لمسامع في هذه الأمور
 إذا أحرر الشاهد (رحلان أو رجل وامرأة) فيشترط العدد ولا يشترط العدالة
 ولا بعد الشهادة على ما كان معصوم كأي الطاهر من الاحتيار ودكر في العمدى أنه
 يشهد بالتسامع إذا سمع من المحدود في العلف أو التسوان أو الصد وصدق طاهرا وكذا
 من الصبي المبرك لكن الأسهارة أن كان واحدا فكلها مشرط والأفلا ثم شرع في المأس
 من الشهادة بالتسامع على ما عيان فقال (ويشهد) ملاسماع (وأي حالس) أي كل
 من رأى رجل في ناحية مجلس (مجلس القضاء) لاحظه حال كون الحالس (مدخل عليه
 ليخصوم) أي المدعى والمدعى عليه (أو قاص) أي شهدا رأي على أن ذلك الحالس
 مأمور هذه الناحية (و) كذا يشهد رأي (رجل وامرأة يسكان نيا) واحدا (بينهما
 أيسا لارواح) كالعامة والمسلحان في الناحية الاتساع كحتاج شدي (على أهما عرمة)
 عجل بالظاهر (و) كذا يشهد رأي (شيء) وطرف مال أو صاعده كحدوده وحقوقه
 (يسوى الرقيق) الكبير مان غير المبرع بنفسه من الرقيق كالتناع وعن الأئمة
 الثلاثة أمثالا لكثير ككثير الدخيرة (في يد مصرف) عرف بوجهه واسمده ونسبه
 مان بطرف وعد الرأي لا يخلو عن إشارة اليه (كالكلاك) مالم جمع الملك ذوالملك
 أي تصرفا مصل مصرف الملك لا تصرف النائب كالصانف وللوكيل (على أنه)
 أي ذلنا الشيء (ملكه) أي التصرف فيه ومنز إلى أنه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه
 أن ذلك الشيء لدى السيد وقيل أنه ليس بشرط وما ذل في أحد وإلى أنه لو لم يملك
 والمالكة أو أي المالكة وصرفه ولم يملكه لكن سمع من المأس أنه لا يشهد به ملكه
 كأي النهاية ثم استدرك ما به همه صدر الكلام من جوار القيد بالتسامع فقل (لكن
 إن جاز) أن شاهد في كل من الخمسة المجموعة أو الواحد الرأي عند قاص (أن شهدا
 بالتسامع أو بحكم الله) أي يحكم مصرف الملك عن تلك الشهادة (بطلت) شهادته
 على الصحيح لأن ترك الإطلاق يدعي اعتزال الشهادة في تلك الشهادة كأي الكافي وصبر
 وهذا قوله الأئمة الثلاثة كأي قاصها فكيف لا يطل في التكاح والسب إذا فالأجسام
 من قوم لا يصوروا بطونهم على الكف وكذا في الموت إذا قال أحدهما نفقة أو كذا
 لم يطل في الوقف على ما قال الرضا كأي العمدى (وس شهد) على موت زيد بقرينة
 الآتي فلا تسامح به كأي (أو) أي ما على أنه (حضر) ويحوز كثير التهم على
 أنه لتعلق (دفع رينان) (على قلبه قلب) شهادته (وهذا عيان) ملكه مأي
 بعناية للورد حكما لا سماع لأنه لا مدعى ولا يصلي الأعلى الميت فكانت شهادة على الميت
 وهذا إذا لم يكن الشاهد متهما في حرة للمدعى من و منه ولا موصى له والأفلا يمتد

على حرة كافي الصادي وغيره والاحسن منه بعد على قوله ويشهد رأي مجلس كما
لا ينبغي

﴿ فصل ﴾

(ونفى الشهادة) جواز (من اهل الاهواء) الذين قالوا في الفقه من اهل الفسقة
وكاتبوا بيت مرقى الخارجية المكفرون للعترة وطاعة والروم وعائشة والصلابة
رجى الله عنهم والرافضة الملعونين بالاعوان على اصهرين وغيرهما من الاحبار عليهم
رحموا الله الى يوم القرار والعدوية الملقون للمصاة والقدر عذ تعالى والخبرية الملقون
لعذبة المسد وللمهملات الملقون بحلو الدنان عن الصناعات والرحمة الملقون لعصا الدنس
مع الايمان ثم صار كل فرقة اثنتي عشرة منهم اثنا وسبعون فرقة كلهم في النار الا من
اخذهم التوحيد كافي التسديد وغيره من شروح الهداية لا يقل اهم هذه الاعتقادات
صاروا ماسقين فكيف تقبل شهادتهم مطلقا لانما يقول لا مسلم اتهم فاقفون فان النفي
لا يطلق على فعل الجاهل كافي الكرماني واللام اشارة الى ان كل من كفر منهم كان خمسة
والخوارج وعلاء الروافض والقائلين بحلق المرأ لا تقبل شهادتهم صلى المسلمين كما
في الشارع ومن ابى يوسف من كفره لم اقل شهادته كافي الجهد (الا الخطابة) طائفة
من الروافض رئيسهم ابو الخطاب محمد بن ابي وهب صنفه صفي بن موسى بالكوفة
لانه قال ان علما الاله الاكبر وحضر الاصغر فانه لم يقبل شهادتهم لانهم يستخفرون
الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشهادة لشيعتهم واحدا والاهواء جمع هو
معهده هوية اذا احدث واشتهاء ثم سمي به المهوى والمشتبه محمودا كان او مذموما
ثم علب في المذموم ومن اهل الاهواء وهم ليسوا بطائفة معينة فانه يقال على من حالف
الشيعة او بل ماسد كافي الكرماني (و) تقبل الشهادة (من الدنيا) العبد (على شئ)
في الكفر فلا تقبل شهادته على المسلم ولا الشهادة الكاتب منه على احداث الكتب حرام
في جميع الاديان كافي الهداية (وان حاله) كافي بصاري والموس (وعلى المستأمن)
وان احتلاد اذ الدعي كالمسلم في قوله الشهادة عليه (و) من (المستأمن على شئ)
اطهار ما في موضع الاصحاح زيادة الايصاح (اذا كان من دار) واحد فلو كان
من الروم والترك والهند لم تقبل كافي لا تقبل شهادة للمستأمن على الدعي كافي الثاني (و) على
(عذر) من عدوله اي فرج محرم وحرر فرجه وقبل انه يعرف بالشرق كافي حرمة
المقتنة (نسب الدين) اي لم يدين لانه لا يكتب لديه كاهل الاهواء كما في الاختيار
ولا يصح ان يستدرك بما نقله وما بعده واليا نظري عدولا محذوف كالمسلم ثم اشار الى تعريف

البس على القول الصحيح كقاي الكافي وغيره بدل (ومن احب الكفا) اى كل مرد
 من افراد الكفا وكفى اكثر الكس لكى في قصاص الخلاصه الحمار احتساب الاصرار على
 الكفا فلو سكت كفة مراد من شهادته واحله او الكثرة والاصح انه ما كان
 شيئا من السليم وهذه حرمة الدس كالاغاة على العصبية وسرية المرامير والطاير
 كقاي الخلاصه والمخط والدحية والكافي والمعمراب والكفاية وغيره من الكتب
 المصيرة واليه اشار المص في الشرح ثم اشار الى رد من قال من السابعة ان الصيغة
 بالاصرار لا تصير كيرة (ولم يصح على الصغار) اى لم يعزم على كل فرد من
 افراد الصغار والصيغة خلاف الكيرة وقديين واعاجم واللام رد الى الحسن ليس
 على انه كما اشترط العد عن فعل كل كيرة اشترط العد عن كل صيغة كقاي التمهيد
 من الطس ان الاحس الصيغة (وعلى صوابه) على خطائه اى كمر حسنة بالنسبة
 الى صيغته من احتب الكفا فان فعل مائة حسنة ومائة وسفين صميره وعقل
 وان حسنة وصميرين ليس تعدل وكان عليه ان يرد فيها آخروها وان يحسب الاعمال
 الدالة على الدلالة وعدم المروء كالقول في الطرقي كما ذكره المص في الشرح ولا يرتب
 فيه فان ترك المروء ليس بكيرة على القول الاصح والكيرة وقد صرح به في قصاصه
 الخلاصه فتدبره مدحوله والكفاير مادل (والا لطف) اى الذى لم يحق بعدد الكفاير
 ووجه الهلاك فان الحتان من اليوم السابع الى عشرين منه علم بمدح الاداء ترك
 استعصاما (والخصى) اى المذروع الخصية وقد اذنا (لانه فاسق الاب) (والعمال)
 بالصم والتشديد امراء السلطان وفعل المواقرون اسهم وفعل ان كان العامل راجيا
 داهمؤه لا تعارف في كلامه تشمل شهادته والافلا وما ل الجمهور اهم احدا والصدقات
 وقالوا ان في زماننا لا تعمل شهادتهم لعله العلم كقاي الكافي والتفهم اهم ان كانوا
 عدوا لا تقتل والافلاوة كد الصدر الشهيد لا تقتل من الرئس والحامى في السكة والبلد
 والصراف كقاي المخط وسهاده عمال الوقف لا تعمل على الصحيح كما في الحواهر (لا)
 سئل (من الاعنى) في شئ من الحقوق سواء كان مسموحا او غيره دسا او عيبا مسموحا
 او عيبا وسواء كان اعنى وقت العمل او وقت الاداء واما ادالم يكن اعنى وقت
 العمل فان كان المشهود مقولا بمصولة بالاجماع وان كان دسا او عيبا فلا يعمل عند
 الطرفين خلا ما لاني يوسف وهذا فيما لا يخفى من السامع والافصل بالاجماع كقاي
 الدحية واما يعرف كونه بصرا وقت العمل فاما اذا عرف القاسى الوقت الذى
 يعنى فيه وتاريخ المديعى سابق على ذلك والافلاهيل قول الشاهد والمديعى في ذلك
 كقاي البصويط (ولا) من (ملوك) في او مدر او مسكات او ام ولنا ومعنى المعص

لأنه ليس من أهل الولاية على الغير (و) من (محدود في قلبه) أي لعقله (وإن ناس)
 لأن بحسام حده رد شهادته وفيه إشارة إلى أن الشهاده قبل الحد تعمل وعنده ثقل قبل
 أكثره وعنده لم تعمل بصر صوط واحد وإلى أن شهادته الممرر النائب مقبولة كما في
 الكافي وإلى أن المحدود في الشرب ومحو ثقل شهادته كشهادته الفاسق بعد التوبة
 وقبل لم يثقل شهادته إلا بعد سه اشهر وقبل بعد سه والصحيح أنه معوض إلى رأى
 المعدل أو القاصي كما في الكبرى والاكفاء يشعر بأنه لو أطاق بعد الحد أن يعدم من الشهود
 على صدق مقالده صار مقبول الشهاده وهو الصحيح كما في الكرماني (الأمم حديق) دفع
 حال (كفره فاسق) فإنه يعمل شهادته على المسلم إذا بالسلام حدث العدالة وفيه
 أسرار بأنه لو شهد قبل الإسلام لم يثقل شهادته على الذي كما في الكافي (و) من (عدو)
 على عدوه (سب الدنيا) أي بامر دوى يطهور فسهه كما في بعض نسخ الهداية
 والمحيط والخلاصة والاختصار وغيرها من المداويل فلو شهد مودى رجل بالصر
 وغيره عليه لم يثقل وفي معالم السنن وغيره من كتب الحديث إنها من العدو يثقل إذا كان
 عدلا وهو الصحيح عند صاحب البية لكن لا يحى أنه لا يعارض ما في كتب مذهبا
 على أن نفسه قد قال أن الأول مذهب المأخرى فعل أنه الصحيح في رماهم ورمائنا
 (و) من (سيد لعنه ومكاته) وأمه وام ولد له لأنه أشهد لعنه فعمل على أحد
 منهم فلو شهد له فرها القاصي ثم أصق فأعاده لم يثقل لهما الكذب (و)
 لا يثقل الشهادة (من شريكه) (شريكه) (فيما شتركا) من العارة طرف الشهادة
 والأول يشتركان فيه فإنه لا يصح إلا بعد الإجماع أو الإصافه للعهدة أي شركة
 العان فإنها لا يثقل للشريك المتواضع لأنه لا يكون إلا في جميع المال وفيه
 إشارة إلى أنها قبل فيما لا يشتركان فيه كالسكاح والوصية والمحدود (و) من (أعنت)
 بفتح النون على التشهور والكسر أفصح كما في التهذيب ثم صره فقال (بفعل)
 الردي) من التشبيه بالنساء في التزين والتكبر من الرجال وأما إذا كان
 في كلامه لن أو في أعصائه بكسر فهو كالخبي فعمل إذا كان معه رجل وامرأة
 لا أمرأان (و) من (مأخذه) في مصائب الناس ولو لم لا آخر فعمل من باحت في مصيبة
 معها كما أشار إليه الكافي وغيره ويسعى أن لا يثقل لأن صوتها حرام كما يأتي والوحي
 التذمة بالنكاح وتعداد المحاسن (ومعية) أي من قصى وتشد شعرا في الحكمه أو غير الحرمه
 صوتها كما في الدرر وغيره فكيفها المتخفة بالعي بين الناس فمجرد التعمي لم ينسقط العدالة
 كما في الكرماني (وممن الشرب) أي المصير على شرب الاشره المسكره غير الخمر فإن
 المدمر المداوم (على المهور) وإساع الهوى دون التداوى وأما اشتراط الأدمان ليطهر

هذه الشربة والام يخرج من الله - والله استثنى الجمر لان من شربها لاله وسادط
 العناله كما في الكرمان وحرابه المين واله اسير في الدخيرة والمصرات وهذه اشارة الى
 ان مد من السكر يخرج عن العناله كما في المحط وذكر في النظم انها لا تقتل من شارب
 الخمر والسكر ملائول وفي الاحسان وعبرها بها يصل عند محمد من شارب البند ما ولا
 الا انه اذا سكر او شرب على الله وحميا قال المص اياها يصل من مر بص سرب الجمر
 سول الاطباء لا علاج له الا الجمر لان في حرمتها خلافا كلام كاد كرميا على ان الاصح انها
 حرام نعم لو سرب لعص سبي في حلقه وتحوه بما يبعده لا يحاله كان صاحبها في الميراثي
 وتحرر واعلم ان الخالس مجلس المحور كالدم كما في الحرابة (ومن يلعب بالطور) اي
 بطر لان اللعب حرام هي امسكها بلا بطر فعند كما في الكرمان وكذا لو حلاها للعرف
 وقال مع الاسلام انه ليس بعدل لانها حيث تخطط بعد هاف صرف في ملك العربي
 في الدخيرة واللعب بالكرس مصدر لعب بالكرس بلعب باللعج اي فعل فعلا غير فاعده
 مقصدا صححا كاد كره الازع وبقي الكسف انه ما لا يقيد فاعده اصله والطور جمع الطير
 جمع الطائر (او) مثل (الطور) بالصم معرف دسره فانه شبهه بانه الحمل ويدخل
 فيه الرماد وخوف من الملاهي المستشعة من المطين دون نحو الخداء وصرب العصيب
 الا اذا صم معه نحو الرفض وكذا الخروح من اللد لتقوم امير الالعظيم والاعتبار كما
 في الكرى (او يعنى) من اجل (الباس) لانه ليعنه لدفعهم فعل من المعنى فانه العالم بالنسبي
 لعه وعرفا ورد السهاده لاعلان المعنى لثامس كما في الكرمان (او تركب ما يجده)
 كالزنا والسهمه واللواطه عندهما ويدخل فيه العدى قل الحد فانه كبيره مسقطه
 العناله وبه معنى كما في الكرى لكن بشرط اعلان الكبيره كما في النظم واكثر ما ذكره لفصل
 ما اجل في العدل فلا وجه لطى ان الطاهر ركه لانه مسقطه (او يدخل الحمام)
 ويجمع الناس مره (بلا ارار) لان اداء العوره فسق كما في الله واعاى بالجمام لانه
 مرقى فقال اسهم العرس اذا عرق والارار بالكرس ما ليس بعد الدحول في الجمام
 (او تأكل الزنا) مع العلم بذلك كما قال الامام السرخسي والطاهر انه غير مجساع اليه
 لان العلم ما حود في مفهوم المصه وشرط في الاصل الادمان فان الزنا يبيد الملك المص
 والملك مبيع للاكل فكان ما عصى في كونه صغيره كما في المحط وغيره (او يقامر بالعد
 او الشطرنج) اي يلعب بالرد ويقامر بالشطرنج صدعت تعالها يديه ساء على الاشهار
 فلا لعب بالرد لا عار لم يقل شهاديه بل اطلاق محلاى لاعب الشطرنج فانه يصل الاداء
 وحدوا حديث السروط الثلاثة احدها ما مر والثاني ما اشارت له بقوله (او يعوده الصلاة)
 عن وصفها (بها) اي بالشطرنج واعاى الصبر كما في الهدايه لانه ملى على سابق كلامه

او على قوله تعالى (مخرج منهما المأثور والمرحاض) وانما لم يذكر الثالث وهو كثرة الخلف عليه
 بالكتب لانه معلوم ولا تساعل في العبد وركه ود كفي الجواهر ان مجرد الخلف ما شطر مخ
 ماح وقيل هذا اذا احدثه صفة فعدول روحوا القلوب ساعة فساعة ولا يشعر بان
 فوت الصلاة والصوم وغيرهما من المرائض لس نقادح (او يبول على الطريق)
 بين السلس (او يأكل) غير السوقي (منه) اي في الطريق بين قوم غير سوقي
 وكذا غيرهما من المناحيب العساحة في المروء كصحة الارidal واطراف المرح والحرف
 الدسه من نحو الدساعة والحماكة والحمامه بلا ضرورة كافي الكشف ويدخل فيه المني
 في السوق بالسراويل وحده، كافي الاحتشار (او يطهر سب) واحد من (السلف)
 اي الصحابة رضي الله عنهم اظهره وسقته ونعم ما قبل من طعن في عملاء الامه لا لمو من
 الامه كافي الكرماني ولدا مال ابو يوسف لا قبل شهادته من شتم اصحاب رسول الله
 صلعم لانه لو شتم واحدا من الناس لم يعمل شهادته فجهالولي كافي المحطه على هذا
 لا يبعد ان يكون السلف شاملا للمعهدين كلهم كاد كره النص وغيره على ان السلف
 في التمرع كل من نقله مذهبه في الدين كافي حصة واصحابه رحمهم الله فانهم سلفا
 والصحابة والماتدين رضي الله عنهم فانهم سلفهم كافي الكفايه ولم يوجد اصل لما في المستصفي
 انه جمع سالف والمشهور انه في الاصل مصدر سلف اي مضى وسلف الرجل اوؤه
 والجمع اسلاف وده اشاره الى انه لو اتم سبهم قبل شهادته فان العادح الاعلان والى
 ان سب احدهم الصحابه ليس بكفر كافي خرايه المصنف وغيره لكن في مجموع اسوار لوفيل
 احد من سب الشيخين او لغيرهم رضي الله عنهم لم ينص به فانه كافر لان سبهم انصرف
 الى سب النبي صلى الله عليه وسلم وده اشعار بان الامن والسب بمعنى وهو الحكم في عرض
 الانسان بالعبادة واحلاف كافي الخلاصه وغيره والى انه لو شتم اهله وبما لكه واولاده
 قبل شهادته الا اذا كان في كل يوم وساعة كافي المحطه والى انه لا يعمل شهادته اشراق
 العراق لانهم معصون كافي الخرايه وغيره وده اشعار بانه لو سب حتى الى السافعي
 لم يعمل شهادته وان كان عالما كافي او اخر الجواهر واعلم انه قد مر في القضاة ان لا يشهد
 من بينهما ولا ذور وحده وفي المسهض بحم الأئمة لا يشهد له حادده وكاتبه ومشرقه
 ورعيته والمحكم في احاديث الرعية وصحة الواثبات وكذا ركب بحرايه لانه قد حطر
 بسفه ودينه وكذا من سكن دار الحرب او اكثر سوارهم وعددهم وشبههم ليال بذلك
 مالا وقيل يشهد رايك البحر للتجاره وغيره وهو الصواب (ولا يعمل) من شهود
 المدعي عليه (الشهاده) عدا احلاف الخصافي وهو رواه عن ابي يوسف حال كونهما
 مشبه (على حرح مجرد) اء سارحة مجردة اي لم ترتب عليه ما ترتب على الحرح

من دفع الخصومة عن اليهود عليه ولذا يقال له الخرج المرد (وهو) أي الخرج المحرد
 (ما سبق) أي يسبق الخارج (الساهد) أي شاهد المدعى العدل فإن الحكم لم يحرم
 قبل العدل لاسيما إذا خرج كإدراكه المص وفع ان مراد الفقهاء ان القاضي لم يلبث
 الى هذه الشهادة ولكن سأل عن شهود المدعى سرا وعلايه فادانهم عند انهم
 عمل كافي المصبرات ولانه ذكر في حرازه المص انهم لو شهدوا على رجل بحق فامام
 الشهود عليه انه اسأجرهم لهذه الشهادة لم يعمل لانها شهادة على النوايا طال
 للاولى (ولم يوجب) أي والحال ان الخارج لم يوجب هذا الخرج على الساهد او المدعى
 (بحا للشرع) كوجوب الحد (او العبد) كوجوب المال ولو اوجده نقل كما يأتي
 (مثل) قول الخارج (هو) أي الساهد (ما سبق) أو آكل ربا (أو شارب خمر أو زان
 في وقت أو مقراني شاهد زور أو ان المدعى مطلق في هذه الدعوى وانما لم يعمل لان الساهد
 صار فاسدا باساعه الفاحشة المحرمة بالنص لاجتراءه فان الشهادة الكاذبة تدفع
 ما حار القاضي سرا كافي الكافي وعنه من المتأولات (أو) مثل (انه اسأجرهم) أي ان
 المدعى اسأجر الشهود على اداء الشهادة فان هذه وإن نعمت امرار انما يصلي
 الخرج لكن ليس له حصم منه لانها لا تتعلق له بالآخر (وتقبل) الشهادة (على اقرار المدعى
 بمسئله) أي نفس شهوده لان غيره اشاع الفاحشة ثم حكوا عنه (وعلى انهم) أي
 الشهود (عند) أو احدثهم عند (أو) انهم (شار بواجر) الان أو سارقون متى كذا
 أو زانوا النسوة بلا تعادم (أو) انهم (قدوة) لئلا وهو مدعى بالكل يوجب حما
 للشرع وهو الذي في الاول والحد في الباقي بخلاف ما مر ما به متعادم (أو) انهم (سركا
 المدعى) شركه معاوضة فان منهم تهمه كما اذا شهد ولد المدعى او والده (أو) انهم
 (اعطاهم من ملى الاخره) أي مثل الاشارة (لها) أي لاداء الشهادة (على
 أو) انهم (دعت) اما (انهم كذا) مثلا (لئلا يسهلوا على) بهذا الامر الماثل
 ومع هذا شهدوا فان كلامها يوجب حما للعبد (وشرط) لقول (فما عده السهارة
 الدعوى) في المعنى لاجرو عليه بل انفسه ولو ادعى الاك مطلقا وسهارة نصف
 الشراء تعمل في العكس اختلف الشايع كالأودعي بالنسبة مدسة وشهدا بالنسبة لا
 مارج اودعي بالنسبة مطلقا وشهدا سارج ولو ادعى مطلقا وشهدا احدهما بالنسبة
 والاخر مطلقا عمل ولو ادعى بالنسبة وسهارة احدهما والاخر مطلقا لم يعمل الكل
 في العمادي ولو ادعى الاراء وشهدا بالصلح يعمل ان كان الصلح بحسن الحق ووقوع
 بان كان الاراء من بعض الاستعفاء وعن بعض الاستعفاء كافي المسد (كأنما الشاهد
 لفظا ومعنى) بحيث مثل لفظا هما بالنوع على معنى واحد بالامانة لا الصبر (عبدان

حصة) واما عدها فالعمر لما اتفقنا عليه لاعتروجه اشارة الى ان اليه لا تقبل بدون
 الدعوى ودا في حقوق العباد لا عبرة الى ايه او شهد احدهما ان حال الامر انه است
 حليه وسهد الآخرات برية لم يثبت شيئا وان اعما معنى لانه لا يدل ما يوضع على
 الطلاق والى ايه لو شهد احدهما على الهبة والآخر على العطية فعلى والى ايه لو شهد
 احدهما على العصب والآخر على الافرار لم تقبل كفاي الكافي وبما جعل موافقة
 الشهادة الدعوى مشها لانه لا يشترط هذه الموافقة من كل الوجوه الا ترى ايه او ادعى
 العين وشهدا بالف فعمل بالاعتساق كفاي انتهائه (فتقد) السهاده عنه من احدهما
 (في الف) او مائه او طلعه (و) الآخر (العين) او مائتين او طلقين لان الدلالة على
 الاقل بالعين صدمعة ومعمل عدهما على الالف او المائة او الطلعه عدد دعوى الاكثر
 لانهما انما على الاقل فتزد عدد دعوى الاقل لان المدعى يكسب لشاهد الاكثر والصحيح
 قوله كفاي المصير ان لانه اذا لم يثبت الاعان لم يثبت ما في العين من الالف والمص صعب
 قوله وذاهد بهانه سوء الادب كالاخى (ويثبت) في شهادته (الف) من احدهما
 (الف ومائه) من الآخر (الاقل) الالف بلا خلاف للاعان في الدلالة والاعان
 عنه والمائة كلمة اخرى فصار هذا كعشرة وحده وعشرة وذلك كعشرة وحده
 عشر (عدد دعوى الاكثر) فان ادعى الاقل او سكت في شاهد واحد لانه لم يعبر
 شاهد الاكثر الا اذا ادعى الودعي لصياغة الدقة نقضاء المائة او الاراء عنها وبينة
 الموفق لا تكفي على الاصح كفاي الهابة (ان حصص المال) حراؤه حله مثباى ان قصد
 الشاهد ان في شهادته الف والف ومائة وثوبهما ثبت لك فان قصد عقد لم يثبت فلم يكن
 هذه الجملة في شيء من الوصح كما طعن بل حجة (لا) يثبت (العقد) بذلك اى لا يثبت
 لشهادته الف والف ومائة عمد من العقود كالسبع مائة اى لا يثبت عمد مائة عدا خلاف
 الشاهدين على هذا الوجه لان المدعى مكسب احد الشاهدين فلم يسق الاشاهد فلا
 فرق بين دعوى الاقل والاكثر من الموح او القائل وفيه اشعار بانها لو سكتا عن حسن
 العين ثبت العقد كفاي اول دعوى الكرماتى والمقرر اصلا مع فرع مشتمل على وقوع
 فيها بصير فرع ذلك وان كان موضع مثل ذلك المضطرب فعال (فدقل) تلك
 الشهادة و ثبت الاقل (في) شهادة (عنى عمال) سواء كان مطر بق الكسابة او غيرها
 (وصلح عن قود) على مال (ورهن وحلج) ان ادعى من له المال (اى المولى والمولى
 والمريهن والزوج واو ادعى ادعى المولى عنى عمده على الف ومائة وشهد احدهما بذلك
 والآخر بالف ثبت الالف ولو ادعى العين على العين وشهد هذا الشاهدان لم تقبل
 عينه وحلج عدهما وثبت الالف ولو ادعى الالف لاله لم يثبت شيء وفيه اعماء الى ايه

لو ادعى المدعى الحق او القبل الصلح او الزا من الزم او المراء الخلع وسهد الشاهدان
لم يدل فلم ينسب شيء (والا حارة مع) اى دعوى الاحارة حثك دعوى السمع اذا كانت
(في اول المدعى) اى مدعى الاحارة فلو ادعى احد من الآخر والمساخر في اول مدعى الاحارة
على الف ومانه وسعدا لم يدل لانه قصدا للعد (و) الاحارة (مال بهدها) اى بعدمضى
المدعى فلو ادعى الآخر الاحارة بعد ما على ذلك الملع مع الاحلاف فليت وثبت الاول
لانه ثبت المال بخلاف ما اذا ادعى السأخر ما دها لم يدل لانه ثبت العد لكن ينسب
بلى الاحارة باقراره (ونسب السأخر بالف) بعده سواء ادعى الروح او الروحنة الاول
او الاكبر لانه لا خلاف في الاصل وهو المعد بلى في السمع وهو المال فينسب الاول لانفاق
الشاهد عن عله (حلا فالحما) فانه لا ينسب السأخر بلى لا ينسب السأخر اصلا ولا
نسب الاول بل هذا الاحلاف فيمسا اذا ادعى الاول فلم ثبت بل لا خلاف وقيل الاحلاف
فيما اذا ادعى الاكبر وما اذا ادعى الاول فلم ثبت بل لا خلاف وهو لا خلاف فيما اذا ادعى
الروحنة وما اذا ادعى الروح فلم ثبت بل لا خلاف والاصح هو الاول وفي الاثنان قول
ابن يوسف مع اى حقه كذا في الهداية وعبره الا ان هذا الفصل خلاف ما في العمادى
ان سهود السمع والاسارة والطلاق وعبرها لو اذعوا في مقدار الدل لم قبل شهادتهم
عدهما وكذا عند الاق السأخر فلهما سئل ورجع في المهر الى المهر المثل (ولم) لمصول
عند الطرفين (الحرف في الارث) هو ان ينسب الارث من المورث الى الواوثة على روحه
لاسوهم فصل ملك من ملكهما فلو ادعى دارا مثلا مبرا عن ابيه او اقام منه لم يدل
الا اذا حذر السأحد المراء الى الواوثة حقه كما اشار اليه بقوله (ما موزبه) اى ما عطف
الارث المدعى الواوثة (وركة مبراثله) او حكما كما اشار اليه بقوله (اومات و) الحال ان
(داملكه او) مات ودا (في يده) ونصرفه وقد اسما مائه لو سهد والحق في ان
العين كان ملكه بلى بالانفاق وانهم لو سهدوا انه كان في يده لم يدل وعنى اى وسعها
بلى كفاي الكفاية وعبره (فان قال) الشاهد (كان هذا الشيء) لانه (اى المدعى
(او دعه) ابوه (او اعارة) او آخره (من) كان (في يده) من المسودع والمسموع والمساخر فان
الموصول معقول بان على التامع (حان) هذا القول من اشاهد بالاجاع لان يده هو لاه كند
المالك ولذا فرع على السابق وليس سدا لما لم ولد لافال (بلاخر) فتركه ليس باحسن
نظرا الى الفاء كما طس ثم سرح في شهادته الفرع فعال (وسئل) استجسانا (الشهادة
على الشهادة) فصاعدا لكثرة الجساحة في كل حق (الا في حد) من الحدود (ووجود)
فانها لم يدل لانه ليسهة الزيادة والنقصان من اول الاسباب وقد اسما مائه بانها تدل
في العرر وهذا رواية عن ابى يوسف وعنى اى حقه انها لم يدل كفاي الاحارة

(وشرط لها) أي لصول سببها العرع (بمدنى حضور الاصل) لأدائها واحد
من الأسباب الثلاثة (عوى) أي عوى الاصل كما في العداة وعبرها لكن في قضاء الهامة
وعبره ان الاصل اذا ما لم لا تقبل شهادة غيره فشرط حياة الاصل (او مرض)
لأنى معه مجلس الحكم وفيه اشعار بأنها قبل اذا كان الاصل بمجرده كما في الميه وكذا
اذا حبس الاصل في سجن الوالى وأما في سجن القاضى ففيه خلاف كما في المحيط
(اوسفر) شرعى في طاهر از وادى وعلمه الصوى ولو كان العرع محبثا وحصر الاصل
بمجلس الحكم أمكنه السبويه في مره لم يقبل شهادته وتصل عدد أكثر المشايخ وعليه
الدوى كما في المصبرات ولو كان الاصل في المصر لم يقبل عدده وفي رواية عن محمد
وتقبل عددهما كما في الحرابة (و) شرط لها (شهادة عند) من اثنين فصاعدا (عن كل
اصل) من رجلين او رجل وامرأتين فلا تشهد على شهادة رجل اقل من مصاب
الشهادة وفيه اشعار بانهم لا يشهدون على شهادة امرأة وقد سار ذلك وان لم ينص
حتى يشهد امرأه اخرى مع رجل آخر كما في فاصحة وانه لا يشهد اصل على شهادة
نفسه ومع رجل آخر على شهادة اصل آخر كما في الهامة (لا) شرط (أنه) شرعى هذا
الاصل (و) شرعى (ذلك) الاصل فيشهد رجلا مرة على شهادة أحد الاصلين
ومرة على شهادة اصل آخر وفيه اشعار بان لا يشهد اصل على شهادة نفسه وقرعان
على آخر وقد سار ذلك كما في الهامة (ونقول الاصل) أي اصل كل من العريين عدد
التحصيل (اشهد) عدد الحاجة امر من الاشهاد ولو اشهد رجلا وهاك رجل نسمه
لم يحمله ان يشهد (على شهادتى) فلم يذكره لم يحمله حلافا لاني يوسف به معلوم كما
في المحرم (ان) اشهد بذلك (أي ما ن فلان ي فلان ي فلان ي) اقر عدى له باعدهم
والجمله بدل من المحرور وفيه اشعار بان يجب ان يقول عدد العرع وقت التحصيل كما
يشهد عدد القاضى فان مجلس الاشهاد كمجلس القضاء كما اشترط في الهداية وغيره
لكبرى الشارع ان يحذر هذا القول عن الامر ليس محتم (و) يقول (العرع) أي فرع
كل عدد القاضى (اشهد ان فلانا اشهدنى على شهادته بكذا) تقديمه على
ما يأتى ليس محتم وقوله فلانا مشعر بوجوب ذكر اسم الاصل كاسم ابنه وحده كما في
الحرابة (وقال) فلان (ان) اشهد على شهادتى بكذا هذا مما لا يندم حلافا لاني
يوسف كما في فاصحة فيصاح الاشهاد في العرى او الفارسى الى ثلاث شيات او كاهات
والاداء فيها الى جس منها والاحس الاحصر ان يقول ويقول الاصل اشهد على
شهادتى بكذا والعرع اشهد على شهادة فلان بكذا على ما قال المص وهذا مختار العقيد
ان يحصر واني الميث والامام السرخسى وهو اسهل واندر وذكره محمد في السبر

الكبر كما في المحط وصره وهو الاصح كما في الراهنى فصاح الشهاد والاداء الى شئين
او كائن وفي الاحصار الاحسن ما ذكره والاحوط ما قال الحصاص ان يقول الاصل
اشهد مكذا واشهدك على شهادة في مكذا والعرع اشهد ان فلانا شهد عدى مكذا
واشهدنى على سهاده فامرني ان اشهد على شهادته لئكون بعد من الاحلاف فصاح
الشهاد الى حسن سيات والاداء الى عان (وصح تعديل العرع) الذي هو تعديل عد
العاصي (الاصل) الذي لم يعلم عدالة فان قال هو عدل وعن محمد بن ابي بصير كعدل
نفسه وقد اعاد الى انه لو قال العرع ان الاصل ليس عدل ولا اعرفه لم يسل شهادته
كما قال الحصاص وعن ابي يوسف انه فعل وهو الصحيح على ما قال الحواشي كما في المحط
والى انه يحس ان يكون الاصل عدلا فله حرس الاصل او فسق او عصى او ارتكب لم يسل
شهادته فرعه كما في الحران والى انه لو جاب كذا سده ولم يعلم سادته على عداله فسل شهادة
فرعه ان كان الاصل رجلا شهورا كما في الدحيه (و) صح تعديل (احد الشاهدين)
العرع الذي هو تعديل عد العاصي العرع (الآخر) الذي لم يعلم عداله لانه من اهل
التركيه وعلى ان تعدله لا يصح لانه منهم بانه لا يتعد شهادته كما في الدحيه وعمره
ولا يحس انه من عن السابق وشامل تعديل الاصل فرعه اذا حصر وقد صح ذلك
كما في القدوري (واما كذا الاصل) فسل موته او بعد حضوره الشهاده في هذه الحالة
(يطلب شهادة العرع) فان شهد لم يسل فان الحمل شرط وقد اعاد ان الى اسكاه
الشهاد مطلق والى ان الاصل لو بهى العرع عن الاداء لم يعمل بهد وفيه خلاف
كما في المحط والى حضور الاصل لم يسل شهادة العرع وفيه خلاف كما في حضوره
بعد انقضاء ما على ان انقضاء مشاده الاصل او العرع كما في قضاء الميه (ومن امر)
امر ارا حضا او حكما فلا كراه (انه شهد زورا) بالصم اى كذا (شهر) اى بعث به
العاصي الى اهل سوقه وقت الصبحه اجمع ما كانوا وان لم يكن سوفا على اهل مجلسه
وقت العصر اجمع ما كانوا و يقول امس العاصي ان العاصي يقرؤكم السلام ويقول
اواخذنا ساهد زور فاستدروا واحذروا الناس (ولم يصر) ولم يصر وهذا عند
واما عدهما فصر ثم شهره فسل لا يشهر كما في الحقائق وبقي بقوله وقالا يصر
وحما ويحس نادى ولا سود لا اجاع كما في السراجه ولا يلج تعزيره الى ان يعين عد
محمد خلافا لابي يوسف وقال الحاكم ابو محمد الكاساني رجح ثانيا لم يصر ولا خلاف ومصر
يعز بالصر بل خلاف وان لم يعلم تحمل الخلاف ثم اذا شهره وعز فان كان فاسعا
تقبل شهادته على الخلاف وان كان مسورا لم تقبل اذا وكذا عند لاقى رواه عن ابي
يوسف وعنه انها تقبل وعليه الصوى كما في الهامه وامعهم الاقرار للشيل مثل ما اذا

شهد موت زيد أو ماله ثم طهر حيا أو رثه هلال ثم مضى ثلثون يوما ولم يزل يلهي
بلاعه أو يولده أمره ثم طهر أنها بكر أو سقطت شهر ثم يوحدها ثانيا وفي الأقوال إشارة
إلى أنه لو قال غلظت أو حطأت أو ودت شهادة لثمة أو حطأت أو غيره لم يشهد ولم يرد
والى أنه لا يشهد بالبدن أصلا لأنه في الشهادة كافي الكافي وغيره والأحكام مستبررة
أن لم يرد بالادارة والإطاعة في الأسواق مع الصرب لم يحد في غير شاهد الزور إلا
أن الأمامي الأمايل قد بدل من التهمة أنه حار في غيره كمالك الصلاة عمدا

فصل في

(لأرجوع) صحيح (صحا) أي الشهادة (الأصل) لأنه في صحيح الشهادة ووه
إشارة إلى أن الرجوع لا يكون إلا بعد الشهادة وإلى أن ركبه قوله رجب عما شهدت
أو شهدت زور ولا يثبت الرجوع بأفاده البدن ولا باستحلاف الشهود ولا بالإقرار
إلا إذا جعل لإنشاء الرجوع وإلى أنه شرط مجلس القضاء ولو كان القاضي غير الذي
شهد عنده كافي الشهادة والأحكام مشعر بأن صحة الرجوع لا توقف على القضاء
بأن رجوع أو بالصحة على ما قاله من المشايخ كافي الصعري (فإن رجعا عاهل الحكم)
فما (سقطت) الشهادة من غير الاعتبار فلا توردان حكمهما (ولم يصح) أي إلى الرجوع
لأنهما لم يعلما شيئا لكسبهما قد شهرا كافي الكافي (و) أن رجعا (عنده) أي الحكم
(لم يصح) الحكم لأن الأول رجع بالقضاء (وصحا) عندهما وكذا عنده على الأصح
كافي الحرائر (ما للقضاء) من المال أو المدة (بها) أي بهذه الشهادة من كراهة كل وإن وصفا
فمنه من إداره عوض لهما بلعنا ما للشهود عنه ما الشهادة والأحكام مشير إلى أنهما
لم يردوا وقد عرروا له أكسى بالسائق إشارة إلى أن المدعى لم يصح لأن الحكم ماض
ولا القاضي لأنه ملحق في الحكم ولذا لو امتنع عنه هذا المعدل يأثم ويمرر ويعزل كافي
الكافي (إذا قضى) المدعى طرفي صمها (مدعا) من الدين الخمرى والدين صرهما كافي
الهداية لكن في الاحتياط لهما صمها فيهما من يدون أنه من كراهة ملك معرد القضاء
بمخلاف الدين ووه لإبالة الأصل (والعبرة) في صمها الرجوع من الشهود وعنده
(للسائق) منهم (لألراجع) والايصص إلى الحكم بالصحة مع بقاء الحق للمصحح كما إذا
شهدت زيدا ورجع معها اثنتان (فإن رجعا أحدثت) من الشهود (لم يصح) ذلك لأحد
الراجع لقضاء من الحق (فإن رجع آخر) من الاثنين الباقيين (صمها نصا) من المقوص
لأن الأملاني نص في الصمها (وإن شهد رجل وعشر نسوة فم رجعا) أي الرسل والعشر
على الأربع (على الرجل سدس) من المال وعلى العشر خمسة أسداس منه (عنداني

حصة) فانه كل دين من كرجل وإزائه على هذا (وعلى كل) من الرجل والعشر
 (نصف صدقهما) لأن وان كرجل (واحد من) أي العشر (نصف) لارجوع
 منه (وهل من نصف) أجماعا لأن الأعمار لما في من النصف (ومن المربع) لأن الأصل
 (ان رجوع) المربع (هو) للعطف (والأصل) كما أن شهادة الأصل عليه وقال محمد
 أنه ان نص من كلامهما وجه اشارة الى انه لو رجع المربع فقط لم يضمن الا وهو الى انه
 لو رجع الأصل فقط لم يضمن احدا - هما وعامة في المصنوع (و) من (المركب) اذ رجوع
 فلو قال في شهود الزنا انهم احرار ثم بعد الرجوع قال هم صدق وقد علم ذلك من
 الدين وقال الدين في باب المال وحذور ان يكون المعنى من المربع ان رجوع هو
 والأصل والمركب فان شهدا بهما على الله كما في الكسف (لا) نص من عندهم (ساهد
 الاحصان) اذ رجوع لانه اثبت للزاني حصلا جده هي كونه حرا مسلما دخل ما مره
 بتكاح صحيح ودانس مؤثر في اسباب الزنا الموجب للرجوع ومن صدق زور لا يكمل
 الدعوة كما لو حب (و) من (ساهد اليقين) أي عينة في من شرطه اذ رجوع (لا)
 شاهد (الشرط) منها فلو شهد شاهد انه قال رجل لعمر المذحول بها ان دخلت الدار
 فابطلت له وسهدها آخرها دخل فعصى عليه نصف المهر ثم رجوع الشاهدان من
 ساهد اليقين فقط لانه السب الملبس ولو رجوع شاهد الشرط فقط من عندهم
 منهم فحر الاسلام والتصحيح انه لم يضمن والده مال المرحوم كما في الكفاية والمصنوع
 في قوله (اذا رجعوا) للمركب وساهد الاحصان واليقين والشرط كما ان الطرف للمصنوع
 وعنده المسعد من العام ولا يخفى ما به من رعاة الاحكام

كتاب الاقرار

اقره ههنا واخره عن الشهادة لاجتماعها الا انها مأمرة (هو) في الله اسباب الشيء
 باللسان او بالقلب او بهما صدق الاسكار دون الخوف فانه مختص باللسان كما في المفردات
 وفي الشرع (احراز) أي اعلام بالقول فلو كتب او اشار ولم يقل شيئا لم يكن اقرارا
 ويدخل فيه ما اذا كتب الى العائس ما بعد فله على كذا فانه كالقول شرعا كما في الصغرى
 (يحق) أي ما يثبت ويسقط من عين وعده لكنه لا يستعمل الا في حق الله كما مر
 فيخرج عنه ما دخل من حق المرء ويحوى (لا حرج عليه) أي لعمر المحصر على المحرور به
 يحترق عن الاسكار والدعوى والشهادة ولا ينعص على ما طعن باقرار الوكيل
 والولي ويحرم ما لسانهم من التوبات شرعا (وحكمه ظهور المبرر)
 أي المحترق للمبرر عليه (لا انشاؤه) أي لا انساب المبرر له هنا الملقط

ولذا قالوا ان المهرله اذاع ان المهر كاذب في اقراره ثم اخذ منه لم يحل له ديانته الا اذا
اخره عن طيب نفسه فانه تلك مسدداً كفاي الكفاية وعنده واما لم يكف بالاسباب
عن انشي وجمها ما بلغه في رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء كفاي العمادى وعنده
وانما اطلق اساره الى ان يصدق المهرله لم يشترط وان اراد رده ولو صدقه ثم رده لم يصح
الرد كفاي الكفاي ولورده ثم اعاد اقراره صح الاقرار كفاي الزاهدى ولما كان الاقرار
حراً (فصح) ان يصدق (الاقرار بالجرم للمسلم) لا يفسد عليك هو مراً بالنسبة لمسلم الله
(لا) يصح الاقرار (بطلاق او صفي مكرها) لا يفسد بانشاء والا فقد صح ولو من المكره
وعنده اساره ما له لو اقرهما هار لا او كادنا فلا كراه لصح ذلك وفي كراه فاصبحان انه
لم يصح ديانته (واو اقر حر) فان اقراره انه دوان صح في الحد و لعود لكس لم يصح للمال
(مكلف) فان اقرار المحرم والصبي لم يصح الا اذا كان مأدوماً وصح اقرار السكران
كاسأى (بحق صح) اقراره (ولو) كان ذلك الحق (بمجهول) لا يدرى ولو كان انشاء
لم يصح لانه ذلك بمجهول وعنده اشعار بان المقر والمقره اذا كان مجهولاً لم يصح فلو قال
لرب علي الصادرهم لم يصح لان رب علي الدسا كثير وكذا لو قال لك علي احدينا الصادرهم
لان المقصود عليه مجهول كفاي الكفاية والمصادر فبعض الجهاه فلو اقر لواحد من الناس لم يصح
ولا حدهين صح كفاي الكرماني وانما لاقى انهما الله لا تخلو عن شيء فان كل تصرف
شترط لعمدة اعلام الحق فسلم يصح الاقرار به مجهولاً فلو اقراره ما ع او آخر ششاً
لم يصح اقراره لانه تصرف فاصد بخلاف ما اذا لم يشترط كفاي اذا اقراره عصب او ودع
ما في كس وماله في الكفاي (ولزمه) فيما اقر بمجهول (سأله) ولو معصوا فلو لم يس
(احمره) القاصى على ساءه (عالمه) فبما ان كده المهرله فيما بين بعده والام يكن
عليه شيء آخر فلو قال له على شيء وبين مدرهم صح واو قال عصمت مد ششاً وبين روحه
او ولده او كفا من راب او فطرة من ماء لم يصح على الاصح (والقول له) اني للمهر مع
يسه (ان ادى المهرله اكثر منه) اني عانس لانه مسكر والكلام مشترط انه لو اسكر الاقرار
مجهول واريد ان يفسد عليه لم يقبل لان جهالة المشهود به مع صحة الشهاده وتمامه
في الخوهر والعمدة (ولا يصدق) المقر في اقل من درهم) في قوله (له على مال) او مال
قال لان مادويه من الكسور لا يظن على اسم المال عادة ولو قال درهم او درهم كان عليه
درهم او دينار ما لانه ذكر المصغر لصغر الحزم (و) لا يصدق في اقل (من النصاب) له شربى
او ثمانين (في) قوله (على) (مال عظيم من ذهب او فضة) او درهم او دينار لان النصاب
عبد الساس هو اعظم منها وعنده انه اذا قال من الدراهم يصدق في عشره دراهم
كفاي الهدايه والاصح ان الاول منه في حق العبي والثاني في حق الكرماني (و)

لا يصدق في اقل (من خمس ونسري في) قوله له على مال عظيم (من الاقل) لانه
 العظيم المطلق والعدد الواجب الزكاة من حسبه وعلى هذا يلحق ان يكون من العم
 ار بعين ومن الموقوفين واوال عظام مقدرة ثلثة نصيب (و) في اقل من قدر النصاب
 (في) في قوله له على مال عظيم من الحظوة او النصاب او غيرها (من عديم مال الزكاة) ولو قال
 مال مدس او كرم او حقل لزم ما شأن يكن الكفاية (ودراهم) في الاقرار (ثلاثة) من الوزن
 المعاد لان الدراهم جمع للرابع فهو مشترك من جمع الفلج والكبر والبدن من الاقرار
 الثلثة (ودراهم كثيرة عسره) لانه لما وصف لفظ مشترك من الجمع بالكبر واد جمع
 الكثير احد عشر فالجمل على ما هو اكر جمع لفظه من عشرة اولى لانه المتين وهذا صيد
 واما بعد هما مثل لانه كمال العظيم وفيه كثره او يكون وفي اقل كثره ضمن وعسرون
 واما حطه كبر فحسمه اوسق صدهما ولا روانه عده والحطه الكثير عسره اقصه وكذا
 كل ما كمال او يورن كافي الم (وكذا درهمها) في الاقرار (درهم) لانه اقل ما عسره وندعي
 ان يكون درهمين وفي الكافي وغيره ان في كذا دسار ادسارين لانه كفاية من العدد
 واقلة اثنان وفي الاحتار وعسره من محمد كذا درهمها لخرمانه درهمين جلا على مائه درهم
 وفيه اشـاره الى ان عر كذا عدد يكون محرورا بالاصناف فان محمدا هو الامام
 في العرسه مع ان في مئة السب انه قول الكوفيين فالرعي المحطى له لانه يكونه جارحا من لانه
 العرب محطى ومن طين غير محساح انه مئة مئة على عدم غير العانة (وكذا كذا)
 درهمها او كلا اووريا (احد عشر) بلاواو لانه اقل عدد مركب يصلح ان يكون
 تفسيره وبغال الكافي لكننا دسارا تقضي ان يكون اثني عشر وقس عليه سائر
 ماسا في (وكذا وكذا) بالواو (احد عشرون) لانه اقل عدد مركب مع وار يصلح
 ان يكون تسرا (ولو ثلث) لفظ كذا (بلاواو واحد عشر) لان احدا منها مكرر
 ادلا بظرفه في المركبات العددية و سلبى جواب لوما لهما عبد الفعهاء (و) لو ثلث
 كذا (مع واو عاتنه واحد وعشرون) لانه اقل اعداد مكر مع واو من والاكثر
 في الاستعمال عطف الاكثر على الاقل (واو ربيع) كذا جمع واو (ربنا لهما) فهو
 احد وعشرون ومائة والع (و) له (على) اما (و) له (على) مكسر القاف ومع
 الماء اي عدي كافي الفاموس وغيره (اقرار دس) له عليه من على صيغة احوال حله
 الدخه ولا يثبت فيها الدس كافي انكر ما في وكذلك على ومال المدورى ادا مائة والاول
 اصح كافي الهداء ودسار اربا في دمي ورفعي ودس وواحد ونحو اقرار دس
 كافي الم واحلف في قوله مره لان ده درهم داده مئست (وصديق) المراه وذات
 (ان وصله) اي بقوله له على او قلتي درهم نوله (هو ودس) لان المعنى حفظ درهم

ويكون بمسار علاقه الحلول وفيه اشارة الى انه ان وصل به للدم انصبا وهو
دس لرخصه وان وصل اليه كان فرضا كما في الهسية والى انه ان فصل عنه
لا يصدق انه ودعة لانه حينئذ يكون كالزاحم عما احره فلا ساجه الى قوله (وان
فصل لا) يصدق (وعندى اومعى وبخوه) مثلى كيسى او صندوفى او بنى اقرارا به
(امانة) لانها بالمعنى اولى من الدين (وقوله لدى الالف) عليه (اترها) امره ثاء
سد بالوزن الالف الواحد لك على (او قصصكها او محوها) مثل اسدها واو اعد
ما وحدها او اراى منها او تصدقت بها على (اقرار) الا اذا اسادقا انها سحر به لان
الاصل اعاده ما فى السؤال فالصبر للالف الواحد فلوزن كماله يكن اقرارا كما في الاحتيار
والثبات وتغيرهما لكن فى الصبرى فصلك اقرار وعن اى وصف ان ارأى منها
للس باقرار (ومائته ودرهم) او درهمان او صاع من روعيه مما ينكر فى الدمة (او)
مائته (وثلاثة اوثاب) او افراس او عره مما نزل فى الدمة (دراهم) فى الاول لان التقدير
مائة درهم وانما اكتفوا به لانه مما يكثر وحقه فى الدمة من المورون والمكمل والمعدود
المعارف (وثبات) فى اثبات لانهم ذكروا عدد عددين ما يفسرهما كئله وعشرين
ثوباً والدرهم والنياب حبران المتدأى مريين او معنى الواو مائة الا فى وانما عدل
صوره لثلاثيه وهم كون الحكم انما يكون بعد الاحتجاج من الطل ان الواو احسن واعلم
ان الاصل فى الثبات ان يتغير من ثمت فى الدمة ولو عسا وعبرهما من المورون
والمكمل والمعدود المقارب يصلح مما نزل فى الدمة الا اذا لم يكن مما نزل فى احتكاك
الطوار والثوب ولم يصلح مما نزل فى الدمة الا اذا لم يكن مما نزل فى احتكاك
والساق والسلم والديبات فتح ثبت فى الدمة كما فى الهية وعره (وقى مائه وثوب او) مائة
(وثوبان) او فرس او فرسان او عره مما نزل فى الدمة ثوب وثوبان (يفسر المائة)
الدمة اذا لم يصف لم يوضع للسان كما فى الكافى لكن فى ما يصح ان يقال الف وثوب
او شاء او عره او فرس لم الثبات او الشاء او الانعره او الفرار (والافراد بانه)
او عره دابة كائنه (فى اصطلاح) اى بيت الدماء وهم بانه اصله ان لا يندى لم يكن
فى اول سائر الامثلة الا اذا جرى على الفعل (يلزمها) اى يلزم الافراد على الامر الدابة
(دعة) ولا يلزم الا اصطلاح عددها حلافا لمحمد بن علي بن محمد بن العاصم وفيه
اشارة به لواقر ثوب فى مبدل او حقه فى حوائق لماء مما لا خلاف كما اشير اليه
فى الهداية (وسيف) اى الفرار سيف يلزم (حقه وسائه) دال على اسم الكل
من اصل اى الحديد والحسن مع اللحم وسكون الغاء التلافة والتمثيل بالفتح مع
الجمالة بالسكر ما شدد به السيف على الحاصرة من قطعة حلة طويلة وقيل

الاصمعي انها جمع لا واحد له من لفظه وكأنه بحمار المص والا فليس بالمعرد وقد
 اشعار به لواءه بحيايم رمد الخلفه والعص لار الاسم سطوى على الكل
 كاي الهندية (صح اقراره بالجل) اي حل ساء او حاره مان اوصى
 مورب رمد يحمل حارسه لرجل حورثها رديم اقر يحملها للرجل وهما عالان بالوصة
 فلولم نعلم ما حمل الاقرار والاحد لحرمه الكلب كاي الكرمانى (و) صح
 الاقرار (له) اي للحمل (ان من ساء) للكل (صالحا) ليصحح الاقراره مان قال
 كاي بطن فلاء على الف درهم من حبه دى كان لاسه ماب واستقل الله او مراث
 ورة منه او ووصه له من صوره فاسهل لكها مان من ساء عرصا لم مان مال اعماح مبي
 هذه النادر كذا او امرضى او وهب مبي حكا لا ليرمد مبي ادلا تصور شئ مبي
 من الحن وان لم ين ساء اصلا لا يصح عدان يوسف خلافا لمحمد كاي الهندية
 (مان ولد) ام الحمل (لاول من نصف الحول) من حين يحق ساء الملك كيون الموصى
 والمورب (فله) اي للحمل (ماقرمه) من المال وان كان علاما وحاربه فالل بينهما
 في الوصة اثلاثا كاي الارب وان كان ميا فهو لوارب الموصى او المورث وفيه اشارة
 الى ان الام اركاب ممد فولدت لاول من ساء من مورب احدهما اسحق الولد ماقر
 لانه كان في البطن وانما اولم يكن ممد فولدت لاكثر من ساء اسلم لم يستحق كاي
 اسار الله النهاية وعصره (وان امر) عرص او عصا او ودعة او مارية فائمة او مسهل كذا
 (سراط الحيار) ثلثة ايام نحو فلان على كذا على اى مالجار ثلثة ايام (صح) اقراره
 بذلك فله المال لو حود الصعة الثمرة نحو على او عسدى (و فطن سراط) اي شرط
 الحار ما له المصح الذي لا يكون الاي الاساء والاقرار احار ولنا لواء المدي عليه
 شئ م ادعى انه كذب لم يحلف المدعى المرفعه ليس بكاذب فيه عند الطر من خلافا
 لاي يوسف وعلقه القوي كذا ذكره المص وعصره (واستثناء كلى وورنى) وعذدى
 معارب من دراهم صح ذلك الاستثناء استحيانا (فيمه) فيصح الاستثناء عن الحصن
 اى من حب التمس فلو قال له على مائه درهم الادسار او مصر خطه او حرس حررا
 رمد المائه الا فيمه الديسار او الخطه او الحور وقال محمد لم يلزمه شئ لانه لم يصح الاستثناء
 لعدم الدحول وقد اساره الى انه لا يصح الاستثناء عن خلاف الجنس اى من حيث انه
 لم يصح مما فلو قال له على مائه درهم الاثوا او شاه لم يلزمه شئ عندهم لانه لم يحل
 في السدى مدي الى انه يصح استثناء الكل من الكل وهذا اذا احيى اللفظ ولذا لو قال
 ساقى طوالى الافلايه وفلايه وفلايه لم تطلق واحده منهن كاي الكفاية لكه خلاف
 ما ذكره في الوصح ومن اى يوسف لوفاله على الف درهم الاجسمائه وحسمائه

لم يصح كافي الدخيرة والى اهل اموال له على مائة درهم ان اكرهى لم يصح لانه رجوع عما
اقره على انه اذ ارض ثبوت الشيء في الماضي والماضي في المستقبل كافي الكرماني
(لا) يصح (استثناء البائع) ليس شيء له لا ليس مداحل فيه معصودا فانه كالوصف
للموصوف (كالباء) البائع للدار (والعص) للحائض (والتخل) للدين فلا يتناول صدر
الكلام ويكون الكل للمعركة الا اذا قام المعركة على ذلك كافي فاصححان وغيره والمتبادر
انه لو اقر بناء دار لدخل ما يحبه من الارض وكذا لو اقر بالتخل فعل مقدار ما يكون
فيه من العروق التي لا يفاء لذلك التخل مدونها وول مقدار ما احدث طله في كد السماء
وقل مقدار عظمه وقت الاقرار كافي الطهريه (ودي صحه) اي الذي في صحه
ومن الطين انه من فعل حب رماك (مطلقا) اي غير مقيد باحد الدخيل المعروف السبب
والمعلوم بالاقرار (ودي مرصه) الذي علب على الطين انه ما به حال كونه مدنا
(سبب) حصل (فيه) اي المرض (وقد علم) ذلك السبب (لا اقرار) بالشاهد وبيان
له المعروف السبب كما اذا اشترى سنا وقص المسح وقدره العاصي والباس او اسعر ص
شنا وقصه كذلك او استأجر شنا او استأجر شنا او استأجر شنا او استأجر شنا او استأجر شنا
كذلك (سواء) خبر الدين اي مسؤول في الدرجة ولا يرجح احدهما في العشاء على
الآخر (وقدما) اي دى الصحة ودي المرض المعروف السبب (على) دى ثالث هو
(ما اقر به) ولو عيبا في دى (في مرصه) لانه سدا لا اقوى فالاقوى (و) قدم (الكل) اي
كل من دى الصحة ودي المرض المعروف السبب والمعلوم بالاقرار بالكل افرادى فانه
اكثر اسماء (على الارث) فان حق الورثة لا يعلق بالتركه الا بعد الفراغ عما
يجاح اليه (وان شمل الكل) اي كل منها (ماله) من الطين ان سكر الكل السبب
يقوله ان شمل وفيه اشعار عامر ان الاقرار ليس يملك والام بحر الا بعد الثالث
الا تصديق الورثة (ولا يصح ان يخص) اي غير المرض ما حياره (عرما) اي
دادين من الدين الاولين من غيره (بعشاء ديه) اي دى ذلك العرم لانه ابطال
حق الغير ومن الطين ان الظاهر ترك الصغير وده وقر الى اهل الوصص الصحيح عريما
بذلك يصح وثمائه في حجر الهائه (ولا) يصح (اقراره) دى اوعين (لوارثه) عدا اقراره
فلواقر لايه يدين لم يلزمه لكن في العمادى وغيره انه لو اقر مرض مسلم لانه الكافر
واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامرأه دى المهر صح وقد اسارة الى انه لو اقر
لوارثه ولا يحس لم يصح وقال محمد ان اقراره لاحي بعد نصه صح والى انه يصح
اقراره لوارثه وسأني وذكر في الحواهر انه لو حكم حاكم بصحة الاقرار للوارث لم يحكم
سطلانه وام نص مرثانا (الا ان تصدقه العفة) اي ترضى نفقة العرماء بذلك الخصص

وبعد الورثة بذلك الاقرار ويكون الاستثناء معلما بالثلثين على ما ذكره المص ومن
 الطر ان لفظ الصديق يرده طر باب المحار معوج كما ذكرنا لكنه بشكل عادي ذكر
 في التوسيع ان الاستثناء اذا عقب الحمل المعلومه - صرف الى الكل عدا الشافعي والى
 الاخر صديقا وهو المذهب - مدحقيق الصبره كما في الرضى وفيما ذكر اشهار
 من الصديق العبر ما يكون قبل الموت والله اسار دليل صاحب الهداية حيث قال
 لانه يلقى حتى الورثه عاله في مرضه وهكذا احاط انه نظام الدى وما عده عباد
 الدى كما في العبادى لكن في وصيه الظهيره ان لا يورثه في الصديق قبل الويل لكن
 في حرايه الله من سهم لواحوا وقل عوده لم يورثوا لهم ان رجعوا والمبرء منه (فمطل)
 اقراره لعلام بهل منه ويولد مثله لاله (ان ادعى سويه) وصدقه العلام (عده)
 اى الاقرار لان الوية تامه بهما وقبل الاقرار الا انها عبر طاهره فيكون اقرارا لوارثه
 لا سطل اقراره لامرأه احده ان سكت ملك المرأه عده لاسها لم تكن وارثه صدا الاقرار
 (ولو امر) رجل (يذوه علام) اى ولد كبير فمطل التت (ارحل منه) في بلد هو
 فيها وهو المراد من محمول التت في كل موضع كما في الميه لكن في عتاق الكمانه ان
 المراد ما حمل منه في بلد سولد منه فان عرف منه فدهوه معروف التت (ويولد
 مثله) اى العلام (لعله) اى الامر ان يكون الرجل اكرمه مائى عشرة سنة ونصف
 والمرأه اكرمه مئى سبعين ونصف كما في المصبرات (وصدقه العلام) في مده حياته
 او ممانه عطف على اقر دون عمره ولا حاله من فاعله والارم ترك العلام وانما عده
 بالصديق حال الاقرار (بنت) منه (منه) اى العلام فصار كغيره من الورثه ولا يورث
 اسكارهم منه والمصادر ان يدعى انه علام منه فلو ادعى انه علام انه لم يثبت منه
 وكان كالاقرار بالحق كما في الاحمره وانما استرط حبه الى التت لان التت لم يثبت من شخص
 وانما شرط الصديق اشاره الى انه لم يثبت منه بمجرد الاقرار والى انه شرط في ذلك
 المعرله العمل فلو كان عبره لطل شرط الصديق كما في المشاهير وكانه المراد بما في عتاق
 فاصحاح ان اشراط صديق المعرله قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يشترط اى صديق
 عبره لطل (وشرط صديق الروح) مع الشرائط الثلاث الماصية (او شهادة) نحو (والله)
 من رجل او امرأه (في اقرارها) اى الروح (بالولد) اى الذكر او الانثى لما فيه من
 الزام التت على الروح وفيه اساره الى ان احد هدى الامر من اعاش شرط اذا قام الكاح
 بينهما وامادا كانت معه فشرط تصدعه او حقه تامه عده وامامهما فيكى
 شهاده واحد كما في دعوى الكافى والى انها اولم يكن ذات روح ولا عده ثب التت
 كما كانوا فعل لاسل قولها سواء كانت ذات روح او لا كما في الهايه (ولو امر) رجل

(ينسب من عمر وولد) قريب بينهما كالإخاء والعلم والحدود والى الأس (لا يصح) إقراره بالنسب
 وإن أوجب النسبة والحضانة ولابد لنسب النسب من البنت كإلى العمة وولد أشعار
 بأنه يصح إقراره بالوالتدس واشترط هذه الشرائط الثلثة كإلى الكافى والهداية لكن
 فى الهامة والحلاصة وعصرهما من المداويل أنه لا يثبت نسب الأم بالإقرار (ويرث)
 هذا المهرله من ذلك المقر لانه وإن عطل الإقرار فى حق النسب لا يرام النسب على العبر
 لكنه صحيح فى حق الإرث (إلا) إذا كان (مع وارث) ولو بعد إدارج ما به لا يرث
 المهرله ولو أقر مباح وله عمة أو عالة كان الإرث لها وبه لأنه لما لم يثبت نسبها لأبها لم يرث
 المهرل ولو أقر مباح وليس له وارث آخر كان المال له إلا إدارج عن إقراره بأنه ح لى
 المال كإلى المصبرات (ومن أقر مباح) له (وأبوه) من سادك (أى شارك المقر) فى الإرث
 المهرله سواء كان معه وارث آخر أو لا لأنه يؤخذ بإقراره فى أحد المهرله نصف ما حص
 المقر من التركة (مثلا) ثوبت (نسب الماهر) وإنما ذكر رد الماروى من أى يوسف أنه ثبت
 نسبته من الميت إذا كان هو الوارث لا يترك كإلى المصبرات (ولو أقر أحد أبى) مثله (
 أى الميت) على آخر دين (ألف درهم مثلا) متداء ماله حرة والجملة صفة لميت
 (بقص) أنه نصفه (أى أقر بقصه) نصف الدين جسماء وكذا أى آخر (فلا شيء له)
 أى للمهر من الدين لأن الإقرار ناقص إقرار بالدين على الأب وهو غير مضمون (والنصف)
 الباقى جسماء (الإقرار) من الأبين وهذا إشارة إلى أنه لو أقر بعض الكل وكذا الأس
 الآخر ما من حلف كأن له أن يرجع إلى المديون بالنصف ثم المديون إلى المقر به إذا ترك
 أبوهما العاقبة وإلى أنه لو أقر أحد همدى على أمهما أحد الدائن نصفه من نصيبه وهذا
 عند الفقه أى الثلث وقال غيره أحد الكل من نصيبه كإلى الحلاصة ولا يحنى ما ذكر
 الآخر فى الآخر من رضاء حسن الأحكام

كتاب الدعوى

آخرها من الإقرار وصح لا يتم يكون مؤخره عند طعنا (هى) واحدة الدعوى بفتح
 الواو وكسرها كإلى أول الخلفاء عن مريد لأن المعاملات أهم من الادعاء مصدر رادى
 ريد على عمر وما لا يى طلبه لأحد العين أو الدين كإلى النكرمانى فريد المدعى وعمر والمدعى
 عليه والمال المدعى والمدعى به له وكإلى العرب وقال شيخ الإسلام وعمرهما أصافه الشيء
 إلى نفسه حال المسالك والمارة كإلى الهامة وهى مشتركة بين جميع كل منهما أعم
 من المدعى الشرعى وهو (أحار) عند العاصى أو الحكم به شرط كإلى الاحتيار
 (يحنى) معلوم بأنه شرط وفى شموله دعوى العمة حماء والاطلاق فى الموضع لا يخلو

من شيء (على غيره) أي المحجر على غير المحجر محصوره كما أن ومن الظن أنه مقصود
 لدعوى الوكيل والول والوصى للمر في الأهرار ولما كان مداً للاب على المدعي والمدعي
 عليه فصرهما مع الإشارة إلى الحكم فعال (والمدعي) سراً (من لا يحجر) أي لا يكره (على)
 هذه (المحصومة) أي المحاصصة وطلب الحق فلا يسكن بما كان فيه محاصصاً من وجه آخر كما
 إذا مال قصت الدس بعد لدعوى فإنه لا يحجر على المحصومة إذا تركها (والمدعي عليه
 من محجر) على هذه المحصومة والحواب فلا يسكن ومضى التمس فله مدعي عليه معي
 فيما إذا أحضر القاضي على المحصومة للقيم وأما سراً فبما ينسبك وعدل عما يصحى إليه
 أساره إلى لحلاف المسامح فيما فعل المدعي من لا يحجر يحول على غيره والمدعي
 عليه من محجر إلى لاحق لغيره عليه وقل المدعي من يمتنع خلاف الظاهر والمدعي
 عليه من عسك الظاهر (و) هي (الماضحة) فيه أسرار بأن الدعوى كما يكون
 صحيحه يكون فاسده فالحجج ما على به احصار الخصم ووجوب المحصور
 والطال به الحواب ووجوب الحواب إذا أسكر والأشياء بالنسبة لزوم احصار
 المدعي والفاسد بخلاف ذلك بأن لا يكون ملزم لشيء على الخصم إذا ثبت كمن
 ادعى على غيره أنه وكله أو يكون المدعي محمولاً في نفسه كإني الكفاية (يذكر
 متى) أي قول دين أو عين (علم حسنة) أي حسن ذلك الدس (وقدره) بأن
 حال عصره مثاقيل من الذهب أو مكامل من الحاطة وهذه إشارة إلى أنه لو كتب صورة
 دعوى ملاعصر من غيرها لم يسمع كما شرع الله في الحرمة وإلى أنه لا يشترط أن يكون
 كالأربعة والصعد كالأخذ والسب كالع والدرص كما يشترطه ظاهر الهداية الإمام
 شرط كإني الدخيرة وغيرها وذكر في مداسات الدس أن من قدر الكاخذ ووجبه
 ومقدار المال شرط في دعوى ضالقة في الدائن ولا يشترط بيان عدد الخطوط (و) يذكر
 (أنه) أي الشيء المدين بغيره قوله (في المدعي عليه) أي في تصرفه ثبت بسمع به
 من عينه من الظن أنه سهل في الدائن حسب شرط صحة الدعوى مطلقاً ذكر الحسن
 والقدر وهو محقق بالمدعي وفي الأصناف أساره إلى أنه لو أحضر يد على دسار في يد
 غيره لم يصر بهدائيد ولذا لو علم القاضي أمره بالتسليم إليه وإلى أنه لو أحضر شتات
 رجل على أنه ملكه ثم ادعى وأقام بسمه على ذلك فعل لأنه الخارج بالحقيقة كإني العبادي
 (و) (دعوى) (المقول رتب) على ما ذكر من الحسن والقدر وأنه في يد المدعي
 عليه قوله (بغير حق) لاحتمال أن يكون محموساً على الشيء على ما قالوا كإني الهداية
 وهذه أشعار أنه رتب في العقار أيضاً عند بعض المشايخ كإني فاصحان والحرارة وهو
 المحار صد ككثير من أهل الشروط وفي الكلام رمز إلى أنهم لو شهدوا أنه طالب

المدعى بلا ذكر انه في يده مع حق لم يعمل والاصح انه يعمل كافي حزمة المدين (وقي)
 دعوى (العمار لا يثبت اليد) اي المدعى عليه (الاصح) اي يده ثمانية فلو ادعى
 انه ملكه بلا ذكر انه في يده لم يصح وان اقر به دواله وقيل ان الد تصح بالافرار
 كافي الهديانه فحلف على الملك ح دواله اقر به امر بترك الميراث لكن لا عمل البينة
 على الملك بدون اثبات الدماليد وفيه اشاره الى ان هذا الحكم حار فيما اذا ادعى
 العمار نسب وقد صرح هذه الدعوى بالافرار مالد والى ان في المعول ثبت الد بالافرار
 والى انهم لو شهدوا انه في يد المدعى ح د لم يعمل في ظاهر الرواية ومن محمد انها
 تعمل واعلم انه اذا شهدوا انه في يده فسألهم القاضي اسم شهوده واسم سمع او هدية
 لا لهم ربما سمعوا اقراره انه في يده وهذا لا يختص به فاهم لو شهدوا على السبع
 مثلا فسألهم عن ذلك فانها شهداء بالملك للسابع والملك لا يثبت بالافرار الكل
 في العبادي (او علم القاضي) ما يلد فانه عمره في هذه الاقراص الاحكام كافي المطولات
 (والمطالعة) اي ايمان تصح عطالة المدعى المدعى عليه بالمدعى عيا كان او د سامع ولا
 او عقار الا في مائة الدعوى احبار القاضي المدعى حاه على ابناء حق المدعى ودا
 لا يجوز للقاضي الا اذا طاله به فامنع كافي الاحبار فلو قال لي حاه عشرة دراهم
 وأمر رد على ذلك لم يصح دعواه ما لم يعمل للقاضي مره حتى ده طلبة وقل يصح وهو
 الصحيح على ما قال ابو بصير كافي الخلاصة وخبره (واحصاره) اي باحصار المدعى
 حاه مائة المدعى مجلس الحكم اذا ثبت الد كذا اذا شهدوا انه في يده فله هذه
 داه فانها ل لا اثبات لا رول بالشك (ان امكن) احصاره بان لا يكون له حل
 وهو كالمسك والزعفران فان لم يكن بان يكون له حل بان يكون محال لا يتحمله انسان
 الى مجلس القاضي الا بالاجرة او لا يمكن رفعه سد واحده او يحلف سدره في البلدان
 على الخلاف لم يحصر على الاحصار فان كان صيرة او د ما لم يجرى ولا القاضي ان يحصر
 سدره او سدت اميا سمع الدعوى والتمه ونعمي ثم ان كان خارج المصر لم يحصره
 كافي امدادي وذكر في الحزانه انهم لو شهدوا بشيئ منه من المجلس قلت وان امكن
 احصاره بخلاف ما قل ومن الجهال انه لا عمل (لنشر ال) اي المدعى (المدعى)
 ح د اندسوى (والساهد) ع ساداتها (والحلف) اي المدعى حاه عند الاستخلاف
 لا به شرط الاعلام باقصى ما يمكن وذكر في القواعد الاحتياط ان يجمع الخالف بين
 الاشارة بالامسح ومن اسم الاشارة والفسار الة وقول كمر المدي محمد مدي
 حيث كد دعوى مكثد جعري دادى ثبت مثلا سوى بالاشارة فوبه ويكون
 صادقا في حقه كافي اسكارة (وذكر قيمه) اي ايمان تصح بذكره قيمة مال

(ان تذكر) احصاءه بالهلاك فلو لم تذكرها لم يصح الدعوى فالتساق الزوايا
 كما في عين قصص الخلاصة وعد اساره الى انه لو كان قائما لم يصح وهو الاصح
 كما في محاصر الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر الورى والدكوره والاورثه
 والس في الدائره وفي خلاف كما في العمادى وقال السد ابو القاسم ان هذه العريقات
 المدعى لازم اذا اراد احد عمه او مثله في المثل وانما اذا اراد احمد فيمه في القبي
 هذه ان يكتفى بذكر العبد كما في محاصر الحران (و) ذكر (الحدود) جمع الحد
 وهو ما يجر به حصار عن غيره فالاسير كالدور والاراضي والسيور والطريق والنهر
 لا يصلح حد الا انه يرد ويقتص ويحرق وهذا صده حلالا لهما وهو المحار حده شمس
 الاسلام (لازم او الثلث) حد الثلث لو حود الاكثر على ان الطول مرفى بذكر
 الحدس والارض ما حدهما وحتكون مثله ومن ان يوصف بكنى الانسان وقيل
 الواحد (في) دعوى (الممار) لانه مرفى بها وفيه ومن ان يهدها بما شاء سمى
 وحد الشخص فله عرف ثم المشرق ثم الشمال والى انه بعد ولو مشهور او متداول هذه
 حلالا لهما فلو لم يحد وفيه صحة ذلك بعد والى ان ذكر المصغر والعري والمحلة لا يلزم
 كما قال بعضهم ود كر الرصافي انه لو منع ماض لم يحج هذه الدعوى والا حش ان بدأ
 بالاعم وارضى بالذكى في محله كذا في سكه كذا الكل في العمادى وانما اشترط ذكرها اذا ابر
 المدعى عليه وانما اراد المدعى بالمدعى ماضى فالتسليم الدلائل لهما لا ينصر
 بالافرار كما في القاعدى (و) ذكر (اسماء الاصحاب) اي الحدود (و) اسماء (اسماء) اي
 الاصحاب (اي) اسماء (الحد) اي احداث الاصحاب والاحس اسماء اصحابها الى احداثهم
 حصول في كل حد هي الى ذلك فلا ينفلان وقال ابو يوسف لم يشترط ذكر الحد واليه
 ذهب بعضهم والاول الصحيح واقصى ما لثاني بعدوا العمه لارواح الا شراك فلو اسهر
 رجل لا تصاح الى ذكر القسب وفي اصناف الاصحاب اسماء ما ذكر الثلاث فقوله
 لرب ارض المملكه في يد اله لاني ولوا كنى بالمدعى على البحار ولفق ارض وقص
 على مذهب كذا في يد اله لاني ولرب ارض من ركه الدلاي لا ارض ورثه فلا ينسب اليه
 كما في العمادى (وادحي) الدعوى عماد كر (مأل القاصي الحميم) اي المدعى عليه
 (عم) اي من حقه هذه الدعوى لى الفرق من الفصل بالافرار والسد والخامس
 ان القاصي امر المدعى بالسكوت وادى طبق المدعى عليه ولا ينسب المدعى وهذا
 اصح بما اذاره ومن الفصل انه قال القاصي المدعى احببني بغير خانا اصم فان
 التمس السؤال عن حواه سأل عنه وفيه رمز الى انها اذا نسب قال له قم وجمع
 دعواك وانما ترك معاملة الدامى مع الخصم حل اطهار الدعوى اساره الى انه ان شاء

سكت حتى يبدى المدعى بالكلام أو يكلم أو لا وقال مالكهما من حقه العصاء قد جمعها
من ذلك وهذا أصح مما اختاره بعض العصاء من السكوت لأن في السكوت نهج القصة
كما في قضاء السوط (فلأقر) الخصم ما يدعيه المدعى إقراراً بالادعاء أو الكسابة وأما
أحدى اللسنتين وذلك كما أدرى من المرض ولم يقدر على التكلم لصعوبة ذلك إقراره
(أو انكر) إنكاراً صريحاً أو صريحاً كما قال لأقر ولا انكر فإنه إنكار صريح
وما روى أنه إقرار صريحاً فمحقق حتى يقر فعاط على ما أشترى المدعى المبيع (وسأل)
القاضي (المدعى) في صورة الانتكار (منه) على ما ادعاه (قضى) في الصورة (عليه)
أي الخصم وقد توسع فإن العصاء بالإقرار الزام للجرح من موجب ما قرره لا به حجة
سواء بالسبب حملها منه التوقف عنها على العصاء والكلام مشترط أن المدعى عليه
لو سكت وأقام المدعى بذاته نفس عليه في رواية قضى كما في المسألة إلى أنه لو انكر وأقام
بذاته ثم أقر قضى عليه بالسبب كما قال بعض المشايخ والأمر إلى الصواب أن يقضى
بالإقرار على ما قال آخرون كما في العمادى (وإن لم يسم) لمدعى المبيع ما يقول له ودلى
أو هم عب أو مرضى (حلفه) أي الخصم وقد أشار إلى أنه إنما يربط الحلف على صحة
الدعوى فيحلف فيما لا يشترط فيه الدعوى من حقوق الله تعالى كإطلاق والتمساق
والإتلاف والضم وأجره المساهرة والوقف وغيرها وعامة في التماس إلى أنه لو حلف
المدعى لم يصر وإن كان في مجلس القاضي فحلفه القاضي كما في شهادات المبيع لكن
في إطلاق الحر أنه لو قال أنت على حرام وقال لم أؤبه الإطلاق فالقول قوله مع اليمين بخلافه
أنه وينبغي أن يقر بالحلف فإنه إنما يبرأه أن يحلف إذا طعن أن المدعى أنه متصل في دعواه
وأما إذا طعن أنه صادق فلا يحلف بل يدفع المال إليه وكذا إذا ثبت أنه صادق لا بدعى
أن يحلف كما في قاضيهما (أن طلب) الحلف (حصه) هو مشترك عرفاً بين المدعى
عليه والمدعى وهو المراد فهو واحد من دلو أو حلف المدعى بعدم حلف القاضي ولا
طلبه يحلف ثانياً فلا يحلف قبل طلبه وهذا عند الطرفين وكذا عند أبي يوسف إلا في
فلائل منها يحلف الجميع أنه ما نطل شعبه وعامة في أنه أدى ويدعى أن يسبى
من كان له دين على الميت فإنه يحلف قبل طلب الوصي والوارث بالإجماع أنه لم يوف
دينته من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيرها (طلب بكل) أي مسع عن الحلف (مرة)
أو سكت عنه (ملاأفه) من حرس أو طرش أو غير (وقضى له) عليه بالذل (بما كوله) أي
سبب الامتناع عنه (صح) ذلك للعصاء وبعد عدلها في المشايخ وهو الصحيح لأنه عمر له
الإقرار ولو قال بعد العصاء أنا حلف لم يسمع إليه وفي الواوهمسا وفي ثم منه
دون الغاء إسماعيل أنه لا يشترط العصاء على فور الكول فيجوز أن يمهله يومين أو ثلاثة

ولو دد عرض اليك ثلاثا كمال الخصايف وقال غيره انه يسترط وديه اس ار نانه لانه
ان يكون اسكول في مجلس العلماء دون غيره كافي اليك وقوله ما لكون اساره الى ان
السكرت يسمى بالكون اتصاله حكمي وهو كالمعنى في السكر على الصحيح كافي اليك
والكافي في الطرأه سدر ك. ل هو موهم كالاخي ولا بعد ان كون قوله بكل شاملا
لوعى اسكول وقوله مكث معا مكث عن جواب الدعي على ما ذكرنا من الرواين
(وعرض اليك) على الدعي عليه في صورة الكول (ثلاثا) من ثلثات بان تقول
له اني اعرض عليك اليك ما كان حاصب والا فاصب عليك ما ادعاه ثم تقول اصاب
بافه ما لم يدا عليك هذا المال الذي مدعي وهو كذا وكذا ولسي مسه فان ابي ان
يخلف كذلك ثم يم ويقول (ثم انصاه) عليه دعوى المدعي (احوط) واول
هم وليس ما لم يار في ظاهر الروايه واما ان العرض ثلاثا لارم فلو قسي بعد العرض
مره لم يصح والله ذهب الخا كم كافي فصاء المسه (ولا رد اليك) من مدعي عليه (على
مدع) وان كان له شاهد واحد (اركل - صمد) للحدث باليه وروا الكافي كالموار المسه
على الدعي اليك على من اسكر او الدعي عليه دعواه وفيه اشعار بما هو الواجب عليه ان يخلف
المدعي ويصمى الدعي على المال كان الصلح باطلا والمدعي على دعواه كافي اليك
(ولا يخلف) السكر عند خلافا لهما (ق) تسه امور صورته واكثر من عرضي
(سكاح) اي نفس السكاح او الرصي به او الامر به فلو ادعى احد من الزوجين لا ينفق
سكاحا على الآخر وهو سكر لم يخلف عنه بل يعلق حتى يحد الله ولها دفعه بخلاف
انها ان كانت امرأت فهي طالق ويخلف عندهما دداني يوسع بالله كد توفيقا بين
سكره وعند محمد بالله كدوي روي بسدر في حال وهو احوط كافي القاعدى (ورجعه)
بان مدعي احد الزوجين بعد العده على الآخر ايه راجعها ووطئ بعد العده فان ادعى
الرجعي العده ثبت بقوله في الحال (و) في (ق) الاء (اي في الرجوع في مده الاء
بان مدعي احدهما على الآخر بعد مده الاء رجع اليها في مده على احلها
فل الله ثبت القى بقوله (وامد الاء) او طلب ولد بان مدعي احد من الاء والمولى
اول حه والروح اما ولد به ولدا حيا ومسا كافي ما صهران اكن في المشاهير ان دعوى
الروح والمولى لم تصور لان اللب ثبت باقراره ولا غيره لا كادها وده وعكس ان يقال
انه يجب الطاهر لم يدع التمس كادل عليه بصورهم (ورق) بان مدعي احد
من الماروف اللب والمحمول التمس على الآخر ايه عده والمراد باللب اللب والحال كما
اشار اليه في القاعدى واما غير جهه اللب لانه لو كان معروفي الحال فهو حر او عده
سعي فلم يصح عاه هذه الدعوى كالاخي على واقف النفس في الملال الطاهر ايه

لم يظهر وجهه (وذهب) ثبت بقرار المكران مدعى احد من المبروف والمجهول
انه ولده فلو ادعى انه اخوه او ابنه او حاه او عمه لم يتخلف تلاحق كافي الكافي
(وولاه) اي ولاء القصد اوله الولاء فان مدعى احد من المبروف والمجهول على
المتحر به مدعه او مولاه ولا تخلف عند ان حصة في هذه الامور لان المصدور
من الاستخلاف القصد بالسكول والسكول حمله سلا واما حصة من الكسب الحرام
والبدل لا تخبر في هذه الامور فتخلف عندهم لانهم ساجد السكول اقرار صانه
عن النجس الكاسية والقرار يخبر في هذه الامور فتخلف على صورته بكار المسكر
لا على دعوى المدعى وقول بالله ما سكما كاح قائم والقوى على قولهما كافي الكافي
والسكول وهكنا في الاحصاء مبالا وعموم اللوى ودكر في الممانعة قال الاخرى
ان المدعى اذا كان متشابها بأحد العاصي بواحدة ومطلوما بقوله (ولا) تخلف
عندهم (في حشد) هو سائن حق الله تعالى كحد زنا والشرب والسرقة
او معلوم حقه تعالى كحد القذف فان حق المدعيه مطلوب فلو ادعى احد على احد فده
بار بالمدعى (و) كذا في (لعان) فان ادعى على الروح بالمدعى لانه صك الحد
مدعى بالشبهة والاكفاء مشتملانه لم يتخلف في غير ما ذكر وفي طم وعاصم
انه لا يتخلف في اكثر من عشر صور سواء لم يستثنى من الامور التسعة فقال
(الا اذا ادعى) على المجهول اي لا يتخلف مسكر ومسي في شيء منها الا في وقت ادعاء
مدع (في) ضمن واحد من المذكورات مثل (التكاثر) والرحمة وفي ايلاء (والقب)
والاستيلاء والولاء والرق (مال) فانه يتخلف في الاحلاف لانه يخص حق المدع ولذا
تخلف في دعوى القذف والتميز (كبر) كمال في ادعاء السكاح والرجوعين (وبعده)
في الادعاء اودعاء كونه ولذا اولم ولدوا ومقا او عدله (وارث) في ادعاء الرعية
او الداراة من الميت ولما اذناح الثاني من المسنات الى بعض اشار انه فعال (وحلف)
بالأيمان (السارق) عد اراده احد المال (وضمن) ما شدد (ان سئل ولم يقطع) يده
لان المال ثبت بالسكول الذي فيه شبه بخلاف القطع وبما ذكرنا من تفسير كلامه طهر
انه لوهم من قال انه سباح في الامضاء والحق ان يقول الا في السكاح او التمس ادعى
فيهما مال والاحسن ان بعدم الحد والعان على الصور المتخلفة ويؤجر السكاح والنسب
فقول الا اذا ادعى فيهما مال كما لا يخفى اسهى ولما اخرج الكلام الى ما حلف فيه بخلاف
ذكر بعض احرمها على طريق الاسماء فعال (و) حلف (الروح) بالاتفاق (اذا ارعت)
الروحنة (طلالا) ملاينها عليها (ويثبت ان سئل) الروح (نصف المهر) قل
الدحول (او كله) بعده (وكنا) حلف الأيمان (مكر العود) في النفس اوقى الاطراف

(ما من سئل و) دعوى (الفسخ حسن حتى يفر) فمضى منه (أو) حتى (خلف)
 وطلبت عن الحسن ولا تخمس هذا (و) ان سئل (فيما دونها) اي انفس (بعض منه)
 لان الطرفين في الادعى كالمثل في وفاءه الفسخ وخرى الدل في المال لعائده وضع الخصوم
 فخرى في الطرف ولا رد قطع السارق بالكل كاطن لان الخصوم شرطه ولا يكون
 الدل الذي هو رد الخصوم سبباً لاساره له الكرماني وقال ان اتكول اقراره شبهة
 فلم يرد المدعى في التصورين (وان قال) المدعى (ان يثبته حاصره) في المصارى في المحل
 (وطلب حلف الخصم لا تخلف) الخصم عبده و تخلف عبداني يوسف في التصورين
 وقول محمد مصطفى والاول الصحيح كأي الزاد وجه اساره الى انه حلف اذا مال انهم
 ص مسافة السبع كأي الزاهد في فلو حصر وافلت سعادهم وان شرط عبد الخلف
 ان لا يسمع منه كأي شهاب المسد والى انه لو كان له منه عاقلة حاصره ولم يفعل بذلك
 كان له ان لا تخلف كما قال سيف الأئمة لكن قال شرف الأئمة هذا ادان ان سئل
 واما اذا طعن به بخلف كادما فلم يرد في الخلف كأي قضاء المسد (و تكفل) من التكفل
 (بعضه) اي تؤخذ من المدعى عليه كمل بعضه وان يطالب وكلا بالخصوم وصح
 ان يكون الواحد كذا لا وكلا وان اعطاه فله ان يطالبه بالتكفل بمس الوكيل وان كان
 المدعى مسؤولاً فله ان يطالبه بذلك كأي لا يسأل الخصم عنها كأي الكفاية واطلاقه
 مسر إلى ان العاصي مكفله ولو لم يطالبه المدعى وهذا اذا كان المدعى احاطاً بالخصوم
 واما اذا كان عالماً فلا يكفله العاصي لا يطالبه كأي المم والى انه كفله ولو كان الخصم معروفاً
 والمدعى حميراً ومن محمد انه لا خبر عليه اذا كان معروفاً لا يخفى بعضه والمدعى حميراً
 لا يخفى بذلك العذر كأي الكرماني (ثمة امام) مرويه عن ابي حنيفة وكمل الى حلوس
 العاصي بخلف آخر ولو سجد امام وهذا ارفق للسائل كأي الكرماني الا ان هذا في الزر
 الاول واما في رما ساعلا ول ارفق لانه محاس كل يوم كأي النهاية وهو الصحيح
 كأي الهداية (ما اني) من اعطاء التكفل (لاره) اي دار المدعى او امين مع الخصم
 ثمة امام حمياً دار الاداء حل داره فانه مجلس على الباب ولا يبعده عن الوصية والفصل
 والعداء والعناء ولا عن العمل الا اذا ادى مؤنه وله ان يلاومه بولده واحرانه فان الرأي
 الى المدعى على الصحيح كأي ما صبحان وعمره وبسبب منه المدونة فانه لا يلاومها الا ائمة
 كأي الهداية ومن الغصاء السأحر من اوجب حسن الخصم لان المدعى مخدع
 الى طلب الشهود وعمره كأي قصة الذخيرة وبما في الكفاية (و) يلزم المدعى
 الخصم (العريب) المسافر (مجلس الحكم) لا يعرفان اطم يثبه ولا تخلف او بدعه
 فهي حله مدطوفه على قوله بكمل لانه مدطوف على المصوب في لاره كاطن المص

انه عرف ان يعرف ان العرب بلازمه وبكامل ان اتي منه عن الكمال (ولا يكمل)
 العرب (الا) من اول الخلق (الى آخر الخلق) اذ الزيادة ضرورية بالاسفار لكن
 في ما مضى ان انه لا يكمل بل يوحى الى آخر الخلق وفي الخراء انه يكمل يوما
 وصعد الاختلاف القول لمذكر الامانة لانهما اصل (والمثل) الذي يصح
 بالكل منه يكون (باق) دون غيره فلو جاءه انما يصح به فكل قد بقي به لم يعد كما
 في الكماله وغيره ونسبى اصحابه عددان واداءه حلف الاخرس الانان يقول انما يصح له
 صلتهم بانهما كان له عليك هذا شرع اوله كما في السامع وغيره (لا) يذهب بالاطلاق
 والاماني (وتكونهما منه حرام) (ما لم) (والحق) (الخصم) على الخلفه (بل يصح)
 ذلك الخلف (بهما) (كما) (لكونه) الخلف باق (فان لم يصح ذلك) (فذهب) (وما)
 واما انهم وقد استمار بالاكثري لم يخلوا واما والراى الى العاصي والاول طاهر والوايه
 ولا يخل العاصي الى غيره على الصحيح كما في ما مضى وغيره ولهذا لو قال المدعى حلفه
 بالصالح اخلوا في كرهه كما في صوم المصمرات وعاده حرق الاعيان (وذهب) (حوار) انما
 (مصممه) (ملاطف) والاعتقاد اليهم (مال) على المسهور وقد ذكره المصنف باق الطالب
 المال المدرك المملك الحى الذي لا يموت اما لكونه في الوسطيات رد دول الاسماء
 بوجهه وفي الاصله والذخيره وغيرهما انه لا يخلط بها كما في الشايع وفي ما مضى ان
 لا يخلط بان يقول باق الرحمن الرحيم وهل لا يخلط الصالح ويصلى لئلا يصح ان يعظم حرمة
 التيمم اولا وسئل عنه ان الذي يسرون مصداقه واعاذههم فبما فلا اله الا الله كما في الاختيار
 (لا) يخلط (وحوا) (بالمان) انى في نوبت السراف كاول الحمد واخرها والله العلي
 لان ذلك تاحر المدعى (و) (المكان) انشريف كين اركن والمقام ومناز وصد
 والمبرم الطامع والمصدق من ابي يوسف انه يوضح المصنف في حقه ومراء انه المذكور
 ثم حلف في مكان منها كما في المصمرات (و) يخلط عبر المسلم عما اصعبه فبذلك (حلف
 الله وحى باق الذي ارل اسوديه على موسى (و) حلف (انصراني باق الذي ارل
 الاصل على عيسى والمحمدي باق الذي حلف اثار) وفار السحان ان الخوصي حلف باق
 لا يعرفه واما ان يخلط ان يخلط المالك او باق الكاف واما اشعاره به فحلف باق وحده
 لان التعليل مادة ما كذا كما في الاختيار (ولو تولى) وغيره من المشركين (باق) وحده
 لانهم قالوا ما نعيدهم او يقر بوا الى باق ولما لا يخلط بالضم وغيره كما في الكرماني (ولا
 يخلط) احد من القرى الاربعه (في معادهم) وكان عبادتهم لله من بعضه (و) حلف
 على الخصال (من سب) هو عمل ربيع كعب او عصب يرفع بالماله او اذ سب صاوسا
 (تدومانه) مامت (يسكنه) ما تم في لظال ادا ادعى انه اشترى (او) ما سكما (كما) قائم

في الحار) اذا ادعت التهمة ولو ادعت التكاثر كان المال على مذهبها في التحلف كما مر
 (او) بانه (ما هي بائن ملالان) اذا ادعت اطلاق البائن ولو ادعت رجوعها حلف على
 السب لكنه خلاف ظاهر الرواية فانه يحلف على الحاصل في الطاهر وفيه شبهة ان كان سب
 الحاصل كما تقدم في ضمن دل العمد يتحقق في ضمن دل آخر من الادعاء الحسد (لا)
 يحلف (على السب) اي العمل المريع فلا يحلف (بالله مانعه) منه (ويحويه) عمل
 بالله ما سكتها وما ظلمها ما سالا به فمطري عليه الافانة والخلع والتكاثر فيحشد مصرره
 المدعي عليه وهذا كله عند الطرفين واما عده فيحلف على السب الا اذا كان المنكر
 للعاصي لا يحلف على السب فان الانسان قد منع من له فانه حلف على الحاصل كما
 في الهداية لكن ذكر في الدخلة وعده انه لا يحلف الا على الحاصل في طاهر رواية اصحابنا
 وعن ابي يوسف انه لا يحلف الا على السب وعده انه يحلف على ما سكره من الحاصل
 والسب وهذا احسن الا ما قبل هذا خلواني وعليه اكثر العصاة وقال فخر الاسلام ان
 العاصي يحلف على ما رآه من الحاصل والسب (الا ان مصرره المدعي) من رأى المدعي
 هذا الماوجب تحلفه على الحاصل (فيحلف) ح (على السب) فلا خلاف في طهره (كدعوى
 سعة بالوار) فان المسرى المدعي عليه اذا كان سائغا حلف على الحاصل ماله عليه
 سعة لانه لا يرى ذلك فمصرره السمع الحقيق فيحلف على السب ما اشترطه ومن الطين
 ان المدعي عليه قد مصرره مطلقا الشفعة سألها الطلب لانه لا بد للعاصي من الاصرار
 باحدهما والاولى به المدعي عليه لانه محسبك فيارض السقوط والمدعي بالاصل
 حب السب حقه بالسب الموجب له من الشراء (وكذا) يحلف على السب فلا
 خلاف (في) دعوى (سب) اي فعل (لا سكر) ولا يمنع رافع لانه ليس مما يتصرره به
 والاحسن ان يقول الا ان مصرره المدعي او لا سكر والسب (كعد مسلم يدعي) على
 سنده (صعه) فانه يحلف على ما عهقه لانه لا يودر فمصرره كعد الاضاق والمترد لا يسترقي
 ل يسأل والهرب الى دار الحرب ثم السبي ماذر الا انه رواه عن ابي يوسف وفي الطاهر
 انه يحلف على الحاصل كما في الدخلة ويدخل في الكاف ما اذا بي على سائط غير
 او اخرى مبراما على سطحه او دمي راما في ارضه او سبي في ارضه مبراما مما لا سكر
 فيحلف على السب كما في الاحصار (وفي الامه) ولو سلمه (والعبد الكافر) اذا ادعاه عبيدها
 تحلف سدهما في طاهر الرواية (على الحاصل) ما هي او هو حر في الحال لان الرق تكرار
 عليها مازده والمعا والسبي وعليه سبب العهد والحق والسبي وعن ابي يوسف انه
 يحلف على السب وتماه في الدخلة (ويحلف على العلم) اي علم المدعي عليه المدعي
 (من ورث سبنا) من عين علم ذلك يعلم العاصي واقرار المدعي او يبيد المدعي عليه

(فادعاء آخر) فقال له القاضي بالله ما علم ان هذا المين له وجه ادعاء الى انه لا يحلف وارث
الذي قبل وصوله اليه خلافا للحصاف والاول المحذور عند القصد وقاصدا ان يكفى الم
والى انه اولم يثق كونه ميراثا حلف على التثات لتحقق منه من كون المين في يده
يكفى الدخيرة والى انه لو حلف على التثات اعتبر انه ادعى من العلم ولو شكك فيه قضى
عليه لكن في هذا الموضع اشكال يكفى العمادى (و) تحلف (على التثات) بالخوف
اى قطع ما ادعى من المدعى (اروهم) شئ (له) اى المدعى عليه (واشتراه) المدعى
عليه لم ادعاء المدعى لثبته انه له ما ادعى له هذا والمشرى تحلف بالله لئلا يفسد هذا
ملكاً للمدعى ووجه رمر الى انه لو وقع الدعوى على فعل المدعى عام من وجهه وعلى
فعل غيره من وجهه كفى المقود حلف على التثات وهذا مشكل لان اصدار فعل الغير
يوجب التحلف على العلم واعتبار فعل نفسه على السبب الا انه رجع حاب الدانة
زياده احرر واستثنى من هذا المصل الراد بالمع ما به لو اشترى عبدا ثم ادعى السرقة
في هذا الموضع حلف على السبب مع انه فعل المقر وقبل التحلف على فعل الغير اما يكون
على اعم اقل المدعى عليه لا يعلم الى به فيحلف على التثات الا ترى انه لو اقر الوكيل
بالباع ان الموكل قص الثمن واسكره الموكل حلف الوكيل على التثات بالله ود قصده
الموكل التكل في الدخيرة والى انه في كل موضع يجب اليقين على السبب فحلفه القاضي
على العلم لا امر وكذا الموكل لم يعتبر بكونه يكفى العمادى (وصح) فادعاء الحلف والصالح
منه (اى عن الحلف كما اذا توجه حلف على المدعى عليه فاعطى المدعى مثل المدعى
او اقل او صالحه عن دعوى الحلف على اقل من المدعى فانه يصح ذلك ويستقط
ولاية الاستعلاء بعده وانما الصالح منه انه ليرصه فان علمه الاصلوه والسلام دونه عن
اعراضكم باموالكم وقدروى ان عثمان اودى بمهة فله في ذلك دعوى احاق ان يصح
الناس لئلا يفسد ما ادعى عليه من الكسب يكفى التمسك ووجه ادعاء انه لا يجوز ان يصح
اليقين لئلا يفسد ما ادعى عليه ان يستحلفه بعد ذلك يكفى الكرمات

في فصل في الخفاف

(ولو ادعى) اى المتدعيان مثلاً و' او للاسباب (في قدر الثمن او المبيع) دال البائع
ان الثمن ادعى او عد وهل المشرى دفع او عدان (حكم) القاضي (لم يره) اى قام
الرهان واليعد على ما ادعاء فان الشك متدع والتمس من جهة (وان احلفا) به (وبرها)
حكم (لثمة زمة) اى البائع اثبت زياده الثمن ومشتري زياده المبيع لان مثب الاقل
ساك ولا يسي زياده قصدا بخلاف مثب الاكثر فلا بد من (وان احلفا) اى

في قدر الثمن وقد راعى فقال النافع انهما العار وعدد وقال المشرى الف وعدنان وبها
 شحنة النافع في النسي (اولى لانهما منه الزيادة (و) حقه (المشترى في البيع اولى) اي قبل
 وحسن القول فان هذا الورق مشترك من اصل المعنى والزيادة كما في طلاق النكاح
 والكتمان وغيرهما ولا يرد انه يدل على حوار قول حقه الاهل ولم يدل اصلا (وان)
 احلها في احدهما او كليهما (عقرا) من امانة الحقة (وصى) واحد (وكمل) معها
 اذا قل له ان لم رضى فبيع البيع (رماده يده الاخر) والصبر المصوب للزيادة
 مصدر (والا) رضى واحد معها (حاشا) اي اسيرك النافع والمشتري
 في الحلف بالله ما ناعد بالف وما اسبره بالفين حكى مالى كما في الاصل وذكر
 في الزيادة انه حلف بالله ما ناعد بالف ولقد ناعد بالفين وما اسبره بالفين
 ولقد اسبره بالف فقصم الايمان الى التأكيد والصحيح هو الاول لان الايمان
 وصح على ذلك لانها متعلقة بالمرور وقد اسبره الى ان الحالف يصح قبل قص
 البيع وهذا استحسان فان المشتري يدعى وحبوس تسليمه والله اس ان لا يصح لانه ملك
 البيع والى انه لا يصح بعد قصه فاما واستحسانا كما في المصبرات (وحلف المشتري
 اولا) في الصور الثلاث على الصحيح لانه المكر المضاف للثمن اولا ومن ان يوصف
 ان النافع حلف اولا وقبل بمرع مدعما كما في الكافي وفيه اشارة الى انهما لو احلها
 في البيع بعد حلف النافع اولا فلو احلها في الثمن حلف اولاه مدعى اولا وان اذنه
 معا حلف من ساء وان ساء افرع بينهما والى انهما لو احلها في حقه العدة فقال
 احدهما بالبيع والاخر بالله او حسن الثمن فقال احدهما اهدراهم والاخر اهدراهم
 لم يحلها وهذا ضد الصحيح والخبر ان محالها كما قال محمد والمساير من البيع هو بيع
 العين بالثمن ولو كان بيع عين بعين او من عين حلف انهما شاء لاصت وانما
 في الابتكار الكل في الاحسار (ومع) طلب احدهما (المعاصي البيع) بعد
 الحلف فان لم يطله تركهما حتى يصلها على شيء وفيه استبعاد بانه لم يسمع من
 التحالف وقول مبيع الاول الصحيح كما في الكافي (ومن سئل) معها عن الحلف
 (رمة دعوى الاخر) انهما لان الكول حقة في دعوى الاموال (ولا حالف) احد
 اذا احلف في عهده يهود عليه ومثما اذا احلها (في الاحل) اي في حقه او قدره لانه
 راجع الى وصفا الثمن ومثما اسبره (و) كما اذا احلها (في شرط الحار) في حقه
 او قدره من ثمة الملم او اقل (و) كما اذا احلها (في مبيع الثمن) او كانه وامد كره
 لانه مبروع عنه باعتباره صار ميراثا سائر الدعوى وفيه استبعاد بانها لو احلها
 في حقه مبيع حلفا وهما لا تحلها كما اذا احلها في الخط والاراء او مكر دفع البيع

وه كافي الكافي (وحلف مبهما السكر) اى مكر الاحل وشرط الخيار وعص بعض
 التثني (ولا) يحصلان بعد الاحلاف في قدر التثني (وعد هلاك) كل (المسح
 في المسرى على الصحيح لانه يحالف بعد انه من وتحالفان عند مجيء ونسخ العقد
 على فيه الهالك يوم العص وهلاكه شامل لخروجه عن ملك المسرى اور يانه راده
 مصلته . ولده او غير مولده او مصلته مولده فانه لا تحالفان بعدهما وتحالفان عند
 ونسخ على الدى في المصلحة المولده من الاصل كالسمن وعلى العين او الفقيه في مصلته
 غير مولده منه كالتسبع وعلى الفقيه في المصلحة المولده كالتمر واماني مصلته غير
 . ولده منه كالتسبع فالحالفان ونسخ على العين بالاجماع كافي المتوسط . اى
 كلامه دال على انه لو كان التثني عينا تحالفا لا بالمسح موقوف في احد المتامنين كافي
 الهداية (وحلف المشتري) في هذه الصورة لانه مبكر في يده التثني (وعد هلاك
 موصد) اى لا تحالفان اذا احلفا في قدر التثني غير المقصود به هلاك بعض المسح في
 المشتري وحلف المشتري في هذه الصورة ايضا كادلى عليه العطف (الا ان رضى المانع
 بترك حصه الهالك) منه اصلا فبصرف كان العقد وقع على القائم فقط فانه تحالفان
 ونسخ على القائم فبصرف الاستثناء الى الحالف على ما قال عامة المسامح ولا بعد
 ان يصرف الى تحليف المشتري المراد في كلامه اى حلف المشتري الا ان يأخذ المانع
 القائم صلحا ولا أحد شيئا اخر وبترك حصه الهالك عند البائع وأحد مبهما ما اقر به
 المشتري مع القائم صلحا جابه لا تحلف المشتري في هاتين الصورتين على ما قال بعض
 المشايخ في تخرج قوله وقال محمد انهما يحالفان على القائم وفيه الهالك فرددان وقال
 ابو يوسف انهما يحالفا على القائم والقول قول المشتري في فيه الهالك مع التثني
 وتامنه في الهداية وانما قلنا في هذا المشتري لانه لو هلك في هذا البائع يحالفا على القائم
 بعدهم كافي المصبرات (ولو احلفا) اى الموحر والساحر قل حص المصدة لمسا باني
 (في بدل الاساره) اى درهمين او دواهم (او المصدة) شهرا او شهرين او دهما معا
 قال الموحرا حرك الدار شهرا بدرهمين وقال المستأجر اسأخر دهما شهريين
 بدرهم فان لم يتم مدته (تحالفا) ونسخ الاسارة لاحل المسح ولا حص المصدة
 (كافي المسح) فان كلامها عند موصد والمصدة كالمسح والاحرة كالثلث فيحالف
 الموحر او الا ان احلفا في المصدة والمستأجر ان احلفا في الاحرة وائى شكل ثبت قول صاحبه
 ولما يرضى دل وان رضاءه اسأجر ان احلفا في المصدة ويذا الموحر ان احلفا في الاحرة
 وبتة كل في فصل بعد ان احلفا فمهما كافي الهداية وفي التثنية اشعار بانه يحلف او لا
 من يدعى او الا ان احلفا فمهما وان ادعى اعه اشلف من شاء وان شاء اقرع بهما كافي المسح

(و) وان لم يبدل الاحارة والمعدة (مدقصةها) في المعدة (لا) تحالفاً بالاجماع
وهذا ظاهر عندهما واما عند محمد فلان المعدة لاتعمم الا بالاعد وقد اربع ما يتخالف
والفصح (و) لو اختلف في بدل الاحارة والمعدة (بمدقصة بعضها) اي المعدة (بالحالفا)
فيما يبي اعداد لا حص بالكل (و) فيجب الاحارة (فيما يبي) من المانع لاما كان المصحح
وهذا لا ينافي ما مر ان هلاله بعض الموقوف عليه مع التخالف عند ابي حنيفة لان
الاحارة بعد ساعد فسادها على حسب حدود النسخة فكان كل جزء من المعدة
غير له الموقوف عليه فيما يبي من الله كونه ودخله عزيمة ومن قبحه في حقه لخلاف
به فان الكل موقوف عليه (والقول للساحر) مع اليقين (فيما يبي) اي في المانع
المخصوصه كالاوه فصار عند السكتين كما في زاهد في الصمغرات وعندها (و) اذا اختلف
الروحان ولو صغر في او عموك في حال ساء الكاح او ندمه (في ماع) اهل (النسب) اي
فيما يقع من ندمه او ما حصل منه كالمعار وعنده (و) ادعى كل ايه ملائمة (فلما) ملا
خلاف مع اليقين (ما صلح لها) اي ما يخص بالنسب عاده كالا سورة والدرع والحمار والملاء
الا اذا كان صانعا او باعها (وله) كذلك (ما صلح له) كالنمارة والفلسي والعص
والسف والكباب الا اذا كانت صانعة او مائة (وله) عند الضرر من مع اليقين (ما) صلح (لها)
ما كان له ودوا لا في العرش والمواشي والمبارك والكروم والاربع لان الاموال في يده
حذمه واما عند محمد فليما يبي قدر حمار ملكها وله الباقي مع اليقين وفيه روي عن ابي
ارواح لو كان حرا فهو له وان كان مملوكا فليس له وان كان مملوكا فليس له وان كان
نفسها والى ايه لوالعطاء سله او حسنا كان بينهما كما في الخلاصة (وان مات احدهما)
اي الروح في اختلف الورثة مع الحي في الماع (والسكن) اي ما صلح لهما (الحي)
مع اليقين عند ابي حنيفة لان السند وقال محمد انه للرجل ولو ارثه وقال ابو يوسف اما
حرمه مثلهما فلها ولو اردها والباقي له ولو اردها وفي الاكفاء اسعار ما صلح
له اردها فهو له ولو اردها اولها او اردها فلا خلاف كما في الكفاية ومن روي في الشافعي
ان السكك بينهما وصحهما ان الماع كله كذلك والله دهم مالك وقال ان ابي الى ان المشكل
للروح او لو ورثه متا وقال ابو حنيفة ان الماع كله الاماع على الراي من ابيات وقال
الحسن البصري ان الماع لصاحب الماع الاماع على الرجل من الساب فهدد محمد كتاب
الدسوي او دهم منه واعلم ان الاب لو ادعى مدموم انه ان الشمار كان عاربه لها
وارواح انه كان ملكا فالقول للاب على الحمار الا اذا استمر العرف يدفع الحمار ملكا
كما في الحرمة (وان كان احدهما مملوكا) والآخر حرا (فالكل للحر) اذا اختلفا (في الحمة)
منهما (و) الكل (الحي) اذا ادا اما (بمدقصة) ايهما كما في عامة شيوخ الجامع وذكر

السرحى انه سهو والصواب انه للحر مطلقا وهذا عند واما عندهما فالكاتب والمأدور
 كالحر لان لهما يد مع ماله كاني الالهانة وقوله الكل مشير الى ان الخلاف فيما اذا احلما
 في مطلق المناع على ما ذكره فيعبر الاسلام كاني المصطفى لكن في الخلفاء ان الخلاف فيما
 اذا احلما في الامعة المسككة (وسقط) عداني حبيبة (دعوى الملك المطلق) اي عبر
 المقد بالاسباب ان يقول هو ملك لي عصب مني واحد او احد نصيب الغاء او غصبه مني ولا
 واحذر به نعم اذا مال عصبه مني او اودعك او اسرمت ملك فانه لم يسهط كاني الخلاصة
 ووه اياه الى الالهانة سقط ولو كان المدعى عليه معروفا باجل خلافا لابي يوسف كاني
 الهذاه (ان رهن دواليه) فان لم يسهط خلافا لابي ليلى وقال ابن شرملة
 ان لم يسهط بالرهان ووه اشعار بانها تسقط اذا علم القاصي او امر المدعى او رهن
 على اقراره بانودعه مثلا كاني الخلاصة (ان المدعى) بالصح واللام للعهد اي مدعى قائما
 فان هلك لم يسهط لانه صار دينا بحله الدمة فصب حضا كاني الهابة (ودعه) واوحكما
 كما اذا رهن انه وكلاهما سقط كاني التهاه اوصل منه فوحده كاني الاقصه ووه اياه الى انه
 لو كان نصف الناري ونصفها ودعه ورهن تسقط في هذا انصف كاني قاصحان
 (او طرية او رهن او موح او معصوب) واوحكما كما اذا رهن انه ابتزعه او سرقه
 منه كاني الخلاصة (مر يد) احتراز عما اذا لم يعرفه المدعى بالاسم والتسبب وها
 لم يسهط وان عرفه الشهود به لكنهم لو لم يعرفوا الا بوجهه لسقط عنه اني حصة خلافا
 لمحمد كاني اتم انه وعيره في ذكره شيء وهذا المسئلة سمي بخمسة كتاب الدعوى
 للاشمال على قول اني حبيبة واني يوسف وان ليلى وان شرملة ومحمد كاني (وحجة
 الخارج) عن التصرف وعبردي المد (في) دعوى (الملك المطلق) اي ملك العيين
 او ملك المرأة بلا ذكر السب كالشراء والزوج كاني (احق) اي حقق عددهم لانه
 اكثر اثباتا متجاوز (من جهة دي اليد) اي المصروف في الملك لشوب الملك له وفيما
 ذكرنا اشعار بانه لو ادعى كل منها امرأته وهي في يد احدهما ورهنا بالخارج احق
 قاصدا على ملك الهم وقيل دواليه اول على كل حال لشوب من هو الزوج ونماه
 في العمدى (وان وقت احدهما سقط) اي حال كون الخارج اودي الدعين وقت
 ملكه وهذا عند الطرفين واما عند فلو وقت احق كاني العمدى والوقت تحدد
 الاوقات والوقت في الماضي اكثر اسماء كاني الماموس (ولو رهن خارجا قصي لهما)
 اي لو اقام رهانا انسان على دعوى عين في يد ثالث ملكا مطلقا قصي العاصي سهمها
 اصعين وكذا ان وقت احدهما سقط بقرعة العطف وقال ابو يوسف ان رهانا الموقت
 احق وبما لمحمد ان الاحق رهان المطلق كاني الكافي (وفي الكاح) اي في دعوى رحلت

سكاح امرأه لست في مذهبها (ورها) عليه (سقطا) أي الرهائان ولم يعص لواحد
 منهم مالم يدر بالرحم والاسترك (وهي) أي المراء (لن صدقه) أي اقرت امرؤهما
 دون الآخر اذ النكاح بنت الصادق (وان ارحا) بالتحديد وبحور الخصف كما يأتي
 والمعنى ان روت الخارج ودواله او الخارجان او الزوجان في الملك المطلق او بالسبب
 واحدهما ساقى (فالساقى الحق) كما اذا دخل احدهما بها او كانت في يده وفيه
 اسماء ران عرد دعوى السبي فكى كما قاله من الشراح وذهب آخرون الى انه
 لا بد من ان تكون الاول في رجب والساقى في شعبان وعامة في العمادي ودكر
 في الحران به لوهف احدهما شهرا والآخر ساعة فالساعة اولى ولرح النكاح
 وارحه وورحه اي وفيه كافي القاموس وقيل النارج قلب الناجير وقيل معرب ما رور
 واصطلاحا معناه وفيه الشيء فان سدد الى روت حدوت امر سابع كظهور
 فيه او دونه او غيره كطوفان ورز لندسب الى ذلك الوقت الزمان الا ان قيل
 هو يوم من يوم سبب الله ذلك ارمان وقيل هو مده لمومة من حدوث امر طاهر
 ومن اوقات حوادث اخر كافي بهانه الادراك (وان اقرت) ملك المراء بالنكاح (لن
 لا تحمله) اي لاحد من مذهب سارحين لانه لاحد منهما (فهي له) للصادق (فان
 رهن الآخر) بعد الافرار للاول (فهي له) اي للرهن لقوة الرهان فان رها بعد
 لافرار وارحا فالساقى اولى وان لم يورحا فالمعدل وان لم يعدل احدهمى للرهن
 على الاقنس كافي العمادي (وان رهن احدهما) اي فتردد احد الخارجين بالدهوى
 واعامة الرهان على امرائه بحيث النكاح (وقصيه له ثم رهن) على النكاح الآخر الذي
 لم يدع (لم يعص له) لانه يلزم منه اسعاص العصاء عنه (الاداء لست) ذلك الآخر
 باليد (سبعة) اي سبى هذا النكاح فانه يعصيه له لانه طهر حصاء الاول
 وفي محصن الخارج اشعار به لو ادعى الخارج سكاحها فترهن وقصيه له بالنكاح
 ثم رهن دواله وصيه له وطال بعضهم انه لم يعص له كافي العمادي (كالم يعص
 يحكمه الخارج سكاحها على ذي يد طم سكاحه) اي لو ادعى سكاحها فمحذت ثم
 رهن نصيه له فادعى الخارج سكاحها لم يعص له (الاداء لست) الخارج (سبعة)
 بالنسبة فانه يعصيه له (وان رها على امرأة) تمام (سبي) ذي يد فلكل نصقه
 مصفق (النس) (وتركه) اذ قد رعت في ملك الكل لا النصف ولما لاقه مشعر
 مانه لو ارج الكل على السواء او لم يورحا كان له الخيار وان كان مارج احدهما
 اسبق فالاسبق كما اذا ارج احدهما فالزوج وقوله من ذي يد مشعر الى ان الشيء يكون
 في يد النافع ولو كان في يد احد الشتر فليس كان دواله الاولى وان ارج غيره والى الوادعا

بلقي المالك من جهة واحدة فلو لمعاه من جهتين وصى بهما عبده وللورح عبد أبي
 يوسف وأمر الورح عبد محمد بكاد كره شيخ الاسلام وقال الشرحسي انه منهما عبد الكل
 والى الله ما حارحان ولو كان احدهما داند فان تلقاه من جهة فله اليد والافلحارح
 الا اذا سبق بارساء الكل في العمدى (ولورك احدهما) الشيء (بعد ما قصى له لم بأحد
 الى تركه) لان بالقضاء اصبح المقد في حق كل في النصف وفيه اشعار انه لو رضى
 احدهما باحد الكل بكل الثمن قبل القضاء كان به احدى الكل (والشراء احق من هبة)
 مع قص (وصدقة) مع قص (ورهن مع قص) فلو اجمع الشراء وواحد من هذه
 الثمانية ودعوى عين معها على دي بد فاسره اولى من غيره لانه لا يحتاج الى القص
 الا اذا ارح احدهما فله اولى و كان العين في يد احدهما فهو والد اول ولو كان في ايديهما
 فهو بينهما ان اذا كان احد الباريين اسقى والسكاح كالشراء مع كل منهما وفيه
 اشارة الى ان الدائس لو اجمعا وكالسرار والى الله ما لو اجمعا مع الرهن فهو اولى
 لانه من قبل الترقى الى الاعلى ومما به في العمدى وسع الوفا احق من الباقى الخمس
 (والشراء والمهر سوا) فلو ادعى ان هذا العين اسره من دي بد وادعى ان دا اليد
 روحه على هذا العين فهو بينهما كاد به الداء ابو يوسف والشراء احق عند محمد ولها
 عليه قيمة العين كما في الهداية (وكذا العصب والودعة) سواء فهو بهما ان ادعى
 انه عصبه من دي بد والاخر وديعته (ولا ربح) لدعوى على اخرى (مكثرة الشهود)
 فدعوى لها شاهد ان مساوئه لما له ثلثه او اكر من الشهود لان كلا منهما عليه تامة
 معها اولدا لا ربح له اس نقاس وحدثت شدة وابدا به (ولو ادعى احد حارحين
 نصف دارو) دعى (الاخر) منهما (كلهما مال مع الاول) على مذهب اصحاب الدار عدا به
 لا مارة الاى النصف نصف النصف (والا لثالث) للاول (والباقي) من الثلثين
 (لداي) اعشارا لاول فان فيه نصها وكلا فعول من اثنين الى ثلثة (وان كانت)
 الدار المدفأة (معها) وفي ايديهما (دهي) اي كلهما (لثاني) اي لدعى الكل
 (نصف) منها وهو ما في الاول (بالقضاء) لان الثاني حارح (ونصف) منها (لانه)
 اي بالقضاء لانه في يد الثاني بلا مارة حلا لامر المسلم على الصلاح وفيه اشعار
 بان القضاء على نوعين قضاء ترك وقضاء الزام وتسمى قضاء المالك والاستحقاق ايضا
 والفرق من وجهين احدهما انه لو صار مقصدا له في حادثة بهذا القضاء لم يصرفها
 مقصدا له اذا اختلف قضاء الترك فانه يصرف المقصود عليه مقصدا بعد اقامه السنة والثاني
 انه لو ادعى ثالب واقام دية فلت في هذا القضاء واما في قضاء الزام فلم يعمل
 الا اذا ادعى بلقي المالك من جهة المقصود له كما في احاء الموات من الكعابيه والكرمانى

(ولو رهي جارحان على ساح دابة) وقسوحها اى اقام كل منهما يده على رؤبة الولد
عقب امه ولا يسترط الشهادة على رؤبة امه عن ايه كما في المصبرات والتهامة
والكرمانى لكن في المغرب ان قولهم اوفام بندها تحت عبده اى ولدته ووصعت
والساح بالكسر ومع فحده ولد امه حتى به المسوح (وارواحا قاصى لم يوافق تارخه
سها) اى حول ساح الدابة فانه ساعد الله (واباشكل) سها ما لم يلم (فلهما)
ما صعد لسقوط الوقت وهذه اشارته الى ان اس لو وافق التارخ حين فهو بينهما وكذا
ادخاله لهما وفل بهارت النسا و بعضى لدى الد قصاء رك وانما قال جارحان لانه
ان رهي جارح ودوالد فبرهان من وافق الس و اياشكل فبرهان دى النسا وحالف
تبارها صدقاه المساح ورك فى يد دى اليد كما في التهامة وانما قال شاح دابة لانه لو رها
اه انه فهو ان من هو اسقى تاريخا عبده وفالا انه اسها كما في المصبرات ولما دى
مما دوى فى اثبات الملك من البلد شرع فيما صعب من الد فقال (ودوالد) لشي
(المسجل) المصروف وه الدال على انه ما له فهو (احق) بالدهوى (كمن لم)
اى اتحد من الطرفين ياتى به فى ارض فانه دود لهما من جهة الاسمهال فيكون
احق سائل الارض من غيره كما لو جعفرها او عرس اوى (و) مثل (اللاس) لثوب
فانه مسجل له احق باللدوس (لا) مثل (احدا لكم) وغيره من الاطراف لمعصان
الاسمهال بالنسبة الى اللاس (و) مثل (الراكب) فانه احق بالركوب للاسمهال (لا)
مثل (احد الطام) بالكسر وهو احق من احد النسا (و) مثل (من اركب) فى المرح
فانه المسجل للركوب ولو كان الراكب اثنين فدهما (لاردعه) لانه غير مالك عادة
كما فى المشاهير وقال الاستبصان انه رواية عن ابي يوسف وانما ظهر ان الدابة بين
الراكب والاردع (و) مثل من هو (دوجل) على دابة فانه المسجل (لامن علق)
عليها (كوره) لمعصان التصرف والحاصل ان كل منته منها احق من صفة فانه
المسجل دونه (و) مثل (من اصل الحائط) المزارع فانه (سائه اتصال تربيع)
ما يكون اتصال لساب الحائط المزارع فانه متداخله فى اتصال لساب الحائط غير
المزارع ان كان من نحو الحجر او يكون ساحه احدهما الختم مركبة فى الاخرى ان كان
من الخشب كما فى الكافى او ما يكون الحائط المزارع فانه من الخشب متصلا تحاططين
لاحدهما والحائطان متصلان بحائط له عقالة الحائط المتنازع فانه على ما قال الكرخي
او ما يكون الحائط المتنازع فانه متصلا حاساه تحاططين واتصالهما بحائط احدهما
على ما روى عن ابي يوسف وعليه اكثر المشايخ كما فى الكرخي وقول الكرخي النسب
بمعنى الربيع جهار سو كرون وفيه اشارة الى انه لو لم يكن متصلا لهما فهو بينهما

سواء كان في أحدهما أو لم يكن وإلى أنه ان اتصال بينهما فهو بينهما سواء كان اتصال
 ربيع أو لا ربيع ويقال له اتصال حوار اتصال وإلى أنه ان كان أحدهما اتصال ربيع
 والآخر اتصال فلا ربيع فهو لصاحب اتصال الربيع لأنه السمعيل للحائظ المتعار فيه
 وإلى أنه ان لم يكن لأحدهما اتصال والآخر اتصال بطريق المتعار فيه أو بطريق منه فهو
 بينهما وليس كذلك فإن صاحب الاتصال أولى الكل في الدخيرة (أو من) (وضع عليه)
 أي الحائظ (الجدوع) فإنه السمعيل فإن كان عليه جدوع والآخر اتصال فلا ربيع
 فالحائظ لصاحب الجدوع وقد أساره إلى أنه ان كان عليه جدوع واحد والآخر حوار
 أو لا شيء عليه فهو لصاحب الجدوع وإن كان أقل من ثلثة والآخر ثلثة فهو له وإن كان
 لكل عند الجدوع فلكل بقدرها وتماهي في العمادى والجدوع ما مضى منه العصى
 منصوب على العفولية (ولا اعتبار) في الترحيح (لوضع) ثلاث أو أكثر من (حشبات)
 صغيرة أو قصبات على الجدوع (عليه) أي الحائظ فإن كان لأحدهما عند حشبات
 ثلاثي للآخر فالحائظ بينهما (وحاس البساط والمعلق به سواء) لأن بمجرد الجلوس
 لم ينصر عاصا فقصى به لهما كما إذا جلسا معا عليه (مكن معه) وفي يده (توب) لأعلى
 وجه اللبس (وطرفه مع آخر) فإنه يعصى لهما (ودوبنت) واحد (من دار كدي بيوت
 منها في حق) استعمال (ساحها) من المورد ووضع الاسم وصوب الوصو وكسر
 الخطب وغيرها كما أن دابنت كدي سوت في حق الطريق لأنه لا ترحيح مكثرة العلة كما مر
 والساحه قصا بين الدار

فصل في

(مبته) أي حار به لاساع الأمر كما هو المشادر (وإدب) في بد المشتري (لاقل من نصف
 حول مد سعت فادعى الناعم) أي تابع المسعة ولو أكثر من واحد (الولد بنت) بالاعاق
 (نسبه) أي الولد (مته) أي التابع لتيقن العلوق قبل البيع في ملكه مع دعوه لم تعط
 بالسبع وعماد كرمي في الصدر طهر رباد، ما طس أنه وأحب عليه أن يقول مد سعت
 وقد ملكها استين احراز عما إذا سعت مرتين فولدت لاقل من سعة أشهر فإنه ح ليه من
 أن العلوق في ملك التابع الأول والثاني وأثناء مشعر ما لو ادعى قبل الولادة لم يثبت نسبه
 منه بل هو موقوف فإن ولدت حائنت والافلا كما في الاختيار وفي الام التابع أشاره إلى
 أن الجاز به لو كانت بين جماعة فأشراها منهم واحد منهم ولدت فادعوه جعائنت نسبه منهم
 عند أي حصة والحسن وره وقال إن كانت من اثنين ثبت النسب والافلا كما في النظم
 والإطلاق مشعر بأن المشتري لو لم يصدق التابع وقال لم يكن العلوق عندك كان القول

حول النافع اذا اظهر ما به من رهن احدهما فله وان رها فله المشتري عند
 ان يوسف لا يهاضت بوجه البيع وهذه النافع عند شدة لافها بقت بحر ه الولد كما
 في المسه (و) ثبت (امسها) اي كون المسمت ام ولد لشوت اليك (وبفتح البيع) ح
 لظلال مع ام الولد افع ما (و رد) النافع (الثني) على المسري (ولو ادعاه)
 اي النافع الولد (بعد عنها) اي اعطى المسري المسه ولو ما حكما كما اذا درها
 (بفت مسه) من النافع (و رد) النافع الى المسري (حصه) اي حصه الولد لاصه الام
 حال كونها (من الثني) بان يسم الثني على فمهما فاصاب الولد رد الله وما اصاب
 الام بمسكه لانه سلما الى المسري وهما عدها واما عده فرد جمع الحصص اليه لان
 النافع لما ادعى الولد اخر يكون ام ولد فاحد باقرار فرد الجميع اليه وهو الصحيح
 من مذهبه كما في الكرماني (ولانه رد دعوى) ذلك (المسري الولد) اي اذا ادعاه النافع
 له او عده فان دعواه اولى للاسناد الى الله لوق وقد اشعار بان لوانه المشري قل
 دعوه النافع ثبت مسه منه وجل على الكاح (ولا) بصر (دعوه النافع بعد موت الولد)
 فلا يثبت مسه منه ولا امسها وقد اشار الى انه بصر دعوه بعد موت المسه و رد
 الثني كله عده وحصه الولد عدها على ان ام الولد معومه ام لا (او) بعد (عده) اي
 اصاق المسري الولد اذا لم يصدق النافع في دعواه كما في المنسوط وغيره فلو صدقه
 المسري في دعواه اصبحت عده (وكذا) لان دعوه النافع (لو ولدت لا كره) اقل
 من (نصف حول) مذهب فسيل ما اذا ولدت لنصف حول كما في الخلاصه وغيره
 (او دل من سب) لاحتمال ان لا يكون العلوق في ملكه (لا اذا صدقه المسري) فانه يثبت
 النسب منه والامد و بفتح البيع وقال محمد انه ثبت النسب لا بعد دعوه كما في الطام
 وهما اشاره الى انهما او ادعاه اع رد دعوه المشري له ثم الملك الحمل للعلوق كما في الاحباد
 (و) مسه ولدت (بعد سبب او اكثر هي ام ولده) اي النافع (كما) حللا امره على
 السداد (ان صدقه المسري) فح لا يضر المسه ام ولد ولانه في الولد ولا يضر البيع
 فلو لم يلم وبفتح البيع لم يضر دعوه النافع الا اذا صدقه المسري لوقوع الثلث في العلوق
 وقد يضر دعوه المشري ولو ادعاه فله دعوه احدهما المسلف والمسلم والدين والحر
 والكتاب - سواء كان الاحب او لا حتى ما يصدق المسري في آخر الكلام من انه ادعاه
 الى السكوت المناسب للاحسن

في كتاب الصلح

صحب به الدعوى او دعوه عدها (هو) له اسم معنى المصالحة والصلح خلاف

المحاصمة والمصاحم كأي العرب وعبره واصله من الصلاح وهو اسماقة الحال على ما يدعو
 اليه العقل والصلاح المستعم الحال في نفسه كأي الكرماني واما ذكر الصبر لكونه
 ما يدعو كروث كأي الصجاج وشربه (عقد) شرابا الصلح لم يحقق الا بالانجاب
 والصول فلو مال المدعي عليه صلحي من كذا فقال المدعي وعلب لم يتم الصلح
 الا اذا مال المدعي ولت اعم قدم الصلح به فيما اذا كان المصالح عدو وعلب مالا سمين
 ماله بين كالدراهم والدماير لانه اسقاط عن بعض الحق والاسقاط قدم بالمسقط كأي المهاد
 (رفع) بالراسي بالدلس أي المصالح عنه وعلب (الزراع) أي زراع المدعي والمدعي عنه
 مقال باره أي حارسه في الخصومة كأي الحمل وبه يخرج سائر العود كنهه الذي من
 عليه الدس والتدل شبه طله كالدسوى الصحيحه وهـ رمز الى انه يصح بعد الدعوى
 العاصيه قال بعض المشايخ او كان المدعي محمولا يصح لانه انما يصح لدفع الخصومة
 وبالصحة في العاصيه وقال بعضهم انه لا يصح لانه انما يصح لاهداء اليه المترد
 على الصحيح وعلمه في قضاء الكفارة ودكر في الزهدى انهم قالوا ان الصلح صحيح
 بعد العاصيه وهي ما يمكن تحصيلها بخلاف الناطلة كما اذا ادعى على احد مالا ليس عليه
 فصالحه على بالي معلوم ولذا للدفاع عن الاسترداد كأي الخلاصة وعبره والى انه امر
 مدبوق مفوض الى موسطين ولا ينبغي للعاصي ان يشاره هـه الا اذا كان وحده
 العاصيه عبره من او وقع الخصومة بين الدلس او فدا من او غيرهم فان وقع بين
 احدهما من قصي بينهما كأي الذبيرة (وصح) الصلح ونبت الملك للعد من في الدلس وقد نبت
 عبر الملك للمدعي عليه كوقوع الزارة من العصاص (بافرار) كما اذا ادعى على مالا
 فافره المدعي عليه ثم صالحه عنه على شيء من المال او لمعه فانه قد صح ذلك
 بالاتفاق والطرف من قرا وعلو المصاحه (و) مع (سكوب) كما اذا ادعى على ذلك
 فسكب من الفرار والاسكار فصاحه (و) مع (اسكار) كما اذا ادعى ذلك فاسكره
 المدعي عنه وبناه فصالحه فانه قد صح عددا حتى قال الامام ابو حنيفة ان هذا الصلح
 ايجوز كأي الظلم ومن ابي صور الماردي ان اشأ طاب لم يعمل في افساخ العداوة
 والعصاة في بني آدم بل ما عمل من ابطال الصلح على الاسكار كأي الهابة (فالاول)
 أي الصلح بادرار (كيسح او دفع) الصلح (عن مالي) حتى انه يرويه ما عبر
 في السبع (هـ) أي الاول (الشبهة) اذا كان احد الدلس عقارا فان كان
 ما وقع عليه الصلح مثلهما احده السبع مثله من دس الدوا وان كان عينا احده هـه
 خلاف ما اذا كان الدلس عقارا فانه لا شفعة في واحد منهما لانهما ملك المدعي
 بالقرار كأي شرح الطحاوي (و) هـ (الحارات) فكل من الصالحين حار الشريط

والى ذلك في أحد البابين (عنده) كالمسح (جهته الدلي) أي المصالح عليه
 وقد استعار تصد الصلح على معلوم ولو على مجهول و يعلم صحة على مجهول ولو
 عن معلوم فلا بد من بيان المصالح عليه بذكر مبداهه فحسب فيما إذا صالحه على دراهم
 دينار أو فلس لأن معاملات الناس تبنى على بيان الصفة تقع على البعد الغالب
 ويذكره مع الصفة فيما إذا صالحه على الشيء من مكيل أو موزون مما لا محل وذكرهما
 مع مكان التسليم فيما لا محل وذكر الصفة والذرع والايال فيما إذا صالحه على ثوب
 وبالسار والعمى فيما إذا صالح على حيوان كأي النمل الذي لك في ما صيحتان أو المصالح
 عليه أو عه إذا كان مجهولاً وأصح وما في التسليم بعنده الجهة والأهلاً فلو ادعى
 حقا بمجهول من دار فصالحه على حق مجهول من أرض لم يحرم ولو صالحه على أن يترك
 كل منهما دعواه حاروا أو ادعى حقا بمجهول من دار فصالحه على مال معلوم ليس المدعى
 عليه المدعى لم يحرم ولو صالحه عليه لترك المدعى دعواه حاروا أو ادعى حقا معلوماً
 فصالحه على مجهول كان على هذا التوصل (وما استحق) منه (من) بعض المدعى
 في المدعى عليه (والمدعى) إليه (حصه) أي حصية ما استحق (من) بعض
 (العوض) أي السدل وفي الكلام إيحاء إلى أنه لو استحق كل المدعى والمدعى كل
 العوض وإلى أنه لو دفع المدعى شيئاً إلى ذي اليد واحد المدعى منه استحق لم يرجع
 المدعى إلى المدعى عليه عائد دفع إليه لأنه راعى أنه أحد لطفه وأعاد دفع إليه لدفع
 الخصوم كأي النمل الذي (وما استحق منه) أي من بعض العوض في المدعى وفي بعض
 السخ من السدل (رجع) إلى المدعى عليه (من المدعى) والمدعى إلى المدعى الثاني
 ورجع كل المدعى كأي الاستحقاق كل العوض وهذا إذا كان السخ لم يحرم الصلح فإن
 أحار و سلم العوض للمدعى رجح السخ بغيره على المدعى عليه كأي شرح الطحاري
 (و) الأول (كأحار) أن دفع الصلح (عن مال يمسعه) لو حود معي الأحار
 من تلك المانع بعض (فشرط الوقت) أي تمنى مدة الاستماع (وعد) أي فيما هو
 كالأحار من الصلح فلو ادعى داراً فصالحه على حدة عند أو ركوب داسه أو سكي
 داره أو ليس ثوباً أو راعه أرضه كل ذلك سنة حار الصلح فلو ادعى داراً أو حارة على
 هذه الأسس وقد أشاره إلى أنه صالحه على سكي بيت معين المدعى موت بطل
 الصلح كأي النهاية وإلى أن أشبه أن الوقت إنما هو فيما يحتاج إلى البوق كأي كرمها
 وأما إذا لم يحج الله فلم يشرط كالزوم الصلح عن مال على بطل هذا الشيء من همسا
 إلى منه (و بطل) أي بطل الصلح عن مال مبيعة (موت أحد هما) أي المدعى
 والمدعى عليه (في الده) التي وقتها فلو كان المدعى لم يسوف شيئاً من المبيعة

رجع على دعواه وان اسرى بعضها مما سلم حصتها من المساوع فيه للمدعى عليه
 والباقي مشرك وهد كاله عند محمد وامامه ابي يوسف فلا سئل عوب احدهما
 فلو مات المدعى على ما استوفى المدعى جمع المدة كما في حيا ولو مات المدعى فام الوارث
 معامه في الامناع به وانه اشعار به لو هلك حل المدة وطل الصلح باطرافى الاول
 ودا لا خلاف كما لو مات احدهما وقد وقع الصلح على نحو ركوب دانه وليس ثوب اذا
 الناس معاوتون فيه فلا يوم الوارث معامه كما في المنعرات واء بعد العيمين من الاقرار
 بالصلح عن مال لانه لو صالح من معه عما كان الانكار كالاعتراف فلو ادعى ممرى في دار
 او مسلما على سطح او سرقا في بئر فاقرار او انكر ثم صالحه على شيء معلوم حار كما في السب
 (والاحرام) اى الصلح بالسكوت والصلح بالانكار (معاصره في حق المدعى) فانه راعى
 انه آخذ له ومن جمعه (وقد اعين) اى اقتداء بهين هي بدل من المدعى (وقع راع
 وحق الآخر) اى المدعى عليه فاعترافه بالحق عليه للمدعى فلو ادعى احد
 القيد او العر او حى الشرب فانكر الآخر واهدى حيمه مال حله ذلك المال
 وفيه اختلاف المشايخ واو ادعى ما لا يعد ماض فانكر الآخر وحلف ثم ادعاء عد
 قاض آخر فانكر فصول بينهما شيء ام يصح الصلح عند نعمهم لان العيمين بدل من
 المدعى واد اعلمه وقد استوفى البذل و يصح عند بعض المشايخين وفي رواية
 صد كما في المبيد ويستثنى ما لا يبيع عنه كما اذا ادعى بكاح امرأه مسكوكه
 فصالحه على مال فان هذا الصلح حار بالاتفاق كما في العشاء الكفاة فلا شبهة) للشرب
 وعنه على المدعى عاقبه (في صلح من دار) لانه راعى انه على اصل حقه ولا يلزم زعم
 المدعى لان المرأ لا لو أحد الارعة الا ان السهم باب من المدعى فلو اطم الشمع بينه
 على المدعى عليه ان ائثار المدعى او حلف فكل كان له السهمه في ملك الدار كما في
 شرح الطحاوى (بل) السهمه على المدعى (في الصلح على دار) عن دار او غيرها
 فانه معاوضه وزعم المدعى وان كذبه المدعى عليه (وما استحق من المدعى)
 في كل الآخرى فكما مر) في الاول انه رد المدعى حصه من العوض وان استحق كل
 المدعى رد كل العوض ورجع بالخصومة الى المستحق لانه راعى انه باب من المدعى
 عليه (وما استحق من العوض) فمما (رجع) المدعى (الى الدعوى) اى دعوى حصته
 من العوض وان استحق الكل يرجع الى الكل لان البذل هو الدعوى وهلاك البذل قل
 التسليم كالا استعماق في الاعتراف والانكار والكلام مشير الى ان الرجوع الى دعوى
 العوض انما يكون في مجرد الصلح فلو ادعى دارا فصالحه على ثوب مثلا فقال المدعى
 عليه نعمت منك هذا الثوب وهذه الدار ثم استحق الثوب ورجع الى دعوى المدعى كما في

الهداة (ولو صالح) بالافرار واحوته (على بعض دار) او ماع او غيرهما من اعيان
 (بذبحها لم تصح) هذا الصلح في روايه ابي سعيد عن محمد بن ابي المديعي هذا الصلح
 اسوي بعض حقه وارأى عن الباقي والاراء عن الاعيان باطل ولو وجد منه ان الكل له
 حازه احد الباقين وبما في صحيح الاسلام والامام طهرا ليس لكن في ظاهر الرواية انه
 يصح دعوى الباقي مولهم ان اراد عن الاء - ان باطل معناه نطل الاراء عن دعوى
 الاعيان ولم يصح ملكا للمدعي عليه ولذا لو طهر تلك الاعيان حل له ايجدها لكن لم يسمع
 دعواه في الحكم وفي اصفه البعض الى الدار اساره اربانه لو صالح على بعض الدار
 ويرى عن دعوى الباقي وهذا في الحكم وامادناه فلم يراه ولذا لو طهر واحد وفي صحيح
 الدار اساره الى ان يدل الصلح لو كان بنا من دار اخرى صحيح الصلح وليس له دعوى
 الباقي باساق الزواني كافي الدخيرة والمحظ وعبرها (وخله) اي - له صحة الصلح
 (ان ريد) المدعي عليه (وفي البذل سنا) آخر من مال يكون عوضا عن باقي الدار
 (او يراه المدعي) عن دعوى الباقي (ويعاود رات عنها او عن حصومتي) وهاو من
 هذه الدار فانه لو وجد منه بعد ذلك لم يفل ادبلك - عطف حقه وعن ان يمايه عن
 محمد انه لو قال بخوارأى لم يسمعه او عن حصومي فانه كان باطلا وله ان يحاصم الا ترى
 لو قال لحل في يده عنده رتب عنه لم يسمع منه دعواه ولو قال ارأيت - كان له ذلك
 واما ارأى عن صمائه كافي المحظ والدخيرة ولما راع عن شرائط الصلح واصامه شرع
 فيما حور منه وما لا حور ومال (وصح الصلح) بالافرار واحوته (عن دعوى المال) سواء
 كان معصوما او وودعه او عاره او رها او نحو ذلك على بدل من خلاف حقه كما اذا
 صالح على ثوب معصوم مسهلكت على اكثر من قيمه فانه حاز عنه واما سدها بالاحور
 اكثر مما سمع منه فلو كان الدل من حقه لم يحر ان يكون اكثر من قيمه ونحوه في المحظ
 (و) عن دعوى (المعصية) المعهودة فلو اوصى بسكنى داره لحل ثم مات فادعى الموصى له
 السكنى فصالحه من السكنى على سكنى دار اخرى او دراهم سماء حاز كالواوصى بمحمد
 عنه - وهو خارج من الثلث فصالحه الوارث على الخدمة على الدراهم او على خدمته
 اخرا - على ركوب دابة او لنس ثوب شهرا واما فلنا بالهد لانه لو ادعى استخار عبي
 والمالك يسكنهم فصالحه لم يحر كافي المصرا عن المسوط (و) عن دعوى (الحياة في العس)
 من العسل (و) فيما (دوبها) من نحو شيخ الرأس وقطع اليد (عدا) كآب الحسنة
 (او حطاه) الا انه لو صالح في العمد على اكثر من الدية حاز بخلاف الخطأ وهذا
 اذا صالح على واحد من المصادر الثلاثة فان لو صالح على مكل او مودون حاز بالعه
 ماناب وكل ما نصلح مهران صلح بدل الصلح عن دم العمد فلو صالح على جر

او حرر سقط المصاص بلا شيء وفي الخطاء وحال الدية ولو صالحه به وهو من دم
 آخر حار كأي الاحياء (و) عن دعوى (الز) كما اذا ادعى على مجهول اتسباه عنده
 ثم صالحه على شيء معين كأي الكرماني (و) دعوى (الروح الكاح) على امرأه (وكان)
 الصلح في الاول (صعاعا) فان صالحه باقرار العبد ثبت الولاء والا لا ثبت الا بالنسبة على
 انه عنده (و) كأي في دعوى اثبات (حله) وحال العدة الا اذا كان الصلح بانكار فلو كان
 مطلقا في دعواه محل السدل ديانة وهو المحار وهذا عام في جميع انواع الصلح
 كأي الهايه وعبره في تخصص الرق اشارة الى انه لا يصح الصلح فيما اذا ادعى العبد
 ان الولي اصفه فصالحه على مال انه برأ من هذه الدعوى كأي الخط وفي تخصص
 الرق ان الصلح لا يصح من دعوى الرق وجه الكاح ما بعده مسعى فيه وان المرأه
 لم تكن ذات روح آخر وذلك لانه لو كانت ذات روح لم يصح الصلح وليس علم العدة
 ولا تحديد الكاح مع زوجها كأي المداي (ولم يصر) الصلح (من دعواها الكاح)
 على ما ان ولو بعض مهرها والا لم اعطاه الرقوه او العوض منه في العدة ودلى بخور
 الصلح من هذه الدعوى بان يصير السدل ما جعل رائدا على المهر الا اذا اعصر المهر ساقطا
 فلم يجر ان يصير بعض المهر بدل الصلح كما ان الاول اصح كأي الاحسار وفيه اشعار
 بانه لو ادعى المطلق عابه فصالحها على مال على ان يكذب نفسها او برأ من الدعوى
 بطل الصلح كأي الخط (ولا) يحسور الصلح (من دعوى حد) من الحدود فلو احدى
 رايا او سارفا او شاربا الجمر او سكران واراد ان يرفعه الحاكم فصالحه على مال
 ان لا يرفعه انه بطل الصلح ورد عليه كأي الكرماني وكذا اذا احسد فادى المحض
 والمحضه فصالحه الا ان حده سقط بالصلح الواقع قبل رفعه الى الحاكم بخلاف سائر
 الحدود واماره بالرفع فلا سقط اصله فيه ايماء الى ان الامام او القاضي اذا صالح شاربا
 الجمر على مال وصاعده لم يصح ورد المال اليه كأي قاصيخان والى ان الصلح بخور عن دعوى
 العز رويته اخلاق الشايع كأي الصلح عن حد العدى وقدره والى انه لا يصالح
 واحد عن حق الامام كما اذا صالح عما اشرعه الى الضرفق نعم للامام ذلك اذا كان فيه
 صلاح المسلمين ويصع ذلك في ست المسال وتمامه في الذخيرة (و بدل صلح) كان (هو)
 اي ذلك الصلح (كسج) في انه مادل له ملك ذلك مع اقراره (على الوكيل) اداله رجع
 حقوق العقود وهذه المسئلة قد ذكرها في الوكالة (و) بدل (ماليس) من صلح (كبيع)
 في انه ليس مادل له ملك ملك (كالصلح) اي كبديل صلح (من دم عمد) قد ذكره
 في الوكالة كما ذكر ان بدل صلح بانكار على الموكل (او على بعض دين بعه) اي ذلك
 البعض (على الموكل) لانه اسقاط محض فكان الوكيل سعيه بمحض ولا عليه الا اذا صممه في

أو أحد بعد الصمان (وإن صالح) مدعا راجل (قصول) بغير امر المدعى عليه
 (ومن الدل) وقال للمدعى صالح فلا ما على أي صامس أو صالح (أو اوصاف)
 العصول الصلح (إلى ماله) حقه كما إذا كان له صالح فلا ما على الف من مالى أو صالح
 على التي أو عدى أو حكما كما إذا كان صالحا من دعواه على فلان على كذا (أو اشار
 إلى نقد) من الذهب والعصاة (أو عرض) سواهما وقال على هذه الألف أو العتد
 (أو اطلق) الصلح من الدين وقال صالحا على الف أو صد (ونقد) أي سلم الدل
 (صحيح) الصلح في هذه الصور الخمس بلا حارة المدعى عليه والدل في الكل على
 العصول بل الرجوع إلى المدعى عليه وإطلاعه مسرا إن أقرار المدعى عليه وإبكاره
 سواء في الكل وليس كذلك فإن في صورة الصمان إن كان المدعى عليه مقرا وقف
 على إحارته وإلى أن المدعى إن كان عسا أو دسا فسواء إلا أنه إن كان مقرا والمدعى
 عسا بعد الصلح على المصالح وصار مسرا من المدعى وفي هذا العصول أشبه ما رآه
 لو صالح بامر بعد الصلح على المدعى عليه وعليه الدل إلا أن في صورة الصمان الدل
 على المصالح بعد الامام الخوائي ودكر شيخ الاسلام أنه عليه وعلى المدعى عليه انصا
 فطالب المدعى به أي شاء الكل في المحط (وإن) اطلق (ولم يعد) الدل (إن احاز)
 أي الصلح المدعى عليه (لا ما) الحراء لأنه مشعر ما لم يعصد إن السرطيد حواء للاول
 كما تقرر (لم الدل) المدعى عليه كما قال بعضهم وقبل صحيح الصلح على العصول ولم يوقف
 إلا إذا لم يذكر الدل كأي الكفاية (والا) بحري المدعى عليه الصلح (رد) وبطل سواء
 كان المدعى عليه مقرا أولا والدل عيبا أو ديبا (وصلحه) أي المدعى (على) حسن مثاله
 عليه (أي حسن الحق) للمدعى على المدعى عليه مالم أو الاحارة أو الفرض أو العصب
 أو غيرها ولا يضي إن الصلح على حسن الحق صلح على بعض الدين منه فليس فيه تسامح
 كما ظن (أحد العصب حقه وحط) أي اسقاط وآراءه (لما قد) من الحق فلو قال المدعى
 للمدعى عليه المكر صالحا على مائه من الف عليك كان أحدا مائه وآراءه عن سميائة
 وهذا قصا لا دابة إلا إذا راد أركت ولو عصب العا وأحداها فصالحه المالك على جسمائه
 فأعطاه العاصب من تلك الألف أو غيرها حار الصلح قصا وعليه رد الباقي دماثة
 وإن أظهرها فإن حصد العصب ثم صالح فكذلك لكن لو وجد هذه يدية عليه
 قلب وإن كان مقرا عليه رد الباقي وإن أراءه في ضمن الصلح لا يراه من الدين
 كأي الظهيرة (لا معاودة) لأفضائه إلى الرأ وفيه إسماعيل لو صالحه على خلاف
 حسنه كان معاودة فلو صالحه من الذار على الدراهم وأقر ما قبل القص صحيح سواء
 كان عن إقرار وإبكار ولو صالح عن كرحطه على عشرة دراهم ومقرا فله لم يصح

لانه ايقاع عن دس بدس شلاق الاول طاعه اوراق عن دس بدس اودفع مال لاستقاط
 اليه ولا شرط فيه العوض كما في الدخيرة م فرع على الاصل المذكور ثلاث مسائل
 وقال (فصح) الصلح (من الف حال على مائه حاله) فانه احد المائة ولما سقط لسبب
 ولو كان معاوضة لم يصح لكل الزنا (او) من الف حال (على الف مؤجل فانه اسقاط
 لصحة الخلول ولو كان معاوضة لم يصح الدراهم بالدراهم تسبئة وفيه اشتداد بانه
 لم يصح على مائة مؤجلة وفي صرف الظاهر به لو كان المستقرض بيا حدا لمقرض والمائة
 الى الاجل (او عن الف حياض على مائه روف) فانه اسقاط لبعض الاصل ولو وصف
 الحدود بالمعاوضة لم يشرع بكلامه بقرضا غير عاطف على صحح كما طس وايده كلام
 النهاية بعده فقال (ولم يصح) الصلح (عن دراهم) حالة (على دباير مؤجلة) لانه
 مع دراهم بالدباير تسبئة (ولعن الف مؤجل على نصفه حالا) فان النقد حبيب
 من التسبئة (او عن الف سود) اي دراهم مصرومة عن نقره سوداء معلومة العن
 (على نصفه بضاء) لانه ربا ولو صالح عن الف بعض على نصفه سوداء صحح لانه
 اذا كان الذي يستوفيه ادوس من جهة دفع واسقاط واذا كان اريد قدرا او وصفا معاوضة
 كما في التمسايه (ومن امر) اي للدون الذي امره فاشه (مادة نصف دس عليه)
 اي الامور المدون (يعدا) طرف الاداء (على) اي شرط (انه يرى) ممراد (على
 نصفه) ان قل) الامور ذلك النصف (يرى) من النصف الاخرى الحال فان رأى مادة
 ذلك النصف عدا فيها (وان امكن) به (عاد ديه) كما كان عددها لانه اراء مفيد
 بالشرط ولا يعود ه داني يوسف لانه اراء مطلق وعلى للمعاوضة وانما قيد الامر بالاداء
 لانه لو قال اراءك عن نصفه على ان تعطيني ذلك لنصف عدا فقد يرى عددهم وان
 لم يخط لاطلاق الراء كما في الخراف وغيره واصل فيه خلافا في الظهيرة لو قال حطقت
 عنك النصف على ان بعد الباقي ليوم ومثل يرى عددهما خلافا في يوسف وانما قيد
 هذا لانه لو قال اداني نصفه على انك ترى ممراد فقل يرى عددهم وان لم يؤد
 النصف لانه اراء مطلق (ولو على) الرأى بالشرط (مصرحا) احتقر منه في التعليق
 معي كما مر (كان) او اذا اومتى (اديت الى كذا) نصفه مثلام ديه (فانت ترى)
 من الباقي لا يصح) الراء وان اداه اذن الراء معي تلك يافيه التعليق كما تقرر وفيه
 انه اراءه لو قدم احراء صح في الظهيرة لو قال حطقت عنك النصف ان نقدت
 الى نصفه فانه حط عددهم وان لم يصفه (ولو صالح احد روف دس) اي احد الشريكين
 في الدين (عن نصفه) المحض به (على ثوب) او عن احد (اتبع شريكه) غير
 المصالح (غير مد) اي مدونه (نصفه) المحض به وصيرا للصغير للاحد والشريك

او ادين (واحد) شركته (نصف الثوب من شركته) المصالح وح لغرم المصالح
 كالمصالح ان بيع العرم رفع الدس ولو ضمن المصالح رفعه ليس له الخيار كما في الكرماني
 وانما مال صالح لانه لو اشترى بواكيله ان يبعه بصفته او اشترى بغير الدس من شركته
 وليس له على الثوب مثل لانه ملكه بالقدرة وانما قال احد وفي دس اساره الى اشراك
 الدس وهو ان يرد نصف مخرج مثل عن المصالح اذا كان المصنف واحده وهما مساويان
 في قدر الثمن وصدفه فلو كان المصنف محدد نصيب احد منهما اكثر وبعض احدهما
 سببا لم يكن للاخر ان يشركه ومثل الثمن الموروث ما باع رجل عسا ومات قبل قصص
 الثمن وله وارثان ومثل قيمه المصنف ما نصيب رجل عرصا مسركا من رجلين
 اسهلته والى انهما لو اشتركا في عين كالذار الموروثه فصالح احدهما على شيء
 لم يشركه الاخر فده سواء كان المصالح معرا او مسكرا لان المصالح باع لنفسه وانما حال
 على ثوب لانه لو صالح على حصص حقه من الدراهم اولدناير كان لشركته ان يشركه
 فيها بخلاف ما اذا صالح على عرص فانه للمصالح حرار اعطاء النصف او ربع الدس
 والكلام مشر الى انه لو اشترى في احداهما نصيبه من الدس كان الاخر ان يشركه
 في المخصوص الا اذا وهب العرم له مقدار حصصه فقه في ثم ارأ العرم نصيبه من الدس
 كما قال نصير او باع من الدس كذا ربحا مقدار حصصه من الدس وسلم اليه الزبيب
 او أ العرم من حصصه وطالته من الزبيب كما قال ابو بكر الكلبي في الهامة وفي الحميم على
 الشرط المقتضى لشرط آخر رعاية لمقتضى العام

كتاب الحدود

نصف به الصلح وان اسهل كل على رفع الرأع لا يحق اعدا اقدم والام لا يهدى بيان
 حداز ما والحدى والشرب والدمى فاعلنا دون نحو حد السيف وقطع الطريق بقرانه
 الآتي والحد الميع والخارج من السفن وبأدب المذب كما في العاموس ثم بين حده سرافقال
 (الحد) لام الحاس بقرانه مقام العرف فشمع الحدود الخمسة دون غيرها وهل
 المراد دون العرف وهذا ما عت الاظهار في مقام الاصحاح (عقوبة) اي حراء بالعصا
 او القطع او الزجر او الضل والسائر ان لا يعمل على العادة من الطل اليه سائل للعراج
 والكفارة وعرفا جماعة معنى العادة والمعونة معا وانما يسمى بالعقوبة لانها حلوا الدس
 من عهده بقرانه (مقدرة) معنى في الكتاب او السنة او الاجماع (تجب) اي بقرانه
 على الحاق (حمايه تعالى) اي يعطى والمثالا لأمرة تعالى فان الحق المقرر الثالث الباقي
 خلاف الباطل الناهي الاشياء والمصالح ما لا يصح له العرف وما طالب منه رعاية حاسبه على

وحده تلقى به فعنى الله امثال امره واسما من صلاته وحق الانس كونه ما يما له اودا دعا
 للصبر عنه كفى الكرماتى ود كرى الاصول ان حق الله ما سلق به التمتع العام كحرمة
 الزمان به لى بها لاله الانس وصيانة العرش وغيرها بخلاف حق العبد كحرمة
 ماله ما به لى بها صيانتها ولهذا ساق المال ما به بخلاف الزمان ويدخل فيه ما هو
 صالح حق الله كعند الزمان والشرب والسرفعة وقطع الطريق وما علب فيه حق الله تعالى
 كعند العبد وان سعى عام ولدا لم تحرى فيه الارث والعفو وقى السنة قال عيسى
 الائمة ان حق الله فيه علب الا ان الامام يستوفيه والدول اطهر كفى الهداية
 (ولا تعزى) حسنة (ولا قصاص) نفس او طرف (حدا) اما الاول فلاه مقدر
 ولا يجب حمايته تعالى انما اذ ارتكبت مكررا عذر حانة على انسان ولا موجب للحد كفى
 الامية واما الثانى فلاه لا يجب سقا لله تعالى لعلة حق العبد فيه ولدا تحرى فيه الارث
 والعفو كفى المشاهير ود كرى الحقائق ان من الحدود القصاص وقتل المرتد و
 القصاص مرفوع جلا على النخل ونحوه بالصح على ما ذكره الرضى ومن الطعن
 حوار اصعب جلا على الله طعن رسم الخطر د (والزنى) ما قصر بكنه ما يبا
 والراء بالاداه تحدية والاول بخاربه وطى الدكر للانشى من الادعى ولا عقد ومالك
 كوطى الاحدية له وشرعا الوصى المحرم لعيه وهو الموح للحد والله اشار فعل
 (وطى) اى عيبه حشمة او اكثر من الرجل (قيل) اى فرح انشى دوله به حل الحشمة
 لم يحد ثمة علامسة وكذا او وطى صى او يحس ما حده لان الاصل لم يحد فكذا
 التبع كفى الطهيرة واما الوطى وحل صيده فحد لا عبر ولو لا ذلك واما او احدية لم يحد
 عده خلاهما والاول الصحيح كفى الصناعات ولو لا ذلك بسلامة واما او سكوت
 لم يحد ولا خلاف كفى المحطة (حال) تلك الوطى (عن الملك) اى ملك
 الحاكم والذين احتراز عن وطى سارية مشركة ومذكورة بكنه ما فاسد ان الوطى المترتب
 على حد لم يكن ما شرعا وانه كفى الشهادة (وشهادة) اى الملك كوطى مع عدة الناس
 وحاربه الابن والاب وسأى منه وعلم ان الحد الزمان شروطا منه الرصد فنودع ما كراه
 لم يحد وعده المعوى كفى الصناعات والكره الى وقت الا لاح كفى الخطرانية ومنها
 ككون الموضوعة حقة وان يوطى الملية دمر ومنها الحكم والاسلام ودار الاسلام
 وتكليف وغيرها من هذه فصل (وقفت) الزمان عند الحاكم (اشهارة ارادة) من الرحان
 اعدول فى مجلس واحد فلو شهد واحد او اثنان او ثلثة لم تقبل وحد حد القدر كفا
 لو شهد واحد بعد واحد فى اربعة محالس وكذا الوشهد العساق لانه قد الى امر ما توقف
 فى خبره اسق وانه مانع عن العمل به كفى الدخيرة (بالراء) دون الوطى او الجماع او غيره

والألم بعد الشاهد ولا اليهود عنه كأي الهامة (مسألة) بعد الشهادة (الامام)
 أي السلطان أو نائبه أو العاجي وجه اشعار بوجوب السؤال كأي شرح الطحاوي
 وقال ما صحت عن علي بن سأل (ما هو) أي الزيادة اجتراراً عن ربه العن والدوار حل فانه
 يعلق عليه توسعاً (وكيف هو) اجتراراً عن ربه الانطواء والمعدود كأي المصمرات وعن
 تماس امرحى لاصرفيل عن الإكراه والأول اصح حاشية محار المستوط كأي الهامة
 قال ولت في السؤال عن الله تعالى عن ذلك فالاحسن صورة الإكراه كأي قلب الامر من
 من هذه الاسئلة هو الاستعصام بكل الجهد والاحتياط في الاحتياط لندره الجدل عليه
 الصلاة والسلام اذ يروى الحدود ما استطعتم كأي الكافي وغيره من المباهير والاحسن الاجترار
 عن الكل فلو شهد واحد بالأكراه والثاني بالطاوعة لم يحد المسمود عليه ولا الشاهد
 ولا اتخذ الحل والشهود كأي الكافي (وإن ربي) اجتراراً عن الوطى في دار الخريف
 أو البعي ولأن أحاد المكان شرط الأرياء لو شهد الله وطبها في هذه الدار أو الشان
 في أخرى لم يعل بخلاف ما إذا شهد الله في مقدم البت وأجران في مؤخره فانه يعل
 لا مكان أو في كأي المحط (ومى ربي) اجتراراً عن النقاد وأيضاً لو شهد الشان انه
 في ساعة من النهار وأما في أخرى لم يعل وقالوا هذا إذا كان التوفيق لم يمكن والاعتيل
 كما إذا امتد الساعة الأولى الثانية كأي المحط (وإن ربي) اجتراراً عن ولى يكون
 أحدهما احسن واليه أو الوطى مسأماً وأيضاً لو شهدوا اذ ربي امرأه لم يدر فوها
 لم يحد نعم لو اقرانه لم يعرفها حد كأي المحيط وغيره من طس ان السؤال عن الهامة
 تعالى بعد عدم اخطاء (فان شئوا) كلها (وقالوا) بعد السؤال عن الله تعالى بعد
 سماع (رأساً) أي رأساً كره في طرحها مخبراً كاله اشار قاصيحيان (كالميل) أي
 الحب الذي يكحل به (في الكلمة) قسم المم والحد آله مخصوصه للكحل (وعذلوا)
 نعم العن أي احده الناس عن عداسهم كأي المصمرات (مراوعلنا) فلا يكتفي بظاهر
 العدالة عنده (حكيمه) أي محمد الرقي وهو الرقي المحض والخلد في غيره والأكفاء
 مشربان المشهود عليه لم يدر ما زابعد شهادتهم فلو اقرنه بعد هذا مرة سقط الحد
 اذ الشهادة انما مقام على الجأحد لها اقر مندر الحكم بذلك كأي الرد وقاصيحيان (و)
 ينسب الزبا (ما دراره) أي ربي وجه اساره الى انه مشروط في الاعتراف ما يشترط في البتة
 من الاحبار والكلام والعمل واللوع وغيرها وفي الاجترار أو امر الدمي بوطى الدمف
 حدوا عن امره لوباب الله من ذلك لم لم الامام به لافامه الحد عليه اذ الاستمرمدوب
 كأي الكبري وغيره (اربعاً) من المرات كأي وصية ما عر رضى الله عنه (في اربعة
 محالين) من محالين المعرثم يذهب حتى توارى عن نصر الامام ثم تعالى وقر وعل

من مجلس الامام والاول سرورى منه وهو انصح علو اقراره فى مجلس كان كافرا
واحد والاطلاق مشعر الى انه لو اقرار بما فى قوله اياهم اقرار بعد ان شمر ثمة به الزمان
بما ان الله رب (ربه) الامام وقال المحدث او حنوز او غيره (كل مرة) اذ المنة بالانصاف
وهو تسامح كما صرح به النص وكما لم يطلع عليه خبر الاختصار وفى الكلام اعماء
الى ان الاقرار لم يصر بعد خبر الامام حتى لو شهدوا بذلك لم يعمل لانه ان كان مكررا
فقد رجع عن الاقرار والاقرار خبره بالثبوت فبقي الله تعالى الى ان ارد واحب وفى
الغدير بدعى ان يطرده فى كل مرة وفى المحفل ما لم يدعى للامام ان يجره عن الاقرار
ويذكر الكراهه وما مر صحيحه (دسأله) عن الامور الخمسة كما مر وقبل لا بد له
من الزمان لان اسناد ما منع الشهاده لا الاقرار والاول اصح لحوارانه وفى صماء
كأن الكافى وده اسرار يوجب السؤال (كما مر) وفى السراحة بدعى ان يسأله (فان
بين) ما مر (ح) اى استحب (نفسه) اى الام (رجوعه) اى المقر (بله) التمسك
(بحدوده) من قبل او يطرده او يثرب او تزوجت (عار وجه) المهر من اقراره (هل
حده) اى قبل الحكم بالحد او بعده قبل التشروع وده (او) بعده (فى وسطه) او بعده
قبل الموت (حلى) سئل لا احتمال صدقه كما فى النسخه (ولا) رجع (حده) الامام والمقر
على شئ الفاعل او المفعول وفى الاكفاء اسعار ما به لو اقر احدهما مادمى الاخر الكاف
لم يحدوا احد منهما وعنده المهر لو اقر احد قبل الحد وكذا لو كذب احدهما الا سرق الزمان
لم يحدوا بعده وحين المقر عدلهما كما فى المحيط وبيده (وهو) اى الحد الثابت بالنسخه
او الاقرار خبره ما منه من قوله رجعه وسئل (الحصص) بكسر الصاد ومضممة قال
المعروى احصنها روحها اى اعمها مسمى بمحصه ما فتح واحصت فرجها مسمى بمحصه
بالكسر والاحصان فى الاصل المنع وكلام الكرماني يدل على الكسر حيث قال انه
من احصن اى دخل فى الحصص كما حال اعرق اداد فى العراق والافان بصره داخل
فى الحصص عند وجود الصواب الخس الدال عليها شرعا (اى لم تكلف) اى عاقل
بالغ مسلم (ولا ربح) لا وطنى صد او يحنوز او صنى او كافر ولو حرال حله كما لمى وعن
ابى يوسف انه يربح الذى التمس الزمان وصد ربح الكافى (وطنى) امرأه (يكافح
صحيح) اى لو وطنى يكافح فاسد او لك بين لم يربح بالاجماع وعن محمد لو جلا
بامرأه ثم طلقها وقال بوطنها والراء مكرمه كان محصا وعن ابى يوسف او تزوج
امرأه بالاول ودخل بها لم يصر احد منهما بمحصنا كما فى المحيط وغيره (وهما نصفه
الاحصان) قد تسامح فان المراد كونه حرا مكلفا مسلما والعنى والخال ان كلام الزوجين
قبل الوطنى يكون حرا مكلفا مسلما ولو تزوج الحر المذكور بامه او صبيه او محبوه او كافره

ودخل بهما بمصر محصيا كما لو كانت الروحة شحصه والروح غير محصين الاداد حتى يتم ايه
 الاسلام والعق والتكليف فتح مصر محصيا بهذا الدخول وعن ابي يوسف انه لا يشرط
 الدخول على صفة الاحصان وعنه انه اذا دخل هاهنا المصنوع اعمصاصا لم يحصين
 كافي الاحصان واعلم ان كذا المحصنة لان الاحصان من الاحكام الشرعية وهذا الكلام كلام
 غير دال على اسقاط نفيه اثنه الاول عند الحد دلالة واضحة فلا ريب فحلوا الكتب
 عند سوي المرسوم وهم واعلم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول
 بالنكاح الصحيح ما مرأه هي ماله واما التكليف فشرط اهله العفو فكافي الكفاية
 وعن (رحم) ائدى المحصن بالمخاره (في قضاء) اي ارض فارعه واسعة (حي
 عرب) معاق رحم خديت ما عر رضى الله عنه وعن عمر رضى الله عنه انه قال انزل
 الله به الرحم النسخ والسحبة اذ ارضا فارحوما الله مكال من الله ورسوله والله
 صير حكمهم وهذا مما قالوا انه قرآن نسخ لفظه وفق ماله وعلمه اجماع العلماء كافي
 الاحصان وانما المحصن على ما في المصنوع الثمن من الرجال والنساء وفي العانة روى
 انه لو شرع في رحمه دهرت ائمه وهذا اذ انت ماله واما اذا ثبت الاقرار فلا بد منه فانه
 رجوع بخلاف الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كافي شرح الطحاوي والى انه لا بأس لكل
 من روى ان بعد ماله لانه واجب العمل الا ان يكون دارج من فان الاول ان لا يبعد
 لانه نوع من قطعه الرحم كافي الاختار (و سنده سهوده) اي يجب بذاته الشهود
 بالرحم لاسم يحاسرون على الاداء ومنه صرح احتياله الدرر كافي المحط (ما نوا) اي
 الشهود كلا او به صانع الرحم (او علوا او ما نوا) او - واو سقوا او قدوا كلا او بعضا
 او علوا او حرسوا او ارتدوا (سقط الرحم) عنه وعن ابي يوسف لو اوا كلا او بعضا
 او ما نوا رحم ولم ينطروهم وعن محمد لو كا واخر روى او مقطوع الاذى ينداه الامام
 كافي الاحصان (ثم) رحم (الامام) والعاصي (ثم الممس) المؤمنون الذين عاصوا اذ
 شهداتهم وادى لهم العاصي بالرحم وعن محمد لانسعهم ان رجوه اذ لم يمانوا اذ
 الشهادة وذكر الطحاوي انهم اوسطوا منه صاعا كاصلاه فكلما رحم يوم انصرفوا
 وتقدم عنهم ورجوا كافي المصنوع واما اثر الناس على الامان اشارة الى انه يجب
 ان تشهد عداهم بما طاعة متجاوزة عن الواحد والاسين لان العريض الشهير كافي المبارك
 وصبره في شرح التايلات ان الرض امداك اودع التمه من الحاكم اومع المخايرة
 عن حدود الله او امتحان من تشهد في الخبيث ان محمدا صبر الطائفة في الآفة الكريمة
 الواحد مصاعدا وقال ان سهوده مذهب امانه للام واهله للعدود ووصفا
 قناس (وفي المرسلة الامام) اي رحم في حق الممر (خاصة الامام حال كونه مبدء

وهو نصيب شائع ليس فيه شايخ كاطن (لم الناس وعسل) المرحوم بعد موته (و كمن
 وصلى عليه) وكف لافال صلى الله عليه وسلم في ما عر رآته بممس في امار الحلة
 الى غير من اثبات الفصائل (وهو) اى الحد (لعمر المحسن) اى لى حر قد سائر
 الشروط الخمس (حلده) بالصح اى الصرب على حلده و بالسكر والتحرك يقال
 حلده اى صر به بالسوط كقاي الهاموس (مائه) من حلده وان كانت المرسة مملوكة حلدا
 (وسطا) اى موسطا بين المولم في العاه وعبر المولم ون الصمرا صر ما مولما عبر فابل
 ولا خارج من المقصود الارحار (سوط) ذكره بعد نصيب العمل لا وصف الا وهو
 حلد ممول نصرب به قل اصله الحاط سمي به لكونه مخلوطا الطافات و صمها به نص
 كقاي المردات (لامرهه) اى لا عده في طرفه كقاي الاساس والصحاح وغيرهما اولاد
 له كقاي العرب قال المطري و اس الاثر بالمارسه حصره اولاسوك له كقاي الساع
 والاول هو المشهور والثاني اصح كقاي الهامة ولكل محار من حل المجر واصل ان الحد
 في رمن عمر من الله عنه بالسوط ما حاج الصحاح كقاي المنصق و اما حله فبار اندوباره
 بالثوب و باره بالثعل و باره بالعصا و تاره بالخر لده الرطه كقاي حديث المشكاة (يبرع
 ثابه) اى يجرد الرجل ثابها لمحد ر باده اللم صر حر والجملة مسأله (الاترار)
 فانه لا يبرع لكشف العورة (و يبرق على) جمع (بده) و يعطى كل عضو حمله
 من الصرب لده بال الله (الراسد) اى اعلى راسه طان الوجه داخل فيه وقال
 ابو يوسف نصرب الرأس و عه نصرب سوطا واحدا كقاي الصمرا (و) الا (و حه)
 و مرجه (خوف الهلاك) و في الصمرا لا يرقى الاعلى عصو مقبل وهو الطن والنسر
 والوجه والفرح حال كون المجلود (قائما في كل حد) من الحدود لانه حشد يكون
 الخالد اقدر على التعريق حلدا (لامد) للسوط في العصو بعد الصرب او بلامد
 لليد حال رفع السوط حتى حاور الرأس او بلامد للمصروب في الارض فان الكل غير جائز على
 اختلاف المشايخ كقاي المحض والقول الاخيرين و يؤكد لقوله قائما على ان المفهوم ليس
 نقطعي فلم يكن معناه كاطن والا كصفاء مشربانه لا يمسك ولا يمسك لان الامر بده
 الا ان يجرهم فيشد كقاي الدخره (و) هو (للمد) فما كان او مدرا او مكاسا او مستسعى
 (نصهها) وهو جسون حلدة وقلاسا كامل حد المستسعى لانه حر مدبون والعنه والمدرة
 وام الولد كالمد وان كان الزاني حرا والاولى ترك هذا الكلام لانه صد كره قبل تحت
 العرر (ولا يحد سيد) عنده و امه (بلا دن الامام) او بابه لانه منهم في ذلك مانه لقصاص
 ماله (ولا يبرع ثيابها) اى ثاب المرأة لاتها عورة وهذا نصريح ولا علم صمرا للاشياء (الا
 الغرو) اى اللباس الذي من مخلود العم او غيرها (والخشو) اى الثوب المملوء بالطن

او الصوف او غيره فاتهم ما مر من الاداء لم يكن لها غير ذلك (وتعد) لمرأه (حالة)
 في كل حد كما علم لانه اسير (وحان) في الرحم (الحجر) الى السرة او الصدر (لها) لانه
 ر بما تصرف فكشف المورد وقد اسعار ما كان من الحجر وزكه حتى تكافى المخطوود كز
 في المهاد اذ ان الحجر احسن (لا) حمر (له) لانه سأل السهمر هذا فصرح بما علم صما (ولا
 تجمع بين حلد ورحم) في المحصن وعدد اصحاب الطواهر وعبرهم بحلد ثم رحم
 (ولا) من (حلد وبني) اي اجراح من بلده في عمر المحصن ومان الساعدي بحلد مائه
 و سى سه ولما ان الحلد في الاسداء الاداء باللسان ثم تسبح بالحسن في السوب ثم تسبح بحلد
 مائه وبني في الكر ما لكر اى في حدر في رجل لم يروح ناصر أم لم يروح وحلد ورحم في السب
 ثالث ثم تسبح بحلد مائه في كل ران ثم تسبح واستمر الحكم بالرحم في المحصن والحلد في غيره
 كما في الكافي (الاسياسه) اى مصلحة للسلس وتقر بالاحداثاته تحوز مساهه الجمع بين
 الحلد والبني كالتى فقط لا يصبى عمر رضى الله عنه نص من الجناح من المدسه الى النصفه
 وهو علام صبيح الوجه احسن به النساء والحسن لا يوحى البني الاياه فله مساهه فاه
 قال مادى بامر المؤمنين فعال لادب لك وانما السلسل حث لا تظهر دار الفهمه
 صل كما في الكشف وعبره وقد اشار به الى ان الساسه لا تحصى بالمال بخو في كل حياه
 والراى عد الى الامام على ما في الكافي كمال متدع سوههم منه اشار بدهه وان لم يحكم
 تكبره كما في التمهيد والساسه مصدر ساس الوالى الرده اى امرهم وبها هم كما في العاموس
 وعبره بالساسه اسبصالاح الخلق ما رشادهم الى الطريق المحيى في الدنيا والاخره
 فهي من الانباء على الخاصه والعامه في طاهرهم وباطنهم ومن السلاطين والملوك
 على كل منهم في طاهرهم لاصر ومن العلماء ورثه الانباء على الخاصه في باطنهم
 لاصر كما في المرداد وعبرها (و رحم المرض) المحصن في الخال (ولا يحلد) المرض
 غير المحصن (الانعد الره) اى الصحه فاه تحسن المرض حتى يبرأ فحلد وقسه
 اشار به الى انه اذا كان من نصا وقع البأس عن رثه نعم الحلد عليه اضهر كما
 في المحط والى انه لا يحلد في الحر والبرد السددى لحوق البلف كما في شرح الطحاوى
 والى انه لو كان ضعف الحلقه وحبس عليه الهلاك حذوا ما معذار ما تحمل
 كما في الطهرية ود كز في قاصحان وشرح التأويلات انه ح حار في حد الزبا ونحوه
 ان يجمع الاسواط فصر بمره واحده تحت اصابه كل واحد منهما (وزجم
 الحامل بعد الوضع) اى وضع الولد ان كان له مرث والاعد الاسعاء
 عنها صباه عن الهلاك وفيه اسعار مانه لا تحسن الحامل وهذا اذا ثبت بالاقرار
 فان ثبت بالنسبه تحسن بخلاف الهرب وان ماتت الحامل فان ماتت النساء بذلك حست

سبب ثم رتب كافي الاختيار (وتجلبد بعد الفاس) سواء كان ساعة أو أكثر لانها
من نية وإنما بعد تصرفها من التثاقح كما روي في الطهارة فلو أكتفى بالمرص حاز
والمرص كالصحية حتى لا يطر حروجهما عن الحيض كافي المحط (وندرأ) أي
يدفع الخد عن الوطئ (ما يشهد) أي بسبب الشهة اسم من الاشياء وهي ما بين
الحرام والحلال والخطاء والصواب كافي حرمانه الأدب وبه يشعر ما في الكافي من
انها ما تشهد انشأت وليس شانت والافق لما قصره النص ما في السماء ومن
غيره اما اللباس وهي انواع منها شبه العقد كما اذا روي امرأه لاشهود وانه
بغير ادن مولاه وانه على حره وبحوسه وحسبه في عقد او جمع من احين او روح
بغيره او روح العدة وانه بغير ادن مولاه فوطئها فانه لا حد في هذه المسألة فانه
وان علم بالمرمة لصوره العقد لكنه بغير واما عدهما فكذلك الادعاء علم بالحرمه
والصحح هو الاول كافي المصيراب وفي موضع عدها ازواج غير عده عدهما وعليه
القوي وكر في الدخلة ان بعض المتأخرين طعن ان كاح المحرم باطل عنده وسقوط
الحد لشبهة الاشياء وبعضهم انه فاسد والسقوط لسبهة العقد ومحمد قد ابطال الاول
وصحح الثاني (و) منها شبهة في الفعل (أي الوطئ) لافي المحل فانه حرام عند الفاعل
وليس في شبهة الاشياء أي شبهة المسند المصير في حقه لانه لم يصر هذه الشهة فعال
(أي) بسبب (طعن غير النال) على حل العهل (دليلا) عليه (كأنه) أي كوطئ (انه
أزواجه) أي أياه وحده وانه (و) انه (روحه) والمطلوع ثلما او على ما في العدة وام
ولده بعد الصق في العدة وانه مولاه فان وطئها سببه وطئها محل الاستماع به ادله بوع
حق في هذه المحال (ولا يحد) الوطئ (أن طعن) بالنص وعلم (انها) أي الموطوءة
في هذه الصور (محل) لهذه الشهة لكن بحسب العمر ولا يشك انساب وان ادعاء لانه
رأى في بعض المروءة اشارته الى انه لو قال احدهما في طئته انه حلال لم يحد احد
مهما لان الفعل حرج عن الزنا فانه بهذه الشهة فإزناه فيما طعن كل منهما المحل كافي
الاحتياط (و) منها شبهة (في المحل) أي الموطوءة وسمي وشبهة ما تشبهه حكمية (أي
نظام دليل نافي للحرمه دائما) أي بسبب وجود دليل سني دانه الحرمه وبثت المحل
مع قطع الطعن عن المانع (كأنه) أي كدليل انه (أيه) وان انه وان سئل فانه
صلى الله عليه وسلم أصاب ما الولد الى الاب يلام القتل انت وما لك لا يك ولم شئت
جميعك لما كنت شبهة عملا بحرفي اللام بعد الامكان (و) مثل (معه) الكتابات
والنبوة (معما صحبه) (قل السليم) والله يما حاسدا قبل التسليم وانه والمبيحة
شروط أخبار والمهورة قل التسليم والمهورة في رواية وامة عنه المأدون المديون

ومكسبه ولقد المشركه (ولاحد) الوطى* (وان امر الحرمه) وقال قلت
انها حرام على نعم الدليل الثاني للحرمة كالأحق (وحده) الوطى* (ووطى* امه
احد) او غيره اودى رجم يحرم عبر الولاد والساحره والمسدحه سواء طس انها
حلال او حرام عليه اسم قسم الدليل واعلم انه لو ربي ماله وعلمها كان عليه الحد
باراء والقمه ما قبل هدمها واما راي يوسف عليه الصلاه والسلام لم يمس ربي
سب اصل المطلوب كافي المحط (و) ووطى* (احده وحده على فراشه) وان طس انها
امرأه عدم المسه (وان) كال الوطى* (هو عني) لا يمكن غيره الادادها
فهو الب ماروحه له اعتمد على دليل هو احارها واوتاسه ولم تقبل اما لانه حد
لا يما عه بالخص كافي الاحسار (لا) تحذو تحت المهر ووطى* احده (ابدى)
اي ب (الله ووطى*) اي النساء (هي روحك) لانه اعتمد على احارهن (ولا يحد)
في سى* من حدار ماء والشرب والسرف والعدى (الخلفه) اي الاعام الاعام الذي
ليس هو به امام اذ الزاحم لم يكن مر حورا هذا الا ان محمد الم يذكر ما اذا قذف انسانا
وقالوا بى ان لا حد اذا عوب منه حتى انه تعالى كافي الصهره والله اسرار كلام
المهادنه وعنه فاطلاق المص لا تخلو ص سى* (وعض) الخافه في الفصل (ووطى* حد
بالل) التلف لان الزاحم مولى الحق وده اسماء رايه لا تشترط القضاء لاسمائه
القصاص والاموال اذا لكر المال كافي امرار الخلاصه وسر الهامه

في وصل

(من قذف) اي من بالافزار مره او مره هاده رجلي فدهه اى مسسه الى ارضي
مسسه والخفه في المصل (حصصا او حصه) اي حرنا قرار القاذى او بند
المندوف (مكلفا) بافلا بالعا (عفا عن الزنا) السرى فهد قاذى واطى*
المحوسه والخافض والمظاهر عفا والمحرمه باليمين والمصد عن غيره والا حى يملك
اليمين والمسره شرا فاسدا لان هذا الوطى* ليس بالزنا فكان محصنا ولا يحد قاذى
واطى* المكروه بكافا فاسدا والاب الوطى* حاربه امه والمكره على الزنا وغيرهم
لا يحد حرام لعه وار لم أم الحمل اول الكلف ولم يكن محصنا كافي الاحسار وده اشاره
الى انه اودى بمحونا اودى لم يحد خلاف ما لو قذف عبا او رصيا او عذرا لصور
الزنى كان محصنا الى انه لا يلزم ان يكون الشهود عدولا كافي القيس وعنه والى ان الوطى*
بالكاح مس بشرط والى انه لو قال رجل لا حرق له لان ناراني فقال ان ولانا يقول لك
ناراني لم يحد الا عفا ما عفا كافي النظم (مصر حده) ي قذف بمرج الزنا

كرسيت اواب راى او يارافى او ماروسى او ماحلب وكذا لوفال للرأه يارافى لانه رحيم
 واما لوفال للرحل بازاسة فلم يجد عبد السحت وحده عند محمد لاحتمال كون الماء للماء
 وكذا لوفال يارافى بالهمزة وان ارد الصعود على شئ وفيه اشاره الى انه لوفال لها
 ومثلك فلان ومثلك اراما او حامك سباعا حراما اوربت قبل ان يحللى او يولدى اوربت
 منك اور ذلك لم يجد والى انه يجد العادى ماى لسان عر ساكن او طرسا او صرهما كما
 فى المخط والى انه لوفال بالوطى لم يجد عنده خلافا لهما كما فى ماصحان واعلم ان الزانى هو
 الرجل والمرء البراء ومنعت بازاسة كالاصه معنى المرضه مخارا كما فى الهداية وهذا
 القول لما كد والاصح على انه يقول قذف (او) قذفه (بلس) اى يحولست (لايك)
 اى ولد الايك الذى خلعت من مائه حقيقة ونحوه لسبب ان كما فى الطاهر به وفى ترك النقد
 بحال انهم همما والنقد فى الشرح اشعار باختلاف الروايتين فى الاحكام احده
 لانه صريح فى العدى كياراسة فانفسد لغو وفى ماصحان عن ابى يوسف انه قدى
 ولو فى حالة الرضا ولم يصبه فى المساهر ولا فى الهداية والكافى فى الطن انه مصرح
 بهما وركه من سهو الناسخ (اولست مان فلان وهو) اى الفلان (ابوه) فى حالة
 العصب لانه ماى لنفسه من امدح فكله قال امك ولدان زنا فيصير مادافا لانه فيشترط
 ان يكون امه تخصه لاعترا تمامال وهو ابو لانه لوفال لسبب ماى فلان واراده الحد
 لم يجد لانه صادق فيه وانما قلنا فى حالة العصب لانه لوفال فى غير ذلك الخاله لم يجد
 لاحتمال المعاتبة دون العدى معنى امك لانفسه امك فى محاسن الاحلاق كما فى الهداية
 وعبره فى ترك الابد تسامح (حد) اى وحب عليه حد العدى بهذه اللفاظ فهو حرام
 الشرط او حد المبدأ وفيه اشعار باشتراط ككون امارى عاهلا يابعا ولا يجد
 المحبون والنسب لانهما لسامى اهل العقوبة (ثمانين) فى الخروار يعين فى الصد (سوطا)
 على الواحد الذى مر صرق على اعصائه وسرع عنهما الخشوع والغزو ولا يتعد من الثياب
 لانه عترة مطوع به فلا يقام على الشدة بخلاف حد الزنا كما فى الهداية كحد الشرب
 اى المشروب من الخمر بمقدار ما وصل الى حوفه ومن عترة بالسكر منه ثمانون سوطا
 على الواحد السابق وصرق بعد الحرمة فى المشهور وعن محمد انه لا يحد اطمه ارا
 بالتخفيف فانه لم يرد به نص به يحتاج الصحابة كما فى الهداية لكن فى ماصحان انه يحد
 الحدسرا ويل وحده وكذا فى حد الشرب فى طاهر الزاوية والاكفاء مشر ماى النوبة
 لا يلزم على الحدود الزاوى والشارب وهذا فى الحكم وامادىة ولا رمد كما فى الخواهر
 (والطلب) اى طلب امه له الحد (تقى الب للوالد) ووالده وان علا وكذا للام
 الامام لم تذكر للاشهرارك وفيه رمز الى ان حد القدى لا يقام الا بطلب المة تعرف دفعا

للعارضة وعن الوارث والى له لو دفع حمام مات بعد ما قضى ما حذر سقط الحد
عن العادى وليس لأحد ولاية المطالبة به وكذا لو مات المدفوع بعد ما قفم عليه
بعض الحد سقط الباقي كما في المحط (والولد) من اندك والاشق (وولده) من ان الاب
وان سهل وفي الكلام اشارته الى انه لا يطلب به ابوالام وام ادم وولده السب والاح
والاحت والعم وغيرهم كما في المحط والدخيرة والعمى وفيه في نسخة ان ولدا لاس وولد
السب قد سواه في ظاهر الرواية وفي الهداية وغيره ان الطلب ولد السب عند الشك
خلافا لمحمد والى انه لو قضى احدهم كان الباقي الطلب والى ان الاقرب والابعد في ذلك
سواء كما في السارخ (ولو) كان الطلب (محروما) عن الميراث كما اذا دل ان اياه او بالعكس
او كان الطلب كافرا فان له الطلب المدفوع وكذا اذا كان عبدا (ولا يطلب احد) من ابيه
والولد (سبه و) لا (ابا) متى امة) انى يقضى السد او الاب ام هذا الاحد لا ي
لم يعاف السد والاب نسب العدة والولد وفيه اشارته الى انها لا يطلبان السد والاب
مدفوع منهما والاصول لا تحدد بقوى المروع والى ان الاس لا يطلب به الحد وان عدلا
وام الام وان علت كما في الاهدنى (وليس فيه) اى خذ العدى (ارث) عن المدفوع
سواء مات قبل الشروع في حد العادى او بعده (ولا عفو) للمدفوع عن العادى
فمحمد بعد العفو الا ان عفا الامام عن المصنوعه كما في الدخيرة واستحسن للامام
ان يقول قبل الاشاب اعرض عن هذا ككافي القاعدى (ولا عفو له) عفا
فلو صالح صلى مال رد الامام وحده (وفي) قوله لاخر (باراى قتال) الاخر (لا) ارى
(بل اب) اى (حدا) اى العائلان به لان كلامهما مدفوع ضاحكه (و) في قوله
لعرسه (باراى او بارائه) فقالت لابل اب (حدث) عرسه لانها قد عده (ولا امان)
وان قد عدها لانه لما حدث لم تن اهل لشهادته هي شرط العمان (وان قالت)
العرس في جواب قول الزوج لهما باراى او بارائه (ربيت) اياها (كذلك هذا) اى سقط الحد
والا ان صهما لان هذا الجواب يحمل التصديقي والفقدي وانما حسب العرس لانه
لوقع من رجل واحبه لم يحد هو بل هي لانها صدقه كافي المحيط (من احد ربح)
اى حال كونه مع ربح (التمس) ولو مع قتل صها فلو طاهر او سكر ميتا او شرب حد نصرة
الاذا حلفتم بمائع عاتب عليها بحث رال طعمها ورحبها صح لم يحد الا اذا سكر كما
في الدخيرة (او) حال كونه (سكران) وهو عده (راى العقل) بالكلية عشرون
او غير ذلك لم يعرف الرجل من المرأة لما روى عن ابن عباس انه قال من باب سكران
باب عروسة للساطن فعليه ان يسئل اذا اصبح وهذا مشر الى ان السكران من لا يحس
نسي كافي الظهيرية وصدهما من لا يعرف ما رواه من غير عبد الاكبرين لومس كان اكبر

كثره هدايا وهو المشهور وعلمه الصوى ومن اى مقال من لا يعرف ما يقول واتفق
 انهم بلغ انه يسموا سورة وص اى وصف يسموا الكافرون فان منهم من سكر
 وقرأها فى صلاة العرب فترك الآيات فيها فعميت كفاى العلم وغيره واحلف ان السكر
 سرور او علمه عارضة للانسان عائد على العقل مما يشربه بعض اساقفة كفاى الكشف
 (يُسند) اى شراب حاصل من عراور بنت اوصل او بايد اوبى اوب طه اوش - مير
 اودره او غيرها من الهواكه والحلاوى والحبوب وحل لا يحد الا بالسكر ما سوى البمر
 واربع الاول مروي عن جع اصحابنا وهو الاصح كفاى العبادى واباسكر ما
 يحد من الحلاوى والحبوب لارواة دونه فعل يحد ودل لا يحد وفي الاكمة اشاره
 الى انه لا يحد بسكر الا لان كان الزمك وقبل يحد ولا رواته فيه كفاى البمر ناشى والى انه
 لا يحد بسكر الخ هـ والشخصين حلالا يحد كفاى الحرامه والاول الصحيح كفاى فاصبحان
 والثاني يعنى لمصاد الزمان كفاى الشهادة وقدم منه فى الاشربة والى انه لا يحد عما حصل
 من تحو الاعون وحور توى والله اشار فى متن البمر دوى واحلف انه مسكرام لا (و) قد
 (امر) المأخوذ (به) اى شرب الخمر والبند المسكر (مره) واحده صدهما ومرتين
 فى محاسن صدائى يوسف والاول الصحيح كفاى المصبرات (صاحباً) اى عافلا فلو امر به
 سكران لم يحد وان وحده ربح الخمر لانه نطل اقرار السكران بالحدود الحاصلة لله
 تعالى اذ لم يستقرار على كلام كفاى فاصبحان وعنده وانما ترك فى الوقايع هذا القيد لان
 فى التهمة وعنده ان السكران كالتصايفى امواله وادعائه الا فى الزده فانه لو ارد لم يمس
 امرأه (او شهادته) اى شرب الخمر او السيد المسكر (رجلان) فلو شهدته النساء لم يحد
 كما مر وجه اعلم الى انه اوشهد احدهما بالسكر من الخمر والآخر بالسكر من البند واحد
 بالسكر والآخر بالاقرار لم يحد ثم اذا شهدا بساألهما القاصى عن ماهية الخمر فان كل
 مسكر يسمى بها محاراً ثم عن كنه الشرب ثم عن زمانه ثم عن مكانه لاحتتمل الاكراه
 والعدم وكونه فى دار الحرب فاذا عاين ذلك حس اى الشارب حتى يسأل عن عدلهما
 كفاى فاصبحان (وعلم كفى كل من صوره الاقرار والشهادة (شربه) مصافى
 الى الفاعل او المفعول اى شرب ذلك الخمر او البند (طوعاً) اى شرب طوع فلو شرب
 بالاكراه او بالعتش المهلك مقدار ما روى مسكر لم يحد لان ذلك السكران امر
 مباح وقالوا لو شرب مقداره وزياده ولم يسكر حد كفاى حالة الاختيار ثم الاكراه لم يثبت
 الا بحد فلو شهدا عليه بالشرب فقال اكراهت عليه لم يرتفع الحد عنه كفاى فاصبحان
 (يحد) المأخوذ بالربح او السكر مع الاقرار اوسع الشهادة فتشترط الربح او السكر مع
 كل منهما هـ والشخصين واما عند محمد فلا يشترط الربح اصلاً والاول الصحيح كفاى المصبرات

وقد اشارة الى انه لا يحد الا حدود ما يقع مع السكر ملائمة بالشرع كما سدد كروقي
 الحرة انه لا يحد والى ان من امر ما شرب وسعدانه فليعلم تحذير بلا واجبه كما اشار اليه
 فاصححان وانما في العمل للمجهول للعظيم فشير الى ان الحدود الخاصة قد تعاقب للامام
 والولاة والقضاة من عند كافي المحط ولا يحد فاضي الرساق وقد هه ولمعه وانته
 المساجد على ما قال سرفي الاثمة المكي كافي المسه واطلاقه مشير الى انه لو شرب الخلال
 ثم دخل الحرم حذرك لكان لوالها الى الحرم لم يحد لانه قد عظمه تخلف ما اذا شرب في الحرم
 فانه قد استخف كافي العبادي ونسبى منه الاخر من فانه لم يحد سواء شهد اعماء او اشار هو
 ما اشارة به هوده يكون اقرارا وكذا الذي فانه لا يحد الا حد اصدق عندهما ويحدد
 الى وسف الا حد الشرع والسكر وكذا المزد فانه لو وجب قتله حد دل ارماده اوم عليه
 الا حد السرب كما او شرب في حال رده كافي فاصححان (صا ١) فلو شهد اعمالي السكران
 لم يحد فمحس حتى قال سكره محصلا لعرض الارباح (لا) يحد (عمرد الريح) ملا
 اقرار ولا شهادة فان من اسكر اكل السكر حل والباح يوجب حد منه راخذ الخبر (او) عمرد
 (القيوه) فانه قد سرب لاص طوخ (او) عمرد (السكر) لانه قد سكر من المباح وقد
 شهد على انه لا يحد عمرد الاقرار بالسرب او السكر كافي فاصححان ولا يحد الشهادة
 لكن يرد عمرد الريح على ما قال علاء الرجاني كافي المسه وعمرد السكر تشهد له في
 كافي قصاص المحط وعمرد الاقرار كافي المحط وعمرد الشهادة على ما قال ابو يوسف
 الصغر الرجاني وقال يحد الاثمة لواحد سكر ان يحد منه الراية لم يحد لكنه يرد
 ولا يوجب العر راي روال السكر كافي المسه ولو سرب السيد لا سكر عر كافي فاصححان
 (ولا) يحد (ان رجوع عن الاقرار) الشرع ليعذر الرجوع عن حقوق الله تعالى (من شهد
 يحد) اني نسب شي موجب لحد من الحدود (معادم) هو انه عني القدم كافي الصحيح
 وشرا ما ساق (در ما من امامه رد) ذلك الشاهد حذوا وحراء والاساد بخاربه على
 مسالمة ولا حاجة الى حد في مصاف كاطن وقد اشار الى الناحية للسرمانع للمقول لما دله
 من نهمه العس الناحية وانما حال قر ما من امامه لانه لو كان بعدا منه فان كان في موضع
 لا يكون دفاص او كان لهم من من اومانع آخر لم يرد ولا يحد القادم قبول الشهادة
 بل د اعا الخد بان يهرب بعد امامه بعض الحد ثم احد بعد العياد كافي بدعوة
 (الاقى دق) فليعلم رد لانه لم يمكن من الشهادة الا بعد الدعوى فعد بالآخر وق
 الاكاه اشار الى العادم مانع لقول الشهادة في حد الشرع والزناه وكذا في الشريعة
 فان لا شاهد ان تشهد قل الدعوى لاجل حسن المارق النابض المسروق به في
 الناحية فانه الا انها معر في الصلح معصي به لا بالقطع كما قال (وهي) من الصلح

او التميمي (السرقة) ما حسب او الرفع اي السرقة (ان امر به) اي محمد مسامد ولو قرى
 من امامه (حد) والوجه انه على السرقة في الافراد غير معتبر اذا الانسان لا يداني نفسه
 (وهو) اي الامام (لشرب روال الخ) في الشك في بعض شهر عند محمد عسبارا
 ريار الحدود كفي المصمرات وذكر في ما يفتن ابي عبيد الله شهر من وقت الشرب في ظاهر
 الزمان وانما عبر الزوال لان الازالة بالمعاشرة صرمانه للحد كفي الدخلة (واخره) اي
 الشرب كافي والحد والسرقة (عصى شهر) اذا لم يكن به ومن المعاصي هذه
 المسامد على ما روي عن الائمة اثنته وعشرون شهر عنه معوض الى رأى الامام
 كفي المصمرات وعنه وفيه امام كفي الحرام وعنه محمد ثلثة امام كفي الله طود كفي العظم
 ان المسامد قدر عشرين يوما من وقت الوجوب الى وقت الامتناع والاول اصح
 كفي المصمرات وان شهد براءه اي شهد اربعة براءه ان (وهي) ان المرسية (عائنه
 حد) الزاني ولم يطر الى حصول اراسه كفي العكس لعدم اشتراط الدعوى لشرب الزاني
 وهذه اربعة براءه لو اقر براءه وهي عائنه حد كفي الله ط (وان) شهد (سبعة من غائب لا) حد
 بالقطع لان التمساده على السرقة ثم اده تلك السرقة المسروقة منه ودالم يصل بلاد دعوى
 وقد اعاد الى اده او اقر بسرقة من غائب قطع وهذا استحقاق اوى العدوى انه ينظر
 حصول السرقة منه والطلب منها في دهمها خلافا لابي يوسف كفي الله ط (ويصف
 حدائه حد) اي حله للرأه والحد والسرقة فلا رد مالا نصف من القطع والعمل
 للسرقة وقطع الطريق (وكفي حد) واحد (في غائب) كثره (امحد حسها) كما اذا رى
 مرارا وشرب مرارا او سرق مرارا او قذف واحدا او اكره كلمه واحده او اكره مرارا فانه
 يحد حد واحد الكل يوجب حصول الارحام به ولذلك اوجبهم على العاقب تسعة وسبعون
 سوطا فعلى آخر لم يصر بالاسوط واحد ليدخل وطهر والكذب فاذا احلف حسها
 كما اذا رى وحد وشرب وسرق يحد لكل واحد من حده ولو اجتمع ذلك مع كل
 بدأ يحد العاقب ثم قل وسوطا الثاني كفي الاختار وعنه محمد اذا صرب بعض الحد في الحمر
 او الزنا ثم شرب او رى ما حرم فصر حد مستقل كفي المحبط (واكره العرق) الذي هو
 بالسوط به قد يكون دعه كفاي وهو في الاصل المع ولم يعرض للمعنى السريع المراد
 اعتمادا على ما علم من امر نصف الحد ان العرق عقوبة غير مقدرة بحالته تعالى او العاقب
 وسنه فالتسعة من حد من المعاصي واما على كفاي من بعضه في السواني مفرقا
 واما قول بعضه من هما (تسعة وثلاثون سوطا) اي صرنا بالسوط صده واما
 في داني يوسف فعمد وسبعون وفي رواية تسعة وسبعون وهي اصح قول محمد
 في شرب وعن ابي يوسف لو رآي المعاصي امر بمائة احد بالاثوان صرب اكثر من

حائز حار و بعد ان امر بر حلی حد وسطی الحرم کای المحیط والدختره وعمره (واحد
 ثلثه) من الصرب کای الکای او واحد کای الحره و اما اراد الامم کلامه و خبره
 علی ما ذکره مشاعرا کای الهدیه والاصل به ان کان عما حق به الحد بالا لثمة الا
 معوض الی رأی اعمی کای حاصصین وعمر (وصح) للامام (حسبه) ای حاس
 من حد الحر (مع الصرب) لان الحس من امر رده صمد مع الصرب و فيه تنبيه
 علی ان للامام الحار فی امره و بعد الصرب کای طم والعرک والكلام انصاف والشم
 عمر القوی والنظر توجه عموم والاعراض ومن ان یوسف ابه یحور باحد المال
 الابه رد الی الصاحب ان باب ولا تصرف الی ماری الامام فی مسکل الادرا
 باحد المال سار منسوخا و دل ان امر من النساء والنفقه بالاحلام بان یولی
 ما یی انک یعمل کذا و عمریر الامراء والمهاجین به و بالحران باب انما یی و یقر
 السویه و عوهم همسا و الحس و عمریر الاحیه یی و بالصرب کای ار اهدی و عمر
 کای الکرمانی اذا کان طریفا دمره حی اول مره لم یمر و اما فعل صر ار اهدی
 لم یکن طریفا حی بین کای اذا یف من یحارم رده اذ الدلیلی فی الامام
 طریفا (وصربه) ای صرب السوط للحر و فلس الصمد للحریر و الا احیاح
 مانعه الی سلف کای (اشد) ای من صربه الحد من حیث صمد الصرب
 صمدانص ومن حسب الجمع علی عصو واحد عند آخر کای شرح الطحاوی
 وقل لنس فی المسئله روایتان فان العرفی فی اکثر الحر و الجمع فی ادله کای المحیط
 و کعبیه ان یجرد من یسند الا السراویل و فی موضع اخر لا یجرد الا من الله
 والخش و صرب قائما علی کل عصو و صرب فی الحد بلامد کای فاصحان (ثم)
 صربه (الریاء) احدلان حیاته اعظم و حرمة اکد (ثم) صربه (للشرب) اشد لان
 حیاته منه (ثم) صربه (للعنف) اسدا و سدد الاول اوفق لهطا و لا ییس
 به معنی فان اعدل مشرک او عار عن مسعدله و قد مر عمره و الا کفاء مشرک
 الحر لا یسعدم و حار عوهم من حاب المحی علیه عبد الطحاوی و من حاب الامام صمد
 عمره و وفق بان الاول فی حق السد و الشافی فی حق الله تعالی کالمسئله (وهو)
 ای الحر و محب (معدی) ای طعن عبد المحصن فکون العنف یحارر مر سلا او تعلیل
 به من با فاسق و عمره و یجوز ان یكون جمعه والمعطوفات من قبل الاسماء مثل
 (ملوک) صمد و امه (او کافر یا) و یوصر بماعمل یارانی و هو لیس بان و کذا بالحر
 مان العار مان الفصحة الی همها الصبور و کذا احرام راده فیه قس للام کای الفیه
 و فی الخواهر انه حد علی التحد و الاطلاق مشرک الی لوقد یامر او ثانی و منه

عن ر كات السرحى وعن لرحاني لم يرد ووفق ما عدى حقى العدو لم يرد فى حق
 الله تعالى كفى زاهدى (و) بعدى (مسلم) صالح (سافى) ما من العاصى يا حرم
 يا شارب الخمر وكذا لوقاد يا ما حى ما عول فان العواى فى العرف هو الساعى والطالم
 كفى الخواهر (ما كاد) الاحسن يا كافر بالله احسنرازا عما قال دهصهم انه لو قال يا كافر
 لم يحس عناه التعرر لانه تعالى سمى المؤمن كافرا بالطاعون كفى المصبرات وهل يكفر
 هائله وحلاف والمخاربه لو اسعد هذا الخطاب ساء لم يكفر واواعد المخاطب كافرا
 كمر له اعدد الاسلام كمر كفى اعمادى وما فى المواضع انه لم يكفر بالايجاع اذ لده
 اجساع السككن (مارس ارق) بالى يا حاشى (يا محب) نادى ما حقه ما قدر يا ليد
 ما فطمان كفى الحرانه لكن فى النقص لم يرد ساقر طمان الراسى معور محارمه والعدى
 لا يحلو عن اساء الى انه لو قال ما كس بالله بالاشى لم يحس عناه سى كفى قاصصان
 وهل شوران يجب المخاطب المنكلم هل ما قال فى النقص ان كفى ان كله لا توح
 الجرد محو كذا اذا قاله ما حدث الا ان الصاور اصيل (وامثاله) اى امثال ما كرم من العاط
 دالة على احوال احسار به محرمه دمار امسوا الى من لم يصفى ما واحتزها عن احوال
 حلقه كعج الصورة والسره وعما لا يحرم ولو عارا كدناه الهمة وعما لا يند عارا كعب
 الرد فلو قال لكس او طيب او صالح باحار او باحتم او باه ما لم يرد كفاشار الله
 المص وصرح به فاصصان وعمره والاسهل الاصطفاى شرح الطحاوى من ارتكب
 مسكرا او اذى مسلما او معاهدا يبرح حقى معله او يعوله وحب عليه التعرر الا اذا طهر
 كدبه فانه لم يحس عليه والله اشهر بقوله (لا) يرد (ما حار) ما حار ربا كلب ما فرد
 يادى بانى وقال الفقه اوجهر انه فى الامسة اما فى الاشراف ما تعرر وواليد اشير بقوله
 (وقيل لا) تعرر - امار وامثاله (الا) اذا قاله (لعمري) بالعلوم الدينية على وجه المراح
 فانه يرد ولو قال بطريق الخفاء كمر لا زاهية اهل العلم كمر على المخار كذا اذا قاله اى
 الله اى اذان اى ما كس كفى العواى المدهه الا انه اشكل على الخلاصة وعمره ان سب
 الخصم ليس بكفر (او سواى) اى مسوب الى على سوا كان من اولاد فاطمه رضى الله
 عنها ولم يكن ولعل المراد كل من والا فالخصم من عمر طاهر على ما ذكرنا من النقة
 وفى قوله وقيل اشعار بان الاول اصح كفى المصبرات وهو مروي عن محمد وهو الصحيح كفى
 قاصصان وعمره الا انه اختار فى الشرح الثانى وهو مروي عن ابي يوسف وهو الصحيح كفا
 فى العواى المصومه الى ان اختار وقيل يرد به فى حق الكل فليهم بعدونه ما كفى الاختيار
 (ومن حداه) ما صم لا عظيم (فان) من سبك (هذر) ونصل (دعه) لا ما مور
 من المبرع فلا يند بشرط السلامه وعمره يرد بان امانة التعرر للامام عدا العلماء شنة

وعلى لكل واحد منهما ان يستقيم الشغل بالحاجة ولا يهين منكره. اما بعد الفراغ فلا يرد
 الايمان بالماني فلو ضرر ولا دية فمما يجب ان يقرر المعروف بكسر الواو كالي المية (واو جرد
 روح) لئلا الصلاة او الغسل او الاطعام او الستر او الخروج من النساء وغيره (عسرته) داس
 (لا) يهدر دمها لانه مضائق فيه بعد تشريط السلام وهذه اشارة الى ان الولي يهدر عبده
 ولو بالخشيت والى ان المعلم لو ضرب الصبي لم يهدر دمه الا ان ياتيه الاب الا ان يصير
 ثلاثا او اقل ولا يصير بالخشيت وان اديه الاب وعلمه ان يصير به اذ اطلع عشر حسين
 لاصلاه بالذ لا بالخشب الكل في اللفظ والكلام دال على الاحكام والاسداء لانه يصير
 بالسكوب والكلام

كتاب السرقة

عقبيه الحدود لانه مباح الصمان (هي) اي السرقة كالسرقة والكسر مصدر شرقي
 منه شتا بالفتح اي حاد مسيرا الى حرر واحد ما لعمري والاسم السرقة بالفتح والكسر كما
 في العاموس وسريته وعلل لانه اما ان يكون ضررها بذي المال او به وبعامه السليل
 فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني بالكبرى من حكمها في الاخر لا بها اقل وهو ما
 واشتركا في التعريف واكثر السروط فمرحبا فقال (احد مكلف) يصرفق العالم كما هو
 المصادر من هذه الاصابة فاحرره عن شئ فلا يقطع الصبي والمخون ولا غيرها
 اذا كان مع واحد منهما وان كان الاحد العبر وعذابي يوسف يقطع العبر ولا يقطع واحد
 المصحف والكذب وآب اللهم وكما في الاحتمال ان ياحد المرأة والهي عن السكر من الطين
 بطلان العرف معا (حمية) بالصم والكسر فلا يقطع بالاحد مكاره فانه عصب كما
 اذا دخل بهارا او بين المشائين دار ما بها صوح اوليلا وكل من الصاحب والساو والم
 بالآخر فلو علم احدهما قطع كالو دخل بعد العمه واحد حصه او مكاره معه سلاح
 او لا والصاحب ماله او لا ولو كاره بهارا فبالتسرا واحد معاله لم يقطع (قدّر
 صر دراهم) وزن سبعة يوم السرقة والعصع ولو ابعص عن ذلك يوم لقطع الصبيان
 الصبي قطع لانه مصبون على اسارى فكاه فائم بخلاف ما بعص للعرفاء لا يقطع لانه غير
 مصبون عليه وعن محمد انه يقطع ويكر الضحواوي ان المصرونم الواحد وعن محمد
 لو احدث نصف دينار في عشرة قطع ولو اقل لا والمتاثر ان يكون الاخذ منه واخرج
 من الحر اقل من العسرة ثم دخل به فيه وكل لم يقطع (مصرفه) واو واحد بهار وربع
 عشرة وفيه اقل لم يقطع فموم ما عر قد رائج يذهب ولا يقطع بالسك ولا تقويم واحد
 او بعض من المعومس (مملوكا) فلا يقطع واحد عر المملوك اذا قطع شروط بالبدوى

(بحررا) أي بموجاهة وصول العرلاء وهو في أصل المحمول في الحر أي الموضع
 الحاص (بلا بد) سارع فيه مما لو كان وعردة فلا قطع بالاحد إلا على جهة له لغيره
 ولا بالاحد من السد والميه وبت الدل (مكان) أي حسب موضع معد له المول
 كالذور والركاكن والحسابات والحلم ولصدوق والمذهب أن حر كل شيء مع
 حر مثله حتى لا يقطع ما حد لؤلؤ من اصطبل بخلاف احدا الدانه (وحده) أي حسب
 شخص تحببه ولا قطع بالاحد من الصبي والمجنون ولا احدها أو غيرا وغير من مربي
 معهما راع ولو بالاحد المال من ثأم اذا حمله تحت رأسه أو حمله اما د وضع من يده م
 نام معه خلاف ومن شروط القطع أن يكون المال مومنا و لا يكون مباح لأصل
 وبأهها وإن لا يسارع إلى ابعاده وإن كان يد المروى مد تحببه فلا قطع بالاحد
 من السارق وسأني اسكن في ثناء المسائل احاط المحط بكل ما ذكرنا من المسائل (دون
 اقر) المكاف (بها) أي السرقه طائفا بما هو المبادر ولو امر مكرها كالأبلا ومن
 المأخرى من افى تحببه وتعمل صرته لغيره كأي حرابه العصب وسأل الحسن عه فان
 ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم لكن في الواجب لا يفي به فيه خلاف الشرع وفي
 القيس من عصام اناء راسه عن سارق اتي به وهو مكره لعله عن دمال
 الامر سارق ويمن هانوا بالسوط فاصروه عشرة حتى اقر فأتى بالسرقه فقال
 سبحان الله ما رأيت حورا أشبه بالعدل من هذا (مره) عدهما ومر من عداق
 يوسف وعده الرجوع اليهما كأي الكافي (أوسد) بها (رحلان) عدلان ولم يزل
 شهادة النساء وتعدلي شهادة رجل وامرأته في حق المال كاستهادها على الشهادة كأي
 المحط وعده (وسألها) أي وجب على امام أو ثأه ان يسأل المهر والمشهد
 (ماهي) أي السرقه احرارا من شواء عصب ولغيره الكبري (وكفهي) لأن
 الاحد قد يكون بلا قطع كما اذا ادخل يده في الدار وأخرج لماع (ومهي) لا اقام
 مانع القطع اذا ثبت بالنسبة دون الاقرار كما ذكره المصنف ولذا أطلق في هذه
 كماط (وأي هي) فانه لا قطع بالاحد في دار الحرب والنجي (وكم سرق) لا لا قطع
 بلا نصيب اذا كان المروى مومنا عن مجلس القصة كأي لم يصدقه في الاشوا
 عن سرق (ومني سرق) احدهما عن الاحد من السارق ودي رحم محرم ويحرم
 (بها) أي من ثأه وشاهد جمع ما سأل (وضع) أي يده سواء كان مكرها وعده
 حره لكنه فان اقر بها لم يرب ان كان في دوره لم يدع لصحة الرجوع عنه ثم ترقى
 ما دأب عليه ما ثم ترب فانه يمنع في دوره ولو اقر رجل بسرقه ما دهرهم فقال
 احدهما هو مالي لم يقطع واحدهما كأي المحط (وان شارك في الاحد) جمع أي ما ذوق

الواحد (واصل كلاً) منهم بالفتح والى السواء (حدر صاب) من عشرة دواهم مصر و
 (طعموا) أى طعم الامام ذلك الجمع (وان احده صيهم) دون كلهم لوجود الواحد
 من الكل معنى طاهم معاويى فان اصل كلاً اقل من ذلك لم يقطع وده ايماء الى انه لو سرق
 واحد عشره من عشرة اعين من حرر واحد من كل درهم قطع ككمال الصاب في حق
 السارق كافي الطهره (لا) يقطع (ساقه) اي ما حدث في حفر خميس في اعين الناس
 من الله بحر كحسامه كافي العاوس (نوحه صاحب) في الاصل لما دونه من الشراكه
 العامه ولا به لا تحرى وده السخ (في داربا) فقطع ما وجد له احاق دارهم كالساح والاعاج
 والاسوس والعود والصدل والاولو والفاوق فاعا عريه في داربا ومن يحد لا يقطع
 في العاج والاسوس ولا يعمل فيهما وعده لا يقطع في باؤلؤ والافوت كافي المحط (كشب)
 عر - ول فطعم بالممول كاحد السرر والباب (وحشش مملول) فلا يقطع باكله
 الرطب بالدر بنى الاولى واحصاه في القطع باحد الوسمه والحا كافي مخرج الطحاوى
 (وسمك) طرى او ديد (وصد) رى او حرى طرا كان او عده كالدجاج والبط واليه
 وعن ابن وسف انه يقطع في كل شئ من المد كوراب الا في الطين والراب والسرقة
 كافي الهداية وعده (او) شئ (بسدس) لاسي - كاشتراليه في المصنوع (كلس)
 واشتره عده طرى وثرى وحرر (ولم) طرى او فطعم وقال مشايخه الا يقطع باحد الطعام
 في سده المحط وان كان لا يصدو بحرر وكذا في الحصب اذا كان يصد ولو بحرر فان لم يصد
 وكان بحررا لم يقطع كافي المحط (وفاكهه رطب) ولو بحرره وفي الوايات تكلموا في البحر
 الرطب والشجر ان لا يقطع به (ومره) اي لا ياكله كاهه (على شجرة) كالخورد والورد
 لعدم الاحرار وما عده بالشمع لانه لو كان في الحرر قطع كافي المصنوع لكن في الطين
 لو سرق من الحرر قطع بخلاف عده من الثمار ما لم يقطع لانه يصدسرها (ويطبخ)
 لاصدسها كالفد - واما ما عده من فداحل في العا كاهه الرطبه فلم يحد
 مطلق المصنوع في العا كاهه الرطب ولا في الاكاهه على الحجر كاطس (ورر) لم يصد وان
 كان له حائط موقى او حائط وده اشعار به او حصد وجمع في حدر قطع لانه صار بحررا واما
 او احد الحط من السبل لم يقطع كافي الوايات (واسر) طرى او مكره لانه لا يصد شئ
 من السكر عده من اصحاب كافي الكرماني وفي القيد اسعار ما بالوكا حلا او ديسا
 او عسلا او نحوه وطمع وعن محمد انه لم يقطع وعده لو احدها فصد فصد عده عده
 يصد لم يقطع به ما عده فلو كان عسل فصد كافي المحط (والان كاهو) كالذي
 والمرار والطمور والرد والشمع رطل الممور وكذا طل السرا ما لم يقطع باحد
 الحبار كافي الواقعات (وصار) بالشمع شئ - من يصد الصارى فله واما يثل لدا ما

فأوامن ثاثة ثلث وهل حده ان تصمم بعضها في بعض رجوا ان يصي على سائر عا
 الصاوة والسام صلب على مشه ودر كونه كما في القرب المجلد ا من (من دعب) او دعب
 سوا كان في مذهبهم اوقى سلبهم وهذا عدهما وكذا عبد ابي يوسف اذا كان
 في الذب فانه يقطع وقصه يبيد في انه لا يسمع احد اصرهم ولو من الخرس (وما يمتد)
 الاولى باب دارماته لم يمه بالصر في الاولى ان لا يقطع باب المحدث له بحر رسل
 الدارماد هـا خلاف باب المحدث كما في الهذاه (ومتخف وصي حر ولو) كانا
 (خاين) اي من بين ياندي او المصنف قدر عشرة وهذا عدهما لان الكاعد
 واحد واحد والحادث تبع ولا ماله للحر ولا للكنوب وقطع عده في يوسف اذا اعلم انه
 دصا (وعده الا المصنف) الذي لا يصر من دعه فانه يقطع به لخصي لسره خلاف
 الكبر فانه عصب او حذاع ويقطع عينا في يوسف ولو صغر الانعزل ولا حكم (ودفع)
 بالخص وقد يكره من عده المصنف المصنوع كما في العاموس فمثل المصنف وكب العاموس
 الشرع والاداب ودواوي وما حكمه دون دواوي فيها اشعار مكره ودواوي العاموس
 الحكيم ما يعمد احلا في آلت له وكما اشار اليه الزاد وعده (الا دفر الحساب) يصم
 الحاء ويشد السبي جمع حاتم اي دفر فرج حسابه فان المصنوع منه المال
 كما في الكافي وغيره لكن في المحدث انه يقطع به لانه لا يحتاج اليه ادلس فيه احكام
 المبرع ولا ما وصل به اليها بخلاف المصنف وكب المحدث والعده والادب ودل
 يقطع بكب الادب لانه ليس بها احكامه وهذه اشعار فانه يقطع بكب الشعر
 والدواوي مطلقا وكذا بكب الحكيم وفي الحره لا يقطع بكب المحدث والشعر
 ومن ابي يوسف انه يقطع ولا يقطع بكب الوصف (ولا في كلب) وغير (وقد) لانه
 مباح الاصل كما مر فالاول ان يذكر فله لانه داخل في الصد كما نص عليه المصنف
 (وحداه) اي لا يقطع بحاله في نحو ودمه في يده من مال الغير لمصنوع والحرر (ومر)
 اي غاره المال لانه اخذ علامه (ويش) اي احد الكس عن مبي في يده سوا كان الكس
 مسوبا او زيدا او اقل ومواء كان المر في الصحراء او البنت ولو لمه فلا وقل يسمع
 اذا كان متحلا والاصح انه لا يقطع عندهم لاحلال الحرر تعذر الغير وعن ابي يوسف
 انه يقطع بالكس المسون او الاقل ولو كان المر في الصحراء كما في لكشف من العن
 ان الانسب المحبون والمهوب والموش لان المعنى حينئذ لا يقطع باخذ ما حان ومم
 ويش غيره بالحد ولا يفتي انه يصر من اد (وما ل عامه) كمال سم المال (وما ل له)
 اي لا يخذ (فه) اي في ذلك المال (شركه) كمال العميد فان له نصيبا من ملك المال
 والمعم جمع في الحرر حلال (ومثل حقه) اي لا يقطع باخذ مثل دس له على غيره من دراهم

(وروي عنه ومكانه) وهذه المأدود (و) مال (مضعة) من ثلث مضعة من دار
 ولو كان ابن الصنف بالدخول في ثلث الآخر فاحد منه في انقطع روايان كما في المحيط
 وقد اشبهه ابنه او احده من ثلث عمر ادين فيه قطع بالانفاق ولو اعتمد على ما في
 من قوله وثلث ادين اكلان حائرا (او معهم) اي عبيده لان فيه نصيبا ولا يخفى ان الواحد
 ن كان من المالك فاعلم داخل في مال الشركة والا في مال العامة (و) مال واحد
 من حرام) سواء كان له ساو ام لا وهذا اذا احده منه مازا واما اذا احده للاف
 اطمع وطن الجاني ان امر بالمعصية كما في المصبرات وهذه اشعار بانه لو اصاب الناس دخول
 الحرام في بعض اللسل فهو كانهار كما في الاحبار واما حصص الطامع مما في مال من فيه
 ان في السراحيه لو احده من حرام ورب المال حافظه قطع عدا في حقه ولم يقطع
 يد محمد وعليه العموى (و) من (يت ادين) للباس (في دخوله) لا حلال الحرر
 لو احده من المصحف لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المصحف انما يصير حررا بالخافط
 لو احده من الخاوت او الخاين مازا فكذلك لذلك واما السلا فقد قطع الا اذا اصاب
 دخول فيه بعض اللل فانه لم يقطع لو حود الا ان كما في الاحتيار (ولا) يقطع (ان)
 يد ولم يحرره من الدار (لان يد المالك قائمه حثث والدار يساوي الخاوت ويحويه
 اكل حررا عنه واهله يعمون نصيبه اسماع للزل لا السكة والا فهي داب
 ماصر كما في الكرمانى (او) ان احده (واول) اي اعطى (من هو خارج) من الدار
 المدين لان الاحكام بوجه هما وهذا عبده واما ما عد غيره فقطع الداحل والاول
 يقطع كما في المصبرات ومن اني يوسف ان ياوله وقد ادخل الخارج منه فمما خلا فقطع
 ان احده مازا وواحد كثر من المشايخ كما في الدخيرة (او) ان (ادخل منه) من الباب
 الثقب في ثلث واحد) فانه لم يقطع بالاعتاق ومن اني يوسف انه يقطع كما في الظم
 به انما الى انه لو دخل فيه ووضع عبد الباب او الثقب ثم خرج واحده فقطع وحده
 يلاف المشايخ كما في الدخيرة والى انه لو احده من السيج الاسفل قطع ودان لا ياق
 لدا من الاعلى وفيه حصص والا فاعطع عد العامة كما في الظم (او) ان (طر صره
 شى ماضه الدرهم) خارجة من كم صره) طرف خارجة او طرف فعلى الاول يكون
 صره من خارج الكم مصلاته وحثث لم يقطع بالاطر والاحد لادم الحرر وعلى الثاني
 ان يكون من داخل الكم فلا يقطع باطر خارجة كما مر الا اذا دخل رباطه وادخل
 في الكم واحده فانه قطع كما اذا كان الصره خارجة عمر من بوطه وادخل يده
 الكم واحده لو حود الحرر واما ان يكون من خارج الكم من بوطا على طاهره
 شد يقطع بالطر لانه احده من الحرر وهو الكم وعلى هذا الوجه انما واحد

لم يقطع لان الدراهم خارج الكم وعن ابي يوسف انه يقطع بكل حال لانه محرر
 بالكم او صاحبه (او) ان (سرق) اى احدا حلا (بالكم والاحسن تعبر او لومع الجمل
 (من العطار) بالكمسراى من الامل المةطورة والمغرب تعصها الى ص على مسرى
 واحد كفاى العاوس (او حلا) بالكم الكسورة اى حوالها عملوا من المناع واقعا على
 طهر دانه وان لم يكن من عطار كما اسراله فى المخط وغيره من النص ان الاحسن
 بعدم الطرف على حلا انصاعا على ان الاصل اشترط العدوى فى القيد واعلم بقطع
 وان وحد الساقى والعاقد والراصك لان كلاهم فاطع مسافة او ما قبل
 مناع لاحاط (و قطع) السارقى من العطار او غير (ان حطه ربه) اى حط
 المسروق من الخوان الاهلى والجمل والمناع ما يكد او غيره وهذا ايضا الى انه لو سرق
 ستة او غيره او املا من الرعى وع الراعى من شحطه قطع والا فلا وله اى كثر
 من الشايخ والى انه لو اوجد منابا من ثوب السوق للافه حطه قطع والافلا حلاف
 اذا كان الحرز بالمكان فانه يقطع بالاحد وان لم يكن معه حائط كفاى المخط (او نام)
 الحائط (عليه) اى مع المسروق من الحرز او غيره فان على شئ للصاحبه كفاى العاوس
 وغيره فاراد النص وغيره من قد او نقره رائد فقد اسعار بان المناع تحرر بالحائط
 فى حال بومه سواء حمله تحت رأسه او حمله او من يده وهو الكدح وقل او نام وهو
 من يده لم يقطع كفاى المصمران ولو جلس فى الصحراء او المسجد والطريق وغيره مساعد
 فهو محرر وفى الغالى ان المناع اذا كان تحت را قطع وعن محمد لو كان عليه فلسونه
 او رداؤه او سطعه وكذا لو سرق من مائه حلا كفاى المخط (وان شق الجمل) اى
 حوالى على الارض او على طهر رجل (واحده) ساء اى اخرج منه مائة مائيد عشرة
 دراهم فصاعدا فلو حرق الشئ لعمه ثم احده لم يقطع لان الاحراج من الحرز شرط
 (او) ان (ادخل يده) او شئنا اخر يعلق بالمناع (فى صدوق او كم) او حب او غيره
 واحده (او اخرج من معصوره) اى حره (دار فيها معاصير الى صحبها) اى لو اخرج
 السارق من منزل من منازل دار كبيره فى كل منها ساكن على حده كالندارس والخوانى
 والحانات الى صحب هذه الدار الى يعمون به اسعاف السكة قطع لانه اخرج من الحرز
 اذ كل معصورة حرر (او سرق) واخرج (صاحب معصوره منها) (من) صاحب
 معصوره (اخرى) الى معصوره وان لم يخرج الى صحبها بخلاف ما اذا سرق صاحب
 بنت من سوت دار صغيره فى كل منها ساكن فانه لا يقطع ما لم يخرج من الدار ودخل
 السارق فى حرر (او الى شئنا) (فى) نحو (الطريق) كصحب الدار او غيره (ثم) حرق
 (واحد) ذلك الشئ لانه صار محررا من الحرز فعليه وهذه اعماء الى انه لو اوجد غير فل

(حافظ) أي دى لنا بن اوسمى (كالودع) والمتعير والمساخر والمصار
 والمسدع (وحو) من العاصب وانقاص على سوم الشراء او بعهده سدو بسني
 منه الزاهى فانه لا خاصم الزاهى الا بعد قضاء الدين واحمر بالخافض عن السارق فانه
 اوسرق منه لم يقطع حصومه احد ولو ما كالا منه لست تصحبه فالاول حصومه
 بد صحته وهي بذلك وبدا امانة كد المودع وبدا ضمان كيد العاصب على السوم
 ونماه في الاحبار (وما قطع هـ) من المال (ان يبي) في يد السارق او غيره بالسرا
 ونحو (رد) الى المالك لانه لم يل من ملكه ورجع على السارق من ملكه بما دفعه اليه
 (والا) من ما هلك او اسهل (لا يصح) السارق ولا يملك المروى منه تصمي
 السارق وعده لو اسهل لك صم وص مجد انه صم دابة لا قضاء واواسهل صم
 ورجع بما دفع على السارق وفي المتن ان كلامهما عرصا من وهذا كله بعد القطع
 واماله فلو ابحار الفضة لم يصح كذا قال المالك اما صم لم يقطع كذا في المتن طم سرع
 في السرقة الكبرى فقال (ومعصوم) بالعصمة المؤبد وهو مسلم اودى حرا وعبد
 (قطع الطريق على معصوم) أي راحم المارة من مسلم اودى في بحرارة دارا على مسافة
 السرق فاصدادون العري والامصار ولا ينسب ما وهذا ظاهر الرواية وص اني يوسف ان من
 فطاع الطريق من راحم على اقل من مسرة السرا والمصر للاقعة القوي فعاشر
 المدة المعصومين كذا في الاحبار وعمره وقال بعض المهاجرين ان هذا في زمانهم واما
 في زماننا فصحى قطع الطريق في العري والامصار وص اني يوسف من راحم في المصر
 او من العري فان كان بالسلاح مجتهد وان كان بغيره فلا اذا كان بالليل واما قال
 معصوم اشار الى انه لو كان واحدا له قوة لم يمكن المارة مقاومته حد ولو امرأه وص مجد
 لو كان منهم امرأه مباشرة اهم الحد عليها ودمهم وص اني يوسف ان عليهم الحد
 دوما وص اني حسمه انه لا حد على احد كذا قال مجد وفي المدوري اجمع اصحابنا انه
 لا حد على المرأة كذا لا حد على الصبي والمجنون وفي رجم مجرم من احد من المارة وانما امره
 ولا على من كان احد منهم معه فيسقط الحد كونهم كلهم مكلفين احدين اذا تشبه
 دارته كذا في الدجيرة وعمره فالاطلاق لا يتلوه عن شيء والعاق بخار فان المعنى قطع المارة
 من الطريق كذا في الكرماني وقطاع الطريق في الخصوص كذا في التماموس فهي جمع فاطع
 كطاب وطالب واما قال على معصوم لانه لو قطع على مستأجر من احلاف في وحبوب
 حده والمصادر انه او قطع د من مارة على دهم لم يحد اذا الطريق في حقه كذا
 كذا في الاحبار وعمره (واحد) هذا للمعصوم الفاطع (فل احد مال) المعصوم منه
 (و) (فل) (فلله) عزر (وحس حتى سوب) و يظهر سيماء الصالحين عاذا و موت

له خوف معصوما وفي قاصصنا عز وجل سبيله وقل ان الامام لا رال بطائفة
حتى يخرج من دار الاسلام كافي الاحسان (وان احد) فاطع المال (وخصيب كل)
من العطاء (نصاب) من عشرة دراهم في ظاهر الرواية وعشرين درهما في رواية
الحسين كافي المظهرية (قطع يده ورجله من خلاف) اي يده اليمنى ورجله اليسرى
بلاول ثم رد المال ان يفي والالم يمين وفي الاكفاء اشعار بان هذا الحكم فيما اذا احدث
الدولة فلو بان قبل ان احدث واسطة عند الحد لكن في حق العبد من المال او القصاص
كافي الاحسان وفي الاحذرمر الى انهم لولم ياحدوا اياهم واولوا لم يلزم ان يده ورجلهم
فان احدثوا مال احد كان لهم ان سبوههم وان تاب الا اذا امسكوا وان قتلوا احدا
لم يدهوهم الا اذا حصروا يده كافي المحط وغيره (وان قبل) الفاطع معصوما (بلا احد
مال) منه (ولحد) اي سامة لا قصاصا ولذا لم يلبس الى عمه الاولياء لانه حتى
الله تعالى (و) ان قبل (معه) اي مع احد المال (ول) لا قطع وعنه انه يقطع
وبعد العمل يدفع الى اهله حتى يده (اوصل) فان دمر حشيه في الارض ثم ربط
عليها حشيه اخرى فصنع قدمه على تلك الحشيه وربط من اعلاه حشيه اخرى وربط
عليها يده ثم قطع من الخرج تحت يده اليسرى وبحركه الخرج حتى عوت به كافي المصبرات
(او قطع) ابدوا الرجل من خلاف (ثم قبل اوصل) عنده واما عند هماغه ل او نصاب
ولا يقطع وعن ابن يوسف لا يترك النصاب للبر وعنه ان حشيه ان للامام ان يده ثم يصلب
ثم في ظاهر الرواية يترك على الحشيه ثلثه امام ثم يحل يده وبين اهله حتى يده لصرر
الناس رنحه وعن ابن يوسف انه يترك حتى يسقط عنقه وهذا كله اذا احدث قبل الدولة
وردا المال فلور جمع ومات ورد المال لم يترك يده حتى يسقط عنقه وهذا كله اذا احدث قبل الدولة
او نصاب لم يده واما اذا مات ولم يرد المال فعند كل حدو لم يترك يده حتى يسقط عنقه وهذا كله اذا احدث قبل الدولة
وعنه واما حشيه على ذلك اشارة الى اللحم والشروع فان في قبل وطاع الطار في اطلاق
المسافر على السر

في كتاب الجهاد

عقب بالسرفعة مع شمالك كل على العمل رقاصم الادنى الى الاعلى فان مال الكفار اعظم
احرا وهورق ناعه بل ماني الرسع من العول والعمل كما قال ابن الاثير وعنه وفي الشريعة قال
الكفار ويحرم من صرهم وحب اموالهم وهدم مع ادهم وكسر اصنامهم وعبرها والمراد
الاجتهاد في تقوية الدين بحول والحرية والدين والمريد الدين هم احب الكفار
للاسكر بعد الافرار والناعين فاللام للجهاد على ما هو الاصل والاكرهون قد عوه بالسر

جمع السير اسم من السير كقوله الطلحة ثم بعلت الى الطار بعد ثم علت في الشر بعد على طرعه
 المسلمين في المعاملة مع الكافرين والناكثين وغيرها ولا اراد بان ما هو الا حص مما ذكر
 عدل من الاصرار الى الاطهار فقال (الجهاد فرض عين) بشرط القدرة على القتال
 والسلاح والارادة والراحلة وغيرها كقوله فاصحاب وغيره وحكمه ان يلزم كل واحد اقامته
 ولا سقط بادهاء العصى فالعين فرض على كل داب بشرطه (ان هجم الكفار) المذكورون
 على دار من ديار الاسلام اي اسهوا الهامة لاهل المسلمين ودار دينهم واموالهم فان
 علم من قصاص يعرف منهم وقدروا على دفعهم فالجهاد فرض عين في حقهم ومن بعد
 عنهم فرض كفارة فثبت في حقهم الاداء غير الاقربون او تنكحوا فله صار فرض
 عين في حقهم ايضا ثم وم الى ان فرض على اهل السرق والغرب حيا من يلم به سقط
 عنه ومن لم يعلم بلاءه فاجل الجهاد هل العلم بالعدو لم يجب على احد فان الانسان لم يعط
 ثمنه يعلم به او بعد العلم وجب على هذا الرب ويكفي ان يكون المحرم فاسقا او عدوا كما
 اشرنا في الدخيرة والمخط والمدي وغيرها وهذا في ديارنا وما في الاشداء والصالحين ثم
 التوسط الحسد ثم العمل اذ اصابوا ثم الدماء في غير الاشهر الحرم ثم جمع الارمان
 والامان سوى الحرم كقوله الكرمان (فيخرج) كل مسلم (حتى المرأة والعبد لادن)
 من لروح السد لان هذا الفرض واجب (وفرض كفارة) اي فرض على كل كاف وغنم
 له وان كان فرض على كل احد بطريق الدلالة (لما) اي اسداء من المسلمين وفرض
 الشايخ ان الجهاد قبل الهجوم واجب وقيل بطوع والصحيح الاول فيجب على الامام
 ان يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الزعماء اقامته الا اذا احد
 الحراج فان لم يبعث كان كل الامم عليه وهذا اذا غلب على طمعه ان يكافهم والا فلا سلاح
 فاليهم بخلاف الامر بالمعروف كقوله الى اراهدى والاطلاق مسر محو الاستدانة في الاشهر
 الحرم واحد فرد وثلاثة سر در حرم ودوا المعصية ودوا المحنة والحرم وان كان الفصل
 ان يندأه في غيرها كقوله فاصحاب ثم اشر الى حكمه فقال (ان قام) اي اصعب (به
 بعض) من المسلمين العالمين (سقط عن الناس) اي باق هؤلاء المسلمين (والا) يتم
 به بعض منهم (انما) اي جمع المسلمين العالمين به سواء كانوا كل المسلمين سر او غربا او بعضهم
 وقد مر الى ان فرض الدماء على كل واحد من العالمين به بطريق الدلالة وقيل انه
 فرض على بعض غيرهم والاول لمحاربه لئلا يوجب على بعض لكان الاثم صامسا او اذا
 غير معقول والى ان قد يصير محث لا محث على احد ومحث محث على كل احد ومحث محث
 على بعض دون بعض فان كل طائفة من المكلفين ان عزمهم قد فعلوا سقط الواجب
 عن الكل وان لم يسه ان لا تقوم به احد وان طعن كل طائفة ان عزمهم لم يفعلوا وجب

على الكل وارسل اليهم ان يهبطوا من الجبل الى الوادي وحب على
 الاخرى دون الاولى وذلك لان الوحي ههنا موطئ المكلف لان يحصل
 العلم بعمل العبد وعدمه في امثال ذلك في حرم العسر والكيف به تؤدي الى الخرج
 وانه في مسامحة العبد والى انه لم يحب على الجاهل به وما في حواشي الكفاي
 لا فاصل العار ان امة يحب عاء اذ صافحها للدولت (لا) تعرض (على صي) لا يصح
 مكلف كالنحو (وعند) لان حق المولى معدم على فرض الكفاي وجه اسرار به
 لا خرج الولد الى المهاد ملا ابي احدا الوالدين مثل المدبور ملا ابي الدائم كافي الم
 (وامرأه) حرم سواء كان لها روح اولاد من حرمها الى دمه هاهنا وفي الجهاد قد انكشف
 شيء من ذلك لا محالة كافي المحظ ولا تخضع نار وجه كافي (واعني ومعد) نص الم
 وقبح المني اي الذي ادمه الداء (واقطع) اي الذي قطع مده لعدم الضرر على
 الجهاد ووه اشعار بان من يخضعه سب من الاسباب لم تعرض عليه كما اسراله في
 الاحصار واعلم ان من امهات هذا الباب معرفة الامام والداري فالامام من ياتيه اهل
 الحل والعقد وعند حكمه فهم خوفا وقهرا فلا نصير اماما لا يهدى كافي الطم وعبره
 ودار الاسلام ما يحرق فيه حكم اما المسلمين ودار الحرب ما يحرق فيه امر رئيس الكافر
 كافي الكافي وذكر في الراهي انهما ما علب في السلوك وكانوا في آمين ودار الحرب
 ما حاقوا به من الكافرين ولا خلاف ان دار الحرب نصير دارا الاسلام باجراء بعض
 احكام الاسلام فيها واما صيرورتها دار الحرب فعود الله منه فمعه شروط احدها احراء
 احكام الكفر اشتهار اباي حكم الحاكم بحكمهم ولا رجوع الى قصة المسلمين كافي الحرة
 والثاني الاتصال بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما ملة من بلاد الاسلام يلحقهم
 المدد منها والثالث روال الامان الاول اي لم ينسب اودى فيها اما الامان الكفار
 اولم ينسب الامان الذي كان للسلطان اسلامه وللمدعي بعد الدمة قبل استلاء الكفر وعندهما
 لا بشرط الا بشرط الاول وقال شيخ الاسلام والامام الاستبحان ان الدار بحكومة دار
 الاسلام بقا حكم واحد فيها كافي المهادي وعبره بالاحتياط ان يجعل هذه البلاد دار
 الاسلام والمسلمين وان كانت للملايين واليد في الطاهر لهؤلاء الشياطين ربالات جعلها
 قسمة للقوم الظالمين ونحو رحلت من القوم الكافرين كافي السنن وعبره ثم اشار الى
 تفصيل الجهاد وتبين شروطه وعبرها فقال (فيحاصرهم) اي يحيط الامام مع
 الناعمين بالكفار في ديارهم او عبرها في موضع حصين ثلاثين قوا والماعل صمرا الحكم
 مع العبر شهادة لنا وعليها ونحو ان يكون صمرا عا للامام وكذا قوله (و يدعوهم
 الى) الاعان (والاسلام) لعلوا اسلاما افعال فلو قل قل الدعوه اثم بلا شيء من

الدمة والكفارة. وقل ان هذا اى وحب الدعوة في اسداء الاسلام واما عندما آتسشر
 فهي مستحقة زكاة التأكد بشرط ان احدهما ان لا يكون في القدم صرر المسلمين
 كالاسعداد للمال والخص والاحتيال بحله فان دفع الصرر عنهم واجب والباقي
 ان يطمع منهم ما يدعوهم اليه كاي الخط (فان اوا) عن قول الاسلام (فالى الحرمة)
 يدعوها لها منهم كاهل الكتاب والمحوس وعدة الاوثان من الخمر دون العرب والمريدي
 كائاني ومن كذا اخره ورماع اذ انهم لا تقصى الى المارعة (فان قتلوا) الحرمة
 فليهم بالنا) من عصمة الدماء والا وال (وعا لهم ما علسا) من التعرض فيهما كاي
 الصمات (وان انا) عن قول الحرمة (عالمهم) الامام بعد الاله الله تعالى فله
 الناصر للاولياء والماهر للاعداء (عالمهم) من محو صرر السف ورمي السهم
 ونصب المحس وان كان دهم مسلم اسرا او باحر او طفل الا انه لم يصدهم بالاهلاك
 وعن الحسن انه لا تحرق ولا يهدم حصاهه احد عنهم والا اول طاهر الزاونه وهو
 الاصح كاي الصمرات وقيل لا يكره حل رؤسهم الى دار الاسلام ان الحق لهم به ومن كاي
 فاصحان او كان قد فراغ فاب المسلمين فان كان الله ول من فواد المشركين او عظماء
 المار من كاي الظهيرة (و) يهلك (مجرهم) ولو ثره (ورودهم) ولو عند
 الخصاص وعبر ذلك بما يعطهم كعبر من سويهم وقيل دوائهم ويحرق اسلمهم
 (ولا عذر) بفتح الميم وسكون الميملة وهو بعض الهد كاذادهم ان لا يحاربهم
 في زمان كذا ثم يحاربهم فيه فلو لم يعهد واحد منهم باسعمال المعارض فان يظهر مع
 موارر شتتا يصير خلافه حار فان علما يوم الخندق قال لغروس عدو دالم بسرط
 ان لا تسعين على بعرك من هؤلاء الذين دعوتهم فالبعب كالسعد لذلك فصرر على
 ساعد قطع رحله كاي الظهيرة (ولا عذر) بالصم وهو حانه وسرفة من العينة
 مثل ان لا يظهر شتتا بماعمه هو او غيره او بحال محلة بلحق بها بعض الاسارى
 الى دارهم والعاول في الاصل الحانة في كل شئ حصه كالاغلال على ما مال ان الاثر
 (ولا مثله) اى لم يحملهم عبره فان بسود وحوهم او يقطع بعض الاصعاء كالادن
 والا ف كاي العرب وقال ان الاثر المثله بالصم اسم من المثل بالصم هو قطع الانف
 او الاذن او اليد كراوشى آخر من الاطراف واعاينى عن الله اذ اكلت بسعد الطمر
 دهم واما دله فلاناس به لانه ابلغ في وهمهم كاي الاحبار (و) بلا (قل فاحر عن
 المال) جمعه او حكما كاصحاب الصوامع والزهاد وشيخ فان واعى ومقعد ومملوح
 ومقطوع اليد او اليد والرحل وامرأة وصى ومحمون وفه اشعاره به قبل مقطوع
 اليد اليسرى والاحرس والاصم ومن يحن ومنق في حال اقامه لانه ممن عايل

كأبي الهذيلة (وصول المرتد لطمع اسلامه) (لأمان) فانه كافر بدو حرية عنه
 لان في ذلك شرا على الارصاد (وان احد) منه ائمال بالصليح (لأرد) (لأنه مال
 عزمه مصوم) (ولإيع) أي يكره كراهه المحرم ان يملك بوجه كالأهنة (سلاح)
 منهم مما سيجل للعل ولوصعوا كالآله (وحدد) أو ماني حكمه في الحر والدياح
 فان علمه مكره لانه مفسد (والله) (وحل) (هم) فلا يسمو به الكفار ولا ماس
 تملك الساب والطعام والرضاض ونحوها كالأمان لأحرار ان يدخل دارهم مامان
 ومعه ثل سلاح وهو لا يمد يده منهم وهذا داعيهم لانتصرون له ولا يفتح
 عنه كأي المحط (ولو) كان البيع (بعد الصليح) لانه قد شد (وصح) أمان حرو حرة أي
 صح من الحر والحره المسلمين ان ير ل الخوف عن كافر أو أكر ولو اهل بلد أو حصن
 ولا قصد هما أمان ماني لسان كان فلو مال مت من أولئك أمان الله أو مد الله أو عهد الله
 أو لأمان عنك ولا تصحب أو مرس لانه لمو احد من المسلمين ولو قال الكافر مال لا يملك
 وفهم الكافر ان الكلام لا يكره كأي أمان من امن مؤمن أي اراد الخوف كأي المحط
 والمسهور انه كالامن بالسكون والعج مصدر من الكسر وأمان حصن مال لان ذلك
 طالب فصيح أمان المد المدايل كأي الطير فان كان الأمان حره المسلمين ماني واحد
 من اهل حصن لعنه امضاء (وان كان شرا) اهم (مد) أي من الامام ذلك أمان
 واعلمهم بذلك كامر (وإدب) ذلك المؤثر ان ادعى ان ذلك مهي شرا فان لم يعلم ذلك
 لم يؤدب واعصر حمله عند راي دفع العفو نه كأي المحط (ولما أمان الذي) للمؤمن المسعف
 لانه منهم (و) كذا أمان (اسروا حر) مسلم (معهم) أي قرب كوجها معصا من
 للمسلم ويكون طر فالاصف كأي طر فاه لم يسمع منه في كلامهم (و) كذا أمان (من اسلم
 منه) أي في دارهم (ولم يهاجر) السا (و) كذا أمان (مسي) عاقل ولو مر احقا (وعند
 محجورين) عن المال وصح أمانهما عند محمد واضطرب قول في يوسف وهذا أمان
 مانه صح أمانهما مادي ودان لا خلاف في المد وأما الصي فعد احلاف عنه ولم يفتح
 عند العاقبة كأي الاحار لكن الاصح انه صح أمانا كأي الهداية وعمره (و) أمان
 (تخون) لانه اشترط لصحة الأمان ان يكون المؤمن مسمعا بما هذا تخايبه
 الكفار كأي الاحتار وأما اخرى من الصي لان اقرار الصي الماثل بالمسلم احسن
 من اقرار المخون به فقد يمد على الصي ليس ما حسن كأي طر

فصل في

(ما فتح) من السلا (و) كفه اسم من العو كالع وصرودة الشخص أسرا

ای دهر انحرر عما اذا سلم هله فانه عشري وعسا دا صالحوا فاه بالاء حراسی
 او عشري (فقه) ای الموح اعمال للقسمة بينهم (الامام من الناس) ای حشره
 انما حين وحشد يكون معن اللاد عشره ووجه اشاراته لستقر مساوهم ودرارهم
 و رفع الجنس للعمره ثم تقسم الباقي بينهم وسایق ما بساهل للمال (او ادر اهله عليه)
 ای من عليهم عليك الرقاب والنساء والمنداری والاموال (بخرمه) علی رؤسهم
 (وجراح) علی اراضهم كما فعله عمر رضي الله عنه وقاوا الاول اولی عند حاجتهم
 والثانی عند عدمها دحرناهم فی الزمان اثنای فانهم یعلمون لهم کما فی الاحصار ووجه
 اشعاره بداران بقسم الكل الا ان الراسی ما جعلها مع لة الوقف علی المعافاة ادا
 کما فی المعمرات و فی الاکفاء انما الی الله لا یجوز ان یرى عليهم رؤاهم وبقسم اراضهم
 وسائر اموالهم ولان الرقاب والاراض وبقسم سائر لاموال الا اذا دفع اليهم من المقولات
 ما یتسراهم الرضا فاه عند یجوز ولا ینکره کما فی المحط وعمره (و) حذر الامام فی حق
 الاسرى من ثلثة (قل) الامام (الاسرى) الذی یأخذهم من المعالمین سواکوا
 من العرب او اجمع ووجه اشعاره بانه لا یقتل النساء والذاری بل یرتفون لمصلحة المسلمین
 کما فی الفقه وعمره واللام فی الاسرى للمهد ای امری کائن منهم فصیح عطاه علی
 قسم او امر وليس من حذف المعاند فی شیء کما فی والاسیر الاحید والمهید والمسجون
 و یصد علی لاسرى یمنح لهم عمره وسکور السی وعلی الاسارى یقسم لهم عمره و یصد
 کما فی الفقه وس لکن السماع یصد لاصغر کما ذکره ارضی وغیره من الخلفین فلیس یجمع
 الجع کما فی (او استرقهم) ای الامری المعالمین ثم قسمهم کما ذکر (او رکهم
 احرارا) الامانی من مسری العرب والمردی (دمه لنا) ای حقا واحسانا علیهم
 من الحره والجراح فان الدمة الحق والمهد والامان وسمی اهل الدمة لدخولهم
 فی عهد المسلمین وامادهم کما قال ابن الاثیر وحدث ان المعی لکونوا اهل دمه لنا (ولی
 منهم) ای ان یحرر اطلاق الاسرى بلاش من الاسترقاق والدمة (و) بی (فداءهم)
 ای اطلاقهم بدل هو اما مال ودا لا یجوز فی المشهور ولا بأس به عند الحاجة علی
 ما فی السیر الکبری کما فی الهدایة وقال شیخ لا بأس به اذا کان یبحث لارضی منه المال
 کالتشیع انما فی کما فی الاحتیار واما اسیر مسلم ودا لا یجوز صده و یجوز عند همما
 ولول التصدیح کما فی الزاد لکن فی المحط انه یجوز فی ظاهر الروایة ووجه انه یجوز
 فی الاحادیث قال لکن یرجى انه لا یجوز عند ابن یوسف الا قبل العسمة و یجوز مطاعا عند
 شیخ (و) بی (ردهم الی دارهم) ای سار الحرب بعد المالی والفداء لما فیه من تعویبه الکفار
 وانما عوب یوما اساره الی بی المهی لیس یجوز المالی والفداء واطلاقهم من الخس

(وقسمه معهم) أي لا يحوز، قسمه السبي في دار الحرب وهو المسجون من مذهب
أصحابنا لأنهم لا يملكونه بل الأحرار وعزائي وسف الأحبار لا تقسم كأي الصبيان
وقيل بكرة كراهته حريم عدها وكراهته سيرة محمد كأي الهدية والمنازل
أن انعاسه أن كان هو الإمام أو كان القسمه عن أحساده فالحلاف في الكراهة والافقي
الهداية على أن الملك بالاستلاء أو الأحرار كأي الكرمان (إلا ما دعا) أي قسمه انداع
ما لم يكن للإمام ما يحمل العبيد وأودعها العائين لمخرجوها إلى دار الإسلام ما حرم
من قسمها به ولا تعزهم على ذلك في رواه وألم يكن لهم ما يحمل دمج وأحرى وقيل
وفي الخط أنه قسم بينهم حتى كلف كل في حل نصيبه على ما أوال (والرد) باليكسر
معير المعامل بالخدمة وقيل للمعامل بعد المعاتيل وتقرت منهم وهو في الأصل الباصر
كأمال أن الأثر (وردد) وهو الذي يرسل إلى الجيش ليردوا وفي الأصل ما راد به
النسي وكرر (حقه) أي لحق المدد (الإمام) أي في دار الحرب (كقائله)
أي مسامحاً له في استحقاق العزم وفي حكم الرد من مرضه منهم أو صار محروفاً
قل سبوا أو وقع أو أسر من العسكر ثم حرج السهم ولو بعد الأحرار قل القسمه كما
في ما مضى من خلافه من بلادهم أو أحرار العزم بداراً أو قسم في دارهم أو سب
فيهم لم يضمن مدد لم يسارهم كأي الأحبار وقوله ثم مشير إلى أنه لو قائلهم في داراً
كان للمعامل والمدين لا المدد لحقه بعد المال كأي المحط (لا يشبه المعامل) (سوى)
أي رجل منسوب إلى سوى العسكر (لم يعال) فإنه لا شيء له فيه لأنه باحرار قائل
فكالمعامل يرد الإمام إلى أنه لو دخلت أمره دارهم لخدمه الروح أو صد لخدمه الولي
ولم يعال لنفسه شيء كأي الاحتيار (ولا من مات) قيل قسمه العزم بقريه قوله
(ثم) أي في دار الحرب فلا يورث شيئاً من العزم وأما من مات بعد ما تم فثورث
بلا خلاف كأي المحط وعز (وورثه) من مات (من مات) ولو قيل
القسمه (ها) أي في دار الإسلام لم يضمن الميت الملك ها خلافاً عما لا أن كلامه
لا يخلو من يساع (ويحل) من أموالهم (لسا) أي لعسكر الإسلام ويصله بهم
كنسائهم وداراتهم وصديقيهم دون أحرارهم (عه) أي في دار الحرب (طعام) كالجبر
والشمس والزيت والمأكلة مطعماً والمصل والسكر وغير ذلك مما يؤكل عادة للعيش
فإن المطام لعمدة ما يؤكل عادة للعيش أمامه قصوداً أو لأصلاح العروايشة مطعماً
ما يؤكله وألم يسراً كلها الألبان كالحب والشعر والحلم وإما ما يلبس فيها من الألبان
فإن كان له فيه لا يساع الانتفاع به ولا يساع السرار كالطعام وألم يذكره لظهوره
(وعلاف) كالنمل والحب وغيرها مما يأكله الدواب ولا بأس بأن يعلمها البراد لم يحدد

السمعة لان كل ما يبيع الاسماعه مجهود يساح الاسماع به جهة اخرى (ودهن)
 كالسمن والزيت للاكل والاستدساح تحلاف مثل دهن السمك فانه لم يוכל لكل حار
 الاسماع به الا حراى (وحطب) كالخشب والعصب وغيرهما مما تعدد الاحراى فان كان
 معد الاتحاد الفصاع وله فقيه لا يساح اخراجه (وسلاح) وسامع ودواب (فانه ما حاد)
 اى بذلك اطعام وغيره فان الاصل الاشارة الى القصد فلا يساح احدا لما كول والمشروب
 وغيرهما الامتياز ما يحساح الله واذا اشتمل السلاح ويحوى رده الى المسم وهذا
 اذالم يهزم الامام عن الاسماع بذلك لانه اذا نهاهم لاسماح ذلك اذ هو يدل على انه غير
 محساح الله ويحوران يكون الصميرى به واحدا الى السلاح لانه اقرب والاسماع به مفيد
 بالحاجة ما دعاى الروايات الا انه يوهى انه مخصوص بالسلاح وان كذلك فانه لو وجد
 ثوب مسبحار او مسأخر او مشرى لم يدفع ثياب المسم لدفع الرد الشدد كل
 في المحط (لا) يحل لما شئ ثم ماد كره (بعد الخروح منها) اى من دارهم والدخول
 في دارها لان اياحه للضرورة ودام رفيع حشيد فلو فصل شئ مهادده الى المسم
 اذالم يسم والافكا للقطعة فان اسع به بعد الخروح قصدى بعيه عيا (ومن اسلم
 ممة) احراز به عن اسلم دارها وكان اهله وولده الصغير والكبر وجميع امواله ممة
 فان الكل يكون فيها ومن مباس مداخل دارهم مانه وان كان مثل من اسلم ممة
 في جميع ما بانى الا ان ودعه عند حرق لم تصرف شئ رواه ان سليمان كاولاده ولو كانا
 لاهم مسلمون (عصم نفسه) من العمل حقا لله وسمى بالقصة المؤتمه فلا سترق ويحب
 الكفارة بعنه خطاء وهل يصير معصوما عن العمل حقا لانه فيكون معصوما بالانلاى
 وسمى بالقصة المقومة في طاهر الرواية انه لم يصير معصوما فلا يحب بعنه عمدا
 بالقصاص وخطاء الذمة ومن اى يوسف عليه الذية والكفارة (وطغله) بالبعة
 افاولاده الكبار وروحه وحسه يكون فيها لان الحن سترق بعنه الام وان كان
 حرا ميبلا بالاصالة (وما لاهه) ثم من المقول واما العقار فهو (او) ماله (او دعه
 معصوما) ميبلا او مبالا في يده حكما فلو عصب مالا وكان عند احدهما كان فيها
 عند اى حسه خلافا لهما ولو اودع مالا عند حرق كان فيها لانه حرق عن يده الكل
 في المحط (و) نصرت من اربعة اجناس المسم (للعارس) واوانتر الحيش (سهمان)
 سهم لنفسه وسهم امرسه عبده واما صدهما فله سهم وامرسه سهمان (والراجل)
 ولو اميرهم (سهم) مالى والكلام مشر الى ان العربى والبردوس سواء والى انه لا سترقى
 شئ للسم والعل والجسار والى انه لاسهم للرشد على فرس وقال ابو يوسف سهم
 فرسان كفى الاختار وسمى للامام اوباشه ان تعرض الحيش عند دخول دارهم

لم الغارس من غيره فيصم منهم بعد استصاهاهم (وبتتر في الاستحسان وقت
 تجاوره الدرب) على قصد المال وهو مع الدال وتكون الزاء مدخل دارهم
 وفي الاصل باب السكة الواسع وصح الزاء منه فعل السكون لغز الساعد والفتح للسائد
 كافي العاموس (لا بتتروقت) سهود الوقعة (اي وقت الغناء القصص للقل وعن ان
 يوسف انه بعد هذا الوقت والاول طاهر الزاوية في هلك فرسه بعد المجاورة فغارس
 ومن اسرى بعدها فراحل وفي رواية فارس ومن حاور فارسا ثم باعه اورده وآخره
 فراحل في طاهر الزاوية لانه لم يصد له مال عند المجاورة وعن ابن حنيفة انه فارس
 للمجاورة ولو باعه عند المجاورة ثم اسرى آخر او وهب له آخر كان فارسا ولو باعه في وقت
 انقال كان راحلا على الاصح وبعد القتال فارس بالاعتاق ومن حاور فارس كبر او صغير
 او مرص فراحل ولو عصب فرسه قبل المجاورة ثم احدها كان فارسا استصاها
 ولو حاور مسعرا كان فارسا بخلاف ما اذا استعار بعدها كافي المخطوطة وغيره (والخمس للقيم
 المحتاج (والمساكين واني السهل) اي قسم واحد من حصة اعيان العم واليدين والركار
 بحص هو لاء الله عز وجل حاور عنهم الى غيرهم فصرف الى حصة منهم او فحسبتهم
 كافي التثب والسراخه وغيرهما وقد استعار من استصاها هو لاء الثلثة احياح
 احلف سيده من اثم والمساكين وكتبه اي سئل كافي المصبرات وهذه اشعاره
 لا يصر في الى اعراه لكن بانه قوله (وقدم فعراه دوى القرى) اي فعراه اقرباء
 التي على السلام من بني المطلب ومي هاشم دون مي بوقل وعدد شمس من نحو خير
 وعثمان فيقدم الغنم عليهم على اليتم من غيرهم والمساكين على المسكين واني السهل
 على ان السهل للبعيد في النص والاصح ان هال جس العجبة والمعدن والركار للمصالح
 ودوى القرى من اولي (ولاسي) من الخمس (امسهم) لان سهمهم سقط بموته
 صلى الله عليه وسلم وبقي سهم فعرائهم كما قال عامه العلماء سهم الكرسي وقال بعض
 اصحابنا ان سهم دوى القرى مطلقا سقط بموته واما سهمه تعالى فقد مال عامه
 اصحابنا به لا يحتاج الكلام بتركه وقال ابو سعيد الردي وشيخه قد وعطاء من اصحابنا
 انه لعناره الذب الحرام واعني اصحابنا ان سهمه صلى الله عليه وسلم سقط بموته كسهم
 الصبي وهو الذي احاره من رأس العجبة ول الخمس لنفسه اولاهل منه لانه احب
 صلى الله عليه وسلم لاجل السوء وهذا ما قاله الله تعالى واعلموا انما نعنتهم من شيء فان الله
 حسبه والرسول ونبي القرى والساعي والمساكين واني السهل ان كنتم اعداءم بالله كافي الخطم
 (ومن دخل دارهم فاعارها لا) اي عهدهم (حسن) اي احدهم الخمس والباقي للعم
 (لان لامه له) اي لا قوله فاعاره للمعروض اراده السوء والاحتجاء به من الاصل (ولا

ادله) من الامام فانه لا يحسن جو يكون الكل له لانه لم يدخل فيه لاعتراض الدين بل لاكتساب
 الدين والكلام مسر الى انه لو اثار واحد بلا ادن وله قوة حسن وبعدها عن حبيبة
 حلا فالا في يوسف ساء على الخلاف ان اول السريه واحد وسمه بكافي التاسع والى
 انه او اثار واحد او اثنين فادن لا قوة حسن في المشهور لالزام الامام الصبر بالادن
 بكافي الهداية لكن في المصير ان لو اثار ثلثه او اقل لم يحسن في ظاهر الرواية ومن ابي
 يوسف انه لم يحسن بهما بالاسين ولو ملا ادن واعلم ان الاعاره في الاصل سرعة عدو
 العرس ثم قيل للسر يكافئ الاراس والمعه مع الدون وقد سكن بكافي العرب وهل
 بالفتح جمع مانع كما قال ان الاثر (ويجب للامام) على ما في قاصصها وغيره (ان
 سئل وقت القال) المباح بحر رضا عليه فلو قيل العمل من لا يساح فله كرامة غير
 فانه لم يسهق العمل بكافي اطهر به وهذه اشارة الى انه يجوز العمل قبل انه ان الطريق
 اول والى انه يجوز بهمه لكن بعد العزيمة لانه استمر فيه حتى المائتين والى انه
 يجوز في الخمس الالهي فان الخمس للمحتاج والى انه لا يعمل يوم الفصح اذ فيه انطال حتى
 العشر ولا ينبغي ان يعلق العمل بلا انشاء يوم الفصح لكن ان اطلق العمل له وهو مخصص
 بعد الادة ثم سميت العزيمة لادها رائده على تحلل هذه الامة فان العائم لم تكن حلالا
 على سائر الهم وفي الشريعة ما يحسن به الامام بعض المائتين بكافي المحط وغيره ثم اشار
 الى تفسير العمل فعال (فيحمل لاحد) مثلا شئنا ان اعلى سهمه (من العيمه) ان يقول
 مثلام قبل قسلا او حاء ماسرا او يذهب او غيره من الاموال فله سله او يعصه او كله
 وفيه اشارة الى انه سقط حق باقي المائتين بالعمل لكن الملك لم يثبت الا بعد الاحرار
 عند هم او امانا عند محمد فقد ثبت بمجرد العمل فلو قال من اصاب حاربه وهي له فاصابها
 واسرأها لم يخل له وطشها ولا سها في دارهم بهما حلالا لمحمد بكافي النكاح والى انه
 لا ينبغي للامام ان يعمل بجميع المأخوذ لان فيه قطع حق الصنفه قالوا وهذا هو الاول فان
 فعله مع سره حار لحوار ان يكون الصلحة في ذلك بكافي الاحتيار والى انه لو عم ذلك
 بان يقول من قبل قسلا فكندا فعله الامام كانه الفعل اسها ما عملا بالمعوم بخلاف
 العياس كالمو قال احدكم فعل اثنين كان العمل لهما اسها ما لا يماسا بكافي المحط
 وغيره (كالسلب) جهدا فلا يحسن الا ان يقول فيه سله بعد الخمس فانه يحسن وكذلك
 ان جعل له الزرع او الصنفه او الثلث مفعلا لم يحسن الا ان يقول فيه الزرع بعد الخمس
 بكافي الاختيار وغيره (و) مثل (يحوه) اى السلب كالحجر والواو والثياب والاسير
 وعبر ذلك والسلب معصن معي المسلوب اى ما ينزع من الانسان وغيره (وهو مركه)

اي الميعول (وما عدها) اي الميعول ومن كره من اللقم والسرح والشياب والسلاح
والخمر وسواها بخلاف ما مع علام او مرك اخر من الامعة وغيرها فانه ليس بمثلها
بل هو من حله العائم وسمي به من عده

﴿ فصل ﴾

(فبعض الكفار) ككفار الصين (بعضا) احرمهم كالخطاء بالاستيلاء بالنام
لان العاصم هو الاسلام والدمه ودمه اعاء الى ان يخرجه اسبلاء حرى على حرى
مثبت للثبات كما قال بعض المسامح والسامع اسرار محمد وقال بعضهم انه منبت بشرط
اعتماد كونه مثبثا للثبات والدمه اسرار محمد ايضا وعنه في التوارد ان الحرى لا يملك حرى
بالاستيلاء اصلا كما في المخط (و) تلك بعضهم (اموالهم) اي اموال بعض اخر
منهم (و) تلك كلهم (اموالنا بالاستيلاء) اي العلة (والاحرار مدارهم) للايضاح
فان الاستيلاء لا يحقق ذلك ولذا لو اسر البرك امرأة من الروم فاسلب قبل
ان يدخلوها دارهم كاسحره وان ادخلوها فيها فهي ربيعة وان اسلبها في المخط
واطلاق الدار مشر الى انه لا يسلط الاحرار مدار المالك حتى انه لو استولى كفار الترك
والهند على الروم وحرروها بالهدية فبذلك لكفار الترك ككفار الهند كمال الخلاصة
(لا) ملكون بالاستيلاء التام (حرما واساعه) من المكاتب والمدبر والولد لان الاصل
هو الحرية ويسرى للاستكاف من طاعته تعالى (وعدما الاق) الذين الخارج مما
الهم فاحده المالك بلا شيء الا ان يقسم فان الامام حشده على قيمة من يملك المال
وهذا صده واما عدها فبذلك وبالصحيح هو الاول كما في المصنوع وعده اشعار به
ان احده من دارا ملكوه ودان لا خلاف لتحقيق الاستيلاء وحكم الامه كذلك الا انه
لم يذكره للاشراك وعده اساره الى انهم ملكون عدها بالشرع لكن يحجر على بيعه ادا
كان مسلما كما يشير اليه (وملك) بعض (منها) اي الاستيلاء وحرار (حرهم) للاستيلاء
على مناح فلوا هدى ملك من اهل الحرب الى مسلم هديه من احرارهم ملكه اذا كان
فرسه ولود حل داوهم مسلم فاما من اشترى من احدهم انه ثم احرجه الى داره فحررا
ملكه واكر المسامح على انه لا يملكهم في دارهم وهو الصحيح ومن يحد انه ملك حتى
لا حرج على الرد ومن ابي يوسف يحجر وقال الكرخي ان كاو اربون حوار السبع مائع حائر
والافلا كما في المخط وعده اشعار بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فانهم ارقاء فيها
وان لم يكن ملك لاحد عدهم على ما في عاق المستصحب وغيره (و) ملك (ما هو
ملكهم) الاستيلاء على مناح بلا عهده هذا اي كوسا ما كنس لحرهم وما لهم بالاستيلاء

قد علم الناس (ومن وجد ما له) في يداه من بعد الاستلاء (أحده ملاشي) ان لم
 يتسم (ببعض ما من) وما فيه (أي فيه) يوم استألفا (من قسم) ان شاء وهذا اذا
 لم يصر في اية من هذه فبما له احد ما من في سائر الاصول ومن تجد له بعض البيع
 واحد الله كأي لتضم واصافه ، ن لا يهدي لن اي عمل الكفار فلو دخل في دارا
 حربي ما من وسرق من مسلم طعاما او ما من واحرجه الى دارهم ثم اسره مسل واحرجه
 الى دار حده لاسي وكنه يوافق عند انهم ثم اسره مسل كأي انكح وسد وفي قوله
 ما فيه اسرار ما لو كان من مسلم احده سواء بعد من كرهه او رده او دعه في اهدانه
 (و) احده (ما من اسره منهم) اي من الكفار (بحر) ما من به احرجه السا
 ولو اسره ما عرض احده بما عرض كأي لكأي وفي قوله احده شره لي به ما من
 الذي لم يسل لورثه لان الطار لم يورث وهذا كله اذا اسره ولو اعلی لما نث الدم فلو
 اسروا على ان احرج ثم اسره ما من ولو هو فالتس واليه ما كأي انكح
 وسره (وعند انهم) اي لهل الحرب (اسلمه فعدنا) اي اياه دارا وعسكرنا (او طهرنا)
 اي علمه (علمه عني) الصدق في الصور لا اسول في بيته واحرر بدارا وهذا
 اذا جاء امر اعما لولا ، ولو ما من ما من اعه العلم وودع منه لولا ، ومن اسره ما من
 مولاه يكون كافر اي دارهم ولو ما من اسلم ما من حده مسل او كافر كان عدله كأي
 المحط وما من الكفار لو اسولوا على دارا ما من حرجي عدنا مسل ثم كاسه او دبره ثم
 طهرنا علمهم فانه صق كأي ما من حرجي (كعد مسل) اودعي (شره كافر مستأمن هـ)
 اي في دارا (وادعاه في دارهم) فانه صق عد حلالا فلما وده اسار الى اهل وابعده
 طر في من احرجا او صهرنا علمهم كان حرا عدله ودا عدلهما كأي المحط وكسر ص
 راسه ما من علمهم وما منهم) لانه حل ما من ما من عدل (الا احده ملكهم ما هو)
 احده (عدله) اي الملك طاهر صر صر حرجي ما منهم بعضوا المهد وفي قد لاسر
 اساره الى ايه ساح التعرض بدأ للاسير وان اطفوه طويلا كأي انهدنه (وما احرجه)
 الا احرج من دارهم فصر في اسر صر بدأ (ملكه) بالاسلاء (ملكنا حرانا) لانه حصته
 بالعدو حتى لو كانت حاربه كره وطنها للشمي كالمنايع بخلاف ما اذا اسرى شرا فاسدا
 به لا يكره وصونها للمنايع (فصدقه) لانه ملك حيث سله ذلك (اولا كس)
 من التمكن (حرجي) من الامامة (ها) اي في دارا (سده) لصرر الاطلاع عليها
 (وول) اي مال الامام (له) اي لصر في (ان انا حاسه تصع عليك الحريه) اي المال
 الذي يوضع على الذمي وهي منه من الحراء كانه حرم وكعب عن فته وتسمي بالخراج
 وخراج الرأس وقد ثبت ذلك الكتاب والسنن والجماع وما وقع من بعض المحدثين ان

في ذلك مقر والكافر على اعظم الخرائم وهو الكفر ثم دود ما به دعوته الى الاسلام ما حسن
 الخفيات وهو ان يسكن بين المسلمين فمضى بحسب الاسلام فسلم مع دفع شره في الحلال
 (فان امام) ها (سد) وقبل له ذلك (فهدى) وفيه اساره الى ان استراخ القول
 والمدة لصبر ورثه دما يكاد عليه كلام الكافي وصبره لكن في كلام المسوط دلالة على
 انه صار دما بمجرد امامه منه وفي قاصصنا انه نصرت مده على دود ماري ولى
 ان الحرفى الساس لم يصبر دما كافي بعض نسخ الهداية جسم ولانه من ميهو والناقص
 العقب وماطى انه يصبر دما كافي بعض نسخ الهداية جسم ولانه من ميهو والناقص
 كافي انبهاء وغيره والخبر من الكتاب الساسه قصصه نفس روح الدي كافي عامه
 الكتب ثم اشار الى د من احكامه فقال (لا تبرك) الدي (ان رجوع) الى دراهم بعد
 ما اقام منه ولما كان الخبر على صر من اسرار الاول منهما فقال (ولا تهرج حره وصحة
 تصلح) لان في العبرك الوفاء بالمعهد فلا يهدى بالعبرك الاسعرا موضع على سى تعلب
 من المصاعده وعلى سى بحر من الخلل فاو ولد من حارة بينهما ولد فادعاه معا
 وكبر الولد فهو بينهما فوحد من نصفا من هذا ونصفا من ذاك كافي السراحة وكذا
 لومات الابوان معا واما ادامات احدهما فوحد منه مثل حره الاخر كافي العظم
 ثم اشار الى الصبر الثاني فقال (واداعلوا) على صفة المهول كقوله (واهروا
 على املا كهم موضع على كاني) يهودى او بصري او ضاى فانه احد الذين
 النورية والاحل جمعا عد بعض المشايخ ومن الودية والربور عد آخرى ولا توصع
 على صاى عد هما لانه ليس من اهل الكتاب كافي قاصصنا (و) على (محوسى)
 لانه في حكم اهل الكتاب الا في الماكه واكل الديح (ووثى) اى عا دوتى وهوماه
 صوره كصورة الادبى معموله من حواهر الارض او الحجاره او الخشب او الصم صورة
 ملاحظه كما قال ابن الاثير (عجمى) هو خلاف العربى وان كان قصصنا يحل
 الاكصى فانه الذى في لسانه عدم افصاح بالبره وان كان عربيا كافي العرب وفيه
 اسعار ما به توصع الحره على العربى والعجمى من الكسانى والمحوسى وفي الاكصى اسارة
 الى انه لا توصع على السدع ولا سترى وان كان كافرا لكن ساح فله اذا طهر بدعه
 ولم يرجع عن ذلك وصل توبه وقال بعضهم لا تقبل توبة الا ناحد والشقة والعراطة
 والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم ان باب السدع قبل الاحد والاطهار هل وان
 تاب بعدهما لا يصل كما هو قياس قول ابن حنبله كافي العهد السالى وقال الكرخى
 وغيره ان السدع العبر الداعى كان كسانى ان لم تكن بدعه كفرا والافضل كالمتردد
 انه كسافى زمانه صلح كذا في الحواهر (طهره) اى عى ذلك الفرق الثلاث في كثر

في السنة وكذا في الوسط والعمر كفي المصبرات (تكل سنة بمائة واربعون درهما)
 موضع (على الوسط) مهم (اصهها) اي اربعة وعشرون (وعلى قدر) مهم
 (بكره بها) اي اثني عشر والاحسن ان يقال بوسطه اصهها ودرهم ردها وربع
 اساره الا ان القير هو الذي يمشي تكسب منه في كل يوم ولو فضل من قوته وقوت
 حمله احد منه اربع والا فلا والى ابن عزة من لاساحفه الى الكسب للمعبر في الحال
 والعرق ان الوسط يحتاج الى الكسب في بعض الاوقات بخلاف التي وهذا قول عيسى
 بن ايان كافي الخطة وقل القير للمعبر والوسط من له مال و يعمل بسعة والتي من له
 مال يعمل باعوانه ولا له من له اقل من مائتي درهم والوسط من له الزائد عليه من له
 اربعمائة والتي من له الزائد عليه اقل القير المكتسب والوسط من له اصاب والتي
 من له عشرة آلاف درهم وقل القير من له اقل من اصاب والوسط من له الزائد عليه
 الى عشرة آلاف والتي من له الزائد عاها كافي النظم والصحيح في معرفه هؤلاء عرف
 كل بلد هو منه من عبده الناس فعبا او موسطا او عيانا لك البلد فهو كذلك
 كافي المكرمان وهو المصارع كافي الاختار (لا) موضع (على وثني عرب) مذكور الى عرب
 اسم جمع لهذه الطائفة اما ما بالوادي او المدن فشميل الاعراب (ما ظهر عاها)
 اي عاب المداوي على هذا الوثني (وطهله وعمره) اي الضمير والمرأ من هذه
 الطائفة (في) كثن ما احده من اموال الكمار سواء كان عبيد او حرمة او مال صلح
 او حراما (ولا مرند) عطف على وثني فكون معبدا عماهده كما هو الاصل فالتي
 لا موضع على مرند فان ظهر عاها فطهله وعمره في كافي عامة المداولات في الظن ان
 الموجه باحتمال العدو وحل و هذا الذي اى المحدث الاطن للكفر ان كان في الاصل مسلما
 والا موضع عاها المرند كافي الخمس وقال بعضهم ان المحدث اذا طهر السخ يقول
 امام الوقت فكالمرند وان لم يطهره فكالناعمي وقال بعضهم انه مطلقا كالمرند وقال
 بعضهم انه كالناعمي ولا خلاف في وجوب الفداء معه ولا يثبت عنه لان وضع اللفظ
 لا يقتضيه ولذا قال ابو حنيفة اقلوا الزندق وان قال بنت واما امواته ودرسه في
 اهل الاسلام ونعمه في الجواهر (ولا يمل سهمها) اي من ذلك الوثني والمرند (لا)
 ادسلام او لا (ه) اما العرب فلاهم بالعو في ابدائه صلح واما المرند فلا يكرهه
 اطلاقه على محاسن الاسلام ولا ينجى انه لو اكره في مورك قوله ولا على وثني ولا مرند
 لكان احصر (ولا على راهب) اي عابد من التصاري (لا يخلط) الناس اي يعتزل عنهم
 ويرعد في الدنيا ومرك ملاذها وسعد المساق حتى ان منهم من يخصص نفسه ويضع
 نفسه في عبادة وعمر ذلك من انواع العبد وعن ابي جعفر انه توصع عليه الحر اذا قدر

على العمل وهو قول ابي يوسف كافي الكافي لكن في تصحيحه ان الله وضع الحرمة على الزمان
وانه سبب في ظاهر الرواية ومن يجد انها لا توضع في المحظ توضع عليها عدم
لاعدهما وصي) ونحوه ومعناه (وامرأ) غير امرأه من بني علب ما لها توضع عليها
والسبع الثاني في حكم الرأه (ونملول) ما كان او مدرا او مكاتسا او ام ولد او امه
(واعنى ومن) اي من طال مرضه ومطلوح والاصل فيه ان الحرمة لا تسقط القل من
لا تحب منه لا توضع عليه الخريد وهو لا لا تحب عليهم فلا حرمة عليهم الا اذا كانوا
دوى رأى اموال يمسون به فانهم واحد الحرمة كافي الاحبار وقد اشعار بأنه لا توضع
على معطوع الدواحل كافي الشف (ومعنى لا كسب) اي لا يدر على تحصيل الدرهم
او الدسار ولو بالسوء فلقد ورد على ذلك وضع عليه الحرمة واعلم انه لو ادرك الصبي
واطاق المحن وعنى المد ويرى الراص فل ان تضع الامام الحرمة على اهل الدمة
اي في اول المدوضع عليهم حرمة هذه السنة وتعد وضع الحرمة لا يصح عليهم حتى
عصى هذه السنة كافي الاحبار (ومسقط) الحرمة بمصا او كلا (بالوب) على الكفر فلا
توحد من تركه كما سقط الثاني من حرمة السنة اذا صار شحنا كبيرا او فقرا او مريضا
انصف سداوا كافي المحظ (و) تسقط سبب (الاسلام) ايضا (وبداخل) الحرمة
حتى احدى النابيين فانه مطوف على تسقط (بالكر) اي تكرار الحول ولو مضرا
على الكفر فان معنى حول او اكثر الا احد الحرمة لا توحد طاعة صبي عبده لانها موقوفة
عدا داخل ويوحد عبده لان الامداد بو كذا السبب في اول السنة عبدهم لانها
حرر اهل العمل وبعبء الدمة سقط الاصل فوجب حلفه في الحال الا انه تخاطب باذا النكل
عبده في احر الحول شعفا وباء فمطش من عبدا في يوسف في احرهما وقدم شهر
عبده في احره كافي الشف ونحوه فصل الحرمة مسقطا او كبرو يعني ان يوحده على
وصف الدل فيكون الاخذ فاعدا والدمي طائفا بومحمد سلبه وبهره راوسال اعط
الحرمة باعدوا الله وارونه بها الله على يد نائب لم يوحده على الاصح فكيف ان ياتي
به سببه لانها عقوبة وعبدهما يجوز اليانه لانها الرحر ببعض المال كافي الاحتسار
وعنه (ولا يحد) الكسبي (سعدولا كفسد) ولا يحدث النكوصي يتنار (في دارها)
اي دار المسكن عن عمر رضي الله عنه اي مع من احداها في اللاد الله ووجه من حرمان
وعبرها كافي فاصحان والدار شاه الامصار والعري والشاء الا انه لا حد في الامصار
في طاهر الرواية وعن ابي حمزة ومحمداه لا يحدث في العري ايضا لان فيه اعلان
الكفر كافي الشف وقبل لا مع من ذلك في عري لا يسمم فيها الجملة والحد وودها
في مري اكبرها دمة واماني القرى المسكن فلا تعور وهذا في ارض النعم واماني العرب

فيجمع من ذلك في العري والامصار كافي الاحياء روي كلامه اشاره الى انه لم يهدم القديمه
 من ذلك لاني اغري ولا في السواد ولا في الامصار ود كر محمد في العشر والحراج انها لم يهدم
 في امصار المسلمين وفي الاحاراب انها لم يهدم هم وهو الاصح عند الخلق كافي فاصحها
 وهذا كله في دارها العنقة واما في الصلحيه فهدم في المواضع كلها في جمع الروايات
 كافي التمه واليهه والكسر معند الصاري واليهود وكذلك الكسبه الا انه علم اليه
 على معند الصاري والكسبه على اليهود وهما مع ما كتبنا وكتب كافي موضعين
 من التمه ويحتمل ان يكونا عريين فالله من الدع كالماله لانها نوع مع على نحو
 قوله تعالى ان الله اسرى من المؤمنين انفسهم الآله والكسبه من الكسبه في الاسرار
 فعله في الفاعل والباء للعل لان العائد في اسر عن اناس ولا يحاط بهم (ولهم
 اماده) الساء (المهدم) من البهه والكسبه ولا يحلو طاهره عن اعاء الى الهم
 بدونها في الموضع القديم على قدر الساء الاول فلم يكن لهم ان يحولوا الى موضع آخر
 ومعوا عن الزاده على الاول كافي فاصحها ولا كسبوا اعاء الى انهم معوا عن اطهار
 الله واحدش والزبا والمرامر والطاير والاعاء وكل لهو محرم لان هذه الاشياء كثر في جمع
 الادب ولا يكون من اطهار بيع الخمر والخمر كافي الاحسار (وهو الذي) اي
 وحتمه عن المسلم لانه وحتمه طم المسلم ويحتمل الذي كافي الاحسار (في ربه)
 اي لانه لا يلبس ما يخص باهل الدب واعلم كال داء والعمامة بل فاصحها
 من انكر باس حبه على صدره كالسقاء كافي المنطق (و) مر (في مر كنه وسرحه
 اي سرح مر كنه عدى المصافى والالهم انتشار الصبر (سلاحه ولا رك)
 الذي (حيلة) لان ركوبه عز ولا جلالاته حال الاطاحه كالسقاء الامامهم في الدب
 عن المسلمين وهذه اشاره الى انه لا يبيع عن ركوب الخمر لم يركبه دل ولا العمل لانه
 تحبه الخمر واليهودون كالخمر وقالوا الاولى ان لا ركوا الا لضرورة كالركن وادركوا
 ولم يروا في محاسن المسلمين كافي التمراشي (ولا يعمل سلاح) اي لا يستعمله ولا يحمله
 فان فيه عره (و يظهر) الذي بالشهد فوق ثمانه (الكسبيج) اسم الكاف وبالميم
 وهو ما يشهد على وسطه من علامه بها من عن المسلم و يعني ان لا يكون ربه بحيث
 لا تقع حلسه الصراقة في النظر وان يكون من الصوفى او التسعر وان لا يشهد له
 حمله شدة كاشد المسلم الماطفه بل يعقله على الياس والتمثال كافي المنطق وكسبيج
 الصاري فليسوه وداء من المبدور من صوفى تدل ذلك على ط علف مشدود على
 وسطه واما التمامه والارمن الارمن فربه مع عه كافي فاصحها (و رك على
 سرح كالاف) في التمه فيكون فر يوس سرحه مثل مقدم الكاف وقال نص

المساج يكون على مقدمة شئ من الخشب كالزمانة والاول اصح لانه اوفق لرواية الجميع
 كما في المحط (ومرر نساوهم) عن ساء السطن (في الطرمين والجسام) فيمين في
 ناحية الطرقتي والسمات في وسطه ويحتمل اذ ارهن بحافه لاوار السمات (ويعلم) ان
 حمل علامه (على دورهم ثلاثي سم) اي السائل (لهم) عند اعطائهم كما هو العباد
 وطاهر الكلام مسمونه لا تكتب علامه بل دهلامس وثلاث وده اخلاف وقال
 دهمسم انه مكى دهلامه واحده اما على الرأس كالتقسوة الطويلة المصرية واما
 على الوسط كالكمسح واما على الرجل كمثل بحالها وقال دهمسم لادن ثلاث لادن
 الممر لا يحصل بواحدة لا بحاله وقال دهمسم ان المصري مكى دهلامه واليهودي
 دهلامس والمحمدي ثلاث والاحسن ان مكى الكل سلاب كما قال شيخ الاسلام وذكر
 الحاكم ان كان الدار صلحه اكسى دهلامه وان كان قصه فلا يدين الثلاث كما في المحط
 والمعدود المير على وجه تحلو من معنى العظيم والرمه فيكي في كل بلد عامه ارمه
 اهلها من علامه وتما في ممرات وصايا الترماني (ومصر في الجراح والحريه)
 لا الممر كما في المشاهر الا في اسطم واصحاح (و) مصر (ما أحد منهم) اي
 من الكفار سواء كانوا من اهل الدمة او اهل الحرب (بالحرب) كهدهسم الى الامام
 وصده في ثعلب وحلل بي بخران وعشر السام ونصف عشر الدمي (مصالحا) خير
 المسدأ جمع مصلحة مع الميم واللام وهي ما ود دعه الى الاسلام والمسلمين (كسيد
 العر) اي مل جماعة من المجاهدين الذين يهبطون موضع المحافة الفاصل من دار
 الاسلام ودار الحرب فسد العر حط موضع اس وراه اسلام وفي الاصل السيد العسر
 والتفتح التوثق وقل للمصم ما كان حلقه ومانع ما كان صنفه والعر مانع وسكون
 العن المصم موضع المحافة من فروع اللدان كما في العاموس وعده اشعار به يصرف
 الى جماعة يهبطون الطرقتي في دار الاسلام عن اللصوص (و) مثل (سنة) مسجده
 وحوص و ماط (وحسر) بالكسر والفتح المسطره كما في المماس وهي ماني تحلى
 الماء للمور والحسر مانع به الشهر وقصره منسا كان او غيره كما في المغرب وعده اشعار
 على اصافه ساء من جمع على ما ذكره نص من انه ما يمتد من خوا الخشب فرفع والمسطره
 ما يمتد من نحو الاحر فلارفع وهذا موافق لما في شرح فاصحاح ويحل قد كرى
 انه سار عظام عمر مملوك كابل والحيحون (ورق) اي نص (العلماء) وما يكي
 للمصري والمحدثين والمصري لاهر كما في الكري والحراية وغيرها باللام للمعد والرق
 بالكسر اسم من ورق مانع عما يقع به كما في العاموس وقال الراغب الرق يقال للعطاء
 الحاربي ديويا كان اوديسا والصب ولا تصل الى الخوف وسعدى به وعامداني

في المعاملة (والعمال) بالصم والتشديد يجمع العمل وهو الذي يتولى امور رجل في ماله
 ومملكته وعمله كما قال ابن الاثير يدخل فيه الدكر والواضع بحق وعلم كما في المسه وكذا الوالي
 ومطالب العلم والمحاسب والعامي والمفتي والعلم ملاخر كما في الصناعات ودكر في العلم
 وقاضي ما ان انعمه والعلوي والعلم والعامي والامام والؤنس من اهل الخراج عند
 العسلي واصحابه ولسوا منهم عند غيرهم (والمال) اي المتجاهدين في سبيل الله
 فالتأنيث باعتبار الجماعة ولا شك انهم كالعلماء داخلين في العمال لتخصيص الشرف
 (ودرهم) اي اولاد العلماء والعمال والمال له لانه لو لم يصرف اليهم لاحادوا الى
 الاكتساب لهم فلا سرعوا الى اعمال المسلمين والمعامله وان كانت اقرب الان جوده الصبر
 يأتي فيه ظاهر او الاحسن بقده لانه يصرف اليهم او لا كما في الطهريه وفي الكافي اشعار
 بان يصرف الى غيرهم كما عوان العمال وفي الروي اشعار به لا يحل لهم منها الا ما هدار
 ما يكرههم فان قصر السلطان في ذلك كان عاه الاثم واستحق اسم الظلم كما في شرح
 الطحاوي والاطلاقي مشعر بخوار الصرف اليهم وان كانوا اعضاء وليس كذلك فانه ليس
 للاعضاء نصيب من بيت المال الا العامي والعمالي والفقراء والعقود كما في الحسن
 والمافرع من بيان احكام الحر والدمي شرع في المرتد رقبا الى الاعلى فقال
 (ومن اريد) اي تركه لاسلام (و) يهود (اءادامته) وهو معمول مطلق مكسور
 العن (عرض) كل يوم (عليه الاسلام) وان تكرر به ذلك وفي النوادر عن اصحابنا
 انه اذا تكرر منه صرف صريحا من حاتم حسن الى ان يظهر نوبه وحشوه وانما قال
 عرض وهو مستحب لما سألني على انه قد كثر مثله في كلامهم منها ما في المحط انه لا بد
 من عرض الاسلام عليه ثم قال وهو مستحب عرواح لانه سماع الدعوة وهداياه الى
 ان اليهود اذا صر او بالعكس لم يحرر على الاسلام كما اذا منح احداهما فان الكفر كله
 ماله واحده كما في الجماعة وغيره (وكسب شهده) التي عرضت له في الاسلام (فان
 اسمهل) بعد العرض للعكر (حسن) المرتد (ثلثانام) لانه اذ ادله العذر وده اشعار
 به لو اني عن الاسلام بعد العرض ولم يسهل قل في الحال في طاهر الزاوي وعن الشيخين
 استحسب ان أهل بلا استمهال رجاء الاسلام وقال علي رضي الله عنه لا يهدي الله لك
 رجلا واحدا خيرا من ان يغسل ما بين المشرق والمغرب كما في الكرماني (فان مات)
 بعد الاتان مكلبه الشهادة (فيها) فالحصله الجدة وعمتها والمريد كالكلمة وقد ذكر
 في المنسوط والابن ساج وغيرهما لان ذلك ظاهر معلوم (والا) بيب عنه (قل) وحويا
 لتركه الاسلام كما في حديث البخاري وفيه اشعار به انواعا من الانتفاء عنهم
 الصاوه والسلام قبل نوبه كما في شرح الطحاوي وغيره لكن في شعاع العامي عن

آخرا وعبرهم من المداها لجمع ان و نه لم ل و قبل الاجماع (وهي) اى التوبة
 (بالبرى) والاصصال (عن كل دى سوى الاسلام) لانه لادى له حتى يكلف بالبرى
 عنه و دما مار مانه لوقال الكافر لاله الا الله محمد رسول الله لئصار مسلما كما فى اروصة
 وعبر ولا يشترط ان يعلم اى هذه الكلمات داعلم اى الاسلام على ما قال الشيخ الاسلام الخليل
 واسترط معرفة سمه صلى الله عليه وسلم دون معرفه اسم اسد وحده على ما قال عيسى
 الا انه كما فى المسنة (او) بالبرى (عما نقل اليه) من الاديان مبرا حقيقا كما قال المكتبان
 لاله الا الله محمد رسول الله و برأت عن دى او حكما كما انكر رده فانه رجوع منه الى
 الاسلام كما فى التمه و قد نشا ر مانه لو حكم بما هو كفر ثم اى بكلمة الشهاده على وجه
 القاعده لا رجوع عما قال لم يرتفع كفر وهو المحار كما فى الظهيره وغيره (وقوله) اى
 المرد (قل العرص) اى عرض الاسلام عليه (ترد يد) كما مر (تلاصا) و دنه على
 العصال لان الارتداد شيخ ال (و رول ملكه) اى المرتد مازده (عن ماله) روالا
 (وقوما) الى ان من حاله لانه مت حكما والموت يرذل المال عن الحى وهذا صفة
 وهو الصحيح كما فى المعمرات واما عدهما فلا رول لانه مكلف بمباح (من اى اعماد) ملكه
 اليه كما كان لانه صار كالحى ولو احيا الله ما كان الحكم كذلك الا انه خلاف المصاد
 كما فى الكرماني (وان مات او قتل او طلق مدارهم وحكم به) اى حكم القاضى بالحاق
 (عن مدبره) عن ملك ماله (وام ولده) عن كده (وحل دى) مؤجل (عليه) فلم
 اداؤه فى المال (وكسب املا) اى ما حصل من غيره حال كونه مسلما (لواريه السلم
 اى السلم كان وارثا له وقت موته جمعوه او حكما سواء كان موجودا وفاردا ولا كما
 اذا على بعدها من امة مسلم له على ما قال و روى محمد عن اى حصة او ارثا له وقت
 الرده وان لم ينس الى وقت موته ولا سئل استحاقه بالموت ما وارثه بخلفه على ما روى
 ابو يوسف عنه او ارثا له وقت رده وبنى الى وقت موته من حدث بعد سالت لارب
 على ما روى الحسن عنه وهو الاصح كما فى الكرماني وغيره فلعلى احتراز ارباب الاول
 لاتفاق الصاحبى (وكسبه دى) للمسلمين موصوع فى بيت المال عبده واما عدهما
 فلوارثه المسلم لان ملكه لا يرول والكلام لا يخلو عن اشعار بان الاحكام الثلثه تنعق
 بمجرد الحكم بالحاق ولا يوسف على قضاء القاضى الا ان محمدا قد نص ان القاضى
 يحكم بالحق ويحمل الدين سالا وقسم المال من الورثه وما ذكره من الحكم بالحاق
 قول عامه المشايخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضى بالحاق وانما اشترط قضاؤه
 شئ من احكام الموتى عبده واما عند ابو يوسف فهو للوارث وقت القضاء
 بالحاق وعند محمد فله وقت الحاق وعامة فى النقط (وقضى دى كل حال) من

حالى الاسلام والزدة (من كسب تلك) الحال فعصى ماله في حال الاسلام من كسب
 الاسلام وفي حال الزدة من كسبها على ما روى رفر عنه واماعلى ما روى ابو يوسف
 عنه بعد قضي من كسبه فان لم ينف من كسبها وروى الحسن عنه حكاه فان كسبه
 حتى الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح وهذا ادانت الدين بغير الاقرار والافس كسبها
 واما عدهما فزعمى دونه من كلا الكسبين للمم وهذا اذا كان له كسبان والافصى
 بما كان ملاحى كفاي المحيط (ويطلق بكلمته) اي لم يسقط بكاح المرتد في حال الزدة
 ملاحى ولو كانت الروح دمية لان الكاح يعتمد الملة المقررة وفيه اشعار بان بكاح
 المرتد باطل ودكر في الطهيرة فلم يبين في الكتاب ان بكاحهما باطل او مأمور (وكذا دونه)
 حقيقة وحكمه كما اصابه بالكسب والزمى ثلاثا للمستقلين اولى لانهم اعيان في الكاح
 والدماء (وصح طلاقه) ملاحى كطلاق واقع بعد معرفة الارى انه صح الطلاق
 ارحى بعد الناس في العدة على انه يجوز الان يقع العدة كما اذا ارتد امعان الطلاق عبر
 معصر الى تمام الولاية كفاي الهامة (و) كذا (اسبلا) كما اذا حائث امه بولد فادعاه
 فانه بات بدنه وصارت الامة ام ولله لانه لا يحتاج الى عام الملك وكذا قول الهمة وتسليم
 الشفع والخمر على عده مأدون كفاي الاختار (ويوقف بيعه) وان لم يكن فيه خيار
 (ومعاملاته) كالبيع والمبايع واحويه والشراء والاحارة والرهن والهبة والوصية الا ان
 المتبادر المعاملات الخمسة المشهورة الشاملة الكاح الناطل والسع (ان اسلم بعدوان مات
 او قل اولى) لدار الحرب (وحكم به) اي بالمحاق (بطل) ذلك الصرفات واطلاقه
 مشير الى ان تصرف المرتد توصف في الكسبين جميعا وهو الصحيح كما قال السرخسي
 وقال بعض المسايخ ان تصرفه في كسب الزدة نافذ في ظاهر الرواية وموقوف في رواية
 الحسن والاول اصح كما قال سحر الاسلام وهذا كله عداي حبيبة واما عدهما فصرفاته
 نافذة في الكسبين اذ انه عدائ يوسف كالصحيح وهو من كل ماله وعدة محمد كالرخص
 وهو من ثلثه والخلاف بينهم في تصرفات وقيل قل المحاق وامانه قد قبل الحكم
 فهي موقوفة بالايجاع كولاؤه على اولاده الصغار كذا في المحيط (فان شاء) الى دار
 الاسلام بعد المحاق (مطلقا حكمه) لمجاهد (فكلمه لم يرتد) اصلا وكان مسلما دائما
 فلم ينف من دينه وام ولده ولم يحل ما حله من دينه وصلى الوارث ما اتلف عبد العامة وجده
 اساره الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه بلا قصاء ووصاء من الوارث كفاي المحيط
 والى انه لا يسقط الزدة ما هو من حقوق احد وكذا حقوق تعالى التي يطالب بها الكفار
 كالحدود سوى حد الشرب كفاي شرح الصحاوي وكذا ما لا يطالبون به مثل انصلاء
 والصوم والزكاة والشر والكفارة فيقضى اذا اسلم على ما مال شمس الأئمة لان ركها

معصية والمعصية مأخوذة من كفى وصحاح وغيره ومن أى حصه لو وجب عليه ص
 شهر من متا من اترتم ثم سقعه عنه انقصه كفى التمس والم وكر في التمر تسمى
 يصطط ص ما عاده ما وقع حانة الزده وقلها من المعاصي ولا سقط عنه كثر من التمس
 في هذه الاقوال ثلاثة فاطمة على اهل بيت من أى حصه في بيت شى صرد ملاح
 العسارى في شرح الكشاف من الطين على امام المسلمين وهل انه في عامة انصاف
 ما اجمع ابو حنيفة قوله تعالى (قل الذين كفروا ان الله وانهم ما يدركون) على
 من عصى طول التمر ثم ارادهم اسلم لم يتق عليه دتب لان المراد الكفر الاصل على اهل البيت
 ثبوت ما ذكره عن أى حصه لا اسلم ان المراد الكفر الاصل على اهل البيت وصح العمل في هذا
 واقفا على ما حدث منهم الكفر كقوله تعالى (ويتركوا الى الذين ظنوا) وان الله
 الذين وخدمهم الظلم على ما ذكره ابن محسرى وغيره وبشي مما ذكره قصص الخلق فاه لوف
 ثم ارادهم اسلم وحب عليه اعادته ان وحدث شرطه كفى شرح المحصى وغيره و
 (سأ) من دار الحرب (عده) أى بعد الحكم به (وما به) وحوذ (مع ورثه احده) ان الواو
 حذفت وبقيت حكمه بوجوب الاصل وقدره الى ان لا يعود الى ملكه وبشرط عدايته
 او ارضاءه فان الواو ثارت ملكه ملوثة واقرانه وهى باقية بالعود الى ان لا يصح الوارث ما
 ونسبه على المنة في سبيل لكن لو كانا من عدايته فادى ثل الكفار كانت على ما
 العود كالودر اى كفى المحط (ولا تغل مرتبة) حرة كالواو عدها وعن أى بقية
 اهل القبيل كفى الظلم من اهل بيت من عده (ومحس) وقطع كل يوم لغيره وشراء و
 من سائر ذلك مع (حتى تسلم) او يموت وعنى أى حتى بعد ان الحرة عرج كل يوم وقدره
 بسببه وثلاثين سوطا وعده ان الامم محس في مدرك اللول وقؤب كالحره واستخدم حتى
 كفى المحط (وصح نصرهما) في مالهما كالبيع والهدى وغيرهما فان اسلم في
 والا فان مات او اختلف ثلهم فاصرف ما طل عده فخرج عدهما وفي العدة ان
 تصرفا صح من المسلم صح منها لا خلاف وان لم يفرح منه فإن صح من اهل بيت اسلم
 كاليهود صح عدهما وكذا عده وعنده بعض المتأخرين ولم يصح عده آخرين
 في حكم المسلمين بسبب الخبر على الاسلام الا يرى انهم لا يصرف في الحر (وكذا
 أى كسب اسلامها وردتها) لو ارتها الا انه لا ميراث لروحها لانها ماتت نارزة وا
 مشرفه على الهلاك حتى تكون فارة حرب وفي الظلم انه رث منها عدها استخ
 ادامات قبل العدة ولا يرب عدها فاسا ورتب المرتبة من المرتبة لا خلاف لاق
 عده الطرفين (اراد اوصى) من اسلم عده او ناسه ثم ارتد قبل الماتوع (اية
 اى يعلم تكليده التوحيد واه تعالى واحدا وان الاسلام تحت الهدى وان السبع

السرى وحشد بحرم عليه امرأته ولا سقى ولزنا وانكس الحكم عند آتى يوسف
 وفي رواية عنه وفيه إجماع الى انه لم يصح رده حتى عبر عادل كالا يصح رد المحرم والسكران
 ولم يشهر عن ابي يوسف ان ارادة السكران صحيح والخلاف في حق احكام الديار
 واماني الآخرة فلا خلاف في ذلك لان المعصية عن الكفر ودخول الجنة مع الشر لا خلاف
 حكم الشرع والعمل كما في الاصول (و) صحيح (املا) اي ترتب احكامه من صحة
 النفس والمال وحل الذبح ومكاح المسلمة والارت من المسلم وغيرها على اقرار الصبي
 العادل وتصدقه جمع ما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى وفيه إجماع الى ان هذا
 الصبي غير مكاف بالآباء وهو الصحيح وتسامه في الاصول (و) يجر (د) ذلك الصبي
 (عليه) اي على الاسلام ان ارتد ويمن ونصر (ولا قل) على ذلك الصبي
 (ان ابي) عن الاسلام لانه كالمرد ليس من اهل المحاربة ولما كان القتال مع الناصر
 فرضا كانه كالمقاتل مع المرد عهده قتال (والعاه) جمع ناعى من النعي وهو الضار
 عن الحدو اما جمع في مقام الحد لانه فلان واحد واحد يكون له قوة الخروح (قوم مسلمون)
 غير فاسقين هو المصادر (حرجوا) ما عدا الامارة كما في التمهيد (عن طاعة الامام)
 اي الخلق له العدل كما في المحيط وغيره وهذا في زمانهم واماني زمانا فالحكم للعلية لان الكل
 بطائون الدنيا فلا يدرى العادل من الناعى كما في التمهيد وغيره وقد رمر الى انهم
 يكونون اهل النعي وان كان معه الامام اول من معهم لان المعصية لا تطهر في حق
 اسارع كما في الكشف والى انه يشترط ان يكونوا طيعين انهم على الحق والامام على الباطل
 ممكنين شهيد وان كانت فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شهيد فهم
 في حكم المصوص والى انه يشترط ان يكون الامام والقوم مسلمين والى انهم مرتكون
 الكفر كما في شرح الاويلات فان طاعة الامام فرض والى ان الامام لا يقطع في معصية
 باص والاجاع كما في المحطو الى انهم لا يخرجون لعظم الامام شريفة الاصد وان طلعهم
 حار لهم الخروح عليه ما كانوا ابي عشر الف انهم واحدة ثلث من علفتهم حينئذ فوعده
 صلى الله عليه وسلم فلا يصح انوا اول من ذلك لم يسمعهم الخروح لعدم يقين بطله
 كما في المصبرات (وسد عوهم) اسحبنا (الى العود) الى اجتماعه (و) يكشف شهادتهم
 لانه اهل الامر (فان يجر) اي مالوا الى حيرة وكان (مختصين) من افراد شئ
 (حل) (اعد علمنا) (قبالهم بدأ) اي قل ان يدؤا بالله كما في كثير من الكتب
 اكن في شرح التأويلات وح كسر معقهم بلا سلاح ان امكن والا لانس ما قل
 بالسلاح وفي الكشف ان لم نعر موا على الخروح لا تعرض لهم بالعمل والجنس والايح
 على كل من له قوة القتال ان يقابلهم مع الامام وفي الصدوري ان يدؤا بأعمال قائلهم

والإفلا (وحرهم) من الاحبار (على حرهم) أي تم ذل المحرور منهم ان آثاره
 قد (وسع مولهم) أي ذهب حلف من حرمة وعمل (ان كان لهم) أي جاز
 لمحقون بهم فان لم يكن لهم ذمة لا يحرم ولا يباح وعده اشعار به لو امر منهم لم يملك
 ان لم يكن له ذمة والإفلا كما في المحط وعدها إلى وجوب الاحبار وكذا قول الأمير
 كما في اصول فخر الاسلام لكن في المسوط انه لا بأس فهدا (ولا يسي دريتهم)
 ويجههم ورمهم واعمالهم وامرأ بهم لانهم لا يقتلون اذا صكوا بواع الكفار
 فهذا اول كما في الاحبار وعلى هذا ينبغي ان يسل دار أي ومال كما اذا كان مع
 الكفار (وحنس مالهم) ملاصقة كما فعل على رضي الله عنه (الى ان سو بوا) مورد
 عليهم بعد كسر معهم لانهم مسلمون (ووسعمل) في الحرب (صلاجهم وحلهم عند
 الحاجة) فلو كان غير مجاح اليها وضع السلاح عند سائر اموالهم وباع الخيل وحنس به
 لاحياجه الى العدة ولا ينفق عليه من بيت المال (وباع قل) دورثاله (علايان
 ادعي) ذلك الساعي (حقيقته رثه) أي كونه على الحق الى الآن رث ذلك الساعي
 من هذا العادل المعول لانه قل من ثل في رثه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة
 وقال ابو يوسف لا يرث لانه قل معر حق وفيه اشارة الى انه لو ادعي بطلانهم رث
 لانه قله ملائما ويل والى ايه لو قل عادلا لم يحسب لانه قل بحق في رثه وصكنا
 لو اتلف شيئا من امواله كما في المحط (كعكسه) بان قل عادل ما عبا فانه رث لانه
 قل بحق وفيه اشعار به بحل للمعادل قل دي رحم محرم مبه الا انه لا يباشر
 قتله الادعاء لهلاك نفسه وبحال في امساكه ليعمل غيره (ولا يجب شيء)
 من القصاص وعنه (على ما ع مثله) أي ما عا اخر لان دار السعي كدار الحرب ولا يشر
 بقوله مثله الى انه يحسب عليه عادلا لما اشار اليه الى ما يراعى من حسن الختم
 لاشبه له على لفظ الآخر

﴿ كتاب الحايات ﴾

عقب الجهاد مع اشمل كل على الله انه لا بد من الماديات اللازمة وهي جمع خيانة بالكسر
 في الاصل احد الثمر من الشجر علت الى احداث الشر ثم الى الشر ثم الى فعل محرم كما
 اشار اليه في المرف وانما جئت لان العمل المحرم اواع منها ما يتعلق بامر ص وسمى قديما
 او سببا او عيه ومها بالليل وسمى عصا او سيرة او حياجه ومها بالهس وسمى قلا
 او احراما او صلة او حقا ومها بالطرف وسمى قطعا او كسرا او شيئا او دما ثم عرفت
 باللام المطلق للجمعة اشارة الى حسن المعنى المصطلح المراد بما يتعلق بالنفس والطرف

ونهذه امور بعضهم تكسب العصا من وهو مدح الدم ما ودون كل تفصيل الخصاص
 ان القتل حبه اول من اجل سلعا به تلك العمد وشبهه والخطا شامل لما جرى بحراء
 وما هو اعز بقى التسبب منه المص: فقدم الاوى فقال (الصل العمد) اى دل عند
 موح للسمان احتراز عن عوقل قطاع الطربى والخرى والرء (صبره) اى صبر
 المكلف ما يحرم صبره كما هو الماسد واحترازه عن الموت والاعسر القتل وهو اذ هاق
 الروح واحرا حها بالصر وهو اساس جسم محتم بعف لانه امر حتى بمخصوص
 به تعالى اعم محسوس معاده كما دلوا فى العن انه مباح فى صبره وان المرار قتل حصل
 لصبره على ان يمسر الهل باقل لم يلبس (قصدا) احتراز عن دل الخطاء والنصب
 والمجون ولذا كان العمد والخطاء معهما سواء (بما ترقى الاحراء) من نحو السلاح آلة
 الحرب احتراز عن شبه العمد (كثيرا) ولو حكما كتون محي ملا مار عامه نواحتون قتل به
 على الصحيح ولو قد حصل ثم التى فى قدره ما مدلى حدا ذات من ساعته اوقته ما
 حار ما صبح حده اولعده وكثرا عدة ثم مات دل به كفى الظهيرية (و) مثل (معد
 ولو كان (من حسب) كرم لاسان له وسهم لا يوصل وقضه وغيرها مما وقع به الدخ
 وفيه اشعار بان ملاخذ منه السلاح كالخديد والصعر والعصه لم يشترط فيه الحدة بل
 اذا صرب يهود حديد او نحاس ومن اى حبيبة انه لم يفل واشترط فى صبره قتل
 اذا صرب بحجر محدد او قشر قصب كفى الكرماتى ولو قتل بالارة او المسئلة لم يقتل
 وعليه القوي فالعصا الخديد او الخرح كفى ثمة الواحدة (وه) اى الممد (ياهم)
 وان عى بعد الولى لصده وفيه ومر الى اى الوجة واحدة عليه كفى النسبة وتقدم
 الضرب مشعر لانه قد نام كما اذا رأى ملايرى ده به اذ لم يعتح عد ومع عن اله لى
 وجود ان لم يصدق اهدى ومن اى يوسف لورأى مع محرمه حل فيه كما ورأى محصا
 فصا 'لهرب وعلى هذا جميع مركب الكسار والظلم ادى شئ له فية وقال
 بقتل الاعوبة يساح فى ايام الفترة فان امتناعهم ضرورى كما مل
 مره ويذكر فى الجواهر انه وحاصل الاكسى اودى (ويجب)
 (اى التفصا من امان وهو الولى او يصلح له على شئ من ماله
 شئ من ذلك مما اذا قتل الاب ولده والمولى عسده كما يأتى وقى
 كرامة قد لادها فى كل دأرا بين الخطهر والاباحة وهو كبره
 (شبه العمد) وتنازله شبه الخطاء (صبره) قصدا بغير
 راء كعمر الرضى والعصا والسوط وانيد وغيرها مما لم
 العمد (ويده) اى فى شبه العمد (التم) لانه دل عدا

لا تقوم لكن لو تكرمه القتل كان للامام ان يعمله ساسه كما في الاحسان (و) قيد
 (الكفارة) لانه منه الخطاء من حيث الآلة كما ذكره الطحاوي وغيره عن ابي حنيفة
 وقال ابو العصل الكرماني وحدث في كتب اصحابنا ان لا كفارة فيه عنده لانها
 من باب الجحيف والاثم كامل هنا والاول الصحيح كما في الكفاية (ودقة مملطة) من
 مائه ابل فاقصه فالتدب في غير الابل لم تعلق (على اله قلة) الناصرة لقل واعلم ان
 ما ذكر من احكام الامم والعودة الكفارة كما لم في العميد وشهداءه من عندهما الا ان العمد
 عندهما صر به قصدا ان له عالنا وسد العمد بالابل عالنا لوعرق الماء املل ومات
 لس بعد ولا سد عندهم ولو احرى بالاركان بعد اعددهم ولو اتي في براوس من سطح
 او حبل ولا يرجى منه الهاء كان سد عندهم وعدا عندهما كما في الجعاني ومضى بقوله
 كما في التهمة (وهو) اي صر به قصدا ولو بالسوط (فيادون العنق) من الاطراف (عند)
 يوجب انفصاله من الاحلاف وليس فيما دون العنق منه عند لان احلاف الآلة
 لم تؤثر الا في انلاف العنق ثم شرع في القسم الثالث من الخمسة فقال (و) في العمل
 (الخطا) الذي هو صر به قصدا الى محل مباح في الواقع او في طيه وقد اصاب غيره
 وهو ينقسم الى قسمين (فلا او قصدا) فاملول (كره) اي ابقاء السهم (عمره) بمحركه
 اي الى هدف وحار الخندق عند التمس على رأي (فاصل آدمي) مملا او بالآخر يا
 لم يعلم باسلامه او امره بذا كذلك وكذا لو رمى رميا فاصاب عمروا ثم اسار الى اثنى
 فقال (او) (كره) (مملا) او (دما) طيه صلتا او حريا) فلو ضرب له بحشه قصدا
 فاصاب غيره فذهب بصره وحب الدية ومن محمد لو قصد عصوا من اعصائه فاصاب
 عصوا آخره كان بخدا وان اصاب عصوا من غيره فخطا كما وقصد رجلا فاصابه
 حائطه ثم رجع فاصابه كما في الخلاصة ثم بين الرابع فقال (و) في (ما حرى) من العمل
 (بمحراه) اي الخطا وهو صر به بلا قصد (كالسائم) او صر به (سقط) او مل حامل
 حسب اولى سقط من يده (على) آدمي (آخر قاب الميقوط عليه) كفارة) بخير
 الطريق المندم (ودعه عليها) اي العاقبة وقد اشعار بأنه لا شيء عليه سوى الدية
 والكفارة وبذلك لانه ليس بهما ام الفعل العمد وامام ترك التسبب والحد حاد ازمي
 والسوم ما يدعى وبام في وضع سوهم ان يصير فالا لانه لم سائر الرخصة فطريق
 السلامه والمباح مقد هذا كالرور في الطريق فمردع الكفارة وفي الكلام رمز الى
 انه لو فشل خطأ بمس من كل وجه وحب الكفارة فلا كفارة لو ضرب بطن حامل
 فالتب حينا ما به ولو خطأ كما في لانه حره من الام من وجه وعساه في الصداقة
 وشروح فلا يلحق ان يعال عنه بالساقص من الكلامين وبما بالمكان كما لو اصابوا

وسد كرات فيه كفارة في رواية وفي ماصصان لودع سكيالاً حتى فصرن نفسه
 او غيره بلاذن الدافع لم يصح وقال الحسن ان قل عمره فالدية على عاقلة ورجع العاقلة
 على الدافع وان ادب صفة فالدية والكفارة عدد ان حبيقة ولا كفارة عدد ان يوسف
 ولواحدة مؤدب اذن الاب كفر عنه خلافا لهما ولو ادب امرأته فمها عليه عنه هم اشار الى
 الخامس فقال (وفي القتل بسبب كفر مؤثر) في غير ملكه وهلاك احد الوفوع فيه (ونحوه)
 اي نحو الحمر كوضع الحمر والدم في غير ملكه وهلاك احد بسببه (دية عليها) اي
 العاقلة لانه سب الهلاك وفيه اشعار بأنه لا اثم بهذا القتل ولذا لا يجب الكفارة لانها حراء
 الفعل ولذا تعدد سعده ولا فعلها بخلاف الدية فانها صمان المحل ولذا لا يتعدد تعدد
 العاقل لكن بأثم بالسبب كالحمر فلو حصر في مواب غير طر بن ابي بصير ولو حصر في
 طر بن وكس ما هو من احراء الارض ثم قزع احرمين ولو كس عائلين من احراءها
 كالطعام ضمن الخافر (ولا ارث) فللقاتل من المقتول فيما ذكره من انواع الفعل (الاها)
 اي في القتل بسبب لان المسب ليس يعاقب ولا يمتهم فيه بخلاف الخطاء ومن الض
 منع الحصر بأنه يرث القاتل العادل للناغي والصبي والمجنون وعقد هما سخطاء فان
 هذا الناعى ادى الى الخطة كما ذكره بخلاف ما يحسن فيه والكلام في المكلف كما انشأنا اليه
 في الصدر (وتقصان الصبي) بكسر الصاد فانه مقصور ولو كان معصوماً لكان ممدوداً
 كما في الصحاح والاصافة سائة (والا بوثنة والرق والخنون والتمى وارمالة) هما
 داخلان في تصان الاطراف (وكفر الديمي وتقصان) طرف من (الاطراف)
 كالعين واليد والرجل والاصافة لامية ولذا اعيد القصان (هدر) وباطل (في) باب
 (العود) والاصاص فان العمد للتساوى في العصمة والاحرار بالدار فقاد الناع
 بالصبي والرجل والمرأة والحر بالمد والعاقل بالمجنون والمسلم او الديمي ما حدهما والصحيح
 بالعمد سواء كان اعني او ربما او اعرج او غيره ومنه اشعار بأنه لا نقاد الديمي بالحر في
 والمسلم وعن ابي يوسف انه يقتل بالمسلم وبانه يقاد المسلم المسلم وقيل لا يباديه
 استخساناً لانه على قصد الرجوع الى دراهم كافي الاحتياط (ولا يقاد بمملوك) اي لا يقتل
 المول ولكن يمر بمقتل قس ومدر ومكاسوام ولذله (ولو) كان المملوك (مشتراكاً) من
 القاتل وعمره الحرة ود كفي الخلاصة ان لارايه فيه وعن ابي حنيفة انه يقتل (و)
 لا يقاد (بأنولد وعنده) اي عند الوالد الحرة مشهور بمحض او باسحق بلكتاب كافي الكرماني
 وفيه اشعار بأنه لا سبب الامام واخذوا الحدة بقتل الولد وولديه وعنده ولو عيلوا او سفلوا
 كافي انهم اياه (ومكاسب له وهاء) اي ملك وافى بما كان عليه من بدل الكسابة (و) له
 (وارث وميراث) اتصالاً لاشياء ولي القود حاول يمكن له وهاء كان القود للسيد سواء كان له

وارب آخر اولاته ثلاثة واول كان له وياه ولا وارب له غير السد وكذلك صد السجين
ولا فود عدد جدي كاني الهداية لكن ذكر سحر الاسلام انه اذا كان في فيه المكتات
وفاء بالدين لا يتفاء. ومحب فيه على اعتل لانه موجب المد وان كان هو القود الانه
مخوفه الدول الى السان معروصي القنالي مراعاة لحق من له الود مالم خد مل سقه
مكمله لان وجود العييه يقع له كاني الكفاية (وسقط قود ورثه) استحق احد (على
اسد) مثله لو فعل اب احد اواربه ولد ذلك الاب سقط القود من اسد لحرمة الابوه
وكذا لو فعل واحد من اخوانه لم يصب منه مقتهم لانه ورث حراً من دم نفسه
مع الاخوه ولو فعل احد الاخوين اب وام اناهما عمدا والاخر اهما كاني للاول
ان فعل الثاني مالم وسقط القود عن الاول لانه ورث من اهما الي من دم نفسه وسقط
عنه ذلك القودوا هل الساني مالا يعزم لورده الساني سعة اعان الدين ولو ان رجلين
فعل كل واحد منهما ابى الآخر عمدا وكل رث الآخر سقط القود عنهما شدي
يوسف وصي كل منهما الدين في ماله وقال الحس يוכל كل منهما وكبلا شدي وقال
رمر القاصي سدا سو. اهما سدا وسقط القود عن الآخر الكل في المصمرات (ولا يتفاء
الانبياء) اي لا فعل القابل لشيء المحدث محددا كالحجر والسكين وان فعل الله ولما كان
او الخماره كاني المكسب وفيه اسرار ماله لو اراد ان يفعل شجر او عصا او سوق دابة
عليه او اقائه في الشرا وعنه من انواع العمل مع عن ذلك ولو فعل عررا لانه صار
مسوقا حقه كاني شرح الطحوي (ويسوق الكبرول كبر الصغير فود الهما) اي
اذا فعل رجل وله ولي كبر وصغير كان للكبران فعل ماله عنه لانه حتى لا يخسر واما
عدهما فليس له ذلك حتى يبلغ الصغر لانه من مستر في الاصل ان كان الكبير انا
اسوق القود بالاجاع وان كان احتسابا قبل عده مسترلين احدين صغير وكبر ليس
له ذلك وفي الكلام اساره الى انه لو كان الكل صغارا ليس لللاح والهم ان استوفيه
كل جامع الصغار قبل سطر بلوع احدهم وقل يسوق السلطان كاني الاحساس
والقاصي كالسلطان والى انه لو كان الكل كبارا ليس لبعض ان نقص دون البعض
ولا ان يוכל باسما عنه لان في عده الموكل احتمال القود والعصا من يخذ من يتحقق
ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه الروح والزه كاني الخلاصة والى انه يستتر
القاصي في اسمائه كاني الحرانه ولا الامام وشرط عده فاصي القصاص وانه قال بعض
اهل الاصول لكن لا يعمه على الاول كاني المد والى انه لو كان العمل خطا لم يكن
للكبر الاستيلاء حصه نفسه كاني الخاتم (وفي كل مسلم مسلما) كاني في صف المسلمين
(طه) المسلم (مشركا) اي كافرا (صد القاء الصعبي) من المسلمين والمشركيين (الكفارة)

والدبة لا تعود لسقوط عصمه بكثير سوادهم فالصلح من كثير سواد قوم دهورهم
اي ليس تزي برهم ولم تخاف ماحلاقهم فكيف حال اهل رماسا المترين برهم
والمختلفين ماحلاقهم كما في الراهدي وفيه اشعار له لو كان المسلم في صف المشركين
ملا كماره ولادته لان من في صفهم مساح انهم كما في الترائشي (ون موات) حصل
(بعل نفسه) المقول (و) نقل (ريدوسم) كالاسد (و) بعل (حيه) من اربع حراحات
او اكثر (ثالث الدبة على ريد) لانه مات ثلثة انواع من الحيات نوع هو بعل نفسه
هدري الدسا حتى بعل ملا خلاف ومتر في الآخرة حتى يعاقب بالاجاع ويوع
هو بعل الدسا من هدر ههما ويوع هو بعل ريد معتبر ههما فكون ثلث الدبة عليه
في ماله لانه اربع بلسه بعله للعصر والدم عمه فلاشي على عاقله ولا مبر عدد الحيات
حي لو حرج رحل عشر حراحات وآحر حراحة كال الدبة يدهما بصعين كما في الكرمان
(ولاشي بعل مكاف) لدفع صرره (شهر) بالهبع والتعصيف (سيفا) اي مده (على مسلم)
قصدا) فله ليل او امارا في مصر او غير مصر مالى انه لم يحب فله لعينه كما ان قبل
الحرف لم يحب نفسه بل لاعلاء كاه الله والى انه لو ترك المشهور عليه قبل الساهر مع
امكاه كان آتما وهذا كله اذالم يمكن دونه غير اقل كالهدية والصياح والا فالود
عليه شته كما في الكرمان وغيره والى انه ان لم يث شهر سبعة فعليه القود قصدا ولم يكن
عليه شيء دانه كما في اقرار الخلاصة (او) شهر (عصا) ولو صعدا عليه (الادهمارا
في مصر) ماله ثبوته المشهور عليه بالانصاف عددا قبل بعد ان حسمه لان الموت
يتمتع فلا يصبره الى دفعه بل لمخلاف ازال مطلقا واليه في غير المصر فله لا يمتعه
ما صطر وعدهما لا يتصل به لانه مل لدفع الضرر وهذا اذا كان عصا ملسا مطشا
في القطع واما اذا كان غير ملت فمخجل ان يكون كالسلاح عددهما فقص به
على ما قالوا كما في الهداية (والدبة) يحب (في ماله) اي القتال لا المرافة (في) بل
(غير مكلف) كالصبي والمجنون شهر سفا او عصا ومن ان يوسف انه لاشي عليه
به (والقيمة) تحب في ماله (في قبل حل) او غيره من الدواب (صالح عليه) لانه الملب
مالا معصوما فله غير مسقط للقيمة لعدم الاختيار والمالين قصاص العن شرع
في قصاص الاطراف لان الجزء مانع للكل فقال (ويحب القود فيما دون العن)
من الاطراف (ان امكن المماثلة) بين العطين والمعدار ادهى الاصل في الباب ما لم يمكن
لا يوجب الا الدبة (كقطع اليد) عمدا (من المعصل) من الرسع والرفق والمكب
وفه اشعار ماله لو قطع ما بين الرسع والرفق او ما بينه وبين المك لم يحب القود لانه
كسر الدم ولا صا طه كما في النجعة وغيره (و) قطع (الرجل) من المعصل من الركبت

والركبة والورك وتعمل المصلاص لمصلاص اصابع اليد والرجل والاطلاق دال على انه
لا يدر لكرا اليد والرجل وصغرهما انسانا وبهما في المعنى كما في العرب فلا حاجة الى تكرار الالف
(مازن) هو ما من من (الالف) دون قصته كما في العرب فلا حاجة الى تكرار الالف
وبه اسماء منه لوقطع الفصاة او بعض الماثر ليس منه دود بل حكومه عند
كما في ازهدى وذكر في المعمرات لوقطع الالف من اصل العظم وحب التصاخص
وان وحدنا ربح ورواها في صلحنا ان وحدنا ربح طيب فالفه (و) قطع (الالف)
من اصلها وكذا قطع الشجرة والعصوف لو كان العناص صغرا لاذن او مطوذة
فيه نصف اليد كما في الفه (و) في (كل شجرة) له حراجه في الرأس فوهة او طرفا آخر
منه كالحية والحد والمحي والذئب كما في الاحتار ثم اسمحت في غيرها كما قال ابن ابي
فالراد كل حراجه في الرأس اربعة (عكس المماثلة) اي مماثلة شجرة الشاح المسحوح
في المنار فمحدث يوافق ما في من ان لا يود في الشاح الا في الموصحة فانه اراد المعنى
المعوي لكنه لا يخلو من اسدراكه في الاول ان يقال فمشترايا احلاها واذا فاه ساد
في ظاهر الرواية في الموصحة فافهمها من الشاح الست وهاهنا عاب المشايخ وروى
انكرسي عن اصحابنا ما في ان لا يود في الموصحة وهاهنا بعض المشايخ يستوفى على
مساحة الشجرة فاولا وعرضا ومكانا فلو كانت في مقدم الرأس او مؤخره او وسطه اخص
الساح مثله في ذلك الموضع بان يدر عورها عسارم تعمل حديدة على قسره فيدفع
به معنار ما قطع ومنه اسماء له لانهاد ما دون الموصحة كما في لقدم امكان المماثلة
وذا بالاجاع كما في الدحير وغيره مما ذكرنا بطهران الكل مطوف على الموصول الثاني
ولو عطف على قطع كما في حد يوم تكرر امكان المماثلة (و) في كل (عين مائنة)
مرثة (ذهب صوما) فصر او غيره ثبت لم مع اذا كانت مفصولة عنه للشخص
اولم يهرب من الحية او قال ذلك طينسان ومنه رمل الى انه لو اخص بعض اسطر
او اصلها فخره او سئل او شئ مما يهيج باعين ليس فيه قصاص بل حكومه عند
والى انه لو ذهب مائة ثم انصر لم يكن عليه شيء وقالوا هذا اذا صار كما كان واما انما
دون ذلك فعنه الحكومة والى انه اذا كان عين المحي عليه اكبر من عين الخاني او اصغر
فهو سواء لكن لا تنص من العين المحي بالسرى ولا بالعكس بل في اليد الكل
في الدحيرة (فجعل) على كل حق من عين ينقص فيها آلة مخصوصه حاصلة
من الانصاف (ثم على) كل (وجهه) سوى عين ينقص فيها (قضى رطب) اي حرقه
منه ملوله (و) فاعلى عسده المقص منها (عراة) قر يدين ثلاثا العين (شما) يجب
سلبه حي ذهب الصوة على ما روى عن علي رضي الله عنه (لا) يجب اعود بل الدم على

الى انه يتقص فياذا كان طهره مسودا لانه لا يوجب نقصا في العيش كما في الدخلة
 والى انه لا يجر اذا كان العصارق يدا المني عليه بل فيه الحكومة ولو سقط المنيه قبل
 احتراق المني عليه او قطعت ظمنا لاشي له كما في الهنايه (او) كانت (الشبهة) مسوعة
 وتسمى (بين قرني) اى حابي رأس (المحسوس) ثل كانت بين الادين (لا)
 مستوعب ما بين قرني (الشاح) وكذا الحكم في العكس لتعدد الاسماء وعلى
 هذا السجدين الحنيفة والعقاة وفي ذكر هذين تنبه على ان التبرعات في تحريمها
 ما راجل كالد فيما ذكرنا واما الاتفاق فان كان اصغر واضاه شي لا يحد الزرع به
 فله الحار كما لو كان اذ به صبرة او مسفوقة ولو بقا عيشه وفي بعضها
 سامن كان له ان يتقص وان مأخذ الدية كما في الدخلة وان سقط
 سبه المخرجه بالوكر ولو بعد تلك امام عيشه الحكومة ولا يحمل على التفرقة
 السابق لان الوكر آخر السدس على ما مال شي كما في المنيه وهذا لا يحمل على الاشعار
 بالخلاف (وسقط القود) ولا يجب اولى شي من التزك (يموت العاقل) لموات نية
 (و) سقط (يعوول) من الاولاد (و) سب (صالح) على ما في قوله لا مؤجلا
 لان القود حرمه فله الاستقاط والتعويض مطلقا وعنه ان الصلح على اكبر من الدية
 باطل وقد رمر الى انه لو عتي عن نصف القصاص لم يتلف ما لا يل سقط الكل كما في
 الدية والى انه لو احدث القتال الف درهم على به يعوده يوما الى الليل فهو صبي
 واصلح حار لان التوقيت لم يوفى ذلك والى ان العاقل وان برى عن القصاص الا انه
 لم يرأ عن الظلم والعدوان دياه والى ان المعو كوف اصيل من الصلح كما يكون لفصل
 من الفصل الكل في انه تهرده وهذا كله في العمد واما في الخطا الصلح على اكثر من اذنية
 باطل لان اذنية امر معتد ما راده ربه واصلم انه لو كانت العلة حاجة فحق القول عن
 واحد منهم او صلح لم يكن له ان يفتن غيره كما في حواجر العدة وغيره لكن في ما صحت
 وقبره ان له اقصاصه (والنابي) اى امير العاق والمصالح من الاولاد (حصه من اليد)
 في ثلاث سن لانقلاب القود ما لاحت تعمر اسبعا مؤ بالمعو والصلح واطلاقه يشير
 بانه لو دله النابي لكان له حصته من الدية وان وحب عليه اقصاص وهذا اما علم
 بالمعو والصلح وحرمة دم المصول والاصلح النابي القتال نصف الدية من ماله لان القود
 للشهه كما في شرح الطحاوي (ونقل جمع نرد) اى يقتلهم العرد بالسلاح لوزن
 الا ترى ذلك وفيه اسعار باشتراط المرح الصالح لرهوق الروح من الكل حتى يكون
 الكل مالا على الكمال فلو اعانوه عليه بمحو الاسباك والاحد ليس عليهم القود كما في
 ازاهندي وقد رمر الى انه لو اسرك رجلا في قتل رجل احدهما نصا والاخر

محمد بن عبد الله وحسب الدين عليهما منسند كافي فاصحان والاولى ان يعرف الجمع بلام
 الهداية او قل فراجع واحدهم الوادعون يس عليهم التقدير اصلا كافي خواهر
 القيد وبغيره (وبالعكس) ان يقل ورد جمعا فانه يقتلهم على الكفاية بالاروم مال
 لان الزهوق لا يتجرى فيصر الكل احدا بمقتضى (ما حصر) في هذه الصورة (ول
 واحد مله) اي لاجل ذلك الولي بالاحضار الاخرين (وسقط حق السابقين) لغوات
 جعل الاستغناء (ولا يقطع ينال سد) اي لا يتصع يد ارجلهم قطع يد رجل لعلم المماثلة
 لان كلا طلع بمعنى اليد عليهما نصف الدين لانه دية يد واحدة وفيه اشعار بان
 يقطع يد يدس لكن لهما ان يا احدهما نصف الدين ايضا ولو قطع واحد منهما يده
 على اخر نصف الدين لغوات المحل كافي الهداية (وقد اعد) ولو محجورا (اخر بقود)
 اي عمل عند لا يتصرفهم فيه وهذه اشعار بانها او اقر بخطاه لم يجر ولو ساء دواليه
 اقرار بالدين على العاقلة (ومن رمى) سها (عنا) الى رجل (بعد) السهم منه (الى)
 رجل (اخرها يا بعض) الرامي (للاول) من الرجلين لانه عند (وعلى عاقلة الدين
 الثاني) لانه خطاه والعمل يتعدد بعد الاثر فاذا ارسل سها فسمي رسا وادامرق
 الطائر فخرها وادامرق التركب فكسرا وادامرات منه فقلا وادا بعد السهم الى غير
 الرمي اليه فصار مرة فعل آخر هو محطى* منه كافي الكرماني (ومن قطع يده) بالصم
 او شح رأسه (او حرج دما عن قطعه) او شحده او حرا حده اي قال دعوت عن
 ذلك ولم يضم معه ما حدث منه ولم يقل عن حياته (فالت) السابق (منه) اي من جهة
 قطعه (من فاطمة) او سارة (د) في كل ماله لان المعوص القاطع عمو عن
 موحد وهذا في العمد المبادر واما في الخطاء فالدية على العاقلة كافي شرح الطحاوي
 عن طرأها على الساطع فقد احملا (ولو عصى) من نص (عن الحساية) الواقعة عند
 او خطا سواء ذكر معه ما حدث عنها او لم يذكر (او عن القطع) كذلك او اخر احدة
 (وما يحدث) من السراية (منه) اي القاطع ثم مات منه (فهو) اي هو المجنى عليه
 (دموص) موجب (قتل النفس) فسقط التود لان كلاهما شامل لثم نصروا الساري
 ففصل الاحمال فقال (الخطاء) اي المعصية الخطاء بعد (من ثلث ماله) اي ماله
 العاقلة لعلق حق الورثة به ان جرح من الثلث والا على العاقلة ثلث الدين كافي شرح
 الطحاوي عن طرأها على الساطع فقد اخطأ فمعا فيه اشعار بانها لو عصى الصحيح
 لم يدر من الثلث (والعمد من كله) اي المعصية العمدة بعد من كل ما يتعلق
 بالعاقلة في الجملة من مال هو الدين لانه لم يتعلق حق الورثة به واعتبر صله وموجب
 العمد لود الساطع ماله والبال عليه اجماله فدعا توهم وحوال الدين في هذه الصورة

الآثرى انه لو لم يبعد القطع عما يحدث به وجب الدية في مال العاتل عنه واما اعتبارهما
وهو عموم الدية فلا شيء عليه كما في شرح الصحاوي فسقط ما ظن ان الموجب قوي
ليس مال ولا وجه للعول انه من كل المسائل (والعودت بدأ) اي ابتداء نظري
الخلافة (لورده) اي لكل واحد منهم فاقسم الكل مقسم المورث في استدعاء وقوع
ملك العود لهم لان سر عية العود لستى صدورهم والمت ليس باهل له (لا) ينسب
التود للورثة (أربا) اي ينظر في الورثة بان نسب للمورث استثناء ثم ايسل الهم وهذا
عنده خلافا لهما لان العود يجب موصيا عن بعض المقول فيكون حقه كالموتش
(ولا يصير احدهم - صما عن القه) اي ما ثما مقامهم في ايات حقتهم بلا وكاد وهذا
عنده خلافا لهما على ما ذكر من الاصلين (فلواقام) احد الاسمين (محمدا بعل اسد)
احد عندها (عاشا حو) حال (خضردك) الاح (يعيدها) اي الحجة عنده خلافا لهما
والاول اعاد وفيه اساره الى انه سل هذه الحاصر الا انه لم سل لاحتمال العود عنه
لكنه بحس لانه منهم والى انه لا يصح بالعود مالم يحصر العائث لان المقصود من العتية
الاستعفاء والحاصر لا يمكن منه تلاحجاع كما في الكفاية وعمر (وفي الخطأ) من قبل
اسد (و) في (الذي) لا يبد على آخر لواقام الحاصر حقه على ذلك (لا) يعيدها
العائث اذا حصر لان المال نسب لمورده انما عندهم وفيه اعما الى انه لو ايسى كل الذي
واقام اخذه على كله فصى العاصي بكنه والى انه احدى العاصي للحاصر والعائث ولو
أبى قدر نصبه منه او كان العاصي معدا اعاد الحجة وانما حص الذي لار في اعطيه
الحجة للعصار اخلافا وان كان الاصح ان يمد بها كما في العنابي (والعرة) في حق العيمان
(لحال الرمي لا الوصول) لانه ليس باحساره ولم يصر حاية الآثرى (فصب) الدية
عنده (على من رمى) ولو حطاه سبها (مسما اي الى مسلم (فارتد) المسلم فوصل)
السهم اليه فان لانه حل مسل الا كافر او انما سقط العود لشهادة اعتار الوصول ولم يح
على الزام شيء عدهم لان الازداد سقط بقومه ومحج العينة عند الشيخين على من
رمى الى عند حطاه فاعق فوصل واما عند محمد فعصل ما من ديمه مريا الى غير
حرى كما في الهنداء وكرى الكافي ان صفة المحل قد اعسر عدا الوصول فلو كان
صدق المحل ورمى اليه قد حل الحرم فوصل لم يحل واما احرم على الوصول اشعارا
برعاه حسن المحرم

كتاب الديان

عن الحساب لكونها موحدة للسلط في الجملة وهي احرى لها جمودية بتدويع

الماء كالعند مصدر وى المسائل المصول اى اعطى وله المال الذى هو بدل العس
 ثم حل لعس ذلك المسال دبه وحدث على على بدل ماذون العس فى الامراف من الارش
 وحدث نطق الارش على بدل العس وحكومه العدل وانما حسب اشارته الى سوعها ثم عدل
 من الاصهار الذى بشر الى المعنى المصدرى الذى بحث فى اسن عه الى ما توحد من
 الخافى فى شبه العند والخطاء والخارى بحراه من المال فقال (الدنه) عده واحده من
 الله (من الذهب القديسار) اى من مال مصر (ومن الفضة عشرة الاف درهم)
 يوزن سمه (ومن الابل مائه) وصدقه ساروقى رواه ايسه واحده من السه ثمة
 مد كوه ومن العم القان ومن كل من العر والمثل مائتان ومائه الخلاف انه لو صالح
 على اكثر من مائتي حله لم يحرم عدهما وجر عده لانه صالح على مائتين من حسن
 الدنه وقدمه والصحيح ما ذهب اليه ابو حنيفة كما فى العميرات وقد روى الى انه تعين
 واحده منها ان كان صاوا والصا وقال سح الاسلام ان الصا الى العا لى وعلى الاول على القضا
 والى ان كل الانواع اصول كما قال ابو بكر ارارى وهذا طاهر مذهب اصحابنا وعد
 النكحى الاىل هو الاصل فلا يصار الى غيرها مع العدة الا برصاء والى المصول
 وعند النحر بمعنى ثمانين او الدرهم باعتدال فيه الاىل وان رادت على الالف
 او العشرة وعد الاولين لا يلزم ازالة ثم الاىل لا يحل من سن واحد بل من اسنان
 مختلفة كما تانى او اما العلم يجب ان يكون قيمة كل خمسة دراهم وعش اى خمسة
 لو قضى بها كان كلها ثمانين من الصان والمعر و قال محمد النسا من
 الدر والحدود من الصان كالاصحبه واما النقر والحله فقيمة كل تكون
 جسين درهما كما فى المحط وعده والحله اراد ورواه وقل فى زماننا بدل الحله قيص
 وسراو بل والاول المختار كما فى البهانه (وهذه) اى الدنه من الاىل (فى شبه العند)
 كما مر (ارباع) اى اربعة اصاف احس وعشرون (من بنت محاص) مما تم عليه
 حول (و) كذلك (من بنت لون) مما تم عليه حولان (و) من (حقة) مما تم عليه
 شبه احوال (وحددة) مما تم عليه اربعة احوال (وهى) اى الدنه فى الشبه من الاىل
 ارباعا الدنه (المعلط) ويقال لها المعظمة الواحد من حيث السن دون العسدد
 فلا يراد على مائه والعليط فى نوع واحد وهو الاىل دون الاولين وهذا كله عند الشيعين
 واما عند محمد وهى اثلاث ثمن حده وثلثون حقة واربعون ثلثه كلها حقة مع
 الحاء المحممة وكسر اللام حامل من الوق (و) الدية (فى الخطاء) وما يعمرى بحراه
 (احاس منها) اى الاىل المد كوه عشرون من كل بنت محاص وبنت لون وحقة
 وحددة (ومن ابن محاص) فان هذا احق والخطا الى (وكمارتها) اى كداره شبه

العمد والحساء وأما عدل عن لام العهد إلى الاصباح دعوا لوجه اختلاف الكفار
 على أن في كفارة شهدة العمد أحلاما كما مر (صورتها) أي اعتلى رعدة كاملة ومسه
 أشاره إلى أن المصعب يكون سالم الأطراف من العين واللسان واليد والرجل وعصاها
 وإلى أنه مكى الرصع لا الحرس كما في النصريح (مؤنية) لا كفارة بخلاف مسائر
 الكفار (ما عجز) عن ذلك وقت الأداء لا الوجوب (صمام شهرى) منه من الليل
 (ولاه) أي متانصرا ولو افترض ما دهمها وحسب عليها الاستيفاء في الأكتفاء اشعار
 بأنه لا محور فيه الأطعمة بخلاف غيره من الكفارات (وصح) عن الكفارة (رصيع)
 سالم الأطراف مسلم بالعدة ولدالم بكف ما ساق وأشار إليه فعال (أحدانويه مسلم لا)
 نصح (الحرس) الذي في البطن لأنه لم يدخل تحت الرقة المطيعة ثم أشار إلى ما ساق
 دمه الرجل والمرأه فعال (ولم أرأه) نصف ما للرجل في دية (العص) الجبر ولو صميا
 رصما (وما دونها) أي في إرس ما دون العن كما يأتي للآخر في قل المرأة حطسة
 حبه آلاف في قطع مذهبها من وجعها وهدا إذا كان له دية مقدرة وأما الدلم يكن
 مل مافه الحكومة منهم من مل أيها كالمندره وقال بعضهم أنه يسوى بينهما عدد
 أصحاسا كما في الطهيرة والأشمل للأنبي والدكر ونريد الحرس الذي دته جسمائة ذكر
 كان أو أبي ماله مسني لسانا (والدمج) واللسان رجلا أو امرأة (كالمس) في دية
 العن ومادونها ما لها على عادته أن كانت والأفعلى الخاني لانه كالمسلم في العاملان
 كما في الكرمانى ثم فصل دية ما- من العن فقال (في) آلاف (الاب) كلا أو بعضا
 وقيل في الأدب حكومة عدل على الصحيح كما إذا حدى على آلاف وصار بحيث لا يميز
 مد بل من دية وإطلاقه لا يخلو من شيء فاه لوقطع المارن ثم نقتة الأنف ما كان قتل
 العرقديه واحده وإن كان تعدد في المارن دية وفي الساق الحكومة كما في الطهيرة
 (والحسة) كلها أو بعضها لأنها أصل معصية الإيلاج (و) آلاف (العمل) بالنصير
 على الرأس لقوب أو هرقه فإن العمل نور يصير به الإنسان صواب الأمور والذماغ
 كاحيه أو الرمت كما في الكرمانى (واحدى الخواس) الظاهرة من السمع والبصر واليد
 والدور عن محمد ابن أبي التميم الحكومة ويعرف بلها يصدق الحسنى أو يكون
 أو الخطاب مع العلة ويعرب الكربة والطعام التي المر واما لم يميز من العصابة لا
 في ثوبها كلاما كما في الكلام (واللسان) كله أو بعضه (ان مع) الأنلاف (أداة)
 الحروف) أي حروف العجمة فإن تكلم بالأكثرا الحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف
 ما تكلم به مها حظ من الدية محصه سواء كان نصا أو نعا أو غيره وهو الأصح وما
 نسم على حروف اللسان الألف والتاء والتاء والخم والذال والراءين والتسب

والصادر والعاثين اللام بالون فان تكلم بالصف فمط سقط نصف الدية وقس عليه
وهو الصحيح كافي الكرماني (و) الملاف (اللمة) الخلق والديب خطاه فان يطله مباح
الدم ثم طهره عبر مباح الدم وهذا اذا اتصل شعرها ما كان كونه محاذيهم الكافي وقتهما
ومعد الحكومة الا اذا كان على دقة شعرات دسيرة ما به لاشي منه عليه وهذا اذا احل سه
ولم يثبت فان ثبت بعضها بقيت الحكومة كافي الدخيرة في الاكفاء ما عاربه ولو حلق شاربه
لم يحجب الدية بل الحكومة في الصحيح كافي الكافي (وشعر الرأس) المذكور والغني اذا لم يثبت
ما وطلع صدره امر أنه لم يحجب شي في الحال وقس محمد لاشي عليه الا انه يؤدب كافي
الطهيري والمحار عده الطحاوي فان دية الحكومة كافي المية والتبادر انه يقبض بحلق
المعبر والشعر عده الك في الكافي وعبره به يسوي فيه العمد والخطاء اذا لفرق في شي
من الشعور والاصفة مشعره ما لا يلزم شي فمطع شعر الصدر والساعدين والساقين
كافي الطهيري (كل الدية) من واحد من الاتواع الثلاثة لاتلاف حسن للبيعة او الجمل
الذي في الاذي كافي الملاف العس تعطي اليه (كما) يجب كل الدية (في) الملاف (اشير
عما) كان (في المدن اثان) كالمحجطين والمسين والشعير واللبين والاديين والدين
والرحلين والالسين والانش والتدين والحسين ويسنئ منها ثديا الرحل وحلمها
بان في الاول الحكومة وكذا في الثانيه لكن دون الاول ولم يوحى في الطاهر ان في اتلاف
ثدي المرأة عدا قصاصا كافي الطهيري (وفي احدهما) اي الاسين (دفعها) اي الدية
(و) كافي (اشعار العيين) الارامة سبع شعر بالصم وهو حرف ما عطى العين من الصم
لما عليه من الشعر وهو الهذب ويجوز ان يراد بخارها ان في قطع كل دية كاملة كافي قطع
الصم مع الاهداب كافي الهداية (وفي احدهما) اي الاسعار حقة او محار (ردعها)
حارها ان ردع (وفي كل اصبع) من اصابع اليد او الرحل (عشرها) اي الدية فان في جمع
الاصابع دية كاملة فقبم دية كل عليها اشر (وفي) كل (مفصل) لاصع (غير الادهام
ثلاثة) اي ثلث العشر (وفيه) اي مفصل الادهام (دفعه) اي دفع العشر لانه يقسم
دية كل اصبع على مفصله فان كان ثلاثا كما في غير الادهام فثلث وان كان اثنين كما في الادهام
فصيف (كما) وحب نصف العشر (في كل ش) لم يثبت فان كان المجبي عليه عدا نصف
عشر قيمة وان كان حرا نصف عشر دية فان رجع جميع الاسان وهي في الاعل
اثان وثلاثون خطاه عليه دية وثلاثة اشر دية هي ستة آلاف من الدراهم فان رجع
ثلاثون دية ونصف دية هي خمسة عشر اشر او اشر ثمانية وعشرون دية
وحسب دية هي اربعة عشر العا واطلاقه مشعر ما ملواجر السن او احصر او اسود
وحب الحرش وكذا ان اصغر على المحار وهذا اذا لم يصع والاطال لم يرأ ولا شي منه والا

فعمد الأرض الكل في الحرمانه واعلم ان من الناس من له واحد او عدة فكون اسمايه ساء
 وثلاثين كافي الرضى وعشرة وان اسما الكون مع ثمانية وعشرون كما قال ابو جعفر وهذا
 علامة يعرف بها كافي التهانة (وكل غصو) كالص والد (ذهب بده) كارتوية
 والطمش (نصرب) ويحوى فادخال بوزن في العين (صه دسه) الكاملة (ولا فودى
 سجة من (السهاج) بالكسر جمع السجدة بالفتح وقد مررت (الا في الموصحة) النابية
 الا ر تكسر الصاد المعجمة وهي شجرة الخلد التي في النجم والعظم وتوضع العظم كافي
 الدجيرة (عدا) لتحقيق المماثلة ما ههنا الكبير الى العظم فانها تقاد (وفيها) في الموصحة
 (حطاء نصف عشر الدية) والسادان كون المشحوح عدا صلح والافصها الحكومه
 لان حاد استص من ستة من غيره كافي الدجيرة (وفي الهاشمية) وهي سجة تكسر العظم
 من الهسم وهو كسر شئ او عظم (عشرها) اي الدية . واد كان اصابع او غيره وفي
 المتقايه لو كان اصابع فعمد ارض دون ارض الهاشمية واعلم ان سجة كافي لتي بقدها
 لان كل سجة لا فودها فالعمد والخطاء منه سواء كافي الدجيرة (والمقله) من التميل
 بفتح الفاء وتشرها وهي سجة تحرح منها العظم كافي الظهير به او تحول العظم من
 موضع الى موضع كافي الدجيرة او تحمل العظم كالعل وهو الحصى كافي الهاميه (عشرها
 ونصه) اي عشر الدية ونصف عشر الدية الف وجسمانه درهم مثلا (والائمة
 بالدوهي سجة تصل الى ام الدماغ اي الخلد الذي تحت العظم فوق الدماغ
 كافي الظهير به واعلم انه ذكر الدائمة بالمعجمة وهي سجة تصل الى الدماغ لان بها
 هلالا للنس عاده هي قل لا سجة كافي الهداية لكن عن ابي يوسف مهابث الدية
 كافي الصمير (والخاصه) وهي سجة تصل الى الجوف والعمر والمراد حائصة
 الرأس فان حكم حائصة غيره فدمر (ثلثها) اي ثلث الدية (وفي حائصة بغير)
 الى الجانب الاخر (ثلثها) اي ثلث الدية ثم سمرع في اول الشحاح ومن
 مرتبه كالساق كما يرى فقل (والخارصة) بالهملات والخاصه وهي شجرة يحرق
 الخلد اي شقه بلا احراج شئ منه كافي فاصيخان وقال الطحاوي ولا ذم كافي الدجيرة
 (والدائمة) والدائمة بالهمزة سجة قطعها من اللحم لا تسيله والدائمة مائة
 كافي الهنائه والكافي واكثر البدايات وفي الدجيرة الدائمة على ما ذكره الطحاوي
 سجة نسل الدم وعلى ما ذكره شيخ الاسلام مائيله اكثر ما يكون في الدائمة من السلان
 فانداه على ما ذكره ما يدعى الخلد سواء كان سائلا او غير سائل وعلى ما ذكره
 الطحاوي ما يذمه ولا يسه وفي الظهير به هي ما يذمه من غير ان يسله وهو الصحيح
 والدائمة مائة له كدمع العين (والاصفه) باصا المعجمة والعين المهملة وهي شجرة

سمع اى شطع قليل لم يوصل شطع الخند كما في الاحتار (واللخنة) وهي شحنة طع
 اكثر لم يلاطها رجل حلق رقعة بين اللحم والعظم (والسحق) كسر المهمة وسكون الميم
 وهي شحنة تظهر بها الخند وفي اصل اسم تلك الخندة كما في الطهيرة (الحكومة
 عدل) بالاضافة اى حكم موم وما حووه به من قدر التعاوب او غيره كما ياتي وقدم
 في الجينات وحدها هذه السائق ثم اشار الى معنى الحكومة فقال (فيقوم عبدا
 اى يمرض الموم كونه الميم عليه عبدا (بلا هنا الاثر) اى صحبها (ثم) يقوم (معه)
 اى مع هذا الاثر اى متحوا او غيره من انصاف (عذر) اى مقدار (العاوتين
 العيين هو) اى العذر (هى) اى الحكومة فان قوم بغير الاثر العاوم معه سعمانه
 يكون قدر العاوت عشرة الالف هو مائة درهم مؤخذ من الحاشى عشر الدينه وهو
 الف درهم (وبه) اى عاكره مما روى عنهما وقاله الطحاوى ومشاع بلح واحساره
 الخواى (بقي) كما في الكا وعبره الا ان الكرى صفعه او يؤذي الى ان موجب هذه
 الشحاح الى فوق الموصد اكثر من موجب الموصد بان كان نقصان فيهما اكثر
 من نصف عشر الدينه فالصحح ان يطر ثم مقدار هذه النصف من الموصد فان كان
 نصف ماص نصف ارض الموصد وكذا ان كان اقل او اكثر لانه ناس في الموصد فدر غير
 البات الى اثبات وقال الصدر السهد انه يعنى به ان كان الشحنة على الرأس وبالاول
 ان كانت على غيره كما في الطهيرة والاصح انها ماري الماصى عشوره اهل البصرة
 لانه اعلم كما في المعمرات وقل انها ماصه وما يحاح الله من الله الى ان ابرأ وقيل سطر
 الى ارض ذلك العصور كما هو ال ما نصه تلك الخراجه فيجب بذلك انقدر من ارض
 ذلك العصور وهذا كله اذ انى للخراجه والادع درهم الا شى عليه وهذا شجرة لرمه
 قدر ما يعنى الى ان يبرأ وهو اى يوسف حكوه العدل في الالم وعامة في الدحره
 والمشهور انه عرد في كل خراجه رأت كما في التمر باهى (و) بحمد الطرمين (في اصابع
 يد مع نصف الساعد) وهو ما بين المرفق والكف (نصف يد) للاصابع لهما كيد
 (وحكومة عدل) لنصف الساعد وعد اى يوسف الساعد باع للاصابع وفيها الدينه
 وفيه اشاره الى ان في اصابع رجل مع نصف الساق دينه وحكومة وهذا على ذلك
 الخلف والى ان الاصابع مع نصف المصعد والمعد على هذا الخلف والتجيج وولها
 كما في الدجيرة (والكف باع) للاصابع ومما صلتها فلو طع الكف مع كل الاصابع
 او بعضها او مصل وحب الارش ولشئ في الكف عنده وهو التجيج وما عندهما
 وكذلك اذا كان مع الكف ثلثة اصابع فصاء او اما اذا كان معه اصابع او اصابع
 او مصل فيطر الى ارض الكف وهو الحكومه وارش الاصابع ما وحب الاكثر منها

تسمى بدحية (راعيه للاصابع) مسر كسابق مع السبيل ان الحكم لم يصر كل
 الاصابع او بعضها فلان لم يرد الى العنق ومن الصرا ما يرد للسائق فان لم يرد
 مان عنه كارب في المعاني وكذا ان الواحدا حس لانه لم يعلم حكم التمشيح (او اصبع)
 اليد او رجل (رائده) وضعت هما او خطه ولو لم يطع مثلها (وعين صبي ولسانه
 وذكره حكومه عبد لولم يعلم التحد) اي محبة هذه الثلث (عزل) من الدليل (على
 نظره) اي الصبي (وكلامه) اي كلامه فيكون معطوفا على كلمة (وحرره ذكره)
 لسوق فلا يكرى بل اصل هو النجدة وقد اسارة الى ان الصبي في غير ما ذكر
 من الانب واليد والرجل وغيرهما كالساح في القود بالحد والدية بالخطا والى
 ان اصل النجدة وح كمال الارض والى تلواشهل فيه الدية وقال محمد
 ان فيه الحكمه كافي الدحرة (ولا ينفاء حرج) تحصى على الطريق (الامد رة)
 لم يرد ما يجرى الى العنق حاتم مسفر على صبي ثلثه والهلالة لم يرد ان اي حذافه
 فترت على الحكم والاصل في كل الحالت عمدا او خطأ ان سأل حول فاعل فضلا
 بواحدة مراً او حالف فبذلك كافي الكرماني وعمره وعهد الصبي والصون) والله
 لا السكران والمهمي عا (خطا) في الحكم فوجب المال في الحالت وفيه اشارة
 لو لم يمد العمل قتل وهذا اذا كان الحار غير مطلق والاصح سقط القود كما ذكره شيخ
 الاسلام وعصاها لا يقتل مطلقا الا انما عصى عليه ما عود وفي المسقاه لو لم يمد العمل
 الولى العمل لم يمد العمل وفيه الدية في مال كافي لم يصر به (وهي
 المافيه) اي عاقبتها (الدية) في الحالت وفيه اشعار بانها لم تحب في مالها وفي سرح
 الضحاوي ان الحياه ان كانت في العنق وعلى العاقبة وكذا ان كانت في طرف الحرق
 والدية مات نصف عشر الدية فصا عدا وانما اذا كانت العبد لم تبلغ نصف
 عشرها وهو جسمانه في الرجل ومائتان وخمسون في المرأة وفي الجاهل بالاربع
 بوجوب (كفاروه) بلا (حر ما يارث) الدار الاول عقوبة واشان امر دائر به ساويين
 المساء فلا يلقى هم ويحرم الرد عن مراثيه لاحلاف الدتين لاجراء لقره
 (ومن صرف) ولوروجا من امرأة ولوروج (بمسره) بالسويين (جسمانية
 درهم) حرمه او حكمه كما اذا كانت حرمه او امة او عدا فبذلك كافي ادى احبر على
 اءول وانما سمى بها لانه اول معاير النكاح وعرة الدية اوله كافي الطهريه وفيه
 استمارا لا يجب ان كساره كافي الدحيرة وفي روايه يح كافي التملدي والاصل
 ان يكره ويسمى مولا ان كسب يحطو كافي الهداية (على عاقله) اي عاقله انصار
 لآليه وفي رايه عليه كافي (ان امت) المرأة ولدا (ميتا) مدكرا او مؤنسا

ولا يسوي في الميت المذكور المؤن كما في وامة لهم الارض المتد وفيه اشعار بانها
لوالقت ميتين او اكثر وحب مرة في كل كافي الدخوة والكلام مشير الى انه اريد بالميت
الحر ان كانت امه حرة وامة علفت من سدها او من المرور وهو حر باليهي فان حرة
الحين شرط لو حوب لحره كافي العسادي (و) يجب (دية) كاملة (ان) القت (حيا
هات) الحى لان المصارف قابل له شيء عدد وفيه ايمان انه يحس الكفاية فيه كما شرح
الطحاوي وغيره والى انه لو اقت حيا قطع اليد كان فيه نصف الدية على العاقلة
كان الدخيرة ثم شرع فيما اذا ماتت الام فقال (وعره) الحين (ودية) هي حصة
آلاف درهم لأمه (ان) القت آدم (يتاوقات الام) ما صرف (ودية الام فقط) لاهرة
الحين (ان مات) آدم (ماقت) هذا الو (منا) لا يحصل ان يكون موه بالاحتياق
في الرحم بعد الميراث (و- ستان مات) الام (ماقت حيا هات) الحى لانه قتل نصيب
وورث الحى من دية الام لانه مات بعد ما وقيد اشعار بانها لو اقت حيا مات ثم ماتت
الام وحب ديان والام ترث من دية الحى كافي شرح الصحاوي (وما يجب في الحين)
من القرء او الدية وهو ما يصح الولد في الطن من حق اى ستر (فهو لوارثه) لانه مثل
نفسه (سوى صاربه) اى عمر صارب ما ين وهو مثنى منقطع لانه ليس بوارث فانه
قابل له وقد اشير في الطبقات وغيرها انه لم يجب الكفارة عليه فلا شيء عليه بترك
الصبر مع طاطى (ون حين الامه) اى حيا ولو لم يلقه الامه في الصبر فلا صفة
للعهد (نصف عشر قيمه) بهذا المكان على لونه وهية وعرض حيا (في الذكر) اى
وقب كونه مذكرا (وعشر قيمته في الانثى) لان قيمه المذكور في العادة اكثر من قيمة الانثى
وان تساوى في السن والجمال وص اى يوسف لاشي عليه الا اذا قضى الولادة الامه
فانه يصح ان يقصر ارح وقد اشار الى ان ما في الحين على الضارب حاله والى انه
اذا لم يمكن الوقوف على صكوبه ذكر او اناى فلا شيء عليه كما اذا اتى بلا رأس لانه
انما ثبت القيمة اذا صح فيه اروح ولا يمنع من غير الرأس كافي الدخيرة واعلم ان المهر
في الجين حال الصبر حتى انه اذا اعقده مولاه بعد الصبر ثم اتى حيا لم يجب
الا القيمة كافي العسادي (وما استبان) من الحين (بعض حاقه) كالطمر
والشمر (كالاام) حلقه في وحب العرة والقيمة وغيرها لانه يتمسح عن
العفة والدم وفيه اشياء اربل استبانة بعض الخلق شرط للاحكام المذكورة
ولا يجب شيء منه سواءية العبره او ما كان المية لكثرة بشكل ماثر وذكر
في المبادئ ان المعتز في حين الامه معرفة المذكورة والاقنونة (وحين العره) ما نص
(عاقلة امرأة) كافي اربان والمرأة بعدها كافي المتى - وعلى ما دلل ان لا عاقلة للعجم

والاول الحصار الا ان لم يكن لها عاملة عليها في سبب كما في العمادي (استطقت)
 حينا (منا) فلا يحب شيئا من سباط مله فتح فيه الروح ولم يستن بعض خلقه ما
 ح يكون بطنه او مصعده او علفه ومدتها مقدرة ما به وعشرين يوما فان رمان كل منها
 اربعون يوما على ما قال بعض الساج وطال على بن موسى ان اسباطه مكروه لان الماء
 الواقع في الرحم في حكم ما مع فيه كما في الدحية (عبد القواء) لم يؤثر من السباط
 سببا بوجوب السقوط لم يجب شي من العره الا في رواية ولا من الكه - انه الا في رواية
 وورثت الا في رواية كما في العمادي (او فعل) كصبر العنق او الحمل القليل
 او معالجه العرج او غير هاته بلا قصد الاسقاط لان وجوب شيئا منها (بلا ادن زوجا)
 فان كان مع الادل في بعض العره الا انها لم وعليها التوبة واستعمار

بفصل في

(من احب في طريق العامة) اي طريق العامة ما فيه واقعة في الامصار والعري
 دون الطريق في المغاور والصحاري لا بهالم يمكن المدول عنها عاليا كما في الرازي
 وسأني الخلافة وطريق العامة ما لا يحصى قوته او مآثره للزور قوم سواد ورا في ارض
 عبر ما وكه دهي مات على ملك العامة وهذا مختار سرح الاسلام والاول بحار العلم
 الحلواني كما في الرازي (كسفا) اي مستراحا (او مراحا) اي ما ركض في الخياط من بحري ماء
 من حسا او غيره وان لم يعل عنه وعن ابن الاعرابي انه من ورب الماء اي سأل وقل
 هو فارسي معناه بل الماء فرب ما هم دون الساء وانكر ان الشيك ترك الهمة اصلا
 كما قاله المطري والاولى ركها اعتمادا على ما تحمله ما فعله (او حرسا) نصم الخيم وتكون
 ازا ودم المصاد المهمة واليون وهو دجيل قل معناه العرج وقل المراتب وقل
 حذع بحر من الحساء طالساه عليه كما في المعرب (او دكانا) عر في او فارسي من في الصلاة
 (وسعد ذلك) اي حاربه الاحداث فان الحار غير مصيق كما قاله المطري (ان لم يصر
 بالناس) فان صر بهم لا يسه كما في الهامة وفي ذكر ايماء الى ما يحمله ملك ويحل
 الاسراع بها وان مع عه كما في الكرمان وقال الضحاوي انه لو منع عنه لاساع
 الاحداث ونام بالاسراع والترك كما في الدحية والعرب والحلوس لسع على هذا التفصيل
 كما في البر ناشي (واكل) من آحاد الناس كما في الدحية او من اردلهم واضعهم كما في التماس
 لكن فيه دسه او من اوساطهم ولو كان كما في الكرمان (نقصه) اي افعال ذلك الحديث
 بعد الانعام وكذا فعله كما هو منه وهو الصحيح وقال محمد بن مع الاحداث لا التفت
 وقال ابو يوسف ليس له المع والقبض وعن محمد بن لغير السيد والبيان

وان لم يصبر بهم وقال ابو الهيثم الصغار له قصه اذ لم يكن له مثل ذلك المحدث والافهو
منه ت حدثا بدأ بعصه فلا بلغت الى حدوده وهذا اذا علم احداثه واما اذ لم يعلم
صمد حمل حدثا حتى كان للامام بقصه وعن ابي يوسف انه سمع ان ضربهم وهذا
كله اذا حدث لنفسه فان حدث للمسلمين كما اداني محمد بن بعض الطبرقي ولم يصبر بهم
لا يصح كما في العمادى (و) من احداث (ق) طريق الخاصة (عمر باعد) ذلك
الصراق وهو ما حصى قومه او ما ركه للزور قوم سواد وراى ارض مشتركة بينهم
كما في الدخيرة (لا يصح) احداث ذلك (بلا ادن الشركاء سواء كان صرهم ام لا
لانه ملكهم فلو احداثه كان لكل نصيب وهذا اذا علم احداثه والافد حمل فديما حتى
لا يكون لاحد نصيب كما في العمادى (وصح عافله) اى المحدث (دنه من مات به وماها)
اى سقوط واحد من هذه الاشياء عليه لانه معد فحمل هو الطبرقي كما في الدخيرة
لكن في الهدايد وغيرها الواساه الطرف الخارج من المراثى من لانه متعد واما اذا اصابه
الداسل فلا يصح كما اذا اصابه الطرفان فانه لم يصح الا الاصف سواء علم ان اى طرف
اصابه اولم يعلم وفيه اشعار ما به اوجرح بلا موت فان ملع ارشه ارض الموصحة فهو
على عافله وان لم يلع فله وفي الآكامه اشعار ما به لا يحب الكفار ولا يحرم من المراثى
كما في الدخيرة (كما) ضمن العافله الدنه (لوضع) احد (حجرا) شاخصا للطريق
(او حجر يراق الطريق) اى طريق العامة او الخاصة (فله) اى السموط
(نفس) اى آدمى لانه معد في ذلك وفيه اعان الى انه لو وضع حجر فى الطريق او الماع
او الحشد او رط الدانه او الى التراب او قعد للاستراحة او للرمس او رط الماء ضمن
في كاهها وهذا اذا لم يعلم المار بالرض بان كان اعنى اوليلا فان علم لم يصح ومن هذا اذا
رث جمع الطريق فاورث البعض لم يصح والى انه لو اجمع عليه ولو بوجه لم يصح
كالقاء الثلج او الطين او الخطب او رط الدانه او القعود في بناء داره ولو في غير الساعد
لكن لو بنى فيه احدا من اهله او حجر يراق الماء او نصب درعا على رأسه ضمن وان
اجع على ذلك اهله كلهم لان للملكية فيه نوع حق فان لهم ان يبدلوه عند الاحرام
حتى يحب الكل في الدخيرة والى انه لو حجر في معارفه في عمر من السلس لم يصح لانه غير
متعد واما لو حجر في طريق المعاره في شرح صدر الاسلام انه لم يصح وفي المسوط
انه ضمن والى انه لو حجر في ماء العربى ضمن كما اشترى اليه في الميه ولو بنى فطرة
في ممر لم يصح وان بنى في ممر العامة وتعمد المشي عليه ضمن والافلا كما في الكرماني
ويهدى ان ابا ضمن في حجر الثرو وضع الحجر اذا لم يمد او اضع المروء كما قال
الراهدى (لا يصح العافله) (ان مات) الواقع دها (حوما) او عشاها ح

طه (او عا) ولو سب اسباب المعصية عن التزكيا في النهاية وهذا عند
 واما عندنا في يوسف فقد ضمن اسم لا يعرف عن محمد صلى الله عليه وآله وعلى هذا اذا حدث حلالا
 واحد له منا وصده عليه الباب حتى مات حوبا او عطشا والله ولي على قول ابي حنيفة
 كافي الخلاصة (وان تلفد) اي بذلك من احداث الكيف بالحرف والذكر ووضع
 الحبر وحفر التزكيا الطريق (نعمه) اي بذلك من احداث الواسع والخافض (وهو) تأكيد
 لا العاقلة فان سمعهم خلاف اليس ليس ثم شرع في ذكر شرع القصة والسماعين وقال
 (ان لم يدر به) اي بذلك من الاحداث واحويه (الاعلم) اي السلطان وبك لانه صير
 متعدد فان للامام ولائه عام على الطريق اذ بان عن العامة فكان كمن فعله في ملكية
 وقال مسامحا انما حوله الاذن اذا لم يصير له عامه فان كان الطريق واسما واما اذا كان
 صفا فلا يجوز كفاي الدخلة وفيه اشارة الى انه لو مبني في طريق او سوق بادن الامام
 كان مثل النساء بادن المالك هذا في اسواق الكوفة واما في بلاد ما عدا سوق
 لا سمح الحرايت فلا يكون لانه فائدة وهل الاذن يستقيم اذا كان فيه طريق اورد
 لان الطريق اذا كان بافديا يكون السدير في ذلك الى السلطان كما في حرارة الممين ولما
 اخرج الكلام الى الله تعالى ذكر الحائظ لما ل وان كان حاد لا ثما ما حرك الكتاب قال
 مسدأ مسدأ خبره ما اني من ضمن (ورب حائط) اي ما لي حذر حتى اوحكمي
 كالواقف واميم وصورة انه اذا مال حائط الوقف من نحو المصعد والدار فطلب
 عن احدهما قلم بعضه حتى تلف من به ضمن عاقلة الواقف كفاي الحرارة وغيره (مال)
 عما هو اصله من الاسماء وغيرها فتمثل المصدع واواهي (الى طريق العامة)
 او الخاصة فهو من قبل الاكفاء كموله (وطلب) بالفتح (بقصه) او اصلاحه
 وصورة الطلب ان يقول له ما نزل او عوف ما يقصد وفي صبر الحائظ لما الى الله الى الله
 لا يصح الطلب قبل المل لا لعدم احدى كفاي الكرماني وغيره ولعدم الاصلاح عند
 طر ان الاحسن اعلاه مقام الواو وفي الاكفاء اشعار بان شرط الصمان هو الطلب
 لا الاشهاد واما ذكره لتكس من اسائه عندنا حكاره وصورة ان يقولوا شهدوا اني
 قد عدت اليه في هم حائطه كفاي الكافي ود كفي المتق انه لو فعله اهدم هذا الحائط
 فانه ما نزل كان اشهادا بخلاف ما اذا قال ينبغي لك ان تهدمه فانه مشورة وفي الكرماني
 عن محمد بن ابي نعيم الاسهاد على ثلثة اساء حتى ضمن على اهدم وعلى كونا الحائط
 ملكا للمعدم الدو على كون الهلاك يقوط الحائط (مسلم) واحذروا وعدا عن سائرها
 (اردى) واحد كذلك او امراه وشترط الطلب من واحد من العامة في طريق
 العامة ومن الخاصة في الخاصة للاشتراك في الدور كفاي الدخيرة ود كفي شرح الطحاوي

انه يشترط في الصبي والسداذن ولده ومولاه بالخصوصه هذه (من) طفر طلب (بذلك
 نفسه) ولا يطلب من احد من الوراثه لانه غير مالك للقبض لكن في الاستحسان يصح
 ذلك لانه ممكن من الطلب من الشركاء لجمعوا على مقصده فمعين المطلوب بقدر
 حصه من الحائض كافي فاصحان (كأراه) فانه يملك القبض (بذلك رهنه) لانه
 ملكه فان كان معلوماً ببيع الزم وقضى الدين من مئنته حتى يقصده الا اذا لم يوجد
 المشتري فانه يطلب منه حتى يرجع الى العاصي فامر المرفعي بالقبض ان كان حاصراً
 والاداء المرتفع به حتى اذا لم يقصده يكون معداً كافي الكرماني (و) مثل (الولي
 من الاب والجد) (والوصي) وام الصبي ولو سقط حائط الصمير بعد الطلب من وليه
 كان الصمير في مال الصبي ولو بلغ او مات الولي بطل الطلب ولا يصح باللف بعده
 كافي العمادي (و) مثل (الكتاب) لانه مالك على بعض حائطه فان لم يقصده حتى
 يلبس شيئاً فان كان آدمياً يسعى في اقل من قيمه ومن فيه الآدمي وان كان صغيراً يسعى
 في قيمه بالعمه ما ناهت اعتاروا بالحائض الحقيقه كافي الكرماني (والعد الساحب) فانه
 ولاية القبض سواء كان مدنياً او لا فان بلف آدمي فالبده على عاقلة المولى وان
 كان غيره ففي دية الصدياع (لم يقص) الحائط عطف على طلب (في دية)
 اي زمان اوله بعد الطلب وآخره قبل السقوط يجوز يمكن مقصده في اي يوم قدرة به
 على مقصده في ملك المده كما يشعر به الصارع فلا تسهل في اطلاق المده كما طرأ
 فالحاصل انه يشترط للعبان دوام العده بعد الطلب الى وقت السقوط حتى او ذهب
 ربه بعد الطلب يطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يصح لاني مده
 المحكم من احصاء الاحراء مستثنى في السرع كافي الدخيرة وغيره ولو حرم بعد الاشهاد بطل
 الاشهاد لانه ثم سوله ولاية الاصلاح وهذا الحور فكذلك اذا اطاق ولا يهود الا باشهاد
 مسجل كافي العمادي (صبي) وبالحائط (مالا) السوي (تلف به) اي سبب
 الحائط المائل وفي العمادي لوسط على حائط الحرحه مده منه الحمار الحائط وترك
 القبض عليه او احداً القبض وحمده التقصير (و) (من) عاقلة النفس التي تلفت به
 لانه صار مملوكاً شغل هو ان المامه (لا) يصح (من طلب) بقض حائطه (دعاع)
 حائطه سرق وقصده المشتري فقط كافي الحائض لانه ودرال الممكن من انهدم بالبيع كافي
 الهداية فلا يشترط القبض كافي عامه الكتب فهو قبيحاً مفاق ولا يصح المشتري لانه
 لم يطلب منه واطلاق البيع مثل على انه لو رد على البائع مقصداً او غيره او عاراً شرط
 او روية للمشتري لم يصح الاداء طلب بعد رد كذا اذا كان خياراً للبائع فانه بعد تقصير
 البيع ضامن كافي الطهيري (او طلب) اي وقص طلبه (من لا يملك) اي مقصده

(كما يودع ويحوى) من الميراث والسيأحر والمسعر والياصب وعبرها دهم لا يذكره ولا يثنى ان هاهن المسئلة من مفهوم ماس من الاصل (وان مال) الحائط (الى دار احد) من مال أو سائر ما حواه وعبرها ما صافه الدار لاني ملائمة (فتله الطلب) لدفع الضرر ورفعه اعلى الى انه او مال يعصبه الى الضرر ويخصصه الى الدار وطلب احد من اهل الدار من لانه من العائد لكن لو طلب من غير اهلها ضمن انسا لانه صحيح الطلب فيما مال الى الضرر وكفى الظاهر به واعلم انه لو احل العاصي رب الحائط يوما او اكرام صحح فاونف ثنى بالسقوط ضمن وبه لان الحق للعامة ويصرف العاصي في حق العائد ما قد فيما معهم لا فيما يصرفهم كفى الدخلة بخلاف تأجيل احد من اهل الدار ما قد صحح فلم يضمن كفى العمرات (وان سبي) الحائط (ماتلا) الى الضرر او الدار (اسداه ضمن) ما تلف (بلا طلب) من احد لانه مع دله في العمل لشغل الهواء (وان طلب) المص بالصم (احد اشركاء) في حائط مائل (او حفر) احدهم ثنى (في دار مشتركة) فلا ادن الثاني وتلف ثنى بالسقوط (والصمان) عند اللص والمال (بالخصة) الحائط والداران كانوا ثلثه في الحائط ضمن ثلث المال والعاقلة ثلث الدية وفي الحفر ثلث المال والدية لانه لم يعد الا في الحفر لشركته وضمن عندهما الصنف في المسئلة لان التلف فسمان معروهر

فصل

(ضمن الزاكن) السارق في الضرر (ما تلفه دانه) من النفس والمال ان ضرر رأسها او كدمه اى عصبه باساقها او حطبه اى ضرره سدها او وطئ سدها او رجلها اى وضعت عليه او صلعه اى ضرره بحسدها لان السرق في الضرر مباح نظر الى حده فقد شرط المسلم لا يضر الى حي غيره ولم يوجب مع امكان الاجتنار (لا ما لم يحم رحلها) الخاء المهملة اى ضررت بها فهو من باب استعمال المصدق في المطلق لاس قبل علمها بنوازمه بارد كما طس سال نعمه الدانه اى ضررت به محمد حافرها كفى الميراث وعبره (او دهمها او تلف عمارتها) اى بالتقاروتها (او باب) باب الله الزاكن عليها في الضرر (في حال كونهما في سائر) في زمان الاتلاف باحد من هذه الاعمال دهمها ايدان لجمعها واعلم ضمن بالعم والروث والاول لان الاجتنار عندها صغير يمكن واعايد المسر لا به او بالبيع في الدوس من ان حذر على ماله والا فلا كفى احكام السكارى من العمادى (او اوقعها) في الطريق لانه تضمنه كما مر في الوقف (ولذلك) اى لثروث او الولد او وقع لغيرهما فهو من ماله فها في كل الوجوه الا اذا اوقعها

تأين السلطان فانه لم يصعب كما في شرح الطحاوي فان اوقعها في سوق الداء
لم يصعب لانه مائل السلطان كما اذا اوقعها في المتاور في غير المتحد فانه يصعب ولو بعد
ادبه لانه لا يصير الناس بخلاف المتحد كما في الاحبار وحده اسماء من الراكب في ملك
بعضه لم يصعب فعل الداء وهذا في غير الواشي فانه يمر له فعله فبعضه ومان السائق
والعائد لا يصعبان اصلا سواء كانت واقعه او سائر كما اذا لم يكن الصاحب معها كما في
الذخيرة (او) عما (اصابت) الداء سدها اور حلهما في سرالطريق (حصاه او حرا
صعرا) وهو غير الحصاد في العرف (او يحوه) من النواء والامار ويحوه (فحق) اي شق
(عيا) فانه لم يصعب لانه لا يحضر عنه وقبل لوعف على الداء في هذه الصور معن كما
في الذخيرة (وصي) الراكب (بالكر) اي باصانه الحجر الكبر فحق العين لانه يحترق
عنه (والسائق والعائد) من القود بعض السوق وهو من امام ودائس حلف والمردف
(كالراكب) في الصمان بالكل الا للعد على ما قال مساحسا وذهب مساحج العراق الى
ان السائق يصعب بالعد ايضا وفي الاصل ما يدل على القولين والاول الصحيح كما في
الكفاية وقد اشعار به لواحدهم سائق ومائد كان الصمان عليهما يصعبان لان احدهما
سائق للكل والاخر قائده وكذا لو اجتمع السائق والراكب وقبل صي الراكب خاصة
لانه مباشر كما في الاحتيار ولو اجتمع السائق والقائد والمردف والراكب صموا ارباعا
كما في الجندی (الان الكاهن) اي كفاره بلف العن في الوطى دون غيره بقره اللام
فلا تساهل في اطلاق الكفاره كما في (عنه) اي الراكب (عنه) دون السائق والعائد
والمردف لانه مسائرهم مسنون وفيه اسماء من الدية في جمع هذه الوجوه على
امعاده والمال في مال الخاف ومان الكل ربون سوى الراكب في الوطى كما في الكافي
(واذا اصطدم) اصله اصطدم اي تصارب بالعد (فارسان) هاتان (صمن عافله كل)
مهما لوزنه الاخر (دية الاخر) لان عله العمل صدمة كل فلو كما عامد صمن كل
من المصطدمين نصف دية الاخر وهذا اذا كانا حرسا واما اذا كانا عدس فهدر
في الخطأ والعمد واما اذا كان احدهم سائرا كان الموجب على عافله الحرفي العمد نصف
دية العمد فاحده ولان السائق في الخطأ كل فيمد فاحده وربه الحر واما حص فارسان
لانهما اصطدموا راحلتان فان وقع كل في جهة فلا شيء على واحد منهما وان وقع
احدهما على فداء والاخر على وجهه فدمه هدر ودية الاول على عافله الاخر وابل وقع
كل على فدا فدية كل على عافله الاخر كما في الخلاصة وعبره (وان ارسل) في الطريق
(كلما اصاب شيئا) فاملعه (في دوره) اي فور الارسل بلا سكون ومل الى جانب آخر
(صمن المرسل) ان ساهه) ار كل عشي حليفه فلو ارسل الى صمد لم يصعب كما لو سكن

رسالة اموال ثم صار له اوله معه وعمر ابي يوسف
 الساج كان الكرماني وعليه العمى ولو اعراه حتى عجز رحلالم بعض عنه وبعض
 عبد شمدان ساق امواد كان الخلاص (لا) بعض (و) ارسال (الطير) اى التارى
 للسوق الميسرى موز لانه لا يحتل السوق فوجوده كعدمه وصلى ابي يوسف اية
 صمى (و) لاقى اسلافا (الدابة) من الكلب والثور والعمى ومحوها (المعدة) اى التادير
 من المالك فابالم بسعها وجد رمى الى ايه لوعضه كلب عقور صمى ان تعلم انه
 فل العصى كالحافض كان التماسه والى ايه لساك الكلب عك صمى لم بعض
 لانه انما بعض اذا اشهد عليه فيما يحصى منه التلب للنفس على ما مل نجم الاثمه
 وال ان الراعى لم يمت العمى فى ارض مرارح فابلمه بلام فصد رزع العير
 لم بعض احدسها على ما مل الترجانى كان المية والى ايه لو ارسال دانه فاميدت
 روعاى فوره صمى المرسل الا اذا ماتت يمسلاوشما لاوله طريق آخر فابلم بعض لان
 سيره صمى الى الكافى (واذا جمع الزاكي) (والسائق) (والقائد) (والناظر)
 اى ماعى دانه مودوخو بلا ادراك واخويه (صمى هم) اى الناحس ما يلهم
 النبايتى كل الوحده (حتى السعد) اى الصرب بالنال والحل لانه متعدد وعمر ابي
 يوسف صمى هو الزاكي فى الوطنى مساعفة وجد رمى الى ان الزاكي لساك
 ربح صمى على عاملة الناحس والى ايه لو هلك الناحس به فلهمة هتروالى ايه
 ان يحسها الزاكي فلا صمى فى العمد والى ايه ان يحسها الناحس باده فوطت فى قوره
 هالديه عليهما ولم يرجع الى الزاكي ذلك على الاسخ لانه لم يامر به وهذا كله اذا كان
 الناحس عادلا حراما كان صفا على عافله واب كل عند اى رقبه بدفع بهما
 او بعدى الكل فى الكافى واما حص الناحس لانه لو وضع يده على ظهر دانه الناحس
 لم بعض كان المسه (ويحب فى متى صمى) نحو (شاء) نحو (النصاب مائص) (البا)
 من العينة موعوم صمى العمد ومفقوة العين صمى الفصل ويدخل فيه الجملة والنسابة
 وعمر هيام الطير وكذا الكلب والسور كان الذخيرة (و) (صمى) نحو (الحق)
 والحزور اى ما عدى من العمر لخير (والخمار والعل والعرض) والعردون (ز ربع النية)
 اى ربع قيمه الفرو واخوته فان العينة فى الهائم كالبدي فى الانسان وفى العين كواحدة
 من ربع الدنه وهذا اذا كانت عاجل عليها والا فصمان المصان كان الفصل على
 ما مل فى المتن وفيه اشهار ماله وحده نصف العينة فى متى العيين على ما قال عمر
 الاسلام وذكر ابو بكر ان المالك ان شاء ترك الخلية عليه ومضى جميع العينة وان شاء
 امسكها وصمى المصان واما حص المصمى لان فى قطع لبيان الثور والخمار صمان المصان

على ما نقل عن شريف الأندلس وعند جميع العجم كأي المنية وفي لندن الدانة وندمها حمان
القصار وفي البلد والزحل منها النية وعليه الفتوى كأي الدحية وقواعا أصناف الشاة
إلى القصاص ولم ينصف العرافة محمد في الخامع مع الأسرار إلى أن الحكم لم يخلص
بالأصابع جسد سوى أنه مقر القصاص وشاة غيره كأي الهامة فترك الأصابع لم يكن
أحسن كأي

فصل في

(أن حتى عند) أوامة على حر أو ملوك في العرس أو الطرف (حظاً) ولو حكماً كانا جني
صبي عمدا أو عند عمد أي الطرف فإن جنايته كلهما حكماً كأي الكافي (دفعه سيدو)
إلى أول الحاية (بها) أي بسبب الحاية فيلزمه الولي (أو فداء أو شاة) أي الحاية
فأمسك عنده وفيه إشعار بأن الحار للسد فله أن يختار أيهما وإن كان الأصل هو
الدفع واختار فخر الإسلام أنه الفداء والاول الصحيح لأنه لو هلك المدري المولى
كأي الكرماني وهذا عندهما وأما عنده فالفداء لأنه الثالث بالنص فلو أحراره ولم تقدر
عليه أداه متى وحده عنده وأما عندهما فعليه الدفع حينئذ (حالا) لأن المأجل في الأعيان
باطل والعداء في حكم العين لأنه يدل (فإن وهبه) السيد بعد الحاية (أو ماعد) - معا
صحيحاً فإنه بالعمد لم ينصر مختاراً للعداء إلا إذا أسلم كأي الهنديه (أو عطفه أو دره)
أو كانه (أو أسولدها) أي الحاسة (و) الحالاه (لم يعلم) السد (بها) أي الحاية
عند هذه التصرفات (صبي) الأرض والعجم (الأقل) ريادة اللام (من قيمة) أي قيمة
الحاي يملأ فيسجل أم الولد (ومن الأرض) من تعصية مكررة وليس فيه مانع لعطى
ولا معصوى كأي وقدر عمره (واب) تصرف السد واحدة من هذه التصرفات
وقد (علم) السد منها (مهر) (صبي) (الأرض) لأن كلامهما دليل اختار الأرض
وفي الأكماء إشعار بأنه لو روجها أو وطئها أو أحرها أو رها لم يكن مختاراً للأرض
وعن أبي يوسف أن في كل منها سوى الأول اختياراً كأي الدحية ثم شرع في الحاية
على العمد قتال (ودنه العمد) المجبي عاية من الحر أو البعد خطاء (قيمة) وكذا أدبه
الامه فيها فتصيب تلك العيتم على العاقلة أن لم تلغاهم الجريس (فإن ملعت) قيمة
السد أو حاورت (هي دية الحر) عشرة آلاف درهم (و) ملعت (قيمة الامه)
أو حاورت (هي دية الحر) بحسه آلاف (بعض من كل) من العيتم أطهار العصيلة
الحر على العمد (عشرة) من الدراهم بالنص عند الطرقيين وعند في الامه حسه آلاف
الاجسه دراهم كأي المحط والمراشي وعمرهما ولم ينقص من كل حسة في رواية صحيحاً كأي

يساعه اموال ثم سار اليه اولم تسعه وعن ابي يوسف انه ممن بكل جال ومه ايتا
 المشايخ كافي الكرماني وعليه العمري ولو اعراض حتى عجز ر حلاله نعمي عنه وجيز
 حد محمدان ساني اوماذ كافي الخلاصة (لا) نعمي (في) ارسال (الطبري) اي الباري
 للسوق المصيف في موره لانه لا يحمل السوق موجوده. كيمده وعصاني يوسف في
 ممن (و) لافي اتلافة (الداية) من الكلب والثور والعجم ويحويها (المعلية) اي التاجر
 من المالك فانها لم تسقها وقد رمر الى انه لو عجزه كلب عجزه ممن ان يعلم اليها
 قل العيص كالحائط كافي التهامة والى انه لسواكل الكلب عيب ككرم لم يعمر
 لانه انما نعمي اذا اشهد عليه فيما يحصى من التلف ليس على ما مال نعم الاثا
 والى ان الزاعي لسويت العم في ارض حرار ع بالمايه ينام فيعيد رزع اليه
 لم نعمي احد منها على ما مال الترجاني كافي المية والى انه لو ارسل دانه فاسيد
 روعاني موره ممن المرسل الادامات يميأوسما ولا يطريق آحي فاه لم نعمي لار
 يبرها مصاف اليها كافي الكافي (و اذا اجمع ازاك) او السائق او العائد (والاحس)
 اي طاعن دانه موده ويحوي. يلا دن ازاك واحويه (ممن هتي) اي الاحس ما يلبس
 الدانه في كل الوحوش (حتى العجة) اي الصرب فالبدا والرحل لانه معد وعصاني
 يوسف انه ممن هو ازاك في الوطى فاصعه وجه رمر الى ان ازاك لسواكل
 بالحص وشد على عاصله الاحس والى انه لو هلك الاحس به فدمه هترو الى انه
 ان يحسها ازاك فلا صمان في العيضة والى انه ان يحسها الاحس ياديه فوطت في موره
 فالدنه عليها ولم يرجع الى ازاك بذلك على الاصح لانه لم يأمر به وهذا كله اذا كان
 الاحس عاصلا حراما كان صافيا على جاحله وان كان عيبا في رقبه يدقع بها
 او يمدى الكل في الكافي واعاصجس الحص لانه لو وضع يده على ظهره دايه النجسه
 لم نعمي كافي المسه (ويحب في فتى عين) عوي (شاه) نحو (الفصاحات مانص) (الغيا
 من العيضة يقوم يحكيه العين ومفقه العين ممن الفصل ويدخل فيه الجماعه والنساجه
 وعمرها من الطود وكذا الكلب والسور كافي الدجيه (وفي) فتى (عين) نحو (الفر
 والحرور) اي ما عدا من العير للحر (والجار والعل والعريس) والعدون (ربيع العيضة)
 اي ربيع عيضة القروا حواته فان العيضة في الهائم كاليد في الانسان وفي العين الواحدة
 منه ربيع الدمة وهذا اذا كانت مما يحمل عليها ولا فصيحان المصان كافي الفصل على
 ما مال في المسني وده اشعاره وده وحده نصف العيضة في فتى العين على تباين عير
 الاسلام وذكر انه المالك ان شاء ترك الخ لانه ممن جمع العيضة وان شها
 امسكها وممن المصان واعاصجس بالعين لان في قطع لسان الثور والجار صمان المصان

على ما نقل عن شرف الأئمة وعند جمع القيمة كأي المية وفي هذه الدماء ودمها صمان
النصارى وفي اليد والرجل منها التمسك وعليه العتوى كأي الدخروعا أصناف الشاة
الانصاف ولم يثبت الرافضاء محمد في الطامع مع الاشارة الى ان الحكم لم يحلف
بالامانة يستوى عدم مقر العصاب وشاء غيره كأي الهابة فترك الاصاح لم يكن
أحسن كأي

فصل في

(ان حى عبد) او امد على حر او ملوك في النفس او الطرف (حظاً) ولو حكماً كانا حياً
صلى عمدا او صد عمدا ان الطرف فان حياية كلهما حياً حكماً كأي الكافي (دمه سيد)
الى ولي الحياية (يها) اي نسب الحياية فيملكه الولي (او عداء بارشها) اي الحياية
فانك عدو وفيه اشعار بان الحياية للسيد فله ان يحاربها معها وان كان الاصل هو
الدفع واحساس فخر الاسلام به العداء والاول الصحيح لانه لو هلك المد يرى التولى
كأي الكرماني وهذا عدوهما واما عدو فالدفع حياية (حالا) لان التاحل في الاعيان
باطل والعداء في حكم العين لانه يدل (فان وهذا) السيد به الحياية (او باعد) يسميها
صحبها ما به العاصد لم يصير محتسراً للعداء الا اذا اسلم كأي الهداية (او اعقه اودره)
او كأي (او اسولدها) اي الحياية (و) الحياية (لم يعلم) السيد (دها) اي الحياية
عدو هذه التصرفات (صمن) الارش او المية (الاقبل) وبادء اللام (من فية) اي فية
الحياية لم يلبس اسم الولد (ومن الارش) هي عصبية مكررة وليس فيها ما يعطى
ولا معوى كأي وهدم غير مره (وار) تصرف السيد واحده من هذه التصرفات
وقد (علم) السيدها (غرم) و (صمن) الارش لان كلاهما دليل احتسار الارش
وفي الاكسار اشعار بان لوروجها او وطنها او احدها او رهها لم يكن محتسار الارش
وعن اي يوسف ان في كل منها سوى الاولى احتسار الله كأي الدخيرة ثم شرع في الحياية
على العبد صان (ودية المد) المجبي عليه من الحر او العبد خطاه (فينة) وكذا دية
الامة فينة تعجب ملك العيسا على العاطلة ان لم تلعن دية الحرى (فان ملعت) فينة
العبد او حاورت (هي دية الحر) عشرة آلاف درهم (و) ملعت (فينة الامة)
او حاورت (هي دية الحر) خمسة آلاف (نقص من كل) من العيبين اطهار العضلة
الحر على العبد (عشرة) من الدراهم نصف عدد الطرفين وعنه في الامة خمسة آلاف
الاجسة دراهم كأي المحط والبرائى وعنه ما لم ينقص من كل حجة في رواية عنهما كأي

طي فانه سهو من وجهين وعد ابى يوسف انها قيمه كل منهما باعه ما بلغت والاصل
 ان الواجب في هذه الصورة اما صمان العنق وهو قولهما او صمان الساق وهو قوله
 ما لده على العاقلة في ثلاث سين عدما وعلى الخاني حاله والاول للتعويض
 كفاي الدخيرة ومن ابى يوسف ان القيمة ان رادت على اليد فعداها على العاقلة والثاني
 على الخاني كفاي الظاهرية (وفي العصب فبما كانت) اي ان عصب مملوكا فعلى عدا
 او حطاه فعليه فبما بالعه ما بلغت بالاجماع لان صمان العصب مقابل بالبالغة اذا نصت
 لا رد الا على المثل (وما قدر) في الحماة على طرف الحر (من يديه الحر) ان ما والاخص
 ارش الحر (قوس) فيما على طرف العبد (من قيمه) فكتب في موطنه العبد نصف
 عشر قيمه بالعه ما بلغت لانه يجب في الحر نصف عشر دمه وهذا ظاهر الرواية
 وهو الصحيح ومن محمد انه نصف عشر قيمه الا اذا بلغت حصة له ففقد بعض من
 درهم وفي اليد نصف القيمة باعه ما بلغت ومن محمد نصفها الا اذا بلغت حصة الا
 ففقد بعض حصة دراهم كفاي الهبة والكرمان وغيرهما وفيه اشعار بان مالم يشره
 شيء من الارش احده العصال والارش والعصال كلاهما على الخاني كفاي شرح
 الطحاوي قد ذكره احسن ثم استثنى من هذه الصائغة ما قال (وفي مقي عبي حد دقة
 سده) الى الخاني (واحد قيمه) صحها (او امسكه) اي العبد (بلا احد) بل
 (القصاص) عده واما عدهما فقد دفعه واخذ الفيد او امسكه واحد العصال واما
 حصن العنقين لان في مقي العين الواحد نصف القيمة الا اذا بلغت حصة الا في حصته
 بعض من حصة دراهم كفاي شرح الطحاوي ويسعى ان يكون هذا قول محمد وأما في
 ظاهر الرواية فنصف القيمة بالعه ما بلغت لما مر من الاصل الا ان في الكافي يجب نصف
 القيمة انما (وان حتى مدر او ام ولد) حطاه (من السدا لول من عده) اي فيمكسك
 منها وصف التدبير والاستيلاد يوم الحماة ونما في الكفاية (ومن الارش) فكتب
 اقلها (فان حتى) المدر او ام الولد حياه (اخرى شاركون) اخاه (الثالث) وفي
 الاول في قيمه دفع الله (اي الى ولي الاول ان دفعت بمصا لانه اسوقى ولي الاول
 ربا على حده فلا يقع ولي الثالث السدا (ادليس في حياها) اي المدر او ام الولد
 (الافقية واحدة) لانه ليس للسدا اربعة واحدة (واسع) ولي الثالث عطف على
 شارك (السيد) فاحد منه نصف القيمة ثم رجع السدا على ولي الاول (او) ابيع
 (ولي الاول ان دفعت) اليه (بلا قضاء) وهذا عده واما عدهما فلا يقع السيد كما اذا
 دفع بمصا وفي الفاء اشار الى انه ان حتى ولم يصح حتى حتى اخرى فلولي السدا ان يقع
 السيد بلا خلاف سواء بيع بمصا او بغيره كفاي الدخيرة ومن عصب صانرا اي

من آدهب ملاادن الولي حراعر بالغ غير معر عن لفسه فان عتر لم شرب يد العاصب حكما
 لان لسانه عمار صده في التكلام بحار كافي الهامة (قاب) الصي (مع) اى في يده مونا
 (فجاء) بلاغته وهى بالصم والمداد بالفتح وسكون الهم بلامد (او شمي) بلا سوزين
 او عرص من الامراض (لم يصبر) العاصب (وان مات) ذلك الصي (بصاعبه)
 اى بار سقط من السماء او كل عذاب مهلك كافي العاموس فشمل الحر الشديد والبرد
 الشديد والعرق في الماء والردى من مكان عال كما في قاصيحيان وعبر (او بهش جيد)
 اى عصها في المغرب اى بالثياب المعجم وفي الصحاح انها والمهملة معى وهو احد الظم
 معدم الاسان وقال اس الامر المهملة الاحذ اطراف الاسان والمهملة بحجبتها (صم)
 عافله الدية) لانه نقله الى مهلكه خلاف ما مر فانه لا دخل للكان في ذلك (كافي صي
 اودع عبدا) اى جعل صده عبد ودبعة (فعله الصي) ولو عدا فانه صم عافله الدية
 اى القيمة واعاثر الدية اعتمادا على ما مر ان دية العدم فيتمه واسارة الى ماد كرامان
 الواحد في العدم صمان العس كما قالوا وما حص الصي لانه لو عصب كثيرا وفيد صم
 وان لم يبيد لم يصم وانما قصده بالحر لان ما عدا صم في الوجهين (فان اصاب)
 الصي (مالا) من طعام او غيره سوى الصد بلا انداع او افراس او اعاره (صم) حالا
 بالانفاق (وان ابلغ بعده) اى بعد الانداع والاحصر ومعه (لا) نعم صم الطرفين
 واما عدا اى يوسف فعد صم والخلاف في صي عافل محجور واما غير العافل فلم يصم به
 عندهم كافي سرح الخامع لصدر الاسلام وقاصيحيان والبراشي وصم بالانفاق كما
 في شرح الهداية وسرح الجامع لغير الاسلام وهو الصحيح لان فعله معبر كما في الكافي
 واما المادون بالمحارة وبسوق الوديعه فعد صم به بالاجماع كما في الهامة

فصل في

(مت) مسددا فانه موصوف حرة حلف وهو اعم من الرجل والمرأة والحر والعبد
 والكفر والصهر ولو سقنا نام الخلق واما ما قصه فلا شيء فيه كما في الكافي ود كر
 في الظهيرية ان وحدا الحن قسلا في محله فلا قسامه ولا دية به (حرج) اى جراحه
 او اكثر من فعل آدمي (او اضر صر او حنق) نعمين او كسر النون هو عصر الخلق
 (او) به (حروج دم من اده او عيه) فانه من فصل آدمي ولما لم يغسل ان وحدا
 في المعركة هكذا واما اثر الميت على القتل لا واده الفصل والاكال مصياعه وفي الدجيرة
 ان الميت من ليس به اثر الهل والقتل من به اثر الفصل فهو احصر واعم (وحد) ذلك
 الميت (في محله) نعمين اى مكان رول كما في المفردات فيحمل المسجد والمحله العرونة

والدار وغيرها مما لم يأت من كلامه من العنى انه مساح في اطلاق الحلف على اهل المحلة
واحترمه من الشارع والصن ومحورها مما لا فساد فيه واعلم ان المحلة غير ما تشك
فيه اهل مسجد من الأماكن على ما اشار كلامهم في الوصية للحران (او) وحده (أكثره)
اي اكثر الملب ولو بلا رأس (او يصعد مع رأسه) في محله فان وحد نصفه مشعوما
بالضول او اقل من النصف مع الرأس او عصى منه فلا فساد فيه حال كونه (لا يعلم)
بالسنة او الاقرار (فأله) اي الميت او أكثره (و) قد (ادعى وليه العلق) عبدا او حطاً
(على) جمع (اهلها) اي تلك المحلة (او) على (مصحفهم) باسمائهم اولادهم
وعنى ان يوسف اذا ادعى على بعض معين فلا فساد فيه (حلف جسون رجلاً خراً
مكلفاً) ولو ادعى او محدوداً في قذف فلا فساد فيه على الرأس والعبد والصبي والمجنون
(مهمهم) اي من اهل تلك المحلة كما في عامة الكتب وفي الطهريه ان القسامة على عاقلهم
وفي المصمريه رواية عنه (حضرهم بالولي) اي بولي الملب والمحلة صعد جسون وفد
اسارة الى انه لا حار الا امام في ذلك والى الاول احتسار العساق والشان والصلحاء
والمساح إلا انه لا يظهر من رتبهم بالعل كما في الكافي بما اشار الى كيفية الحلف فقال
(بالله) اي حلفوا بالله (ما قلته) اي الميت فحلف المحلة مسجل على صميم الميت بدلاً
بكلية تصدير لا حلفه او استماله المحلة او الولي عليه كما طس (ولا عساه فائلاً)
من قبل تصديق الجمع بالجمع فحلف كل واحد منهم ما قلته ولا عساه فائلاً كما في الطهريه
وعنه من المداولات وهذه اشارة الى انه لا يحلف بصيغة الجمع لأنه لا ينسب ما اذا باشر
احدهم وحده ولا رد ما اذا اهل جماعة واحداً فان كلامهم قائل ولذا قل في التمد
وكفى الخطأ واحتماع العاملين في اليمين بطرد عنهم الا اذا ادعى الولي على واحد
مهم وشهد حلفه اثنان مهم فان كمينه عبدان يوسف ان يجامعا بالله ما قلته لانه
انما يحلف على العمل بالطهريه والاعمال اذ علوا وهما انه يظهر فلا يحتاج اليه كما في الكرماني
وعنه (لا) يحلف (الولي) وان كان مهم لانه غير مشروع (م) اي بعد التحليف
(فصلى على) جمع (اهلها ماله) لذلك الميت جر او عبدا لعصرهم في حلف المحلة
ما القسامة والدية على اهلها كما في اكثر المذاهب وذكر في الطهريه ان كلهم سأل على
العاقلة وفي الدخيرة عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلهم وعليهم
جميعاً وفي الكافي ان الدية على عاقلهم في طاهر الرواية وما في اكثر النسخ انه نفى بها
على اهلها فبحمل ان راد على عاقلة اهلها (وان ادعى) الولي العلق (على واحد
من غيرهم) اي غير اهل المحلة (سقط القسامة) والامتناع (عصمهم) كما سقط الدية من اتمام
السنة على ذلك العرق والا حلف وان نكل بحسن صده حتى يحلف او يبرأ وعندهما

نقصص بالدين الكافي شرح الطحاوي والسامع الفتح اسم من الافلام بالكسر بمعنى
 الخلف ثم قل الايمان قسم على اهل المحلة كما في الكعامة وغيره وقيل للدين يقسمون كما
 في الكرماني وغيره وقال الراعي وغيره انه في الاصل ايمان يقسم على اولياء القول
 ثم قال ذلك لكل يمين (ما لم تكن) الجسور (فيها) اي في تلك المحلة (كرر الخلف
 عليهم) اي على من كان مهامهم (الى ان يتم) الجسور فان كان واحدا يخلف
 جسور منزه ومن على هذا وجهه اسعار ما به ان كانوا جسين لم يكرر الخلف على احد كما
 في الكافي (ومن نكل) منهم عن اليمين وان عساه (حسن) الكل (حتى يخلف) او يقر
 فان ايسر عن الخلف فهي بالدين وعن ابن يوسف انه لا يحسن وبعضه في ذلك كما في شرح
 الطحاوي وذكر في المحط والدخيرة والكرمان وغيرها ان الحسن اعماه في العدة
 وامان الخطأ فلا يحسن بل يعصى بالدين على العاقلة (لا يخلف) ان حرج الدم
 من اعداءه وجهه (كدا في الهداية وغيره وذكر في الدخيرة ان هذا اذا رمل من الرأس فان علا
 من الخوف فميل (اودره اودعه) او فرحها لانه ضريح مهمل لا فعل احد
 (وي قتل) ويخذ (على دانه سوقه) حارجل (قسامه فان خلف) فوالديه على عاقله
 كما اجل محمد ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدين مالك معروف
 اوله يكن ومه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كانت لها مالك فعليه السامع والدين ويعرف
 ذلك بقول السائي او القائل وعن ابن يوسف هذا اذا كان مؤقها محض فان سادها
 سهارا حصارا فلا شيء عليه وانما مال يسوقه حارجل اشارة الى انه لو لم يكن معها احد
 كاس على اهل المحلة ونحوها التفصيل السابق الكل في الدخيرة (والراكب) على دانه
 عليها (والقائد) لها (كالسائي) في وجوب السامع والدين وعمن ان يقال ان مه
 اشارة الى ان اجتماعهم كالامرادي وجوبها لانه في ايديهم كما في الكافي (و) في قتل
 وحده (على دانه بين فرسين او سكين او حلي او قلعتين) كان السامع والدين
 (على امرهما) من العيل وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكا لاحد والا فلي
 مالكة وفيه اشعاراته لو وحدين او من فردين وبيوت فردين كانتا على الاقرب والغرب
 مشير الى ان صوب اهله سلح اليد والافلاشي على احمد والاحسن تركه قوله على دانه
 فانه لو وحده قتل بين فرسين في موضع لا يكون ملكا لاحد وبلغ صوتهم اليه كانتا
 على الاقرب الكل في الدخيرة وان استويا فليهما كما في الترمذي (وي) قتل وحده
 (في دار رجل عليه السامع) اي جسور حلقا وفيه اشعاراته لافامة على العاقلة
 اصلا وهذا قوله في يوسف واما عندهما فان باب العاقلة فكذلك والافعلهم
 ايضا كما في الكافي (وتدى) اي يعطى الدية (عاقله) ان تمت ايها اي الدالة

اي للرجل (ما يلحقه) اي اليد اذا سكر او مالوا انها ودعه وقد اشارة الى ان افرا
 ذى - الدليس محمد علي العاقلة والى انه لاشي عبيهم محمد طاهر الدوق الاوصح
 ان ماد كره قول الطريق واما عند ان يوسف فلاحساح الى المحموكي محمد السكي
 (و) يدي (عاقلة ورثة) اي ورثة القتل (ان وحدي دار نفسه) لان الدار
 للورثة وقت ظهور القتل فالدنه على عاقبتهم وهذا اصح كما في المتوسط وقد اشار
 انه قيل بوجوب الدنه على عاقلة القتل وهذا اذا احلقت عاقلة الوارث والقتل
 فان اتحدوا فمقتلوا حتى ينقص من الدنه دون القتل و بعد وصانا ثم فمقتل الوارث
 كما اذا قتل الصبي او الممونا فانه يجب الدنيه على عاقلة ويكون ميراثا له كما في النكاح
 وطاهر كلامه ان القسامه على الورث لا على العاقلة كما قال بعض الشايخ وقال بعضهم
 انها عليهم وهذا على قوله واما على قولهما وفي رواية عبيدهم دردد لان الدار في هذه
 خاله القتل فكله من نفسه كما في الاحتار وغيره (والقسامه على اهل) الاراضي
 (الحطه) اي على ملاكها القدماء وهي بالكسر في الاصل ما احطه الامام اي اقره
 وغيره من اراضي العبيد واحطه لاحد كما في الطلحه (دون السكان) كالساحر من
 والمسيير (والشترين) الذين يملكون بالهبة او المهر او الوصية او غيره من اسباب الملك
 وان كانوا يصبونها (فما يباع كلهم) اي كل اهل الحطه (فعلى المشترين) دون السكان
 والخاص ان اذ كان في محله ملاك قدسه وحده وسكان فاعظامه على القدمة دون
 اجورها لانه اعما يكون ولاية تدبير المحله اليهم واذا كان فيها ملاك قدسه وسكان فعلى
 القدسه واذا كان سكان فلاشي عليهم وهذا كله عدهما واما عند ان يوسف فالعرق
 الثلثه سواء في وجوب القسامه وعما في شرح الطحاوي بوقل هذا في عرقهم وانما عرقها
 فعلى المشترين لان التدبير اليهم كما سيراله في الكرماني (و) في قتل وحده (في دار)
 او غيرها من املاك (متركة) بين القسامه والدنيه (على عدا ارضين) فان كان
 نصفها ارض وعشرها المهر والساق لكر فالقسامه عليهم والدنيه على عاقبتهم
 الا لانا مساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في الحطه والساق وكذا
 الوو جدي من مشتركه (وفي القاتك) ومحوها كالحطه كاسا (على من قد)
 من السكان والملاح والساد لها والمالك وغيرهم سواء على ما قل بعض المسايخ و منهم
 من قال اذا كان لها مال فالقسامه عليه والا على السكان كما في الدعوه (وفي مسجد فله)
 كانتا (على اهلها) لان تدبير اليهم واصاحه المسجد مشتره الى انه لا قسامه في مسجد المايح
 ومحمد السارح لان القسامه اعما يكون لقوم معروفين وجه الدنيه على بيت المال وهذا
 اذا لم يعرف باسمه ولا بالقسامه عليه والدنيه على عاقلة كما في الترابسي والانه لو كان

المسجد لانه لم يكن الحكم عندك بل الصامد والدمه على ما به وان لم تعرف فعلى
 عامه صامت اعراب الدور . كافي الدحيرة (وقى سوي) ولك الاحسن مملوكة كانتا
 (على الثالث) عندهما وعلى السكك عنداني يوسف كافي الكافي وندخل فيها سوق
 حرسه من المحال يجمع اوسدها في جمع الايام او بعدة بكر فيها في الثالث او فيها
 دار مملوكة فاجمعا على اهلها اصير جمعهم كافي الهه (وقى سوي) (غير مملوكة)
 ما كانت بعدة يجمعون فيها للبحارة في بعض الايام دون بعض وليس فيها ساكن
 وندخل مملوكة ندخل فيها سوق السلطان فانها العامة للمسلمين كافي الهه (والشارع)
 اي الطريق الاعظم من قريتهم شرع الطريق اي بين اوعلى البحر ووجهه طريق
 اشهر منه عامه اناس (وقى السخن) والخاص (لأهامة) في شيء منها (والدية على
 بيت المال) لان تدبيره الى الامام وعنداني يوسف كلاهما على اهل السخن وفيه اشعار
 بل رباط العامة وحسن العامه كاشارح كافي الهداية وغيره وكذا الاراضي المحلقة
 فانها كالنواب كافي شرب الدجيرة وله وحد قتل في موضع مساح كالسلا الا انه
 في احدى المسلمين كانت اسم في بيت المال كافي قاصصان واما الاراضي التي لها ملك
 اسدها والملك يبيع ان لا يكون لميل فيها هدر الا انه ليس على العاصم دية كافي
 الكرمان وعنه وذكر في الدجيرة ولو حلق طريق عظم غير مملوك كان الدية على
 اقرب المحال التي تشرع الى هذا الطريق (وقى برية) بشييد الياء والراء
 ويحذفها وهي محمراء (لأعارة بقرها) اي لا يسكنها احد ولا يبلغ الهه صوت
 من مصر او قري فان بلغ الهه على اقرب ذلك وهذا الم تكن مملوكة والافعلى طائفة
 الملك وفي اكرمان ان اءطع عن ملك البرية حق العامه دهدروا لافعلى بيت المال (او)
 في (ما يبره) اي ذهب التيل (هدر) لانه ليس في يد احد ولا في ملكه وفيه اشارة
 الى ان يهرد ثلث المساء كبر كالمرات ولو كان الهر صمرا لا قوام معروفين والقسامة
 على اهلها والدية على حافظهم والى ان القتل في وسط الهر ولو كان في شطه فعلى بيت
 المال والى اهلها احسن في - على لم يكن هدر اصبى على اعراب القرى ان يسمع صوت اهلها
 والافعلى بيت المال وهذا كله اذا كان موضع اسكان الماء في يد المسلمين والاهدر بكل
 حال الكل في الدحيرة (ويستحلف) بفتح الهم وهو الذي يستحلف في القسامة مبتدا
 لاه موصوف بحره حلف (قال فله ريد) من هه المحلة (حلف) ولم يسهط اليمن
 صه بهذا القول وار كان رده (بأنه ما قتله ولا عرفته فائلا غير ريد) لاوان
 ان يكون اعدا فالا مع عر ريد يعرفهم واما ريد فصارح (افراد) (وبطل شهادة
 اهل المشبه) كذا (او نهضا) عمن غيرهم (رحلا) مدد دعوى الاولى القتل على ذلك

المعقود ولا ثبت العمل بشهادتهم الا ان يروى عن العامة والدية كما لو ادعى على
 غيره بلا اقامة بينة وهذا صده واما عدمهما فلا يطل ما على الاصلين الجمع عليهما
 احدهما ان من انتصب حصما في حادثة ثم عمل عنه فشهد لم يعمل معها. ثم في تلك
 الحادثة كما لو وكل ادا حاصم بم عمل والد في ان كان له عمر صيد ان يصير حصما بم
 بطلت تلك العرصه فشهد لم يعمل (او) يعمل (واحد منهم) فعد الدعوى لانه صار
 اهل المحلة حصما فادعوى عليه (روى رحلي) كانا (في بيت) ليس فيه غيرهما (وحد
 احدهما فيلا حصم) (الرحلي) (الاخر ديت) عد اني يوسف حلافا لمحمد لانه عسى
 ان نقل به وانه انه توهم بغيره فياس قول اني حصم يكون العسامة والدية على
 صاحب الست (روى فيل مره امرأه كبر الخلف) ال ابريتم جسون (عليها) اي
 على تلك المرأة صدهما واما عد اني يوسف فالحاقه لدخلون معها في الخلف وفي
 الكرمان ان موضوع المسئلة فيما اذا كانت عاقلتها عانا والا قد خلون معها
 في التسليم او فيما اذا قل في دار امرأه في مصر ليس فيها أحد من خبيرتها (وندى)
 عددهم (عاقلتها) اقرب المسائل اليها في النسب وظاهره انه ليس اعلمها شي
 من الدية وهو اختيار الطحاوي وقال التآخرون انها تدخل معهم في الدية

فصل في

(العاقلة) صدها من العمل الدية كما مال اس الاشرار جمع عاقل وهو الذي يعزم الدية لاتبها
 بعمل الدماء اي عسك من ان راق في الطلعة فان اصل العقل الاصل كما في المعردات وقال
 المصنوع وعبر ان العاقلة حجة بغير الدية (اهل الديوان) ما كسر ويصح اصله الواو
 وهو كتابه اهل الخس واهل العطاء كما في القاموس وقال النحوي في الارهاية في الاصل
 موضع صطح حساب الناس من دونه اي صطحه وقل انه معرف ديوان فالحق كيا سرده
 الشاطن والاول الصواب (لن) اي الخافي (هو منهم) اي من اهل ديوان من اهل
 مصر هم لاس مصر آخر فعمل عن اهل سواده وبطل يعقل عن اهل مصر آخر
 ولا يعقل اهل النادية عن اهل مصر كما في النمر باشي فعاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان
 من العراء فالعراء وان كان من الكسب فالكسب وكذا غيره (يؤخذ) العقل (من عطاءهم)
 اي واطاعهم الثلاث كما تن لاس اصول اموالهم فشمعل العطاء ما حرص لافس
 في بيت المال كل سنة لاجل الحاجة والرزق ما حرص له بقدر حاجته والكفاية ما حرص له
 كل شهر او يوم بما نكه وكافي الكرمان وذكر في الظهيرية ان العطة ما حرص له لبقائه
 والرزق ما لغيرهم من الفقراء المسلمين فان اجمع العطة والرزق احد احد من العطة

كافي الاحتيال (حين حرجت) العطاء من عت لاني وفيه اشارة الى ان الدية تؤخذ
 من ثلاث عطيات ووطائف سواء اعطى في شهر او سنة او ثلاث سنين والى ايه
 لا تؤخذ مما حرجت في السنين الماضية قبل لعصاة لان الوحوب بالعصاة لان
 من عليه عزم معلوم كافي الدكان (و) العاقلة (حد) اي دله المساني وهي
 بواب واحد (لمن ليس منهم) اي من اهل الديوان (يؤخذ من كل) من عطية لهم
 في ثلاث سنين اي من ثلاث عطيات في شهر او اكثر او اقل هي عني من كافي
 الامور والسنين عني العطيات كما اشير اليه في الدكان وغيره (نشدراهم) عدد
 لهم او اوردته (سها عديهم) مؤخذ من كل وبلغه درهم او درهمين وثلث درهم
 على الاحلال كافي الخلاصة وقيل لا يرد في هذه السنين على اثني عشر درهما والاول
 الصحيح كافي العسرات (والعلم يسمع الحلي) لندلتهم يكرهوا فلان فصير حصه كل عامل
 اكثر من ثلثة اواربعة (معهم الم) اي الى الحلي (اقرب الاحياء) اي القائل (سما
 الاقرب ما اقرب) على ترتيب العصابات الاحياء مع سوههم ثم الاعمال ثم سوههم ثلاثا كان
 الحلي من اولاد المسلمين رضى الله عنه ولم يسمع حيه مع الم قبله الحسن رضى الله عنه
 ثم سوههم فان لم يسمع هاتان العيالتان لم يسمع عدل ثم سوههم كان اكراماني وآباء القليل
 واخوانه لا بد خلون في العاقلة وقيل يدخلون والنساء والصبيان والمحامين والنسب
 من غيرهم لا يدخلون فيهم ليس احد ال وحس عاقلة الاحرود كمر الحلي من قيل
 الاكتماء ما اهل الديوان ان لم يسمعوا لذلك مع المهم اقرب الدواوين من هذا المصير
 ثم العسالت ثم اقرب القائل ثم وهم كافي الدخول وغيره واعلم ان ما ذكره موافق للهنداية
 لكن في الاكراماني ان العاقلة هم الذين ينصرون ما اهل الديوان ثم اهل المحلة ثم اهل
 الصرمة ثم العسرة من قبل ابيه ثم اقرب القائل بصاف المهم ثم وهم ان لا يكون
 (والباقي) من الدية بعد الصم فهو (على الحلي) لانه حلي (والعائل كاحديهم)
 من العاقلة فيدنى مثل احدهم ولو امرأه او صبا او مجنونا على التصحيح وقيل لاشئ
 عليهم من الدية وان كانوا عاقلين لان وحب حرج من الدية باعتبار انه احد من العاقلة
 واللام للعهد اي القائل الذي من اهل العطاء والذي لم يكن من اهل العطاء فلا شيء
 على من ابدية عندما كافي الهدية (و) تعاقله (الماء ق) معص الماء (حي مسد)
 لانه منهم بعض (ولم يزل الدواولة مولا وحيد) اي حتى مولده اعتنوا اعقد (والمعير)
 للعاقلة (في العم اهل الصرمة) ما كانوا بحيث يوقع لواحد منهم امر قابوا معه
 في كونه فان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له (مراء كات) انصبره (بالحرقة) كالا
 سكاكة عرويه والصفاري مكلاناد والسراخيز لم يرد (اوله) يكون بالحرقة

كطلة العلم فان بعضهم عاقله بعضهم دها حول بعض الخلق واه افنى الخلق والى محمد
 من بطله وطل المعصه انوالث انه لاعاقبه للعلم وبه افنى العده او بكر وابو جعفر
 والمرعياني لاسمهم لا تقامرون وصنعوا اناسهم وليس لهم ديوان كافي المعصه غيره
 ولا حتى ان كلامه ما طرأ ان التريب المذكور في الصدر لم يهمل الا في عاقبه له ديوان
 التناصر لم يكن سطورا فيه الا في حقهم واشاهر مشر حلاله من الاصل في اسات
 هو الشاهر من كمال بين اهل الديوان او العسرة او الحمله فيها وان كان من الكل فاهل
 الديوان ثم المشرك ثم اهل الحمله فاعاقبه في زمانا من تناصروا في الحوادث (ومن
 لاعاقبه له) من العرب والعم كالتقيط والخرق والذبح وعدها والاولى ومسلم لاعاقبه له
 فان الدية في مال الدمي كالي الذخيرة (يعطى) الدية (من بيت المال ان كان) موحودا
 ومقسوطا (والا تكن كذلك) فعلى الخاني (فيؤدي في كل سنة ثلثه دراهم او اربعة
 على ما مال الثاني وهذا حسن لانه من جعله ادق كثر من المواضع انه يؤدي في ثلاث
 سنين كما مال الراعي وصن افي حيلة انه على الخاني مطلق ولا يجب في بيت المال
 الاجماع والاول ظاهر الزاوية وعده العوي كافي الخلاصه وعده وقال انه اهدي به
 على الثاني في زمانا لان المشرك فيها عنيت ورخو التناصر قد ارتفعت ويوب
 اموالهم عدا نهضت (وتحمل العادة) وتؤديون بالقضاء (ما يجب) من الدية على
 القاتل (من القتل) اي قبل الخطاء وشه العمد واحترية عما ياتي وفيه اشعار
 بان الدية تحب اولا على القتاتل ثم على العاقله للخصف ولما لو اقر بالصل لم يكن
 اقرارا اقرارا على العاقلة كافي ما يصحان وغيره (لا) يحملون (ما يجب) (يفصل) عن
 عداقه على القاتل عدا سالا اذا احل (واقرار) بصل خطاء (لم تصدقه) اي
 القاتل (والعاقلة) في ذلك الاقرار فاه على للمر في ثلاث سنين وقد روي الى انهم
 لو صدقوه يحملوا لانه ثبت العقل تصداهم والى ان القاتل والولى اذا تصادما انه
 قضى فاص كسما لاند على عاقله ما يبد وكذا انهما العاقلة فلا شيء عليهم ولا على
 العاقلة كافي اهداه ولو اقر بالصل عدا قاض ما قام الولي البيه على ذلك المر فلب لاهما
 تمت ما لم يثبت بالافرار من وجوب الدية على العاقلة كافي الشهادة وعده (ولا) تحب
 بقتل (عندما يخطه عوده بشبهه) كما اذا هلا رجلا واحدا من اسي او صوبه والآخر مائل
 بالمر او احدهما يحيد بالآخر بمصاهاه نصف الدية (او) ما يجب نسب
 (على اثنه عدا) فاه وجب العود من القتل الا انه سقط بحرمه ان يوه فوجب
 الدية على الا في ثلاث سنين صيانة للدم عن الهدر (و) لا يحملون (حياه عند)
 على حر خطاه فاه على مولا (او) حياه (عنا) من له العقرى فان العمد لا يوجب

التعريف بحمل المأفلة، فوجب العودية ولا يحق له من عاصي الآلهة اراد الفصل
(ولا) يحصلون (مادون ارض الموصحة) من بدل طرف هوافل من جسمانية وهي
ارض الموصحة فانه لو كان حمة ثمانية اواكثر يحملوا وانما فلان بدل طرف لانه من قبل
عند غيره خطأ وفيه اقل من ارضها يحملوا ان الحقيقة في الصد فاعلم معام الدية في الخزن
كجاني الكفارة (بل) يحمل الواحد بما ذكر من بدل الصلح وغيره (على الخلفي) تعليها
فمثل ما على المولى من حسابه عبد ويكون بل لطف بجله على بجله لا يتحملون
وما فيها الاسمال الى الالم وفي لطف الخلفي الدال على القطع ومابة حسن الختم

كتاب الاكراه

عقب بالديان مع الهمما يفتان عر خلاف الرضاء لانها بالعدم اخرى كالايحي (هو)
في اللغة جل انسان على امر لا يريد طبعاً او شرعاً والامم ضد الكره والفتح وفي
الشرعة (فعل) سوء مفرقة الآتي والعمل تناول الحكمي كما اذا امر بسل رجله
ولم يهدده بشيء الا ان المأمور يعلم بذلاله الحال اهل ولم يقبل له امر او قطعه فانه
اكراه كجاني الدخيرة (يوقع بصره) اي يوقع انسان بصره ما يسوءه من العمل كجاني الصحاح
وعبره لكه محار والحقيقة اوقعت الشيء على الارض كجاني الاساس (مغوب) بذلك
العمل (رضاء) المعامل لكراهه ثم العائت الرضاء به بوعان صحيح الاحتيار وفابسه
وسمان بالعاصر والكامل وعبر المحمي والمحيي و اشار الهمما بطريق الاكراه فقال
(يصح) احتيار (او بعد احتشاره) فيما بصره كانه كاشه يد بالقل او القطع والاحتيار
هو العصد الى امر مقدور للعامل مرددين الوجود والعدم بترجيح احدا الحائزين على
الآخر فان اسفل العامل في القصد فالاحتار صحيح والاعفاد و عاكر مان الاكتفاء
اصح من ما طس من بياح التردد بين العام والخاص والاكتفاء عبر عن سبب الكلام العربي
سلط الخراي الخير والشر وهذا شعار بان الاكراه لم يتحقق مع الرضى وهذا صحيح فبإسأواما
استحسانا فلا لانه لو هدد بحس ايده او اسده او احبه او عمرهم من دي رجم بحرم به لبيع او هبة
او عزم كان اكراهاً استحساناً فلا سمه شيء من هذه الصنفات كجاني المنسوط (مع بعد
اهلية) اي الاكراه بقصد الصحيح الاحتيار وفاسده لا ينافي اهلية الوحي والاداء لانها
ثابتة بالذمة والعمل والبلوغ والاكراه لا يحل بشيء منها الا يرى انه متردد بين مرتين
وخطير ورحصه ومرة بأم ومرة بئساب (وشرط) لتحقيق الاكراه او بعد (قدرة
الحامل) اي المكروه بانكسر (على انقضاء ما هدد) اي خوف (له) والا كان مستحياناً
(سأطاً ما كان) الحامل (اولصا) اي طلالاً مطلاً غير مسلطان واعاد كره ما على اللص

تركا بماره محمد وان اكنى به ولد اسعى به بعض الحساء الى الخلفه وقال انه سئل
 في كراهه لصاغا عاقله وطلب منه فلم يجد كتاب الاكراه قسم على ذلك وأصدر اى محمد ورده
 بحمل واعلم محمد لانما العاقل ان سماعه في بئر ناره حين وقع على ذلك ثم بأسف محمد عليه
 اذ لم يجد حاطره فوجهه على حجر رأى من طي النور وهذا من كراماته (رح) كفى المنسوط
 وغيره واطلاعه مشير الى ان الاكراه يفتى من اى طام في اى مكان و اى زمان وهذا
 عدهما واما بعده فلا تحقق الامن السلطان و مجرد امره ثم ان المسامح احلوا
 ان الاحلاف اما في جميع الاحكام او في اسوي الزمان او باعتبار الزمان كفى الدخيره (و حوى
 الفاعل) اى المكره بالفتح (اياعده) اى باصاع الحامل ما عده به بان طه ايه بوقعه
 والحامل اعم من ان يكون حقيقيا كما اذا كان حاصرا او حكما كما اذا كان عائنا ورسوله
 حاصرا حاف الفاعل عده حوى المرسل واما اذا عاب الرسول انصافا كراه كفى الدخيره
 وانما احتار الفاعل هاعلى المكره الحامل يده على المكره لدفع الالتباس (وكون المكره)
 اى ما عده به (ملفا بفسا) حصة او حكمه كتلف كل الجمله فانه معنى الروح كفى
 ازاهدى (او) ملكه (عضوا) ولو صغيرا كما عده فانه كاسس حريمه (وهى) اى الاكراه
 شهد به بلف العس او عصو (المحى) بكسر الحيم من الحاء الى كذا اذا اضطره اليه
 فهو اللوح للاضطرار وفسده على احد قسمي الاكراه المحى وتهديد تلفهما
 ثم اشار الى الآخر عبر المحى وتهديد غيره فقال (او) كونه (موحسا عما) اى حرما
 (نعلم الرضى) كانه صبر السد وخلص الذى عده اعظام الدين الذى راء الحاكم
 اذ لا مدخل للرأى في القدر كفى الكرماني وهذا اذ لم يكن دامص ومرتة والاضرب
 سوط وحس يوم و آلام حس كراه كفى حق العاصى وعظيم اللذ كفى السهايد وهذا
 اذا كان يعبر حى فلو حس اوفد بحى فاهر ل او غيره لزمه ذلك كفى الدخيره وقوله
 موحسا عما شير الى انه لو عده امره على السر من المهر باطلاق والتسرى او التزوج
 عليها كان اكراها وهولس ما كراه كفى فاصحاح وكذا التمهيد بالشم كفى ازاهدى
 وفى قوله نعم الرضا قصر محى عما راء انما فان الكلام في المكره وقد علم ذلك
 من حد الاكراه (و) الشرط الرابع (كون الفاعل ممسا عما كره عليه) من الفعل (مله)
 اى الاكراه اذ لو لم يمسح عده لم يكن اكراها لقوات ركعه وهو قوب الرضا كما استبراله
 في الاحتار وقد دلالة على ان هذا الشرط مستترك كالاخى (لحمه) اى الفاعل المالك
 كاعان عسده واتلاف ماله وسعد فانه يمسح عن ذلك خلق نفسه (او خلق) آدمى
 (اخر) كاتلاف مال اخر بوجه من الوجوه (او خلق الشرع) كاكل الستة والذم
 وشرع الحمر فلا يستدرك خلق اخر ولما ع من حد الاكراه وشرائطه شرع

في احكامه المترتبة عليها فقال (فلوا كره بالملكي او عيبره) اي ما حذر فيسمى الاكراه
من التهديد بصرف اللب او الصرف (على بيع ونحوه) من العقود كالاجارة والهبة
وعبرهما (او اقرار) بشئ منها (فصح) ما عدل من العقود والاقرار بان يتول كمت
كادبا في الاقرار (او امعى) بان يقول كمت صادقا منه فالبيع والامضاء محار
في الاقرار ولك ان تجعل من قبل الاكتفاء وفيه اشارة الى ان عقود المكره لم تكن
باطلة والى انه يلزم تصرفات المكره قولاً وفعلًا الا اذا احيل القسح فانه غير لازم وله
الخيار بعد رول الاكراه كما في الكافي والى انه لو اكره على اداء مال فباع حاربه لاجله
حار السع ولو مال لمعامل من ابي او دي فعال مع حاربه كان مكرها وهذه حيلة
لمن اتلى بذلك كما في الدرر ولو اكرهت بالصرف على الاقرار باسبغاء المهر فاقرب حار
عند ابي حنيفة واما عند ابي يوسف وان هدد بشئ يحل به النكاح واثار عليها بالسلاح
ونحوه فباطل الاقرار ولو اثار بغير السلاح حار وعقد محمد ان هدد بصرف ووعيد
في الخلوة في موضع لا تتعدى معه بطل كما في الخلاصة والى ان الجوارح القسح للمكره
لثلاثين على ما ذكر الخلوات كما في المسند لكن في الظهيرية لو كان النافع مكرها صح
الصحة للمشتري قبل القبض لانه ولو كان المشتري مكرها صح الصحة للكل قبل القبض
واما بعده فالمشتري (وملكه) اي المبيع الذي سلمه النافع كرها شرعا لا في (المشتري
ار قص) وفيه اشعار بان سم المكره فاسد الا انه صار نافعا للاحارة والثاني امانة في يد
الذابيع كما في الزاهد (وصح اعنائه) ونحوه من تصرفات لا يمكن نقضه كالدين
والاسلاد والظلال وفيه رمز الى انه لا يصح بيعه وهبه وبضقه ونحوها
من تصرفات يمكن نقضه ولا يمنع حق الاسترداد وان تداوله الايدي بخلاف غيرها
من العقود اعانة لان الاسترداد عند لحق الشرع وها لحق العداى المكره وهو
مقدم لحاحه وعى الرب تعالى كما في الكرماني والى انه لو بيع مكرها والمشتري غير مكره
لم يصح اعاقه قبل القبض واما في انعكس فسد اعاق كل مساقله وان اعانها معاقه
هنا في النافع اول كما في الظهيرية (ورمى) اي المشتري (فيمه) اي المبيع يوم الاصاق
او مفسرا كما في الزاهد (فان قص) النافع المكره (ثم اي ممن المبيع طوعا) او سلم
المبيع طوعا بعد البيع فليس له الصبح وفيه اشارة الى انه لو قص النافع لم يكن
احارة حرة ان كان قائما له الكالالة امانة والى انه لو سلم المبيع مكرها فسد البيع لانه
عصب من الخامل كما في الهداية وغيره من كتب الفروع والاصول فلا يلق بالنص
ان شكك بان الهداية لم يكر حكمه وانه يعدو تحت التهمة واما حص تسليم المبيع لانه
لو سلم الموهوب طوعا لم يعد لان الاكراه على الهبة اكراه على التسليم اذا الموهوب

لا يخرج عن ذلك بدونه بخلاف النج (وحل) ووجوب (بالحي) من قسمه (يسر)
 الخمر واكل الميتة (وجوه) من الاشربة والاطعمة المحرمة كسرب الدم واكل لحم الخنزير
 لان جانه المحمي كالحمصه في جوف ياف النيس او العيص وفيه اشعار انه لو اكره
 مصير المحمي لم يحل سرب المحرم واكله فلو هدد بصرفه مسوطين لم يمد الا
 ان يقول لا ضرر على صحتك اورد ذكر كفاي الهامة وقال من اثمته لمح ان الحس
 واما ما لمعت فباح السباول عند الهدي كفاي الكشف وضحى ان ساح عبد الهدي
 ما حيد كل المال (حتى ان صر) عن التناول على التالف (ان) واحذمه لانه اتمتع عن
 صاح وافي معه في مهلكه وكذا اتم من له المحصه ولم يتناول وتلاهما طاهر الزايد
 وص الى يوسف انه لم يأتم في كلهما لاسف الاثم عن المصطر كفاي الكافي وذكر شيخ
 الاسلام ان المكروه انما اذاعلم بالامانة ولم يتناول واما الدلم فلم يقد رحويا ان يكون
 في سعة منه لانه يندر ما لجل فباجه حياء كفاي الدجيرة (ورخص) ولم يأتم (به) اي
 بالمحني (اطهار الكفر) واحرازه على اللسان حال كونه (معتسلا عليه باليمان) اي غير معتبر
 عقيدته فان السركين اكره اعمارهم صلى الله عليه على سبه صلى الله عليه وسلم فبسه
 مع ثمانه العلب به فقال صلى الله عليه وسلم ان طادوا بعداي ان عادوا الى الاكرام بعد
 الى الطمانينه وفيه اشارته الى انهم رخص غير المحني وكفر باطهار الكفر ولو قال
 بالطمانينه والى انه لو لم يحظر سله سوى ما اكره جلد من لعط الكفر لم يكفر قصه وادبائه
 فلو شتم نبيا صلى الله عليه وسلم وقال لم يحظر الى شيء لم يكفر قصه وادبائه واما
 اشتهه وقال انما يحظر مالي وجعل من البصاري فقد كفر قصه وادبائه كفاي الدجيرة
 (وما نصر) عن الكفر على التالف (احر) اي صار ما حور او سهدا لا لامباغ عن الحكم
 الكفر اقل وان قيل لا ترى به صلى الله عليه وسلم حتى حين سهد الشهدا حث
 اكرهه الشركون على سبه صلى الله عليه وسلم فصر على ذلك (و) رخص به (اللاف)
 مال مسلم (او دمي) لا اكل او غيره وما يصير اخر وصار شهيدا كفاي عامة الكتب لكن
 في الدجيرة خلفه بل رجاه لانه ليس هذا بطرحه لالتحقيقه من كل وجه حيث
 اير العذر هامن قبل العاد وفيه ايمان ترك الاتلاف اصيل ولذا لو ان تناول مال
 الغير اشد حرمة من شرب الخمر كفاي الكرماني وذكرني فاصحان ان السزل والفعل سواء
 وانه رخص به شتم مسلم كفاي العميرات وانه لو اكره على الافتراء على مسلم
 رخص ان يسعد كفاي الطهيرة (وممن) في صورة الامامة (الحامل لان الفاعل
 آله وفيه) رما الى ان الحامل صائم في صوره الاكره على اكل مال مسلم
 كفاي التمه لكن في الخلاصة ان الفاعل صائم والى انه ممن يايكراه على

أكل طامع بعد وهذا إذا لم يكن حائفاً ولا ولاشيء عليه كما في الكشف وإلى
 أنه لو أكره مير المني لم يرخص إلا فعلاً مسلم ولو أظف من الحامل (لا) يرخص به
 (به) أي مسلم وبالصبر أجر لمن دله لاساح محال (ويقاد هو) أي الحامل (فقط)
 أي لا الفاعل عند الطرفين ويقاد الفاعل صدور ولا يقاد أحد عند أي يوسف لكن
 حسب الدية على الحامل في ثلاث سنين ويحرم من الميراث دون الفاعل لكنه يأثم
 ونهق ورد شهادة وساح قلبه للعصود باقتل ولو هدد بغير المني قتل مسلماً كان
 المؤد على الفاعل عدهم وعمر الحامل كما في الظهيرية (وصح مكأحه) أي الفاعل
 ولو هدد بغير المني لأن اسكاح بما يصح مع النهل وفي الأكتفاء إشعار بأنه لو كره ما أراد
 على مهر المثل لم يجب الزامة كما في الدخوة (وطلاقه) واحدة أو أكثر (وصفه) أي
 اعتاقه ولو حكمها كما إذا أكره حتى يحمل الطلاق والعق سداً لروحة وألهد أو غيرهما
 فإنه صح طلاق المعوض إليه وصفته ويرجع الأمور على الأمر بتصف المهر
 إن لم يطقاً وبعية المدلول أكره وعبد القبل على الطلاق أو العتاق فلم يصل حتى حل
 لم يأثم لأنه امتنع عن إتمام ملك السكاح وطلاق المال كما في الظهيرية (ورجع) الفاعل
 (بعية المد) على الحامل ولو مسراً لأنه أظف المال ولا سيطرة على المد وأولاده
 للفاعل لأنه المقتضى وهذا أي الرجوع باقي إذا أكره بالمني وأما مدبرة فلا ضمان فيه
 كما في الظهيرية (وصف) أي يرجع الفاعل نصف المهر (المسمى) على الحامل أو المدبرة إذا
 لم يسم (إن لم يطقاً) الفاعل روجه ولو حكمها كما إذا لم يحل بها طلق الخلوة في ذلك
 كالوطني وفيه إشارة إلى أن طلاقه مد الخلوة لم يضمن الحامل شيئاً لاستقرار المهر
 قبل الإكراه كما في المصبرات وإلى أن الحامل أحبي طلو كان روجه لم يكن لها عليه
 شيء وهذا إذا أكرهت بالمني وأما مدبرة فعليه نصف المهر كما في الظهيرية (و) صح
 (مدبرة) وكل طامع كالصوم والصرة والمعتق وعمر حاله مما لا يحمل الصنع فلا تأثم
 منه أو الإكراه (وبعد) شيء من الطاعات أو المعصيات أو غير ذلك لما مر (وطهاره)
 ما قال لأمر أنه است على كضهر أرمي فيهم علفقراً بأنها حتى يكفر ولا يراجع على
 الحامل شيء في الصور الثلاث (ورجعت) أي لو أكره أن يراجع أمر أنه فراجعها صح
 لأنها استدامة السكاح (وإلاؤه) بأن حلف أن لا يقرب أمر أنه (وفيته) أي
 في أنه بلاؤه كآرجعة (واسلامه) حقيقة لأنه إذا تحقق بانتدبيق والفرار وقدر
 رادسان بما في الطلبه اسم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً (بلاؤك) أنه (لو رجع)
 عن إسلامه هذا لأن في إسلامه شبهة دائمة تأمل (لا) يصح (إلاؤه) عن ذنب
 إلا إقراره مع إقرار المدعى ومن أن الأمان رجع صححة (و) كره (ودعه عن الدن حتى

لا تقرأ ما أتته من الأمر من الرحمة في إظهار الكفر وهذا إذا أكره بالحق وأما غيره
فقد فتح رده فتن أمره كما في الظهور (وأورد) رجل سرابط (حد) في جمع
الوفات عنهم (الإدراك) أكرهه السلطان أي إذا أكره ذلك الرجل فإنه لا يحد عنهم
وأما ذكر السلطان أسأله إلى أن الأكره عنه لم يحسن الأمر السلطان كما أشار سابقا
إلى أنه يحق عنه من غيره من الظن أنه يحد المثنى والمثنى منه وعده أن يقول
وإن ربي لا يحدود كفي عامة كتب الأصول والقرويع إماما رأى يحد فاسا كما أقال
أولاً ثم رجع إلى أنه لا يحد استحسانا وهذا إذا أكره بالحق وأما غيره فحد ملاحق
كما تم في القسم ملاحق وفي ذكر الصبر أشعار بأنها لو رت بالأكراه لم يحدوا وبغير
المثنى كما قالوا وفي لفظ الحد مرر إلى أن المالم يحد بالأكراه ولو بالحق حتى أن صدر
أحد كالمثل في الكل في الدخيرة وإلى ما عليه من رعاية حسن الاحتتام كما لا يخفى هذا
على ذوي الألبان

في كتاب المحرم

عقب بالأكراه مع استزاد كل منهما في المع لاه أخرى بالقديم في زمانه فكيف وربما
وأكد به من الأدنى لانه فل المحرم يكون مانعا له (هو) محرم كالمحرم المقدر
محرم عليه إذا منه فهو محرم عليه وقوله المحرم بعد كبرياء على حدى الصلة
أو على اعتبار الأصل فإن الأصل محرم اسم محرم عليه ومنه ما ياتي من كلامه وفي
السريه (مع نداء القول) أي لزومه فإنه يحد بعد المحرم موقوفاً وبالام صديقه
أي قول شخص بخصوص فلا يصدق على مع الناصي بعد إقرار الكره ملاً واحترام
به عن الفعل فإنه لا يحد فيه لانه لا يحد إلا اعتباراً بشرع بخلاف القول والأولى لزوم
القول فإن المأخذ من اللام كما في التوضيح على أنه غير جامع لقول صبر عاقل
ولحق به فإنه لا يصح أصلاً كما ذكره (وسند) أي ست المحرم أو الماع من العوارض
المكسبه (الصبر والموت) والمع من الصبر في أول المظرة عديم الفعل فالحق
المحرم وفي الآخر الناصي فالحق به الموه فلا يصح قول الصبر والمثنى به أصلاً
كالسبع ونحوه ولا بعد قول العاقل والمثنى به إلا ياتي الأولى فالمراد بالمحرم الذي
لا يصح أصلاً للمع كالعاقل (والز) لأنه صنف حكمي حرراً للكفر ابتداءً وحماً
للمع ما يحد رقيقاً بعد الإسلام ولا بعد قوله كالإحارة ونحوها المثلن مولا لمع
مانع حذمه ما شاعله بالمجاهد (فصموا) أي الصبر والمحرم والردق (بالفعل) كالمثلن
مال العباد الصغار فدمعت فلا قصد كصمان النائم المثلن بالانقلاب (وأحراراً) وفي

(العتق الاقرار) اي اقرار العبد (ذال) لاحد له مكلف فقد اقراره في حق نفسه
 لاق حق مولاه، ولذا منع طلاقه لانه لا يملك نفسه ولاه وفيه اقرار بالغ اقرار الصغير
 والمجنون وطه لا يجهل الا بحدار اصلا (وعمل) اقرار العبد (محدوقود) لانه من رك
 من ذات محض معنى العقل والطور والعط، وغيرهما او مال محل معد لا ماله صالح
 المأدود حق المولى سلق باعتباره وعبر باعتباره الاول فيجد ويعاد وجهه اسعار بان عمر
 العبد من المتعورس لا يحد (ولا نقاد كافر ولا يحد حر) مكلف عن الصرف في ماله
 كاشعراء (نساء) يتعين في المعه الحقة وفي الشريعة مدر المال والطلاق على خلاف
 مقصى السرعة والعقل فارتكاب غيره من المعاصي كشر الخمر والار بالم يكن من السنة
 المصطلح في شيء واطلاقه مسير الى ان السعة لا يحد عن تصرفات بحمل الصبح وتؤثر
 فيها الهرم كالسبع والاسارة وعالا يحد ولا تؤثر في الهرم كالندر والخبز ويحدهما
 لانه حر محاط كالشيد وهما عده واما عدهما فمحذر ٤ الا يحد لانه حر مطر له
 لا حر اعليه لم لا يصير السبي محذورا عدا في وقت الا يعصا ولا يصير عدا الا بالطلاق
 اذ سي وعده قد نصحر دون المحذر ويطلق ترك السبي كافي الكافي وعبره والمحذر
 مولى على ما سار اليه في اوصيحه (و) لا يحد سب (وسق) لا يحد المال فان العاقب
 ان لم يولد له على نفسه واوكد وعده جمع اصحابا وان لم يكن حادضا لانه كافي الكرماني
 (روا) سب ردس (واو) راد على ماله وصلب اسراء من المعاصي المحذر عليه مثلا
 يهـ ماله ولا يصدق ولا يقر لم يرم آخر وهما عده واما عدهما فمحذر عليه هذه
 التصرفات ويحدهما بما يؤدي الى اتصال حق العرمان من المحذر بان لا يؤثر الا فيه ولذا
 حاربه من النية واما المعنى مثلا فلا يصح ولو سرقه مع المشتري او اراد العبي
 ثم السامع اذ نفعوا اذ احلوا مشأ ارمي على منته الصفا بالافلاس وهذا لا يمكنه
 اعصا بالافلاس ثم التميز به عده لان الصفاء بالافلاس لا يحقق في حانه الحياه
 خلافا لهما فيشرط لصحة التميز عدهما الصفاء بالافلاس ثم المحذر به عده والمحذر
 باسفه ثم سبع الاموال وما يدي يحصى المال الموجود حتى بعد تصرفه في مال حدث
 بعده بالنكس ولا يثبت المحرمان عدهما الا ما قصده كافي الدخيرة (و) حجر
 عن الموانع (مع ما حسن) وهو الذي لا يبال ان يحرر حلاله وباله كس وعلم الناس
 حيلة راطبه كعلم الرجل او المرأة ان يريد يقطع عدا ركها وتبين من روحها
 كافي الدخيرة وحل هذا المعنى العاقب كافي اللامع والى معنى عن جهل كافي ما صبحان
 وقد اشار الى ان كل حيلة تؤدي الى الصبر لم يحد في الدخيرة وان حارقي اعسوى
 وعليه يحتمل ما جاء من الكراهة وكل حيلة لا تؤدي الى الصبر محذورة كافي الخمس

والتي احس من الخوف والاسم المحامه ما صمّ بهما (و) عن المعامه (مطلبت جاهل)
وهو الذي ينفى المرضي دواء مهلكا لهم به اولا كما في الدخيرة او طي نه دواء كما في الطهيرة
(و) عن الاكثره (مكار مطلق) وهو الذي يأخذ صكرا الامل وليس له امل
ولا طهر يحمل عليه ولا مال يبره وءه او ان الخروح يحى نفسه كما في الدخيرة والذى
مات فانه في الطهره (و) لم يجد دابة اخرى بالشراء والاستثمار مؤدى الى الاف
ملك الساس كما في الكافي فيصير هؤلاء المصدرن للادب والادب والاموال اسراراً
بالخاص للعامة وهذا دابة السوادن ان حبيبه وطهر الزماد انه لا ينجح ان يلف
الحرك كما في الطهيرة (و) اد اع) الصبر (عمر رشد) اى عر صالح في العمل فلا يحسد
المال (لم يسل الله ماله حتى يبلغ حسا وعشرين سنة) فينشد يسلم الله وان لم يرشد لان
هذا الس لا سلك عند الرشد الا مادرا والحكم في السرع لله والله وهذا عندى حسنة
على ما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه ما اسد الله نجدا وليس عده لانه
استراط الرشد للسلم كما في الدخيرة وءه اسارة الى اهلو بلغ رسيده ثم صار سدها
لم ينجح عده حلالا لهما كما في الكافي (وصح نصره) اى نصرى عر رشد في ماله
من السع وعوه (فله) اى فل مضى هذا الس وهو حس وعشرون سنة (وتعده)
اى بعد مضيه (يسلم) اليه ماله (بلارشد) كما اسار اليه السابق وهذا كله عند
واما عدهما فلا يصح نصره له ولا يسلم الله بلارشد وان هرم لكن لو حتر عائنا
ونصرف في ماله فل العلم بالخير صح عدهما كما في الدخيرة (وحسن الهامى) نطلب
الدائن (المربون) الخير (لده) اى القصاص عليه كالهرو والكفله لالسع ماله
لاحله كما طي لان السع عر مضى له ان لا مكان القصاص لا احتساب ولا اسراف واحد
الصدقة وعربك كما في الكرماني رءه اساره الى انه لا يجوز للناسي ان ينع ماله الا
برصاه وهذا عده واما عدهما فيجوز اذا اشع من ماله وهذا في المدبون الخاصر بلا
تخلاف من المشايخ على قولهما واما في العائت فلا يجوز عده بعضهم كما في الدخيرة
(وقضى دراهم دسه من دراهمه) اى لو كان فيه دراهم وله دراهم مضى القاصي
ذلك من دائه ولو بلارصاه لا اجاج لان الناسي حتى الاخذ من حسه بلا رصاه فلانما يجي
ان نعيه (و) قضى (دائرة) اى دائر ديه (ن دائره) ليامر (وباع) القاصي
(كلا) من دراهمه ودائره (لفضاء الاخر) منهما اسحسانا لانهما محمدان في النبوة
والعباس واليلا يباع وليد لا يكون ليلان ما جدي حرا اى من عر ديه بخلاف حسن الحى
كما في الكرماني (لا يبيع) = له القاصي له سده (عرصه وعقاره) لاعراض الناس
في الاعمال وبع عدهما فيدراء بالعموم بالمعروض ثم بالمقاروفى روايه ينداء عائل

من العروص ثم عالم سلف منهما ثم بالعقار كما في التمهيد ولا بدع تسامى ثلث منه وقيل
 دسيس لكونه بدلا عند العمل كما في النكاح ولا بدع يسكنه كما في السوء وغيره (ومن الفليس
 ومعه) وفي يده (عرض شراء) بلا اذاعة محمد (في يده راسوة) اي بمشاورته (للرماني)
 في ذلك بدع وفسم منه منهم بالخصص اذا كان الدين كله سالوا ما لم يكن الدين بمضد
 سالوا منهم بين عزماء الحال ثم بعد انقصاء الاحل شاركهم فيما يقصوه بالخصص
 وفيه اشار الى ان السبع ان كان في يد السالبع طالع اول من الرماء كما في المعمرات ولما
 كان الصغر من اسباب المعمرين نهايه فقال (و بلوع العلام) اي صبرونه بحال لو جامع
 ازل كما في الكرمان (بالاحلام) حواش بدس آب (والاحمال) آتس كردي (والاثرال)
 حلا شدي آب (و) باروع (الحارية) اي اثني العلام (بالاحلام والخص والحل)
 بتفحين آتس شدي ودلا يكون ملا اثرال منها ولما لم يذكر الاثرال والاحس ان يقول
 بلوع الصغرى بالاحمال والاثرال والاحلام والصغرى بها والحل والخص (فان لم يوجد)
 فبها شي من الاصل وهو الاثرال والعلامة وهو الواقي (فحين) اي فيلحسان حين
 (ثم لهما خمس عشرة سنة) كما هو المشهور (به نقي) لقصور اعمار اهل زمانا وهذا
 عنده وعن ابي يوسف حين بنتها لعمامه ودهلها النسي واماعده فحين يتم لها سبع
 عشرة سنة وله ثمان عشرة سنة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية ثمان عشرة سنة
 مع الخص في التاسع عشر وفي رواية ست عشرة وفي رواية خمس عشرة سنة فقال صدر
 الاسلام لاحلاق بين هذه الروايات لان خمس عشرة للمدة على اهل الزمان والواقي
 لزيادة الاحتياط كما في المعمرات وغيره (وادي مدي) اي اللوع (له) اي للعلام (اثنا
 عشرة سنة وادي مدي) (لها) اي الحارية (نعم) من سين على المحار كما في احكام
 الصغار (فصفا) اي للعلام والحارية (حين) اي حين اذ سم لهما هذه المدة (ان
 ابراه) باللوع بان لا احلب مثلا لان ذلك معروف من جهتهما وفي اقرار الاحكام
 (له) سبع اذ اراد له اثني عشرة سنة وكذا بده الا ان يكون محال يصل مثله عليه
 وفي الاثني عشر من يكاح الخلاصة ان حدد المراهق اثنا عشرة سنة او ثلاث
 عشرة وفي التمهيد عن محمد لا تصدق غلام اخصر ساربه وبت عامه وهو
 اقل من خمس عشرة سنة كما تصدق حارية ثم حلهما وهي اقل منه ولا يخفى
 ما في الاساره الى اسهاء المحر وابتداء الاذن في هذا المقام من رعاية حسن المحتتم
 ووجهه به ما في من الكلام

فصل في

هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها بده كتاب الاذن اي الاذن فهو مصدر

كهمسوروان كان الطهرانه صفة الاياه مجازا الى حد المصافى والصلوة كما في الكرماني
 قال هو مادون له وهي مادون لها وتراد الصلة ليس من كلام العرب (الادن) له
 اعلام باخاره ورحصه في اسبى وشربه (فل الحجر) اي ازاله السيد ما عر من لاعد
 من مع عباد النصرف الصار او الدار منه ومن النافع في ماله سله على حتى له في رفته
 وكسه كما في الدخيرة (وامقاط الحق) الناسد للسيد في ارفه والكسب مسدرك
 و ياده الانصاح (ثم نصرف العبد) الاولى ان يقال الا ان سلك حجر حده في تصرف
 على وكذا في مطلق على فعلية و منه على انه لا يصير مطلقا مجرد المك ل العلم به الا ترى
 انه لو ادن لم تصرف بلا علم بانه مع تصرفه كما في الدخيرة (نفسه) لالسيد بطريق
 الوكالة (ماهليه) وهي كون الانسان بحال لو انصرف اسبى اذ هو حده شرعا
 وقد اشار الى ان اعد قل الاذن وبعده اهل النصرف الا ان حق السيد مانع لآثره
 قل الاذن وامانته فيصرف كالحرف في تلك الد ولنا تصرف ما استعاض الى
 قضاء دينه وبعده يكون ما اسبى عنه للولى والى ان الملب على نوعين متعلو وسر
 لم يثبت لغير الحرك كما في الكافي والاولى ان يعرف الاذن على وجه ثاوي ازاله حجر الصي
 والمعه وغيرهما ولعله اكتب به واسار الى غير معاسه ثم مع على النصرف لعه م
 ولا الحجر يعرف ما مشوشا فقال (فلم يرجع بالعهده) اي بحق النصرف هذا الم
 فعله عمي دعول من عهده اي ليه (على سيده) لانه يتصرف لعهده بخلاف الوكيل
 (ولو ادن يوما) ويحو من اليوم المعين والممل والشهر والسنة او مكانا (فهو مادون
 الي ان محجر) لان الازاله اسباط لايه ل الوقت كالطلاق فان قيل ينبغي ان لا يكون له
 ولايه الحجر لان الساقط لا يعود فلهذا ولايه الحجر باعتبار عاء الرق فكما في الحجر
 امتناع عن الاسقاط فيما يستعمل لان الساقط يعود وفيه اشعار بان يعلق الاذن
 بالشرط حار كاصدا الى المستعمل كما في الدخيرة (ولو ادن) السيد عنه (في نوع)
 من الصارة (عم اذنه) سائر انواعها ولو ادن شراء اخر وبهي عن شراء الر
 كان اذنا شراء الر وغيره وان لم يكن العبد مهتديا الى النصرف في غير اخر والسيد
 عالم به فل فل ان ازال المحجر حتى تصرف حاص فملت مع الاياه فوجت الر صفة
 تعطيل مانعه مطلقا والتخصيص لمو كما في الكرماني (ويثبت) الاذنه (صريحا)
 كما اذا قال له ادب لي في التجارة ايحي كل بخارة او قال له استقل يوما وبعه او قال آخر
 بسلوكي من الناس فاصير مادونا لايه امره بالعود اليك مرة بخلاف ما لو قال له استقل
 يوما لكسوة او آخر بمسك من فلان من عمل كننا فانهم تصرف مادونا لايه امره بعدئذ
 واحد وقد صح ان يكون استخذ اما فلان لم يصح للاستحباب صائر مادونا وان امره

يعقد واحد كما اذا عصب العدماء وامره السندان يبعه فانه صار مادوا لانه لم يمكن
 ان يجعل استعدا لالمسيد وهذا ظاهر ولا لئلا لا يهمل لم يعمل به وعلى هذا الاصل يجرى
 حكم هذه المسائل كما في الذخيرة (و ثبت (دلالة كما اداراه) بالغلب (سده منع)
 ماله او مال غيره يلزم صحيحا او فاسدا (و يشتري) ملك ولو حرا (وسكت) بلانهي
 فانه انصرف مادوا فيما سكت فمعنى تصرفه انه لا يماضي من مال سنده في الحال
 لانه لا يذوقه من الادب الصريح بخلاف ما اذا اشترى من ماله وعامد في الذخيرة وفيه
 اشعار بان لو حلف ان لا يادون عدله للتجارة فراه كذلك حيث وهذا ظاهر المذهب
 ومن ابي يوسف انه لا يبحث كما في التماسي ويسعى ان يستثنى عدا كان سده قاصيا
 فانه اداراه يبيع و يشتري وسكت لانصرف مادوا والصرف الذي يشاره لا يبعد كما
 في الطهيري (دفع) اي تصح سده بعد احد الادب (و يشتري) كذلك (ولو) كما
 (يعني فاحش) لانه تجاره وهذا سده واما عدهما فلا يعم بالعين الفاحش لانه
 مبرع وعلى هذا الصبي والمكاتب المادوان (ويوكل) المادون احدا (نهما) اي السبع
 والشراء لانه قد لا يبرع بنفسه وقد اشعار بان سده اذ الصاعده يوكل بالسبع
 كما في الذخيرة (و رهن) المادون شيئا من ماله (و رهن) شيئا من ماله غيره لان الاول
 انهاء والثاني استعانة فكلوا من تواع التجارة (و يثقل) و يأخذ (الارض) الموات
 من الامام للاحياء كما في الكرماني او يأخذها او أرض الصلح منه مسافاة كما في المغرب
 (و يأخذها) اي يأخذ المادون من الامام او غيره ارضه (مرارعة) لانه ان كان
 الدر من قبله فهو مستأجر للارض من بعض الخارج وفي العكس موخر بعدد المال
 سده وهذا اشارته الى حوار دفعه الارض مرارعة لانه ان كان الدر من قبله فهو
 مستأجر والا فموخر كما في الذخيرة وما ذكرنا من المعنى المسادر لان معنى مما قبله كما طس
 (و يشتري بدرا برعه) اي يجوز ان يبرع وان احتاج اي شراء الدر بالمال المعينة
 وهو حب العمل وغيره كالبرو بشارك غيره (عاما) لانه وكالة لا معاوضة لانها كماله
 ووكالة معا والمادون لا يملك الكفالة الا اذا ادب بهامره واحسنت فانها تصح واما
 اذا ادب بالمعاوضة مئة واحدة فكلوا وازوجه كانه مده وتماه في الذخيرة (و دفع المال)
 مصارفة (و يأخذ مصارفة) لتحصيل الربح (و يسأجر) ما يحتاج اليه كالاجير
 والدانة والنت والارض وغيرها (و يوحه نفسه) فيما يذله من الاعمال (و يقر بوديعة)
 لاحد لان الاقرار من تواع التجارة كما في الهداية وقد اشعار بان المادون بالتجارة
 مادون ماخذ الوديعة كما في المحط وغيره لكن في وديعة الحقائق خلافه (وعصب) اي
 نقر وعصب من احد يامر (و يقر) اي يقر بدين واسع نسب التجارة فلهذا لا حد سواء

كان احسا او انذارا لداور و حدة و هذا عندهما و اما عنده فلم يصح اقراره به
 الا بجنس كان التظلم فلما اقر بحبائه او مهر لم يصح فلم يقر بحبائه الا بعد انه في الكافي
 (ولو) كان اقراره بهذه الامور (ومذا لم يقر) لان المصحح لا يقر اقراره بالادب والادب
 ما به وهذا عنده و اما عندهما اقراره به بالحجر لا يقر لان الحجر انزل اليد واليد الم بعد
 في المحذور (ويهدى طعاما) اي ما كثر لا الدراهم ولا الدنانير لاسيحاب القلوب (مسررا)
 قليلا لا كثيرا فان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فهدى عشرة وان كان عشرة
 دراهم هادى من دنانير على ما مال بعض المشايخ كما في الدخيرة (و اضعف من اطمه)
 للاسحاب كما في الهداية وفيه اشعار بأنه نصف استحسانا من لم يطمه انصا لميل
 ولو سالت كما اسر اليه في الدخيرة والمراد الصياغة السيرة لا الكثرة والعاصل سبها
 ما اتى محمد بن سلمه بما ذكره في الهداية على ما في الدخيرة ومنه ومر الى انه لا يتصدق
 اصلا على ما مال بعضهم كما في الخلاصة و الى انه لا يهب اصلا لكن في الدخيرة و به
 لا يتصدق ولا يهب درهما فصاعدا و قال ما دون ذلك والى ان المحذور لا يهدى
 احدا ولا يصفه ومن ان يوسف انه لا يمس يدائه بعض رعايته الى قوب يومه ف يوق
 سهره لان ولده بهصر ما عطائه ما سوا وكذا بعدم الاعطاء لانه قد صاعح كافي الكافي
 (و) يصف (من يعمله) اي المأدود من الضار لاسيما له فلو يهبهم وعدم الرضا
 من الصداقة فقص في حق العامل (ومحط) المأدود (من الثمن) اي من مسع (يعيب)
 اي يستعيب ويحذو عنه (فدر اعهده) من الضار لانه من مسعهم كما في الكافي وهذا
 اشعار بأنه لا يخط اكثر مما يهدى منهم لكن في شرح الطحاوي ان الخط اذا لم يكن فاحسا
 محذور اجابا و اما اذا كان فاحسا محذور عدة خلافا لهما وبانه لا يحط بغير عيب وهذا
 بالاجماع كما لا يبا على ما في الخلاصة (ولا يروح رقيه) من المد والامه لان الترويح
 ليس بخسارة فلا ولا يبدله في ذلك لانادى المولى وهذا عند الطرفين و اما عند انى يوسف
 فروح اذنه كما في الدخيرة (ولا يكاتب) المأدود رقيه وان لم يكن عليه دس لان الكسابة
 ليست بخسارة وفيه اشعار بأنه لا يفتق الصداقة فوق الكسابة كما في المحيط (وكل دس)
 مبدأ حرمه على رقيه (وحب) على المأدود (تجارة) هي مصادرة مال عمال عمل
 من وحب باشره او باستحقاق المسع بعد التسليم الى المشتري او هلاكه فله ومل
 بقصا مسع اذا عيب وامتنع رده نسب (او) وحب (بما هو في معاهها) اي في حكم
 التجارة (ككرم وديعه) اي صحتها كما اذا اودع رجل مأدوما ما ذم طلبه منه فابكره
 في ذلك ثم اقره فانه ممن لان المودع صار خاصا بالمحذور وصحان العصب في حكم
 صحان التجارة لان المصنوعات تلك ملكه الصانع والعزم بالمصنوع ما يلزم اداؤه من الدس

(وعصب وامانة) كالنار به وما لاشركة والصار به والاحارة (جعلها) اى
 جعل المادون الامانة فان العصب غير مقيد به والوديعة احص منها وانما كرها بيعا
 لا هبة والوفاء به (وعقر) اى مهر مثل (وحب) على المادون (بوطنى) بجاز به (مشرية
 به) الاستحقاق بطرف وحب ما هذا العتروا وحب نسب الوطنى الا انه مستند
 الى الشراء ولهذا سقط عنه الحد فيكون حكم الشراء واحترمه عما وحب عليه
 بالترويج من المهر فان الترويج ليس فى معنى التجارة كذا فى الكرماني واذكر ما طهره
 مثال لما هو فى معناه وصرح فى النهاية والكفاية من الضمان لانهما بين الامثلة
 وفى كلامه تسامح فانه مثال لئس وحب تجارة على انه يجوز ان يكون ذكر الامثلة
 كما مر فى السابق مشوشا (يتعلق) ذلك الدين (برقته) اى المادون وفيه اشعار بانه
 لو باع سيده بعد الدين كان باطلا فقل معناه انه سبطل لانه موقوف على اجاره العرمان
 وقل انه فاسد لانه لو اعطه المشتري بعد القبض لصح ولزم فينه فلا يكون موقوفا
 كفى الذخيرة (ساع يده) اى منع القاصى المادون فى ذلك الدين فطلب العرمان وان
 لم يرض بذلك سده كمال عند اطلاقه وهذا اذا كان السيد حاصرا فان عاب لانه
 لان الخصم فى رقبته هو السيد ويعد لئس يحتم فان لهم اسماء المادون كفى الذخيرة
 وايضا لما عا اذ اقصى الدين بديه كفى الهدية وقوله يبيع مشعر بانه لا يبيع لامره دعما
 للضرر عن المشتري ولولا مع الدين يطالب بالباقي بعد اداءه وانما ساع فى البعثة
 مرة لانه اخرى فانها وحمت شيئا فشيئا كما مر فى السكاح (ويقسم ثمة) بينهم
 (الخصص) اى مقدار نصيب دين كل واحد منهم ثم ان فصل من دينهم شئ ثمة
 فناسد وان لم تكن فى الثمن وما يباي (و) يتعلق (نكسه) اى المادون وفيه اشعار
 بانه يستلزم حصول المادون فى بيع كماله لانه الخصم فيه ولا يشترط فيه رضاء ولا حصول
 سده كفى الذخيرة (وقد حصل) ذلك الكسب (قل) ذلك (الدين او) حصل (سده)
 فيباع منه ويقسم بالخصص (و) يتعلق (عنا) نكسه كما اذا وهبه (وانتهب)
 اى قبل ذلك الهبة والاول ان يقدم مع الكسب على الرقعة فانه لا يباع المادون ان كان
 كسبه اى بديه لان الدين المتبقي من ايسر المائين والكسب انما من الثمن وهذا
 اذا كان الكسب مالا حاصرا واما اذا كان عا شيا يرحى قدومه او دسا يرحى حروجه
 ولا يبيعه القاصى الا اذا لم يقدم المال ولم يرحى الدين ولم يقدم منه ومن المشايخ من قال
 مدته معوصه الى رأى القاصى وعن ابي مكر الحلى ان مدته ثلثة ايام كمال الذخيرة وهذا
 كله على قول العلماء ائمة واما عند زهرى فلا يباع رقبته ولا ما انتهب لانه لاحق للعرمان
 ذلك (لا) لعل ذلك الدين (عنا) احده (من كسبه) (قل) ذلك (الدين) لانه مرع عن

حادثة في ذلك الوقت وجه اساره الى امتهل الى ما احدث بعد الدين فسرد منه كما اذا
 كان على المأدود من جسمائه وكسب الف آخذ اليه ثم تحفه من جسمائه اخرى
 ما يستره الا في السبيل لان كلامه وصي الاف صالح لاداء الدين فيكون احده
 الاف يبرحق كافي الكرماني (وطول) للمأدود (عماني) ن ديه ادا مع رحته
 بعد ضمه اديهم الحارفي العلل العادل بالبيع والكثير الا حل بالسياسة لاني اجمع بينهما
 ولا في الطلب من السيد لا تتطاع قلعته به (ولقد احدثه) اي احره (مثله) كعشرة
 دياهم في كل شهر مثلا (مع وجوده) عليه اسما او فده اشجار ان السيدان ياخذ
 منه عيلة فل وضع الصر به وفل لحوق الدين وان ياخذ اكثر من علة مثله قل
 الدين وان لا ياخذ الاكثر بعده وان يصع الصر بعد الدين كافي الكرماني (والباقي)
 من علة مثله (المرمى) فجمع بينهم بالخص (وبعثر) المأدود عبر المذير عدهم
 (ان اتي) لان الابي مع ابداء الادن فكذا يجمع معاه فلا يلزم شيء من تصرفاته
 كالبيع وهل يعود الادن ان عاده من الاقلم بذكره محمد واحلاف المسامح فيدوا الصحيح
 انه لا يعود كافي التجديده وفيما ذكر ما اشار الى انه لو اذن الاقلم لم يفتح الادن
 لكن في الهداية اساره اليه انه قد صبح اذ كان العبد المصوب له قد صبح الا انه
 لا يسل اذ به وفصل في التجديده له او افر العاصب او كان للثلاث بني حاصره عاديا في
 صبح الادن والادلا (او ما سنده) لان الاهلية لازمه في ابداء الادن فكذا في بنياته
 وقد عرفت ما لب (اوحي) سنده وحوار ان يكون العمر للمأدود فانه ان اشجر به ولم يصد
 اذ به الا فانه كافي المصمرات حمويا (مطما) ما انكسر اى دائما فان حن عبيد ثم فالعبد
 على اذ به لا يبر يكون غير لانه يرض كافي الكرماني وص الى يوسف ان المطبق اكثر
 السسه فصاعدا وعبد محمد سده فصاعدا كافي التجديده وعبد اى حبيبه يعوض الى
 رأى العاصي و به نعتي فان مست الحاحه الى اتوقت فاني بسده كافي تمته الوافعات
 (اوحي) سده او المأدود فانه على الخلاف الا في كافي المصمرات (ديار الحرب مریدا)
 وحكم العاصي الحاقه فانه حوب حكمها حتى يمس ماله وهذا عدهما واما عده فمجرد
 الاريد اذ صار بصرفه موقوفه كالم (او حمر) سنده (علة) ي المأدود ويحور ان يكون
 حمر من المفعول وعليه مفعول ما لم يسم فاعله فعل هذا قد امداد كرامس حوار ارجاع
 العبيد للمأدود (بشرط ان يعلم) المأدود بالخبر (هو) لم يطف (واكره اهل سوق) فان
 حمر فمحصر من رجل او رجلين او ثلثه لم يخبر لانه كان مأدوما بالادس عاملا وكان الادن
 خاصا بان ادن فمحصر من معدودات الخبر بالخبر بشرط ان يعلم الله سده والمعدودات
 كالمخبر ما لم يخبر بمعدوداته اذ ادن فمحصر به لا يخبر بثبت الادن بمعدوداته الواحد اجماعا

وأما المجر فكذلك عددهما وأما عذبه فيشترط أحد وصي الشهادة العدالة والعبد
 وذكر هذا الاشتراط في الزبادات فلا ذكر الخلاف والظاهر أنه قول محمد وحينئذ يكون
 ذلك منه رجوعاً عنه كما في الدخيرة وتجهير (الامة) المأدونة (ان استولها) سندها
 أصحنا خلافاً لغير اعتبارها بالاعتداء (وصحى) سيدها ح (فيها) أي قيمة
 المستولدة المديونية (للعرقم) لأنها لاتأخذ بالتأجيل سندها والمالم يصح أكثر من القيمة لأنه
 إنما يحس ردها لا غير (وأشمل دينه) أي دين المأدون (مالم يورقنه) حتماً (لم يملك)
 سيده ما عدا ما في يده من المال عده لأنه منصرف لصحة وأما وقع المال للسيد
 فلا خلاف أنه قد مر أنه عن صاحبه وأما عدهما فبذلك ما عده لأنه فرع الرقة وهي ملك
 السيد لا خلاف ولذا يحل ويطي المأدونة وتبقى حق العراء بها لا يمنع ملكيتها للسيد
 وأما توسع في إحاطة الدين بازرقه والكسب مما لانه أن لم يسرق بهما فقد ملكه
 لا خلاف كما في الحاقه فرع على هذا المأصل مستثنى وأشار إلى الأولى قبل (فلم يفتق)
 عده (باعتاده) أي إصاقي السيد له وعنى سنده كما في صورته عدم الإحاطة
 عند التملك ثم يصح السيد عدهما أي إذا كان موسراً ويسعى إلى إكمال مضمراً
 ثم رجع عده كما في الحقة أنق ثم شرع في الشاية فصال (ويبيع) هذا المأدون ما عده
 (من سيده بالقيمة) أي عمل القيمة أو أكثر لأنه غير مهم في ذلك وقد أعاد إلى أنه لو باع
 من سيده داخل من القيمة ولو يسيراً لم يجر ولو باع به من أحى حار له دم الهبة وهذا
 عده وأما عدهما فيبيع من سيده مطلقاً إلا أن السيد يعبر بين أرائه المسمى وبين
 نقص البيع ويصح من أحى ما بين السيد والعاشر إذا عاشر وقيل الصحيح أن قوله كقولهما
 كما في النكاح (أو داخل) منها عدهم لأن عده العراء (أو باع) سيده ما له من هذا
 القيمة (أو داخل) منها عدهم لأن فيه بيع العراء (أو باع) سيده ما له من هذا
 المأدون (أو أكثر) من القيمة ولو يسيراً (نقص) السيد البيع (أو حصة الفصل) عن القيمة
 صيانة لمحق العراء كما في الأوسط فلا ذكر والخلاف لكن في المذهب طوعه أنه عدهما وأما
 عده فالبيع والسد وإن أسقط المحاربة وكان الدين يسيراً (وطلعت منه) أي سقط
 عن دمه هذا المأدون ثم بيع ما عده سيده منه (أو سلم) السيد (مبيعه) إليه (قل
 قصه) أي قص الثمن إذا باع السلم وطلحق السيد في الحس وهو لا يسترح
 على عده وسأوفيه إشارة إلى أنه لو كان الثمن عرضاً كان السيد مطلقاً منه كما إذا أودعه
 عده أو عده منه كما في الكرماني وغيره وفيه إشعار بأنه لو أخذ العدم من مال سيده
 شيئاً ثم اعتق كان للسيد مطلقاً عنه أو عن وارثه (وله) أي السيد (حسن مبعد)
 عده (لأنه) أي لاستيفاء عده من المأدون من المبيع وإن زال عن ملكه إلا أنه قد بقي

ملك السرحى وصل اليه النبي واما هذا المأدون فلهذا نون اشار الى انه لم يكن مديونا
 لم يخرج من السد ولا سده منه كافي المعنى (رخص اعانه) اى اعتاق السد عدليه
 مأدونا (مدونا) لغا ملكه وفيه اشار الى ان اعتاق غير المدين صحيح بطريق الاولى
 (ومن سده) بامرنا (الاول من قومه ومن دينه) لانه ان لم يلق حقهم فان كان الدين
 اكبر فاول ما ياتي بعد العفو في انفسهم العدا اشعار به لواعى المدين واما الولد أدوين
 لم يضمن لعدم الخلاف الحق (ولو استرى او باع) من قال انه عند فلان (مسكنا) غير
 محرم (عن ادمه وجره) فهو مأدون (استحسانا) فصيح بصر فانه رعاية لما هو الاصل
 في المعاملات من التامل والطاهر وقد اشعار به لواعى المأدون لكان مأدونا وان لم يكن
 عدلا للاحاطة بالنس كاشير الذي الهديا وغيره (ولا باع) هذا المذهب (لديس)
 صانه الحق السد (الا اذا امر سده ليه) او افا واليه عليه مسامحة وفيه اشعار
 بانه باع كسبه بدون اقراره لانه حق العبد بتخلف ارضه كافي النكاح (وتصرف
 الصبي) اى جمع بصر فانه اذا كان عابلا (ان يبع له) من كل الوجوه (كالا سلام)
 فانه باع بلا صرف في الدنيا ولا حرة وحرمانه عن ميراث ابيه الكافرو عارفة عن زوجته
 الكافرة لا تصافى الى اسلامه لى ان كفرهما وانما لم يضمن احكاما لارادة دون الاصلية
 الى احدها سعاد الدارين (والانتهاب) اى قبول الهبة وكذا قصصه والصدقة
 وغير ذلك (صح لادن) من الولي لانه كالسابع منه (و) تصرفه (ان صرفه)
 من جمع الوجوه (كالطلاق والعتاق) واو على مال دينهما وصلا لا زوال الماء وهي صمد
 محص ولا تصرف موقوف اية بالذول وحصول النوايا ما شئى وغير ذلك بالم بوضعا
 لذلك اذا لا عتاق او وضع وثلمها الهبة والصدقة وسيرهما (لا) تصح ذلك مذهبنا
 (وان ادن) بالصبي من قبل اولى ذلك الصرف لان الصبي مذهب الاساق الا لا استمرار
 وقد اعشار الى انه لو احرار هذه الصرف بعد التلوع لم يصح نعم لو كان احارده اعط
 تصح لادن (معتد صح) كما اذا قل بعد اودت ذلك الطلاق او العتاق فانه منع
 كافي جامع الصغار والى انه لا يصح هذه الصرف من عمر كالأب والوصى واقاصى
 لان دهما صرفا له وامشى موضع الضرورة عن فواعد الشرع ولذا لو يحدى حاحه
 الى الطلاق او العتاق من جهة لدفع الضرر صح ذلك حتى انه اذا كان من ويا حامييه
 امره اية فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا بعد بعض اصحابنا وايا كاسولته نصه
 من عند مشترك بينه ومن غيره واستوى ذلك النكاح بعد صدق النسي مئة نصيه ولذا
 صح في بعض مبركه وان كان موثرا كافي اصول السرحى (وما سمع) من تصرفه
 مره (وصرف) اخرى (كالسبع والسر) فانه ما عثر الى حصول النسي مع والى روال المالك
 ضرر وكذا الاحرار والسكاح وسيرهما (علق) صاده (بائن ولنه) فانه صح اعشارا حى

لواحد ذلك نفسه بعد اللوع صح كأي الخامع (نشر ط ابن علق) أي يعرف (البيع
سائلا) رائلا للملك لواحدك (والشراء حاسا له) وغير إلى السر من العاشقان
كل صبي إناق السبع والشراء مفسهه اعلى ما مال سح الاسلام كأي الدخيرة وغيره
(وولاه) أي ول الصبي في السمس والمال (ابوه لم وصيه) أي وصى الاب من حليقة
له بعد موته في الخبثوا والصرف فيهما ثم وصى وصيه كأي العمادي (ثم حذو) أي حذو
الصبي اب الاب وان علا لاب الام (ثم وصيه) أي وصى الخدم وصى وصيه (العاصي
وفيد اشع) رمان الوالي من قبل الاوليا بالطر من الاول (او وصيه) أي من نصه العاصي
لأولايه في ماله وانما عدل من كله الترتب إلى السو ومه اشعار بختة ولاية كل من الوالي
والعاصي ووصيه بعد موت وصى وصى الخدموا شار في هذا الكلام إلى انه لم يجوز ادن الام
للصغير وكذا ادن احد وعاء وحاله لانه ليس له ولاية الصغر من ماله وعلم الكلام
في اصول الاحكام (ولو اقر) الصبي المأدون المولى او غيره (عامه من كسه) من عس
اودى (او ارثه) أي أورث عن ابه او غيره (صح) ذلك الاقرار في طاهر الرواية لانه
بالادن كالع وعده انه لا يصح لان الخاجة في ختة الاقرار عامه لمخاجة اليه في العارة
وهي معقوده في المورث كأي الهابة ولا يحق ما في لعدا لمخحه والارث والوصية
من المشعار بالتمام ومكي فيما يلزمه مع المناسبة لشروع من رعايه حسن الاحتام

﴿ كتاب الوصايا ﴾

عقده المأدون لانه معلق عامه بالموت وانما جمع الوصية اشعارا بكثرة انواعها وان كان
اللام ترد إلى حسن الايصاء (هي) أي الوصية لعدا اسم من الايصاء كالوصاء بالفتح
والعصر والوصاية بالفتح وانكسر قبل اوصت أي فوصت إلى زيد لم يرو وكذا وهو
موص ودلت وصى ويقال له الموصي ابوه وعمر وموصى له والمال موصى به ويقال له
الوصية كأي اصبابة والعامة يس وشريعة (ايحاب) أي ارام شئ من مال او معة الله
ثم إلى اولعيه وهذا سامل للبع وانما حاره والهد والعارية وغيرها (بعد الموت) مخرج
للكل فانها المحاب في حال الحياه وانما يسمى الوصية لان الميسل اوصى به وصل ما كل
من امر حاته فانه بعد من امر بماته فعال وصير الشئ شئنا داوصله به كأي الكرمانى
(وبدت) الوصية عند الجمهور في وجوه الخير لتبارك التقاصير وعرضت عدده من
في حق الوالدين والاقرين غير الوارثين ووجت على اسى عند بعض في حق الكل
والاول الصحيح كأي اراهدى (محل من الثلث) أي ثلث ماله وجه اشارة إلى ان الثقليل
في الوصية اذ صل لما روى عن النبي المهديين ان الوصية تالمس احب اليها من الوصية

ما ربع وما ربع احسنها الثلث والى ان الوصية النافذة في الشرع الى اثلاث الا اذا ايجاز
 الورثة كما في الاختيار (عد عاء ورسي) عانهم (او) عدا (استعافهم) اي صيررتهم
 اعياء (محضتهم من ميراثهم) يرث كل منهم اربعة آلاف درهم على ما روي عنه
 او يرث كل عشرة آلاف درهم على ما روي عن العسلي كما في الطبرية وقتل بحر عد
 احد هذين لاشمال كل منهما على مصلة هي صدقة وصلة وهذا كله اذا لم تكن عليه
 حقوق والا فالسلام صرف ككل الثلث الى ذلك كما في الراهنى وغيره
 (كثر كها) اي بدائل من زل الوصية ملسا (بلا احدهما) وهو الاستعفاء
 عاله وح لم يكونوا اعياء فعلى هذا يكون الاصابة له ههنا كما هو الاصل وفيه مر
 الى انه اذا كان ملسا لا يسعى له ان يوصى على ما قال ابو حنيفة وهذا اذا كان اولاده
 كبار او اما اذا كانوا صغارا لم يزل افضل مطلقا على ما روي عن السجستاني كما في صاحبان
 والى انها مدت اذا كان للموصى مال لانه من حق الله تعالى وحق العبد
 فلا تدب اذا لم يكن له مال سواء كان عليه ثمة او لا لكن في المنة لو كان عليه ثمة
 فلا مال له ولم يأم بترك الا يضاء وفي الراهنى انها مساحة كالوصية للاعياء
 من الاحباب ومكروهه كالوصية لاهل الفسقة ومشقة كالوصية بالكنعارات وقديرة
 الصامات والصلوات (وصحب) الوصية بالثلث وغيره (الجميل) اي لما في نظر ابي
 من انسان وغيره من الحيوانات فاو اوصى لما في نظر دابة ولا يلقى عليه صح كما
 في شرح الطحاوى وعمره وفي الاكثا اشعار بان الوصية صحت بدون القول به
 اما شرط لئلا الموصى له للموصى به كما في الهامة وسباني اشارة اليه في النظر انها
 لا يصح بدونه (و) صحت لاحد (ه) اي بالجل بما في نظر دابة او حارثة اذا لم يكن
 الحين من السد كما في شرح الطحاوى (او ولد) الذي من الحارثة والدابة وهذا
 قيل للقدمين جمعنا (لاقل) من (مذهبه) اي هذه الجملة وهو الا دعى منه اشهر
 وفي الفيل احد عشر سنة وفي الابل والحيل والخمار سنة وفي الفرس تسعة اشهر وفي الشاة
 حسة اشهر وفي السور شهران وفي الكلب اربعةون يوما وفي الطير احد وعشرون
 يوما كما في الاستعلاء (من ودها) اي وقت الوصية هاهنا يشترط لصحة الوصية وجود
 الموصى له وكذا وجود الموصى به حقيقة او حكما بان يكون على خطر الوحد كثرة
 النسا ما عاش كما في الهامة عن المتوسط وسد كرامتشي منه فكان صاحب المصنف
 عمل عن ذلك حين قال ما شكل ذلك المشرط عمرة النسا وكذا صاحب الكفاية
 حيث حكم بالا حلال كما في العمر ملى به صح الوصية بما في المظن اذا ولدت لاول
 من سنة اشهر من وقت موت الموصى لانه لا باقى ماد كرو الوحد عد الوصية كما

لا يشي وهذا ان لم يؤيد ما في النص كما قلنا وكذا لم يؤيد ما في الكافي انه لو اوصى
 ثلث ماله بثلث ما لم يتم اكتماله استحق ثلث ما يملكه عند الموت لا لتقرر ان الموصي به
 اذا اكل مدينا او عمر معين وهو شائع في بعض المال بشرط وجوده عند الوصية وان كان
 مائنا في كل ما يستقر عند الموت كما اذا اوصى بعمر من عمى او من مال ماله بشرط وجوده
 المرن في الاول عمر الوصية وفي الثاني عند الموت وتعمده في النهاية من الدخلة وعمره
 وفي الكلام اشعار به ان ولدت الحارثة لستة اشهر فصاعدا من وقتها لم يصح
 الوصية لئلا يحدث الجمل بعد الوصية الا اذا كانت الحارثة ممددة فان الوصية تصح
 اذا ولدت الى سبب قاسم على التسبب كما في المعمرات (و) صح (هي) اي الوصية
 (والاشياء في وصية ما لا الاحكام) فالامة للموصي به والجمل لورثته الموصي لانه صح
 امراد الجمل الوصية وكذا المستند على ما تقرر فالاشياء مقطوع ولا يفتقر الى التناول
 الوصية بل الى الملاسة وعملها الجمل حره امه وابوها عصار كاشياء الطيس من الملائكة
 وهو حتى لا يه ربي ربههم كما في الكرمانى وهما اشكال ما انعماء لم يشترطوا عند
 ملك الملاسة والعقهاء حذروا امشاء قدر من ر من الف درهم كما في الكافي وعمره
 (و) صححت شئ (من) مال (السلم للدمي) لانه كالمسلم في الامامات وفيه اشارة الى انها
 لا تصح من الحر في واهلها واهلها النورثة وفي الدخيرة انها تصح لحرى مستأنس
 في طاهر الزاوية وعن ابي يوسف انها لا تصح كالا تصح لحرى في دار الحرب حتى
 لو حرج اليها بان لم يكن له من ذلك شئ وان احارها الورثة ومهم من مال انها
 تصح له وهذا اذا كان الموصي في دارها واما اذا كان في دارهم في صحته ماله اخلاف
 المشايخ ساء على ان الحر في كاليث في حقا فهو راولنس من اهل الدار فلا يجوز (و)
 صححت (امكنه) اي من الدمى للسلم للامر وسعى اريدكون وصية الدمى لحرى كالمسلم
 على ما وصلنا وفي المعمرات يجوز وصية المسامس للسلم والدمى بلا احارها الورثة الكاشين
 في دارهم واما اذا كانوا في دارهم مسامسين بهم كالمسلمين في المعاملة (و) صححت (بالث)
 والافل (للاختي) عمر الوارث وان لم يرص به الورثة (لا) تصح الوصية (في اكثر
 منه) اي ما كنز من الثلث فان في تحمي معنى الباء كما في الاماموس (ولا) تصح شئ (لوارثه)
 اي الموصي لحدث مقول عند الجميع ولو اوصى له ولا حسي كان له النصف وطلت لوارث
 كان الخلفه ولو اوصى بكل ماله لزوجها كان الكل له نصف بالارث ونصف بالوصية
 كما في قاصيحتان والميراث من الوارث من كان وارثا وقت موت الموصي كما في عامة الكتب
 ولو اوصى لمن كان وارثا وقت وصية الموصي ثم صار غير وارث وقت موته صححت كما اذا
 اوصى لزوجته ثم طلقها ثلثا او واحده ومضى عدتها ثم مات الموصي وبالعكس لم يصح

كما اذا اوصى لاجلته ثم تزوجها ومات وهي حية ووه اسعار له لا يصح لعد وارثه
 ومذوره وام وابنه وصيه لاوارث جمعة خلاف الوصية لان وارثه كما في لسطم
 واعلم ان اوارث اذ كان صديقا ورثا من وصي له شيء من ماله منع به في حياته فلو حله
 ان ملك الملك غيره لم يوصيه ذلك الغير ذلك الصغير ويبيع اتعاذه لذلك مادام حيا كما
 في النصاب (و) لا تصح لاجل (قوله) اي قابل الموصي سواء كان وارثا او غير وارث
 واسئل عن اوصية (مات) اي هل مباشرة لاول سبي ماله تصح الوصية
 لخامس يرفع الموصي ماله او هلك ويستحق الموصي والمحمول اذا كان ماله تصح الوصية لهما
 بلا احوار الورثة كما في النعم (الاحار ورثة) اي ورثة الموصي الوصية ما كثر من الثلث
 للاحيى وشئ لوارثه لانه ماله تصح لاسقاطهم جميعهم وعد اي وسف ورف
 تصح للقاتل ولو احواروا والاحار المعتبر ما يكون بعد الموت حتى لو احواروا فله كاب
 لهم الرجوع عنها والتمس من الورثة من يكون احاربه معه ان يكون ساهلا ماعدا
 شيئا حتى لو احوارها صغير منهم او محمول لم تصح وامام الميراث قد تصح وصيته اذا
 رأى والا فمعه له اسداء الوصية حتى لو كان الموصي له وارثه لم يصح الا باجارة ورثته
 ولو كان احيا صحت من الثلث كما في المضارب وهم اشارة الى انه لم يكن وارثا للموصي
 ما كثر للاحيى مع وصيه كما في الخلاصة والى انه لو اوصى لعدته ولاوارث له صح
 الوصية له وهذا عند الطرفين وامامه اي يوصي فلا تصح وان اوصى له لا تصح لعد
 القاتل ومذوره وام ولده ومكاه الا باجارة او به كما في لسطم واعلم ان اما في ذكره بعض
 اشياحه ان المريض اذا عين لواحد من ورثته شيئا كالدار على ان لا يكون له في سائر
 التركة حق يجوز فعل هذا اذا وصى بثلث الوارثه بعد موته فمذ يكون تعيين الميت
 كحيين باقي الورثة معه كما في الجواهر (ولا) يصح (وصي) ولو مادلا مراهقا وكذا
 من مثله من كان في اهلية حال كالمحمول بوه اساره الى ان تصره كما لا يصح بغير
 لامر مصفا الى ماله الطلوع كما اذا قال انا لعت فلان مالي لفلان كما في اكرام
 وال ان المحذور الذي بلغ غير رشده صح وصيته استحسانا كما في النظم (و) لامن (مكاتب
 وان تركه واه) لانه ليس من اهل العرع دل هذا عنه وامامه ما صح بوه اساره ان
 ماله لا يصح من العد واحواته كما في فاصحار (وقدم ابيها) اي الوصية لان
 اداء لازم بخلاف الوصية وفيه اسعار ماله لا تصح من مسرق الدين الامراء العراء
 كما في الكافي (ومثل) الوصية (يعدموه) اي موت الموصي لا غير لان ماله وفوت ثبوت
 حكم الوصية (ويطل) اي يطل (قولها) في حيا الموصي والموصي له رده له
 الوصية بعد موت الموصي بلا حلاق (و) يطل (ردها في حياته) فله قولها بعه

عندهم خلافا لآخر (وله) أي بالقول المذكور لا غير (يملك) الموصى له ما قبل شرط
 المالك الموصى له الموصى به لا للخدمة الموصى كأم وهذا إذا كان الموصى له أهلا للقول
 والافلاحيح إلى الـ (وله) كمال الذميرة وقد اشعار به لا بشرط في المانكية القرض ثم
 أنه أي ما ملك بدون أو ولد فعلى (إذا مات موصيه ثم) مات (هو) أي الموصى له
 (بلاذول) ماله الموصى به ولم يرد وهو من قبل الإكفاء (وهو) أي الموصى به يكون
 ملكا (لورث) أي ورثه الموصى له أحسب بالآله صار ملكا للموصى له في آخر حرة
 من أسراة به فأمس عن القول ويكون لورثه وده أساره إلى إهم لورثها لم يطل
 وأعيان أساوره عرل في الـ واهل وصل الاستحسان أن لا يطل الوصية
 وانقياس أن يمل (وله) أي الموصى (أن يرجع عنها) أي الوصية لأنها تنزع لم يلزم
 إلا بالقول (قول) أي (كأن) كرجعت عما وصيت له لأن أو اطلت أو ركت أو ما وصيت له
 فلعلى لا تجزأ وهي حرام أو ما كافي ما صحت (أو فعل بقطع) ملك العمل (حق
 الملك) عهلا به صار الموصى به شيئا آخر هذا العمل (بأمر) في العصب من قوله ما نص
 وعبرانه واعتلم ما به من ذلك ولو أوصى بصوف ومحوه فعل أو قص وقص
 أو رطم أو دق في فعدا كان رجوعا كمال الصم (أو) حل (يريد) ملك العمل (في الموصى
 به ماض) من رائد (تسليم) أي الموصى به (الآله) أي مع ما مع من ذلك أرائد كالت
 السوقي (الموصى به) أي كماله وهو المانع من تسليم السوقي إلى الموصى له
 الأمان السمن وكذلك الثوب إذا صعد (و) مثل (الساء) في ساحه أو دار موصى بها
 بخلاف الخصص والهدم فاه ليس حرعا أو الوطيهما رجوع كمال المصبرات (و)
 مثل (نصرف يرد ملكه كاسع) فاه فعل مشتمل على تصرف يرد ملك الموصى
 وهو أمان عن السليم (و) مثل (الهدم) أي أرائد الملك وإطلاقه مشعر بأنه لو عاد إلى
 الموصى لمرأه أو الرجوع عن الهدم ومحوه يعود إلى الوصية كمال الهداية والحاصل
 أن الرجوع عن الوصية على أنواع واشتمل الصحيح القول بأنه كالأوصية يعين
 وما لا يملكه الآلهة ول كالأوصية بثلاث المسال فانه لم يرجع عنها إلا بأن قال رجعت
 وما لا يملكه إلا ما حصل كاسع لعدالة أن من مرضى مات حر فاه مدر متسد
 وما لا يملكه بواحد منهما مثل أن دة تدبر مطلقا كافي الشهيرة (لا) رجع عنها
 (بمسلم ثوب) موصى به لأنه قد حصل عهدها أي عاده (ولا يجوزها) أي
 جواز الوصية وأكادها حتى لو أمان بـ عاها بعد موت الموصى قلت كمال المانع
 لكن في " شرط أنه رجوع شخصوها قبل أن يقول أي بوسع والاول قول مجته وهو
 الأصح كافي الكافي ولأنه أس من أحلاف الرأين في المانع بمقول على المحو

صدعية الموصى او صورة الرجوع على المسوط على الموجود عند حضوره او التحوير
الحقيقى كفى الكفاية (وتظل هذه الرضى) مرض الموت (ورضى لمن يكفها) من
امرأه (مدهه) اى الهمة والوصية بمات فان كل تبرع من المريض وصه ولاوصه
للوارث كما مرويه اسد ارمله صح اقرار المريض لمن يكفها عنه خلا طرر ولم يصح
اقراره لزوجته بالاجاع لانها وارثه الا ان يصدق تشه الورثه ولو فى حاة الموصى
كفى العمدى (كأقراره) اى بطلا ما مثل بطلان اقرار المريض (ووصيته وحيته لاسه
كامرا او صدا) ولومد بوابه كاه (اناسلم) الاى (او اصى) العمد (بعد ذلك) الاقرار
والوصه والهمة قل موت الموصى لان فى الاقرار تهمه الا ان بعض الورثه وبه
اشعار به اوصار عروار بعد الاقرار بان امر لاجه م والله ان ثم مات المريض
صح الاقرار كفى العمدى (وهذه مقعد) نصم المم وقبح العين وهوا لدى لاجه كاه به
من داه فى حسده وجل هو منسج الاعضاء كاهل المطررى وطال ان الاثر هو من لا يبد
على القيام زماته (ومعلوح) اى رجل داه اصصف ومصدرة الفاعل كفى المغرب
وقال ان الاثر هو داه مبروف رضى به بعض المدن (واسل) اى الذى فى يده
فساد وآفه (ومسلول) اى الذى اصابه السل الكبر وهو قرحه فى ازمة ياربها
حتى دفعه (من كل ماله) خبره كل هم معمر من كل مال كل هم (ان طل
مده) اى مدة كل ن هذه الامراض بل يعصى سده من اول ما اصابه على ما قال
اصحابا كاد كره اولى الناس ومعههم قالوا ان عد فى العرف متطاولا وتطاول والا
قلا (ولم يحف حوه) بواحد منها ان لا يرداد ماله وما هو داه (والا) يمكن واحد
مهما بان لم يطل مده بان ماب قل سة اوحيف مؤته ما يرداد ماله بوماديه وما
(من يده) اى معمر ن ثلث مال كل مهم لانه فى حكم المريض وقاوا اذا اصابه
المرض حتى صار صاحب فرائس ونخر عن الشام مصالحة الجاه حده واردا على يوم
فهو مرض الموت فالسلول الذى طل مرضه ولم يصح كالتحجج وقال بن سلمه
بان كان لارى برؤ ما سادى فكالمريض والادكا صحيح كفى طلاق الممدى وص
سمى الاسلام اى فى حق العمدان لاقتدر على الخروج الى المسجدون السوق ان يخرج
الى الدكان وفى المرأه ان لاقتدر على المطبخ وقال الفضلى ان لا يخرج الى حويلج تحسه
وعليها الصمد كفى الخلاصه والمجاهر انه من كان العمد من الموت وان لم يكن صاحب
فرائس كفى هذه الدجرا (وان اجمع الوصايا) اى اخلعت قوه كاذبا ارضى بمرض
وواحب ومن الله تعالى ولحد كبح اعرض واداء اعرض الاصحه والتعده فلو كان
مالك وفاء ما كل تعد الكل كما اساق عه واحار الورثه فاذا صاق ملا احاره

ثلاثين عشر من وان اوصاه اكثر من اثلث (و) في (السماوية) اي كسب الص كما اذا
 اوصى هذا المريض هذين العبدين ماله وصيه وثلث في من الادنى ثلثة عشرة
 من الاعلى ثلثة عشر ومن صديقين على قدر نصيبهما (و) في (الدارهم المرسلة)
 اي في الوصية بدارهم مطالعة عزيمة بركة بكرة من الكسور كما نصف والربع وغيره كما
 اذا اوصى مريض له تسعون درهما ليدفعها لثلاثين وعمره تسعين فانه يملك الثلث
 الثلثون والقياس على المسئلة السابقة ان نصف في الكل صد الا انهم معقون في الثلث
 لانه اوصى الوصية فيها الى حين من اعيان ماله فلا بد من حق الورثة له طي الى معنى
 فلا يعرف في حق الموصي تحلا باللفظ بخلاف ما اذا اوصى الى اربعة على الثلث بان
 اوصى بالنصف لافاء يتناول ختمهم له طي ومعنى فاعتر (و) مثل نصيبه (و) او ابنته
 (بجحت) الوصية سواء اكله ان اواسه او لم يكن في ماله من واحد يشترط لا حارة
 وفي اكثر من واحد مثل نصيب من الادنى اربعة على الثلث فانه يحتاج الى الاحارة (و) نصيبه
 اي نصيب من اواسه بلا ذكره ل (لا) تصح وتطل لاه وصية على الغير بخلاف مثل
 النصيب وفيه اشارة الى ايه فيما اذا كان لها من اواسه واما اذا لم يكن فعدي بحت كما في المصبرات
 (والعرة) اي اعسار كونه من الكل او الثلث (محل العقد) كالسبع والائمة ونحوهما
 (في الصرف) الذي هو نوع من انواع المقام (المحر) اي الميعد للحكم في الحاصل
 لا بعد الموت والطرف متعلق بالفترة والاولى تعدية لثلاث بفصل بين العامل والمعمول
 الاحسن الذي هو الخبر اعني محال العقد (فان كان) الصرف والعقد (في) حال
 (المعدي من كل ماله) يصرف (والا) يكون في الصحة بل في المص من ثلثة (انطلق حق الورثة
 به) واما يعرف للعقد لانه اوافق مريض لا حي من عدم كل ماله وصفا للواقف
 لا من ائمه من مهر المال لا الزينة والمسلم مشعر بانه لو مكح المريض بمهر المثل حار كان
 بالعمادي (و) الصرف (المصا الى موته) اي الذي يبعد الحكم بعمد موته لا قبله مثل
 ان يقول هذا المعد حرا واولاده بعد موتى يهتر (من اثلث) لاسم (وان كان) هذا
 انصرف (في الصحة) ان اوصى بدارهم مطالعة لاه بظهر الصحة ان يتعلق بماله حق
 احد وهذا اذا قيد المريض بالدار من من مرضى هذا واما اذا اطلق ثم صح
 قبضية وان عاش بعد ذلك سين كان ائمة (واعتاقه) اي المريض قسا او مكانا او مدرا
 متدا حرة وصية (وبحالة) في الاحارة والسيحار والمهر والشراء والبيع بالبيع
 مريض مثلا من اخني ما يساوي مائة بمحسين كان التبع والاحسن تعدى بها ما بها

عندة على جمع الرضا بعد واه عساى عدهما طاق ثم اعنى او عكس فالجاء
 اول عده والاعساى عدهما كلى الهداية (وهته) عيساى مائه مع النفس وكذا
 مددته واراد حتى لو مر من اى وله ام لها عليه درى ان سم ارأه صبح من اثبات
 لا تمسار احدا بالرب كلى المدة (وصمايه) ما كفاه وعيرها كما اذا مال لغيره حالها
 على الصاعلى اى صام او بعد مكدا على اى صام مائه فالانصاف والمساواة على
 الخنايع والشترى بالصمى اعلم بالكمال كلى الكرملى (وصية) اى كالوصية اى
 من الثالث لم يصرف ما يحرمه فالاولى ان عمل ما بعد اعادة المقدمة

فصل في

(حاره) اى حار الموصى اذا اوصى له دتمى (من لصق) - اوه (ه) اى بذره قياصا
 كاقال ابو حبة وورر لانه يعنى الحار وهو الملاصق ومن سار له غيره في مسجد محلة
 استمسكنا كامالا وفي رواية عنه لاه الحار عما كلى الاحياء وما روى ان حق الحار
 ار لور دارا عيا وسما وجمعا فصعب كلى الكرملى وغيره والصحيح الاول كلى
 الصمى ان وده اسادة الى ان المسلم والكافر والصبر والكبير والذكر والاى قد سواه
 والم انه لا يدخل فيه النس والمدرام الولدان مكى هؤلاء لانصاف اليهم بخلاف
 المكاتب فانه حار كلى الدخيرة وذكر في الهداية انه يدخل في العدد الساكن عده
 لا عدهما (وصهره) بالكسر على ما سهر محمد و ابو عبيد (كل دى رجم محرم
 من عرسه) اى كل ذكر من امر ما روحة الموصى وان اعلنت من رجعى عنه وده
 فيدخل اناؤها واحوها وعدهما وقال الخوانى هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يدخل
 فيه الا اناؤها واما كلى العرب وبنى ان يخص هذا بلفظ الصهر واما لفظ صهر
 وبنى ان لا يدخل فيه الا اناؤها في ديار ما (وخته) محرم (كل روح داس رجم محرم
 ه) كروح بنت والاحت والعمه ومحوه وقل هداى عرفهم واما في عرفنا فلا يدخل
 الا روح المحرم من ما كان او لمدا حرا او عسا كلى الكا حو كرى الاموس اى الصهر
 وفي العرب انه عده العرب كل من كان من قبل المرأة كاس والاح وعده امة روح الاب
 وبنى ان يعنى في ديار الاله المشهور (واهل عرسه) اى روحه اعتار المعروف
 والتمه مال العورى والارهرى اهل الرجل احصى الناس ه والاحصى بالاسم
 من اروحة كلى الكرملى وهذا عده واما عدهما فكل من يعوله من امرأه ووارده
 واجيه وعمه وصى احصى تنويه في ماله كلى العرب ولا يدخل فيه رقة كلى الاحياء
 (ولته) اصله اهل (اهل ديه) اى بنت السب وهو كل من يصل به من قبل

أنه إلى أقصى إسه في الإسلام مسلماً كان أو كافراً قريباً أو بعيداً محرماً أو غيراً لأن
 الآكل والأهل فسمي لأن اسمها الواحد جيد حل فيه حننه وأبوه لا الأب الأمي
 لأنه مصاف اليد كأي الكرماني ولا أولاد السات وأولاد الاحسان ولا أحد
 من قرابة أم الموصي إذا نسب اسمها به من الآباء ولذا لو وصت لاهل بيها
 لم يدخل فيه ولدها إلا أن يكون أبوه من قومها كأي الكافي (وأما به) جمع قريب
 (ودو وإقرا به) أو أرحانه (أو أنسابه محرماً فصاعداً) من أقل الجمع أناس
 في الوصف فوه قال بطويه وهذا إذا لم يعرف باللام والألف أقل واحد الرد إلى المجلس
 وهذا عند الشيخين وأما عند محمد فأن كان الهداية وجه إشارة إلى أنهم إذا كانوا
 لا يحسون بالوصية حارة وبه يعني إلا أن المتعبد عنه بعضهم أو يتعزى بالأحوج
 منهم كأي ثم الواقعات (من دوى وجه) ليست نصف ولا صاحبة فرض سواء كانوا
 صغاراً أو كباراً أحراراً أو عبيداً ذكوراً أو إناثاً مسلمين أو كافرين فدخل فيه الخسوف الجدة
 وولد الولد في صاهر الزوجة وعن الشيخين أنه لا يدخل الحد وولد الولد وجه إشارة
 إلى أنه لو لم يكن له دورهم بطل الوصية عنه لأنه لا وصية للمدوم كأي الكافي يقدم
 (الأقرب فالأقرب) من دوى الرحم (غير الوالدين والولد) امتثالاً من محرماً فصاعداً
 لأن القريب في العرف من يترب إلى عيم بواسطة وتفرقهم معهم فلو أوصى لغير
 أو صابن فليعين عنه وأما صدهما فبربع لأنه يدخل فيه كل قريب ينسب إليه من قبل
 الأب أو الأم إلى أقصى إسه في الإسلام فلو ترك عما وحالي كان النصف للهم والباقي
 للخالين لأنه لا مستحق أقرب منهما ويثالث صدهما ويترك عما وعمته وحال وحاله كانت
 للأوليين عنه لاستوائهما في القرب وورثت صدهما كأي الهداية وغيره والصحيح قوله
 كأي العمران وأما الواجبة في هذه الوصية فثلاثة أشياء لم يمتد الحرمة والأقربة والجمعة
 لأن المقصود صلة الأقرب فيخص عن مستحقها كأي الكرماني وإليه أشار في الأسرار
 وغيره لكن في المسوط أن الجمعة شرط منعق عنه (وفي) الوصية لأجل (ولد) زيد الذكر
 والابن (والواحد والكثير) (سواء) وفيه إشارة بأنه يدخل الجمل تحت الوصية لأنه ولد
 حتى أنه يرث وأبوه لا يدخل إلا إذا فقد ولد الصلب فإن كان له بنات وبواين
 فلهن عمل بالحققة ولا يدخل أولاد البنات أصلاً في طاهر الرواية وعن محمد أنهم
 يدخلون كأي الاختيار (وفي) الوصية لأجل (ورثته) أي ورثته زيد (ذكر) واحد
 منهم (كأشبين) فإن كانت أسا وبنا يثالث بينهما وإن فقد أولاد الصلب يدخل فيه أولاد
 السن وفي دخول أولاد البنات روايتان كأي الدجيرة (وفي بنى فلان) اسم قبيلة كسي
 تميم (الابن) مستداً حمرة بغير (مهم) تعال كان ذكوراً أو مختلطين فالكل يدخلون

والاكفاء معمراته ليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من الثمن إلا رواية عن أبي
يوسف كافي الزاهد (وتهايا اليد) فيحكم للموصي به يوما والورثة يومين ويستولون
منه كذلك لأنه لا يتجرى وهذا إذا لم يكن له مال آخر والا فحكم للموصي به على قدر ثلث
الشركة والباقي للورثة فإن كان العدد نصف الشركة فحكم للموصي به يومين وللورثة
يوما وعلى هذا الاختار كافي الاختيار (وعوته في حياة موصيه) أي إذا مات الموصي به
في حياة الموصي (سقط) الوصية لأنها إنما تنفذ بالمول بعد موت الموصي (و) بموته (بعد
موته) أي موت الموصي (يعود) للموصي به (إلى) ذلك (الورثة) أي ورثة الموصي لأن الموصي به
استوفى ما وصي به (و) صحت الوصية (عمره تسامه) وحيث (إن مات) الموصي
(بعد) أي في حياته (عمره) (كأن) (له) أي الموصي به (هذه) أي الثمرة الخاضعة (قطعة)
لما حدثت لأنه لا يتناول حقيقة الأعلى الخاضعة (وإن صم) (إذا) ما حال له ثمرة تسامه إذا
(فله هذا) الثمرة الموجودة (وما حدث) من الثمرة في المستقبل وهذه أسارة إلى ما به أن
لم يكن قد مر ولم يسم المأكل الوصية وهذا في الغلب وأما في الاستحسان فلا
تقبل وتقع على ما يثبت إلى أن عوب الموصي به كافي الكفاية وهذا بخلاف الكرماني
(كافي ثلث تسامه) أو رصده فله هذه وما حدثت لمعاش الموصي به سواء صم أم لا
أدالعه قال على ما يثبت أيضا وهي شاة اللحم والأوراق وهوائم أخلاف وأطراف
وتحوها وفي بعضها الرل وكذا لو وصي بمرل كرمه في ثلاث سنين مات ولم يحمل الكرم
فيها شيئا وقف الكرم حتى يتصدق بمرله ثلاث سنين وهذه قول محمد بن مسلمة ومات
لما قال أصحبا وذهب بصير إلى أنها سقطت كافي التبعة (و) صحت (وصوف) عنه وولدها
الموحد (ولسهالة) أي الموصي به (ما) كان على ظهرها في بطنها وصرفها (في وقت موته)
من الصوف والولد والابن (صم إذا) (أولا) يسم لأن المعلوم منها لا يصح في بعضه أخلاف
البر والعلف فأنهما استحقا المال والأحار (وبورث يعة وكيفية حطب في الصدقة) أي إذا
صنع في الصدقة يهودي أو نصراني مصادم مات فهو ميراث لأخلاف لكن قد
لعم لزوم الوقف وعدمها لكونه أمرا بالنفقة (والوصية تجعل أحدهما تصح)
أي إذا وصي أحدهما يصح بعد تصح غيره ولا يصح عدمهما لأنه أوصى بغيره غير
أنه حورس على رعيهم وقال مشاعنا أن هذا الخلاف فيما إذا وصي بالبناء في البري
وأما في الأمصار والأقصم لأخلاف كافي الكرماني وقال السيد الكرماني الطاهر
أن المراد بالبري مائس فيها شيء من شعار الإسلام فإن كان فيها شيء منها فلا نصار
وقد أشار إلى أنه لو وصي بمأهو قرية عدما وعدمهم جميعا كالصدقة أصبح بالأحاج
أو بما هو مصد كذلك كالوصية للمعسر أو بمأهو قرية عدما دونهم كالحج لم يصح

تحت الوصية أجازا إذا كانوا محصورين وأما الأثاث فيبقى أن يدخل على ما كانوا
 وبه إشارة إلى أنه لو سكن فلان أبا حاصلا لا يدخل المحلوطون في الوصية
 وهذا عند الثخين وأما عند محمد فيدخلون وهذا رواية عنه وحكي
 الكرخي وسواء يدخل أم لا كور ملاحلاف كالأثاث لا يدخل الأثاث ملاحلاف وإذا
 عند ولد الملك دخل أولاد الأم ذكورا أو محاطين ولا تدخل النساء الميراث
 منهم كالأثاث أولاد الأم ولد ذكورا إلا رواية عن محمد كافي بالدخول ومما ذكره
 ظاهر أن النص لا يبيح على قوله الأول كافي وقيل أنه قال آخره أن خلاها إذا كان صاحبها
 فالوصية للذكور خاصة كافي الكافي (وأطلقت الوصية لمواليه) بلا بيان قبل الموت
 (فيمنه معقون) بكسر الهمزة (ومعقون) بعضها لأن المولى مشترك صالح للأعلى
 شكرا للأنعام وللأسهل وزيادة للأكرام وعندهم أنها سائرته لكن عند أن الوصية للأعلى
 وعن محمد أنها لم تستطعوا عليه لأن الجهالة قدرات ذلك كما في الكفراني وكلامه
 مشعر بأنه لو كان له معه من المال لم يطل فهي لمن اعتقوا في الصحة والمصر ولا يرادهم
 من الرجال والنساء سواء اعتقوا في الوصية أو بعدها ولا يدخل مبيروه وأمهات أولاده
 ومن أبي يوسف أنهم يدخلون كافي الكافي ويبنى أن يكون الحكم هكذا فيما إذا كان له
 من المال (ويصح) الوصية بالأمير (عنده) مدة مائة سنة وإذا
 لأنه لا يملك المانع كافي حائز الحياض وهذا إنما إلى به يجوز للموصي له أن يخرج العبد من موضع
 الموصي إلى موضع أهله ولا يخرج إلى مصر آخر كافي الهداية (والى أنه يصح بالرقه له وبالخدمة
 لم يبرأ منه على صاحب الخدمة) فإن عزر عن الخدمة بالمرض فإن كان بحيث يرى ربه
 فكذلك والى على صاحب الرقة كافي التمه (وسكن داره مدة مائة سنة) كسه وشهر
 (وأما) كافي الحياض وأما من الخدمة والسكنى أشعاره لا يجوز للموصي له أن يحرره
 والدار كافي الهداية (و) (صحت) (صحتها) أي غله العبد والدار وأحرر قهبا ولعمري ما مدة
 مائة سنة وأما حصرهما ثم يصرف في مثل الأحارة وفيه أشعار بل أنه إن استخدمه سنة
 ويستمكن لأن العبد والمفعول سواء في التصود والاصح أنه لا يجوز لأن العبد حر أو
 أو يملك كافي الهداية (من سرحت أرقه) أي رده المدد والدار (من التلت سلمت)
 أرقه (أي) أي الموصي له لا يستخدم ويكره وسئل مدة الوصية (والا) يخرج من التلت
 (صحت الدار) أما أوعله أن لا يملك الموصي له ثلثها والورثة الباقي أو يملك
 الموصي له منها يوم والورثة يومين حتى يسكمل الزمان وقالوا إن القسمة بالأحرار أولى
 لأنها أعدل لأنسوية سعيها إذا ما وزمنا بخلاف الهبة فإن فيها تقديم أحدهما ومما
 كافي الاختيار وهذا إذا كان الدار يحتل القسمة والأول الهبة لا غير كما في الطهيري

على مذهبهم بالاجماع لانه مصيبة ليس بقرينة في ذمتهم وهذا كله اذا اوصى سبطا بائنا
اوصى لقوم ما عاينهم وسماع تصح بالاجماع لانها عمل طاعة كانت او مبغضة لكن
في المرض من الثلث وفي الصحة من الكل كذا في الحماق

فصل

(ومن اوصى) وقوس (الريد) عنفلوت اوقفه بل مال بياردار ابن مردندان
خودرا بعد موتى او عم مردندان محمود واحسانى كنى اى تعهدهم اوقف لمسى
او محمودا كفى الخزانة وغيره (وقل) ريد الانصاء (عنه) اى من حصرة الوصى وعلمه
(فان رد) الموصى الانصاء بوجه من الوجوه (عنه) اى فى علمه (رد) انصاف حتى
انه اذا قل بعده لا يصح قوله (والا) رد عنه بل لم يرد فى حياته اصلا او رد عنها
بلا علمه (لا) رد لانه اعتمد عليه فيصير رد قوله انصافا لورده القاصى بوجه بلا علمه
لم يصح قوله بعده لانه قصى في محتمده لانه قدر رد بلا علمه عنه معهم واطلاقه
مشرقة لو جعل رجلا وصيا فى نوع صار وصيا فى الانواع كلها كفى الذخيرة وغيره
وانما ادى القول بطريق التفسيرية اشارة الى ان قبول الوصاية ليس بحتم بل لا يتبعى
ان تعمل لانها على طار وحق اى توسع الدخول فيه اول مرة طار والثانية
حيلة والثالثة سرقه وعن الحسن لا يتقدر الوصى ان يعدل ولو كان عمرى الخطا
وما ان اومطع ما رايت فى مدة قصاى عشرين سنة عتاهل فى ما ان اتجه كما
فى التمه (فان سكت) ريد من الرد والقول (قلت موصيه له) اى للموصى (رد)
اى رد الانصاء (وصيه) اى قبوله لانه مخرج يلازم رد الرد لانه لو قل صار وصيا
لا يخرج عن الوصاية الا باخراج العاصى كفى التمه اى ولما فرغ من القول بالثبوت
شرع فى القول بالفعل فقال (الزم) الانصاء (بمعنى) اى مع الوصى الساكن
شيئا (من التركة) بعد موت الموصى لوجود دلالة القول (وان جهل) الوصى وقت السمع
(به) اى الانصاء لانه اثبات خلافه فقد صح بلا علمه كالولاية بخلاف الوكالة فانها
اثبات ولايه فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل بها (فان رد) هذا الوصى الساكن
الانصاء (بعد موته) اى موت الموصى (ثم قل) الانصاء (صح) قوله خلافا لرد لانه
تصير الوصى بالمعول الا ان سره بخبر شواه (الا اذا عد قاض رده) فيجوز لا يصح
قوله بعده لانه حكم فى محله فيه (و) من اوصى (الى عبد) ولواحد سيده (او كافرا)
ولودما (او ماسقا) يحرف عليه فى المال (بذلك) اى على انصاء (القاصى) وجوز ما
(دبر) ان الانصاء الى حر مسلم صالح لان العبد يحجر والكافر يعد واليه والعاصى

يتهم بالحياة وفيه أساره الى انه لو وصى العبد واسلم الكافر وبات العاسق كان الوصية
 ماضية لروايل موجب التبدل كما في الاختيار والى ان هؤلاء صارا واوصيا ولو لذلك
 صح تصرفهم قبل التبدل وفي الاصل ان الانصاء باطل واحلوا في معناه قد لاه
 سبطل باطل العاصي في جمع هذه الصور وكل سبطل في غير الله لا يعلم ولا يد
 فكون باطلا وكل سبطل في الناس لان الكافر كالعبد كما في الكرماني (و) من اوصى
 (الى عده الن) صح ذلك الانصاء (ان كان ورثه) كلهم (صبارا) لانه انصاء
 لا مانع الى مصرف وهذا عسده واما عدهما فلا تصح كما اذا كان بعض الورثه
 او كلهم كما ان لاه قد نحر عن حق الانصاء عنهم اويده وكل قول محمد مضطرب
 كما في الهداية واما حصص العداشارة الى انه صح الانصاء الى المكاتب بلا خلاف
 كما في الاختصار (و) من اوصى (الى عاخر) عمر عده وكافر وطاسق (عن القيام بها)
 اى بالوصاية ومصالح الصبر والصرف في ماله (ضم) العاصي اليه (عنه) من امين
 معين له صيانة تحق الصبر وفيه اساره الى ان وصى الاب لانه العاصي الى عمره
 ولو باسما بل يصم اليه اميا كما قال بعض المشايخ وفي البخيرة قال بعضهم يخرج
 الامين العاخر عن الوصاية والصحيح انه يصم اليه غيره واما الخاش فقد قال بعضهم
 يخرج عدها والده اثار محمد وقال بعضهم لا يخرج اصله بل يصم اليه اميا مانعا
 عن احتشاه لانه محتار المثل وفي التمهيد لو انهم العاصي وصا اخرج عده عن الوصاية عده
 ابي يوسف ونصم اليه غيره عدا في حبيبه والعقوى على الاول والى انه لا يصم اليه
 غيره الا بعد ركاله وكفك الحاشية والمصري كما في الجامع واعتمد على الساق حث
 لم يثبت العبد والكافر والعاسق مع انه وجب عمره كما في الاختصار (وسبق) وحوما
 (امين) عن الحياة (يقدر) على اتيام بها وفيه اشارة الى انه لو عمر العاصي وصيا
 عدا لا كانا لم يعل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه يعزل عمره الا انه لا ينبغي
 له ان يعزل واعلم انه اذا استع من الوصاية لا يحد عليها الا انه لا يخرج عنها الا ما حراج
 العاصي كما في قصاص الخلاصة (و) من اوصى (الى امين) بعد واحد او بعدى (لا يبرر
 احدهما) فانما هما الاعتماد الموصى على رأى الاثنين وهذا بعد الطرفين واما بعد
 ابي يوسف فيعبر كل منهما بذلك لان كلاهما مصرف بالخلاف عن الموصى وعن ابي
 العاسم الصغار ان الخلافة فيما لا اوصى اليهما بعدد او ما يعتقد في معرود كل منهما بلا خلاف
 وهو الاصح وبه ما حد كما قالنا عقده ابو الهيثم لكن في المتوسط الاصح ان الخلافة في العصلين
 معا لان ثبوت الوصية بعد الموت وهذا انما يكون لهما معا كما في الكرماني وغيره وهذا
 اقرب الى الصواب فلو مات احدهما من الوصيين وجب ان يصوب وصا آخر لغير الحي

عن الصرف وهذا على الخلاف عندنا ومهم من قال انه على الوفاق قال ابو
يوسف انه تحصيل لما قصد الوصي من اسراف كل منهما على الآخر لكن عند اشعار
بانه لو اشرف على وصي لم يبعد احدهما بخلاف مع انه على الخلاف وعن ابى يوسف ان
المصرف يبعد دون الوصي كما في الدخيرة (الاشراف كسرة) اي كسر الوصي فانه يبعد
احدهما به بخلاف وهذا مسدود بقوله (وتجهير) اي بهيئة ما يحتاج الوصي اليه
من الكسب والتصرف والبيع وغير ذلك لانه ربما عاب احدهما واسطاره فسدالت
(والخصوصية في حقوه) بما علمه وماله علومك رجل وترك ورثته ودياله او علمه فادعى
رجل ان اليه اوصى الله والى فلان العائت وحمده الورثة والعريم فاما ما خلاصة
على ذلك فهي القاصي بوصا لهما كما في الاماني (وقضاء دينه) ان دأه اذا كانت
التركة من حسن الدين والاداء ليعر د احدهما كما اشير اليه في فاصيحا و مدخل فيه الخراج
كما في الدخيرة وحفظ الدين في النهاية ليس في قضاء الدين الاخذية المال التي ان يقتضى
الى الدائى (وطلة) اي طلب دينه على مديونه وهذا مستدرك بالخصوصية وعلمه
يدل كلام صاحب الدخيرة (وسواء حاجة الطفل) من الطعام واشرب والكسوة عبر
ذلك (والانهاية) اي قول الهبة للطفل ادق الماخير حروف الهلاك (واصنق عند
عين) اي معنى لعدم الاحتياج فيه الى الزاى بخلاف اعاق ما من نفس منه محاج
اليه (وردود) منه وتعيد وصيه) حال كونهما (عس) لان لصاحب الحق احدة
بلا دمع الوصي وقد اسارة الى انه يبعد رد المصوب والشترى وبسطة ما يكال ويعوز
كما في فاصيحا (وجمع اموال صنفه) اي مشرف على الهلاك (وسمع ما يخاف منه)
من نحو الماط ومو المشروب وفي الاكساء اشعار بانه لا يبعد فيما سوى الاكساء من السع
والزهر واصفاء الدين والهبة والصدقة والاحارة وغيرها فانه قال نعمتهم يبعد
الموصد ما واب البر كذا الوصي بان يصدق شئ للمساكين وقال الخواص انه على الخلاف
كما في الدخيرة ودكر في فاصيحا بانه يبعد ما حازه النقم لعل يتعلم ولعله على الخلاف
في السع ان احدهما لا يبعد عند الطرفين وره والحق فيما سوى التجهير وشراء
الحاخذ والخصوصية وقضاء الدين والودعة والوصية وبسطة في العظم (روصي الوصي وصي
في ماله ومال موصيه) اي اذا اوصى الى آخر فهو وصي في تركه وتركه مات الاول لان
الايصاء اقامه الغير فقامه في ماله ولاية وله ولاية التركيب ومحور ان يكون الامم للمعهد والمعي
ادا اوصى احد من هذين الوصيين بعد موته الى من يوصيه ان يتصرف وحده وهذا
طاهر الراوند وعن ابى حبيبة انه لا يبعد لانه ما وصى تصرفه وحده كما في
الهداية (ولا بد وصي) مال الصهر (ولا يشترى الاغنياء فيه) اي يلغى الشير

وهو ما يقوم به معوم لانه يحترق عند بخلاف العن القاحش فانه محترق ولو باع به كان
 فاسدا حتى يملكه المشتري بالنقص كما اشير اليه في المسئلة ولا يرد الى مصرف مثل القيمة فانه
 حار بالطريق الاول واطلاعه مشرالى حوار بيع كل شئ من الركة متفولا كان او عقارا
 ودف في ما عدا الروايج كل الدخيرة ومال ا- لما رأى ان بيع العقار لا يحوز عدد المأخرى
 الا ادرع فيه المشتري نصف القيمة او احصا الصعير الى ثمة لعمه او كان على الميب
 دين ولا وفاء له الا ثمة او في التركة من سلة يحتاج في اعادة هالى منه او كان معه حيرة له
 بان كان حارو بالودار ايجاف عليه المصان او مؤنه تربو على ارتقاءه فيجئ بد بحوز بيع
 عقاره كافي، اضهير به والهو على قولهم كافي المالى حوار مع مال نفسه وشراء
 ماله لنفسه بالنسب اليه لا يحوز اصلا عند محمد بن اظهر الروايتين عن ابي يوسف
 واما عند ابي حنيفة وى، وايه عند فقهاء اذا كان فيه للصعير معه بان يبيع منه ما يساوى
 ابعثا ثلثا واشترى منه ما يساوى ثلثا مائة مائة على ما قاله بعضهم كافي الدخيرة وقال بعضهم
 يبيع ما يساوى خمسة عشر عشرة واشترى ما يساوى خمسة عشر كافي الجامع وذكر
 في المسئلة انه لو باع من نفسه ما يسارع اليه السداد ولا يبعد من يشتره حار عدد شرف
 المائة ولم يجر عند غيره لكن لما كان يبيع من غيره مثل القيمة ثم يشتره لنفسه والمصادر
 من كلامه انه لا يبيع عقاره بيا حار الا ان فيه املاف مائة كاذب اليه كثر من ائمة
 محمود وعن صاحب الهداية انه حار لان فيه استعفاء ملكه مع دفع الحاجة كافي
 العمادى واما الما يحصر المصرفى في الوصى اشارة الى حوار تصرف غيره كما اذا حاف
 من الماصى على ماله فانه حار لواحد من اهل السكة ان يتصرف منه ضرورة كما افق
 به ابو بصير الد نوبى وهذا استحسن منه وعليه الفتوى كافي الفتاوى وغيره (ويدفع)
 الوصى (ماله) اى مال الصعير (مصارمة) لانه من الكارة وفيه اشعار ماله لا باحسده
 مصارمة وعن محمد بن ايه حار لا انه اذا احده على اربعة عشرة دراهم من اربع مائة
 مصارمة فاسدة ولا احسنه وعلى هذا القاس ينسج له ان يؤخر منه في عمل من اعماله
 باقل الاحوز كما مال السرجسي ولو اسأخر ثلثا من الصعير لعمه ينسج ان يحوز صد
 ابي حنيفة اذا كان باخرة لا يتعاس بها كما اذا اسأخر شيئا من ماله لنفسه كافي الدخيرة
 (وشركة) بان يشاركه غيره (ودفعة وعارضة) (ويحتمل) اى يقل
 الوصى حواله دين الصعير على مد يوبه (على الاملى) اى من اقدر على ا- انه من المدبون
 وفيه اشارة الى انه اذا كان ايسوا لا يثبت كاذره المحذون وفيه اختلاف المشايخ كافي
 الكرمية واملئ اسم تفصل من ملو بالصم مائة بالاداي صار مليا وعبا (لا) على
 (الاعسر) وهذا اذا تمت الدين عند ائمة الت حتى لو كان عداية الوصى احتال

وان كان المدعيون اهل كفاي الكرماني (ولا تعرض) الوصي مال الصغير له متعرج
 الا انه لو اقرض لم يكن مدعيه يستحق العزل وفي الاكتفاء اشعار بانه يستعرض ماله
 له وهذا اذا كان له وماله كازوي من محمود وما يدل على خلافه كما قال ابو حنيفة
 ومال الخواص فيه اختلاف الشايخ كفاي الدخيرة (و يبيع) الوصي كل المال (على الكبير
 العائش) اي الارصاء وهو على مسره بله ايام فصاعدا (الا العقار) فانه لا يبيع لان
 مع ما سواه للمعتل الهالك على العار مادر ولذا لا يبيع وان خفف هلاكه على الاصغر
 وهذا اذا لم يكن في الركبة دين والا يبيع الكل في دينهما معا فاما ان اسمرق ينفق
 والاصغر الدين من الكل الا في زيادة علمه من العاروه اشاره الى انه اذا كان الكبير
 حاصرا لا يبيع شيئا من التركة وعن الجعفي يبيع ما سوى العاروه وهذا اذا لم يكن فيها
 دين والاصغر يبيع على هذا الخلاف وان كانوا حاصرا وكانوا معا فانه يبيع حصصه الصغار
 كما مر واما الكسار فعلى ما ذكرنا من الفصل الكل في الدخيرة (ولا ينكر) الوصي
 (في ماله) اي مال العائش الكبير لانه لا يعرض له سوى الحفظ وهذا اساسه الى انه
 يجر في مال الصغير كفاي العائدي وذكر في الكرماني عن الاوصح انه لا يجر في ماله
 والى ترك العمل الدال على حسن الاحتتام

كتاب الخثي

اورد في الاخر لامها بانه (هو) اي الخثي انه معة محذوف المضاف اي سان الخثي
 من الخث ماله وخثي والسكون وهو اقل والكسر والعها الى ايت ولذا لا ينفقها اليه
 ولا يورثها ولا يورث لانه غير معلوم عندنا ذكر بطر الى الاصل كالخمر والشكل اولا به
 على وزن النشري مصدرا وشرعه (دومرغ وذكر) اي ماله الله المرأة والرجل
 والفرح شامل لغيرها محارادومرغ ومن فيها ذكره اسما بل من لم يكن له شيء منها
 وخرج بوله من مسره ليس بخي ولذا قال ابو حنيفة وابو يوسف انما يدرى اسمها
 في الاحتار وقال محمد انه حكم الابي كفاي الصوة (فان مال من ذكره قد كر) وابنه
 الاخرى حرق في المن (وان) لك (من فرجه ما شي) والاخرى كقولنا لانه من الاكثر
 وقد رفع هذه الحادثة الى عامر العدوان فقال هو رجل وامرأة فاستعد قومه ذلك
 فحبر ودخل منه للامتزاجه فعمل بعل على فراشه ولا ياحده اليوم لعكره وكاشه
 حاربه معه ومهر رجله فسا له عن تكبره فاحترها بذلك فقالت دع المحال واتبع
 المال فخرج وحكم بذلك المال فاستحسن ذلك التساؤل حال كفاي الصوة (وان مال
 منها حكم بالاسق) اي اسق منها لانه دليل على انه عصا واصل (وان استويا)
 اي مال منها بشكل) عبر يحكمون عليه مكره ذكرنا او اني عدا في حصة وهذا

من حيلة ما توقف فيه من كمال ورعه قدس الله روحه (ولا تكثر الكثرة) اى كثرة البول
 في كونه ذكر او انثى عنده و يصرعه همالا به مثل على ارضانة وروى انه قال لاني
 يوسف ما رأيت فاصا بكل البول الا واني فان اسبوا فاشكل عندهما ايضا واما يتوقعا
 في الخواب لعنهم ما مثل على من القتل والعقل وهم مورعون عن الكلام في الاحكام
 بلا دليل سرعى وانما قالوا باشكاله اذ اصاب في صعره والافرد رول كما سار الله بقوله
 (فان راع) الحثي بالنس (ولم يظهر) منه (علامه احدهما) بان لا يجرح لحينه ولم يصل
 الى امرأه او لم يحلم او ظهر ثدياه فيكون ابني او لا يحصى او لا يصل الله رجل او لا يحل
 او لا يظهر له ثدي او لا يرل منه ليس فيكون ذكر او (حذركل) بالاحلاق احتطا كما في عامة
 الكتب لكن في الظن ان لم يدين امره فكالاتي في الحكم على وله من المرات وعصيره
 وفي الكلام اشارة الى انه لو ظهر علامة كل منهما كان مسكلا كما اذا دهن ثديه وبنت
 لحينه معا او امي بصرح الرجل وحاص المرأة او بان بصرحها وامي بصرحها والى انه
 لو احر الحثي يحصى امي او مل الى الرجل او المرأة فل قوله ولم يقل رجوعه الا اذا
 طهر كده سقي كما اذا احرانه رجل م ولد كما في شرح الفرائض الشريفي ثم شرع
 في احكامه فقال (فان قام) النالغ المشكل (في صعره) اى في صف النساء (اعاد)
 صلاته حتما لاحتمال كونه ذكر فبحب الاعداد احساطا وهذه اشعاراته لو كان مراهاقا
 لم يحب الاعداد لكنها مسحة احتياطيا كما في الذخيرة (و) ان قام ذلك النالغ وما في حكمه
 من المراهق سرية الاتي (في صعره) اى في صف الرجال (بعد) صلاته (من)
 كان (محسه) من اليس واليسار (و) من كان (حله) محدثه (من) الصف الثاني الا
 اذا كانوا ثلثة فانه بعد من حلقهم محدثهم الى آخر الصغرى واعلم ان شرطية الامام
 اعتمادا على ما ذكر في الصلاة وكلامه ظاهر في ان الاعداد واحدة عليهم لان الصلاة
 متى وجبت اعادة بها من وجه ولم يحب من وجه بحب الاعداد احتياطيا كما في الذخيرة لكن
 في المتوسط ان المحاداه موهومه فسحب الاعداد احتياطيا (وصلى) ذلك النالغ (سماع)
 وهو اوسع مما تعطى المراهق رأسها من القعة وهذه اشارة الى انه لو صلى بغير قاع
 لم يجر اذا كان حرا والى انه لو كان مراهاقا حارا لان الصاع مسح كما في اكرمانى
 (ولا يلبس) الحثي مطلقا (حلا وحررا) لاحتمال كونه ذكر والترجح المحظرفيا
 يتردد بينه وبين الاياه (ولا يكشف نفسه) فان كشف العورة لا يحل لغير الحثي (عدد
 رجل) لانه لو كان مراهاقه لم سطر الى ماسوى الوجه والكف منه ولو كان مراهاقا
 لم يسطر الى ما تحت سرته الى ركته (و) عدد (امرأة) لانه لا سطر الى ما تحت
 السر الى الركبة مراهاقا كان او مراهاقه كما في اكرمانى وعصيره فلا ساق

ما في الصلاة انه سطر المرأة من الرجل سوى ما يحب السرة الى الركبة كما طس
 (ولا يحلوه) اى بالنالغ وما في حكمه (صبر محرم رجل) بالرفع على النبدل (امرأه)
 لاحتمال الخلوة بالاحنية والاحنى بخلاف ما اذا كان محرماً (ولا يسافر بلا محرم)
 من الرجال فلا يسافر رجل احدى او امرأه ولو بغير ماله لان سعر المرأة المحترمة
 غير حار فيكره سعر المسكحل معها (وكرة الرجل والمرأه حبه) بالفتح والسكون
 محرم عن السفر الى الفرح وهذا اذا كان مراهما والا فلا رجل ان يحسن كما في
 الكرماني (ونشترى) ماله (اء) عالمه بالحق (يحسنه ان ملك مالا) لانه سطر
 المملوك الى المالك وكذا المملوكه الى سيده في حال العذر كما في الدخيرة (والى) عليك
 مالا (من يلب المال) يفرض عنها فسترها وهذا اذا كان ابوه مفسرا والابن ماله
 كما في الدخيرة (ثم) اى بعد الحس (لاتباع) الامة وحوما وردتها الى بيت المال للاسقاء
 من ذلك والاكتفاء بسعر ماله لا يروح عالمه تحبه لان مكاح الوقوف لا يبيح السفر
 الى الفرح على ما قاله شيخ الاسلام وذهب الخوانى الى انه يروحها لانه ان كان امراة سطر
 الحس الى الحس والمكاح له والافطر المكوكة الى النكاح كما في الدخيرة ومن اى حيلة
 ان الامام يروح امرأه حباه كما في المعجم فان قلت لم لا يحرم ان يحسن رجل فانه
 موضع الضرورة قلب لا نسلم الضرورة فان الحان عدما سعة (فان مات قبل
 ظهور حاله) من الذكورة والاثوثة (لم يمس) للاختلاص (ويحكم) بالياء المصوبه
 ثم المصوكة من التيم اى تجعل دائيم لانه لا عس سنا فيه الا الوجه والذبحاى الفصل
 وقد اساره الى انه لا نشترى له امه لانها احسن بعد الموت والاكتفاء بدل على انه
 لاحاده الى حرفه على السد عند التيم وهذا اذا كان التيم محرماً والافقد تتم بالحرفة
 كما في الكرماني (ولا يحصر) الحى حال كونه (مراهما) ابن اثنى عشر سنة (غسل
 مس) اى لا يغسله للاحتمال وانما حصر المراهق ليكون مراهقاً للسائق على ما اشترى اليه
 (ولبس ثوبه) اى صوره سوب عند الدفن لاحتمال كونه ابني وستر قبرها واجب
 (ووضعت الرجل) اى حصاره (قرب الامام) لانه ذكر يسقى وهو افضل (ثم)
 يوضع (هو) اى الحثي قرب الرجل بما الى المسله لاحتمال كونه رجلاً (ثم) يوضع
 (المراه) بقرب الحثي لسعد عن الطر (اذا صلى) الامام (عليهم مرة) وقد اعاد
 الى ان الافضل عند اجتماع الحائرين ان يصلى على كل معردا لانه اشد من الخلاف
 كما في المسه واذا كان الحى مشكلاً (فان تركه) اى الحثي ابوه الميت (وركب) اى
 (فله) اى الحى (سهم) واحد من ركبه (وللاس سهمان) لانه لم يبعس الا بصت
 اى وهو في هذه الصورة سهم فلا يراد على ذلك ثنى بالشك وقد اعاد الى انه احسن

الحائرين واسوئتهما وداني صورين الاول ما تعرض منه الحثي ابي كما ذكره المصنف
 والثاني ما تعرض فيه ذكر او هذا مثل على صورين احدهما ما يكون به الحثي بحر وما
 كما تركه روجا واحداً وام وحي لا يله ان كان احدهم سم هو لستين بكلمة
 ثلثين ولكل من الروح والاحت نصف فعول المشبه من سم الى سمعة وان كان احداً
 محروم لانه عصف لم يبق له شيء بعد من سمها وهو اصعان ولا ريب انه احسن الحس
 فيعرض كونه ذكر واسميه ما يكون عشر محروم كما اذترك روحا وادواحي لستين وما به
 ان كان الحثي اسماء وام به نصف كل روح وللام ثمان مئة من المشبه من سم
 الى سمائه وان كان احداً منهم ولا روح نصف وللام ثمان مئة ولا يحكي انه احسن الحسابين
 لان السهم الواحد من ستة اقل من ثلثة اسهم من ثمانية وعرض كونه ذكر انصا وهذا
 عداني حبيبه واماسدها فيباني الكلام كافي الهداية الا ان مجامع اني حصة في عامه
 الروايات كافي الكفاية وهذا اطهر كافي الصحرا ودكر في الظن ان انا يوسف سمها
 في طهر المصنوع وفي الكافي ايه قوله الاول وفي انصا السراخه انما ذكرنا قول اني
 حبيبه واصحابه وعنده اعترى ولما كان الشيء من اسانده اني حصة قوله في هذا الباب قولهم
 فسر ابو يوسف تعبيرين احدهما ما عاقرت الى الصواب وهو محارة والثاني ما لا يدع
 محمد كافي الصحرا وغيره ذكره المصنف (و) فيما اذ لنا الحثي ابو دوا (عدا الشيء)
 لعن الشئ (له) اي الحثي (نصف انصين) اي نصف مجموع خط اندكر والاثنى
 وهذا يحمل نصف نصيب كل منهما مفردا او مجتمعاً فاشيران نفسيه بقوله (وهو)
 اي نصف الصيين يعني نصيبه ذكر عدد الانفراد وكذا نصيبه اثنى عند الانفراد
 (ثلثة) الحثي والثاني للانس (من سمعة) من السهم (عداى يوسف) بحر بما
 او مدها وذلك لان للانس عند الانفراد كل المرات ولت نصيبه فكان نصف السك
 اثنى ونصف النصف واحداً والمجموع ثلثة ارباع فان المخرج اربعة فعول الى سمعة
 فحصل الحثي ثلثة وللانس اربعة وهو اي نصف الصيين يعني نصيب كل منهما
 عند الاجتماع حصة الحثي واساق للانس من اثني عشر سهمها عند محمد سر بما
 فان للانس مع الانص نصفها ولت مع الانص ثلثا فكان الحثي مجموع نصف
 الصيين من اربع والستين ويحسب الى عدديكون مخرجا لذلك وهو اثنى عشر
 الحثي منه خمسة هي اربع وهو ثلثة ومذس وهو اثنى وللانس اسبعة الناقه ومصد
 الحثي على الصير الاول اربعة ارباعا ارباعا من اسبعة في اثني عشر يحصل اربعة وثلاثون
 ثم نصير اثنى في اثني عشر يحصل ستة وثلاثون ثم نصير اربعة في ستة يحصل ثمانية
 وثلاثون والاول وهو ستة وثلاثون اربعة على الثاني وهو خمسة وثلاثون واحداً من احرار اربعة

ونائب والحقوقي كس الحساب وفي مقدم قولاني يوسف أشعار بان تفسره المحارقة
المصنف كثر في الهداية خلافاً لما فيه قدم قول محمد في الدعوى وأخرى في الدليل ودأب
على احتياله كما في الهامه ولما كان من آداب الشايع أراد مسائل مختلفة في آخر كتبهم بذكر
لها وأدبهم المصنف في ذلك وقال

في مسائل سني

أي معرفة ما هي جمع شئت فعل بمعنى ما فعل حصل على فعل بمعنى معقول كذا يصح
ومرعى ولذا جمع على فعل كذا مرر (كأنه الآخر) الأصلي ما يعرف به كذا وطلاقاً
وسمى وسراؤه وعوده كاللأن الكسابة من تأتي كالخطاب من دأب وقد أشعار
بأنه أو كتب ذلك مسبقاً من سوما أي عقروا معوماً كما إذا كتب على القراطيس
أو عمر من سوماً إذا كتب على ورق أو شجر أو أرض كان كالخطاب إلا أن في عمر المرسوم
لا بد من السه ولا يصدق قضاء في المرسوم أنه لم يرويه ولو كتب غيره مستثنى كما إذا كتب
على ماء أو هواه لم يصح شيء من ذلك وإن توى كما في الخلاصة وغيره وقد أشعار به
بقاد بالكاتب من الماشي كالآخرس وقد ذكرناه لا يعاد فاما أن يكون من أحلاف
الروايجين وأحلاف حكم الآخرس والمساب في الكسابة كما في الكافي وغيره (وأمثله)
أي أشعاره الرأس أو المصنف أو العيين أو السيد (بما يعرف به كذا) مضاف
إلى المصنف أو المفعول (وطلاقاً وسه وسراؤه وعوده كاليان) والطق بذلك
لأن هذه الأحكام خاج إليها ما بها من حقوق العاد في الجملة وإطلاعه مسيراً إلى الألقام
مستمعاً بذكره على الكسابة لأن كلاهما مباح ضرورية فلا بد من ما مال بعض أصحابنا
أنه لا يصح كافي الهداية (ولم نجد) الآخرس المتر ماعنى أو السرعة أو الزا أو اليسر
نظر بق الألقام أو الكسابة ولو مر سوماً لأنه لا يجب العقوبة على المرفع على نفسه بما يوجبها
إلا الإنسان (وعانوا في معتل المسار) نعم الميم وقبح المصنف أي في محسن عن الكلام
وعرفه عليه (إن أمه ذلك) الاعتقال إلى سبه وعنه إلى الموت وعنه العوى
على ما قالوا كما ذكره المصنف وغيره (وعلم أساراه) أي أشاره إلى ما ربه من الكسابة وغيره
(فكنا) أي المفعول الآخرس في أعشار الكسابة والألقام لأن عارض المصنف رجي
رواه ساعد فساغه فلا يفتقر بالألقام فلو أضافه فالح قد ذهب لسبه أو مرص فلم يدر
على الكلام ناشر أو كتب وقد طان ذلك سبه فهو مثل الآخرس وقال محمد بن مقاتل
المرص إذا لم يقدر على الكلام لصعده لأنه عاقل فإشار رأسه إلى وصفه قد مرص
وصفه وقال أصحابنا أمه لم تصح كافي العمادى (وفي عم) اسم جمع للشاه (مدبوحة

دها) اى باجها (ميتة) واحده او اكثر (هى اقل) من المدبوحه (نحرى) اى طاب
 الاخرى وهو الصواب وهذا اذا لم يكن هناك علامة تعلم المدبوحه من الميتة
 والا فلا يتحرى وعليه ان يأخذ بالعلامه كما فى الكرماني (واكل) ان اطمان هذه على ان
 شاة مدبوحه (فى) حال (الاحتياط) بان يحدد مدبوحه يقين لان العليل ساقط الاعتبار
 دوماً للحرص وقد اشار الى انه لو كان الميتة اكثر او نقص لم تؤكل مع الاطمينان والى انه
 لو اضطر الى اكل اكل كل حال سواء كان الميتة مساوية او اكثر واقل كما فى الهداية
 وانما حص النعم اشار الى ان الشاة الطاهرة والحصة المحلطين يتحرى بكل حال سواء
 كان العلة للطاهرة او الحصة او كانتا متساويتين لان حكم الشاة احق والى ان فى اياه
 تحلط بآياه غيره وهو ما لا يتحرى بل يتفرض حتى جاء صاحبه كما فى الرعيف المحلطة
 رعيه غيره وقبل يتحرى فهاهما وقبل يصرف فى واحد منهما كما فى طعام مشترك صاحبه
 عائب فانه قدر مع قدر نصيبه عند الاحتياج كما فى الدجيرة وغيره ولا شك انه ختم على احسن
 اوجه الانتهاء فانه ذكر مسائل الاحرس والمقتل والعلم المدبوحه فى آخر الكتاب * ثم سه
 على ما احاراه ما هو المعول عليه فى الباب * وهذا او ان فرائى محمد الله تعالى على تواتر
 نعماء كثيرة * عن تبيض ما هو المدة لعمران سيئات غيره * يوم التوبة لسه
 احدى واربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية * على صاحبها افضل السلام
 والعبة * انهم حققوا ما فى عمران السيات وعلما مدركات حسك
 الى اعلى الدرجات فملك اكرم الاكرام وارجم
 الراجح

يامن احسن وادع قوايين العوالم تطيها وتنسيجا * واجام بها صائمه الجملة على
 وجوده القديم رهانا ونطقا * محمد على مايرتاد دستور العدل النور * وجدود
 ما يحيا بافاده السمع المسقيم * سيما وقصنا بأنعام اقطاع الحق جامع الزور الذي
 هو دكان شرعا مختصر الوفاة من بالوعات السخ العلامه العقيه المهيمنة
 ولانا نحن الذين محمد المهتاني * جراء الله تعالى حيرا الحراء بفضله السخاني في ظل
 سلطه نور حده العالي ونور الحده السطاني حامى كعبه الدس الاظهر * وناصر
 احكام السمع المطهر * مرعم ابوق الحماره والعراده * وكاسر ايدي الاكاسره والملاقيه *
 فاتح المشارق والمغرب * مصر الله العرب والمسلم * اصى من كان مياير حيوايع الربيع
 المسكون مشرفه بحليه ذكره الاعلى * واشهرت خلافة سلطه في البرالسط المعري *
 فكأن الارض قصاصه صرحت بها احكام دوله العله * وصحفة نصقهها اعلام احكامه
 السيه * مالك بملك العالم * ظل الله تعالى على معارقي كاذبه الامم * الامام العسدر مقدسه الله
 الارله * والخلفه المعترفه المر والاديه * المعصر محمد الحريم المحترم بلكرم من وحراسه
 المر لى الجليل المعظم * السلطان الاعظم * والخامان المعظم صاحب الامامه العظمى ووارث
 الخلافة الكبرى * السلطان ام السلطان السلطان * عبد العر رحان بك ام السلطان
 العارى محمود خان * ادخله المولى جراديس الخاب لارالت اسطام دوله عدله الى استهاء
 الارمه والاوان * وحمل الله ارواح آباءه الكرام بخلد في روصه الرصوان * في دار الحكومه
 اساحول في مطبعه المعصوميه وهو الفاصل العالم التحرر المسهر نقاصي راده محمد
 سريف محمود البخاري * عني عبدالقاري * علمه صحفه العبر الاله عرشا * من احقر تلامذه
 سب الدس الراحي من ربه العفران بمعاله فصح معتده مع التحقق بالعامان على قدر
 وسع الاسعداد الانساني ومع حكم حسن الطس على متقده عن الخطاء الفاحش
 فان اتفق الباطرين بالطر الصائب نقطه من السهو والخطاء فاقه بوقعهم بأثار
 الصلاح والاصلاح وهدسا ويهدبهم الى سل العلاح في عر شهر بحر الحرام
 سه احدى وتسعين ومائتين والاف من تاريخ
 الهجرة النبويه على صاحبها افضل الصلوات
 واكمل التحية والله عالم بحقائق
 الاحوال